

رسائل جامعة ١٢٥

# المسائل في أصول الفقه مع حاشيتيها

المعروف بمسلم الثبوت

تأليف

إعلامه محبت الله بن عبد الشكور البخاري

المتوفى سنة ١١١٩ هـ رحمه الله

دراسة وتحقيق

دعنا مرن عيسى اللهو

استاذ أصول الفقه المساعد في كلية الشريعة والقانون

وبجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

الجزء الثاني

دار ابن الجوزي

المستبصر في أصول الفقهاء

مع حاشيتيه

المعروف بمسألة الشُّبُوتِ



دار ابن الجوزي

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

المملكة العربية السعودية:

الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان

ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣

ص ب. واصل: ٨١١٤

الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦

الرقم الإضافي: ٤٩٧٣

فاكس: ٨٤١٢١٠٠

الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨

جوال: ٥٠٣٨٥٧٩٨٨

الأحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢

جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩

جوال: ٥٠٩٢٠٤١٣٧١

لبنان:

بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠

فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:

القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

جوال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٢٨٨

aljawzi@hotmail.com

+966503897671

aljawzi

eljawzi

aljawzi.net

دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اللهو، عامر بن عيسى

المسلم في أصول الفقه المعروف بمسلم الثبوت لمحِب الله  
البهاري. / عامر بن عيسى اللهو. - الدمام، ١٤٤١هـ

٧٢٠ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٨ - ٨٢ - ٨٢٧٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - أصول الفقه أ. العنوان

١٤٤١/٣٢٩٣

ديوي ٢٥١

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ

الباركود الدولي: 9786038274828

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٤١هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب  
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام  
ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي  
لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



رسائل جامعية (١٢٥)

المسألة في أصول الفقهاء

مع حاشيتين

المعروف بـ مسلم الثبوت

تأليف

أعلامه محمد بن عبد الشكور البخاري

المتوفى سنة ١١١٩ هـ رحمه الله

دراسة وتحقيق

دعنا مربي بن عيسى اللهو

أستاذ أصول الفقه المساعد في كلية الشريعة والقانون

بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

الجزء الثاني

دار ابن الجوزي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[المقالة الرابعة<sup>(١)</sup>]

## [الأدلة]

أما الأصول فأربعة؛ لأن الوحي<sup>[١]</sup> متلو أو لا<sup>[٢]</sup>، وغيره قول كل الأمة، أو الاعتبار<sup>(٢)</sup>، أما شرائع من قبلنا، والاستحسان، والاستصحاب، فمندرجة فيها.

ثم هذه الأصول الأربعة راجعة إلى كلام النفس<sup>[٣]</sup>، وهو نسبة نفسية، وكيفية ذهنية، مجعولة معها، مخلوطة بها إرادة إفادة المخاطب بالضرورة الوجدانية، فجاءت حقيقة غير الصورة العلمية؛ كالكيفيات السارية في الكميات، فاندفع ما قيل<sup>[٤]</sup>: تحقق نسبة في: زيد قائم، مغايرة لمفهوم الإخبار، وللنسبة

[١] قوله: (لأن الوحي)<sup>(٣)</sup> تطبيق الدليل على المدعى مفتقر إلى نسبة، تأمل.

[٢] قوله: (أو لا)<sup>(٤)</sup> الفعل وحي ظاهر بخلاف القياس، فتأمل.

[٣] قوله: (كلام النفس) للمتكلمين مطلقاً؛ إذ (المجعية) في المعنى، ولو بدلالة الفعل عليه، أو للباري وحده، إن الحكم إلا له، وإليه يرجع الأمر كله<sup>(٥)</sup>.

[٤] قوله: (ما قيل) القائل: مرزاجان<sup>(٦)</sup>.

(١) هذا العنوان جرياً على تنسيق المصنف رحمته الله في ذكر المقالات فقد ابتدأ بذكر المبادئ الكلامية ثم ذكر الأحكام ثم ذكر المبادئ اللغوية وهي «دلالات الألفاظ»، والأدلة أحد أركان علم أصول الفقه ومحاوره.

(٢) يشير المصنف بقوله: الوحي المتلو، إلى القرآن الكريم، والوحي غير المتلو، هو السُنَّة النبوية، وأما غير الوحي، فأشار إليه بقوله: قول كل الأمة، وهو الإجماع، ثم الاعتبار، وهو القياس. انظر: الإحكام، للآمدي ١/ ٢١١، بديع النظام ١/ ٢٣٥، وشرح مختصر الروضة ٢/ ٦، شرح المختصر، للعضد ص ٩٦، والتقرير والتحبير ٢/ ٢١٢، وتيسير التحرير ٣/ ٢.

(٣) الوحي في الاصطلاح الشرعي هو: الإعلام بالشرع، وقد يطلق الوحي، ويراد به اسم المفعول منه؛ أي: الموحى، وهو كلام الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: الصحاح، للجوهري ٦/ ٢٥٢٠، المصباح المنير ص ٣٣٦، فتح الباري ١/ ١٢.

(٤) آخر (٥٩/أ) من النسخة (ل).

(٥) هذه عقيدة الكلائية، والأشاعرة، ومن وافقهم، وقد تقدم بيان بطلان هذه العقيدة. انظر: ١/ ١٠١.

(٦) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٧٣/أ).

الواقعية التي بينهما، وللصورة العلمية الحاصلة منها<sup>(١)</sup> مما<sup>(٢)</sup> يكذبه الوجدان<sup>[١]</sup>، نعم؛ إثبات<sup>(٣)</sup> كونها حقيقة بسيطة غير العلم والإرادة عسير، فافهم.

قيل: اختلفوا في أن الألفاظ موضوعة للأمر الخارجي، أو للصورة الذهنية، فالنفسى إذا كان مفاد اللفظي، ولا يكون أمراً خارجياً، لم يكن إلا الصورة العلمية.

أقول: منقوض بالإنشائي، فإن الطلب غير تصوّر النسبة الطلبية ضرورة. ثم استدل في المختصر<sup>(٤)</sup> على أنها ذهنية، بأنها متوقفة على تعقل المفردين، بخلاف<sup>(٥)</sup> الخارجية.

قيل: لا يلزم<sup>[٢]</sup> أن يكون حصولهما في الذهن بصورهما العقلية حتى يلزم التعقل؛ بل يجوز أن يكون حضورياً<sup>(٦)</sup>.

أقول: إنها نسبة حاكية، والحكاية إنما تكون بحصول صورة المحكي، لا بوجوده بنفسه، وأما الإنشائيات<sup>(٧)</sup> فلا خارج لها ألبتة، فتدبر.

[١] قوله: (يكذبه الوجدان) ولهذا قال ذلك القائل<sup>(٨)</sup>: الحق أنها هي الصورة العلمية للنسبة الخارجية، من حيث تفاد بالكلام، فهي من حيث إنها في الواقع، نسبة خارجية، ومن حيث إنها صورة تعتبر مطابقتها له، عِلْمٌ بها، ومن حيث تفاد بالكلام اللفظي، كلامٌ نفسى، فمغايرتها للعلم بالاعتبار لا بالذات.

[٢] قوله: (قيل: لا يلزم) القائل: مرزاجان<sup>(٩)</sup>.

(١) ساقطة من (س). (٢) ساقطة من (ك) و(ل) و(ق).

(٣) آخر (١٢٤/أ) من النسخة (م).

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ١٤٣/٢.

(٥) آخر (٩٩/أ) من النسخة (س). (٦) آخر (١١٧/ب) من النسخة (ك).

(٧) الإنشاء: الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه. انظر: التعريفات ص ٣٨، والمراد به هنا ما كان مصدراً بأداة استفهام، أو دلّ على استفهام.

(٨) القائل هو: مرزاجان. انظر: المصدر السابق.

(٩) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٧٣/ب).



## الأصل الأول

## الكتاب

القرآن، وعُرف: بالمنزل للإعجاز بسورة منه<sup>(١)</sup>، وردّ: بأنه ليس تحديداً، ولا يفيد تميزاً؛ لأن كونه للإعجاز ليس لازماً بيّناً، كذا في شرح<sup>(٢)</sup> المختصر<sup>(٣)</sup>.

أقول: كونه للإعجاز، وإن كان كذلك؛ لكن الإنزال له لازم بيّن، ففيه<sup>[١]</sup>: ﴿فَأَتُوا سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] فتدبر.

والمشهور<sup>(٤)</sup>: ما نقل بين دفتي المصحف تواتراً<sup>(٥)</sup>، وفيه دور ظاهر<sup>(٦)</sup>.

والحق: أنه ليس تحديداً<sup>(٧)</sup>؛<sup>(٨)</sup> بل تعيين الاسم [للمسمى]<sup>(٩)</sup>، أقول:

[١] قوله: (ففيه): ﴿فَأَتُوا﴾ فيه إشارة إلى أن اللزوم البيّن بالمعنى الأعم كافٍ.

(١) هذا تعريف ابن الحاجب، وتبعه الطوفي. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٥٧/١، شرح مختصر الروضة ٨/٢.

(٢) آخر (٨٤/ب) من النسخة (ق).

(٣) شرح المختصر، للعضد ص ٩٧.

(٤) أي: في تعريف القرآن.

(٥) انظر: المستصفى ص ٨١، تقريب الوصول، لابن جزي ص ١٧٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٠٦/١، إرشاد الفحول ١٧١/١.

(٦) وجه الدور في التعريف الأخير (ما نُقل بين دفتي المصحف)، فيقال: إن المصحف ما كتب فيه القرآن، فتتوقف المقدمة الأولى على المقدمة الثانية. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٥٧/١، التحجير ١٢٤٥/٣.

(٧) في (س): «بتحديد».

(٨) آخر (١٢٤/ب) من النسخة (م).

(٩) ساقطة من (س).

هذا التعريف يتناول الكل، وكلّ بعض منه<sup>[١]</sup>، وهو الأنسب<sup>[٢]</sup>، فليس باسم علم شخصي<sup>(١)</sup>، كما زعم شارح المختصر<sup>(٢)</sup>، على أن الكل<sup>[٣]</sup> أيضًا كلي له أفراد في صدور الحفاظ، وعلى السنة القراء، فافهم.

اعلم أن القرآن عندنا<sup>(٣)</sup> اسم لكلّ من النظم المعجز، والمعنى المفاد، وأما المعنى المستفاد، فليس بقرآن، وقد صح رجوع أبي حنيفة عن القول بجواز الصلاة بالفارسية بغير عذر<sup>(٤)</sup>، وقولهم<sup>(٥)</sup>: النظم ركن زائد

[١] قوله: (وكل بعض) إن قيل: السورة ليست فردًا من كل بعض، ولا جزءًا له، فكيف تصدق على كل بعض؟ قلنا: المراد سورة من جنس ذلك الكلام المنزل في الفصاحة، إن قيل: فيصدق على (قل، وافعل) مثلاً، مع أنه ليس بقرآن في العرف، قلنا: من حيث إنه جزء القرآن قرآن، ومن حيث وقوعه في كلام البشر ليس بقرآن، تدبر.

[٢] قوله: (وهو الأنسب) لغرض الأصولي<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (على أن الكل) إن قيل في دفع العلاوة: اختلاف الكل في الصدور والألسنة لا يعدّ في العرف من تعدد الأفراد؛ بل هو مثل اختلاف كون زيد في أحياز مختلفة، قلنا: يصير النزاع لفظيًا، والأشبه بالاتحاد نوعًا؛ لخلوّه عن المسامحة؛ لأن الجزئي لا يتعدد في آن واحد في أخبار متعددة.

(١) العلم الشخصي: هو ما يعين مسماه تعيينًا مطلقًا؛ كزيد. انظر: شرح شذور الذهب، للجوجري ٢٨٩/١.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٩٧.

(٣) وهذا قول جمهور الأصوليين. انظر: أصول السرخسي ٢٨١/١، بديع النظام ٢٣٦/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٠٧/١، كشف الأسرار، للنسفي ٢٠/١، التلويح على التوضيح ٤٨/١، التحبير ١٣٥٥/٣، شرح الكوكب المنير ١١٦/٢.

(٤) انظر: بديع النظام ٢٣٦/١، التلويح على التوضيح ٤٨/١، تيسير التحرير ٤/٣.

(٥) أي: بعض الحنفية في الدفاع عن رأي الإمام أبي حنيفة رحمته الله من جواز القراءة بالفارسية. انظر: بديع النظام ٢٤٧/١، التقرير والتحبير ٢٨٤/٢، تيسير التحرير ٥/٣.

(٦) لأن استخراج الأحكام لا يتعلق بالمجموع فقط؛ بل يتعلّق به، وكل جزء دليل. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٩٧، التلويح على التوضيح ٤٨/١، حاشية العطار على شرح المحلي ٢٩١/١، فواتح الرحموت ١٠/٢.

تناقض، وقد يوجّه بأن معناه: ما قد يسقط شرعاً كالإقرار بالنسبة إلى الأيمان<sup>(١)</sup>، ثم القراءة الشاذة<sup>(٢)</sup>، هل تفسد الصلاة؟ فيه اختلاف<sup>[١]</sup>.

### مسألة

قالوا: ما نُقل آحاداً، فليس بقرآنٍ قطعاً<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: (فيه اختلاف) قال شمس الأئمة<sup>(٤)</sup>: قالت الأئمة<sup>(٥)</sup>: لو صلّى بكلمات تفرّد بها ابن مسعود لم تجز صلاته؛ لأنه كتلاوة خبر، وفي الدراية<sup>(٦)</sup>: الأصح أنه لا تفسد صلاته، وفي المحيط<sup>(٧)</sup>: وتأويل ما روي عن علمائنا أنه تفسد صلاته إذا قرأ هذا، ولم يقرأ شيئاً آخر؛ لأن القراءة الشاذة لا تُفسد الصلاة، وقالت الشافعية<sup>(٨)</sup>: تجوز القراءة الشاذة إن لم يكن فيها تغييرٌ معني، ولا زيادة حرف، ولا نقصان، وإلا تبطل<sup>(٩)</sup> الصلاة إذا تعمّد، وإن كان ناسياً سجداً للسهو.

- (١) فإنه يسقط حال الإكراه. انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢١/١، تيسير التحرير ٥/٣.
- (٢) تنوع تعريف القراءة الشاذة عند العلماء، ولكن التعريف الذي اختاره ابن الجزري، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وارتضاه قبلهما مكّي أبو طالب القيسي هو: القراءة التي صح سندها، ووافقت اللغة العربية، ولو بوجه، وخالفت رسم المصحف. انظر: الإبانة عن معاني القراءات، لمكّي أبي طالب ص ٥٣ - ٥٤، مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣٩٣/١٣ - ٣٩٤، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري ص ١٩.
- (٣) وهذا باتفاق العلماء. انظر: تقويم الأدلة ص ٢٠، أصول السرخسي ٢٧٩/١، تحفة المسؤول ١٦٢/٢، المختصر، لابن اللحام ص ٧١، شرح المحلي على جمع الجوامع ٢٩٧/١، شرح الكوكب المنير ١٣٦/٢، فواتح الرحموت ١١/٢.
- (٤) انظر: أصول السرخسي ٢٧٩/١.
- (٥) هذا قول جمهور أهل العلم؛ بل نقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك. انظر: التمهيد، لابن عبد البر ٢٩٣/٨، المجموع، للنووي ٣٤٧/٣، المغني، لابن قدامة ١٦٦/٢، مجموع الفتاوى ٣٩٤/١٣، الإقناع ١٨٠/١، حاشية الدسوقي ٣٢٨/١.
- (٦) انظر: التقرير والتحبير ٢١٤/٢، تيسير التحرير ٦/٣.
- (٧) انظر: المحيط البرهاني ٣٢٦/١.
- (٨) انظر: العزيز شرح الوجيز ٤٩٧/١، روضة الطالبين ٢٤٢/١، الغيث الهامع ١٠٤/١.
- قال النووي: «قال أصحابنا وغيرهم: ولا تجوز القراءة في الصلاة، ولا غيرها بالقراءة الشاذة». المجموع ٣٤٧/٣.
- (٩) آخر (٥٩/ب) من النسخة (ل).

واستدل: <sup>(١)</sup> بأن القرآن مما تتوفر الدواعي على نقله؛ لتضمنه التحدي، ولأنه <sup>(٢)</sup> أصل الأحكام، فوجوده ملزوم للتواتر عند الكل عادةً، فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعاً <sup>(٣)</sup>.

وما نقل عن ابن مسعود من إنكار المعوذتين والفاتحة، فلم يصح <sup>[١]</sup>، وإنما يصح خلو مصحفه عنها <sup>[٢]</sup>، ويرد أولاً: كما أقول: وجود النقلة مبلغ التواتر في كل حين لكل أحد ليس بلازم، كما في القراءة <sup>(٤)</sup> المشهورة <sup>(٥)</sup>، فوجوده مع التواتر ليس علة مستلزمة له.

[١] قوله: (فلم يصح) فيه إشارة إلى ما ذكر في المواقف <sup>(٦)</sup>: أنه روي أن ابن مسعود بقي متردداً في كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن غير صحيح <sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (خلو مصحفه عنها) ولا يلزم من الخلو الإنكار؛ لجواز أن يكون لغاية ظهور أمرها عند الكل، أو لأن السنة عنده ألا يكتب من القرآن إلا ما أمر ﷺ بكتابه، ولم يسمع أمره بها <sup>(٨)</sup>.

- (١) آخر (١١٨/أ) من النسخة (ك). (٢) آخر (٩٩/ب) من النسخة (س).
- (٣) انظر: المستصفى ص ٨١، بيان المختصر ٤٧٣/١، شرح المختصر، للعضد ص ٩٨، تحفة المسؤول ١٦٣/٢.
- (٤) آخر (١٢٥/أ) من النسخة (م).
- (٥) القراءة المشهورة: هي ما صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء. انظر: الإتيقان في علوم القرآن ٢٣٤/١.
- (٦) انظر: المواقف، للعضد مع شرحها ٣٧٩/٣.
- (٧) نقل بطلان هذا المذهب عن ابن مسعود ﷺ غير واحد من الأئمة، قال السيوطي ﷺ: «والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة، وكذا قال القاضي أبو بكر: لم يصح عنه أنها ليست من القرآن ولا حفظ عنه». الإتيقان في علوم القرآن ٢٧١/١، وقال النووي: «وما نُقل عن ابن مسعود في الفاتحة، والمعوذتين باطل ليس بصحيح عنه، قال ابن حزم في أول كتابه المجاز: هذا كذب على ابن مسعود، موضوع، وإنما صحَّ عنه قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود، وفيها الفاتحة، والمعوذتان». المجموع شرح المهذب ٣٩٦/٣.
- (٨) وهذا ما صرح به القاضي أبو بكر الباقلاني فيما نقل عنه السيوطي. انظر: الإتيقان في علوم القرآن ٢٧١/١.

وثانيًا: لبعض المعاصر<sup>(١)</sup> أنه منقوض بخبر الرسول ﷺ، فإنه أصل أيضًا، أقول: الأصالة واحدة من الدواعي، والعلة التوفر، على أن الأصالتين تتفاوتان.

وثالثًا: كما قيل: علة التوفر من التحدي، والأصالة لا تجري في<sup>(٢)</sup> الجميع؛ كالبسمة على رأي<sup>(٣)</sup>، وهو مدفوع: بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل ما يكون منشأ للأحكام، ولو باعتبار بعض الأجزاء.

أقول: على أن من الأحكام ما يتعين بنظمه مطلقًا؛ كجواز الصلاة<sup>(٤)</sup>، ومنع التلاوة جنبًا، والمسّ محدثًا، مع أن التسمية يمكن أن يؤخذ عنها الحكم، بناء على أن أسماءه تعالى توقيفية.

ورابعًا: المعارضة بأنه لو وجب تواتره لوقع التكفير في: بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٥)</sup>؛ لأنه إنكار للضروري<sup>(٦)(٧)</sup>.

أقول: من الدين ألبته، وإن لم يكن بديهياً في نفسه؛<sup>(٨)</sup> كحشر الأجساد، فإنه مع نظريته ضروري، كونه من الدين، فاندفع ما قيل<sup>(٩)</sup>: كون غير المتواتر غير قرآن ليس بديهياً، فإذا لم تتواتر لا يلزم إثبات ما كان

(١) هكذا في جميع النسخ التي عندي، ولعل الأصوب: (المعاصرين) كما في المطبوع.

(٢) آخر (٨٥/أ) من النسخة (ق).

(٣) أي: رأي من يجعل البسمة من القرآن، وهو رأي جمهور الأصوليين. انظر: أصول السرخسي ١/٢٨٠، شرح النووي على صحيح مسلم ٤/٣٢٥، كشف الأسرار، للنسفي ١/١٨، مجموع الفتاوى ١٣/٣٩٩، التقرير، للبابرتي ١/١٣٣، شرح الكوكب المنير ٢/١٢٢.

(٤) في شموله للتسمية كلام. انظر: أصول السرخسي ١/٢٨١، بدائع الصنائع ١/٤٧٥، كشف الأسرار، للنسفي ١/١٩، التقرير، للبابرتي ١/١٣٢ - ١٣٤، فواتح الرحموت ٢/١٣.

(٥) انظر: بيان المختصر ١/٤٦٣، فواتح الرحموت ٢/١٣.

(٦) في (س): «للضرورة».

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٩٨، تحفة المسؤول ٢/١٥٣.

(٨) آخر (١١٨/ب) من النسخة (ك).

(٩) القائل مرزاجان. انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٧٨/ب).

خلافه ضروريًا، والجواب: قوة الشبهة<sup>[١]</sup> المؤدية إلى حد الإشكال<sup>(١)</sup> مانع من التكفير؛ لأن<sup>(٢)</sup> صاحبها يعدّ معذورًا<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

البسملة من القرآن، فتقرأ في الختم مرة، وليست من السورة<sup>[٢] (٤)</sup>، وقيل: ليست منه<sup>(٥)</sup>، وقيل: منها<sup>(٦)</sup>.

لنا: الإجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى، ولم يتواتر أنها جزء منها<sup>(٧)</sup>، وتواترها في المحل لا يستلزم ذلك؛ لأنها أنزلت

[١] قوله: (قوة الشبهة...) إلخ في «شرح الشرح»<sup>(٨)</sup>: إن قيل: أدنى درجات الشبهة القوية أن يورث شكًا، أو وهماً، فلا يبقى الطرف الآخر قطعياً، قلنا: هي قوية عند من تمسك بها، وأما عند الخصم، فمن الضعف، بحيث لا يفيد شيئاً، انتهى، ولا يخفى ما فيه.

[٢] قوله: (وليست من السورة) في شرح المختصر<sup>(٩)</sup>: وما روي من قول الشافعي: أنها في الفاتحة آية، والخلاف في غيرها، تحكّم، وفيه شيء.

(١) آخر (١٢٥/ب) من النسخة (م). (٢) آخر (١٠٠/أ) من النسخة (س). (٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٩٨، بيان المختصر ١/٤٦٣، تحفة المسؤول ٢/١٥٣. (٤) جمهور الأصوليين على أن البسملة من القرآن، وذهب الحنفية، وجمهور الحنابلة إلى أنها ليست بآية من الفاتحة ولا من غيرها، وإنما كُتبت للفصل بين السور. انظر: تقويم الأدلة ص ٢٠، أصول السرخسي ١/٢٨٠، التحبير ٣/١٣٧٤، شرح الكوكب المنير ٢/١٢٢ - ١٢٤، تيسير التحرير ٨/٣.

(٥) أي: ليست من القرآن أصلاً، وهذا مذهب أصحاب الإمام مالك. انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١/٩٣، بيان المختصر ١/٤٦٣، تحفة المسؤول ٢/١٥٤. (٦) أي: جزء من السورة إلا سورة براءة، وهذا قول للإمام الشافعي. انظر: المستصفى ص ٨٢، والإحكام، للآمدي ١/٢٢٠، تفسير ابن كثير ١/١٥، البحر المحيط ٢/٢١٦، حاشية العطار على شرح المحلي ١/٢٩٥.

(٧) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٧٦، كشف الأسرار، للبخاري ١/٢٣.

(٨) انظر: حاشية التفਤازاني على شرح العضد ٢/٢٨٠ - ٢٨١.

(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٩٩.



للفصل<sup>[١]</sup>، وأيضًا تركها نصفُ القراء<sup>[٢]</sup>، وتواتر أنه ﷺ تركها، ولا معنى عند قصد قراءة سورة أن يترك أولها، وتواتر قراءتها عنه بقراءة الآخرين لا يستلزم كونها منها كالاستعاذة<sup>(١)</sup>.

ثم عدم جواز الصلاة بها؛ لأنه لم يتواتر أنها آية تامة<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: (أنزلت للفصل) عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فضل السورة، حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم» رواه أبو داود، والحاكم، إلا أنه قال: «لا يعرف انقضاء السورة» وقال: صحيح على شرط الشيخين<sup>(٣)</sup>، كذا في التقرير<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (نصف القراء) [أي: ابن عامر<sup>(٥)</sup>، ونافع<sup>(٦)</sup>، وأبي عمرو<sup>(٧)</sup>، وحزمة<sup>(٨)</sup>]

(١) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢١٦، تيسير التحرير ٣/٨.

(٢) انظر: أصول السرخسي ١/٢٨١، المغني، للخبازي ص ١٨٦، كشف الأسرار، للبخاري ٢٣/١.

(٣) رواه أبو داود في المراسيل (٢٦)، كتاب الطهارة، باب ما جاء بالجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، قال أبو داود: قد أسند هذا الحديث، وهذا أصح ١/٩٠، والحاكم في المستدرک (٨٤٦) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ١/٣٥٦.

(٤) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢١٦.

(٥) هو: عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، أبو عمران، أحد القراء السبعة، كان إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة ١١٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٥/٢٩٢، غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ١/٤٢٣، الأعلام ٤/٩٥.

(٦) هو: نافع بن أبي نعيم الليثي، أبو رُويم، أحد القراء السبعة، قرأ القرآن على سبعين من الصحابة، والتابعين، حتى انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة، واشتهر بها، وكان طيب الخلق متواضعًا، توفي سنة ١٦٩هـ. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ٢/٣٣٠، سير أعلام النبلاء ٧/٣٣٦، الأعلام ٨/٥.

(٧) هو: زبَّان بن العلاء بن عمار البصري، أبو عمرو، أحد القراء السبعة، كان من أعلم الناس بالأدب، والعربية، والقرآن، والشعر، توفي سنة ١٥٤هـ. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٨٨، الأعلام ٣/٤١.

(٨) هو: حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة، أحد القراء السبعة، قرأ القرآن عرضًا على الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجعفر الصادق وغيرهم، وتصدَّر =

قالوا<sup>(١)</sup>: لم يتواتر<sup>[١]</sup> في أوائل السور أنها من القرآن، قلنا: تواتر ملزومُهُ، وهو إثباتهم كلَّهم مع المبالغة في التجريد، فيستدل به على اللازم.

قالوا<sup>(٢)</sup>: عن ابن عباس: «من تركها ترك مائة وثلاث عشرة آية»<sup>(٣)</sup>، قلنا: عارضه القاطع<sup>[٢]</sup>، فيضمحل<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

في غير الفاتحة<sup>[٦]</sup>.

[١] قوله: (لم يتواتر. اهـ.) وقد يجاب: يمنع أنه يجب تواتر هذا الحكم؛ بل يكفي التواتر في المحل لذلك، وقد مرَّ إليه إشارة.

[٢] قوله: (عارضه القاطع) [وكذا عارضه ما عن ابن عباس: «سرق الشيطان من الناس آية»<sup>(٧)</sup>، فإذا تعارضا تساقطا، وهذا هو الجواب عن استدلال الشافعية؛ بحديثي أبي هريرة، وأم سلمة؛ لأنهما متعارضان، وما قيل: يمكن التوفيق، بأنه في نزول آية، وفي نزول بعضها، فعلى تقدير صحة تكرار نزولها،

= للإقراء فقراً عليه الكسائي، وسليم بن عيسى، وعبد الرحمن بن أبي حماد وغيرهم، توفي سنة ١٥٦ هـ. انظر: معرفة القراء الكبار ١/١١١، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٦١.

(١) أي: القائلون بأنها ليست من القرآن. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٧٥، تحفة المسؤول ٢/١٥٤.

(٢) أي: الشافعية.

(٣) أورد هذا الأثر الزمخشري في الكشاف ١/٤٥ بلفظ: «من تركها، فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله»، وأخرجه البيهقي في الجامع، لشعب الإيمان (٢١٣٥)، باب في تعظيم القرآن، فصل في ابتداء السورة بالتسمية سوى سورة براءة ٤/٤١٧.

(٤) انظر: بيان المختصر ١/٤٦٦، شرح مختصر ابن الحاجب، للعضد ٢/٢٠، تحفة المسؤول ٢/١٥٦، الردود والنقود، للبابرتي ١/٤٧٠.

(٥) آخر (٨٥/ب) من النسخة (ق).

(٦) ساقطة من (ك).

(٧) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤١٣) جماع أبواب صفة الصلاة، باب افتتاح القراءة في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم ٢/٧٣، وقال: «كذا وكان في كتابي، عن أبيه، عن ابن عباس وهو منقطع»، وقال الحافظ ابن حجر: «رجاله ثقات؛ لكنه منقطع بين ذر وهو: ابن عبد الله المرهبي، وابن عباس، فإن بينهما سعيد بن جبير». موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر ١/٤٨.

## مسألة

القراءات السبع<sup>[١]</sup> متواترة، وقيل: مشهورة<sup>(١)</sup>، ومحل الخلاف ما هو من جوهر اللفظ؛ كملك ومالك<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> دون ما هو من قبيل الهيئة؛ يستلزم أن يكون سورتين<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (القراءات السبع) اعلم أن القراءات السبعة لأبي عمرو، ونافع، وحمزة، وعاصم<sup>(٥)</sup>، والكسائي<sup>(٦)</sup>، وابن كثير<sup>(٧)</sup>، وابن عامر، متواترة عند أكثر أهل الملة<sup>(٨)</sup>، وقد اتفق القراء المحققون سلفاً وخلفاً على أن القراءات الثلاثة المنسوبة<sup>(٩)</sup> إلى الأئمة الثلاثة: يعقوب<sup>(١٠)</sup>،

(١) وهو اختيار ابن الساعاتي. انظر: بديع النظام ٢٤٠/١.

(٢) انظر: السبعة في القراءات ص ١٠٤، التبصرة في القراءات السبع لمكي أبي طالب ص ٦١، البحر المحيط، لأبي حيان ٣٣/١، النشر في القراءات العشر ٢٧١/١.

(٣) آخر (١١٩/أ) من النسخة (ك). (٤) ساقطة من (ك) و(س).

(٥) هو: عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي، أبو بكر، أحد القراء السبعة والمشار إليه في القراءة، كان أحسن الناس صوتاً بالقرآن، أخذ القراءة عرضاً عن زبّ بن حبّيش، وأبي عبد الرحمن السلمي وغيرهما، وروى القراءة عنه: أبان بن تغلب، والأعمش، وآخرون، كان عابداً خيراً، توفي سنة ١٢٧هـ. انظر: وفيات الأعيان ٩/٣، سير أعلام النبلاء ٥/٢٥٦، معرفة القراء الكبار ص ٥١.

(٦) هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، أبو الحسن، أحد القراء السبعة، كان إماماً في النحو، واللغة، والقراءات، قرأ القرآن وجوّده على حمزة الزيات، وقرأ عليه أبو عمر الدوري وغيره، وله من التصانيف: كتاب «معاني القرآن»، وكتاب «القراءات»، توفي سنة ١٨٩هـ. انظر: وفيات الأعيان ٣/٢٩٥، معرفة القراء الكبار ١/١٢٠.

(٧) هو: عبد الله بن كثير بن عمرو الكناني الداري المكي، أبو معبد، أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة، كان فصيحاً، مفوهاً، واعظاً كبير الشأن، توفي سنة ١٢٠هـ. انظر: تهذيب الكمال ١٥/٤٦٨، سير أعلام النبلاء ٥/٣١٨.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٤٦٢، شرح مختصر الروضة ٢/٢١، البحر المحيط ٢/٢٠٩، المختصر، لابن اللحام ص ٧٢، التحبير ٢/١٣٥٩، شرح الكوكب المنير ٢/١٢٧، إرشاد الفحول ١/١٧٢.

(٩) آخر (٦٠/أ) من النسخة (ل).

(١٠) هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد البصري، أبو محمد، الإمام المجوّد الحافظ، أحد القراء =

كالحرركات، والإدغام<sup>(١)</sup>، والإشمام<sup>(٢)</sup>، والرَّوم<sup>(٣)</sup>، والتفخيم<sup>(٤)</sup>، والإمالة<sup>(٥)</sup>، وأضدادها<sup>(٦)</sup>، ونحوها.

قيل<sup>(٧)</sup>: الهيئة من لوازم الجوهر، فإذا تواتر لتوفر الدواعي تواترت. أقول: المراد بقبيل الهيئة ما لا يختلف خطوط المصاحف، والمعنى

وأبو جعفر<sup>(٨)</sup>، وخلف بن هشام<sup>(٩)</sup>، أيضًا متواترة، حُكِّمَهَا حَكْمُ السَّبْعِ<sup>(١٠)</sup>، هذا. [١] قوله: (والإشمام) هو الإشارة بالشفيتين إلى الحركة بُعِيدَ الإسكان، من غير تصويت، فيدركه البصر لا غير<sup>(١١)</sup>.

[٢] قوله: (والرَّوم) وهو إخفاء الصوت بالحركة<sup>(١٢)</sup>.

[٣] قوله: (الإمالة) وهي الذهاب بالفتحة إلى جهة الكسرة<sup>(١٣)</sup>.

= العشرة، كان يقرئ الناس علانية بحرفه بالبصرة، ولم ينكر عليه أحد؛ بل تلقى الناس قراءته بالقبول، توفي سنة ٢٠٥هـ. انظر: وفيات الأعيان ٦/٣٩٠؛ سير أعلام النبلاء ١٠/١٦٩.

(١) الإدغام: هو النطق بحرفين حرفًا واحدًا مشددًا كالثاني. انظر: الإِتْقَانُ ١/٢٧٧، المرشد في علم التجويد ص ٥٣.

(٢) التفخيم: هو تعظيم الحرف بجعله في المخرج سمينًا، وفي الصفة قويًا. انظر: المرشد في علم التجويد ص ١٣٩، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين ص ٣٠٥.

(٣) آخر (١٢٦/أ) من النسخة (م).

(٤) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٨٣/أ).

(٥) هو: يزيد بن القعقاع المدني، أبو جعفر، أحد الأئمة العشرة في القراءات، كان رجلًا صالحًا من العبَّاد، قيل: كان يتصدق حتى يلأزره، توفي سنة ١٣٢هـ. انظر: وفيات الأعيان ٦/٢٧٤، تهذيب الكمال ٣٣/٢٠٠، سير أعلام النبلاء ٥/٢٨٨.

(٦) هو: خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي، أبو محمد، أحد القراء العشرة، قرأ على سليم عن حمزة الزيات، وقرأ عليه: أحمد بن يزيد الحلواني وغيره، كان عابدًا فاضلاً، توفي سنة ٢٢٩هـ. انظر: وفيات الأعيان ٢/٢٤١، معرفة القراء الكبار ١/٢٠٨.

(٧) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٤٤ - ٤٦، نشر البنود ١/٦٩، مناهل العرفان ١/٤٤١.

(٨) انظر: التعريفات ص ٣١، تيسير التحرير ٣/١١.

(٩) انظر: تيسير التحرير ٣/١١، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين ص ٣٦٣.

(١٠) انظر: التعريفات ص ٤٠، تيسير التحرير ٣/١١، الإِتْقَانُ ١/٢٧١.

باختلاف القراءات فيه، ولا توفر للدواعي [إلى] <sup>(١)</sup> نقل تفاصيل مثله <sup>(٢)</sup>.  
لنا: لو لم يكن، لكان بعض القرآن <sup>[١]</sup> غير متواتر؛ لأن التخصيص  
تحكم.

قالوا: القراء سبعة بل أقل، قلنا: نسبتها إليهم؛ لاختصاصهم  
بالتصدي، لا لأنهم النقلة <sup>(٣)</sup>، فتدبر.

### مسألة

القراءة <sup>(٤)</sup> الشاذة <sup>[٢]</sup> حجة ظنية <sup>(٥)</sup>، .....

[١] قوله: (لكان بعض القرآن...) إلخ توضيحه: أن الاحتمال ثلاثة: كل  
منها قرآن، وهو الحق، ولا شيء منها بقرآن، وهو باطل إجماعاً، وبعض منها  
قرآن دون بعض، وهو باطل؛ لأن الترجيح من غير مرجح تحكم، وحينئذ نقول:  
إما كل منهما متواترة، وهو المدعى، أو لا شيء منها بمتواتر، وهو باطل  
بالضرورة، أو بعضها متواترة دون بعض، فيكون بعض القرآن غير متواتر، مع أنه  
تحكم للاستواء <sup>(٦)</sup>، تدبر.

[٢] قوله: (القراءة الشاذة) المراد من الشاذة: ما عدا القراءات السبعة <sup>(٧)</sup>،

(١) ساقطة من (س).

(٢) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٩٠، تيسير التحرير ٣/١١، حواشي مرزاجان على شرح  
المختصر (١٨٣/أ).

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٤٦٨، التقرير والتحبير ٢/٢١٦، تيسير التحرير ٣/١٢، حاشية  
العطار ١/٢٩٧.

(٤) آخر (١٠٠/ب) من النسخة (س).

(٥) انظر: أصول السرخسي ١/٢٨١، بديع النظام ١/٢٤٨، تيسير التحرير ٣/٩، روضة  
الناظر ١/٢٧٠، شرح مختصر الروضة ٢/٢٥، التمهيد، للإسنوي ص ١٤٢، البحر  
المحيط ٢/٢٢١.

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٢١، بيان المختصر ١/٤٧١، شرح المختصر، للعضد  
ص ٩٩، تيسير التحرير ٣/١٢.

(٧) انظر: جمع الجوامع مع الغيث الهامع ١/١٠٥، البحر المحيط ١/٤٧٤، التقرير والتحبير  
٢/٢١٧، تيسير التحرير ٣/٦.

خِلافًا لِلشَّافِعِيِّ<sup>(١)</sup>، فَمَا أَوْجِبَ التَّتَابُعَ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

لَنَا: مَسْمُوعٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَلَّمَا كَانَ مَسْمُوعًا عَنْهُ فَهُوَ حُجَّةٌ<sup>(٣)</sup>.

وَأَيْضًا إِمَّا قُرْآنًا، أَوْ خَبَرَ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ<sup>[١]</sup>، وَتَجْوِيزُ كَوْنِهِ مَذْهَبًا، فَنَقْلُهُ قِرَاءَانًا عَجَبٌ.

قَالُوا<sup>(٤)</sup>: لَيْسَ بِقُرْآنٍ؛ إِذْ لَا تَوَاتَرَ، وَلَا خَبَرَ يَصَحُّ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِذْ لَمْ

وَقِيلَ: مَا وَرَاءَ الْعَشْرِ، وَعِنْدَ أَثْمَةِ الْقِرَاءَةِ، الْقِرَاءَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِشَاذَةٍ: مَا سَاعَدَهَا الْخَطُّ<sup>(٥)</sup>، مَعَ صِحَّةِ النُّقْلِ، وَفَصَاحَةِ الْمَنْقُولِ، فَمَتَى اخْتَلَّ أَحَدُ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ شَاذَةٌ، هَذَا.

[١] قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مِنْهُمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ) [يَعْنِي: كَوْنُ الْقِرَاءَةِ الَّتِي سِوَاهَا مُتَوَاتِرَةٌ، وَكَوْنُ التَّتَابُعِ غَيْرَ مُتَوَاتِرًا]<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا اخْتَلَفُوا<sup>(٧)</sup>، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا فِي التَّحْرِيرِ<sup>(٨)</sup>: أَنَّ مَدَارَ التَّوَاتُرِ عَلَى حَصُولِ الْعِلْمِ لَا الْعِدَدَ، وَالْعِلْمُ حَاصِلٌ بِقِرَاءَتِهِمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْفَرِدُ وَاحِدٌ بِقِرَاءَةٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ بِالْوَاحِدِ لَا يَوْجَدُ تَوَاتُرٌ؛ بَلْ لَا بَدَّ مِنْ اتِّفَاقِ جَمَاعَةٍ<sup>(٩)</sup>.

(١) وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَرَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. انْظُرْ: الْبَرْهَانَ ١/٤٢٧، مَسْأَلَةٌ ٦١٣، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ ١/٤٠٢، الْمَنْخُولُ ص ٣٧٤، الْمَحْصُولُ، لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ص ١٢٠، التَّحْبِيرُ ٣/١٣٨٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ ٢/١٤٠.

(٢) ذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَظْهَرِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّتَابُعَ، وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ. انْظُرْ: الْمَدُونَةُ ٢/١٢٢، الْمَحَلَّى ٨/٤٦٠، الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ ١٢/٢٧٢، الْكَافِيُّ، لِابْنِ قِدَامَةَ ٦/٢٥، الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ ص ١٣٢، الْبَحْرُ الرَّائِقُ ٤/٤٤٥، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ ٤/٣٢٨.

(٣) انْظُرْ: رَوْضَةُ النَّازِلِ ١/٢٧٠، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ ٢/٢١٦، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٣/٩.

(٤) أَيِ: الشَّافِعِيَّةِ، وَمِنْ وَاقْفِهِمْ. (٥) فِي (ك): «الْخَطُوطُ».

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ (ل).

(٧) انْظُرْ: بَدِيعُ النِّظَامِ ١/٢٤٨، شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوْضَةِ ٢/٢٥، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ ١/٤٧٣، شَرْحُ الْمَخْتَصَرِ، لِلْعَصْدِ ص ٩٩، الرَّدُودُ وَالنَّقُودُ ١/٤٧٨، مَرَاةُ الْأُصُولِ ١/١٠٠.

(٨) انْظُرْ: التَّحْرِيرُ مَعَ التَّقْرِيرِ وَالتَّحْبِيرِ ٢/٢١٨، وَعِبَارَتُهُ: «وَلِأَنَّ الْمَدَارَ الْعِلْمَ لَا الْعِدَدَ، وَهُوَ ثَابِتٌ».

(٩) فِي (ل): «جَمَاعَةٌ اتِّفَاقًا».

ينقل خبراً، وهو شرط صحة العمل<sup>(١)</sup>، قلنا: ممنوع؛ بل الشرط السماع عنه ﷺ مطلقاً.

### مسألة

لا يشتمل [القرآن]<sup>(٢)</sup> على المهمل<sup>(٣)</sup> والحشو<sup>(٤)</sup>، خلافاً للحشوية<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: (للحشوية) الحَشَوِيَّة: بفتح الشين، قوم كانوا يجلسون أمام الحسن البصري في حلقة، فوجد كلامهم رديئاً، فقال: ردّوا هؤلاء إلى حِشَاء الحلقة؛ أي: جانبها، فلقبوا بهذا الاسم<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المستصفى ص ٨١، شرح النووي على صحيح مسلم ١٣٢/٥، بيان المختصر ١/ ٤٧٣، شرح المختصر، للعضد ص ٩٩، تحفة المسؤول ١٦٣/٢.

(٢) ساقطة من (ك) و(م).

(٣) عرّفه الأنصاري فقال: «وهو الذي لم يدل على معنى لا حقيقة ولا مجازاً». فواتح الرحموت ٢/ ٢٠، وانظر: الإحكام، للأمدى ١/ ٢٢٤، بديع النظام ١/ ٢٥٢، مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٨٥، البحر المحيط ١/ ٤٥٧، التقرير والتحبير ٢/ ٢١٧، تيسير التحرير ٣/ ١٠، حاشية العطار ١/ ٣٠١.

(٤) عرّفه الأنصاري أيضاً فقال: «وهو الزيادة من غير فائدة». فواتح الرحموت ٢/ ٢٠، وانظر: التعريفات، للجرجاني ص ٩٢.

(٥) الحشوية: لقب مخترع يطلقه أهل التأويل على أهل السُنَّة المثبتين للصفات إثباتاً يليق بالله تعالى؛ للتشنيع عليهم. انظر: الإبهاج ٣/ ٩٢٤، الغيث الهامع ١/ ١٠٦. قال المرداوي: «وقد حدث اصطلاح كثير من الناس على أنهم يسمون كل من أثبت صفات الرب ﷻ، مما جاء به القرآن والسُنَّة، كما قال السلف الصالح، ولم يتأولوها كما تأولوها حشوية، اصطلاحاً اخترعه تشنيعاً عليهم؛ فالله يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون». التحبير ٣/ ١٤٠٣ - ١٤٠٤، وقد ردّ شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الذمّ فقال: «ذمّ للناس بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، والذي مذّحه زين، وذمه شين هو الله، والأسماء التي يتعلق بها المدح والذم من الدين، لا تكون إلا من الأسماء التي أنزل الله بها سلطانه، ودل عليها الكتاب والسُنَّة والإجماع؛ كالمؤمن، والكافر، والعالم، والجاهل، والمقتصد، والملحد، فأما هذه الألفاظ، فليست في كتاب الله، ولا في حديث عن رسول الله ﷺ، ولا نطق بها أحد من سلف الأمة وأئمتها، لا نفيّاً، ولا إثباتاً، وأول من ابتدع الذم بها المعتزلة الذين فارقوا جماعة المسلمين، فاتباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة ترك للقول السديد الواجب في الدين، واتباع لسبيل المبتدعة الضالين». مجموع الفتاوى ٤/ ١٤٦.

لنا: [إن] <sup>(١)</sup> التكلم به نقص مستحيل عليه تعالى <sup>(٢)</sup>.

قالوا <sup>(٣)</sup>: فيه الحروف المقطعة، ونحو: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] <sup>(٤)</sup>، قلنا: الأول من المتشابهة، والثاني من التأكيد <sup>(٥)</sup>.

### مسألة (٦)

فيه ما لا يُفهم <sup>(٧)</sup> وهو مذهب السلف <sup>(٨)</sup>، وقيل: كله مفهوم <sup>(٩)</sup>.

لنا الوقف على: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿وَالرَّاسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ استئناف <sup>(١٠)</sup>؛ لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «إن تأويله إلا عند الله» <sup>(١١)</sup>، وقراءة أبي، وابن عباس رضي الله عنهما: «ويقول الراسخون في العلم آمنا به» <sup>(١٢)</sup>، ولسياق الآية <sup>(١٣)</sup>، فإن

[١] قوله: (لسياق الآية) قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ

(١) ساقطة من (س) و(م).

(٢) انظر: المحصول ١/٣٨٦، الإحكام، للآمدي ١/٢٢٤، نهاية السؤل ٢/١٩٢.

(٣) أي: الحشوية.

(٤) انظر: المحصول ١/٣٨٦، الإحكام، للآمدي ١/٢٢٠، التقرير والتحبير ٢/٢١٧، تيسير التحرير ٣/١٠.

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٢٤، التقرير والتحبير ٢/٢١٧، تيسير التحرير ٣/١٠.

(٦) آخر (١١٩/ب) من النسخة (ك). (٧) آخر (١٢٦/ب) من النسخة (م).

(٨) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١/١٤٩، البحر المحيط ١/٤٥٣، المختصر، لابن اللحام ص ٧٣، تيسير التحرير ١/١٦٣، شرح الكوكب المنير ٢/١٤٨، وقد خصص بعض العلماء ذلك بما عدا رسول الله ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم. انظر: أصول السرخسي ٢/٩٠، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٨٥، تيسير التحرير ١/١٦٣، فواتح الرحموت ٢/٢١.

(٩) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٤٦، كشف الأسرار، للبخاري ١/١٥٠، الغيث الهامع ١/١٤٣.

(١٠) أي: أنه لا يرتبط بما قبله. انظر: أصول السرخسي ١/١٦٩، كشف الأسرار، للنسفي

١/٢٢١، كشف الأسرار، للبخاري ١/١٤٩، التلويح على التوضيح ١/٢٧١.

(١١) انظر: تفسير الطبري ٥/٢٢٠، وتفسير البغوي ١/٤١٢، وتفسير الكشاف، للزمخشري ١/٣٣٩.

(١٢) انظر: تفسير عبد الرزاق (٣٧٧) ١/٣٨٤، وتفسير المحرر الوجيز، لابن عطية ١/٤٠٤.



الزائغين لا بدل لهم من عديل<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> والراسخون هم الصالحون<sup>(٣)</sup>، ولزوم تخصيص الحال<sup>[١]</sup> بالمعطوف، مع أن الأصل الاشتراك في المتعلقات، وركاكة قيد العلم بالقول<sup>(٤)</sup>.

قالوا<sup>(٥)</sup>: أولاً: الخطاب بما لا يفهم بعيد<sup>(٦)</sup>، قلنا: ذلك إذا لم يكن الغرض الابتلاء<sup>(٧)</sup> بإيجاب اعتقاد الحقية مجملًا<sup>(٨)</sup>.

وثانيًا: نقل التأويل عن الصحابة، والتابعين<sup>(٩)</sup>، قلنا: الكلام في

ءَايَتُ تُحْكَمُ هُنَّ أَمْ أَلْكَتِبِ وَأُخْرُ مُتَشَبِهَتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ<sup>(١٠)</sup> فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل عمران: ٧].

[١] قوله: (تخصيص الحال...) إلخ هذا على تقدير جعل (يقولون) حالاً كما قالوا، أما لو جعل استئنافاً، فلا<sup>(١١)</sup>.

(١) العديل: المثل والنظير. انظر: لسان العرب ٤٣٢/١١، المعجم الوسيط ٥٨٨/٢، والتعبير بها فيه نظر.

(٢) آخر (٨٦/أ) من النسخة (ق).

(٣) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢٢٢/١، التلويح على التوضيح ٢٧٢/١.

(٤) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢٢٢/١. (٥) أي: القائلون بمعرفة جميع القرآن.

(٦) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٤٣٤/١٦، كشف الأسرار، للبخاري ١٥٠/١، بيان المختصر ٤٧٥/١، التلويح على التوضيح ٢٧٢/١.

(٧) في (س): «ابتلاء».

(٨) انظر: روضة الناظر ٢٨١/١، كشف الأسرار، للنسفي ٢٢٢/١، التلويح على التوضيح ٢٧٢/١.

(٩) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٥٠/١، التلويح على التوضيح ٢٧٣/١.

(١٠) آخر (٦٠/ب) من النسخة (ل).

(١١) اختلف المفسرون في تأويل (والراسخون) في الآية المتقدمة، هل الواو عاطفة على لفظ الجلالة، فيكون المعنى: أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه، وجملة (يقولون) حال من الراسخين، أو أنها استئنافية، فيكون المعنى: أنهم لا يعلمون المتشابه، وجملة (يقولون) خبرها؟ انظر: جامع البيان، للطبري ٢٠١/٦، معالم التنزيل، للبغوي ٤١٢/١، إعراب القرآن وبيانه ٤٥٨/١.

العلم حقيقة، كما في المحكمات، وإنما تكلموا تخميناً<sup>(١)</sup>، فافهم.

### تقسيمات<sup>(٢)</sup>

قالت الحنفية<sup>(٣)</sup>: النظم<sup>(٤)</sup> إن ظهر معناه، فإن<sup>(٥)</sup> لم يُسَقَّ له، فهو الظاهر، وإن سيق له: فإن احتمل التخصيص<sup>(٦)</sup> والتأويل<sup>(٧)</sup>، فهو النص<sup>(٨)</sup>، ويقال أيضًا لكل سمعي<sup>(٩)</sup>.

وإن لم يحتمل، فإن احتمل النسخ، فهو المفسر<sup>(١٠)</sup>، فهو مما لا شبهة فيه، ولهذا يحرم التفسير بالرأي دون التأويل<sup>(١١)</sup>، ويقال أيضًا لكل مبيّن بقطعي، والمبيّن بظني مؤول<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: التلويح على التوضيح ٢٧٣/١.

(٢) هذه التقسيمات باعتبار ظهور معنى اللفظ وخفائه، ومراتب الظهور والخفاء. انظر: التلويح على التوضيح ٢٦٥/١، تيسير التحرير ١٣٦/١.

(٣) انظر: أصول السرخسي ١٦٣/١، والمغني، للبخاري ص ١٢٥، التقرير والتحبير ١/١٩٢، تيسير التحرير ١٣/١.

(٤) النظم هو: تأليف الألفاظ مترتبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل. التعريفات ص ٢٤٢.

(٥) آخر (١٠١/أ) من النسخة (س).

(٦) التخصيص عند الحنفية هو: قصر العام على بعض أفرادهِ دليل مستقل مقترن، وعرفه ابن الحاجب بأنه: قصر العام على بعض مسمياته. مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٣٧/٢. وانظر أيضًا في تعريف التخصيص عند الأصوليين: المعتمد ٢٥٢/١، العدة، لأبي يعلى ١٥٥/١، البحر المحيط ٢٤١/٣، إرشاد الفحول ٦٣٨/٢.

(٧) التأويل هو: صرف اللفظ عن ظاهره للدليل يصير به المرجوح راجحًا. انظر: شرح مختصر الروضة ٥٦١/١.

(٨) انظر: التقرير والتحبير ١٩٢/١، تيسير التحرير ١٣٧/١.

(٩) أي: النص يطلق على الأدلة السمعية، من كتاب، أو سنة، أو إجماع. انظر: البحر المحيط ٤٦٢/١، أصول مذهب الإمام أحمد ص ١٠٢.

(١٠) انظر: التقرير والتحبير ١٩٢/١، تيسير التحرير ١٣٧/١.

(١١) انظر: المصدرين السابقين.

(١٢) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١١٨/١، التقرير، للباقر ١٩٠/١، التقرير والتحبير ١٩٤/١.

وما لا يحتمل النسخ، فهو المحكم<sup>(١)</sup>، والمراد في زمانه<sup>(٢)</sup> ﷺ وبعده، الكل محكم لغيره<sup>(٣)</sup>، فالأقسام متباينة<sup>(٤)</sup>؛ لكن لا يمتنع الاجتماع وجوداً؛ لأن كل ظاهر معه<sup>(٥)</sup> نص، ولا عكس<sup>[١]</sup>، ثم التالي<sup>[٢]</sup> أقوى من المقدم، فيقدم عند التعارض<sup>(٦)</sup>، مثاله: قول: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] وقوله: ﴿مَثْنَى وَثُثٌ وَثُثٌ﴾ [النساء: ٣] وإن خفي مراده، فيما عارض، فهو الخفي<sup>(٧)</sup>، وهو أقل خفاءً؛ كالظاهر ظهوراً<sup>(٨)</sup>.

وقد يجتمعان؛ كالسارق، ظاهر في مفهومه الشرعي، خفي في الطرار والنباش؛ للاختصاص باسم؛ لكن بتأمل ما يظهر أن في الأول زيادة، فيجب الحد، وفي الثاني: نقصاناً، فلا يجب، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله،

[١] قوله: (ولا عكس) استئناف لإفادة عدم العكس، ويمكن أن يجعل الدليل على عدم امتناع اجتماع العموم والخصوص مطلقاً، وحينئذ لا يكون زائداً، فتدبر.

[٢] قوله: (ثم التالي)؛ أي: المحكم من المفسر، والمفسر من النص، والنص من الظاهر.

(١) انظر: التقرير والتحجير ١/١٩٤، تيسير التحرير ١/١٣٨.

(٢) آخر (١٢٧/أ) من النسخة (م).

(٣) انظر: التقرير، للبابرتي ١/٢٠٨، التقرير والتحجير ١/١٩٤، تيسير التحرير ١/١٣٨.

(٤) تباين اللفظين عند المناطق: أي اختلاف مفهوم أحدهما عن الآخر؛ كالإنسان، والفرس. انظر: المعجم الوسيط ص ٨٠، وقيل التباين: ما إذا نسب أحد الشئين إلى الآخر لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر. التعريفات، للجرجاني ص ٥٥.

(٥) آخر (١٢٠/أ) من النسخة (ك).

(٦) سيأتي تعريف المصنف، للتعارض. انظر: ص ٨٧٨ من قسم التحقيق.

(٧) انظر: أصول السرخسي ١/١٦٧، كشف الأسرار، للنسفي ١/٢١٤، التلويح على التوضيح ١/٢٦٩.

(٨) انظر: التقرير والتحجير ١/٢٠٧، تيسير التحرير ١/١٥٦.

ومحمد ﷺ، خلافاً لأبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ (١)، والأئمة الثلاثة (٢)، وقول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ قول ابن عباس، والثوري (٣)، والأوزاعي (٤)، ومكحول (٥)، والزهري (٦)، وقولهم (٧) مذهب عمر، (٨) وابن مسعود، وعائشة، والحسن (٩)، وأبي ثور، كذا في التيسير (١٠).

وإما للصيغة (١١)، فإما أن يدرك المراد بالعقل، فهو المشكل (١٢)؛

(١) انظر: المبسوط ١٥٩/٩، بدائع الصنائع ١١/٦، فتح القدير، لابن الهمام ٣٧٤/٥، البحر الرائق ٨٩/٥.

(٢) انظر: بداية المجتهد مع الهداية ٦٠٤/٨، حاشية الدسوقي ٣٤٠/٤، الوسيط، للغزالي ٤٦٩/٦، مغني المحتاج ١٦٩/٤، المغني، لابن قدامة ٤٥٥/١٢.

(٣) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله، ولد سنة ٩٧هـ، وكان إماماً في الحديث، وغيره من العلوم، وأحد الأئمة المجتهدين، من مؤلفاته: «الجامع»، توفي سنة ١٦١هـ. انظر: وفيات الأعيان ٣٨٦/٢، تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١، سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٩.

(٤) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحَمَّدِ الأوزاعي، أبو عمرو، عالم أهل الشام، جمع بين العلم والعبادة، والقول بالحق، له مذهب مستقل مشهور، عمل به فقهاء الشام مدة، وفقهاء الأندلس مدة ثم فني، توفي سنة ١٥٧هـ. انظر: وفيات الأعيان ١٢٧/٣، سير أعلام النبلاء ١٠٧/٧، البداية والنهاية ١١٥/١٠.

(٥) هو: مكحول بن أبي مسلم بن شاذل الشامي، أبو عبد الله، تابعي جليل القدر، صاحب رحلة كثيرة في طلب العلم، كان من أفقه أهل الشام في زمانه، توفي سنة ١١٢هـ. انظر: وفيات الأعيان ٢٨٠/٥، سير أعلام النبلاء ١٥٥/٥، البداية والنهاية ٣٠٥/٩.

(٦) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر، أحد الفقهاء المحدثين، والأعلام التابعين، رأى عشرة من الصحابة، توفي سنة ١٢٤هـ. انظر: وفيات الأعيان ١٧٧/٤، تهذيب الكمال ٤١٩/٢٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٦/٥.

(٧) أي: الجمهور.

(٨) آخر (٨٦/ب) من النسخة (ق).

(٩) هو: الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ، كان من سادات التابعين وكبرائهم، وسيد أهل زمانه علماً وعملاً، ولد لستين بقتاً من خلافة عمر رَحِمَهُ اللهُ، توفي سنة ١١٠هـ. انظر: وفيات الأعيان ٦٩/٢، سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤.

(١٠) انظر: تيسير التحرير ١٥٨/١.

(١١) أي: إما أن يكون خفاء المراد؛ لأجل الصيغة، بأن تكون الصيغة محتملة لمعانٍ كثيرة.

(١٢) انظر: التلويح على التوضيح ٢٦٩/١.

﴿أَفَنِّي سِتْمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٣]؛ لاستعماله كآين، وكيف، فيظهر بقريته الحرث، وتحريم الأذى، أن المراد الثاني<sup>(١)</sup>.

أو يدرك بالنقل، فهو المجمع<sup>(٢)</sup>؛ كمشارك تعذر ترجيحه؛ كالوصية لمواليه، وله<sup>(٣)</sup> أعلون وأسفلون<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

ومنه: الأسماء الشرعية؛ كالصلاة، والربا، أو لا يُدْرَك أصلاً فهو المتشابه<sup>(٦)</sup>؛ كالحروف في أوائل السور<sup>(٧)</sup>، واليد، والعين، والنزول، إلى غير ذلك<sup>(٨)</sup>.

وقالت الشافعية: الظاهر الدال ظناً، والنص الدال قطعاً، والمؤول

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٦٦/٣، كشف الأسرار، للنسفي ٢١٦/١، التقرير والتحبير ٢٠٨/١، تيسير التحرير ١٥٨/١.

(٢) انظر: التلويح على التوضيح ٢٦٩/١. (٣) آخر (١٠١/ب) من النسخة (س).

(٤) اختلف الفقهاء في هذه المسألة، فذهب الحنابلة، والشافعية على الأصح، إلى أن الوصية في هذه الحال تشمل الأعلىين، والأسفلين من الموالي، وذهب المالكية إلى أن الوصية تختص بالأسفلين، وذهب بعضهم إلى أنها تختص بالأعلىين، وأما عند الأحناف فالوصية تكون باطلة. انظر: الاختيار لتعليل المختار ٨٣/٥، حاشية الدسوقي ٤٣٣/٤، مغني المحتاج ٣٨٨/٢، المغني، لابن قدامة ٥٣٥/٨، الاختيارات الفقهية، لابن حامد ٢/٨٢٩.

(٥) آخر (١٢٧/ب) من النسخة (م). (٦) انظر: التلويح على التوضيح ٢٦٩/١.

(٧) انظر: أصول الشاشي ص ٨٥، اللمع ص ٥٢، التلخيص، للجويني ١٧٩/١، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٥٨/١، أصول السرخسي ١٦٩/١، المستصفى ص ٨٥، روضة الناظر ٢١٤/١، كشف الأسرار، للنسفي ٢٢٣/١.

(٨) ما ذكره المصنف من أن صفات الله تعالى من قبيل المتشابه على الإطلاق باطل، وليس هو قول أهل السنة والجماعة، فإنهم يؤمنون بالآيات والأحاديث الواردة في الصفات ويمعانيها على الوجه اللائق بالله ﷻ، ولا يسألون عن كيفيتها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفي أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا قالوا: إن الله يُنزل كلاماً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا: كلمات لها معانٍ صحيحة، قالوا في أحاديث الصفات: ثمر كما جاءت، ونهوا عن تأويلات الجهمية - وردوها وأبطلوها - التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه». مجموع الفتاوى ٢٩٦/١٣.

المصروف<sup>(١)</sup> عن الظاهر<sup>(٢)</sup>، والمفسر الذي فُسِّرَ، والمستغني عن التفسير،  
والمحكم المتضح المعنى، نصًّا كان أو ظاهرًا، والمتشابه غيره، والمبين،  
والمجمل يرادفهما<sup>[١]</sup><sup>(٣)</sup>، كذا قيل<sup>(٤)</sup>، وما به الإيضاح هو البيان، وههنا  
فصول للتأويل، والإجمال، والبيان.

[١] قوله: (والمجمل يرادفهما) وقيل: المجمل هو اللفظ الذي لا يفهم منه  
عند الإطلاق شيء، فأورد: المهمل، ولفظ المستحيل، والمشارك، فإنه يفهم  
منه أحد محامله لا بعينه، والفعل المجمل، ولا يخفى على الفطن دفع هذه  
الوجوه.

(١) آخر (١٢٠/ب) من النسخة (ك).

(٢) هذا قول جمهور الأصوليين. انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٣٧، شرح المختصر، للعضد  
ص ٩٩، جمع الجوامع مع الغيث الهامع ١/ ١١٠، تحفة المسؤول ٣/ ٣٠٩، إرشاد  
الفحول ٢/ ٧٥٣.

(٣) في (س) و(ق): يراد فيهما.

(٤) انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٢/ ٩٣.

## الفصل الأول

## [التأويل]

التأويل<sup>[١]</sup> منه قريب فيرجح المرجوح بمرجح ما، ومنه بعيد، فلا يصار إليه إلا بباعث قوي<sup>(١)</sup>، ثم ذكر الشافعية منه تأويلات للحنفية، فمنها: قولهم: «في أربعين شاة شاة»<sup>(٢)</sup>؛ أي: قيمتها<sup>(٣)</sup>، وهذا بعيد؛ إذ يلزم ألا تجب الشاة، فيجب ألا تكون مجزئة، وكل معنى استنبط من حكم، فأبطله باطل، كذا في شرح المختصر<sup>(٤)</sup>.

والحق: أن مرادهم أن وجوب الشاة يتضمن جواز بدلها؛ لأن المنظور في الزكاة المالية؛ لأنها لدفع حاجات الفقراء<sup>(٥)</sup>، وقد دل على

[١] قوله: (التأويل) هو: حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، [وجعل]<sup>(٦)</sup> المتعذر الذي لا يحتمله اللفظ قسمًا ثالثًا للتأويل، كما فعله ابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، لا يصح إلا بتأويل بعيد؛ بل متعذر<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحجير ٢/٢٠٠، تيسير التحرير ١/١٤٤.

(٢) رواه أبو داود (١٥٧٢)، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة ٢/٩٩، وابن ماجه (١٨٠٥)، كتاب الزكاة، باب في صدقة الغنم ١/٥٧٧، قال الألباني: حديث صحيح.

انظر: صحيح سنن أبي داود ١/٤٣٥.

(٣) انظر: تيسير التحرير ١/١٤٧.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٥٢.

(٥) مذهب جمهور الفقهاء أن إخراج القيمة في الزكاة لا يجوز، ومذهب الحنفية جواز إخراج القيمة. انظر: بدائع الصنائع ٢/١١٧، البحر الرائق ٢/٣٤٧، الكافي، لابن عبد البر ١/٣٢٣، المهذب، للشيرازي ١/٤٩٢، المغني، لابن قدامة ٤/٢٩٥.

(٦) ساقطة من (ك).

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٥٠.

(٨) انظر: فصول البدائع ٢/٩٦.

ذلك نص معاذٍ، كما علّقه البخاري<sup>(١)</sup>؛ وتعليقاته<sup>[١]</sup> صحيحة: <sup>(٢)</sup> «آتوني بخميس<sup>[٢]</sup> أو لبس مكان الشعير، والذرة، أهون عليكم، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة»<sup>(٣)</sup>، فلاح أن هذا استنباط، وليس بتأويل،<sup>(٤)</sup> فعده منه خروج عن المقام.

وأورد في شرح الشرح<sup>(٥)</sup>: أن عدم وجوب الشاة، لا يستلزم عدم إجزائها.

وما قيل<sup>[٣]</sup>: ليس بشيء؛ لأنه إذا كان قيمة الشاة واجباً، فالأصل<sup>(٦)</sup> ألا يجزئ بدله، إلا بدليل من خارج،<sup>(٧)</sup> فأقول: مندفع؛ لأن المراد<sup>[٤]</sup>

[١] قوله: (وتعليقاته) التعليق الحذف من مبادئ السند واحداً أو أكثر، ومن صور المعلق: أن يحذف جميع السند، ويقال مثلاً: قال النبي ﷺ، ومنها: أن يحذف إلا الصحابي، أو التابعي والصحابي معاً، كذا في النخبة<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (بخميس...) إلخ بُردُ يمانى معروف، واللبس: ضرب من الثياب<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (وما قيل) [القائل: مرزاجان]<sup>(١٠)</sup>.

[٤] قوله: (لأن المراد...) إلخ إن قيل: التحرير منصب المجيب لا المانع، قلنا: المانع مجيب من قبل الحنفية، فله التحرير.

(١) كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة ٣/٣١١ مع الفتح.

(٢) آخر (أ/١٢٨) من النسخة (م).

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧٣٧٢) جماع أبواب صدقة الغنم السائمة، باب من أجاز أخذ القيم في الزكوات ٤/١٨٩.

(٤) آخر (أ/٨٧) من النسخة (ق).

(٥) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٢/١٧٠.

(٦) آخر (أ/١٠٢) من النسخة (س). (٧) آخر (أ/١٢١) من النسخة (ك).

(٨) انظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر ص ٧٢٢.

(٩) انظر: فتح الباري، لابن حجر ٣/٣١٢، تيسير التحرير ١/١٥٥.

(١٠) ساقطة من (ك).



بالقيمة المالية<sup>(١)</sup>، وهي موجودة فيها، تأمل.

ومنها: قولهم<sup>(٢)</sup> في: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]: إطعام طعام ستين؛ إذ حاجة واحد في ستين<sup>[١]</sup>؛ كحاجة ستين<sup>[٢]</sup> مع إمكان قصد إطعام الستين لفضل الجماعة، وبركتهم، وتضافر قلوبهم<sup>(٣)</sup>.

والحق: أنه قياس للواحد في الستين على الستين<sup>(٤)</sup>؛ لظهور أن المناط دفع هذا المبلغ في الحاجات، ووجود الأولوية<sup>(٥)</sup> بوجه ما في الأصل، لا يمنع التعدي إلى الفرع.

ومنها: حمل: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»<sup>(٦)</sup>.....

[١] قوله: (في ستين) يومًا<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (كحاجة ستين) في يوم<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: مالية الشاة.

(٢) أي: من التأويلات البعيدة قول الحنفية.

(٣) انظر: البرهان ١/٣٦١، المستصفى ٣/١٠٤، الإحكام، للآمدي ٣/٦٤، منتهى السؤل والأمل ص ١٤٥، بيان المختصر ٢/٤٢٣، شرح المختصر، للعضد ٢/١٦٩، شرح الكوكب المنير ٣/٤٦٤.

(٤) أي: أنه ليس من التأويل. (٥) في (س): «أولوية».

(٦) رواه الترمذي (١١٠٢) أبواب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، وقال: هذا حديث حسن ٢/٣٩٨، وأبو داود (٢٠٨٣)، كتاب النكاح، باب في الولي ٢/٢٢٩، والحاكم (٢٧٠٦)، كتاب النكاح، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ٢/١٨٢، وقال ابن الجوزي: هذا الحديث صحيح ورجاله رجال الصحيح. انظر: التحقيق في أحاديث الخلاف ٢/٢٥٥.

(٧) مذهب الحنفية أنه لو أطعم مسكينًا واحدًا في ستين يومًا، أجزاءهم، وذهب الجمهور إلى أنه لا يجزئ أن يطعم أقل من ستين مسكينًا. انظر: بدائع الصنائع ٤/٢٦٤، الاختيار لتعليل المختار ٣/١٦٦، حاشية ابن عابدين ٥/١٤٥، الكافي، لابن عبد البر ٢/٦٠٧، الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٨٥، روضة الطالبين ٨/٣٠٥، مغني المحتاج ٣/٣٦٦، المغني، لابن قدامة ١١/٩٣.

(٨) انظر: التقرير والتحرير ١/٢٠٠، تيسير التحرير ١/١٤٦.

على الصغيرة، والأمة، والمكاتب<sup>(١)</sup>، والمعتوهة<sup>(٢)(٣)</sup>، أو يَوْوُلُ إلى البطلان غالبًا؛ لاعتراض الولي؛ لأنها مالكة<sup>[١]</sup> لبضعها، فكان كبيع سلعة<sup>(٤)</sup>.

واعتراض الولي لدفع نقيصة<sup>(٥)</sup> إن كانت، مع أن منع استقلالها مطلقًا، مما يليق بمحاسن العادات<sup>(٦)</sup>، والجواب: أن الحديث ضعيف<sup>(٧)</sup>، فالتأويل تنزّل، وذلك لما صح من إنكار الزهري روايته، كذا في التحرير<sup>(٨)</sup>.

ولو سلّم<sup>(٩)</sup>، فعملوا بما هو أصح منه، من رواية مسلم: «الأيّم أحق بنفسها من وليها»<sup>(١٠)</sup> وهي من لا زوج لها، بكرًا كانت أو ثيبًا، وليس للولي في نفسها حق سوى التزويج، فهي أحق [به]<sup>(١١)</sup> .....

[١] قوله: (لأنها مالكة) تعليل للحمل<sup>(١٢)</sup>.

(١) المكاتب: هي أن يكاتب الشخص عبده أو أمته على مال منجّم، ويكتب العبد عليه أنه يُعتَق إذا أدى النجوم. ويُعرف بأنها: عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه. انظر: المصباح المنير ص ٢٧١، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٣/ ٣٤٠.

(٢) تقدّم بيان معنى العتة. انظر: ص ١٥٤ من قسم التحقيق.

(٣) هذه من التأويلات البعيدة عند الحنفية. انظر: الإحكام، للآمدي ٣/ ٧٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢/ ٤١٩، شرح مختصر الروضة ١/ ٥٧٤، فصول البدائع ٢/ ٩٦، شرح الكوكب المنير ٣/ ٤٦٧.

(٤) آخر (١٢٨/ب) من النسخة (م).

(٥) يراد بالنقيصة: فيما إذا تزوجت بغير الكفاءة. انظر: بيان المختصر ٢/ ٤١٩، تحفة المسؤول ٣/ ٣١٥، فواتح الرحموت ٢/ ٣١.

(٦) انظر: التقرير والتحبير ١/ ٢٠١، تيسير التحرير ١/ ١٤٧.

(٧) انظر: البحر الرائق ٣/ ١٥٨، والحديث صحيح كما تقدم.

(٨) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١/ ١٥٦.

(٩) أي: عدم ضعف الحديث.

(١٠) رواه مسلم (١٤٢١)، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح ٢/ ١٠٣٧.

(١١) ساقطة من (س) و(م).

(١٢) أي: حمل بعضهم لفظ (باطل) الوارد في الحديث بالأول إلى البطلان غالبًا؛ لإمكان اعتراض الولي على ذلك. انظر: الإحكام، للآمدي ٣/ ٧٢، بيان المختصر ٢/ ٤١٩، تحفة المسؤول ٣/ ٣١٥، تيسير التحرير ١/ ١٤٧.

منه<sup>(١)</sup>، ويؤيد ذلك بقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فإذا صحت<sup>(٢)</sup> مباشرتها، فلا بد إما التخصيص<sup>(٣)</sup>، وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة.

وأما التأويل بالأول، وهو شائع، على أن مفهومه صحة نكاحها بإذن<sup>(٤)</sup> وليها، وأنتم<sup>(٥)</sup> لا تقولون [به]<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

ومنها: حملهم<sup>(٨)</sup>: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»<sup>(٩)</sup> على القضاء، والنذر المطلق<sup>(١٠)</sup>، فجعلوه كاللُّغز، وإن كان لا بد، فينبغي نفي الفضيلة<sup>(١١)</sup>، والجواب: أن المعارض صح في النقل عن عائشة<sup>[١]</sup> رضي الله عنها،

[١] قوله: (عن عائشة...) إلخ عن عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل عليَّ النبي ﷺ ذات يوم، فقال: هل عندكم شيء؟ فقلنا: لا، قال: فإني إذا صائم، ثم أتانا يوماً آخر، فقلنا: يا رسول الله أهدي لنا خبْزاً، فقال: أرنيه، فلقد أصبحت صائماً، فأكل» رواه مسلم<sup>(١٢)</sup>، كذا في «المشكاة»<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر: بدائع الصنائع ٥١٥/٢، البحر الرائق ١٥٨/٣، تيسير التحرير ١٥٣/١.

(٢) آخر (١٢١/ب) من النسخة (ك).

(٣) أي: يخصص بالأمة، والصغيرة، ونحوهما.

(٤) آخر (١٠٢/ب) من النسخة (س). (٥) آخر (٨٧/ب) من النسخة (ق).

(٦) ساقطة من (ك) و(م). (٧) انظر: البحر الرائق ١٥٨/٣.

(٨) أي: الحنفية.

(٩) رواه النسائي (٢٣٣٤)، كتاب الصيام، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة؛ بلفظ: (من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له) ١٧٩/٤، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٩٨٨)، كتاب الصيام، باب ما عليه في كل ليلة من نية الصيام للغد ٣٦٠/٤، قال ابن حزم عن إسناده الحديث: وهذا إسناده صحيح. انظر: المحلى ٢٨٨/٤، وقال الألباني: صحيح. انظر: إرواء الغليل ٢٥/٤.

(١٠) انظر: التقرير والتحرير ٢٠٤/١، تيسير التحرير ١٥١/١.

(١١) انظر: الإحكام، للآمدي ٧٣/٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٢٥/٢، شرح مختصر الروضة ٥٧٧/١، تحفة المسؤول ٣١٦/٣، التحبير ٢٨٥٨/٦، شرح الكوكب المنير ٤٦٨/٣.

(١٢) (١١٥٤)، كتاب الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ٨٠٩/٢.

(١٣) انظر: مشكاة المصابيح، للتبريزي (٢٠٧٦) باب في الإفطار من التطوع ٦٤١/١.

قال: «فإني إذا صائم» وفي رمضان حيث قال بعد الشهادة بالرؤية، وفي يوم عاشوراء، حين كان صومه واجباً: «ومن لم يكن أكل، فليصم»<sup>(١)</sup> والواجبات المعينة لا فرق فيها،<sup>(٢)</sup> فلم يبق إلا غير المعين من الواجب، فعملوا بالأدلة جميعاً بقدر الإمكان، وهو أولى من إهدار البعض مطلقاً.

ومنها: حمل: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال: ٤١] على الفقراء منهم؛ لأن المقصود سد خلة المحتاج<sup>(٣)</sup>، مع أن القربة ربما تجعل سبباً للاستحقاق مع الغني، تشریفاً للنبي ﷺ<sup>(٤)</sup>، وأجيب: بأن ذلك بقوله ﷺ: «يا بني هاشم إن الله كره لكم أوساخ الناس، وعوضكم عنها بخمس الخمس»<sup>(٥)</sup>، والمعوّض عنه للفقراء<sup>(٦)</sup>، وقد صحّ عن الخلفاء الراشدين أنهم لم يعطوا ذوي القربى من الصدقات؛ لأنهم صاروا أغنياء إذ ذاك، فلم يبقوا مصارف<sup>(٧)</sup>.

ومنها: حملهم<sup>(٨)</sup> كالمالكية، والحنابلة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية على بيان المصرف<sup>(٩)</sup>، مع أن اللام ظاهرة في الملّك، ودفع ابن

(١) رواه البخاري (٢٠٠٧)، كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء ٢٤٥/٤ مع الفتح.

(٢) آخر (١/١٢٩) من النسخة (م).

(٣) انظر: التقرير والتحجير ٢٠٢/١، تيسير التحرير ١٤٨/١.

(٤) انظر: البرهان ٣٦٠/١، الإحكام، للأمدى ٧٥/٣، تحفة المسؤول ٣١٧/٣، شرح الكوكب المنير ٤٧٠/٣.

(٥) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما هو عند الطبراني في المعجم الكبير بلفظ: «لا يحل لكما أهل البيت من الصدقات شيء، ولا غسالة الأيدي، إن لكم في خمس الخمس لما يغنيكم أو يكفيكم» ٢١٧/١١، ويشهد له حديث مسلم (١٠٧٢)، كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة؛ بلفظ: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد، ولا لآل محمد» ٧٥٤/٢.

(٦) في (س): «للفقير».

(٧) آخر (١/١٢٢) من النسخة (ك).

(٨) أي: الحنفية.

(٩) يجوز عند الجمهور من الحنفية، والمالكية، والحنابلة أن يقتصر صاحب الصدقة في توزيعها على صنف واحد من الأصناف الثمانية، كما يجوز له أن يعطي الصدقة شخصاً واحداً منهم. انظر: بدائع الصنائع ١٥٦/٢، فتح القدير، لابن الهمام ٢٦٤/٢، البحر =

الحاجب<sup>(١)</sup>: بأن السياق، وهو رد لمزهم في المعطين، ورضاهم عنهم إذا أعطوهم، وسخطهم إذا منعوا، يقتضي بيان المصارف؛ لثلا يتوهم أنهم مختارون في العطاء والمنع<sup>(٢)</sup>، ورُدُّ<sup>[١]</sup>: بأن ذلك يحصل بيان الاستحقاق، فلا يصلح صارفًا عن الظاهر.

أقول: العموم<sup>(٣)</sup> منافٍ<sup>[٢]</sup> للتمليك لا للمصرف، فلا بد<sup>(٤)</sup> من صرف، وصرف<sup>(٥)</sup> العموم يستلزم التملك لغير معين، وهو<sup>(٦)</sup> لم يعهد، فصرف اللام إلى المصرف هو الوجه<sup>(٧)</sup>.

وفي التحرير<sup>(٨)</sup>: لا ريب في فعل رسول الله ﷺ، بخلاف قول الشافعية، وهو الصرف إلى ثلاثة من كل صنف، حيث قسم الذَّهَبَ التي بعث بها معاذ من اليمن في المؤلفة فقط، ثم أتاه مال آخر، فجعله في

[١] قوله: <sup>(٩)</sup>(ورُدُّ) الرد في «شرح المختصر»<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (العموم منافٍ) الحاصل: أن المعنى على تقدير العموم المستفاد من التعريف: أن كل صدقة ملك لكل فقير، وظاهر أنه غير صحيح، فلا بد من تأويل، إما في التعريف، وذلك بجعله للجنس مطلقًا، فيلزم التملك لفرد ما، وهو غير معهود في الشرع، وإما في اللام<sup>(١١)</sup> بجعله لبيان المصرف، وحينئذٍ يصح العموم؛ لأن كل صدقة مصرفها كل فقير، تدبر.

= الرائق ٣٨٣/٢، الكافي، لابن عبد البر ٣٢٧/١، القوانين الفقهية ص ٩٠، المغني، لابن قدامة ١٢٧/٤.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣١٨/٣.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر ٤٢٩/٢، وتحفة المسؤول ٣١٨/٣.

(٣) آخر (١٢٩/ب) من النسخة (م). (٤) آخر (١٠٣/أ) من النسخة (س).

(٥) آخر (٨٨/أ) من النسخة (ق). (٦) أي: التملك لغير المعين.

(٧) انظر: التوضيح مع التلويح ١٤٢/٢.

(٨) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٥٠/١.

(٩) آخر (٦١/أ) من النسخة (ل).

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٥٢.

(١١) في (ل): «اللازم».

صنف الغارمين<sup>(١)</sup>.

ومنها: قولهم<sup>(٢)</sup> في قوله ﷺ لغيلان بن سلمة الثقفي<sup>(٣)</sup>، وقد أسلم على عشرٍ من النساء، وأسلمن معه: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وفارق سائرهن»<sup>(٤)</sup>؛ أي: بتجديد النكاح<sup>[١]</sup>، أو الأوائل<sup>[٢]</sup>، فإنه يبعد أن يخاطَبَ مثله بمثله لمثله، مع أنه لم ينقل تجديد قط، لا منه، ولا من غيره<sup>(٥)</sup>.

أقول<sup>(٦)</sup>: التجديد فرع<sup>(٧)</sup> المعية، ولعلها لم تقع إلا نادرًا، فقد يقال: حُمِلَ المعية فيه<sup>[٣]</sup> على المعية الآنية، كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله؛

[١] قوله: (بتجديد النكاح) إن كان التزوّج معًا.

[٢] قوله: (أو الأوائل) إن كان مرتبًا<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (فيه) [أي: في قوله: «وأسلمن معه»]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: كتاب الأموال، للقاسم بن سلام (١٨٥٢)، كتاب الصدقة، باب تفريق الصدقة في الأصناف الثمانية ص ٦٩٣، وفيه أن الذي بعث الذهبه إلى رسول الله ﷺ هو علي رضي الله عنه.

(٢) أي: الحنفية.

(٣) هو: غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب الثقفي، كان أحد وجوه ثقيف ومقدميهم، وكان شاعرًا محسنًا، أسلم بعد فتح الطائف، وحسن إسلامه، توفي في آخر خلافة عمر رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ٣/ ١٢٦٥، أسد الغابة ٤/ ٣٢٩، البداية والنهاية ٧/ ١٤٣.

(٤) رواه ابن حبان (٤١٥٧)، كتاب النكاح، باب نكاح الكفار ٩/ ٤٦٥، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣٩٥١)، كتاب النكاح، باب نكاح المشرك ١٠/ ١٣٦، قال الألباني: صحيح. انظر: إرواء الغليل ٦/ ٢٩١، والتعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ٦/ ٢٤٦.

(٥) انظر: الإحكام، للأمدى ٣/ ٦١، شرح مختصر الروضة ١/ ٥٦٩، بيان المختصر ٢/ ٤٢٠، تحفة المسؤول ٣/ ٣١١. وانظر: التقرير والتحبير ١/ ٢٠٠، تيسير التحرير ١/ ١٤٥.

(٦) أي: في الرد على قوله: لم ينقل تجديد النكاح قط، لا منه.

(٧) آخر (١٢٢/ب) من النسخة (ك).

(٨) هذا مذهب الحنفية، ويرى جمهور أهل العلم أن للزوج أن يتخير أربعًا منهن ويفارق سائرهن. انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف ٣/ ٣٣٥، التجريد، للقدوري ٩/ ٤٥١٧، الكافي، لابن عبد البر ٢/ ٥٥٠، الوسيط، للغزالي ٥/ ١٤١، المغني، لابن قدامة ١٠/ ١٤، روضة الطالبين ٧/ ١٥٦.

(٩) ساقطة من (ك).

لأن التعاقب كالارتداد عنده في التفريق بعيد أيضًا.

ثم يشبه ذلك تأويلهم في قوله ﷺ لفيروز الديلمي<sup>(١)</sup>، وأسلم على أختين: «أمسك أيتهما شئت»<sup>(٢)</sup>؛ أي: بالتجديد بناء على علمه بتزوجهما معًا<sup>(٣)</sup>، وقيل: أبعد<sup>[١]</sup>؛ لقوله<sup>(٤)</sup> (أيتهما) وفيه ما فيه<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (وقيل: أبعد) [القائل: ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>]<sup>[٦]</sup>.

[٢] قوله: (وفيه ما فيه) إشارة إلى أن العموم إنما يأتي عن الترتيب لا المعية، والحق: أنه زعم أنهم يؤولون التأويلين، فقال ما قال، وليس كذلك.

(١) هو: أبو الضحاك، فيروز الديلمي، كان من أبناء فارس، وهو قاتل الأسود العنسي الكذاب، الذي ادعى النبوة في أيام رسول الله ﷺ، توفي في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ٣/١٢٦٤، أسد الغابة ٤/٣٥٣، الإصابة ٥/٢٩٠.

(٢) رواه أبو داود (٢٢٤٣)، كتاب الطلاق، باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان ٢/٢٧٢، الترمذي (١١٣٠) أبواب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان، وقال الترمذي: هذا حديث حسن ٣/٤٢٨، وابن حبان في صحيحه (٤١٥٥)، كتاب النكاح، باب نكاح الكفار ٩/٤٦٢.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٦٨، بيان المختصر ٢/٤٢١، تحفة المسؤول ٣/٣١٢، الردود والنقود ٢/٣٤٢، التقرير والتحبير ١/٢٠٠، تيسير التحرير ١/١٤٥، شرح الكوكب المنير ٣/٤٦٣.

(٤) آخر (١٣٠/أ) من النسخة (م).

(٥) مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣/٣١١، وانظر: شرح مختصر الروضة ١/٥٧٣.

(٦) ساقطة من (ك).

## الفصل الثاني

### [الإجمال]

الإجمال إما في مفرد نفسه؛ كالعين، والمختار<sup>(١)</sup>، أو في مركّب بجملته، نحو: ﴿أَوْ يَمُوتُوا أَلَدَىٰ يَدَيْهِ عُقْدَةُ الْكُنَاةِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فإنه يحتمل الزوج كما هو مذهبنا<sup>(١)</sup>، والولي كمالك<sup>(٢)</sup>، أو مع الغير كضمير تقدّمه صالحان للمرجعية<sup>(٣)</sup>.

حكى أنه سئل عن أبي بكر، وعلي<sup>(٤)</sup>؛ أيهما أفضل؟ فأجيب:

[١] قوله: (كالعين، والمختار) [إما بالأصالة كالعين<sup>(٥)</sup>، وإما بالإعلال<sup>(٦)</sup> كالمختار المراد بين الفاعل والمفعول، ولولا الإعلال، لكان مخيّر - بكسر الياء - للفاعل، وبفتحها للمفعول، فانتفى الإجمال<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: أحكام القرآن، للجصاص ١٥١/٢، التجريد، للقدوري ٤٦٨٥/٩.

(٢) انظر: الكافي، لابن عبد البر ٥٥٩/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٤١/٣، نشر البنود ١/٢٢٥.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ١٣/٣، بيان المختصر ٣٦٢/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٣٧، البحر المحيط ٤٥٩/٣، شرح الكوكب المنير ٤١٧/٣.

(٤) آخر (١٠٣/ب) من النسخة (س).

(٥) أي: أن لفظ العين قد يراد به العين الجارية، وقد يراد به الباصرة، ومن هنا كان الإجمال. انظر: بيان المختصر ٣٦٢/٢، شرح المختصر، للعضد مع حاشية التفتازاني ١٥٨/٢، تحفة المسؤول ٢٦٦/٣.

(٦) الإعلال: هو تغيير أحد حروف العلة، أو الهمزة، بقلبه إلى آخر منها، أو حذفه، أو تسكينه تخفيفاً. انظر: التعريفات ص ٣٥، ضياء السالك ٣٤٧/٤.

(٧) قال الطوفي: وأصل ذلك أن مختار أصله (مُخْتَر) بكسر الياء للفاعل، وبفتحها للمفعول، نحو: مصطفى ومصطفى، فلما تحركت الياء كسراً وفتحاً، وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفاً، والألف لا تحمل الحركة حتى يتبين الفاعل من المفعول، فلا جَرَم وقع اللبس، وجاء الإجمال. شرح مختصر الروضة ٦٥٤/٢.

(٨) ساقطة من (ل).



مَنْ بنته في بيته<sup>(١)</sup>، وكصفه له مرجعان، نحو: زيدٌ طبيبٌ ماهر؛ لتردده بين المهارة مطلقاً، أو في الطب<sup>(٢)</sup>، وكتعدد المجاز بعد امتناع الحقيقة<sup>(٣)</sup>، وكل تخصيص مجهول<sup>(٤)</sup>.

ثم قيل: قد يكون<sup>[١]</sup> الفعل مجملاً، كما إذا قام<sup>(٥)</sup> النبي ﷺ من الركعة الثانية<sup>(٦)</sup>، فإنه يحتمل التعمد فيدل على جواز ترك التشهد، ويحتمل السهو، فلا يدل<sup>(٧)</sup>.

### مسألة

لا إجمال في التحريم المضاف إلى العين<sup>(٨)</sup>، خلافاً للكرخي، والبصري<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (قيل: قد يكون) [القائل: مرزاجان]<sup>(١٠)</sup>.

- (١) انظر: التقرير والتحبير ١/٢١٠، تيسير التحرير ١/١٦١.
- (٢) انظر: بيان المختصر ٢/٣٦٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٣٨، شرح الكوكب المنير ٣/٤١٧.
- (٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/١٤، بيان المختصر ٢/٣٦٢.
- (٤) مثل: أكرم المسلمين إلا بعضهم؛ لأنه يورث جهالة الباقي في العام. انظر: التحبير، للمرداوي ٦/٢٧٥٨، شرح الكوكب المنير ٣/٤١٨، فواتح الرحموت ٢/٣٩.
- (٥) آخر (٨٨/ب) من النسخة (ق).
- (٦) رواه البخاري (١٢٢٤)، كتاب السهو، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ٣/٩٢ مع الفتح، ومسلم (٥٧٠)، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له ٣/٣٩٩.
- (٧) انظر: المحصول، للرازي ٣/١٥٨، شرح المختصر، للعضد ص ٢٣٧، تحفة المسؤول ٣/٢٦٥، حاشية العطار ٢/٩٣.
- (٨) المقصود بالعين ما يقابل المعاني والأفعال. انظر: تيسير التحرير ١/١٦٦.
- (٩) انظر: المعتمد ١/٣٣٣، التقرير والتحبير ١/٢١٥، تيسير التحرير ١/١٦٦، ونسبة الإجمال في هذه المسألة إلى الكرخي مخالف لما أورده البخاري في كشف الأسرار حيث قال: «وذهب بعض أصحابنا - ومنهم: الشيخ أبو الحسن الكرخي ومن تابعه - إلى أن المراد تحريم الفعل». كشف الأسرار ٢/١٩٦.
- (١٠) ساقطة من (ك).

لنا: إفادة الاستقراء إرادةً منع الفعل المقصود<sup>(١)</sup> منها، حتى فهم في حُرْمِ الخنزير، والخمر، والحريز، والأم: الأكل، والشرب، واللبس، والوطء<sup>(٢)</sup>، قيل: قد يكون المقصود من الأعيان أفعال كثيرة، فيلزم الإجمال<sup>(٣)</sup>.

أقول: المتبادر لا يكون إلا واحدًا بالاستقراء، فهو المضمّر<sup>(٤)</sup>، فتدبر.

قالوا<sup>(٥)</sup>:<sup>(٦)</sup> لا بد من تقدير فعل، والجميع زائد، والمعين غير راجح<sup>(٧)</sup>، قلنا: بل راجح بالعرف<sup>(٨)</sup>، ثم قول الحنفية: إن التركيب حقيقة عرفية؛ لإخراج المحل عن محلية الفعل المقصود منه، فلا تقدير، ليس ببعيد.

### مسألة

لا إجمال في: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]<sup>(٩)</sup> خلافًا لبعض

- (١) آخر (١٢٣/أ) من النسخة (ك).
- (٢) انظر: شرح اللمع ٤٥٨/١، الإحكام، للآمدي ١٥/٣، شرح مختصر الروضة ٦٦/٢، بيان المختصر ٣٦٤/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٣٨، التقرير والتحبير ٢١٥/١، تيسير التحرير ١٦٦/١.
- (٣) انظر: المعتمد ٣٣٣/١.
- (٤) انظر: التقرير والتحبير ٢١٥/١، تيسير التحرير ١٦٦/١.
- (٥) أي: القائلون بالإجمال.
- (٦) آخر (١٣٠/ب) من النسخة (م).
- (٧) انظر: شرح اللمع ٤٦٠/١، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٦، شرح مختصر الروضة ٢/٦٦٠، بيان المختصر ٣٦٤/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٣٧، التقرير والتحبير ١/٢١٥.
- (٨) انظر: المستصفى ٣٩/٣، روضة الناظر ٥٧٤/٢، شرح مختصر الروضة ٢/٦٦٠، بيان المختصر ٣٦٤/٢، شرح المختصر، للعضد ١٥٩/٢.
- (٩) هذا مذهب جمهور الأصوليين. انظر: المعتمد ٣٣٤/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٢٣٢، المحصول ١٦٤/٣، الإحكام، للآمدي ١٧/٣، بيان المختصر ٢/٣٦٥، شرح المختصر، للعضد ص ٢٣٨، التقرير والتحبير ١/٢١٦، تيسير التحرير ١/١٦٦، شرح الكوكب المنير ٣/٤٢٣.

الحنفية<sup>(١)</sup>.

لنا: أولاً: كما أقول: لو كان مجملاً؛ لنقل التوقف؛ لأنه مما يتوفر الدواعي إليه<sup>(٢)</sup>.

وثانياً: إن لم يطرأ عليه عرف يصحح إطلاقه على البعض، أفاد مسح الكل، أقول: الملازمة ممنوعة للباء، وإن طرأ أفاد البعض مطلقاً<sup>(٣)</sup>. ثم ادّعى مالك، والقاضي، وابن جني<sup>(٤)</sup> عدم العرف<sup>(٥)</sup>.

والشافعي، وعبد الجبار، وأبو الحسين ثبوته<sup>(٦)</sup> في نحو: مسحتُ يَدِي بالمنديل<sup>(٧)</sup>، وأجيب: لو سلّم، فلأنه آلة، بخلاف مسحتُ بوجهي. وأما الباء للتبويض، فلم يثبت من اللغة، وإن قال به طائفة من المتأخرين<sup>(٨)</sup>.

وقول الإمام<sup>(٩)</sup>: المسح لغة للبعض؛ كالغسل للكل، أضعف. أقول: فكلام الشافعية مضطرب؛ لأنهم يدّعون تارة العرف<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: بديع النظام ٥٠٥/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢١٦/١.

(٢) قال الأنصاري: «فيه نظر ظاهر، فإن حكم الوضوء كان يعرفه كل أحد قبل نزول هذه الآية، وإنما هي مقرّرة؛ لأن الوضوء فرض بمكة، والآية مدنية، فلو كانت مجملة لتعين المراد بالعلم السابق، ولا يلزم التوقف، فضلاً من أن ينقل». فواتح الرحموت ٤٢/٢.

(٣) انظر: بيان المختصر ٣٦٦/٢، شرح العضد ص ٢٣٨، التقرير والتحبير ٢١٦/١، تيسير التحرير ١٦٧/١.

(٤) هو: عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح، كان إماماً في علم العربية، صاحب التصانيف الفائقة المتداولة في النحو، واللغة، منها: الخصائص، وسر الصناعة، توفي سنة ٣٩٢هـ. انظر: وفيات الأعيان ٢٤٦/٣، سير أعلام النبلاء ١٧/١٧، البداية والنهاية ٣٣١/١١.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢٣٨.

(٦) آخر (١٠٤/أ) من النسخة (س).

(٧) انظر: المعتمد ٣٣٤/١، المحصول، للرازي ١٦٥/٣، الإحكام، للآمدي ١٧/٣.

(٨) انظر: بيان المختصر ٣٦٧/٢، شرح العضد ص ٢٣٩، التقرير والتحبير ٢١٦/١، تيسير التحرير ١٦٧/١.

(٩) انظر: المحصول، للرازي ١٦٥/٣.

(١٠) آخر (١٢٣/ب) من النسخة (ك).

وأخرى اللغة، فافهم.<sup>(١)</sup>

قالوا<sup>(٢)</sup>: باء الآلة إذا دخل المحل أخذ حكمها، فلم يستوعبه الفعل؛<sup>(٣)</sup> لأن الآلة مقدرة بقدر ماله الآلة، وهو مجهول، فكان مجملًا، ولا يخفى ما فيه<sup>[١]</sup>.

وما قيل: إنه يقتضي استيعاب ما تعدى إليه بنفسه، فلزم استيعاب اليد، وقدرها رُبُعُ الرأس غالبًا، فلا إجمال ولا إطلاق، فليس ببعيد<sup>(٤)</sup>.

### مسألة

لا إجمال في نحو: «رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأُ، وَالنَّسِيَانُ»<sup>(٥)(٦)</sup> خلافًا لأبي الحسين، وأبي عبد الله البصريين<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (ولا يخفى ما فيه. اهـ.) إشارة إلى أن الخصم لا يسلم أن الباء في المحل للآلة؛ بل يقول: إنها للصلة، وفيه ما فيه<sup>(٨)</sup>.

- (١) آخر (٨٩/أ) من النسخة (ق).
- (٢) أي: القائلون بالإجمال في الآية.
- (٣) آخر (١٣١/أ) من النسخة (م).
- (٤) ردّه الكمال بن الهمام بأنه يلزم حينئذ ألا يكتفي بمرور الماء على الرأس من غير إمرار اليد، والحكم خلاف ذلك. انظر: فتح القدير ١٩/١.
- (٥) تقدّم تخريجه ٤٢٣/١.
- (٦) هذا مذهب جمهور الأصوليين. انظر: شرح اللمع ٤٦٣/١، المستصفى ص ١٨٧، المحصول، للرازي ٣٨٢/٢، شرح مختصر الروضة ٦٦٨/٢، بيان المختصر ١٧٥/٢، تيسير التحرير ١٦٩/١، إرشاد الفحول ٢١/٢.
- (٧) وبه قال بعض الشافعية. انظر: المعتمد ٣٣٦/١، شرح اللمع ٤٦٣/١.
- (٨) قال الأنصاري في بيان وجه الاعتراض: «ووجهه: أن المستدل لم يدع كون الباء للآلة؛ بل مقصوده أن الأصل في الباء أن يُدْخِلَ الوسائل، والآلات، ولا يستوعب الآلات، فإذا دخل المحل شأبة الآلة، فأخذ حكمها، فلا يستوعبه، فلزم البعضية، والبعض مجهول وهو الإجمال».
- ثم أجاب عن الاعتراض بقوله: «فالصواب في الجواب أن يقال: إن غاية ما لزم من شئ الآلة عدم اقتضاء الاستيعاب؛ بل قدرًا مشتركًا بين الكل والبعض، وهو مطلق، فلا إجمال، ولو سلّم أنه لزم البعضية؛ لكن يجوز أن يكون ذلك البعض مطلقًا لا معينًا مجهولًا، فافهم». فواتح الرحموت ٤٣/٢.

لنا: العرف في مثله قبل الشرع رَفَع العقوبة، وهو المراد<sup>(١)</sup>، وليس الضمان عقوبة، ألا ترى يجب على الصبي؛ بل جبر المال المغبون، ولو سلّم، فتخصيصٌ للدليل<sup>(٢)</sup>.

قالوا<sup>(٣)</sup>: الإضرار متعين، والاحتمال متكرر، ولا معيّن، قلنا: بل العرف<sup>(٤)</sup>.

### مسألة

لا إجمال في نحو: «لا صلاة إلا بطهور»<sup>(٥)(٦)</sup> خلافاً للقاضي<sup>(٧)</sup>.

لنا: إن ثبت عرف الشارع في الصحيح، فنفي المسمى متعين، وإلا فإن ثبت فيه عرف اللغة، وهو نفي الفائدة، مثل: لا كلام إلا ما أفاد، فهو المتعين، ولو قدّر انتفاؤهما، لزم تقدير الصحة؛ لأنه أقرب إلى نفي الذات من تقدير الكمال، فإن ما لا يصح كالعدم<sup>(٨)</sup>، وهذا ليس

(١) انظر: المستصفى ص ١٨٧، التقرير والتحبير ١/١٦٦، تيسير التحرير ١/١٦٩، شرح الكوكب المنير ٣/٤٢٤.

(٢) انظر: الإحكام، للأمدى ٣/١٩، بيان المختصر ٢/١٧٥، التقرير والتحبير ١/١٦٦، تيسير التحرير ١/١٦٩.

(٣) أي: القائلون بالإجمال في الحديث.

(٤) انظر: بيان المختصر ٢/٣٦٩، الردود والنقود ٢/٣٠٢، التقرير والتحبير ١/١٦٦، تيسير التحرير ١/١٦٩.

(٥) تقدّم تخريجه ١/٤٧٢.

(٦) وهذا مذهب الجمهور. انظر: شرح اللمع ١/٤٦٠، المستصفى ٣/٤٥، بذل النظر ص ٢٨٣، المحصول ٣/١٦٦، روضة الناظر ٢/٥٧٥، منتهى السؤل والأمل ص ١٣٨، شرح مختصر الروضة ٢/٦٦٣، شرح المختصر، للعضد ٢/١٦٠، التقرير والتحبير ١/٢١٨.

(٧) أي: أبو بكر الباقلاني. انظر: المستصفى ص ١٨٨، وقد نسب هذا القول في شرح اللمع ١/٤٦٠ إلى بعض الشافعية، وفي بذل النظر ص ٢٨٣ إلى بعض المتكلمين، وفي المحصول ٣/١٦٦ إلى أبي عبد الله البصري.

(٨) انظر: الإحكام، للأمدى ٣/٢٠، بيان المختصر ٢/٣٧١، شرح المختصر، للعضد ص ٢٣٩، التقرير والتحبير ١/٢١٨.

بإثبات<sup>[١]</sup> اللغة بالترجيح؛ بل ترجيح لإرادة<sup>(١)</sup> بعض<sup>(٢)</sup> المجازات بالعرف في مثله<sup>[٢]</sup>.

قالوا<sup>(٣)</sup>: العرف شرعاً فيه مختلف في الكمال والصحة، فكان مشتركاً<sup>(٤)</sup> عرفاً، قلنا: لا استواء، ولذلك لا يصرف إلى الكمال في خصوصيات الموارد، إلا لدليل.

أقول: الخصم يدّعي تعدد العرف شرعاً، فالملازمة الأولى في دليل المختار<sup>(٥)</sup> ممنوعة، تأمل.

### مسألة

لا إجمال في اليد والقطع، فلا إجمال في: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]<sup>(٦)</sup>، .....

[١] قوله: (وهذا ليس بإثبات...) إلخ رد لما قال ابن الحاجب<sup>(٧)</sup>: [إنه إثبات اللغة بالترجيح]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (في مثله)؛ أي: فيما إذا تعدد المجازات، وكان بعضها أقرب إلى العرف، يحمل على الأقرب، وهذا لا ينافي [نفي]<sup>(٩)</sup> العرف الشرعي واللغوي<sup>(١٠)</sup>.

(١) آخر (١٣١/ب) من النسخة (م). (٢) آخر (١٠٤/ب) من النسخة (س).

(٣) أي: القائلون بالإجمال في الحديث. (٤) آخر (١٢٤/أ) من النسخة (ك).

(٥) وهي قوله: إن ثبت فيه عرف الشارع تعين. فواتح الرحموت ٤٦/٢.

(٦) هذا مذهب جمهور الأصوليين. انظر: المعتمد ٣٣٦/١، العدة، لأبي يعلى ١٤٩/١، أحكام الفصول ٢٩٣/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٣٦/٢، بذل النظر ص ٢٨٥، المحصول ١٧١/٣، الإحكام، للآمدي ٢٢/٣، التقرير والتحجير ٢١٨/١.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٣٩، وعبارته: «فإن قيل: إثبات اللغة بالترجيح، قلنا: إثبات المجاز بالعرف»، وبه يُعلم أنه ليس قولاً، لابن الحاجب، وإنما إيراد أوردته، وردّ عليه.

(٨) ساقطة من (ل). (٩) ساقطة من (ل).

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٣٩، تحفة المسؤول ٢٧٣/٣.

وشرذمة<sup>(١)</sup>: نعم، فنعم<sup>(٢)</sup>.

لنا: اليد لغة للكل إلى المنكب؛ لصحة بعض اليد، والقطع<sup>(٣)</sup> للإبانة، ومنه سمي اليقين قطعاً<sup>(٤)</sup>.

قالوا<sup>(٥)</sup>: اليد للكل، وإلى الكوع، والقطع للإبانة والجرح، والأصل الحقيقة<sup>(٦)</sup>، قلنا: مجاز في الثانيين؛ للتبادر في الأولين<sup>(٧)</sup>.

واستدلّ: كلُّ يحتمل الاشتراك، والتواطؤ<sup>(٨)</sup>، والحقيقة، والمجاز، والإجمال على واحد دون اثنين؛ لأن الدائر بين الحقيقي، والمجازي لم يُعد منه، فالعدم أغلب، فهو المظنون<sup>(٩)</sup>، وأجيب: أولاً: كما في المختصر<sup>(١٠)</sup>: بأنه إثبات اللغة بالترجيح.

أقول: قد تلقاه الناقدون بالقبول، وهو ليس بشيء؛ لأن

(١) منهم بعض الحنفية؛ كعيسى بن أبان، وبعض المالكية. انظر: العدة ١٥١/١، إحكام الفصول ٢٩٣/١.

(٢) أي: نعم في اليد والقطع إجمال، فنعم في الآية إجمال من جهتهما. فواتح الرحموت ٤٦/٢.

(٣) آخر (٨٩/ب) من النسخة (ق).

(٤) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٢٣٧، بيان المختصر ٢/٣٧٤، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٠، التقرير والتحرير ١/٢١٨.

(٥) أي: القائلون بالإجمال في الآية.

(٦) انظر: بذل النظر ص ٢٨٥، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٠، التقرير والتحرير ١/٢١٨، تيسير التحرير ١/١٧٠.

(٧) انظر: التقرير والتحرير ١/٢١٨، تيسير التحرير ١/١٧٠.

(٨) التواطؤ: هو كون اللفظ موضوعاً لأمر عام بين الأفراد على السواء؛ كالإنسان له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسوية. انظر: التعريفات ص ١٩٩، كشاف اصطلاحات الفنون ١/٤٤٧.

(٩) انظر: بيان المختصر ٢/٣٧٥، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٠، التقرير والتحرير ١/٢١٩، تيسير التحرير ١/١٧١.

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣/٢٧٤.

المطلوب<sup>[١]</sup> عدم الإجمال، وهو لازم بلا توقف.  
نعم؛ لو قيل بعدم الاشتراك؛<sup>(١)</sup> لرجحان عدم الإجمال لتَوَجَّه،  
فتدبر.

وثانيًا: يلزم ألا يكون مجمل<sup>(٢)</sup> أبدًا<sup>(٣)</sup>، ورَدَّ: بأن ذلك عند عدم  
الدليل على الإجمال<sup>(٤)</sup>.

وثالثًا: كما في التحرير<sup>(٥)</sup>: نفي الإجمال على التواطؤ ممنوع؛ إذ  
إرادة القدر المشترك لا يتصور [إجماعًا]<sup>(٦)</sup>، فإن الإطلاق منتفٍ إجماعًا.  
أقول: وفيه أن النزاع مع قطع النظر<sup>(٧)</sup> عن الأمر الخارج، كما دلَّ  
عليه صدر المسألة<sup>[٢]</sup>، فلا تغفل.

### مسألة<sup>(٨)</sup>

إذا تساوى إطلاق لفظٍ لمعنى ولمعنيين، فهو ليس بمجمل؛ كالدابة:

[١] قوله: (لأن المطلوب...) إلخ حاصله: أن عدم الإجمال والاستواء،  
ليس حكمًا لغويًا، حتى لا يجوز إثباته بالفعل، نعم؛ عدم الاشتراك كذلك، فلا  
يصح إثباته به، تدبر.

[٢] قوله: (صدر المسألة) فإنها دلت على أن النزاع في لفظ اليد، والقطع  
من حيث اللغة، ويتفرع عليه النزاع في الآية كذلك، وإن دلَّ على أن المراد غير  
الظاهر لغة دليل<sup>(٩)</sup> من خارج، فإنه لا كلام فيه.

(١) آخر (١٣٢/أ) من النسخة (م).

(٢) هكذا في جميع النسخ التي عندي، ويمكن حملها على الرفع باعتبار أن (يكون) تامة،  
وليست ناقصة.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢٧٤/٣.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٠. (٥) انظر: التحرير مع تيسير تحرير ١٧١/١.

(٦) زيادة من (س). (٧) آخر (١٢٤/ب) من النسخة (ك).

(٨) آخر (١٠٥/أ) من النسخة (س).

(٩) في (ك): «غير الظاهر من دليل».



للحمار، وله<sup>(١)</sup> مع الفرس<sup>(٢)</sup>.

وعند الجمهور<sup>[١]</sup>: مجمل<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>، وابن الهمام<sup>(٥)</sup>.

لنا: الاحتمال<sup>[٢]</sup> ثلاثة، والمجاز خير، والحقائق لمعنى أغلب، وترجيح إرادة المعنيين بتكثير الفائدة، ليس فيه إثبات الوضع، كما ظن في المختصر<sup>(٦)</sup>؛ لكنه مدفوع بأن المِظَنَّة لا تعارض المِئْنة.

قالوا<sup>(٧)</sup>: كونه لهما<sup>[٣]</sup> مع عدم ظهور في أحدهما هو معنى المجمل<sup>(٨)</sup>،

[١] قوله: (وعند الجمهور...) إلخ باعتبار الإرادة، وأما باعتبار الحكم؛ فالمشترك مقطوع به.

[٢] قوله: (لنا: الاحتمال...) إلخ هذه ثلاثة وجوه، وتقريرها لا يخفى<sup>(٩)</sup>، فتدبر.

[٣] قوله: (كونه لهما)؛ أي: المعنى والمعنيين.

(١) أي: كالدابة للحمار مع الفرس. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٤١، تيسير التحرير ١٧٥/١.

(٢) هذا قول بعض الحنفية. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٤/٣، التقرير والتحبير ٢٢١/١، تيسير التحرير ١٧٥/١.

(٣) انظر: المستصفى ٥٠/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤١، البحر المحيط ٤٧٢/٣، الغيث الهامع ٤٢٥/٢، شرح الكوكب المنير ٤٣١/٣، إرشاد الفحول ٧٣٦/٢.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢٧٦/٣.

(٥) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٧٥/١.

(٦) انظر: مختصر المنتهى مع تحفة المسؤول ٢٧٦/٣.

(٧) أي: القائلون بالإجمال.

(٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٤١، التقرير والتحبير ٢٢١/١، تيسير التحرير ١/١٧٥، شرح الكوكب المنير ٤٣٢/٣.

(٩) الوجوه هي: الاشتراك، والتواطؤ، والحقيقة والمجاز، والإجمال على الأول فقط دون الآخرين. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٤١، التقرير والتحبير ٢٢١/١، تيسير التحرير ١/١٧٥، فواتح الرحموت ٤٧/٢.

أقول: ممنوع، فإن عدم<sup>[١]</sup> الظهور ههنا؛ لعدم العلم بالحقيقة، فعليك بالنظر في الأمارات، فافهم.

### مسألة

كلام له<sup>[٢]</sup> محملان: بيان اللغة، والحكم، فمن الشارع ليس بمجمل<sup>(١)</sup>، نحو: «الاثنان فما فوقهما جماعة»<sup>[٣]</sup> (٢).

لنا: عُرْفُه تعريف الأحكام، لا تعريف الموضوعات<sup>(٣)</sup>. (٤)

قالوا<sup>(٥)</sup>: يصلح لهما، ولا معرّف<sup>(٦)</sup>، قلنا: (٧) بل عُرْفُه معرّف<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (فإن عدم...) إلخ حاصله: أن التساوي في بادئ الرأي لا ينافي الرجحان بالدليل المكتسب.

[٢] قوله: (مسألة كلام له...) إلخ الفرق بين هذه المسألة، والمسألة<sup>(٩)</sup> الآتية لا يخفى، وقد أشرنا إليه في تحريرهما.

[٣] قوله: (الاثنان فما فوقهما جماعة) [فإنه يحتمل أن يسمى جماعة حقيقة، وأنه يحصل بهما فضيلة الجماعة]<sup>(١٠)</sup>.

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض الأصوليين؛ كالغزالي وغيره إلى أنه مجمل. انظر: المستصفى ص ١٨٩، الإحكام، للآمدي ٢٥/٣، بديع النظام ٥٠٧/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤١، البحر المحيط ٤٧٤/٣، التقرير والتحجير ٢٢٠/١، شرح الكوكب المنير ٤٣٣/٣، إرشاد الفحول ٧٣٨/٢.

(٢) تقدم تخريجه ٣٨٢/١.

(٣) أي: عُرْف الشارع تعريف الأحكام الشرعية، لا تعريف الموضوعات اللغوية، فلا إجمال. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٦/٣، تيسير التحرير ١٧٤/١، شرح الكوكب المنير ٤٣٣/٣، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٦٠، فواتح الرحموت ٤٨/٢.

(٤) آخر (١٣٢/ب) من النسخة (م). (٥) أي: القائلون بالإجمال.

(٦) انظر: المستصفى ص ١٨٩، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤١، تيسير التحرير ١٧٤/١.

(٧) آخر (٩٠/أ) من النسخة (ق).

(٨) انظر: بديع النظام ٥٠٧/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤١، التقرير والتحجير ٢٢٠/١.

(٩) آخر (٦١/ب) من النسخة (ل). (١٠) ساقطة من (ل).

## مسألة

لفظ له حقيقة شرعية، ومعنى لغوي؛ كالنكاح للعقد<sup>(١)</sup>، والوطء<sup>(٢)</sup>، إذا صدر من الشارع، ولم يعلم<sup>[١]</sup> اصطلاح التخاطب، فالمختار أنه للشرعي في الإثبات؛ كقوله: «إني إذن لصائم»<sup>(٣)</sup>، وفي النهي، كنهى صوم يوم النحر<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

والقاضي<sup>(٦)</sup>: مجمل فيهما.

والغزالي<sup>(٧)</sup>: في النهي مجمل.

ورابعها لقوم، ومنهم الآمدي<sup>(٨)</sup>: بل فيه اللغوي.

لنا: عُرفه يقضي بظهوره<sup>(٩)</sup>.....

[١] قوله: (ولم يعلم. اهـ). فيه إشارة إلى دفع ما قيل<sup>(١٠)</sup>: إن اللفظ لا يكون مجملًا بين الحقيقي، والمجازي، فظاهر أنه على القول بالحقيقة الشرعية، [إن]<sup>(١١)</sup> كان هذا اللفظ في استعمال الشارع حقيقة في المعنى الشرعي، ومجازًا في اللغوي، فكيف يصح قول من قال بالإجمال، وذلك لأن الكلام فيما لم يعلم اصطلاح التخاطب؛ فزعم ذلك القائل المساواة حينئذ.

(١) في الحقيقة الشرعية.

(٢) في الحقيقة اللغوية.

(٣) تقدّم تخريجه ٣١/٢.

(٤) رواه البخاري (١٩٩١)، كتاب الصوم، باب صوم يوم الفطر ٢٣٩/٤ مع الفتح، ومسلم (١١٣٨)، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ٧٩٩/٢.

(٥) وهذا مذهب جمهور الأصوليين، فلا يكون اللفظ من قبيل المجمل. انظر: بديع النظام ٤٩٦/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٤٢، البحر المحيط ٤٧٣/٣، التقرير والتحبير ٢٢٠/١، تيسير التحرير ١٧٢/١، شرح الكوكب المنير ٤٣٤/٣.

(٦) أي: الباقلاني. انظر: المستصفى ص ١٨٩، البحر المحيط ٤٧٤/٣.

(٧) انظر: المستصفى ص ١٨٩.

(٨) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٧/٣.

(٩) آخر (١٢٥/أ) من النسخة (ك).

(١٠) القائل: مرزاجان. انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٤٧/ب).

(١١) ساقطة من (ل).

فيه مطلقاً<sup>(١)</sup>، إلا أن عند الحنفية في النفي مجاز شرعي؛ لأنه أقرب الإجمال يصلح لكل.

والغزالي<sup>(٢)</sup>: الشرعي ما وافق أمره، وهو الصحيح، والنهي للفساد، فتعذر الشرعي، إلا مجازاً<sup>(٣)</sup> كاللغوي ههنا<sup>[١]</sup> فتعدد، وأجيب<sup>[٢]</sup>: بل<sup>(٤)</sup> الشرعي الهيئة، وهي أعم.

وفي المختصر<sup>(٥)</sup>: وإلا لزم<sup>[٣]</sup> في [قوله ﴿لَا يَلْزَمُ﴾]<sup>[٦]</sup>: «دعي الصلاة»<sup>(٧)</sup> الإجمال.

قيل: له<sup>[٤]</sup> أن يلتزم<sup>(٨)</sup>، .....

[١] قوله: (ههنا) [أي: في عرف الشارع]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (وأجيب) [هذا الجواب من قبل الشافعية]<sup>(١٠)</sup>، وأما الجواب من جانب الحنفية، فقد فهم مما مر، حيث قال: لأنه أقرب<sup>[١١]</sup>.

[٣] قوله: (وإلا لزم) أي: لو لم يكن الشرعي الهيئة التي هي أعم؛ بل كان مختصاً بالصحيح.

[٤] قوله: (قيل: له) [القائل: مرزاجان]<sup>(١٢)</sup> [١٣].

(١) أي: يحمل على المعنى الشرعي عند الإطلاق، سواء في الإثبات أو النفي. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٤٢، التقرير والتحبير ١/ ٢٢٠، تيسير التحرير ١/ ١٧٢، فواتح الرحموت ٢/ ٤٩.

(٢) انظر: المستصفى ص ١٩٠. (٣) في (س): «مجاز».

(٤) آخر (١٠٥/ب) من النسخة (س).

(٥) انظر: مختصر المنتهى مع تحفة المسؤول ٣/ ٢٧٩.

(٦) زيادة من (س). (٧) تقدم تخريجه ١/ ٥٩٩.

(٨) في (س): «يلزم».

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) انظر: نهاية السؤل ص ٢٢٦، والبحر المحيط ٣/ ٤٧٤.

(١١) ساقط من (س).

(١٢) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٤٨/أ).

(١٣) ساقطة من المطبوع.

أقول: لا يخفى بعده<sup>[١]</sup>.

الرابع<sup>(١)</sup>: تعذر الشرعي في النهي، فتعين اللغوي<sup>(٢)</sup>، قلنا: التعذر ممنوع<sup>[٢]</sup>، ولو سلّم، فالتعين ممنوع؛ بل المساواة ممنوعة.

[١] قوله: (لا يخفى بعده) لأن الظاهر من الشارع التكلم بعرف الشرع دون اللغة، وإن كان كل منهما مجازاً، تدبر.

[٢] قوله: (التعذر ممنوع) المنع الأول: من جمهور الشافعية<sup>(٣)</sup>، والثاني: من الغزالي<sup>(٤)</sup>، والثالث: من الحنفية<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: المذهب الرابع.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٧/٣.

(٣) وهو: تعذر المعنى الشرعي.

(٤) وهو: منع تعيين المعنى اللغوي.

(٥) وهو: منع المساواة بين المعنى الشرعي واللغوي.

## الفصل الثالث

### [البيان عند الحنفية]

البيان عند الحنفية: إما لفظي أو غيره كالفعل، والأول<sup>(١)</sup> بمنطوقه أو لا، وهو بيان الضرورة<sup>(٢)</sup>، والأول<sup>(٣)</sup>: إما موافق للمدلول أو مخالف، والأول<sup>(٤)</sup>: إما مع الإجمال، وهو بيان تفسير<sup>(٥)</sup>، ومنه تفسير الكنايات<sup>(٦)</sup> أو لا،<sup>(٧)</sup> وهو بيان تقرير<sup>(٨)</sup>، كتأكيد الحقيقة، والعام، والمخالف: إما مقارن كالاستثناء، وهو بيان تغيير<sup>(٩)</sup>، ولا يصح إلا موصولاً، وقد مرّ، أو متأخر، وهو بيان تبديل، وهو النسخ.

وقيل: التبديل<sup>[١]</sup> هو الشرط، والنسخ خارج عن البيان.

[١] قوله: (وقيل: التبديل. اهـ). فرق بين الاستثناء والشرط؛ لأن الشرط

(١) أي: البيان اللفظي.

(٢) بيان الضرورة: هو نوع بيان يقع بغير ما وضع له؛ لضرورة ما؛ كسكوت المولى عن النهي حين يرى عبده يبيع ويشترى. انظر: كشف الأسرار، للنسفي ١٣٤/٢، التعريفات، للجرجاني ص ٥٢.

(٣) أي: البيان بالمنطوق. (٤) أي: البيان بالمنطوق الموافق للمدلول.

(٥) بيان التفسير: هو بيان ما فيه خفاء من المشترك، أو المشكل، أو المجمل، أو الخفي؛ كالأمر بإقامة الصلاة، وأداء الزكاة، ونحو ذلك. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢١٧، التعريفات ص ٥٢.

(٦) مثل: قول الرجل لامرأته: أنتِ بائنة، أو أنتِ عليّ حرام، أو نحو ذلك من الكنايات، وأراد به الطلاق، فإنه يكون بيان تفسير. انظر: كشف الأسرار، للنسفي ١١٢/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢١٨.

(٧) آخر (١٣٣/أ) من النسخة (م).

(٨) بيان التقرير: هو تأكيد الكلام بما يرفع احتمال المجاز، والتخصيص. انظر: كشف الأسرار، للنسفي ١١١/٢، التعريفات، للجرجاني ص ٥٢.

(٩) بيان التغيير: هو تغيير موجب الكلام، نحو التعليق، والاستثناء، والتخصيص. انظر: كشف الأسرار، للنسفي ١١٣/٢، التعريفات، للجرجاني ص ٥٢.

ثم بيان الضرورة أقسام<sup>(١)</sup>، كلها دلالة سكوت<sup>[١]</sup>، منها: ما يكون كالمنطوق؛ كقوله: ﴿وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلَاؤُمُ الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١١] دلّ السكوت أن الباقي للأب، وإن لم يُعلم أنه عصبه<sup>[٢]</sup>.<sup>(٢)</sup>

ومنها: دلالة حال الساكِت؛ كسكوت الصحابة عن تقويم منافع ولد المغرور<sup>(٣)</sup>، يفيد<sup>(٤)</sup> عدم تقومها شرعاً للمولى، وإلا لزم الكتمان عن وجوب البيان، ومنه: سكوت البكر<sup>[٣]</sup>.....

يُخرج الكلام عن الإيقاع إلى التعليق، فيبدّله من نوع إلى نوع، وأما الاستثناء، فلا يغير إلا الشمول، وهو صفة للحكم مع بقاء الأصل<sup>(٥)</sup>، فتدبر.

[١] قوله: (دلالة سكوت. اهـ). إن قلت: دلالة السكوت كيف تجعل لفظياً، ولو سلّم، فمعنى القسم الثاني لا لفظ أصلاً، قلنا: معناه: أن يكون لها نسبة إلى اللفظ، ولا ريب أن في القسم الأول، والثالث من اللفظ دخلاً في الجملة، وأما في الثاني، فبقريئة المقام يجعل الساكِت كالمتكلم، فكان هناك تلفظاً، فللمعنى المفهوم نسبة إلى اللفظ، تدبر.

[٢] قوله: (وإن لم يعلم أنه عصبه) فيه دفع لما يتوهم أن الباقي إنما يكون للأب؛ لأنه عصبه<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (ومنه: سكوت البكر...) إلخ لم يقل: منها كما قيل؛ لأن كلاً منهما من دلالة الحال<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر هذه الأقسام: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/ ٢٨٥، أصول السرخسي ٢/ ٥٠، كشف الأسرار، للنسفي ٢/ ١٣٤.

(٢) آخر (٩٠/ب) من النسخة (ق).

(٣) هو الذي تزوج امرأة يظنها حرة، أو اشترى أمة يظنها مُلْكاً للبائع، فولدت له ولداً، ثم ظهر أنها أمة المستحق. انظر: فواتح الرحموت ٢/ ٥١، التعريفات ص ٢٢١.

(٤) آخر (١٢٥/ب) من النسخة (ك).

(٥) انظر في الفرق بين الاستثناء والشرط: نهاية الوصول، للهندي ٤/ ١٤٨٠، رفع الحاجب ٣/ ٢٩٦، تشنيف المسامع ٢/ ٧٦٢.

(٦) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢/ ١٣٤، كشف الأسرار، للبخاري ٣/ ٢٨٥.

(٧) أي: من دلالة حال الساكِت.

عند الاستئذان<sup>(١)</sup>، ومنه: سكوت الشفيع عن طلب مواثبة<sup>(٢)</sup> أو تقرير<sup>(٣)</sup>، وسكوت المولى عند رؤية عبده يبيع ويشترى؛ لأن الظاهر نهيه إذا لم يرض، فاندفع قول زفر<sup>(٤)</sup>، والشافعي<sup>(٥)</sup>: أنه يحتمل أن يكون سكوته لفرط الغيظ، وقلة المبالاة.

ومنها<sup>(٦)</sup>: ما ثبت دفعًا للطول فيما تُعورَفُ<sup>(٧)</sup>؛ كعَلَيٍّ مائة وعشرة دراهم اتفاقًا<sup>(٨)</sup>، بخلاف: [عليٍّ]<sup>(٩)</sup> مائة وعبد اتفاقًا<sup>(١٠)</sup>، واختلف في: عليٍّ مائة ودرهم، فعندنا مبين<sup>(١١)</sup>، وعند الشافعي المائة<sup>(١٢)</sup> مجمل<sup>(١٣)</sup>.

لنا: تعارف السكوت عن مميّز عددٍ، عطف<sup>(١٤)</sup> عليه الأثمان، أو المقادير<sup>(١٥)(١٦)</sup>.

(١) هذا قول عامة الفقهاء. انظر: بدائع الصنائع ٥٠٦/٢، المغني، لابن قدامة ٤٠٨/٩، البحر الرائق ١٦١/٣.

(٢) المواثبة: طلب الشفعة حين يبلغه خبر البيع، ما دام في المجلس. انظر: معجم لغة الفقهاء ص ٤٦٧.

(٣) التقرير: طلب الشفعة عن البائع إن كان ذا يد، أو عن المشتري إن كان كذلك. فواتح الرحموت ٥٢/٢.

(٤) انظر: الهداية ٢٨٧/٤، الاختيار ١٠٠/٢.

(٥) انظر: المذهب ٤٩٢/٣، البيان ٢٣٨/٧، مغني المحتاج ١٠٠/٢.

(٦) أي: من أقسام بيان الضرورة.

(٧) أي: فيما تعورَفُ فيه السكوت.

(٨) لتعارف السكوت عن مميّز عددٍ، إذا قُرُنَ به عدد مقرون مع مميّزه، فالمائة أيضًا دراهم. انظر: فواتح الرحموت ٥٣/٢.

(٩) زيادة من (ك).

(١٠) الاتفاق بين الحنفية والشافعية، وفي المسألة خلاف. انظر: المبسوط ٩٩/١٨، روضة الطالبين ٣٧٧/٤، فتح القدير ٣٤٠/٨، فواتح الرحموت ٥٣/٢.

(١١) انظر: التجريد للقدوري ٣١٦٨/٧، المبسوط ٩٩/١٨، الاختيار ١٣٠/٢.

(١٢) آخر (أ) من النسخة (س).

(١٣) انظر: المذهب ٦٩٤/٥، البيان ٤٥٣/١٣.

(١٤) آخر (ب) من النسخة (م).

(١٥) في (س): «والمقادير».

(١٦) انظر: المبسوط ٩٩/١٨ - ١٠٠، فتح القدير ٣٣٩/٨.



قالوا: العطف مبناه على التغاير، ومبنى التفسير على الاتحاد<sup>(١)</sup>، ولا يخفى ضعفه.

### مسألة

يصح البيان بالفعل كالقول<sup>(٢)</sup>، خلافاً لشُرْذمة<sup>(٣)</sup>.

لنا: الفعل الصالح عقيب المجمل مفهّم للمراد؛ بل أولى<sup>(٤)</sup>، ليس الخبر كالمعاينة<sup>(٥)</sup>، وبه بين الصلاة والحج، وقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»<sup>(٦)</sup> و«خَذُوا عَنِّي»<sup>(٧)</sup> يدل عليه<sup>(٨)</sup>.

أقول: لأن معناه: افعلوا ما تفهمون من المشاهدة، أن الصلاة ما هي، والحج ما هو، فالفهم ليس بالشرع، كما ظن في التحرير<sup>(٩)</sup>.  
قالوا<sup>(١٠)</sup>: أطول من القول، فيلزم التأخير مع إمكان التعجيل<sup>(١١)</sup>،

(١) انظر: مغني المحتاج ٢/٢٤٦.

(٢) هذا مذهب جمهور الأصوليين. انظر: المعتمد ١/٣٣٨، العدة، لأبي يعلى ١/١١٨، إحكام الفصول ١/٣٠٨، شرح اللمع ١/٤٦٩، أصول السرخسي ٢/٢٧، بذل النظر ص ٢٨٦، المحصول، للرازي ٣/١٨٠، روضة الناظر ٢/٥٨٢، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٨.

(٣) مثل: أبي الحسن الكرخي، وأبي إسحاق المروزي، وبعض المتكلمين. انظر: التبصرة ص ٢٤٧، أصول السرخسي ٢/٢٧، البحر المحيط ٣/٤٨٥.

(٤) في (ك) و(م): «أدلّ».

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٣١، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٣، التقرير والتحرير ٣/٥٠، تيسير التحرير ٣/١٧٥.

(٦) تقدم تخريجه ١/٣٢٤.

(٧) رواه مسلم (١٢٩٧)، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راکباً ٢/٩٤٣، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٣٠٧)، كتاب الحج، باب الإيضاع في وادي محسر ٥/١٢٥، واللفظ له.

(٨) انظر: العدة، لأبي يعلى ١/١١٨، شرح اللمع ١/٤٧٠، أصول السرخسي ٢/٢٧، بذل النظر ص ٢٨٦.

(٩) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣/١٧٦. (١٠) أي: المنكرون لحصول البيان بالفعل.

(١١) انظر: المعتمد ١/٣٣٨، الإحكام، للآمدي ٣/٣١، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨١، نهاية السؤل ص ٢٢٩، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٣، تيسير التحرير ٣/١٧٦.

قلنا: الأطولية ممنوعة، ولو سلّم، فلسلوك<sup>(١)</sup> أقوى البيانين، ولو سلّم،  
فالتأخير لا يمتنع مطلقاً؛ بل عن وقت الحاجة<sup>(٢)</sup>.

وقد يجاب أيضاً: بمنع لزوم التأخير؛ لأنه شرع فيه؛ لكن الفعل  
استدعى زماناً؛ كمن قيل له: ادخل البصرة، فسار في الحال حتى دخلها،  
لا يعد مؤخراً؛ بل مبادراً، كذا في شرح المختصر<sup>(٣)</sup>.

قيل: بل مؤخراً؛ لأن<sup>(٤)</sup> الدخول إذا أمكن تحصيله<sup>(٥)</sup> في زمان قليل،  
فتحصيله<sup>(٦)</sup> في كثير تأخير، ولو قيل: سافر إلى البصرة، سلّم.

أقول: السفر يتحقق بأول الخروج، والبيان<sup>(٧) [١]</sup> إنما يتحصل بالآخر  
كالدخول، فالمثال المطابق، نحو: صم هذا اليوم، فشرع فيه، ثم أقول: لو  
قيل: المعنى لزم تأخير حصوله، مع إمكان تعجيل تحصيله بالقول؛  
لاندفع<sup>(٨)</sup> المنع، فافهم.

### مسألة

القول والفعل إذا اتفقا، وعُلم المتقدم، فهو البيان، وإلا فأحدهما<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (والبيان...) إلخ إن قيل: كما أن السفر يتحقق<sup>(١٠)</sup> بأول  
الخروج، كذلك البيان؛ لأنه يعلم منه أن السفر إلى البصرة، ما هو، وكيف هو،  
قلنا: على هذا لم يكن مما نحن فيه، وهو أن الفعل استدعى زماناً؛ فإن هذا يدل  
على أن البيان يكون بعد تمام الفعل الذي يحصّل بتدريج، فتأمل.

(١) آخر (١٢٦/أ) من النسخة (ك).

(٢) انظر: بيان المختصر ٣٨٧/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٣.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٣. (٤) آخر (٩١/أ) من النسخة (ق).

(٥) في (ك) و(م) و(ق): «تحصّله». (٦) في (ق): «فتحّله».

(٧) آخر (١٣٤/أ) من النسخة (م). (٨) آخر (١٠٦/ب) من النسخة (س).

(٩) أي: من غير ترجيح لأحدهما على الآخر؛ لأنه تحكّم، وهذا مذهب جمهور الأصوليين.

انظر: المعتمد ٣٣٩/١، بذل النظر ص ٢٨٧، المحصول ١٨٢/٣، شرح المختصر،  
للعضد ١٦٣/٢، التقرير والتحجير ٥١/٣، شرح الكوكب المنير ٤٤٧/٣.

(١٠) آخر (٦٢/أ) من النسخة (ل).

وقيل<sup>(١)</sup>: المرجوح مقدّم<sup>(٢)</sup>؛ لأن الراجح يؤخر للتأكيد، وأجيب: ذلك في المفردات، نحو: جاءني القوم كلهم دون المستقل بالاستقراء<sup>(٣)</sup>. وإن اختلفا، كما طاف طوافين<sup>[١]</sup>، وأمر بواحد، فالمختار القول<sup>[٢]</sup> مطلقاً<sup>(٤)</sup>؛

[١] قوله: (كما طاف طوافين) قد ورد كلاهما، فعن علي رضي الله عنه أنه جمع بين الحج والعمرة، فطاف طوافين، وسعى سعيين، وحَدَّث أن رسول الله ﷺ [فعل ذلك]. رواه النسائي، وعن ابن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد، وسعي واحد منهما، حتى يحل منهما جميعاً» رواه الترمذي<sup>(٦)</sup>، كذا في التقرير<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (فالمختار القول...) إلخ أورد على الحنفية: أنه منقوض بقولهم بوجوب طوافين وسعيين للقارن، مع أن الأمر بواحد، على ما روى ابن عمر، وأجيب: بأن الترجيح للقول، ما لم يوجد المرجح للفعل، وههنا وجد، وهو قول عمر رضي الله عنه: «هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ»<sup>(٨)</sup> لمن طاف طوافين، وسعى سعيين وهو قارن، كما في التقرير<sup>(٩)</sup>.

(١) وهو قول الآمدي. انظر: الإحكام ٣/٣٣.

(٢) في (س): «يتقدّم».

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ٢/١٦٣، التقرير والتحجير ٣/٥١.

(٤) أي: سواء تقدم على الفعل أو تأخر، وهو اختيار الرازي، وابن الحاجب. انظر: المحصول ٣/١٨٣، مختصر ابن الحاجب مع الردود والنقود ٢/٣١٥، التقرير والتحجير ٣/٣٩، تيسير التحرير ٣/١٧٦.

(٥) ساقطة من (ك).

(٦) (٩٤٨) أبواب الحج، باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب ٣/٢٧٥، وقد صحح إسناده النووي في المجموع ٨/٦٢.

(٧) انظر: التقرير والتحجير ٣/٣٩.

(٨) رواه أبو داود (١٧٩٨)، كتاب المناسك، باب الإقراء ٢/١٥٨، والنسائي (٢٧١٩)، كتاب مناسك الحج، القرآن ٥/١٤٦، وأحمد (٨٣) ١/٢٤٦، قال ضياء الدين المقدسي: إسناده صحيح. انظر: الأحاديث المختارة ١/٢٤١.

(٩) انظر: التقرير والتحجير ٣/٣٩.

لأنه أظهر<sup>[١]</sup> في تعيين المراد، والفعل الزائد، ندب أو واجب، مختص به، والنقصان تخفيف في حقه ﷺ.

وقال أبو الحسين<sup>(١)</sup>: المتقدم أيًا كان، ورُدَّ بلزوم<sup>[٢]</sup> النسخ، لو كان المتقدم الفعل، فإنه إذا تقدم طوفان، وجب علينا طوفان، فإذا أمر بطواف<sup>(٢)</sup> واحد، فقد نُسِخَ أحدهما عنا<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

في الظاهر<sup>[٣]</sup> يجوز المساواة بينهما<sup>(٤)</sup> عندنا<sup>(٥)</sup>.  
وعند الأكثر<sup>(٦)</sup>،

[١] قوله: (أظهر. اهـ.) فيه إشارة إلى أن الفعل<sup>(٧)</sup>، وإن كان أقوى دلالة؛ لأن الموجود لا يحتمل غيره؛ لكنه ضعيف من حيث تعيين المراد؛ لأن الفعل يشتمل غالبًا على هيئة غير مرادة، فالقول أقوى في البينانية، فلا يرد أن الفعل أدلّ، فهو البيان.

[٢] قوله: (ورُدَّ بلزوم...) إلخ أقول: إن قيل: له أن يلتزم؛ لأنه التزام بدليل ملزم؛ لأن الكلام على ما قيل مبني على دليل وجوب التأسّي، قلت: هذا سهو منه؛ لأن وجوب الطوافين إنما هو بالمجمل لا بالفعل؛ بل الفعل ليس إلا موضِّحًا للمراد بالمجمل، من غير نظر إلى دليل التأسّي، كيف ولو كان كذلك كان المتأخر ناسخًا بالاتفاق، كما سيجيء، فلا تغفل.

[٣] قوله: (في الظاهر. اهـ.) أما في المجمل، فيجوز بالمساوي والأولى اتفاقًا.

(١) انظر: المعتمد ١/ ٣٤٠. (٢) آخر (١٢٦/ب) من النسخة (ك).

(٣) انظر: التقرير والتحبير ٥٢/٣، تيسير التحرير ١٧٦/٣.

(٤) أي: بين البيان والمبين. انظر: فواتح الرحموت ٥٧/٢.

(٥) انظر: التقرير والتحبير ٣٧/٣، تيسير التحرير ١٧٣/٣.

(٦) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٢٨٧/٢، بذل النظر ص ٢٨٩، شرح مختصر الروضة ٢/

٦٨٥، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٤، البحر المحيط ٤٩٠/٣، الغيث الهامع ١/

٣٦١، شرح الكوكب المنير ٤٥٠/٣.

(٧) في (ك): «القول».

ومنهم: الإمام الرازي<sup>(١)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٢)</sup>: يجب أن يكون البيان أقوى دلالة.

وأبو الحسين<sup>(٣)</sup>: يجوز الأدنى، كما في المجلد.

لنا: أقول: تخصيص العام بالعام، وهو أخص واقع، وليس هذا تحكماً؛<sup>(٤)</sup> لأن إعمالهما خير من إلغاء أحدهما، فما في التحرير<sup>(٥)</sup>: أن المراد المساواة في الثبوت، لا في الدلالة، مما لا حاجة إليه.

قالوا<sup>(٦)</sup>: في التساوي التحكّم، وفي المرجوح إلغاء الراجع<sup>(٧)</sup>، أقول: منقوض بتخصيص العموم بالمفهوم؛ لأن المنطوق أقوى<sup>(٨)</sup>، فتأمل<sup>[١]</sup>.

### مسألة

المختار جواز تأخير تبليغ الحكم إلى وقت الحاجة<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (فتأمل) إشارة إلى أنه إلزامي، وإلا فقد سبق من المصنف في<sup>(١٠)</sup> بحث التخصيص بالمفهوم أنه خلاف البديهة، فتذكر.

(١) انظر: المحصول ١٨٤/٣.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢٨٧/٣.

(٣) انظر: المعتمد ٣٤٠/١.

(٤) آخر (١٣٤/ب) من النسخة (م).

(٥) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٧٣/٣.

(٦) أي: الأكثرون القائلون بوجوب كون البيان أقوى من المبين.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٤.

(٨) تخصيص العموم بالمفهوم المخالف يجوز عند القائلين به. انظر: شرح مختصر الروضة ٥٦٨/٢، البحر المحيط ٣٨١/٣، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ١٢٣.

(٩) انظر: المعتمد ٣٤١/١، شرح اللمع ٤٧٧/١، الإحكام، للآمدي ٥٣/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٤، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٥، التقرير والتحجير ٤٨/٣، التحجير ٢٨٣١/٦.

(١٠) آخر (٦٢/ب) من النسخة (ل).

لنا: لا يلزم<sup>(١)</sup> منه محال، ولعلّ فيه مصلحة<sup>(٢)</sup>.  
 قالوا<sup>(٣)</sup>: ﴿بَلَغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧] والأمر للفور، وإلا  
 فوجوب التبليغ مطلقاً معلوم عقلاً<sup>(٤)</sup>، قلنا: فائدته تقوية العقل بالنقل<sup>(٥)</sup>.  
 أقول: يدل<sup>[١]</sup> على<sup>(٦)</sup> ذلك ما بعده، ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولَتُهُ﴾  
 [المائدة: ٦٧] وقد يجاب<sup>(٧)</sup>: بأنه ظاهر في تبليغ المتلو، وفيه ما فيه<sup>[٢]</sup>.

### مسألة

لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة<sup>(٨)</sup>، وهو وقت تعلّق التكليف  
 تنجيهاً<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (يدل) وذلك لأن عدم تبليغ الرسالة، إنما يترتب على عدم  
 التبليغ مطلقاً، لا على عدمه فوراً.  
 [٢] قوله: (وفيه ما فيه) إشارة إلى أن ما أنزل ظاهر في العموم، والقول  
 بأن المنزل بالذات هو اللفظ، مندفع بأن اللفظ كيفية لا يتصف بالنزول إلا مجازاً  
 وتبعاً، وهو يعم الحكم أيضاً، فتأمل.

(١) آخر (٩١/ب) من النسخة (ق).

(٢) انظر: الإحكام، للآمدني ٥٣/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٥، أصول الفقه، لابن  
 مفلح ١٠٣٦/٣، رفع النقاب ٣٦٣/٤.

(٣) أي: المنكرون.

(٤) انظر: المعتمد ٣٤٢/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٢٨٩، شرح المختصر، للعضد  
 ص ٢٤٥، التقرير والتحجير ٤٨/٣، تيسير التحرير ١٧٣/٣.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٥، التقرير والتحجير ٤٨/٣، تيسير التحرير ١٧٣/٣.  
 (٦) آخر (١٠٧/أ) من النسخة (س).

(٧) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٧٣/٣.

(٨) انظر: العدة، لأبي يعلى ٧٢٤/٣، الفقيه والمتفقه ٣٢٩/١، إحكام الفصول ٢٠٦/١،  
 شرح اللمع ٤٧٣/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٢٩٠، بذل النظر ص ٢٩١، بديع النظام  
 ٥١٣/٢.

(٩) اختلف الأصوليون في المراد بوقت الحاجة، هل هو وقت الفعل، أو هو وقت تضييقه،  
 ومعنى وقت التضييق: أي الوقت الذي لا يمكن معاودة الفعل فيه؛ كالظهر مثلاً، =

وقيل<sup>(١)</sup>: مضيقًا، إلا عند مجوّز تكليف ما لا يُطاق.

أما إلى وقت الحاجة، فالمختار: الجواز<sup>(٢)</sup>.

وعند الحنابلة<sup>(٣)</sup>، وجماعة من المعتزلة<sup>(٤)</sup>: المنع.

وأبو الحسين<sup>(٥)</sup> جوّز التأخير<sup>(٦)</sup> في التفصيلي<sup>(٧)</sup>.

لنا: أولاً: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩].

وثانياً: إيتاء الصلاة والزكاة مثلاً، فإنهما يُبَيَّنُّ بالفعل، والقول بتدرّج<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (وجماعة من المعتزلة)؛ كالصيرفي، والجبائي، وعبد الجبار،

وابنه<sup>(٩)</sup>، إلا أن الاسفراييني [ذكر أن الأشعري]<sup>(١٠)</sup> نزل ضيقاً على الصيرفي،

فناظره في هذا، فرجع إلى الجواز، كذا في التقرير<sup>(١١)</sup>.

= هل يجب بيانها بمجرد دخول الوقت، أو لا يجب إلا إذا ضاق وقتها. انظر: التعبير  
شرح التحرير ٢٨١٩/٦.

(١) وهو قول الكمال بن الهمام. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٧٤/٣.

(٢) وهذا قول جمهور الأصوليين. انظر: العدة، لأبي يعلى ٧٢٥/٣، إحكام الفصول ١/

٣٠٩، شرح اللمع ٤٧٣/١، البرهان ١٢٨/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٩٠/٢، بديع

النظام ٥٢٥/٢، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢، كشف الأسرار، للبخاري ٢١٨/٣.

(٣) اختلف الحنابلة في تأخير البيان إلى وقت الحاجة على قولين، وهما روايتان في

المذهب. انظر: العدة، لأبي يعلى ٧٢٥/٣، روضة الناظر ٥٣٤/١، أصول الفقه، لابن

مفلح ٣/١٠٢٥ - ١٠٢٦، المختصر، لابن اللحام ص ١٢٩، التعبير ٢٨٢١/٦، شرح

الكوكب المنير ٤٥٣/٣.

(٤) انظر: المعتمد ٣١٦/١. (٥) آخر (١٢٧/أ) من النسخة (ك).

(٦) أي: منع أبو الحسين تأخير البيان إلى وقت الحاجة إجمالاً، مثل: هذا العموم

مخصوص، والمطلق مقيّد، والحكم سُنسخ، وأجاز تأخيره في التفصيلي. انظر: المعتمد

٣١٦/١، المحصول، للرازي ١٨٧/٣.

(٧) انظر: العدة، لأبي يعلى ٧٢٧/٣، شرح اللمع ٤٧٤/١، البرهان ١٢٩/١، بديع النظام

٥١٣/٢.

(٨) انظر: المعتمد ٣٤٣/١.

(٩) ساقطة من (ك).

(١٠) انظر: التقرير والتحرير ٤٩/٣، وانظر: الإبهاج ١٦٠٦/٥، رفع الحاجب ٤٢٤/٣، تيسير

التحرير ١٧٤/٣.

وثالثًا: جواز قصد الاعتقاد إجمالًا، <sup>(١)</sup> ثم تفصيلًا، ثم العمل <sup>(٢)</sup>.

واستُدلّ: بقوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] كانت معيّنة، بدليل البيان مؤخرًا، فإنه لم يؤمر بمتجدد اتفاقًا <sup>(٣)</sup>، وأجيب: بأنها تعيّنت بعد <sup>[١]</sup> السؤال تشديدًا عليهم <sup>(٤)</sup>، لقول ابن عباس رضي الله عنه: «لو ذبحوا أي بقرّة لأجزأهم؛ لكنهم شدّدوا على أنفسهم، فشدد الله عليهم» <sup>(٥)</sup>، وبقوله <sup>[٢]</sup>: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

قالوا <sup>(٦)</sup>: أولًا: التأخير محل بالفعل؛ للجهل بالمراد <sup>(٧)</sup>، قلنا: لا تكليف قبل البيان.

وثانيًا: إنه كالخطاب بالمهمّل في عدم الإفهام، ثم تبين المرام <sup>[٣](٨)(٩)</sup>،

[١] قوله: (تعيّنت بعد. اهـ). هذه معارضة، والحل: أن تبديلها بالمعيّن إن سمي تجديدًا، منعنا عدم التجديد بهذا المعنى، وإن أريد بالتجديد ما يكون على سبيل الاستئناف والاستقلال، فلا نسلم لزومه.

[٢] قوله: (وبقوله) فإنه دلّ على أنهم كانوا قادرين على الفعل، وأن السؤال عن التعيين كان تعنّيًا وتعللاً.

[٣] قوله: (ثم تبين المرام) فيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالمهمّل ما لا

(١) آخر (١٣٥/أ) من النسخة (م).

(٢) انظر: التقرير والتحبير ٤٩/٣، تيسير التحرير ١٧٤/٣.

(٣) انظر: الأحكام، للأمدى ٣٩/٣، بديع النظام ٥١٤/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٥.

(٤) انظر: بديع النظام ٥١٤/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٤٥.

(٥) انظر: تفسير مفاتيح الغيب، للرزاي ٥٤٥/٣، تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور ١/٥٥٢.

(٦) أي: المنكرون لجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة.

(٧) انظر: التقرير والتحبير ٤٩/٣، تيسير التحرير ١٧٤/٣.

(٨) في (م): «المراد».

(٩) انظر: شرح اللمع ٤٧٦/١، المستصفى ص ١٩٤، بديع النظام ٥١٥/٢، التقرير والتحبير

٥٠/٣، تيسير التحرير ١٧٤/٣.



قلنا: فرُق، فإنه يفيد أن المراد أحدهما فيعزم، بخلاف المهمل<sup>(١)</sup>.

### فرع

قيل: إذا جاز<sup>[١]</sup> تأخير بيان المجل، فجواز تأخير استماع المخصص أولى؛ لأن عدم إسماعه أسهل من عدم البيان. وهو ليس بحق؛ لأن العام غير مجمل، فقد يعمل به<sup>[٢]</sup> وهو غير مراد، بخلاف المجل، فإنه لا محذور<sup>(٢)</sup> فيه<sup>(٣)</sup>، فتدبر.

### مسألة

لا قطع مع ظنية البيان، خلافاً لأكثر الحنفية<sup>[٣] (٤)</sup>، إذا بُيِّن المجل

معنى له أصلاً، حتى يقال: إنه قياس مع الفارق؛ بل ما وضعه من المهملات مع نفسه، من غير اصطلاح مع المخاطب، فخطب به مريداً ما وضعه له، ثم يبين مراده آخرًا.

[١] قوله: (قيل: إذا جاز) القائل: ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (فقد يعمل به)؛ أي: من شأنه يعمل به، ولو لم يعمل، وحاصله: اعتقاد جواز العمل بالعموم، تدبر.

[٣] قوله: (لأكثر الحنفية) إنما قال: لأكثر الحنفية<sup>(٦)</sup>؛ لأن صاحب الميزان<sup>(٧)</sup>،

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) في (س): «فلا محذور».

(٣) أي: عند تأخير البيان.

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤٥/١، التقرير والتحجير ٤٠/٣، تيسير التحرير ١٧٧/٣.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٠٣/٢.

(٦) في (ل): إنما قال: «أكثر».

(٧) انظر: ميزان الأصول ص ٣٦٠ - ٣٦١.

وصاحب الميزان هو: علاء الدين، محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، أبو بكر، شيخ كبير فاضل فقيه، من كبار الحنفية، من مؤلفاته: «تحفة الفقهاء»، و«ميزان الأصول»، توفي سنة ٥٣٩هـ. انظر: الفوائد البهية ص ١٥٨، والأعلام ٣١٧/٥.

القطعي الثبوت<sup>(١)</sup> بخبر<sup>(٢)</sup> واحد.

لنا: اللازم من القطع والظن، إنما هو الظن<sup>(٣)</sup>.

قالوا<sup>(٤)</sup>: خبر الواحد يوجب الظن قطعاً، والظن مرجح قطعاً، فبطل المساواة قطعاً، فارتفع<sup>(٥)</sup> المانع قطعاً، وقد فرض المقتضي للقطع قطعاً، قلنا: منقوض بمعرفة المراد من<sup>(٦)</sup> المشترك بالرأي الذي هو يفيد الظن قطعاً. أقول: الحلّ أنا لا نسلم أن الظن مرجح قطعاً؛ بل ظناً.

إن قيل: لو كان ظناً؛ لجاز اجتماع الظن مع المساواة وهماً، مع أن إمكان اجتماع الضدين محالٌ عقلاً، قلت: اللازم صدق<sup>[١]</sup> قولنا: الظن ليس بمرجح وهماً، وصدقه يجوز بانتفاء الظن وهماً، بناء على أن الخبر من الآحاد، والسرّ [فيه]<sup>(٧)</sup>: أن الموجبة المشروطة لا تنافي السالبة<sup>[٢]</sup> الممكنة، فيجوز الاجتماع بينهما، فلا يلزم الاجتماع بين الظن والمساواة، فتفكر.

والتحقيق<sup>(٨)</sup>، والتحرير<sup>(٩)</sup>، قالوا بالمختار.

[١] قوله: (اللازم صدق) حاصل الجواب: منع الملازمة؛ لأن نقيض قولنا: الظن مرجح ما دام الظن، وهو مشروط؛ لقولنا: الظن ليس بمرجح حين هو ظن، لا قولنا: الظن ليس بمرجح بالإمكان العام، تدبر.

[٢] قوله: (لا تنافي السالبة...) إلخ [لأنها أعم من الحيثية الممكنة التي هي]<sup>(١٠)(١١)</sup> نقيض المشروطة، تحقيقاً لمعنى العموم.

(١) آخر (١٠٧/ب) من النسخة (س). (٢) آخر (٩٢/أ) من النسخة (ق).

(٣) انظر: التقرير والتحرير ٥٣/٣، تيسير التحرير ١٧٨/٣.

(٤) أي: القائلون بالقطع مع ظنية البيان. (٥) آخر (١٢٧/ب) من النسخة (ك).

(٦) آخر (١٣٥/ب) من النسخة (م). (٧) زيادة من (ك).

(٨) لم أعثر عليه، وهو كتاب التحقيق شرح المنتخب في أصول الفقه المعروف بـ (الحسامي)، لحسام الدين الأخصيكي، والشارح هو: علاء الدين البخاري.

(٩) انظر: التحرير مع التقرير والتحرير ٥٣/٣.

(١٠) ساقطة من (ك).

(١١) آخر (٦٣/أ) من النسخة (ل).

## باب

## في النسخ

وهو لغة: الإزالة<sup>[١]</sup> والنقل، ومنه: المناسخة<sup>(١)</sup>، والتناسخ<sup>(٢)</sup>.  
واصطلاحًا: فقيل: رفع الشارع الحكم الشرعي<sup>[٢]</sup>، فيخرج رفع المباح

[١] قوله: (لغة: الإزالة) [الأكثر على أنه حقيقة في الإزالة، ومجاز في النقل، وبالعكس، وقيل: مشترك لفظًا، وقيل: معنى، والحق: أنه أطلق في اللغة عليهما، نحو: نسخت الريح آثار الدار، ونحو: نسخت النحل العسل، وأنه لا يتعلّق به غرض علمي، فتأمل<sup>(٣)</sup>][<sup>(٤)</sup>].

[٢] قوله: (رفع الشارع الحكم الشرعي) زاد ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>: بدليل شرعي متأخر، وأخرج بالأول<sup>(٦)</sup>: رفعه بالموت، والنوم، والغفلة، وبالثاني<sup>(٧)</sup>: نحو: صلّ إلى آخر الشهر، ولا حاجة إليه؛ لأن الأول<sup>(٨)</sup>: انتفاء لعدم القابلية، والثاني<sup>(٩)</sup>: انتهاء بالغاية، والحكم لا يكون قبل التمام، تدبر.

(١) المناسخة هي: نقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من يرث منه. التعريفات للجرجاني ص ٢٣١.

(٢) التناسخ هو: انتقال الروح من بدن إلى آخر. انظر: القاموس المحيط ص ٣٣٤، ولا شك أنه قول باطل مخالف لنصوص الكتاب والسنة، وفيه إنكار للبعث، قال ابن حزم: «فيكفي من الرد عليهم إجماع جميع أهل الإسلام على تكفيرهم، وعلى أن من قال بقولهم، فإنه على غير الإسلام، وأن النبي ﷺ أتى بغير هذا». الفصل في الملل والنحل ١٦٦/١.

(٣) انظر المعنى اللغوي للنسخ: معجم مقاييس اللغة ٩٨٩، الصحاح، للجوهري ٤٣٣/١، لسان العرب ٦١/٣، المصباح المنير ص ٣١٠، القاموس المحيط ص ٢٦١.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) انظر: مختصر المنتهى مع تحفة المسؤول ٣٦٦/٣.

(٦) أي: قوله: (بدليل شرعي). (٧) أي: قوله: (متأخر).

(٨) أي: الرفع بسبب الموت والنوم والغفلة.

(٩) أي: الرفع بنحو: صلّ إلى آخر الشهر.

بالأصل، فإنه ليس بخطاب، وكلّ تخصيص؛ لأنه دفع<sup>(١)</sup>.

ونسخ التلاوة راجع إلى أحكامها<sup>(٢)</sup>، وأورد: الحكم قديم، فلا يتصور رفعه؛ لأن ما ثبت قِدَمُهُ امتنع عدمه، والجواب: المراد رفع التعلق الذي لولاه لبقى<sup>(٣)</sup>.

وقيل: هو<sup>[١]</sup> النص الدال على انتهاء أمد الحكم<sup>[٢]</sup>.

وقول الراوي: نسخ حكم كذا، ليس بنصّ، ولا دال بالذات؛ بل دليله، كفعله<sup>(٤)</sup> ﷺ<sup>[٣]</sup>، وأورد: النص دليل النسخ، والجواب: كما أن الحكم<sup>(٥)</sup> ليس إلا افعل، كذلك النسخ ليس إلا لا تفعل<sup>(٦)</sup> عُرْفًا<sup>(٧)</sup>، فتأمل<sup>[٤]</sup>.

[١] قوله: (وقيل: هو...) إلخ [نسب ابن الحاجب هذا القول إلى الفقهاء<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (أمد الحكم) ولا أمد في المعية، فيفهم التقدم، فلا حاجة إلى زيادة مع تراخيه عن مورده، كما في المختصر<sup>(١٠)</sup> وغيره.

[٣] قوله: (كفعله ﷺ) وقد يلتزم كون الفعل نصًّا، إذا أفاد حكمًا، فإنه يوصف بما يوصف به الألفاظ، من الظاهر، والمجمل، كذا في «شرح المختصر»<sup>(١١)</sup>.

[٤] قوله: (فتأمل) إشارة إلى أنه على هذا التقدير لا يصح الاشتقاق منه؛

(١) انظر: بيان المختصر ٢/٤٩١، شرح المختصر، للعضد ص ٢٦٨، الردود والنقود ٢/٣٩٨.

(٢) انظر: تيسير التحرير ٣/١٧٩.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٦٨، تحفة المسؤول ٣/٣٦٨، التقرير والتحجير ٣/٥٤.

(٤) في (ل): «لفعله».

(٥) آخر (١٣٦/أ) من النسخة (م).

(٦) آخر (١٢٨/أ) من النسخة (ك).

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٦٩، تحفة المسؤول ٣/٣٧٠، التقرير والتحجير ٣/٥٦، تيسير التحرير ٣/١٨٠.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٦٨.

(٩) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٦٨.

(١١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٦٩.

ثم هذا التعريف<sup>(١)</sup> مبني على أن الحكم مؤقت في علمه تعالى، فليس هناك رفع؛<sup>(٢)</sup> بل إنما هو بيان الأمد، قال ابن الحاجب<sup>(٣)</sup>: الخلاف لفظي؛ لأن مرادنا بالرفع: زوال التعلق المظنون استمراره قبل النسخ، فيؤول إلى التخصيص.

والحق أنه معنوي،<sup>(٤)</sup> وتحقيقه: أن الخطاب في علمه تعالى، هل كان متناولاً للكل، فكان النسخ رفعاً أو مخصصاً بالبعض، فكان بياناً؟ والأول<sup>(٥)</sup> كالقتل عند المعتزلة<sup>(٦)</sup>، والثاني<sup>(٧)</sup> كالقتل عندنا<sup>(٨)</sup>.

أقول: يؤيد الثاني<sup>[١]</sup> أن التشريع للضرورة؛ كتزويج الأخت، إنما

كالنسخ، إلا أن يلتزم أن كلا الإطلاقين اصطلاح، كما في البيان، هذا. [١] قوله: (يؤيد الثاني...) إلخ لا يبعد أن يُجعل التأييدان إشارة إلى أن الحكم إن كان معللاً في الحقيقية بالمعنى، فالنسخ بيان؛ لأن تخلف المعلول عن العلة التامة الحقيقية لا يجوز، وإن كان ثابتاً لمجرد الخطاب فقط، فهو رفع، وتخلف المعلول عن العلة التامة الجعلية جائز، باختلاف الجعل، فتأمل، ففيه ما فيه.

(١) أي: التعريف المنسوب للفقهاء. (٢) آخر (١٠٨/أ) من النسخة (س).

(٣) لم يصرح ابن الحاجب بكون الخلاف لفظياً؛ لكنه ذكر ما يفيد ذلك، حيث أورد على تعريف الفقهاء بعض الإيرادات، منها: إن كان فراهم من الرفع لأنهم يرون النسخ بيان أمد التعلق بالمستقبل المظنون، فهو صحيح؛ لكنه ليس خلافاً في المعنى؛ لأنه يستلزم زوال التعلق المظنون قطعاً، وهو مراد المصنف بالرفع، ومراد الفقهاء بالانتهاء، فصار الخلاف لفظياً. انظر: شرح المختصر، للعضد ٢٧٠، تحفة المسؤول ٣/٣٧٤.

(٤) آخر (٩٢/ب) من النسخة (ق).

(٥) أي: كون المنسوخ مرتفعاً بالنسخ لولاه لبقية.

(٦) لأنهم يقولون: المقتول كأن حياته قد ارتفع بالقتل، لولا القتل لبقية حياً. فواتح الرحمت ٦٤/٢.

(٧) أي: كون حكم المنسوخ مقيداً والناسخ بيان القيد.

(٨) وهو أن المقتول ميت بأجله، وإذا جاء الأجل لا يستأخر ولا يستقدم، والقتل إنما هو علامة مجيء الأجل، ولولا القتل لمات؛ لمجيء أجله. فواتح الرحمت ٦٤/٢.

يصح بقدرها، فلا يتعلق بالكل، ويؤيد الأول أن النهي للدوام، فيوجب التعلّق مستمرّاً، فتدبر.

### مسألة

أجمع أهل الشرائع على جوازه عقلاً<sup>(١)</sup>، خلافاً لليهود<sup>(٢)</sup>، إلا العيسوية<sup>(٣)</sup>، فالشمعونية<sup>(٤)</sup> عقلاً، والعنانية سمعاً.

[١] قوله: (إلا العيسوية) هم أصحاب أبي عيسى الأصفهاني، المعترفون ببعثة نبيّنا محمد ﷺ ينسبون إلى بني إسماعيل خاصة، وهم العرب، لا إلى الأمم كافة، كذا في «التقرير»<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: (فالشمعونية) [الشمعونية<sup>(٤)</sup>، والعنانية<sup>(٥)</sup>، صنفان من العيسوية<sup>(٦)</sup>].

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ١٢٧/٣، بديع النظام ٥١٨/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٥٨/٣.

(٢) لا يُعرف أحد من أهل الشرائع خالف في جواز النسخ عقلاً إلا اليهود، ولعل من المناسب هنا ذكر ما ذكره الإمام الشوكاني رحمه الله عنهم حيث قال: «وليس بنا إلى نصب الخلاف بيننا وبينهم حاجة، ولا هذه بأول مسألة خالفوا فيها أحكام الإسلام، حتى يذكر خلافهم في هذه المسألة، ولكن هذه من غرائب أهل الأصول، على أنا قد رأينا في التوراة في غير موضع أن الله سبحانه رفع عنهم أحكاماً لما تضرعوا إليه، وسألوا منه رفعها، وليس النسخ إلا هذا». إرشاد الفحول ٥٢/٢، ولا ريب أن الوقوع الشرعي دليل على الجواز العقلي.

(٣) انظر: التقرير والتحبير ٥٨/٣، وانظر: الفصل في الملل ١٧٩/١، الملل والنحل ١/٢١٥.

(٤) الشمعونية: فرقة من اليهود تنتسب إلى شمعون بن يعقوب، وتقرر أن النسخ لا يجوز عقلاً، ولم يقع سمعاً، وتتفق مع باقي فرق اليهود بادّعاء أن الشريعة الإسلامية لم تنسخ شريعتهم. انظر: النسخ في القرآن الكريم ٢٧/١.

(٥) العنانية: فرقة من اليهود، ينتسبون إلى رجل يقال له: عنان بن داود، يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد، وينهون عن أكل الطير، والظباء، والسّمك، والجراد، ويصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشاراته، ويقولون: إنه لم يخالف التوراة البتة؛ بل قررها ودعا الناس إليها. انظر: الفصل في الملل ١٧٨/١، الملل والنحل ١/٢١٥.

(٦) ساقطة من (ل) والمطبوع.

وعلى وقوعه سمعاً<sup>(١)</sup>، خلافاً لأبي مسلم<sup>(٢)</sup>، وهو لا يصح من مسلم إلا بتأويل<sup>[١]</sup>.

لنا: لا يلزم منه محال لذاته؛ لأن المصلحة تختلف باختلاف الأوقات؛ كشرب الدواء، والشرع للأديان؛ كالطب للأبدان<sup>(٣)</sup>.

وأما الوقوع، ففي التوراة أمر آدم مطلقاً<sup>[٢]</sup> بتزويج بناته من بنيه، وقد حُرِّم<sup>(٤)</sup> بالاتفاق<sup>(٥)</sup>، وقال [الله تعالى]<sup>(٦)</sup> لنوح<sup>[٣]</sup>: جعلتُ كلَّ دابةٍ حيةٍ

[١] قوله: (إلا بتأويل) وقد أوّل بأنه لم ينكر بوقوعه، وإنما سماه تخصيصاً؛ لأنه قصر الحكم على بعض<sup>(٧)</sup> الأزمان، فهو كالتخصيص في الأعيان، وعلى هذا لا خلاف إلا في التسمية.

[٢] قوله: (مطلقاً)؛ أي: من غير تقيّد بوقتٍ دون وقت.

[٣] قوله: (لنوح) كما في السّفر الأول من التوراة.

(١) انظر: المعتمد ١/٣٧٠، العدة، لأبي يعلى ٣/٧٦٩، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٣٤١، الإحكام، للآمدي ٣/١٤٣، نهاية الوصول، للهندي ٦/٢٢٤٤، شرح مختصر الروضة ٢/٢٢٦، رفع الحاجب ٤/٤٠، البحر المحيط ٤/٧٢، غاية الوصول ص ٨٣، تيسير التحرير ٣/١٨١، إرشاد الفحول ٢/٥٢.

(٢) هو: محمد بن بحر الأصفهاني المعتزلي، كان عالماً بالتفسير وبغيره من صنوف العلم، من مؤلفاته: «جامع التأويل»، و«الناسخ والمنسوخ»، توفي سنة ٣٢٢هـ. انظر: لسان الميزان ٦/١٦٢، الأعلام ٦/٥٠.

(٣) انظر: شرح اللمع ١/٤٨٢، الإحكام، للآمدي ٣/١٢٧، بديع النظام ٢/٥١٩، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٠، تيسير التحرير ٣/١٨٢.

(٤) آخر (١٣٦/ب) من النسخة (م).

(٥) انظر: شرح اللمع ١/٤٨٢، أصول السرخسي ٢/٥٥، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٣٤٤، المحصول، للرازي ٣/٢٩٥، بديع النظام ٢/٥١٩، التقرير والتحبير ٣/٦٠، تيسير التحرير ٣/١٨٢.

(٦) زيادة من (س).

(٧) انظر: المحصول، للرازي ٣/٢٩٥، الإحكام، للآمدي ٣/١٢٩، بديع النظام ٢/٥٢٠، تيسير التحرير ٣/١٨٢.

مَأْكَلًا لَكَ وَلذَرَيْتِكَ، ثُمَّ حُرِّمَ مِنْهَا كَثِيرٌ<sup>[١]</sup> عَلَى لِسَانِ مُوسَى<sup>(١)</sup>.

وَاسْتُدِلَّ<sup>(٢)</sup>: بِتَحْرِيمِ السَّبْتِ بَعْدَ إِبَاحَتِهِ قَبْلَ مُوسَى، وَبِوُجُوبِ الْخِتَانِ عِنْدَهُمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ، وَقِيلَ: فِي الثَّامِنِ بَعْدَ إِبَاحَتِهِ مَطْلَقًا<sup>[٢]</sup> فِي شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٣)</sup>، وَبِتَحْرِيمِ جَمْعِ الْأَخْتَيْنِ بَعْدَ الْإِبَاحَةِ فِي شَرِيعَةِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٤)</sup>، وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا خَطَابٌ فِي شَرِيعَةٍ، وَرَفْعُ مَبَاحِ الْأَصْلِ<sup>(٥)</sup> لَيْسَ بِنَسْخٍ<sup>(٦)</sup>.

اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ الْحَنْفِيَّةِ<sup>(٧)</sup> جَعَلُوا رَفْعَ الْإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ نَسْخًا؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ لَمْ يُتْرَكُوا سَدًى فِي وَقْتٍ، وَلَوْ قِيلَ: تِلْكَ الْإِبَاحَاتُ لَمَّا تَقَرَّرَتْ فِي تِلْكَ الشَّرَائِعِ، صَارَتْ بِحَكْمِ التَّقْرِيرِ مِنْ أَحْكَامِهَا، فَيَكُونُ رَفْعُهَا رَفْعَ حَكْمٍ شَرْعِيٍّ لَمْ يَبْعُدْ.

[١] قَوْلُهُ: (حُرِّمَ مِنْهَا كَثِيرٌ) كَمَا فِي السَّفَرِ الثَّالِثِ مِنَ التَّوْرَةِ<sup>(٨)</sup>.

[٢] قَوْلُهُ: (إِبَاحَتُهُ مَطْلَقًا)؛ أَي: فِي أَيِّ وَقْتٍ أَرَادَ [الْمَكْلَفُ]<sup>(٩)</sup>، فِي الصَّغَرِ أَوِ الْكِبَرِ.

(١) آخِرَ (١٢٨/ب) مِنَ النُّسْخَةِ (ك).

(٢) انْظُرْ: أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ ٥٦/٢، الْإِحْكَامُ، لِلْأَمْدِيِّ ١٢٩/٣، بِدِيْعِ النِّظَامِ ٥٢٠/٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ، لِلْبَخَارِيِّ ٣٠٥/٣، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ ٦٠/٣.

(٣) انْظُرْ: الْإِحْكَامُ، لِلْأَمْدِيِّ ١٣٠/٣، شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوْضَةِ ٢٦٨/٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ، لِلْبَخَارِيِّ ٣٠٥/٣.

(٤) آخِرَ (١٠٨/ب) مِنَ النُّسْخَةِ (س).

(٥) انْظُرْ: بِدِيْعِ النِّظَامِ ٥٢٠/٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ، لِلْبَخَارِيِّ ٣٠٦/٣، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ ٥٠٤/٢، شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ، لِلْعُضْدِ ص ٢٧١.

(٦) انْظُرْ: الْمُحْصُولُ، لِلرَّازِيِّ ٢٩٥/٣، الْإِحْكَامُ، لِلْأَمْدِيِّ ١٢٩/٣، بِدِيْعِ النِّظَامِ ٥٢٠/٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ ٦٠/٣، تَيْسِيرُ التَّحْيِيرِ ١٨٢/٣.

(٧) انْظُرْ: كَشْفُ الْأَسْرَارِ، لِلْبَخَارِيِّ ٣٠٦/٣، التَّلْوِيْحُ ٧٨/٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ ٦١/٣، تَيْسِيرُ التَّحْيِيرِ ١٨٣/٣.

(٨) آخِرَ (٦٣/ب) مِنَ النُّسْخَةِ (ل).

(٩) زِيَادَةٌ مِنَ (ل).



قالوا<sup>(١)</sup>: **أولاً:** إن كان لحكمة ظهرت الآن فبداء<sup>[١]</sup>، وإلا فعبث<sup>(٢)</sup>، قلنا: المصلحة قد تتجدد بتجدد الأحوال، فإن الكلام فيما ليس<sup>(٣)</sup> بحسن ولا قبيح لعينه، فلا بداء، على أن الأشاعرة يلتزمون عبثاً<sup>[٢]</sup>.

**وثانياً:** الأول إما مقيد بغاية، فلا نسخ اتفاقاً، أو مؤبد، فلا يرفع للتناقض، ولزوم تعذر الإخبار به<sup>[٣]</sup>، وعدم الجزم بأبدية<sup>(٤)</sup> الصلاة والشريعة، قلنا: [بل]<sup>(٥)</sup> مطلق، ولو سلم، فقد يكون التأيد قيداً للفعل الواجب، لا للوجوب<sup>(٦)</sup>، كما في: صم كل رمضان، فإن جميع الرضانات داخلية في هذا الخطاب، وإذا مات انقطع الوجوب قطعاً<sup>(٧)</sup>.

ولو سلم أنه قيد للوجوب، وهو الحق، كما في النهي، فيمحوا الله ما

[١] قوله: (فبداء) بالمدّ؛ أي: ظهور بعد خفاء.

[٢] قوله: (عبثاً) فيه إيماء إلى ما لا يخفى<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (الإخبار به) [أي: بالتأيد بوجه من الوجوه؛ إذ ما من عبادة تذكر له، إلا وتقبل النسخ، ونحن نعلم بالضرورة أن ذلك كسائر المعاني النفسية يمكن التعبير عنه، والإخبار به<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: الشمعونية.

(٢) انظر: إحكام الفصول ٣٩٩/١، شرح اللمع ٤٨٣/١، بديع النظام ٥٢٠/٢، بيان المختصر ٥٠٦/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧١.

(٣) آخر (٩٣/أ) من النسخة (ق).

(٤) آخر (١٣٧/أ) من النسخة (م).

(٥) زيادة من (ك).

(٦) انظر: بديع النظام ٥٢١/٢.

(٧) انظر: بيان المختصر ٥٠٩/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٢.

(٨) أي: أنهم لا يرون اشتغال أحكامه على المصالح؛ لأن الله تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد. فواتح الرحموت ٦٧/٢.

(٩) انظر: بديع النظام ٥٢١/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣٠٤/٣، بيان المختصر ٥٠٨/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٠، التقرير والتحجير ٦٣/٣.

(١٠) ساقطة من المطبوع.

يشاء ويثبت،<sup>(١)</sup> وكم من ظاهر يترك بالنص، فالملازمات ممنوعة<sup>[١]</sup>، فتدبر.  
وثالثاً: فإما قبل الوجود<sup>[٢]</sup><sup>(٢)</sup>، فهو عدم أصلي، أو بعده فلا يتصور

[١] قوله: (فالملازمات ممنوعة) إشارة إلى منع الأولى؛ أي: لزوم التناقض لقوله: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، وإلى منع الثلاثة الأخيرة بقوله: وكم من ظاهر... إلخ، وأراد بالنص المحكم، وهو لا يقبل النسخ، فتدبر.

[٢] قوله: (فإما قبل الوجود...) إلخ في «شرح الشرح»<sup>(٣)</sup>: اعلم أن هذا شبيه بالمغالطة المذكورة في إيجاد الممكن، وحلها: أن الارتفاع، والانعدام إنما هو في حال العدم؛ لكن عدماً حاصلاً بهذا الانعدام، وإنما يستحيل لو كان بانعدام حاصل قبل.

أقول: منشأ ما ذكره قلة التدبر في المقام<sup>(٤)</sup>، وذلك لأن مدار استدلال الخصم على أن الفعل الجزئي<sup>(٥)</sup> بعد وجوده إنما ينعدم بذاته؛ لأنه من الأمور الغير القارة، فلا يعلل برفع الرفع؛ لأنه انقضى بذاته، ولا يمكن أن يوجد ذلك الجزئي ثانياً، حتى يكون أثر الرفع عدمه في ثاني الحال، ولذا قال: بل عسى ألا يوجد مثله، وأما أن ينعدم هو بعينه بالرفع، فمحال؛ لأن تعليل الممتنع بالذات بالغير محال، وحيث لا يخفى أن هذا الدليل أمين من المغالطة المذكورة.

ثم تحقيق الجواب: أن المقصود من دوام تعلق الحكم، دوام [تعاقب]<sup>(٦)</sup> الطبيعة الكلية للفعل، ودوامها [بتعاقب]<sup>(٧)</sup> جزئيات، فرفعها<sup>(٨)</sup> برفع التعاقب، وذلك بآلا يوجد بعد الفعل الجزئي جزئي آخر مثله<sup>(٩)</sup>، وهو عدم طارٍ على الطبيعة بالرفع، تدبر.

(١) آخر (١٢٩/أ) من النسخة (ك).

(٢) أي: لو جاز نسخ الفعل، فإما أن يكون نسخه قبل الوجود، أو بعده، أو معه. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٢، فواتح الرحموت ٦٧/٢.

(٣) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ١٩٠/٢.

(٤) في (ك): «القول الخبري».

(٥) في (ل): «المقدم».

(٦) زيادة من (ك).

(٧) آخر (٦٤/أ) من النسخة (ل).

(٨) ساقطة من (ك).

(٩) في (ك) عبارة مغايرة وهي: وذلك بالحس لا يوجد، فدفعها بعد الفعل جزئي آخر مثله.

رفعه؛ بل عسى أن لا يوجد مثله أو معه، فيلزم اجتماع النفي والإثبات<sup>(١)</sup>، قلنا: المراد زوال تعلّق الحكم الذي كان مستمرّاً، كما يزول بالموت، لا أن الفعل يرتفع<sup>(٢)</sup>.

ورابعاً: في علم الباري، إما مستمر، فلا ينسخ، والإلزام الجهل، أو مؤقت، فلا رفع<sup>(٣)</sup>، قلنا: مؤقت بالوقت الذي علم أنه ينسخه فيه، وذلك موجب لا مانع له<sup>(٤)</sup>.

أقول: لك أن<sup>(٥)</sup> تقول: مستمر قبل النسخ، وغير مستمر بعده، وانقلاب العلم؛ لانقلاب المعلوم، لا يلزم منه الجهل، كما في الحوادث، فافهم إنه دقيق.

قالوا<sup>(٦)</sup>: لو نسخ شريعة موسى؛ لبطل قوله، وهو متواتر [عنه]<sup>(٧)</sup>: هذه شريعة مؤبّدة، قلنا<sup>[١]</sup>:

[١] قوله: (قلنا...) إلخ [أقول: يمكن أن يجاب أيضاً: بأن تعبير المدة المديدة بعبارة التأبّد، ولا يبعد أن يقصده الأنبياء عليهم الصلاة والسلام للترغيب؛ لأن المجاز ليس بكذب، ضرورة أن إخبارهم بوجود نبينا ﷺ قرينة، إن قيل: فما جوابكم، قلنا: ما هو من ضروريات الدين لا يقبل التأويل، على أن دليل حقّية شريعتنا المعجزة، وهي قائمة إلى قيام القيامة، فأبديتها تستلزم أبديتها، وفيه ما فيه، قيل: والمختار في الجواب: أن في التوراة نصوصاً كثيرة وردت مؤبّدة، ثم يتبين أن المراد بها التوقيت بمدة مقدّرة؛ كقوله: إذا خربت

(١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٠٥، بيان المختصر ٢/٥١٠، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٢.

(٢) انظر: بيان المختصر ٢/٥١٠، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٢.

(٣) انظر: بديع النظام ٢/٥٢٢، بيان المختصر ٢/٥١١، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٢.

(٤) انظر: المصادر السابقة. (٥) آخر (١٠٩/أ) من النسخة (س).

(٦) أي: العناية، وهم المانعون من النسخ سمّاً.

(٧) زيادة من (س).

لو سَلَّم<sup>[١]</sup> الاستلزام، فلا نَسَلَّم أنه قوله؛ بل مختلق، قيل: <sup>(١)</sup> اختلقه<sup>[٢]</sup> ابن الراوندي<sup>(٢)</sup>، ولو قاله لقضت العادة بمحاجتهم به.

وما زعموا أن في التوراة: (تمسكوا بالسبت ما دامت السموات والأرض)، فمدفوع: بأنه لا تواتر في التوراة الكائنة الآن؛ لاتفاق أهل النقل على إحراق بخت نصر أسفارها، وأنه لم يبق من يحفظها<sup>(٣)</sup>، وذكر أن عزيزاً ألهمها وكتبها، ودفعها<sup>(٤)</sup> إلى تلميذه؛ ليقراها عليهم، ولذا لم تزل نُسخُها الثلاث<sup>[٣]</sup>

قبور لا تعمر أبداً، ثم عمرت بعد خمسين سنة، ومنها: إذا خدم العبد سبع سنين أعتق، وإن لم يقبل العتق استُخدم أبداً، ثم أمر بعثقه بعد مدة معينة سبعين سنة، أو غيرها، وإذا جاز في هذه النصوص التوقيت، فليجز حينئذ في نص موسى، ثم لا يخفى أنه سيجيء جواز النسخ، نحو: صوموا أبداً، عند الجمهور؛ فالاستلزام ممنوع، وهذا من أقوى الأجوبة<sup>[٥]</sup>.

[١] قوله: (لو سَلَّم... إلخ [إشارة إلى أنه لا يبقى النسخ مطلقاً])<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (اختلقه) [الاختلاق: الافتراء]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (نُسخُها الثلاث) وهي التي بأيدي العنائية، والتي بأيدي السامرية<sup>(٨)</sup>،

(١) آخر (١٣٧/ب) من النسخة (م).

(٢) انظر: شرح اللمع ٤٨٤/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٤٧/٢، الإحكام، للآمدي ٣/١٣٦.

وابن الراوندي هو: أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، أبو الحسين، أحد مشاهير الزنادقة، صنّف الكتب في الزندقة منها: «الدامغ في الرد على القرآن»، و«الزمردة في الرد على الشريعة»، هلك سنة ٢٩٨هـ. انظر: وفيات الأعيان ٩٤/١، البداية والنهاية ٣٤٦/١٠، والأعلام ١١٢/١١، ٢٦٧/١.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٣/٣٠٥، كشف الأسرار، للنسفي ١٤١/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣١٠.

(٤) آخر (١٢٩/ب) من النسخة (ك). (٥) ساقطة من المطبوع.

(٦) ساقطة من المطبوع. (٧) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٨) السامرية: فرقة من اليهود يتقشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود، ويشتون نبوة =

مختلفة في أعمار<sup>(١)</sup> الدنيا<sup>[١]</sup>، كذا في التحرير<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

شريعتنا ناسخة للشرائع السابقة<sup>(٣)</sup>، قيل<sup>(٤)</sup>: مخصّصة.  
لنا: نسُخُ التوجه إلى البيت، وتحريمُ السبت، وكثير<sup>(٥)</sup>.  
قالوا<sup>(٦)</sup>: أخبر الكل عن وجود نبينا ﷺ، فتقيّد<sup>(٧)</sup>.

والتي بأيدي النصارى، وقيل: وهي السامرية، والعبرانية، واليونانية، قالوا: هذه أصحها.

[١] قوله: (في أعمار الدنيا) في نسخة السامرية زيادة ألف سنة، وكثير على ما في نسخة العنائية، وفي التي في أيدي النصارى زيادة ألف وثلاث مائة سنة، وفيها الوعد بخروج المسيح، وبخروج العربي صاحب الجمل<sup>(٨)</sup>، وارتفاع تحريم السبت عند خروجهما، كذا في «التقرير»<sup>(٩)</sup>.

= موسى، وهارون، ويوشع بن نون، وينكرون نبوة من بعدهم من الأنبياء إلا نبياً واحداً يأتي من بعد موسى يصدق ما بين يديه من التوراة، ويحكم بحكمها، ولا يخالفها البتة. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ١/١٧٧، الملل والنحل ١/٢١٨.  
(١) آخر (٩٣/ب) من النسخة (ق).

(٢) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٤٦ - ٤٧.  
(٣) نقل كثير من الأصوليين الإجماع على ذلك. انظر: إحكام الفصول ١/٣١٢، روضة الناظر ١/٢٩٣، الإحكام، للآمدي ٣/١٢٨، مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣/٣٨٢، البحر المحيط ٤/٧٦.

(٤) القائل هو أبو مسلم الأصفهاني، كما تقدّم.  
(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/١٢٩، بيان المختصر ٢/٥١٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٣، تحفة المسؤول ٣/٣٨٣.

(٦) القائلون بالتخصيص.

(٧) انظر: المحصول ٣/٢٩٥، الحاصل ٢/٦٤٢.

(٨) وهو نبينا محمد ﷺ. فواتح الرحموت ٢/٦٩.

(٩) انظر: التقرير والتحبير ٣/٤٧.

أقول: الإجمال لا ينافي نسخ الخصوص؛ لأنه لا ينافي دوامه، وإلا لم تكن شرائع مَنْ قبلنا حجة، تدبر.

### مسألة

النسخ واقع في شريعة واحدة، وفي القرآن<sup>(١)</sup>.

وعُزِّي إلى أبي مسلم الجاحظ خلافه<sup>(٢)</sup>.

لنا: نسخ ثبات الواحد للعشرة، بثبات الواحد للاثنين، والاعتداد بالحوّل، بأية الأشهر<sup>(٣)</sup>.

قيل: قد يمكث الحمل حولًا، والجواب: إن العبرة للوضع، وخصوص السنّة لاغ<sup>(٤)</sup>.

احتج: بقوله: <sup>(٥)</sup> ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ [فصلت: ٤٢] قلنا: النسخ ليس بباطل، على أن الضمير<sup>(٦)</sup> للمجموع<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: (للمجموع) فالمعنى: أنه لم يتقدمه من الكتب ما يبطله، ولا يأتي بعده [ما<sup>(٧)</sup> يبطله، وحيث لا يخفى]<sup>(٨)</sup> أن يكون بعضه ناسخًا للبعض<sup>(٩)</sup>.

(١) يجوز نسخ بعض القرآن بالاتفاق، لا كلّ. انظر: المحصول ٣/٣٠٧، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٠، نهاية السؤل ٢/٥٦٠، البحر المحيط ٤/١٠٢، التقرير والتحرير ٣/٥٩، رفع النقاب ٤/٤٧٥، شرح الكوكب المنير ٣/٥٥٣.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: المحصول ٣/٣٠٧، الحاصل ٢/٦٤٤، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٠، الإبهاج ٥/١٦٤٩، نهاية السؤل ٢/٥٦١، رفع النقاب ٤/٤٧٧.

(٤) انظر: المحصول ٣/٣٠٧، الحاصل ٢/٦٤٥، الإبهاج ٥/١٦٤٩، نهاية السؤل ٢/٥٦١.

(٥) آخر (١٣٨/أ) من النسخة (م).

(٦) آخر (١٠٩/ب) من النسخة (س).

(٧) آخر (٦٤/ب) من النسخة (ل).

(٨) ساقطة من (ك).

(٩) انظر: الحاصل ٢/٦٤٧، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٠، الإبهاج ٥/١٦٥٨، تشنيف المسامع ٢/٨٨٧، رفع النقاب ٤/٤٧٧.

## مسألة [١]

يجوز النسخ قبل التمكن<sup>[٢]</sup> من الفعل بعد التمكن من الاعتقاد، وهو رأس<sup>[٣]</sup> الطاعات، وأساس العبادات، خلافاً لجمهور المعتزلة<sup>(١)</sup>، وبعض الحنفية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، والصيرفي<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (مسألة...) إلخ [صورة المسألة: أن يرد الناسخ بعد التمكن من الاعتقاد قبل دخول الوقت الواجب، كما إذا قيل في رمضان: حجّوا هذه السنة، ثم قيل في آخره: لا تحجّوا، أو قيل: صوموا غداً، ثم قيل قبل انفجار الصبح: لا تصوموا، وأن يراد بعد دخول وقته، قبل انقضاء زمانٍ يسع الواجب، كما إذا قيل للإنسان: اذبح ولدك، فبادر إلى إسلامه، فقبل إحصار الكل قيل: لا تذبحه<sup>(٥)</sup>]-<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (قبل التمكن. اهـ.) [وهو قبل الوقت أو بعده، قبل مضي ما يسع الفعل، سواء شرّع في الفعل أو لا]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (وهو رأس. اهـ.) [فيه إشارة إلى رد قول المانعين: أنه لا فائدة في التكليف بالفعل [حيثئذ]<sup>(٨)</sup>]-<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: المعتمد ٤٠٧/١، البرهان ٨٤٩/٢ مسألة ١٤٣٢، الإحكام، للآمدي ١٣٨/٣.

(٢) انظر: الفصول في الأصول ٢٣٢/٢، نهاية الوصول، للهندي ٢٢٧٣/٦، تيسير التحرير ١٨٧/٣.

(٣) قال بعدم جواز النسخ قبل التمكن من الفعل بعض الحنابلة. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٨٠٨، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٥٥/٢، شرح الكوكب المنير ٣/٥٣١.

(٤) من الشافعية. انظر: شرح اللمع ٤٨٥/١، قواطع الأدلة ٤٣١/٣، الإحكام، للآمدي ٣/١٣٨.

(٥) جواز هذه المسألة بهذه الصورة هو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٨٠٧، شرح اللمع ٤٨٥/١، المستصفى ص ٩٠، روضة الناظر ٢٩٧/١، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٠، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٦٩، شرح المختصر، للعصدي ٣/٢٧٣، التقرير والتحبير ٣/٦٥، تيسير التحرير ٣/١٨٧.

(٦) هذه الحاشية ساقطة من كل النسخ، وما أثبت من المطبوع.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٨) زيادة من (ل).

(٩) ساقطة من المطبوع.

لنا: التكليف قبل الفعل، وهو ممكن يقبل الرفع، ولا مانع فيجوز<sup>(١)</sup>.  
وقياس ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> على الموت مندفع؛ لأنه مخصَّصٌ عقلاً، على أنه بعد مضي بعض الأفراد، واستُدل: أولاً: بنسخ ما زاد<sup>[١]</sup> على الخمس ليلة المعراج<sup>(٣)</sup>، وإنكار المعتزلة إتياء مردود؛ لصحة النقل، كما في الصحيحين<sup>(٤)</sup> وغيرهما.

واعترض: بأنه قبل التمكن<sup>[٢] (٥)</sup> من الاعتقاد، وأجيب: بأن رسول الله ﷺ هو الأصل، فاعتقاده كاعتقاد الكل<sup>(٦)</sup>، وفيه ما فيه<sup>[٣]</sup>.

[١] قوله: (بنسخ ما زاد...) إلخ في «التحرير»<sup>(٧)</sup>: نسخ خمسين، وهو خلاف الظاهر من الأحاديث الصحيحة، فإنها تفيد نسخ خمس وأربعين.  
[٢] قوله: (قبل التمكن) إلى آخره [قال صاحب «الميزان»<sup>(٨)</sup>]: هذه مسألة مشككة، دلائل الخصوم ظاهرة؛ إذ ثبت أن الأمر حكم وجوب الفعل، ووجوب الفعل قبل التمكن به تكليف بما لا يطاق، ولأنه لو ثبت على وجوب الاعتقاد؛ لأنه يقال: يجب عليه اعتقاده، فعل واجب أو غير واجب، والأول بطلان الفعل لا بحسب الإجماع، وإيجاب اعتقاد ما ليس بواجب واجباً محال من الشرع، كذا إيجاب فعل غير واجب<sup>[٩]</sup>.

[٣] قوله: (وفيه ما فيه) إشارة إلى ما تقرر، كما سيأتي أن الحكم إذا بلغ

- (١) انظر: التقرير والتحجير ٤٩/٣، تيسير التحرير ١٨٧/٣.
- (٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٧٣.
- (٣) انظر: إحكام الفصول ٤١٣/١، الإحكام، للآمدني ١٤٣/٣، بديع النظام ٥٢٤/٢، التقرير والتحجير ٤٩/٣، تيسير التحرير ١٨٧/٣، شرح الكوكب المنير ٥٣٢/٣.
- (٤) رواه البخاري (٣٤٩)، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة ٤٥٨/١ مع الفتح، ومسلم (١٦٣)، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات ١٤٩/١.
- (٥) آخر (١٣٠/أ) من النسخة (ك).
- (٦) انظر: كشف الأسرار ١٧١/٣، شرح الكوكب المنير ٥٣١/٣.
- (٧) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٤٩/٣.
- (٨) انظر: ميزان الأصول، للسمرقندي ص ٧١٣.
- (٩) هذه الحاشية ساقطة من كل النسخ، وما أثبت من المطبوع.



وثانيًا: كلُّ نسخٍ قبل الفعل؛ لأن الفعل في وقته، وبعد وقته يمتنع نسخه<sup>(١)</sup>.

ويردّ: أولاً: كما أقول: (٢) لا يلزم منه قبل التمكن.

وثانيًا: الكلام فيما لم<sup>(٣)</sup> يفعل شيئًا من الأفراد، وليس كلُّ نسخٍ كذلك<sup>(٤)</sup>.

أقول: لو قيل: التكليف بالثاني تكليف آخر، ولهذا يطيع أو يعصي، فتجوز رفعه دون الأوّل تحكُّمًا، لتوجّه، إلا أن يقال: النسخ عندهم بيان مدة العمل<sup>(٥)</sup> بالبدن، وعلى هذا، فالنزاع لفظي<sup>(٦)</sup>.

وثالثًا: أمر إبراهيم عليه السلام بذبح ولده إسماعيل أو إسحاق<sup>[١]</sup>، ولم

إلى الرسول فقط، لا يكون ملزمًا على الأمة، أما إذا بلغ إلى واحد من الأمة، فإنه يلزم على الكل، فقياسًا<sup>(٧)</sup> على هذا، يلزم ألا يكون اعتقاده كاعتقاد الكل؛ بل ما لم يبلغ إلى واحد من الأمة يكون من الأسرار بينه وبين الله تعالى<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (إسماعيل أو إسحاق) اختلف في الذبيح، فذهب طائفة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين إلى أنه إسماعيل، وصححه ابن كثير<sup>(٩)</sup>، وذكره النووي عن الأكثر<sup>(١٠)</sup>، وذهب طائفة أخرى منهم أنه إسحاق، وعليه [أكثر]<sup>(١١)</sup> أهل الكتاب، وصححه الغزالي، وذكره عن الأكثر المحب الطبري<sup>(١٢)</sup>، وعليه

(١) انظر: بديع النظام ٥٢٤/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٣، تحفة المسؤول ٣/٣٨٥.

(٢) آخر (٩٤/أ) من النسخة (ق). (٣) في (س): «لا».

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٣. (٥) آخر (١٣٨/ب) من النسخة (م).

(٦) انظر: التقرير والتحجير ٥٠/٣، تيسير التحرير ١٩٠/٣.

(٧) في (ك): «فقل».

(٨) انظر: كشف الأسرار ١٧١/٣ وما بعدها، شرح الكوكب المنير ٣/٥٣١.

(٩) انظر: البداية والنهاية ٣٦٦/١.

(١٠) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١١٦/١.

(١١) زيادة من (ك).

(١٢) هو: أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري، محب الدين، أبو العباس، حافظ، فقيه من =

يفعل، ولا عصيان، فالنسخ<sup>(١)</sup>، وأورد: بأنا لا نسلم الأمر؛ بل رأى رؤيا فظنه، ولو سلم فبالمقدمات لا بالذبح، ولو سلم فذبح والتحم<sup>(٢)</sup>، ولو سلم فما ترك؛ لأن الفداء بدل، وهو<sup>[١]</sup> قول الحنفية، ولو سلم، فالأمر موسع<sup>[٢]</sup>،

ابن العربي<sup>(٣)</sup>، كما في الفصوص، وعن أحمد فيه قولان<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (بدل، وهو...) إلخ حاصله<sup>(٥)</sup>: أن البدل قائم مقام الأصل، وهو نوع من الامتثال، فلا يكون نسخًا للمبدل منه، والأمر لا يوجب التكرار، فعاد حرمة ذبح الولد، كما هو الأصل، فاندفع ما في التلويح<sup>(٦)</sup>: هب أن الخلف قائم مقام الأصل؛ لكنه استلزم حرمة الأصل، أعني: ذبح الولد، وتحريم الشيء بعد وجوبه نسخ.

[٢] قوله: (ولو سلم؛ فالأمر موسع)؛ يعني: إذا ترك مع كون الأمر موسعًا، لا يلزم العصيان؛ لكون النسخ قبل التضييق، وإن كان بعد التمكن، والجواب كما في «المختصر»<sup>(٧)</sup>: أن ذلك لا يمنع رفع تعلق الوجوب بالمستقبل، مندفع؛ لأن النزاع فيما قبل التمكن.

= فقهاء الشافعية، كان شيخ الحرم المكي في عهده، من أشهر مصنفاته: «الرياض النضرة في مناقب العشرة»، «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى»، توفي سنة ٦٩٤هـ. انظر: شذرات الذهب ٣/٤٢٤، الأعلام ١/١٥٨ - ١٥٩.

(١) انظر: العدة ٣/٨٠٨ وما بعدها، إحكام الفصول ١/٣٢١، شرح اللمع ١/٤٨٦، المستصفي ص ٩٣، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٣، بديع النظام ٢/٥٢٤، التقرير والتحبير ٣/٥٢. (٢) انظر: قواطع الأدلة ٣/١١٤، الإحكام، للآمدي ٣/١٣٩، بديع النظام ٢/٥٢٤، الإشارات الإلهية ٣/١٦٨.

(٣) هو: محمد بن علي بن محمد ابن عربي، محيي الدين، أبو بكر، صاحب التصانيف في التصوف وغيره، وقدوة القائلين بوحدة الوجود، من تصانيفه: «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحکم»، و«مفاتيح الغيب»، توفي سنة ٦٣٨هـ. انظر: فوات الوفيات ٣/٤٤٠، والأعلام ٦/٢٨١.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٤/٣٣١.

(٥) انظر: التقرير والتحبير ٣/٥٢، تيسير التحرير ٣/١٩١.

(٦) التلويح شرح التوضيح ٢/٦٧.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢/٥١٣.

والمبادرة<sup>[١]</sup> لدفع مظنة المداهنة، ولو سلّم، فلا نسلم<sup>[٢]</sup> أنه قبل التمكن، ويدفع الثلاثة الأوّل: (١) بالفداء، فتدبر.

قالوا<sup>(٢)</sup>: الواحد بالواحد في الواحد<sup>[٣]</sup> لا يؤمر ولا يُنهى<sup>(٣)</sup>، قلنا: لا معية في التكليف، ولا في التعلّق؛ بل رفع أحدهما الآخر<sup>(٤)</sup>، قيل: هذا<sup>[٤]</sup> الدليل منقوض بجميع صور النسخ، أقول: ممنوع، فإن الوقت في غير محل النزاع متعدد، فيصح<sup>(٥)</sup> بيان الأمد، فتأمل<sup>[٥]</sup>.

[١] قوله: (والمبادرة) [فيه ردّ على ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (ولو سلّم، فلا نسلم... إلخ؛ أي: ولو سلّم أنه مضيق، فلا نسلم أن النسخ قبل التمكن،<sup>(٨)</sup> وذلك لأن الفداء الذي هو النسخ، حين شروعه في الفعل، فتأمل.

[٣] قوله: (الواحد بالواحد في الواحد) [المكلف الواحد، بالفعل الواحد، في الزمان الواحد]<sup>(٩)</sup>.

[٤] قوله: (قيل: هذا) [القائل: العلامة مرزاجان<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

[٥] قوله: (فتأمل) إشارة إلى غموض الفرق بين الجواب عن النقض، وبين الجواب عن الدليل، ومحصله: أن الوقت للفعل في جواب النقض متعدد، وفي

(١) آخر (١١٠/أ) من النسخة (س). (٢) أي: المنكرون للنسخ قبل التمكن.

(٣) انظر: المعتمد ٤٠٧/١، المحصول، للرازي ٣/٣١٤.

(٤) انظر: التقرير والتحبير ٥٣/٣، تيسير التحرير ٣/١٩٢.

(٥) آخر (١٣٠/ب) من النسخة (ك).

(٦) أي: في قوله - إجابة على اعتراض جواز أن يكون الأمر لإبراهيم بالذبح موسعاً -: «أن ذلك لا يمنع رفع تعلق الوجوب بالمستقبل». مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢/٥١٣.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٨) آخر (٦٥/أ) من النسخة (ل).

(٩) ساقطة من المطبوع.

(١٠) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٣٢٧/ب).

(١١) ساقطة من المطبوع.

## مسألة

لا يجوز عند الحنفية<sup>(١)</sup>، والمعتزلة<sup>(٢)</sup> نسخ حكم فعلٍ لا يقبل حسنه أو قبّحه السقوط؛ كوجوب الإيمان، وحرمة الكفر. إن قلت: الكل عند المعتزلة غير الجبائية<sup>(٣)</sup> كذلك<sup>(٤)</sup>، قلت: ما لغيره قد يغلب، وقد مر<sup>(٥)</sup>.

ويجوز عند الاشاعرة<sup>(٦)</sup>، ومنهم الشافعية<sup>(٧)</sup>؛ إذ لا حسن ولا قبح إلا شرعاً عندهم، ومن ثم<sup>(٨)</sup> جوّزوا نسخ جميع التكاليف عقلاً<sup>(٩)</sup>، إلا الغزالي قال<sup>(١٠)</sup>: يجب معرفة النسخ والناسخ، وهو تكليف.

جواب الدليل وقت الفعل واحد؛ لكن وقت التكليف، والتعلق بالفعل وعدمه في زمانين كلُّ منهما قبل التمكن، فتدبر.

- (١) انظر: التقرير والتحجير ٥٣/٣، تيسير التحرير ١٩٣/٣.
- (٢) انظر: المعتمد ٣٧٠/١، المستصفى ص ٩٨، الإحكام، للآمدي ٢٢٣/٣.
- (٣) الجبائية: هم أصحاب أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، من معتزلة البصرة، قالوا: الله متكلم بكلام مركب من حروف، وأصوات، يخلقه الله تعالى في جسم، ولا يرى الله تعالى في الآخرة، والعبد خالق لفعله، وغير ذلك من الأمور التي انفردت بها هذه الفرقة عن أهل السنة. انظر: الملل والنحل ٧٨/١، التعريفات ص ٧٨.
- (٤) أي: كل الأحكام كذلك؛ لأن التحسين والتقبيح عندهم لذات الأفعال، فلا يحوز تبدلها. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٢٢/٣، فواتح الرحموت ٧٩/٢.
- (٥) انظر: ٨٦/٢.
- (٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٢٣/٣، الردود والنقود ٤٥٣/٢.
- (٧) انظر: نهاية الوصول، للهندي ٢٣١٥/٦، البحر المحيط ٩٧/٤، الغيث الهامع ٤٤٧/٢، وهذا الجواز كذلك هو عند المالكية والحنابلة. انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٤٣٨/٣، والتحجير ٣١٠٨/٦، شرح الكوكب المنير ٥٨٦/٣.
- (٨) آخر (١٣٩/أ) من النسخة (م).
- (٩) هذا مذهب جمهور الأصوليين، والخلاف إنما هو في الجواز العقلي، لا في الوقوع الشرعي. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٧، تشنيف المسامع ٨٨٩/٢، التحجير ٦/٣١١٢، شرح الكوكب المنير ٥٨٧/٣.
- (١٠) انظر: المستصفى ٩٤/٢.

قيل<sup>[١]</sup>: لا يجب على المكلف تحصيل تلك المعرفة؛ بل على الله عقلاً أو عادةً تعريف الناسخ، أقول: يجب اعتقاد أن الناسخ خطاب من الله، وإلا لو عمل<sup>(١)</sup> به لأُثِمَ قطعاً، فهذا العقد مطلوب منه، فتدبر.

والجواب: أولاً<sup>[٢]</sup>: كما قالوا: إذا علمهما يرتفع التكليف بهما؛ لانقطاعه بعد الفعل اتفاقاً، وقد ارتفع بغيرهما، فلا تكليف.

قيل: الارتفاع<sup>[٣]</sup> بالفعل لا يسمى نسخاً، وأجيب<sup>[٤]</sup>: بأن النسخ

[١] قوله: (قيل. اهـ.) [القائل: مرزاجان<sup>(٢)</sup>]<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: (والجواب: أولاً...) إلخ حاصله: <sup>(٤)</sup> أن التكليف بهما بعد المعرفة، وقد فرض ارتفاع غيرهما من التكاليف بالنسخ، فارتفع الكل، وهو معنى نسخ الجميع<sup>(٥)</sup>.

[٣] قوله: (قيل: الارتفاع) حاصله: أن هذا لا يكون نسخاً لجميع التكاليف؛ بل ارتفاعاً للبعض بطريق النسخ، وانقطاعاً للبعض بطريق الإتيان بالمأمور.

[٤] قوله: (وأجيب. اهـ.) حاصله: أن النسخ لا يكون إلا للتكليف المستمر، بخلاف هذه المعرفة، فإنه غير مستمرة، فلا يكون محلاً للنسخ، فمعنى نسخ جميع التكاليف، نسخ التكاليف المستمرة، وقد وجد ذلك، ولا يخفى أنه يمكن منع أن النسخ لا يكون إلا للمستمر؛ لجواز أن يكون قبل التمكن؛ لكنه مندفع بأنه لا يمكن ههنا؛ لأن المعرفة ضرورية تصحيحاً للنسخ، تدبر.

(١) آخر (٩٤/ب) من النسخة (ق).

(٢) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٣٢٧/ب).

(٣) ساقطة من (ك) و(ل) والمطبوع.

(٤) في (ك): «حاصل الجواب».

(٥) انظر: الإحكام، للآمدّي ٢٢٣/٣، بيان المختصر ٥٧٨/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٧، تحفة المسؤول ٤٣٩/٣.

للتكليف المستمر، وهذه المعرفة غير مستمرة؛ لأنها لضرورة معرفة النسخ.  
وثانيًا: كما أقول: إن النسخ محدث بعد التكليف، ونسخ الجميع كما رَفَعَ كُلَّ تكليف متقدم، أوجب تكليفًا آخر، فَوُجِدَ ثم نُسخ؛ لأنه من الجميع، ولهذا لا يلزم التسلسل<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> فتأمل.

### مسألة

الجمهور على جواز نسخ نحو: صوموا أبدًا<sup>(٣)</sup>؛ لأنه كَصُمَ غَدًا، بخلاف<sup>(٤)</sup> الصوم واجب مستمر أبدًا<sup>(٥)</sup>؛ لأنه نص مؤكّد، وفيه أن النصوصية، والتأكيد لا يمنع النسخ بنص آخر هو أقوى منه<sup>(٦)</sup>.  
وقيل<sup>(٧)</sup>: هما<sup>(٨)</sup> سواء في عدم الجواز؛ لأن التأييد والنسخ متناقض<sup>(٩)</sup>، قلنا: لا نسلم بل أحدهما يرفع الآخر؛ كطريان الضد؛ لأنهما<sup>(١٠)</sup> إنشاء<sup>[١]</sup>، وأما

[١] قوله: (لأنهما إنشاء) فيندفع ما تمسكوا به، من لزوم الكذب؛ لأنه فرع الخبرية، إن قيل: إنهما وإن كانا إنشاء؛ لكن يلزم بالخبر، فيلزم الكذب باعتبار

(١) انظر: تحفة المسؤول ٤٣٩/٣.

(٢) آخر (١١٠/ب) من النسخة (س).

(٣) انظر: المعتمد ٤١٣/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٤٨/٢، المحصول، للرازي ٣٢٨/٣، الإحكام، للآمدي ١٦٦/٣، كشف الأسرار، للبخاري ١٦٥/٣، التلويح شرح التوضيح ٦٥/٢، التقرير والتحجير ٥٤/٣، شرح الكوكب المنير ٥٣٩/٣.

(٤) آخر (١٣١/أ) من النسخة (ك).

(٥) المراد: أن هذا القول متضمن معنى الوجوب، لا مجرد الخبر، وهذا ما صرح به ابن الحاجب. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥١٨/٢.

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ١٤٧/٣، التقرير والتحجير ٧١/٣.

(٧) وهو قول جمهور الحنفية. انظر: بذل النظر ص ٣١٥، بديع النظام ٥٢٦/٢، كشف الأسرار للنسفي ١٤٣/٢، التقرير والتحجير ٥٤/٣.

(٨) أي: (صوموا أبدًا) و(الصوم واجب مستمر أبدًا).

(٩) انظر: بديع النظام ٥٢٦/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣١٧/٣، التقرير والتحجير ٥٤/٣.

(١٠) آخر (١٣٩/ب) من النسخة (م).

جعل<sup>[١]</sup> الأبدية قيدًا للمطلوب لا للطلب فبعيد<sup>[٢]</sup>، وقيل<sup>(١)</sup>: هما سواء في الجواز، وهو الحق، والوجه قد فهم.

### مسألة

الجمهور<sup>(٢)</sup>: يجوز النسخ لا إلى بدل<sup>(٣)</sup> من حكم شرعي، خلافًا لقوم<sup>(٤)</sup>.

لازمهما، قلنا: الخبر التبعي مشروط ببقاء المتبوع، وهو الجعل من الشارع،<sup>(٥)</sup> وباختلاف الشرط يرتفع التناقض، تدبر.

[١] قوله: (وأما جعل.اهـ). [دفع لما في شرح المختصر من الجواب عن التناقض<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (فبعيد) كيف لا، وإيجاب الفعل المقيد بالأبدية، مع عدم أبدية التكليف يشتمل على اللغو، وأيضًا المنسوخ بادّخار لحوم الأضاحي، إنما هو النهي عنه، وهو من دوام الحكم<sup>(٨)</sup>، ومن ههنا اندفع ما في كشف البزدوي<sup>(٩)</sup>: أنه لا طائل في هذا الخلاف؛ إذ لم يوجد في الأحكام حكم مقيد بالتأييد أو التوقيت، ثم نسخ شرعية ذلك في زمان الوحي، ولا يتصور بعده.

(١) انظر: رفع الحاجب ٥٨/٤، تشنيف المسامع ٨٨٠/٢، شرح الكوكب المنير ٥٤٠/٣.  
(٢) انظر: المعتمد ٣٨٤/١، العدة، لأبي يعلى ٧٨٣/٣، شرح اللمع ٤٩٣/١، قواطع الأدلة ٤٢٩/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٥١/٢، بذل النظر ص ٣٢٥، المحصول، للرازي ٣/٣١٩، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٨.

(٣) في (س): «بلا بدل».

(٤) وهم جمهور المعتزلة، وبعض الظاهرية، وهو ظاهر كلام الإمام الشافعي، واختاره ابن تيمية. انظر: الرسالة ص ١٠٩، البرهان ٨٥٦/٢ مسألة ١٤٥٠، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨٤/١٧، ١٩٥، البحر المحيط ٢٣٦/٥، إرشاد الفحول ٥٩/٢.

(٥) آخر (٦٥/ب) من النسخة (ل).

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٤.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.. (٨) في (ل): «لدوام الحكم».

(٩) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٦٦/٣.

لنا: قد وقع، فإن إيجاب تقديم الصدقة عند مناجاة الرسول قد نُسخ بلا بدل<sup>(١)</sup>.

قالوا: ﴿ثَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]<sup>(٢)</sup>، قلنا: المراد اللفظ، والنزاع في الحكم<sup>(٣)</sup>، ولو سلّم<sup>(٤)</sup> فعله بلا بدل خير للمكلف؛ لمصلحة فيه<sup>(٥)</sup>.

اعلم أن شارح المختصر<sup>(٥)</sup> حرر النزاع في نسخ التكليف<sup>(٦)</sup> من غير تكليف آخر، ودلّ عليه كلام ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>، فإنه استدل بالنهي عن ادخار

[١] قوله: (ولو سلّم) [أي: أن المراد نسخ الحكم، فالخبر أعم، فلا يرد ما في التحرير<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (في نسخ التكليف. اهـ.) في شرح المختصر<sup>(٩)</sup>: «قد اختلف في جواز نسخ التكليف، من غير تكليف آخر يكون بدلاً عنه، فيجوز الجمهور، ويمنعه قوم»، ف قيل: الأصوب أن يقول: من غير حكم آخر، سواء كان ذلك الآخر تكليفاً أو لا؛ كالإباحة؛ وفيما ذكرنا<sup>(١٠)</sup> إشارة إلى دفع ذلك، فتدبر.

(١) انظر: المعتمد ١/٣٨٤، قواطع الأدلة ١/٤٢٩، بذل النظر ص ٣٢٦، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١١٣٤، رفع النقاب ٤/٤٨٣.

(٢) وجه الدلالة من الآية: أن الآية دلّت على أن النسخ لا يكون إلا إلى حكم خير، أو مثل، وهذا هو البذل. انظر: المعتمد ١/٣٨٤، بذل النظر ص ٣٢٦، فواتح الرحموت ٨٢/٢.

(٣) انظر: المعتمد ١/٣٨٤، بذل النظر ص ٣٢٦، رفع الحاجب ٤/٦٢، تيسير التحرير ٣/١٩٨.

(٤) انظر: قواطع الأدلة ١/٤٢٩، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٧٥، رفع النقاب ٤/٤٨٤، تيسير التحرير ٣/١٩٨.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٥.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣/٣٨٩.

(٧) وهو قول ابن الهمام: «وأما ادعاء أنّ منه على التنزل ترك البذل فليس؛ إذ ليس حكماً شرعياً». انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣/١٩٨.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٥. (١٠) في (ك): «وفيما ذكره».



لحوم الأضاحي محرّمًا، ثم نسخِه مبيحًا، وهو الأشبه بدليل الخصم، فإن المماثلة<sup>[١]</sup> أقل الدرجتين، وهو المنصوص من الشافعي، قال<sup>(١)</sup>: لا يُنسخ فرض أبدًا، إلا ويثبت مكانه فرض<sup>(٢)(٣)</sup>.

### مسألة

يجوز النسخ بأخفّ أو مساو<sup>(٤)</sup> اتفاقًا<sup>(٥)</sup>، أما النسخ بالأثقل، فكذلك عند الجمهور<sup>(٦)</sup>، خلافًا للشافعي<sup>(٧)</sup>.

لنا: إن اعتبرت المصلحة، فلعلها فيه، وإلا فيفعل ما يريد<sup>(٨)</sup>، وأيضًا

[١] قوله: (فإن المماثلة...) إلخ فإذا كان الأول تكليفيًا، كان تكليفيًا مثله.

(١) انظر: الرسالة ص ١٠٩. (٢) آخر (٩٥/أ) من النسخة (ق).

(٣) في (ك) و(م): زيادة (آخر)، والمثبت موافق لما في كتاب الرسالة.

(٤) مثال النسخ بأخف: نسخ عدة المتوفى عنها زوجها من الحول إلى أربعة أشهر وعشرة أيام، ومثال النسخ بمساو: نسخ وجوب استقبال بيت المقدس في الصلاة إلى استقبال الكعبة. انظر: الإحكام، للآمدي ٣/١٧٠، نهاية الوصول للهندي ٦/٢٢٩٧، إرشاد الفحول ٢/٦٠.

(٥) انظر: إحكام الفصول ١/٣١٦، الإحكام، للآمدي ٣/١٧٠، بديع النظام ٢/٥٢٧، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٨٧، البحر المحيط ٤/٩٥، شرح الكوكب المنير ٣/٥٤٩، إرشاد الفحول ٢/٦٠.

(٦) انظر: المعتمد ١/٣٨٥، العدة، لأبي يعلى ٣/٧٨٥، إحكام الفصول ١/٣١٦، شرح اللمع ١/٤٩٣، أصول السرخسي ٢/٦٢، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٣٥٢، بذل النظر ص ٣٢٧، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤١.

(٧) لم ينقل عن الإمام الشافعي في هذه المسألة ما يدل على القول بعدم الجواز، قال ابن برهان: «ونقل ذلك ناقلون عن الإمام الشافعي رحمته الله، وليس ذلك بصحيح». الوصول إلى الأصول ٢/٢٥، وإنما نُقل عن بعض الشافعية، وعن بعض أهل الظاهر. انظر: الإحكام، لابن حزم ٤/٩٣، التبصرة ص ٢٥٨، الإحكام، للآمدي ٣/١٧٠، نهاية الوصول للهندي ٦/٢٢٩٨.

(٨) انظر: شرح اللمع ١/٤٩٤، بذل النظر ص ٣٢٧، الإحكام، للآمدي ٣/١٧٠، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٨٧، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٦، تحفة المسؤول ٣/٣٩٢، التقرير والتحبير ٣/٧٩.

الوقوع، فنسخ عاشوراء<sup>[١]</sup><sup>(١)</sup> برمضان، والحبس في البيوت بالحد<sup>(٢)</sup>.

قالوا<sup>(٣)</sup>: أولاً: النقل إلى الأثقل أبعد من المصلحة<sup>(٤)</sup>، قلنا: منقوض

[١] قوله: (عاشوراء) العاشوراء، والعشوراء، وتقصران، والعاشور: عاشر المحرم، أو تاسعه، ولم يكن الفرض إلا صومه، لا صوم عشرة أيام من المحرم، كما في شرح المختصر<sup>(٥)</sup>، ولهذا قال في شرح الشرح<sup>(٦)</sup>: إنه سهو من القلم.

ثم قد يستدل على الوقوع بتعيين صوم رمضان بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] لا بقوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] كما قيل: بعدما خيّر بينه وبين الفدية الثابتة بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] وعورض [بما نقل]<sup>(٧)</sup> عن ابن عباس: «إنها ليست منسوخة؛ بل هي للشيخ الفاني، والشيخة الفانية»<sup>(٨)</sup>، وذلك بتقدير لا النافية، ورجّحه ابن الهمام في فتح القدير<sup>(٩)</sup>، وفيه ما فيه، كما في التقرير<sup>(١٠)</sup>.

(١) آخر (١٣١/ب) من النسخة (ك).

(٢) انظر: المعتمد ٤١٦/١، العدة، لأبي يعلى ٧٨٦/٣، شرح اللمع ٤٩٤/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٥٢/٢، بذل النظر ص ٣٢٧، تحفة المسؤول ٣٩٣/٣.

(٣) أي: المانعون من جواز النسخ بالأثقل.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ١٧٢/٣، كشف الأسرار، للبخاري ١٨٨/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٦، تحفة المسؤول ٣٩٤/٣.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٥.

(٦) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٢٣٥/٣.

(٧) ساقطة من (ل).

(٨) انظر: تفسير الطبري ١٦٧/٣، وتفسير ابن حاتم ٣٠٧/١، وتفسير ابن كثير ٥٠٠/١.

(٩) انظر: فتح القدير ٣٥٦/٢، حيث قال: «فجعلناه منفياً بتقدير حرف النفي، لا يُقدّم عليه إلا بسماع أئمة، وكثيراً ما يُضمَر حرف (لا) في اللغة العربية، في التنزيل الكريم: ﴿نَاَلَهُ تَفَتَّؤُا تَذَكَّرُ يُوُسَفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تفتأ، وفيه: ﴿يَبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَقُضُوا﴾ [النساء: ١٧٦]؛ أي: ألا تضلوا ﴿رَوَّيْكَ أَنْ تَيِّدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]».

(١٠) انظر: التقرير والتحجير ٦٠/٣.

بالنقل<sup>[١]</sup> إلى التكليف<sup>(١)(٢)</sup> من البراءة الأصلية، أقول: البراءة ليس حكمًا شرعيًا، إنما<sup>(٣)</sup> الكلام فيه.

والحق منع البعد، فقد يكون الأثقل بعد الأخف أصلح<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وثانيًا: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨] ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]<sup>(٥)</sup>، قلنا: سياقهما للمآل، فالتخفيف تخفيف الحساب، واليسر تكثير الثواب<sup>(٦)</sup>، ولو سلّم، فمخصوص بثقال التكليف<sup>[٢]</sup> بالاتفاق،

[١] قوله: (منقوض بالنقل...) إلخ قال القاضي<sup>(٧)</sup>: ولا جواب لهم عن ذلك، وتعقّبه الكرمانى<sup>(٨)</sup>: بأن ما خرج بالإجماع عن القاعدة لا يردّ نقضًا،<sup>(٩)</sup> أقول: لا يخفى أن تخصيص في العقلي من غير فارق، فتدبر.

[٢] قوله: (بثقال التكليف)؛ أي: التكاليف الثقيلة الواقعة ابتداء اتفاقًا، هذا بعد تسليم العموم، وقد يجاب: بمنع العموم، كما في «المختصر»<sup>(١٠)</sup>، ولا يخفى ضعفه.

(١) آخر (١١١/أ) من النسخة (س). (٢) آخر (١٤٠/أ) من النسخة (م).

(٣) في (ك): «وإنما».

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٦، تحفة المسؤول ٣/٣٩٤.

(٥) وجه الدلالة من الآيتين: أنه ليس من النسخ إلى الأثقل تخفيف، أو يسر. انظر: الإحكام، للآمدي ٣/١٧٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٨٨، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٦، فواتح الرحموت ٢/٨٥.

(٦) المصادر السابقة.

(٧) هو: الباقلاني. انظر: التقريب والإرشاد ٣/٢٥.

(٨) انظر: التقرير والتحجير ٣/٥٩.

والكرمانى هو: برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى، أبو القاسم، كان عجبًا في دقة الفهم، وحسن الاستنباط، من تصانيفه: «لباب التفسير وعجائب التأويل»، و«الإعجاز في النحو»، و«البرهان في توجيه متشابه القرآن»، توفي بعد سنة ٥٠٠ هـ. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٩١، الأعلام، للزركلي ٧/١٦٨.

(٩) آخر (٦٦/أ) من النسخة (ل).

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٧٥.

أقول: ولو سلّم فمعناه: يريد التخفيف واليسر مهما أمكن، ولما تغيرت المصلحة لا يمكن.

وثالثاً: ﴿ثَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]<sup>(١)</sup>، والجواب: أنه خير عاقبة، أو المراد لفظاً.

### مسألة

نسخ جميع القرآن يمتنع إجماعاً<sup>(٢)</sup>، ونسخ التلاوة<sup>[١]</sup> والحكم معاً اتفاق<sup>(٣)</sup>، إلا ما قد سلف<sup>[٢]</sup>.

أما نسخ أحدهما، فيجوز عند الجمهور<sup>(٤)</sup>، خلافاً لبعض المعتزلة<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (ونسخ التلاوة...) إلخ قد مثّل له بقول عائشة: «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يُحرّم» رواه مسلم<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (ما قد سلف) وهو خلاف أبي مسلم الجاحظ<sup>(٧)</sup>.

(١) وجه الدلالة من الآية: أن الذي هو خير في حقه هو النسخ إلى الأخف، دون الأثقل. انظر: الإحكام، للآمدي ١٧٢/٣، كشف الأسرار، للبخاري ١٨٨/٣، تحفة المسؤول ٣٩٥/٣، فوائح الرحموت ٨٥/٢.

(٢) انظر: الحاصل ٦٤٧/٢، الإبهاج ٢٣٠/٢، نهاية السؤل ص ٢٣٩، البحر المحيط ٥/٢٥١، التقرير والتحرير ٦٥/٣، الغيث الهامع ٣٦٧/١، التحرير ٣٠٢٩/٦، شرح الكوكب المنير ٥٥٣/٣، تيسير التحرير ٢٠٤/٣.

(٣) انظر: الفصول في الأصول ٢٥٥/٢، العدة، لأبي يعلى ٧٨٢/٣، اللمع ص ٥٨، أصول السرخسي ٧٨/٢، كشف الأسرار، للبخاري ١٥٦/٣، غاية الوصول ص ٩١.

(٤) انظر: المعتمد ٣٨٦/١، العدة، لأبي يعلى ٧٨٠/٣، إحكام الفصول ٣١٩/١، شرح اللمع ٤٩٥/١، البرهان ٨٥٥/٢ مسألة ١٤٤٨، المستصفى ص ٩٩، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٦٦/٢، المحصول، لابن العربي ص ١٤٦، المحصول، للرازي ٣٢٢/٣، نهاية الوصول للهندي ٢٣٠٧/٦.

(٥) انظر: البرهان ٨٥٥/٢ مسألة ١٤٤٨، الإحكام، للآمدي ١٧٥/٣.

(٦) (١٤٥٢)، كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات ١٠٧٥/٢.

(٧) انظر: ٧٤/٢.

لنا: لا تلازم بين جواز التلاوة وحكم المدلول، فيجوز الانفكاك<sup>(١)</sup>.  
 وأيضًا الوقوع: روي عن عمر رضي الله عنه: «كان فيما أنزل: الشيخ والشيخة  
 إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup> والحكم ثابت<sup>(٤)</sup>، قيل: ما نقل  
 أحاد ليس بقرآن<sup>(٥)</sup>، أقول: بالنسخ لم يبق متواترا، على ما دل عليه قول  
 أبي<sup>[١]</sup>: «كنا نقرأ».

ومنه<sup>[٢]</sup>: عند الحنفية<sup>(٦)</sup> القراءة المشهورة لابن مسعود: «متابعات»<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>

[١] قوله: (قول أبي) عن أبي بن كعب قال: كم تعدّ آي سورة الأحزاب،  
 قال: قلت: ثنتين أو ثلاثا وسبعين آية، قال: «كانت توازي سورة البقرة أو أكثر،  
 وكنا نقرأ فيها الشيخ والشيخة إلخ»<sup>(٩)</sup>»<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (ومنه)؛ أي: مما نُسخ تلاوته وبقي حكمه.

- (١) انظر: شرح اللمع ١/٤٩٧، الإحكام، للآمدي ٣/١٧٥، بديع النظام ٢/٥٣٠، شرح  
 مختصر الروضة ٢/٢٧٣، شرح المختصر، للعصدي ٢٧٦، تيسير التحرير ٣/٢٠٤.
- (٢) في (ك): «من عند الله».
- (٣) رواه ابن ماجه (٢٥٥٣)، كتاب الحدود، باب الرجم ٢/٨٥٣، والنسائي في السنن  
 الكبرى (١٦٩١٠)، كتاب الحدود، باب ما يستدل به على أن السبيل هو جلد الزانيين  
 ورجم الثيب ٨/٣٦٦، وأصله في الصحيحين.
- (٤) انظر: المعتمد ١/٤١٨، العدة، لأبي يعلى ٣/٧٨١، شرح اللمع ١/٤٩٥ وما بعدها،  
 التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٣٦٦، بديع النظام ٢/٥٣٠، شرح المختصر، للعصدي ٢٧٦.
- (٥) انظر: التقرير والتحرير ٣/٦٧، تيسير التحرير ٣/٢٠٥.
- (٦) آخر (١٣٢/أ) من النسخة (ك).
- (٧) انظر: أحكام القرآن، للجصاص ٤/١٢١، بديع النظام ٢/٥٣١، كشف الأسرار،  
 للبخاري ٣/١٩٠.
- (٨) آخر (١٤٠/ب) من النسخة (م).
- (٩) رواه ابن حبان في صحيحه (٤٤٢٨)، كتاب الحدود، ذكر إثبات الرجم لمن زنى وهو  
 محصن ١٠/٢٧٣، من حديث زر بن حبيش، والحاكم في المستدرک (٣٥٥٤)، كتاب  
 التفسير، تفسير سورة الأحزاب، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه،  
 ووافقه الذهبي ٢/٤٥٠، وقال ضياء الدين المقدسي: إسناده صحيح. انظر: الأحاديث  
 المختارة ٣/٣٧١.
- (١٠) انظر: التقرير والتحرير ٣/٦٧.

وفيه ما فيه<sup>[١]</sup>.

أما نسخ الحكم فقط، فأية الاعتداد حولاً<sup>(١)</sup>، متلوّة ارتفع حكمها بأية التربص بأربعة أشهر وعشرًا<sup>(٢)</sup>.

قالوا<sup>(٣)</sup>: أولاً: <sup>(٤)</sup> النص لحكمه، والحكم بالنص، فبينهما تلازم كالعلم مع العالمية<sup>(٥)</sup>، والجواب: بمنع ثبوت الأحوال، كما في شرح المختصر<sup>(٦)</sup> غير متوجّه؛ لأنه تنظير.

والحق<sup>(٧)</sup>: أن ذلك [التلازم]<sup>(٨)</sup> ابتداء لا بقاء<sup>(٩)</sup>.

قيل: وأيضاً<sup>[٢]</sup> الدلالة الوضعية يمكن التخلف فيها، فيجوز بقاء

[١] قوله: (وفيه ما فيه) إشارة إلى أنه لو سلّم أنه كان متواتراً وقرآنًا، فلا دليل على بقاء حكمه بعد نسخه؛ بل ظاهرها عن عائشة رضي الله عنها النسخ مطلقاً، حيث قالت: «نزلت: فصيام ثلاثة أيام متتابعات، فسقطت متتابعات» أخرجه الدارقطني، وقال: إسناده صحيح<sup>(١٠)</sup>، كذا في التقرير<sup>(١١)</sup>.

[٢] قوله: (قيل: وأيضاً) [القائل مرزاجان<sup>(١٢)</sup>]<sup>(١٣)</sup>.

- (١) آية الاعتداد حولاً هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].
- (٢) آية التربص هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَرَىٰ نَفْسُهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].
- (٣) أي: المعتزلة النافون لنسخ التلاوة والحكم، أو أحدهما.
- (٤) آخر (٩٥/ب) من النسخة (ق).
- (٥) انظر: الإحكام، للأمدى ١٧٦/٣، بديع النظام ٥٣١/٢، كشف الأسرار، للبخاري ١٨٩/٣.
- (٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٧. (٧) آخر (١١١/ب) من النسخة (س).
- (٨) زيادة من (س).
- (٩) انظر: بديع النظام ٥٣١/٢، كشف الأسرار، للبخاري ١٨٩/٣، التقرير والتحبير ٦٧/٣.
- (١٠) (٢٣١٥)، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم ١٧٠/٣.
- (١١) انظر: التقرير والتحبير ٦٧/٣. قال ابن الحاج: «وقد كانت هذه قراءة مشهورة إلى زمن أبي حنيفة رضي الله عنه، ولكن لم يوجد فيها النقل المتواتر الذي يثبت بمثله القرآن».
- (١٢) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٣٢٩/أ).
- (١٣) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

التلاوة دون الحكم، أقول: الدلائل الشرعية، كالعقلية في إيجاب الحكم، ألا ترى إلى قولهم: إن قول (افعل)<sup>[١]</sup> هو الإيجاب، فتدبر.

وثانيًا: إبقاء التلاوة فقط إيقاع في الجهل<sup>[٢]</sup>؛ لأنه مظنة بقاء الحكم وعبث؛ لأن فائدته الإفادة<sup>(١)</sup>، قلنا: لو سلّم التحسين والتقبيح<sup>(٢)</sup>، فلا تجهيل مع الدلائل، والإعجاز، والتلاوة، وجواز الصلاة من الفوائد<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

جاز نسخ إيقاع الخبر<sup>[٣]</sup> اتفاقًا<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (قول افعل) إن قيل: لو كان افعل هو الإيجاب؛ لوجب ألا يتخلف، قلنا: في الابتداء مسلّم، أما في البقاء، فمشروط بعدم المانع المعارض، فبعده يصير كقولنا باعتبار الحكم، تدبر.

[٢] قوله: (إيقاع في الجهل) اعلم أنه يجري مثله على امتناع نسخ التلاوة فقط؛ لأنه يوهم رفع الحكم، فيوقع في الجهل؛ لأنه يكون عريًا عن الفائدة، حيث لم يقدر<sup>(٥)</sup> إثبات حكم، ولا رفعه، فلا يرد منع الاستلزام، فتدبر في الجواب<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (إيقاع الخبر) بأن يكلف الشارع أحدًا، بأن يخبر بشيء من

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ١٧٦/٣، بديع النظام ٥٣١/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٧، التقرير والتحبير ٦٧/٣.

(٢) هذا الجواب مبني على التحسين والتقبيح العقلين، وهما ممنوعان عند الأشعرية. انظر: فواتح الرحموت ٨٨/٢.

(٣) انظر: بديع النظام ٥٣١/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٧، التقرير والتحبير ٦٧/٣، تيسير التحرير ٢٠٦/٣.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ١٧٩/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٧، رفع الحاجب ٤/٧٤، التحبير ٣٠٠٩/٦، شرح الكوكب المنير ٥٤٢/٣.

(٥) في (ك): «يفد».

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ١٧٦/٣ - ١٧٧.

أما نسخه بإيقاع نقيضه، فمنعه الحنفية<sup>(١)</sup>، والمعتزلة<sup>(٢)</sup> مطلقاً.  
وقيل: فيما<sup>[١]</sup> لا يتغير، وفيه أن اتحاد الزمان يجب في التناقض،  
فالتغير، وغيره سواء.

هل يجوز نسخ مدلول الخبر<sup>(٣)</sup>؟ فإن كان مما لا يتغير كوجود  
الصانع، فلا يجوز اتفاقاً<sup>(٤)</sup>، أو يتغير<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> فالجمهور مثله<sup>[٢](٧)</sup>.

عقلي، أو عادي، أو شرعي، كوجود الباري، وإحراق النار، وإيمان زيد<sup>(٨)</sup>.  
[١] قوله: (وقيل: فيما...) إلخ القائل ابن الهمام تبعاً للعلامة<sup>(٩)</sup>.  
[٢] قوله: (فالجمهور مثله) وعليه الشافعي، كذا في شرح المختصر<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحبير ٥٥/٣، تيسير التحرير ١٩٦/٣.

(٢) وبنوه على أصلهم في التحسين والتقبيح العقليين؛ لأن ذلك كذب والتكليف بالكذب  
قبيح، وهو غير متصور من الشارع. انظر: الإحكام، للآمدي ١٧٩/٣، شرح مختصر  
العضد ص ٢٧٧، الإبهاج ٢/٢٤٤، رفع الحاجب ٤/٧٥، البحر المحيط ٤/٩٨، مناهج  
العقول ٢/٢٤٤، شرح الكوكب المنير ٣/٥٤٢، تيسير التحرير ٣/١٩٦.

(٣) مدلول الخبر: «الحكم بالنسبة لا بثبوتها، فإذا قيل: زيد قائم، فليس مدلوله نفس ثبوت  
القيام لزيد في الخارج، وإلا لم يكن شيء من الخبر كذباً، وإنما يفيد أنك حكمت بقيام  
زيد، وأخبرت عنه». البحر المحيط ٦/٨٤.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ١٧٩/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٧، أصول الفقه،  
لابن مفلح ٣/١١٤٢، التحبير ٦/٣٠١٠، شرح الكوكب المنير ٣/٥٤٣، فواتح  
الرحموت ٢/٨٨.

(٥) سواء أكان ماضياً؛ كالإخبار بما وجد من إيمان زيد وكفره، أم مستقبلاً. انظر:  
الإحكام، للآمدي ١٧٩/٣، شرح الكوكب المنير ٣/٥٤٣.

(٦) آخر (١٤١/أ) من النسخة (م).

(٧) أي: مثل ما كان مدلوله لا يتغير في عدم الجواز. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/  
٣١٣، الإبهاج ٥/١٦٩٢، شرح الكوكب المنير ٣/٥٤٣.

(٨) انظر: بيان المختصر ٢/٥٣٤، شرح العضد ص ٢٧٧، تحفة المسؤول ٣/٤٠٠، شرح  
الكوكب المنير ٣/٥٤١.

(٩) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٥٧/٣.

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٧.



وقيل: يجوز مطلقاً<sup>[١]</sup>، وعليه الرازي<sup>(١)</sup>، والآمدي<sup>(٢)</sup>، وقيل: يجوز في المستقبل، واختاره البيضاوي<sup>(٣)</sup>.

لنا: كما أقول: أما عدم<sup>(٤)</sup> الرفع، فلأن الواقع لا يرفع، أما عدم البيان، فلأن من شرطه لولاه لدام الحكم، وهذا لا يتصور إلا في الإنشاء حقيقة، أو حكماً؛ لأن اللفظ هناك موجب، إن لم يمنع [مانع]<sup>(٥)</sup>.

واستُبدل بلزوم الكذب<sup>(٦)</sup>، وما قيل<sup>(٧)</sup>: إن الكذب لا يتعلق بالمستقبل<sup>[٢]</sup>، فليس بشيء<sup>[٣]</sup> أقول: في لزوم الكذب على تقدير البيان

[١] قوله: (يجوز مطلقاً)؛ أي: ماضياً [كان الخبر المنسوخ]<sup>(٨)</sup> أو مستقبلاً<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (الكذب لا يتعلق بالمستقبل. اهـ.) قال السبكي<sup>(١٠)</sup>: وهو المفهوم من الشافعي، ومن أجله قال: لا يجب<sup>(١١)</sup> الوفاء بالوعد، ورُدّ: بأن الوعد إنشاء لا خبر، أقول: ولو سلم أنه خبر، فلا يلزم الوجوب؛ إذ لا وجوب إلا بإيجابه تعالى، وحينئذ لا يستلزم؛ لعدم تعلق الكذب بالمستقبل، وأما وعده ووعيده تعالى، فقد مرّ الكلام فيهما في مبادئ الأحكام<sup>(١٢)</sup>.

[٣] قوله: (فليس بشيء) لا يخفى مثل هذا على المحصلين، وذلك لأن

(١) انظر: المحصول ٣/٣٢٥. (٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/١٧٩.

(٣) انظر: منهاج الوصول مع نهاية السؤل ص ٢٤٢.

(٤) آخر (١٣٢/ب) من النسخة (ك). (٥) زيادة من (ك).

(٦) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٦٣، بيان المختصر ١/٦٣١، التلويح ١/٢٨٧، إرشاد الفحول ٢/٦٢.

(٧) انظر: رفع الحاجب ٤/٧٨. (٨) زيادة من (ك).

(٩) مثال الماضي قوله: (عمرْتُ نوحاً ألف سنة) جاز أن يُبين من بعد أنه عمّره ألف سنة إلا خمسين عاماً، ومثال المستقبل قوله: (لأعذبن الزاني أبداً)، فيجوز أن يبين من بعد أنه أراد ألف سنة. انظر: المحصول، للرازي ٣/٣٢٦، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٦٣، إرشاد الفحول ٢/٦٢.

(١٠) انظر: رفع الحاجب ٤/٧٨. (١١) آخر (٦٦/ب) من النسخة (ل).

(١٢) انظر: ١/١١٤.

نظر<sup>[١]</sup>.

قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: لو قيل: أنتم مأمورون<sup>[٢]</sup> بصوم كذا<sup>(٢)</sup> ثم ينسخ لجاز اتفاقاً<sup>(٣)</sup>، قلنا: لم ينسخ الخبر؛ لأن وقوع الأمر واقع، وإنما نسخ الأمر المخبر عنه.

وثانياً: يجوز اتفاقاً: أنا أفعل كذا أبداً، ثم يقول: <sup>(٤)</sup> أردت سنة<sup>(٥)</sup>، قلنا: تخصيص لا نسخ، كذا في شرح المختصر<sup>(٦)</sup>، قيل: المتراخي<sup>[٣]</sup> لا يكون تخصيصاً؛ بل نسخاً.

الخبر مطلقاً يحتمل الصدق، والكذب، والحكاية، لا بد أن يكون أحدهما، كيف، وأخبار الأنبياء بالأمور الآتية مما يتعلّق به التصديق والتكذيب إجمالاً، فعلى هذا ما ليس من شأنه الكذب بخبر، فلم يكن مما نحن فيه، هذا.

[١] قوله: (نظر) فإن الكذب صفة المعنى، والمعنى لا دوام له؛ بل مؤقت، ولا تناقض باختلاف الوقت، نعم؛ لو كان النسخ رفعاً، لزم اتحاد الوقت.

[٢] قوله: (أنتم مأمورون...) إلخ [وجعلهُ إنشاءً بمعنى: صوموا، كما يوهمه كلام البعض<sup>(٧)</sup>، خروج عن المقام؛ لأن النزاع في حقيقة الخبر، لا في صورته]<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (قيل: المتراخي) القائل: مرزاجان<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: المجوّزون لنسخ مدلول الخبر. (٢) آخر (١١٢/أ) من النسخة (س).

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ١٩٥/٢.

(٤) آخر (٩٦/أ) من النسخة (ق).

(٥) انظر: المحصول ٣/٣٢٦، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٨.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٨.

(٧) المقصود هو: السبكي. انظر: رفع الحاجب ٤/٧٧.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٣٣٣/أ).

أقول: إنه دفع لا رفع، وإلا لزم<sup>[١]</sup> تقليب الواقع، وكل دفع<sup>[٢]</sup>، ولو متراخيًا، فتخصيص، وفي الإنشاء لما كان اللفظ محدثًا، كان التراخي موجبًا للرفع عندنا، فافهم.

### مسألة

يجوز نسخ الكتاب بالكتاب، والمتواتر بالمتواتر، والآحاد بالآحاد، والآحاد بالمتواتر اتفاقًا<sup>(١)</sup>.

أما المتواتر بالآحاد، فمنعه الجمهور<sup>(٢)</sup>، خلافًا لشرذمة<sup>(٣)</sup>، بعكس التخصيص<sup>[٣]</sup>؛<sup>(٤)</sup> لأنه جمع، وهذا إبطال<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (وإلا لزم) [أي: إن كان رفعًا]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (وكل دفع اهـ). حاصل الجواب: أن التراخي مطلقًا [لا]<sup>(٧)</sup> يكون نسخًا؛ بل إذا كان في الإنشاء، فيجوز أن يكون التراخي في الخبر تخصيصًا، وذلك لأنه دفع، وكل دفع تخصيص.

[٣] قوله: (بعكس التخصيص) [وهذا مع وجهه للفارقين<sup>(٨)</sup> بينهما، أما المانعون مطلقًا، فلا حاجة لهم]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: إحكام الفصول ٣٣٢/١، شرح اللمع ٤٩٨/١، أصول السرخسي ٦٧/٢، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٦٨/٢، روضة الناظر ٣٢١/١، الإحكام، للآمدي ١٨١/٣، بديع النظام ٥٣٤/٢ - ٥٣٥، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٨، البحر المحيط ١٠٨/٤، إرشاد الفحول ٦٧/٢.

(٢) انظر: المعتمد ٣٩٨/١، البرهان ٨٥٤/٢ مسألة ١٤٤٧، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٢، ٣٨٢، بذل النظر ص ٣٤٣، المحصول ٣٣٣/٣، روضة الناظر ٢٦٣/١، الإحكام، للآمدي ١٨١/٣، البحر المحيط ١٠٩/٤، إرشاد الفحول ٦٧/٢.

(٣) وهم أهل الظاهر، والباقي، والغزالي، وغيرهم. انظر: الإحكام، لابن حزم ١٠٧/٤، إحكام الفصول ٣٤٠/١، المستصفى ص ٩٩، شرح تنقيح الفصول ص ٣١١.

(٤) آخر (١٤١/ب) من النسخة (م).

(٥) انظر: بذل النظر ص ٣٤٤، التقرير والتحبير ٦٢/٣، تيسير التحرير ٢٠١/٣.

(٦) ساقطة من (ل).

(٧) ساقطة من (ك).

(٨) في (ل): «للعارفين».

(٩) ساقطة من (س) والمطبوع.

لنا: المقطوع لا يقابله المظنون<sup>(١)</sup>، قيل: فيه<sup>[١]</sup> نظر؛ لأن المتواتر، وإن كان قطعياً حدوداً، ظنيّ بقاءً، كالأمر، والنسخ باعتبار الدوام، أقول: المتواتر قطعياً حدوداً، ظنيّ بقاءً، والآحاد ظنيّ<sup>(٢)</sup> حدوداً، شكّيّ بقاءً<sup>[٢]</sup>، فلا مساواة، فلا تعارض، إلا أن يكون له قوة ما، كالمشهور عند الحنفية. قالوا<sup>(٣)</sup>: أولاً: ثبت التوجّه<sup>[٣]</sup> إلى البيت بعد قطعه إلى بيت المقدس، بخبر المنادي لأهل قُباء<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (قيل: فيه) [القائل: مرزاجان<sup>(٥)</sup>]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (شكّيّ بقاءً) [إن قيل: الظاهر بقاء الظن، قلت: المقصود أنه أنزل درجة من ظن المتواتر، فلا يعارض القوي]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (ثبت التوجّه...) إلخ [ليس هذا استدلالاً بقول الصحابة أو فعلهم، ولا بالإجماع؛ بل بتقريره ﷺ، وحتى قال: «أولئك رجال آمنوا بالغيب» رواه الطبراني<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: بذل النظر ص ٣٤٤، شرح تنقيح الفصول ص ٣١١، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٨.

(٢) آخر (١٣٣/أ) من النسخة (ك). (٣) أي: المجيزون لنسخ المتواتر بالآحاد.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ١٨٣/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٨، التقرير والتحبير ٦٢/٣.

(٥) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٣٣٣/ب).

(٦) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) المعجم الكبير، للطبراني (٨٢) ٤٣/٢٥، قال أبو الحسن الهيثمي: فيه إسحاق بن إدريس الأسواني. انظر: مجمع الزوائد ١٤/٢، وقال الألباني عن الحديث: هذا إسناد وإو جذاً؛ بل موضوع، أفته إسحاق بن إدريس. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٣٤٦/١٢.

(٩) انظر: الإحكام، للآمدي ١٦١/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٧٨، التقرير والتحبير ٨٢/٣، تيسير التحرير ٢٠١/٣.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

وثانيًا: كان عليه السلام يبعث الأحاد؛ لتبليغ الأحكام مطلقًا<sup>[١]</sup>، مبتدأة أو ناسخة<sup>(١)</sup>.

والجواب<sup>(٢)</sup> عنهما: خبر الواحد قد يقترن بما يفيد القطع<sup>[٢]</sup>، وسيأتي. وثالثًا: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]، نُسخَ بتحريم كل ذي ناب من السباع<sup>(٣)</sup>، وحمله على التخصيص كما قيل بعيد<sup>[٣]</sup>. قلنا: المعنى: لا أجد الآن<sup>[٤]</sup>، فلا رفع بتحريم الاستقبال، ولو

[١] قوله: (مطلقًا) [ربما يمنع الإطلاق بالنسبة إلى القطعي، ومن ادعى فعليه البيان]<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (بما يفيد القطع. اهـ.) [اعلم أن الحنفية يجوزون النسخ بالظن القوي، فلا حاجة لهم في الجواب إلى ادعاء<sup>(٥)</sup> اقتران الخبر بما يفيد القطع، وهو الحق]<sup>(٦)</sup>. [٣] قوله: (بعيد) [لأن الاستثناء يؤكد العموم في الباقي]<sup>(٧)</sup> [٨].

[٤] قوله: (الآن) [ليس هذا قيدًا حتى يرد أنه خلاف الظاهر، ويجري في سائر صور النسخ؛ بل بيان أن المضارع؛ يعني: حال<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ١٦١/٣، منتهى السؤل والأمل ص ١٦٠.

(٢) في (ك): «الجواب».

(٣) رواه البخاري (٥٥٣٠)، كتاب الذبائح والصيد، باب أكل كل ذي ناب من السباع ٩/ ٦٥٧ مع الفتح، ومسلم (١٩٣٢)، كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ٣/ ١٥٣٣.

(٤) ساقطة من (ك) و(س). (٥) آخر (٦٧/أ) من النسخة (ل).

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) وقال الأنصاري في توجيه استبعاد المصنف أيضًا: «لكونه متراخيًا عنه؛ فإن الآية مكية، وهذا التحريم كان بالمدينة، والتراخي في المخصص باطل عندنا مطلقًا، وعند غيرنا عن وقت الحاجة». فواتح الرحموت ٩٢/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) هكذا (حال) في النسخة (ل)، ويمكن حملها على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أو يكون صوابها (حالا).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

سَلَّمَ، <sup>(١)</sup> فَرَعَ الْإِبَاحَةَ <sup>[١]</sup> <sup>(٢)</sup> الْأَصْلِيَّةَ لَيْسَ بِنَسْخٍ <sup>(٣)</sup>، فَتَدْبِرُ.  
وَمَنْعَ ابْنِ الْحَاجِبِ التَّحْرِيمَ <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ مَالِكِي <sup>(٥)</sup>.

## مَسْأَلَةٌ

يَجُوزُ نَسْخُ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ <sup>(٦)</sup>، وَأَصَحُّ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ <sup>(٧)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَنْعَ عَقْلًا

[١] قَوْلُهُ: (فَرَعَ الْإِبَاحَةَ. اهـ). [إِنْ قِيلَ: أَفَادَ النَّصُّ أَنَّ مَا سِوَى الْمُسْتَثْنَى لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ مِمَّا سِوَاهُ، فَهُوَ بِالنَّصِّ لَيْسَ بِحَرَامٍ، فَيَكُونُ الْإِبَاحَةُ الشَّرْعِيَّةَ، قُلْنَا: مَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الْخَطَابُ أَصْلًا دَاخِلٌ فِيهِ؛ فَالْأَوَّلَى <sup>(٨)</sup> الْإِبَاحَةُ الْأَصْلِيَّةُ، فَهُوَ الْمَتَيَّقَنُ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّقْرِيرِ مُشْكَلٌ،

(١) آخر (١١٢/ب) من النسخة (س).

(٢) فِي (ل): «فَمَعَ الْإِبَاحَةَ».

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٣٧/٢، بديع النظام ٥٣٩/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ١١٤٧/٣، إرشاد الفحول ٦٨/٢.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٤٠٣/٣.

(٥) نَصَّ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فِي الْمَوْطَأِ، فَقَالَ بَعْدَ حَدِيثِ التَّحْرِيمِ: «هُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا». الْمَوْطَأُ ٤٩٦/٢، وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ مَا افْتَرَسَ وَأَكَلَ اللَّحْمَ، فَهُوَ سَبْعٌ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ». الْكَافِي، لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ٤٣٦/١ - ٤٣٧، إِلَّا أَنَّ ابْنَ رَشْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ أَنَّ الْمَعُولَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مَالِكٍ الْكَرَاهَةُ، فَقَالَ: «السَّبَاعُ ذَوَاتُ الْأَرْبَعِ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ. وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ عَوْلُ جُمْهُورِ أَصْحَابِهِ وَهُوَ الْمَنْصُورُ عَنْهُمْ». بَدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ ٢٠/٢.

(٦) هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْأَصُولِيِّينَ. انظر: الفصول في الأصول ٣٢٣/١، المعتمد ٣٩١/١، العدة، لِأَبِي يَعْلَى ٨٠٢/٣، إِحْكَامُ الْفُصُولِ ٣٣٨/١، أَصُولُ السَّرْحِ ٦٧/٢، رَوْضَةُ النَّازِلِ ٢٥٧/١، الْمَحْصُولُ، لِلرَّازِي ٣٤٠/٣، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٣١٢، بَدِيْعُ النَّظَامِ ٥٣٦/٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ ٦٣/٣.

(٧) فِي (ك): «الشَّافِعِيَّةُ». انظر: الرسالة ص ١١٠، وانظر: المستصفى ص ١٠٠، الْمَحْصُولُ، لِلرَّازِي ٣٤٠/٣، الْإِحْكَامُ، لِلْأَمْدِيِّ ١٨٥/٣.

(٨) فِي (ل) وَالْمَطْبُوعُ: «فَالْأَقْلُ».

أو سمعاً<sup>[١]</sup>.

فتأمل<sup>(١)</sup>[٢].

[١] قوله: (عقلاً أو سمعاً) [اختلف أصحاب الشافعي، ف قيل: المراد المنع عقلاً، ونسبه السبكي<sup>(٣)</sup> إلى الحارث المحاسبي<sup>(٤)</sup>، وعبد الله بن سعيد<sup>(٥)</sup>، والقلا نسي<sup>(٦)</sup>].

وقيل: المراد سمعاً، وهو قول أبي حامد<sup>(٧)</sup>، وأبي إسحاق الإسفراييني، وأبي الطيب الصعلوك<sup>(٨)</sup>،

(١) أجاب الأنصاري عن هذا الإشكال بقوله: «والجواب عنه: أن ها هنا إخباراً بعدم وجدان النص، وهو إنما يوجب عدم تعلق الخطاب بالتحريم، وأما تعلقه بالإباحة فكلا، بخلاف التقرير؛ فإنه دالٌّ على تعلق الخطاب بالإباحة، فافهم». فواتح الرحموت ٩٢/٢.

(٢) ساقطة من (ك). (٣) انظر: رفع الحاجب ٩٠/٤ - ٩١.

(٤) هو: الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي، أبو عبد الله، شيخ الصوفية، له كتب كثيرة في الزهد، والرد على المعتزلة والرافضة، وورد أن الإمام أحمد بن حنبل أثنى على حاله من وجه، وحذر منه، وعن أبي زرعة الرازي لما سئل عنه، وعن كتبه قال: إياك وهذه الكتب، فهي كتب بدع وضلالات، توفي سنة ٢٤٣هـ. انظر: وفيات الأعيان ٥٧/٢، سير أعلام النبلاء ١١٠/١٢، الوافي بالوفيات ١٩٨/١١، طبقات الشافعية، للسبكي ٢/٢٧٥، الأعلام ١٥٣/٢.

(٥) هو: عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، أبو محمد، المعروف بابن كلاب، أحد أئمة المتكلمين، لكنه أقربهم إلى السُّنة، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة منها، كتاب الرد على المعتزلة، والصفات، وخلق الأفعال، توفي بعد سنة ٢٤٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧٤/١١، طبقات الشافعية، لابن السبكي ٢/٢٩٩، لسان الميزان ٣/٢٩٠.

(٦) هو: أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي، أبو العباس، نزيل الري، من معاصري أبي الحسن الأشعري، ومن متقدمي المتكلمين، مع ابن كلاب، والمحاسبي، والكرابيسي، ولم أجد له ترجمة في كتب التراجم. انظر: تبين كذب المفتري، لابن عساكر ص ٣٩٨، أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي ص ٢٥٤.

(٧) أي: الغزالي، وانظر رأيه: المستصفى ص ١٠٠.

(٨) هو: شمس الإسلام، سهل بن محمد بن سليمان بن محمد العجلي الصعلوكي، أبو الطيب، أحد أئمة الشافعية، مفتي نيسابور، الفقيه الأديب، أحد من جمع بين العلم والعمل، توفي سنة ٤٠٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٢٠٧، وطبقات الشافعية، لابن السبكي ٤/٣٩٣، والبداية والنهاية ١١/٣٢٤.

لنا: التوجه إلى بيت المقدس ليس في القرآن<sup>[١]</sup>، فكان بالسُّنَّة، ونُسِخَ بآية التحويل<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

وكذا<sup>[٢]</sup> حرمة المباشرة في ليالي رمضان، نُسِخَ بقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَافِ﴾ [البقرة: ١٨٧]<sup>(٣)</sup> الآية<sup>(٤)</sup>.

وتجوز كون الناسخ سُنَّة، أو كون المنسوخ من منسوخ تلاوة<sup>(٥)</sup>، فمع بُعده جدًّا، مندفعٌ بأن معلوم التأخر أو التقدم محكوم عليه بالناسخية<sup>[٣]</sup> أو

كذا في التقرير<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (ليس في القرآن) [في شرح المنهاج<sup>(٨)</sup>: أنه ثابت لقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨] لأنه مبيِّن بفعله]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (وكذا...) إلخ [في «المختصر»<sup>(١٠)</sup>: ومنه: نسخ صوم يوم عاشوراء بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] أقول: وفيه نظر]<sup>(١١)</sup>.

[٣] قوله: (محكوم عليه بالناسخية...) إلخ [لقائل أن يقول: الحكم فيما يكون من شأنه النسخ به لا مطلقًا، وأيضًا الكلام في النسخ بالذات، والإجماع في الاستلزام.

أقول: التحقيق أن الناسخ في الحقيقة، ما هو الموجب في الحقيقة، وهو

(١) وهي قوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتَوَلَّيَكَ قَبْلًا تَرْمَاهَا فَوَّلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الآية [البقرة: ١٤٤].

(٢) آخر (١٤٢/أ) من النسخة (م). (٣) آخر (٩٦/ب) من النسخة (ق).

(٤) انظر: بديع النظام ٥٣٦/٢، شرح مختصر الروضة ٣١٦/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٠، تحفة المسؤول ٤١١/٣، التقرير والتحبير ٦٣/٣.

(٥) انظر: المحصول، للرازي ٣/٣٤٠.

(٦) انظر: التقرير والتحبير ٦٣/٣. (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: نهاية السؤل ص ٢٤٣. (٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٠.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).



المنسوخية إجماعاً<sup>(١)</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: أولاً: ﴿لِثَبِّينَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]<sup>(٣)</sup> الآية، فهو مبين، والبيان لا يرتفع<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، قلنا: البيان بمعنى التبليغ، ولو سلم، فإنما لا يرفع بمبيته لا بغيره<sup>(٦)</sup>.

وثانياً: فيه تنفير للناس<sup>(٧)</sup>، قلنا: إذا عُلِمَ أنه مبلغ فقط، فلا نفرة<sup>(٨)</sup>.

### مسألة

يجوز نسخ الكتاب بالسُّنَّة<sup>(٩)</sup>، خلافاً للشافعي رَحِمَهُ اللهُ قَطْعاً<sup>[١]</sup>.

الكلام النفسي<sup>(١٠)</sup>، والدال عليه، كما أنه يكون وحياً متلوّاً كذلك، غير المتلو من الوحي، وأما الإجماع، فإنما يكون دليلاً على الدليل، فتأمل<sup>[١١]</sup>.

[١] قوله: (قطعاً) [أي: ليس له إلا قول واحد بالمنع، كما قال

(١) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٦٣/٣، تيسير التحرير ٢٠٢/٣.

(٢) أي: الشافعية.

(٣) آخر (١٣٣/ب) من النسخة (ك).

(٤) في (س): «لا يُرفع».

(٥) انظر: شرح اللمع ٤٩٩/١، المحصول، للرازي ٣/٣٤٢، الإحكام، للآمدي ٣/١٨٧،

حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٣٣٤/ب).

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٠، تحفة المسؤول ٣/٤١٢.

(٧) من حيث أنه يوهم أن الله تعالى يكذب رسوله ﷺ ويرفع حكمه. انظر: المحصول ٣/

٣٥١، الإحكام، للآمدي ٣/١٨٧، فواتح الرحموت ٢/٩٣.

(٨) انظر: بديع النظام ٢/٥٣٨، تحفة المسؤول ٣/٤١٣، التقرير والتحجير ٦٣/٣.

(٩) وهو مذهب جمهور الأصوليين، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد. انظر: العدة، لأبي

يعلى ٣/٧٨٩، إحكام الفصول ١/٣٣٢، أصول السرخسي ٢/٦٧، التمهيد، لأبي

الخطاب ٢/٣٦٩، المغني، للخبازي ص ٢٥٥، المحصول، للرازي ٣/٣٤٧، مختصر

ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٠، نهاية الوصول، للهندي ٦/٢٣٤٢، البحر

المحيط ٤/١٠٩.

(١٠) تقدم بيان بطلان القول بالكلام النفسي، وأن القرآن كلام الله لفظاً ومعنى، وأنه بصوت

وحرف. انظر: ١/١٠١.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

لنا: ممكن لذاته، وليس ممتنعاً بالغير؛ لأن الأصل عدمه<sup>(١)</sup>.  
 واستُبدِل: بأن «لا وصية لوارث»<sup>[١]</sup> نَسَخَ الوصية  
 للوالدين<sup>[٢]</sup> والأقربين.  
 وقول جماعة<sup>[٣]</sup>:

الإمام<sup>(٢)</sup>[<sup>(٣)</sup>].

[١] قوله: (لا وصية لوارث) [قال رسول الله ﷺ: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث» قال الترمذي: حسن صحيح<sup>(٤)</sup>، كذا في التقرير<sup>(٥)</sup>][<sup>(٦)</sup>].  
 [٢] قوله: (الوصية للوالدين...) إلخ [قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾] [البقرة: ١٨٠][<sup>(٧)</sup>][<sup>(٨)</sup>].  
 [٣] قوله: (جماعة) [منهم: الجصاص<sup>(٩)</sup>، وفخر الإسلام<sup>(١٠)</sup>، وصدر الشريعة<sup>(١١)</sup>؛ بل الزجاج ادّعى الإجماع<sup>(١٢)</sup>، ورُدّ: بأن التناسخ فرع التعارض

- (١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٠، التقرير والتحبير ٦٣/٣، تيسير التحرير ٢٠٣/٣.
- (٢) انظر: المحصول، للرازي ٣/٣٤٧. وانظر: الرسالة ص ١٠٦، وهي الرواية الأخرى عن الإمام أحمد. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٧٨٨، المسودة ١/٤١٤، شرح الكوكب المنير ٣/٥٦٢.
- (٣) ساقطة من (ك) و(س).
- (٤) رواه الإمام أحمد (٢٢٢٩٤) ٢٢٨/٣٦، وأبو داود (٢٨٧٠)، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث ٣/١١٤، الترمذي (٢١٢١)، كتاب الفرائض، باب ما جاء لا وصية لوارث ٤/٤٣٤، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه (٢٧١٣)، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث ٢/٩٠٥.
- (٥) انظر: التقرير والتحبير ٦٣/٣.
- (٦) ساقطة من (ك) و(س).
- (٧) آخر (٦٧/ب) من النسخة (ل).
- (٨) ساقطة من (ك) و(س).
- (٩) انظر: أحكام القرآن، للجصاص ١/٢٠٥.
- (١٠) انظر: أصول الزدوي مع كشف الأسرار ٢/٣٣٩.
- (١١) انظر: التوضيح مع التلويح ٢/٨٣.
- (١٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢٤٩.

والزجاج هو: إبراهيم بن السري بن سهل، من مشاهير النحاة، وأخص تلاميذ المبرد به، أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي، من مصنفاته: «شرح أبيات سيبويه»، و«معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، توفي في بغداد سنة ٣١١ هـ. انظر: الفهرست ص ٩٠، تاريخ بغداد ٦/٨٧، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري ص ١٨٣، معجم الأدباء ١/٥١ - ٥٢.

بل الناسخ آية<sup>[١]</sup> المواريث مرجوح، فإنها لا تعارضه<sup>(١)</sup>.  
 واعتُرض: بأنه من الآحاد، فلا يجوز اتفاقاً<sup>(٢)</sup>، إلا أن يدّعي الشهرة،  
 وهو الأقرب؛ لتلقي الأمة لها بالقبول، فيجوز النسخ به على مذهب الحنفية<sup>(٣)</sup>؛  
 لكن قال أبو زيد<sup>(٤)</sup>: لم يوجد في كتاب الله ما يُنسخ بالسُّنة، إلا من طريق  
 الزيادة.

قيل<sup>(٥)</sup>: الأوجه<sup>[٢]</sup> أن يقال: الإجماع على الحكم المتأخر<sup>(٦)</sup> دليل

والتدافع، ولا تدافع؛ لأنه يمكن الجمع بأن تكون الوصية من الثلث، والإرث من  
 الباقي، وبه قال الفقيه أبو الليث<sup>(٧)</sup> وغيره<sup>(٨)</sup> [٩].

[١] قوله: (بل الناسخ آية...) إلخ [وكذلك من ابن عباس]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (الأوجه...) إلخ [في «التقرير»]<sup>(١١)</sup>: هذا ما عليه طائفة من  
 العلماء، منهم مشايخنا: أبو منصور الماتريدي، وصدر الإسلام، وصاحب  
 الميزان، وأبو الليث السمرقندي، وبه ظهر عدم تمام دعوى الزجاج الإجماع على  
 أن فرض الوصية نسخ آيات المواريث<sup>[١٢]</sup>.

(١) انظر: بذل النظر ص ٣٤٣.

(٢) انظر: المحصول ٣/٣٤٨ - ٣٤٩، الأحكام، للآمدي ٣/١٩٠.

(٣) انظر: أحكام القرآن، للجصاص ١/٢٠٥، بذل النظر ص ٣٤٣، التقرير والتحبير ٣/٦٥،  
 تيسير التحرير ٣/٢٠٣.

(٤) انظر: تقويم الأدلة ص ٢٤٢.

(٥) القائل: ابن الهمام. انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٦٤.

(٦) آخر (١٤٢/ب) من النسخة (م).

(٧) هو: أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد النسفي، أبو الليث، كان فقيهاً فاضلاً، واعظاً،  
 حسن الصمت، وُصُولاً للأصدقاء، توفي سنة ٥٥٢ هـ. انظر: الجواهر المضية ١/٢٢٦،  
 الفوائد البهية ص ٢٩.

(٨) انظر: التقرير والتحبير ٣/٦٥، تيسير التحرير ٣/٢٠٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س). (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١١) انظر: التقرير والتحبير ٣/٦٥.

(١٢) هذه الزيادة في النسخة (ل)، وهي غير موجودة في المطبوع، ويظهر لي أنها مقحمة، لا  
 داعي لها.

وجود النسخ، وليس بقرآن، فهو سُنَّةٌ، أقول: لو تَمَّ لدَلَّ على جواز النسخ بالآحاد، بأن يقال: ليست<sup>(١)</sup> بمتواترة<sup>(٢)</sup>، وإلا عُلِمَتْ، فهو من الآحاد، إلا أن يقال: لعلّه متواتر عند المجتهدين الحاكمين بالنسخ؛ لقرب زمانهم.

قالوا<sup>(٣)</sup>: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ الآية [البقرة: ١٠٦]، والسُّنَّةُ ليست بخير، ولا مثل، ولا أن الله آتٍ بها<sup>(٤)</sup>، قلنا: ربما يكون الثابت بالسُّنَّةِ خير للمكلف، والله الآتي والمبدل؛ لقوله<sup>(٥)</sup> [١]: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِي نَفْسٍ إِنْ أَنْتَجِعُ إِلَّا مَا يُؤْتَى إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]<sup>(٦)</sup>.

### مسألة

الإجماع لا يكون منسوخًا، ولا ناسخًا عند الجمهور<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (لقوله...) إلخ [فيه إشارة إلى أن النزاع إنما هو في الإجماع القطعي]<sup>(٨)</sup>.

(١) آخر (١١٣/أ) من النسخة (س). (٢) في (ك): «متواترة».

(٣) أي: الشافعية.

(٤) انظر: التبصرة ص ٢٦٥، المحصول ٣/٣٤٩، الإحكام، للآمدي ٣/١٩٣، نهاية الوصول، للهندي ٦/٢٣٤٧، بيان المختصر ٢/٦٧٠.

(٥) آخر (١٣٤/أ) من النسخة (ك).

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/١٩٥، بيان المختصر ٢/٦٧٠، التقرير والتحبير ٣/٦٥، تيسير التحرير ٣/٢٠٤.

(٧) انظر: المعتمد ١/٤٠١، العدة، لأبي يعلى ٣/٨٢٦، الفقيه والمتفقه ١/٣٣٣، إحكام الفصول ١/٣٤٣، اللمع ص ٥٧، أصول السرخسي ٢/٦٦، الواضح ٤/٣١٧، بذل النظر ص ٣٤٦، روضة الناظر ١/٣٣٠، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢/٥٥٣، إرشاد الفحول ٢/٧٤.

وذهب بعض الأصوليين، ومنهم: عيسى بن أبان من الحنفية، وبعض المعتزلة إلى جواز كون الإجماع منسوخًا وناسخًا. انظر: الإحكام، للآمدي ٣/١٩٩، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٤، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٧٥، نهاية السؤل ص ٢٤٥، شرح الكوكب المنير ٢/٢٥٨، التقرير والتحبير ٣/٦٩، إرشاد الفحول ٢/٧٥.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

أما الأول<sup>(١)</sup>، فلما أقول: اتفاق الكل على حكم من<sup>(٢)</sup> غير تأقيت، يدل على أنه حسن أو قبيح، لا يحتمل السقوط، وإلا لجاز الاختلاف عادة.

واستدل: بأن نسخه بالظني خلاف المعقول، وبنقل قاطع متأخر لا يتصور؛ إذ لا إجماع إلا بعده عليه السلام، وبمقدم<sup>[١]</sup> يجعله خطأ، وبإجماع آخر<sup>[٢]</sup> يمتنع؛ إذ لا ولاية للأمة على قطع الدوام،<sup>(٣)</sup> وإدراك الانتهاء<sup>(٤)</sup>، وفيه نظر؛ إذ زمان نسخ ما ثبت بالوحي، وإن انتهى بوفاته عليه السلام؛ لكن زمان نسخ ما ثبت بالإجماع لم ينته؛ لبقاء انعقاده، فلا يمتنع ظهور انتهاء مدة حكمه للمجتهدين الراسخين بتبدل المصلحة، فيجوز أن يُجمع<sup>[٣]</sup> على

[١] قوله: (وبمقدم...) إلخ [لا حاجة إليه؛ إذ المتقدم لا يكون ناسخاً]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (وبإجماع آخر) [قد أبطله في «شرح المختصر»<sup>(٦)</sup> بلزوم أن يكون أحد الإجماعين خطأ، وهو منقوض بالنسخ في المتواترين، كما سيجيء]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (فيجوز أن يجمع. اهـ.) [في «التحرير»<sup>(٨)</sup>]: إن هذا التوجيه لا يتأتى إلا على القول بجواز الإجماع لا عن مستند، أقول: فيه نظر ظاهر؛ لأن الحجة بالإجماع لا المستند، ولا يلزم من نسخ نسخة، على أنه يجوز أن يكون قياساً، فليتأمل]<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: أن الإجماع لا يكون منسوخاً. (٢) آخر (٩٧/أ) من النسخة (ق).

(٣) آخر (١٤٣/أ) من النسخة (م).

(٤) انظر: المحصول ٣/٣٥٥، الإحكام، للآمدي ٣/٢٠٠، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨١، التقرير والتحرير ٣/٦٨، تيسير التحرير ٣/٢٠٧.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨١. (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: التحرير مع التقرير والتحرير ٣/٧٠.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

خلاف ما أُجْمِعَ عليه سابقًا، إلا أن يكون إجماع الصحابة، فإنه أقوى، لا ينسخ بإجماع مَنْ بعدهم<sup>(١)</sup>، وبه<sup>(٢)</sup> صرَّح<sup>[١]</sup> فخر الإسلام.

قالوا<sup>(٣)</sup>: لو اختلفت الأمة على قولين، فإجماع على أن المسألة اجتهادية، فإذا أجمعوا على أحدهما بطل جواز الأخذ بكل<sup>(٤)</sup>، قلنا: لو سلَّم الإجماع<sup>[٢]</sup> فلا نسخ؛ لأن الأوّل مشروط بعدم قاطع<sup>(٥)</sup>، وانتفاء المشروط<sup>(٦)</sup>

[١] قوله: (وبه صرَّح. اهـ). [أورد أنه قال<sup>(٧)</sup>: الصحيح أن النسخ به لا يكون إلا في حياة النبي ﷺ، والإجماع ليس حجة في حياته، فهذا تناقض، وأجيب: بأن المراد من النفي، نسخ الكتاب، أو السُّنَّة بالإجماع، أما نسخ الإجماع بالإجماع، فيجوز عنده<sup>(٨)</sup>].<sup>(٩)</sup>

[٢] قوله: (لو سلَّم الإجماع) [إشارة إلى المنع؛ لأنه مختلف فيه]<sup>(١٠)</sup>.

- (١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤٨٠/٣، و٣٣٤.
- (٢) أي: يكون الإجماع منسوخًا بإجماع. فوائح الرحموت ٩٧/٢.
- (٣) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٢٦/٣، الوصول إلى الأصول ٥١/٢، الإحكام، للأمدى ٣/٢٠٠، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨١، التقرير والتحبير ٧٠/٣، تيسير التحرير ٢٠٧/٣.
- (٤) أي: لأن الحكم الأول المجمع عليه صار قطعياً بالإجماع، فلا تجوز مخالفته. انظر: التقرير والتحبير ٧٠/٣.
- (٥) آخر (١١٣/ب) من النسخة (س). (٦) وهو أن الإجماع لا يكون ناسخًا.
- (٧) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٧٥/٣.
- (٨) اختلف متأخروا الحنفية في توجيه كلام فخر الإسلام البزدوي في هذه المسألة، والذي ارتضاه صاحب الكشف، وصاحب التلويح هو ما ذكره المصنف؛ لكنهما أضافا أن فخر الإسلام أراد أن الإجماع لا ينعقد ألبتة بخلاف الكتاب والسُّنَّة، فلا يُتصوّر أن يكون ناسخًا لهما، ويُتصوّر أن ينعقد إجماع لمصلحة، ثم تتبدل تلك المصلحة، فينعقد إجماع ناسخ له. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٧٦/٣، التلويح ٦٨/٢.
- ويرى الكمال بن الهمام أن ما ارتضاه صاحب الكشف إنما هو لمجرد دفع المناقضة؛ لأنه لا يتأتى إلا على القول بجواز الإجماع من غير مستند؛ لأنه إذا فُرض تحقق الإجماع عن نص امتنعت مخالفته، ولو ظهر نص أرجح منه؛ لأن ذلك الحكم يصير قطعياً بالإجماع، فلا تجوز مخالفته، فلا يتصور الإجماع بخلافه. انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٧٠/٣.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س).
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

بانتفاء الشرط ليس من النسخ، فتأمل<sup>[١]</sup>.

وأما الثاني<sup>(١)</sup> فللحنيفة أنه لا مدخل للآراء في انتهاء مدة الحكم في علمه تعالى؛ بل بالوحي<sup>(٢)</sup>، أقول: [بل]<sup>(٣)</sup> لعل<sup>(٤)</sup> المستند معرّف، فافهم.

ولغيرهم: إن كان عن نصّ، فهو النسخ، والإجماع كاشف، وإلا فإن كان الأوّل قطعياً، فالإجماع خطأ، وإن كان ظنياً لم يبق مع الإجماع؛ لزوال شرط العمل، وهو الرجحان بالقطع<sup>(٥)</sup>، [فلا رفع]<sup>(٦)</sup>.

وفيه: إنّ كون النسخ بالنصّ دونه يبطل حجّيته؛ لأنه حينئذٍ النصّ<sup>(٧)</sup> هو الحجة، وأنه ربما كان النصّ غير معلوم التأخر، بخلاف الإجماع، وأن النسخ لا يوجب الخطأ، كما في المتواترين، وأنه يستلزم عدم جواز<sup>(٨)</sup> نسخ الآحاد بالمتواتر.

أقول: لو قيل: الأوّل إما قطعيّ أو ظنيّ لكفى، وحينئذٍ اندفع الأولان<sup>(٩)</sup>،

[١] قوله: (فتأمل) [إشارة إلى أنه لا يقال: أن كلّ حكم بقاؤه مشروط بانتفاء ضده الطارئ، فيلزم انتفاء النسخ مطلقاً؛ لا بالقول كما سيجيء أن كليهما [كلما]<sup>(١٠)</sup> يصلحان للتعارض عند اتحاد زمان، فيتناسخان عند التعاقب، وما نحن فيه لا يصلح للتعارض، تدبر]<sup>(١١)</sup>.

- (١) وهما: أن النسخ لا يوجب الخطأ، وأنه يستلزم عدم جواز نسخ الآحاد بالمتواتر.
- (٢) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٧٦/٣، التقرير والتحجير ٧٠/٣، تيسير التحرير ٢٠٨/٣.
- (٣) زيادة من (س).
- (٤) آخر (١٣٤/ب) من النسخة (ك).
- (٥) انظر: المحصول ٣٥٧/٣، الإحكام، للآمدي ٢٠٠/٣، شرح مختصر الروضة ٣٣١/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٢، التقرير والتحجير ٧٠/٣، تيسير التحرير ٢٠٨/٣.
- (٦) زيادة من (ك).
- (٧) آخر (١٤٣/ب) من النسخة (م).
- (٨) آخر (٩٧/ب) من النسخة (ق).
- (٩) أي: الإيرادان وهما: كون النسخ بالنصّ دونه يبطل حجّيته، وكون النسخ غير معلوم التأخر.
- (١٠) هذه الزيادة في النسخة (ل)، وهي غير موجودة في المطبوع، ويظهر لي أنها مقحمة، لا داعي لها.
- (١١) ساقطة من (ك) و(س).

ثم المتناسخان هما المتعارضان لو اتحد زمانهما، والقطعي والظني لا يتعارضان، فلا نسخ بينهما، ونسخ الأحاد بالمتواتر إنما هو بمعنى عدم البقاء، وكذلك الإجماع مُتَلَاشٍ في زمان القطعي<sup>[١]</sup>، فلا يعارضه، فلا نسخ، وحيثُ اندفع الأخيران<sup>(١)</sup>، فافهم.

قالوا<sup>(٢)</sup>: أولاً: أجاب عثمان<sup>[٢]</sup>: «حَجَبَهَا قَوْمُكَ يَا غلام»، قلنا: معناه مجاز بالإجماع، وهو ليس نسخاً بالإجماع<sup>(٣)</sup>، ولو سلّم، فهو دليل على الناسخ<sup>[٣]</sup>.

وثانياً: سقط سهم المؤلفة بإجماع الصحابة في زمن أبي بكر، قلنا:

[١] قوله: (في زمان القطعي) [وذلك لأن الإجماع<sup>(٤)</sup> باجتماع الآراء من]<sup>(٥)</sup> المجتهدين، ومن شرط الرأي ألا يكون مخالفاً للقطعي<sup>[٦]</sup>.

[٢] قوله: (أجاب عثمان) قال ابن عباس لعثمان: «كيف تحجب الأم بالأخوين، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ إِخْوَةٌ فَلَأَيُّهُ أُسْدُسٌ﴾» [النساء: ١١] والأخوان ليسا إخوة؟! فقال: حجبتها... إلخ<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (دليل على الناسخ) [لثلا يلزم الإجماع على خلاف القاطع]<sup>(٨)</sup>.

(١) وهما: أن النسخ لا يوجب الخطأ، وأنه يستلزم عدم جواز نسخ الأحاد بالمتواتر.

(٢) القائلون بأن الإجماع يكون ناسخاً.

(٣) انظر الإيراد والجواب عنه: الإحكام، للآمدي ٢٠٠/٣، رفع الحاجب ١٠٠/٤، الردود والنقود ٤٣٧/٢، فصول البدائع ١٥٩/٢، التقرير والتحجير ٦٨/٣ - ٦٩، تيسير التحرير ٢٠٩/٣.

(٤) آخر (٦٨/أ) من النسخة (ل).

(٥) هذه الزيادة غير موجودة في (ل)، وموجودة في المطبوع، والسياق يقتضيها.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) رواه الحاكم في المستدرک (٧٩٦٠)، كتاب الفرائض ٣٧٢/٤، بلفظ: «لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي، ومضى في الأمصار، وتوارث به الناس»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



من قبيل انتهاء الحكم؛ لانتهاء العلة<sup>(١)</sup>؛ حتى قيل: الإعزاز الآن في عدم الدفع إليهم، وهذا لا يسمى نسخًا؛ لأنه انتهاء جلي<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

القياس لا يكون<sup>[١]</sup> ناسخًا، ولا منسوخًا عند الجمهور<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: (القياس لا يكون. اهـ.) [اعلم أن التناسخ لا يجري في القياسين، مع قيام الأصلين، أما عند منسوخية الأصل، فيبطل القياس رأسًا، كما سيجيء<sup>(٤)</sup>؛ لأنه إنما يكون باعتبار التقدم والتأخر، [ولا عبرة]<sup>(٥)</sup> بهما فيهما؛ بل الاعتبار للمعارضة ثم الترجيح، وحينئذ لو كان القياس ناسخًا، فلا ينسخ إلا المنصوص، ولو بالإجماع، ولا مجال للرأي في ذلك، كيف ومن شرط وجوده عدم النص بنفي الحكم، ولو كان منسوخًا قائمًا ينسخ ما سواه من النص، وهو معارض ومبطل لوجوده، فلا رفع؛ لأنه فرع المعارضة؛ فاندفع ما في التحرير<sup>(٦)</sup>، وما في شرح الشرح<sup>(٧)</sup>، من وجوه الدخول في هذه المسألة، كما يظهر بالرجوع إليهما، ثم لا حاجة إلى تقسيم القياس إلى القطعي والظني، كما فعل ابن الحاجب<sup>(٨)</sup> وغيره؛ لأن القياس من حيث هو قياس لا يكون إلا ظنيًا<sup>(٩)</sup>.

- (١) انظر الإيراد والجواب عنه: كشف الأسرار، للبخاري ١٧٥/٣، التلويح على التوضيح ٦٧/٢، التقرير والتحبير ٦٨/٣ - ٦٩، تيسير التحرير ٢٠٩/٣.
- (٢) انظر: التقرير والتحبير ٦٩/٣، تيسير التحرير ٢٠٩/٣.
- (٣) انظر: المعتمد ٤٠٢/١، العدة، لأبي يعلى ٨٢٧/٣، إحكام الفصول ٣٤٣/١، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٧٤/٣، أصول السرخسي ٦٦/٢، المسودة ص ٢١٦، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٢، شرح مختصر الروضة ٣٣٢/٢، نهاية السؤل ٢/٥٩٢، البحر المحيط ١٣١/٤، شرح الكوكب المنير ٥٧١/٣، الآيات البيات ١٥٠/٣.
- (٤) انظر: المسألة التالية.
- (٥) في (ل): «ولا غيره»، وما أثبت من المطبوع.
- (٦) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٧١/٣.
- (٧) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٢٦٤/٣.
- (٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٢.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س).

أما الأول: فلأنه لا ولاية للأمة،<sup>(١)</sup> ولا مجال للرأي، ولهذا لا يعلل النسخ.

وأما الثاني:<sup>(٢)</sup> فلأن شرط العمل به رجحانه، وقد زال لوجود المعارض<sup>[١]</sup><sup>(٣)</sup>، فلا رفع<sup>(٤)</sup>.

قالوا<sup>(٥)</sup>: التخصيص في الأزمان كالتخصيص في الأعيان<sup>(٦)</sup>، قلنا: ممنوع؛ إذ لا مجال للرأي في درك الانتهاء، ولو علم الحكم<sup>(٧)</sup> منوطًا بمصلحة، ثم علم ارتفاعها، فكسَّهم المؤلفة<sup>(٨)</sup>.

### مسألة

إذا نُسخ حكم الأصل لا يبقى حكم الفرع<sup>(٩)</sup>، وهذا ليس بنسخ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (لوجود المتعارض)؛ [أي: المزاحم لوجوده]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (ليس بنسخ) [وقيل: نسخ<sup>(١١)</sup>، والحق لا يخفى]<sup>(١٢)</sup>.

(١) آخر (١٣٥/أ) من النسخة (ك). (٢) آخر (١٤٤/أ) من النسخة (م).

(٣) في (ك) و(م): المتعارض.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/ ١٧٤، البحر المحيط ٤/ ١٣١، تحفة المسؤول ٣/ ٤٢٢، شرح الكوكب المنير ٣/ ٥٧٢، تيسير التحرير ٣/ ٢١١.

(٥) أي: القائلون بكون القياس ناسخًا.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٢، التقرير والتحجير ٣/ ٧١، تيسير التحرير ٣/ ٢١٣.

(٧) آخر (١١٤/أ) من النسخة (س).

(٨) انظر: التقرير والتحجير ٣/ ٧١، تيسير التحرير ٣/ ٢١٣.

(٩) وهذا مذهب جمهور الأصوليين. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/ ٨٢٠، البرهان ٢/ ٨٥٦ مسألة ١٤٥١، الإحكام، للآمدي ٣/ ٢٠١، المسودة ١/ ٤٣٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٣، نهاية الوصول، للهندي ٦/ ٢٣٧٣، شرح مختصر الروضة ٢/ ٣٣٤، التقرير والتحجير ٣/ ٧٢، شرح الكوكب المنير ٣/ ٥٧٣، تيسير التحرير ٣/ ٢١٥.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١١) انظر: شرح المختصر، للعضد ٢/ ٢٠٠.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وقيل<sup>(١)</sup>: يبقى، ونُسب إلى الحنفية.

لنا: أن نسخ الأصل إلغاء للعلة، فيرتفع الفرع، وإلا لكان بلا دليل، ولو بقاء<sup>(٢)</sup>.

قالوا<sup>(٣)</sup>: أولاً: الفرع تابع للدلالة، وهي باقية لا لحكم الأصل، وهو المنتفي<sup>(٤)</sup>، قلنا: لزم من انتفاء الأصل انتفاء الحكمة المعتبرة شرعاً<sup>(٥)</sup>.

وثانياً: رفع حكم الفرع؛ قياساً على رفع حكم الأصل من غير جامع<sup>(٦)</sup>، قلنا: بل بانتفاء العلة، المعلوم بانتفاء الأصل<sup>(٧)</sup>.<sup>(٨)</sup>

### مسألة

المختار<sup>[١]</sup>

[١] قوله: (المختار...) إلخ [أما نسخهما معاً، فاتفاق<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

(١) نسب هذا القول إلى الحنفية بعض الأصوليين. انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٢١/٣، شرح اللمع ٢٣٢/٢، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٩٣/٢، ولكن هذه النسبة لم تثبت في كتب الحنفية، قال الكمال بن الهمام: «ومناه على المختار من أن نسخ حكم الأصل لا يبقى معه حكم الفرع». التحرير مع التقرير والتحبير ٧٢/٣.

وقال الأنصاري: «هذه النسبة لم تثبت، وكيف لا، وقد صرحوا أن النص المنسوخ لا يصح عليه القياس». فواتح الرحموت ١٠٣/٢.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٢، التقرير والتحبير ٧٣/٣، تيسير التحرير ٣/٢١٦، شرح الكوكب المنير ٥٧٥/٣.

(٣) القائلون ببقاء حكم الفرع، مع نسخ حكم الأصل.

(٤) انظر: التقرير والتحبير ٧٣/٣، شرح الكوكب المنير ٥٧٥/٣.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٤.

(٦) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٢٣/٣، شرح اللمع ٢٣٣/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٤، التقرير والتحبير ٧٣/٣.

(٧) انظر: المصادر السابقة. (٨) آخر (٩٨/أ) من النسخة (ق).

(٩) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٢٨/٣، المحصول، للرازي ٣٦٠/٣، الإحكام، للآمدي ٣/٢٠٥، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٥، نهاية الوصول، للهندي ٢٣٧٩/٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٦٩٦/٣، التحبير ٣٠٧٩/٦.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

جواز نسخ الأصل<sup>[١]</sup> دون الفحوى<sup>[٢]</sup> وبالعكس<sup>(١)</sup>.

وقيل: لا بالعكس<sup>[٣]</sup>، وقيل: بمنعهما<sup>(٢)</sup>.

لنا: أما الأوّل<sup>(٣)</sup> فربما كان الفحوى أقوى، كالضرب أقوى من التأفيف<sup>(٤)</sup>.

وأما الثاني<sup>(٥)</sup> فلجواز ظنيّة<sup>[٤]</sup> اللزوم، فيجوز التخلف، ولذا صحّ:

[١] قوله: (الأصل)؛ [أي: المنطوق]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (الفحوى)؛ [أي: مفهوم الموافقة]<sup>(٧)</sup>[<sup>(٨)</sup>].

[٣] قوله: (لا بالعكس) [اختاره الآمدي وأتباعه]<sup>(٩)</sup>[<sup>(١٠)</sup>].

[٤] قوله: (فلجواز ظنيّة...) إلخ [وذلك كما قال الشافعي بكفارة العمد بنص الخطأ كما مرّ<sup>(١١)</sup>]، فيجوز أن ينسخ كفارة العمد، مع تعارض الخطأ، وبهذا

(١) وهذا مذهب الحنفية، وكثير من الحنابلة، والمتكلمين. انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٦٩٧/٣، التقرير والتحبير ٩٥/٣، التحبير ٣٠٨١/٦، تيسير التحرير ٢١٤/٣، شرح الكوكب المنير ٥٧٦/٣.

(٢) وهو قول البيضاوي، حيث قال: «نسخ الأصل يستلزم نسخ الفحوى وبالعكس». انظر: منهاج الوصول مع الإبهاج ٢٥٧/٢.

(٣) أي: جواز نسخ الأصل دون الفحوى.

(٤) انظر: نهاية الوصول، للهندي ٢٣٧٩/٦، التحبير ٣٠٨١/٦، التقرير والتحبير ٧٢/٣، شرح الكوكب المنير ٥٧٧/٣.

(٥) أي: جواز نسخ الفحوى دون الأصل.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) تقدّم تعريف الفحوى، وأنه: ثبوت حكم المنطوق للمسكوت عنه؛ لاشتراكهما في المقتضى، وهو القياس. انظر: ٤٣٠/١.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) أي: لا يجوز نسخ الفحوى دون الأصل، وهو اختيار ابن برهان، ابن الحاجب، وأكثر الشافعية. انظر: الوصول إلى الأصول ٥٦/٢ - ٥٧، المحصول ٣٦٠/٣، الإحكام، للآمدي ٢٠٥/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٣، نهاية الوصول، للهندي ٢٣٧٩/٦.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١١) انظر: ٦١٢/١ - ٦١٣.

اقتله ولا تستخفّ به<sup>(١)</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: الأصل ملزوم، والفحوى لازم، ويجوز انتفاء<sup>(٣)</sup> الملزوم، وبقاء اللازم، دون العكس<sup>(٤)</sup>، قلنا: ذلك إذا كان اللزوم عقلاً قطعاً، وهو غير لازم<sup>(٥)</sup>.

قالوا<sup>(٦)</sup>: الفحوى لازم، والأصل متبوع،<sup>(٧)</sup> ولا ملزوم بدون اللازم، ولا تابع بدون المتبوع<sup>(٨)</sup>، قلنا: التبعية في الدلالة الباقية لا في الحكم.

وقد يقال: على تقدير المساواة بين الفحوى والأصل، كما هو تجويز الحنفية<sup>(٩)</sup>، وكثير من الشافعية<sup>(١٠)</sup>، يكون كالقياس، فلو نسخ إيجاب الكفارة للجماع، لا يبقى للأكل.

يندفع ما في «التحرير»<sup>(١١)</sup>: أن التفصيل بين الأصل، والفحوى [حق]<sup>(١٢)</sup> على اشتراط أولوية<sup>(١٣)</sup> في المسكوت؛ لأن نسخ الأصل يكون برفع اعتبار قدر المنطوق، وجاز بقاء المفهوم بقدر قوته، بخلاف القلب؛ إذ لا يتصور إهدار الأشد، واعتبار ما دونه، ففكر<sup>(١٤)</sup>.

(١) انظر: الإبهاج ٢٨/٣، رفع الحاجب ١٠٤/٤.

(٢) المانعون من بقاء الأصل دون الفحوى. (٣) آخر (١٤٤/ب) من النسخة (م).

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٠٦/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٤.

(٥) في (س) و(م): ليس بلام.

(٦) أي: المانعون من نسخ أحدهما دون الآخر.

(٧) آخر (١٣٥/ب) من النسخة (ك).

(٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٤.

(٩) انظر: أصول السرخسي ٢٤١/١، كشف الأسرار، للبخاري ٤١٢/٢، التقرير والتحرير ١٤٤/١.

(١٠) انظر: شرح الملع ٤٢٤/١، المستصفى ٤١١/٣، الإحكام، للآمدي ٧٥/٣.

(١١) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٢١٤/٣.

(١٢) هكذا في (ل)، وفي المطبوع، وفي المصدر «حتى» وهو الصواب والأليق بالسياق.

(١٣) في المطبوع: الأولوية.

(١٤) ساقطة من (ك) و(س).

ثم الفحوى يكون ناسخاً<sup>(١)</sup>، وقد ادّعى الإمام الرازي، والآمدي الاتفاق فيه<sup>(٢)</sup>، ونقل أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> الشيرازي، وابن السمعاني الخلاف<sup>(٤)</sup>. وكذا اختلف في نسخ مفهوم المخالفة بدون الأصل، والعكس<sup>(٥)</sup>، وفي كونه ناسخاً<sup>(٦)</sup>، كذا في التقرير<sup>(٧)</sup>.

### مسألة

مذهب الحنفية<sup>(٨)</sup>، والحنابلة<sup>(٩)</sup>، واختاره ابن الحاجب<sup>(١٠)</sup>، لا يثبت

(١) وهذا قول جمهور الأصوليين. انظر: المعتمد ٤٣٦/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٣٩٢، بذل النظر ص ٣٥١، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٧، شرح مختصر الروضة ٢/٣٣٦، شرح الكوكب المنير ٥٧٦/٣.

(٢) انظر: المحصول ٣/٣٦١، الإحكام، للآمدي ٣/٢٠٥.

(٣) آخر (١١٤/ب) من النسخة (س).

(٤) انظر: شرح اللمع ٢/٢٣١، قواطع الأدلة ١/٤٢٥.

وابن السمعاني هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد، أبو المظفر السمعاني التميمي، الحنفي ثم الشافعي، من أعلام أهل السنة في عصره، من مصنفاته: «كتاب التفسير»، و«قواطع الأدلة في أصول الفقه»، و«الاصطلاح في الفقه»، توفي سنة ٤٨٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١١٤، طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي ٥/٣٣٥، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ١/٢٧٣.

(٥) ذكر الصفي الهندي أن مفهوم المخالفة يجوز نسخه مع نسخ أصله، وبدونه، كما هو الحال في مفهوم الموافقة، وأما نسخ الأصل بدونه، فذكر احتمالين: عدم الجواز، والجواز، واستظهر الأول. انظر: نهاية الوصول، للهندي ٦/٢٣٨٢ - ٢٣٨٣، وما استظهره الصفي الهندي هو الصحيح من مذهب الحنابلة. انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٣٣٧، شرح الكوكب المنير ٣/٥٧٩.

(٦) المختلفون في كون مفهوم المخالفة ناسخاً أو لا هم الجمهور القائلون به، خلافاً للحنفية، فإنهم لا يقولون بحجته. انظر: أصول البزدي مع كشف الأسرار ٢/٢٥٥، بديع النظام ٢/٥٥١.

(٧) انظر: التقرير والتحبير ٣/٧٣.

(٨) انظر: التقرير والتحبير ٣/٧٣، تيسير التحرير ٣/٢١٦.

(٩) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٨٢٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٣٩٥، شرح الكوكب المنير ٣/٥٨٠.

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣/٤٢٧.

حكم الناسخ بعد تبليغ جبريل<sup>[١]</sup>، قبل تبليغه ﷺ إلينا.<sup>(١)</sup>  
لنا: واقعة أهل قباء، فإنهم استداروا وما أعادوا<sup>(٢)</sup>.

واستدل: أولاً: بأنه يوجب تحريم شيء ووجوبه في وقت واحد؛ لأن حكمه تحريم العمل بالأول، والمنسوخ واجب العمل ما لم يعتقد ناسخه، حتى لو عمل به عصي<sup>(٣)</sup>، أقول: منقوض<sup>(٤)</sup> بما إذا بلغه واحد<sup>(٥)</sup>، فتأمل<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (بعد تبليغ جبريل...) إلخ [إذا<sup>(٦)</sup> أوحى الله تعالى إلى جبريل ولم ينزل، أو نزل، ولم يبلغ إلى النبي ﷺ، فلا يتعلق به حكم إيقاعاً، وإذا بلغ إليه ﷺ لا في الأرض؛ بل في السماء، كفرض خمسين صلاة ليلة المعراج، ثم رفع، فقليل: يحتمل الاختلاف، أما إذا بلغ إليه ﷺ على الأرض، فإما أن يبلغ إلى مكلف ما، أو لم يبلغ بعد، فمذكور في الكتاب اتفاقاً، واختلافاً، هذا]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (فتأمل...) إلخ [إشارة إلى أن الفرق بالتمكن وعدمه غير مانع؛ لاشتراك عدم العلم، ووجوب العمل بالمنسوخ، ما لم يعلم بالناسخ، فتدبر]<sup>(٨)</sup>.

= وذهب بعض الشافعية إلى أن حكم الناسخ يثبت بعد تبليغ جبريل ﷺ، قبل تبليغه ﷺ للأمة. انظر: شرح اللمع ٢/٢٤٧، الأحكام، للأمدى ٣/٢٠٨، البحر المحيط ٥/٢٢٣.

(١) في هذا الموضع في المطبوع العبارة التالية: (لنا: لو ثبت قبل التبليغ، كان التبليغ تأخيراً عن وقت الحاجة)، وهي ساقطة من كل النسخ التي عندي، ولعلّ مما يرجح عدم نسبتها للمصنف أنه ليس من عادته أن يذكر قوله: (لنا) في الاستدلال لمذهبه أكثر من مرة؛ بل جرت عادته أن يذكر بعد (لنا): أولاً، وثانياً... إلخ، إذا كان يورد أكثر من استدلال، فعمل هذه الزيادة مدرجة من كلام أحد شراح المسلم، والله أعلم بالحقيقة.

(٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٨٢٤، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٣٩٥، تيسير التحرير ٣/٢١٨.

(٣) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٣٩٧، بديع النظام ٢/٥٤٠، بيان المختصر ٢/٥٦٤، التقرير والتحبير ٣/٧٣، تيسير التحرير ٣/٢١٦، شرح الكوكب المنير ٣/٥٨١.

(٤) آخر (١٤٥/أ) من النسخة (م). (٥) في (ك) و(م): «واحدًا».

(٦) آخر (٦٨/ب) من النسخة (ل). (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

وأيضًا لا نزاع في وجوب<sup>(١)</sup> الامتثال؛ بل في الثبوت في الذمة، فيمكن التدارك كما في النائم؛ لصحة التمكن، والعصيان<sup>(٢)</sup> لقصد المخالفة، كما في وطء الزوجة بقصد الأجنبية<sup>(٣)</sup>.

وثانيًا: لو ثبت لثبت قبل تبليغ جبرائيل؛ لاتحادهما في عدم علم المكلف<sup>(٤)</sup>.

وفيه أن النبي ﷺ على الأرض<sup>(٥)</sup> من جنس البشر، فيمكن العلم بالفحص عنه<sup>(٦)</sup>.

قالوا<sup>(٧)</sup>: حكمٌ تجدد وتعلّق، وعدم العلم غير مانع، كما إذا بلغ إلى<sup>[١]</sup>

[١] قوله: (كما إذا بلغ إلى...) إلخ [اعلم أنه إذا بلغ إلى مكلف، ثبت حكمه في حق الجميع اتفاقًا<sup>(٨)</sup>، والعجب أنه كيف غفل عنه ابن الهمام، فاستدل في التحرير<sup>(٩)</sup> على نفي ثبوت الحكم بما في «الصحيحين»: أنه ﷺ وقف حجة الوداع، فقال رجل: «يا رسول الله، لم أشعر، فحلقتُ قبل أن أذبح، قال: اذبح ولا حرج»<sup>(١٠)</sup>. الحديث، فتأمل<sup>[١١]</sup>.

(١) هكذا في النسخ كلها، وفي المطبوع: «عدم وجوب»، ولعلها الأصوب؛ لأن السياق فيما بعده يدل على أن المقصود عدم وجوب الامتثال.

(٢) آخر (٩٨/ب) من النسخة (ق).

(٣) انظر: التقرير والتحبير ٧٤/٣، تيسير التحرير ٢١٦/٣.

(٤) انظر: بيان المختصر ٥٦٥/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٤، التقرير والتحبير ٧٤/٣، تيسير التحرير ٢١٦/٣.

(٥) آخر (١٣٦/أ) من النسخة (ك).

(٦) انظر: التقرير والتحبير ٧٤/٣، تيسير التحرير ٢١٧/٣.

(٧) أي: بعض الشافعية.

(٨) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٠٨/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٤، التقرير والتحبير ٧٤/٣، تيسير التحرير ٢١٧/٣.

(٩) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٧٤/٣.

(١٠) رواه البخاري (٨٣)، كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة ١٨٠/١ مع الفتح، ومسلم (١٣٠٦)، كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي ٩٤٨/٢.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).



مكلف ما، قلنا: التمكن معتبر؛ دفعًا للتكليف بالمحال، وهو يحصل بالتبليغ إلى واحد، بخلاف ما قبله<sup>(١)</sup>.

وقد يقال<sup>[١]</sup>: النبي ﷺ ذلك الواحد فيه يحصل التمكن، أقول: إذا بلغ إلى واحد، دلّ على حصول زمان التمكن، بخلاف ما إذا لم يبلغ، وإلا لزم تأخير التبليغ الواجب، فتدبر.

### مسألة

زيادة عبادة مستقلة ليست<sup>(٢)</sup> نسخًا<sup>(٣)</sup>.

وعن بعضهم<sup>(٤)</sup>: إيجاب صلاة سادسة نسخ؛ لأنه يُبطل وجوب المحافظة على الوسطى، وحلّه: أن الوصف عقلي، ولا يلزم بطلان

[١] قوله: (وقد يقال...) إلخ [كما في التحرير]<sup>(٥)</sup> [٦].

(١) انظر: بديع النظام ٥٤٠/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٤.

(٢) آخر (١١٥/أ) من النسخة (س).

(٣) العبادة المزیدة لا تخلو: إما أن تكون مستقلة أو غير مستقلة، فإن كانت مستقلة، فإما أن تكون من غير جنس المزید عليها، أو من جنسها، فإن كانت من غير جنس المزید عليها، مثل: زيادة الزكاة على الصلاة، فهذه لا تكون نسخًا بالإجماع، وأما إن كانت من جنس المزید عليها، مثل: زيادة صلاة على صلاة، فهذه كذلك لا تكون نسخًا عند الجمهور، وتكون نسخًا عند بعض الحنفية.

وأما إن كانت غير المستقلة، مثل: زيادة جزء أو شرط، فقد اختلف الأصوليون في كونها نسخًا على أقوال، سيذكرها المصنف. انظر: قواطع الأدلة ٤٤١/١، المحصول، للرازي ٣/٣٦٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٤، نهاية الوصول، للهندي ٦/٢٣٨٧، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٩١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١١٧٨، التلويح ٢/٧١، فصول البدائع ٢/١٦٨، التقرير والتحبير ٣/٧٥، التحبير ٦/٣٠٩٣، شرح الكوكب المنير ٣/٥٨١، تيسير التحرير ٣/٢٢٠، حاشية العطار على شرح المحلي ٢/١٢٤.

(٤) وهو قول بعض العراقيين. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٨٤، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٩١.

(٥) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣/٢١٧.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

الموصوف<sup>(١)</sup>.

أما زيادة جزء؛ كالتغريب في الحد، أو شرط؛ كالإيمان في رقبة اليمين<sup>(٢)</sup>، فهل هو<sup>(٣)</sup> نسخ؟ فالحنفية<sup>(٤)</sup>: نعم.

والشافعية<sup>(٥)</sup>، والحنابلة<sup>(٦)</sup>، وأكثر المعتزلة<sup>(٧)</sup>: لا.

وعبد الجبار<sup>(٨)</sup>: إن غيّر المزيد عليه، حتى لو فعل كما كان، وجب استثنائه؛ كزيادة ركعة، أو كتخير في ثلاث بعده<sup>[١]</sup> في ثنتين فنسخ، بخلاف زيادة التغريب على الحد، وغلط ههنا ابن الحاجب<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (في ثلاث بعده...) إلخ [لأنه يرفع حرمة ترك اثنين]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (وغلط هنا ابن الحاجب) [حيث جعل زيادة عشرين على ثمانين في الحد، وزيادة التغريب على الجلد<sup>(١٠)</sup>، مما يغير المزيد عليه، مع أن الوجود ليس كالعدم هنا، فإنه لو جلد في يوم ثمانين، وفي اليوم الذي يليه عشرين، كان صحيحًا، وعليه فقس]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٩١/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٥، التقرير والتحرير ٧٥/٣، تيسير التحرير ٢٢٠/٣.

(٢) في (ك) و(ق): «الأيمان».

(٣) آخر (١٤٥/ب) من النسخة (م).

(٤) انظر: أصول السرخسي ٨٢/٢، كشف الأسرار، للبخاري ١٩١/٣، التلويح على التوضيح ٧١/٢.

(٥) انظر: شرح اللمع ٢٣٩/٢، المحصول ٣٦٤/٣، الإحكام، للآمدي ٢١١/٣، نهاية الوصول، للهندي ٢٣٨٧/٦.

(٦) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨١٤/٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٩٨/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ١١٧٨/٣، التحرير ٣٠٩٣/٦، شرح الكوكب المنير ٥٨١/٣.

(٧) انظر: المعتمد ٤٠٥/١.

(٨) انظر: المعتمد ٤٠٦/١، المحصول، للرازي ٣٦٤/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٤٣٠/٣.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

وقيل: إن رفعَ حكمًا شرعيًّا ففسخ، واختاره الإمام<sup>(١)</sup> [و]<sup>(٢)</sup> الرازي<sup>(٣)</sup>، والآمدي<sup>(٤)</sup>.

أقول: مرادهم أنه لا يضبط كليًّا لا نفيًّا، ولا إثباتًا، فاندفع ما في التنقيح<sup>(٥)</sup>: أنه كلامٌ خالٍ عن التحصيل؛ لأن كل أحد يعترف به.

أما رفعُ مفهوم المخالفة كـ(في المعلوفةِ زكاة)، بعدَ في السائمة،<sup>(٦)</sup> فنسبته إلى الحنفية سهوٌ من ابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، إلا تقديرًا<sup>[١]</sup>.

لنا: المطلق دلٌّ على الإجزاء مطلقًا؛ لأنه كالعام بدلًا، والتقييد<sup>(٨)</sup> ينافيه، فرفع<sup>(٩)</sup> حكمًا شرعيًّا<sup>(١٠)</sup>، ولهذا امتنع عندنا الزيادة بخبر الواحد

[١] قوله: (إلا تقديرًا) [إشارة إلى ما اعتذر به بعضهم، أنه أراد أنهم لو قالوا بمفهوم المخالفة؛ لكان رفعه نسخًا عندهم<sup>(١١)</sup>، وأبعد منه في التلويح<sup>(١٢)</sup>: أنه لا مؤاخذه في ذلك على ابن الحاجب؛ لما علم من عادته في الاختصار بالسكوت عما هو معلوم، فهو في حكم المستثنى]<sup>(١٣)</sup>.

(١) أي: إمام الحرمين الجويني. انظر: البرهان ٨٥٣/٢ مسألة ١٤٤٥.

(٢) ساقطة من (ك) و(م) و(ق). (٣) انظر: المحصول ٣/٣٦٥.

(٤) انظر: الإحكام ٣/٢١٢.

(٥) لم أعر على هذا النقل لصاحب التنقيح، ولكن الوارد بمثل هذا السياق عن السبكي، حيث قال: «وأنا أقول: لا حاصل لهذا التفصيل، وليس هو بواقع في محل النزاع، فإنه لا ريب في أن ما رفع حكمًا شرعيًّا كان نسخًا؛ لأنه حقيقته، ولسنا هنا في مقام أن النسخ رفع أو بيان، وما لا فليس بنسخ». رفع الحاجب ٤/١٢٢.

(٦) آخر (١٣٦/ب) من النسخة (ك).

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣/٤٣٠.

(٨) آخر (٩٩/أ) من النسخة (ق). (٩) في (س): «فيرفع».

(١٠) انظر: أصول السرخسي ٨٣/٢، بديع النظام ٥٣٤/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/١٩٣.

(١١) انظر: تيسير التحرير ٣/٢١٨.

(١٢) انظر: التلويح على التوضيح ٧٢/٢.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).

على القاطع؛ كالطهارة للطواف<sup>[١]</sup> وكثير<sup>(١)</sup>.

فما في المختصر<sup>(٢)</sup>: أن زيادة غسل عضو في الوضوء، أو ركن في الصلاة، ليس بنسخ ساقط؛ لأن تحقق الامتثال لم يبق<sup>[٢]</sup>؛ بل بالكل، فتدبر.

قالوا<sup>(٣)</sup>: تخصيص؛ لأنه أهون، قلنا: المطلق لا يدل إلا على الماهية<sup>(٤)</sup> من حيث<sup>(٥)</sup> هي هي<sup>[٣]</sup>، والتخصيص فرعٌ لدلالة المشخصات

[١] قوله: (للطواف) [بما روي عنه ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أحل فيه النطق، فمن نطق، فلا ينطق إلا بخير»<sup>(٦)</sup> على قوله تعالى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] هذا<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.  
[٢] قوله: (لم يبق) [أي: بالأول]<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (من حيث هي هي) [المراد من الحيثية: نفي التعدد، سواء كان للماهية المطلقة<sup>(١٠)</sup>، أو المقيدة<sup>(١١)</sup> بقيد الوحدة المطلقة؛ أعني: الفرد المنتشر،

(١) أي: كثير من الفروع الفقهية، مثل: عدم وجوب النية، والترتيب في الوضوء، وغيرها. انظر: التجريد، للقدوري ١/١٠١، ١٤٠، بدائع الصنائع ١/١٠٥، ١١٢، حاشية ابن عابدين ٩١/١.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٥. (٣) أي: المنكرون لكون الزيادة نسخاً.

(٤) في (س): «لا يدل على الماهية». (٥) آخر (١٤٦/أ) من النسخة (م).

(٦) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٩٥٥) ١١/٣٤، والحاكم في المستدرک (٣٠٥٨)، كتاب التفسير، من سورة البقرة ٢/٢٩٣، وابن حبان (٣٨٣٦) باب دخول مكة، ذكر الأخبار عن إباحة الكلام للطائف ٩/١٤٣، قال الألباني: الحديث مرفوع صحيح. انظر: إرواء الغليل ١/١٥٨.

(٧) الطهارة شرط لصحة الطواف عند جمهور الفقهاء، منهم: الإمام مالك، والشافعي، وأحمد في المشهور عنه، وليست شرطاً عند الإمام أبي حنيفة. انظر: الكافي، لابن عبد البر ١/٣٦٧، بدائع الصنائع ٢/٣٠٩، المغني، لابن قدامة ٥/٢٢٣، المجموع ٨/١٦، القوانين الفقهية ص ١٠٦، البحر الرائق ٢/٥٠٩، مغني المحتاج ١/٤٨٥.

(٨) ساقطة من (ك) و(س). (٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) تقدّم تعريف الماهية. انظر: ١/٧٣.

(١١) آخر (٦٩/أ) من النسخة (ل).

لفظاً<sup>(١)</sup> كما مرَّ.

أما نقص جزء أو شرط من العبادة،<sup>(٢)</sup> فنسخ له اتفاقاً، وهل هو للباقي نسخ لها<sup>(٣)؟</sup><sup>(٤)</sup>

فالمختار: لا<sup>(٥)</sup>، وقيل<sup>(٦)</sup>: نعم.

وعبد الجبار: في الجزء نعم، وفي الشرط لا<sup>(٧)</sup>، ولعله زعم أن النزاع في نسخ المجموع ففصل، وليس كذلك؛ بل في الباقي<sup>[١]</sup>.  
لنا: لو كان نسخاً للباقي؛ لافتقر<sup>[٢]</sup> إلى دليل آخر، وهو باطل اتفاقاً<sup>(٨)</sup>.

كما مرَّ<sup>(٩)</sup> [١٠].

[١] قوله: (في الباقي) [بأن نسخ الجزء، والشرط، هل يستلزم نسخ الجزء الآخر أو المشروط، أم لا؟]<sup>(١١)</sup>.  
[٢] قوله: (لافتقر) [أي: وجوبه]<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: بديع النظام ٢/٥٣٤. (٢) آخر (١١٥/ب) من النسخة (س).

(٣) أي: الاتفاق على كونه نسخاً للجزء والشرط، مثل: أن ينقص من الظهر ركعتان، أو يبطل شرط الطهارة فيه، وأما كونه نسخاً لباقي العبادة ففيه الخلاف. انظر: بذل النظر ص ٣٦٠، روضة الناظر ١/٢٤٨، شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٦، نهاية السؤل ص ٢٤٨، التقرير والتحجير ٣/٧٥، حاشية العطار على شرح المحلي ٢/١٢٦.

(٤) في (س) و(م): «وهل هو لها».

(٥) وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: شرح اللمع ١/٥٢٤، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٤٠٧، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥١، شرح الكوكب المنير ٣/٥٨٤، إرشاد الفحول ٢/٨٣١.

(٦) إليه ذهب الحنفية، كما حكاه عنهم ابن برهان، وابن السمعاني. انظر: إرشاد الفحول ٢/٨٣١.

(٧) انظر: المعتمد ١/٤٠٥.

(٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٦، التقرير والتحجير ٣/٧٥، تيسير التحرير ٣/٢٢٠.

(٩) انظر: ١/٥٨٦. (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) ساقطة من (ك) و(س). (١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

قالوا<sup>(١)</sup>: ثبت حرمتها بلا جزء أو شرط، ثم ارتفعت بالنقص<sup>(٢)</sup>، قلنا: حرمتها بدونه معناه وجوبه فيها، فاللزام نسخه، والكلام في نسخ الباقي<sup>(٣)</sup>، وقد يجاب: بأن الزائل وجوب<sup>[١]</sup> الزيادة، فهي باقية على الجواز الأصلي، فارتفع حكم شرعي، لا إلى حكم شرعي، فلا يكون نسخًا، كذا

[١] قوله: (بأن الزائل وجوب...) إلخ [اعلم أن عبارة المختصر في هذا الجواب، هذه الفرض لم يتجدد وجوب، فاختلف الشارحون لكلامه، فزعم العلامة أنه معارضة تقريرها: أنه لو كان نسخًا لأصل العبادة، لزم أن يكون للباقية وجوب متجدد، ضرورة أنها واجبة.

وزعم بعضهم أن المراد: أنه لا نزاع في نسخ التحريم؛ بل في نسخ الوجوب، والتقدير: إنه لم يتجدد وجوب؛ بل أبطل الوجوب فقط، والثابت هو الوجوب الأول، والزيادة باقية على الجواز الأصلي، وإنما الزائل وجوبها، فارتفع الحكم الشرعي، لا إلى حكم شرعي، فلا يكون نسخًا، انتهى، واستشكل القضاء هذا التقرير بوجوه مذكورة في الكتاب.

أقول وبالله التوفيق: يمكن أن يقال: جلد، بأن المعنى، فارتفع حكم شرعي؛ أي: وجوب الزيادة فقط، لا أن حكم شرعي؛ أي: حادث في الباقي؛ لأن وجوبه بالنص السابق، وجوازه بالأصل، فلا يكون رفع وجوب الزيادة، مستلزمًا نسخ الباقي؛ لأنه لم يوجب حكمًا حادثًا فيه.

وعلى هذا تندفع الشهادة، وينطبق الجواب، إلا أنه لا يظهر؛ لقوله: والزيادة باقية على الجواز الأصلي، دخل في الجواب، ألا أن يقال: مبالغة في عدم الأحداث، فإن رفع وجوب الزيادة لما لم يرفع جواز نفسها، فلأن لا يرفع جواز غيرها أولى، فتدبر، وكن من الشاكرين<sup>(٤)</sup>.

(١) القائلون بأن نقص جزء أو شرط من العبادة نسخ لها.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٦، التقرير والتحبير ٧٥/٣، تيسير التحرير ٢٢٠/٣.

(٣) انظر: التقرير والتحبير ٧٥/٣، تيسير التحرير ٢٢١/٣.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

في شرح المختصر<sup>(١)</sup>.

وفيه أنه مع مخالفته لجواز النسخ لا إلى بدل، وصدق تعريفات النسخ عليه،<sup>(٢)</sup> منقوض بالمنقوص<sup>[١]</sup>، فافهم.

### خاتمة

يُعرَف الناسخ بالنص<sup>(٣)</sup>، ومنه: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها»<sup>(٤)</sup>.

وبالإجماع، وبضبط التاريخ، فيُقبَل قول الصحابي: هذا سابق<sup>(٥)</sup>.  
أما قوله: هذا ناسخ،<sup>(٦)</sup> فعند الحنفية<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (بالمنقوص) [لأنه قال: نسخ له اتفاقاً، مع أنه لا إلى بدل]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (فعند الحنفية) [أي: فيقبل عند الحنفية<sup>(٨)</sup>]، لا يخفى أنه لا مجال للرأي في النسخ، فلا يعلم إلا بالسمع، فيحمل قول العدل عليه، فاندفع أن تعينه قد يكون عن اجتهاد، نعم؛ للمجتهد الترجيح لأحد المتعارضين بالرأي، وهو ليس من النسخ، تدبر]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٨٧. (٢) آخر (١٣٧/أ) من النسخة (ك).

(٣) انظر طرق معرفة النسخ: العدة، لأبي يعلى ٨٢٩/٣، شرح اللمع ٢٣٥/٢، الإحكام، للآمدي ٢٢٣/٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٣٧/٢، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢١، شرح مختصر الروضة ٥٨٠/٣، نهاية الوصول، للهندي ٢٤١٤/٦، البحر المحيط ٣٢١/٥، التقرير والتحجير ٧٨/٣، تيسير التحرير ٢٢١/٣.

(٤) رواه مسلم (٩٧٧)، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه ٦٧٢/٢.

(٥) وهذه الطرق متفق عليها في معرفة النسخ. انظر: المصادر السابقة.

(٦) آخر (١٤٦/ب) من النسخة (م).

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) انظر: التقرير والتحجير ٧٨/٣، تيسير التحرير ٢٢٢/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

لا: الشافعية<sup>(١)</sup>؛ لكن قالوا<sup>[١]</sup>: إذا تعارض متواتران، فقالوا<sup>(٢)</sup>: هذا ناسخ<sup>(٣)</sup> احتمل الرد؛ لرجوعه إلى نسخ المتواتر بالآحاد روايته<sup>[٢]</sup> والقبول، فلعلَّ الناسخ المتواتر والآحاد دليله، وما لا يقبل ابتداءً، قد يُقبل مآلاً؛ كشاهدي<sup>(٤)</sup> الإحصان<sup>[٣]</sup>.

قيل: فيه<sup>[٤]</sup> أن قول الصحابي ذلك جاز أن يكون اجتهاداً لا نقلاً عنه عليه السلام، أقول: في المتواترين النسخ لازم، لا عن اجتهاد، فمن الصحابي ليس إلا بيان السبق، وهو اتفاق.

ومن ههنا تبين أن القبول هو المقبول، وابن الحاجب محجوب عنه،

[١] قوله: (لكن قالوا)؛ أي: الشافعية.

[٢] قوله: (روايته) [بديل من الآحاد]<sup>(٥)</sup>.

[٣] قوله: (كشاهدي<sup>(٦)</sup> الإحصان) [فإنه يقبل الشاهدان في الإحصان، ويثبت بهما، وإن ترتب عليه الرجم، لا في الرجم، فإنه لا يثبت إلا بشهادة أربعة بالزنا، وكذلك شهادة النساء في الولادة، وإن رتب عليها النسب إلى غير ذلك]<sup>(٧)</sup>.

[٤] قوله: (قيل: فيه) [القائل: مرزاجان]<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: شرح اللمع ٢/٢٣٩، المحصول ٣/٣٨٠، الإحكام، للآمدي ٣/٢٢٤، وهذا قول جمهور الأصوليين. انظر: العدة ٣/٨٣٥، شرح الكوكب المنير ٣/٥٦٧، نشر البنود ١/٢٤٦.

(٢) أي: الصحابة.

(٣) في (س): «النسخ».

(٤) آخر (٩٩/ب) من النسخة (ق).

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) آخر (٦٩/ب) من النسخة (ل).

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٣٣٤/أ).

(٩) ساقطة من (س) والمطبوع.



فتوقَّف<sup>(١)</sup>، ثم لا تُعرَف بالبعدية في<sup>(٢)</sup> المصحف<sup>(٣)</sup>، ولا بحدثة سن الصحابي، ولا بتأخر إسلامه، ولا بالموافقة للبراءة الأصلية، فیدل<sup>[١]</sup> على التأخير؛ لأن التأسيس خير من التأكيد، وهو ضعيف؛ لأنه نسخ بالاجتهاد، مع أن كونه مباحاً شرعياً فائدة زائدة، والحنفية<sup>(٤)</sup> يؤخرون المخالف<sup>[٢]</sup>؛ لئلا يتكرر الرفع، وهذا ترجيح في التعارض لا تعيين للناسخ<sup>[٣]</sup>، فتدبر.

[١] قوله: (فیدل) [الكيفية الاستدلال بهذا الطريق]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (المخالف) [أي: مخالف الإباحة الأصلية عن موافقها بناء، على ما تقدم أن رفع الإباحة الأصلية نسخ عندهم، فلو قدّم المخالف على الموافق، كان هناك رفعان، ولو أخر المخالف عنه، لم يكن إلا رفع واحد، وكان الموافق تأكيد الإباحة الأصلية]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (لا تعيين للناسخ) [فلا يرد أنه نُسخ بالاجتهاد]<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٣٧/٢.

(٢) آخر (١١٦/أ) من النسخة (س).

(٣) لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٢٤/٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٣٧/٢، التقرير والتحبير ٧٩/٣، تيسير التحرير ٢٢٣/٣، شرح الكوكب المنير ٥٦٨/٣.

(٤) انظر: التقرير والتحبير ٧٩/٣، تيسير التحرير ٢٢٣/٣.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

## الأصل الثاني

### السُّنَّةُ

وهي لغة: العادة<sup>(١)</sup>، وههنا<sup>[١]</sup>: ما صدر عن الرسول<sup>[٢]</sup> غير القرآن، من<sup>(٢)</sup> قول، وفعل، وتقرير، كذا في شرح المختصر<sup>(٣)</sup>.

أقول: القراءة الشاذة ليست بقرآن<sup>[٣]</sup>، ولا خبر عند الشافعية<sup>(٤)</sup>، ولذا

[١] قوله: (وههنا) [أي: في الأصول، وأما في الفقه، فقليل: النافلة، وقيل: ما واظب عليه ﷺ، مع الترك أحياناً<sup>(٥)</sup>، وتفصيله في كتب الفقه<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (ما صدر عن الرسول) [أي: ما ظهر عنه بقرينة استثناء القرآن، وحيثُ يدخل الحديث القدسي<sup>(٨)</sup> فيها]<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (ليست بقرآن) [يمكن أن يقال: إن المراد بغير القرآن غير ما

(١) انظر: الصحاح، للجوهري ٢١٣٩/٥، المصباح المنير ص ١٥٢، القاموس المحيط ص ١٥٥٨.

(٢) آخر (١٣٧/ب) من النسخة (ك). (٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠٠.

(٤) انظر: البرهان ٤٢٧/١ مسألة ٦١٣، شرح صحيح مسلم، للنووي ١٣٢/٥، الإحكام، للآمدي ٢١٦/١.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ٢٨٨/١، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٢٣/٢.

(٦) انظر: العناية شرح الهداية، للبابرتي ٤٤١/١، تبين الحقائق، للزيلعي ١٧٨/١، حاشية ابن عابدين ١٠٥/١، كفاية النبيه، لابن رفة ٥٧/٤، فتح العزيز، للرافعي ٤٧٢/٦، روضة المستبين في شرح التلقين، لابن بزيظة المالكي ٢٨٦/١، مواهب الجليل، للحطاب ٤٠/١، أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري ٢٠٠/١، مغني المحتاج ٤٤٩/١.

(٧) ساقطة من (ك).

(٨) الحديث القدسي هو: الحديث القولي المسند من النبي ﷺ إلى الله تعالى، وقيل: ما كان لفظه من عند رسول الله ﷺ، ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام. انظر: التعريفات ص ٨٣، التوقيف على مهمات التعاريف ص ١٣٧، الكليات ص ٧٢٢، قواعد التحديث، للقاسمي ص ٦٧.

(٩) ساقطة من (ك).

لم تكن حجة، فيرد نقضاً عليهم<sup>(١)</sup>.  
وأما اعتقاد الخبرية، وجعل الحجية مشروطة بالنقل بعنوان الخبرية،  
فلا يخفى وهنه.

### مسألة

اختلفوا في عصمة الأنبياء قبل النبوة<sup>(٢)</sup>، وهي: عدمُ قدرة المعصية،  
أو خلقُ مانع غير ملج<sup>(٣)</sup>، فالأكثر على أنه لا يمتنع<sup>[١]</sup> عقلاً ذنبٌ مطلقاً<sup>(٤)</sup>،  
خلافًا للشيعة<sup>(٥)</sup>.....

روي بعنوان القرآنية، وفيه ما فيه<sup>(٦)</sup>[٧].

[١] قوله: (لا يمتنع) [أي: لا يحرم]<sup>(٨)</sup>.

- (١) آخر (١٤٧/أ) من النسخة (م).
- (٢) ابتدأ كثير من الأصوليين - كالجويني، والغزالي، وابن العربي، والرازي، وغيرهم - بمبحث السُّنَّة بالكلام عن عصمة الأنبياء، وهي مسألة كلامية لا علاقة لها بمبحث السُّنَّة، قال الأنصاري: «هذه مسألة كلامية؛ لكن جرت عادتهم بإيرادها صدر مباحث السُّنَّة؛ لشدة التصاقها بها، وإن كان الأليق أن تورد في المبادئ الكلامية؛ لكونها من المبادئ العامة؛ لتوقف الأدلة كلها على عصمة رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم المقرون بكلمة: لا إله إلا الله محمد رسول الله». فواتح الرحموت ١١٧/٢، وانظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠٠، الردود والنقود ٤٨٣/١.
- (٣) انظر: التقرير والتحجير ٢٢٣/٢، تيسير التحرير ٢٠/٣، حاشية العطار على شرح المحلي ١٢٩/٢.
- (٤) أي: سواء أكان الذنب صغيراً أم كبيراً. انظر: الأحكام، للآمدي ٢٢٨/١، بديع النظام ٢٤٣/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٠، التقرير والتحجير ٢٢٣/٢، شرح الكوكب المنير ١٦٩/٢.
- (٥) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص ظاهراً، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصيةً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فبظلم من غيره أو بتقية من عنده، وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية، ويطلق عليهم اسم الروافض، وذلك لرفضهم زيد بن علي عليه السلام حينما أبى رفض أبي بكر وعمر عليهما السلام، وقال: هما وزيراً جدي، إلا ما كان من الزيدية التي تنتسب إليه، ولهم آراء قبيحة، وعقائد فاسدة. انظر: الفرق بين الفرق ص ٢٢، الملل والنحل، للشهرستاني ١٤٦/١.
- (٦) قال الأنصاري عن بيان التضعيف: «تكلف؛ لأن هذه الإرادة بعيدة في التعريفات». فواتح الرحموت ١١٧/٢.
- (٧) ساقطة من (ك).
- (٨) ساقطة من (ك) والمطبوع.

مطلقاً<sup>(١)</sup>، وللمعتزلة إلا في الصغيرة<sup>(٢)</sup>.

وأما الواقع، فالمتوارث أنه لم يُبْعَثْ نبيُّ قط أشرك بالله طرفة عين، ولا من نَشَأَ فحاشاً سفيهاً<sup>(٣)</sup>.

لنا: لا مانع في العقل من الكمال بعد رفع المانع بعناية ورياضة<sup>(٤)</sup>.

قالوا<sup>(٥)</sup>: فيه احتقار، فينفر الناس، فلا تتأتى حكمة الإرسال<sup>(٦)</sup>،

قلنا: مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَبْحِ الْعَقْلِيِّ، ولو سَلَّمْ، فالملازمة ممنوعة؛ لأن بعد صفاء السريرة<sup>(٧)</sup> وحسن السيرة ينعكس الحال، على أن المعجزة جاذبة<sup>(٨)</sup>.

وأما بعد النبوة، فالإجماع على عصمتهم عن تعمد الكذب؛ لدلالة المعجزة على صدقهم<sup>(٩)</sup>.

أما غَلَطًا، فمَنَعَ الْجُمْهُورُ لَمَّا مَرَّ<sup>(١٠)</sup>، وجَوَّزَ الْقَاضِي<sup>(١١)</sup>، فَمَنَعَ دَالَتِهَا عَلَى الصِّدْقِ<sup>(١٢)</sup> مطلقاً؛ بل اعتقاداً<sup>[١]</sup>، قيل: يلزم عدم الوثوق في

[١] قوله: (بل اعتقاداً) [أي: بحسب اعتقادهم لا يكذبون؛ بل قصدهم لا

(١) انظر: أوائل المقالات، لمحمد العكبري المعروف بـ«المفيد» ص ٦٢، نهج الحق وكشف الصدق، للحلي ص ١٤٢.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٢٨/١، بديع النظام ٢٤٣/١، شرح المختصر، للعصدي ص ١٠٠، التقرير والتحجير ٢٢٣/٢، شرح الكوكب المنير ١٦٩/٢.

(٣) انظر: التقرير والتحجير ٢٢٣/٢، تيسير التحرير ٢٠/٣.

(٤) أي: الشيعة والمعتزلة. (٥) آخر (١٠٠/أ) من النسخة (ق).

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٢٨/١، بديع النظام ٢٤٣/١، شرح المختصر، للعصدي ص ١٠٠، التقرير والتحجير ٢٢٣/٢، تيسير التحرير ٢٠/٣.

(٧) آخر (١٠٠/أ) من النسخة (ق).

(٨) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٢٨/١، بديع النظام ٢٤٣/١، التقرير والتحجير ٢٢٣/٢، تيسير التحرير ٢٠/٣.

(٩) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٢٨/١، بديع النظام ٢٤٣/١، بيان المختصر ٤٧٩/١، شرح المختصر، للعصدي ص ١٠٠، نهاية السؤل ص ٢٤٩، التحجير ١٤٤١/٣، تيسير التحرير ٢٠/٣.

(١٠) أي: من دلالة المعجزة. (١١) أي: الباقلائي.

(١٢) آخر (١١٦/ب) من النسخة (س).

التبليغ؛ إذ لا دليل للسامع، وأجيب: اللازم التنبيه، فإذا عدم، فهو الدليل.

أما غير الكذب من الكبائر<sup>(١)</sup> والصغائر الخسيسة، فالاتفاق على عصمتهم عن<sup>(٢)</sup> تعمدتها، سمعًا أو عقلًا<sup>(٣)</sup>، وعلى تجويزها سهوًا<sup>[١]</sup>، إلا الشيعة<sup>(٤)</sup>.

وجاز تعمد غيرهما<sup>(٥)</sup> بلا إصرار عند أكثر الشافعية، والمعتزلة<sup>(٦)</sup>، ومنعه الحنفية<sup>(٧)</sup>، أقول: وهو الحق، فإن صغيرتهم كبيرة، ألا ترى مباحات العوام سيئات الأبرار، وحسنات الأبرار سيئات المقربين<sup>(٨)</sup>.

يكون إلا الصدق<sup>(٩)</sup>[١٠].

[١] قوله: (سهوًا) [قال السيد<sup>(١١)</sup>: والمختار خلافه]<sup>(١٢)</sup>.

- (١) آخر (١٤٧/ب) من النسخة (م). (٢) آخر (١٣٨/أ) من النسخة (ك).  
 (٣) انظر: بيان المختصر ١/٤٧٩، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٠، الردود والنقود ١/٤٨٣، التحرير مع التقرير والتحجير ٢/٢٢٤.  
 (٤) انظر: أوائل المقالات، لمحمد العكبري المعروف بـ«المفيد» ص ٦٢، نهج الحق وكشف الصدق، للحلي ص ١٤٢.  
 (٥) أي: الكبائر والصغائر الخسيسة.  
 (٦) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٢٩، نهاية السؤل ص ٢٥٠، التقرير والتحجير ٢/٢٢٤.  
 (٧) انظر: التقرير والتحجير ٢/٢٢٤، تيسير التحرير ٣/٢١.  
 (٨) هذه العبارة أوردها الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين (٤/٤٩) بقوله: «ولا جهلت معنى ما قال القائل الصادق: حسنات الأبرار سيئات المقربين»، فظنها بعضهم أنها حديث نبوي، قال شيخ الإسلام: «حسنات الأبرار سيئات المقربين، مع أن هذا اللفظ ليس محفوظًا عمن قوله حجة، لا عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، وإنما هو كلام، وله معنى صحيح، وقد يحمل على معنى فاسد». جامع الرسائل ١/٢٥١.

- (٩) وجّزه القاضي أبو يعلى، والآمدي. انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٢٩، بديع النظام ١/٢٤٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٠، التحجير ٣/١٤٤٢.

(١٠) ساقطة من (ك).

(١١) أي: الجرجاني. انظر: شرح المواقف ٣/٤٢٧.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وجَوَّزُوا الزَّلَّةَ فِيهِمَا<sup>(١)</sup> بأن يقصد المباح، فيلزم معصية، كَوَكَّزَ<sup>(٢)</sup> موسى القبطيَّ فاتون<sup>[١]</sup>، وتقترن<sup>(٣)</sup> بالتنبيه من الفاعل، أو من الله تعالى. ثم اعلم أن حجية السُّنَّةِ موقوفه بالنسبة إلينا على السند، وهو: الإخبار عن طريق المتن<sup>(٤)</sup>، والخبر قد اختلف في تحديده، فقليل: لا يُحَدِّدُ، فالغزالي<sup>(٥)</sup>: لعسره، وإنما يعرف بالقسمة والمثال، كما قال في العلم والوجود.

والأكثر<sup>(٦)</sup>: لأن علمه ضروري، وهو المختار، فإن كلَّ واحد يعلم بالضرورة أنه موجود، ومطلق الخبر تمام ماهية هذا الخبر<sup>[٢]</sup>، وقد يجاب: بأن حصول شيء<sup>[٣]</sup>،

[١] قوله: (فاتون) [اسم ذلك القبطي<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (تمام ماهية هذا الخبر) [فيه دفع لما ورد: أن الاستدلال بضرورة الخاص على ضرورة المطلق، إنما يتم لو كان المطلق ذاتيًا للخاص، وذلك لأن كل طبيعة نوع بالقياس إلى حصصها، فتدبر]<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (بأن حصول شيء...) إلخ [اعلم أن هذا الجواب ذكره القوم في

(١) أي: في الكبائر والصغائر.

(٢) الوَكَّزَ هو: الضرب بجمع الكف مع الدفع. انظر: تهذيب اللغة ١٠/١٧٦، لسان العرب ٥/٤٣٠، تاج العروس ١٥/٣٧٥، معجم الفقهاء ص ٥٠٩.

(٣) أي: الزلة.

(٤) انظر: بديع النظام ١/٣٠١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٦١٩، التلويح ٢/٢٢١، فصول البدائع ٢/٤٥٧، التحبير ٤/١٦٩٤.

(٥) انظر: المستصفى ص ١٠٩.

(٦) انظر: المحصول، للرازي ٤/٢٣٣، شرح مختصر الروضة ٢/٦٨، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٦٠، بيان المختصر ١/٦٢٠، التقرير والتحبير ٢/٢٢٥، شرح الكوكب المنير ٢/٢٩٥.

(٧) انظر: معالم التنزيل، للبغوي ٣/٥٢٦، الكشف، للزمخشري ٣/٣٠٣، البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان ٨/٢٩٢، لباب التأويل، للخازن ٣/٣٦٠.

(٨) ساقطة من (ك) والمطبوع. (٩) ساقطة من (ك) و(س).

كما في الحضورى<sup>(١)</sup> غير تصوّره، كما في الحصولى<sup>(٢)</sup>، فلا يلزم من ضرورة نسبة الوجود إليه، ضرورة تصوّر النسبة، وفيه النزاع، كذا في شرح المختصر<sup>(٣)</sup>. (٤)

أقول: قد مرّ أن الخبر حكاية<sup>(٥)</sup>، والحكاية إنما تكون بصورة المحكى عنه مطابقةً أو لا، فكما أن صورة المحكوم عليه وبه حاكيتان عنهما، كذلك النسبة الذهنية حاكية عن النسبة الواقعية كاشفة عن ربطها في نفس الأمر، ولهذا<sup>(٦)</sup> قالوا: (٧) لا بد في القضية من ثلاثة<sup>(٨)</sup> تصورات<sup>(٩)</sup>، فإذا هذا الخبر حاصل بذاته بالعلم الحصولى، فكان متصوّرًا<sup>[١]</sup>

العلم، وأجراه ابن الحاجب ومن تبعه ههنا<sup>(١٠)</sup>، ولم يتفطنوا أنه إنما يجري فيما كان له نحوان من الأفراد، بأن يكون بعضها حاصلًا بالعلم الحصولى، وبعضها حاصلًا بالعلم الحضورى؛ كالعلم ونحوه، أما فيما كان له نحو واحد، بأن يكون حصوليًا فقط فلا، وذلك<sup>(١١)</sup> كالخبر، وهو القضية المعقولة، فإنه لا يكون حضوريًا؛ لأنه لا كلام في النسبة<sup>(١٢)</sup>؛ بل في النسبة الحاكية، والحكاية إنما تكون بصورة المحكى عنه... إلخ<sup>(١٣)</sup>.

[١] قوله: (فكان متصوّرًا...) إلخ [فيه دفع لما أورد على الدليل: أنه إنما

(١) العلم الحضورى هو: العلم بالشيء بدون حصول صورته في الذهن؛ لأن الصورة العلمية فيه هي عين الصورة الخارجية؛ كعلم زيد بنفسه. انظر: التعريفات ص ١٥٦، الكليات ص ٦١٣، دستور العلماء ٢/٢٤٨.

(٢) العلم الحصولى هو: العلم بالشيء بعد حصول صورته في الذهن. انظر: التعريفات ص ١٥٦، دستور العلماء ٢/٢٤٩.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ١٢٨. (٤) آخر (١٤٨/أ) من النسخة (م).

(٥) انظر: ٦/٢. (٦) آخر (١٠٠/ب) من النسخة (ق).

(٧) آخر (١١٧/أ) من النسخة (س). (٨) آخر (١٣٨/ب) من النسخة (ك).

(٩) وهي: «تصور المحكوم عليه وبه والنسبة التامة». فواتح الرحموت ٢/١٢٢.

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٦١٩.

(١١) آخر (٧٠/أ) من النسخة (ل). (١٢) في المطبوع: زيادة (الواقعية).

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).

بالكُنه<sup>(١)</sup>، فكان المطلق كذلك؛ لأن الذاتي ضروري الثبوت في مرتبة الذات، إلا أنه يفيد تصوّر الكُنه إجمالاً؛ لأن امتياز الصورة فرع تصوّر الذات تفصيلاً، فتدبر.

وقد استُدل<sup>(٢)(٣)</sup>: بالتفرقة بينه وبين غيره ضرورة<sup>(٤)</sup>، والجواب: أن التميز لا يقتضي التصوّر؛ بل يكفي الحصول، ولا الكُنه؛ بل يكفي وجهه ما. أما المحدّدون، فالقاضي<sup>[١]</sup>، والمعتزلة: كلام يدخله الصدق والكذب، أورد: خبر الله<sup>[٢]</sup>.....

يتم لو كان الخاص متصوِّراً بالكُنه، وهو ممنوع<sup>(٥)</sup>، وذلك لأن معنى تصور الشيء بالكُنه: تصوّره بذاته لا بوجهه، فإذا كان الخبر حاصلاً بذاته بالعلم الحصولي، كان متصوِّراً بذاته بلا شبهة<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (فالقاضي) [عبد الجبار<sup>(٧)</sup>] (٨).

[٢] قوله: (خبر الله) [قيل<sup>(٩)</sup>]: يمكن أن يجاب: بأن المراد دخول الصدق والكذب معاً في ماهيته، وذلك بأن يكون دخول كل منهما في فرد آخر، أقول: يلزم أن يكون خبرية خبر موقوفاً على خبرية فرد آخر، وهما متصفان بنقيض ما

(١) الكُنه هو: جوهر الشيء، وقيل: نهاية الشيء وحقيقته. تهذيب اللغة، للأزهري ١٨/٦، لسان العرب ١٣/٥٣٧، القاموس المحيط ص ١٢٥٢، تاج العروس ١٨/٧٣.

(٢) في (ك): «وقد يستدل».

(٣) أي: «على بداهة تصور الخبر». (فواتح الرحموت ٢/١٢٣).

(٤) انظر: بيان المختصر ١/٦٢٤، شرح المختصر، للعضد ص ١٢٩.

(٥) انظر: شرح المواقف ١/٤٨، فتح القدير، لابن الهمام ٩/٥٠٤.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) شكّ صاحب الفواتح بالقاضي هنا هل هو الباقلاني، أو عبد الجبار؟ والصواب ما وضّحه المصنف في هذه الحاشية أنه: عبد الجبار، وهو ما صرّح به الأمدي حيث قال: «فقال المعتزلة كالجبائي، وابنه، أبي عبد الله البصري، والقاضي عبد الجبار وغيرهم: إن الخبر هو الكلام الذي يدخله الصدق والكذب». الإحكام ٢/١١. وانظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٢/٣٨٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٩) انظر: الإحكام، للأمدي ٢/١١.



تعالى<sup>(١)</sup>، والأولى بل كل خبر، فإن الصادق<sup>[١]</sup> صادق دائماً، والكاذب كاذب دائماً، والجواب: المعنى يحتملها عقلاً، بالنظر إلى حقيقته النوعية، أو المراد كما صرح به القاضي<sup>(٢)</sup>: دخولهما لغة، فإنها لا تأبى، ولا ينافي<sup>[٢]</sup> ذلك ما تقرر: أن المدلول هو الصدق، والكذب احتمال عقلي<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> فتدبر. وأما الإيراد بالدور<sup>(٥)</sup>، وقال ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>: لا جواب عنه، فمندفع

اتصف به الآخر، ولو فرض أول خبران صادقان فقط، أو كاذبان فقط، لم يكن خبراً، وذلك كما ترى<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (فإن الصادق اهـ). [والسر: أن المطلقة دائمة الصدق؛ بل الممكنة ضرورية الصدق، نعم؛ تحققها ليس دائماً ولا ضرورياً، فتوقف شارح الشرح في هذا المقام<sup>(٨)</sup>، من عدم الفرق بين صدق القضية وتحقيقها]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (ولا ينافي...) إلخ [وذلك لأن دلالة اللغة لو فرضت عقلية؛ فاللغة لا تأبى عن دخولهما في الخبر؛ لأن الحكم بامتناع اجتماعهما ليس من وظيفة اللغة؛ بل من شأن العقل، فكيف وهي جعلية صالحة للتخلف، تدبر]<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: لا يدخله الكذب أصلاً. انظر: شرح اللمع ٢/٢٨٩، المحصول، للرازي ٤/٢١٨، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٦٠، شرح المختصر، للعضد ص ١٢٩.

(٢) انظر: المعتمد ٢/٧٤، الإحكام، للآمدي ٢/١٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٢٩.

(٣) «لأن كون مدلوله - أي: اللفظ - الصدق لا ينافي اتصافه بالكذب، ومفهومه اللغوي، فلا ينافي دخولهما معاً باعتبار مفهوميهما اللغويين، وهذا هو المعنى بتجوزهما لغة». فواتح الرحموت ٢/١٢٤.

(٤) آخر (١٤٨/ب) من النسخة (م).

(٥) وجه الدور: أن الصدق مطابقة الخبر للواقع، والكذب عدمه، فتوقفت معرفة الصدق والكذب على معرفة الخبر، فإذا عُرِفَ الخبر بالصدق والكذب لزم الدور. انظر: الإحكام، للآمدي ٢/١٢، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٥، شرح المختصر، للعضد ص ١٢٩.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢٨.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: حاشية التفنازاني على شرح العضد ٢/٣٨٠.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

بأنهما<sup>(١)</sup> ضروريان<sup>[١]</sup>، أو هما مطابقة النسبة للواقع وعدمها<sup>(٢)</sup>.

وقيل<sup>(٣)</sup>: ما يحتمل التصديق والتكذيب هرباً من الدَّور، وهو وارد؛ لأنهما الحكم بالصدق والكذب، كذا في شرح المختصر<sup>(٤)</sup>.

قد يقال: بل المراد الإيجاب والسلب، على ما صرَّح به ابن سينا.

وقال أبو الحسين<sup>(٥)</sup>: كلام يفيد بنفسه نسبة، فيخرج نحو: قائم، مع أنه كلام<sup>[٢]</sup>

[١] قوله: (بأنهما ضروريان) [إن قلت: بعد تسليم اعتبار المعرّف في المعرّف، كيف يصح الجواب عن الدَّور بالضرورة؟ قلت: إذا كان الصدق مثلاً ضرورياً، كان معرفته موقوفة على معرفة الخبر إجمالاً، فاللازم توقّف معرفة الخبر تفصيلاً على معرفته إجمالاً، وليس فيه دَوْر، تدبر]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (مع أنه كلام...) إلخ [لأنه عرف الكلام بأنه<sup>(٧)</sup>: المنتظم من الحروف المميزة، المتواضع عليها، وهو يشمل الكلمة وغيرها، وأراد بالانتظام من الحروف، ما يتناول الانتظام من الحروف المقدرة؛ ليتناول مثل: ق، كذا قيل<sup>(٨)</sup>، أقول: يرد مثل<sup>(٩)</sup> التاء وهمزة الاستفهام، وإخراج البسائط تحكّم، تأمل]<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: الصدق والكذب.

(٢) انظر: تحفة المسؤول ٣٠٦/٢، التقرير والتحبير ٢٢٦/٢، حاشية العطار على شرح المحلي ١٣٩/٢.

(٣) أي: في تعريف الخبر. انظر: المحصول، للرازي ٢١٧/٤، شرح مختصر الروضة ٢/٦٩، كشف الأسرار، للبخاري ٣٦٠/٢، التقرير والتحبير ٢٢٧/٢.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٢٩.

(٥) انظر: المعتمد ٧٥/٢.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: المعتمد ١٠/١، وعبارته: «الكلام هو: ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع على استعمالها في المعاني».

(٨) انظر: التقرير والتحبير ٨٨/١، تيسير التحرير ٦٦/١.

(٩) آخر (٧٠/ب) من النسخة (ل). (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

عنده، وليس بخبر، لا لما زعم<sup>[١]</sup> ابن الحاجب<sup>(١)</sup> أنه يفيد النسبة لكن لا بنفسه؛ بل مع الموضوع<sup>(٢)</sup>؛ بل لأن المراد إفادة وقوع النسبة أو لا وقوعها.

ولا يرد نحو: قم، على ما<sup>(٣)</sup> وهم ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>، بناء على أن قيامك مطلوب، أو أطلب منك القيام، مفاد منه؛ لأنه ليس بنفسه، فإنه لازم عقلي<sup>(٥)</sup>، وليس معنى وضعياً، وهو المراد كما صرح به في المعتمد<sup>(٦)</sup>، تأمل<sup>[٢]</sup>.

وما ليس بخبر من الكلام إنشاء، ومنه: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والترجي، والقسم، والنداء، وتسمية الجميع بالتنبيه، كما في المختصر<sup>(٧)</sup> غير متعارف.

[١] قوله: (لا لما زعم...) إلخ [ردّه لأنه خلاف ما صرح به المعروف، ولأن إفادة النسبة إلى ذات ما لا يحتاج إلى ضمنية، كما هو المشهور، وأما النسبة التامة، فلا يفيدها؛ بل المجموع، تدبر]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (تأمل) [إشارة إلى ما قيل: إرادة المدلول الوضعي يخرج المجازات في الأخبار، ولو عم في الوضع لم يخرج قم، والأولى أن يراد بقوله: بنفسه، أن يكون هو مستعملاً فيه بذاته، فيخرج نحو: قم، ويدخل المجازات]<sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (١٣٩/أ) من النسخة (ك).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢٨.

(٣) آخر (١١٧/ب) من النسخة (س).

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢٨.

(٥) آخر (١٠١/أ) من النسخة (ق).

(٦) انظر: المعتمد ٧٥/٢.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢٨.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

صيغ العقود<sup>(١)</sup> والفسوخ<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> هل هي إنشاء أو إخبار؟<sup>(٤)</sup>.

اعلم أنه لا خلاف في أن مدار الفتوى على اللفظ، والمناط حقيقة معنى النفس، كالسفر والمشقة؛ لكن دلالة لفظ: بعث، مثلاً على المعنى الموجب، وهو الحادث في الذهن عند إحداث البيع: إما بالعبارة، بأن نقل عن المعنى الخبري إليه شرعاً، فهو إنشاء، وعليه الشافعية<sup>(٥)</sup>.

أو بالاقتضاء، بأن يكون حكايةً عن تحصيل البيع، وهو متوقف على حصول المعنى الموجب، فهو لازم متقدّم، وحينئذٍ إخبار، وعليه الحنفية<sup>(٦)</sup>؛ بل الجمهور كما في التقرير<sup>(٧)</sup>.

وليس بين الحكاية والمحكي عنه تغاير بالاعتبار، كما ظنّ في شرح

(١) نحو: بعث واشترى، ونكح. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٠، التمهيد، للإسنوي ص ٢٠٤، فواتح الرحموت ١٢٥/٢.

(٢) نحو: طلق، وأعتق، وأقلّ، وظاهر. انظر: التمهيد، للإسنوي ص ٢٠٤، فواتح الرحموت ١٢٥/٢.

(٣) آخر (١٤٩/أ) من النسخة (م).

(٤) اتفق الأصوليون على أن صيغ العقود وُضعت في اللغة للإخبار، كما أنها في الشرع تستعمل إخباراً، وإنما اختلفوا فيما إذا قصد بها إحداث الحكم. انظر: المحصول، للرازي ٣١٧/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٠، تحفة المسؤول ٣١٠/٢، البحر المحيط ٣٨/٣.

(٥) وهو مذهب الحنابلة. انظر: المحصول، للرازي ٣١٧/١، المنهاج مع الإبهاج ٢٨٩/١، التمهيد، للإسنوي ص ٢٠٤، البحر المحيط ٣٩/٣، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٠، شرح الكوكب المنير ٣٠٢/٢.

(٦) انظر: التقرير والتحجير ٢٢٨/٢، تيسير التحرير ٢٦/٣.

(٧) انظر: التقرير والتحجير ٢٢٨/٢، والنسبة إلى الجمهور فيها نظر، فالقرافي ذكر الخلاف بين الحنفية وسواهم؛ بل إن بعض الحنفية يرى أن هذه الصيغ من قبيل الإنشاء كالتفتازاني، حيث قال: «وبالجملة كون هذه الصيغ من قبيل الإنشاء ظاهر». التلويح ١/٢٦٨، ونقل الزركشي عن القاضي شمس الدين السروجي الحنفي قوله: «المعروف عند أصحابنا أنها إنشاءات». البحر المحيط ٣٩/٣.

الشرح<sup>[١]</sup>.

لنا: الصيغة والنقل لم يثبت.

قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: لا خارج لها؛ بل البيع مثلاً يقع<sup>(٢)</sup> بيعت<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: لا يحتمل الصدق والكذب<sup>(٤)</sup>، والجواب: بل لها خارج من

الكلام تطابقه<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (كما ظن في شرح الشرح) [حيث قال في الفرق بين الإنشاء والإخبار عما في الذهن<sup>(٥)</sup>: إن الإنشاء معناه: حدوث البيع بهذا اللفظ، والإخبار معناه: حدوث البيع بما في الذهن من الكلام النفسي الإيقاعي، الذي عبّر عنه بهذا اللفظ، فإن قيل: فعلى هذا يتحد الواقعي والنفسي، الذي هو مدلول الكلام، فيمتنع المطابقة التي هي الصدق، قلنا: يتغايران بحسب الاعتبار، وهو الإضافة إلى اللفظ وعدمها، فتلك النسبة القائمة بالنفس، من حيث إنها مدلول اللفظ مطابقة لها، [لا]<sup>(٦)</sup> من هذه الحيثية؛ بل من حيث هي ثابتة في النفس، انتهى.

ولا يخفى عليك أن الفرق على تقريرنا هو أن الحاكي النسبة المدلولة بالكلام اللفظي، والمحكي عنه هو المعنى الإيقاعي الثابت بالافتضاء، وبينهما تغاير بالذات، كما هو شأن الأنواع المتخالفة، تدبر<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (تطابقه) [لم يقل: (أو لا تطابقه)؛ لأن من المعلوم أن ما يجري فيه المطابقة، يجري فيه اللامطابقة؛ فاكتمى بذكر المطابقة اختصاراً، لا لما في شرح الشرح<sup>(٨)</sup>: أن هذا خبرٌ يُعلم صدقه بالضرورة، كما إذا أخبر أن في

(١) أي: الشافعية. (٢) آخر (١٣٩/ب) من النسخة (ك).

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٠، تشنيف المسامع ٩٣٠/٢.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٠.

(٥) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٣٩٢/٢.

(٦) ساقطة من (ل) وما أثبت من المصدر. (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٣٩١/٢ - ٣٩٢.

وثالثًا: لو كان<sup>(١)</sup> خبرًا لكان ماضيًا، فلم يقبل التعليق والتوقف، وهو باطل إجماعًا.

أقول: القيد معتبر، كما في سائر الإخبارات، والإنشاءات، ألا ترى النهار موجود، يدل على الوقوع، فلما علّق بشرط لا [يتحقق]<sup>(١)</sup> إلا بعد وجوده، وكذلك: أنت<sup>(٢)</sup> طالق، على الإنشائية طلاق في الحال، وبعد التعليق ليس كذلك.

ثم لما كان [المعنى]<sup>(٣)</sup> الموجب<sup>(٤)</sup> من مقتضيات الخبر، كان تعليقه مستلزمًا لتعليقه، ولهذا قلنا: التعليق يمنع السببية، كما مرّ. وقد يجاب: بأنه إخبار<sup>(٢)</sup> عن وقوع تعليق الطلاق<sup>(٥)</sup> مثلاً في الذهن،

ذهنه صورة كذا؛ لأنه ممنوع؛ بل لا فرق بين الإخبار عما في الذهن، وعما في الخارج في احتماله الكذب، نعم؛ بينهما فرق، بأن المتكلم في الأول أعرف من المخاطب، وذلك لا يوجب عدم احتماله الكذب، هذا<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (وثالثًا: لو كان...) إلخ [قد ينقض الثالث بأنه لو كان إنشاء لكان موجبًا لمدلوله حين التلفظ به، فلم يقبل<sup>(٧)</sup> التعليق؛ لأن تعليق الواقع بما لم يقع بعد لا يصح<sup>(٨)</sup>، ويجاب: بأن في صورة التعليق، كان اللفظ محدثًا للمعلق بشرط وجود ما علّق عليه لا مطلقًا]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (قد يجاب بأنه إخبار...) إلخ [المجيب التفتازاني، وعبارته في «شرح الشرح»<sup>(١٠)</sup>: أنه ماضٍ، بمعنى أنه ثبت في ذهنه تعليق الطلاق؛ فالقابل

(١) ساقطة من (ك) و(م).

(٢) آخر (أ/١١٨) من النسخة (س).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) آخر (ب/١٤٩) من النسخة (م).

(٥) آخر (ب/١٠١) من النسخة (ق).

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) آخر (أ/٧١) من النسخة (ل).

(٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٠، شرح الكوكب المنير ٢/٣٠٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٢/٣٩٢.

وهو ليس بشيء؛ لأن الماضي إنما يدل على وقوع مصدره.  
ورابعًا: يلزم عدم الفرق بينه خبرًا وإنشاءً<sup>(١)</sup>، وهو<sup>(٢)</sup> باطل، ولذلك  
لو قال للرجعية: طلقْتُكِ سئلاً<sup>(٣)</sup>.

أقول: مرةً إخبار عما حصل به اقتضاء، وأخرى ليس كذلك.  
وقد يقال<sup>[١]</sup>: الفرق أنه إخبار عن الذهن مرة، وأخرى عن الخارج،  
وفيه ما فيه<sup>[٢]</sup>.

ثم الخبر عند الجمهور<sup>(٤)</sup> إما صادق، أو كاذب؛ لأنه إما مطابق  
للواقع أو لا.

وما قيل: كل إخباري كاذب، ليس بصادق ولا كاذب، وإلا كان  
صادقًا وكاذبًا معًا، فقد ذكرنا الجواب عنه في السُّلَم<sup>(٥)</sup>.

للتعليق في التحقيق هو ما في الذهن، واللفظ إخبار عنه، وإعلام به، انتهى<sup>[٦]</sup>.

[١] قوله: (وقد يقال) [القائل: مرزاجان<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى مناقشته، وهي: أن نحو: لعب، إخبار  
عن فعل المتكلم، وليس فعله إلا إحداث المعنى الموجب، وإنما وجوده في  
الذهن لا في الخارج، تدبر<sup>(٩)</sup>].

(١) في (س): «أو إنشاء».

(٣) أي: عن نيته. انظر: بيان المختصر ٦٣١/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٠، رفع  
الحاجب ٢٩١/٢، شرح الكوكب المنير ٣٠٣/٢.

(٤) انظر: المحصول، للرازي ٢٢٤/٤، الإحكام، للآمدي ١٦/٢، شرح تنقيح الفصول  
ص ٣٤٦، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٠، التقرير والخبير ٢٢٧/٢، تيسير التحرير ٣/  
٢٨، شرح الكوكب المنير ٣٠٩/٢.

(٥) انظر: سلم العلوم ص ٢٦ - ٢٧.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٩٥/ب).

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

وقال النظام<sup>(١)</sup>: <sup>(٢)</sup> لأنه إما مطابق للاعتقاد، أو لا؛ تمسكاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>[١]</sup>، وأجيب: في الشهادة أو في ادّعائهم العلم<sup>[٢]</sup> أو بحسب زعمهم.

والجاحظ<sup>(٣)</sup> أثبت الوساطة قائلاً: إما مطابق للخارج أو لا، وكلُّ منهما مع اعتقاد أنه كذلك أو لا، والثاني منهما ليس بصدق ولا بكذب،<sup>(٤)</sup> واحتج أولاً: بقوله: ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨] قَسَمُوا اللّٰ

[١] قوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ (أ.هـ.) [قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾] [المنافقون: ١] (٥).

[٢] قوله: (أو في ادّعائهم العلم) [إما لأن المقصود من الخبر لازمه، أو في ضمن الشهادة، لا شعارها عرفاً بالعلم، وعلى هذا؛ فالمراد بقوله: في الشهادة، استمرارها، وبالجملة، فالجواب بأربعة وجوه]<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: البحر المحيط ٨١/٦، التقرير والتحبير ٢٢٩/٢، تيسير التحرير ٢٩/٣، إرشاد الفحول ١٢٥/١.

والنظام هو: إبراهيم بن سيّار النظام البصري، أبو إسحاق، شيخ المعتزلة، وإليه تنسب فرقة النظامية، سمي بالنظام لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة، ويزعم بعض المعتزلة أن ذلك لكونه ينظم الكلام، له تصانيف منها: «الطفرة»، و«الجواهر»، و«الأعراض»، و«الوعيد»، و«حركات أهل الجنة»، توفي سنة بضع وعشرين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب ٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٥٤١/١٠، الإبهاج، للسبكي ٣٩٣/٢، طبقات المعتزلة، للمرتضى ص ٤٩.

(٢) آخر (١٤٠/أ) من النسخة (ك).

(٣) انظر: المعتمد ٧٥/٢، الإحكام، للآمدي ١٩/٢، التقرير والتحبير ٢٢٨/٢، تيسير التحرير ٢٨/٣.

والجاحظ هو: عمرو بن بحر الكناني الليثي، أبو عثمان، الأديب المعتزلي، رأس الفرقة الجاحظية، من مؤلفاته: «البيان والتبيين»، «الحيوان»، توفي سنة ٢٥٠هـ، وقيل: ٢٥٥هـ انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان ٢٢٤/٢، شذرات الذهب، لابن العماد ١٢١/٢.

(٤) آخر (١٥٠/أ) من النسخة (م). (٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) ساقطة من (ك) و(س).



مطابق إلى ما مع اعتقاد، وهو الكذب، وإلى ما ليس معه، وهو كلام أهل الجَنَّة<sup>(١)</sup>، قلنا: قسيم للافتراء، فيجوز أن يكون كذبًا، ويجوز ألا يكون خبرًا<sup>(٢)</sup>.

وثانيًا: قالت عائشة رضي الله عنها في ابن عمر: «ما كذب،<sup>(٣)</sup> ولكنه وَهَمَ»<sup>(٤)</sup> قلنا: تريد عمدًا، وذلك شائع؛ لما تقرر أن الأفعال التي من شأنها أن تصدر عن قصد واختيار، إذا نسب إلى ذوي الإرادة، يتبادر منها صدورها عن قصد، وإن لم يكن داخلًا في مفهومها<sup>(٥)</sup>.

وفي شرح المختصر<sup>(٦)</sup>: والذي يحسم النزاع الإجماع على<sup>[١]</sup> أن اليهودي إذا قال: الإسلام حق، حَكَمْنَا بصدقه، وإذا قال خلافه، حكمنا بكذبه<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (والإجماع على...) إلخ [أقول: لا يخفى أن قول اليهودي ذلك، مثل قول المنافق: إنك لرسول الله؛ فالإجماع على هذا مع الخلاف في ذلك مستبعد، وحاصله: استبعاد الإجماع، نعم؛ حق وصدق باعتقادنا، ولا كلام فيه، فتدبر]<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المحصول، للرازي ٢٢٥/٤، الإحكام، للآمدي ١٩/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣١، التقرير والتحجير ٢٢٨/٢.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣١، تحفة المسؤول ٣١٣/٢، التقرير والتحجير ٢/٢٢٨، تيسير التحرير ٢٨/٣.

(٣) آخر (١١٨/ب) من النسخة (س).

(٤) رواه مسلم (٩٣٢)، كتاب الجنائز، باب الميت يعدَّب ببكاء أهله عليه ٦٤٣/٢.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣١، التقرير والتحجير ٢٢٨/٢، شرح الكوكب المنير ٣١١/٢، تيسير التحرير ٢٨/٣.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣١.

(٧) وقد ختم العضد هذا الجواب بقوله: «وهذه المسألة لفظية لا يجدي الإطناب فيها كثير نفع».

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

وأيضًا الخبر<sup>(١)</sup>: إما يُعَلِّمُ صدقه ضرورةً بنفسه، وهو المتواتر، أو غيره، وهو الموافق للعلم الضروري، مثل الواحد نصف الاثنين، أو نظرًا؛ كخبر الله،<sup>(٢)</sup> والرسول، وأهل الإجماع، والموافق للنظر الصحيح في القطعيات.

أو يُعَلِّمُ كذبه،<sup>(٣)</sup> وهو كل خبرٍ مخالفٍ لما عُلِّمَ صدقه.

أو لا يعلم شيء منهما، فقد يظن أحدهما؛ كخبر العدل<sup>(٤)</sup> والكذوب، وقد يتساويان كالمجهول<sup>[١]</sup>.

وقال بعض الظاهرية<sup>(٥)</sup>: كل ما لا يُعَلِّمُ<sup>(٦)</sup> صدقه، يُعَلِّمُ كذبه؛ كخبر مدّعي الرسالة، وهو باطل؛ لاستلزامه ارتفاع النقيضين المستلزم لاجتماعهما<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (كالمجهول) [أقول: أي: المجهول مطلقًا، لا من يتدبّن حرمة الكذب، ولم تُعلم عدالته، وقيل: المراد من المساواة ألا يكون الظن بأحدهما ظنًا معتدًا به معتبرًا، وإلا فالظاهر من حال المخبر المجهول أن يكون صادقًا في خبره]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (المستلزم لاجتماعهما...) إلخ [أعلم أن «شارح المختصر» ألزم عليهم اجتماع النقيضين<sup>(٨)</sup>، وبينه بعض الفضلاء: بأن اللازم في إخبار مجهولين بنقيضين، ارتفاع النقيضين، وهو مستلزم لاجتماعهما، أو من كذب كل واحد من النقيضين، يلزم صدق الآخر، ولما اعتبر في حد العلم المطابقة للواقع، يلزم تحققهما في الواقع.

(١) هذا تقسيم للخبر باعتبار الحكم بالقطع بصدقه وعدمه، فهو بهذا الاعتبار على ثلاثة أقسام: ما يعلم صدقه، وما يعلم كذبه، وما لا يعلم صدقه ولا كذبه. انظر: الإحكام، للأمدى ١٨/٢ - ٢٠، شرح المختصر، للعضد ص ١٣١، التقرير والتحجير ٢٢٨/٢، تيسير التحرير ٢٨/٣، شرح الكوكب المنير ٣١٧/٢.

(٢) آخر (١٠٢/أ) من النسخة (ق). (٣) آخر (١٤٠/ب) من النسخة (ك).

(٤) في (ك) و(م): «العدل».

(٥) انظر: التقرير والتحجير ٢٣٠/٢، تيسير التحرير ٣٠/٣.

(٦) آخر (١٥٠/ب) من النسخة (م). (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣١.

في أخبار المجهولين بنقيضين<sup>(١)</sup>.

أقول: هذا مبني على أن مطابقة الواقع معتبر في العلم، وحيثئذ يكون التقسيم غير حاصر؛ إذ الإخبار المطابق للجهل المركّب ليس فيه علم، ولا ظن، ولا شك، فتدبر.

وأما تكذيب مدّعي الرسالة، فلأنه بخلاف العادة، وهو<sup>(٢)</sup> يوجب العلم قطعاً، وقيل: ظناً<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً متواتر<sup>(٤)</sup>: إن كان خبر جماعة يفيد العلم بنفسه<sup>(٥)</sup>، لا بالقرائن المنفصلة، بخلاف اللازمة من أحوال في المخبر، والمخبر، والمخبر عنه، ولذلك يتفاوت عدد التواتر<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup> وإلا فخبير الواحد، فإن رواه واحد، فهو الغريب<sup>(٨)</sup>،

أقول: هذا البيان حسن؛ لكن لم يُعلم منه وجه اختياره<sup>(٩)</sup> الاجتماع، مع أن الاجتماع، والارتفاع متساويان في الاستحالة، والوجه في ذلك: أن اجتماع النقيضين كما أنه محذور في نفسه، كذلك محذور نظراً إلى الفرض؛ لأن ما فرض كذبه لزم صدقه، وليس كذلك ارتفاع النقيضين، تدبر، واشكر، فإنه من سوانح الوقت<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣١، التقرير والتحبير ٢/ ٢٣٠، تيسير التحرير ٣/ ٣٠.

(٢) في (س) و(م): «وهي».

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٢/ ٢٠، التقرير والتحبير ٢/ ٢٣٠، تيسير التحرير ٣/ ٣٠.

(٤) وهذا تقسيم باعتبار السند. انظر: التقرير والتحبير ٢/ ٢٣٠، تيسير التحرير ٣/ ٣٠.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/ ٦٣٧، الإحكام، للآمدي ٢/ ٢١.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٢، التقرير والتحبير ٢/ ٢٣١، تيسير التحرير ٣/ ٣٠، شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٣٥.

(٧) آخر (١١٩/أ) من النسخة (س).

(٨) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠، نزهة النظر، لابن حجر ص ٥٤، تدريب الراوي، للسيوطي ٢/ ٦٣٢.

(٩) آخر (٧١/ب) من النسخة (ل). (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

وإن رواه اثنان، فهو العزيز<sup>[١]</sup><sup>(١)</sup>، وليس شرطًا للصحيح، ولا للبخاري في الصحيح<sup>[٢]</sup>، وإن رواه ثلاثة أو أكثر، فالمشهور والمستفيض<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: (فهو العزيز) [قال القاضي أبو بكر<sup>(٣)</sup> في شرح البخاري: إن العزيز شرط البخاري، وأورد: إن حديث الأعمال لم يروه غير عمر، وأجاب: بأنه خطب [به] عمر على المنبر بحضور الصحابة، فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه، واعترض: بأنه لا يلزم من سكوتهم سماعهم من غيره، ولو سلم في عمر، منع في تفرد علقمة عنه، ثم تفرد محمد بن إبراهيم به عن علقمة، ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد، على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين، كذا في النخبة<sup>(٤)</sup>]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (في الصحيح) [أي: في «صحيحه»، أو في الصحيح من المذهب<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٥، نزهة النظر، لابن حجر ص ٤٩، تدريب الراوي ٢/ ٦٢١، تيسير التحرير ٣/ ٣٧.

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن محمد المَعَاثِرِي، الإشبيلي المالكي، المعروف بابن العربي، حافظ متقن متفنن، تولى القضاء بأشبيلية فنفع الله به أهلها؛ لصرامته وشدته ونفوذ أحكامه، ثم صُرف عن القضاء، وأقبل على نشر العلم وبثه، ومن مصنفاته: «عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي»، و«أحكام القرآن»، و«المحصول في أصول الفقه»، و«العواصم من القواصم»، توفي سنة ٥٤٣هـ. انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٠، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٩٧، معجم المؤلفين ٣/ ٤٥٦.

(٤) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر ص ٥١ - ٥٣.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) زعم بعض الأصوليين أن البخاري رحمه الله يشترط العزة في الخبر، بحيث يرويه اثنان عن اثنين، وهكذا إلى متهى السند، ولعل الذي استندوا إليه في ذلك ما ورد عن أبي عبد الله الحاكم رحمه الله أن من شرط البخاري في صحيحه أن الحديث لا يشتهر عنده إلا بثقتين يتفقان على روايته. انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٣٣، «ومراد الحاكم بهذا أن أحاديث الصحيحين ليس فيها راوٍ خرّجاً له، أو خرّج له أحدهما، إلا وهو معروف برواية اثنين فصاعداً عنه، وليس مراده أن ذلك الحديث رواه اثنان، وعن كل واحد منهما اثنان». تحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع ٢/ ٨٨٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وقيل: إلى ثلاثة عزيز، وما زاد على الثلاثة فمشهور، والأقل ههنا يقضي على الأكثر، فإذا روى واحد في موضع ما، واثنان أو ثلاثة في آخر، فهو غريب.

وعند عامة الحنفية ما ليس بمتواتر آحاد ومشهور<sup>(١)</sup>، وهو ما كان آحاد الأصل،<sup>(٢)</sup> متواتراً في القرن الثاني والثالث<sup>(٣)</sup>، مع<sup>(٤)</sup> قبول الأمة<sup>(٥)</sup>، وجعله الجصاص قسماً من المتواتر<sup>[١]</sup> مفيداً للعلم نظراً<sup>(٦)</sup>، والاتفاق على أن جاحده لا يكفر؛ بل يضلّل<sup>(٧)</sup>.

ويوجب ظناً كأنه اليقين، فيقيّد به مطلق الكتاب؛ كآية الجلد بعدم الإحصان<sup>(٨)(٩)</sup>.

[١] قوله: (قسماً من المتواتر) [وليه ذهب أبو منصور البغدادي<sup>(١٠)</sup>، وابن فورك<sup>(١١)</sup>] (١٢).

- (١) انظر: التقرير والتحجير ٢/٢٣٥، تيسير التحرير ٣/٣٧.
- (٢) آخر (١٤١/أ) من النسخة (ك). (٣) في (ك) و(س) و(ق): «أو الثالث».
- (٤) آخر (١٥١/أ) من النسخة (م).
- (٥) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٦٨، التلويح ٢/٥، فصول البدائع ٢/٢٤٢، التقرير والتحجير ٢/٢٣٥، خلاصة الأفكار، لابن قطلوبغا ص ١٣٠.
- (٦) انظر: الفصول في الأصول ٣/٤٨.
- (٧) انظر: أصول السرخسي ١/٢٩٢، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٦٨، التقرير والتحجير ٢/٢٣٦، تيسير التحرير ٣/٣٨، شرح الكوكب المنير ٢/٣٥٢.
- (٨) آخر (١٠٢/ب) من النسخة (ق).
- (٩) وهي قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].
- (١٠) هو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي الشافعي، الفقيه، الأصولي، النحوي، المتكلم، من مصنفاته: «تفسير القرآن»، و«فضائح المعتزلة»، و«الفرق بين الفرق»، و«التحصيل في أصول الفقه»، و«الملل والنحل»، توفي سنة ٤٢٩هـ. انظر: طبقات الشافعية، للسبكي ٥/١٣٦، إنباء الرواة على أنباء النحاة، للقفطي ٢/١٨٥، بغية الوعاة ٢/١٠٥، طبقات المفسرين، للداودي ١/٣٣٢.
- (١١) انظر: البحر المحيط ٦/١١٩ - ١٢٠.
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

برجم ماعز<sup>(١)</sup> وكثير، والآحاد ما ليس أحدهما<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

العلم بالمتواتر حق<sup>(٣)</sup>، خلافاً للشمينية<sup>(٤)</sup> من البراهمة<sup>[١]</sup>، هم: عبدة

[١] قوله: (من البراهمة) [إشارة إلى أن ليست السمنية طائفة مقابلة للبراهمة، كما يفهم من شرح المختصر<sup>(٥)</sup> وغيره، وسومنا: اسم صنم كان بالهند<sup>(٦)</sup>، كسره محمود الغزنوي<sup>(٧)</sup>، والسوم بلغة الهند: القمر، والنات: المولى، وكان ذلك الصنم بصورة القمر، فسموه بهذا الاسم<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

(١) هو: ماعز بن مالك الأسلمي، معدود في المدنيين، صحابي جليل، اعترف على نفسه بالزنا تائباً منيباً، وكان محصناً، فرجم في عهد النبي ﷺ، روى عنه ابنه عبد الله حديثاً واحداً. انظر: الاستيعاب ٣/١٣٤٥، أسد الغابة ٦/٥، الإصابة ٥/٥٢١.

(٢) أي: ليس متواتراً، ولا مشهوراً. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٦٩، التوضيح مع التلويح ٦/٢، التقرير والتحرير ٢/٢٣٥.

(٣) وقد اتفق على هذا جمهور الأصوليين. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٨٤١، إحكام الفصول ١/٢٢٢، قواطع الأدلة ١/٣٢٧، المستصفى ص ١٠٦، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/١٥، المحصول، للرازي ٤/٢٢٧، روضة الناظر ١/٢٨٨، المسودة ص ٢٣٣، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١، نهاية الوصول، للهندي ٧/٢٧١٦، شرح مختصر الروضة ٢/٧٤، بيان المختصر ١/٦٤٠، التحبير ٤/١٧٦٤.

(٤) تقدم التعريف بهذه الطائفة. انظر: ١/٧٩.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٢، وعبارته: «وخالف السمنية في ذلك، وكذا البراهمية».

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٤٨٥، الفهرست، لابن النديم ص ٤١٩، نزهة الخواطر، للحسني الهندي ١/٧٢.

(٧) هو: السلطان محمود بن سُكْتِكِين الغزنوي، المجاهد، العالم، الفقيه، أحد كبار القادة المسلمين، كانت عاصمته «غزنة» بين خراسان والهند، وامتدت سلطنته من أقاصي الهند إلى نيسابور، توفي سنة ٤٢١ هـ. انظر: وفيات الأعيان ٢/٨٤، سير أعلام النبلاء ١٧/٤٨٣، الأعلام ٨/٤٧، ٤٨.

(٨) انظر: تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة، للبيروني ص ٣٩٠.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

سومنات، وهو مكابرة، ضرورة العلم<sup>[١]</sup> بالبلاد النائية، والأمم الخالية<sup>[٢]</sup>.  
قالوا: أولاً: إنه كاجتماع الجميع على طعام واحد، وهو ممتنع عادة<sup>(١)</sup>.

وثانياً: يجوز الكذب على كلٍّ، فكذا على الكل؛ لأنه هو مجتمع<sup>(٢)</sup>.  
وثالثاً: يؤدي إلى التناقض، إذا أخبر جمعان بنقيضين<sup>(٣)</sup>.  
ورابعاً: يلزم تصديق اليهود أو النصارى فيما نقلوه عن موسى أو عيسى ﷺ، أنه قال: «لا نبي بعدي»<sup>(٤)(٥)</sup>.  
وخامساً: نجد التفاوت بينه وبين قولنا: الواحد نصف الاثنين، وهو

[١] قوله: (ضرورة العلم) [أي: وجود العلم ضروري، وإن كان أصل العلم بالنظر؛ فافهم]<sup>(٦)</sup>.  
[٢] قوله: (الخالية) [فيه إشارة إلى دفع ما قيل<sup>(٧)</sup>: إنه يفيد العلم، إذا كان خبراً عن موجود لا عن ماضٍ]<sup>(٨)</sup>.

- (١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦٣٧/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٦٣، التلويح ١٠٢/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٧٤/٢، المواقف مع شرحها ١/١٥٠، فصول البدائع ٢٣٩/٢، التقرير والتحبير ٢٣١/٢، التحبير ١٧٦٥/٤.
- (٢) انظر: قواطع الأدلة ١/٣٢٨، المستصفى ص ١٣٩، بيان المختصر ١/٥٤١، المواقف مع شرحها ٣/٣٥٧، البحر المحيط ٦/١٠٧.
- (٣) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٢١، الإحكام، للآمدي ٢/٢٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٢.
- (٤) رواه البخاري (٣٤٥٥)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٦/٤٩٥ مع الفتح، ومسلم (١٨٤٢)، كتاب الأمانة، باب الأمر بالوفاء ببينة الخلفاء الأول فالأول ٣/١٤٧١.
- (٥) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٨٤٣، الإحكام، للآمدي ٢/٢٣، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٦٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٢، التلويح ٤/٢.
- (٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.
- (٧) انظر: الإبهاج ٢/٢٨٥، نهاية السؤل ص ٢٥٨ - ٢٥٩، البحر المحيط ٦/١٠٤، التحبير ٤/١٧٦٥.
- (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

دليل<sup>[١]</sup> احتمال النقيضين<sup>(١)</sup>.

والجواب إجمالاً: أنه تشكيك في الضروري، كشبه السوفسطائية<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

أما تفصيلاً: فعن الأول: قياس مع الفارق؛ لوجود الداعي، وهو العادة ههنا، وعدمه ثمة<sup>(٤)</sup>.

وعن الثاني: [قد يخالف حكم الكل حكم كل، فللاجتمع أثر، ألا ترى كل<sup>(٥)</sup> من النقيضين مقدور بخلاف الكل<sup>(٦)</sup>].

وعن الثالث: [٧]

[١] قوله: (وهو دليل...) إلخ [فيه دفع لما في «شرح الشرح»<sup>(٨)</sup> وغيره: أن هذه الشبهة تنفي إفادة التواتر العلم الضروري، فلا يجري فيه الجواب الإجمالي، ووجه الدفع ظاهر]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: المحصول، للرازي ٢٢٨/٤، الإحكام، للآمدي ٢٣/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٢.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٤/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣٦٦/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٣، التلويح ٥/٢.

السوفسطائية هي: فرقة يُبطلون الحقائق مطلقاً، إما بنفيها، أو الشك فيها، وإما بجعلها نسبية؛ أي: حقاً عند مَنْ هي عنده حق، وباطلة عند مَنْ هي عنده باطلة، والسفسطة: قياس عقلي مركب من الوهميات؛ لتخليط الخصم وإسكاته. انظر: الفرق في الفرق، للإسفرائيني ص ٣١١، الفصل في الملل والنحل، لابن حزم ٣٣/٥، التعريفات، للجرجاني ص ١١٨ - ١١٩.

(٣) آخر (١١٩/ب) من النسخة (س).

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٣، تحفة المسؤول ٣٢٠/٢، التقرير والتحرير ٢/٢٣١، تفسير التحرير ٣١/٣.

(٥) هكذا في جميع النسخ التي عندي، ولعل الصواب: كلاً.

(٦) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٤٤/٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٣، التلويح على التوضيح ٥/٢.

(٧) ساقطة من (م).

(٨) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٤٠٣/٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).



أنّ تواتر النقيضين<sup>(١)</sup> محال عادة<sup>(٢)</sup>.

وعن الرابع: أن ابتداءه<sup>(٣)</sup> ليس كوسطه<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

وعن الخامس: لا نسلم أن العلوم لا تتفاوت، ولو سلّم فالتفاوت للأنس وعدمه<sup>(٦)</sup>.

### مسألة

الجمهور على [أن]<sup>(٧)</sup> ذلك العلم ضروري بالعادة<sup>[١]</sup><sup>(٨)</sup>.

ومال الغزالي إلى أنه من قبيل قضايا قياساتها معها<sup>(٩)</sup>، وهو قريب.

وقال الكعبي<sup>(١٠)</sup>،

[١] قوله: (بالعادة) [فيه إشارة إلى دفع ما يوهمه كلام التفتازاني في شرح

الشرح<sup>(١١)</sup>: أنه ضروري أولي، ولا يخفى فساده]<sup>(١٢)</sup>.

(١) آخر (١٤١/ب) من النسخة (ك).

(٢) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٢٢/٣، الإحكام، للآمدي ٢٥/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٣، التلويح ٥/٢.

(٣) أي: النقل.

(٤) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٤٣/٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٣، التلويح ٦/٢، التقرير والتحبير ٢٣١/٢.

(٥) آخر (١٥١/ب) من النسخة (م).

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٣، التقرير والتحبير ٢٣٢/٢، تيسير التحرير ٣٢/٣. ساقطة من (س).

(٨) وهو مذهب جمهور الأصوليين. العدة، لأبي يعلى ٨٤٧/٣، إحكام الفصول ٢٢٤/١، بذل النظر، للإسمندي ص ٣٧٩، المحصول، للرازي ٢٣٠/٤، روضة الناظر ٢٩٠/١، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١، بديع النظام ٣١٠/١.

(٩) انظر: المستصفى ص ١٠٧، وعبارته: «والضروري عند الأكثرين عبارة عن الأولى لا عما نجد أنفسنا مضطرين إليه، فإن العلوم الحسابية كلها ضرورية، وهي نظرية، ومعنى كونها نظرية: أنها ليست بأولية».

(١٠) تقدمت ترجمته. انظر: ١٦٩/١.

(١١) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٤٠٦/٢.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س).

وأبو الحسين، والإمام<sup>(١)</sup>: إنه نظري.

وتوقف المرتضى<sup>(٢)</sup>، والآمدي<sup>(٣)</sup>.

لنا: لو كان نظريًا لافتقر إلى توسط المقدمتين، والعلم بالمتواترات المذكورة ليس كذلك<sup>(٤)</sup>.

قيل: الاعتقاد<sup>[١]</sup> يتقوى بتدرّج، والقوة البشرية قاصرة عن ضبط ذلك، فلعلّ الحاصل أولًا بالفكر والذهن،<sup>(٥)</sup> لم يحفظ كيفية حصوله.

أقول: إذا أخبر الجُمّ الغفيرُ دفعةً، حصل العلم بغته، فلا تدرّج، ولا ترتيب، فتأمل<sup>[٢]</sup>.

واستدل: لو كان نظريًا لم يكن الخلاف فيه بهتًا<sup>(٦)(٧)</sup>، ويردّ عليه: أنه

[١] قوله: (قيل: الاعتقاد) [القائل: مرزاجان<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (فتأمل) [إشارة إلى ما تقرر أن سنوح المبادئ إن كان دفعة؛ فالحاصل من البديهيات، وإن كان بتدرّج وترتيب، فمن النظريات،<sup>(١٠)</sup> فليجر مثل ذلك ههنا، فتأمل]<sup>(١١)</sup>.

(١) وذهب إلى هذا القول الدقاق من الشاقعية، أبو الخطاب من الحنابلة. انظر: المعتمد ٢/ ٨١، البرهان ١/ ٣٧٥ - ٣٧٦ مسألة ٥٠٣، ٥٠٥، التمهيد ٣/ ٢٤، الإحكام، للآمدي ٢/ ٢٧.

(٢) تقدمت ترجمته. انظر: ٤٧٨/١.

(٣) انظر: الإحكام ٢/ ٣٢.

(٤) انظر: بديع النظام ١/ ٣١١ - ٣١٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٤، شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٢٦.

(٥) آخر (١٠٣/أ) من النسخة (ق).

(٦) في (س): «بهتًا».

(٧) انظر: المصادر السابقة.

(٨) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٦٠/ب).

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) آخر (٧٢/أ) من النسخة (ل).

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

يجوز أن يكون<sup>[١]</sup> من النظريات الجليّة التي لا يتطرق إليها المخالفة؛ كالحسابيات والهندسيات.

قالوا: أولاً: لا يحصل العلم إلا بعد العلم بأنه خبر في المحسوس عن جماعة، لا داعي لهم إلى الكذب، وكلّما كان كذلك كان صادقاً<sup>(١)</sup>، والجواب: أن وجود صورة الترتيب لا يوجب الاحتياج إليه، فإنها ممكنة في كل ضروريّ، مثلاً الأربعة زوج، والكل<sup>(٢)</sup> أعظم من الجزء<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: لو كان<sup>(٤)</sup> العلم ضرورياً؛<sup>(٥)</sup> لُعِلِم أنه ضروري [ضرورة]<sup>(٦)</sup>، فلم يختلف<sup>(٧)</sup>، والجواب: لو كان نظرياً لعلم نظريته بالضرورة<sup>(٨)</sup>.  
والحل: أن بداهة البديهي يجوز أن تكون نظرية، ولو سلّم فلا تستلزم الوفاق؛ لجواز الخفاء<sup>(٩)</sup>، فتدبر.

[١] قوله: (أنه يجوز أن يكون. اهـ). [أقول: يمكن أن يجاب: بأن مرادهم أنه لو كان نظرياً لم يكن التشكيك فيه في بادئ الرأي، مثل تشكيك السوفسطائية، وليس كذلك الحسابيات، والهندسيات، فإنها إنما لا تقبل المخالفة بعد الاطلاع على مقدماتها القطعية، لا في بادئ الرأي، تدبر]<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: المعتمد ٨١/٢، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٤/٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٤.

(٢) آخر (١٥٢/أ) من النسخة (م). (٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٤.

(٤) آخر (١٢٠/أ) من النسخة (س).

(٥) آخر (١٤٢/أ) من النسخة (ك).

(٦) زيادة من (س).

(٧) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٢٤/٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٤، التقرير والتحبير ٢٣٢/٢.

(٨) انظر: بديع النظام ٣١٢/١.

(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٤، التقرير والتحبير ٢٣٢/٢.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

للتواتر شروط، فمن زعم نظرية العلم اشترط تقدّم العلم بها<sup>(١)</sup>.  
فمنها: تعدد المخبرين تعدداً يمنع التواطؤ على الكذب عادة.  
ومنها: الاستناد إلى الحسّ، فلا تواتر في العقليات.  
ومنها: استواء جميع الطبقات في مبلغ يفيد اليقين.  
ومنها: كونهم عالمين بالمخبر عنه؛ إذ لا علم إلا عن علم<sup>[١]</sup>.  
قال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>: غير محتاج إليه؛ لأنه إن أريد علم الجميع فباطل؛ لجواز أن يكون بعضهم ظاناً، وإن أريد البعض، فهو لازم من القيود الثلاثة عادة؛ لأنها لا تجتمع إلا والبعض عالم به قطعاً.  
أقول: أزيد شيئاً ثالثاً، وهو الجميع الذي يتحصل به عدد التواتر في كل طبقة، ولزوم هذا<sup>[٢]</sup> من القيود الثلاثة ممنوع.

[١] قوله: (إذ لا علم إلا عن علم) [أقول: هذا مسلّم إذا كان العلم الحاصل متواتراً<sup>(٣)</sup> نظرياً، أما إذا كان ضرورياً؛ فمفقوض بالجزئيات، وبالتواتر المعنى، فإن اجتماع الظنون فيها بعد الذهن بقبول العلم بالعادة، فتأمل<sup>[٤]</sup>].

[٢] قوله: (ولزوم هذا...) إلخ [وذلك لأن اللازم من الأول وجود مبلغ التواتر في طبقة، ومن الثالث وجوده في جميع الطبقات، ومن الثاني الاستناد إلى الحسّ، ومن الجائز أن يكون المستند إليه الظن، كما إذا رأى الشيخ من بعيد، فظنّ أنه زيد؛ فاللازم من مجموع القيود الظن المخبر عنه، لا العلم به، فلا بد

(١) للتواتر شروط بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف فيه. انظر: المعتمد ٨٨/٢ وما بعدها، قواطع الأدلة ٣٢٥/١، المستصفى ص ١٠٧، روضة الناظر ٢٩٦/١ وما بعدها، الإحكام، للآمدي ٣٤/٢ وما بعدها، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦٤١/١، الإبهاج ٢٨٨/٢ وما بعدها، البحر المحيط ٨١/١، فصول البدائع ٢٤١/٢ وما بعدها، التجميع ١٧٧٨/٤ وما بعدها، شرح المحلي مع حاشية العطار ١٤٨/٢.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦٤١/١.

(٣) هكذا في (ل) وفي المطبوع: بالتواتر. (٤) ساقطة من (ك) و(س).

قيل: لو كان<sup>(١)</sup> اشتراطًا الملزوم مُغْنِيًا عن اشتراط اللازم، لأغنى<sup>(١)</sup> اشتراط الأول عن الأخيرين؛ لأنه إذا بلغ عدد المخبرين<sup>(٢)</sup> حدًا يمنع العقل الاتفاق على الكذب، لا يكون ذلك إلا في المحسوس، ويلزم استواء<sup>(٣)</sup> الوسط والطرفين.

أقول: المراد من الأول، وجود المبلغ في طبقة ما، وأما في جميع الطبقات<sup>(٤)</sup> فمن الشرط الثالث، والمراد بمنع العقل، منعه بعد وجود سائر الشرائط، وحينئذٍ ظهر أن الأول ليس بملزوم للأخيرين، هكذا ينبغي أن يفهم.

ثم اختلف في أقل العدد، ف قيل: أربعة؛ قياسًا على شهود الزنا<sup>(٥)</sup>، وقيل: خمسة قياسًا<sup>(٦)</sup> على اللعان<sup>(٧)</sup>.

وقطع القاضي بنفي الأربعة<sup>(٨)</sup>؛ إذ لو أفاد الجزم لم يحتج شهود الزنا إلى التزكية، وذلك بناء على ما قاله [القاضي]<sup>(٩)</sup>، ووافقه أبو الحسين<sup>(١٠)</sup>: أن كل عدد أفاد علمًا بواقعة لشخص، فمثله يفيد العلم بغير تلك الواقعة

من شرط رابع؛ ليحصل العلم، تدبر<sup>(١١)</sup>.

[١] قوله: (قيل: لو كان) [القائل: مرزاجان]<sup>(١٢)</sup> [١٣].

(١) في (س): «أغنى».

(٢) آخر (١٠٣/ب) من النسخة (ق).

(٣) آخر (١٥٢/ب) من النسخة (م).

(٤) آخر (١٤٢/ب) من النسخة (ك).

(٥) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٥٦/٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٨/٣.

(٦) آخر (١٢٠/ب) من النسخة (س).

(٧) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٥٦/٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٨/٣، بديع النظام ١/

٣١٤، شرح المحلي مع حاشية العطار ١٤٨/٢.

(٨) أي: الباقلاني. انظر: البرهان ٣٧٠/١، الإحكام، للآمدي ٣٥/٢.

(٩) ساقطة من (س).

(١٠) انظر: المعتمد ٨٩/٢.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

(١٢) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٦١/أ).

(١٣) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

لشخصٍ آخر، وفيه ما فيه<sup>[١]</sup>.

وتَرَدَّد<sup>(١)</sup> في الخمسة، ويردُّ عليه<sup>[٢]</sup>: أن وجوب التزكية مشترك، إلا أن يقول: فارقًا<sup>[٣]</sup> كلَّ خمسةٍ صادقة تفيد العلم، فإذا لم يفد في الزنا، عُلِمَ أن فيهم كذوبًا<sup>[٤]</sup>، فالتزكية لعلم صدق الباقي، وهو النصاب، بخلاف الأربعة<sup>[٥]</sup>، فتدبر.

وقيل: سبعة قياسًا على غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات<sup>(٢)</sup>، وقيل<sup>(٣)</sup>:

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى أنه إنما يتم بعد المماثلة من كل وجه، وتحققها في الشهادة، والرواية، وفي شهود الزنا مطلقًا [ممنوع]<sup>(٤)</sup>، تدبر]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (ويرد عليه) [أي: على تقدير الفرق]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (إلا أن يقول: فارقًا...) إلخ [فيه دفع لما قيل: إن التردد في الخمسة، ينافي التزام كونها مفيدًا للعلم في بعض الأوقات، وذلك لأن الالتزام إنما هو حين الفرق، والتردد إنما هو لتعارض الدليلين، فلا تنافي، فتأمل]<sup>(٧)</sup>.

[٤] قوله: (كذوبًا) [أي: من صفته الكذب، لا أنه كاذب في المشهور عليه]<sup>(٨)</sup>.

[٥] قوله: (بخلاف الأربعة) [إن قيل: إذا حصل العلم بالتزكية في الأربعة، فينبغي أن يُقبل، وإن عدم النصاب، قلنا: لما جعل الشارع المناط للنصاب فما دونه كالعدم، وذلك كالمشقة بدون حد السَّفر، وسيأتي<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: القاضي الباقلاني. انظر: البرهان ١/٣٧٠ مسألة ٤٩٥، الإحكام، للآمدي ٢/٣٥.

(٢) قال الأنصاري: «وجه القياس: أن للسبعة تأثيرًا في التطهير، واليقين أيضًا تطهير، فتأمل، فإن فيه ما فيه». فواتح الرحموت ٢/١٤٣.

(٣) نُسب هذا القول للإصطخري، وجهه: أن ما دون العشرة جمع آحاد، والعشرة فما زاد جمع كثرة، فاختص التواتر بها. انظر: البحر المحيط ٦/٩٦، التقرير والتحجير ٢/٢٣٣.

(٤) زيادة من المطبوع، وهي ساقطة من (ل)، وأثبتها في الصلب؛ لتعلق السابق بها.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) انظر: ص ٩٧٩ من الرسالة.

عشرة؛ لقوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقيل<sup>(١)</sup>: اثنا عشر عدد نقيباً<sup>(٢)</sup> بني إسرائيل، وقيل: <sup>(٣)</sup> عشرون، قال تعالى: ﴿عِشْرُونَ صَبْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقيل<sup>(٤)</sup>: <sup>(٥)</sup> أربعون، قال ﷺ: «خير السرايا أربعون»<sup>(٦)</sup>، وقيل: خمسون، قياساً على القسامة<sup>(٧)</sup>، وقيل<sup>(٨)</sup>: سبعون، لاختيار موسى، وقيل<sup>(٩)</sup>: أزيد من ثلاثمائة عدد أهل بدر، وقيل<sup>(١٠)</sup>: ما لا يحصرهم عدد.

- (١) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٥٦/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣٦١/٢، الردود والنقود ٦٢٦/١، التقرير والتحجير ٢٣٣/٢، تيسير التحرير ٣٤/٣.
- (٢) النقباء: جمع نقيب، وهو العريف الذي ينقب عن أحوال القوم، ونقباء بني إسرائيل هم الذين بعثهم موسى ﷺ إلى الجبابرة والكنعانيين بالشام؛ ليعرفوا أخبارهم. انظر: مختار الصحاح ص ٢٨١، تيسير التحرير ٣٤/٣، فواتح الرحموت ١٤٣/٢، المعجم الوسيط ص ٩٤٤.
- (٣) ونسب هذا القول إلى أبي الهذيل من المعتزلة. انظر: المحصول، للرازي ٢٦٦/٤، البحر المحيط ٩٧/٦.
- (٤) انظر: البرهان ١/٣٧٠ مسألة ٤٩٥، كشف الأسرار، للبخاري ٣٦١/٢، التقرير والتحجير ٢٣٣/٢.
- (٥) آخر (١/١٥٣) من النسخة (م).
- (٦) لم أجد بهذا اللفظ، وإنما الوارد قول النبي ﷺ: «خير الصحابة أربعة، وخير السرايا أربعمائة، وخير الجيوش أربعة آلاف، ولن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة» رواه أبو داود (٢٦١١)، كتاب الجهاد، باب فيما يستحب من الجيوش والرفقاء والسرايا قال: والصحيح أنه مرسل. ٣٦/٣، والترمذي (١٥٥٥) أبواب السير، باب ما جاء في السرايا، وقال: هذا حديث حسن غريب، وإنما روي عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلًا. ١٢٥/٤.
- (٧) القسامة هي: أيمان تقسم على المتهمين في الدم، فيحلف خمسون رجلاً منهم على أنهم ما قتلوا وما علموا قاتلاً. انظر: طلبة الطلبة ص ١٦٧، النهاية في غريب الحديث والأثر ٦٢/٤، التعريفات ص ١٧٦.
- (٨) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٥٧/٣، الإحكام، للآمدني ٣٦/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣٦١/٢، التقرير والتحجير ٢٣٣/٢، شرح المحلي على جمع الجوامع ١٤٩/٢.
- (٩) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٥٧/٣، البرهان ١/٣٧٠ مسألة ٤٩٥، بذل النظر ص ٣٩٢، التقرير والتحجير ٢٣٣/٢.
- (١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٥، التقرير والتحجير ٢٣٣/٢، تيسير التحرير ٣٤/٣.

والمختار<sup>(١)</sup>: عدم تعيين الأقل<sup>(٢)</sup>؛<sup>(٣)</sup> للقطع بالعلم، ومن غير علم بعدد مخصوص، لا متقدماً<sup>[١]</sup> ولا متأخراً<sup>[٢]</sup>.

ولا سبيل إلى علمه عادة؛ لأن الاعتقاد يتقوى بتدرّج خفيّ كالعقل، والقوة البشرية قاصرة عن ضبط ذلك.

قيل: لعل<sup>[٣]</sup><sup>(٤)</sup> العدد المخصوص شرط في الواقع، ولا يلزم منه العلم به، قبل أو بعد، أقول: الكلام في التعيين والتحديد، وهو فرع العلم [به]<sup>(٥)</sup>، ولو سلّم، فالعدد يقل بقوة اطلاع المخبرين؛ كدخاليل<sup>[٤]</sup> الملك، ومظنة السامعين، وقرب الوقائع<sup>(٦)</sup> عقلاً، فكل أقل يمكن منه الأقل، فتأمل.

[١] قوله: (لا متقدماً) [عند من قال: إن العلم الحاصل بالتواتر نظري]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (ولا متأخراً) [عند من قال إن العلم الحاصل به ضروري]<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (قيل: لعل) [القائل: مرزاجان<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

[٤] قوله: (كدخاليل) [جمع دخلول، ودخلول الرجل: دخيل بيته، ومذهبه، وجميع أموره<sup>(١٢)</sup>]<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٦١/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٥.

(٢) في (ك): «التعيين للأقل».

(٣) آخر (١٤٣/أ) من النسخة (ك).

(٤) آخر (١٠٤/أ) من النسخة (ق).

(٥) زيادة من (س).

(٦) آخر (١٢١/أ) من النسخة (س).

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) آخر (٧٢/ب) من النسخة (ل).

(١٠) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٦١/ب).

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٢) في كتب اللغة: الدَّخِيلُ والدُّخْلُ - على وزن: قُفِّلَ ودِزَّهَمَ - المداخلُ المباطنُ، وبينهما

دُخْلٌ ودِخْلٌ؛ أي: خاصٌّ يُدَاخِلُهُمْ. انظر: المحكم، لابن سيده ١٤٠/٥، القاموس

المحيط ص ٩٩٨، تاج العروس ٤٧٩/٢٨، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥١٦/٢.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).



ثم قد شَرَط قوم - ومنهم فخر الإسلام<sup>(١)</sup> - العدالة، والإسلام؛ لئلا يرد أخبار النصارى<sup>[١]</sup> بقتل المسيح<sup>(٢)</sup>، والجواب: منع الاستواء، ولو أخبر أهل قُسطنطينية<sup>(٣)</sup> بقتل مَلِكهم حصل العلم<sup>(٤)</sup>، نعم؛ ذلك دخيل في تقليل العدد، ومؤكّد لعدم التواطؤ، أما الشرطة فكلاً<sup>(٥)</sup>.

ومن ههنا قالوا: إن التواتر<sup>[٢]</sup> ليس من مباحث<sup>(٦)</sup> علم الإسناد<sup>(٧)</sup>.  
وشرط الشيعة المعصوم فيهم<sup>(٨)</sup>، واليهود أهل الذلة<sup>(٩)</sup>، وقوم ألا

[١] قوله: (أخبار النصارى) [قيل: هذا لا يدل على اشتراط الإسلام والعدالة معاً]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (قالوا: إن التواتر...) إلخ [أقول: من ثمة يلزم أن ثلاثيات البخاري رباعيات لنا؛ لأنها من البخاري إلينا متواترة، والتواتر ليس من مباحث علم الإسناد، فكانت كما سمعنا من البخاري مشافهة، فلم يزد إلا واسطة واحدة، فاحفظ فإن هذه اللطيفة لم تجدها من غيري، والله الموفق]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٦١/٢.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٨/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٥.

(٣) هي: مدينة كبيرة بتركيا تعرف الآن باسم «اسطنبول»، كان قد عمرها ملك من ملوك الروم يقال له: قسطنطين، فسميت باسمه. انظر: معجم البلدان ٣٤٧/٤، الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ص ٤٨١.

(٤) انظر: بديع النظام ٣١٦/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٥، تحفة المسؤول ٢/٣٢٩.

(٥) في (س): «فلا». (٦) آخر (١٥٣/ب) من النسخة (م).

(٧) القائل هو: ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ. انظر: نزعة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٤٥.

(٨) أي: الرواة. انظر: المحصول، للرازي ٢٦٩/٤، الإحكام، للآمدي ٣٩/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٥، التحجير ١٧٩٩/٤.

(٩) شرط اليهود وجود أهل الذلة والمسكنة في المخبرين؛ دفعاً لتواطئهم على الكذب؛ لأن أهل العزة لا خوف عندهم، فيجوز أن يجتروا على الكذب، وهذا باطل. انظر: الإحكام ٤٠/٢، بيان المختصر ٦٥٣/١، التحجير ١٨٠٠/٤.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

يحويهم بلد<sup>(١)</sup>، وقوم اختلاف النسب، والدين، والوطن<sup>(٢)</sup>، والكل باطل للعلم بالعلم بدون ذلك.

### مسألة

كثرة الأحاد المتفقة في معنى، ولو التزاماً توجب العلم بالقدر المشترك<sup>(٣)</sup>، وهو المتواتر المعنى، وذلك كوقائع حاتم في عطاياه، وعليّ في حروبه، فيعلم السخاوة<sup>(٤)</sup>، والشجاعة، مع أن شيئاً من تلك الجزئيات لم تتواتر.

أقول: ههنا إشكال موقوف على مقدمة، وهي أن الكلّي إذا كان كل واحد من أفرادها جائز العدم انفراداً أو معاً، كان أيضاً جائز الانتفاء، وإلا لزم جواز المثل الأفلاطونية<sup>[١](٥)</sup>.

فنقول: ههنا كذلك، إما انفراداً، فبالفرض، وإما معاً، فلأنه لا

[١] قوله: (المثل الأفلاطونية) [هي الحقائق المجردة عن التعينات كلها، ولما قال بوجودها أفلاطون في الخارج، كما نقلوا، نُسبت إليه، وإذ قد كان وجودها باطلاً بالضرورة، أولوا كلامه، كما يُبين في موضعه<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

(١) لاحتمال اجتماع أهل البلد الواحد على الكذب، وممن قال به البزدوي، والسرخسي، والآمدي. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٦١/٢، أصول السرخسي ١/٢٨٢، الإحكام ٣٧/٢.

(٢) انظر: المحصول، للرازي ٢٦٨/٤، الإحكام، للآمدي ٣٧/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٥.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٤١/٢، بديع النظام ٣١٧/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٦، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٢، التقرير والتحبير ٣١٢/٢، التحبير ١٧٧٠/٤، شرح الكوكب المنير ٣٣٣/٢، تيسير التحرير ٣٦/٣.

(٤) آخر (١٤٣/ب) من النسخة (ك).

(٥) قال الأنصاري: «وجه الملازمة: أنه إذا جاز وجود الكلّي مع انتفاء جميع الأفراد بدلاً ومعاً، فقد جاز وجود الكلّي من غير تشخص، وهي المثل». فواتح الرحموت ١٤٦/٢.

(٦) انظر: سلم العلوم في المنطق ص ٧٦. (٧) ساقطة من (ك) و(س).

علاقة<sup>[١]</sup> بينها، بحيث يلزم من انتفاء واحد وجود الآخر، وغاية ما يقال: إنه معلوم، لا لأن أحدهما صدق قطعاً؛ بل بالعادة، وذلك كما في التجريبات<sup>(١)</sup>.

والسرُّ: أن اجتماع الظنون يُعدّ الذهن عادة لقبول العلم،<sup>(٢)</sup> فتفكر.

### فائدة

المتواتر من الحديث، قيل: لا يوجد.

وقال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>:<sup>(٤)</sup> إلا أن يدعى في حديث: «من كذب عليّ»<sup>(٥)</sup> متعمّداً، فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(٦)</sup>،

[١] قوله: (لا علاقة...) إلخ [أقول: يمكن أن يقال: إن الانتفاء معاً ممنوع؛ لأنه وإن كان لا علاقة بينهما، فيجوز أن يكون للاجتماع أثر، فلا ينعدم الكل دفعة، ألا ترى أنه ينقلب العلم جهلاً، وذلك كما في المتواتر، فإنه يجوز الكذب على كل واحد، مع عدم جوازه على الكل، ولا علاقة، فافهم]<sup>(٧)</sup>.

(١) أي: جرت سُنَّة الله تعالى بإحداث العلم بعد التجربة والتكرار. انظر: فواتح الرحموت ١٤٦/٢.

(٢) آخر (١٠٤/ب) من النسخة (ق).

(٣) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٤٧.

وابن الصلاح هو: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري ثم الدمشقي، أبو عمرو، إمام علامة مفتي الشام ومحدثها، تفقه في بلاد المشرق، ثم قدم الشام، وأقام بالقدس، ودرس فيها، ثم تحوّل إلى دمشق، صنف كتباً كثيرة في الفقه، وعلوم الحديث، وصف بالزهد والورع، توفي بالشام سنة ٦٤٣هـ. انظر: البداية والنهاية ١٣/١٤٢، سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٠.

(٤) آخر (١٢١/ب) من النسخة (س).

(٥) آخر (١٥٤/أ) من النسخة (م).

(٦) رواه البخاري (١٢٩١)، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت ٢٠٠/١ مع الفتح، ومسلم (٣) مقدمة الإمام مسلم، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ١٠/١.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

فإن رواته أزيد من مائة<sup>[١]</sup> صحابي، وفيهم العشرة المبشرة.

وقد يقال<sup>(١)</sup>: مراده التواتر لفظًا، وإلا فحديث المسح على الخفين متواتر، رواه سبعون صحابيًا<sup>(٢)</sup>.

وقيل<sup>(٣)</sup>: حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»<sup>[٢]</sup> «<sup>(٤)</sup> متواتر، رواه عشرون من الأصحاب.

وقال [ابن]<sup>(٥)</sup> الجوزي<sup>(٦)</sup>: تتبعُ الأحاديث المتواترة، فبلغت جملة،

[١] قوله: (أزيد من مائة) [كذا في شرح النخبة<sup>(٧)</sup>] «<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (على سبعة أحرف) [في «القاموس»<sup>(٩)</sup>: نزل القرآن على سبعة أحرف، سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه: أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وإن جاء على سبعة، وعشرين، وأكثر، ولكن المعنى: هذه اللغات السبع مفردة في القرآن، انتهى]<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (سن) و(ق): «وقيل».

(٢) انظر: فتح الباري، لابن حجر ٣٠٦/١، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني ص ٣٢.

(٣) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني ص ١٧٣.

(٤) رواه البخاري (٤٩٩٢)، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٢٣/٩ مع الفتح، ومسلم (٨١٨)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ٥٦٠/١.

(٥) ساقطة من (ك) و(م) و(ق).

(٦) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني ص ٢٠.

وابن الجوزي هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد، جمال الدين، أبو الفرج، المعروف بابن الجوزي، شيخ وقته، وإمام عصره، محدث، مفسر، فقيه، أصولي، واعظ، أديب، زاهد، من مصنفاته: «زاد المسير في التفسير»، «الموضوعات في الحديث»، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول في أصول الدين»، و«الأذكياء»، وغيرها، توفي ببغداد سنة ٥٩٧هـ. انظر: شذرات الذهب ٢٢٩/٤، ذيل طبقات الحنابلة ٣٩٩/١، طبقات المفسرين، للدواودي ٢٧٦/١، الفتح المبين للمراغي ٤٠/٢.

(٧) انظر: شرح نخبة الفكر للقاري ص ١٨٧. (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) انظر: القاموس المحيط ص ٧٩٩. (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

منها: حديث الشفاعة، وحديث الحساب، وحديث النظر إلى الله تعالى في الآخرة، وحديث غسل الرجلين<sup>(١)</sup> في الوضوء، وحديث عذاب القبر، وحديث المسح على الخفين، هذا.

(١) آخر (١٤٤/أ) من النسخة (ك).

## الفصل [الأول]

### في الآحاد

#### مسألة

الأكثر على أن خبر الواحد إن لم يكن <sup>[١]</sup> معصوماً، لا يفيد [العلم] <sup>(١)</sup> مطلقاً <sup>(٢)</sup>.

وقيل <sup>(٣)</sup>: يفيد بالقرينة.

[١] قوله: (إن لم يكن. اهـ). [لأن النزاع إنما هو فيما لم يكن هناك دليل موجب للعلم، وإن تحققت الأمانة، سواء كانت لازمة أو زائدة، ومن ههنا انفقوا على أنه لا بد في المتواتر من الجماعة، فعلى هذا لا حاجة إلى تقييد القرينة بالزائدة، كما فعل ابن الحاجب <sup>(٤)</sup>] <sup>(٥)</sup>.

(١) ساقطة من (س).

(٢) وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٧٠/٢، المستصفى ص ١١٦، التمهيد، لأبي الخطاب ١٥٠/٣، بذل النظر، للأسمندي ص ٣٩٣، نهاية الوصول، للهندي ٢٧٦٤/٧، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٦، تحفة المسؤول ٢/٣٣٢، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٣، التعبير ١٨١١/٤، شرح المحلي على جمع الجوامع ١٥٧/٢.

(٣) وهو قول النظام، والجويني، واختاره الأمدي، وابن الحاجب، والبيضاوي، وغيرهم. انظر: البرهان ٣٨٨/١ مسألة ٥٣٨، التمهيد، لأبي الخطاب ٧٨/٣، الإحكام، للأمدي ٤٦/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٣٦، نهاية السؤل ص ٢٥٨، البحر المحيط ١١٦/٦، شرح الكوكب المنير ٣٤٨/٢.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٣٦، وإلى هذا المعنى أشار الشوكاني بقوله: «وهذا خلاف لفظي؛ لأن القرائن إن كانت قوية بحيث يحصل لكل عاقل عندها العلم كان من المعلوم صدقه، وإلا فلا وجه لما قاله الأكثر من أنه لا يحصل العلم به لا بالقرائن، ولا غيرها». إرشاد الفحول ١٣٨/١.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وقيل: خبر العدل<sup>(١)</sup> يفيد مطلقاً<sup>(٢)</sup>، فعن أحمد<sup>(٣)</sup>: مطرد<sup>(٤)</sup>،  
وقيل<sup>(٥)</sup>: لا يطرد.

لنا: كما أقول: إن دلت القرينة قطعاً؛ كالعلم بخجل الحجل، ووجَل  
الوجل<sup>(٦)</sup>، فالعلم بها وإن ظناً، فمن الظنين لا يلزم العلم<sup>(٧)</sup>، وفيه ما  
فيه<sup>[١]</sup>.

واستدل: لو أفاد لأدّى<sup>[٢]</sup> إلى التناقض، إذا أخبر عدلان بمتناقضين،  
وذلك جائز؛ بل واقع، ويوجب تخطئة المخالف بالاجتهاد، وهو<sup>(٨)</sup> خلاف  
الإجماع<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى أنه يمكن أن يقال: العلم بالقرائن  
بشرط الخبر، فيحصل العلم بالمجموع، وفيه ما فيه]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (لو أفاد لأدّى) [ينتهض على من قال بالاطراد، وأما على  
من لم يقل به، فلا ينتهض عليه، ولعلمهم لسخافة مذهبه؛ لاشتماله على التحكّم  
لم يلتفتوا إليه]<sup>(١١)</sup>.

(١) في (س): «خبر الواحد». (٢) أي: سواء أكان بالقرينة أم غيرها.  
(٣) ليس هذا النقل عن الإمام أحمد على إطلاقه؛ بل أظهر عنه عدم حصول العلم بخبر  
الواحد، وعليها المذهب، وأما ما نقل عنه من حصول العلم به، كما في رواية  
المروزي، أو رواية حنبل، فهو محمول على ما نقله آحاد الأئمة المتفق على عدالتهم،  
وثقتهم، وإتقانهم، من طرق متساوية، وتلقته الأمة بالقبول؛ كأخبار الشيخين. انظر:  
العدة، لأبي يعلى ٨٩٨/٣ وما بعدها، التمهيد، لأبي الخطاب ٧٨/٣، شرح مختصر  
الروضة ١٠٣/٢ وما بعدها.

(٤) معنى الاطراد: أنه كلما حصل خبر الواحد حصل العلم.  
(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٤٤/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٦.  
(٦) وذلك بحصول المشاهدة لحمرة الوجه عند الخجل، وصفته عند الوجَل.  
(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٧، فصول البدائع ٢٤٤/٢.  
(٨) آخر (١٥٤/ب) من النسخة (م).  
(٩) انظر: المستصفى ص ١١٦، الإحكام، للآمدي ٥١/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٧.  
(١٠) ساقطة من (ك) و(س). (١١) آخر (٧٣/أ) من النسخة (ل).  
(١٢) ساقطة من (ك) و(س).

وأجيب: بأن المحفوف بالقرائن يستحيل عادة في المتناقضين، ولم يقع في الشرعيات، ولو وقع خطأنا المخالف<sup>(١)</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: [لو]<sup>(٣)</sup> أُخْبِرَ مَلِكٌ بموت ولدٍ في النزاع مع صراخ، وانتهاك حرَمٍ ونحوها؛ لقطعنا<sup>[١]</sup> بصحته<sup>(٤)</sup>.

قلنا: العلم ثمة بالقرائن، لا بالخبر، وأجيب: بأنه لولا الخبر؛ لجوّزنا موت شخص آخر، كذا في المختصر<sup>(٥)</sup>.

أقول: لو لم يرتفع هذا الجواز بالقرائن،<sup>(٦)</sup> فارتفاعه<sup>(٧)</sup> بالخبر، وهو يحتمل الصدق والكذب، محل نظر.

قالوا<sup>(٨)</sup>: يجب العمل به<sup>[٢]</sup> إجماعاً، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا

[١] قوله: (لقطعنا...) إلخ [لقائل أن يقول: الاعتقاد مسلّم، وأما العلم المستلزم للثبوت في الواقع، فلا نسلم، ألا ترى أنه لو أخبر الملك بعد ذلك بأنه لم يمت ولده، وإنما اشتبه على المخبر والحاضرين، وقامت القرينة صح]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (يجب العمل به...) إلخ [اعلم أن من لم يقل بالاطراد، فلعلّه يقول عند الاحتجاج بهذا الوجه: أنه يدل على إفادته العلم في الشرعيات فقط<sup>(١٠)</sup>، تدبر]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: فصول البدائع ٢/٢٤٤، التقرير والتحبير ٢/٢٦٩،

(٢) أي: القائلون بإفادة خبر الواحد للعلم بالقرينة.

(٣) ساقطة من (س) و(م) و(ق).

(٤) انظر: الإحكام ٢/٥١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٦٥٤، التحرير مع التقرير والتحبير ٢/٢٦٨.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٣٦.

(٦) آخر (١٠٥/أ) من النسخة (ق). (٧) آخر (١٢٢/أ) من النسخة (س).

(٨) أي: القائلون بأن خبر الواحد يفيد العلم باطراد.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) وذلك للاتفاق على وجوب التعبد بخبر الواحد العدل.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).



لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴿[الإسراء: ٣٦]﴾<sup>(١)</sup> وَإِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴿[الأنعام: ١١٦]﴾<sup>(٢)</sup>.  
قلنا: أولاً: المتَّبِعُ الإجماعُ، وهو قاطع، كذا في المختصر<sup>(٣)</sup>، أقول:  
الظاهر أنه إجماع على العمل به، لا عمل بالإجماع، بدليل العمل به في  
حياته ﷺ.

وثانياً: مخصوص بأصول الدين؛ لأنَّ الظن واجب<sup>(٣)</sup> الاعتبار في  
العمليات<sup>(٤)</sup>.

وثالثاً: كما أقول: لو تم؛ لدلّ على بطلان الرأي، أو أفاد العلم.

### فرع

ابن الصلاح<sup>(٥)</sup>، وطائفة، زعموا أن رواية الشيخين البخاري ومسلم،

[١] قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [أقول: لا يبعد أن يحمل العلم على  
المعرفة، والاعتقاد، فيعم، والظن على الشبهة والتردد، فلا يعم، وكل منهما  
معنى لغوي لهما]<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٠٣/٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٨٠/٣، شرح المختصر،  
للعضد ص ١٣٧، التقرير والتحجير ٢/٢٧٠.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٣٦.

(٣) آخر (١٤٤/ب) من النسخة (ك).

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٤٨/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٣٦، شرح  
تنقيح الفصول ص ٣٥٨، كشف الأسرار، للبخاري ٣٧١/٢، التقرير والتحجير ٢/٢٧٠.

(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٤١ - ٤٢، حيث قال ابن  
الصلاح عما أخرجه البخاري ومسلم: «وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم  
اليقيني النظري واقع به، خلافاً لقول من نفى ذلك؛ محتجاً بأنه لا يفيد إلا الظن، وإنما  
تلفته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنتُ أميل  
إلى هذا وأحسبه قوياً، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح؛ لأن ظن  
من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان  
الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك».

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

تفيد العلم النظري للإجماع، على أن للصحيحين منزلة<sup>(١)</sup>. وهذا<sup>(٢)</sup> بخلاف ما قاله<sup>(٣)</sup> الجمهور<sup>(٤)</sup>؛ لأن جلاله شأنهما، وتلقي الأمة لكتابهما، والإجماع على المزية لو سُلم، لا يستلزم<sup>[١]</sup> ذلك، غاية ما يلزم أن أحاديثهما أصح الصحيح، هذا.

### مسألة

بعض<sup>(٥)</sup> ما ينسب إلى الرسول ﷺ كذب<sup>[٢]</sup>؛ لقوله: «سَيُكْذَبُ

[١] قوله: (لا يستلزم...) إلخ [كيف ولو أفاد العلم؛ لوجب تخطئة المخالف بالاجتهاد، وهو خلاف الإجماع، ألا ترى أن مالكاً يقدم القياس على الخبر مطلقاً، كما سيجيء]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (كذب) [قال ابن عدي<sup>(٧)</sup>: لما أخذ عبدُ الكريم

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣٥٠/١٣ و ١٧/١٨، نزهة النظر ص ٦٠، إرشاد الفحول ١٣٨/١.

(٢) أي: ما ذهب إليه ابن الصلاح، وغيره. (٣) في (ك): «ما عليه».

(٤) نسب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى الجمهور أن خبر الواحد المتلقى بالقبول، فضلاً عن أحاديث الصحيحين يفيد العلم، فقال: «ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له، أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكن كثيراً من أهل الكلام، أو أكثرهم يوافقون الفقهاء، وأهل الحديث، والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية؛ كأبي إسحاق، وابن فورك». مجموع الفتاوى ٣٥١/١٣.

(٥) آخر (١٥٥/أ) من النسخة (م).

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: المغني في الضعفاء، للذهبي ٤٠٢/٢، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، للطرابلسي ص ١٧٢، لسان الميزان، لابن حجر ٢٤١/٥.

وابن عدي هو: عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، أبو أحمد، كان من الحفاظ المتقنين في الجرح والتعديل، ارتحل في طلب العلم والسمع بعد سن العشرين، فسمع من الكثير، توفي سنة ٣٦٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٥٤/١٦، تاريخ دمشق، لابن عساكر ٥/٣١.

عليّ»<sup>(١)</sup> ولأن منها ما يعارض العقل، ولا يقبل التأويل<sup>(٢)</sup>.

وقد يمثل له<sup>[١]</sup> برواية: «لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة»<sup>(٣)</sup>، وسببه<sup>(٤)</sup>: نسيان الراوي، أو غلظه، أو اتباع الهوى.

وفي نخبة الفكر عن بعض الكرامية، والمتصوفة<sup>(٥)</sup>: إباحة الوضع<sup>[٢]</sup>

الوضّاع<sup>(٦)</sup> ليضرب عنقه، قال: لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها وأحلّ، كذا في شرح النخبة<sup>(٧)</sup>[<sup>(٨)</sup>].

[١] قوله: (وقد يمثل له) إشارة إلى أنه غير مرضي؛ لأنه يقبل التأويل، بأن المراد أن الموجودين الآن لا يتجاوزون المائة، وهذا لم يظهر كذبه<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (إباحة الوضع) [ومنه: ما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي

(١) قال ابن الملّقن: هذا الحديث لم أره كذلك؛ نعم في أفراد مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يكون في آخر الزمان كذابون يأتونكم من الأحاديث ما لم تسمعوا أنتم ولا آبؤكم». انظر: تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ص ٤٩. وانظر: كشف الخفاء، للعجلوني ١/٥٣٢.

(٢) انظر: الفصول في الأصول ٣/١٢١، الكفاية في علم الرواية، للخطيب ص ٤٣٢، المحصول، للرازي ٤/٣٠١، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر ١/١٢٥.

(٣) رواه البخاري (١١٦)، كتاب العلم، باب السمر في العلم ١/٢١١ مع الفتح، ومسلم (٢٥٣٨)، كتاب فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم» ٤/١٩٦٦.

(٤) أي: سبب الكذب على رسول الله ﷺ في الرواية. انظر أسباب الوضع في الحديث: المحصول، للرازي ٤/٣٠٢، نزهة النظر ص ٩١، الغيث الهامع ص ٤٠٥، قواعد التحديث، للقاسمي ص ١٥٣.

(٥) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٩١.

(٦) هو: عبد الكريم بن أبي العوجاء، خال معن بن زائدة الشيباني، كان يكذب على النبي ﷺ، قتله محمد بن سليمان العباسي الأمير بالبصرة سنة ١٥٥ هـ. انظر: المراجع السابقة.

(٧) انظر: شرح نخبة الفكر، للقاري ص ٤٤٦.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) وهذا هو المراد من الحديث قطعاً، وقد أجاب ابن عمر رضي الله عنه عن هذا الغلط فقال: =

في الترغيب والترهيب، وهو خطأ؛ لأنَّ تعمّد الكذب من الكبائر.  
واتفقوا على تحريم رواية الموضوع، إلا ببيانه<sup>(١)</sup>؛ لقوله [عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٢)</sup>:  
«من حدّث عني بحديثٍ يرى أنه كذب، فهو أحدُ الكاذبين»<sup>[١](٣)(٤)</sup>.

### مسألة

إذا أخبر بحضرته ﷺ، فلم ينكر، فالظاهر الصدق لا القطع، كما  
ظن<sup>(٥)</sup>؛ لاحتمال أنه ما سمع، أو ما فهم، أو رأى تأخير الإنكار، أو

مريم، أنه قيل: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة  
سورة؟ فقال: إني رأيتُ الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة،  
ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعتُ هذه الأحاديث حسبة<sup>[٦](٧)</sup>.  
[١] قوله: (الكاذبين) [بالنسبة، والجميع كلاهما رواية]<sup>(٨)</sup>.

= «فوهل الناس - أي: غلطوا - في مقالة رسول الله ﷺ تلك، فيما يتحدثون من هذه  
الأحاديث، عن مائة سنة، وإنما قال رسول الله ﷺ: «لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر  
الأرض أحد» يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن». رواه مسلم (٢٥٣٧)، كتاب فضائل  
الصحابة، باب قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم» ١٩٦٥/٤.  
فكيف يليق بالمصنف - غفر الله له - أن يذكر هذا الحديث - ولو احتمالا - مثالا لما  
يخالف العقل، وهو مروي في البخاري ومسلم الذين اتفقت الأمة على صحتها وتلقيهما  
بالقبول!!

- (١) انظر: الخلاصة في معرفة الحديث، للطبي ص ٨٤، الموقظة، للذهبي ٦٧، رسالة في  
أصول الحديث، للجرجاني ص ٩٣، نزهة النظر، لابن حجر ص ٩١.
- (٢) زيادة من (س).
- (٣) رواه مسلم في مقدّمة صحيحه ٨/١.
- (٤) آخر (١٢٢/ب) من النسخة (س).
- (٥) يرى بعض الأصوليين أن عدم الإنكار يدل دلالة قطعية على صدق الخبر، ومنهم: ابن  
السبكي، والزرکشي. انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ١٥٥/٢،  
البحر المحيط ١٠٩/٦.
- (٦) رواه الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٥٤، والحافظ العراقي في التقييد  
والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٢.
- (٧) ساقطة من (ك) و(س).
- (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

عدم<sup>(١)</sup> إفادته<sup>(٢)</sup>.

وأما تجويزه صغيرة فبعيد<sup>(٣)</sup>؛ كخلاف العادة<sup>[١]</sup>.

### مسألة

إذا<sup>(٤)</sup> أخبر بحضرة خلق كثير، فأمسكوا عن تكذيبه، يفيد ظن صدقه، وإن لم يكن خبر غريب<sup>(٥)</sup>، ولا حامل على السكوت<sup>(٦)</sup>، فيفيد القطع بالعادة، وهذا تواتر سكوتي<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (كخلاف العادة) [إشارة إلى الإلزام على ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>]، فإنه جعل العادة في المسألة الآتية موجباً للقطع، وفي هذه المسألة جَوَز الصغيرة، مع أنها خلاف عادته ﷺ يقيناً، تدبر<sup>[٩]</sup>.

(١) آخر (١٠٥/ب) من النسخة (ق).

(٢) انظر: المحصول، للرازي ٢٨٥/٤، الأحكام، للآمدي ٥٢/٢، بديع النظام ٣٢٢/١، بيان المختصر ٦٦١/١، التعبير ١٨٢٠/٤، شرح الكوكب المنير ٣٥٣/٢.

(٣) أي: أن احتمال عدم صدق المخبر، وترك النبي ﷺ للإنكار يُعَدُّ صغيرة، وهي جائزة على الأنبياء، وهذا الاحتمال بعيد جداً، وقد جَوَزَه ابن الحاجب، وسيرد عليه المصنف في الحاشية الآتية.

(٤) آخر (١٤٥/أ) من النسخة (ك).

(٥) أي: إذا كان خبر غريب لا يقف عليه إلا الأفراد، فهذا لا يدل على صدقه أصلاً. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٨.

(٦) أي: لا يكون هناك مانع من موانع الإنكار الحاملة على السكوت؛ بل يظهر بقرائن الحال أن سكوتهم لصدق الخبر عندهم.

(٧) وذهب بعض الأصوليين - كالأمدي، والرازي، وغيرهم - إلى أنه يدل على صدقه ظناً. انظر: المعتمد ٨٢/٢، أحكام الفصول ٢٣٤/١، المحصول، للرازي ٢٨٦/٤، الأحكام، للآمدي ٥٤/٢، بديع النظام ٣٢٢/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٨، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٣، التقرير والتحريير ٢٧١/٢، شرح الكوكب المنير ٣٥٤/٢.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

إذا أُجْمِعَ على حكم يوافق خبراً<sup>(١)</sup>، يدل على الصدق قطعاً عند الكرخي، وأبي هاشم، والبصري<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>  
قالوا<sup>(٤)</sup>: وإلا<sup>(٥)</sup> احْتَمَلُ الإِجْمَاعُ الْخَطَأَ.  
ومَنَعَهُ غَيْرُهُمْ<sup>(٦)</sup>؛ لأنه يفيد القطع بحقيّة الحكم، ولا يستلزم القطع بصدق السماع، فتدبر.

## مسألة

قيل: من المقطوع خبر العلماء<sup>(٧)</sup>، ما بين محتجّ به، ومؤوّل له<sup>(٨)</sup>؛ لأنه إجماع على القبول، وهو ضعيف<sup>(٩)</sup>.

(١) مثال ذلك: «إذا أجمعوا على وجوب النية في الصلاة الموافق لخبر «إنما الأعمال بالنيات» فإجماعهم على هذا الحكم موافق لمعنى الحديث، فهل يدل على أن هذا الحديث قاله النبي أو لا؟». حاشية العطار على شرح المحلي ١٥٢/٢.  
(٢) انظر: المعتمد ٨٤/٢، الإحكام، للآمدي ٥٤/٢، التقرير والتحبير ٢٧٠/٢، تيسير التحرير ٨٠/٣.

(٣) آخر (١٥٥/ب) من النسخة (م). (٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) في (ك) و(م): «أولاً».

(٦) وهو مذهب الشافعية. انظر: الإحكام، للآمدي ٥٤/٢، البحر المحيط ١١٥/٦، تشنيف المسامع ٩٥٣/٢، غاية الوصول ص ١٠١، حاشية العطار على شرح المحلي ١٥٢/٢.

(٧) أي: الخبر الذي رواه أحد بحضرة العلماء. فوائح الرحموت ١٥٤/٢.

(٨) قال أبو الحسين البصري: «فأما إذا عمل بعض الصحابة بخبر واحد، وتأوله الباؤون، فلا يجب القطع به؛ لأنه ليس باتفاق منهم على أن النبي ﷺ قاله؛ لأن الواجب على المجتهد أن يعمل به أو يتأوله». المعتمد ٨٦/٢، وانظر: شرح المحلي مع حاشية العطار ١٥٤/٢.

(٩) قال الرازي: «اعتمد كثير من الفقهاء والمتكلمين في تصحيح خبر الإجماع، وأمثاله: بأن الأمة فيه على قولين: منهم من احتج به، ومنهم من اشتغل بتأويله، وذلك يدل على اتفاقهم على قبوله، وهو ضعيف». المحصول ٢٨٩/٤، وقال العراقي: «إذا ورد حديث فافترق العلماء فيه، فمنهم من قبله واحتج به، ومنهم من أوله، دلّ ذلك على القطع بصحته عند طائفة منهم ابن السمعاني والأكثرين على خلافه». الغيث الهامع ص ٤١٤.

## مسألة

بعض الزيدية<sup>(١)</sup>: بقاء النقل مع توفر الدواعي على إبطاله يدل على القطع بصحته<sup>(٢)</sup>، وليس بشيء<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

إذا انفرد<sup>(٤)</sup> واحد بما تتوفر الدواعي إليه، وفي سبب العلم شاركة خلق كثير<sup>(٥)</sup>، .....

(١) الزيدية: هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، من مذهبهم: نفي خلق الله تعالى لأفعال العباد، وتعطيل الصفات الذاتية والفعلية لله تعالى، وجواز إمامة المفضل مع وجود الأفضل، وعدم تكفير الصحابة، إلا أن كثيرًا من فرق الزيدية انحرفت، ورفضت خلافة الشيخين، وتبرأت من عثمان عليه السلام، وقالت بالرجعة وعصمة الأئمة موافقة للرافضة. انظر: مقالات الإسلاميين ص ٦٥، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٥٤.

(٢) مثال ذلك: قوله عليه السلام: «من كنت مولاه فعلي مولاه» رواه الترمذي (٣٧١٣) أبواب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام ٥/ ٦٣٣، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٥٢٢، وابن ماجه (١٢١)، باب في فضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضل علي عليه السلام ١/ ٤٥، وقوله عليه السلام: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى» رواه البخاري (٤٤١٦)، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة ٨/ ١١٢ مع الفتح، ومسلم (٢٤٠٤)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب ٤/ ١٨٧٠. وقد سلم نقل هذا الخبر في عهد بني أمية مع توفر الدواعي على إبطاله، فدل على القطع بصحته. انظر: المحصول، للرازي ٤/ ٢٨٨، الغيث الهامع ص ٤١٤، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٢/ ١٥٣.

(٣) خالف جمهور الأصوليين الزيدية، وقالوا: لا يدل بقاء النقل على صحة الخبر؛ لأن عدم تأثير الدواعي في بطلان الباطل لا يفيد ظن صحته فضلاً عن القطع، كيف؛ بل ربما كان ضد الشيء مقطوعاً، مع توفر الدواعي على بطلان ذلك الشيء ولا يبطل؛ كعقائد المشركين. انظر: المحصول، للرازي ٤/ ٢٨٩، الغيث الهامع ص ٤١٤، فواتح الرحموت ١/ ١٥٥.

(٤) في (ك) و(م): «تفرّد».

(٥) مثل أن ينفرد مخبر بأن مَلِكَ مدينة قُتِلَ عقيب الجمعة وسط الجامع بمشهد من الخلق. انظر: الإحكام، للأمدى ٢/ ٥٥، بديع النظام ١/ ٣٢٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٢/ ٤٩٧.

يُقَطَّعُ بِكَذِبِهِ<sup>[١]</sup>.

خِلَافًا لِلشَّيْعَةِ، زَاعَمِينَ النَّصَّ الْجَلِيَّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>.

لَنَا: الْعَادَةُ قَاضِيَةٌ بِهِ<sup>(٣)</sup>، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ بِالْخَبَرِ عَنْ قَتْلِ الْخَطِيبِ عَلَى الْمَنْبَرِ، بِمَشْهَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ<sup>(٤)</sup>.

قَالُوا<sup>(٥)</sup>: الْحَوَامِلُ عَلَى الْكُتْمَانِ لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهَا، فَالْسَّكُوتُ سَاكِتٌ، أَلَا تَرَى لَمْ يَنْقُلِ النَّصَارَى كَلَامَ عَيْسَى فِي الْمَهْدِ، وَنُقِلَ انْشِقَاقُ الْقَمَرِ<sup>(٦)</sup>، وَتَسْبِيحُ الْحَصَى وَالطَّعَامِ<sup>(٧)</sup>، وَحَنِينَ الْجَذَعِ<sup>(٨)</sup>، وَسُغْيُ الشَّجَرَةِ<sup>(٩)</sup>، وَتَسْلِيمُ

[١] قوله: (يُقَطَّعُ بِكَذِبِهِ) [إِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ فَسُقُ الصَّحَابِيِّ؛ لِأَنَّ كَذِبَ الْخَبَرِ مُسْتَلْزَمٌ لِكَذِبِ الْمَخْبِرِ، قُلْنَا: يَجُوزُ السَّهْوُ، وَالنِّسْيَانُ، وَالْغَلْطُ فِي السَّمَاعِ، وَالنَّقْلُ<sup>(١٠)</sup> بِالْمَعْنَى بِحَسَبِ فَهْمِهِ، وَبِالْجُمْلَةِ إِنْ كَانَ لَهُ عَذْرٌ صَحِيحٌ فَذَاكَ، وَإِلَّا فَمُلْتَزَمٌ، وَالْحُكْمُ بَعْدَالَةِ الصَّحَابِيِّ ظَنِّي مُعْتَبَرٌ، مَا لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلٌ عَدَمُهُ<sup>(١١)</sup>].<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: التلخيص، للجويني ٣١٥/٢ - ٣١٦، المستصفى ص ١١٤، الإحكام، للأمدى ٢/٥٥، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٥، بديع النظام ١/٣٢٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٨، التقرير والتحجير ٢/٢٩٦، التحبير ٤/١٨٢٥، شرح الكوكب المنير ٢/٣٥٦، تيسير التحرير ٣/١١٥.

(٢) أنظر: المصادر السابقة. (٣) أي: القطع بالكذب في مثل هذه الحالة.

(٤) أنظر: المصادر السابقة. (٥) أي: الشيعة.

(٦) رواه البخاري (٣٥٧٩)، كتاب المناقب، باب علامات النبوة ٦/٥٨٧ مع الفتح.

(٧) رواه البخاري (٤٨٦٤)، كتاب التفسير، باب «وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا» ٨/٦١٧ مع الفتح، ومسلم (٢٨٠٠)، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر ٤/٢١٥٨.

(٨) رواه البخاري (٢٠٩٥)، كتاب البيوع، باب النجار ٤/٣١٩ مع الفتح.

(٩) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٥٨٢) ١٢/٤٣٢، وأبو يعلى في مسنده (٥٦٦٢) ١٠/٣٤، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد ٨/٢٩٢.

(١٠) آخر (٧٣/ب) من النسخة (ل).

(١١) عدالة الصحابة مقطوع بها بشهادة الله لهم، وهي ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، قال ابن حجر: «اتفق أهل السنة على أن جميع الصحابة عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذمة من المبتدعة». الإصابة ١/١٣١.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س).



الحجر<sup>(١)</sup>، والغزاة<sup>(٢)</sup>، وكثير من الفروع المختلفة آحادًا<sup>(٣)</sup>، والجواب: أن شمول<sup>(٤)</sup> حامل<sup>[١]</sup> لكل<sup>(٥)</sup> الأقاصي والأداني، في كل زمان، وكل مكان منتف عادة<sup>(٦)</sup>.

أما كلام عيسى والمعجزات<sup>(٧)</sup>، فلو كثر مشاهدوها لتواترت، كما قيل في الانشقاق، والحنين<sup>(٨)</sup>، وإلا فغير محل النزاع، على أن القرآن مُغنٍ<sup>(٩)</sup>.  
قيل<sup>[٢]</sup>: التحقيق<sup>[٣]</sup>: أن إعجازه لكمال البلاغة، فلا يعلمه إلا الأفراد

- [١] قوله: (أن شمول حامل... إلخ) [بهذا اندفع تجويز أن يكون لهم فائدة في عدم النقل، أو خوف، أو غير ذلك، فلا يعلم الكذب قطعًا]<sup>(١٠)</sup>.  
[٢] قوله: (قيل) [كما قال السبكي<sup>(١١)</sup>: الصحيح عندي أنهما متواتران]<sup>(١٢)</sup>.  
[٣] قوله: (قيل: التحقيق) [القائل: مرزاجان<sup>(١٣)</sup>]<sup>(١٤)</sup>.

- (١) رواه مسلم (٢٢٧٧)، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة ١٧٨٢/٤.  
(٢) حديث تسليم الغزاة على النبي ﷺ رواه الطبراني في المعجم الكبير (٧٦٣) ٣٣١/٢٣، وفي إسناده أغلب بن تميم، وهو منكر الحديث. انظر: المغني في الضعفاء، للذهبي ١/٩٣، ميزان الاعتدال ٦/١.  
(٣) انظر: الإحكام، للأمدى ٥٦/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٨، التقرير والتحرير ٢/٢٩٦، تيسير التحرير ٣/١١٥.  
(٤) آخر (١٢٣/أ) من النسخة (س). (٥) آخر (١٤٥/ب) من النسخة (ك).  
(٦) انظر: المصادر السابقة. (٧) آخر (١٥٦/أ) من النسخة (م).  
(٨) أي: انشقاق القمر، وحنين الجذع.  
(٩) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٦، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٩٩/٢، التقرير والتحرير ٢/٢٩٦، تيسير التحرير ٣/١١٥، شرح الكوكب المنير ٢/٣٥٧.  
(١٠) ساقطة من (ك) و(س).  
(١١) انظر: رفع الحاجب ٢/٣٢٢.  
(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.  
(١٣) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٩٦/ب).  
(١٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

من البلغاء،<sup>(١)</sup> الذين لم يوجدوا في كل عصر، فكون القرآن مستمرًا، لا يُغني عن ذكر تلك المعجزات.

أقول: البلاغة [صفة]<sup>(٢)</sup> لازمة، فما دام موجودًا معجز، وفي ذكر المعجز الموجود<sup>[١]</sup> كفاية لا ريب فيه.

وأما الفروع، فليست مما تتوفر الدواعي على نقله مطلقًا<sup>[٢]</sup>.

### مسألة

خبر الواحد فيما يتكرر وتعم به البلوى<sup>(٣)</sup>؛ كخبر ابن مسعود في مس الذكر<sup>[٣]</sup>، لا يُثبت الوجوب دون اشتهار، أو تلقي الأمة بالقبول<sup>(٤)</sup>؛ كحديث

[١] قوله: (وفي ذكر المعجز الموجود...) إلخ [ألا ترى لو فرض الانحصار في القرآن، وكان مقتضيًا؛ لكفى ذكره، فكيف لا إذا كان موجودًا، على أن خفاء وجه الإعجاز لا يستلزم خفاء الإعجاز؛ لأن كل واحد يعلم أن الإتيان بمثله خارج عن طاقته، وإن لم يعلم وجهه، فتدبر]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (مطلقًا) [بل إذا كان واجبًا أو حرامًا، ونحن نقول به]<sup>(٦)</sup> [٧].

[٣] قوله: (في مس الذكر) [أنه ينقض الوضوء]<sup>(٨)</sup> [٩].

(١) آخر (١٠٦/أ) من النسخة (ق). (٢) ساقطة من (س).

(٣) ما يعم به البلوى: «أي: فيما تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال». كشف الأسرار، للبخاري ١٦/٣.

(٤) انظر: التقرير والتحرير ٢/٢٩٥، تيسير التحرير ٣/١١٢.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) فيه رد على الشيعة المحتجين بأن كثيرًا من الفروع تُنقل بطريق الآحاد، مع سكوت الباقيين، ولا يقطع بكذب الناقل، وسيذكر المصنف مسألة الفروع في المسألة الآتية.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) قال ابن كثير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا يُعرف لابن مسعود رواية في مس الذكر؛ بل نقل عنه: أن مسه لا ينقض». تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ص ١٨٦، وانظر: المعبر في تخرين أحاديث المنهاج والمختصر، للزركشي ص ١٣٥.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

التقاء الختانين<sup>(١)</sup> عند عامة الحنفية<sup>(٢)</sup>، خلافاً للأكثر<sup>(٣)</sup>.  
لنا<sup>(٤)</sup>: لو صح؛ لأدّى<sup>[١]</sup> إلى بطلان صلاة الأكثر، وهو معلوم  
البطلان.  
وما في شرح المختصر<sup>(٥)</sup>: من أن بطلان الصلاة يكون فيمن بلغه  
خاصة، فأقول: مندفع بما تقرر أن الحكم إذا بلغ إلى مكلف، ثبت<sup>(٦)</sup> في  
حق الجميع اتفاقاً.  
واستدل<sup>(٧)</sup>: العادة تقضي في مثله بالإلقاء إلى الكثير، ورُدَّ: بال منع؛  
إذ اللازم<sup>(٨)</sup>.....

[١] قوله: (لو صحَّ لأدّى) [ليس المقصود أن في مثله يجب إلقاؤه ﷺ إلى  
عدد التواتر حتى يمنع، كما في «شرح المختصر»<sup>(٩)</sup>؛ بل المراد: أنه لو صح هذا  
الخبر ونحوه، لزم بطلان صلاة من لم يتلقاه بالقبول، وهم الأكثر، وانتفاء اللازم  
ظاهر، فتأمل]<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) رواه البخاري (٢٩١)، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان ٣٩٥/١ مع الفتح، مسلم  
(٣٤٩)، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ٢٧١/١.  
(٢) انظر: أصول الشاشي ص ٢٨٤، أصول السرخسي ٣٦٨/١، بذل النظر ص ٤٧٤، بديع  
النظام ٣٦٧/١، كشف الأسرار، للبخاري ١٦/٣، فصول البدائع ٢٦٣/٢، التحرير مع  
التقرير والتحجير ٢٩٥/٢.  
(٣) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٨٥/٣، إحكام الفصول، للباقي ٢٥٢/١، التبصرة ص ٣١٤،  
المستصفى ص ١٣٥، التمهيد، لأبي الخطاب ٨٦/٣، روضة الناظر ٣٦٨/١، الإحكام،  
للأمدي ١٣٥/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٧٤١/١، أصول الفقه، لابن  
مفلح ٦١٨/١، نهاية السؤل ص ٢٧٣.  
(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٧/٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٧.  
(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٥٧. (٦) في نسخة: لزم.  
(٧) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٧/٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٧، التقرير  
والتحجير ٢٩٦/٢، تيسير التحرير ١١٢/٣.  
(٨) أي: من قضاء العادة. فواتح الرحموت ١٥٩/٢.  
(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٥٧.  
(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

العلم، ويكفي فيه رواية البعض مع تقرير الآخرين<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

قالوا<sup>(٣)</sup>: **أولاً**: قبلته الأئمة في تفاصيل<sup>(٤)</sup> الصلاة<sup>(٥)</sup>، قلنا: إن كانت من السنن؛ كغسل اليدين<sup>[١]</sup> ورفعهما<sup>[٢]</sup>، فلا نزاع<sup>(٦)</sup>، أو من الأركان الإجماعية، فبقاطع، أو الخلافية كخبر الفاتحة<sup>(٧)</sup>، فإن اشتهر أو تُلَقِّي، فقلنا: بالوجوب، وإلا ففيه<sup>(٨)</sup> النزاع، وكذا المقدمات<sup>(٩)</sup>، فتدبر.

[١] قوله: (كغسل اليدين) [عند القيام من النوم، رواه أبو هريرة<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

[٢] قوله: (ورفعهما) [عند إرادة الركوع في رواية ابن عمر<sup>(١٢)</sup>]<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٩٦، تيسير التحرير ٣/١١٣.

(٢) آخر (١٥٦/ب) من النسخة (م). (٣) أي: الشافعية ومن وافقهم.

(٤) آخر (١٤٦/أ) من النسخة (ك).

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٢/١٣٧، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٧، تحفة المسؤول ٢/٤٢٩.

(٦) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٩٦، تيسير التحرير ٣/١١٢.

(٧) قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». رواه البخاري (٧٥٦)، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة، للإمام والمأموم في الصلوات كلها ٢/٢٣٧ مع الفتح، ومسلم (٣٩٤)، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ١/٢٩٥.

(٨) آخر (١٢٣/ب) من النسخة (س).

(٩) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٩٦، تيسير التحرير ٣/١١٣.

(١٠) رواه البخاري (١٦٢)، كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترًا ١/٢٦٣ مع الفتح، ومسلم (٢٧٨)، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء ١/٢٣٣.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

(١٢) قال ابن عمر رضي الله عنهما: «رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع».

رواه البخاري (٧٣٦)، كتاب الأذان، باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع ٢/٢١٩ مع الفتح، ومسلم (٣٩٠)، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع وفي الرفع من الركوع ١/٢٩٢.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وثانيًا: قبلتموه في الفصد<sup>[١]</sup><sup>(١)</sup>، والقهقهة<sup>(٢)</sup>، قلنا: ليس مما يتكرر ويعم، حتى تشتد الحاجة<sup>(٣)</sup>.

وثالثًا: قيل: فيه القياس، وهو دونه<sup>(٤)</sup>، قلنا: القياس يوجب الظن، بخلاف خبر الواحد فيما تعم به البلوى، إلا إذا اشتهر، أو لم يخالف<sup>(٥)</sup>.

قد يقال: عموم البلوى<sup>[٢]</sup> يقتضي عادة سبق معرفة حكمه على

[١] قوله: (في الفصد...) إلخ [فإنها من نواقض الوضوء]<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (عموم البلوى) [هذا مذكور في بعض نسخ التحرير]<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>.

(١) الفُصْد هو: قطع العرق وشقه، وفصد المريض: إخراج دمه بقصد العلاج. انظر: الصحاح، للجوهري ٥١٩/٢، النهاية في غريب الحديث الأثر ٣/٤٥٠، القاموس المحيط ص٣٠٦، معجم لغة الفقهاء ص٣٤٦.

(٢) انظر: المحصول، للرازي ٤/٤٤٢، الإحكام، للآمدي ٢/١٣٦، شرح مختصر الروضة ٢/٢٣٤، شرح العضد ص١٥٧.

وإعادة الوضوء من القهقهة في الصلاة رويت فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسلة، وكلها لا تصح، قال الإمام أحمد: ليس في الضحك حديث صحيح. انظر: العلل المتناهية، لابن الجوزي ١/٣٦٨، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للذهبي ص٦٧، التلخيص الحبير ١/٣٢٧.

(٣) انظر: التقرير والتحرير ٢/٢٩٧، تيسير التحرير ٣/١١٤.

(٤) أي: ما تعم به البلوى يثبت بالقياس، والقياس دون الخبر. انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٢٣٥، شرح المختصر، للعضد ص١٥٧، تحفة المسؤول ٢/٤٢٩.

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) انظر: الهداية ١/١٧، تحفة الملوك، للرازي الحنفي ص٣٠، الاختيار لتعليل المختار، للبلدحي ١/٩، البناية، للعيني ١/٢٥٩، حاشية ابن عابدين ١/١٣٤.

وذهب الجمهور إلى أن الفصد لا ينقض الوضوء، واستثنى الحنابلة الفاحش من الدم فإنه ينقض. انظر: الذخيرة، للقرافي ١/٢٣٦، الحاوي ١/١٩٩، البيان، للعمراني ١/١٩٢، المجموع ٢/٥٤، مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح ٣/٢١٦.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) التحرير مع التقرير والتحرير ٢/٢٩٧، وعبارته: «ويمكن منع ثبوته بالقياس لاقتضاء الدليل سبق معرفته على تصوير المجتهد إياه».

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

القياس، أقول: لا تكليف إلا بعد ظهور الرأي، فلا حاجة قبله، اكتفاءً بالإباحة الأصلية.

### مسألة

التعبد<sup>[١]</sup> بخبر الواحد العدل جائز عقلاً، خلافاً للجبائي<sup>(١)</sup>.  
لنا: كما أقول: إنه إيجاب العمل بالراجح<sup>(٢)</sup> وهو معقول<sup>(٣)</sup>.  
واستدل: بأنه لا يلزم من فرض وقوعه محال<sup>(٤)</sup>، وفيه ما فيه<sup>[٢]</sup>.  
قالوا<sup>(٥)</sup>: أولاً: ممتنع بالغير؛ لأنه يؤدي إلى تحليل الحرام، وتحريم الحلال عند كذبه، وإلى اجتماع النقيضين عند تساوي الخبرين<sup>(٦)</sup>، قلنا:

[١] قوله: (التعبد) [وهو أن يوجب الشارع العمل بمقتضاه على المكلفين<sup>(٧)</sup>]-<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى المنع؛ لأن الخصم يدعي استلزامه للمحال، كما يظهر من دليله]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: البرهان ٣٩٢/١ مسألة ٥٤٦، الإحكام، للآمدي ٥٩/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦٦٤/١.

(٢) آخر (١٠٦/ب) من النسخة (ق).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ١١٣/٢، شرح الكوكب المنير ٣٦٠/٢.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٥٩/٢، بديع النظام ٣٢٥/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٩، التقرير والتحجير ٢٧١/٢، شرح الكوكب المنير ٣٥٩/٢.

(٥) أي: الجبائي ومن تابعه.

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٥٩/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٩، التقرير والتحجير ٢/٢٧١، تيسير التحرير ٨١/٣.

(٧) صورة ذلك: أن يقول لهم: اعبدوني بمقتضى ما يبلغكم عني وعن رسولي على ألسنة الأحاد، والقول بالجواز مذهب جمهور الأصوليين. انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٥٧/٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٥/٣، شرح مختصر الروضة ١١٢/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٧، التقرير والتحجير ٢٧١/٢، تيسير التحرير ٨١/٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(س). (٩) ساقطة من (ك) و(س).

منقوض<sup>(١)</sup> بالتعبد بالمفتي، والشاهدين<sup>(٢)</sup>.

والحل: إن قلنا بإصابة كل مجتهد، فالحق متعدد، وعلى اتحاده، فالمخالفة بظن المجتهد ساقط عنه إجماعاً، وعند التعارض التكليف بالوقف<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: لو جاز<sup>(٤)</sup> لجاز في العقائد، ونقل القرآن،<sup>(٥)</sup> وادّعاء النبوة بلا معجزة<sup>(٦)</sup>، والجواب: منع الملازمة للفرق عادة، وقد يمنع بطلان اللازم؛ لأن المنع شرعي<sup>(٧)</sup>.

### مسألة

التعبد بخبر العدل واقع<sup>(٨)</sup>، خلافاً للروافض<sup>(٩)</sup>، وطائفة<sup>(١٠)</sup>.  
ثم الجمهور على أنه بالسمع<sup>(١١)</sup>.

(١) آخر (١٥٧/أ) من النسخة (م).

(٢) أي: يجوز كذبهم وخطؤهم. انظر: الإحكام، للآمدي ٥٩/٢، تحفة المسؤول ٣٤٦/٢.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٩، تحفة المسؤول ٣٤٦/٢، التقرير والتحبير ٢/٢٧١، تيسير التحرير ٨١/٣.

(٤) أي: التعبد بخبر الواحد العدل. (٥) آخر (١٤٦/ب) من النسخة (ك).

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٦٠/٢، بديع النظام ٣٢٥/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٣٩، التقرير والتحبير ٢/٢٧١.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٣٩، التقرير والتحبير ٢/٢٧١، تيسير التحرير ٨٢/٣.

(٨) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٥٩/٣، إحكام الفصول ٢٣٩/١، المستصفى ص ١١٦، التمهيد، لأبي الخطاب ٤٤/٣، بذل النظر ص ٤٠٨، بديع النظام ٣٢٦/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٠.

(٩) انظر: العدة في أصول الفقه، لأبي جعفر الطوسي ١٠٠/١، الذريعة، للشريف المرتضى ص ٣٧١.

(١٠) مثل القاساني، وغيره. انظر: إحكام الفصول ٢٣٩/١، الإحكام، للآمدي ٦٥/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦٦٤/١.

(١١) انظر: التلخيص في أصول الفقه، للجويني ٣٢٧/٢، قواطع الأدلة ٣٣٥/١، المستصفى ١١٨/١، روضة الناظر ٣١٣/١، الإحكام، للآمدي ٦٥/٢، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٧، شرح مختصر الروضة ١١٩/٢.

وأحمد<sup>(١)</sup>، وأبو الحسين البصري<sup>(٢)</sup>، والقفال<sup>(٣)</sup>، وابن شريح<sup>(٤)</sup>:  
بالعقل أيضًا.

لنا: أولاً: كما أقول: كل ما كان قول الرسول قطعاً، يجب العمل قطعاً،<sup>(٥)</sup> والظن بالملزوم استلزم الظن باللازم، فيجب كظاهر الكتاب<sup>[١]</sup>.

إن قيل: لعل الملزوم القطع، قلت: العلم ليس بشرط في ثبوت الحكم؛ بل التمكن<sup>[٢]</sup> اتفاقاً، فافهم.

وثانياً: إجماع الصحابة<sup>[٣]</sup>، وفيهم عليٌّ، بدليل ما تواتر عنهم من الاحتجاج والعمل به في الوقائع التي لا تحصي، من غير نكير، وذلك يوجب العلم عادة باتفاقهم؛ كالقول الصريح، فمن ذلك: أنه عمل الكل بخبر أبي

[١] قوله: (كظاهر الكتاب) [فإن العمل بظاهره متفق عليه]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (بل التمكن) [ويمكن العلم كما يحصل بظاهر الكتاب، يحصل بخبر الواحد، والفرق تحكّم]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (إجماع الصحابة...) إلخ [أشار في ضمن التقرير إلى دفع ما أورد<sup>(٨)</sup>، أولاً: أنه إثبات الشيء بنفسه، وثانياً: منع العمل به؛ بل اتفاق، وثالثاً: عمل البعض لا يكون حجة لما لم يكن إجماعاً، ورابعاً: العمل بالبعض لا يثبت الكلية، وخامساً: أنه إجماع سكوتي لا يفيد القطع، فتأمل]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٤٤/٣، شرح مختصر الروضة ١١٨/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٥٠٢/٢.

(٢) انظر: المعتمد ١٠٦/٢.

(٣) هو: محمد بن إسماعيل القفال الشاشي، الفقيه الشافعي، كان محدثاً، أصولياً، لغوياً، متفنناً، ذا تصانيف نافعة، توفي سنة ٣٦٥ هـ. انظر: وفيات الأعيان ٣٢٨/٢، سير أعلام النبلاء ٢٨٣/١٦، شذرات الذهب ٥١/٣.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٦٥/٢، رفع الحاجب ٣٣٣/٢.

(٥) آخر (١٢٤/أ) من النسخة (س). (٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٨) انظر: التقرير والتحجير ٢٧٢/٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).



بكر: «الأئمة من قريش»<sup>(١)</sup> و«نحن معاشر الأنبياء لا نورث»<sup>(٢)</sup>، و«الأنبياء يدفنون»<sup>(٣)</sup> حيث يموتون»<sup>(٤)</sup>، وأبو بكر بخبر<sup>[٢]</sup> المغيرة في توريث الجدة،

[١] قوله: (لا نورث) [فيه ما فيه]<sup>(٥)</sup> [٦].

[٢] قوله: (وأبو بكر بخبر) [كان أبو بكر يرى حرمان<sup>(٧)</sup> الجدة، حتى روى المغيرة، وابن مسلمة أن النبي ﷺ أعطها السدس]<sup>(٨)</sup> [٩].

(١) سبق تخريجه ١/٣٧١. (٢) سبق تخريجه ١/٥٠٧.

(٣) آخر (١٥٧/ب) من النسخة (م).

(٤) رواه ابن ماجه (١٦٢٨)، كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ﷺ بلفظ: «ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض» ١/٥٢٠، والبخاري (١٨) ١/٧٠، والآجزي في الشريعة (١٨٤٢) ٥/٢٣٦١، قال البوصيري: هذا إسناد فيه الحسين بن عبد الله بن عبيد بن عباس الهاشمي، تركه الإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والنسائي، وقال البخاري: يقال: إنه يهتم بالزندقة. انظر: مصباح الزجاجة ٢/٥٧.

(٥) إذا كان المصنف - غفر الله له - يقصد بهذا التوهين الطعن في معنى الحديث بحجة أنه يخالف ظاهر القرآن في توريث الأنبياء، مثل قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]، وغير ذلك من الطعون. انظر: المبسوط، للسرخسي ١٢/٢٩، فنقول: إن هذا غير مسلم، فلا تعارض بين الحديث والقرآن، فقد أجمع علماء الأمة على أن جميع الأنبياء لا يورثون، وليس المراد بالإرث في قصة داود أو زكريا ﷺ إرث المال، وإنما المقصود إرث النبوة، وأما سبب منازعة فاطمة، لأبي بكر ﷺ في إرث والدها رسول الله ﷺ، فهو عدم علمها بالحديث، فلما علمت به تراجعت عما طلبت، ولم تكلم أبا بكر بشأن الإرث حتى ماتت ﷺ. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٧٣ - ٧٤، تفسير ابن كثير ٥/٢١٢.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) آخر (٧٤/أ) من النسخة (ل).

(٨) رواه الترمذي (٢١٠٠) أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة ٣/٤٩٠، وأبو داود (٢٨٩٤)، كتاب الفرائض، باب في الجدة ٣/١٢١، والحاكم في المستدرک (٧٩٧٨)، كتاب الفرائض وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ٤/٣٧٦، قال ابن حجر: إسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل فإن قبضة لا يصح له سماع من الصديق. انظر: التلخيص الحبير ٣/١٨٦.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

وعمر بخبر عبد الرحمن<sup>[١]</sup> بن عوف في جزية المجوس<sup>(١)</sup>، وبخبر حمَل<sup>[٢]</sup> ابن مالك<sup>(٢)</sup> في إيجاب الغرة بالجنيين، وبخبر الضحاك<sup>(٣)</sup> في إيراث الزوجة

[١] قوله: (بخبر عبد الرحمن) [روى أنه قال ﷺ]: «سُنُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(٤)</sup>[٥].

[٢] قوله: (وبخبر حمَل) [بالحاء المهملة، روى أنه كانت [عنده]<sup>(٦)</sup> امرأتان رمت إحداهما الأخرى بحجر، فألقت جنيئاً، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد، أو أمة]<sup>(٧)</sup>[٨].

(١) المجوس هم: قوم يعتقدون أن للكون إلهين اثنين: أحدهما: النور، والثاني: الظلمة، ويزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة، ومن مذهبهم عبادة النار، والصلاة إلى الشمس، والتبرك ببول البقر، واستحلال فروج الأمهات. انظر: الملل والنحل، للشهرستاني ٣٨/٢، تليس إبليس ص ٦٩، النهاية في غريب الحديث ٢٩٩/٤.

(٢) هو: حمَل بن مالك بن النابغة بن جابر بن ربيعة الهذلي، أبو نضلة، نزل البصرة وله بها دار، يعد في المصريين، استعمله النبي ﷺ على صدقات هذيل، عاش إلى خلافة عمر رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ٣٧٦/١، أسد الغابة ٧٥/٢، الإصابة ٢/١٠٨.

(٣) هو: الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب العامري الكلابي، أبو سعيد، أسلم، وصحب النبي ﷺ، وكان ينزل في بادية المدينة، وكان من الشجعان الأبطال، يُعدّ وحده بمائة فارس، وكان يقوم على رأس رسول الله ﷺ متوشحاً بسيفه. انظر: الاستيعاب ٧٤٢/٢، أسد الغابة ٤٧/٣، الإصابة ٣٨٦/٣.

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٨٦٥٤)، كتاب الجزية، باب المجوس أهل الكتاب والجزية تؤخذ منهم ٣١٩/٩، وعبد الرزاق في المصنف (١٠٠٢٥)، كتاب أهل الكتاب، أخذ الجزية من المجوس ٦٨/٦، ومالك في الموطأ (٤٢)، كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس ٢٧٨/١.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) ساقطة من (ل) والسياق يتطلبها.

(٧) رواه البخاري (٥٧٥٨)، كتاب الطب، باب الكهانة ٢١٦/١٠ مع الفتح، ومسلم (١٦٨١)، كتاب القسامة، باب دية الجنين ١٣٠٩/٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

من دية الزوج<sup>(١)</sup>، وبخبر عمرو بن حزم<sup>[١٧] (٢)</sup> في دية الأصابع<sup>(٣)</sup>، وعثمان وعليّ  
بخبير فريعة<sup>(٤)</sup> في أن عدة الوفاة في منزل الزوج<sup>(٥)</sup>، وابن عباس بخبير أبي سعيد<sup>(٦)</sup>  
بالربا في النقد<sup>(٧)</sup> راجعاً<sup>[٢٢] (٨)</sup>، إلى غير ذلك مما لا يُعدُّ إلا بالتطويل<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (وبخبر عمرو بن حزم) سيأتي تفصيله.

[٢] قوله: (راجعاً) [حال من ابن عباس]<sup>(١٠)</sup>.

- (١) رواه أبو داود (٢٩٢٧)، كتاب الفرائض، باب في المرأة تترث من دية زوجها ١٢٩/٣، والترمذي (١٤١٥) أبواب الديات، باب ما جاء في المرأة هل تترث من دية زوجها؟ وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم ٢٧/٤، وقال الضياء المقدسي: إسناده صحيح. انظر: الأحاديث المختارة ٨٥/٨.
- (٢) آخر (١٠٧/أ) من النسخة (ق).
- (٣) رواه أبو داود (٤٥٦٤)، كتاب الحدود، باب دية الأعضاء ١٨٩/٤، والترمذي (١٣٩١) أبواب الديات، باب ما جاء في دية الأصابع ١٣/٤، رواه النسائي (٤٨٥٧)، كتاب القسامة، ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له ٦٠/٨، قال الحاكم: هذا حديث صحيح كبير مفسر في هذا الباب، يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وإمام العلماء في عصره محمد بن مسلم الزهري بالصحة. انظر: المستدرك على الصحيحين ٥٢/١.
- (٤) هي: فريعة بنت مالك بن سنان الخدرية أخت أبي سعيد الخدري، كان يقال لها: الفارعة أيضاً، شهدت بيعة الرضوان، حديثها في سكنى المتوفى عنها زوجها استعمله أكثر الفقهاء. انظر: الاستيعاب ١٩٠٣/٤، أسد الغابة ٢٢٩/٧، الإصابة ٢٨٠/٨.
- (٥) رواه النسائي (٣٥٣٠)، كتاب الطلاق، مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل ٦/٢٠٠، وابن ماجه (٢٠٣١)، كتاب الطلاق، باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها؟ ٦٥٤/١، وأحمد (٢٧٠٨٧) ٢٨/٤٥، والحاكم في المستدرك (٢٨٣٣)، كتاب الطلاق، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ٢٢٦/٢.
- (٦) آخر (١٤٧/أ) من النسخة (ك). (٧) في (ك): «العقد».
- (٨) رواه مسلم (١٥٩٤)، كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ١٢١٧/٣.
- (٩) انظر إجماع الصحابة: العدة، لأبي يعلى ٨٦٥/٣، أحكام الفصول ٢٤٠/١، شرح اللمع ٣٣٠/٢، قواطع الأدلة ٣٣٨/١، المستصفى ص ١١٨، التمهيد، لأبي الخطاب ٥٤/٣، المحصول، للرازي ٣٦٨/٤، روضة الناظر ٣١٤/١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٤٠، بديع النظام ٣٢٧/١، كشف الأسرار، للبخاري ٣٧٤/٢، نهاية السؤل ص ٢٧١، التقرير والتحجير ٢٧٢/٢.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

واعترض: بأنه أنكر أبو بكر على المغيرة، حتى رواه ابن مسلمة، وعمر خبر أبي موسى في الاستئذان، حتى رواه أبو سعيد<sup>(١)</sup>، وعلي خبر أبي سنان<sup>(٢)</sup> في المفوضة<sup>(٣)</sup>، وكان يُحْلَفُ<sup>(٤)</sup> غير أبي بكر، وعائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله<sup>(٥)</sup>، والجواب: إنما توقفوا عند الريبة، ألا ترى أنهم عملوا بعد الانضمام، وهو من الآحاد بعد<sup>(٦)</sup>.

وثالثاً: تواتر أنه كان ﷺ يرسل الآحاد؛ لتبليغ الأحكام<sup>(٧)</sup>.

قيل: النزاع<sup>[١]</sup>.....

[١] قوله: (قيل: النزاع) [القائل: مرزاجان<sup>(٨)</sup>، وغيره<sup>(٩)</sup>] (١٠).

- (١) رواه مسلم (٢١٥٣)، كتاب الآداب، باب الاستئذان ٣/١٦٩٤.
- (٢) هو: معقل بن سنان بن مظهر بن عركي الأشجعي، أبو عبد الرحمن، فاضل تقي موصوف بالجمال، شهد فتح مكة، وقدم المدينة في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، فأقام بها، قتل يوم الحرة صبراً سنة ٦٣ هـ. انظر: الاستيعاب ٣/١٤٣١، أسد الغابة ٥/٢٢١، الإصابة ٦/١٤٣.
- (٣) رواه أبو داود (٢١١٤)، كتاب النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات ٢/٢٣٧، والترمذي (١١٤٥) أبواب النكاح، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، قال الترمذي: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح، وقد روي عنه من غير وجه. ٣/٤٤٢ - ٤٤٣، وأما إنكار علي فقد رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٨٩٤)، كتاب النكاح، باب الذي يتزوج فلا يدخل ولا يفرض حتى يموت ٦/٢٩٣.
- (٤) في (س): «تكلف».
- (٥) رواه البخاري (١٢٨٨)، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببكاء أهله عليه» ٣/١٥٢، ومسلم (٩٣١)، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٢/٦٤٢.
- (٦) انظر: روضة الناظر ٢/٣٢١، بديع النظام ١/٣٣٤، شرح مختصر الروضة ٢/١٢٩، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٠، التقرير والتحجير ٢/٢٧٣، تيسير التحرير ٣/٨٣.
- (٧) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٨٦٣، المستصفى ص ١١٨، روضة الناظر ٢/٣٢٦، بديع النظام ١/٣٣٧، شرح مختصر الروضة ٢/١١٩، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٠، التحرير مع التقرير والتحجير ٢/٢٧٣.
- (٨) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (١٧٩/ب).
- (٩) كالفناري، وابن الهمام. انظر: فصول البدائع ٢/٢٤٦، التحرير مع التقرير والتحجير ٢/٢٧٣.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

في وجوب عمل المجتهد، والمبعوث عليهم<sup>(١)</sup> كانوا مقلّدين، أقول: معلوم أنه عليه السلام<sup>[١]</sup><sup>(٢)</sup> في تبليغ الأحكام إلى الصحابة المجتهدين، ما كان يفتقر<sup>(٣)</sup> إلى عدد التواتر؛ بل يكفي بالآحاد، وهم كانوا مكلفين.

ورابعاً: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ<sup>[٢]</sup> مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ عليه السلام<sup>(٤)</sup> [التوبة: ١٢٢] فإن الحذر<sup>(٥)</sup> إنما يكون من الواجب، والطائفة<sup>[٣]</sup> من كل فرقة لا تبلغ مبلغ التواتر<sup>(٥)</sup>.

واستبعد<sup>(٦)</sup>: بأن المراد الفتوى، ولو سلّم فظاهر، وهو لا يكفي هنا<sup>(٧)</sup>، ويدفع: بأن التخصيص تحكّم، والعام قاطع<sup>(٨)</sup>، وقد يدفع بالإجماع

[١] قوله: (معلوم أنه عليه السلام...) إلخ [لا يخفى أن في الإيراد اعتبر المرسل إليهم المقلدون، وفي الجواب الصحابة المجتهدون]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (﴿فَلَوْلَا نَفَرَ...﴾) إلخ قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّسَنفَعَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ عليه السلام<sup>(١٠)</sup> [التوبة: ١١٢].

[٣] قوله: (والطائفة...) إلخ [الطائفة من الشيء القطعة منه، أو الواحد فصاعداً، وأقلها رجلان]<sup>(١١)</sup>.

(١) هكذا في جميع النسخ، ولعل الأصوب: «إليهم».

(٢) آخر (١٢٤/ب) من النسخة (س). (٣) في (ك): «مفتقراً».

(٤) آخر (١٥٨/أ) من النسخة (م).

(٥) انظر: المستصفى ص ١٢١، الإحكام، للآمدي ٧٠/٢، الجامع لأحكام القرآن ٢٩٤/٨، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٠، التقرير والتحبير ٢٧٣/٢، تيسير التحرير ٨٤/٣.

(٦) أي: هذا الاستدلال.

(٧) انظر: المحصول، للرازي ٣٥٦/٤، الإحكام، للآمدي ٧٢/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٠.

(٨) انظر: تحفة المسؤول ٣٥٤/٢، التقرير والتحبير ٢٧٣/٢، تيسير التحرير ٨٤/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) انظر: الصحاح للجوهري ١٣٩٧/٤.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

على وجوب اتباع الظن<sup>(١)</sup>، وهو ضعيف؛ لأن من لم يكتف بالظن في الأصول، لم يكتف بالدليل الإجمالي؛ لجريانه في الفروع<sup>[١]</sup>.

أقول: على أن الخصم يمنع الإجماع مطلقاً؛ بل على ما هو قطعي المتن،<sup>(٢)</sup> فافهم.

واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَلٍّ فَصَيِّرُوا﴾ [الحجرات: ٦] وهذا بناء على مفهوم المخالفة، وهو ظاهر<sup>[٢]</sup>.

وأما المتشبهون بالعقل، فمنهم من قال: وجوب الاجتناب عن المضارّ معلوم، والعمل<sup>(٣)</sup> بالظن في تفاصيل مقطوع الأصل، واجب عقلاً؛ كإخبار واحد بمضرة طعام، وسقوط حائط، وهو مبني على حكم العقل<sup>(٤)</sup>، على أن الوجوب<sup>[٣]</sup> ممنوع؛ بل أولى.

[١] قوله: (لجريانه في الفروع) [مع أنهم قالوا: يجوز ذلك في الفروع دون الأصول]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (وهو ظاهر) [أي: البناء ظاهر، أو مع أنه ظاهر، تدبر]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (على إن الوجوب) [وأما الجواب: بأن ذلك مسلّم في العقليات، ولا نسلم في الشرعيات، ولو سلم، فالقياس دليل ظني، كما في المختصر<sup>(٧)</sup>، تعسّف، كيف لا، والخصم معتزلي<sup>(٨)</sup> يدّعي حكم العقل بذلك، فهذا بعد تسليمه، غير متوجّه، تأمل]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحجير ٢/٢٧٣. (٢) آخر (١٤٧/ب) من النسخة (ك).

(٣) آخر (١٠٧/ب) من النسخة (ق).

(٤) انظر: المعتمد ٢/١٠٦، العدة، لأبي يعلى ٣/٨٥٧، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٧٠، الأحكام، للآمدّي ٢/٦٥، التقرير والتحجير ٢/٢٧٤، تيسير التحرير ٣/٨٦.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٢، وهو جواب ابن الهمام أيضاً. انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ١/٢٧٤.

(٨) أي: القاضي أبو الحسين البصري.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

ومنهم [من استدلّ]<sup>(١)</sup> أولاً: إن صدقَه مزنون، فيجب احتياطاً، ويمنع كون الاحتياط واجباً<sup>(٢)</sup>، ألا ترى لم يجب الصوم بالشك.

وثانياً: لو لم يجب؛ لخلت الوقائع عن الأحكام؛ لأن القرآن والمتواتر لا يفيان<sup>(٣)</sup>، والجواب: منع الملازمة؛ لأن الحكم عند عدم الدليل، عدم<sup>(٤)</sup> الحكم بالشرع، فيتوقف أو يعمل بالإباحة<sup>(٥)</sup>.

أقول: على أن في تشريع الإجماع والقياس، الوفاء بالأكثر، فتدبر، وقد يمنع بطلان التالي عقلاً.

قالوا<sup>(٦)</sup>: أولاً: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ [الإسراء: ٣٦] و﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦] قلنا: فيه إبطال<sup>(٧)</sup> الشيء بنفسه؛ لأنه ظاهر، فتدبر، وتذكر ما تقدم.

[١] قوله: (فيه إبطال...) إلخ [وذلك لأنه يلزم من العمل بظاهره عدم العمل بظاهره<sup>(٨)</sup>]، وما يلزم منه نقيضه، فهو باطل، قيل: للخصم أن يقول: هذا العام مخصّص بما لا يكون قطعي المتن؛ للاتفاق على صحة العمل بظاهر الكتاب، وإنما النزاع في الخبر، فيمكن فاد العلم لوجب تخطئة المخالف لهم المنع عن التعبدية بظاهر الكتاب، أقول: ليس مخصّصاً عندنا بالكتاب فقط؛ بل بما يعم الخبر أيضاً، على أن التخصيص يقبل التعميم بالتعليل، [فليس]<sup>(٩)</sup> ادعاء التخصيص بالكتاب فقط إلا منهم، وهو تحكّم لا يصلح للمحاجة، فتأمل<sup>(١٠)</sup>.

(١) ساقطة من (ك) و(م) و(ق).

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢/ ٦٥، التقرير والتحبير ٢/ ٢٧٤، تيسير التحرير ٣/ ٨٦.

(٣) انظر: المصادر السابقة. (٤) آخر (١٥٨/ب) من النسخة (م).

(٥) انظر: المصادر السابقة. (٦) أي: الراضية ومن وافقهم.

(٧) آخر (١٢٥/أ) من النسخة (س).

(٨) وجه ذلك: أن الدليل ظاهر ظني، ومقتضاه إبطال الظن. انظر: فواتح الرحموت ٢/ (١٦٨).

(٩) ساقطة من (ل) ويقتضيها السياق، وهي مثبتة في المطبوع.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

وثانيًا: تَوَقَّفَ عليه السلام في خبر ذي اليدين<sup>(١)</sup>، حتى أخبره غيره<sup>(٢)</sup>، قلنا: للريبة؛ لأن الانفراد من بين جماعة مظنة الكذب<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

عند الجمهور<sup>(٤)</sup>: خبر الواحد في حكم الحد مقبول، وهو قول أبي يوسف، والجصاص<sup>(٥)</sup>، خلافًا للكرخي<sup>(٦)</sup>، والبصري<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup> وأكثر الحنفية<sup>(٩)</sup>.

لنا: عدل جازم في عملي، فيقبل كغيره<sup>(١٠)</sup>.

قالوا<sup>(١١)</sup>: قال عليه السلام: «ادروا الحدود بالشبهات»<sup>(١٢)</sup>، وفيه

(١) رواه البخاري (٤٨٢)، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ٥٦٦/١ مع الفتح، ومسلم (٥٧٣)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٣/١.

(٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٧٤/٣، الإحكام، للآمدي ٨٤/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٤١، التقرير والتحبير ٢٧٣/٢.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤١، التقرير والتحبير ٢٧٣/٢، تيسير التحرير ٨٥/٣. (٤) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٨٦/٣، قواطع الأدلة ٣٧٣/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٩١، روضة الناظر ٣٧٠/١، الإحكام، للآمدي ١٤١/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٧، كشف الأسرار، للبخاري ٢٨/٣، تحفة المسؤول ٤٣١/٢، البحر المحيط ٢٥٩/٦.

(٥) انظر: أصول السرخسي ٣٣٣/١، بذل النظر ص ٣٩٦، المغني، للبخاري ص ٢٠٣.

(٦) انظر: أصول السرخسي ٣٣٣/١، المغني، للبخاري ص ٢٠٣، بديع النظام ٣٧١/١.

(٧) أي: أبو عبد الله البصري. انظر: المعتمد ٩٦/٢، الإحكام، للآمدي ١٤١/٢.

(٨) آخر (١/١٤٨) من النسخة (ك).

(٩) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٨٨/٣، وأما علاء الدين البخاري فقد نسب إلى أكثر الحنفية موافقة الجمهور في قبول خبر الواحد في الحدود. انظر: كشف الأسرار ٢٨/٣.

(١٠) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٨٦/٣، بديع النظام ٣٧١/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٧، تحفة المسؤول ٤٣١/٢، تيسير التحرير ٨٨/٣.

(١١) أي: الكرخي ومن وافقه.

(١٢) رواه الترمذي (١٤٢٤) أبواب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود ٨٥/٣، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٩٢٢)، كتاب الجراح، باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل =



شبهة<sup>(١)</sup>، قلنا: أولاً: المراد<sup>[١]</sup> درء اللزوم لا اللازم.  
وثانياً: منقوض بالشهادة، وظاهر الكتاب<sup>(٢)</sup>.

وربما يتخلص عن الثاني<sup>(٣)</sup> بأن التعبد بالشهادة بالنص، وظاهر الكتاب قطعي؛ لانتفاء الاحتمال<sup>[٢]</sup> الناشئ عن دليل، فافهم.

### تقسيم

للحنفية<sup>(٤)</sup>: .....

[١] قوله: (المراد...) إلخ [أي المعنى: أن الأصل الحدود يدرأ لزومها بالشبهات المفصلة في كتب الفقه، وليس المراد أنها تدرأ موجباتها بعد ما تثبت بطرقها<sup>(٥)</sup>، تدبر]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (لانتفاء الاحتمال...) إلخ [يعني: أن القطعي كما يطلق على ما لا يحتمل الغير<sup>(٧)</sup> أصلاً، كذلك قد يطلق على ما لا يحتمله احتمالاً ناشئاً عن دليل، وهذا هو المراد ههنا]<sup>(٨)</sup>.

- = المؤمن بالكافر ٥٧/٨، والحاكم في المستدرك (٨١٦٣)، كتاب الحدود ٤/٤٢٦، قال ابن حجر عن الحديث: وفي إسناد يزيد بن زياد الدمشقي، وهو ضعيف. انظر: التلخيص الحبير ٤/١٦١، وقال الألباني: ضعيف. انظر: إرواء الغليل ٨/٢٥.
- (١) انظر: أصول السرخسي ١/٣٣٣، بديع النظام ١/٣٧١، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٨، التقرير والتحبير ٢/٢٧٦.
- (٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٨٨٨، الإحكام، للآمدي ٢/١٤٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٧، تحفة المسؤول ٢/٤٣١.
- (٣) وهو النقص بالشهادة، وظاهر الكتاب.
- (٤) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٢٧، أصول السرخسي ١/٣٣٣، المغني، للبخازي ص ٢٠٢، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٥٦، التلويح على التوضيح ٢/٢٠، التقرير والتحبير ٢/٢٧٦، تيسير التحرير ٣/٨٨.
- (٥) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٧٦، تيسير التحرير ٣/٨٨.
- (٦) ساقطة من (ك) و(س).
- (٧) آخر (٧٤/ب) من النسخة (ل).
- (٨) ساقطة من (ك) و(س).

محل خبر الواحد مطلقاً<sup>[١]</sup>: إما حقوق الله، وهي عقوبات، أو لا<sup>(١)</sup>؛ كالعبادات والمعاملات، وهو حجة فيهما، [كما مر<sup>(٢)</sup>] <sup>(٣)</sup>.

وإما حقوق العباد، فما فيه إلزام محض؛ كالبيع ونحوها، فالشرط - مع شرائط الرواية - الولاية<sup>(٤)</sup>، ولفظ الشهادة<sup>(٥)</sup> والعدد عند الإمكان، فلا عدد، ولا ذكورة<sup>(٦)</sup> في شهادة القابلة<sup>(٧)</sup>، ولا إسلام في الشهادة على الكافر<sup>(٨)</sup>.

وما لا إلزام فيه؛ كالوكالات<sup>[٢]</sup>، والهدايا، ونحوها، فلا شرط سوى

[١] قوله: (مطلقاً) [أي: سواء كان خبر النبي ﷺ، أو غيره<sup>(٩)</sup>] <sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (كالوكالات) [قال الشافعي، وأحمد<sup>(١١)</sup>: لا تثبت الوكالة بخبر الواحد أصلاً؛ لأنها تتضمن عقداً، كغيره من العقود، ولأنه تسليط على مال الغير، قلنا: هو إثبات حق هو حق أن يتصرف، لا إلزام أمر، فإنه مختار في القبول وعدمه، فكان كقبول الهدية، فمن ذكر أنها أرسلت على يده، وهو محل الإجماع<sup>(١٢)</sup>].

(١) أي: أو ليس بعقوبات مما هو من حقوق الله.

(٢) انظر: المسألة السابقة في الخلاف مع الكرخي.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) أي: فلا يقبل قول الكافر على المسلم. انظر: فواتح الرحموت ١٦٩/٢.

(٥) آخر (١٠٨/أ) من النسخة (ق). (٦) آخر (١٥٩/أ) من النسخة (م).

(٧) القابلة هي: المرأة التي تتلقى الولد عند ولادته من بطن أمه. انظر: الصحاح ١٧٩٦/٥،

المحكم والمحيط الأعظم ٤٣٢/٦، النهاية في غريب الحديث والأثر ٩/٤.

(٨) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٩/٣، التوضيح مع التلويح ٢١/٢، التقرير والتحبير ٢٧٧/٢.

(٩) هذا تقسيم لخبر الواحد باعتبار وروده؛ أي: ما جعل خبر الواحد فيه حجة. انظر:

كشف الأسرار، للبخاري ٢٧/٣، التقرير والتحبير ٢٧٦/٢.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) انظر: بحر المذهب، للرويانى ٨٨/٦، المجموع ٢٧٤/٢٠، المغني، لابن قدامة ٥/

١٠٥، الإنصاف، للمرداوي ٥٦٥/١٣.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س).

التمييز<sup>(١)</sup>، مع تصديق القلب؛ دفعًا للحرج<sup>(٢)</sup>، وكان ﷺ يقبل خبر الهدية من البرِّ والفاجر<sup>(٣)</sup>.

وما فيه إلزام من وجه دون وجه؛ كعزل الوكيل، وحجر المأذون، ونحوهما، فالوكيل، والرسول، كما قبله<sup>(٤)</sup>.

وشرط<sup>(٥)</sup> في الفضولي<sup>(٦)</sup> العدالة<sup>(٧)</sup> أو العدد، خلافاً لهما<sup>[١]</sup><sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (خلافاً لهما)<sup>(٩)</sup> [فإن عندهما [الغضب، والعزل]<sup>(١٠)</sup> سواء، وبالواحد فيهما كفاية<sup>(١١)</sup>].

- (١) أي: كون الصبي مميزاً. انظر: أصول السرخسي ٣٣٥/١، التقرير والتحجير ٢/٢٧٧.
- (٢) لأنه لو اشترطت العدالة لاختل أمر معاش الناس، فقد لا يجد الإنسان عدلاً عند التعامل، فلذا يكفي أن يقع في القلب أنه صادق. انظر: أصول السرخسي ٣٣٥/١، فواتح الرحموت ٢/١٧٠.
- (٣) لعل مما يدل له قول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها». رواه البخاري (٢٥٨٥)، كتاب الهبة، باب المكافأة في الهبة ٢١٠/٥ مع الفتح، وكذلك قبله الهدية من الكفار؛ كقبوله هدية المقوقس عظيم القبط عندما أهدى له مارية وأختها، ولم يسلم. انظر: زاد المعاد ١/١١٨.
- (٤) أي: يقبل قولهما ولو كانا فاسقين؛ لأنهما يقومان مقام الموكل والمرسل. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٥، التلويح ٢/٢٢، فواتح الرحموت ٢/١٧٠.
- (٥) أي: الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه.
- (٦) الفضولي هو: من لم يكن ولياً، ولا أصيلاً، ولا وكيلاً في العقد. انظر: التعريفات ص ١٦٧، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣/٢٦.
- (٧) آخر (١٢٥/ب) من النسخة (س).
- (٨) أي: الصحابان: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن رحمهما الله.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.
- (١٠) هكذا في النسخة (ل)، ولم يظهر لي وجه صحة الكلمتين، والظاهر أن هناك تصحيحاً ولعل الصواب: (العدد والعدالة)؛ لأن الكلام يدور حولهما، وفي بيان سبب الخلاف بين الإمام وصاحبيه في المسألة الذي سيأتي ما يرجح ذلك، والله أعلم.
- (١١) أرجع محققو الحنفية نشأة الخلاف في المسألة بين أبي حنيفة، وصاحبيه إلى عبارة محمد بن الحسن، حيث قال: «فإن أتاه - أي: العبد - بذلك رجل، فأخبره به - أي: بالحجر -، ولم يرسله السيد، فإن قياس قول أبي حنيفة في هذا ألا يكون هذا حجراً =

وفي وجوب الشرائع<sup>[١]</sup> على من أسلم بدار الحرب،<sup>(١)</sup> قيل: الأصح عدم اشتراط عدالة المخبر اتفاقاً؛ لأنه رسول الرسول ﷺ، وهو منقوض بالرواية<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: (وفي وجوب الشرائع. اهـ.) [صورته: حربي أسلم في دار الحرب، فأخبره إنسان بما عليه من الفرائض، إن كان المخبر عدلاً، وأخبره اثنان لزمته، حتى لو ترك شيئاً منها يكون عليه قضاء إجماعاً، وإن كان فاسقاً، فإن صدّقه فكذلك، وإن كذّبه، فعلى الخلاف، وقال شمس الأئمة السرخسي<sup>(٣)</sup>: الأصح إلخ]<sup>(٤)</sup>.



= حتى يخبره به رجلان أو رجل عدل يعرفه العبد، وأما في قياس قول أبي يوسف ومحمد فهو جائز إذا بلغه، وهو محجور عليه إن أخبره بذلك رجل أو امرأة أو صبي أو غيره بعد أن يكون الخبر حقاً». المبسوط لمحمد بن الحسن ٥١٨/٨ قالوا: فاللفظ مشتبه، فإنه قال: (حتى يخبره رجلان أو رجل عدل) فقبل معناه: رجلان عدل، وقيل: رجل عدل؛ فإن قوله: (عدل) يصلح نعتاً للواحد والمثنى، فجعل بعضهم العدالة للمجموع وبعضهم للرجل فقط. انظر: أصول السرخسي ٣٣٨/١، الكافي، للسرخسي ١٣٢٥/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣٥/٣، التلويح ٢٣/٢، التقرير والتحجير ٢٧٨/٢.

- (١) آخر (١٤٨/ب) من النسخة (ك).
- (٢) أي: إن راوي الحديث أيضاً هو رسول الله ﷺ، وتشتط فيه العدالة. انظر: التقرير والتحجير ٢٧٨/٢.
- (٣) انظر: أصول السرخسي ٣٣٨/١.
- (٤) ساقطة من (ك) و(س).

## [الفصل الثاني]

## مقدمة في شرائط الرواية

فمنها: التعقل للتحمل<sup>(١)</sup>، والأصح<sup>[١]</sup> عدم التقدير بسنٍّ؛ بل بفهم الخطاب، وردَّ الجواب<sup>(٢)</sup>.

وللأداء الكمال<sup>(٣)</sup>، ومعياره: البلوغ سالمًا؛ قياسًا على الشهادة<sup>[٢]</sup>،

[١] قوله: (والأصح) [وقيل: الأقل خمس سنين، وهو سن محمود بن الربيع<sup>(٤)</sup> الذي ترجم البخاري فيه: باب متى يصح سماع الصغير]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (على الشهادة) [اعلم أن عدم قبول شهادة الصبيان مذهب الأئمة الأربعة، وعليه عامة العلماء<sup>(٦)</sup>، وما عن مالك من قبول شهادة بعضهم على بعض في الدماء قبل تفرقهم، فمحمول على الضرورة<sup>(٧)</sup> كالعرايا]<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الكفاية، للخطيب ص ٥٢، التقييد والإيضاح، للعراقي ص ١٦٣، تدريب الراوي ٤/٢، توضيح الأفكار، للصنعاني ١٨٦/٢.

(٢) انظر: التقرير والتحجير ٢٣٩/٢، تيسير التحرير ٤١/٣.

(٣) أي: كمال العقل. انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٢٤/٣، إحكام الفصول ٢٧٦/١، أصول السرخسي ٣٤٥/١، التمهيد، لأبي الخطاب ١٠٧/٣، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٤، شرح الكوكب المنير ٣٧٩/٢.

(٤) هو: محمود بن الربيع بن سراقه بن عمرو الأنصاري الخزرجي المدني، أبو محمد، صحابي صغير أدرك النبي ﷺ، وعقل منه مجة مجها في وجهه، توفي سنة ٩٩ هـ. انظر: الاستيعاب ١٣٧٨/٣، أسد الغابة ١١٠/٥، الإصابة ٣٣/٦.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٢٤/٣، إحكام الفصول ٢٧٦/١، أصول السرخسي ٣٤٥/١، التمهيد، لأبي الخطاب ١٠٧/٣، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٤، شرح الكوكب المنير ٣٧٩/٢.

(٧) واحتج بإجماع أهل المدينة على ذلك. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٦٨٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

ولقبولهم ابن عباس، وابن الزبير، والنعمان، وأنسًا، بلا استفسار<sup>[١]</sup>.  
وأما الاستماع<sup>[٢]</sup><sup>(١)</sup> للصبيان، فغير مستلزم<sup>(٢)</sup>؛ لاحتمال التبرك  
والاعتقاد.

وقيل: المراهق<sup>(٣)</sup> مقبول مع التحري<sup>(٤)</sup>.

وفي التحرير<sup>(٥)</sup>: المعتمد الصحابة، ولم يرجعوا إليه.  
أقول: لا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول؛ بل الوجه<sup>(٦)</sup> تهمة عدم  
التكليف<sup>[٣]</sup>، واعتماد أهل قباء على أنس، أو ابن عمر بسن البلوغ على

[١] قوله: (بلا استفسار) [أي: أن التحمل قبل البلوغ أو بعده<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (وأما الاستماع) [رد على ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

[٣] قوله: (تهمة عدم التكليف) [لأن الصبي وإن قارب البلوغ، وأمكنه  
الضبط، يحتمل أن يكذب؛ لعلمه بأنه غير مكلف، فلا يحرم عليه الكذب، فلا  
إثم له فيه، فلا مانع من إقدامه عليه، فلا يحصل ظن عدم الإقدام على الكذب،  
فلا يحصل ظن صدقه، وهو الموجب للعمل كالفاسق<sup>(١١)</sup>]<sup>(١٢)</sup>.

(١) في (ك): «الإسماع».

(٢) أي: غير مستلزم للقبول.

(٣) المراهق هو: الذي قارب الاحتلام، ولم يحتلم بعد. انظر: الصحاح، للجوهري ٤/

١٤٨٧، المصباح المنير ص ١٢٧، القاموس المحيط ص ١١٤٨.

(٤) انظر: المنحول، للغزالي ص ٣٤٧، البحر المحيط ٦/ ١٤١، التحرير مع التقرير والتحبير  
٢/ ٢٣٧، إرشاد الفحول ١/ ١٣٩.

(٥) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢/ ٢٣٧.

(٦) أي: في الإبطال.

(٧) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/ ٩٤٩، إحكام الفصول ١/ ٢٧٦، شرح اللمع ٢/ ٣٥٧، بيان  
المختصر ١/ ٦٨٨، التقييد والإيضاح، للعراقي ص ١٦٣، التقرير والتحبير ٢/ ٣١٥.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٤٣.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١١) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/ ٩٤٩، شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٨٠.

(١٢) هذه الحاشية ساقطة من كل النسخ، وما أثبت من المطبوع.

الأصح<sup>(١)</sup>.

ومنها: الإسلام أداء<sup>[١]</sup>؛ لقبول جبير<sup>[٢]</sup> في<sup>(٣)</sup> قراءة المغرب بالطور إجماعاً<sup>(٤)</sup>، قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾ [الحجرات: ٦] وهو بالعرف المتقدم يعلم الكافر، والفاسيق، والبدعة المتضمنة كفراً؛ كالتجسيم؛ كالكفر عند المكفر؛ كالقاضيين<sup>(٥)</sup>، وعند غيره؛ كالبدع الجليلة، وهي التي لم تكن

[١] قوله: (الإسلام أداء) [وقبول أبي حنيفة شهادة بعض الكفار على بعض للضرورة، بخلاف الرواية، كذا في «شرح المختصر»<sup>(٦)</sup>، أقول: بل لثبوت الولاية لهم فيما بينهم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣]<sup>(٧)</sup>.  
[٢] قوله: (لقبول جبير) [عن جبير بن مطعم أنه كان جاء في فداء أسارى بدر، فسمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، وكان ذلك قبل أن يُسلم<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

(١) هذا الكلام من المصنف فيه نظر من وجهين:

الأول: أن أنساً وابن عمر رضي الله عنهما الراويان للحديث، وليسا المخبرين بتحويل القبلة، ففي رواية أنس «فمر رجل من بني سلمة، وهم ركوع في صلاة الفجر، فنادى: ألا إن القبلة قد حوّلت» رواه مسلم (٥٢٧)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة ١/ ٣٧٥، وفي رواية ابن عمر «بينما الناس بقاء في صلاة الصبح، إذ جاءهم أت...» رواه البخاري (٤٠٣)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة ١/ ٥ - ٦ مع الفتح.  
الثاني: مع التسليم أنهما المخبران بتحويل القبلة، إلا أنهما لم يبلغا سنّ البلوغ، فابن عمر رضي الله عنهما عرض على رسول الله ﷺ يوم بدر وهو ابن أربع عشرة سنة، وتحويل القبلة كان قبل بدر بشهرين، وأما أنس بن مالك رضي الله عنه فقد كان عند قدوم النبي ﷺ المدينة ابن عشر سنين. انظر: أصول السرخسي ١/ ٣٧٢، التقرير والتحجير ٢/ ٢٣٧، تيسير التحرير ٣/ ٣٩.

(٢) في (ك) و(م): «لقوله خير». (٣) آخر (١٥٩/ب) من النسخة (م).

(٤) انظر: التقرير والتحجير ٢/ ٢٣٧، تيسير التحرير ٣/ ٣٩.

(٥) أي: الباقلاني، وعبد الجبار المعتزلي. انظر: الإحكام، للآمدي ٢/ ٩١، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٩.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٣. (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) رواه البخاري (٣٠٥٠)، كتاب الجهاد والسير، باب فداء المشركين ٦/ ١٦٨ مع الفتح، ومسلم (٤٦٣)، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح ١/ ٣٣٨.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

عن شبهة قوية؛ كفسق الخوارج، وفيها القبول عند الأكثر<sup>[١]</sup>، وهو المختار، خلافاً للآمدي<sup>(١)</sup>، ومن تبعه<sup>(٢)</sup>.

لنا: أن تدينه<sup>(٣)</sup> يصده عن الكذب<sup>(٤)</sup>، ومن ههنا قُبِلَ شهادة<sup>[٢]</sup> أهل الأهواء لا الخطّابية<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>

[١] قوله: (عند الأكثر) [وفي فتح القدير لعل الاتفاق على قبول رواية الخوارج، قال<sup>(٧)</sup>: وفي «صحيح البخاري» كثير منهم، مع اعتقاد الغلو<sup>(٨)</sup> في الصحة]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (قُبِلَ شهادة) [القبول مذهب الحنفية<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>، خلافاً لمالك<sup>(١٢)(١٣)</sup>.

- (١) انظر: الإحكام، للآمدي ٩١/٢.
- (٢) كابن الحاجب. انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣٦٣/٢.
- (٣) آخر (١٠٨/ب) من النسخة (ق).
- (٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٩١/٢.
- (٥) الخطابية هي: فرقة تتبع أبا الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع، مولى بني أسد، وهو الذي زعم أن الأئمة أنبياء، ثم آلهة، وقال بالهية جعفر بن محمد الصادق، والهيّة آبائه، ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله، وقد افرقت الخطابية بعده فرقاً. انظر: الفرق بين الفرق، للإسفريني ص ٢١٥، الممل والنحل، للشهرستاني ١٧٩/١.
- (٦) آخر (١٤٩/أ) من النسخة (ك).
- (٧) انظر: فتح القدير، للكمال بن الهمام ٤١٦/٧.
- (٨) آخر (٧٥/أ) من النسخة (ل).
- (٩) ساقطة من (ك) و(س).
- (١٠) انظر: التقرير والتحبير ٣١٩/٣، تيسير التحرير ٤٣/٣.
- (١١) انظر: المستصفى ص ١٢٧، الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق ص ٥٨، الموقظة، للذهبي ص ٨٧، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي ٣٩٩/٣، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي ٢٥٣/١، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ١/٢٦٦.

(١٢) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٢، رفع النقاب، للجرجاني ٨٩/٥.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



ولقوله ﷺ: «أمرت أن أحكم بالظاهر»<sup>(١)</sup>.

وما في المختصر<sup>(٢)</sup>: أنه متروك الظاهر بالكافر، والفاسق المظنون صدقهما، فمدفوع بأنه غير واقع<sup>[١]</sup>؛ لأن القطع<sup>(٣)</sup> بالفسق ينافي ظهور الصدق، فتدبر.

واستدل: بأن الصحابة كانوا يقبلون قَتْلَ عثمان، شهادةً وروايةً<sup>(٤)</sup>، وأجيب: بمنع الإجماع على القبول<sup>(٥)</sup>، وعلى الوضوح؛ بل جعل كثيراً<sup>(٦)</sup> اجتهادياً.

قالوا<sup>(٧)</sup>: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ﴾ [الحجرات: ٦]<sup>[٢]</sup> أقول: لك أن تمنع كون

[١] قوله: (غير واقع) [وأما الظن بالقربة، فإنما يستند إليهما، لا إلى خبر الفاسق، وقد مرّ نحوه<sup>(٨)</sup>] <sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: ﴿فَاسِقٌ﴾ [الفسق الترك لأمر الله، والخروج عن طريق الحق تعالى، فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ عن قشرها، خَرَجَتْ كأنفسقت، قيل: ومنه الفاسق؛

(١) الحديث لا أصل له. قال السخاوي: اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنشورة، وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وكذا أنكره المزي، وغيره. انظر: المقاصد الحسنة ص ١٧٨، وقال الشوكاني: قال الذهبي والمزي، وغيرهما من الحفاظ: لا أصل له، وإنما هو من كلام بعض السلف. انظر: إرشاد الفحول ١/١٤٩؛ لكن يشهد له حديث أم سلمة المتفق عليه، وهو قول النبي ﷺ: «إنكم تختصمون إليّ، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع». البخاري (٢٤٥٨)، ومسلم (١٧١٣)، وقد ترجم له النسائي في سننه، فقال: باب الحكم بالظاهر ٨/٢٣٣.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢/٣٦٣.

(٣) آخر (١/١٢٦ أ) من النسخة (س).

(٤) انظر: رفع الحاجب ٢/٣٦٣، التقرير والتحبير ٢/٢٤٠، تفسير التحرير ٣/٤٢.

(٥) انظر: رفع الحاجب ٢/٣٦٣، التقرير والتحبير ٢/٢٤٠.

(٦) في (س): «كفرًا». (٧) أي: القائلون برّد رواية أهل البدع.

(٨) انظر: ٢/١٦٤.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

المتدين من أهل القبلة فاسقًا بالعرف المتقدم<sup>(١)</sup>.  
وأما غير الجليلة<sup>(٢)</sup>؛ كنفي زيادة الصفات<sup>(٣)</sup>، فيقبل اتفاقًا، إلا إن دعا إلى هواه<sup>(٤)</sup>.

ومنها<sup>(٥)</sup>: رجحان ضبطه، وعدم تساهله في الحديث؛ ليحصل الظن<sup>(٦)</sup>، ويُعرف<sup>(٧)</sup> بالشهرة<sup>(٨)</sup>، وبموافقة الضابطین<sup>(٩)</sup>.

فإن قيل: لا يروي العدل إلا ما يذكّر، ولذلك أنكر على أبي هريرة الإكثار، قلنا: لا يروي إلا ما يعتقد تذكره؛ لكن السامع لا يطمئن إلا بضبطه<sup>(١٠)</sup>، وليس الإنكار إلا لأن الإكثار يخاف معه ذلك<sup>(١١)</sup>، فافهم.

لانسلاخه عن الخير، وفي «القاموس»<sup>(١٢)</sup>: ليس في كلام جاهلي، ولا شعرهم فاسق، على أنه عربي، هذا<sup>(١٣)</sup>.

- (١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع الردود والنقود ١/٦٦٥، فصول البدائع ٢/٢٥٦.
- (٢) أي: البدعة.
- (٣) أي: زيادة صفات الله تعالى على ذاته، ومذهب أهل السنة والجماعة أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، قال ابن القيم رحمته الله: «أسماءه الحسنى هي أعلام وأوصاف، والوصف بها لا ينافي العلمية، بخلاف أوصاف العباد، فإنها تنافي علميتهم؛ لأن أوصافهم مشتركة فَنَافَتْهَا العلمية المختصة، بخلاف أوصافه تعالى». بدائع الفوائد ١/٢٨٥.
- (٤) انظر: فصول البدائع ٢/٢٥٥، التقرير والتحبير ٢/٢٤٠، تيسير التحرير ٣/٤٢.
- (٥) أي: شرائط الرواية.
- (٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٢/٩٢، شرح مختصر الروضة ٢/١٤٤، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٤ - ١٤٥، التقرير والتحبير ٢/٢٤٢، تيسير التحرير ٣/٤٤، شرح الكوكب المنير ٢/٣٨٠.
- (٧) أي: الضبط.
- (٨) آخر (١٦٠/أ) من النسخة (م).
- (٩) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٣٨، التقرير والتحبير ٢/٢٤٢، تيسير التحرير ٣/٤٤، تدريب الراوي، للسيوطي ١/٣٥٣.
- (١٠) انظر: شرح الكوكب المنير ٢/٣٨٢.
- (١١) أي: الخطأ في اعتقاد التذكر. انظر: الإحكام، للآمدي ٢/٩٣، فواتح الرحموت ٢/١٧٦.
- (١٢) انظر: القاموس المحيط ص ٩١٨.
- (١٣) ساقطة من (ك) و(س).

ومنها: العدالة حال الأداء، وهي: ملكة التقوى والمروءة<sup>(١)</sup>، والدليل ترك الكبائر، والمخلّ بالمروءة، أما الكبائر، فعن ابن عمر<sup>(٢)</sup>: الشرك، والقتل، وقذف المحصنات، والزنا، والفرار من الزحف<sup>[١]</sup>، والسحر، وأكل مال اليتيم<sup>[٢]</sup>، والعقوق<sup>[٣]</sup>، والإلحاد؛ أي: الظلم في الحرم، وزاد أبو هريرة: أكل الربا<sup>(٤)</sup>،

[١] قوله: (الزحف) [الجيش يبعث إلى العدو]<sup>(٥)</sup>[٦].

[٢] قوله: (مال اليتيم) [اليتيم: فاقد الأب، ما لم يبلغ الحُلُم، وفي البهائم: فاقد الأم]<sup>(٧)</sup>[٨].

[٣] قوله: (العقوق) [عقَّ والده عقوقاً، ضد برّه، فهو عاق]<sup>(٩)</sup>[١٠].

(١) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٢٥/٣، شرح اللمع ٣٥٨/٢، المستصفى ص ١٢٥، التمهيد، لأبي الخطاب ١٠٨/٣، نزهة النظر ص ٥٨، التقرير والتحبير ٢٤٢/٢، تيسير التحرير ٣/٤٤.

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد (٨) باب لين الكلام لوالديه ص ٩، وابن عبد البر في التمهيد ٦٩/٥.

(٣) آخر (١٤٩/ب) من النسخة (ك).

(٤) رواه البخاري (٢٧٦٦)، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِنِمْ ظُلْمًا﴾ الآية [النساء: ١٠] ٣٩٣/٥ مع الفتح، ومسلم (٨٩)، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها ٩٢/١.

(٥) انظر: شمس العلوم، للحميري ٢٧٦٧/٥، المغرب في ترتيب المعرب ص ٢٠٦، النظم المستعذب في تفسير ألفاظ المذهب، لابن بطل الركيي ٢٧١/٢.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٢٤١/١٤، مختار الصحاح، للرازي ٣٤٨/١، المصباح المنير ٢/٦٧٩، تاج العروس ٣٤/١٣٤.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) انظر: معجم ديوان الأدب، للفارابي ١٢٩/٣، تهذيب اللغة ٤٨/١، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢٧٧.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وعليّ: السرقة، وشرب الخمر<sup>(١)</sup>، وقد زيدَ اليمين الغموس<sup>(٢)</sup>، والإصرار على الصغائر<sup>(٣)</sup>، والقمار<sup>(٤)</sup>، والطعن<sup>[١]</sup> في الصحابة، والسعي بالفساد، وعدول الحاكم عن الحق<sup>(٥)</sup>.

قيل: وكل ما مفسدته كأقلّ ما رُوِيَ مفسدة<sup>(٦)</sup>، فدلالة الكفار على المسلمين، أكثر من الفرار.

وقيل: الكبيرة: ما توعّد عليه بخصوصه<sup>(٧)</sup>،

[١] قوله: (والطعن) [المراد بالطعن: الإظهار بالسب، فيخرج المتبرّي؛ لأنه يعتقدُه دينًا مرضيًا عند الله، فلا ينافي ما مرّ من قبول شهادة أهل الأهواء كلهم، إلا الخطابية]<sup>(٨)</sup>.

(١) قال السبكي رحمه الله: «والسرقة لا يعرف لها إسناده كرم الله وجهه». رفع الحاجب ٢/٣٨٠. وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وأما رواية علي - عليه السلام - في السرقة، فلم أقف عليها إلى الآن، وسألتُ المشايخ عنه، فلم يحضروهم شيء في ذلك، وأما شرب الخمر: فروى ضياء الدين المقدسي في آخر جزء جمعه في ذم المسكر حديثًا مسلسلًا يقول كل من الرواة: أشهد بالله، وأشهد الله، لقد أخبرني فلان من حديث الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الرضا عن آبائه مسلسلًا عن علي عليه السلام أنه قال: أشهد بالله والله أشهد، لقد حدثني رسول الله ﷺ قال: أشهد بالله وأشهد الله، لقد قال لي جبريل: يا محمد إن مدمن الخمر كعابد وثن». تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) رواه البخاري (٦٦٧٥)، كتاب الأيمان والنذور، باب اليمين الغموس من كتاب الأيمان والنذور ١١/٥٥٥.

(٣) ذكر بعض العلماء الاتفاق على أن الإصرار على صغائر الذنوب من الكبائر. انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١١/٦٩٩، مختصر الفتاوى المصرية ص ٥٧٦، الردود والنقود ١/٦٧٤.

(٤) القمار: كل لعب يشترط فيه غالبًا أن يأخذ الغالب شيئًا من المغلوب. انظر: التعريفات ص ١٧٩، الكليات ص ٧٠٢، معجم لغة الفقهاء ص ٣٦٩.

(٥) انظر: التقرير والتحجير ٢/٢٤٤، تيسير التحرير ٣/٤٥.

(٦) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٢.

(٧) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٢/١٧٨، رفع الحاجب ٢/٣٨٠، غاية الوصول ص ١٠٥.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

وما يخل<sup>[١]</sup> صغائر دالة<sup>(١)</sup> على خسة؛ كسرقة<sup>(٢)</sup> لقمة، واشتراط الأجرة على الحديث<sup>(٣)</sup>، ومباحات مثلها؛ كالأكل، والبول في الطريق، والحرف الدنيّة؛ كالحياسة والصباغة، ولبسُ الفقيه قباء<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (وما يخل) [أي: بالمروءة، وعُرف<sup>(٥)</sup>: بآلَا يأتي الإنسان ما يعتذر منه، مما يبخره عن رتبته عند أهل الفضل، حُكي في فتح القدير<sup>(٦)</sup>: أن الفضل بن الربيع<sup>(٧)</sup> شهد عند أبي يوسف، فردّ شهادته، فشكاه إلى الخليفة، فقال الخليفة: إن وزيرِي رجلٌ دينٍ لا يشهد بالزور، فلم رددت شهادته؟ قال: لأنّي سمعته يومًا قال للخليفة: أنا عبدك، فإن كان صادقًا، فلا شهادة للعبد، وإن كان كاذبًا فكذلك، فعذره الخليفة.

والحق: أن ردّه ليس لكذبه؛ لأنه مجاز عن القيام بالخدمة، والتجوز ليس بمحذور، ولذا وقع في القرآن؛ بل ردّه لما يدل عليه خصوص هذا المجاز، من إذلال نفسه، وتعلقه لأجل الدنيا، ولما كان فهمُ هذا المعنى دقيقًا، عدل إلى الاعتذار بما يُقرب من خاطر الخليفة، هذا<sup>(٨)</sup>.

(١) آخر (١٠٩/أ) من النسخة (ق). (٢) آخر (١٢٦/ب) من النسخة (س).

(٣) ذهب بعض الأئمة - ومنهم: الإمام أحمد - إلى أن أخذ الأجرة على التحديث يمنع من قبول الرواية، وأجاز بعضهم ذلك، وقيل: اتفق أهل الحديث بعد اختلافهم في أول الأمر على جواز أخذ الأجرة على التحديث. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٩٥٤، الكفاية ص ١٨٥، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٥٤، التقرير والتحبير ٢/٢٤٤، تدريب الراوي ١/٣٩٩.

(٤) القباء هو: ثوب يلبس فوق الثياب أو القميص، ويتمنطق عليه. انظر: المطلع على ألفاظ المقنع ص ٢٠٨، معجم لغة الفقهاء ص ٣٥٥.

(٥) انظر: فتح القدير، للكمال بن الهمام ٧/٤١٥، البحر الرائق ٧/٩٢.

(٦) انظر: فتح القدير، للكمال بن الهمام ٧/٤١٥.

(٧) هو: الفضل بن الربيع بن يونس، أبو العباس، وزير أديب حازم، كان أبوه وزيرًا للمنصور العباسي، واستحجبه المنصور لما وليّ أباه الوزارة، ثم أصبح وزيرًا للرشد بعد نكبة البرامكة، ثم وزيرًا للأمين، ولما ظفر المأمون بالخلافة استتر الفضل، ثم عفا عنه المأمون، وأهمله بقية حياته، وتوفي بطوس سنة ٢٠٨هـ. انظر: تاريخ بغداد ١٢/٣٤٣، سير أعلام النبلاء ١٠/١٠٩.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

ثم العدد ليس بشرط، خلافاً<sup>(١)</sup> للجبائي<sup>(٢)</sup>، حتى أوجب في الزنا أربعة، إلا إذا أيد مؤيد<sup>[١]</sup>، وقد تقدم المأخذ<sup>(٣)</sup>، ولا الحرية، ولا الذكورة، ولا البصر، اقتداء<sup>[٢]</sup> بالصحابة، ولا عدم القرابة، ولا عدم العداوة؛ لعموم الحديث<sup>(٤)</sup>، ولا عدم الحد في قذف<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي حنيفة خلافه<sup>(٦)</sup>، وهو خلاف الظاهر؛ لقبول أبي بكر، ولا الإكثار من الرواية<sup>(٧)</sup>، ولا معرفة النسب<sup>(٨)</sup>؛ إذ العدالة هي السبب، ولا

[١] قوله: (أيد مؤيد) [فصل المؤيد بأربعة: إما خبر آخر، أو موافقة ظاهر كتاب، أو انتشاره بين الصحابة، أو عمل بعض الصحابة بموجبه<sup>(٩)</sup>] <sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (اقتداء) [تعليل للكل، لا أنهم قبلوا من العبد، والمرأة، والأعمى، فإن منهم من صار أعمى في آخر العمر، ومع هذا فقد قبلوا روايته<sup>(١١)</sup>].

(١) آخر (١٦٠/ب) من النسخة (م). (٢) انظر: المعتمد ١٣٨/٢.

(٣) وهو رد عمر بن الخطاب خبر أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في الاستئذان. انظر: ص ٧٧٠ من التحقيق.

(٤) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٥١/٣، الإحكام، للآمدي ٩٦/٢، شرح مختصر الروضة ٢/١٥٧، كشف الأسرار، للبخاري ٣٦/٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٥، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٦، التقرير والتحبير ٢٤٥/٢.

(٥) فإن رواية المحدود في قذف مقبولة إذا تاب. انظر: روضة الناظر ٣٤٨/١، كشف الأسرار، للبخاري ٣٦/٣، شرح الكوكب المنير ٣٨٥/٢.

(٦) في رواية عنه. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٦/٣، التقرير والتحبير ٢٤٥/٢، تيسير التحرير ٤٦/٣.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٧، تحفة المسؤول ٣٩٢/٢، البحر المحيط ٦/١٦٧، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٦.

(٨) انظر: المستصفى ص ١٢٨، روضة الناظر ٣٤٠/١، شرح مختصر الروضة ١٥٩/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٧.

(٩) هذه شروط الجبائي للعمل بخبر الواحد. انظر: المعتمد ١٣٨/٢.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

علم الفقه، أو العربية، أو معنى الحديث، نعم؛ أولى<sup>(١)</sup>.  
 واستدل في المختصر<sup>(٢)</sup> بقوله ﷺ: «نضر الله امرأً استمع مني حديثاً، فوعى،  
 فرواه كما وعى»<sup>(٣)</sup> أقول: هذا دعاء للصادق في الرواية،<sup>(٤)</sup> عدلاً ضابطاً أو لا،  
 والمقصود: تحصيل ضابطه للسامع؛ دفعاً للريبة، فلاستلزام ممنوع، فتدبر.  
 ولا الاجتهاد<sup>(٥)</sup>، خلافاً لبعض الحنفية عند مخالفة القياس من كل  
 وجه<sup>(٦)</sup>؛ كحديث المصراة<sup>(٧)</sup>.  
 لنا: العدالة<sup>(٨)</sup>.

قالوا: القياس معارض<sup>(٩)</sup>، فقليل: بل أضعف<sup>(١٠)</sup>، فأجيب<sup>[١]</sup>:

[١] قوله: (فأجيب) [المجيب: مرزاجان<sup>(١١)</sup>]<sup>(١٢)</sup>.

- (١) انظر: المصادر السابقة.
- (٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣٩٠/٢.
- (٣) رواه ابن ماجه (٢٣٠) افتتاح الكتاب بالإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علماً ٨٤/١، وأبو داود (٣٦٦٠)، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ٣٢٢/٣، والترمذي (٢٦٥٧) أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، وقال: هذا حديث حسن صحيح ٣٤/٥، والحاكم في المستدرک (٢٩٤)، كتاب العلم، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ١٦٢/١.
- (٤) آخر (١٥٠/أ) من النسخة (ك).
- (٥) أي: لا يشترط في الراوي بلوغ رتبة الاجتهاد، سواء خالف القياس أو لا، وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: إحكام الفصول ٢٧٧/١، كشف الأسرار، للبخاري ٣٧٧/٢، البحر المحيط ٢١٢/٦.
- (٦) انظر: تقويم الأدلة ص ١٨٠، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٧٩/٢.
- (٧) رواه البخاري في صحيحه (٢١٥٠)، كتاب البيوع، باب النهي للبائع ألا يُحفل بالإبل ٤/٣٦١ مع الفتح، ومسلم (١٥١٥)، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه... وتحريم التصرية ٣/١١٥٥.
- (٨) أي: أنه عدل فيجب قبول روايته؛ لما تقدم من أدلة قبول خبر العدل.
- (٩) انظر: تقويم الأدلة ص ١٨٠.
- (١٠) فهو رأي محض، فلا يعارض الحديث. انظر: فواتح الرحموت ١٨٠/٢.
- (١١) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠١/أ).
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

احتمال عدم الفهم جابر<sup>[١]</sup><sup>(١)</sup>، أقول: ذلك<sup>(٢)</sup> في الصحابي، وهو مَنْ طال<sup>(٣)</sup> صحبته متَّبِعًا، بعيد.

والحق: أن الترجيح عند التعارض بالقوة، وهي غير مضبوطة، وسيأتي.

### مسألة

اكتفوا في هذه<sup>(٤)</sup> الأعصار عن جميع الشروط<sup>(٥)</sup> بكون الشيخ مستورًا<sup>(٦)</sup>، ووجود سماعه بخط<sup>(٧)</sup> ثقة موافق لأصل شيخه، وهذا لحفظ السلسلة عن الانقطاع<sup>(٨)</sup>، وأما لإيجاب العمل على المجتهد، فلا بد.

### مسألة

مجهول الحال<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله: (جابر) [من الجبر]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (مجهول الحال...) إلخ [قال<sup>(١٠)</sup> الطيبي<sup>(١١)</sup>: من جهل عدالته

(١) في (ك) و(س) و(م): «جائز». (٢) أي: عدم الفهم.

(٣) هكذا في جميع النسخ، ولعل الأصبوب: (طالت).

(٤) آخر (١/١٦١) من النسخة (م). (٥) أي: شروط الرواية المتقدمة.

(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٣٦، التقرير والتحبير ٢/٢٨٤، تدريب الراوي ١/٣٥٥، تيسير التحرير ٣/٩٦، توضيح الأفكار ٢/٨٥.

(٧) آخر (١/١٢٧) من النسخة (س).

(٨) انظر: التقريب والتيسير، للنووي ص ٧١، البحر المحيط ٦/٣٧٧، فصول البدائع ٢/٢٧٢، توضيح الأفكار ٢/١٥٦.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١٠) آخر (٧٥/ب) من النسخة (ل).

(١١) انظر: الخلاصة في معرفة الحديث، للطيبي ص ١٠٦.

والطيبي هو: الحسين بن محمد بن عبد الله الطَّيْبِي، أبو محمد، عالم بالحديث، والتفسير، والبيان، كان شديد الردّ على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسُّنة، متواضعًا، من مصنفاته: «التيبان في المعاني والبيان»، و«الخلاصة في معرفة الحديث»، و«شرح مشكاة =



وهو المستور غير مقبول<sup>(١)</sup>.

وعن أبي حنيفة قبوله<sup>[١](٢)</sup>، واختاره<sup>(٣)</sup> ابن حبان<sup>(٤)</sup>.

والأصل أن الفسق مانع بالاتفاق؛ كالكفر، فلا بد من ظنّ عدمه<sup>(٥)</sup>؛

ظاهرًا وباطنًا، فلا يقبل أو جهل باطنًا لا ظاهرًا، وهو المستور، فالمختار قبوله، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة؛ لأن أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالمسلم، ونشر الأحاديث مطلوب، ومعرفة الباطن متعذر، أقول: وفيه ما فيه، فتأمل<sup>[٦]</sup>.

[١] قوله: (قبوله) [قال ابن الصلاح<sup>(٧)</sup>: يشبه أن يكون العمل على هذا

الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم]<sup>(٨)</sup>.

= المصابيح»، توفي ٧٤٣هـ. انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر ١٨٥/٢، البدر الطالع، للشوكاني ٢٢٩/١، معجم المؤلفين ٥٣/٤.

(١) وهو مذهب الجمهور، ورواية عن الإمام أحمد. انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٣٦/٣، التبصرة ص ٣٣٧، إحكام الفصول ٢٧٩/١، المستصفى ص ١٢٥، الإحكام، للآمدي ٢/٩٦، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٧٠٠/١، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٤، كشف الأسرار، للبخاري ٣٨٨/٢، نزهة النظر ص ١٠٢.

(٢) لعل سبب قبول أبي حنيفة لرواية مجهول - كما أشار إلى ذلك البزدوي - كون العدالة أصلًا في تلك الأزمنة؛ لأنه كان في القرن الثالث، والغالب على أهله الصدق. انظر: أصول السرخسي ٣٧٠/١، كشف الأسرار، للبخاري ٣٨٨/٢، الردود والنقود ١/٦٧٥، التقرير والتحبير ٢٤٧/٢، تيسير التحرير ٤٨/٣.

(٣) آخر (١٠٩/ب) من النسخة (ق).

(٤) قال الزركشي: «وقد جرت عادة ابن حبان في كتاب «الثقات» أن يوثق من كان في الطبقة المتقدمة من التابعين، قال بعض الأئمة: استقرت ذلك منه؛ لغلبة السلامة على ذلك العصر، مع عدم ظهور ما يقتضي التضعيف». البحر المحيط ١٦٠/٦.

(٥) هذا أحد أدلة الجمهور في المسألة. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٧٠٠، شرح مختصر الروضة ١٤٩/٢، نهاية السؤل ص ٢٦٩، الردود والنقود ١/٦٧٥.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: التقريب والتيسير، للنووي ص ٥٠.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

لكن اختلف في أن الأصل العدالة فتُظَنُّ، أو الفسق فلا<sup>(١)</sup>.

فقيل<sup>[١]</sup>: الفسق؛ لأنه أكثر، وربما يمنع؛ لأن النزاع في الصدر الأول.

ولو سلّم، فيمتنع في رواية الحديث<sup>(٢)</sup>، فافهم.

ولأن العدالة ملكة طارئة<sup>(٣)</sup>، أقول: العدالة، وإن كانت ملكة؛ لكن

المراد ههنا السلامة عن الفسق، أما أولاً: فلرجحان الصدق<sup>[٢]</sup> بالسلامة<sup>(٤)</sup> مع الإسلام، فيجب اعتباره.

وأما ثانياً: فلمّا تقرّر عند الفقهاء أن الصبي إذا بلغ، بلغ عدلاً، فتقبل

شهادته، حتى يعصي.

[١] قوله: (فقيل) [القائل: «شارح المختصر»]<sup>(٥)</sup>[<sup>(٦)</sup>].

[٢] قوله: (فلرجحان الصدق...) إلخ [قال ﷺ]: «المسلمون عدول بعضهم

على بعض إلا محدوداً في قذف»<sup>(٧)</sup>، ولهذا لم يكن السلف يسألون عن عدالة الشهود، قيل: وأول من سأل ابن شبرمة<sup>(٨)</sup>[<sup>(٩)</sup>].

(١) انظر: البرهان ٣٩٨/١ مسألة ٥٥٧. (٢) فإن أكثرهم عدول. فواتح الرحموت ١٨٢/٢.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٦. (٤) آخر (١٥٠/ب) من النسخة (ك).

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٦. (٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) الصواب: أن هذا ليس بحديث عن النبي ﷺ، وإنما هو أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتابه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في القضاء، وقد رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٨٣٠)

جماع أبواب من تجوز شهادته، باب من جرب بشهادة زور لم تقبل شهادته ٣٣٣/١٠، وابن

أبي شيبه في المصنف (٢٠٦٥٧)، كتاب البيوع والأقضية، من قال: لا تجوز شهادته إذا تاب

٣٢٥/٤، والدارقطني (٤٤٧١)، كتاب في الأقضية والأحكام، كتاب عمر إلى أبي موسى

الأشعري رضي الله عنه ٣٦٧/٥، قال الحافظ ابن كثير: «هذا أثر مشهور وهو من هذا الوجه غريب،

ويسمى وجادة، والصحيح أنه يحتاج بها إذا تحقق الخط». انظر: مسند الفاروق ٥٤٧/٢.

(٨) انظر: التجريد، للقدوري الحنفي ٦٥٤٠/١٢.

هو: عبد الله بن شبرمة بن الطفيل الضبي، أبو شبرمة، تابعي ثقة، قاضي الكوفة وفقهها،

روى عن أنس بن مالك، وأبي الطفيل، وروى عنه: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة،

وعبد الله بن المبارك، توفي سنة ١٤٤هـ. انظر: الثقات، لابن حبان ٥/٧، تهذيب

الأسماء واللغات ٢٧١/١، سير أعلام النبلاء ٣٤٧/٦، الوافي بالوفيات ١٠٩/١٧.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

وأما ثالثًا: فلأن الفاسق إذا تاب<sup>[١]</sup> تقبل شهادته<sup>[٢]</sup>، ما دام تائبًا، بلا انتظار ملكة<sup>(١)</sup>.

وأما رابعًا: فلأن الملكة<sup>(٢)</sup> لا تنعدم بالتخلف مرة، والعدالة تزول بالفسق، ولو مرة.

وأما خامسًا: فأسلمَ أعرابي، فشهد بالهلال، فقَبِلَ ﷺ<sup>[٣]</sup><sup>(٣)</sup>، وذلك

[١] قوله: (إذا تاب) [قال ﷺ]: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»<sup>(٤)</sup> [٥].

[٢] قوله: (تقبل شهادته) [ويؤيده قول عمر لأبي بكر: «تب، أقبل شهادتك»<sup>(٦)</sup>، وقيل: لا بد من مضي ستة أشهر، وقيل: سنة، ولو كان عدلاً، فشهد بالزور، ثم تاب فشهد، يقبل من غير مدة]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (فقَبِلَ ﷺ) [وما في «شرح المختصر»<sup>(٨)</sup>: لعله ﷺ عِلِم]

(١) واستثنى الحنفية المحدود بقذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور. انظر: أصول السرخسي ٣٥٥/١، الفروق، للكرائسي ٢٩٠/١، كشف الأسرار، للبخاري ٤٠٤/٢، الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص ١٩٤، حاشية ابن عابدين ٤٧٧/٥.

(٢) تقدم تعريف الملكة ٦٦/١.

(٣) رواه أبو داود (٢٣٤٠)، كتاب الصوم، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ٢/٣٠٢، والترمذي (٦٩١)، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم بالشهادة ٣/٦٥، والنسائي في السنن الصغرى (٢١١٣)، كتاب الصوم، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ٤/١٣٢، وابن ماجه (١٦٥٢) أبواب الصيام، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ٢/٥٦٥، قال الحاكم: «وهذا حديث صحيح الإسناد متداول بين الفقهاء، ولم يخرجاه، قد احتج البخاري بعكرمة، واحتج مسلم بسماك»، ووافقه الذهبي. انظر: المستدرک ٤٣٧/١.

(٤) رواه ابن ماجه (٤٢٥٠)، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة ٢/١٤١٩، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٥٦١)، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف ١٠/٢٥٩، قال ابن حجر: سنده حسن. انظر: فتح الباري ١٣/٤٧١، وقال ابن مفلح: رجاله كلهم ثقات. انظر: الآداب الشرعية ٨٧/١.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) رواه الشافعي في مسنده (٦٤٢)، كتاب الشهادات ٢/١٨١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٨٦٦) ١٢/٣٥٩، والبيهقي في السنن (٢٠٥٤٥)، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف ١٠/٢٥٦، قال الألباني عن الحديث: صحيح. انظر: إرواء الغليل ٨/٢٨.

(٧) ساقطة من (ك) و(س). (٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٦.

لأن الإسلام يُجِبُّ<sup>(١)</sup> ما قبله، فشهد وهو سالم.  
ولك ترجيح العدالة، بأن الولادة على الفطرة، والإسلام على الطهارة، والأصل بقاء ما كان على ما كان، فتأمل.

### مسألة

معرف العدالة الشهرة؛ كمالك، والأوزاعي، وابن المبارك<sup>(٢)</sup>، وغيرهم؛ لأنها فوق التزكية، لهذا أنكر أحمد على من سأل عن إسحاق، وابن معين على من سأل عن<sup>(٣)</sup> أبي عبيد، فقال: أبو عبيد يُسألُ عن الناس<sup>(٤)</sup>.  
والتزكية، والأصل في مراتبها اصطلاح المزكي.  
والأشهر<sup>(٥)</sup>: أن أرفعها: حجة، وثقة، وحافظ ضابط، توثيق للعدل.

عدالته، فلا يخفى ضعفه، إن أراد الملكة؛ لأنها إنما تحصل بالميزان، نعم؛ يحتمل أنه عليه السلام علم صدقه بالقرينة<sup>(٦)</sup>.

(١) آخر (١٦١/ب) من النسخة (م).

(٢) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء المروزي، أبو عبد الرحمن، صاحب علم، وفقه، وحفظ، وزهد، وكرم، وشجاعة، له شعر حسن، وكان كثير الغزو والحج، كما عُرف عنه التجارة والبركة فيها، أدرك جماعة من التابعين، توفي سنة ١٨١هـ. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر ٣٢/٣٩٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢٨٥، وفيات الأعيان ٣/٣٢.

(٣) آخر (١٢٧/ب) من النسخة (س).

(٤) انظر: الكفاية ص ٨٧، الشذا الفياح، للأبناسي ١/٢٣٩، التحرير مع التقرير والتحبير ٢/ ٢٤٧، التحبير ٤/١٩٢٤، تدريب الراوي ١/٣٥٤، شرح الكوكب المنير ٢/٤٢٧، توضيح الأفكار ٢/٨٩، حاشية العطار على شرح المحلي ٢/١٩١.

(٥) انظر ألفاظ التعديل ومراتبها: التقريب والتيسير، للنووي ص ٥٢، رسوم التحديث في علوم الحديث، للجعبري ص ١٠٣ - ١٠٤، الخلاصة في معرفة الحديث، للطبي ص ١٠٣ - ١٠٤، مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٢، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ص ٢٨٢، نزاهة النظر، لابن حجر ص ١٣٦، فقه الأثر، لابن الحنبلي ص ١١٥، فتح المغيث، للسخاوي ٢/١١٥.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

ثم: مأمون، صدوق، لا بأس [به]<sup>(١)</sup>، ثم: صالح<sup>[١]</sup>، شيخ، حسن الحديث، صويلح.

وفي الجرح<sup>(٢)</sup>: كذاب، وضّاع، دجال، ثم: ساقط، ذاهب، متروك. ومنه للبخاري<sup>(٣)</sup>: فيه نظر، ثم ردّوا حديثه، مطّرح، ليس بشيء،<sup>(٤)</sup> ففي هذه لا حجية، ولا تقوية، ثم: ضعيف، منكر الحديث،<sup>(٥)</sup> وإه، ثم: فيه مقال، ليس بمرضي، لئِنْ، ويصلح هذا للاعتبار والمتابعات<sup>[٢]</sup>. وفي التحرير<sup>(٦)</sup>: حديث الضعيف للفسق، لا يرتقي بتعدد الطرق إلى الحجّة، ولغيره مع العدالة يرتقي.

[١] قوله: (ثم صالح...) إلخ [إن في جمع صالح مع صويلح إشارة إلى أن للمرتبة عرضاً، والحق كذلك، وكذلك في جميع المراتب، والسرّ: أن مراتب العدالة، وضدها مشكك، تدبر]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (للاعتبار والمتابعات) [اعلم أن تتبع الطرق؛ ليعلم هل للحديث الفرد موافق لفظاً، أو معنى من ذلك الصحابي أو غيره، وهو الاعتبار، والموافق المتابع، وقيل: عند الموافقة لفظاً متابع، وإلا فشاهد، وقيل: من ذلك الصحابي متابع، ومن غيره شاهد، والتفصيل في كتب الحديث]<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>.

(١) ساقطة من (ك) و(م) و(ق).

(٣) قال ابن حجر رحمه الله: «وللبخاري في كلامه على الرجال توقُّ زائد، وتحرُّ بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، وقلّ أن يقول: كذاب، أو وضّاع، وإنما يقول: كذبه فلان، رماه فلان؛ يعني: بالكذب». مقدمة فتح الباري ص ٤٨٠. وانظر: الباعث الحثيث، لابن كثير ص ١٠٦، فتح المغيث، للسخاوي ١٢٦/٢، تدريب الراوي، للسيوطي ١٠/١.

(٤) آخر (١١٠/أ) من النسخة (ق). (٥) آخر (١٥١/أ) من النسخة (ك).

(٦) انظر: التحرير مع التقرير والتحرير ٢٤٩/٢. (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: التقرير والتيسير، للنووي ص ٤١، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي ٢/١٦٩، الشذا الفياح، للأبناسي ١٨٩/١، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ١/١٨٧، التقييد والإيضاح، للعراقي ص ١٠٩، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر ص ١٦٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

أقول: التعدد قد يوجب تواتر القدر المشترك، وحجيته غير<sup>(١)</sup> مشروطة بالعدالة، فتأمل.

ولا جرح بترك العمل في رواية، ولا شهادة، فلعلّ ثمة معارضا<sup>(٢)</sup>،  
ولا بحدّ بشهادة الزنا؛ لعدم النصاب<sup>(٣)</sup>، ولا بالأفعال المجتهد فيها<sup>(٤)</sup>،  
ولا بعدم اعتياد الرواية<sup>(٥)</sup>، ولا بأنّ له راوٍ<sup>[١]</sup> فقط، .....

[١] قوله: (ولا بأنّ له راوٍ...) إلخ [واستدل بأن البخاري، ومسلماً قد خرّجا عن مرداس<sup>(٦)</sup>، ولم يخرج عنه غير قيس بن أبي حازم<sup>(٧)</sup>، وخرّجا عن ربيعة<sup>(٨)</sup> بن كعب<sup>(٩)</sup>، ولم يرو عنه غير أبي سلمة<sup>(١٠)</sup>، وأجيب: بأن مرداس، وربيعه صحابيّان،

(١) آخر (١/١٦٢) من النسخة (م).

(٢) انظر: أصول السرخسي ٧/٢، الإحكام، للآمدي ١١٠/٢، شرح مختصر الروضة ٢/١٧٥، كشف الأسرار، للبخاري ٦٥/٣، التقرير والتحبير ٢/٢٤٩، شرح الكوكب المنير ٤٣٣/٢، تيسير التحرير ٥١/٣.

(٣) أي: لا جرح لمحدود بشهادة الزنا؛ لعدم اكتمال نصاب الشهادة. الإحكام، للآمدي ٢/١١٠، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٨، الردود والنقود ١/٦٨٨.

(٤) كاللعب بالشطرنج، وشرب النبيذ، ونحوه. انظر: المصادر السابقة.

(٥) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢/٨٥.

(٦) هو: مرداس بن مالك الأسلمي، صحابي جليل، بايع النبي ﷺ تحت الشجرة، ثم سكن الكوفة، وهو معدود في أهلها، رُوِيَ عنه حديث واحد ليس له غيره. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/١٣٨٦، أسد الغابة ٤/٣٦٦، الإصابة ٦/٦٠.

(٧) هو: قيس بن أبي حازم، أبو عبد الله البجلي الكوفي الأحمسي، ثقة، حافظ، أدرك الجاهلية، ورحل إلى النبي ﷺ ليبياعه، فقُبِضَ نبي الله ﷺ، وقيس في الطريق، ولأبيه أبي حازم صحبة، وتوفي قيس سنة ٩٨هـ. انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر ٨/٣٨٦، سير أعلام النبلاء ٤/١٩٨، الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لابن الكيال ٣٧٤/١.

(٨) آخر (٧٦/أ) من النسخة (ل).

(٩) هو: ربيعة بن كعب بن مالك بن يعمر الأسلمي، أبو فراس، معدود في أهل المدينة، كان من أهل الصفة، صحب رسول الله ﷺ قديماً، وعُمِّرَ بعده، توفي سنة ٦٣هـ. انظر: الاستيعاب ٢/٤٩٤، أسد الغابة ٢/٦٤، الإصابة ٢/٣٩٤، الوافي بالوفيات ١٤/٦١.

(١٠) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، اسمه كنيته، أحد الأعلام بالمدينة، =

وهو مجهول العين<sup>[١]</sup> باصطلاح، ولا بحدائثة السن، ولا بالتدليس<sup>[٢]</sup> بإيهام

والصحابة كلهم عدول، فلا يضر الجهل بأعيانهم، كذا في شرح النخبة<sup>(١)</sup>[٢].

[١] قوله: (وهو مجهول...) إلخ [وقيل<sup>(٣)</sup>: مجهول العين من لا يعرفه العلماء]<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (ولا بالتدليس) [التدليس: كتمان عيب السلعة عن المشتري<sup>(٥)</sup>، ومنه: التدليس في الإسناد، واختلف في كونه من أسباب الجرح، فذهب فريق من المحدثين والفقهاء، إلى أن من ارتكب التدليس، ولو مرة، صار مجروحاً، ومردود الرواية، حتى قال شعبة<sup>(٦)</sup> على ما روى الشافعي عنه<sup>(٧)</sup>: لأن أزني أحب إليّ من أدلس، والحق خلاف ذلك؛ لأن التدليس ليس بكذب، وإنما هو تحسين

= فقيه، حجة، عالم، روى عن أبي هريرة، وابن عباس، وحسان بن ثابت، وطائفة من الصحابة والتابعين، توفي سنة ٩٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٤، تهذيب التهذيب ٤٥٦/٧، الوافي بالوفيات ٢٠١/١٥، طبقات الحفاظ، للسيوطي ص ٣٠.

(١) انظر: شرح نخبة الفكر، للملا القاري ص ٥١٥.

(٢) ساقطة من (ك) و(س).

(٣) انظر: الكفاية، للخطيب ص ٨٨، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة ص ٦٦، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي ص ١٢٥، تدريب الراوي ٣٧٢/٢، شرح نخبة الفكر، للقاري ص ٥١٥.

(٤) ساقطة من (ك) و(س).

(٥) انظر: الصحاح ٩٣٠/٣، المغرب في ترتيب المعرب، للخوارزمي ص ١٦٧، المطلع على ألفاظ المقنع ص ٢٨٢، التوقيف على مهمات التعاريف، للحدادي ص ٩٣، الكليات ص ٣١٤.

(٦) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام العتكي، مولاهم، كان من واسط، ثم انتقل إلى البصرة فاستوطنها، وهو من تابعي التابعين، وأعلام المحدثين، وكبار المحققين، رأى الحسن، ومحمد بن سيرين، وسمع أنس بن سيرين، وخلق، قال عنه الشافعي: لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، توفي سنة ١٦٠هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي ٢٤٥/١، وفيات الأعيان ٤٦٩/٢، سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧، طبقات الحفاظ، للسيوطي ص ٨٩ - ٩٠.

(٧) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٩٨، شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي ٢٤٠/١، شرح نخبة الفكر، للقاري ص ٤٢٣.

الرواية عن المعاصر الأعلى، أو ذكر شيخه بأسماء؛ لإيهام العلو، أو الكثرة على الأصح؛ لكنه مكروه<sup>(١)</sup>.

وأما بإسقاط<sup>[١]</sup> ضعيف من بين ثقتين، وهو التسوية، فيضر عند نفاة المراسيل، والصحيح عدم السقوط؛ لعدم الكذب؛ بل التوقف.

ومن المعرفّات<sup>(٢)</sup> حكم الحاكم، وعمل المجتهد، الشارطين للعدالة<sup>(٣)</sup>، وسكوت السلف عند اشتها رايته؛ إذ لا يسكتون على منكر<sup>(٤)</sup>، فإن قبله بعض ورده بعض، فكثير على الرد<sup>(٥)</sup> والحنفية على القبول<sup>(٦)</sup>،

بظاهر الإسناد، وضرب من الإيهام بلفظ محتمل، واختاره صاحب القاموس، حيث قال<sup>(٧)</sup>: فعلة جماعة من الثقات<sup>[٨]</sup>.

[١] قوله: (وإما بإسقاط...) إلخ [أي التدليس بالإسقاط، فهو قسم ثالث له، على ما هو المشهور]<sup>(٩)</sup> [١٠].

(١) هذا النوع يسمى: تدليس الشيوخ. انظر: التقريب والتيسير ص ٣٩، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٩٦، النكت على ابن الصلاح، لابن حجر ٢/٦١٥، شرح نخبة الفكر، للقاري ص ٤٢١.

(٢) أي: معرفّات العدالة.

(٣) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ٨٠، فتح المغيث ٢/٤٢، النكت الوافية بما في شرح الألفية، للبقاعي ١/٦٢٣.

(٤) انظر: تقويم الأدلة ص ١٨٢، قواطع الأدلة ١/٣٦٣، أصول السرخسي ١/٣٤٣، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٨٥.

(٥) آخر (١٢٨/أ) من النسخة (س).

(٦) وحجتهم: أنه لما قبله بعض المشهورين صار كأنه رواه بنفسه. انظر: أصول السرخسي ١/٣٤٣، بديع النظام ١/٣٤٣، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٨٥، تيسير التحرير ٣/٥١.

(٧) انظر: القاموس المحيط ص ٥٤٦. (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) وقد وُصف هذا النوع بأنه شرّ أنواع التدليس. انظر: الشذا الفياح مع علوم ابن الصلاح، للأبناسي ص ١٧٤، التقييد والإيضاح، للعراقي ص ٩٥، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ١/١٦٣، شرح النخبة، للقاري ص ٤٢٢.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).



وليس من تقديم التعديل، كما في البديع<sup>(١)</sup>؛ بل العمل توثيق، والترك ليس بجرح كما مر.

ومثّلوه<sup>[١]</sup>: بحديث معقل بن سنان<sup>(٢)</sup> أنه ﷺ قضى لبّروع الأشجعية<sup>(٣)</sup>، حين مات عنها زوجها قبل التسمية بمهر المثل، قبله ابن مسعود، وردّه عليّ قائلاً: «ما نصنع بقول أعرابي بوال<sup>(٤)</sup> على عقبه، حسبها الميراث، لا مهر لها»<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية العدل<sup>(٦)</sup> مذاهب: التعديل<sup>(٧)</sup>، والمنع<sup>(٨)</sup>، والتفصيل بين

[١] قوله: (ومثّلوه...) إلخ [فيه إشارة إلى عدم مطابقة المثال؛ لأن الظاهر

من قول علي رضي الله عنه الجرح، كما لا يخفى]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: بديع النظام ٣٤٣/١.

(٢) آخر (١٥١/ب) من النسخة (ك).

(٣) هي: بروع بنت واشق الأشجعية، زوجة هلال بن مرة، قصتها أنها نكحت رجلاً، وفوّضت إليه مقدار المهر، فتوفي قبل أن يجامعها، فقضى لها رسول الله ﷺ بصدق نساها. انظر: الاستيعاب ١٧٩٥/٤، الإصابة ٤٩/٨.

(٤) آخر (١٦٢/ب) من النسخة (م).

(٥) تقدّم تخريج الحديث ١٨٤/٢، ولم أجد قول عليّ بهذا اللفظ، إلا أنه روى عبد الرزاق في المصنف: قال عليّ: لا تُصدّق الأعرابُ على رسول الله ﷺ. (١٠٨٩٤)، كتاب النكاح، باب الذي يتزوج فلا يدخل ولا يفرض حتى يموت ٦/٢٩٣.

(٦) أي: رواية العدل عن المجهول.

(٧) وهو رواية عن الإمام أحمد، اختارها القاضي أبو يعلى، وأبو الخطاب، وهو قول بعض الحنفية، وبعض الشافعية، وبعض أهل الحديث. انظر: العدة ٩٣٤/٣، شرح اللمع ٣٧٣، التمهيد ١٢٩/٣، فتح المغيث، للسخاوي ٤٢/٢، شرح الكوكب المنير ٤٣٥/٢، تيسير التحرير ٥٥/٣.

(٨) وهو مذهب أكثر أهل الحديث وغيرهم. انظر: الكفاية ص ٨٩، إحكام الفصول ٢٨٥/١، شرح اللمع ٣٧٢/٢، التقريب والتيسير، للنووي ص ٤٩، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ٢٥٥/١، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي ص ١٢٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

من عُلِمَ أنه لا يروي إلا عن عدل، أو لا<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> وهو الأعدل.

### مسألة

الجرح والتعديل يثبت بواحد في الرواية، وبأثنين في الشهادة<sup>[١]</sup> عند الأكثر<sup>(٣)</sup>، وهو المختار.

وقيل<sup>(٤)</sup>: بأثنين فيهما.

وقيل: بواحد فيهما، وعليه القاضي<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (وبأثنين في الشهادة...) إلخ [هذا في تزكية العلانية، وأما في تزكية السر، فيكفي فيها الواحد عند أبي حنيفة، وأبي يوسف<sup>(٦)</sup>، وبه قال مالك<sup>(٧)</sup>، وأحمد في رواية<sup>(٨)</sup>، وعند محمد<sup>(٩)</sup>: لا بد من اثنين، وبه قال الشافعي، وأحمد في رواية<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) واختاره الجويني، والرازي، والآمدي، وابن الحاجب وغيرهم. انظر: البرهان ٤٠٠/١ مسألة ٥٦١، المحصول، للرازي ٤/٤١١، الإحكام، للآمدي ٢/١٠٩، مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢/٣٨١، شرح مختصر الروضة ٢/١٧٧، الخلاصة في معرفة الحديث، للطبي ص ١٠٣، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي ١/٤٧٥.

(٢) آخر (١١٠/ب) من النسخة (ق).

(٣) انظر: الكفاية ص ٩٦، إحكام الفصول ١/٢٨٢، شرح اللمع ٢/٣٧٠، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/١٢٩، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٥، بديع النظام ١/٣٤٧، شرح الكوكب المنير ٢/٤٢٤.

(٤) نسب إلى بعض الشافعية. انظر: الكفاية ص ٩٦، إحكام الفصول ١/٢٨٢، شرح اللمع ٢/٣٧٠.

(٥) أي: الباقلاني. انظر: المحصول، للرازي ٤/٤٠٨، الغيث الهامع ص ٤٥٤.

(٦) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٨، فصول البدائع ٢/٢٨١.

(٧) انظر: التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب، لخليل بن إسحاق ٧/٤٨٠، شرح مختصر خليل، للخرشي ٧/١٨٢، الفواكه الدواني، للنفراوي ٢/٢٢٧.

(٨) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/١٦٧، التحبير ٤/١٩١٤، شرح الكوكب المنير ٢/٤٢٥.

(٩) انظر: فصول البدائع ٢/٢٨١، غمز عيون البصائر، للحموي ٢/٣٣٩.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

لنا: أولاً: كما أقول: قول العدل مرجّح، فيظن الصدق، والعمل بالظن واجب<sup>(١)</sup>، وأما الشهادة فأخْلَقَ بالاحتياط؛ لكثرة البواعث على المساهلة<sup>(٢)</sup>.

وثانياً: لا يزيد شرط على مشروطه، ولا ينقص بالاستقراء<sup>(٣)</sup>.  
ومن ههنا صحّ<sup>[١]</sup> على الأصح تزكية كلّ عدلٍ، ولو عبداً<sup>[٢]</sup>، أو امرأة<sup>(٤)</sup>، وأورد: شاهد الهلال، وشهود الزنا، فإن التعديل فيهما بائنين<sup>[٣]</sup><sup>(٥)</sup>، وأجيب: بأن الزيادة والنقص بالنص، لا يقدح فيما هو الأصل

[١] قوله: (ومن ههنا صح) [أي: في الرواية، وأما في الشهادة، فلا بد في المزكي من أهلية الشهادة، وإنما قال: على الأصح، احترازاً عن قول فقهاء المدينة: أنه لا يقبل تزكية النساء أصلاً<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (ولو عبداً...) إلخ [عن ابن سماعة عن أبي حنيفة: يجوز في تزكية السر المرأة، والعبد، والمحدود، إذا كانوا عدولاً، ولا يجوز في تزكية العلانية، إلا من تجوز شهادته، فيشترط فيها ما يشترط فيها، إلا لفظ الشهادة فقط؛ لأن تزكية السر من الإخبار بالأمور الدينية، وكل من هؤلاء يقبل خبره في<sup>(٨)</sup> الأمر الديني، إذا كان عدلاً، كما يقبل روايته للأخبار، كذا في فتح القدير<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

[٣] قوله: (بائنين) [إلا عند محمد، فإنه يجب عنده أربعة من المزكّين في

(١) انظر: إحكام الفصول ٢٨٢/١، شرح اللمع ٣٧٠/٢.

(٢) انظر: قواطع الأدلة ٣٦٥/١.

(٣) انظر: الكفاية ص ٩٧، بديع النظام ٣٤٧/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٧.

(٤) انظر: الكفاية ص ٩٧، إحكام الفصول ٢٨٢/١.

(٥) انظر: التقرير والتحبير ٢٥٦/٢، تيسير التحرير ٥٨/٣.

(٦) انظر: المدونة ٢٤/٤، ٢٥٦، البيان والتحصيل ١١٣/١٠.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) آخر (٧٦/ب) من النسخة (ل).

(٩) انظر: فتح القدير، لابن الهمام ٣٧٩/٧.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

من المساواة<sup>(١)</sup>، فتأمل<sup>[١]</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: شهادة، فيتعدد<sup>[٢]</sup>، وعورض: بأنه إخبار فلا<sup>[٣]</sup>، ويدفع: بأن شرع ما لم يشرع، شر<sup>(٣)</sup> من ترك ما شرع، كذا في التحرير<sup>(٤)</sup>.  
أقول: لو تم لأوجب العدد في الرواية، فافهم.  
وبأن<sup>(٥)</sup> الشهادة أخص من الإخبار، فاعتبارها أتم، كذا قيل<sup>[٤]</sup>.  
أقول: مراد<sup>(٧)</sup> المعارض أنه إخبار مغاير<sup>[٥]</sup> للشهادة؛ لذا يقبل فيه

شهود الزنا، على ما قالوا<sup>(٨)</sup> [٩].

[١] قوله: (فتأمل) [فيه إشارة إلى أن التعدد في الشهادة تعبدى، فكون المساواة أصلاً بالعقل محل نظر، وفيه ما فيه، تدبر]<sup>(١٠)</sup>.  
[٢] قوله: (فيتعدد) [كسائر الشهادات]<sup>(١١)</sup> [١٢].  
[٣] قوله: (إخبار فلا) [أي: فلا يتعدد، كسائر الإخبارات]<sup>(١٣)</sup> [١٤].  
[٤] قوله: (كذا قيل) [القائل: مرزاجان]<sup>(١٥)</sup> [١٦].  
[٥] قوله: (بأنه إخبار مغاير...) إلخ [إن قيل: لا تبقى حينئذ معارضة؛ بل

(١) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ١٢٩/٣، التقرير والتحبير ٢٥٦/٢.

(٢) أي: القائلون بثبوت الجرح والتعديل والشهادة باثنين.

(٣) في (م): «يسير».

(٤) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٥٦/٢. (٥) آخر (١٥٢/أ) من النسخة (ك).

(٦) هذا الدفع الثاني. (٧) آخر (١٦٣/أ) من النسخة (م).

(٨) نسبه ابن الهمام إلى المشايخ. انظر: فتح القدير ٣٨٢/٧.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) انظر: أحكام الفصول ٢٨٢/١، بديع النظام ٣٤٧/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٧، التقرير والتحبير ٢٥٦/٢.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٣) انظر: بديع النظام ٣٤٧/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٧، التقرير والتحبير ٢٥٦/٢.

(١٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٥) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٢/أ).

(١٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

العبد، فتدبر<sup>(١)</sup>.

### مسألة

أكثر الفقهاء والمحدثين: لا يُقبل الجرح إلا مبيّنًا ولو حُكّمًا، كما عن علماء هذا الشأن، بخلاف التعديل<sup>(٢)</sup>.  
وقيل<sup>(٣)</sup>: بالعكس، وقيل<sup>(٤)</sup>: لا يكفي الإطلاق فيهما.  
والقاضي<sup>(٥)</sup>: يكفي الإطلاق فيهما من ذي بصيرة، وهذا ما عن الإمام<sup>(٦)</sup>: إن كان عالمًا كفي فيهما، وإلا فلا.  
والحق<sup>[١]</sup>:

يصير مناقضة؛ لأن حاصله منع كونها شهادة، قلنا: يبقى المعارضة؛ لأنها إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم، غايته أنه يلتزم المناقضة أيضًا، ولا ضير في ذلك، هذا<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (والحق. اهـ.) [فيه رد على ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>]، حيث جعل

(١) آخر (١٢٨/ب) من النسخة (س).

(٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٣١/٣، الكفاية ص ١٠٨، إحكام الفصول ٢٨٩/١، اللمع ص ٧٩، الواضح، لابن عقيل ١٣/٥، إيضاح المحصول، للمازري ص ٤٧٦، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي ٤٣٨/٣، الشذا الفياح، للأبناسي ص ٢٤١، تدريب الراوي ٣٩٤/١، شرح الكوكب المنير ٤٢٠/٢.

(٣) نسب الجويني هذا القول إلى القاضي الباقلاني، وهو قول الشافعية. انظر: البرهان ١/ ٤٠٠ مسألة ٥٦٠، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٧.

(٤) أي: لا بد من التبيين في الجرح والتعديل، وهو قول الماوردي من الشافعية، وبعض الحنابلة، واختاره الشوكاني. انظر: البحر المحيط ١٨٠/٦، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٨٦، إرشاد الفحول ١/ ١٨٣.

(٥) حكى القاضي الباقلاني هذا القول عن جمهور أهل العلم، وتبعه عليه الغزالي، والرازي، والآمدي، وغيرهم. انظر: الكفاية، للخطيب ص ١٠٧، المستصفى ص ١٢٩، المحصول ٤/ ٤١٠، الإحكام، للآمدي ١٠٧/٢.

(٦) أي: الجويني. انظر: البرهان ١/ ٤٠٠ مسألة ٥٦١.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٣٧٧/٢.

أنه لا خامس، والمسألة اجتهادية<sup>[١]</sup>.

لنا: التعديل لا يقبل<sup>[٢]</sup> التفصيل، فلا يكلف، بخلاف الجرح، فلا يُقَلَّدُ إلا من علم صحة رأيه<sup>(١)</sup>.

وأما احتجاج الشافعية<sup>(٢)</sup> بأن للجرح أسبابًا، وفيها اختلافًا<sup>[٣]</sup><sup>(٣)</sup>، بخلاف العدالة، ففيه أن<sup>[٤]</sup>

المذاهب خمسة، والدليل: أن القاضي اعتبر البصيرة عند الاستدلال، وهي العلم بعينه، تدبر<sup>[٤]</sup>.

[١] قوله: (اجتهادية) [يكفي فيها الظن، فعليك بالترجيح، واختيار ما هو أغلب على الظن]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (التعديل لا يقبل...) إلخ [في شرح المختصر<sup>(٦)</sup>: التحقيق: أن العدالة بمنزلة الوجود مجموع يفقر إلى اجتماع أجزائه وشرائطه، بتعذر ضبطها، أو بتعسر، والجرح بمنزلة عدم له، يكفي فيه انتفاء شيء من الأجزاء أو الشرائط]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (وفيها اختلافًا) [فلو اكتفى بالإطلاق لزِم التقليد]<sup>(٨)</sup>.

[٤] قوله: (ففيه أن...) إلخ [أقول: الفرق أن الكذب حرام في جميع المذاهب؛ فالتعديل من أهل أي مذهب كان، توثيق بالصدق، ولا يضر فيه الاختلاف في أسباب العدالة؛ لأن المتدين من كل فرقة صادق، فلهذا اكتُفي فيه الإطلاق، ولا يلزم التقليد، بخلاف الجرح، فإنه لا يستلزم الكذب؛

(١) انظر: الكفاية ص ١٠٨، شرح اللمع ٣٧٢/٢، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٤٠، شرح مختصر الروضة ١٦٤/٢، البحر المحيط ١٧٩/٦.

(٢) انظر: شرح اللمع ٣٧٢/٢، البرهان ٤٠٠/١ مسألة ٥٦٠، البحر المحيط ١٨٠/٦.

(٣) هكذا (اختلافًا) في جميع النسخ، ولعلها منصوبه بأن مضمرة، وتقديرها: وأن فيها اختلافًا.

(٤) ساقطة من (ك) و(س).

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٨. (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

اجتناب<sup>(١)</sup> أسباب الجرح، أسباب للعدالة، فالاختلاف [فيها]<sup>(٢)</sup> اختلاف فيها<sup>(٣)</sup>.

واعترض: بأن<sup>[١]</sup> عمل الكل في الكتب على إبهام التضعيف إلا قليلاً فكان إجماعاً<sup>(٤)</sup>، والجواب: أن أصحاب الكتب المعروفين، عرف منهم صحة الرأي في الأسباب، حتى لو عرف بخلافه لا يقبل<sup>(٥)</sup>.

وهذا أولى مما قيل<sup>[٢]</sup>: إنه وإن لم يوجب الحكم بجرحه؛ لكن يوجب التوقف عن قبوله، وذلك لأن قول العدل لم يروج على الجهالة، فتدبر. قالوا<sup>(٦)</sup>: كثرة التصنع مريب في العدالة،<sup>(٧)</sup>

للاختلاف في أسباب الجرح، فربّ ما زعمه المزكي جارحاً، لا يكون عند الحاكم، أو المجتهد كذلك، فلو تبعه بمجرد قوله، لزم التقليد، والحاصل: أن رجحان الصدق من العدالة مطلقاً هو المختار<sup>(٨)</sup>، كما مرّ، بخلاف رجحان الكذب من الجرح مطلقاً، فتدبر، إنه من سوانح الوقت، وقد خفي على كثير ممن سبق<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (واعترض بأن) [معارضة لأصل الدليل، ودليل الشافعية]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (مما قيل) [القائل: ابن الصلاح<sup>(١١)</sup>، وتبعه الطيبي<sup>(١٢)</sup> وغيره]<sup>(١٣)</sup>.

(١) آخر (١١١/أ) من النسخة (ق). (٢) ساقطة من (س).

(٣) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العنبر ٢/٤٥٠، حاشية العطار على شرح المحلي ٢/١٩٣.

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٤١، التقرير والتحبير ٢/٢٥٩، تيسير التحرير ٣/٦٣.

(٥) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٦٠، تيسير التحرير ٣/٦٣.

(٦) أي: القائلون بأن التعديل لا يقبل إلا مفسراً دون الجرح.

(٧) آخر (١٦٣/ب) من النسخة (م).

(٨) آخر (٧٧/أ) من النسخة (ل). (٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١١) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٤١.

(١٢) انظر: الخلاصة في معرفة الحديث ص ١٠٢.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

بخلاف الجرح<sup>(١)</sup>، قيل: لا يلزم<sup>[١]</sup> من انتفاء التصنع في الجرح، انتفاء المانع مطلقاً، ولعلّه الاختلاف في الأسباب<sup>(٢)</sup>.

أقول: مرادهم<sup>[٢]</sup> أن الجرح لا يختلف ظاهراً وباطناً، بخلاف العدالة، نعم؛ يرد أنه لا يستلزم البيان؛ بل التحري<sup>[٣]</sup> للمزكي.

قالوا<sup>(٣)</sup>: الإطلاق<sup>[٤]</sup> مع الشك للالتباس في الأسباب، والجواب كما

[١] قوله: (قيل: لا يلزم...) إلخ [القائل: مرزاجان<sup>(٤)</sup>]، ولا يخفى أن مثله يرد على احتجاج الشافعية<sup>[٥]</sup>.

[٢] قوله: (مرادهم. اهـ.) [حاصله: أنه ليس استدلالاً بانتفاء المانع الخاص؛ بل المقصود الفرق بين وجودهما، بأن العدالة يشبه وجودها، فيشبهه على المزكي، والجرح لا التباس في وجوده، فلا يشبهه عليه، فتأمل]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (بل التحري. اهـ.) [وقد قالوا<sup>(٧)</sup>: ينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، غير متساهل، فلا يقبل جرح من إفراط فيه، كما لا تقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر]<sup>(٨)</sup>.

[٤] قوله: (الإطلاق...) إلخ [أي: لو كفى الإطلاق فيهما؛ لكان الإطلاق؛ أي: الحكم بهما مع الشك، واللازم باطل]<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: بيان المختصر ٧٠٦/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٨، نهاية السؤل ص ٢٧٠، فصول البدائع ٢٨٤/٢، التقرير والتحبير ٢٦٠/٢، التحبير ١٩١٦/٤، تيسير التحرير ٣/٦٣، حاشية العطار ١٩٢/٢.

(٢) آخر (١٥٢/ب) من النسخة (ك).

(٣) أي: القائلون بأنه لا يكفي الإطلاق في الجرح والتعديل.

(٤) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٣/أ).

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) القائل: الحافظ ابن حجر العسقلاني. انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٣٨.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٨، التقرير والتحبير ٢٦٠/٢، تيسير التحرير ٦٢/٣.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).



في المختصر<sup>(١)</sup>: بأن قول العدل يوجب الظنّ، يُدفع: بأن إفادة الظن على تقدير عدم المانع، وقد وجد؛ لاحتمال<sup>[١]</sup> الغلط للتصنع،<sup>(٢)</sup> واعتقاد ما ليس بقادح قادحاً<sup>(٣)</sup>.

قالوا<sup>(٤)</sup>: الشهادة من غير بصيرة تلبس، والإطلاق في محل<sup>[٢]</sup> الخلاف تدليس<sup>(٥)</sup>، والجواب: بأنه ربما لا يعرف الخلاف ينافي البصيرة بالفن. وأما الجواب بالابتناء على اعتقاده، كما في المختصر<sup>(٦)</sup>، فأقول: إنما يتم لو كان الاعتبار لمذهب المعدّل والجرح، لا الحاكم والمجتهد، وتعليّلهم وجوب<sup>[٣]</sup> بيان الجرح بلزوم التقليد، يدل على أن الاعتبار للثاني، فتدبر.

[١] قوله: (لاحتمال...) إلخ [إن قيل: الاحتمال البعيد، والأبعد لا يعتد بهما، قلنا: التصنع كثير، واختلاف العقائد غير يسير، وفيه ما فيه]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (والإطلاق في محل...) إلخ [إن قيل: لو قال: هذا مجروح عند الشافعي، بلا بيان سببه، لا يكون تدليساً، قلنا: هو في حكم المبين، كما مر<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (وتعليّلهم وجوب.اهـ). [توضيحه: أنهم قالوا: يجب بيان سبب الجرح؛ لئلا يلزم تقليد الحاكم في الشهادة، والمجتهد في الرواية، فهذا يدل على أن العبرة في التعديل والجرح، لما يكون عندهما لا عند الجرح، فإذا قال

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٤٧.

(٢) آخر (١/٢٩) من النسخة (س).

(٣) انظر: التقرير والتحجير ٢/٢٥٩، تدريب الراوي ١/٣٦١، تيسير التحرير ٣/٦٣.

(٤) أي: القاضي الباقلاني، ومن تبعه.

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٢/١٠٦، بديع النظام ١/٣٥٠، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٦٩، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٧، التقرير والتحجير ٢/٢٥٩.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٤٧.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

إذا تعارض الجرح والتعديل، فالتقديم للجرح مطلقاً<sup>(١)</sup> عند الأكثر<sup>(٢)</sup>.  
وقيل<sup>(٣)</sup>: بل<sup>(٤)</sup> للتعديل عند زيادة المعدّلين.  
ومحل الخلاف<sup>(٥)</sup>: إذا أُطلقاً، أو عَيَّن الجارحُ سبباً لم ينفه المعدّل،  
أو نفاء لا ييقن<sup>(٦)</sup>، أما إذا نفى يقيناً، فالمصير إلى الترجيح اتفاقاً<sup>(٧)</sup>.  
ولو قال<sup>(٨)</sup>: تاب عنه<sup>(٩)</sup>، قُدِّم التعديل<sup>(١٠)</sup>.  
لنا: في تقديم الجرح صدقهما؛ لأن العدالة ظنية<sup>[١]</sup>، أقول: هذا بناء

العدل بناء على اعتقاده ما يخالف مذهبهما عند سؤالهما، فظاهر أنه تدليس؛ لأن  
سؤالهما إنما هو على مذهبهما، لا على مذهبه، فتأمل<sup>(١١)</sup>.  
[١] قوله: (لأن العدالة ظنية) [لأنها بالنظر إلى الظاهر، وإلى أغلب

(١) أي: سواء أكان عدد أهل الجرح أكثر، أم عدد أهل التعديل، فإذا كان عدد أهل الجرح  
مثل عدد أهل التعديل أو أكثر، فقد حُكي الاتفاق على تقديم الترجيح على التعديل.  
انظر: الكفاية ص ١٠٥، إحكام الفصول ٢٩٣/١، البحر المحيط ١٨٥/٦، التحرير مع  
التقرير والتحبير ٢/٢٥٧.

(٢) انظر: الكفاية ص ١٠٧، إحكام الفصول ٢٩٣/١، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد  
والإيضاح ص ١٤٢، شرح مختصر الروضة ١٦٧/٢، المختصر في أصول الفقه، لابن  
اللحام ص ٨٧، التحرير مع التقرير والتحبير ٢/٢٥٧، تدريب الراوي ١/٣٦٤.

(٣) وهذا قول بعض أهل العلم، ومنهم: ابن حمدان من الحنابلة. انظر: شرح الكوكب  
المنير ٢/٤٣٠.

(٤) آخر (١١١/ب) من النسخة (ق). (٥) آخر (١٦٤/أ) من النسخة (م).

(٦) في (ق): بتيقن.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٨، البحر المحيط ١٨٥/٦، المختصر في أصول  
الفقه، لابن اللحام ص ٨٧، التقرير والتحبير ٢/٢٥٧، تيسير التحرير ٣/٦٠.

(٨) أي: المعدّل.

(٩) أي: الجرح.

(١٠) انظر: الغيث الهامع ص ٤٥٨، التقرير والتحبير ٢/٢٥٧، تدريب الراوي ١/٣٦٤، تيسير  
التحرير ٣/٦١، حاشية العطار ٢/١٩٤.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

على أن الجرح لا يجوز عن ظن، إن تَمَّ تَمَّ<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

### فائدة

قال الذهبي<sup>(٣)</sup> - وهو من أهل الاستقراء التام في نقل الرجال -: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة.

الأوقات، فغاية تعديل المعدل ظنّ عدالته، والجارج يدّعي العلم بفسقه<sup>(٤)</sup>، فلو قلنا بعدم فسقه لزم كذب الجارج، ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين؛ لجواز التخلف في الظن، وظاهر<sup>(٥)</sup> أنه مبني على أن الجرح لا يكون إلا عن علم.

ثم لا يخفى أن المسألة تدل على أن العدالة هي السلامة عن الفسق، لا الملكة؛ لأن فعل المنكر مرة إنما يضاد السلامة لا الملكة، وهذا ينفعك في مسألة المجهول<sup>(٦)</sup>[<sup>(٧)</sup>].

(١) أي: إن تَمَّ عدم جواز الجرح بالظن، تَمَّ البيان، وإلا فلا. انظر: فواتح الرحموت ٢/ ١٩٢.

(٢) آخر (١٥٣/أ) من النسخة (ك).

(٣) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٨٤.

والذهبي هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الأصل ثم الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، إمام حافظ، صاحب تصانيف نافعة، ولد سنة ٦٧٣هـ، ورحل إلى بلدان كثيرة، وأخذ عن الكثير حتى أصبح من أكثر أهل عصره تصنيفاً، تصدى للتدريس بمواضع من دمشق، وكان فقيهاً، أصيب بالعمى آخر حياته، توفي سنة ٧٤٨هـ. انظر: البدر الطالع، للشوكاني ١١٠/٢، طبقات الشافعية، لابن السبكي ٩/ ١٠٠.

(٤) انظر: التقرير والتحرير ٢/ ٢٥٨، تيسير التحرير ٣/ ٦١.

(٥) آخر (٧٧/ب) من النسخة (ل).

(٦) انظر: ص ٧٣٠ من الرسالة.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

الأكثر الأصل في الصحابة العدالة<sup>(١)</sup>، وقيل: هم كغيرهم<sup>(٢)</sup>.  
وقيل<sup>(٣)</sup>: عدول إلى الدخول في الفتنة<sup>[١]</sup>، وهي قتل عثمان، أو بغى معاوية، فلا يقبل الداخلون إلا بالتزكية؛ لأن الفاسق غير معين.  
وقالت المعتزلة<sup>(٤)</sup>: عدولٌ إلا مَنْ قاتل عليًّا ولم يُتَّب. لنا: أولاً: ﴿جَعَلْتَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي: عدولاً<sup>(٥)</sup>، قيل:

[١] قوله: (إلى الدخول في الفتنة) [وفي «شرح المختصر»<sup>(٦)</sup>] وقيل هم كغيرهم إلى ظهور الفتن؛ أعني: بين عليٍّ، ومعاوية، وما بعدها، فلا يقبل الداخلون فيها مطلقاً؛ أي: من الطرفين، وذلك لأن الفاسق من الفريقين غير معين، وكلاهما مجهول العدالة، فلا يقبل، وأما الخارجون عنها، فكغيرهم، انتهى، أقول: لا يخفى ما فيه، وقد أشرنا إليه في المتن، فتدبر<sup>(٧)</sup>.

(١) نقل غير واحد الإجماع على عدالة الصحابة. انظر: الكفاية ص ٤٦، الاستيعاب، لابن عبد البر ١٩/١، إحكام الفصول ٢٨٧/١، شرح اللمع ٣٦٤/٢، البرهان ٤٠٥/١ مسألة ٥٦٩، المستصفي ص ١٣٠، روضة الناظر ٣٤٥/١، الإحكام، للأمدى ١١٠/٢، التقريب والتيسير، للنووي ص ٩٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣٨٤/٢، المنهل الروي، لابن جماعة ص ١١٢، تحقيق: منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، للعلائي ص ٢١، فتح المغيث ٩٤/٤.

(٢) قال ذلك بعض المبتدعة، وهو قول متهافت، قال الشيرازي: «يروى ذلك عن واصل بن عطاء». انظر: إحكام الفصول ٢٨٧/١، شرح اللمع ٣٦٤/٢، إرشاد الفحول ١٨٦/١.

(٣) نسب الخطيب هذا القول إلى أهل البدع. انظر: الكفاية ص ٤٨، وقال الطوفي: «وهذا يعزى إلى بعض المعتزلة، أحسبه واصل بن عطاء وأصحابه». شرح مختصر الروضة ٢/ ١٨١، وقال الشوكاني: «وبه قال عمرو بن عبيد من المعتزلة». إرشاد الفحول ١٨٧/١.

(٤) وهو قول الشيعة أيضاً. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٩، تدريب الراوي ٢/ ٦٧٤، شرح الكوكب المنير ٤٧٦/٢، إرشاد الفحول ١٨٧/١.

(٥) انظر: إحكام الفصول ٢٨٧/١، الإحكام، للأمدى ١١١/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٩، تدريب الراوي ٢/ ٦٧٤.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٤٩.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

كثيراً ما يسند الفعل إلى الجماعة باعتبار البعض، والجواب: ذلك مجاز، والأصل الحقيقة.

وثانياً: <sup>(١)</sup> ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ الآية [الفتح: ٢٩]، قيل: لا تدل <sup>[١]</sup> على العدالة أصلاً، أقول: لا شك أن فيهم عدولاً اتفاقاً، وظاهر أن العدول والفساق، كل منهم يتباغضون عن الآخر، لا يتراحمون <sup>(٢)</sup>.

وثالثاً: «أصحابي كالنجوم» <sup>(٣)</sup>، أقول: الظاهر أن المراد الذين اختصوا بالصحة، بدليل الخطاب <sup>[٢]</sup>، فتدبر.

ورابعاً: «خير القرون قرني» <sup>(٤)</sup>، .....

[١] قوله: (قيل: لا تدل) [القائل: مرزاجان <sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (بدليل الخطاب) [وهو قوله: «بأيّهم اقتديتم اهتديتم» والخطاب يقتضي الحضور، فيفهم المقتدي، والمقتدى كلهم صحابة بالمعنى الأعم، فالمقصود من قوله: (أصحابي) الذين اختصوا به ﷺ، فهذا الوجه لا يدل على دلالة الوافد، وفيه رد على ابن الحاجب <sup>(٧)</sup>، حيث استدل بهذا الوجه على العدالة بالمعنى الأعم للصحابي، تدبر] <sup>(٨)</sup>.

(١) آخر (١٢٩/ب) من النسخة (س).

(٢) آخر (١٦٤/ب) من النسخة (م).

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٧٦٠) ٩٢٥/٢، وقال: «هذا إسناد لا تقوم به حجة»، والحديث موضوع، قال ابن حزم: الحديث باطل مكذوب. الإحكام في أصول الأحكام ٦١/٥، وقال الألباني: موضوع. السلسلة الضعيفة ١٤٤/١ برقم (٥٨).

(٤) رواه البخاري (٣٦٥٠)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ٣/٧ مع الفتح، ومسلم (٢٥٣٥)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ٤/١٩٦٤.

(٥) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٥/أ).

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٤٩.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

قيل: لا يدل<sup>[١]</sup> على العدالة أصلاً، أقول: العدالة إنما اعتُبرت؛ لأنها دليل لرجحان الصدق الذي له الاعتبار في الباب، والحديث يدل عليه، بدليل قوله: «ثم يفسو الكذب»<sup>(١)</sup>، هذا.

وخامساً: ما تواتر عنهم من مداومة الامتثال، وبذل الأنفس<sup>(٢)</sup> والأموال<sup>(٣)</sup>، قيل: التواتر<sup>[٢]</sup> عن الجميع غير مسلم، والبعض لا يفيد، أقول: هذا دليل للبعض الذين<sup>(٤)</sup> عمدة<sup>(٥)</sup> خلاف الخصم فيهم، وهم الخلفاء ونحوهم، وإنكار التواتر فيهم مكابرة، وأما الدخول في الفتن، فبالاجتهاد، والعمل به واجب اتفاقاً، ولا تفسيق بواجب<sup>(٦)</sup>، والتفصيل في الكلام<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (قيل: لا يدل) [القائل: مرزاجان<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (قيل: التواتر) [القائل: مرزاجان<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) رواه الترمذي (٢١٦٥) أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة ٤/٤٦٥، وابن ماجه (٢٣٦٣)، كتاب الأحكام، باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد ٢/٧٩١، وابن حبان في صحيحه (٥٥٨٦)، كتاب الحظر والإباحة، ذكر الزجر أن يخلو الرجل بامرأة أجنبية ١٢/٣٩٩، قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات. انظر: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٣/٥٣.

(٢) آخر (١٥٣/ب) من النسخة (ك).

(٣) انظر: الكفاية ص ٤٨، إحكام الفصول ١/٢٨٨، الإحكام، للآمدي ٢/١١١، روضة الناظر ١/٣٤٦، بديع النظام ١/٣٥٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٩، التقرير والتحبير ٢/٢٦٠، تيسير التحرير ٣/٦٥.

(٤) في (م) و(ق): الذي. (٥) آخر (١١٢/أ) من النسخة (ق).

(٦) انظر: إحكام الفصول ١/٢٨٩، الإحكام، للآمدي ٢/١١٢، بديع النظام ١/٣٥٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٤٩، التقرير والتحبير ٢/٢٦٠، تيسير التحرير ٣/٦٥، شرح الكوكب المنير ٢/٤٧٧.

(٧) أي: في علم الكلام.

(٨) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٥/أ).

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٥/أ).

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

## مسألة

الصحابي عند جمهور الأصوليين<sup>(١)</sup>: مسلّمٌ طالت صحبته مع النبي ﷺ متبّعًا، والأصح عدم<sup>(٢)</sup> التحديد<sup>(٣)</sup>.

وقيل<sup>(٤)</sup>: ستة أشهر، وقيل: سنة<sup>[١]</sup> أو غزوة.

وعند جمهور المحدثين<sup>(٥)</sup>: من لقيَه<sup>[٢]</sup> مسلمًا، ومات على إسلامه،

[١] قوله: (وقيل: سنة) [القائل: سعيد بن المسيب]<sup>(٦)</sup> [٧].

[٢] قوله: (مَن لقيَه...) إلخ [هذا أولى من قول بعضهم: الصحابي من رأى

النبي ﷺ؛ لأنه يخرج حينئذ ابن أم مكتوم، ونحوه من العميان، وهم صحابة بلا

(١) انظر: المعتمد ١٧٢/٢، قواطع الأدلة ٣٩٢/١، التمهيد، لأبي الخطاب ١٧٣/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٠، كشف الأسرار، للبخاري ٧١٢/٢، البحر المحيط ١٩٠/٦، التقرير والتحبير ٢٦١/٢.

(٢) في (س): «عند».

(٣) أي: في زمن الصحبة، فيدخل في ذلك من صحب النبي ﷺ ولو ساعة. انظر: روضة الناظر ٣٤٦/١، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٠، البحر المحيط ١٩٠/٦، إرشاد الفحول ١٨٨/١.

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٨٤/٢، البحر المحيط ١٩١/٦.

(٥) وهو قول أكثر الشافعية، وأكثر الحنابلة. انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٨٧/٣، الكفاية ص ٥١، الإحكام، للآمدي ١١٢/٢، التقريب والتيسير، للنووي ص ٩٢، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ٤٩١/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٨/١، شرح الكوكب المنير ٤٦٥/٢.

(٦) قال ﷺ: «الصحابة لا نعدّهم إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين». الكفاية للخطيب ص ٥٠.

وسعيد هو: سعيد بن المسيّب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، أبو محمد، سيد التابعين وفقههم، ولد في أول خلافة عمر رضي الله عنه، وحديث عنه وعن عثمان، وعلي، وغيرهم رضي الله عنهم، كان من أروع الناس، وأزهدهم في الدنيا، وفضول الكلام، وأشدهم أدبًا في الحديث عن رسول الله ﷺ، قال علي بن المديني: إذا قال سعيد: مضت السنة فحسبك به، وهو عندي أجل التابعين ١٠١ هـ. توفي سنة ٩٤ هـ. انظر: صفة الصفوة، لابن الجوزي ٤٣٧/١، البداية والنهاية، لابن كثير ٨٧/٩.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ولو تَخَلَّتْ رَدَّةٌ؛ كَالْأَشْعَثُ<sup>[١]</sup> عَلَى الْأَصَحِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(١)</sup>.  
وَلَا يَخْفَى أَنَّ<sup>(٢)</sup> تَعْدِيلَ الْكُلِّ بِهَذَا الْمَعْنَى مُشْكِلٌ، أَلَا تَرَى قَوْلَ عُمَرَ  
فِي فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «لَا نَدْرِي أَصَدَقْتَ أَمْ كَذَبْتَ»<sup>(٣)</sup>.  
وَقِيلَ<sup>(٤)</sup>: مِنْ اجْتِمَاعٍ فِيهِ طَوْلُ الصَّحْبَةِ، وَالرَّوَايَةِ، وَهُوَ بَعِيدٌ لُغَةً  
وَعَرَفًا، وَقَرِيبٌ تَعْدِيلًا<sup>(٥)</sup>.

لَنَا: الْمَتَبَادِرُ مِنَ الصَّحَابِيِّ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ عَرَفًا لَيْسَ إِلَّا  
الْمَلَاذِمُ،<sup>(٦)</sup> وَلِذَا صَحَّ النَّفْيُ عَنِ الْوَافِدِ اتِّفَاقًا<sup>(٧)</sup>، وَالْحَمْلُ عَلَى

تَرَدُّدٍ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ<sup>(٨)</sup>.

[١] قَوْلُهُ: (كَالْأَشْعَثُ) [الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، كَانَ مِمَّنْ ارْتَدَّ، وَأَتَى بِهِ إِلَى  
أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَسِيرًا، فَعَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَبِلَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَزَوَّجَهُ أُخْتَهُ، وَلَمْ  
يَتَخَلَفْ أَحَدٌ مِنْ ذِكْرِهِ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَا عَنْ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ فِي الْمَسَانِيدِ وَغَيْرِهَا،  
كَذَا فِي النُّخْبَةِ<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٤٩.

(٢) آخر (١٦٥/أ) من النسخة (م).

(٣) تقدم تخريجه ٥٠٥/١، والوارد في صحيح مسلم قول عمر رضي الله عنه: «لَا نَدْرِي حَفِظْتَ  
أَمْ نَسِيتَ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحَفْظَ وَالنِّسْيَانَ لَا يَنْفِي الْعَدَالَه. انظر: فواتح الرحموت  
١٩٦/٢.

(٤) أورد الآمدي هذا القول عن عمرو بن يحيى. انظر: الإحكام ١١٢/٢، قال السخاوي:  
«والظاهر أنه الجاحظ أحد الأئمة المعتزلة، الذي قال فيه ثعلب: إنه غير ثقة ولا مأمون،  
وتسميته، لأبيه يحيى تصحيف من: بخر». فتح المغيب ٨٨/٤.

(٥) انظر: نهاية الوصول، للهندي ٢٩٠٩/٧، تحقيق: منيف الرتبة، للعلائي ص ٤٣.

(٦) آخر (١٣٠/أ) من النسخة (س).

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٥٠، التقرير والتحجير ٢٦٢/٢، تيسير التحرير ٦٦/٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) انظر: نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١١٢، وانظر ترجمته: الاستيعاب ١٣٣/١،  
أسد الغابة ١١٨/١، سير أعلام النبلاء ٣٧/٢، الإصابة ٢٣٩/١.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).



نفي<sup>[١]</sup> الأخص خلاف الظاهر.

قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: الصحبة تعم القليل والكثير؛ كالزيادة<sup>(٢)</sup>.

وثانياً: لو حلف لا يصحبه، حَنَتْ بلحظة اتفاقاً<sup>(٣)</sup>، والجواب: ذلك يتأتى في صاحب لغة، أما الصحابي فلا<sup>(٤)</sup>، أقول: وأيضاً النقض بمن ارتدَّ<sup>(٥)</sup> بل الكافر، فتأمل<sup>[٢]</sup>.

### فائدة

قيل<sup>(٦)</sup>: قُبِضَ رسول الله ﷺ عن مائة ألف، وأربعة عشر ألفاً من الصحابة، ممن سمع منه وروى عنه [صلى الله عليه وسلم]<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (والحمل على نفي...) إلخ [كما قال ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (فتأمل) [إشارة إلى انه يمكن أن يجاب بأن التخصيص<sup>(١٠)</sup> في العرف بالموت على الإسلام اتفاق، وإنما النزاع في الزائد على ذلك، وهو طول الصحبة، والرواية، تدبر]<sup>(١١)</sup>.

(١) أي: أهل الحديث.

(٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٨٨/٣، الكفاية ص ٥١، الإحكام، للآمدي ١١٣/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٠.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ١١٣/٢، شرح مختصر الروضة ١٨٦/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٠.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٥٠، التقرير والتحجير ٢٦٢/٢، تيسير التحرير ٦٦/٣.

(٥) آخر (١٥٤/أ) من النسخة (ك).

(٦) نقل أهل الحديث هذا القول عن أبي زرعة الرازي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٩٣/٢، التقريب والتيسير ص ٩٣، الخلاصة في معرفة الحديث، للطبي ص ١٥٠، تحقيق: منيف الرتبة، للعلائي ص ٤٤، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٣٠٥.

(٧) ساقطة من (س) و(ق).

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٠.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١٠) آخر (٧٨/أ) من النسخة (ل).

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

وأفضلهم الخلفاء، ثم باقي العشرة المبشرة، ثم أهل بدر، ثم أخذ، ثم بيعة الرضوان، وأولهم إسلامًا من الرجال: أبو بكر، ومن الصبيان: علي، ومن النساء: خديجة، ومن الموالي: زيد، ومن العبيد: بلال، وأكثرهم حديثًا: أبو هريرة، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأنس<sup>(١)</sup>، هذا.<sup>(٢)</sup>

### مسألة

إخبار العدل<sup>(٣)</sup> عن نفسه بأنه صحابي، إذا كان معاصرًا، لا كالرّتن<sup>[١]</sup>، ليس كتعديله نفسه؛ لعدم الدّور؛ بل يفيد ظننا بصدقه؛ لكن ضعيفًا؛ للرية بادعاء الرتبة.

[١] قوله: (كالرّتن) [رتن محرّكة، ابن كربال بن رتن الترمذي، ليس بصحابي، وإنما هو كذاب ظهر بالهند بعد [التسعمائة]<sup>(٤)</sup>، وادّعى الصحبة، وروى أحاديث سمعناها من أصحاب أصحابه، كذا في «القاموس»<sup>(٥)</sup>، ويعارضه ما في النفحات<sup>(٦)</sup> من علاء الدولة<sup>(٧)</sup>، في ذكر الشيخ رضي الدين

(١) انظر مراتب الصحابة في الفضل: معرفة علوم الحديث، للحاكم ص ٢٣ وما بعدها، التقريب والتيسير، للنووي ص ٨٣، المنهل الروي، لابن جماعة ص ١١٠، الخلاصة في معرفة الحديث، للطبري ص ١٥٠، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير ص ١٨٣، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ٤٩٩/٢، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي ص ١٣٤، شرح نخبة الفكر، للقاري ص ٧٢٠.

(٢) آخر (١١٢/ب) من النسخة (ق). (٣) آخر (١٦٥/ب) من النسخة (م).

(٤) هكذا في النسخة (ل): والصواب المقطوع به أنها: «الستمائة»؛ لموافقة ما في القاموس. (٥) انظر: القاموس المحيط ص ١١٩٩، وانظر في ترجمة الرّتن هذا: ميزان الاعتدال ٤٥/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٤٣٤/٢، لسان الميزان، لابن حجر ٤٥٠/٢، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، للطالبي ٩٥/١.

(٦) أي: كتاب نفحات الأنس من حضرات القدس لعبد الرحمن بن أحمد الجامي.

(٧) هو: ركن الدين، علاء الدولة، أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد السّمْناني، من علماء الصوفية، كان كثير البر، ينفق كل ما يحصل له من ريع أملاكه في العام، من مؤلفاته: «العروة لأهل الخلوة»، و«الفلاح لأهل الصلاح»، توفي سنة ٧٣٦هـ. انظر: طبقات =

## مسألة

لأنفاظ الصحابي سبع درجات:

الأولى: قال لنا، وأخبرني، وحدثنا<sup>(١)</sup>، ونحوه<sup>(٢)</sup>، حجة بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.

والثانية: قال ﷺ، فيُحْمَل على السماع<sup>(٤)</sup>، وقال القاضي<sup>(٥)</sup>: يحتمل الإرسال أيضًا، فبيّنتي<sup>[١]</sup> على مسألة التعديل، وذلك لأنه لم يعرف رواية

الغزنوي<sup>(٦)</sup>، والجرح مقدّم على التعديل<sup>(٧)</sup>، وقبره في لمعان<sup>(٨)</sup>[<sup>(٩)</sup>].

[١] قوله: (فبيّنتي) [فمن يقول: إنهم عدول يقبل، ومن لا، فلا]<sup>(١٠)</sup>.

= الشافعية، للإسنوي ٧٣/٢، الدرر الكامنة ٢٥٠/١، الأعلام ٢٢٣/١.  
(١) في (م): «حدثناه».

(٢) مثل: «سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا»، أو «شافهني»، أو «أنبئني». انظر: المستصفى ص ١٠٤، المحصول، للرازي ٤/٤٤٥، روضة الناظر ١/٢٧٩، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٣، شرح مختصر الروضة ٢/١٨٨، البحر المحيط ٦/٢٩٦.

(٣) لأنه الأصل في الرواية، ولعدم احتمال الوساطة. انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٩٩٩، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/١٨٥، الإحكام، للآمدي ٢/١١٦، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٣، شرح مختصر الروضة ٢/١٩٠، تيسير التحرير ٣/٣٥٠.

(٥) أبو بكر الباقلاني. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٩٩٩، الإحكام، للآمدي ٢/١١٦.

(٦) أنه لقي الرّتن وأعطاه مشطًا من أمشاط رسول الله ﷺ، وحبس ذلك المشط تبركًا. انظر: فواتح الرحموت ٢/١٩٩.

(٧) ردّ خبر الرّتن هذا المحققون من أهل السير، قال الذهبي رحمه الله: «شيخ كبير، من أبناء التسعين، تجرأ على الله، وزعم بقلّة حياءٍ أنه من الصحابة، وأنه ابن ستمائة سنة وخمسين سنة، فراج أمره على من لا يدري، وقد أفردته في (جزء)، وهتكُ باطله». سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٦٧، وانظر: ميزان الاعتدال، للذهبي ٢/٤٥، الإصابة، لابن حجر ٢/٤٣٥.

(٨) بضم اللام، هو جبل في وسط البحر بين ظفار وعدن، وقد وصل إليه ابن بطوطة، ورأى فيه رجلًا وصفه وصفًا عجيبًا، ولم يصرّح باسمه. انظر: رحلة ابن بطوطة ١/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

الصحابي<sup>(١)</sup> عن تابعي، إلا كعب الأحبار<sup>(٢)</sup> في الإسرائيليات<sup>[٢]</sup>.

والثالثة: أمر، ونهى، فالأكثر حجة<sup>(٣)</sup>، وتوقف الإمام<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يحتمل الاعتقاد، من افعل، ولا تفعل، وقد اختلف فيه، ورُدَّ: بأنه بعيد لا يمنع الظهور.

الرابعة: بيان حكم بصيغة المفعول؛ كأمرنا، وحُرِّم، والخلاف<sup>(٥)</sup> فيه أقوى؛ للزيادة بانضمام احتمال كون الحاكم بعض الأئمة، أو الكتاب، أو القياس<sup>(٦)(٧)</sup>.

[١] قوله: (إلا كعب الأحبار) [في «القاموس»]<sup>(٨)</sup>: كعب الحبر، ويُكسَر، ولا تقل الأحبار معروف، انتهى؛ لكنه واقع في كلام الثقات، ولعله من إطلاق الجمع على المفرد مبالغة<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (في الإسرائيليات) [أي: الأمور المذكورة في كتب بني إسرائيل]<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (م): «الصحابه».

(٢) هو: كعب بن ماته الحميري، أبو إسحاق، ثقة مخضرم، أدرك النبي ﷺ، وأسلم بعد موته، يَمْنِي سكن الشام، مات في خلافة عثمان سنة ٣٢هـ، وقد زاد على مائة. انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد ٣٠٩/٧، أسد الغابة ٤/٤٦٠، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٦٨، سير أعلام النبلاء ٣/٤٨٩.

(٣) لأن الظاهر أن الأمر رسول الله ﷺ مشافهة. انظر: شرح تنقيح الفصول ٣٧٣، شرح مختصر الروضة ٢/١٩١، الإبهاج ٢/٣٢٨، البحر المحيط ٦/٢٩٩، شرح العضد ١٥١.

(٤) أي: إمام الحرمين الجويني. انظر: البرهان ١/٤١٧ مسألة ٥٩٤.

(٥) آخر (١٥٤/ب) من النسخة (ك).

(٦) ذهب أكثر الأصوليين إلى أنه حجة، وذهب الكرخي، والجصاص، وآخرون إلى أنه لا يكون حجة. انظر: الفصول في الأصول ٣/١٩٧، العدة، لأبي يعلى ٣/٩٩٢، إحكام الفصول ١/٣٠١، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/١٧٧، بذل النظر ص ٤٧٨، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤، شرح مختصر الروضة ٢/١٩٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٥١، تيسير التحرير ٣/٦٩.

(٧) آخر (١٣٠/ب) من النسخة (س).

(٨) انظر: القاموس المحيط ص ٣٧١.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) ساقطة من (س) والمطبوع.

الخامسة: «من السنة» حجة عند الأكثر<sup>(١)</sup>؛ للظهور في سنته ﷺ، وعند الحنفية تعم<sup>[١]</sup> سنة الخلفاء<sup>(٢)</sup>.

السادسة: عن النبي ﷺ، فابن الصلاح وجماعة<sup>(٣)</sup>، حملوه على السماع، والأكثر على احتمال الإرسال<sup>(٤)</sup>، وهو الحق<sup>(٥)</sup>.

السابعة: كنا نفعل، ونحوه، ظاهر في الإجماع<sup>(٦)</sup>، وقيل<sup>(٧)</sup>: ليس بحجة، وإلا كان المخالفة خرقاً للإجماع، وهو باطل بالإجماع، والجواب: أن ذلك في القطعي<sup>(٨)</sup>، .....

[١] قوله: (وعند الحنفية تعم) [اعلم أن النزاع في الصدر الأول<sup>(٩)</sup>، وقد ادعوا الشيوع فيما سواه<sup>(١٠)</sup>، فإن كان ذلك كذلك، فكذاك، تدبر]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٩١/٣، إحكام الفصول ٣٠١/١، الإحكام، للآمدي ٢/١١٩، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٦٩، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٢، البحر المحيط ٣٠١/٦.

(٢) انظر: الفصول في الأصول ١٩٧/٣، التقرير والتحجير ٢٦٤/٢، تيسير التحرير ٦٩/٣.

(٣) بل نسبه ابن الصلاح، وغيره إلى الجماهير من أهل الحديث والفقه والأصول. مقدمة ابن الصلاح ص ٦١، التقريب والتيسير، للنووي ص ٣٧، التحجير ١٩٧٦/٤، شرح الكوكب المنير ٤٨٢/٢.

(٤) لم أجد من نقل هذا القول عن الأكثر؛ بل المنقول عن الأكثر هو حمله على السماع كما تقدّم، وبعضهم يذكر الخلاف في المسألة دون ترجيح كالرازي، والزرکشي. انظر: المحصول ٤٤٩/٤، البحر المحيط ٣٠٤/٦.

(٥) آخر (١٦٦/أ) من النسخة (م).

(٦) انظر: المعتمد ١٧٤/٢، العدة، لأبي يعلى ٩٩٨/٣، إحكام الفصول ٣٠٣/١، المحصول، للرازي ٤٤٩/٤، روضة الناظر ٤٤/١، الإحكام، للآمدي ١١٩/٢، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٥، التقرير والتحجير ٢٦٤/٢.

(٧) انظر: التقرير والتحجير ٢٦٤/٢، تيسير التحرير ٧٠/٣.

(٨) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٩٩/٣، الإحكام، للآمدي ١٢٠/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٢، التقرير والتحجير ٢٦٤/٢.

(٩) أي: في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين.

(١٠) أي: فيما سوى الصدر الأول، فتكون السنة بمعنى الطريقة الحسنة عرفاً. انظر: فوائح الرحموت ٢٠١/٢.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

وأما بزيادة نحو: في عهده<sup>[١]</sup>، أو وهو يسمع، فرفع بلا توقف<sup>(١)</sup>، هذا.

### مسألة

روى الصحابي المجمل، فحمل على أحد محمليه، فالمتعين ذلك؛ لكن لا تقليدًا؛ بل لأن الظاهر عدم حمله إلا بقريئة عاينها، فلا يترك إلا بالأقوى<sup>(٢)</sup>.  
ولو حمل<sup>(٣)</sup> ظاهرًا على غيره؛ كتخصيص العام، فالأكثر على الظاهر<sup>(٤)</sup>، وفيه قال الشافعي<sup>(٥)</sup>: كيف أترك الحديث بقول من لو عاصرته لحاججته.  
أقول: ما الفرق<sup>(٦)</sup> بين الأول والثاني.

ولو قيل: ترجيح أحد المتساويين، أهون من ترجيح المرجوح، لم يُفد<sup>(٧)(٨)</sup>.

[١] قوله: (نحو: في عهده...) إلخ [أي: كنا نفعل في عهده، أو كنا نفعل، وهو يسمع]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: التبصرة ص ٣٣٣، قواطع الأدلة ١/٣٨٩، مقدمة ابن الصلاح ص ٤٨، البحر المحيط ٦/٣٠٥.

(٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ٢/٥٨٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/١٩٠، الإحكام، للآمدي ٢/١٣٩، البحر المحيط ٦/٢٨٧، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٩٥، التقرير والتحبير ٢/٢٦٥، شرح الكوكب المنير ٢/٥٥٧، تيسير التحرير ٣/٧١.

(٣) أي: الصحابي الراوي.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٢/١٣٩، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٧، تحفة المسؤول ٢/٤٣٣، البحر المحيط ٦/٢٨٧، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٩٥، التحبير ٥/٢١٢٥، شرح الكوكب المنير ٢/٥٦٠.

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٢/١٣٩، نفائس الأصول ٨/٣٧٣٩، التحرير مع التقرير والتحبير ٢/٢٦٥.

(٦) آخر (١١٣/أ) من النسخة (ق).

(٧) لحاجة كل من الحاملين إلى قريئة ليصير حجة، فهما سيان. انظر: فواتح الرحموت ٢/٢٠٢.

(٨) في (ك) و(م): لم يبعد، قال الأنصاري: «وفي بعض النسخ «لم يبعد» مكان «لم يفد»، ولا يظهر له وجه». فواتح الرحموت ٢/٢٠٢.

(٩) ساقطة من (س).

والحنفية<sup>(١)</sup>، والحنابلة<sup>(٢)</sup>، على ما حمل<sup>(٣)</sup>؛ لأن ترك الظاهر بلا موجبٍ حرام، فلا يتركه إلا بدليل قطعاً.

وأما تجويز خطئه، بظنٍّ ما ليس دليلاً [دليلاً]<sup>(٤)</sup>، فمندفع: بأن المراد الرجحان بالمعينة غالباً،<sup>(٥)</sup> فافهم<sup>(٥)</sup>.

ولو ترك نصّاً<sup>(٦)</sup> مفسراً تعيّن علمه بالناسخ، واحتمال جعله ما ليس بناسخ ناسخاً أبعد، فيجب اتباعه<sup>(٦)</sup>، خلافاً للشافعي<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (على ما حُمِل) [قد مرَّ أن نقله بخلاف العام، دليل سماع المخصص؛ كحديث ابن عباس: «مَنْ بَدَّلَ دينه فاقتلوه»<sup>(٨)</sup>، وأسند أبو حنيفة عنه: أنه لا يقتل المرتدة<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (ولو ترك نصّاً...) إلخ [مثاله: حديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا<sup>(١١)</sup>؛ لأن أبا هريرة كان يقتصر على الثلاث]<sup>(١٢)</sup>.

- (١) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٦٥، تيسير التحرير ٣/٧٢.
- (٢) هو رواية عن الإمام أحمد رحمته الله. انظر: المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٩٥، شرح الكوكب المنير ٢/٥٦١.
- (٣) ساقطة من (س) و(ق).
- (٤) آخر (١٥٥/أ) من النسخة (ك).
- (٥) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٦٥، تيسير التحرير ٣/٧٢.
- (٦) انظر: الفصول في الأصول ٣/٢٠٣، بذل النظر ص ٤٨٢، التقرير والتحبير ٢/٢٦٦، تيسير التحرير ٣/٧٢.
- (٧) وهو قول الحنابلة. انظر: العدة، لأبي يعلى ٢/٥٨٩، الإحكام، للآمدي ٢/١٤٠، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٩٥، التحبير ٥/٢١٢٧، شرح الكوكب المنير ٢/٥٦٢.
- (٨) رواه البخاري (٣٠١٧)، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله ٤/٦١.
- (٩) قال القدوري رحمته الله: «احتجوا: بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ بَدَّلَ دينه فاقتلوه»، وقلنا: راوي هذا الخبر ابن عباس، وقد روينا عنه أنه قال: «المرتدة لا تقتل»، فلولا أنه عرف تخصيص العموم لم يخالف ظاهر ما رواه». التجريد ١١/٥٨٤٤، وانظر: المسبوط ١٠/١٠٨، الهداية للمرغيناني ٢/٤٠٢، بدائع الصنائع ٧/١٣٥، الاختيار لتعليل المختار، للبلدحي ٤/١٤٩، التقرير والتحبير ٢/٢٦٥.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س).
- (١١) تقدم تخريجه ١/٦٣٢.
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س).

قيل: عمل<sup>[١]</sup> الصحابي مثل عمل غيره ممن روى الحديث، فإنه لا يعتبر اتفاقاً.

أقول: (١) قياس مع الفارق؛ لأن الراوي ليس له إلا الرواية، بخلاف الصحابي، فله المشاهدة، ومن ثمة اعتبر في حمل المجمل اتفاقاً، فتدبر. وإن عمل بخلاف خبره غيره، فإن كان صحابياً، فالحنفية: إن كان مما<sup>(٢)</sup> يحتمل الخفاء؛ كحديث القهقهة<sup>(٣)</sup>، فعن أبي موسى تركه لا يضر؛ لأنه من الحوادث النادرة<sup>(٤)</sup>.

أو لا<sup>(٥)</sup>، فيقده؛ كحديث التغريب<sup>(٦)</sup>، حلف عمر ألا ينفي أبداً بعد لحاق من غربه مرتداً بالرؤوم<sup>(٧)</sup>، وقال علي: كفى بالنفي فتنة<sup>(٨)</sup>، ومثله لا يخفى عن مثلهما.

[١] قوله: (قيل: عمل... إلخ [القائل: مرزاجان<sup>(٩)</sup>])<sup>(١٠)</sup>.

- (١) آخر (١٦٦/ب) من النسخة (م). (٢) آخر (١٣١/أ) من النسخة (س).
- (٣) رواه أبو يوسف في كتابه الآثار (١٦١) باب افتتاح الصلاة ص ٣٢، ومحمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار (١٦٣) باب القهقهة في الصلاة وما يكره فيها ٤٢٢/١ بسند منقطع، والدارقطني في سننه (٦٢٢)، كتاب الطهارة، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ٣٠٧/١، والحديث ضعيف. انظر: نصب الراية، للزيلعي ٤٨/١، الدراية، لابن حجر ٣٧/١.
- (٤) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦٧/٣، أصول السرخسي ٨/٢، التوضيح مع التلويح ٢٧/٢، تيسير التحرير ٧٢/٣.
- (٥) أي: لا يحتمل الخفاء.
- (٦) وهو قول النبي ﷺ: «البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة، والرجم». رواه البخاري (٦٨٣١)، كتاب الحدود، باب البكران يجلدان وينفيان ١٢/١٥٦ مع الفتح، مسلم (١٦٩٠)، كتاب الحدود، باب حد الزنا ١٣١٦/٣ واللفظ له.
- (٧) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٣٣٢٠) ٣١٤/٧.
- (٨) انظر: تقويم الأدلة ص ٢٠٤، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦٦/٣، أصول السرخسي ٧/٢، بديع النظام ٣٤٩/١، التقرير والتحير ٢٦٦/٢.
- (٩) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٥/ب).
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



وإن كان غير صحابي، ولو أكثر الأمة، فالعمل بالخبر<sup>(١)</sup>، إلا إجماع المدينة عند المالكية<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

تتقوم الرواية فينا، بالتحمل، والبقاء، والأداء، وكل منها عزيمة، ورخصة<sup>(٣)</sup>.

فالعزيمة في الأوّل قراءة الشيخ من حفظه، قيل<sup>(٤)</sup>: هو أعلى اتفاقاً، أو كتاب<sup>(٥)</sup>، وقراءتك أو غيرك عليه، فيُقرّر ولو ظناً<sup>[١]</sup>، وهو العَرَضُ،

[١] قوله: (ولو ظناً) إشارة إلى ما قرئ على الشيخ فسكت الشيخ، [ولا مقتضى للسكوت، من إكراه، أو غفلة، أو غيرهما، ولا مانع من إنكار، فبعض الظاهرية على أنه لا يُعمل به<sup>(٦)</sup>، والصحيح أنه معمول به؛ لأنه يفهم منه عرفاً تقرره، وأيضاً في سكوته إيهام الصحة، وذلك بعيد من العدل عند عدم الصحة، كذا في المختصر<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>.

(١) وهو قول جمهور الأصوليين دون التفريق بين الصحابي وغيره في المخالفة كما ذهب إليه الحنفية. انظر: البحر المحيط ٢٩١/٦، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٩٦، التحرير ٢١٢٨/٥، شرح الكوكب المنير ٥٦٤/٢.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٧، مفتاح الوصول، للتلمساني ص ٣١٧.

(٣) يعبر عن ذلك بعض الأصوليين بمستند الراوي، وهو: كيفية رواية الحديث، وصور قبوله. انظر: الإحكام، للآمدي ١١٦/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٢، بديع النظام ٣٥٤/١، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٩٠، التحرير ٢٠٢٩/٥، شرح المحلى على جمع الجوامع ٢٠٧/٢.

(٤) القائل: ابن الساعاتي. انظر: بديع النظام ٣٥٧/١.

(٥) أي: قراءة الشيخ عن كتاب. انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٦٥/٢، التقرير والتحرير ٢/٢٧٨، تيسير التحرير ٩١/٣.

(٦) انظر: المستصفى ص ١٣١، روضة الناظر ٣٤٩/١، فصول البدائع ٢٧٠/٢.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٢.

(٨) ساقطة من (ك).

ورجحه أبو حنيفة؛ لإفادته التمكن من ضبط المتن والسند<sup>(١)</sup>.

وذهب جمع، ومنهم البخاري إلى المساواة، خلافاً لأكثر المحدثين<sup>(٢)</sup>.

واستدلّاهم بقراءة<sup>(٣)</sup> الرسول ﷺ في غير محل النزاع<sup>(٤)</sup>.

والكتاب كالخطاب، والرسالة كالقراءة شرعاً وعرفاً<sup>(٥)</sup>.

والتعليق<sup>(٦)</sup> على البيئة تضيق<sup>(٧)</sup> من أبي حنيفة<sup>(٨)</sup>، والصحيح كفاية ظن الخط والصدق<sup>(٩)</sup>.

ويصح في العرض: حدثنا، وأخبرنا، ونبأنا، وأنبأنا، مقيّداً<sup>(١٠)</sup> ومطلقاً

[١] قوله: (مقيّداً) [أي: حديثاً قراءة عليه مثلاً]<sup>(١٠)</sup>.

(١) ورجّحه جمع من الأصوليين، وأهل الحديث. انظر: المستصفى ص ١٣١، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥١، بديع النظام ٣٥٦/١، كشف الأسرار، للنسفي ٦٥/٢، الباعث الحثيث، لابن كثير ص ١١٠، البحر المحيط ١٨٥/٨، التحبير ٢٠٢٩/٥، رفع النقاب ١٩٤/٥، غاية الوصول ص ١١١، شرح الكوكب المنير ٤٩٣/٢، شرح نخبة الفكر، للقراري ص ٦٦٢، إرشاد الفحول ١٦٦/١.

(٢) أي: المساواة بين القراءة على الشيخ، وقراءة الشيخ، ويُعزى ذلك إلى أهل الحجاز والكوفة، وحكي عن مالك وأصحابه. انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٤، الباعث الحثيث، لابن كثير ص ١١٠، تدريب الراوي ٤٢٦/١.

(٣) آخر (١٥٥/ب) من النسخة (ك).

(٤) قال الأنصاري في بيان وجه الفرق: «فإنه لا يمكن القراءة من الصحابة؛ فإن ما يوحى إليه ﷺ لا يمكن المعرفة به من غير إخباره، بخلاف ما نحن فيه». فواتح الرحموت ٢/٢٠٤.

(٥) انظر: المحصول، للرازي ٤٥١/٤، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٥، كشف الأسرار، للنسفي ٦٦/٢، البحر المحيط ٣٢١/٦، شرح الكوكب المنير ٥٠٩/٢.

(٦) آخر (١١٣/ب) من النسخة (ق). (٧) آخر (١٦٧/أ) من النسخة (م).

(٨) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٦٤/٢، التقرير والتحبير ٢٨٤/٢.

(٩) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٧، تيسير التحرير ٩٢/٣، شرح الكوكب المنير ٥٠٩.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

على الأصح<sup>(١)</sup>.

قال الحاكم<sup>(٢)</sup>: على ذلك عهدنا أئمتنا، ونقله عن الأئمة الأربعة.

وفي الكتابة والرسالة: أخبرني لا حدثني؛ لصحة إطلاق الخبر عند عدم المشافهة<sup>(٣)</sup>.

والرخصة الإجازة<sup>(٤)</sup>، والسلف قد اختلفوا فيها؛ لكن المتأخرين وسَّعوا، حتى جوزوا الإجازة العامة للجميع<sup>[١]</sup>، وبالجميع، وللمجهول، وبالمجهول، وللمعدوم، وبالمعدوم، والأصح الصحة في الجملة للضرورة، ولا نزاع في التبرك<sup>(٥)</sup>.

والمناولة<sup>[٢]</sup>، وهي أخص من الإجازة بوجه، وعند

[١] قوله: (للجميع) [أي: لجميع المسلمين، وبالجميع؛ أي: <sup>(٦)</sup>جميع المرويات، وللمجهول؛ أي: لمن أدرك حياتي مثلاً، وبالمجهول مثل: ما أخبرني، وللمعدوم نحو: أجزت لمن سيولد لك، وبالمعدوم؛ أي: بما يجاز لي في الاستقبال<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (والمناولة) وهي: أن يناول الشيخ الطالب، أو الطالب للشيخ

(١) وهو قول الأكثر. انظر: روضة الناظر ٣٤٩/١، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٨، بديع النظام ٣٥٨/١، كشف الأسرار، للبخاري ٤٣/٣، شرح الكوكب المنير ٤٩٤/٢.

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٤٥١/٤، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٩، كشف الأسرار، للنسفي ٦٧/٢، تفسير التحرير ٩٣/٣.

(٤) أي: أن يقول الشيخ: أجزت لك أن تروي عني. انظر: روضة الناظر ٣٥٠/١، كشف الأسرار، للنسفي ٦٧/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٤٤/٣، التقرير والتحجير ٢٨٣/٢.

(٥) أي: لنيل البركة، وإنما النزاع في صحتها لعمل المجتهد. انظر: فواتح الرحموت ٢/٢٠٥.

(٦) آخر (٧٨/ب) من النسخة (ل).

(٧) انظر أنواع الإجازة: كشف الأسرار، للبخاري ٤٣/٣، نخبة الفكر ٧٢٥/٤، التقرير والتحجير ٢٨٣/٢، تدريب الراوي ٤٥٤/١.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

الحنفية<sup>(١)</sup>:<sup>(٢)</sup> إن كان يعلم ما في الكتاب جازت الرواية؛ كالشهادة على الصك، وإلا فإن احتمل التغير لم يصح، وإن لم يحتمل فكذلك، خلافاً لأبي يوسف ككتاب القاضي؛ إن<sup>(٣)</sup> علم الشهود بما فيه شرط، خلافاً له.

وقول شمس الأئمة<sup>(٤)</sup>: إن عدم الصحة اتفاق، وتجوز أبي يوسف في الكتاب؛ لضرورة اشتماله على الأسرار، بخلاف كتب الأخبار، مندفع: بأن ذلك في كتب العامة، لا كتاب المحكمة<sup>(٥)</sup>.

ثم المستحب<sup>(٦)(٧)</sup> فيهما<sup>(٨)</sup>: أجازني<sup>(٩)</sup>، ويجوز: أخبرني، وحدثني مقيداً ومطلقاً على الأصح للمشافهة.

كتاباً، فيقول الشيخ: هذه روايتي عن فلان، وهي قد تقترن بالإجازة، بأن يقول الشيخ: أجزت لك روايته عني، وقد تكون مجردة عن الإجازة، بأن لم يقل أجزت لك<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤٤/٣، بديع النظام ٣٥٨/١، التقرير والتحبير ٢٨٤/٢، تيسير التحرير ٩٤/٣.

(٢) آخر (١٣١/ب) من النسخة (ب).

(٣) في (س) و(ق): «إذ».

(٤) انظر: أصول السرخسي ٣٧٧/١.

(٥) انظر: التقرير والتحبير ٢٨٤/٢، تيسير التحرير ٩٤/٣.

(٦) آخر (١٥٦/أ) من النسخة (ك).

(٧) آخر (١٦٧/ب) من النسخة (م).

(٨) أي: في الإجازة والمناولة.

(٩) انظر: أصول السرخسي ٣٧٧/١، كشف الأسرار، للنسفي ٦٨/٢.

(١٠) الرواية بالمناولة من غير إجازة لا تجوز عند الجمهور، قال النووي: «والصحيح الذي عليه الجمهور، وأهل التحري المنع، وتخصيصها بعبارة مشعرة بها». التقرير والتيسير ص ٦٣، وانظر: روضة الناظر ٣٥١/١، مقدمة ابن الصلاح ص ١٧٠، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ٣٢٨/١، نزهة النظر ص ١٢٦، شرح الكوكب المنير ٥٠٧/٢، تيسير التحرير ٩٣/٣.

والوجادة<sup>[١]</sup> كالوصية، والإعلام لا يخلو عن صحة، أما إطلاق أخبرني وحدثني، فحديث ضعيف.

والعزيمة في الثاني دوام الحفظ إلى الأداء، والرخصة تذكره بعد النظر إلى الكتابة<sup>(١)</sup>، وإن لم يتذكر وقد علم أنه خطه، أو خط الثقة، وهو في يده أو يد أمين، حرمت الرواية والعمل عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وصح عند الأكثر، وهو المختار<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا رؤية الشاهد خطه في الصك، والقاضي في السجل<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي يوسف<sup>(٥)</sup>: الجواز في الرواية والسجل دون<sup>(٦)</sup> الصك.

وعن محمد<sup>(٧)</sup>: في الكل؛ تيسيراً.

لنا: كما أقول: معرفة خطه وهو في يده، يقتضي الظن، وعدم التذكر ليس بمانع ضرورة<sup>(٨)</sup>.

واستدل: أولاً: بعمل الصحابة بكتابه ﷺ بمعرفة الخط، وأنه

[١] قوله: (الوجادة) [الوجادة بالكسر: أن تجد أحاديث بخط من تعرفه،

والوصية هي: الإيصاء لشخص معين بأصله، والإعلام هو: أن يُعلم الشيخ أحد الطلبة، بأني أروي الكتاب الفلاني عن فلان، كذا في النخبة<sup>(٩)</sup>][<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: أصول السرخسي ٣٧٩/١، كشف الأسرار، للبخاري ٥٠/٣.

(٢) وهو قول بعض الشافعية. انظر: التبصرة ص ٣٤٤، أصول السرخسي ٣٧٩/١، كشف الأسرار، للبخاري ٥١/٣، تيسير التحرير ٩٦/٣.

(٣) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٧٤/٣، التبصرة ص ٣٤٤، التمهيد، لأبي الخطاب ١٦٩/٣، الواضح ٤٥/٥، روضة الناظر ٣٥٣/١، المسودة ص ٢٧٩، الإحكام، للأمامي ١٢٣/٢.

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٥٢/٣، التقرير والتحبير ٢٨٣/٢، تيسير التحرير ٩٦/٣.

(٥) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٧١/٢، التقرير والتحبير ٢٨٣/٢، تيسير التحرير ٩٦/٣.

(٦) آخر (١١٤/أ) من النسخة (ق). انظر: المصادر السابقة.

(٨) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ١٧٠/٣، الإحكام، للأمامي ١٢٤/٢.

(٩) انظر: نخبة الفكر مع نزعة النظر ص ١٢٧.

(١٠) ساقطة من (س).

منسوب إليه عليه السلام <sup>(١)</sup>، أقول: قياس مع الفارق <sup>[١]</sup>، على أن القرينة قد تفيد القطع، فتأمل.

وثانيًا: النسيان غالب، فلو لزم التذكر بطل كثير من الأدلة <sup>(٢)</sup>، وأجيب: بأن الغلبة <sup>(٣)</sup> بعد معرفة الخط ممنوع <sup>(٤)</sup>، هذا <sup>(٥)</sup>.

اعلم أن الإمام أبا حنيفة احتاط في باب السُّنَّةِ جدًّا، فمنع الكتاب <sup>(٦)</sup>، والرسالة إلا بالبينة، ومنع الإجازة مطلقًا، ولم يعمل بالخط إلا متذكرًا، ولهذا قلَّت الروايات عنه <sup>[٢] (٧)</sup>.

وذلك <sup>(٨)</sup> لأن السُّنَّةَ أصل الدين كالكتاب، وفيها وإن لم يجب التواتر؛ لكن إرخاء عنان التوسعة مطلقًا تأسيسًا للتعارض والتشاجر، وفتح لباب التقصير والبدعة.

[١] قوله: (قياس مع الفارق) [وذلك لأن هناك رواية الكتاب، وههنا رواية ما في الكتاب، وأيضًا لا مانع ثمة من عدم التذكر؛ لأنه فرع العلم [بقاء] <sup>(٩)</sup> تدبر] <sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (قلَّت الروايات عنه) [الهاء متعلِّق بقلَّت] <sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ١٦٩/٣، الإحكام، للآمدي ١٢٤/٢، التقرير والتحجير ٢/٢٨٥، تيسير التحرير ٩٧/٣.

(٢) انظر: التقرير والتحجير ٢/٢٨٥، تيسير التحرير ٩٧/٣.

(٣) أي: غلبة عدم التذكر. (٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٥) آخر (١٣٢/أ) من النسخة (س). (٦) آخر (١٦٨/أ) من النسخة (م).

(٧) قال السرخسي: «قال بعض الطاعنين: إنه - أي: أبو حنيفة - كان لا يعرف الحديث، ولم يكن على ما ظُن؛ بل كان أعلم أهل عصره بالحديث، ولكن لمراعاة شرط كمال الضبط قلَّت روايته». أصول السرخسي ١/٣٥٠، وانظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢/٦٩، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣٩٨، التقرير والتحجير ٢/٢٨٦، تيسير التحرير ٣/٩٦.

(٨) آخر (١٥٦/ب) من النسخة (ك).

(٩) هكذا في (ل)، وفي المطبوع (سابقًا) وهو الأنسب.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س). (١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ألا ترى إلى تحليف عليّ كيف احتاط، هذا.

والعزيمة في الثالث: اللفظ المسموع، والرخصة: جواز النقل بالمعنى للعالم باللغة المتَّفَقِّه بالشرعية، نعم؛ الأولى بصورته<sup>(١)</sup>.

وفخر الإسلام<sup>(٢)</sup>: إلا في نحو مشترك، بخلاف العام والحقيقة المحتملين للخصوص والمجاز، وفيه تحكّم<sup>(٣)</sup>.

قيل<sup>(٤)</sup>: إلا في جوامع الكلم، ك«الخراج بالضمان»<sup>(٥)</sup>، وقيل<sup>(٦)</sup>: بمرادف فقط.

وعن ابن سيرين<sup>(٧)</sup>،

(١) أجاز جمهور الأصوليين نقل الحديث بالمعنى بشروط ثلاثة:

١ - أن يكون الناقل عالمًا بمدلولات الألفاظ.

٢ - أن يكون اللفظ الثاني مفيدًا لما يفيد الأول من غير زيادة ولا نقصان.

٣ - أن يكون مساويًا للأول في الجلاء والخفاء.

انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٦٨/٣، البرهان ٤٢٠/١ مسألة ٦٠٠، أصول السرخسي ١/٣٥٥، التمهيد، لأبي الخطاب ١٦١/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٠، كشف الأسرار، للبخاري ٥٥/٣، بيان المختصر ٧٣٢/١، نهاية السؤل ص ٢٧٩، البحر المحيط ٦/٢٧٠.

(٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٥٤/٣ وما بعدها.

(٣) قال الأنصاري في بيان وجه التحكّم: «ووجّه بأن الراوي لا ينسب إلى الرسول ﷺ إلا ما يعلمه قطعًا أنه مراده، سواء كان متضح المعنى أو غير متضح؛ بل الراوي إن كان صحابيًا يُقبل مطلقًا؛ لأن تأويله غير المتضح حجة قطعًا بمشاهدة القرائن». فواتح الرحموت ٢/٢٠٨.

(٤) القائل بعض الحنفية. انظر: البحر المحيط ٦/٢٧٣، تيسير التحرير ٩٧/٣.

(٥) رواه أبو داود (٣٥٠٨) أبواب الإجارة، باب فيمن اشترى عبدًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا ٣٦٨/٥، وابن ماجه (٢٢٤٣)، كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان ٣/٣٥٣، والترمذي (١٢٨٥)، كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبًا ٥٧٢/٢، وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم».

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ١٢٥/٢، البحر المحيط ٦/٢٧٣.

(٧) انظر: الفصول في الأصول ٣/٢١١، الإحكام، للآمدي ١٢٥/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٥٥/٣، البحر المحيط ٦/٢٧٤.

وأبي بكر الرازي<sup>(١)</sup>، وجماعة: منعه.

وتشديد مالك في الباء والتاء<sup>[١]</sup> حمل على المبالغة في الأولى<sup>(٢)</sup>.

لنا: **أولاً**: نقلهم أحاديث بألفاظ مختلفة، والواقعة متّحدة، ولم يُنكَر<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: ما عن ابن مسعود وغيره قال ﷺ كذا أو نحوه، أو قريب منه<sup>(٤)</sup>.

قيل: هذا<sup>[٢]</sup> لنا لا علينا؛ إذ لو كفى المعنى؛ لكفى قوله كذا.

أقول: مقصودهم أنه على كل تقدير تحديث، فهو عليكم، فعليكم بالتأمل<sup>(٥)</sup>.

واستدلّ: **أولاً**:<sup>(٦)</sup> بجواز تفسيره بالعجميّة إجماعاً<sup>(٧)</sup>، وأجيب: بأنه

[١] قوله: (في الباء والتاء) [في: بالله، وتالله]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (قيل: هذا) [القائل: مرزاجان]<sup>(٩)</sup> [١٠].

= ومحمد بن سيرين هو: أبو بكر بن أبي عمرو الأنصاري البصري، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه، سمع عن عدد من الصحابة، عالم بالفرائض، والقضاء، وتعبير الرؤى، وصاحب سميت، وخشوع، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري ٩٠/١، البداية والنهاية ٢٣٠/٩، سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤.

(١) أي: الجصاص الحنفي. انظر: الفصول في الأصول ٢١١/٣.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٧٣٠/١، قال أبو الوليد الباجي: «قد روي مثل هذا - أي: منع الرواية بالمعنى - عن مالك، وأراه أراد به من الرواة من لا علم له بمعنى الحديث». إحكام الفصول ٢٩٨/١.

(٣) انظر: إحكام الفصول ٢٩٩/١، البرهان ٤٢١/١ مسألة ٦٠١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٧٣٠/١، كشف الأسرار، للبخاري ٥٥/٣.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٤، مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٥، كشف الأسرار، للبخاري ٥٥/٣، التقرير والتحجير ٢٨٦/٢، تيسير التحرير ٩٨/٣.

(٥) آخر (١٦٨/ب) من النسخة (م). (٦) آخر (١١٤/ب) من النسخة (ق).

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ١٢٦/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٤، شرح مختصر الروضة ٢٤٦/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٥٦/٣، التقرير والتحجير ٢٨٦/٢.

(٨) ساقطة من (س) والمطبوع.

(٩) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٦/ب).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



للتعبير للعجم<sup>(١)</sup>.

وثانيًا: المقصود المعنى؛ لأنه وحي غير متلو، وذلك حاصل<sup>(٢)</sup>،  
أقول: لا نسلم أنه المقصود؛ بل التبرك بلفظه ﷺ أيضًا<sup>(٣)</sup>، ولو سلم<sup>(٤)</sup>  
فلا نسلم أنه علة تامة<sup>(٥)</sup> للجواز؛ لجواز المانع، وهو الانحطاط<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup> إلى  
كلام الآحاد.

قالوا<sup>(٨)</sup>: أولاً: «نصّر الله امرأ» الحديث<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>، قلنا: الناقل يؤدي  
كما سمع كالترجم، ولو سلم، فدعاء له؛ لأنه الأولى<sup>(١١)</sup>.  
وثانيًا: لو جاز لأدّى بالتدرّج إلى طمس الحديث<sup>(١٢)</sup>، قلنا: الكلام  
على تقدير عدم التغير أصلاً<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحبير ٢/٢٨٦، تيسير التحرير ٣/٩٩، شرح نخبة الفكر، للقياري  
ص ٤٩٨.

(٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٩٧٠، إحكام الفصول ١/٢٩٩، الإحكام، للآمدي ٢/  
١٢٦، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٤، شرح مختصر الروضة ٢/٢٤٧،  
التقرير والتحبير ٢/٢٨٦.

(٣) انظر: التوضيح مع التلويح ٢/٢٥. (٤) أي: أن المقصود المعنى لا اللفظ.

(٥) آخر (١٥٧/أ) من النسخة (ك).

(٦) أي: انحطاط كلام الرسول ﷺ وهو أبلغ البلغاء.

(٧) آخر (١٣٢/ب) من النسخة (س).

(٨) أي: المانعون من جواز النقل بالمعنى.

(٩) تقدم تخريجه ٢/٢٠٣.

(١٠) انظر: الفصول في الأصول ٣/٢١١، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٦٠، اللمع  
ص ٨٠، روضة الناظر ١/٣٦١، نهاية الوصول، للهندي ٧/٢٩٧١، كشف الأسرار،  
للبخاري ٣/٥٥، التوضيح مع التلويح ٢/٢٥.

(١١) انظر: شرح اللمع ٢/٣٧٧، البرهان ١/٤٢١ مسألة ٦٠١، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/  
١٦٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٤، بديع النظام ١/٣٦٢، حاشية  
الطار على شرح المحلي ٢/٢٠٤.

(١٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٤، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٥٥،  
التقرير والتحبير ٢/٢٨٨، تيسير التحرير ٣/١٠١.

(١٣) انظر: بديع النظام ١/٣٦٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٥، التقرير والتحبير ٢/٢٨٨،  
تيسير التحرير ٣/١٠١.

وثالثاً: كما قيل<sup>[١]</sup>: لو صحّ لزّم تقليد الراوي؛ لأن المجتهد إنما اجتهد في لفظه حينئذٍ، أقول: إن بقي معنى النبي ﷺ على ما هو الظاهر من العالم المتّفقه، فاللفظ تابع، وإلا فلا نزاع، على أنه لا يمنع بمرادف، فتدبر.

### مسألة

حذف البعض<sup>(١)</sup>، ورواية البعض جائز إن لم يكن بينهما تناقض<sup>(٢)</sup>؛ كالمغيرات<sup>(٣)</sup>؛ كقوله: «المسلمون تكافأ<sup>[٢]</sup> دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم»، ويردّ عليهم «أقصاهم، وهم يد على من سواهم»<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (كما قيل) [القائل: مرزاجان<sup>(٥)</sup>]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (المسلمون تكافأ...) إلخ؛ أي: تتساوى في القصاص، والديات، الوضيع، والشريف، ويسعى بعهدهم من يقلّ اعتباره كالعبد، فلو أعطى أماناً لا يبطل، ولو انفصل سرية من الجيش، ففتحوا [أقاصي الدار من بلاد الكفر]<sup>(٧)</sup>، وغنموا، يردّ الغنيمة على الجيش، ولا ينفردون به، وهم ينصر بعضهم بعضاً، في دفع العدو وشره، كذا في «حواشي المشكاة»<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: بعض الخبر.

(٢) في (م) و(ق): تباعض، وفي (ك): «تباعض».

(٣) كالاستثناء، والغاية، والشرط، فلا يجوز الحذف اتفاقاً؛ لتغير المعنى، وتبدل الحكم، والقول بجواز الحذف قول الجمهور من القائلين بجواز النقل بالمعنى. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠١٥/٣، شرح اللمع ٣٧٨/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٦، مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٥، بديع النظام ٣٦٥/١، التقرير والتحجير ٢٦٨/٢، تيسير التحرير ٧٥/٣، شرح الكوكب المنير ٥٥٥/٢.

(٤) رواه أبو داود (٢٧٥١)، كتاب الجهاد، باب السرية ترد على أهل العسكر ٨٠/٣، ورواه الحاكم في المستدرک (٢٦٢٣)، كتاب قسم الفیء، الأصل من کتاب الله، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه، ووافقه الذهبي ١٥٣/٢.

(٥) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٦/ب).

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٧) ساقطة من (ك).

(٨) انظر: شرح المشكاة، للطیبي ٢٤٦٩/٨، مرقاة المفاتیح شرح مشكاة المصابيح، للقاري ٢٢٧٤/٦.

وقيل<sup>(١)</sup>: لا، وقيل<sup>(٢)</sup>: إن روي مرة على التمام، والأولى الكمال.  
لنا: إذا عدم التعلق<sup>(٣)</sup>، فكخبرين<sup>(٤)</sup> وشاع من الأئمة بالاستقراء<sup>(٥)</sup>.

### مسألة

إذا كَذَبَ الأصلُ الفرعُ<sup>(٦)</sup> سقط الحديث اتفاقاً<sup>(٧)</sup>؛ لانتفاء صدقهما معاً فيه، ولا بد في الاتصال، وهما على عدالتهما، فتقبل روايتهما في حديث آخر، وذلك لأن اليقين لا يزول بالشك؛ بل يُعْمَلُ به<sup>[١] (٨)</sup>.  
أقول: هذا لو كفى<sup>[٢]</sup> بعدالتهما بدلاً، لا معاً، ولو وُجِّه بأن الظاهر

[١] قوله: (بل يُعْمَلُ به) [إشارة إلى حل قولهم: اليقين لا يزول بالشك، بأن معناه: أن حكمه، والعمل بمقتضاه، لا يزول بالشك الطارئ، وأما نفس اليقين، فلا شك أنه يزول بالشك]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (هذا لو كفى) [حاصله على ما قيل: أنا لا نتعبد في الاجتهاد إلا أن<sup>(١٠)</sup> يعمل برواته من علم عدالته، ولم يزل ذلك عنه؛ لأن اليقين لا يزول بالشك، وأما أنه يجب أن يعلم أن الأخبار التي وصلت إلينا، فجميع رواتها

- (١) وهو قول من لا يرى نقل الحديث بالمعنى. انظر: العدة ٣/١٠١٨، شرح اللمع ٢/٣٧٨، المستصفى ص ١٣٣.
- (٢) وهو قول بعض من يرى جواز نقل الحديث بالمعنى. انظر: شرح اللمع ٢/٣٧٨، المستصفى ص ١٣٣، البحر المحيط ٦/٢٧٨، فتح المغيث ٣/١٥١.
- (٣) أي: التعلق بين الجملتين. (٤) آخر (١٦٩/أ) من النسخة (م).
- (٥) شيوع رواية بعض الخبر وحذف بعضه بين الأئمة دليل الإجماع عليه. انظر: رفع الحاجب ٢/٤٤٠، البحر المحيط ٦/٢٧٨، التقرير والتحبير ٢/٢٦٨، تيسير التحرير ٣/٧٥.
- (٦) أي: كذب الشيخ رواية من روى عنه.
- (٧) انظر: قواطع الأدلة ١/٣٥٥، الإحكام، للآمدي ٢/١٢٨، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٥، بديع النظام ١/٣٦٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٥٩، البحر المحيط ٦/٢٢١، شرح الكوكب المنير ٢/٥٣٧.
- (٨) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٥٩، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٥، شرح الكوكب المنير ٢/٥٣٧، تيسير التحرير ٣/١٠٧.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س).
- (١٠) آخر (٧٩/أ) من النسخة (ل).

عدم الكذب اعتقادًا، <sup>(١)</sup> تم بدلًا ومعًا، فتدبر.

ولو قال <sup>(٢)</sup>: لا أدري، فالأكثر حجة <sup>(٣)</sup>، خلافًا للكرخي <sup>(٤)</sup>، وجماعة <sup>(٥)</sup>.

ولأحمد روايتان <sup>(٦)</sup>.

ونسب القبول إلى محمد، والمنع إلى أبي يوسف، <sup>(٧)</sup> تخريجًا من

اختلافهما في قاضٍ أقيم البيّنة على قضائه، وهو لا يذكر <sup>(٨)</sup>.

وذكر فخر الإسلام أن أبا حنيفة مع <sup>[١]</sup>.....

عدول معًا، فغير لازم؛ بل يكفي أن رواها عدول بدلًا معًا، ولا يخفى أنهما إذا اجتمعا في حديث؛ فالقول بكفاية عدالتهما بدلًا لا معًا؛ لما كان ضعيفًا عدل عن ذلك إلى أن الظاهر من حالهما عدم قصد الكذب، فلا يضر بعدالتهما، وبين أنه يتم بدلًا ومعًا، وأما في صورة التكذيب، فإنما سقط اعتبارهما؛ لوجود خلاف الواقع بيقين من أحدهما، وإن كان من غير قصدهما، تدبر <sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (أبا حنيفة مع...) إلخ [كذا في البديع <sup>(١٠)</sup>، وتوقف ابن

الهمام <sup>(١١)</sup>] <sup>(١٢)</sup>.

(١) آخر (١٥٧/ب) من النسخة (ك). (٢) أي: الشيخ المروي عنه.

(٣) انظر: الأحكام، للآمدي ١٢٨/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٥، بديع النظام ٣٦٢/١، كشف الأسرار، للبخاري ٦٠/٣، شرح الكوكب المنير ٥٣٨/٢.

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٦٠/٣، التقرير والتحبير ٢٩٢/٢.

(٥) منهم: أبو زيد الدبوسي، وفخر الإسلام البزدوي. انظر: تقويم الأدلة ص ٢٠٢، كشف الأسرار، للبخاري ٦٠/٣، التقرير والتحبير ٢٩٢/٢.

(٦) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٥٩/٣، التمهيد، لأبي الخطاب ١٢٥/٣، المسودة ص ٢٧٨.

(٧) آخر (١١٥/أ) من النسخة (ق).

(٨) انظر: تقويم الأدلة ص ٢٠١، أصول السرخسي ٣/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٧٧/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٦٠/٣، التقرير والتحبير ٢٩٢/٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١٠) انظر: بديع النظام ٣٦٢/١.

(١١) حيث قال: «ولم يذكر فيها - أي: المسألة - قول، لأبي حنيفة، فضمه مع أبي يوسف يحتاج إلى ثبوت». التحرير مع التقرير والتحبير ٢٩٢/٢.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

أبي يوسف<sup>(١)</sup>، حيث أورد مثلاً بإنكار الزهري عن حديث<sup>(٢)</sup> عائشة قال: «أيما امرأة نكحت من غير إذن وليها، فنكاحها باطل»<sup>(٣)</sup>، القائل أولاً عدل غير مكذب، فوجب العمل بروايته، كما لو مات الأصل، أو جُنَّ<sup>(٤)</sup>.

أقول: توقّف الأصل مريبٌ، فلعله يمنع الوجوب، ولم يوجد في المقيس عليه<sup>(٥)</sup>، فتأمل.

وقد يُنقَضُ بالشهادة، وقد أجمعوا على عدم قبول شهادة الفرع مع نسيان الأصل<sup>(٦)</sup>، وأجيب: بأن الشهادة أضيق، ومن ثمة امتنع العنعة والحجاب<sup>(٨)</sup>.

وينسيان الحاكم حكمه إذا شهد شاهدان<sup>(٩)</sup>، وأجيب: بمنع انتفاء اللازم<sup>(١٠)</sup> عند مالك<sup>(١١)</sup>، وأحمد<sup>(١٢)</sup>، ومحمد<sup>(١٣)</sup>، وذكرُ أبي يوسف ههنا غلط من ابن الحاجب<sup>(١٤)</sup>.

(١) أي: أن أبا حنيفة مع أبي يوسف قالوا بالمنع. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦٢/٣.

(٢) آخر (١/١٣٣) من النسخة (س).

(٣) تقدم تخريجه ٢٩/٢.

(٤) انظر: شرح اللمع ٣٨٠/٢، الإحكام، للآمدي ١٢٩/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٥، شرح الكوكب المنير ٥٣٨/٢.

(٥) انظر: التقرير والتحجير ٢٩٢/٢، تيسير التحرير ١٠٧/٣.

(٦) انظر: أصول السرخسي ٣/٢، بديع النظام ٣٦٣/١، البحر المحيط ٢٢٢/٦، التقرير والتحجير ٢٩٢/٢.

(٧) آخر (١٦٩/ب) من النسخة (م).

(٨) أي: لا تكفي الشهادة إلا إذا عاين المشهود عليه. انظر: الإحكام، للآمدي ١٣٠/٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٥، مفتاح الوصول، للتلمساني ص ٣٢٧، التقرير والتحجير ٢٩٣/٢.

(٩) انظر: البحر المحيط ٢٢٨/٦. (١٠) أي: عدم القبول بل يقبل.

(١١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٥.

(١٢) انظر: المغني، لابن قدامة ٦٧/١٠. (١٣) انظر: أصول السرخسي ٣/٢.

(١٤) حيث ذكره ابن الحاجب من بين القائلين بالقبول. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٥.

وبالفرق فإن نسيان الترافع أبعد<sup>(١)</sup>.

وثانيًا: بأن سُهَيْلًا<sup>(٢)</sup> بعد ما حَدَّثَ عنه ربيعة<sup>(٣)</sup>: «أنه عليه السلام قضي بشاهدٍ ويمين»<sup>(٤)</sup>، فلم يعرفه، كان يقول: حدثني ربيعة عني<sup>(٥)(٦)</sup>، وأجيب: بأنه يدل على الوقوع، فأين وجوب العمل؟!<sup>(٧)</sup>.

قيل: ذلك<sup>[١]</sup> الواقع<sup>(٨)</sup> لم يُنكَر عليه أحد، فصار إجماعًا سكوتيًا، والجواز لا ينفك عن الوجوب بالإجماع.

أقول: أولًا: هذا جواز الرواية، فأين جواز العمل؟! ألا ترى الرواية من غير العدل لم يُنكَر، ولا يدل على الجواز.

[١] قوله: (قيل: ذلك) [القائل: مرزاجان<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: إن نسيان الشهادة ريبة في خبر الشهود، بخلاف نسيان الرواية. انظر: فواتح الرحموت ٢١٣/٢.

(٢) هو: سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، اختلف فيه، فوثقه بعضهم، وضعفه بعضهم، روى عن أبيه، وسعيد بن المسيب، وغيرهما، وروى عنه: ربيعة الرأي، وشعبة، ومالك، وآخرون، توفي في خلافة المنصور. انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي ٣٠/٢، سير أعلام النبلاء ٤٥٨/٥، ميزان الاعتدال، للذهبي ٢٤٣/٢.

(٣) هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، واسم أبيه: فروخ، المدني، المعروف بريبعة الرأي، مولى آل المنكدر، أحد التابعين، ثقة مشهور، روى عن أنس بن مالك، والأعرج، ومكحول، وآخرين، وروى عنه: السفينان، وشعبة، وخلق، كان أحد المفتين بالمدينة، توفي سنة ١٣٦هـ. انظر: تاريخ بغداد ٤٢٠/٨، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٩/١، ميزان الاعتدال ٤٤/٢، شذرات الذهب ١٩٤/١.

(٤) رواه مسلم (١٧١٢)، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد ١٣٣٧/٣.

(٥) في (ك): «عن أبي».

(٦) أخرج القصة أبو داود في سننه (٣٦١٠)، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد ٣٠٩/٣.

(٧) انظر: بديع النظام ٣٦٣/١، كشف الأسرار، للبخاري ٦٢/٣، شرح المختصر، للعصدي ١٥٥ص.

(٨) آخر (١٥٨/أ) من النسخة (ك).

(٩) انظر: حواشي مرزاجان على شرح المختصر (مخطوط) (٢٠٧/أ).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وثانيًا: الإجماع على عدم الانفكاك ممنوع؛ لما تقرر عند الحنفية: [أن الراوي<sup>(١)</sup>] إذا لم يظهر حديثه في السلف جاز العمل بحديثه، ولم يجب، هذا.

المانع<sup>(٢)</sup>: قال عمار لعمر: «أما تذكر يا أمير المؤمنين؛ إذ أنا وأنت في سرية، فأجنبنا، فلم نجد الماء، فأما أنت، فلم تصل، وأما أنا فتممكت<sup>(٣)</sup>» فصلت، فقال النبي ﷺ: «<sup>(٤)</sup> إنما يكفيك ضربتان»<sup>(٥)</sup>، فلم يذكر<sup>(٦)</sup> عمر، فما<sup>(٧)</sup> رجع عن مذهبه، فإنه لا يرى التيمم للجنب<sup>(٨)</sup>، أجيب: بأن رده لا يلزم غيره، ولعلّ عنده معارضًا<sup>(٩)</sup>.

فأما الجواب بأن عمارًا لم يكن راويًا عن عمر، كما في البديع<sup>(١٠)</sup>، فضعيف؛ لأن نسيان غير المروي عنه الحادثة المشتركة، إذا منع القبول، فنسيان المروي عنه أولى<sup>(١١)</sup>.

[١] قوله: (فتممكت) التمعك: التقلب في التراب<sup>(١١)</sup>.

(١) ساقطة من (س).

(٢) أي: المانع، للحجية.

(٣) آخر (١٧٠/أ) من النسخة (م).

(٤) رواه البخاري (٣٣٨)، كتاب التيمم، باب المتيمم هل ينفخ فيهما ٤٤٣/١ مع الفتح، ومسلم (٣٦٨)، كتاب الحيض، باب التيمم ٢٨٠/١.

(٥) آخر (١١٥/ب) من النسخة (ق).

(٦) آخر (١٣٣/ب) من النسخة (س).

(٧) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٧٨/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٦١/٣، التقرير والتحجير ٢٩٣/٢، تيسير التحرير ١٠٨/٣.

(٨) انظر: التقرير والتحجير ٢٩٣/٢، تيسير التحرير ١٠٨/٣.

(٩) انظر: بديع النظام ٣٦٣/١.

(١٠) انظر: التقرير والتحجير ٢٩٣/٢، تيسير التحرير ١٠٨/٣.

(١١) انظر: تهذيب اللغة ١/٢١٤، مقاييس اللغة ٥/٣٣٤، المخصص ٣/٤٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٣٤٤.

## مسألة

إذا تفرَّد الثقة<sup>[١]</sup> بزيادة، فإن تعدَّد المجلس، أو جُهل، قُبِلَ اتفاقًا<sup>(١)</sup>.  
وأن اتحد وغيره<sup>[٢]</sup>، بحيث لا يُغفل<sup>(٢)</sup> عن مثلها عادة لم يقبل، وهو  
الممنوع من الشذوذ<sup>[٣]</sup>، وإلا فالجمهور يقبل، ولو تعذر الجمع، فالمصير  
إلى الترجيح<sup>(٣)</sup>.

وقيل<sup>(٤)</sup>: إن لم يتعذر، وقيل: لا يقبل مطلقًا، وعليه أحمد في رواية<sup>(٥)</sup>.  
لنا: عدلٌ جازمٌ فوجب قبوله<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (الثقة) [سواء كان صحابيًا، أو تابعيًا، أو غيرهما]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (وغيره) [سواء كان واحدًا، أو كثيرًا]<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (وهو الممنوع من الشذوذ) [اعلم أن الشاذ هو: ما ينفرد بروايته  
العدل، مخالفًا لغيره من العدول، فمنه مقبول، ومنه مردود<sup>(٩)</sup>، على ما فصله مع  
الاختلاف فيه]<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ١٣٠/٢ - ١٣١، بديع النظام ٣٦٤/١، أصول الفقه، لابن  
مفلح ٦١١/٢.

(٢) في (م): «لا يعقل».

(٣) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ١٥٣/٢، الإحكام، للآمدي ١٣١/٢، مختصر ابن الحاجب  
مع شرح العضد ص ١٥٦، البحر المحيط ٢٣٢/٦، شرح الكوكب المنير ٥٤٢/٢.

(٤) انظر: تدريب الراوي، للسيوطي ١٥٠/١.

(٥) وقال به بعض المحدثين. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٠٧/٣، مقدمة ابن الصلاح  
ص ٨٥، المسودة ص ٢٩٩، البحر المحيط ٢٣٥/٦.

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ١٣١/٢، بديع النظام ٣٦٤/١، مختصر ابن الحاجب مع شرح  
العضد ص ١٥٥، التقرير والتحبير ٢٩٣/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) انظر: رسوم التحديث في علوم الحديث، للجعبري ص ٧٥، الموقظة في علم مصطلح  
الحديث، للذهبي ص ٤٢، الباعث الحثيث، لابن كثير ص ٥٦، المقنع في علوم  
الحديث، لابن الملتن ١٦٥/١، فتح المغيث ٢٤٤/١.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).



قالوا<sup>(١)</sup>: الظاهر<sup>(٢)</sup> في الانفراد الوهم<sup>(٣)</sup>، وأجيب: بأن الجزم بالسماع فيما لم يسمع، بعيد من الغفلة الواقعة كثيراً<sup>(٤)</sup>.

أقول: هب أن سماعَ واحدٍ، مع عدم سماع واحد مجوّز؛ لكنّ سماع واحد مع عدم سماع جماعة، وقد شاركوا في التوجّه لا يخفى بعده<sup>[١]</sup>، فتدبر.

والإسناد<sup>[٢]</sup>، والرفع، والوصل، زيادة على الإرسال، والوقف، والقطع<sup>(٥)</sup>، ولا ينافي<sup>[٣]</sup> تقديم الجرح؛ لأن الاعتبار<sup>(٦)</sup> لزيادة العلم، وذلك

[١] قوله: (لا يخفى بعده) [لا يبعد أن يقال: إذا بلغ إلى درجة البعد، خرج عن محل النزاع؛ لأن الكلام فيما لا يغفل عن مثلها عادة]<sup>(٧)</sup>.  
[٢] قوله: (والإسناد...) إلخ [أي: حكم هذه الزيادات حكم زيادة المتن، دليلاً واختلافاً]<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (ولا ينافي) [جواب سؤال، وهو: أن تقديم الجرح يقتضي تقديم الناقض، فينبغي أن يكون الأمر بالعكس، وتقرير الجواب: أن تقديم الجرح إنما هو لزيادة العلم فيه، وذلك متحقق في الإسناد ونحوه، دون العكس، تدبر]<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: القائلون بعدم القبول مطلقاً. (٢) آخر (١٥٨/ب) من النسخة (ك).  
(٣) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠١١/٣، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٥، التقرير والتحبير ٢٩٣/٢.

(٤) انظر: المحصول، للرازي ٤٧٤/٤، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٥، التقرير والتحبير ٢٩٣/٢.

(٥) أي: أن الإسناد زيادة على الإرسال، والرفع زيادة على الوقف، والوصل زيادة على القطع، وحكم ذلك حكم زيادة الثقة خلافاً لمن يقدم الأحفظ منهما، أو الأكثر. انظر: بديع النظام ٣٦٥/١، الردود والنقود ٧٢٤/١، التقرير والتحبير ٢٩٤/٢، شرح الكوكب المنير ٥٥٠/٢.

(٦) آخر (١٧٠/ب) من النسخة (م). (٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

في الإسناد<sup>(١)</sup>، والمرات من واحد<sup>[١]</sup> كالرواة<sup>(٢)</sup>، إلا أن يقول<sup>[٢]</sup>: سهوٌ في الحذف<sup>(٣)</sup>.

والأوجه: الحمل على الحذف<sup>[٣]</sup> كالحنفية<sup>(٤)</sup>، فيما عن ابن مسعود في رواية: «إذا اختلف المتبايعان، والسلعة قائمة»<sup>(٥)</sup>، وفي أخرى لم يذكر القيام، فقيّدوا جمعًا بالحذف، لا بالحمل على المقيد<sup>(٦)</sup>، هذا.

[١] قوله: (من واحد) [أي: راوٍ واحد]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (إلا أن يقول...) إلخ [استثناء من عدم القبول المفهوم من التشبيه]<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (الحمل على الحذف) [أعم من أن يكون قصدًا، أو سهوًا، فلا يرد: أن الزيادة إنما تكون مغيرًا، كما في المثال المذكور؛ لأن الحال كالشرط، وقد مرَّ أن حذف<sup>(٩)</sup> المغيرات لا يجوز<sup>(١٠)</sup>، تدبر]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحجير ٢/٢٩٤، تيسير التحرير ٣/١٠٩.

(٢) أي: لو روى الزيادة راوٍ واحد مرة، وتركها مرة، فحكمه حكم تعدد الرواة. انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٥، شرح المختصر، للعضد ص ١٥٥.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٤/٤٧٥، التقرير والتحجير ٢/٢٩٤، شرح الكوكب المنير ٢/٥٤٦، تيسير التحرير ٣/١١٠.

(٤) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢/١٠٨، التقرير والتحجير ٢/٢٩٥، تيسير التحرير ٣/١١٢.

(٥) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٣٦٥) ١٠/١٧٤، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٨٩) ٦/١٦١، قال الألباني: صحيح لمجموع طرقة. انظر: إرواء الغليل ٥/١٧١، وقال ابن حجر: وانفرد بهذه الزيادة وهي قوله: (والسلعة قائمة) ابنُ أبي ليلى، وهو محمد بن عبد الرحمن الفقيه، وهو ضعيف سيئ الحفظ. انظر: التلخيص الحبير ٣/٨٥.

(٦) قال علاء الدين البخاري: «ما حملنا المطلق على المقيد، ولكن فهمنا بإشارة النص أن المراد من المطلق ما هو المراد من المقيد، فإن قوله: «وتراد» إشارة إلى أن المراد منه إيجاب التحالف حال قيام السلعة؛ لأن التراد لا يتصور إلا في حال قيامها». كشف الأسرار ٢/٢٩٦.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) آخر (٧٩/ب) من النسخة (ل). (١٠) انظر: ٢/٢٤٦.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

المرسل: قول<sup>[١]</sup> العدل: قال ﷺ كذا<sup>(١)</sup>، وهو إن كان من صحابي يُقبل اتفاقاً<sup>(٢)</sup>، ولا اعتداد بمن خالف<sup>(٣)</sup>.  
وإن من<sup>(٤)</sup> غيره،

[١] قوله: (المرسل قول...) إلخ [أخذ المرسل بالمعنى الأعم<sup>(٥)</sup> للصحابي<sup>(٦)</sup>، استيفاء للمقام، وكذا يشتمل المنقطع، والمعضل، والمشهور أن المرسل: قول التابعي ذلك<sup>(٧)</sup>، والمنقطع: قول من دونهم<sup>(٨)</sup>، والمعضل: ما سقط من إسناده اثنان، من أي موضع كان<sup>(٩)</sup>، هذا]<sup>(١٠)</sup>.

(١) هذا اصطلاح أهل الفقه والأصول. انظر: التقريب والتيسير، للنووي ص ٣٥، المنهل الروي، لابن جماعة ص ٤٢، البحر المحيط ٣٣٨/٦، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن ص ١٣٠، شرح الكوكب المنير ٥٧٤/٢.

(٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢/٣، أصول السرخسي ٣٥٩/١، التمهيد، لأبي الخطاب ١٣٤/٣، كشف الأسرار، للنسفي ٤٢/٢، نهاية الوصول، للهندي ٧/٢٩٧٨، التقرير والتحجير ٢/٢٩٤.

(٣) ممن خالف في قبول مرسل الصحابي، أبو إسحاق الإسفراييني. انظر: شرح اللمع ٢/٣٤٧، البحر المحيط ٣٤٩/٦، الباعث الحثيث ص ٤٩.

(٤) آخر (١٤٣/أ) من النسخة (س).

(٥) في المطبوع زيادة: الشامل.

(٦) قيد الأمدي، وابن الحاجب المرسل بأنه: قول من لم يلق النبي ﷺ، وعلى ذلك فالمرسل لا يعم الصحابي عندهم. انظر: الإحكام ١٤٨/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٩.

(٧) هذا مسلك أهل الحديث. انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥١، التقريب والتيسير، للنووي ص ٣٤، الموقظة ص ٣٨، الباعث الحثيث ص ٤٧.

(٨) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧، التقريب والتيسير، للنووي ص ٣٤، شرح نخبة الفكر، للقاري ص ٤١٣.

(٩) انظر: الباعث الحثيث ص ٥١، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي ١٤/٢، نزهة النظر ص ٨٠، فتح المغيث ١/١٩٨.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

فالأكثر - ومنهم الأئمة الثلاثة - يقبل مطلقاً<sup>(١)</sup>.

قيل<sup>(٢)</sup>: من أسند، فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك.

وابنُ أبان<sup>(٣)</sup>:<sup>(٤)</sup> يُقبل من القرون الثلاثة، وأئمة النقل.

والظاهرية<sup>(٥)</sup>، وجمهور المحدثين بعد المائتين<sup>(٦)</sup>: لا يقبل مطلقاً.

والشافعي<sup>(٧)</sup>: إلا إن أعضدَ بإسنادٍ أو إرسالٍ آخر، أو قول

صحابي<sup>(٨)</sup>، أو أكثر العلماء، أو عرف أنه لا يُرسل إلا عن ثقة.

وطائفة من المتأخرين - منهم ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، وابن الهمام<sup>(١٠)</sup>:-

يقبل من أئمة النقل مطلقاً، وهو المختار.

لنا: جزم العدل العالم<sup>[١]</sup> بنسبة المتن إليه ﷺ يقتضي تعديله

[١] قوله: (العدل العالم) [أشار إلى أن المراد من الأئمة العدول، العلماء

(١) انظر: العدة، لأبي يعلى ٩٠٦/٣، إحكام الفصول ٢٥٧/١، أصول السرخسي ٣٦٠/١، التمهيد، لأبي الخطاب ١٣٠/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٩، كشف الأسرار، للبخاري ٢/٣، التقرير والتحبير ٢٩٤/٢، مفتاح الوصول، للتلمساني ص ٣٥٣، شرح الكوكب المنير ٥٧٦/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣٤٥/٦، فتح المغيث ١٧٦/١، تدريب الراوي ٢٢٣/١، شرح النخبة، للقاري ص ٤٠٦، حاشية العطار على شرح المحلي ٢٠٢/٢.

(٣) انظر: الفصول في الأصول ١٤٦/٣، أصول السرخسي ٣٦٣/١، بديع النظام ٣٧٩/١.

(٤) آخر (١١٦/أ) من النسخة (ق).

(٥) انظر: الإحكام، لابن حزم ٣/٢.

(٦) انظر: الكفاية ص ٣٨٧، مقدمة ابن الصلاح ص ٥٣، البحر المحيط ٣٤١/٦، تدريب الراوي ٢٢٣/١.

ولعل سبب التحديد بالمائتين من المصنف ما نقل عن الإمام ابن جرير الطبري أن إنكار المرسل بدعة حدثت بعد المائتين. انظر: البحر المحيط ٣٤٥/٦، النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر ٥٦٧/٢.

(٧) انظر: الرسالة ص ٤٦١ وما بعدها، المحصول، للرازي ٤٦١/٤.

(٨) آخر (١٥٩/أ) من النسخة (ك).

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٩.

(١٠) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٨٩/٢.

الأصل<sup>(١)</sup>.

قال النخعي<sup>(٢)</sup>: إذا قلتُ: حدثني فلان عن عبد الله<sup>[١]</sup>، فهو الذي رواه، وإذا قلتُ: قال عبد الله،<sup>(٣)</sup> فغير واحد.

وقال الحسن<sup>(٤)</sup>: متى قلتُ لكم: حدثني فلان، فهو حديثه، ومتى قلتُ: قال رسول الله ﷺ، فمن سبعين.

قيل: كثيراً ما يوجد عدول من غير الأئمة، عُلم من عاداتهم أنهم لا يروون إلا عن عدل.

أقول: لو سلّم الكثرة في الجهال، فذلك بحسب زعمهم، وكثيراً ما يخطؤون.

واستدل<sup>(٥)</sup>: بإرسال الصحابة<sup>[٢]</sup>، فإن أبا هريرة لما روى عنه ﷺ:

بقوانين الرواية، وأنه لا يجوز الإسناد إذا لم يكن المروي عنه عدلاً، فلو فعلوا بعد هذه المعرفة كان تدليساً؛ لأن الظاهر من نسبة القول الجزم، واعلم أن المسألة اجتهادية، والمقصود تحصيل ضابطه بحصول الظن الأغلب، فتفكر<sup>[٦]</sup>.

[١] قوله: (عن عبد الله) [أي: ابن مسعود رضي الله عنه]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (بإرسال الصحابة) [لا يخفى أن إرسال الصحابة مقبول اتفاقاً<sup>(٨)</sup>، وإنما ذكره لتقوية إجماع التابعين، تدبر<sup>(٩)</sup>].

(١) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ١٣١/٣، روضة الناظر ٣٦٦/١، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٧٩، التقرير والتحبير ٢٩٠/٢، تيسير التحرير ١٠٢/٣.

(٢) انظر: التمهيد، لابن عبد البر ٣٧/١، المستصفى ص ١٣٥، تيسير التحرير ١٠٣/٣.

(٣) آخر (١/١٧١) من النسخة (م).

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤/٣، المختصر في علم الأثر، للكافي ص ١٧٣، التقرير والتحبير ٢٨٩/٢.

(٥) أي: على مختار المصنف.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) ساقطة من (س) والمطبوع.

(٨) تقدم تقرير ذلك في أول المسألة.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

«من أصبح جنبًا، فلا صوم له»<sup>(١)</sup>، فردّت<sup>[١]</sup> عليه عائشة، قال: سمعته من الفضل<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن عباس: «لا ربا إلا في النسيئة»<sup>(٣)</sup>، ثم قال: سمعته من أسامة.

وقال البراء<sup>(٤)</sup>: ما كلُّ ما نحدّثه سمعناه من رسول الله ﷺ، وإنما حدّثناه عنه؛ لكنّا لا نكذب.

وإرسال الأئمة من التابعين؛ كالحسن، وابن المسيّب، والشعبي، والنخعي، وغيرهم،<sup>(٥)</sup> وكان ذلك معروفًا مستمرًّا بلا نكير، فكان إجماعًا<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (فردت...) إلخ وإنما ردّت لمخالفته الكتاب [كما مرّ، ولأنها أعلم في هذه المسألة من أبي هريرة]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (فكان إجماعًا) [ولا يلزم تخطئة المخالف؛ لأن ذلك في الإجماع القطعي]<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.

(١) رواه مسلم موقوفًا على أبي هريرة بلفظ: (من أدركه الفجر جنبًا، فلا يصم) (١١٠٩)، كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ٧٧٩/٢.

(٢) هو: الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، أبو محمد، كان مع رسول الله ﷺ في فتح مكة، وغزوة حنين، وثبت معه حين انهزم الناس، وشهد معه حجة الوداع، وكان رديفه حينئذ، وكان ممن غسل النبي ﷺ، وولي دفنه، توفي سنة ١٨هـ. انظر: الاستيعاب ١٢٦٩/٣، أسد الغابة ٣٤٩/٤، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٨٧/٥.

(٣) رواه البخاري (٢١٧٨)، كتاب البيوع، باب بيع الدينار بالدينار نساء ٣٨١/٤ مع الفتح.

(٤) أي: ابن عازب رضي الله عنه. رواه الإمام أحمد في المسند (١٨٤٩٣) ٤٥٠/٣٠، والخطيب في الكفاية ص ٣٨٥.

(٥) آخر (١٣٤/ب) من النسخة (س).

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: إحكام الفصول ٢٥٧/١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٩، كشف الأسرار، للبخاري ٤/٣، التقرير والتحبير ٢٨٩/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وأجيب: بإنكار ابن سيرين، قال: لا نأخذ بمراسيل<sup>[١]</sup> الحسن، وأبي العالية،<sup>(١)</sup> فإنهما لا يباليان عمّن أخذ<sup>(٢)</sup> الحديث<sup>(٣)</sup>، وفيه ما فيه<sup>[٢]</sup>.

الأكثر: أولاً: بما استدل به<sup>(٤)</sup>، ولا يفيدهم تعميماً<sup>(٥)</sup>.

وثانياً: بأن رواية الثقة توثيق<sup>(٦)</sup>، ودُفع: بأن ذلك في الجاهل ممنوع؛ لأن مطابقة جزمه<sup>(٧)</sup> غير ظاهر<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (بمراسيل...) إلخ المراسيل جمع المرسل، كالمسانيد جمع المسند، كلاهما على خلاف القياس<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى ما في كلام ابن سيرين من أن عدم المبالة عمّن يأخذون، لا يستلزم عدم الأخذ بمراسيلهم، وإنما يستلزم لو أرسلوا في مثل ذلك، وليس كذلك<sup>(١٠)</sup>، كما قال الحسن: متى قلت: قال رسول الله ﷺ، فمن سبعين؛ لكن المقصود من ذكره عدم تحقق الإجماع، فتأمل<sup>(١١)</sup>].

(١) آخر (١٥٩/ب) من النسخة (ك).

(٢) في (س) و(ق): «أخذ».

(٣) انظر: الكفاية ص ٣٩٢، التقرير والتحبير ٢/٢٨٩، تيسير التحرير ٣/١٠٤.

(٤) أي: بما سبق واستدل به للقول المختار من الإجماع على حجية المرسل.

(٥) أي: بما يعم غير الأئمة.

(٦) انظر: المعتمد ٢/١٤٤، بديع النظام ١/٣٨١، شرح المختصر، للعضد ص ١٦١، التقرير

والتحبير ٢/٢٩٠، تيسير التحرير ٣/١٠٤.

(٧) آخر (١٧١/ب) من النسخة (م).

(٨) انظر: المصادر السابقة.

(٩) اختلف أهل اللغة في (المراسيل) وما كان على وزنها، فقال بعضهم: هي اسم جمع للمرسل؛ كالمناكير للمنكر، وبعضهم يرى أنها على خلاف القياس، والياء فيها للإشباع؛ كمجاديح، والقياس: أن يكون واحداً مرسل، ومجداح، فأما مرسل، ومجدح، فجمعه مراسل، ومجادح. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٤٣، المغرب في ترتيب المغرب، للمطرزي ص ١٨٩، لسان العرب ٩/١٣٥.

(١٠) أي: أن عدم المبالة في أخذ الحديث، لا يعني عدم المبالة في روايته، فهم لا يروون إلا عن العدل. انظر: فواتح الرحموت ٢/٢١٨.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: جهل الذات مستلزم لجهل الصفات<sup>(٢)</sup>، قلنا: ممنوع، فإن تحديث أئمة الشأن<sup>(٣)</sup> دليل العلم<sup>(٤)</sup>.

وثانياً: لو قُبِلَ لِقُبُلٍ فِي عَصْرِنَا<sup>(٥)</sup>، قلنا: بطلان اللازم ممنوع في الأئمة، على أن فساد الزمان، وكثرة الوسائط مريب<sup>(٦)</sup>.

وثالثاً: لو جاز لما أفاد الإسناد<sup>(٧)</sup>، قلنا: الملازمة ممنوعة، فإنه يفيد تفاوت الرتب والاتفاق، والتفصيل أقوى من الإجمال<sup>(٨)</sup>، ولهذا لا يجوز النسخ عندنا بالمراسيل<sup>(٩)</sup>.

الشافعي: إن لم يكن عاضد معه، لم يحصل الظن، قلنا: ممنوع<sup>(١٠)</sup>، أقول: على أن قول الصحابي عنده كقول المجتهد، فالفرق تحكّم، وفيه ما فيه<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى الفرق بينهما باحتمال السماع وعدمه]<sup>(١١)</sup>.

- (١) أي: المنكرون لحجية المرسل.
- (٢) انظر: الكفاية ص ٤٢٦، شرح اللمع ٣٨٥/٢، البرهان ٤٠٩/١ مسألة ٥٧٧، نهاية السؤل ص ٢٧٧.
- (٣) آخر (١١٦/ب) من النسخة (ق).
- (٤) انظر: إحكام الفصول ٢٥٧/١، بديع النظام ٣٨١/١، التقرير والتحبير ٢٩٠/٢، تيسير التحرير ١٠٤/٣.
- (٥) انظر: الإحكام، للآمدي ١٥٣/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٩، التقرير والتحبير ٢٩٠/٢، تيسير التحرير ١٠٤/٣.
- (٦) انظر: المصادر السابقة.
- (٧) أي: لا يكون للإسناد معنى. انظر: الإحكام، للآمدي ١٥٣/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٩.
- (٨) انظر: بديع النظام ٣٨١/١، التقرير والتحبير ٢٩٠/٢، تيسير التحرير ١٠٤/٣.
- (٩) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٤٤/٢.
- (١٠) انظر: التقرير والتحبير ٢٩٠/٢، تيسير التحرير ١٠٥/٣.
- (١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



وقد أخذ عليه<sup>(١)</sup> بأن ضمَّ غير المسند، ضمَّ غير مقبول إلى مثله، وفي المسند العمل به<sup>(٢)</sup>.

ودفع الأوَّل<sup>(٣)</sup>: بأن الظنَّ قد يحصل بالانضمام، والثاني<sup>(٤)</sup>: قال ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>: وارد، وأجيب: بأنه يُعملُ به، وإن لم تثبت عدالة رواية المسند، على أن صيرورتهما دليلين يفيد في المعارضة<sup>(٦)</sup>.

### فرع

«قال رجل» لا يقبل في الصحيح<sup>(٧)</sup>، بخلاف «ثقة»<sup>(٨)</sup>، ولو اصطلاح على معين، فلا إشكال<sup>(٩)</sup>.<sup>(١٠)</sup>

- (١) أي: أخذ على الإمام الشافعي.
  - (٢) انظر المأخذ على الإمام الشافعي: المعتمد ١٤٤/٢، بديع النظام ٣٨١/١، كشف الأسرار، للبخاري ٥/٣، التقرير والتحبير ٢٩٠/٢، تيسير التحرير ١٠٥/٣.
  - (٣) أي: قولهم: ضمَّ غير المسند إلى مثله غير مقبول.
  - (٤) أي: كون العمل بالمسند لا بالمرسل إذا أسنده غيره.
  - (٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٩.
  - (٦) انظر: نهاية السؤل ص ٢٧٨، التلويح مع التوضيح ١٣/٢، الغيث الهامع ص ٤٦٨.
  - (٧) أي: إذا قال الراوي: (قال رجل)، أو (عن رجل)، ويسمى (مبهماً)، قال ابن حجر: «ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه، فكيف عدالته». نزهة النظر ص ١٠١، وانظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧، الباعث الحثيث ص ٩٧، شرح نخبة الفكر، للقاري ص ٥١١.
  - (٨) أي: إذا قال الراوي: (حدثني الثقة) أو (من لا أتهمه)، فقد اختلف في قبوله ورده، قال ابن حجر: «لو أبهم بلفظ التعديل؛ كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره، وهذا على الأصح في المسألة... وقيل: يقبل تمسكاً بالظاهر، إذ الجرح على خلاف الأصل». نزهة النظر ص ١٠١، وانظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي ٤٠٨/١، تدريب الراوي ٣٦٥/١، شرح الكوكب المنير ٤٣٧/٢.
  - (٩) أي: أن يصطلح في التعبير برجل، أو الثقة على معيّن معلوم العدالة، فحينئذٍ يقبل.
  - (١٠) انظر: تدريب الراوي ٣٦٧/١، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، لابن الحنبلي ص ٨٤، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني ١١٢/٢.
- (١٠) آخر (١٦٠/أ) من النسخة (ك).

## مسألة

إذا تعذر الجمع<sup>[١]</sup> بين خبر الواحد والقياس، فالإجماع على تقديم أرجح الظنين.

لكن الأكثر - ومنهم<sup>(١)</sup> الأئمة الثلاثة -<sup>(٢)</sup>: أن ذلك في الخبر مطلقاً. وقيل: في<sup>(٣)</sup> القياس، ونسب إلى مالك<sup>(٤)</sup>.

وأبو الحسين<sup>(٥)</sup>: إن كان ثبوت العلة بقاطع، فإن لم يقطع إلا بالأصل، فالاجتهاد في الترجيح، وإلا فالخبر.

وعيسى بن أبان<sup>(٦)</sup>: إن كان الراوي ضابطاً غير متساهل فالخبر، وإلا فموضع الاجتهاد.

وفخر الإسلام<sup>(٧)</sup>: إن كان الراوي من المجتهدين؛ كالأربعة، والعبادة<sup>[٢]</sup>،

[١] قوله: (إذا تعذر الجمع. اهـ). [ذلك عند المساواة بينهما، أما إذا كان بينهما عموم وخصوص؛ فتجري مسألة التخصيص، كما تقدم]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (والعبادة) ابن عباس، وابن عمر، وابن العاص، وابن الزبير، وليس منهم<sup>(٩)</sup> ابن مسعود، وغلط الجوهرى<sup>(١٠)</sup>، كذا في

(١) آخر (١/١٧٢) من النسخة (م).

(٢) انظر: الرسالة ص ٥٩٩، العدة، لأبي يعلى ٨٨٨/٣، شرح اللمع ٣٣٥/٢، أصول السرخسي ٣٣٩/١، التمهيد، لأبي الخطاب ٩٤/٣، الإحكام، للآمدي ١٤٢/٢، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ٩٦، التقرير والتحرير ٢٩٨/٢، شرح الكوكب المنير ٥٦٤/٢، تيسير التحرير ١١٦/٣.

(٣) آخر (١/١٣٥) من النسخة (س).

(٤) انظر: مقدمة ابن القصار ص ٢٦٥، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٧، تحفة المسؤول ٤٣٦/٢.

(٥) انظر: المعتمد ٢٦٣/٢.

(٦) انظر: بديع النظام ١/٣٧١، كشف الأسرار، للبخاري ٣٧٨/٢.

(٧) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٧٨/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س). (٩) آخر (٨٠/أ) من النسخة (ل).

(١٠) هو: إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي، إمام حجة في اللغة، عُرف =

وغيرهم، قُدِّم الخبر، وإن كان من الرواة؛ كأبي هريرة<sup>(١)</sup>، وأنس، فلا يترك إلا عند انسداد باب الرأي؛ كحديث المصراة<sup>(٢)</sup>.

وتوقف القاضي<sup>(٣)</sup>.

والمختار: إن كان ثبوت العلة<sup>(٤)</sup> راجحاً<sup>[١]</sup> على الخبر، ووجودها في

«القاموس»<sup>(٥)</sup>، أقول: هذا عند المحدثين<sup>(٦)</sup>، أما عند فقهاء الحنفية، فابن مسعود منهم<sup>(٧)</sup>؛ فالتغليب غلط.

[١] قوله: (راجعاً) [الرجحان أعم من أن يكون في الدلالة، أو في الثبوت، كما في «التحرير»<sup>(٨)</sup>، وقيد في «شرح المختصر» بقوله<sup>(٩)</sup>: في الدلالة،

= بالذكاء، من مصنفاته: «شرح أدب الكاتب»، و«الصحاح في اللغة»، توفي سنة ٣٩٣هـ. انظر: بغية الوعاة ٤٤٦/١، إنباه الرواة، للقفطي ١٩٤/١، شذرات الذهب ١٤٢/٣.

(١) هذا الكلام غير مسلم، فأبو هريرة رضي الله عنه عالم فقيه مجتهد، من أجلاء الصحابة، شهد له النبي ﷺ بشدة حرصه على العلم، وهو ذو منهج علمي في التحمل والرواية والفتيا، وسيرته خير شاهد على ذلك، فلا وجه لرد حديثه بالقياس. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٨٣/٢ - ٣٨٤، فواتح الرحموت ٢٢١/٢.

(٢) تقدم تخريجه ٢٠٣/٢.

(٣) أي: الباقلاني. انظر: الإحكام، للآمدي ١٤٣/٢، بديع النظام ٣٧٤/١، شرح مختصر الروضة ٢٤٣/٢، التقرير والتحبير ٢٩٩/٢.

(٤) آخر (١١٧/أ) من النسخة (ق).

(٥) انظر: القاموس المحيط ص ٢٩٧، وما نقله الفيروزآبادي عن الجوهرى غير دقيق، فإن الجوهرى لم يذكر من العبادلة إلا ثلاثة، حيث قال: «والعبادلة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص». الصحاح ٥٠٥/٢.

(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٦، التقريب والتيسير، للنووي ص ٩٣، رسوم التحديث للجعبري ص ١٤٥، الباعث الحثيث، لابن كثير ص ١٨٨.

(٧) قال الكمال بن الهمام: «العبادلة في عرف أصحابنا: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه، وفي عرف غيرهم أربعة، أخرجوا ابن مسعود، وأدخلوا ابن عمرو بن العاص، وابن الزبير». فتح القدير ١٨/٣ - ١٩.

(٨) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٩٩/٢، وعبارته: «إن كانت العلة بنص راجح على الخبر ثبوتاً، أو دلالة، وقطع بها في الفرع قُدِّم القياس».

(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٥٨، وعبارته: «والمختار: أنه إن كانت العلة تثبت =

الفرع لم يضعف<sup>[١]</sup> فالقياس، وإن تساويا فالتوقف، وإلا فالخبر<sup>(١)</sup>.

لنا: الترجيح في الراجح تحتم، وفي المساواة تحكّم<sup>(٢)</sup>.

للأكثر: أولاً: ترك عمر القياس في الجنين، وهو عدم الوجوب كسائر الأمور المشكوكة، بخبر حمل بن مالك: أنه ﷺ أوجب فيه الغرة، وقال: «لولا هذا لقضينا فيه برأينا»<sup>(٣)</sup>.

وفي دية الأصابع، وكان رأيه في الخنصر سناً، وفي البنصر تسعاً، وفي الوسطى عشراً، وفي المسبّحة اثني عشر، وفي الإبهام خمسة عشر<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> بخبر عمرو بن حزم «في كل إصبع عشر<sup>(٦)</sup> من الإبل»<sup>(٧)</sup>.

وفي ميراث الزوجة من دية زوجها؛ إذ لم يملكها، إلى غير ذلك مما

وهو تحكّم<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (لم يضعف) هذا أولى من قول ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، وغيره: ووجودها في الفرع قطعي، وذلك لعموم الدليل، فافهم.

= بنص راجح على الخبر في الدلالة، فإن كان وجود العلة في الفرع قطعياً؛ فالقياس مقدّم، وإن كان وجودها ظنيّاً، فالتوقف».

(١) انظر: الإحكام، للأمدى ١٤٣/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٩٩/٢.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٨، التقرير والتحبير ٢٩٩/٢، تيسير التحرير ١٢٠/٣.

(٣) تقدم تخريجه ١٦٧/١.

(٤) روى غير واحد من أهل الحديث: أن عمر ﷺ جعل في الإبهام خمس عشرة، وفي السبابة عشراً، وفي الوسطى عشراً، وفي البنصر تسعاً، وفي الخنصر سناً. انظر: مصنف الصنعاني (١٧٦٩٨)، كتاب العقول، باب الأصابع ٣٨٤/٩، معرفة السنن والآثار، لليهيقي (١٦١٦٠)، كتاب الديات، عقل الأصابع ١٢/١٣٠.

(٥) آخر (١٦٠/ب) من النسخة (ك).

(٦) آخر (١٧٢/ب) من النسخة (م).

(٧) تقدم تخريجه ١٨٣/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٥٨.

شاع وذاع، ولم ينكره أحد فكان إجماعاً<sup>(١)</sup>.

أقول: إن قيل: اللازم الجواز لا الوجوب، قلنا: سكوتهم في المنازعات دليل الوجوب، فافهم.

وعورض: بترك ابن عباس خبر أبي هريرة: «توضؤوا مما مسته النار»<sup>[١]</sup>، فقال: «ألا نتوضأ بماء الحميم»<sup>[٢]</sup>؟! فكيف نتوضأ بما عنه نتوضأ<sup>(٢)</sup>، وخبره: «من حمل جنازة فليتوضأ»<sup>(٣)(٤)</sup> فقال: «لا يلزمنا الوضوء في حمل عيدان يابسة»، وخبره في المستيقظ من منامه<sup>(٥)</sup>، وكذلك عائشة، وقالوا: «كيف يصنع بالمهراس»<sup>[٣]؟!»، وأجيب: أن إنكارهما</sup>

[١] قوله: (مما مسته النار) [أي: المأكولات الحارة]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (بماء الحميم) [من إضافة الموصوف إلى الصفة؛ أي: الماء الحار، وقيل: الحميم الحمام]<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (بالمهراس) حجر عظيم منقور، يصبون فيه الماء للوضوء<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٨٩/٣، شرح اللمع ٣٣٦/٢، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٩٥، كشف الأسرار، للبخاري ٣٧٨/٢، التقرير والتحير ٢٩٩/٢ - ٣٠٠.

(٢) رواه ابن حبان (١١٤٧) باب نواقض الوضوء، ذكر أمر المصطفى ﷺ بالوضوء من أكل ما ٤٢٦/٣، والترمذي (٧٩) أبواب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار ١/١١٤، وابن ماجه (٤٨٥)، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار ١/١٦٣، قال الألباني: إسناده حسن، وقال: وللحديث شواهد كثيرة جداً. انظر: صحيح سنن أبي داود ١/٣٥٣.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٤٤٦) جماع أبواب الغسل للجمعة، باب الغسل من غسل الميت ١/٤٥٢، وابن أبي شيبة في المصنف (١١٩٩٩)، كتاب الجنائز، من كان إذا حمل جنازة توضأ ٣/٤٧، والترمذي (٩٩٣) أبواب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، وقال: «حديث أبي هريرة حديث حسن». ٣/٣٠٩.

(٤) آخر (١٣٥/ب) من النسخة (س). (٥) تقدم تخريجه ١/١٧٦.

(٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٦) جماع أبواب سُنَّة الوضوء وفرضه، باب صفة غسلهما ١/٧٩، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠٥٢)، كتاب الطهارات، في الرجل يتنبه من نومه فيدخل يده في الإناء ١/٩٤.

(٧) ساقطة من (س) والمطبوع. (٨) ساقطة من (س).

(٩) انظر: الصحاح ٣/٩٩٠، غريب الحديث، لابن الجوزي ٢/٤٩٦، النهاية في غريب =

لظهور الخلاف<sup>[١]</sup>، لا لترك القياس<sup>(١)</sup>.

أقول: فيه اعتراف بعدم تقديم الخبر، إذا كان القياس واضحاً من الخبر، فافهم.

وثانياً: تقريره عليه السلام<sup>[٢]</sup> معاذاً حين آخر القياس<sup>(٢)(٣)</sup>، أقول: منقوض بتقريره تأخير السُّنَّةِ<sup>(٤)</sup> عن الكتاب، مع أنهما يتعارضان، فتدبر.

وثالثاً: لو قدّم القياس لَقَدَّم الأضعف، وذلك لكثرة محال<sup>(٥)</sup> الاجتهاد فيه: حكم الأصل، وكونه معللاً، وتعين الوصف، ووجوده في الفرع، ونفي المعارض فيهما<sup>(٦)</sup>.

في التحرير<sup>(٧)</sup>: احتمال الخطأ في حكم الأصل<sup>(٨)</sup> منتفٍ؛<sup>(٩)</sup> لأنه

[١] قوله: (لظهور الخلاف) [لأن خبر الواحد فيما تعم به البلوى ساقط]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (تقريره عليه السلام...) إلخ [إن قيل: الدليل عام مع خصوص الدعوى، قلنا: مخصوص بالدليل، فيبقى حجة في الباقي، تدبر]<sup>(١١)</sup>.

= الحديث والأثر ٢٥٩/٥، لسان العرب ٢٤٨/٦، ووجه الاعتراض: إذا كان في المهراس ماء، ولم تدخل فيه اليد، فكيف نتوضأ منه، ولا يقدر أحد على تحريكه، أو قلبه. انظر: المحصول، للرازي ٤٣٤/٤، رفع الحاجب ٤٥٨/٢، التقرير والتحبير ٣٠٠/٢.

(١) قال الأنصاري: «هكذا وجدتُ النسخة، ولعلها من خطأ الناسخ، والأظهر: (لا لترك الخبر بالقياس)، وإن كانت فيتكلف، ويقال: فيها إضافة المصدر إلى الفاعل من قبيل: إنبات الربيع، والمفعول مقدر، والمعنى: لا يكون القياس تاركاً للخبر بمعنى كونه سبباً للترك حتى يكون حجة لكم». فواتح الرحموت ٢٢٢/٢.

(٢) تقدم تخريجه ٥٢٢/١.

(٣) انظر: شرح الملع ٣٣٥/٢، التمهيد، لأبي خطاب ٩٤/٣، المحصول، للرازي ٤/٤٣٤، بديع النظام ٣٧٦/١.

(٤) في (م): «النية». (٥) في (ك): «مجال».

(٦) انظر: العدة، لأبي يعلى ٨٩١/٣، المحصول، للرازي ٤٣٥/٤، بديع النظام ٣٧٧/١، التقرير والتحبير ٣٠٠/٢.

(٧) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣٠٠/٢.

(٨) آخر (١٧٣/أ) من النسخة (م). (٩) آخر (١١٧/ب) من النسخة (ق).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

مجمع عليه، أقول: الإجماع على ثبوت الحكم، لا على القطع؛ كظاهر الكتاب،<sup>(١)</sup> وعورض: بمقدمات الخبر: الإسلام، والعدالة، والضبط، والدلالة، ونفي النسخ، ونفي المعارض<sup>(٢)</sup>. قالوا<sup>(٣)</sup>: أولاً: ظن القياس من قِبَل نفسه، وفي الخبر من غيره، وهو بنفسه أوثق<sup>(٤)</sup>.

وثانياً: القياس حجة بالإجماع، [والإجماع]<sup>(٥)</sup> أقوى من خبر الواحد، ولازم الأقوى أقوى<sup>(٦)</sup>. ولا يخفى ضعفهما<sup>(٧)</sup>، تدبر.



(١) آخر (١٦١/أ) من النسخة (س).

(٢) انظر: بديع النظام ٣٧٧/١.

(٣) أي: القائلون بتقديم القياس.

(٤) انظر: بديع النظام ٣٧٧/١، شرح الكوكب المنير ٥٦٦/٢.

(٥) ساقطة من (س).

(٦) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٧٩/٢.

(٧) قال الأنصاري في بيان وجه الضعف: «أما ضعف الأول: فأولاً: لأننا لا نسلم أن الظن الحاصل بنفسه أوثق مما يحصل بعد ملاحظة مقدمة؛ بل يجوز أن يكون مقدماته مظنونة ظناً ضعيفاً، فظن النتيجة أيضاً ضعيف غاية الضعف، وتكون المقدمة الملاحظة مع الخبر أوضح وأقوى؛ فالظن به أقوى، وثانياً: بأنه يجوز أن يكون أصل القياس خبراً، فقد تضاعف الاحتمال فيه.

وأما ضعف الثاني: فلأن الإجماع كما انعقد على حجية القياس، فكذا انعقد على حجية الخبر، مع أن الإجماع على الحجية لا يدل على قوة المحتج به، فافهم». فواتح الرحموت ٢٢٤/٢.

## الفصل (١) [الثالث]

### أفعال النبي ﷺ

الاتفاق في أفعاله الجبليّة<sup>(٢)</sup> الإباحة مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

وفيما حُصِّصَ به كالزيادة في النكاح، والوصال في الصوم<sup>(٤)</sup> تخصيصه<sup>(٥)</sup>.  
وفيما ظهر بياناً بقول، مثل: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»<sup>(٦)</sup>، أو  
قرينة<sup>(٧)</sup> كوقوعه بعد إجمالٍ؛ كالتيتم إلى المرافق<sup>(٨)</sup>، الاعتبار بالمبيّن<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: (بالمبيّن) [أي: في العموم، والخصوص، والوجوب، والندب،

(١) في (ك): «مسألة».

(٢) الجبلّة: بكسر الجيم والباء وتشديد اللام، الطبع الذي خُلِقَ عليه الإنسان. انظر: لسان العرب ٩٩/١١، المصباح المنير ٩٠/١، المعجم الوسيط ١٠٦/١.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٣٢/١، المحقق من علم الأصول، لأبي شامة ص ١١٥، كشف الأسرار، للبخاري ٢٩٨/٣، التقرير والتحرير ٣٠٢/٢، شرح الكوكب المنير ٢/١٧٩، ونقل عن بعض الأصوليين؛ كالباقلائي والغزالي: أن التأسّي به في ذلك مستحب، وعزي لأكثر المحدثين، وبعض المالكية. انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨، تقريب الوصول، لابن جُزي ص ٢٧٦، الإبهاج ١١٥٢/٢، حاشية البناني ٩٨/٢، البحر المحيط ٢٤/٦.

(٤) حديث الوصال في الصوم رواه البخاري (١٩٦٢)، كتاب الصوم، باب الوصال ٢٠٢/٤ مع الفتح، ومسلم (١١٠٢)، كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم ٧٧٤/٢.

(٥) انظر: المحقق من علم الأصول، لأبي شامة ص ١١٥، البحر المحيط ٢٨/٦.

(٦) تقدم تخريجه ٣٢٤/١.

(٧) القرينة: هي أمر يشير إلى المطلوب، أو هي ما دل على المراد من غير أن يكون صريحاً فيه. انظر: القاموس المحيط ص ١٢٢٤، مادة: (قرن)، التعريفات ص ١٧٤، معجم مصطلح الأصول ص ٢٤٥.

(٨) رواه الحاكم في المستدرک، كتاب الطهارة، باب أحكام التيمم ٢٨٨/١، والدارقطني، كتاب الطهارة باب التيمم ٤٢١/١ من حديث جابر رضي الله عنه، وصححه الذهبي في تعليقه على المستدرک، وقال البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٧/١: كذا قاله، وإسناده صحيح إلا أنه لم يبين الأمر له بذلك.



وما سوى ذلك، فإن عُلم حُكمه<sup>(١)</sup>: فالجمهور<sup>(٢)</sup> - ومنهم الجصاص<sup>(٣)</sup> - التآسي واجبٌ، وقيل<sup>(٤)</sup>: في العبادات خاصة. والكرخي<sup>(٥)</sup>، والأشعرية<sup>(٦)</sup>: يخصه إلا بدليل. وقول ابن الحاجب<sup>(٧)</sup>:<sup>(٨)</sup> وقيل: كالمجهول، مجهول<sup>(٩)</sup>، فإنّ فيه مذاهب<sup>[١]</sup> كما سيأتي، فتشبيهه بالمجهول.

لنا: أولاً: الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله احتجاجاً واقتداء<sup>(١٠)</sup>، قال

وغيرهما<sup>[١١]</sup>.

[١] قوله: (فإن فيه مذاهب) [اعلم أن جريان كل من المذاهب المذكورة في الجهل معلوم البطلان بالاستقراء، مثلاً: من قال بالإباحة هناك لم يقل ههنا، فلا يشتبه إلا بواحد منهم، تدبر]<sup>(١٢)</sup>.

(١) أي: في حق النبي ﷺ.

(٢) انظر: المعتمد ٣٥٣/١، التبصرة ص ٢٤٠، التمهيد، لأبي الخطاب ٣١٣/٢، الواضح ١٢٦/٤، المحصول، للرازي ٢٤٧/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٠، نهاية الوصول، للهندي ٢١٥٣/٥، بيان المختصر ٤٨٠/١، التقرير والتحجير ٣٩٠/٢، مفتاح الوصول ص ٥٧٤، شرح الكوكب المنير ١٨٦/٢، إرشاد الفحول ١٠٥/١.

(٣) انظر: شرح المغني، للخبازي ٧٠/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٢٩٨/٣.

(٤) ينسب هذا القول إلى أبي علي بن خلاد من المعتزلة. انظر: المعتمد ٣٥٤/١، البحر المحيط ٣٠/٦.

(٥) انظر: أصول السرخسي ٨٧/٢، التقرير، للبارتي ٢٤٠/٥، كشف الأسرار، للنسفي ٢/١٦١، التحرير مع تيسير التحرير ١٢١/٣.

(٦) انظر: شرح اللمع ٢٧٤/٢، التبصرة ص ٢٤٠.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٨٠/١، ونسب الزركشي هذا القول إلى القاضي أبي بكر الباقلاني. انظر: البحر المحيط ٣٠/٦.

(٨) آخر (١٣٦/أ) من النسخة (س).

(٩) أي: لا يُدرى ما قول قائله في حكم الفعل المجهول الصفة هل هو الإباحة أو الوجوب أو الندب أو التوقف؟ فتكون الحوالة عليه دون معرفته جهالة. انظر: تيسير التحرير ١٢١/٣.

(١٠) انظر بعض هذه الوقائع: أصول السرخسي ٩١/٢، الإحكام، للآمدي ٢٣٧/١، بيان المختصر ٤٤٨/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٣٥/١، التقرير والتحجير ٣٠٤/٢.

(١١) ساقطة من (ك) و(س). (١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

عمر في تقبيل الحجر: «لولا أنني رأيت النبي ﷺ يقبلُك ما قبلْتُك»<sup>(١)</sup>.  
 وثانيًا: <sup>(٢)</sup> ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ<sup>[١]</sup> فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]  
 والتأسي بالمثل صورة وصفة<sup>(٣)</sup>، ومثله: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]  
 أقول: لو تم لم يكن المتنفل المقتدي متبعا للمفترض الإمام، ولا  
 يبعد<sup>[٢]</sup> أن<sup>(٤)</sup> يدفع بالتبادر.

واستدل بقوله: ﴿زَوَّجْنَاكُمْ<sup>[٣]</sup> لِكَيْ لَا<sup>[٤]</sup> يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾

[١] قوله: (ثانيًا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ﴾) إلخ تقريره: على ما في «شرح المختصر»<sup>(٥)</sup>: أن معناه: من كان يؤمن بالله، فله فيه أسوة حسنة، ويستلزم أن من ليس له فيه أسوة حسنة، فهو لا يؤمن بالله، وملزوم الحرام حرام، ولازم الواجب واجب، أقول: فيه ما فيه<sup>(٦)</sup>، فتأمل.

[٢] قوله: (ولا يبعد...) إلخ [يعني: أن المتبادر من التأسي المماثلة من كل وجه، ولا يلزم من انتفائها انتفاؤها، من كل وجه، والثابت في المتنفل المقتدي، التأسي من وجه، تدبر]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: ﴿زَوَّجْنَاكُمْ﴾ [قيل: نفي الحرج بقوله تعالى، لا بفعله ﷺ]، وهو سهل<sup>(٨)</sup>.

[٤] قوله: ﴿لِكَيْ لَا﴾ [أي: لو كان واجبًا عليه مثلاً، كان هذا التعليل

(١) تقدم تخريجه ٣٢٤/١. (٢) آخر (١٧٣/ب) من النسخة (م).

(٣) أي: فعل مثل ما فعل، على الوجه الذي فعل في الكيفية والحكم، فلو اختلفت صورة الفعل؛ كالقيام بالنسبة للفقود، أو صفته؛ كالنية، فإنه لا يكون تأسيًا. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠١، التقرير والتحرير ٣٠٤/٢، تيسير التحرير ١٢٢/٣.

(٤) آخر (١٦١/ب) من النسخة (ك). (٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠١.

(٦) قال الأنصاري: «ولعل وجهه: أنه يلزم منه وجوب التأسي، ولو كان الصفة صفة الندب أو الإباحة، وهذا ليس بشيء، فإن التأسي؛ أي: الإتيان على صفة الندب أو الإباحة واجب؛ يعني: مراعاة الصفة واجبة، وهذا كما يقال: العمل على طُبُق خبر الواحد واجب، مع أن بعض الأخبار يفيد الندب والإباحة؛ يعني: مراعاة حكم الخبر واجب، فكذا التأسي بمراعاة الصفة واجب، فافهم». فواتح الرحموت ٢/٢٢٥.

(٧) ساقطة من (ك) و(س). (٨) ساقطة من (ك) و(س).

[الأحزاب: ٣٧] فإنه يدل على التشريك وجودًا وعدمًا<sup>(١)</sup>، قيل: إنما يتم لو علم جهة تزويجه من الوجوب، أو غيره، أقول: إباحة التزويج معلومة<sup>(٢)</sup> من التعليل بنفي الحرج؛ لكيلا يلزم الاستدراك في العلة، وفيه: أنه يمكن<sup>(٣)</sup> أن يكون التزويج واجبًا عليه؛ إظهارًا لعدم الحرج على الأمة<sup>(٤)</sup>، وفيه: أن في الإظهار بالقول لمندوحة<sup>(٥)</sup>، فلا فاقة إلى إيجاب الفعل، وفيه: أن القول ينفي الحرج شرعًا لا طبعًا، وفعل الرسول المتبوع ينفيهما معًا، فتدبر.

وإن جُهل<sup>(٦)</sup>: فباعتبار الأمة مذاهب: الوجوب: وعليه مالك<sup>(٧)</sup>، والندب: وعليه الشافعي<sup>(٨)</sup>، والإباحة: وهو الصحيح عند أكثر الحنفية<sup>(٩)</sup>، وينبغي أن يكون<sup>[١]</sup> ذلك عند عدم الدوام، فإنه للوجوب عندهم، وعند عدم

مستدركا<sup>(١٠)</sup>.

[١] قوله: (وينبغي أن يكون. اهـ.) [وذلك لأنهما من دلائل العلم عندهم<sup>(١١)</sup>،

- (١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠٢. (٢) في (ك) و(م): «معلوم».
- (٣) آخر (١١٨/أ) من النسخة (ق).
- (٤) أي: عدم الحرج في تزويج أزواج أديانهم. انظر: التقرير والتحبير ٣٠٣/٢، تيسير التحرير ١٢٢/٣.
- (٥) أي: سعة وفسحة. انظر: تهذيب اللغة ٣٥٣٩/٤، والقاموس المحيط ص ٢٤٤.
- (٦) أي: جُهل حكم الفعل من الوجوب، والندب، والإباحة.
- (٧) انظر: مقدمة ابن القصار ص ٦٢، إحكام الفصول ص ٣٠٩، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٦، واختار هذا القول ابن سريج، وابن السمعاني، من الشافعية، وبه قال الإمام أحمد وأصحابه، ونسب إلى طوائف من المعتزلة. انظر: العدة ٧٣٧/٣، المحصول، للرازي ٢٢٩/٣، الإحكام، للآمدي ٢٣٣/١، المسودة ١٩٦/١، بيان المختصر ٤٨٥/١، شرح الكوكب المنير ١٨٧/٢.
- (٨) انظر: المحصول ٢٣٠/٣، الإحكام، للآمدي ٢٣٣/١، وبهذا القول قال أحمد في رواية، والظاهرية، والمعتزلة، واختاره إمام الحرمين الجويني، والقفال، والصيرفي، وأبو شامة المقدسي. انظر: العدة، لأبي يعلى ٧٣٧/٣، المحقق من علم الأصول، لأبي شامة ص ٦٧، بيان المختصر ٤٨٦/١، والبحر المحيط ٣٣/٦.
- (٩) انظر: الفصول من الأصول ٢١٥/٣، تقويم الأدلة ص ٢٤٧، أصول السرخسي ٨٧/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٢٩٨/٣.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س).
- (١١) أي: أن المداومة، وقصد القرية من دلائل العلم بوجوب الفعل.

قرينة القرية؛ إذ لا قرية في مباح<sup>(١)</sup>، وهذا هو مختار الآمدي<sup>(٢)</sup>، والوقف: وعليه الكرخي<sup>(٣)</sup>، والإمام الرازي<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> ونُسب إلى أكثر الأشعرية<sup>(٦)</sup>.

قالوا<sup>(٧)</sup>: **أَوَّلًا: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾** [الحشر: ٧] والأمر للوجوب إلا بدليل<sup>(٨)</sup>، والجواب: <sup>(٩)</sup> المعنى ما أمركم لمقابلة: (وما نهاكم)<sup>(١٠)</sup>.

والمفروض الجهل<sup>(١١)</sup>[<sup>(١٢)</sup>.

- (١) انظر: أصول السرخسي ٨٧/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٢٩٩/٣.
- (٢) تقييد الإباحة بعدم المداومة، وعدم ظهور قصد القرية ذكره المتأخرون من الحنفية كصاحب التحرير، والمصنف هنا، قال ابن نجيم: «وقيده في التحرير بقيدتين: الأول: ألا يظهر قصد القرية، فحينئذ يكون للندب. والثاني: ألا يترك مرة على أصولهم، فحينئذ يكون للوجوب». فتح الغفار بشرح المنار ١٥٢/٢.
- وأما المتقدمون؛ كالكرخي، والجصاص، فلم يذكروا هذا القيد، ولذا قال ابن الحاج في شرح التحرير: «إن قولِي الكرخي، والجصاص يعكران نقل أبي اليسر الإجماع، بناء على أن المراد بالفعل عندهما ما هو أعم من القرب وغيرها، فيتناول المعاملة». انظر: التقرير والتحبير ٣٠٤/٢.
- (٣) لم يصرح الآمدي بالإباحة، وإنما ذكر أن الفعل إذا لم يكن بيانًا لخطاب سابق، وظهر فيه قصد القرية، فهو يدل على القدر المشترك بين الواجب، والمندوب، وهو ترجيح الفعل على الترك، في حقه ﷺ، وحق أمته، وأما إذا لم يظهر فيه قصد القرية، فهو يدل على القدر المشترك بين الواجب، والمندوب، والمباح، في حقه ﷺ، وحق أمته. انظر: الأحكام ٢٣٣/١ - ٢٣٤.
- (٤) انظر: المحصول ٢٣٠/٣. (٥) آخر (١٧٤/أ) من النسخة (م).
- (٦) ونسب إلى الصيرفي، وأبي بكر الدقاق، وابن كج. انظر: قواطع الأدلة ٣٠٤/١، الأحكام، للآمدي ٢٣٣/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٩٨/٣، شرح الكوكب المنير ١٨٨/٢، إرشاد الفحول ١١١/١.
- (٧) أي: القائلون بالوجوب.
- (٨) انظر: الأحكام، للآمدي ٢٣٥/١، بيان المختصر ٤٩١/١، التقرير والتحبير ٣٠٤/٢.
- (٩) آخر (١٣٦/ب) من النسخة (س).
- (١٠) انظر: نهاية السؤل ص ٢٥٢، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٤٣/١، التقرير والتحبير ٣٠٤/٢.
- (١١) آخر (٨٠/ب) من النسخة (ل).
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س).

وثانيًا: ﴿وَأَتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨] فيجب المثل<sup>(١)</sup>، الجواب: المراد في العقائد العلمية والعملية، أو في الواجبات المعلومة، كيف لا، ويلزم على كل تقدير<sup>[١] (٢)</sup> من وجوب فعل، مثل: كلما فعل الضدان، بالنسبة إلينا إذا فعله على وجه الإباحة أو الندب<sup>(٣)</sup>، وأورد<sup>[٢]</sup>: منع كونه مباحًا على تقدير ألا يعلم جهته، كونه واجبًا على تقدير أن يعلم، أقول: الإباحة والوجوب مفروضان، ومنع المفروض لا يجوز، نعم؛ يرد: أن الوجوب بالغير، وهو الاتباع لا ينافي الإباحة لذاته.

وثالثًا: «خَلَعْتَ فخلعنا»<sup>[٣]</sup> فأقرهم، ويبيّن اختصاصه بإخبار جبريل أن

[١] قوله: (كل تقدير) [أي: سواء علم الجهة، أو جهل]<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (وأورد) [الإيراد في «شرح الشرح»]<sup>(٥)</sup>، قد يجاب: بأنه إذا كان اتّباعه ﷺ فيما فعله مما لم يعلم جهته، واجبًا علينا، ولا شك أن فيما لم يعلم بتحقيق، فكان مندوبًا، أو مباحًا عليه ﷺ، فحينئذ يلزم أن يكون ذلك الفعل مندوبًا، أو مباحًا، بالنسبة إلينا الوجوب الاتباع، وهو يقتضي فعل مثل ما فعله على الوجه الذي فعله<sup>(٦)</sup>، وأن يكون واجبًا علينا بناء على ما فرض، أن كل ما فعله مما لم تعلم جهته، فهو واجب علينا، والتزام أن كل ما فعله مما لا يعلم جهة فعله على جهة الوجوب، بعيد عن الإنصاف<sup>[٧]</sup>.

[٣] قوله: (خَلَعْتَ فخلعنا...) إلخ [كان رسول الله ﷺ إذا خلع نعليه، فخلعوا نعالهم، قال: ما حملكم على أن ألقيتم نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيت فألقينا، قال: «إن جبريل أناني، وأخبرني أن فيها [أذى]»]<sup>(٨)</sup>، كذا في

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٣٥/١، بيان المختصر ٤٩١/١، التقرير والتحرير ٣٠٤/٢.

(٢) آخر (١٦٢/أ) من النسخة (ك).

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠٢.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) انظر: حاشية التفازاني على شرح العضد ٢٩٦/٢.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠١. (٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) رواه ابن خزيمة (٧٨٦) جماع أبواب اللباس في الصلاة، باب ذكر الدليل على أن =

في نعله أذى<sup>(١)</sup>، الجواب: لو سَلِمَ الوجوب فَمِنْ «خَذُوا عَنِّي»<sup>[١] (٢)</sup>.

ورابعًا: اختلفوا في وجوب الغسل بالإيلاج، ثم اتفقوا عليه<sup>(٣)</sup>؛ لرواية عائشة رضي الله عنها: (فعلَه)، الجواب: بل بقولها: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ»<sup>(٤)</sup>، أو هو بيانُ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

التقرير<sup>(٥)</sup> [٦].

[١] قوله: (فمن «خذوا عني») [اعلم هذا المعنى ثابت بعبارات متعددة؛ بل بالضرورة من الدين، فهو أعم من قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(٧)</sup>، فكما يصلح جوابًا لهذا الدليل، يصلح جوابًا لما قالوا: أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة، فتوقفوا لعدم فسخه، فبيّن مانعًا، وهو سَوَقُ الهدي، فاندفع ما في «التحرير»<sup>(٨)</sup>: أنه لم يكن عليه السلام قاله بعد، تدبر<sup>(٩)</sup>.

= المصلي إذا أصاب ثوبه نجاسة، وهو في الصلاة لا يعلم بها لم تفسد صلاته ١/٤٠٥، والدارمي (١٤١٨)، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين ٢/٨٦٧، والحاكم (٩٥٥)، كتاب الطهارة، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ١/٣٩١.

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٩، رفع الحاجب ٢/١١٥، شرح الكوكب المنير ٢/١٩١.

(٢) تقدم تخريجه ٢/٥٣.

(٣) قال النووي رحمته الله: «اعلم أن الأمة مجتمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع دون إنزال، وكانت جماعة من الصحابة رضي الله عنهم على أنه لا يجب إلا بالإنزال، ثم رجع بعضهم، وانعقد الإجماع بعد الآخرين». شرح صحيح مسلم ٢/٣٠، وفي هذا إشارة إلى أن الإجماع لم ينعقد في عصر الصحابة؛ بل بعده.

(٤) رواه البخاري (٢٩١)، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان ١/٣٩٥ مع الفتح، ومسلم (٣٤٩)، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ١/٢٧١.

(٥) انظر: التقرير والتحبير ٢/٣٠٥.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) تقدم تخريجه ١/٣٢٤.

(٨) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢/٣٠٥.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

وخامساً: <sup>(١)</sup> أحوط <sup>(٢)</sup>، الجواب: منع الكلية <sup>(٣)</sup>؛ بل فيما <sup>(٤)</sup> ثبت وجوبه؛ كصلاة <sup>(٥)</sup> منسية، أو كان هو الأصل؛ كصوم ثلاثين <sup>(٦)</sup>، لا كصوم الشك <sup>(٧)</sup>.  
قالوا <sup>(٨)</sup>: أولاً: لا وجوب؛ لانتفاء التبليغ، ولا إباحة؛ لأنه مُدَح بالتأسي، ولا مَدَح على المباح <sup>(٩)</sup>، الجواب: التبليغ أعم، صريحاً أو استنباطاً، وهو يعم <sup>[١]</sup> الأحكام، والمدح بالتأسي لا بالمباح <sup>(١٠)</sup>.  
وثانياً: الغالب في أفعاله الندب <sup>(١١)</sup>، وأجيب: بل المباح <sup>(١٢)</sup>، أقول: في غير الجبلية الظاهر غيره.

[١] قوله: (وهو يعم) [من تنمة الجواب، ويمكن أن يجعل إشارة إلى النقص <sup>(١٣)</sup>، بأن انتفاء التبليغ لو دل على انتفاء الوجوب؛ لدل على انتفاء الندب؛ لأنه لا بد من التبليغ في جميع الأحكام، تدبر] <sup>(١٤)</sup>.

- (١) آخر (١١٨/ب) من النسخة (ق).  
(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٩، حاشية البناني ٩٩/٢، نثر الورود ٣٦٧/١.  
(٣) أي: كلية كل ما كان أحوط يجب. فواتح الرحموت ٢٢٧/٢.  
والكلية هي: عبارة عن الحكم على كل فرد من أفراد تلك المادة أو الحقيقة؛ كقولك: كل إنسان حيوان. انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم، للقرافي ١٥٠/١، تقريب الوصول، لابن جزي ص ١٠٩.  
(٤) آخر (١٧٤/ب) من النسخة (م). (٥) في (ك) و(م) و(ق): «كالصلاة».  
(٦) أي: من شهر رمضان، فإن وجوب الصوم فيه الأصل، وعروض الغمام لا يمنعه. بدائع الصنائع ٨١/٢، فواتح الرحموت ٢٢٧/٢.  
(٧) انظر: الواضح ١٣٥/٤، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٣.  
(٨) أي: القائلون بالندب.  
(٩) انظر شرح المختصر، للعضد ص ١٠٣، بيان المختصر ٥٠٠/١، إرشاد الفحول ٢٠٦/١.  
(١٠) انظر: بيان المختصر ٥٠١/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٣، التقرير والتحبير ٢/٣٠٦، تيسير التحرير ١٢٦/٣.  
(١١) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٣٩/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٤٦/١.  
(١٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٣٩/١، الواضح، لابن عقيل ١٥٣/٤.  
(١٣) النقص في الأدلة: هو وجود الدليل دون المدلول. انظر: القاموس المحيط ص ٦٥٦، تقريب الوصول، لابن جزي ص ٣٧٩.  
(١٤) ساقطة من (ك) و(س).

قالوا<sup>(١)</sup>: الإباحة هو المتيقن عند عدم<sup>(٢)</sup> قرينة القربة؛ لانتفاء المعصية، والخصوصية<sup>(٣)</sup>، قد يقال: إنما يتم لو كان المدعى الإمكان<sup>(٤)</sup> العام<sup>(٥)</sup>، لا الإمكان الخاص<sup>(٦)</sup>، وقد نفوا<sup>[١]</sup> الزائد امتيازًا عن الواقفية، اللَّهُمَّ إِلَّا بالأصل.

قالوا<sup>(٧)</sup>: احتمال الخصوص والعموم، إلى أنواع شتى، فالحكم تحكّم<sup>(٨)</sup>، الجواب: وضع النبوة للاقتداء، وهو دليل الحكم على مشارب مختلفة، فتدبر.

### مسألة

إذا عَلِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الفعل، والفاعل غير كافر<sup>(٩)</sup>، فسكتَ قادرًا على إنكاره،

[١] قوله: (وقد نفوا...) إلخ [أي: الزائد على الإمكان، وحاصله: أنهم ادعوا الإمكان الخاص؛ ليمتاز مذهبهم عن مذهب الواقفية القائلين بثبوت الأول في الفعل، على ما قاله التفتازاني في التلويح<sup>(١٠)</sup>، وعلى هذا معنى قولهم: احتمال الخصوص والعموم؛ أي: الوجوب،<sup>(١١)</sup> والأذن، تدبر]<sup>(١٢)</sup>.

(١) أي: أكثر الحنفية. (٢) آخر (١٦٢/ب) من النسخة (ك).

(٣) انظر: مقدمة ابن القصار ص ١٢٤، العدة، لأبي يعلى ٣١٨/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٣.

(٤) آخر (١٣٧/أ) من النسخة (س).

(٥) وهو: مطلق الإذن، سواء أكان مع الحرج في الترك أم لا. فواتح الرحموت ٢٢٨/٢.

(٦) وهو: الإذن في الفعل مع الإذن في الترك. فواتح الرحموت ٢٢٨/٢.

(٧) القائلون بالتوقف.

(٨) انظر: المستصفى ص ٢٧٥، المحصول، للرازي ٢٣٠/٣، إرشاد الفحول ١١١/١.

(٩) يعني: مما علم أنه منكر له، وترك إنكاره في الحال؛ لِعِلْمِ الْكَافِرِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِلْمٌ مِنْهُ ذَلِكَ، وبأنه لا ينفع في الحال، فلا أثر للسكوت، ولا دلالة له على الجواز. انظر: المسودة ص ٧٠، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٤، رفع الحاجب ٢/ ١٢٤، التقرير والتحجير ٣٠٧/٢.

(١٠) انظر: التلويح شرح التوضيح ٣٠/٢. (١١) آخر (٨١/أ) من النسخة (ل).

(١٢) ساقطة من (ك) و(س).



دلّ على الجواز مطلقاً<sup>[١]</sup>، وإلا لزم تأخير البيان، وتقرير المحرّم. أقول: يجوز أن يكون مما لم يُعلّم حكمه بعد، سيّما في بدو الإسلام، فلا جواز إلا بمعنى عدم الحرام، وحينئذٍ فتفريع<sup>(١)</sup> الأحكام الشرعية؛ كإثبات النسب شرعاً، عليه محل نظر، فافهم، وإن استبشر به فأوضح<sup>[٢]</sup>.

### فرع

اعتبر الشافعي<sup>(٢)</sup> القيافة<sup>(٣)</sup> في إثبات النسب<sup>(٤)</sup>، خلافاً للحنفية<sup>(٥)</sup>،

- [١] قوله: (مطلقاً) [أي: من فاعله، ومن غير فاعله، وقيل: يختص بالفاعل وحده، وقيل: لا يدل أصلاً<sup>(٦)</sup>] <sup>(٧)</sup>.  
[٢] قوله: (فأوضح) [في الدلالة على الجواز<sup>(٨)</sup>] <sup>(٩)</sup>.

- (١) آخر (١٧٥/أ) من النسخة (م). (٢) في (س): «الشافعية».  
(٣) القيافة: معرفة الآثار وتتبعها، ومعرفة نسب الولد بالنظر إلى أعضائه، وأعضاء أبيه. انظر: تهذيب اللغة ٢٤٩/٩، معجم لغة الفقهاء ص ٣٧٣.  
(٤) انظر: البرهان ٣٢٩/١ مسألة ٤٠٨، المنخول ص ٣١٥، المحقق من علم الأصول ص ١٧٨، بيان المختصر، للأصفهاني ٥٠٤/١، شرح الكوكب المنير ١٩٥/٢، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين. انظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم ص ١٨١ وما بعدها.  
(٥) انظر: شرح معاني الآثار، للطحاوي ١٦٠/٤ - ١٦١، حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٠١/٢، تيسير التحرير ١٢٨/٣.  
(٦) اختلف الأصوليون في إقرار النبي ﷺ هل يعم، أو لا: فذهب الجمهور إلى أنه يعم الفاعل وغيره؛ لأنه في حكم خطاب الواحد، وذهب بعضهم - وينسب إلى القاضي الباقلاني - إلى أنه يخص الفاعل؛ لأن التقرير ليس له صيغة تعم، فلا يتعدى إلى غير من قُرّر، وقيل: لا يدل على شيء من الجواز، لا للفاعل، ولا لغيره. انظر: المحقق من علم الأصول ص ١٧٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٥٤/١ - ٣٥٥، حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٠١/٢، إرشاد الفحول ١١٧/١.  
(٧) ساقطة من (ك) و(س).  
(٨) وهذا أولى في الدلالة على الجواز؛ لأنه ﷺ لا يستبشر إلا بالحق. انظر: البحر المحيط ٦٤/٦، الردود والنقود ٥٠٢/١، فصول البدائع ٢٢٧/٢، تيسير التحرير ١٢٨/٣.  
(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وتمسك بترك الإنكار والاستبشار، في قول المدلجي<sup>[١]</sup>، وقد بدت له أقدام زيد وأسامه<sup>[٢]</sup>: «هذه الأقدام بعضها من بعض»<sup>(١)</sup>، وأورد: أن عدم الإنكار لموافقة الحق، والاستبشار لحصول إلزام الطاعنين، بحسب زعمهم<sup>(٢)</sup>.

وأما ترك إنكار<sup>[٣]</sup> الطريق، فلأنه كتردد كافر إلى كنيسة؛ لأن الطاعنين هم المنافقون<sup>(٣)</sup>، وأما المؤمنون،<sup>(٤)</sup> فقد ثبت عندهم انحصار<sup>(٥)</sup> النسب في الفراش<sup>(٦)</sup>، فتدبر.

[١] قوله: (المدلجي) [بضم الميم، وسكون الدال المهملة، من بني مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (زيد وأسامه) [كان زيد أبيض، وكان أسامة أسود]<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (وأما ترك إنكار) [دفع لما يقال: إن الإلزام لا ينافي إنكار الطريق، فلما لم ينكر، دلّ عدم الإنكار على أنه حق<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) رواه البخاري (٣٧٣١)، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب زيد بن حارثة ٨٧/٧ مع الفتح، ومسلم (١٤٥٩)، كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد ١٠٨١/٢.

(٢) انظر: البرهان ٣٢٩/١ مسألة ٤٠٩ ونسبه إلى القاضي الباقلاني، المنحول ص ٣١٥، حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٠١/٢.

(٣) انظر: التقرير والتحجير ٣٠٨/٢، تيسير التحرير ١٢٨/٣.

(٤) آخر (١١٩/أ) من النسخة (ق). (٥) آخر (١٦٣/أ) من النسخة (ك).

(٦) اتفق الفقهاء على ثبوت النسب بالفراش. انظر: المبسوط ٤٥/٦، بدائع الصنائع ٦/٢٤٢، حاشية ابن عابدين ٥٤٦/٣، بداية المجتهد ١٤٢/٤، الذخيرة ٣١٢/٩، الحاوي الكبير، للماوردي ٣٩٥/١١، حاشية قليوبي وعميرة على شرح المحلي على منهاج الطالبين ١٠٨/٤، مسائل الإمام أحمد رواية عبد الله ص ٣٤٨، المغني، لابن قدامة ٦/٣٤٦، كشف القناع ٤٠١/٥.

(٧) هو: معجزة بن الأعور بن جعدة بن معاذ بن مدلج الكناني، له صحبة، وبنو مدلج هم: بنو مدلج بن مرة بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٧٧٥/٥، معجم قبائل العرب، لعمر كحالة ١٠٦١/٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(س). (٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٠١/٢.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

المختار أنه ﷺ [١] متعبّد<sup>(١)</sup> بشرع قبل بعثته<sup>(٢)</sup>، فقيل: آدم<sup>(٣)</sup>، وقيل: نوح<sup>(٤)</sup>، وقيل: إبراهيم<sup>(٥)</sup>، وقيل: موسى<sup>(٦)</sup>، وقيل: عيسى<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (المختار أنه ﷺ...) إلخ [قال إمام الحرمين<sup>(٨)</sup>]: لا يظهر لهذه المسألة ثمرة لا في الأصول، لا في الفروع؛ بل تجري مجرى التواريخ المنقولة، ولا يترتب عليها حكم شرعي، وفيه تأمل<sup>(٩)</sup>.

(١) قال القرافي: «هذه الصيغة في قوله: (متعبّدًا) يحتمل فتح الباء، فيكون اسم مفعول، وكسرها، فيكون اسم فاعل، والذي يظهر لي: الكسر؛ بمعنى: أنه هل كان ﷺ يعبد الله تعالى، ويتقرب إليه على وضع شريعة اختارها؛ لعلمه بفساد ما عليه الجاهلية، أم كان تحننه في غار حراء وغيره بمقتضى المناسبة عنده، لا ملتزمًا شريعة متقدمة؛ لعدم ثبوتها عنده». نفائس الأصول في شرح المحصول ٢٣٦٢/٦.

(٢) انظر خلاف الأصوليين: المنحول ص ٣١٨، الواضح ١٧٤/٤، المحصول، للرازي ٣/٢٦٣، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٧، بيان المختصر ٢٦٦/٣، التحبير ٣٧٦٩/٨، التقرير والتحبير ٣٠٩/٢، تيسير التحرير ١٢٨/٣.

(٣) لأن شريعته أول الشرائع. انظر: البحر المحيط ٣٩/٨، تيسير التحرير ١٢٨/٣، إرشاد الفحول ١٧٧/٢.

(٤) لقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]، ولأنه أول الرسل إلى أهل الأرض. انظر: المنحول ص ٢٣١، والمصادر السابقة.

(٥) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ الْآيَاتِ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَهَذَا الْآيَةُ﴾ [آل عمران: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنبِئُكَ بِمَا لَبِثْتَ إِبراهيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]. انظر: البحر المحيط ٣٩/٨ - ٤٠، إرشاد الفحول ١٧٨/٢.

(٦) لأنه صاحب الكتاب الذي نسخ، ولم ينسخ أكثر أحكامه؛ لأن عيسى ﷺ موافق له في بعضها. انظر: التقرير والتحبير ٣٠٨/٢.

(٧) لأنه أقرب الأنبياء زمنًا إليه ﷺ، ولأنه الناسخ لما قبله من الشرائع. انظر: المنحول ص ٣١٩، البحر المحيط ٤٠/٨، التقرير والتحبير ٣٠٨/٢، إرشاد الفحول ١٧٨/٢.

(٨) انظر: البرهان ٣٣٣/١ مسألة ٤١٧، وعبارته: «مما ذكره الأصوليون متصلاً بهذا الفن: القول فيما كان النبي ﷺ قبل أن يبعثه الله نبياً، وهذا ترجع فائدته، وعائده إلى ما يجري مجرى التواريخ، ولكن مأخذه الأصول».

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

والأشبه: ما بلغه<sup>(١)</sup>، ونفاه المالكية<sup>(٢)</sup>، وجمهور المتكلمين<sup>(٣)</sup>،  
فالمعتزلة: مستحيل، وأهل الحق: غير واقع، وعليه القاضي<sup>(٤)</sup>، وتوقف  
الإمام<sup>(٥)</sup>، والغزالي<sup>(٦)</sup>، والآمدي<sup>(٧)</sup>.

والنزاع في الفروع، وأما العقائد<sup>(٨)</sup> فاتفق<sup>(٩)</sup>.

لنا: أن الناس لم يُتركوا سُدى، من بعثة آدم، فلزم التعبد لكل من  
بلغ، إلى أن يُنسخ.

واستدل: بتضافر روايات<sup>[١]</sup> صومه<sup>(١٠)</sup>، وصلاته<sup>(١١)</sup>،<sup>(١٢)</sup>

[١] قوله: (بتضافر روايات) [أي: تفاوتها، واجتماعها]<sup>(١٣)</sup> [١٤].

(١) أي: بالشرع الذي بلغه، من غير تعيين. انظر: العدة، لأبي يعلى ٧٦٥/٣، التعبير ٨/٣٧٧٠، شرح الكوكب المنير ٤/٤٠٩، غاية الوصول ص ٣٩، التقرير والتحرير ٢/٣٠٨.

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٥.

(٣) انظر: قواطع الأدلة ١/٣١٦، المحصول، للرازي ٣/٢٦٣، البحر المحيط ٨/٤٠، شرح  
الكوكب المنير ٤/٤١٠.

(٤) انظر: التلخيص ٢/٢٥٩، المنحول ص ٢٣٢.

(٥) انظر: البرهان ١/٣٣٢ مسألة ٤١٥.

(٦) انظر: المستصفى ص ١٦٥، المنحول ص ٣٢١.

(٧) انظر: الإحكام ٤/١٦٩. (٨) آخر (١٣٧/ب) من النسخة (س).

(٩) أي: اتفق الأصوليون على أنه ﷺ متعبد بالشرائع كلها. انظر: شرح تنقيح الفصول  
ص ٢٩٩، البحر المحيط ٨/٤١، التقرير والتحرير ٢/٣٠٩، حاشية العطار ٢/٣٩٣.

(١٠) روى البخاري (٢٠٠٢)، كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء، عن عائشة رضي الله عنها قالت:  
«كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه في  
الجاهلية...» الحديث.

فقولها رضي الله عنها: (في الجاهلية) يدل في ظاهره أن صيامه كان قبل النبوة، إلا أن ابن  
حجر رحمه الله قال: «أي: قبل أن يهاجر إلى المدينة». فتح الباري ٤/٢٤٦.

(١١) لم أجد ما يدل على صفة صلاة النبي ﷺ قبل البعثة.

(١٢) آخر (١٧٥/ب) من النسخة (م).

(١٣) التضافر: الاجتماع والتظاهر، يقال: تضافر القوم على فلان وتظاهروا، بمعنى واحد، إذا  
تعاونوا وتجمعوا عليه. انظر: تهذيب اللغة ٣/٢١٢٤، القاموس المحيط ص ٤٢٩.

(١٤) ساقطة من (س) والمطبوع.

وحجه<sup>(١)</sup>، وتحنثه<sup>[١]</sup>، وتلك أعمال شرعية تفيد علمًا ضروريًا<sup>(٢)</sup> أنه بقصد الطاعة، ولا حكم للعقل<sup>(٣)</sup>، وأجيب: بأن الضروري قُضدُ القرية، وهو أعم من موافقة الأمر والتنفل<sup>(٤)</sup>.

قالوا: لو كان لوقعت المخالطة عادة، ولم ينقل<sup>(٥)</sup>، قلنا: لا حاجة في المتواتر، وقد يمتنع بموانع<sup>(٦)</sup>.

### مسألة

المختار أنه ﷺ بعد البعث، ونحن، متعبدون بشرع مَن

[١] قوله: (وتحنثه) التحنث: الاعتزال للعبادة<sup>(٧)</sup>.

(١) روى الإمام أحمد في المسند (١٦٧٥٧) ٣٢١/٢٧ من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ قبل أن يُنزل عليه، وإنه لواقف على بعير له بعرفات مع الناس، حتى يدفع معهم منها، توفيقًا من الله له»، فقلوه: (قبل أن يُنزل عليه) ظاهر في أن حجه ﷺ كان قبل البعثة، ويؤيد ذلك رواية البيهقي في دلائل النبوة ٣٧/٢: «وهو على دين قومه».

(٢) العلم الضروري هو: العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزومًا لا يمكنه الانفكاك عنه. مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٧٠/١٣.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٦٨/٣ - ٢٦٩، التقرير والتحرير ٢/٣٠٨، غاية الوصول ص ١٣٩.

(٤) انظر: التقرير والتحرير ٣٠٩/٢.

(٥) انظر: المعتمد ٣٣٧/٢، التلخيص ٢٦٢/٢، قواطع الأدلة ٣١٦/١، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٣٩/٤، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٥.

(٦) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٤٠/٤، التحرير شرح التحرير ٣٧٧٤/٨.

(٧) روى البخاري في صحيحه (٣)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ عن عائشة رضي الله عنها قالت: «... كان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه - وهو التعب - الليالي ذوات العدد...».

قبلنا<sup>(١)</sup>، وعليه جمهور الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>.  
وعن الأكثرين: المنع عقلاً<sup>(٥)</sup>، أو شرعاً<sup>(٦)</sup>، وعليه القاضي<sup>(٧)</sup>،  
والرازي<sup>(٨)</sup>، والآمدي<sup>(٩)</sup>.

وطريق ثبوته عند الحنفية قصص الله أو رسوله بلا إنكار، ومن ثمة لم

(١) يمكن أن يُقَسَّم شرع من قبلنا بالنسبة لنا إلى ثلاثة أقسام:  
الأول: ما كان شرعاً لمن قبلنا، وأمرنا به في شرعنا، فهو شرع لنا إجماعاً؛ كقوله  
تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾  
[البقرة: ١٨٣].

الثاني: ما كان شرعاً لمن قبلنا، وثبت في شرعنا نسخه، أو لم يثبت بطريق صحيح أنه  
شرع لمن قبلنا، فهذا ليس بشرع لنا إجماعاً؛ كالإصر والأغلال التي كانت على من كان  
قبلنا، قال تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ عَنْهُمْ إِضْرَهُمْ وَأَلْغُلًا أَلْغَىٰ كَآتَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]،  
وكاستقبال بيت المقدس في الصلاة، وكنكاح الأخت.

الثالث: ما كان شرعاً لمن قبلنا، ولم يرد في شرعنا ما يدل على أنه شرع لنا، أو أنه  
منسوخ في حقنا، فهذا مما وقع فيه النزاع بين الأصوليين. انظر: الفصول في الأصول  
٣/١٩، نفائس الأصول ٦/٢٤٨٥، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٥، الإبهاج ٢/٣٠٨،  
مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ٢٥٠.

(٢) انظر: الفصول في الأصول ٣/٢٠، تقويم الأدلة، للدبوسي ص ٢٥٣، أصول السرخسي  
٢/٩٩، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣١٥، تيسير التحرير ٣/١٣١.  
(٣) انظر: إحكام الفصول ١/٣١٠، الإشارات في أصول الفقه، للباجي ص ٨٦، شرح تنقيح  
الفصول ص ٢٩٧.

(٤) انظر: البرهان ١/٣٣١ مسألة ٤١١، ونسبه إلى الشافعي، قواطع الأدلة ٢/٢١٠،  
المنحول ص ٣٢٠، الإحكام، للآمدي ٤/١٧٢، البحر المحيط ٦/٤٢، وقال بهذا القول  
أكثر الحنابلة. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٧٥٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٤١١،  
الواضح ٤/١٧٤، شرح مختصر الروضة ٣/١٧٠.

(٥) كما هو مذهب المعتزلة. انظر: المعتمد ٢/٣٣٧، العدة، لأبي يعلى ٣/٧٥٦، البرهان  
١/٣٣١ مسألة ٤١٤، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٤١٦.

(٦) انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/٧٥٦، قواطع الأدلة ٢/٢١١، التمهيد، لأبي الخطاب ٢/٤١١،  
أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٤١، التحبير شرح التحرير ٨/٣٧٦٨، غاية  
الوصول ص ١٣٩، شرح الكوكب المنير ٤/٤١٣.

(٧) انظر: إحكام الفصول ١/٣١٠، الإبهاج ٢/٢٧٦.

(٨) انظر: المحصول، للرازي ٣/٢٦٦.

(٩) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/١٧٢.

يكن أصلاً خامساً<sup>(١)</sup>.

<sup>(٢)</sup>لنا: الإجماع على الاستدلال بقوله: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] على وجوب القصاص في شرعنا<sup>(٣)</sup>.

واستدل: أولاً: بقوله: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذ ذكرها»<sup>(٤)</sup>، فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] وهي لموسى<sup>(٥)</sup>، أقول: لعل الوحي الغير المتلو في حقه ﷺ، وافق المتلو في حق موسى<sup>(٦)</sup>، فافهم.

وثانياً: بآيات أمر فيها باقتفاء الأنبياء السابقة<sup>(٧)</sup>، وأجيب: في العقائد، والكلليات<sup>(٨)(٩)</sup> الخمس<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: (والكلليات الخمس) [أي: حفظ الدين، والعقل، والنفس، والنسل، والمال<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) قال فخر الإسلام: «والصحيح عندنا أن ما قص الله تعالى منها علينا من غير إنكار، أو قصه رسول الله - ﷺ - من غير إنكار، فإنه يلزمنا على أنه شريعة رسولنا ﷺ». أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢١٢/٣.

ولذلك اختلف منهج الحنفية عن منهج الجمهور في ترتيب هذه المسألة من مباحث الأصول، فالحنفية يدرجونها ضمن مباحث السُّنة، أما الجمهور فيتناولونها ضمن مباحث الاستدلال.

(٢) آخر (١٦٣/ب) من النسخة (ك). (٣) انظر: تيسير التحرير ١٣١/٣.

(٤) تقدم تخريجه ٢٠٢/١.

(٥) انظر: المستصفى ص ١٦٨، روضة الناظر ١/٤٦٤، بيان المختصر ٣/٢٧١، شرح مختصر الروضة ٣/١٧١، تحفة المسؤول ٤/٢٣٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢/٣٩٨، شرح الكوكب المنير ٤/٤١٧.

(٦) انظر: المستصفى ص ١٦٨، شرح مختصر الروضة ٣/١٧٣، تحفة المسؤول ٤/٢٣٢.

(٧) مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [النحل: ١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْلِهِمْ أَقْدَرٌ﴾ [الأنعام: ٩٠].

(٨) آخر (١٧٦/أ) من النسخة (م). (٩) آخر (١١٩/ب) من النسخة (ق).

(١٠) انظر: المستصفى ص ١٦٧، شرح مختصر الروضة ٣/١٧٢، شرح الكوكب المنير ٤/٤١٦.

(١١) ساقطة من (س).

قالوا<sup>(١)</sup>: «أولاً: لم يُذكر في حديث معاذ، وصوّبه عليه السلام<sup>(٢)</sup>، قلنا: لأن الكتاب يشمله، أو قليل<sup>(٣)</sup>».

وثانياً: الإجماع على أن شريعتنا ناسخة للشرائع<sup>(٤)</sup>، قلنا: لما خالفها لا مطلقاً؛ كالقصاص، وحد الزنا، وغيرهما<sup>(٥)</sup>.

وثالثاً: كان ينتظر الوحي، ولم يراجع إليهم<sup>(٦)</sup>، وأما الرجم، فللإلزام<sup>(٧)</sup>، قلنا: فيما علم بطريق صحيح ممنوع، وأما عدم المراجعة فلتحريفهم<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup>.

### مسألة

الرازي منا<sup>(١٠)</sup>، والبردعي<sup>(١١)</sup>، .....

(١) أي: المانعون.

(٢) انظر: المستصفى ص ١٦٦، المحصول، للرازي ٢٧٠/٣، الإحكام، للآمدي ١٧٢/٤، روضة الناظر ٤٦٠/١، وأصول الفقه، لابن مفلح ١٤٤٦/٤.

(٣) أي: أن مدرك الأحكام من كتب المتقدمين قليل. انظر: روضة الناظر ٤٦٠/١، بيان المختصر ٢٧٢/٣، الردود والنقود ٦٦٨/٢، تيسير التحرير ١٣٠/٣.

(٤) انظر: المستصفى ص ١٦٧، الإحكام، للآمدي ١٧٢/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٧٠/٢.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٧٠/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٤٩، تيسير التحرير ١٣٠/٣.

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ١٧٣/٤، روضة الناظر ٤٦٢/١، شرح مختصر الروضة ١٧٥/٣.

(٧) انظر: المستصفى ص ١٦٨، روضة الناظر ٤٦٤/١، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٤٦/٤، التحرير ٣٧٨٤/٨.

(٨) انظر: التبصرة ص ٢٨٨، الواضح ١٨٨/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٢٧٠، شرح مختصر الروضة ١٧٧/٣، التحرير ٣٧٧٩/٨.

(٩) آخر (١٣٨/أ) من النسخة (س).

(١٠) هو: أبو بكر المعروف بالجصاص. انظر: الفصول في الأصول ٣/٣٦١.

(١١) انظر: أصول البيهقي مع كشف الأسرار، للبخاري ٢١٧/٣، المغني، للبخاري ص ٢٦٧.

والبردعي هو: أحمد بن الحسين، أبو سعيد البردعي، فقيه من الفقهاء، كان شيخ الحنفية ببغداد، والبردعي نسبة إلى بردعة أو بردعة من بلاد أذربيجان، من مصنفاته: «مسائل الخلاف»، توفي قتيلاً في وقعة القرامطة مع الحجاج بمكة سنة ٣١٧ هـ. انظر: الجواهر =



والبزدوي<sup>(١)</sup>، والسرخسي<sup>(٢)</sup>، وأتباعهم<sup>(٣)</sup>، ومالك<sup>(٤)</sup>، والشافعي في القديم<sup>(٥)</sup>، وأحمد في رواية<sup>(٦)</sup>: قول الصحابي فيما يمكن فيه الرأي ملحق بالسنة<sup>[١]</sup>، لغيره<sup>(٧)</sup> لا لمثله<sup>(٨)</sup>، ونفاه الشافعي في الجديد<sup>(٩)</sup>،

[١] قوله: (ملحق بالسنة) [فيقدم على القياس]<sup>(١٠)</sup>.

- = المضيئة ١٦٣/١ - ١٦٥، الفوائد البهية ص ١٩، الأعلام، للزركلي ١١٤/١.
- (١) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢١٧/٣.
- (٢) انظر: أصول السرخسي ١٠٨/٢.
- (٣) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ١٧٤/٢، التبيين شرح المنتخب ٧٠٠/١، التلويح مع التوضيح ٤٥/٢ - ٤٦، التحرير مع التقرير والتحرير ٣١٠/٢.
- (٤) انظر: تقريب الوصول، لابن جزى ص ٣٤١، نشر البنود ٢٥٨/٢.
- (٥) انظر: اللمع ص ٩٤، قواطع الأدلة ١٨٩/١، الإحكام، للآمدي ١٨٢/٤، البحر المحيط ٥٤/٦.
- (٦) وعليه أكثر الحنابلة. انظر: العدة، لأبي يعلى ١١٨١/٤، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٣٣٢، المسودة ص ٣٣٦، شرح مختصر الروضة ١٨٦/٣، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٤/٢٠، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٥٠/٤، شرح الكوكب المنير ٤٢٢/٤.
- (٧) أي: لغير الصحابي، من التابعين، ومن بعدهم.
- (٨) اتفق الأصوليون على أن قول الصحابي في مسائل الاجتهاد ليس بحجة على غيره من الصحابة، سواء أكان أحدهما إماماً أم حاكماً أم مفتياً. انظر: الواضح، لابن عقيل ٥/٢١٠، بذل النظر ص ٥٧٣، الإحكام، للآمدي ١٨٢/٤، نهاية الوصول، للهندي ٩/٣٩٨١، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٤/٢٠، إعلام الموقعين، لابن القيم ١١٩/٤.
- (٩) ذكر بعض الشافعية أن للشافعي رحمه الله قولين في المسألة، في القديم: أن قول الصحابي حجة، والجديد: أنه ليس بحجة. انظر: التبصرة ص ٣٩٥، الإبهاج، للسبكي ١٩٢/٣، نهاية السؤل ص ٢٧٤.
- ولعل السبب في ذكرهم للمذهب الجديد عنه أنه ذكر في، كتابه الرسالة أن قول الصحابي يكون حجة إذا وجد معه قياس. انظر: الرسالة ص ٥٩٧ - ٥٩٨، قال ابن القيم رحمه الله عن ذلك: «ونحن نشهد بالله أنه لم يرجع عنه بل كلامه في الجديد مطابق لهذا موافق له، وقد قال في الجديد في قتل الراهب: إنه القياس عنده، ولكن أتركه لقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه». إعلام الموقعين ١٢٢/٤، فالشافعي رحمه الله لا يحفظ له في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بحجة، وغاية ما في الأمر أنه يحكي أقوالاً للصحابة في الجديد ثم يخالفها، ولو كانت عنده حجة لم يخالفها، والله أعلم.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

والكرخي<sup>(١)</sup>، وجماعة<sup>(٢)</sup>.

وقيل<sup>(٣)</sup>: قول أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما فقط<sup>(٤)</sup>، والنزاع فيما لا يعم بلواه<sup>(٥)</sup>.  
النافي أولاً: لو كان<sup>(٦)</sup> مذهبه حجةً، لكان قول الأعلَم الأفضَل حجة؛  
إذ لا يصلح للعلية إلا كونه كذلك<sup>(٧)</sup>، أقول: بل ظن السماع، لما علم من  
عادتهم الفتوى بالنص، إلا نادراً<sup>(٨)</sup>، فافهم<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: (فافهم) [إشارة أنه يقتضي أنه لو علم أنه مذهبه برأيه، لا يصير  
حجة، وأكثرهم على الحجية مطلقاً]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: الفصول في الأصول ٣/٣٦١، أصول السرخسي ٢/١٠٥، وقيل عنه: لا يجب  
تقليد الصحابي إلا فيما لا يدرك بالقياس. انظر: المغني، للبخاري ص ٢٦٦، كشف  
الأسرار، للبخاري ٣/٢١٧.

(٢) انظر: التلخيص، للجويني ٣/٩٨، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٣٣٥، الواضح ٤/٢١٠،  
المحصول، للرازي ٦/١٢٩، الإحكام، للآمدي ٤/١٨٢، البحر المحيط ٦/٥٣، إرشاد  
الفحول ٢/١٨٧.

(٣) في (ق): «وقبل».

(٤) انظر: المستصفى ص ١٦٨، المحصول، للرازي ٦/١٢٩، الإحكام، للآمدي ٤/١٨٢،  
روضة الناظر ١/٤٦٧.

(٥) يعبر بعض الأصوليين عن (عموم البلوى) بالانتشار، فإذا انتشر قول الصحابي، وظهرت  
الموافقة عليه من الصحابة، فهذا الإجماع المعتبر الذي لا تجوز مخالفته، وإذا انتشر،  
ولم يُنكر عليه أحد، فهذا الإجماع السكوتي، وهو حجة على الصحيح، وأما إذا لم  
ينتشر، ثم ظهر قوله في التابعين ومن بعدهم، ولم يرد عن غيره من الصحابة خلاف ذلك  
القول، فهو محل الخلاف الذي ذكره المصنف. انظر: العدة، لأبي يعلى ٤/١٠٥٨،  
التبصرة ص ٣٤٩، أصول السرخسي ١/٢٩٥، بذل النظر، للأسمندي ٥٧٣، الإحكام،  
للآمدي ١/٢٦٦، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٠/١٤، إعلام الموقعين ٤/١٢٠،  
أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٥٠، التحبير ٨/٣٧٩٩، شرح الكوكب المنير ٤/٤٢٢.

(٦) آخر (١٦٤/أ) من النسخة (ك).

(٧) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢١٧، بيان المختصر ٣/٢٧٦، إعلام الموقعين ٤/  
١٢٤١.

(٨) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢/١٧٦، التقرير والتحبير ٢/٣١١، تيسير التحرير ٣/  
١٣٤.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

وما في شرح الشرح<sup>(١)</sup>: أن للصحابيّة<sup>(٢)</sup> يجوز أن يكون تأثيراً في الحجّة، فأقول: مندفع بأنه لا حكم إلا حكم الشرع، فتأمل<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: لو كان<sup>(٤)</sup> لزم اجتماع النقيضين؛ لمناقضة بعض الصحابة بعضاً<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> والجواب: بل اللازم الترجيح، أو التخيير، أو التوقف<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.

وثالثاً: يلزم تقليد المجتهد، وهو باطل اتفاقاً<sup>(٩)</sup>؛ والجواب: إذا كان

(١) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٥٧٤/٣.

(٢) في (س): «لصحابي».

(٣) هذا الجواب يناقض ما تقرر عند القائلين بحجية قول الصحابي. يقول ابن القيم رحمه الله: «فتلك الفتوى التي أفنى بها أحدهم لا تخرج عن ستة أوجه: أحدها: أن يكون سمعها من النبي ﷺ».

الثاني: أن يكون سمعها ممن سمعها منه.

الثالث: أن يكون فهمها من آية من كتاب الله فهماً خفي علينا.

الرابع: أن يكون قد اتفق عليها ملوهم ولم ينقل إلينا إلا قول المفتي وحده.

الخامس: أن يكون علمه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفرد به عنا، أو لقرائن حالية اقترنت بالخطاب، أو لمجموع أمور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي ﷺ، ومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته وسماع كلامه، والعلم بمقاصده وشهود تنزيل الوحي ومشاهدة تأويله بالفعل، فيكون فهم ما لا نفهمه نحن، وعلى هذه التقادير الخمسة تكون فتواه حجة يجب اتباعها.

السادس: أن يكون فهم ما لم يردّه الرسول ﷺ، وأخطأ في فهمه، والمراد غير ما فهمه، وعلى هذا التقدير لا يكون قوله حجة، ومعلوم قطعاً أن وقوع احتمال من خمسة أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين، هذا ما لا يشك فيه عاقل». إعلام الموقعين ١٢٦٦/٤ - ١٢٦٧، ثم إن المصنف قد قرر سابقاً أنه عليم من عادة الصحابة رضي الله عنهم الفتوى بالنص إلا نادراً، وهذا يتماشى مع إيراد الفتازاني، والله أعلم.

(٤) أي: لو كان مذهب الصحابي حجة.

(٥) انظر: الواضح ٢١٢/٥، الإحكام، للآمدي ١٨٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٧٧/٣، تحفة المسؤول ٢٣٦/٤.

(٦) آخر (١٧٦/ب) من النسخة (م).

(٧) في (س): «التوقف».

(٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٧١، تحفة المسؤول ٢٣٦/٤.

(٩) انظر: الواضح ٢١١/٥، الإحكام، للآمدي ١٨٥/٤، تحفة المسؤول ٢٣٦/٤، الردود والنقود ٦٧١/٢.

حجة، فمن مأخذ الحكم، فلا تقليد<sup>(١)</sup>.

المثبت<sup>(٢)</sup>: عمومًا «أصحابي كالنجوم»<sup>(٣)</sup>، وخصوصًا أولًا: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر»<sup>(٤)</sup>، وأجيب: المراد المقلِّدون<sup>(٥)</sup>.

وثانيًا: ولَّى عبدُ الرحمن عليًا بشرط الاقتداء بالشيخين، فلم يقبل، وولَّى عثمان به فقبل، ولم يُنكر<sup>(٦)</sup>، وهو ضعيف<sup>[١]</sup>.

وفيما لا يدرك بالرأي، فعند أصحابنا<sup>[٢]</sup>.....

[١] قوله: (وهو ضعيف) [لأن المراد متابعتهما في السيرة، والسياسة، لا في المذهب، وإلا لكان تقليد بعض الصحابة واجبًا، وهو خلاف الإجماع<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (فعند أصحابنا) [وبه قال الشافعي في الجديد، على ما حكاه السبكي عن والده<sup>(٩)</sup>، كذا في «التقرير»<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: بيان المختصر ٣/٢٧٨، شرح المختصر، للعضد ص ٣٧١، تحفة المسؤول ٤/٢٣٦، الردود والنقود ٢/٦٧١.

(٢) في (ك) و(م): للمثبت. (٣) تقدم تخريجه ٢/٢٢٥.

(٤) رواه الترمذي (٣٦٦٢)، كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقال: هذا حديث حسن. ٥/٦٠٩، وابن ماجه (٩٧) في المقدمة ١/٣٧، وأحمد في المسند (٢٣٢٤٥) ٣٨/٢٨٠، والحاكم في المستدرک (٤٤٥١)، كتاب معرفة الصحابة، وقال: ثبت بما ذكرنا صحة هذا الحديث وإن لم يخرجاه، وقد وجدنا له شاهدًا بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ووافقه الذهبي ٣/٧٩ - ٨٠، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ٣/٢٣٣ برقم (١٢٣٣).

(٥) انظر: الواضح ٥/٢١٤، الوصول إلى الأصول ٢/٣٧٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٠، شرح مختصر الروضة ٣/١٨٦.

(٦) عبد الرحمن هو: ابن عوف، وقد روى هذه القصة الإمام أحمد في مسنده (٥٥٧) ١/٥٦٠، وليس فيها أن عليًا رضي الله عنه لم يقبل بالاقتداء بسيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإنما قال: «فيما استطعت» قال ابن حجر: «لم يوافقه على بعض الشروط»، وقد ضعف إسناد الأثر أيضًا. انظر: فتح الباري ١٣/١٩٧.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٢٧٩، شرح العضد ص ٣٧١، الردود والنقود ٢/٦٧٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٩) انظر: رفع الحاجب ٤/٥١٨.

(١٠) انظر: التقرير والتحبير ٢/٣١٠. (١١) ساقطة من (ك) و(س).

اتفاق<sup>(١)</sup>، كتقدير أقل الحيض بقول ابن مسعود<sup>(٢)</sup>، وأنس<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا بد من حجة نقلية، فله<sup>(٤)</sup> حكم الرفع<sup>(٥)</sup>، ونقض<sup>[١]</sup> بالصحابي، والتابع<sup>(٦)</sup>.

أقول: التخلف ممنوع عند عدم الرتبة؛ لكن للصحابة أن يرتابوا بعضهم في بعض، أما نحن فلا نتكلم إلا بخير، فتدبر.

[١] قوله: (ونقض) [نقضان إجمالاً؛ يعني: لو صح ما ذكرتم، لزم أن يكون قول الصحابي المخالف للقياس حجة على صحابي آخر<sup>(٧)</sup>، وأن يكون قول غير الصحابي من التابعين، إذا خالف القياس أيضًا، حجة على غيره<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: أصول السرخسي ١١٠/٢، كشف الأسرار، للنسفي ١٧٤/٢ - ١٧٥، التقرير والتحجير ٤٠١/٢، وتيسير التحرير ١٣٤/٣.

(٢) رواه الدارقطني في السنن (٧٩٣)، كتاب الحيض (٤٦٩/١ - ٤٧٠) قال: عن هارون بن زياد القشيري عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ﷺ قال: «الحيض: ثلاث، وأربع، وخمس... إلخ»، ثم قال: «لم يروه عن الأعمش غير هارون بن زياد وهو ضعيف، وليس لهذا الحديث عند الكوفيين أصل عن الأعمش، والله أعلم».

(٣) رواه الدارقطني في السنن (٧٩٤)، كتاب الحيض (٤٧٠/١) قال: عن إسماعيل ابن علية عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قره عن أنس ﷺ قال: «القروء ثلاث، وأربع، وخمس... إلخ».

(٤) آخر (١٢٠/أ) من النسخة (ق).

(٥) انظر: أصول السرخسي ١١٠/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٥٦/٤، البحر المحيط ٦٣/٨.

(٦) في (س): «والتابعي».

(٧) فإنه ينبغي أن يجب عليه التقليد أيضًا. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح الأصفهاني ٢٨٠/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٣٧١، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٥٧/٤، البحر المحيط ٦٤/٨.

(٨) انظر: أصول السرخسي ١١١/٢، الواضح، لابن عقيل ٢١٨/٥، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٨٠/٣، حاشية التفتازاني على شرح العضد ٢٨٨/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣٢٦/٣، البحر المحيط ٦٤/٨.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

### تنبيه

لا رواية في المسألة<sup>(١)</sup> عن أبي حنيفة وصاحبيه؛ بل اختلف عملهم<sup>(٢)</sup>، فلم يشترطاً<sup>(٣)(٤)</sup> إعلام قدر رأس المال المشاهد؛<sup>(٥)</sup> لأن الإشارة كالتسمية، وشرطه<sup>(٦)</sup> بقول ابن عمر<sup>(٧)</sup>، وضمنا الأجير المشترك فيما يمكن الاحتراز عنه؛ كالسرقة بقول علي<sup>(٨)</sup>، ونفاه [بناء]<sup>(٩)</sup> على أنه أمين كالمودع<sup>(١٠)</sup>، هذا.

### تذييل

التابعي<sup>(١١)</sup> ولو زاحم بفتواه رأي الصحابي<sup>(١٢)(١٣)</sup> في عصرهم، فليس

- (١) وهي مسألة تقليد غير الصحابي للصحابي فيما يدرك بالقياس والرأي. انظر: التقرير والتحجير ٣١٠/٢، تيسير التحرير ١٣٣/٣.
- (٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢١٧/٣، أصول السرخسي ١٠٧/٢، المغني، للخبازي ص ٢٦٧.
- (٣) أي: القاضي أبو يوسف، ومحمد بن الحسن. انظر: فتح القدير، لابن الهمام ٢٢٠/٦، العناية شرح الهداية ٦٣٠/٦، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٤٨٧/٧.
- (٤) آخر (١٦٤/ب) من النسخة (ك). (٥) آخر (١٣٨/ب) من النسخة (س).
- (٦) المقصود هنا: أبو حنيفة، اشترط إعلام قدر رأس المال المشاهد في السلم. انظر: فتح القدير، لابن الهمام ٢٢٠/٦، العناية شرح الهداية ٦٢٩/٦.
- (٧) لم أجد قول ابن عمر رضي الله عنه هذا.
- (٨) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٠٧٤٣)، كتاب البيوع والأقضية، باب في الأجير يضمن أم لا؟ ٢٩/٧.
- (٩) ساقطة من (س).
- (١٠) انظر: تبين الحقائق، للزيلعي ١٣٤/٥، رد المحتار ١٠٩/٩، كشف الحقائق، للأفغاني ١٦١/٢.

(١١) عرّف الخطيب البغدادي التابعي بأنه: مَنْ صحب صحابياً، وقيل في تعريفه: هو من لقي الصحابي، وإن لم يصحبه. قال ابن الصلاح: وهو الأقرب، وقال النووي: وهو الأظهر، وعليه أكثر أهل الحديث. انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح ص ٢٧، فتح المغيث، للسخاوي ١٤٠/٣، تدريب الراوي ٢٦٤/٢ - ٢٦٥.

(١٢) في (س) و(ق): الصحابة.

(١٣) آخر (١٧٧/أ) من النسخة (م).

مثلاً لهم<sup>[١]</sup>(١).

فاستدلال البعض<sup>(٢)</sup> على صحة تقليده، برّد شريح<sup>(٣)</sup> شهادة الحسن لعليّ، وهو يقبل الابن، ومخالفة مسروق<sup>(٤)</sup> ابن عباس في إيجاب مائة من الإبل في النذر بذبح الولد إلى شاة<sup>(٥)</sup> فرجع<sup>(٦)</sup>، لا يفيد<sup>(٧)</sup>، نعم؛ يدل على عدم تقليد التابعي للصحابي<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (فليس مثلاً لهم) [روى عن أبي حنيفة أنه قال: إذا اجتمعت الصحابة سلمناهم، وإذا جاء التابعون زاحمناهم، وفي رواية: لا أقلدهم، هم رجال اجتهدوا، ونحن رجال نجتهد، كذا في «التقرير»<sup>(٩)</sup>][<sup>(١٠)</sup>].

(١) في (ل): «مثالهم».

(٢) انظر: تقويم الأدلة ص ٢٥٧، أصول السرخسي ١١٥/٢، فصول البدائع ٤٣٩/٢، التلويح على التوضيح ٤٦/٢.

(٣) هو: شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، كان قاضي الكوفة لستين سنة، قال فيه علي بن أبي طالب عليه السلام: «هو أفضى العرب»، عاش مائة وثمان سنين، يقال: له صحبة، قال الذهبي: «ولم يصح؛ بل أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وانتقل من اليمن زمن الصديق»، توفي سنة ٧٨ هـ. انظر: أخبار القضاة، لوكيع ١٩٨/٢، الطبقات الكبرى، لابن سعد ١٣١/٦، سير أعلام النبلاء ١٠٠/٤.

(٤) هو: مسروق بن الأجدع بن مالك الهمذاني، أبو عائشة، سُرق وهو صغير ثم وُجد، فسُمي مسروقاً، أسلم أبوه الأجدع، ولقي مسروقاً عمر بن الخطاب، فقال له: من أنت؟ فقال: مسروق بن الأجدع. فقال: الأجدع شيطان، وأنت مسروق بن عبد الرحمن، فثبت ذلك عليه، كان صواماً قواماً، روى عن جملة من الصحابة منهم: عمر، وعلي، وابن مسعود، وغيرهم، توفي في الكوفة سنة ٦٣ هـ. انظر: صفة الصفوة ١٦/٢، العبر في خبر من غبر ٥٠/١.

(٥) رواه ابن أبي شبة في مصنفه (١٢٥١٤)، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب في الرجل يقول: هو ينحر ابنه ١٠٤/٣، وعبد الرزاق في المصنف (١٥٩١٣)، كتاب الأيمان والنذور، باب من نذر لينحر نفسه ٤٦٢/٨.

(٦) في (ك) و(م): فيرجع.

(٧) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٢٦/٣، التقرير والتحجير ٣١٢/٢.

(٨) في (ك) و(م): الصحابي التابعي.

(٩) انظر: التقرير والتحجير ٣١٢/٢، انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٢٥/٣.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

## الفصل الرابع

### في التعارض

وهو: تدافع الحجتين<sup>(١)</sup>، ولا يكون في نفس الأمر، وإلا لزم التناقض قطعاً أو ظناً<sup>(٢)</sup>؛ بل يتصور ظاهراً، فتجوزيه في الظنين فقط، كما في المختصر<sup>(٣)</sup> تحكّم.

أقول: إلا أن يُجَوِّزَ مع المساواة التخلّف في أحدهما<sup>[١]</sup>،

[١] قوله: (التخلّف في أحدهما) [وربما يتوهم تجوزيه من كلام شارح المختصر، حيث قال في «المبادئ»<sup>(٤)</sup>: إن غير البرهان لا يستلزم شيئاً، فإنه لا علاقة بين الظن، وبين شيء؛ لانتفائه مع بقاء سببه.

(١) هذا أحد التعريفات للتعارض، وقد اختلف الأصوليون في تعريفه، وهذا الاختلاف راجع إلى اختلافهم في بعض مسائل التعارض كاختلافهم في وقوع التعارض بين القطعيين، واشتراط التساوي بين المتعارضين ونحوها. انظر: أصول السرخسي ١٢/٢، المستصفى ص ٣٧٥، شرح تنقيح الفصول ص ٤١٧، التقرير والتحبير ٢/٣، شرح الكوكب المنير ٦٠٥/٤، إرشاد الفحول ٢٥٨/٢، التعارض والترجيح، للبرزنجي ١٨/١ - ١٩.

(٢) اتفق العلماء على وقوع التعارض بين الظنين في ذهن المجتهد، واختلفوا في وقوعه في نفس الأمر على قولين:  
القول الأول: منع وقوع التعارض بين الدليلين الظنين في نفس الأمر، وهو قول الإمام أحمد، وبعض أصحابه، والكرخي، وجماعة من الشافعية.  
القول الثاني: جواز وقوع التعارض بين الظنين في نفس الأمر، وإلى هذا القول ذهب القاضي أبو بكر، وأبو علي الجبائي وابنه، والأمدي - وقد حكاه عن أكثر الفقهاء -، وابن الحاجب.

انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٣٤٧/٤، الإحكام، للأمدي ٢٩٦/٤، ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣٢١/٣، تحفة المسؤول ٢٦٨/٤، التحصيل، للأرموي ٢/٢٥٣، كشف الأسرار، للنسفي ٨٦/٢ - ٨٧، التحبير ٤١٣١/٨، تيسير التحرير ١٣٦/٣.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣٧١/٣.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١.



وحكُّهُ<sup>(١)</sup>: النسخ إن عُلِمَ المتقدم، وإلا فالترجيح إن أمكن، وإلا فالجمع بقدر الإمكان، وإن لم يمكن تساقطاً، فالمصير في الحادثة إلى ما دونهما مرتباً<sup>[١]</sup> إن وجد.

وإلا فالعمل بالأصل، كما في سؤُر<sup>(٢)</sup> الحمار<sup>[٢]</sup>.

وحَمَلَ بعضهم ذلك على الدليل الأصولي؛ كالغيم للمطر، وأما الدليل المنطقي، فلا يمكن تخلف الظن بالنتيجة عن ظن مقدمته، كيف والنتيجة مندرجة<sup>(٣)</sup> في «الكبرى»، فإذا فسد الظن بالنتيجة، فسد الظن لكلية الكبرى، مثلاً إذا قيل: هذا الشخص يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل، فهو سارق، فإذا لم يحصل الظن يكون هذا الشخص سارقاً، بناء على العلم بحاله أنه ليس بسارق، فسد الظن يكون كل من يطوف بالليل، فهو سارق<sup>[٤]</sup>.

[١] قوله: (مرتباً) [أي: إن كان التعارض بين آيتين<sup>(٥)</sup>، فالمصير إلى السُّنة، فإن كانت متعارضة، فالمرجع إلى قول الصحابي، فإن وقع التعارض فيه<sup>(٦)</sup>، فكما سيأتي<sup>[٧]</sup>].

[٢] قوله: (كما في سؤُر الحمار...) إلخ [تعارضت الروايات في حِلِّه

(١) هذا هو منهج جمهور الحنفية في دفع التعارض بين الأدلة، خلافاً للجمهور الذين يقدمون الجمع بين الدليلين المتعارضين إن أمكن، وإلا فالترجيح إن وجد أحد المرحجات، وإلا فالحكم بنسخ أحد الدليلين للآخر إن عُلِمَ المتقدم منهما، وإذا لم يُعلم فيحكم بتساقط الدليلين. انظر: منهج الحنفية والجمهور: روضة الناظر ٣٩١/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٩٤/٣ وما بعدها، جمع الجوامع مع الغيث الهامع ص ٦٦٨، التلويح مع التوضيح ٢٠٧/٢، التقرير والتحبير ٣/٣، غاية الوصول ص ١٤٨، تيسير التحرير ٣/١٣٧، شرح الكوكب المنير ٦٠٩/٤ وما بعدها.

(٢) السؤُر: ما يفضل من طعام الإنسان أو الحيوان وشرابه. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٢٧/٢، معجم لغة الفقهاء ص ٢٣٨.

(٣) آخر (٨١/ب) من النسخة (ل). (٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) في (ك): «الآيتين».

(٦) انظر: تقويم الأدلة ص ٢١٥، أصول السرخسي ١٣/٢، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٧٦/٣، المغني، للبخاري ص ٣٢٧، التوضيح مع التلويح ٢٠٥/٢، تيسير التحرير ٣/١٣٧.

(٧) ساقطة من (س).

وأما في القياسين<sup>(١)</sup> ولا ترجيح، فالتخير ابتداء<sup>[١]</sup>، ويجب التحري<sup>(٢)</sup>، خلافاً للشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقول الصحابيَّين، وإن كان قبل القياس كقياسين، فلا مصير إلى القياس؛ بل يعمل بما شاء<sup>(٤)</sup>، وفيه ما فيه<sup>[٢](٥)</sup>.

وحرمة، المستلزمين لطهارة السُّور ونجاسته، واختلف الآثار، فعن ابن عمر: نجس، وعن ابن عباس: طاهر، فقرّر أن الماء طاهر، والحدث لا يزول، فضم التيمم، إن قيل: قد رجحت حرمة، والكلام فيما لا ترجيح، أجيب: بأن الترجيح بالاجتهاد، فيظهر في حرمة اللحم احتياطاً، فأما فيما وراء ذلك فيبقى التعارض، وقد يقال: تعارضت الحرمة المقتضية للنجاسة، والضرورة المقتضية للطهارة، ولم يترجح؛ إذ ليس كالهرة، ولا الكلب، فتدبر<sup>[٦]</sup>.

[١] قوله: (ابتداء) [أي: قبل التحري، فإذا عمل بأحدهما بالتحري، ليس له أن يعمل بالآخر]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى أن القياس على الكتاب والسنة يقتضي المصير إلى القياس؛ لأنه دونه كما مرّ، وقد يفرق بأن قولهما عند عدم المحاجة

(١) أي: التعارض الواقع في القياسين.

(٢) انظر: تقويم الأدلة ص ٢١٥، أصول السرخسي ١٤/٢، الوافي، للسغناقي ١١٥٥/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٩١/٢، تيسير التحرير ١٣٧/٣.

(٣) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٨٠/٣، التقرير والتحبير ٥/٣، تيسير التحرير ١٣٧/٣، نور الأنوار، لملا جيون مع كشف الأسرار ٩٢/٢، وهذا ما نسبته الحنفية إلى الشافعي رحمته، ولكن لم أجد في كتب الشافعية من نسب إلى الإمام هذا القول، ولكنه ينسب إلى القاضي الباقلاني، وأبي علي الجبائي، وابنه أبي هاشم. انظر: المعتمد، للبصري ٣٠٦/٢، المحصول، للرازي ٣٧٠/٥، البحر المحيط، للزركشي ١٢٧/٨، فواتح الرحموت ٢٣٦/٢، إرشاد الفحول ٢٦٢/٢.

(٤) لقد خص بعضهم قول الصحابي هنا بما يدرك بالقياس، أما ما لا يدرك بالقياس فليس كالقياس حال التعارض؛ بل كالنصين. انظر: التوضيح مع التلويح ٢٤٠/٢، التقرير والتحبير ٥/٣، تيسير التحرير ١٣٧/٣ - ١٣٨.

(٥) آخر (١٦٥/أ) من النسخة (ك). (٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ثم الجمع في العامّين بالتنويع<sup>(١)</sup>، وفي المطلقين بالتقييد<sup>(٢)</sup>، وفي الخاصين بالتبعيض<sup>(٣)</sup>، أو بحمل أحدهما على المجاز<sup>(٤)</sup>، وفي العام والخاص بتخصيص العام به، لا كتخصيص الشافعية<sup>(٥)</sup>.

بالسمع عن رأيهما، فهما قياسان، ولا ترجيح في تعارض قياسين إلى قياس ثالث، تدبر<sup>(٦)</sup>-(٧).

[١] قوله: (لا كتخصيص الشافعية) [الفرق أن التخصيص عند الشافعية باعتبار الإرادة<sup>(٨)</sup>، وعند الحنفية باعتبار العمل؛ دفعًا للتعارض عند تعذر الترجيح بقدر الإمكان، وبينهما بون بين].

اعلم أن الحنفية كثيرًا ما قالوا في كتبهم الفقهية بالتخصيص عند التعارض، فأورد عليهم: أن التخصيص فرع المقارنة عندهم، وهو غير معلوم، ولا يخفى

(١) انظر صور تعارض العامّين: نفائس الأصول ٣٦٨٩/٨، نهاية السؤل ص ٣٧٥، شرح الورقات، للمحلي ص ١٧١، الأنجم الزاهرات، للمارديني ص ١٩٢، التقرير والتحجير ٣/٥، تيسير التحرير ٣/١٣٨، شرح الكوكب المنير ٣/٣٨٤.

(٢) انظر: التقرير والتحجير ٣/٥، تيسير التحرير ٣/١٣٨.

(٣) انظر: نهاية السؤل ص ٣٧٥، التقرير والتحجير ٣/٥، تيسير التحرير ٣/١٣.

(٤) انظر: التقرير والتحجير ٣/٥، تيسير التحرير ٣/١٣٨.

(٥) آخر (١٢٠/ب) من النسخة (ق).

(٦) وهذا هو ما استدل به الجمهور في عدم التخيير بين القولين المتعارضين، يقول الطوفي: «لنا على المنع من ذلك وجهان: أحدهما: القياس على تعارض دليلي الكتاب والسنة وأولى؛ فإن قول الصحابي لا يزيد في القوة على الكتاب والسنة، ولو تعارض دليلان منهما، لم يجز الأخذ بأحدهما إلا بترجيح ونظر، فكذلك أقوال الصحابة أولى». شرح مختصر الروضة ٣/١٨٨.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) وهذا ما بينه الرازي بقوله: «المقتضي لذلك الاختصاص هو الإرادة القائمة بالمتكلم». (المحصول ٣/٧٤)، فهم يرون أن المخصص هو الأمر الذي يؤثر في اختصاص اللفظ العام ببعض مسمياته، وهي الإرادة القائمة بالمتكلم، وعلى ذلك يكون العقل دليل المخصص، لا نفس المخصص، وقد رد ذلك القرافي بأنه على هذا التفسير لا يكون الكتاب مخصصًا للكتاب، ولا السنة للسنة؛ لأن المؤثر في ذلك التخصيص هو الإرادة، لا تلك الألفاظ. انظر: نفائس الأصول ٥/٢٠٦٩، إرشاد الفحول ١/٤٤٥.

إن قيل: <sup>(١)</sup> الإعمال أولى من الإهمال، فيقدم الجمع على الترجيح <sup>(٢)</sup>، قلنا: تقديم الراجح على المرجوح هو <sup>(٣)</sup> المعقول، ولهذا قدم أبو حنيفة «استنزهوا من البول» <sup>(٤)</sup>، على شرب العرنين أبوال الإبل <sup>(٥)</sup>؛ لمرجح التحريم، مع إمكان حمل العام على سوى ما يؤكل، <sup>(٦)</sup> أو لا للتداوي.

ولنورد ههنا أمثلة تمريناً للتخلص:

فمنها: ما بين الجر <sup>[١]</sup> .....

عليك أن منشأ الإيراد هو الغفلة عن [المعنى] <sup>(٧)</sup> التخصيص الذي يقولون عند التعارض، فاحفظ ولا تغفل <sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (فمنها ما بين الجر...) إلخ [أي: المعارضة، أو الأمثلة المقتضيين من ههنا، وذهب بعضهم إلى التخيير <sup>(٩)</sup>، وبعضهم إلى

(١) آخر (١٧٧/ب) من النسخة (م).

(٢) ذهب جمهور الحنفية: إلى تقديم الترجيح على الجمع عند تعارض الدليلين، وتعذر معرفة التاريخ، وذهب بعضهم: إلى تقديم الجمع على الترجيح، منهم: صدر الشريعة، انظر: التوضيح مع التلويح ٢/٢١٢، والأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، للكنوي ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٣) آخر (١٣٩/أ) من النسخة (س).

(٤) رواه الدارقطني (٤٦٤)، كتاب الطهارة، باب نجاسة البول والأمر بالتنزه منه، وقال: الصواب أنه مرسل. ٢٣٣/١، وقال ابن حجر: أعله أبو حاتم، فقال: إن رفعه باطل. انظر: التلخيص الحبير ١/١٠٦.

(٥) رواه البخاري (١٥٠١)، كتاب الزكاة، باب استعمال إبل الصدقة ٣/٣٦٦ مع الفتح، ومسلم (١٦٧١)، كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين ٣/١٢٩٦.

(٦) في (س): «على ما لا يؤكل».

(٧) هكذا في النسخة (ل) وفي المطبوع: «معنى»، وهو الأليق بالسياق.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) نقل القول بالتخيير بين الغسل والمسح عن الحسن البصري، وابن جرير الطبري، وغيرهم. انظر: جامع البيان، للطبري ٨/١٩٩ - ٢٠٠، تحفة الفقهاء ١/١١، عبون الأدلة في مسائل الخلاف، لابن القصار ١/٢٢٦، الذخيرة ١/٢٦٩، النجم الوهاج في =

والنصب في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> المقتضيين للمسح وللغسل<sup>(٣)</sup>، وحملُ الجِر على الجوار<sup>(٤)</sup> معارضُ بالنصب على المحل<sup>(٥)</sup>.

أقول: لك ترجيح الغسل، بأن الرجل محل التلوث، فبالغسل أجدر؛ كاليد دون الرأس<sup>(٦)</sup>، وأيضاً الوضوء كالغسل في تطهير البدن كله، فأقيم غسل الأطراف مقام غسل الكل، واكتفي في الرأس بالمسح؛ دفعاً للحرَج<sup>(٧)</sup>. وقد يتخلص<sup>[١]</sup> بأن المسح في المعطوف مجاز عن الغسل؛ لتواتره

الجمع<sup>(٨)</sup> [٩].

[١] قوله: (وقد يتخلص) [اختاره ابن الهمام<sup>(١٠)</sup>]

= شرح المنهاج، للدّميري ٣٣١/١، الإقناع في مسائل الإجماع، لابن القطان ٨٦/١، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملّقن ٢٤١/١.

(١) الواردة في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

(٢) أي: قراءة الجِر (أرجلكم)، وهي قراءة متواترة، قرأ بها نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم في رواية حفص، وأما قراءة النصب (أرجلكم)، فهي قراءة متواترة سبعة، قرأ بها ابن كثير، وحزمة، وأبو عمر، وعاصم في رواية أبي بكر. انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٧/٣٤٢، النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ٢/٢٥٤، فتح القدير، للشوكاني ٢/٢٦.

(٣) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي ٢/٥٧٧، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٧/٣٤٣، تفسير ابن كثير ٢/٢٧، فتح القدير ٢/٢٧.

(٤) في (ك): «وجعل الجِر للجوار».

(٥) أي: أن العطف يكون على الرؤوس حملاً على المحل، فإنه مفعول محلاً، فلا أولوية لجعل الجِر للجوار. انظر: التقرير والتحرير ٧/٣، تيسير التحرير ٣/١٤١، فواتح الرحموت ٢/٢٤٢، وقد ردّ ابن تيمية رحمته الله هذا الاعتراض من وجوه كثيرة. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢١/١٢٩، وما بعدها.

(٦) انظر: بداية المجتهد ١/٣٩، المغني، لابن قدامة ١/١٨٨ - ١٨٩.

(٧) انظر: التلويح على التوضيح ٢/٢١٠.

(٨) حكي القول بالجمع بين الغسل والمسح عن ابن خويزمنداد من المالكية، والأوزاعي، وبعض أهل الظاهر. انظر: مواهب الجليل ١/٢١٢، التعليقة، للقاضي حسين المروروذى ١/٢٧٩، المحلّى بالآثار ١/٣٣٦.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١٠) آخر (٨٢/أ) من النسخة (ل).

عنه عليه السلام، فقد رواه أزيد من ثلاثين صحابياً، وهلم<sup>[١]</sup> جرأ.

وما قيل<sup>[٢]</sup>: الغسلُ مسحٌ؛ إذ لا إسالة بلا إصابة، فلا إصابة فيه؛ بل لا يمسح إلى الغسل<sup>(١)(٢)</sup>.

وقيل: الجر مع الخفين، والنصب بدونهما<sup>(٣)</sup>، وفيه ما فيه<sup>[٣]</sup>.

في التحرير<sup>(٤)</sup>[<sup>(٥)</sup>].

[١] قوله: (وهلم) [أي: إلينا، والمقصود بلوغ الوسط والطرفين إلى حد التواتر<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (وما قيل) [القائل التفتازاني في التلويح<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى ما اتفقوا عليه، أن المسح على الخفين ثابت بالسنة المشهورة لا بالكتاب<sup>(١٠)</sup>، على أنه يلزم أن تكون الآية على كل قراءة ناقصة في بيان فرائض الوضوء، فتأمل]<sup>(١١)</sup>.

(١) في (س): «معنى المسح».

(٢) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٧/٣، تفسير التحرير ١٤٠/٣.

(٣) هذا الرأي منقول عن الإمام الشافعي، واختاره فخر الإسلام البزدوي، وغيره. انظر: الأم ٦٩/٢، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٩٣/٣، أصول السرخسي ٢٠/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٩٧/٢.

(٤) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٦/٣.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) انظر: فتح القدير، لابن الهمام ١٠/١، التحرير مع التقرير والتحبير ٦/٣.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) انظر: التلويح على التوضيح ٢١١/٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) قال علاء الدين البخاري: «عند عامة المحققين، فالمسح ثابت بالسنة دون الكتاب، وهو المذكور في الميسوط، والهداية، وعامة الكتب، فإنه لو كان ثابتاً به لكان مغنياً إلى الكعبين كالغسل». كشف الأسرار ٩٣/٣، وانظر: الميسوط ٩٧/١، الهداية ٢٨/١، فتح القدير، لابن الهمام ١٢٦/١، حاشية ابن عابدين ٤٨٧/١.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

ومنها: ما بين التشديد المانع إلى الغسل، والتخفيف المبيح<sup>(١)</sup> قبله،  
بعد الانقطاع في: (يطهرن)<sup>(١) [٢]</sup>، ويُتخلص بحمل التشديد على<sup>(٣)</sup> الأقل،  
والتخفيف على الأكثر، وَتَطَهَّرَ<sup>[٢]</sup> حِينَئِذٍ كَتَبِينَ<sup>(٤)</sup>.  
إن قيل: لم لا يحمل فيهما على الاغتسال، كما عليه الشافعية<sup>(٥)</sup>،  
قلنا: سَوَقَ الكلام أن لا مانع إلا الأذى، وقد ارتفع حقيقةً وحكمًا<sup>[٣]</sup>، ولا

[١] قوله: (في يطهرن) قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى  
فَأَعْزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ  
اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

[٢] قوله: (وتَطَهَّرَ) [لا للتصنّع، كتكبر في صفاته تعالى<sup>(٦)</sup>، فلا يرد أن  
التخلص إنما يتم لو قرئ (فإذا طَهَّرْنَ) بالتخفيف، ولم يقرأ<sup>(٧)</sup>].  
[٣] قوله: (وحكمًا) [لوجوب العبادات]<sup>(٨)</sup>.

(١) آخر (١٦٥/ب) من النسخة (ك).

(٢) لأن حتى لبيان الغاية، وبين امتداد الشيء إلى غاية، وبين قصوره دونها منفاة، والاطهار  
هو الاغتسال، والطره يكون بانقطاع الدم، فبين امتداد حرمة القربان إلى الاغتسال، وبين  
ثبوت حل القربان عند انقطاع الدم منفاة. انظر: أصول السرخسي ١٩/٢، كشف  
الأسرار، للنسفي ٩٧/٢، التوضيح مع التلويح ٩٢/٣.

(٣) آخر (١٧٨/أ) من النسخة (م).

(٤) انظر: تقويم الأدلة ص ٢١٧، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٩٢/٣، أصول  
السرخسي ١٩/٢ - ٢٠، كشف الأسرار، للنسفي ٩٧/٢.

(٥) انظر: الأم ١٩٢/٥، المجموع ٣٩٧/٢، روضة الطالبين ٢٤٨/١، البيان في مذهب  
الشافعي، للعمرائي ٣٤٣/١، وهو مذهب المالكية والحنابلة. انظر: الكافي، لابن  
عبد البر ١٨٥/١، البيان والتحصيل، لابن رشد ١٢١/١، بداية المجتهد ٦٣/١، مواهب  
الجليل ٣٧٣/١، المعني، لابن قدامة ٢٤٥/١، العدة شرح العمدة ٥٣/١، الإنصاف ١/١.  
٣٤٩.

(٦) أي: أن (تَفَعَّلَ) قد يجيء بمعنى (فَعَلَ) من غير أن يدل على صنع؛ كـ(تَبَيَّنَ) بمعنى (بان)  
أي: ظهر، وكما يقال في صفات الله ﷻ: (تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ)، ولا يراد به صفة تكون  
بإحداث الفعل. كشف الأسرار، للبخاري ٩٢/٣.

(٧) ساقطة من (ك) و(س). (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

توقف بعد المقتضي وعدم المانع<sup>(١)</sup>، فتدبر.

ومنها: ما بين آيتي اللغو في اليمين<sup>(٢)</sup>، يفيد أحدهما<sup>(٣)</sup> المؤاخذة بالغموس<sup>(٤)</sup>؛ لأنها مكسوبة، والأخرى<sup>(٥)</sup> عدمها؛ إذ ليست معقودة<sup>(٦)(٧)</sup> والمفهوم من (لا يؤاخذكم بكذا؛ لكن بكذا) عدم الوسطة، فخرجت مرة عن اللغو، ودخلت أخرى، وذلك لشيوع استعماله<sup>(٨)</sup> فيما لا يقصد، وفيما لا يفيد<sup>(٩)</sup>.

والتخلص: بأن الثانية هي الأخروية؛ للإضافة<sup>(١٠)</sup> إلى كسب القلب<sup>(١١)</sup>، والمنفية هي الدنيوية، فلا كفارة فيها<sup>(١٢)</sup>.

- (١) أي: لا يجوز تراخي الحرمة بعد انقطاع الدم إلى الاغتسال؛ لأنه يؤدي إلى جعل الطهر الذي هو ضد الحيض حيضاً، أو يؤدي إلى منع الزوج عن حقه، وهو القربان بدون العلة المنصوص عليها وهي الأذى، وكلاهما فاسد. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٩٢/٣.
- (٢) اللغو في اليمين: هو ما يجري على لسان الحالف عادة، من غير تعقيد ولا تأكيد، وقيل: هو حلف الشخص على شيء، وهو يرى أنه كذلك، وليس كما يرى في الواقع. انظر: التعريفات ص ١٩٢، الجامع لأحكام القرآن ١٧/٤، بداية المجتهد ١٧١/٢، المغني، لابن قدامة ٤٩٨/٩، وتفسير ابن كثير ٦٠٣/١، فتح القدير، للشوكاني ٢٦٥/١.
- (٣) وهي قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].
- (٤) الغموس: هي الحلف على أمر ماضٍ، مع العلم بالكذب. انظر: التعريفات ص ٢٥٩، الهداية، للمرغيناني ٧٢/٢، المسبوط ١٢٧/٨، فوائح الرحموت ٢٤٦/٢.
- (٥) وهي قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

(٦) في (م): مقصودة.

(٧) انظر: أصول السرخسي ١٩/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٩٦/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٩٠/٣، نور الأنوار ٩٥/٢.

(٨) آخر (١٣٩/ب) من النسخة (س).

(٩) ومعنى ذلك: أن التعارض في الآيتين باعتبار أن الأولى تُثبت المؤاخذة في الغموس، والآية الأخرى تنفي المؤاخذة فيها. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٩٠/٣، التلويح ٢/٢١٢، التقرير والتحبير ٩/٣، تيسير التحرير ١٤٢/٣.

(١٠) آخر (١٢١/أ) من النسخة (ق). انظر: التوضيح مع التلويح ٢/٢١٢.

(١٢) قال التفتازاني: «والمخلص: أن يقال: المؤاخذة التي توجبها الآية الأولى على الغموس هي المؤاخذة في الآخرة، والتي تنفيها الثانية هي المؤاخذة في الدنيا؛ أي: =



والشافعية يحملونهما<sup>(١)</sup> على الدنيوية؛ لأنها من المعقودة بعقد القلب وعزمه<sup>(٢)</sup>، ودفعه: بأن العقد مجاز في القلب<sup>(٣)</sup>، يدفع: بأنه أعم [لغة]<sup>(٤)</sup>، وأجيب: بأنه في عرف الشرع لما له حكم في المستقبل، قال تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] فتدبر.

ومنها: ما روي في تحريم الضب<sup>[١]</sup> وإباحته، والتخلص: بتقديم

[١] قوله: (في تحريم الضب) [في «سنن أبي داود» أن رسول الله ﷺ «نهى عن أكل لحم الضب»<sup>(٥)</sup>، وروى الجماعة إلا الترمذي، عن خالد أنه سأل عن حرمة، فقال ﷺ: «لا»<sup>(٦)</sup>]-<sup>(٧)</sup>، كذا في التقرير ملخصاً<sup>(٨)</sup>.

= لا يؤاخذكم الله بالكفارة في اللغو، ويؤاخذكم بها في المعقودة». التلويح ٢/٢١٢. وانظر: تقويم الأدلة ص ٢١٧، أصول السرخسي ١٩/٢، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٨٩/٣، المنار، للنسفي مع كشف الأسرار ٩٥/٢.

(١) أي: المؤاخذتين في الآيتين.

(٢) انظر: الأم ٨/١٥١، المجموع ١٩/٢٢٥، الاستذكار، لابن عبد البر ١٥/٦٥، قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن من حلف على أمر كاذباً متعمداً أن لا كفارة عليه وانفرد الشافعي، فقال: يكفر، وإنه أثم». الإجماع ص ١٣٧.

(٣) أي: أن العقد حقيقة في الأعيان، وهو الربط، ومجاز في المعاني، وهو عقد القلب. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٩٠، التلويح ٢/٢١٢، التقرير والتحبير ٣/٩، تيسير التحرير ٣/١٤٣.

(٤) زيادة من (س).

(٥) رواه أبو داود (٣٧٩٦)، كتاب الأطعمة، باب في أكل الضب ٣/٣٥٤، والطبراني (٨٣٦) ٢٢/٣٣٣، قال الهيثمي: وفيه إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف في أهل الحجاز. انظر: مجمع الزوائد ٤/٣٨، وقال ابن حجر: وإسناده شامي، ولا يخلو من مقال. انظر: الدراية في تخريج أحاديث البداية ٢/٢٠٩.

(٦) رواه البخاري (٥٣٩١)، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له ٩/٥٣٤ مع الفتح، ومسلم (١٩٤٥)، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب ٣/١٥٤٣.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: التقرير والتحبير ٣/١٣.

المحرّم، بتقديم المبيح كيلا يتكرر النسخ<sup>(١)</sup>، وفيه الاحتياط<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

الإثبات مقدّم على النفي، كما في الشهادة عند الكرخي<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن أبان<sup>(٦)</sup>: يتعارضان<sup>(٧)</sup>.

(١) أي: لو جعلنا الموجب للإباحة متأخراً احتجنا إلى إثبات نسخين، نسخ الإباحة الثابتة في الابتداء بالنص الموجب للحظر، ثم نسخ الحظر بالنص الموجب للإباحة، وإذا جعلنا نص الحظر متأخراً، احتجنا إلى إثبات النسخ في أحدهما خاصة، فكان هذا الجانب أولى. أصول السرخسي ٢١/٢.

(٢) وجه الاحتياط: أنه لو كان المقدّم المحرّم، والمتأخر المبيح، ففي الاجتناب عنه لا حرج، ولا ذنب، بخلاف ما إذا كان المتقدم المبيح، وناسخه المحرم، فإنه لو عمل بالإباحة وقع في الحرج. فواتح الرحموت ٢٤٨/٢.

ويمكن أن يقال هنا بتقديم رواية الإباحة على رواية التحريم؛ لأن رواية الإباحة أصح ورواتها أوثق، ومن أنواع الترجيحات عند الأصوليين ما يعود إلى الرواية. انظر: الأحكام، للآمدني ٣٠٠/٣، إرشاد الفحول ٢٦٤/٢.

(٣) أي: كما لو شهد شاهدان أحدهما بإثبات، والآخر بنفي، فإن المثبت يقدّم على النافي. انظر: أصول السرخسي ٢١/٢، كشف الأسرار، للنسفي ١٠٠/٢.

(٤) آخر (١٧٨/ب) من النسخة (م).

(٥) وهو مذهب المالكية، والحنابلة، ونسبه إمام الحرمين إلى جمهور الفقهاء. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٣٦/٣، اللمع، للشيرازي ص ٩١، البرهان ٧٨٠/٢ مسألة ١٢٥٠، شرح مختصر الروضة ٧٠٠/٣، مفتاح الوصول ص ٦٤٣، بيان المختصر ٣٩٢/٣، البحر المحيط ١٩٨/٨، شرح الكوكب المنير ٦٨٢/٤.

(٦) هو: عيسى بن أبان بن صدقة، أبو موسى، قاضي من كبار فقهاء الحنفية، ولي قضاء البصرة عشر سنين، وكان سريعاً في إنفاذ الحكم، عفيفاً، من مصنفاته: «إثبات القياس»، و«اجتهاد الرأي»، وغيرهما، توفي في البصرة سنة ٢٢١ هـ. انظر: تاريخ بغداد ١١/ ١٥٧، الجواهر المضيئة ٦٧٨/٢، الأعلام، للزركلي ١٠٠/٥.

(٧) أي: لا يكون الترجيح بواحد منهما، وإنما يطلب من دليل آخر، وهذا مذهب القاضي عبد الجبار. انظر: الفصول في الأصول ١٧٠/٣، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/ ٩٧، أصول السرخسي ٢١/٢، الردود والنقود ٧٥٣/٢، التلويح ٢١٩/٢، فصول البدائع ٤٥٤/٢.

والمختار<sup>(١)</sup>: (٢) إن كان النفي بالأصل<sup>(٣)</sup>، فيقدم الإثبات تقديم الجرح على التعديل<sup>(٤)</sup>؛ كحرية<sup>(٥)</sup> زوج<sup>[١]</sup> بريرة<sup>(٦)</sup> حين أعتقت؛ لأن عبديته<sup>[٢]</sup> كانت معلومة، فالإخبار بها بالأصل.

[١] قوله: (كحرية زوج...) إلخ [كما في الكتب الستة]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (لأن عبديته) [كما في «الصحيحين» عن عائشة]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: أصول السرخسي ٢٢/٢، كشف الأسرار شرح المنار ١٠١/٢، التوضيح مع التلويح ٢١٨/٢، تيسير التحرير ١٤٤/٣.

(٢) آخر (١٦٦/أ) من النسخة (ك).

(٣) أي: بأن كان منبئاً على الاستصحاب، وليس منبئاً على دليل وعلامة ظاهرة. انظر: نور الأنوار شرح المنار ١٠١/٢، فواتح الرحموت ٢٤٨/٢.

(٤) أي: كما لو تعارض الجرح والتعديل، فإن الجرح أولى، وهو المثبت؛ لأنه يثبت أمراً عارضاً على خبر المعدل. انظر: نهاية السؤل ص ٢٧٠، رفع الحاجب ٣٩٦/٢، التقرير والتحجير ٢٥٧/٢، التحجير ١٩٢٨/٤.

(٥) في (ك) و(م): كحرمة.

(٦) هي: بريرة مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق، كانت مولاة لبعض بني هلال فكاتبوها، ثم باعوها من عائشة، وجاء الحديث في شأنها بأن الولاء لمن أعتق.

وأما زوجها فهو: مغيث بن جحش، وكان عبداً لبعض بني مطيع، وأعتقت بريرة تحتها، فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها، وكان مغيث هذا في حين عتقها واختيارها عبداً، وقيل: كان حراً.

انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٤٤٣/٤، ١٧٩٥، غوامض الأسماء المبهمة، لابن بشكوال ١٦١/١، أسد الغابة، لابن الأثير ٣٩/٦.

(٧) أخرجه البخاري (٥٢٨٣)، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة ٤٠٨/٩ مع الفتح.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) وفيهما: أنها ﷺ قالت: إنه ﷺ خير بريرة، وكان زوجها عبداً.

رواه البخاري (٥٢٨٢)، كتاب الطلاق، باب خيار الأمة تحت العبد، من كلام ابن عباس ﷺ ٤٠٧/٩ مع الفتح، ومسلم (١٥٠٤)، كتاب العتق، باب الولاء لمن أعتق، من كلام عائشة ﷺ ١١٤٤/٢.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وإن كان<sup>(١)</sup> مما يعرف بدليله تعارضاً، وطلب الترجيح؛ كالإحرام<sup>[١]</sup> في تزويج ميمونة، نفى للحلّ اللاحق على الأشهر<sup>[٢]</sup>، يدل على هيئة

[١] قوله: (كالإحرام...) إلخ [في الكتب الستة عن ابن عباس: «تزوّج رسول الله ﷺ ميمونة، وهو محرم»<sup>(٢)</sup>، وزاد البخاري: «وبنى بها، وهي حلال»<sup>(٣)</sup>].<sup>(٤)</sup>

[٢] قوله: (على الأشهر<sup>(٥)</sup>)... إلخ [احتراراً عما في الموطأ، عن سليمان بن يسار<sup>(٦)</sup> قال: «بعث النبي ﷺ أبا رافع<sup>(٧)</sup> مولاه، ورجلاً من الأنصار، فزواجه ميمونة بنت الحارث، ورسول الله بالمدينة، قبل أن يخرج»<sup>(٨)</sup> قال ابن عبد البر<sup>(٩)</sup>: إن سليمان ولد سنة أربع وثلاثين، ومات أبو رافع قبل عثمان بسنتين، وكان قتل

(١) أي: النفي.

(٢) رواه البخاري (١٨٣٧)، كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم ٥١/٤ مع الفتح، ومسلم (١٤١٠)، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم ١٠٣١/٢.

(٣) رواه البخاري (٤٢٥٨)، كتاب المغازي، باب عمرة القضاء/٥٠٩ مع الفتح.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) في (ل): «الاستهزاء».

(٦) هو: سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها، وأخو عطاء بن يسار، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، ومن كبار التابعين، له روايات كثيرة، وكان من المجتهدين في العبادة، ومن أحسن الناس وجهاً، توفي في المدينة سنة ١٠٧هـ. انظر: البداية والنهاية ٢٠٥/٩، تقريب التهذيب ص ٤١٤.

(٧) هو: أبو رافع القبطي، مولى النبي ﷺ، اسمه: إبراهيم، وقيل: ثابت، وقيل غير ذلك، أسلم مع العباس رضي الله عنه حيث كان مولاً له في أول الإسلام، وتوفي في أول خلافة علي رضي الله عنه على الصحيح. انظر: أسد الغابة ١٠٦/٦، الإصابة ١٣٤/٧، تقريب التهذيب ص ١١٤٤.

(٨) رواه مالك في الموطأ (٦٩)، كتاب الحج، باب نكاح المحرم ٣٤٨/١.

(٩) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، النمري القرطبي، أبو عمر، إمام حافظ لُقب بحافظ المغرب، صاحب تصانيف نافعة ومفيدة؛ كالتمهيد، والاستذكار، والاستيعاب، ولد بقرطبة، ورحل رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها، وتولى القضاء في لشبونة وغيرها، توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر: البداية والنهاية ٩٣/١٢، الديباج المذهب ٣٦٧/٢.

محسوسة، فعارضَ روايةَ تزوجها وهو حلال<sup>[١]</sup>، ورجَّح بأن ابن عباس يزيد على يزيد، وأبي رافع ضبطًا وإتقانًا، وأن سند النفي أقوى، فإن رواته كلهم أئمة فقهاء، كما قال الطحاوي<sup>(١)</sup>.

عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، فلا يمكن أن يروي عنه، كذا في التقرير<sup>(٢)(٣)</sup>.

[١] قوله: (وهو حلال) [عن يزيد بن الأصم<sup>(٤)</sup> عن ميمونة أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال، قال: «وكانت خالتي، وخالة ابن عباس»<sup>(٥)</sup>، وزاد فيه أبو يعلى<sup>(٦)</sup>: أن رجعنا إلى المدينة، وعن أبي رافع: «تزوج النبي ﷺ ميمونة، وبنى بها، وهو حلال، وكنتُ الرسول بينهما»<sup>(٧)(٨)</sup>.

(١) انظر: شرح معاني الآثار ٢/٢٧١، وانظر: التقرير والتحبير ٣/١١، تيسير التحرير ٣/١٤٥.

(٢) انظر: التقرير والتحبير ٣/١٤؛ أي: أن حديث ابن عباس في تزويجه ﷺ ميمونة محرّمًا نفي للحلّ اللاحق بالإحرام، لا بالحلّ السابق، إذ الإحرام أصل، كما يدل عليه هيئته المعروفة، وعليه فادعاء الحل في الزواج إثبات أمر زائد على الأصل كما أن ادعاء الإحرام نفي ذلك. انظر: التوضيح ٢/٢٣٩، تيسير التحرير ٣/١٤٥.

(٣) ساقطة من (ك) و(س).

(٤) هو: يزيد بن الأصم - واسم الأصم: عمرو - بن عبيد بن البكائي الكوفي، أبو عوف، من التابعين الأجلاء، نزل الرّقة، وهو ابن أخت ميمونة، ويقال: له رؤية للنبي ﷺ ولا ثبت، توفي سنة ١٠٣هـ. انظر: تهذيب الكمال ٣٢/٨٣، سير أعلام النبلاء ٤/٥١٧، تقريب التهذيب ص ١٠٧٠.

(٥) رواه مسلم (١٤١١)، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المُحرّم ٢/١٠٣٢.

(٦) هو: أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى التميمي الموصلي، أبو يعلى، محدث الموصلي، وصاحب المسند والمعجم، ولد سنة ٢١٠هـ، لقي كبار المحدثين، وارتحل في حديثه إلى الأمصار؛ لسماع الحديث، فكان من الحفاظ المتقنين، عاش سبعًا وتسعين سنة، وتوفي سنة ٣٠٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/١٧٤، البداية والنهاية ١١/١١١.

(٧) مسند أبي يعلى (٧١٠٦) ١٣/٢٤.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وإن أمكنّا<sup>(١)</sup> كطهارة الماء فينظر، والاستصحاب<sup>(٢)</sup> مرجح.

### مسألة

الفعلان لا يتعارضان قط؛ لاختلاف الزمان<sup>(٣)</sup>، إلا أن يجب التكرير،  
فالثاني ناسخ أو مخصّص<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (وإن أمكنّا)؛ [أي: أمكن كون النفي على الدليل<sup>(٤)</sup>]، وبناء على الأصل، كطهارة الماء<sup>(٥)</sup>، فإنه يمكن أن يعرف بالدليل، بأن عَسَلَ إناء بماء السماء، أو ماء حار ليس به أثر نجاسة، وملاؤه بأحدهما، ولم يغب عنه أصلاً، ويمكن أن يُعرف بالأصل، بأن يَعتمد على أن الأصل في الماء الطهارة، ولم يعلم وقوع النجاسة فيه، فينتظر، ويسأل<sup>(٦)</sup> عن مبنى الخبر؛ فيعمل بمقتضاه كما مرّ، وإن تعذر السؤال، فيعمل بالاستصحاب؛ لأنه وإن لم يصلح دليلاً، يصلح مرجحاً، تدبر<sup>(٧)</sup>.

(١) الاستصحاب هو: بقاء الحال على ما كان عليه في الزمن الماضي، وقيل هو: التمسك بدليل عقلي أو شرعي لم يظهر ناقل عنه مطلقاً، وقيل: هو ثبوت أمر في الزمن الثاني؛ لثبوته في الأول؛ لفقدان ما يصلح للتغيير. انظر: أصول السرخسي ٢/٢٢٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٧٧، شرح الكوكب المنير ٤/٤٠٣.

(٢) كأن يكون فعل في وقت، وضده في وقت آخر؛ لأن الأفعال لا عموم لها بخلاف الأقوال. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٥٠٣، الإبهاج ٢/٢٧٢، الردود والنقود ١/٥٠٥، تشنيف المسامع ٢/٩١٢، التقرير والتحرير ٣/١٧، تيسير التحرير ٣/١٤٧، فواتح الرحموت ٢/٢٤٩.

(٣) فيه إشارة إلى الخلاف في ذلك، فبعض الأصوليين قال بالنسخ، وقد نسبته الجويني رحمته الله إلى الكثير، فقال: «فقد صار كثير من العلماء إلى أن التمسك بآخرهما - أي: الفعلين - واعتقاد كونه ناسخاً للأول، وتنزيلهما منزلة القولين المنقولين المؤرخين، فإن آخرهما ناسخ لأولهما إذا كانا نصين، وللشافعي صغوّ - ميل - إلى ذلك». البرهان ١/٣٢٧ مسألة ٤٠٥، وممن اختاره أيضاً الغزالي رحمته الله. انظر: المستصفى ص ٢٧٩، وبعضهم قال بالنسخ والتخصيص معاً على التخيير؛ كالآمدي. انظر: الإحكام ١/٢٥٤، وانظر: بيان المختصر ١/٥٠٧ - ٥٠٨، أصول الفقه، لابن مفلح ١/٣٥٦، الإبهاج ٢/٢٧٣، نهاية السؤل ص ٢٥٤، التحرير ٣/١٤٩٧، الردود والنقود ١/٥٠٦، شرح الكوكب المنير ٢/١٩٩.

(٤) في المطبوع: بناء على الدليل، ولعله أنسب.

(٥) وهو في نفس الوقت نفي للنجاسة، فاجتمع فيه إثبات ونفي.

(٦) آخر (٨٢/ب) من النسخة (ل). (٧) ساقطة من (ك) و(س).

أما الفعل مع القول<sup>[١]</sup>، فإما مع عدم دليل التكرار، وعدم وجوب التآسي، أو مع وجودهما، أو مع دليل التكرير فقط، أو مع وجوب التآسي فقط.

وعلى الأول: فإن كان القول<sup>(١)</sup> مختصاً به، فإن تأخر القول، فلا تعارض<sup>(٢)</sup>، وإن تقدم، فالفعل نسخ له قبل التمكن<sup>[٢]</sup>، وإن جهل فسيأتي<sup>[٣]</sup>، وإن كان مختصاً بالأمة، فلا تعارض أصلاً<sup>(٣)</sup>، وإن كان عاماً له

[١] قوله: (أما الفعل مع القول...) إلخ [اعلم أن هذه أربعة أقسام، وكل قسم ثلاثة أنواع، وكل نوع ثلاثة أصناف، فبلغ الجملة إلى ستة وثلاثين، قد فصل أحكامها في المتن<sup>(٤)</sup>، كما يُعرف بالتدبر فيه]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (قبل التمكن) [هذا أقل وأدنى، وقد يكون بعد التمكن، مثل أن يقول: صوم يوم الخميس واجب عليّ دائماً، ثم يفطر فيه بعد مضي ستين<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (فسيأتي) [أي: في القسم الرابع؛ لأنه نظيره]<sup>(٨)</sup>.

- (١) آخر (١٤٠/أ) من النسخة (س).
- (٢) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٥٤، الردود والنقود ١/٥٠٧، شرح الكوكب المنير ٢/٢٠١، إرشاد الفحول ١/١١٣ وما بعدها.
- (٣) لعدم مشاركة الأمة في الفعل. انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٥٥، بيان المختصر ١/٥١١، أصول الفقه، لابن مفلح ١/٣٥٩، شرح الكوكب المنير ٢/٢٠٢.
- (٤) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٥٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٥٠٩، المنهاج مع الإبهاج ٢/٢٧٣، نهاية السؤل ص ٢٥٤، التحرير مع تيسير التحرير ٣/١٤٨ - ١٤٩.
- (٥) ساقطة من (ك) و(س).
- (٦) ذكر الأصفهاني أن الفعل لا يكون نسخاً للقول إلا إذا دل دليل على وجوب تكرار مقتضى القول، فإنه حينئذ يكون الفعل ناسخاً لتكرار مقتضى القول. انظر: بيان المختصر ١/٥١٠، وانظر: الردود والنقود ١/٥٠٧، التقرير والتحجير ٣/١٦، تيسير التحرير ٣/١٥٠، شرح الكوكب المنير ٢/٢٠٢.
- (٧) ساقطة من (ك) و(س).
- (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ولنا، <sup>(١)</sup> فكما كان خاصًّا <sup>(٢)</sup> به وبنا <sup>(٣)</sup>.

وعلى <sup>(٤)</sup> الثاني: فإن اختص القول به، فلا معارضة في حقنا <sup>(٥)</sup>، وفي حقه المتأخر منهما ناسخ للآخر <sup>(٦)</sup>، وإن جُهل <sup>(٧)</sup>، فقليل: القول ناسخ <sup>(٨)</sup>، وقيل: بل الفعل <sup>(٩)</sup>، وقيل: بالوقف؛ دفعًا للتحكم <sup>(١٠)</sup>، وإن اختص بنا، فالمتأخر ناسخ <sup>(١١)</sup>، أقول: لو لم يثبت التأسّي خصوصًا بل عمومًا، ففيه نظر <sup>(١٢)</sup>،

[١] قوله: (دفعًا للتحكم) [وذلك لأن النسخ لازم على كل تقدير، بخلاف ما يأتي في الرابع، والظهور والخفاء إنما هو بالنسبة إلينا، فلا يرجح؛ بظهور <sup>(١١)</sup> القول في حقه <sup>(١٢)</sup>] <sup>(١٣)</sup>.

[٢] قوله: (ففيه نظر) [لما مرَّ في مسألة التخصيص بفعله ﷺ] <sup>(١٤)</sup> <sup>(١٥)</sup>.

- (١) آخر (١٧٩/أ) من النسخة (م). (٢) آخر (١٦٦/ب) من النسخة (ك).  
 (٣) انظر: المصادر السابقة. (٤) آخر (١٢١/ب) من النسخة (ق).  
 (٥) في (ك) و(م) و(ق): فينا.  
 (٦) سواء تقدم القول الفعل، أو تأخر عنه؛ لأن القول لا يعمنّا. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٥٥/١، بيان المختصر ٥١٣/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦٠/١، شرح الكوكب المنير ٢٠٤/٢، إرشاد الفحول ١١٥/١.  
 (٧) أي: التاريخ.  
 (٨) ذكر الزركشي بأنه مذهب الجمهور؛ لأن الفعل يحتاج إلى القول في بيان وجه وقوعه، وقد ذكر الآمدي أربعة أوجه لتقديم القول، أحدها ما تقدم. انظر: الإحكام ٢٥٦/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥١٤/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦١/١، البحر المحيط ٥١/٦، شرح الكوكب المنير ٢٠٥/٢، إرشاد الفحول ١١٦/١.  
 (٩) اختار هذا القول القاضي أبو الطيب. انظر: البحر المحيط ٥٢/٦.  
 (١٠) هذا في حق الأمة، أما في حقه ﷺ فلا تعارض؛ لعدم توارد القول والفعل على محل واحد. انظر: النقود والردود ٥١٠/١، تيسير التحرير ١٤٨/٣، شرح الكوكب المنير ٢٠٤.  
 (١١) في المطبوع: «الظهور»، ولعله أنسب.

- (١٢) انظر: قواطع الأدلة ١٩٥/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥١٤/١، شرح العضد مع حاشية التفتازاني ٢٧/٢، التقرير والتحرير ١٨/٣، تيسير التحرير ١٤٨/٣.  
 (١٣) ساقطة من (ك) و(س).  
 (١٤) انظر: ٣٠٧/٢.  
 (١٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



وإن جهل<sup>(١)</sup> فمذاهب: أخذ الفعل، والتوقف، والعمل بالقول، وهو مختار الأكثر<sup>(٢)</sup>؛ لأن دلالة أظهر، والأوجه: تقديم ما فيه الاحتياط<sup>(٣)</sup>، وإن عم له ولنا، فالمتأخر ناسخ في حقه وحقنا<sup>(٤)</sup>، وإن جهل، فتلك المذاهب<sup>[١]</sup><sup>(٥)</sup>.

وعلى الثالث<sup>(٦)</sup>: فإن خص القول بنا، أو عم له ولنا، فلا تعارض في حقنا<sup>(٧)</sup>، وفي حقه المتأخر ناسخ<sup>(٨)</sup>، كما في الخصوص به، وعند الجهل كما عُلِمَ.

[١] قوله: (فتلك المذاهب) [أي: على تفصيل في حقه وفي حقنا، إن قيل: يلزم الوقف في حقه، وترجيح القول في حقنا، مع أن القول واحد، قلنا: ترجيح القول اجتهاد منا؛ لاستعلام تعبدنا، فذلك مختص بنا، ومقتصر حكمه علينا، فنأخذ به، ولا يحكم به عليه، ﷺ، فتأمل]<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: التاريخ.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٥٦/١، التحصيل، للأرموي ٤٤١/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥١٤/١، الإبهاج ٢٧٤/٢، الردود والنقود ٥١٠/١، نهاية السؤل ص ٢٥٥، التقرير والتحبير ١٥/٣، تيسير التحرير ١٤٨/٣، شرح الكوكب المنير ٢٠٥/٢.

(٣) انظر: التقرير والتحبير ١٦/٣، تيسير التحرير ١٥١/٣.

(٤) كأن يفعل فعلاً، ويقول: حرّم عليّ وعليكم. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٥٥/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥١٦/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦٢/١، التقرير والتحبير ١٦/٣، تيسير التحرير ١٥١/٣، شرح الكوكب المنير ٢٠٥/٤، إرشاد الفحول ١١٤/١.

(٥) وهي: العمل بالقول، والعمل بالفعل، والوقف. انظر: بيان المختصر ٥١٣/١، تيسير التحرير ١٥١/٣.

(٦) وهو: كون الفعل مع دليل التكرار، دون وجوب التأسي.

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٥٨/١، بيان المختصر ٥١٧/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦٢، نهاية السؤل ص ٢٥٥، التحرير مع التقرير والتحبير ١٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢٠٦/٢، إرشاد الفحول ١١٤/١.

(٨) إذا كان التاريخ معلوماً. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٥٨/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥١٧/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦٢/١، إرشاد الفحول ١١٥/١.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

وعلى الرابع<sup>(١)</sup>: فإن كان القول خاصًا به، فلا تعارض فينا<sup>(٢)</sup>، وأما في حقه، فإن تأخر القول، فلا تعارض<sup>(٣)</sup>، وإن تقدم بالفعل ناسخ<sup>(٤)</sup>، وإن جهل فتلك المذاهب<sup>(٥)</sup>، ومختار الأكثر التوقف<sup>(٦)</sup>، ونظر فيه<sup>[١]</sup> بأنه يُحَكَّم بتقديم الفعل؛ لثلا يقع التعارض المستلزم للنسخ، ويدفع<sup>[٢]</sup><sup>(٧)</sup>: بأنه لا عبرة بهذا الترجيح؛ [لأنه]<sup>(٨)</sup> لا يتفرع عليه تكليف، ولا تعبد لنا بالبحث عن فعله.

أقول: <sup>(٩)</sup>مراد الناظر<sup>(١٠)</sup> أن الوقف حكم بالمساواة، وليس بمساوٍ<sup>(١١)</sup>، وأما أنه لا فائدة فينا لتعرض هذه المسألة، فلو سلّم لا يضره، فتدبر.

[١] قوله: (ونظر فيه) [الناظر: شارح المختصر<sup>(١٢)</sup>]<sup>(١٣)</sup>.

[٢] قوله: (ويدفع) [الدافع: ابن الهمام، وغيره<sup>(١٤)</sup>]<sup>(١٥)</sup>.

- (١) وهو: كون الفعل مع دليل وجوب التأسي، دون التكرار.
- (٢) وذلك لعدم توارد القول والفعل على محل واحد. انظر: بيان المختصر ٥١٨/١، الردود والنقود ٥١٤/١، شرح الكوكب المنير ٢٠٦/٢.
- (٣) لما تقدّم، وهو جواز اختلاف الزمان، فلا تعارض.
- (٤) كأن يقول أولاً: لا يحلّ لي صوم يوم الجمعة، ثم يصوم. انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٥٨، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥١٨/١، أصول الفقه، لابن مفلح ١/٣٦٢، الردود والنقود ٥١٤/١، التقرير والتحبير ١٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢٠٦/٢، إرشاد الفحول ١/١١٥.
- (٥) وهي: العمل بالقول، والعمل بالفعل، والتوقف.
- (٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥١٨/١، التحرير مع تيسير التحرير ٣/١٥٠، شرح الكوكب المنير ٢٠٧/٢.
- (٧) في (ك) و(م): ودفع.
- (٨) آخر (١٧٩/ب) من النسخة (م).
- (٩) أي: العضد في شرح المختصر ص ١٠٧.
- (١٠) آخر (١٦٧/أ) من النسخة (ك).
- (١١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠٧.
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س).
- (١٣) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٦/٣.
- (١٤) ساقطة من (ك) و(س).

وإن كان خاصًّا بنا فالمتأخر ناسخ<sup>(١)</sup>، وإن جُهل، فالمختار العمل بالقول<sup>(٢)</sup>، وذلك<sup>(٣)</sup> إذا لم يأتسوا قبله، وإن كان عامًّا<sup>(٢)</sup>، فكما كان خاصًّا<sup>(٣)</sup>، [والله أعلم]<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (وذلك) [أي: التعارض إنما هو عند عدم التأسي قبله، وإلا فلا تعارض؛ لفرض عدم التكرار، فلا نسخ عند العلم بالتأخر، ولا المذاهب عند الجهل، تدبر]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (وإن كان عامًّا) [أي: له ولنا]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (خاصًّا) [أي: به وبنا]<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.



(١) وذلك في حق الأمة، وأما في حق ﷺ فلا تعارض. انظر: الإحكام، للأمدى ٢٥٨/١، بيان المختصر ٥١٩/١، شرح المختصر، للعبد ص ١٠٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١/٣٦٣، الردود والنقود ٥١٤/١، التحرير مع تيسير التحرير ١٥٠/٣، شرح الكوكب المنير ٢/٢٠٧، وإرشاد الفحول ١/١١٦.

(٢) لما تقدّم، وهو أن دلالة القول على الحكم أظهر؛ لأنه مفيد بنفسه.

(٣) آخر (١٤٠/ب) من النسخة (س).

(٤) زيادة من (ك) و(م). (٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) يعني: أن المتأخر منهما ناسخ، فإن تقدم الفعل، فالقول المتأخر لا معارضة بينه وبين الفعل في حق ﷺ؛ لعدم وجوب التكرار، ولعدم تواردهما على محل واحد، وإنما هو ناسخ لحكم الفعل في حق الأمة قبل وقوع التأسي به، أما بعده فهو ناسخ للتكرار في حقهم إن دل دليل على وجوب التكرار في حقهم ولا دليل، فلا تعارض، وإن تقدم القول فالقول ناسخ لحكم القول في حق ﷺ والأمة، إن كان الدليل على وجوب التأسي مخصوصًا بذلك الفعل، وإن لم يكن الدليل على وجوب التأسي مخصوصًا بذلك الفعل فالقول تخصيص للدليل، إن كان ذلك قبل التمكن من العمل بمقتضى القول، وإن كان بعد التمكن من العمل، فلا تعارض في حق ﷺ ولا في حق الأمة؛ إذ الحال أن لا دليل على التكرار. انظر: الإحكام، للأمدى ٢٥٨/١، بيان المختصر ٥١٩/١، شرح الكوكب المنير ٢/٢٠٧ - ٢٠٨.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

## الفصل [الخامس]

### في الترجيح<sup>(١)</sup>

وهو في اصطلاح الشافعية: اقتران الدليل بما يترجح به على معارضه<sup>(٢)</sup>، وهو يوجب العمل بالراجح عند الجمهور<sup>[١]</sup>؛ للقطع عن الصحابة ومن بعدهم بذلك<sup>(٣)</sup>.  
ومنه<sup>[٢]</sup>.....

[١] قوله: (عند الجمهور) [خلافًا للقاضي، وأبي علي، وابنه، حيث قالوا: يلزم التخيير، وقيل: يتساقط الدليلان]<sup>(٤)</sup> [٥].

[٢] قوله: (ومنه...) إلخ [أي: من تقديمهم الراجح، تقديم خبر عائشة رضي الله عنها]

(١) تعددت عبارات الأصوليين في تعريف الترجيح، فبعضها يُظهر معنى الرجحان الذي هو وصف قائم بالدليل، أو مضاف إليه، وهو ما أورده المصنف في تعريف الشافعية، بعضها يعتمد على فعل المرجح الناظر في الأدلة، وهو ما أورده المصنف في تعريف الحنفية، والذي يظهر أن الترجيح هو فعل (المرجّح) وهو المجتهد لا صفة الدليل. انظر: شرح مختصر الروضة ٦٧٦/٣، التحبير ٤١٤٢/٨، شرح الكوكب المنير ٦١٨/٤، إرشاد الفحول ٢٥٧/٢.

(٢) هذا تعريف الجمهور عدا الحنفية، حيث رأى الجمهور أن الترجيح وصف قائم بالدليل. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٩١/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣٧١/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٨١/٤، نهاية السؤل ص ٣٧٤، شرح الكوكب المنير ٦١٦/٤.

(٣) نقل الإجماع على ذلك غير واحد من الأصوليين. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٩٢/٤، شرح مختصر الروضة ٦٧٩/٣، بيان المختصر ٣٧١/٣، الإبهاج ٢٠٩/٣، تحفة المسؤول ٣٠٤/٤، نهاية السؤل ص ٣٧٥، البحر المحيط ١٤٥/٨، شرح الكوكب المنير ٦٢٠/٤، إرشاد الفحول ٢٥٨/٢.

(٤) انظر: المنحول للغزالي ص ٥٣٣، المحصول، للرازي ٣٩٧/٥، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٠، شرح مختصر الروضة ٦٧٩/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٨١/٤، الإبهاج ٢٠٩/٣، تحفة المسؤول ٣٠٤/٤، نهاية السؤل ص ٣٧٥، البحر المحيط ١٤٥/٨، التقرير والتحبير ١٧/٣، شرح الكوكب المنير ٦١٩/٤، إرشاد الفحول ٢٥٨/٢.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

تقديمهم خبر عائشة<sup>(١)</sup> على قوله: «إنما الماء من الماء»<sup>(٢)</sup>، وأورد: شهادة أربعة مع اثنين<sup>(٣)</sup>، وأجيب: بالالتزام<sup>(٤)</sup>، كما هو قول [مالك رَحِمَهُ اللهُ] <sup>(٥)</sup>، <sup>(٦)</sup>، وبالفروق<sup>(٧)(٨)</sup> فكم مرجح للرواية، لا يرجح به الشهادة<sup>(٩)</sup>، أقول: لَمْ الأمر<sup>(١٠)</sup> أن نصاب الشهادة<sup>(١١)</sup> علة تامة للحكم شرعاً، وهي لا تزيد ولا تنقص<sup>(١٢)</sup>، فافهم.

في الغسل بالتقاء الختانيين، على خبر أبي سعيد الخدري: «إنما الماء من الماء»، وذلك للاحتياط، ويكون الحال في مثله على أزواجه أبين وأكشف، فلا تساقط، ولا تخير للوجوب بدون الإنزال<sup>(١٣)</sup>.

[١] قوله: (نصاب الشهادة) [مع شرائطها]<sup>(١٣)</sup>.

- (١) أي: خبرها رَحِمَهُ اللهُ في وجوب الغسل من التقاء الختانيين الذي أخرجه البخاري (٢٩١)، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان ٣٩٥/١ مع الفتح، ومسلم (٣٤٩)، كتاب الحيض، باب الجماع بدون إنزال يوجب الغسل ٢٧١/١.
- (٢) رواه مسلم (٣٤٣)، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء ٢٦٩/١.
- (٣) أي: أن الترجيح غير معتبر في البيئات، حتى أن شهادة الأربعة لا تقدّم على شهادة الاثنين. انظر: المحصول، للرازي ٣٩٩/٥، الإحكام، للآمدي ٢٩٢/٤، بيان المختصر ٣٧٣/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٨١/٤، الإبهاج ٢٠٩/٣، تحفة المسؤول ٣٠٤/٤.
- (٤) قال الطوفي رَحِمَهُ اللهُ: «والتزام الترجيح في البيئات متجه؛ لأن إحدى البيئتين إذا احتفت بما يفيد زيادة ظن، صارت الأخرى كالمعدومة؛ إذ المرجوح مع الراجح كذلك، ولأنه إذا جاز استعمال الترجيح في أدلة الشرع العامة المبينة لقواعده الكلية، فاستعماله في أدلته الخاصة المبينة لفروعه الجزئية أولى». شرح مختصر الروضة ٦٨٠/٣.
- (٥) ساقطة من (ق).
- (٦) ووافقه الشافعي أيضاً. انظر: عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس ١٠٢٤/٣، العزيز شرح الوجيز، للرافعي ٢٣١/١٣.
- (٧) أي: الفرق بين الشهادة والرواية. (٨) آخر (١٢٢/أ) من النسخة (ق).
- (٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٤، التحرير مع تيسير التحرير ١٥٣/٣.
- (١٠) لَمْ الأمر: جمعه، ويقال: لَمْ الله شعثه: جمع ما تفرّق من أموره وأصلحه. انظر: القاموس المحيط ص ١١٥٩، المعجم الوسيط ٨٤٠/٢.
- (١١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٧٩/٤.
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١٣) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وعند أكثر الحنفية: إظهار زيادة أحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل<sup>(١)</sup>، فلا ترجيح<sup>(٢)</sup> عندهم بكثرة الأدلة، وإنما صح بكثرة الأصول؛ لأن الدليل هو القياس وحده<sup>[١]</sup>.

ثم هو<sup>(٣)</sup> في المتن بقوة الدلالة<sup>(٤)</sup>؛ كالمحكم<sup>(٥)</sup> عندنا على المفسر<sup>(٦)</sup>، وعليه فقس، والإجماع<sup>[٢]</sup> على النص، والعام عامًّا<sup>(٧)</sup> على المخصَّص<sup>(٨)</sup>،

[١] قوله: (وحده) [وكثرة الأصول تدل على قوة الأثر للعلة، أعني الوصف<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (والإجماع...) إلخ [أي: القطعي على القطعي، والظني على الظني، وإذا اختلفا فلا تعارض، وقيل غير هذا]<sup>(١١)</sup>[<sup>(١٢)</sup>].

(١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٧٧/٤، التلويح شرح التوضيح ٢٠٦/٢، التقرير والتحجير ١٨/٣، تيسير التحرير ١٥٣/٣، حاشية الأزميري على مرآة الأصول ٣٨٠/٢.  
(٢) في (ك) و(م): ترجح.  
(٣) أي: الترجيح.  
(٤) الدلالة هي: كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر. انظر: الإبهاج ٢٠٣/١، شرح الكوكب المنير ١٢٥/١.

(٥) المحكم عند الحنفية هو: اللفظ الدال على معناه دلالة لا يبقى معها احتمال تأويل أو نسخ. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٥١/١، أصول السرخسي ١٦٥/١.  
(٦) المفسر هو: ما دل بنفسه على معناه دلالة واضحة، لا احتمال معها للتأويل أو التخصيص. انظر: أصول السرخسي ١٦٥/١، التلويح على التوضيح ٢٣٨/١.  
(٧) أي: حالة كونه عامًّا.

(٨) العام المخصَّص هو: العام الذي أريد به معناه مخرجًا منه بعض أفراد، واعترض بعضهم على هذا الترجيح بأن المخصَّص راجع، من حيث كونه خاصًّا بالنسبة إلى العام الذي لم يخصص. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٣٥/٣، الواضح ٨٨/٥، الإحكام، للآمدي ٤/٣١٢، تحفة المسؤول ٣١٧/٤، شرح الكوكب ٦٧٥/٤.

(٩) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٣٧٨/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٧٨/٤، التلويح ٢٠٧/٢.  
(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) انظر لمسألة تقديم الإجماع على النص: الإحكام، للآمدي ٣١٦/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣٨٩/٣، تحفة المسؤول ٣١٧/٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٧/٣.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س).

والمؤكّد<sup>(١)</sup> على غيره<sup>(٢)</sup>، والرواية باللفظ على المعنى، وما جرى بحضرته فسكت، على ما بلغه<sup>(٣)</sup>، والأقل<sup>(٤)</sup> احتمالاً؛ كمشترك الاثنين على الأكثر<sup>(٥)</sup>، والمجاز الأقرب على الأبعد<sup>(٦)</sup>؛ لأنه أقوى في الفهم غالباً، فاندفع ما قيل<sup>[١]</sup>: إن الحقيقي متروك في كل منهما بدليل، والمجازي متعين في كل بدليل، فلا أثر للقرب والبعد في قوة الدلالة وضعفها، والأشهر علاقة واستعمالاً على غيره<sup>(٧)</sup>، وصيغة الشرط على نكرة في النفي<sup>[٢]</sup> وغيرها؛ لإفادة التعليل، والجمع

[١] قوله: (ما قيل) [القائل: ابن الهمام<sup>(٨)</sup>] (٩).

[٢] قوله: (على نكرة في النفي) [واستثنى بعضهم النكرة المنفية بلا، التي

(١) آخر (١٨٠/أ) من النسخة (م).

(٢) مثل حديث: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ». رواه أبو داود (٢٠٨٣)، كتاب النكاح، باب في الولي، حديث (٢٠٨٣)، يقدّم على حديث: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا». رواه مسلم (١٤٢١)، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح، (١٤٢١)؛ لما في الحديث الأول من التكرار المفيد تقوية الحكم وتأكيده. انظر: الإحكام، للآمدي ٣٠٩/٤، تحفة المسؤول ٤/٣١٥، والبحر المحيط ١٩١/٨، وحاشية العطار ٤١١/٢.

(٣) أي: ما بلغه فسكت؛ لأن دلالة الأول على الرضا أشد من دلالة الثاني. انظر: بيان المختصر ٣/٣٨٢، تحفة المسؤول ٤/٣١١، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٩٥، التقرير والتحبير ٣/٢٧، تيسير التحرير ٣/١٦٠، شرح الكوكب المنير ٤/٦٥٥.

(٤) آخر (١٦٧/ب) من النسخة (ك).

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢٥١، بيان المختصر ٣/٣٨٥، شرح المختصر، للعضد ٢/٣١٣، التقرير والتحبير ٣/٢١، تيسير التحرير ٣/١٥٧، شرح الكوكب المنير ٤/٦٦٠.

(٦) مثاله: حمل نفي الذات على نفي الصحة؛ لأنه أقرب من نفي الكمال، كما في حديث: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» رواه البخاري (٧٥٦)، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، ومسلم (٣٩٤)، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة. انظر: بيان المختصر، للأصفهاني ٣/٣٨٥، أصول الفقه، لابن مفلح ٥/١٥٩٦، شرح الكوكب المنير ٤/٦٦٣.

(٧) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٩٦، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٠، تيسير التحرير ٣/١٥٧، شرح الكوكب المنير ٤/٦٦٣ - ٦٦٤.

(٨) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٠. (٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

المحلى، والموصول على المفرد المعرّف<sup>(١)</sup>، وبالأهمية كالتكليفي على الوضعي على الصحيح<sup>(٢)</sup>، والمقتضي للصدق على الشرعية<sup>(٣)</sup>، والنهي على الأمر؛ لأن دفع المفسدة أهم من جلب المنفعة<sup>(٤)</sup>، والتحريم على غيره<sup>(٥)</sup>.

وقيل بتقديم الإباحة؛ لأنه عليه<sup>(٦)</sup> الصلاة والسلام كان يحب التخفيف على أمته<sup>(٧)</sup>.

وقيل: المحرّم والموجب متساويان<sup>(٨)</sup>، ومثبت درء الحد على

لنفي الجنس<sup>(٩)</sup> [١٠].

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ٣١٣/٤، ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٨٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٩٩، تشنيف المسامع ٣/٥٢٢، التحرير مع تيسير التحرير ٣/١٥٨، شرح الكوكب المنير ٤/٦٧٧.

(٢) ومن الأصوليين من يرى تقديم الحكم الوضعي على التكليفي عند التعارض؛ لأن الوضعي لا يتوقف على فهم المكلف للخطاب، ولا على ما يمكنه من الفعل بخلاف التكيفي، وهو اختيار الآمدي، والسبكي، والشوكاني، ويرى بعض الأصوليين أنهما سواء، وهو ظاهر مذهب الحنابلة. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٣٢٢، شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/٢٦٣، رفع الحاجب ٤/٦٢٩، البحر المحيط ١/١٧٢، فصول البدائع ٢/٤٦٧، شرح الكوكب المنير ٤/٦٩٣، إرشاد الفحول ٢/٢٧١.

(٣) لأن صدق الكلام أهم. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣/١٥٦، فواتح الرحموت ٢/٢٥٣.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٨٤، شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٩٥، تيسير التحرير ٣/١٥٩، شرح الكوكب المنير ٤/٦٥٩.

(٥) وهو قول الأكثر. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/١٠٤١، أصول السرخسي ٢/٢٠، الواضح ٥/٩٢، المحصول، للرازي ٥/٤٣٩، جمع الجوامع مع حاشية العطار ٢/٤١٣.

(٦) آخر (١٤١/أ) من النسخة (س).

(٧) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣/١٥٩.

(٨) انظر: إحكام الفصول ص ٧٥٥، المحصول، للرازي ٥/٤٣٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٦٠١، شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٨، شرح الكوكب المنير ٤/٦٨٠.

(٩) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٩٩، تشنيف المسامع ٣/٥٢١، التحرير مع تيسير التحرير ٣/١٥٨، شرح الكوكب المنير ٤/٦٧٦.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



موجبه<sup>(١)</sup>، وموجب الطلاق والعتاق على نافيهما<sup>(٢)</sup>، والحكم المعلل على غيره<sup>(٣)</sup>، وما ذكر معه السبب على نقيضه<sup>(٤)</sup>، وبالأغلبية كالتخصيص على التأويل<sup>(٥)</sup>، وموافقة القياس على المخالفة في الأصح<sup>(٦)</sup>، وما لم<sup>(٧)</sup> ينكر الأصل على ما أنكر<sup>(٨)</sup>، والنفي على الإثبات، فيما الغالب فيه الشهرة ولم يشتهر<sup>(٩)</sup>، وبعمل الخلفاء<sup>(١٠)</sup>، قيل: وعمل أهل المدينة<sup>(١١)</sup>.

- (١) هذا قول أكثر الأصوليين، وذهب القاضي أبو يعلى، وعبد الجبار، والغزالي، وابن قدامة إلى أنهما سواء، وذهب البعض إلى تقديم المثبت على النافي. انظر: المعتمد ١٨٥/٢، العدة، لأبي يعلى ١٠٤٤/٣، المستصفى ص ٣٧٨، التمهيد، لأبي الخطاب ٢١٢/٣، الواضح ٩٥/٥، المحصول، للرازي ٤٤١/٥، روضة الناظر ٣٩٨/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣٩٢/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٦٠٧/٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٤/٣، التحجير ٤٢٧١/٨، شرح الكوكب المنير ٦٨٩/٤ - ٦٩٠.
- (٢) وهو مذهب أكثر الأصوليين، وذهب القاضي عبد الجبار، والغزالي إلى أنهما سواء، وذهب السبكي وغيره إلى تقديم النافي على المثبت. انظر: المستصفى ص ٣٧٨، المحصول، للرازي ٤٤٠/٥، الإبهاج ٢٣٤/٣، شرح مختصر الروضة ٧٠٣/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٦٠٨/٤، التحرير مع تيسير التحرير ١٦١/٣، شرح الكوكب المنير ٦٩١/٤.
- (٣) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٦٢/٣.
- (٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٢٧/٤، شرح مختصر الروضة ٧٣٠/٣، التقرير والتحجير ٣/٢٦، تيسير التحرير ١٦٢/٣، شرح الكوكب المنير ٧١٠/٤.
- (٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣٨٨/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٨، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٩٩/٤، التحرير مع تيسير التحرير ١٥٩/٣، شرح الكوكب المنير ٦٧٤/٤.
- (٦) انظر: البحر المحيط ١٥٥/٨، التقرير والتحجير ٢٥/٣، تيسير التحرير ١٦١/٣.
- (٧) آخر (١٨٠/ب) من النسخة (م).
- (٨) انظر: المحصول، للرازي ٤٢٢/٥، نهاية السؤل ص ٣٩٣، شرح مختصر الروضة ٣/٧٢٩، التحرير مع تيسير التحرير ١٦١/٣، شرح الكوكب المنير ٦٥٧/٤ - ٦٥٨.
- (٩) أي: فيما تعم به البلوى، ولم يشتهر. انظر: التقرير والتحجير ٢٤/٣، تيسير التحرير ١٦١/٣.
- (١٠) وهو مذهب جمهور الأصوليين، وقيل: لا ترجيح بعمل الخلفاء؛ لجواز أن يكون المعارض لم يبلغهم، وهو مروي عن الإمام أحمد. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/١٠٥٠، الواضح ١٠٠/٥، بيان المختصر ٣/٣٩٥، شرح مختصر الروضة ٣/٧٠٩، أصول الفقه، لابن مفلح ١٦١٢/٤، التقرير والتحجير ٢٦/٣، تيسير التحرير ١٦٢/٣، التحجير ٤٢١٢/٨.
- (١١) وهو مذهب جمهور الأصوليين، وقيل: لا ترجيح بعمل أهل المدينة، وهو مروي عن =

وفي السند بفقهِ الراوي، وقوة ضبطه وورعه<sup>(١)</sup>، وبعلوّ السند، قيل: قرب الإسناد قرابة<sup>(٢)(٣)</sup>، خلافاً للحنفية<sup>[١]</sup>،<sup>(٤)</sup>

[١] قوله: (خلافاً للحنفية) حكى ابن [عتبة]<sup>(٥)</sup> أن أبا حنيفة اجتمع مع الأوزاعي بمكة<sup>(٦)</sup> في دار الخياطين، فقال الأوزاعي: ما بالكم لا ترفعون عند الركوع، والرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: حدثنا حماد<sup>(٧)</sup> عن إبراهيم<sup>(٨)</sup> عن

= الإمام أحمد، وبه قال الحنفية. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٥٢/٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٢٠/٣، الواضح ١٠١/٥، شرح مختصر الروضة ٧١٠/٣، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٠٩/٢٠، التقرير والتحبير ٤٠/٣، والتجبير ٤٢١٠/٨، شرح الكوكب المنير ٤/٦٩٩.

(١) انظر: المحصول، للرازي ٤١٥/٥ - ٤١٨، الإحكام، للآمدي ٢٩٦/٤، شرح مختصر الروضة ٦٩٣/٣، التقرير والتحبير ٢٦/٣، شرح الكوكب المنير ٤/٦٣٥.

(٢) في (ك) و(م): قوّته.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٤١٤/٥، الإحكام، للآمدي ٢٩٦/٤، شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٨، شرح مختصر الروضة ٧٢٩/٣، تدريب الراوي، للسيوطي ٢٠٩/٢، شرح الكوكب المنير ٤/٦٤٩، تيسير التحرير ٣/١٦٣.

(٤) آخر (١/١٦٨) من النسخة (ك).

(٥) هكذا في النسخة (ل) والصواب: ابن عيينة، كما في المصدر. انظر: مسند أبي حنيفة، لابن يعقوب ص ١٤٤.

وابن عيينة هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهاللي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، إمام من حفاظ الحديث، وفقه من فقهاء الأمة، ولد بالكوفة سنة ١٠٧هـ، وسكن مكة مع أبيه، أدرك ستة وثمانين من أعلام التابعين، وأسند عن جمهورهم كعمرو بن دينار، وكان أثبت الناس فيه، وأسند عن الزهري أيضاً، وعن غيرهما، أخذ العلم عن كبار الأئمة كالثوري، وشعبة، توفي سنة ١٩٨هـ. انظر: صفة الصفوة ١/٥٣٩، تقريب التهذيب ص ٣٩٥.

(٦) آخر (١/٨٣) من النسخة (ل).

(٧) هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، مولى بني تميم، من حفاظ الحديث، ومن عباد البصرة، اشتهر بالزهد في العيش وحسن العمل، حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: لو قيل لحامد بن سلمة إنك تموت غداً، ما قدر أن يزيد في العمل. توفي سنة ١٦٨هـ. وقيل: سنة ١٦٧هـ. انظر: تهذيب الكمال ٧/٢٥٣، العبر في خبر من غبر ١/١٩٠.

(٨) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي، أدرك جماعة من الصحابة منهم: سعيد الخدري، وعائشة، وعامة ما يروى عن التابعين كعلقمة والأسود =

علقمة<sup>(١)</sup>، والأسود<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن مسعود: «أن النبي ﷺ كان لا يرفع إلا عند افتتاح الصلاة، ثم لا يعود لشيء من ذلك»<sup>(٣)</sup>، فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم<sup>(٤)</sup> عن أبيه ابن عمر، وتقول: حدثني حماد عن إبراهيم! فقال أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه، وإن كانت لابن عمر صحبة، والأسود له فضل كثير، وعبد الله عبد الله<sup>(٥)</sup>، فرجح بفقه الرواة، كما رجع الأوزاعي بعلو الإسناد، وهو المذهب المنصور عندنا، كذا في «فتح القدير»<sup>(٦)</sup>.

= ومسروق، توفي في زمن الحجاج بن يوسف سنة ٩٥هـ. انظر: تهذيب الكمال ٢/٢٣٣، صفة الصفوة ٢/٥٩.

(١) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو شبل، عم الأسود بن يزيد، ثقة ثبت، وفقه عابد، وكان أشبه الناس بعبد الله بن مسعود ﷺ، ومن أكبر أصحابه، روى عن كثير من الصحابة؛ كعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم. توفي سنة ٦٢هـ. انظر: صفة الصفوة ٢/١٨، البداية والنهاية ٨/١٧٤، تقريب التهذيب ص ٦٨٩.

(٢) هو: الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله النخعي، أبو عمرو، من كبار التابعين أصحاب ابن مسعود ﷺ، كان يجهد نفسه بالصوم، والصلاة حتى يخضر جسده ويضفر، روى عن جماعة من الصحابة كأبي بكر، وعلي، وغيرهم، توفي بالكوفة سنة ٧٥هـ. انظر: صفة الصفوة ٢/١٥، البداية والنهاية ٩/١١، تقريب التهذيب ص ١٤٦.

(٣) رواه الدارقطني في السنن (١١١٨)، كتاب الصلاة، باب التكبير ورفع اليدين عند الافتتاح ١/٦٢٢، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح ٢/٧٩ - ٨٠، من قول ابن مسعود ﷺ، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن جابر، وكان ضعيفاً، عن حماد عن إبراهيم، وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلاً عن عبد الله من فعله غير مرفوع إلى النبي ﷺ، وهو الصواب.

(٤) هو: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ، أبو عمر، أحد الفقهاء المعروفين بالمدينة، له روايات عن أبيه وغيره، وكان أشبه أولاد أبيه به، وأحب أولاده إليه، وصف بالزهد، والتواضع، وكان يأكل من عمل يده بأرض له، توفي في آخر ذي الحجة سنة ١٠٦هـ. انظر: صفة الصفوة ١/٤٤٥، العبر في خبر من غبر ١/٩٩.

(٥) في المصدر: وعبد الله بن عبد الله.

(٦) انظر: فتح القدير، للكمال بن الهمام ١/٣١١، وانظر هذه القصة: مسند أبي حنيفة، لابن يعقوب (٣٧٤) ص ١٤٤.

وباعتیاد الرواية<sup>(١)</sup>، خلافاً لشمس الأئمة، وبعلمه بالعربية في الصحيح<sup>(٢)</sup>، وبكونها عن حفظة لا نسخته<sup>(٣)</sup>، ولا عبرة بالخط بلا تذكر عند أبي حنيفة<sup>(٤)(٥)</sup>، وبكونه من أكابر<sup>(٦)</sup> الصحابة، خلافاً للشيخين<sup>(٧)</sup>، كما في الهدم لما دون الثلاث، فإنه عن ابن عباس، وابن عمر، وعدم الهدم عن عمر، وعلي<sup>(٨)</sup>، وبالمباشرة<sup>(٩)</sup>، وبالقرب عند السماع، وذلك إذا بعد الآخر بعداً بعيداً<sup>(١٠)</sup>، وبه رجح الشافعية الأفراد بالحج من رواية ابن عمر؛ لأنه

(١) انظر: التقرير والتحبير ٢٦/٣، تيسير التحرير ١٦٣/٣.

(٢) انظر: المحصول، للرازي ٤١٦/٥، الإحكام، للآمدي ٢٩٨/٤، شرح مختصر الروضة ٧٢٨/٣، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٤٩٨/٣، البحر المحيط ١٧٣/٨، شرح الكوكب المنير ٦٣٥/٤.

(٣) وهو مذهب جمهور الأصوليين، وقيل: هما سواء. انظر: الواضح، لابن عقيل ٨٤/٥، المحصول، للرازي ٤٢٠/٥، الإحكام، للآمدي ٢٩٨/٤، شرح مختصر الروضة ٧٢٨/٣، جمع الجوامع مع حاشية البناني ٣٦٤/٢، البحر المحيط ١٧٧/٨، تشنيف المسامع ٥٠٣/٣، شرح الكوكب المنير ٦٣٦/٤.

(٤) في (ق): الحنفية.

(٥) انظر: تقويم الأدلة ص ١٩٢، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٥١/٣، أصول السرخسي ٣٥٨/١، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٧/٢.

(٦) آخر (١٢٢/ب) من النسخة (ق).

(٧) أي: أبو حنيفة، وأبو يوسف. انظر: فواتح الرحموت ٢٥٥/٢.

(٨) صورة المسألة: لو طلق الرجل زوجته أقل من ثلاث، ثم انقضت عدتها، فتزوجت غيره، ثم طلقها بعدما أصاب منها، أو مات عنها، فهل إذا تزوجها الأول يتزوجها على ما بقي له من الثلاث، أو أن الوطء الثاني يهدم ما بقي، وترجع إلى الأول على طلاق ثلاث؟

ذهب الإمام أبو حنيفة، وأبو يوسف وغيرهما إلى أنها ترجع إلى الأول بكمال التطليقات الثلاث، وذهب الجمهور إلى أنها ترجع إلى الأول على ما بقي من الثلاث. انظر: الاستذكار ١٤٥/١٨، المغني ٥٣٢/١٠، مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ٣٨٠/٢٠، المجموع، للنووي ٢٨٧/١٧، زاد المعاد، لابن القيم ٢٥٦/٥، فتح القدير، لابن الهمام ٣٥/٤، البحر الرائق ٦٤/٤.

(٩) أي: مباشرة الراوي، مثل أن تكون الحادثة تتعلق به، فيكون أعرف بها؛ كتقديم رواية أبي رافع رضي الله عنه، على رواية ابن عباس رضي الله عنه، في زواج النبي ﷺ بميمونة، وهو حلال.

(١٠) انظر: شرح مختصر الروضة ٧٢٨/٣، التقرير والتحبير ٢٨/٣، تيسير التحرير ١٦٤/٣.

كان تحت ناقته<sup>(١)</sup>، والحنفية القرآن<sup>(٢)</sup>، فعن أنس أنه كان آخذًا بزمامها حين يقول: «لبيك بحجة وعمرة»<sup>(٣)</sup>، وبالتحمل بالغًا ومسلمًا<sup>(٤)</sup>، وبتأخر الإسلام<sup>(٥)</sup>؛ كالوارد في المدينة<sup>[١]</sup>، وبتصريح السماع، والوصل على العنينة<sup>(٦)</sup>،

[١] قوله: (كالوارد في المدينة) [على الوارد في مكة، وليس المراد ترجيح الخبر المدني على المكي بالاصطلاح المشهور، وهو أن ما ورد قبل الهجرة مكي، وما ورد بعدها مدني؛ لأنه لو كان كذلك، لكان المدني ناسخًا للمكي، والنسخ ليس من باب الترجيح؛ بل المراد: أن الخبر الوارد في المدينة يُقدّم على الوارد في مكة، سواء عُلم وروده قبل الهجرة أم لا، وذلك لأن الغالب في المكيّات ورودها قبل الهجرة، وفي المدنيّات بعدها<sup>(٧)</sup>، هذا]<sup>(٨)</sup>.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب من اختار القرآن ٩/٥. وصحح إسناده النووي. انظر: المجموع ١٥٤/٧.

(٢) انظر: الهداية ١٥٣/١، بدائع الصنائع ١٧٤/٢.

(٣) رواه أحمد (١٣٣٤٩) ٦٠/٢١، والحاكم (١٧٣٦)، كتاب المناسك، بلفظ: «أنا عند ثُبُنات ناقة النبي ﷺ حين قال...»، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ١/٦٤٥، قال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر: مجمع الزوائد ٢/٢٣٥، وقال الألباني: صحيح. انظر: صحيح سنن أبي داود ١/٥٠٤.

(٤) انظر: تشنيف المسامع ٣/٥٠٩، التقرير والتحجير ٣/٢٩، تيسير التحرير ٣/١٦٤.

(٥) مذهب جمهور الأصوليين الترجيح بمتأخر الإسلام على متقدمه، وذهب بعض الأصوليين إلى تقديم رواية متقدم الإسلام، وعند القاضي أبي يعلى، والطوفي، وغيرهما هما سواء. انظر: اللمع، للشيرازي ص ٨٤، الواضح ٥/٨٦، المحصول، للرازي ٥/٤٢٥، الإحكام، للآمدي ٤/٢٩٨، شرح مختصر الروضة ٣/٦٩، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣/٥٠٧ - ٥٠٩، شرح الكوكب المنير ٤/٦٤٤.

(٦) العنينة: هي قول الراوي في روايته للحديث: فلان عن فلان، من غير تصريح بالسماع، والتحديث. انظر: تقريب النووي مع تدريب الراوي ١/٣٢٩.

(٧) انظر: المحصول، للرازي ٥/٤٢٤، شرح مختصر الروضة ٣/٧٢٨، البحر المحيط ٨/١٨٧، التقرير والتحجير ٣/٢٩، تيسير التحرير ٣/١٦٥.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وفيه نظر<sup>[١]</sup>، وبالاتفاق على رفعه، إلا ما ليس للرأي فيه مجال<sup>(١)</sup>، وبالذكورة في غير أحكام النساء<sup>(٢)</sup>، وبالنسبة إلى كتاب معروف بالصحة<sup>(٣)</sup> كالصحيحين الآن، وكون ما في الصحيحين راجحًا على ما رويَ برجالهما،

[١] قوله: (وفيه نظر) [إشارة إلى أن قابل المرسل لا يُسَلَّمُ ذلك<sup>(٤)</sup>]، بعد عدالة المعنعن، وإمامته، وكونه غير مدلس تدليس التسوية<sup>(٥)</sup>، قال الحاكم: الأحاديث المعنعة التي ليس فيها تدليس، متصلة بإجماع أهل النقل<sup>(٦)</sup>[<sup>(٧)</sup>].

(١) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣١.

(٢) قال الزركشي رَحِمَهُ اللهُ: «في المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: لا ترجيح لرواية الذكر على الأنثى، قال المرداوي: وهو الأصح، واختاره أبو إسحاق الإسفراييني، وعن الكيا الهراس أنه محل اتفاق.

الثاني: ترجيح رواية الذكر على الأنثى، وعزه لمحمد بن الحسن، واختاره ابن السبكي في جمع الجوامع.

الثالث: ترجيح رواية الذكر على الأنثى في غير أحكام النساء، أما في أحكامهن، فيقدّم على غيرهن؛ لأن همتهن وقصدهن لما حفظنه أكثر، وبه جزم السهيلي، وحكاه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني». البحر المحيط ٨/١٨١. وانظر: تشنيف المسامع ٣/٥٠٦، التقرير والتحبير ٣/٣٩، تيسير التحرير ٣/١٦٦، التحبير، للمرداوي ٨/٤١٥٩، حاشية العطار ٢/٤٠٧.

(٣) آخر (١٨١/أ) من النسخة (م).

(٤) قال الأنصاري في استدراكه على كلام المصنف: «والظاهر أن قبول المرسل لا دخل له في الإيراد، فإن اتصال المعنعة من غير المدلس إجماعًا، يكفي في الإيراد، وأما إذا بقي احتمال الإرسال، وإن كان هو لا يرسل إلا عن ثقة، فالمرجح بالسماع أرجح البتة؛ لأن المسند مقدّم على المرسل، فكذا قطعي الإسناد على ما يحتمل الإرسال». فواتح الرحموت ٢/٢٥٦.

(٥) تدليس التسوية: هو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين، لقي أحدهما الآخر، وهو أشهر أنواع التدليس. انظر: تدريب الراوي ١/٣٥٥، الباعث الحثيث ص ٥٤، تيسير مصطلح الحديث ص ٨١.

(٦) انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم ص ٣٤، وممن نقل الإجماع على ذلك أيضًا: ابن عبد البر. انظر: التمهيد ١/١٧.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

أو شرطهما بعد إمامة المخرّج تحكّم<sup>(١)</sup>، كيف لا، ولم يسلم كثير من شيوخ مسلم عن غوائل الجرح،<sup>(٢)</sup> وفي البخاري جماعة تُكَلِّم فيهم<sup>(٣)</sup>، وتلقّي<sup>(٤)</sup> الأئمة لجميع ما في كتابيهما ممنوع<sup>(٥)</sup>.

وقد يتعارض التراجيح<sup>(٦)</sup>؛ كابن عباس عارض أبا رافع في نكاح ميمونة، وابن عباس راجح ضبطاً وفقهاً، وأبو رافع مباشرة، حيث قال: «كنتُ الرسول<sup>(٧)</sup> بينهما»<sup>(٨)</sup>، فتعارضوا، ورُجِّح ابن عباس، بأن الإخبار بالإحرام لا

(١) انظر: التقرير والتحجير ٣/٣٠، تيسير التحرير ٣/١٦٦.

وقد ردّ الصنعاني على ذلك فقال: «قد يجاب عما قاله ابن الهمام، وغيره بأن ما أخرجاه، ونصّاً على رواته يعلم أنهما قد ارتضيا رواته، وأما ما كان على شرطهما، فإنه لم يقدّم دليل على تعيين شرطهما؛ بل أئمة الحديث تبعوا شرائط في الرواة، وقالوا: هي شرط الشيخين، ولم يتفقوا على ذلك؛ بل رد بعضهم على بعض، فالحديث الذي يقال فيه: (على شرطهما) لا يفيد إلا ظناً ضعيفاً أنه على شرطهما؛ لعدم تصريحهما بشرطهما، بخلاف من روى عنه في كتابيهما، فإنه يحصل الظن بأنهما قد ارتضياه، وإن قُدِّح في بعض رجالهما، والأغلب عدم ذلك، والحكم للأغلب عند الظن، نعم، إذا روي حديث بنفس رجالهما من غير نقص، فله حكم ما فيهما». توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ١/٨٩.

(٢) آخر (١٤١/ب) من النسخة (س).

(٣) وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك بجواب مجمل مفاده: تقديم البخاري، ثم مسلم على غيرهما من أهل عصرهما، ومن بعده في معرفة الصحيح والمعلل، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما، كما أجاب بجواب مفصّل ينظر في موضعه. انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر ص ٤٧٠ - ٤٧١.

(٤) في (م): ويكفي.

(٥) نقل ابن الصلاح، والنووي الإجماع على تلقي الأئمة للصحيحين بالقبول والتسليم. انظر: علوم الحديث ص ٢٤، مقدمة شرح صحيح مسلم ١/٢٨، قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: «وتلقّي الأئمة للصحيحين بالقبول أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدُها، ولا تفيد إلا الظن، فكذا الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه؛ بل يجب العمل به مطلقاً، بخلاف ما في غيرهما فيحتاج إلى نظر».

(٦) في (ك) و(م): الراجع. (٧) آخر (١٦٨/ب) من النسخة (ك).

(٨) تقدم تخريجه ٢/٣٠٥.

يكون إلا عن معاينة الهيئة، وأبو رافع<sup>(١)</sup> بموافقة صاحبة الواقعة، قالت: «تزوجني ونحن حلالان»<sup>(٢)</sup>، فتعارضوا<sup>(٣)</sup>، فيتخلص بتجوّز التزوج عن الدخول. أقول: لا يخفى جواز تجوّز النكاح عن الخطبة، فتعارضوا ثالثاً، فيتخلص: بأن مجاز الدخول أقوى علاقة.

وقد يكون بعضها أولى من بعض؛ كالذاتي من العرضي<sup>(٤)</sup>، مثل صوم معيّن نوي قبل النصف، فبعضه منوي، وبعضه لا، ولا تجزي<sup>(٥)</sup>، فتعارض مفسد الكل ومصححه، فرجّح الشافعي الأوّل؛ لأن العبادة تقتضي النية في الكل<sup>(٦)</sup>، وأبو حنيفة الثاني<sup>(٧)</sup>؛ لأن للأكثر حكم الكل،

[١] قوله: (وأبو حنيفة الثاني) يُنْقَضُ بصوم الكفارة، والنذر المطلق؛ لأن الحنفية لم يجيزوهما إلا مبيّتين<sup>(٨)</sup>، ويجب: بأن توقف السابقة<sup>(٩)</sup> على السابقة<sup>(١٠)</sup> على اللاحقة، إنما هو عند المماثلة، وهي في الواجب المعين، والنفل، وأما في الواجب غير المعين؛ فالسابقة فيه على صفة الإباحة، واللاحقة على صفة الوجوب، فلا تنسحب نية اللاحقة على السابقة<sup>(١١)</sup>، تدبر<sup>(١٢)</sup>.

(١) أي: رجّح خبره. (٢) تقدم تخريجه ٣٠٥/٢.

(٣) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣١/٣، تيسير التحرير ١٦٧/٣.

(٤) انظر: التوضيح مع التلويح ٤٠٦/١، الردود والنقود ٧٦٨/٢، التقرير والتحبير ٣٢/٣، تيسير التحرير ١٦٨/٣.

(٥) أي: لا تجزي هذه النية في الصوم الواجب. انظر: فواتح الرحموت ٢٥٧/٢.

(٦) انظر: الأم ١٠٤/٢.

(٧) أي: لا بد من تبييت النية في صومهما من الليل.

(٨) أي: النية السابقة.

(٩) هكذا مكررة في النسخة (ل)، ولعل الصواب حذفها.

(١٠) يرى الحنفية أن الصوم الواجب في الذمة، الذي ليس له وقت معين؛ كصوم الكفارة، وصوم القضاء، والنذر المطلق، لا يجوز أن يكون بنية من النهار، وأما الصوم الواجب، الذي له وقت معين؛ كصوم رمضان، والنذر المعين، فيجوز أن يكون بنية قبل الزوال، خلافاً لجمهور الفقهاء الذين يرون عدم صحة الصيام الواجب مطلقاً إلا بنية من الليل. انظر: الاستذكار، لابن عبد البر ٣٥/١٠ - ٣٦، المجموع ٣١٨/٦ - ٣١٩، تبيين الحقائق ٣١٣/١، البناية شرح الهداية ٢٦٥/٣، كشاف القناع ٢٣٦/٥.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).



وهذا ذاتي<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> أقول: في كون العبادة وصفًا عرضيًا للحقيقة الشرعية للصوم نظر<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> فتدبر.

### مسألة

لا ترجيح بكثرة الأدلة والرواة، ما لم تبلغ الشهرة عند أبي حنيفة رحمته الله، وأبي يوسف رحمته الله<sup>(٥)</sup>، خلافًا للأكثر<sup>(٦)</sup>.  
لهما<sup>(٧)</sup>: قيام المعارضة مع كل دليل، فيسقط الكل كالشهادة<sup>(٨)</sup>، وإجماع سوى ابن مسعود على عدم ترجيح ابن عم هو أخ لأم، على من هو ابن عم فقط<sup>(٩)</sup>، فلا يكون حاجبًا؛ بل يستحق بكل قرابة مستقلًا، وإجماع الكل على عدمه في ابن عم زوجًا، على ابن عم فقط<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحجير ٣/٣٢، تيسير التحرير ٣/١٦٨.

(٢) آخر (١٨١/ب) من النسخة (م).

(٣) قال الأنصاري: «بل الوجه: أنه لم يوجد هاهنا مفسد الكل أصلًا، فإن القدر المشروط من النية قد وجد». فواتح الرحموت ٢/٢٥٨.

(٤) آخر (١٢٣/أ) من النسخة (ق).

(٥) وهو مذهب أكثر الحنفية. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٣٩، أصول السرخسي ٢/٢٥٠، كشف الأسرار، للبخاري ٤/٧٩، التوضيح شرح التنقيح ٢/٢٣٣، التقرير والتحجير ٣/٣٣، تيسير التحرير ٣/١٦٩.

(٦) وهو مذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة. انظر: العدة، لأبي يعلى ٣/١٠١٩، اللمع للشيرازي ص ٨٥، الواضح ٥/٧٦ - ٧٧، المحصول، للرازي ٥/٤٠١، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٠، المنهاج مع الإبهاج ٣/٢١٦، نهاية السؤل ص ٣٧٨، البحر المحيط ٨/١٥٤، شرح الكوكب المنير ٤/٦٢٨.

(٧) أي: لأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.

(٨) انظر: تقويم الأدلة ص ٢١٩، أصول السرخسي ٢/٢٥٠، كشف الأسرار، للنسفي ٢/١٠٧، كشف الأسرار، للبخاري ٤/٧٩، التوضيح شرح التنقيح ٢/٢٣٣.

(٩) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣١٦١٢)، كتاب الفرائض، باب في بني عم أحدهم أخ لأم ١٠/٤٧٣، وعبد الرزاق في المصنف (١٩١٣٣)، كتاب الفرائض، باب ذوو السهام ١٠/٢٨٧، والبيهقي في السنن (٢٤٠/٦)، كتاب الفرائض، باب ميراث ابني عم أحدهما زوج والآخر أخ لأم.

(١٠) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣١٦١٤)، كتاب الفرائض، باب في بني عم أحدهم =

نعم؛ لو كانت كثرة لها هيئة اجتماعية، أفادت قوة زائدة<sup>(١)</sup>، ولا يخفي على الفطن ضعفُ هذه<sup>(٢)</sup> الوجوه<sup>[١]</sup>.

وللجمهور: أن الظن يتقوى بتدرّج حتى ينتهي إلى اليقين بالتواتر<sup>(٣)</sup>، أقول: منقوض<sup>(٤)</sup> بكثرة<sup>[٢]</sup> الاجتهاد، فإن عدم الترجيح بها اتفاق، مع أنه ينتهي إلى اليقين بالإجماع، فتدبر<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (ضعف هذه الوجوه) [أما الأول<sup>(٦)</sup>]: فلأن الكل معًا يفيد قوة الثبوت، ألا ترى أن زيدًا ربما يقاوم كل واحد، ولا يقاوم الكل، وأما الثاني، والثالث<sup>(٧)</sup>: فإنما يتم لو كان كل من جهتي القرابة يقتضي العسوبة، وليس كذلك، فإن الزوجية إذا انفردت أوجبت استحقاق النصف لا غير، وكذلك الأخوة لأم لا يوجب عند انفرادها إلا استحقاق السدس<sup>(٨)</sup>، فتأمل<sup>[٩]</sup>.

[٢] قوله: (منقوض بكثرة<sup>(١٠)</sup>...) إلخ [يمكن أن يجاب بالفرق: بأن اليقين بالإجماع تعبدي، وبالمتواتر عقلي، وبأن الإسناد في المتواتر يجب أن يكون إلى الحس الموجب للقطع، بخلاف الإجماع<sup>(١١)</sup>].

= زوج ٤٧٤/١٠.

- (١) انظر: التوضيح مع التلويح ٢/٢٣٣، التحرير مع التيسير ٣/١٦٩.
- (٢) آخر (١٦٩/أ) من النسخة (ك). (٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٤.
- (٤) آخر (١٤٢/أ) من النسخة (س).
- (٥) أجاب الأنصاري عن هذا الإيراد بقوله: «وجوابه: أن القطع الحاصل بالإجماع تعبدي يحصل دفعة، لا بأن يتدرج الظن الحاصل باجتهاد إلى أن يتقوى بانضمام آخر حتى ينتهي بالإجماع إلى اليقين، بخلاف الرواة، فإن الظن فيه يتقوى بالانضمام، وينتهي بالتواتر إلى اليقين، فافهم». فواتح الرحموت ٢/٢٥٩.
- (٦) وهو قوله: قيام المعارضة مع كل دليل.
- (٧) أي: عدم ترجيح ابن عم، وهو أخ لأم، وعدم ترجيح ابن عم إذا كان زوجًا، على ابن عم فقط.
- (٨) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٣.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س).
- (١٠) آخر (٨٣/ب) من النسخة (ل).
- (١١) ساقطة من (ك) و(س).

## الأصل الثالث

## الإجماع

وهو لغة: العزم والاتفاق<sup>(١)</sup>، وكلاهما من الجمع<sup>[١]</sup>.

واصطلاحاً: اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصرٍ، على أمرٍ شرعي<sup>(٢)</sup>.

حجة الإسلام<sup>(٣)</sup>: اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم،

على أمرٍ ديني<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (وكلاهما من الجمع) [أي: منقول، ومأخوذ منه؛ لأن العزم باجتماع الخواطر، والاتفاق باجتماع الأعزام، وفيه رد على شارح المختصر حيث قال<sup>(٥)</sup>: الإجماع لغة يطلق على معنيين: أحدهما: العزم (فأجمعوا أمركم)؛ أي: اعزموا، ومنه: «لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل»<sup>(٦)</sup>، وثانيهما: الاتفاق، وحقيقته: أجمع: صار، وأجمع كألبن، وأثمر، تدبر<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: تهذيب اللغة ١/٦٥١، الكليات، للكفوي ٢/١٧٤، لسان العرب ٢/٣٥٥،

المصباح المنير ص ٦٠ - ٦١، القاموس المحيط ص ٧١٠.

(٢) هذا تعريف ابن الحاجب، والطوفي، وصدر الشريعة، وابن الهمام، إلا أن ابن الحاجب لم يقيّد الأمر بالشرعي؛ ليعم، وزاد بعضهم قيداً في التعريف وهو: «بعد وفاة محمد ﷺ». انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٥٢١، شرح العضد ص ١٠٧، شرح مختصر الروضة ٣/٥، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٢٦، التوضيح ومعه التلويح ٢/٨١، التحرير مع تيسير التحرير ٣/٢٢٤، شرح الكوكب المنير ٢/٢١١.

(٣) انظر: المستصفى، للغزالي ص ١٣٧.

(٤) اختلفت وجهات نظر الأصوليين في تعريف الإجماع، فمنهم من جعله خاصاً بأمور الدين، كما هو اختيار المؤلف هنا، واختيار الغزالي، ومن الأصوليين من جعل الإجماع عاماً لأمور الدين، وغيرها كما فعل الرازي رحمته الله حيث عرّف الإجماع بقوله: «هو عبارة عن اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور»، ثم وضح المقصود بالتعميم بقوله: «وإنما قلنا: على أمر من الأمور؛ ليكون متناولاً للعقليات، والشرعيات، واللغويات». المحصول ١/٢٠ - ٢١. والذي يظهر أن تخصيص الإجماع بالأمور الدينية هو الأنسب دون سائر الإجماعات؛ لأن ذلك هو محور علم أصول الفقه.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٠٧. (٦) تقدم تخريجه ٢/٣١.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

وأورد<sup>(١)</sup> كما في المختصر<sup>(٢)</sup>: أنه لا يتصور، وأنه لا يطرّد، إن لم يكن فيهم مجتهد.

أقول: الموجود من الأمة أمةٌ أو لا، فالوارد أحد<sup>[١]</sup> الإيرادين، والحق: ورود الثاني، والجواب عنه: إن مادة النقص يجب تحققها، وهو ههنا ممنوع، وقد يدفعان بإرادة اتفاق المجتهدين في عصرٍ؛ لأنه المتبادر، كما في قوله: «لا تجتمع أمتي على الضلالة»<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

بعض النّظامية<sup>(٤)</sup> والشيعة أنه مُحال<sup>[٢]</sup>، ولو سَلِمَ فالعلم به

[١] قوله: (فالوارد أحد...) إلخ [لا أنه يرد عليه إشكالان<sup>(٥)</sup>، كما قرره في «شرح المختصر»<sup>(٦)</sup>-(٧).

[٢] قوله: (أنه مُحال) القول باستحالة الإجماع نسبه غيرٌ واحدٍ إلى

(١) آخر (١٨٢/أ) من النسخة (م).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٢١/١.

(٣) رواه الترمذي (٢١٦٧)، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماع، وقال: غريب من هذا الوجه ٤/٤٦٦، ورواه ابن ماجه (٣٩٥٠)، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم ٢/١٣٠٣، والحاكم في المستدرک (٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠)، كتاب العلم ١/٢٠١ - ٢٠٣، وقال السخاوي: وبالجمله فهو حديث مشهور المتن، ذو أسانيد كثيرة، وشواهد متعددة في المرفوع وغيره. انظر: المقاصد الحسنه ص ٧١٨ رقم ١٢٨٨، وقد ضَعَفَ الألباني الحديث إلا الجملة الأولى منه، وهي قوله ﷺ: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة»، وهي الجملة المستدل بها من الحديث قال: لها شواهد. انظر: مشكاة المصابيح ١/٦١.

(٤) النّظامية: فرقة من فرق المعتزلة، تنتسب إلى إبراهيم بن يسار النّظام البصري، المكنى بأبي إسحاق النّظام، ومن أخص تلاميذه الجاحظ صاحب كتاب «البيان والتبيين»، وقد عرف النّظام بهذا اللقب لإجادته نظم الكلام، وقيل: لنظمه الخرز في سوق البصرة، له آراء خاصة انفرد بها في العقائد والفروع، وقد أُلْتُفَ الكتب في الرد عليه، وفيها تكفير له وتضليل، توفي سنة ٢٣١هـ. انظر: الفرق بين الفرق ص ١١٣، الملل والنحل ١/٥٣، الفتح المبين ١/١٤١.

(٥) هكذا في النسخة (ل)، والذي في شرح المختصر (إشكالات) وهو الصواب؛ لأنه ذكر أكثر من إشكالين.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ٢/٢٩. (٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

محال<sup>(١)</sup>، ولو سُلِّم فنقله إلينا محال<sup>(٢)</sup>.

أما الأول: فأولاً: لأن انتشارهم في الأقطار يمنع نقل<sup>(٣)</sup> الحكم إليهم عادة<sup>(٤)</sup>، والجواب: لا منع في المتواتر كالكتاب، وفي أوائل الإسلام، وبعد جدّهم في الطلب والبحث<sup>(٥)</sup>.

وثانياً: لأنه لو كان عن قطعي لنقل، والظني يمنع الاتفاق عليه عادة؛ لاختلاف القرائح<sup>(٦)(٧)</sup>، والجواب: بالمنع فيهما، فقد يستغنى بنقل القاطع [بحصول]<sup>(٨)</sup> الاتفاق،<sup>(٩)</sup> والظني ربما يكون جلياً، والاتفاق إنما يُمنع فيما

النظام<sup>(١٠)</sup>، وقال السبكي<sup>(١١)</sup>: إن هذا قول بعض أصحابه، وأما رأي النظام نفسه

(١) انظر: المحصول، للرازي ٣٤/٤، شرح مختصر الروضة ١٢/٣، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠١/١٩ - ٢٠٢، مزالق الأصوليين، للصنعاني ص ٦٤.

(٢) انظر: مسائل أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله ص ٤٣٩، العدة، لأبي يعلى ١٠٦٠/٤، الإحكام، لابن حزم ٦٨١/٢، الواضح ١٠٤/٥، الإحكام، للآمدي ١٩٨/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦٨/٢، البحر المحيط ٣٨٣/٦، شرح الكوكب المنير ٢١٣/٢.

(٣) آخر (١٢٣/ب) من النسخة (ق).

(٤) انظر: البرهان ٦٧١/١، الوصول إلى الأصول ٦٨/٢، شرح مختصر الروضة ٩/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣٣٨/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦٩/٢، التحرير والتمهيد ١٠٤/٣، إرشاد الفحول ١٩٤/١.

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) القرائح: جمع: قريحة، وهو: استنباط العلم بجودة الطبع، وقيل: طبعك الذي جبلت عليه؛ لأنه أول خلقتك. انظر: مختار الصحاح ص ٥٦٠، تاج العروس ٥١/٧، المعجم الوسيط ص ٧٢٤، مادة: (قرح).

(٧) انظر: البرهان ٦٧١/١، قواطع الأدلة ١٩٢/٣، الوصول إلى الأصول ٦٨/٢، شرح العُضد ص ١٠٩، شرح مختصر الروضة ٩/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٢٢٧/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦٩/٢، إرشاد الفحول ١٩٤/١.

(٨) ساقطة من (س).

(٩) آخر (١٦٩/ب) من النسخة (ك).

(١٠) ممن نسب هذا القول إلى النظام: ابن برهان، وابن الحاجب، وابن مفلح، والبخاري، وابن الهمام، وابن النجار، والشوكاني، وغيرهم. انظر: الوصول إلى الأصول ٦٧/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٢٥/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٢٧/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٦٦/٢، شرح الكوكب المنير ٢١٣/٢، إرشاد الفحول ١٩٤/١.

(١١) انظر: رفع الحاجب ١٣٩/٢ - ١٤٠.

يدق<sup>(١)</sup>.

وأما الثاني<sup>(٢)</sup>: فلا متنازع معرفة علماء الشرق والغرب بأعيانهم، فضلاً عن أقوالهم، مع جواز رجوع البعض قبل قول الآخر<sup>(٣)</sup>.

قيل فيه<sup>[١]</sup>: إنه يجوز ضبط التاريخ بأن يُعلم<sup>(٤)</sup> أن زيداً<sup>(٥)</sup> في ظهر كذا على كذا، ثم يسافر، ويعلم أن عمرًا في ذلك الوقت كان على ذلك الحكم، وهكذا.

أقول: يجوز كذبه في الإخبار عن الماضي لغرض، فلا يعلم [إلا]<sup>(٦)</sup> بإفتائه وتكلمه في ذلك الوقت، وتكلم كل واحد بحكم واحد في آن واحد، مع اختلافهم في المشارق والمغارب، مما تحيله العادة، كما لا يخفى.

وأما الثالث<sup>(٧)</sup>: فلأن الآحاد لا يفيد، والتواتر عن الكل في كل طبقة ممتنع عادة<sup>(٨)</sup>.

في بعض أصحابه، فهو أنه يُتصور؛ لكن لا حجة فيه، كذا نقله القاضي، وأبو إسحاق الشيرازي، وابن السمعاني، والإمام الرازي وأتباعه، وإلى هذا أشار في المتن بقوله: بعض النظامية.

[١] قوله: (قيل فيه) [القائل: مرزاجان<sup>(٩)</sup>] <sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) انظر: المصادر السابقة. (٢) وهو كون العلم بالإجماع محال.
- (٣) انظر: المحصول، للرازي ٢٢/٤، الإحكام، للآمدي ٢٦٣/١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٠٩، شرح مختصر الروضة ١٢/٣ - ١٣، إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (٤) آخر (١٨٢/ب) من النسخة (م). (٥) آخر (١٤٢/ب) من النسخة (س).
- (٦) ساقطة من (س). (٧) وهو كون نقل الإجماع محال.
- (٨) انظر: البرهان ٤٣٢/١ مسألة ٦١٩، قواطع الأدلة ٤٦٢/١، شرح المختصر، للعضد ص ١٠٧، التقرير والتحجير ٨٢/٣، إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (٩) لم أجد مباحث الإجماع في مخطوط حواشي مرزاجان الذي بين يدي، وهو الذي حصلت عليه من مركز الملك فيصل للبحوث، حيث يبدأ بالمبادئ اللغوية، وينتهي بمباحث النسخ، فلعل هناك جزءاً آخر مفقوداً يحتوي على الإجماع وما بعده.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ومن ههنا قال أحمد<sup>(١)</sup>: من ادّعى الإجماع فهو كاذب، والجواب عنهما تشكيك في الضروري، فإننا قاطعون بإجماع كل عصر على<sup>[١]</sup> تقديم القاطع على المظنون، حتى صار<sup>[٢]</sup> من ضروريات الدين، وقول أحمد محمول على انفراد اطلاع ناقله، أو حدوثه الآن، فإنه احتج به في مواضع<sup>(٢)</sup>.  
قال الإسفراييني: نحن نعلم أن مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة<sup>(٣)</sup>، هذا.

### مسألة

الإجماع حجة قطعاً عند الجميع<sup>(٤)</sup>، ولا يعتد بشرذمة من

[١] قوله: (بإجماع كل عصر على...) إلخ [لقائل أن يقول: إن المخالفين من القائلين بالحسن العقلي، فلهم أن يقولوا: إن الاتفاق على تقديم القاطع، إنما هو لأن حسنه بديهي عند العقول؛ كحسن الصدق النافع، وهذا ليس من الإجماع المتنازع فيه]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (حتى صار...) إلخ [فيه إشارة إلى الحل عن الثالث، فتدبر]<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ص ٤٣٩، العدة، لأبي يعلى ٤/١٠٦٠، الواضح ٥/١٠٤، الإحكام، للآمدي ١/٢٦٥، البحر المحيط ٦/٣٨٣، شرح الكوكب المنير ٢/٢١٣ - ٢١٤.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦/٣٨٤، التقرير والتحبير ٣/٨٣، تيسير التحرير ٣/٢٢٧.

(٤) انظر: الرسالة، للشافعي ص ٤٦٩، الفصول في الأصول ٣/٢٧١، العدة، لأبي يعلى ٤/١٠٥٨، البرهان ١/٤٣٤ مسألة ٦٢٣، إحكام الفصول ٢/٥، التبصرة ص ٣٤٩، قواطع الأدلة ١/٤٦١، المنحول ص ٣٩٩، الإحكام، للآمدي ١/٢٦٦، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٥٢٩، نهاية الوصول، للهندي ٦/٢٤٣٥، شرح مختصر الروضة ٣/١٤، الإبهاج ٢/٣٥٣، البحر المحيط ٦/٣٨٤، شرح الكوكب المنير ٢/٢١٤.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٠، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٨٢، إرشاد الفحول ١/١٩٦.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

الخوارج<sup>(١)</sup>، والشيعة؛ لأنهم حادثون<sup>[١]</sup> بعد الاتفاق.<sup>(٢)</sup>

لنا: اتفاقهم على القطع بتخطئة المخالف للإجماع، من<sup>(٣)</sup> حيث هو إجماع<sup>[٢]</sup>، وتقديمه على القاطع،<sup>(٤)</sup> والعادة تحيل اجتماع هذا المبلغ من الصحابة، والتابعين المحققين على قطع في حكم، إلا عن نص قاطع، ولا

[١] قوله: (حادثون) [حدوث الشيعة، لا يُسلّمه الشيعة]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (من حيث هو إجماع) [فيه رد على الإمامية حيث قالوا بتخطئة المخالف للإجماع، من حيث دخول المعصوم]<sup>(٦)</sup>.

(١) الخوارج: فرق كثيرة يجمعهم القول بتكفير صاحب الكبيرة، والخروج على الإمام العاصي، وتكفير أصحاب الجمل، وعثمان، وعليّ رضي الله عنه. انظر: الفرق بين الفرق ص ٥٤، والملل والنحل ١/١١٣.

(٢) آخر (١٧٠/أ) من النسخة (ك).

(٣) آخر (١٢٤/أ) من النسخة (ق).

(٤) آخر (١٨٣/أ) من النسخة (م).

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) يعتقد الإمامية عدم جواز خلّو زمانٍ من الأزمنة عن الإمام المعصوم، ومتى كان كذلك كان الإجماع حجة؛ لأن الحجة عندهم في قول الإمام المعصوم دون غيره، فإن كان في عصر الأئمة المعروفين لم يعتبر قول غيرهم، وبعدهم لا حجة في قول أحد حتى يأتي الإمام المعصوم، وحجتهم في ذلك: أن الإمام المعصوم لطف، وكل لطف واجب على الله، كما أن الخلق محتاجون إلى الإمام لصحة فعل القبيح عليهم، وفعل القبيح منتفٍ في حق الإمام لعصمته، فإذا اتفق العلماء على حكم، فلا بد أن يوجد في أثناء قولهم قول ذلك الإمام المعصوم، فهو سيدهم، فيكون حجة، وإلا لم يكن ذلك قولاً لكل الأمة. انظر: البرهان ١/٤٣٤ مسألة ٦٢٣، المحصول، للرازي ١٠٣/٤ - ١٠٤، الإحكام، للآمدي ١/٢٩٦، نهاية الوصول، للهندي ٦/٢٥١٢.

وهذا القول باطل مبني على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين، والصواب في هذه المسألة: أن العقل يدرك الحُسن والقبح في الأشياء دون ترتب الثواب والعقاب على هذا الإدراك، وإنما يترتب الثواب والعقاب بطريق الشرع. انظر: نهاية الوصول، للهندي ٦/٢٥١٢، مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٨/٣٠٩، مفتاح دار السعادة، لابن القيم ٢/٧، شرح الكوكب المنير ١/٣٠٦ - ٣٠٧، التحبير ٢/٧١٦.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).



دور؛ لأن الدليل وجود هذا الاتفاق بلا اعتبار حجته<sup>(١)</sup>.

أقول: لا يقال: لو كان لتواتر؛ لتوفر الدواعي؛ لأن تواتر الملزوم قد يغني عن تواتر اللازم، فافهم.

ونقض: أولاً: بإجماع الفلاسفة<sup>(٢)</sup> على قدم العالم<sup>[١]</sup>، وما عن

[١] قوله: (بإجماع الفلاسفة على قدم العالم) [اعلم أن إجماع الفلاسفة على قدم العالم، مبني على إجماعهم على إيجاب الباري، وأنه علة تامة للعالم، وأن التخلف عنها محال، ولذلك حُمل الحدوث في كلامهم، على الحدوث الذاتي، أعني الافتقار، وتحقيق ذلك في الكتب الحكمية، والكلامية<sup>(٣)</sup>][<sup>(٤)</sup>].

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٢/ ٣٨٩، شرح مختصر الروضة ٢٥/ ٣، التحرير مع التقرير والتحبير ٨٤/ ٣، حاشية البناي ١٩٧/ ٢، حاشية العطار ٢٣٢/ ٢، إرشاد الفحول ١٩٨/ ١.

(٢) الفلاسفة: نسبة إلى الفلسفة، وهي في الأصل محبة الحكمة، ثم صار الاسم يطلق على كل من خرج عن ديانات الأنبياء، كما يطلق هذا الاسم في عرف المتأخرين على أتباع أرسطو، والفلاسفة فرق كثيرة. انظر فرق الفلاسفة وأقسامهم: المنقذ من الضلال، للغزالي ص ٣٧، الملل والنحل، للشهرستاني ٥٨/ ٢، وتلبس إبليس ص ٤٥، إغاثة اللهفان ٣١٢/ ٢ - ٣١٣، هداية الحيارى ص ٢٢٩، الموسوعة الميسرة في الأديان والفرق المعاصرة ١١١٠/ ٢.

(٣) معنى القول بقدّم العالم: أي: ما لم يسبقه عدم، أو ما لا ابتداء لوجوده، وأول من عُرف عنه القول به هو أرسطو وأتباعه، ولا ريب أن هذا القول فاسد، يلزم منه أنه صدر عن الله صدور المعلول عن علته، بلا قصد ولا اختيار، وهو نفْي إثبات الخلق للخالق ﷻ، وقد أجمع المسلمون على تكفير من يقول بقدّم العالم.

وفي المقابل من قال بحدوث العالم، وهم الجهمية، والمعتزلة، ونحوهم، ويلزم على هذا القول من الفساد أن الله ﷻ كان معطلاً عن الفعل، أو غير قادر عليه، ثم صار فاعلاً، وقادراً عليه.

والقول الحق: أن العالم سوى الله ﷻ وصفاته حادث، أما أفعاله ﷻ، فهي من حيث النوع قديمة بقدّم ذاته، أما من حيث الآحاد، فمحدثة، فلا يزال الخلق يحدث شيئاً فشيئاً، من ناحية الآحاد، أما من حيث النوع فالمشئنة، وسائر صفات الله ﷻ قديمة بقدّمه ﷻ. انظر: تلبس إبليس ص ٤٥، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٠٠/ ٦ و ٣٣٠، إغاثة اللهفان ٣١٣/ ٢، فتح الباري، لابن حجر ٢٤٢/ ١٢.

(٤) ساقطة من (ك) و(س).

بعضهم من حدوثه، فمحمول على<sup>(١)</sup> [الحدوث<sup>[١]</sup>]<sup>(٢)</sup> الذاتي، والجواب: إن اتفاقهم عن نظر عقلي، والاشتباه كثير، بخلاف الشرعي، وإن كان عقلياً، كالإجماع على حدوث العالم، فإن مداره على<sup>[٢]</sup> النص، والتمييز فيه ليس بصعب<sup>(٣)</sup>، فتدبر.

وثانياً: بإجماع اليهود على أن لا نبي بعد موسى، وإجماع النصارى على أن عيسى قد قُتل<sup>(٤)</sup>، والجواب: أنهم مقلدون لآحاد الأوائل، بخلاف أصولنا، فإنهم محققون بعدد التواتر<sup>(٥)</sup>، فافهم. واستدل<sup>(٦)</sup>: أولاً: بقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ<sup>[٣]</sup> سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية،

[١] قوله: (فمحمول على الحدث...) إلخ [فاندفع ما في التحرير من منع اتفاقهم<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (فإن مداره على.هـ.) [إشارة إلى أن المراد بالشرعي: ما ورد به الشرع، لا ما لا يدرك إلا بالشرع، ولا يبحث عنه في الشرع، فلا يخرج الإجماع على ما عليه دليل عقلي أيضاً، ولا يدخل الإجماع بمجرد العقول، فتدبر<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

[٣] قوله: (﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ...﴾) إلخ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا

- 
- (١) آخر (١٤٣/أ) من النسخة (س). (٢) ساقطة من (س).  
 (٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٣٢/١ - ٥٣٣، التحرير مع تيسير التحرير ٢٢٨/٣، حاشية العطار ٢٣٢/٢، إجابة السائل شرح بغية الآمل، للصنعاني ص ١٦٦.  
 (٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٣٢/١، التحرير مع تيسير التحرير ٢٢٨/٣، حاشية العطار ٢٣٢/٢.  
 (٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١٠، التقرير والتحبير ٨٤/٣، تيسير التحرير ٢٢٨/٣، حاشية العطار ٢٣٢/٢.  
 (٦) أي: على أن الإجماع حجة قاطعة.  
 (٧) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٨٤/٣.  
 (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.  
 (٩) آخر (٨٤/أ) من النسخة (ل).  
 (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

وهو للشافعي<sup>(١)</sup>، وفيه: أنه لو سلّم دلالته<sup>[١]</sup> فظاهر، والتمسك به إنما يثبت بالإجماع، ولم يثبت بعد<sup>(٢)</sup>.

تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّاهُ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

[١] قوله: (أنه لو سلّم دلالته...) إلخ [إشارة إلى ما أورد عليه من أننا لا نسلم أن من للمعلوم، ولو سلّم، فلا نسلم أن اتباع غير سبيل المؤمنين محذور مطلقاً؛ بل بشرط الاقتران بمشاقة الرسول، ولو سلّم فغير سبيل المؤمنين هو سبيل الكافرين، ولو سلّم، فالمراد كل المؤمنين إلى يوم القيامة، ولو سلّم خصوصه لكل عصر، فهو عام في العالم والجاهل، ولو سلّم خصوصه بالعالم، فالسبيل مفرد، ولا عموم له، ولو سلّم؛ فمشروط بسابقه تبين الهدى، إلى غير ذلك، وأجابوا عن هذه الوجوه، كما هو مذكور في المطوّلات، كالأحكام للآمدي، وغيره<sup>(٣)</sup>] (٤).

(١) انظر: أحكام القرآن، للشافعي ٣٩/١، التبصرة، للشيرازي ص ٣٤٩، المستصفى ص ١٣٨، الإحكام، للآمدي ٢٦٧/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٧١/٢.

(٢) انظر: المستصفى ٣٠١/٢، شرح مختصر الروضة ١٥/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٧٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣٧٣/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ١٠٨/٣، تيسير التحرير ٢٢٩/٣، شرح الكوكب المنير ٢١٦/٢، إرشاد الفحول ٣٦٢/١، حاشية العطار ٢٣١/٢.

(٣) انظر الاعتراضات والإجابات: المغني، للقاضي عبد الجبار ١٦٠/١٧، الفصول في الأصول ٢٦٢/٣ وما بعدها، المعتمد ٧/٢ وما بعدها، العدة، لأبي يعلى ١٠٦٨/٤ وما بعدها، الفقيه والمتفقه، للخطيب ٣٩٨/١ وما بعدها، إحكام الفصول ٧/١ وما بعدها، التبصرة ص ٣٤٩ وما بعدها، التلخيص، للجويني ١٥/٣ وما بعدها، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٣٥/٣ وما بعدها، الواضح ١٠٧/٥ وما بعدها، روضة الناظر ٣٨٠/١ وما بعدها، المحصول، للرازي ٣٦/٤ وما بعدها، الإحكام، للآمدي ٢٦٧/١ وما بعدها، نفائس الأصول ٢٦٧١/٦ وما بعدها، نهاية الوصول، للهندي ٢٤٣٧/٦ وما بعدها، كشف الأسرار، للبخاري ٢٥٣/٣ وما بعدها، شرح المختصر، للعضد ص ١١١، الإبهاج ٣٥٢/٢ وما بعدها، إرشاد الفحول ١٩٨/١ وما بعدها.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وثانيًا: بقوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على الضلالة»<sup>(٢)(١)</sup> فإنه متواتر المعنى<sup>(٣)</sup>، واستحسنه ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>، واستبعد الإمام<sup>[١]</sup> الرازي<sup>(٥)</sup> التواتر المعنوي، سيما على حجتيه<sup>(٦)</sup>.

وثالثًا: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] عدلة، فيجب عصمتهم عن الخطأ<sup>(٧)</sup>، وفيه أن العدالة لا تنافي الخطأ مطلقًا<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (واستبعد الإمام...) إلخ [وذلك لأن كثرة الأحاد لم تبلغ إلى حيث تفيد تواتر القدر المشترك، ولو سلم، فاللازم القدر المشترك من اللفظ، ولا يلزم منه تواتر المعنى؛ لأن الدلالة ظنية، ولو سلم، فلا يلزم الحجة، ألا ترى أن مقلد المجتهد المخطئ ليس على ضلالة، فتأمل<sup>(٩)</sup>] (١٠).

- (١) تقدم تخريجه ٣٢٨/٢.
- (٢) آخر (١٨٣/ب) من النسخة (م).
- (٣) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٨١/٤، أصول السرخسي ٢٩٩/١، قواطع الأدلة ٤٦/١، كشف الأسرار، للنسفي ١٩١/٢، شرح مختصر الروضة ١٩/٣.
- (٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٤١/١.
- (٥) آخر (١٧٠/ب) من النسخة (ك).
- (٦) انظر: المحصول ٩٢/٤، وعبارته: «قد ادّعيتم أنه نُقل نقلاً متواتراً عن رسول الله ﷺ أن الإجماع حجة، ومعلوم أن ذلك باطل، وإلا لكان العلم بكون الإجماع حجة جارياً مجرى العلم بغزوة بدر وأحد، ولما وقع الخلاف فيه».
- (٧) انظر: الفصول في الأصول ٢٥٧/٣، الفقيه والمتفقه ٤٠٧/١، أصول السرخسي ١/٢٩٧، قواطع الأدلة ٤٦٣/١، الإحكام، للآمدي ٢٨١/١، شرح مختصر الروضة ٣/١٦، إرشاد الفحول ١/١٩٥.
- (٨) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٨١/١، شرح مختصر الروضة ١٧/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٢٥٦/٣، نهاية السؤل ص ٢٨٧، حاشية العطار على شرح المحلي ٢٣٢/٢.
- (٩) وقد وافق ابن السبكي الرازي في هذا الاستبعاد، وقال: «وما ذكره الإمام أولاً صحيح، وهو الذي ارتضاه القاضي في مختصر التقريب». الإيهام ٣٦١/٢، وقد سبق الرازي إمام الحرمين، في استبعاد التواتر، حيث رأى أن أدلة حجة الإجماع ظواهر معرضة للتأويل، وليس على المعارض إلا أن يظهر وجهها في الإمكان. انظر: البرهان ٢٦٢/١، واختار الآمدي أن السُّنة أقرب الطرق إلى كون الإجماع حجة قاطعة. انظر: الإحكام ٢٩٠/١.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

قالوا<sup>(١)</sup>: «أولاً: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾<sup>[١]</sup> فلا مرجع إلى الإجماع<sup>(٢)</sup>، فهو منقوض بالقياس<sup>(٣)</sup>، فإن قيل: برجوعه إليهما<sup>(٤)</sup> فم مشترك، على أن النزاع ضد الإجماع، مع أنه ظاهر لا يعارض القاطع<sup>(٥)</sup>.

وثانياً: ﴿لَا تَأْكُلُوا﴾ الآية [آل عمران: ١٣٠]، يفيد جواز صدور المنهي عنه عن الكل<sup>(٦)</sup>، والجواب: الجواز الوقوعي لا يلزم، والإمكان الذاتي<sup>(٧)</sup> لا ينفعكم<sup>(٨)</sup>، على أنه منع لكل<sup>(٩)</sup> لا لكل<sup>(١٠)</sup>، كذا في شرح المختصر<sup>(١١)</sup>، أقول: المنع لكل دائماً<sup>[٢]</sup> يستلزم المنع لكل، فتأمل.

[١] قوله: (﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ...﴾) إلخ قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّنْزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

[٢] قوله: (لكل دائماً) [لأن النهي للدوام، كما مر]<sup>(١٢)</sup>.

- (١) أي: المنكرون للحجية.
- (٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٩٢/٤، التبصرة ص ٣٥٦، الواضح ١٢٤/٥، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٤٤/١.
- (٣) من حيث أنه رد إلى الرأي. انظر: التقرير والتحبير ٨٦/٣، تيسير التحرير ٢٣٠/٣، فواتح الرحموت ٢٦٦/٢.
- (٤) أي: رجوع القياس إلى الكتاب والسنة.
- (٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٤٤/١، شرح المختصر، للعضد ص ١١٠، التقرير والتحبير ٨٦/٣، تيسير التحرير ٢٣٠/٣.
- (٦) بمعنى: أن من يتصور منه المعصية لا يكون قوله ولا فعله موجباً للقطع. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٧٠/١، التقرير والتحبير ٨٦/٣.
- (٧) آخر (١٢٤/ب) من النسخة (ق).
- (٨) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٧٩/١، التحرير مع التقرير والتحبير ٨٦/٣، تيسير التحرير ٢٣٠/٣.
- (٩) أي: لكل واحد.
- (١٠) في (س): «الكل».
- (١١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١٢.
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وثالثًا: بحديث معاذ<sup>(١)</sup>، ورُدَّ: بأن الإجماع حديث<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

لا عبرة بالكافر، ولا بوفاق مَنْ سيوجدُ إجماعًا<sup>(٣)</sup>، وأما المقلد، فالأكثر أنه كذلك، وإن كان<sup>(٤)</sup> عالمًا<sup>(٥)</sup>، خلافًا للقاضي<sup>(٦)</sup>، وقيل: اعتبر<sup>(٧)</sup>

(١) وهو قول النبي ﷺ لمعاذ: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟...» الحديث، وقد تقدم تخريجه في ص ٤٦٦، ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ لم يذكر الإجماع، ولو كان حجة لذكره. انظر: التبصرة، للشيرازي ص ٣٥٦، قواطع الأدلة ١/ ٤٦٢، فواتح الرحموت ٢/ ٢٦٧.

(٢) انظر: التبصرة، للشيرازي ص ٣٥٦، قواطع الأدلة ١/ ٤٧٠، الواضح ٥/ ١٢٦، الإحكام، للآمدني ١/ ٢٧٩، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٢.

(٣) انظر: إحكام الفصول ١/ ٣٣، اللمع ص ٩٢، الإحكام، للآمدني ١/ ٢٩٨، مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢/ ٢٣٨، البحر المحيط ٦/ ٤١٨، شرح الكوكب المنير ٢/ ٢٢٧، إرشاد الفحول ١/ ٢١٢.

(٤) آخر (١٤٣/ب) من النسخة (س).

(٥) انظر: العدة، لأبي يعلى ٤/ ١١٣٣، أصول السرخسي ١/ ٣١١، اللمع ص ٩٢، الواضح ٥/ ١٧٦، المحصول، للرازي ٤/ ١٩٦، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٢.

(٦) نسب عدد من الأصوليين هذا القول إلى أبي بكر الباقلاني، مثل: السمعاني قواطع الأدلة ١/ ٢٧٩، وابن عقيل الواضح ٥/ ١٧٧، والرازي المحصول ٤/ ١٩٦، وغيرهم، إلا أن بعض الأصوليين ذكر أن القاضي قد صرح بعدم اعتبار خلاف العوام في الإجماع، مثل: ابن السبكي الإبهاج ٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤، والزركشي البحر المحيط ٦/ ٤١١.

ويرى الزركشي أن سبب هذا الإشكال هو تصرف إمام الحرمين في مختصر التقريب، حيث ذكر التصريح بأنه لا يعتبر خلاف العامة ولا وفاقهم، وكاد أن يدعي الإجماع فيه، مع أن عبارة القاضي الباقلاني مخالفة لذلك، حيث قال: «قد بينا فيما سلف أن الذي دلَّ عليه السمع صحة إجماع جميع الأمة، وقد ثبت أن الأمة عامة وخاصة، فيجب اعتبار دخول العامة والخاصة في الإجماع، وليس للخاصة إجماع على شيء يخرج منه العامة».

وأما ابن السبكي، فيرى أن الإشكال في عبارة: أجمعت الأمة، فهل يُحكم بدخول العوام معهم تبعًا؟، ثم قال: «وهو خلاف لفظي في الحقيقة، وليس خلافًا في أن مخالفتهم تقدح في قيام الإجماع، وكلام القاضي في مختصر التقريب ناطق بذلك».

(٧) في (س): «يعتبر»، والمقصود: القاضي الباقلاني.

الأصولي<sup>(١)</sup>، وقيل: بل الفروعي<sup>(٢)</sup>.

لنا: لو اعتُبر<sup>(٣)</sup> لكان<sup>(٤)</sup> كأكل طعام واحد؛ إذ لا جامع إلا الرأي، وليس فيهم<sup>(٥)</sup>.

واستُدل: بأن المخالفة تحرم عليه قولاً وفعلًا<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup> أقول: لا يلزم من حرمة مخالفته انعقاد الإجماع بدونه؛ كمخالفة المجتهد لرأيه، وسيأتي<sup>[١]</sup>، وقد يعترض<sup>(٨)</sup>: بأن مَنْ قال باعتباره يمنع الحرمة، وما في شرح الشرح<sup>(٩)</sup>: أن اتفاق المجتهدين يدل على وجود قاطع، فمدفوع بأن مستند الإجماع<sup>(١٠)</sup> ربما يكون ظنيًا جليًا، والأولى كما قيل<sup>[٢]</sup>: اتفاقهم

[١] قوله: (وسيأتي) [في فصل الاجتهاد: أن المجتهد إذا قضى بخلاف رأيه ذاكراً له يُعدّ، مع أنه حرام عليه ذلك]<sup>(١١)</sup>.

[٢] قوله: (كما قيل) [القائل مرزاجان، وتوضيح الجواب: أن المجتهدين إذا اتفقوا كلهم برأيهم على حكم، فلا سبيل لمخالفة المقلّد باتباعه لمجتهد آخر، فلم يبق إلا أن يخالف برأيه ومشيتته، من غير دليل شرعي، ولا شك أنه حرام؛

(١) أي: أن القاضي اعتبر الأصولي في انعقاد الإجماع، قال ابن النجار: «اختاره الباقلاني، وقال أبو المعالي: وهو الحق». شرح الكوكب المنير ٢/٢٢٦.

(٢) هو: من عرف أحكام الفروع، ولا معرفة له بأصول الفقه. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٤٠، بيان المختصر ١/٥٤٨، البحر المحيط ٦/٤١٥ - ٤١٦.

(٣) أي: المقلّد. (٤) أي: الإجماع.

(٥) انظر: الواضح ٥/١٧٨، مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢/٢٣٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٢/٣٩٩.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٢.

(٧) آخر (١٨٤/ب) من النسخة (م).

(٨) على الدليل العقلي السابق، وهو حرمة المخالفة على المقلّد.

(٩) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٢/٣٣١.

(١٠) آخر (١٧١/أ) من النسخة (ك).

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

من حيث هم مجتهدون لا يكون إلا برأيهم، ولا شك أن مخالفته للمجتهد برأيه حرام، فتدبر.

### مسألة

لا يشترط عدالة المجتهد، فيتوقف على غير العدل في مختار الآمدي<sup>(١)(٢)</sup>، والغزالي<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأدلة مطلقة، وكل حكم<sup>[١]</sup> لا مُدرك له شرعاً وجب نفيه<sup>(٤)</sup>.  
والحنفية بل الجمهور<sup>[٢]</sup> شرطوا العدالة؛ لأن الحجية حقيقة للتكريم<sup>(٥)</sup>.

لأن الواجب عليه التقليد، أقول: بقي أنه إذا كان لمجتهد قولان، فوافق بقوله اللاحق سائر المجتهدين، والمقلد عمل بقوله القديم، فهل يجب على المقلد الرجوع؟ وسيأتي<sup>[٦]</sup>.

[١] قوله: (وكل حكم...) إلخ [دفع لما يتوهم أن يقال: إنه لا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (بل الجمهور) [كما في التقرير<sup>(٨)</sup> ناقلاً عن السبكي، وكشف البزدوي]<sup>(٩)</sup>.

(١) في (س): «المختار»، للآمدي. (٢) انظر: الإحكام ٣٠٣/١.

(٣) انظر: المنحول ص ٣١٠، وبهذا القول قال جماعة من الأصوليين. انظر: البرهان ١/ ٤٤٢ مسألة ٦٣٦، قواطع الأدلة ٤٨١/١، شرح مختصر الروضة ٥٨٨/٣، التقرير والتحبير ٩٥/٣.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٠٣/١.

(٥) انظر: أصول السرخسي ٣١١/١، التقرير والتحبير ٩٥/٣.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: التقرير والتحبير ٩٥/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).



وقد يقال<sup>(١)</sup>: إنه أهلٌ له لدخول الجنة، ويدفع: بأنه لم يعتبر في الدنيا، بدليل وجوب التوقف في أخباره.

وقيل: يعتبر<sup>[١]</sup> قوله في حق نفسه فقط كالإقرار، ويدفع: بأنه لو قبل مخالفته<sup>[٢]</sup> كان له، وإنما يقبل فيما عليه إجماعاً، كذا في شرح المختصر<sup>(٢)</sup>.

أقول: كل ما أدى إليه اجتهاده فيما لا قاطع فهو عليه إجماعاً، ولو كان له، فتدبر.

واشترط عدم البدعة المفسدة<sup>(٣)</sup> كالعدالة، وخلاف الروافض<sup>(٤)</sup> بعد الإجماع<sup>(٥)</sup>، وخلاف الخوارج ليس في الإجماع؛ لأن معاوية<sup>(٦)</sup>

[١] قوله: (وقيل: يعتبر. اهـ.) [هذا هو القول الثالث في المسألة<sup>(٧)</sup>].

[٢] قوله: (لو قبل مخالفته. اهـ.) [حاصله: أن هذا<sup>(٨)</sup> له؛ لأن فيه تعظيمه، وكل ما للفاقد لا يقبل في حقه، وحاصل أقول.. إلخ: المعارضة بأن هذا ما أدى<sup>(٩)</sup> إليه اجتهاده، وكل ما هو كذلك يحرم عليه مخالفته مطلقاً، وفيه إشارة إلى منع الكبرى<sup>(١٠)</sup>، فما قيل: إن منع الكبرى مكابرة، غير مسموع<sup>(١١)</sup>].

(١) هذا قول الإمام السرخسي. انظر: أصول السرخسي ٣١٢/١.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١٣.

(٣) هي البدعة الجلية الواضحة؛ كبدعة الرافضة، والخوارج. انظر: فواتح الرحموت ٢/ ٢٦٩.

(٤) آخر (١٨٤/ب) من النسخة (م).

(٥) انظر: التقرير والتحجير ٩٦/٣، تيسير التحرير ٢٣٩/٣.

(٦) آخر (١٢٥/أ) من النسخة (ق).

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٣، شرح مختصر الروضة ٤٣/٣، رفع الحاجب ١٧٦/٢، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٨٨/٣.

(٨) أي: مخالفته.

(٩) آخر (٨٤/ب) من النسخة (ل).

(١٠) وهي قوله: لو قبل مخالفته كان له.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

مجتهده<sup>(١)</sup>، فتأمل.

## مسألة

الإجماع الحجة لا يختص بالصحابة<sup>(٢)</sup>، خلافاً للظاهرية<sup>(٣)</sup>، ولأحمد قولان<sup>(٤)</sup>.

لنا: الأدلة السمعية<sup>(٥)</sup>، فإنها ليست مختصة<sup>[١]</sup> بالحاضرين على المختار<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (ليست مختصة) [كيف، ويلزم ألا يعتد بمن وجد من الصحابة بعد نزول الآية، وورود الأحاديث، وهو باطل اتفاقاً]<sup>(٧)</sup> [٨].

(١) انظر: التقرير والتحبير ٩٦/٣، تيسير التحرير ٢٤٠/٣. لكن ينبغي أن يبين هنا أن ما تبادر من كلام المصنف من أن معاوية رضي الله عنه كان من الخوارج، لا ينبغي ذكره، لا سيما مع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أمرنا أن نُجلِّهم، ونقدِّرهم، ونكف عما حصل بينهم، وقد نقل أهل العلم إجماع أهل السنة على وجوب الكف عن الخوض في الفتنة التي دارت بين الصحابة رضي الله عنهم بعد مقتل عثمان رضي الله عنه. انظر: السنة، للخلال ٤٨١/٢، العقيدة الواسطية، لابن تيمية ص ١٧٣، معارج القبول، لحافظ حكمي ١٢٠٨/٣.

(٢) هذا قول جمهور الأصوليين. انظر: الفصول في الأصول ٢٧١/٣، العدة، لأبي يعلى ١٠٩٠/٤، المحصول، لابن العربي ص ١٢٣، الفقيه والمتفقه ٤٢٧/١، التبصرة ص ٣٥٩، قواطع الأدلة ٤٨٣/١، أصول السرخسي ٣١٣/١، الواضح ١٣٠/٥، البحر المحيط ٤٣٤/٦، تيسير التحرير ٢٤٠/٣.

(٣) انظر: الإحكام، لابن حزم ٦٨١/٢.

(٤) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٩٠/٤، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٥٦/٣، الواضح ١٣٠/٥، شرح مختصر الروضة ٤٧/٣.

(٥) أي: الأدلة الواردة في حجية الإجماع.

(٦) انظر: الفصول في الأصول ٢٧١/٣، الفقيه والمتفقه ٤٢٧/١، المحصول، للرازي ١٩٩، لباب المحصول، لابن رشيقي المالكي ٤٠٩/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٥٢/١، كشف الأسرار، للنسفي ١٨٥/٢، تشيف المسامع ٩٤/٣.

(٧) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٣٥/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وأما العقلية<sup>(١)</sup>: فقيل: (٢) تتم<sup>[١]</sup>(٣)، وقيل: لا؛ لأنهم خصوا التخطئة بمخالفة إجماع الصحابة، أقول: الحق الاتفاق على التخطئة مطلقاً، كما قيل؛ لكن لا ينتهض ههنا؛ لأن الخصم ينكر إمكان<sup>(٤)</sup> وقوعه، وهو لا ينافي التخطئة على تقدير وقوعه، فافهم إنه دقيق<sup>[٢]</sup>.  
قالوا<sup>(٥)</sup>: أولاً: أجمع الصحابة على أن ما لا قاطع فيه محل

[١] قوله: (فقيل: تتم...) إلخ [القائل الأول: مرزاجان، والثاني: التفتازاني<sup>(٦)</sup>، والثالث: «شارح المختصر»<sup>(٧)</sup>][<sup>(٨)</sup>].

[٢] قوله: (إنه دقيق) [اعلم أن الدقة هو الفرق بين انتهاض السمعية، وعدم انتهاض العقلية، مع أن الظاهر أنهما سواء، ووجه الفرق: أن مقتضى السمعية أن الحجة لازم لوقوع الاتفاق مطلقاً<sup>(٩)</sup>، ومقتضى العقلية ليس كذلك؛ بل مقتضاه أنه إذا صار الاتفاق حجة، صح تخطئة مخالفه، فلو وقع الاتفاق، ولا عبرة به - كما قال الخصم - لا ينافي ذلك، نعم؛ ينافي السمعية؛ لأنه اجتماع على ما ليس بحق<sup>(١٠)</sup>، تدبر][<sup>(١١)</sup>].

(١) أي: الأدلة العقلية، وهي الإجماع على تخطئة المخالف للإجماع، كما تقدم مسألة حجية الإجماع.

(٢) آخر (١٤٤/أ) من النسخة (س).

(٣) أي: تتم التخطئة بمخالفة إجماع الصحابة وغيرهم.

(٤) آخر (١٧١/ب) من النسخة (ك).

(٥) أي: الظاهرية.

(٦) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٣٥/٢.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١٤.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) أي: أن مقتضى الدليل السمعي أنه إذا وقع الاتفاق لزمت الحجية، سواء كان في عصر الصحابة، وهو ما اعتبره المخالف، أو كان بعد عصرهم، وهو ما لم يعتبره.

(١٠) أي: أن قول الخصم لا عبرة بهذا الإجماع ينافي الأدلة السمعية؛ لأنه يلزم منه الاجتماع على غير الحق، وهو مناف للأدلة السمعية الدالة على أن الأمة لا تجتمع على الخطأ.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

الاجتهاد، فلو قيل بإجماع من بعدهم لأبطله، ولزم النقيضان<sup>[١]</sup>، قلنا: منقوض بإجماع الصحابة<sup>[٢]</sup> بعد هذا الإجماع، والحل: أنه في العرف عرفية؛ أي: ما دام لا قاطع<sup>(١)</sup>.

وثانيًا: لو اعتبر لاعتبر مع مخالفة بعض الصحابة<sup>(٢)</sup>، قلنا: نمنع الملازمة، أو بطلان اللازم<sup>[٣]</sup>.

[١] قوله: (ولزم النقيضان) [جواز الاجتهاد، وعدم جوازه<sup>(٣)</sup>]<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (بإجماع الصحابة) [أي: بإجماعهم على حكم معين، بعد إجماعهم على أن ما لا قاطع فيه محل الاجتهاد، وإلزام أن بعد إجماعهم على أن ما لا قاطع فيه يجوز فيه الاجتهاد، لم ينعقد الإجماع على حكم أصلاً، مكابرة<sup>(٥)</sup>]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (أو بطلان اللازم) [الترديد مبني على أن سَبَقَ الخلاف مانع من الانعقاد أم لا؟ سيأتي<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: مع التسليم على اشتراط عدم القاطع في إجماع الصحابة على تجويز الاجتهاد، والإجماع الثاني من القواطع، إلا أنه لا يلزم التعارض؛ لأن الإجماع الثاني إذا وجد زال شرط الأول على التجويز، كما أن انعدام جواز الاجتهاد لانعدام وجود القاطع، لا يلزم منه بطلان ما أجمع عليه ثانيًا. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٠٣/٢.

(٢) انظر: المحصول، للرازي ٢٠٢/٤، الإحكام، للآمدي ٢٣٣/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٩٧/٣.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٢٠١/٤ - ٢٠٢، الإحكام، للآمدي ٣٠٩/١، شرح المختصر، للعضد ص ١١٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٠٣/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٩٧/٣.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٠٣/٢.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٩٧/٣، تيسير التحرير ٢٤١/٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

## مسألة

لا يشترط عدد التواتر<sup>[١]</sup> في مختار الأكثر<sup>(١)</sup>؛ لأن الحجية للاتفاق تكريماً<sup>(٢)</sup>، وهو مطلق<sup>(٣)</sup>.

فجُمع: لا بد من جماعة، وقيل: يكفي اثنان، أما الواحد، فقيل: حجة لئلا يخرج الحق عن الأمة<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> وقيل: لا؛ لأن المنفي عنه الخطأ إنما هو الإجماع<sup>(٦)</sup>، وهو المختار<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (عدد التواتر...) إلخ [ليس المراد بعدد التواتر عدد معين؛ بل جماعة لو أخبروا في المحسوس لقطع العقل بصدقهم، ومن جعل الحجة؛ لأن اتفاق الجم الغفير لا يكون في العادة إلا عن قاطع شرط عدد التواتر<sup>(٨)</sup>] <sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: الوصول إلى الأصول ٨٨/٢، تشنيف المسامع ١٠٧/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٢٥/٢، تيسير التحرير ٢٣٥/٣، شرح الكوكب المنير ٢٥٢/٢.

(٢) هكذا في كل النسخ، ولا أدري ما وجه النصب.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٢٩/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٧٣/١ - ٥٧٤، تشنيف المسامع ١٠٧/٣، التقرير والتحبير ٩٢/٣، شرح الكوكب المنير ٢/٢٥٢.

(٤) انظر: البرهان ٤٤٣/١ مسألة ٦٣٨، قواطع الأدلة ٤٨٢/١، الإحكام، للآمدي ٣٢٩/١، شرح مختصر الروضة ٤٥/٣، جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية البناني ١٨٢/٢، تيسير التحرير ٢٣٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢/٢٥٣.

(٥) آخر (١/١٨٥) من النسخة (م).

(٦) انظر: المنخول ص ٤١١، الإحكام، للآمدي ٣٢٩/١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٧، شرح مختصر الروضة ٤٥/٣.

(٧) ومن اختار هذا القول: البيضاوي، وابن السبكي، وابن أمير الحاج، وغيرهم. انظر: المنهاج مع الإبهاج ٢/٢٩٤، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ١٠٩/٣، التقرير والتحبير ٩٣/٣، غاية الوصول ص ١١٢.

(٨) انظر: شرح مختصر الروضة ١٠٤/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

التابعي<sup>[١]</sup> المجتهد معتبر عند انعقاد إجماع الصحابة عند الحنفية<sup>(١)</sup>،  
والشافعية<sup>(٢)</sup>، وأكثر المتكلمين<sup>(٣)</sup>.

ومن بلغ درجة الاجتهاد بعد إجماعهم، فاعتباره على شرط انقراض  
العصر<sup>(٤)</sup>، وعدم ظهور المخالفة من المجمعين، ولا من التابعين في حياتهم.  
وقيل: لا يعتد مطلقاً، وهو رواية عن أحمد<sup>(٥)</sup>.  
لنا: العصمة للكل<sup>(٦)</sup>، أقول: إن قيل: لولا قاطع لما أجمعوا عادة،  
قلنا: ممنوع<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (مسألة التابعي...) إلخ [اعلم أن بين هذه المسألة، والمسألة  
الآتية عمومًا من وجه؛ لأن التابعي أعم من أن يكون واحدًا أو أكثر، والمخالف  
القليل أعم من أن يكون تابعيًا أو غيره، تدبر]<sup>(٧)</sup>.  
[٢] قوله: (ممنوع) [ألا ترى أنهم أجمعوا على خلافة الشيوخ، ولا نص،  
كما تقرر]<sup>(٨)</sup>.

- (١) انظر: الفصول في الأصول ٣/٣٣٣، أصول السرخسي ٢/١١٤، كشف الأسرار،  
للنسفي ٢/١٧٨، التوضيح شرح التنقيح ٢/٤٦، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٩٧.
- (٢) نُسب هذا القول إلى بعض الشافعية، وليس جمهورهم. انظر: جمع الجوامع مع تشنيف  
المسامع ٣/٩٧، غاية الوصول ص ١٠٧.
- (٣) انظر: العدة، لأبي يعلى ٤/١١٥٢، قواطع الأدلة ٢/١٨، المحصول، للرازي ٤/١٧٧،  
البحر المحيط ٦/٤٣٥، شرح الكوكب المنير ٢/٣٣٢.
- (٤) انقراض العصر يعني: أن يموت جميع المجتهدين من أهل العصر، من غير أن يرجع  
واحد منهم عما أجمعوا عليه. انظر: التلويح ٢/١١٠، شرح الكوكب المنير ٢/٢٤٦.
- (٥) انظر: العدة، لأبي يعلى ٤/١١٥٢، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٢٦٨، الواضح ٥/١٩٤،  
المدخل، لابن بدران ص ٢٨١.
- (٦) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٤١، لباب المحصول، لابن رشيقي ١/٤٠٠ - ٤٠١،  
أصول الفقه، لابن مفلح ٢/٤٠٩، التحرير مع تيسير التحرير ٣/٢٤١، شرح الكوكب  
المنير ٢/٢٣٢.
- (٧) ساقطة من (ك) و(س).
- (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

واستُدل: بأنهم سوَّغوا الاجتهاد معهم؛ كسعيد<sup>(١)</sup>، وشريح، والحسن، ونحوهم، ولولا الاعتبار لم يُفد<sup>(٢)</sup>، أجيب: إنما يتم لو ثبت التسويغ من<sup>(٣)</sup> إجماعهم،<sup>(٤)</sup> لا كما عن أبي سلمة: «تذاكرتُ مع ابن عباس، وأبي هريرة في مدة<sup>(٥)(٦)</sup> الحامل لوفاة زوجها، فقال ابن عباس: بأبعد الأجلين، وقلتُ: بوضع الحمل، فقال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني: أبا سلمة»<sup>(٧)(٨)</sup>.

### مسألة

قيل: إجماع الأكثر مع ندرة المخالف<sup>[١]</sup> إجماع<sup>(٩)</sup>؛ كغير ابن عباس

[١] قوله: (مع ندرة المخالف) [فيه إشارة إلى أن الأقل لو بلغ حدّ التواتر، لم يكن إجماعُ الأكثر إجماعًا، وإلا لزم النقيضان على ما قيل]<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: ابن المسيب، وقد تقدمت ترجمته ٢٢٧/٢.

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه ٤٢٩/١، قواطع الأدلة ١٩/٢، أصول السرخسي ١١٤/٢، الواضح، لابن عقيل ١٩٥/٥، المحصول، للرازي ١٧٧/٤، روضة الناظر ٣٥٧/١، التوضيح شرح التنقيح ٤٦/٢.

(٣) في (س): «مع». (٤) آخر (١٧٢/أ) من النسخة (ك).

(٥) آخر (١٤٤/ب) من النسخة (س).

(٦) آخر (١٢٥/ب) من النسخة (ق).

(٧) رواه البخاري (٤٩٠٩)، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ٦٥٣/٨ مع الفتح، ومسلم (١٤٨٥)، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل ١١٢٢/٢.

(٨) انظر: الواضح، لابن عقيل ١٩٧/٥ - ١٩٨، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٥٥٥، أصول الفقه، لابن مفلح ٤١٠/٢، تشنيف المسامع ٩٩/٣، التحرير مع التقرير والتحجير ٩٨/٣، شرح الكوكب المنير ٢٣٣/٢.

(٩) انظر: أصول السرخسي ٣١٦/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٥٤٩، نهاية السؤل ص ٢٩٨، البحر المحيط ٤٣١/٦، تشنيف المسامع ٩٣/٣، فصول البدائع ٣٠٢/٢، التحبير ١٥٧٠/٤، التقرير والتحجير ١١٨/٣، شرح الكوكب المنير ٢/٢٣٠.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

على القول بالَعُول<sup>(١)</sup>، وغير أبي موسى على نقض النوم للوضوء<sup>(٢)</sup>، وغير أبي<sup>(٣)</sup> هريرة، وابن عمر على جواز الصوم في السفر<sup>(٤)</sup>.

وقيل<sup>(٥)</sup>: إن سَوَّغَ الأكثر اجتهداه؛ كخلاف أبي بكر<sup>(٦)</sup> الصديق في الممتنعين عن الصدقات، فلا ينعقد<sup>(٧)</sup>، .....

(١) العول: هو زيادة في السهام، ونقص في أنصبة الورثة. انظر: الاختيار لتعليل المختار ٩٦/٥، معجم لغة الفقهاء ص ٣٢٥، ومذهب ابن عباس رضي الله عنه أن المسائل لا تعول، وقد أثر عنه رضي الله عنه قوله: إن الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يجعل في مالٍ نصفاً ونصفاً وثلاثاً. انظر: سنن سعيد بن منصور ٦١/١، السنن الكبرى، للبيهقي ٤١٤/٦، أحكام القرآن، لابن العربي ٤٥٦/١، وقد نقل الإجماع غير واحد على القول بالَعُول، وانظر هذا الإجماع: المغني، لابن قدامة ٣٠/٩، إجماع الأئمة الأربعة، لابن هبيرة ١٤٩/٢، وقد أنكر ابن حزم رحمته الله هذا الإجماع. انظر: المحلى ٢٦٣/٩، قال ابن قدامة رحمته الله: «ولا نعلم اليوم قائلًا بمذهب ابن عباس رضي الله عنه، ولا نعلم خلافاً بين فقهاء العصر في القول بالَعُول بحمد الله ومثله».

(٢) ممن نقل الإجماع على ذلك ابن عبد البر. انظر: الاستذكار ٦٩/٢، حيث قال: «وفي الحديث من الفقه إيجاب الوضوء من النوم... وهو أمر مجتمع عليه في النائم المضطجع إذا غلب عليه النوم واشتغل نومًا». وانظر: عمدة القاري، للعيني ١٠٩/٣، صحيح مسلم بشرح النووي ٥٧/٢.

(٣) في (س): «أبو هريرة».

(٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٠٨١)، كتاب الصوم، باب من قال إذا صام في السفر لم يجزه، وممن نقل الإجماع على ذلك ابن عبد البر رحمته الله، حيث قال: «وأجمع الفقهاء أن المسافر بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر». التمهيد ٢٢١/٧، وهناك من نقل الخلاف في المسألة. انظر: المحلى، لابن حزم ٢٤٣/٦، المبسوط، للسرخسي ٩١/٣، المغني، لابن قدامة ٤٠٦/٤، المجموع، للنووي ٢٦٤/٦.

(٥) القائل هو: أبو بكر الجصاص، وأبو عبد الله الجرجاني من الحنفية. انظر: الفصول في الأصول ٣/٣١٥، أصول السرخسي ٣١٦/١، الإحكام، للآمدي ٢٣٥/١، البحر المحیط ٤٣٢/٦، تيسير التحرير ٢٣٦/٣.

(٦) آخر (١٨٥/ب) من النسخة (م).

(٧) نقل بعض الأصوليين الإجماع على عدم قتال مانعي الزكاة. انظر: المحصول، للرازي ١٨١/٤، الإحكام، للآمدي ٣١١/١، تخریج الفروع على الأصول، للزنجاني ص ٣٢٧، الإيهاج ٣٨٨/٢، وبعضهم لم ينقل الإجماع، وإنما نقل تفرد أبي بكر رضي الله عنه بالخلاف. انظر: الفصول في الأصول ١٧/٤، قواطع الأدلة ١٣/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٤٥، التحرير مع التقرير والتحبير ٩٣/٣، شرح الكوكب المنير ٢٧٤/٢.



بخلاف قول<sup>[١]</sup> ابن عباس بحلّ التفاضل في أموال الربا<sup>(١)</sup>.

والمختار: أنه ليس بإجماع؛ لانتفاء الكل<sup>(٢)</sup>، فقليل: ليس بحجة أصلاً<sup>(٣)</sup>، وقيل: بل حجة ظنيّة؛ لأن الظاهر إصابة السواد الأعظم<sup>(٤)</sup>، قيل: ربما كان الحق مع الأقل، ألا ترى الفرقة الناجية واحدة من ثلاث<sup>(٥)</sup> وسبعين، وقد ارتدّ أكثر الناس بعد وفاته ﷺ، والمؤمنون أقل، وكان الأكثر في زمان بني أمية على إمامة معاوية، ويزيد<sup>(٦)</sup> وأشباههما.

أقول: كثرة الفرق<sup>[٢]</sup> لا تستلزم كثرة الأشخاص، وكثرة الأشخاص

[١] قوله: (بخلاف قول...) إلخ [فإن الصحابة لم يسوّغوا له هذا الاجتهاد، حتى روي أنه رجع إلى قولهم، فكان الإجماع ثابتاً بدونه<sup>(٧)</sup>، ولهذا قال محمد: لو قضى القاضي بجواز بيع الدرهم بالدرهمين، لم ينفذ قضاؤه؛ لأنه مخالف للإجماع<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (كثرة الفرق اهـ). [ظاهره منْعٌ للسند؛ لكن المقصود أن دعوى ظهور إصابة الأكثرية بديهية، والمانع إنما وقع له الاشتباه من حيث سنده، فأشار

(١) رواه مسلم (١٥٩٤)، كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ١٢١٦/٣.

(٢) وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: الفصول في الأصول ٢٩٨/٣، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٤٥/٣، قواطع الأدلة ١١/٢، أصول السرخسي ٣١٦/١، الواضح ٥/١٣٥، تحفة المسؤول ٢٤٥/٢، البحر المحيط ٤٣٠/٦.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) واختار هذا القول ابن الحاجب. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٥٧/١.

(٥) في (ك) و(م) و(ق): ثلاثة.

(٦) هو: يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب الأموي القرشي، أبو خالد، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه، فلا يُعدّ من الصحابة بالاتفاق، تولى الخلافة سنة ٦٠ من الهجرة، وكان صاحب دهاء وفطنة، جرت له أحداث مع أبيه زادت في محبة والده له، وكان أول من غزا القسطنطينية، توفي بدمشق سنة ٦٤هـ. انظر: تاريخ دمشق ٣٩٤/٦٥، البداية والنهاية ١٨١/٨ - ١٨٩، سير أعلام النبلاء ٣٥/٤.

(٧) رواه مسلم (١٥٩٥)، كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ١٢١٧/٣.

(٨) انظر: أصول السرخسي ٣١٦/١ - ٣١٧، الكافي شرح البزدوي ١٦١٥/٤.

(٩) آخر (أ/٨٥) من النسخة (ل). (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

لا تستلزم كثرة العدول والمجتهدين، والنزاع فيه، فتأمل.  
قالوا<sup>(١)</sup>: «أولاً: «يد الله مع الجماعة، فمن شذَّ شذَّ في النار»<sup>(٢)</sup>، قلنا: محمول على الإجماع، على أنه يمنع المخالفة<sup>(٣)</sup> بعد الموافقة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه من شذَّ البعير<sup>[١]</sup>.  
وثانياً: صح خلافة أبي بكر مع خلاف علي<sup>(٥)</sup>، وسعد بن عباد<sup>(٦)</sup>، وسلمان.

إلى محل النزاع، بحيث يضمحل به سنده، وبينه كما هو الحق، تدبر<sup>[٧]</sup>.  
[١] قوله: (من شذَّ البعير) [إذا توخَّش بعدما كان أهلياً<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

- (١) أي: القائلون بصحة إجماع الأكثر.
- (٢) رواه ابن حبان (٤٥٧٧)، كتاب السير، باب طاعة الأئمة ٤٣٨/١٠، وأصله في صحيح مسلم (١٨٥٢)، ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٧١٠٦)، كتاب الجهاد، باب التمسك بما عليه الجماعة ١٨/١٠، قال الألباني عن الحديث: صحيح. انظر: إرواء الغليل ٨/١٠٥، صحيح الجامع ٦٧٧/١.
- (٣) آخر (١٧٢/ب) من النسخة (ك). (٤) في (س): «المخالفة».
- (٥) كل من روى تخلف علي عليه السلام، عن بيعة أبي بكر عليه السلام، روى أيضاً رجوعه عن ذلك. انظر: مصنف عبد الرزاق (٩٧٦٥) ٤٥٠/٥، ومستدرک الحاكم ٧٦/٣، كتاب معرفة الصحابة، باب أبي بكر الصديق عليه السلام، والسنن الكبرى، للبيهقي ١٤٣/٨، كتاب قتال أهل البغي، باب الأئمة من قريش، والبداية والنهاية، لابن كثير ٢٢٥/٦ - ٢٢٦.
- (٦) وضح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن سعداً عليه السلام، على الرغم من تخلفه عن بيعة أبي بكر عليه السلام، إلا أنه لم يعارض، ولم يدفع حقاً، ولا أعان على باطل، ثم أورد حديث السقيفة عند الإمام أحمد (١٨) ١٩٩/١، وفيه: أن الصديق عليه السلام قال: «ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال وأنت قاعد: «قريش ولاة هذا الأمر، فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم» قال: فقال له سعد: صدقت، نحن الوزراء، وأنتم الأمراء». قال شيخ الإسلام: «فهذا مرسل حسن». انظر: منهاج السنة النبوية ٥٣٦/١.
- (٧) ساقطة من (ك) و(س).
- (٨) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٨١/٤، الواضح ١٤٠/٥، المحصول، للرازي ١٨٤/٤، الأحكام، للآمدی ٣١٣/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٤٥/٣، التحرير مع تيسير التحرير ٢٣٨/٣، نور الأنوار، لملاحيون ١٨٨/٢.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ويدفع<sup>(١)</sup>: بأن الإجماع بعد رجوعهم، وأما الصحة<sup>(٢)</sup>، فالإجماع على كفاية بيعة الأكثر، فافهم.

### مسألة

انقراض عصر المجمعين ليس شرطًا عند المحققين، ومنهم الحنفية<sup>(٣)</sup>.

وقال أحمد<sup>(٤)</sup>، وأبو الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup>، وابن فورك<sup>(٦)</sup>: <sup>(٧)</sup> شرط مطلقًا.

(١) انظر: التبصرة، للشيرازي ص ٣٦٣، قواطع الأدلة ١٤/٢، الواضح ١٤١/٥، المحصول، للرازي ١٨٥/٤، الإحكام، للآمدي ٣١٢/١، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٤٥، جامع الأسرار، للكاكي ٩٤٨/٣، التحرير مع تيسير التحرير ٢٣٨/٣.

(٢) أي: صحة الخلافة.

(٣) انظر: الفصول في الأصول ٣/٣٠٧، العدة، لأبي يعلى ١٠٩٧/٤، التبصرة، للشيرازي ص ٣٧٥، قواطع الأدلة ١٥/٢، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٤٣/٣، أصول السرخسي ٣١٥/١، الواضح ١٤٣/٥، المحصول، للرازي ١٤٧/٤، لباب المحصول، لابن رشيح المالكي ٤١١/١، التوضيح مع التلويح ٩٣/٢، بيان المختصر ٥٨٠/١، الإبهاج ٣٩٣/٢، شرح الكوكب المنير ٢٤٧/٢.

(٤) للإمام أحمد رحمته الله في هذه المسألة روايتان: الأولى: صريحة في اشتراط انقراض العصر لصحة الإجماع، والأخرى: أوماً فيها إلى عدم اشتراط ذلك. انظر: الواضح ١٤٣/٥، روضة الناظر ٤١٨/١، شرح مختصر الروضة ٦٦/٣، المسودة ص ٣٢٠، شرح الكوكب المنير ٢٤٦/٢، المدخل ص ٢٨١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٧٩/٦، التقرير والتحبير ٨٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢٤٦/٢.

(٦) انظر: المحصول، للرازي ١٤٧/٤، الإحكام، للآمدي ٣٣٥/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨١/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٤٣/٣، البحر المحيط ٤٧٩/٦.

وابن فورك هو: محمد بن الحسن بن فورك الأصفهاني الشافعي، متكلم أصولي فقيه نحوي واعظ، درّس بالري، ونيسابور كثيرًا من العلوم، من مصنفاته: «مشكل الحديث»، و«تفسير القرآن»، و«أسماء الرجال»، توفي سنة ٤٠٦ هـ. انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان ٣٦٠/٢، طبقات الشافعية، لابن السبكي ١٢٧/٤، شذرات الذهب، لابن العماد ١٨١/٣.

(٧) آخر (١٨٦/أ) من النسخة (م).

وقيل: في إجماع<sup>(١)</sup> الصحابة فقط<sup>(٢)</sup>، وقيل: في السكوتي<sup>(٣)</sup>.  
والإمام: إن كان سنده قياسًا، كذا في المختصر<sup>(٤)</sup>.  
والصحيح: أن الشرط عنده حينئذٍ<sup>(٥)</sup> تطاول الزمان، فلو هلكوا بغتة  
بعد الاتفاق، لا إجماع عنده.  
لنا: الدليل اتفاق الكل، وقد وُجد، ولو لمحة، وذلك لأن الانقراض  
لا مدخل له في الإصابة ضرورة<sup>(٦)</sup>، فتأمل<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: (فتأمل) [إشارة إلى أن حجة الإجماع ليس عقليًا؛ بل هو  
تعبدى، ألا ترى أنه لم يكن حجة في زمانه ﷺ، فلما كان انقراض زمانه ﷺ  
شرطًا، فلم لا يجوز أن يكون انقراض المجمعين شرطًا؛ لكون الاتفاق حجة؟!  
تدبر<sup>(٧)</sup>] (٨).

- (١) آخر (١٤٥/أ) من النسخة (س).
- (٢) وهو اختيار ابن جرير الطبري رحمه الله. انظر: البحر المحيط ٤٨٣/٦ - ٤٨٤، التقرير  
والتحبير ٨٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢٤٨/٢.
- (٣) وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني، ونسبه القاضي الباقلاني إلى أكثر أصحاب الشافعي،  
واختاره من المتأخرين الآمدي. انظر: المحصول، للرازي ١٥١/٤، الواضح ١٤٤/٥،  
الإحكام، للآمدي ٣٣٥/١، شرح مختصر الروضة ٦٦/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣/  
٢٤٣، التحرير مع التقرير والتحبير ٨٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢٤٧/٢.
- (٤) هو: الجويني. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨١/١. وانظر: البرهان  
٤٤٥/١، وما بعدها.
- (٥) آخر (١٢٦/أ) من النسخة (ق).
- (٦) انظر: الفصول في الأصول ٣٠٧/٣، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٤٣/٣، شرح  
اللمع ٦٩٨/٢، قواطع الأدلة ١٧/٢، والمستصفي ٣٧٠/٢، وروضة الناظر ٤١٨/١،  
كشف الأسرار، للنسفي ١٨٥/٢، التوضيح مع التلويح ٩٣/٢، أصول الفقه، لابن مفلح  
٤٣٠/٢.
- (٧) أورد الأنصاري على المصنف في قياسه انقراض العصر على الإجماع في حياة النبي ﷺ،  
بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الإجماع في حياته ﷺ غير متحقق؛ لكفاية قوله، ويلغو  
الإجماع، لا أن الإجماع لو وقع لم يكن حجة. انظر: فواتح الرحموت ٢٧٥/٢.
- (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

واستدل: لو شرط لما تحصّل إجماع لتلاحق المجتهدين<sup>[١]</sup>، وأجيب: أولاً: كما في شرح الشرح<sup>(١)</sup>: بأن التلاحق ليس بواجب؛ بل غايته الجواز، فمن أين يلزم عدم تحقق الإجماع، قيل: إنه<sup>[٢]</sup> واجب عادة، وإن لم يجب عقلاً، أقول: للمنع<sup>(٢)</sup> مجال، والأوجه<sup>(٣)</sup>: أن المراد: عدم تحققه في زمانٍ قد أجمعوا على تحققه فيه، وهو زمان الصحابة والتابعين وتابعيهم، وحينئذٍ لا يمنع اللحق؛ لأنه معلوم الوقوع، فتدبر.

وثانياً: بأن الشرط إنما هو انقراض الأولين، ولو قيل بمدخلية<sup>[٣]</sup> اللاحقين.

[١] قوله: (لتلاحق المجتهدين) [التلاحق ليس كالتقابل؛ لامتناع أن يكون الواحد متقدماً ومتأخراً؛ بل هو بمعنى اللحق، وإنما اختار هذه الصفة؛ ليدل على التكرار، وإلى هذا أشار «شارح المختصر»، حيث قال: لتلاحق المجتهدين، بعض بعضاً<sup>(٤)</sup>، فاندفع ما في «شرح الشرح»<sup>(٥)</sup>: أنه لا يصح: تلاحق زيدٌ عمرًا، هذا<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (قيل: إنه) [القائل: مرزاجان]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (ولو قيل بمدخليته...) إلخ [أي: إن قيل بعدم مدخليته اللاحقين، كما عليه البعض، فالأمر ظاهر، ولو قيل بمدخليتهم، فالشرط ليس انقراضهم، وإنما الشرط انقراض المجمعين [الأولين]<sup>(٨)</sup> فقط، فلا يلزم عدم

(١) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العوض ٣٥٠/٢.

(٢) أي: منع وجوب التلاحق عادة. (٣) أي: في دفع جواب شارح الشرح.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعوض ص ١١٩، وانظر: الفصول في الأصول ٣٠٧/٣، أصول السرخسي ٣١٥/١، المحصول، للرازي ١٤٧/٤، شرح مختصر الروضة ٦٨/٣، شرح الكوكب المنير ٢٥١/٢.

(٥) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العوض ٣٥٠/٢.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) ساقطة من النسخة (ل)، ومثبتة في المطبوع، وأثبتها في المتن دون الهامش؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: يؤدي إلى منع المجتهد عن الرجوع، عند ظهور<sup>(٢)</sup> موجب، ولو خبراً صحيحاً<sup>(٣)</sup>، قلنا: منقوض بما بعد الانقراض، والحل: منع بطلان التالي<sup>(٤)</sup>؛ لأن الإجماع قاطع<sup>(٥)</sup>، قال أبو عبيدة<sup>[١] [٦]</sup> لعلِّي حين رجع عن عدم صحة<sup>[٢]</sup> بيع أم الولد: «رأيتك مع الجماعة، أحبُّ إليَّ من رأيك وحدك».

التحصيل<sup>(٧)</sup> [٨].

[١] قوله: (أبو عبيدة) [بفتح العين المهملة، السلماني<sup>(٩)</sup>، كذا في التقرير<sup>(١٠)</sup>] [١١].

[٢] قوله: (رجع عن عدم صحة. اهـ.) [إن قيل: في خرق عليّ الإجماع حجة للمخالف، لا نسلم أنه إجماع، ولو سلم فغايتته أن مذهب عليّ اشتراط

(١) أي: القائلون باشتراط انقراض العصر. (٢) آخر (١٧٣/أ) من النسخة (ك).

(٣) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٠٩٨/٤، الواضح، لابن عقيل ١٤٥/٥، المحصول، للرازي ١٥٠/٤، الإحكام، للآمدي ٣٣٦/١، شرح مختصر الروضة ٦٦/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٣٤/٢، شرح الكوكب المنير ٢٥٠/٢.

(٤) وهو ظهور موجب الرجوع، بأن يكون خبراً صحيحاً.  
(٥) انظر: المحصول، للرازي ١٥١/٤، الإحكام، للآمدي ٢٦٠/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٣٤/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ١١١/٣، شرح الكوكب المنير ٢٥٠/٢ - ٢٥١.

(٦) آخر (١٨٦/ب) من النسخة (م).

(٧) انظر: الواضح ١٥٣/٥ - ١٥٤، الإحكام، للآمدي ٣٣٦/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨٣/١، شرح مختصر الروضة ٦٩/٣ - ٧٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٣١/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) هو: عبيدة بن عمرو، أو ابن قيس السلماني المرادي، أبو مسلم، وقيل: أبو عمرو، أسلم زمن الفتح باليمن، ولم ير النبي ﷺ، أخذ عن علي، وابن مسعود، وابن الزبير ﷺ، واشتهر بصحبة علي ﷺ، فحضر معه قتال الخوارج، توفي سنة ٧٢هـ. انظر: الاستيعاب ١٠٢٣/٣، العبر في خبر من غير ٥٨/١.

(١٠) انظر: التقرير والتحبير ٨٨/٣. (١١) ساقطة من (ك) و(س).

وثانيًا: لو لم يعتبر قول الرافع؛ لأن الأول اتفاق الأمة، لوجب عدم اعتبار قول من مات من المخالفين؛ لأن الباقي كل الأمة<sup>(١)</sup>، قلنا: قد يمنع بطلان اللازم؛ لأن قول الميت كالميت، وقد تمنع الملازمة<sup>(٢)</sup>، وعليه الأكثر<sup>(٣)</sup>؛ لأن قوله: حيّ بدليل<sup>(٤)</sup>، فهو كبقائه حين الانعقاد<sup>(٥)</sup>، فتأمل.

### مسألة

اتفاق العصر<sup>(٦)</sup> الثاني بعد استقرار الخلاف في الأول ممتنع عند الأشعري<sup>(٧)</sup>،

الانقراض، ولا يلزم أن يكون مذهب الكل، روى البيهقي عن عليّ أنه خطب على منبر الكوفة، فقال: «اجتمع رأيي ورأي أمير المؤمنين عمر أن لا تباع أمهات الأولاد، وأما الآن أرى بيعهنّ»، فقال له أبو عبيدة السلماني: «رأيك في الجماعة، أحبّ إلينا من رأيك وحدك»<sup>(٨)</sup>، قال: «اقضوا فيه ما أنتم قاضون، فأنا أكره أن أخالف أصحابي»، كذا في التقرير<sup>(٩)</sup>[<sup>(١٠)</sup>].

(١) انظر: المستصفى ص ١٥٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨٥/١، التقرير والتحجير ٨٨/٣، تيسير التحرير ٢٣٢/٣.

(٢) أي: يمنع التلازم بين قول الرافع عن الإجماع، وقول الميت في عدم الاعتبار.

(٣) انظر: المنحول ص ٥٩١، إعلام الموقعين ٤/١٣٦٠، البحر المحيط ٨/٣٤٨، شرح الكوكب المنير ٤/٥١٣، حاشية العطار ٢/٤٣٤، المدخل، لابن بدران ص ٣٨٥.

(٤) في (س) و(ق): بدليله.

(٥) انظر: المستصفى ص ١٥٣، الإحكام، للآمدي ١/٣٣٦، التقرير والتحجير ٨٨/٣، تيسير التحرير ٢٣٢/٣.

(٦) آخر (١٤٥/ب) من النسخة (س).

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٣٥٩، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٩٩/١، المسوّدة ص ٣٢٥، البحر المحيط ٦/٥٠٨، التحرير مع التقرير والتحجير ٨٨/٣.

(٨) رواه البيهقي في السنن الصغير (٣٤٩٢)، كتاب المكاتب، باب عتق أمهات الأولاد ٤/٢٢٨، وعبد الرزاق في المصنف (١٣٢٢٤)، كتاب الطلاق، باب بيع أمهات الأولاد ٧/٢٩١، قال ابن حجر عن إسناد عبد الرزاق: وهذا الإسناد معدود في أصح الأسانيد.

انظر: التلخيص الحبير ٤/٥٢٢.

(٩) انظر: التقرير والتحجير ٨٨/٣. (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وأحمد<sup>(١)</sup>، والغزالي<sup>(٢)</sup>، والإمام<sup>(٣)</sup>.

والمختار: أنه واقع حجة، وعليه أكثر الحنفية<sup>(٤)</sup>، والشافعية<sup>(٥)</sup>.

لنا: إجماع التابعين على جواز متعة العمرة<sup>(٦)</sup>، وقد كان عمر أو عثمان<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: (عمر أو عثمان) [الترديد مبني على اختلاف وقع الناهي، ف قيل:

عمر، كما يروى أن عمر كان يقول: «ثلاث كنَّ على رسول الله ﷺ، أنا أحرَّمهنَّ، وأنهى عنهنَّ: متعة الحج، ومتعة النكاح، وحيَّ على خير العمل»<sup>(٧)</sup>، وقيل: عثمان، في البخاري أن مروان بن الحكم<sup>(٨)</sup> قال: شهدت عثمان، وعليَّ، وعثمان ينهى عن المتعة، وأن يجمع بينهما، فلما رأى عليُّ<sup>(٩)</sup> أهلَّ بهما، لبى بعمرة وحجة، قال: «ما كنتُ لأدعُ سنَّةَ النبي ﷺ لقول أحد»<sup>(١٠)</sup>، أقول: الحق:

(١) انظر: العدة، لأبي يعلى ٤/١١٠٥، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٢٩٧، الواضح ٥/١٥٥، المسوِّدة ص ٣٢٥، المختصر، لابن اللحام العلي ص ٧٩.

(٢) انظر: المستصفى ص ١٥٥. (٣) انظر: البرهان ١/٤٥٦ مسألة ٦٦٠.

(٤) انظر: الفصول في الأصول ٣/٣٣٩، أصول البيزوي مع كشف الأسرار ٣/٢٤٧، أصول السرخسي ١/٣١٩.

(٥) نُقل عن أكثر الشافعية القول بالمنع. انظر: قواطع الأدلة ٢/٢٩، البحر المحيط ٦/٥٠٨.

(٦) انظر: الاستذكار، لابن عبد البر ١١/١٣٩ - ١٤٠، المغني، لابن قدامة ٥/٨٢، الإجماع، لابن هبيرة ص ٨٨، شرح صحيح مسلم، للنووي ٣/٣٠١، المجموع، للنووي ٧/١٥١، مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٦/٤٩.

(٧) لم أعر على من ذكر هذا الأثر بعد البحث، قال عبد العلي بن نظام الدين الأنصاري: لم يثبت بسند صحيح لكن يروى في غير المعترات. انظر: فواتح الرحموت ٢/٢٧٧.

(٨) هو: مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن شمس القرشي الأموي، أبو عبد الملك، ولد على عهد رسول الله ﷺ سنة اثنتين من الهجرة، وتوفي رسول الله ﷺ، وهو ابن ثمان سنين أو نحوها، ولم يره لأنه خرج مع أبيه إلى الطائف، وهو طفل لا يعقل، ولم يعد منها إلا في خلافة عثمان رضي الله عنه، فاستكتب عثمان مروان بن الحكم، وجعله معاوية بن أبي سفيان أميراً على المدينة ثم عزله، تولى أمر الأمة بعد معاوية بن يزيد بن معاوية حتى توفي سنة ٦٥ هـ. انظر: الاستيعاب ٣/١٣٨٧، التاريخ الكبير، للبخاري ٧/٣٦٨، تهذيب الكمال ٢٧/٣٨٧.

(٩) أي: فلما رأى عليُّ هذا النهي من عثمان رضي الله عنه.

(١٠) رواه البخاري (١٥٦٣)، كتاب الحج، باب التمتع والإقرا ن والإفراد بالحج ٣/٤٢١ - ٤٢٢.



ينهى، وعلى<sup>(١)</sup> عدم<sup>[١]</sup> جواز بيع أم الولد<sup>(٢)</sup>، وقد اختلف الصحابة فيه<sup>(٣)</sup>، وأما الحجية، فلثلاً<sup>(٤)</sup> يلزم خلو الزمان عن الحق<sup>(٥)</sup>، وفيه ما فيه<sup>[٢]</sup>.

وما عن أبي حنيفة في غير الظاهر، من نفاذ القضاء ببيع أم الولد، خلافاً لهما<sup>(٦)</sup>، فلأن المسألة اجتهادية، ولا يلزم تضليل بعض الصحابة؛ لأن رأيه كان حجة قبل حدوث الإجماع، وإنما اللازم خطؤه، وهو<sup>(٧)</sup> لازم

أن قول الناهي كقول ابن عباس<sup>(٨)</sup> بحلّ التفاضل في أموال الربا، لا يعتبر<sup>[٩]</sup>.

[١] قوله: (وعلى عدم...) إلخ [اعترض الآمدي<sup>(١٠)</sup>: بأن مذهب عليّ جواز بيعهنّ، وهو لم يزل؛ بل عليه جميع الشيعة، وأجيب في شرح الشرح<sup>(١١)</sup>: بأن هذا إنما يرد لو لم يكن عصرنا خالياً عن مجتهد قائلٍ بجوازه، أقول: لا يذهب عليك ما فيه، فتدبر<sup>[١٢]</sup>.

[٢] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى منع الخلو؛ لأن قوله موجود بدليله، ولو سلّم، فالاستلزام ممنوع<sup>[١٣]</sup>.

(١) آخر (١٢٦/ب) من النسخة (ق).

(٢) أم الولد: هي الأمة التي حملت من سيدها وأنت بولد. انظر: المغني، لابن قدامة ١٤/٥٨٠، تحفة الفقهاء، للسمرقندي ٢/٢٧٣، معجم لغة الفقهاء ص ٨٨.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٣٦١، مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢/٢٨٣، المنهاج مع الإبهاج ٢/٣٧٦.

(٤) في (س): «فلا».

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٦٠٧، شرح المختصر، للعضد ص ١٢٥، تحفة المسؤول ٢/٢٨٩.

(٦) فيه دفع عما ذهب إليه أبو حنيفة رحمته الله في رواية، من نفاذ بيع أم الولد بحكم القاضي، خلافاً لصاحبيه أبي يوسف، ومحمد بن الحسن. انظر: فتح القدير، لابن الهمام ٦/٣٩٤، البحر الرائق ٧/١١.

(٧) آخر (١٨٧/أ) من النسخة (م). (٨) آخر (٨٥/ب) من النسخة (ل).

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١٠) انظر: الإحكام ١/٣٦٢.

(١١) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٢/٢٦٣.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).

في كل اختلاف؛<sup>(١)</sup> لأن الحق واحد<sup>(٢)</sup>، فتأمل.  
قالوا<sup>(٣)</sup>: العادة قاضية بالاستمرار في<sup>(٤)</sup> الاستقرار بالإصرار<sup>(٥)</sup>، سيما من الأتباع، قلنا: ممنوع، سيما ممن بعدهم<sup>(٦)</sup>.  
قالوا: أولاً: يلزم تعارض الإجماعين؛ فتسويغ<sup>(٧)</sup> كل، وتعيين معين<sup>(٨)</sup>، قلنا: لا نسلم أن التسويغ إجماع<sup>(٩)</sup>، ولو سلم، فمقيّد بعدم القاطع<sup>(١٠)</sup>.

[١] قوله: (لا نسلم أن التسويغ إجماع) [وذلك لأن كل فريق يجوز ما يقول به، وينفي الآخر، قيل: المراد بتجوز كل، عدم القطع بنفيه، والتجوز بهذا المعنى ضروري في المسائل الاجتهادية، أقول: التجوز بهذا المعنى لا ينافي اليقين، فإن الوجوب أو الحرمة بالدليل الظني يتعين، مع إنه لا يقطع به؛ فالتسويغ بهذا المعنى لا ينفي الحجة مطلقاً<sup>(١٠)</sup>، تدبر<sup>(١١)</sup>].

- (١) آخر (١٧٣/ب) من النسخة (ك).
- (٢) انظر: أصول البزدوي مع الكشف ٢٤٨/٣، كشف الأسرار، للنسفي ١٨٧/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٨٩/٣.
- (٣) أي: المانعون من صحة اتفاق العصر الثاني، بعد استقرار الخلاف في العصر الأول.
- (٤) في (ك) و(م): «أي».
- (٥) أي: بالاستمرار على المذهب، في حال استقرار المذاهب، بالإصرار على القول. انظر: فواتح الرحموت ٢٧٨/٢.
- (٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٢٥، التقرير والتحجير ٨٩/٣، تيسير التحرير ٢٣٤/٣.
- (٧) في (س): «لتسويغ».
- (٨) انظر: التبصرة ص ٣٧٩، قواطع الأدلة ٣٠/٢، المنخول ص ٤١٧، الواضح ١٥٦/٥، المحصول، للرازي ١٣٩/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦٠٤/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٤٦/٢.
- (٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢٤، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٥٠، والتحرير مع التقرير والتحجير ٨٩/٣.
- (١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٤٢/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٦٩، التحرير مع التقرير والتحجير ١١٦/٣.
- (١١) ساقطة من (ك) و(س).

وثانيًا: لم يحصل اتفاق الأمة؛ لأن القول لا يموت<sup>(١)</sup>، وقيل<sup>[١]</sup>:  
الاستقرار ليس بقولٍ عُرفًا، قلنا: الإجماع مميت، حتى لا يجوز العمل به،  
كما بالناسخ<sup>(٢)</sup>، هذا.  
وأما إجماعهم بعد اختلافهم أنفسهم، فكما تقدم، إلا أن كونه حجة  
أظهر؛ لأن سقوط المخالف هناك بعد الإجماع، وههنا قبله برجوعهم، فلا  
ريب في تحقق الكل<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

لا ينعقد<sup>(٤)</sup> بأهل البيت<sup>[٢]</sup> وحدهم، خلافًا للشيعة؛ لادعائهم

[١] قوله: (وقيل...) إلخ [إشارة إلى دفع ما في المختصر<sup>(٥)</sup>]<sup>(٦)</sup>.  
[٢] قوله: (بأهل البيت) [هم: علي، وفاطمة، والحسنان؛ لما روى  
الترمذي عن عمرو بن أبي سلمة أنه لما نزل: ﴿أَنَّا يُرِيدُ اللَّهُ﴾ الآية [المائدة: ٤٩]،  
[لفَّ] النبي ﷺ كساء، وقال: «هؤلاء أهل بيتي، وخاصتي، اللَّهُمَّ أذهب عنهم  
الرجس، وطهرهم تطهيرًا»<sup>(٧)</sup> كذا في التقرير<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

- (١) انظر: البرهان ٤٥٦/١، الواضح ١٥٧/٥، المحصول، للرازي ١٤٠/٤، مختصر ابن  
الحاجب مع بيان المختصر ٦٠٦/١.
- (٢) أي: كما أن الناسخ ينفي اعتبار المنسوخ لا وجوده، فكذا الإجماع ينفي اعتبار قول  
الميت لا وجوده. انظر: التقرير والتحجير ٨٩/٣، تيسير التحرير ٢٣٤/٣.
- (٣) هذه المسألة قد أفرد لها ابن الحاجب وغيره فصلًا، فقال: «اتفاق العصر عقيب  
الاختلاف إجماع وحجة وليس ببعيد، وأما بعد استقراره، فقليل: ممتنع، وقال بعض  
المجوزين: حجة... ثم قال: وهي كالتي قبلها، إلا أن كونها حجة أظهر؛ لأنه لا قول  
لغيرهم على خلافه». مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢٥.
- (٤) أي: الإجماع.
- (٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢٤.
- (٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.
- (٧) رواه الترمذي (٣٢٠٥) أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأحزاب ٣٥١/٥، ورواه  
أيضًا من حديث أم سلمة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في  
هذا الباب. ٦٩٩/٥.
- (٨) انظر: التقرير والتحجير ٩٨/٣ (٩) ساقطة من (ك) و(س).

العصمة<sup>(١)</sup>، ومحله الكلام<sup>(٢)</sup>، وقيل: لا فائدة<sup>[١]</sup> في الإجماع حينئذٍ.

أقول: لعل الفائدة الترجيح عند التعارض، كما قيل: «رأيك في الجماعة أحب»<sup>(٣)</sup>، ولا بالشيخين عند الأكثر<sup>(٤)</sup>، ولا بالخلفاء الأربعة<sup>(٥)</sup>، خلافاً لأحمد<sup>(٦)</sup>، ولبعض الحنفية، ومنهم القاضي أبو حازم<sup>[٢]</sup>، فردّ أموالاً على ذوي الأرحام في<sup>(٧)</sup> .....

[١] قوله: (وقيل: لا فائدة) [القائل: مرزاجان]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (أبو حازم) بالخاء المعجمة، والزاي، عبد الحميد بن عبد العزيز، كذا في التقرير<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٢٧٧/٣، المحصول، للرازي ١٦٩/٤، المسودة ص ٣٣٣، الإحكام، للآمدي ٣٢٣/١، نهاية الوصول، للهندي ٢٥٨٨/٦، شرح مختصر الروضة، للطوفي ١٠٧/٣، بيان المختصر، للأصفهاني ٣١٧/١، سلاسل الذهب، للزركشي ص ٣٤٩، التقرير والتحجير ٩٨/٣، إرشاد الفحول ٢٢٢/١.

(٢) أي: محل الحديث عن العصمة علم الكلام.

(٣) تقدّم تخريجه ٣٥٥/٢.

(٤) المقصود بالشيخين: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٦، تحفة المسؤول ٢٥٨/٢.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٦، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٩٨، شرح الكوكب المنير ٢٣٩/٢، نزهة الخاطر العاطر ٣٦٥/١.

(٦) انظر: العدة، لأبي يعلى ١١٩٨/٤، التمهيد، لأبي الخطاب ٢٨٠/٣، شرح الكوكب المنير ٢٣٩/٢، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لابن بدران ص ٢٨٣.

(٧) آخر (١٤٦/أ) من النسخة (س).

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) انظر: التقرير والتحجير ٩٨/٣، وانظر: الفصول في الأصول ٣٠١/٣، أصول السرخسي ٣١٧.

وأبو حازم هو: عبد الحميد بن عبد العزيز، القاضي الحنفي، ويُقال: أبو حازم بالحاء المهملة، ولي القضاء بالشام، والكوفة، والكرخ، من مصنفاته: «المحاضر والسجلات»، و«الفرائض»، و«أدب القاضي»، توفي سنة ٢٩٢هـ. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي ص ٢٩٦، شذرات الذهب ٢١٠/٢، الأعلام، للزركلي ٢٨٧/٣.

خلافه المعتضد<sup>(١)</sup>، بعد ما قضي بها لبيت المال، متمسكاً<sup>(٢)</sup> بإجماع الأربعة، ولما ردَّ عليه أبو سعيد البردعي، بأن فيه خلافاً بين الصحابة، أجاب: لا أعذر بذا<sup>(٣)</sup>، خلافاً على الخلفاء الأربعة<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

قالوا<sup>(٦)</sup>: «اقتدوا بالذَّين من بعدي أبي بكر وعمر»<sup>(٧)</sup>، و«عليكم بسُنَّتِي»<sup>(٨)</sup> الحديث<sup>(٩)</sup>، قلنا: خطاب للمقلِّدين، وبيان لأهلية الأتباع<sup>(١١)</sup>؛ لأن المجتهدين كانوا يخالفونهم، والمقلدون قد يقلدون غيرهم<sup>(١٢)</sup>، وأما المعارضة بـ«أصحابي كالنجوم»<sup>(١٣)</sup>، و«خذوا شطر دينكم عن الحميراء»<sup>(١٤)</sup>،

(١) هو: أحمد بن محمد، وقيل: طلحة بن جعفر بن المعتصم بن هارون الرشيد، أبو العباس، المعتضد بالله، ولد سنة ٢٤٢هـ، وصف بالشجاعة والجرأة والفضل، توفي سنة ٢٨٩هـ. انظر: البداية والنهاية ٧٢/١١، العبر في خبر من غير ٤٠٠/١.

(٢) آخر (١٨٧/ب) من النسخة (م). (٣) في (س) و(ق): «لا أعدّ زيداً».

(٤) انظر: الفصول في الأصول ٣٠٢/٣، الإحكام، لابن حزم ٧٢٣/٢، أصول السرخسي ٣١٧/١.

(٥) آخر (١٧٤/أ) من النسخة (ك).

(٦) أي: القائلون بكون اتفاق الشيخين حجة.

(٧) تقدم تخريجه ٢٢٨/٢.

(٨) رواه الترمذي (٢٦٧٦)، كتاب العلم، باب الأخذ بالسُّنة واجتناب البدع، وقال: هذا حديث صحيح ٤٤/٥، وابن ماجه (٤٢)، كتاب الإيمان، باب اتباع سُنَّة الخلفاء الراشدين ١٥/١، وقال الألباني عن الحديث: صحيح. انظر: صحيح سنن ابن ماجه ٣١/١.

(٩) انظر: أصول السرخسي ٣١٧/١، الواضح ٢٢٢/٥، المحصول، للرازي ١٧٥/٤، الإحكام، للآمدي ٣٢٧/١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٦، شرح مختصر الروضة ٩٩/٣، حاشية العطار ٢١٤/٢.

(١٠) آخر (١٢٧/أ) من النسخة (ق).

(١١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٦، شرح مختصر الروضة ١٠٠/٣، التحرير مع التقرير والتحرير ٩٨/٣.

(١٢) انظر: الإبهاج ٣٦٨/٢، شرح الكوكب المنير ٢٤١٠/٢، التقرير والتحرير ٩٩/٣.

(١٣) تقدم تخريجه ٢٢٥/٢.

(١٤) هذا الحديث باطل لا أصل له، قال الحافظ ابن كثير: حديث غريب جداً؛ بل هو منكر، سألت عنه شيخنا الحافظ أبا الحاج المزي، فلم يعرفه، وقال: لم أقف له على سند إلى الآن، وقال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: هو من الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد. انظر: تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ص ١٤١.

كما في المختصر<sup>(١)</sup>، فتدفع بأنهما ضعيفان<sup>[١]</sup>.

### مسألة

عن مالك فقط: الانعقاد بالمدينة<sup>[٢]</sup> فقط، ولبعده قيل: محمول على

[١] قوله: (ضعيفان) [على أن النافي يتبادر منه الرواية، أما ضعف الأول، فلما قال أحمد: حديث لم يصح<sup>(٢)</sup>، والبخاري: لا يصح مثل هذا الكلام عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>].

وأما الثاني، فلما قال الذهبي: هو من الأحاديث الواهية<sup>(٤)</sup>، وقال السبكي عن شيخه<sup>(٥)</sup>: كل حديث فيه لفظ الحميراء لا أصل له، إلا حديثاً واحداً في النسائي<sup>(٦)</sup>، كذا في «التقرير»<sup>[٧]</sup><sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (الانعقاد بالمدينة) [قد اشتهر أن إجماع أهل المدينة<sup>(٩)</sup> وحدها

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٦.

(٢) لم أعثر على هذا النقل بعد البحث.

(٣) انظر: الإحكام، لابن حزم ١٠٦٠/٢، التلخيص الحبير، لابن حجر ١٩٠/٤.

(٤) انظر: تحفة الطالب، لابن كثير ص ١٧٠، الدرر المنتثرة، للسيوطي ص ٢١٥، كشف الخفاء ص ٣٧٥.

(٥) أي: الحافظ أبو الحجاج المزي، وهو: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك القضاعي الكلبي الحلبي ثم الدمشقي المزي، إمام حافظ، من أهل الجرح والتعديل، ولد بحلب ونشأ في المزة، تفقه على الذهب الشافعي، وحصل شيئاً من علم اللغة، ثم شرع في طلب الحديث، ورحل في ذلك، من كتبه: «تهذيب الكمال»، وغيره، توفي سنة ٧٤٢هـ. انظر: طبقات الحفاظ، للسيوطي ص ٥١٧، البدر الطالع، للشوكاني ٣٥٣/٢.

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى (٨٩٠٢)، كتاب عشرة النساء، باب إباحة الرجل زوجته النظر إلى اللعب ١٨١/٨، ولفظه: قالت عائشة رضي الله عنها: دخل الحيشة المسجد يلعبون، فقال لي رسول الله ﷺ: «يا حُمَيْراء أتُحِبِّين أن تنظري إليهم..»، قال ابن حجر: «إسناده صحيح، ولم أر في حديث صحيح ذكر الحميراء إلا في هذا». فتح الباري ٥٣٩/٢.

(٧) انظر: التقرير والتحجير ٩٩/٣. (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) المراد بأهل المدينة في حجية الإجماع هم من كانوا في المدينة من المجتهدين في العصور الثلاثة المفضلة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والكلام إنما هو في إجماعهم في تلك الأعصار المفضلة، وأما بعد ذلك فقد اتفق الناس على أن إجماع أهلها - أي: المدينة - ليس بحجة؛ إذ كان حينئذ في غيرها من العلماء ما لم يكن فيها، لا سيما من =

تقديم الرواية<sup>(١)</sup>، وقيل: محمول على المنقولات المستمرة؛ كالأذان، والإقامة، والصاع<sup>(٢)</sup>.

وصحح ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> العموم، متمسكاً بأن العادة قاضية في

من الصحابة والتابعين حجة عند مالك، فقل: قوله ذلك محمول على أن روايتهم مقدمة على رواية غيرهم، وقيل: محمول على حجية إجماعهم في المنقولات المستمرة كالأذان، والإقامة، والصاع، والمد دون غيرهم<sup>(٤)</sup> [٥].

= حين ظهر فيها الرفض». مجموع الفتاوى ٣٠٠/٢٠.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٦٤/١، البحر المحيط ٤٤١/٦، التحرير مع التقرير والتحرير ١٠٠/٣.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٥، تحفة المسؤول ٢٥٢/٢.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٥.

(٤) قسم الأصوليون إجماع أهل المدينة إلى قسمين:

الأول: ما كان بطريق النقل والحكاية عن النبي ﷺ، إما نقلاً للقول كالأذان والإقامة، وترك الجهر بالبسملة في الصلاة، وإما نقلاً للفعل كصفة الصلاة، ومسألة الصاع، وإما نقلاً للترك كتركه ﷺ أخذ الزكاة من الخضروات. انظر: إحكام الفصول، للباجي ٢/٥٠، ترتيب المدارك، للقاضي عياض ٢٤/١، البحر المحيط ٤/٤٨٥.

فهذا القسم الراجح أنه حجة يجب المصير إليه؛ لأنه مشهور مستفيض موجب للعلم، فهو مقدم على القياس، قال ابن القيم رحمه الله: «وأما نقل العمل المستمر، فكأن نقل الوقوف، والمزارعة، والأذان على المكان المرتفع... فهذا النقل وهذا العمل حجة يجب اتباعها، وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعينين، وإذا ظفر العالم بذلك قرت به عينه واطمأنت إليه نفسه». إعلام الموقعين ٣١٩/٢.

الثاني: ما كان بطريق الاجتهاد والاستدلال والاستنباط، فهذا محل الخلاف بين المالكية وغيرهم، والذي رجّحه محققوا المذهب المالكي أن مذهب الإمام مالك فيها مثل مذهب الجمهور، قال الإمام أبو الوليد الباجي رحمه الله: «والضرب الثاني من أقوال أهل المدينة: ما نقلوه من سنن الرسول ﷺ من طريق الأحاد، وما أدركوه من الاستنباط والاجتهاد، فهذا لا فرق فيه بين علماء المدينة وعلماء غيرهم في أن المصير منهم إلى ما عضده الدليل وال ترجيح، ولذلك خالف مالك رحمه الله في مسائل عدة أقوال أهل المدينة، هذا مذهب مالك رحمه الله في هذه المسألة، وبه قال محققوا أصحابنا». إحكام الفصول، للباجي ٥١/٢، وانظر: باب المحصول في علم الأصول، لابن رشيح المالكي ٤٠٣/١.

(٥) هذه الحاشية ساقطة من كل النسخ التي بين يدي، وما أثبتته من المطبوع.

الإجماع باطلاع الأكثر على دليل راجح، ويمتنع ظاهراً ألا يكون منهم أحد من علماء المدينة، فلا يُجمعون إلا عن دليل راجح<sup>(١)</sup>، وهذا منقوض ببلدة أخرى، والتعميم<sup>[١]</sup> بعيد؛ للتخصيص في الدعوى، والدليل كما يأتي.

ثم أقول: العمدية في الاجتهاد جودة الرأي، وحينئذ لا نسلم أن عدم اطلاعهم بعيد، ألا ترى أن أبا حنيفة أفاقه من مالك، ومن ههنا تبين ضعف ما قيل<sup>[٢]</sup>: رجحان الرواية<sup>(٢)</sup> يرجح الاجتهاد، واستدلّاهم بنحو: «المدينة طيبة تنفي خبثها، كما ينفي الكير خبث الحديد»<sup>(٣)</sup> ممنوع الاستلزام<sup>(٤)</sup>.

### مسألة: [حجية الإجماع السكوتي]

إذا أفنى بعضهم، أو قضى قبل استقرار المذاهب، وسكت الباقون، وقد مضى مدة التأمل عادة<sup>[٣]</sup>، .....

[١] قوله: (والتعميم. اهـ). [دفع لما في التحرير من الالتزام<sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (ما قيل) [القائل: مرزاجان، وغيره]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (عادة) [فيه إشارة إلى أن التقدير بآخر مجلس بلوغ الخبر، كما

قيل، أو بثلاثة أيام بعد بلوغ الخبر، على ما قيل، ليس بصواب]<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١٥، تحفة المسؤول ٢/ ٢٥٥.

(٢) آخر (١٨٨/أ) من النسخة (م).

(٣) رواه البخاري (١٨٧١)، كتاب فضائل المدينة، باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس ٤/ ٨٧ بلفظ: «المدينة تنفي الناس، كما ينفي الكير خبث الحديد».

(٤) أي: نفي الخبث، لا يستلزم أن الخطأ خبثاً. انظر: التبصرة ص ٣٦٦، شرح مختصر الروضة ٣/ ١٠٦، كشف الأسرار، للبخاري ٣/ ٢٤١، الإيهام ٢/ ٣٦٥.

(٥) التحرير مع التقرير والتحبير ٣/ ١٠١، وعبارته: «فإن قيل: يلزم مثله في أهل أخرى - أي: بلدة - لذلك، التزم وصار الحاصل أن اتفاق مثلهم حجة يحتج به عند عدم المعارض من خلاف مثله».

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).



ولا تَقِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، فأكثر<sup>(٢)</sup> الحنفية<sup>[١]</sup> إجماع قطعي<sup>(٣)</sup>.

وابن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>: في الفتيا لا القضاء.

والجبائي<sup>(٥)</sup>: بعد الانقراض، وقيل<sup>(٦)</sup>: إذا كثر<sup>(٧)</sup> وتكرّر، فيما تعم به البلوى، وهو المختار.

ومختار الآمدي<sup>(٨)</sup>، والكرخي<sup>(٩)</sup>: ظني.

[١] قوله: (فأكثر الحنفية) [وعليه أحمد<sup>(١٠)</sup>، كذا في التقرير<sup>(١١)</sup>] <sup>(١٢)</sup>.

(١) التَقِيَّةُ: أن يقي الإنسان نفسه من اللاتمة، أو العقوبة بما يُظهر، وإن كان على خلاف ما يضمر، والمقصود به هنا: خوف يمنع الساكت من المخالفة. انظر: المغرب في ترتيب

المعرب، للخوارزمي ٣٦٧/٢، التقرير والتحبير ١٠١/٣، معجم لغة الفقهاء ص ١٤٢. وهذا الاحتمال بعيدٌ صدوره من المجتهدين؛ لأن مباحث الاجتهاد غير مستلزمة لذلك، ولا توجب خيفة في النفس، ولا حقًا في صدره تُخاف عاقبته. انظر: الأحكام، للآمدي ٣٣٣/١.

(٢) آخر (١٧٤/ب) من النسخة (ك).

(٣) انظر: تقويم الأدلة ص ٣١، أصول السرخسي ٣٠٣/١، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٢٨، التحرير مع التقرير والتحبير ١٠١/٣.

(٤) انظر: قواطع الأدلة ٣/٢، الأحكام، للآمدي ٣٣١/١، البحر المحيط ٤٦٣/٦. وابن أبي هريرة هو: الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي، أبو علي، شيخ الشافعية، انتهت إليه الرئاسة ببغداد، من مصنفاته: «شرح مختصر المزني»، أخذ عنه الدارقطني وغيره، توفي سنة ٣٤٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٢٠/١٥، طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٣.

(٥) انظر: المعتمد ٦٦/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٧، شرح مختصر الروضة ٧٩/٣.

(٦) اختار هذا القول إمام الحرمين. انظر: البرهان ٤٤٨/١ مسألة ٦٤٦، البحر المحيط ٦/٤٦٧.

(٧) آخر (١٤٦/ب) من النسخة (س). (٨) انظر: الأحكام، للآمدي ٣٣٤/١.

(٩) انظر: الفصول في الأصول ٢٨٨/٣، أصول السرخسي ٣٠٥/١.

(١٠) انظر: روضة الناظر ٤٣٤/١، شرح مختصر الروضة ٧٩/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٢٦/٢، المختصر، لابن اللحام ص ٧٧، التحبير ١٦٠٤/٤.

(١١) انظر: التقرير والتحبير ١٠١/٣. (١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وعن الشافعي<sup>[١]</sup>: ليس حجة، وعليه ابن أبان<sup>(١)</sup>، والباقلاني<sup>(٢)</sup>.

الحنفية: أولاً: لو شرط قول كلِّ لم يتحقق إجماع؛ لأن العادة في كل عصر إفتاء الأكابر، وسكوت الأصاغر تسليماً<sup>(٣)</sup>، أقول: كون السكوت تسليماً قطعاً بدون أمانة الرضا ممنوع.

وثانياً: إجماع في الاعتقادات إجماعاً، فكذا<sup>(٤)</sup> الفروع<sup>(٥)</sup>، وفيه نظر<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (وعن الشافعي) ذهب أكثر الشافعية إلى أن هذا مذهب الشافعي، وذكر ابن الحاجب وغيره في خلافه رواية عنه أيضاً<sup>(٦)</sup>، فحمل بعضهم النفي على ما إذا أصدر من حاكم، والإثبات على ما إذا صدر من غيره<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (وفيه نظر) وذلك لأن الاختلاف [جائز]<sup>(٨)</sup> في الاجتهادات، دون الاعتقادات<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: الفصول في الأصول ٢٨٧/٣، أصول السرخسي ٣٠٤/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٢٨/٣.

(٢) انظر: البرهان ٤٤٧/١ مسألة ٦٤٥، البحر المحيط ٤٥٦/٦.

(٣) انظر: الفصول في الأصول ٢٨٩/٣، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٣٠/٣، أصول السرخسي ٣٠٥/١، كشف الأسرار، للنسفي ١٨١/٢.

(٤) آخر (١٢٧/ب) من النسخة (ق).

(٥) انظر: التقرير والتحجير ١٠١/٣، تيسير التحرير ٣٤٧/٣.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١١٧.

(٧) هذا مذهب ابن أبي هريرة من الشافعية، كما تقدّم، وقد اختلف كلام المحققين من الشافعية عن مذهب الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذه المسألة، ف قيل: إن القول بنفي الإجماع السكوتي وحجيته هو مذهب الشافعي، والذي نص عليه في مذهبه الجديد. انظر: البرهان ٤٤٧/١ مسألة ٦٤٥، التبصرة ص ٣٩٥، الإحكام، للآمدي ٣٣١/١، البحر المحيط ٤٥٦/٦، وقيل: بل مذهبه أنه حجة، وقد نقل الرزكشي عن النووي في شرح الوسيط قوله: «لا تغترّ بإطلاق المتساهل القائل بأن الإجماع السكوتي ليس بحجة عند الشافعي؛ بل الصواب من مذهب الشافعي أنه حجة، وإجماع، وهو موجود في كتب أصحابنا العراقيين في الأصول، ومقدمات كتبهم المبسوطة في الفروع». البحر المحيط ٤٥٨/٦.

(٨) ساقطة من (ك).

(٩) لأن السكوت في الاعتقادات مع عدم الرضا به حرام. انظر: فواتح الرحموت ٢٨٣/٢.

النافون: مطلق السكوت يحتمل غير الموافقة من عدم اجتهاد، أو تعظيم، أو خوف، كما عن ابن عباس في مسألة العول، أنه سكت مهابة عن عمر<sup>(١)</sup>، قلنا: فرضنا مُضيَّ المدة، وعدم التقيّة، فانتفى الأول<sup>(٢)</sup>، والثالث<sup>(٣)</sup>، والتعظيم بترك الحق فسُق<sup>(٤)</sup>.

وما عن ابن عباس،<sup>(٥)</sup> فلم يصح؛ كيف وهو<sup>(٦)</sup> كان يُقدِّمه على الأكابر، ويسأله، ويستحسن قوله<sup>(٧)</sup>، وكان أَلَيْنَ للحق، قال: «لا خير فيكم إن لم تقولوا، ولا خير فيَّ إن لم أسمع»<sup>(٨)</sup>، وقصته مع المرأة<sup>[١]</sup> في نهيه عن مغالاة المهر شهيرة.

[١] قوله: (وقصته مع المرأة...) إلخ روي أن عمر لما نهى عن الزيادة على أربعمئة درهم في صدقات النساء، قالت له<sup>(٩)</sup> امرأة من قريش<sup>(١٠)</sup>: يا أمير المؤمنين، نهيت الناس أن يزيدوا في صدقاتهنَّ على أربعمئة درهم، قال: [نعم، قالت]: أما سمعت الله يقول: ﴿وَأَتَيْتُهُنَّ بِغُفْرَانٍ فَتَأْخُذْنَ مِنْهُ شَفِيقًا﴾ [النساء: ٢٠]، فقال عمر: «اللهم عفوا، كل أحد أفقه من عمر، حتى المخدرات في الحجال» ثم رجع عن ذلك<sup>(١١)</sup>.

- (١) انظر: المحصول، للرازي ١٥٣/٤، الإحكام، للأمدى ٣٣٢/١.
- (٢) أي: احتمال عدم الاجتهاد. (٣) أي: احتمال الخوف.
- (٤) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٠١/٣.
- (٥) آخر (١٨٨/ب) من النسخة (م). (٦) أي: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
- (٧) انظر: أصول السرخسي ٣٠٦/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٣٤/٣، كشف الأسرار، للنسفي ١٨١/٢، جامع الأسرار، للكاكي ٩٣٢/٣، التحرير مع التقرير والتحبير ١٠٣/٣.
- (٨) رواه ابن شبة في تاريخ المدينة ٧٧٣/٢، وابن الجوزي في مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ١٤٨.
- (٩) آخر (٨٦/أ) من النسخة (ل).
- (١٠) في (ك): «القيس».
- (١١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٤٣٣٦)، كتاب الصداق، باب لا وقت في الصداق كثر أو قل، وقال: منقطع. ٣٨٠/٧، وسعيد بن منصور في سننه (٥٩٨)، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصداق ١٩٥/١، وقال الألباني عن الحديث: ضعيف. انظر: إرواء الغليل ٣٤٨/٦.

وقد يقال كما في التحرير<sup>(١)</sup>: الفسق إنما هو السكوت عن منكر، وقول المجتهد ليس كذلك، أقول: الكلام قبل استقرار المذاهب؛ بل عند البحث والمناظرة<sup>(٢)</sup> فيها، فالمقام مقام الاستفتاء، وعلى المفتي يجب إظهار قوله، فافهم.

الظنيون<sup>(٣)</sup>: سكوتهم ظاهر في موافقتهم؛ لما علم من عاداتهم ترك السكوت في مثله بالاستقراء<sup>(٤)</sup>؛ كقول معاذ لعمر: «ما جعل الله على ما في بطنها سبيلاً»<sup>(٥)</sup>، وقول عبيدة لعليّ: «رأيت في الجماعة أحب»<sup>(٦)</sup> إلى غير ذلك.

الجبائي: قبل الانقراض الاحتمالات قائمة، وبعده تضمحل، وربما<sup>(٧)</sup> يَمْنَع؛ بل يُضَعَّف<sup>(٨)</sup>.

ابن أبي هريرة: العادة ألا يُنكَر الحكم، بخلاف الفتوى، وذلك لأن الحاكم يُهَاب ويوقَّر<sup>(٩)</sup>، ويجب: بأن ذلك [بعد]<sup>(١٠)</sup> الاستقرار، والكلام قبله، والفتيا والحكم حينئذٍ سواء<sup>(١١)</sup>، أقول: الحكم في المجتهد فيه لا

(١) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ١٠٣/٣.

(٢) آخر (١٧٥/أ) من النسخة (ك).

(٣) أي: القائلون بأن الإجماع السكوتي ظني.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١١٨.

(٥) رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٠٧٦)، كتاب الطلاق، باب المرأة تلد لسته أشهر ٢/٩٤، والدارقطني (٣٨٧٦)، كتاب البيوع، باب المهر ٤/٥٠٠، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/٩١٩.

(٦) تقدم تخريجه ٢/٣٥٥.

(٧) آخر (١٤٧/أ) من النسخة (س).

(٨) انظر: المعتمد ٢/٦٧، المحصول، للرازي ٤/١٥٦، شرح المختصر، للعضد ص ١١٩، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٣٤.

(٩) انظر: قواطع الأدلة ٢/٤، الإحكام، للآمدي ١/٣٣٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٣٤.

(١٠) ساقطة من (س).

(١١) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٣٣٤، شرح المختصر، للعضد ص ١١٩، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٠٤.

يُنْقَضُ، فلا يُنْكَرُ، فتدبر<sup>(١)</sup>.

### مسألة

لو<sup>(٢)</sup> اتفقوا على فعل، ولا قول، فالمختار: أنه<sup>[١]</sup> كفعل الرسول؛ لأن العصمة ثابتة بإجماعهم<sup>(٣)</sup>؛ كثبوتها له<sup>(٤)</sup>.

والإمام<sup>(٥)</sup>: يُحْمَلُ على الإباحة إلا بقرينة.

وابن السمعاني<sup>(٦)</sup>: كل فعل لم يخرج مخرج الحكم، والبيان لا ينعقد به الإجماع، ومن اشترط الانقراض في القول، فالفعلي<sup>(٧)</sup> أولى<sup>(٨)</sup>.<sup>(٩)</sup>

[١] قوله: (فالمختار أنه...) إلخ [وعليه أبو إسحاق الشيرازي، والإمام الغزالي<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) اتفق الفقهاء على أنه لا ينقض حكم الحاكم في المسائل المجتهد فيها، ولو حكم القاضي باجتهاده ثم تغير باجتهاد آخر لا ينقض الأول، وإن كان الثاني أقوى منه. انظر: الفقيه والمتفقه ٤٢٦/٢، المنشور في القواعد ٩٣/١، البحر المحيط ٣١٢/٨، الأشباه والنظائر، للسيوطي ص ١٠١، الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص ٨٩.

(٢) آخر (١٨٩/أ) من النسخة (م).

(٣) في (س) و(ق): «لإجماعهم».

(٤) انظر: البرهان ٤٥٦/١ مسألة ٦٦٠، البحر المحيط ٤٧٥/٦، التقرير والتحبير ١٠٦/٣، إرشاد الفحول ٢٢٧/١.

(٥) أي: إمام الحرمين الجويني. انظر: البرهان ٤٥٧/١ مسألة ٦٦٢.

(٦) انظر: قواطع الأدلة ١١/٢.

(٧) في (ق): «الفعلي».

(٨) انظر: البحر المحيط ٤٧٦/٦، التقرير والتحبير ١٠٦/٣.

(٩) آخر (١٢٨/أ) من النسخة (ق).

(١٠) وهو مذهب الحنفية. انظر: اللمع ص ٨٩، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٣٩/٣، المنحول ص ٤١٥، جامع الأسرار، للكاكي ٩٣٠/٣، البحر المحيط ٤٧٥/٦، التقرير والتحبير ١٠٦/٣.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

## مسألة

إذا لم يتجاوز أهل العصر عن قولين في مسألة، لم يجز إحداث ثالث عند الأكثر<sup>(١)</sup>.

وخصّه بعض الحنفية بالصحابة<sup>(٢)</sup>.

وجاز عند طائفة مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ومختار الآمدي<sup>(٤)</sup>، والرازي<sup>(٥)</sup>: إن رَفَعَ<sup>[١]</sup> ما اتفقا عليه؛ فممنوع؛

[١] قوله: (إن رَفَعَ. اهـ). [ليس هذا إحداث مذهب؛ بل اختيار مذهب من بين المذهب<sup>(٦)</sup>، فتدبر.

اعلم أن نزاع المفصل<sup>(٧)</sup> مع الأكثر ليس إلا بحسب الظاهر؛ لأن الأكثر، أعني اتحاد المسألة حقيقة أو حكماً، ومن ثمة إذا كانت المسألتان متغيرتين الحقيقة لم يمتنع اتفاقاً، كما في «شرح المختصر»<sup>(٨)</sup>، وأما النزاع في جزئيات

(١) انظر: المعتمد ٢/٤٤، التبصرة ص ٣٨٧، قواطع الأدلة ١/٤٨٧، روضة الناظر ١/٤٣٠، المسوّدة ص ٣٢٦، الإحكام، للآمدي ١/٣٥٠، مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢/٢٧٤، الإبهاج ٢/٣٦٩، نهاية السؤل ص ٢٩١، البحر المحيط ٦/٥١٧، تشنيف المسامع ٣/١٣٧، شرح الكوكب المنير ٢/٢٦٤.

(٢) انظر: أصول السرخسي ١/٣١٠، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٣٥، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٠٦.

(٣) نسبه بعض الأصوليين إلى بعض الظاهرية، كما نسبه بعضهم إلى بعض الحنفية. انظر: التبصرة ص ٣٨٧، المستصفى ص ١٥٤، الواضح، لابن عقيل ٥/١٦٤، المحصول، للرازي ٤/١٢٧، روضة الناظر ١/٤٣٠، المسوّدة ص ٣٢٦، الإحكام، للآمدي ١/٣٥٠، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٨، شرح مختصر الروضة ٣/٨٨، نهاية السؤل ص ٢٩١، البحر المحيط ٦/٥١٦، التقرير والتحبير ٣/١٠٦.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٣٥٢.

(٥) انظر: المحصول، للرازي ٤/١٢٨.

(٦) هكذا في (ل): والصواب: «المذاهب».

(٧) أي: الآمدي، والرازي، وهما المفصّلان بين ما إذا كان إحداث القول الثالث يرفع القولين السابقين، أو لا.

(٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٢٢.

كوطاء<sup>(١)</sup> المشتري البكر، قيل: يمنع الرد<sup>[١]</sup>، وقيل: مع الأرش، فالرد مجاناً لم يجز<sup>(٢)</sup>.

ومقاسمة الجدِّ الأخ، وحجبه، فالحرمان<sup>[٢]</sup> خلاف الإجماع<sup>(٣)</sup>.

وعِدَّة الحامل المتوفى عنها زوجها بالوضع، أو أبعد الأجلين، فلا يقال بالأشهر فقط<sup>(٤)</sup>، وإلا فلا؛ كالتفصيل في الفسخ بالعيوب<sup>[٣]</sup>، فقيل:

المسائل بأن بينها هل قدر مشترك أم لا؟ فخارج عما نحن فيه، تدبر، فإنه بذلك حقيق<sup>[٥]</sup>.

[١] قوله: (يمنع الرد) [بعب عند البائع]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (فالحرمان) [أي: حرمان الجد]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (بالعيوب)؛ أي: خمس في جانب الزوج: البرص، والجذام<sup>(٨)</sup>، والجنون، والجب<sup>(٩)</sup>، والعنة<sup>(١٠)</sup>، وخمس في جانب الزوجة:

(١) آخر (١٧٥/ب) من النسخة (ك).

(٢) صورة المسألة: أن يطأ المشتري الأمة البكر، ثم يجد بها عيباً، فقيل: لا يردها؛ لأن الوطاء يمنع الرد، وقيل: يردها مع أرش النقصان، وهو تفاوت قيمتها بكراً، وثيباً، فإذا أحدث قولاً ثالث في المسألة، وهو جواز ردها مجاناً، فيكون قد رفع ما اتفق عليه أصحاب القولين، وهو عدم الرد مجاناً. انظر: الإحكام، للآمدي ٣٥٢/١، شرح المختصر، للعضد ١٢١، شرح الكوكب المنير ٢/٢٦٥.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ١٢٨/٤، الإحكام، للآمدي ٣٥٢/١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢٢، شرح مختصر الروضة ٩٣/٣، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٠٧، حاشية العطار مع شرح المحلي ٢/٢٣٤.

(٤) انظر: بيان المختصر ٥٩٢/١، التقرير والتحجير ١٠٧/٣، تيسير التحرير ٣/٢٥٠.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) ساقطة من المطبوع.

(٨) الجذام هو: داء تتساقط منه الأطراف، ويتناثر منه اللحم. انظر: المطلع على ألفاظ المقنع ص ٣٩٤، المصباح المنير ٩٤/١، معجم لغة الفقهاء ص ١٦١.

(٩) الجب: هو القطع، ورجل محبوب: أي: مقطوع الذكّر. انظر: لسان العرب ١/٢٤٩، معجم لغة الفقهاء ص ١٥٩.

(١٠) العنة: عجز عن الوطاء؛ لعدم انتصاب الذكّر لعاهة. انظر: المطلع على ألفاظ المقنع =

لا، وقيل: نعم<sup>(١)</sup>.

وفي الزوج والزوجة مع أبوين، فقيل: للأُم ثلث الكل، وقيل: ثلث الباقي<sup>[١]</sup>.

إن قلت: شاع من غير نكير مخالفة المجتهد اللاحق للسابقين، قلت: إنما يصح عند الأكثر بعد سبق قائل، ولو لم يشتهر.

لنا: اتفاق على أحدهما، وهذا الاتفاق<sup>(٢)</sup> وإن كان اتفاقاً، فهو حجة؛ كالاتفاق على قولٍ اتفاقاً<sup>(٣)</sup>، فالتفصيل في الفسخ ونحوه<sup>[٢]</sup>، خلاف الإجماع<sup>(٤)</sup>.

الثلاثة الأول، والرَّتَق<sup>(٥)</sup>، والقرن<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (ثلث الباقي) [بعد فرض الزوجين]<sup>(٧)</sup> [٨].

[٢] قوله: (ونحوه) [أي: مسألتَي الأُم]<sup>(٩)</sup>.

= ص ٣٨٧، معجم لغة الفقهاء ص ٣٢٣.

(١) انظر: التقرير والتحجير ١٠٧/٣، تيسير التحرير ٣٥١/٣.

(٢) آخر (١٨٩/ب) من النسخة (م).

(٣) أي: إن اختلاف المجتهدين على قولين، اتفاق منهم - من جهة المعنى - على إبطال قول ثالث، وذلك حكم أجمعوا عليه، فلا يجوز إحداث غيره لمن بعدهم؛ كاتفاقهم على قول واحد. انظر: الواضح، لابن عقيل ١٦٤/٥، الأحكام، للأُمدي ٣٥٢/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٣٥/٣، شرح مختصر الروضة ٨٨/٣ - ٨٩.

(٤) آخر (١٤٧/ب) من النسخة (س).

(٥) الرَّتَق هو: التحام الفرج بحيث لا يمكن الجماع. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٥٥، طلبة الطلبة ص ٤٦، المطلع على ألفاظ المقنع ص ٣٩٣.

(٦) القرن هو: شيء يكون في فرج المرأة؛ كاللحمة، أو السن يمنع من الوطء. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٤/٤، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٥٥.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢٧٤/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٠٧، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٤١/٢، البحر المحيط ٥١٩/٦.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



وما قيل<sup>[١]</sup>: كون عدم التفصيل مجمعاً عليه ممنوع؛ إذ عدم القول ليس قولاً بالعدم، فمدفوع: بأن كلية الحكم مطلقاً، مما أجمع عليه الفريقان، والتفصيل ينافيه.

وجعله مسألة<sup>[٢]</sup> متعددة، خروجٌ عن النزاع<sup>[٣]</sup>؛ بل خلاف الإجماع؛ لاتفاق الفريقين على الاتحاد بوحدة الجامع.

وأما الجواب<sup>(١)</sup>: بأن اتفاقهم على إنكار الثالث كان مشروطاً بعدمه، فلما حدث زال، فمنقوض بالإجماع الوجداني<sup>(٢)</sup>، والاعتذار: بأنه وإن جاز عقلاً؛ لكن لم يعتبر فيه إجماعاً، كما في المنهاج<sup>(٣)(٤)</sup> ضعيف<sup>[٤]</sup>، فتدبر.

[١] قوله: (وما قيل) [القائل: ابن الحاجب، وغيره<sup>(٥)</sup>]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (وجعله مسألة. اهـ.) [كما فعل شارح المختصر<sup>(٧)</sup>]، حيث ضرب مثلاً لذلك، وهو: أنه لو قال بعضهم: لا يقتل مسلم بذمي، ولا يصح بيع الغائب، وقال الآخرون: يقتل، ويصح، فلو جاء ثالث، وقال: يقتل، ولا يصح، أو لا يقتل، ويصح، لم يكن ممتنعاً بالاتفاق؛ لأنهما مسألتان، انتهى<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (عن النزاع) [لأن النزاع في المسألة الواحدة حقيقة، أو حكماً]<sup>(٩)</sup>.

[٤] قوله: (ضعيف) [لأن الفرق تحكّم، وربما يمنع الإجماع على عدم

(١) أي: عن الاستدلال الذي أورده المصنف انتصاراً لمذهبه، وهو: إن اختلاف المجتهدين على قولين، اتفاق منهم - من جهة المعنى - على إبطال قول ثالث، وذلك حكم أجمعوا عليه، فلا يجوز إحداث غيره لمن بعدهم؛ كاتفاقهم على قول واحد.

(٢) أي: الإجماع على قول واحد. انظر: المنهاج مع نهاية السؤل ص ٢٩٢.

(٣) آخر (١٧٦/أ) من النسخة (ك).

(٤) انظر: المستصفى ص ١٥٤، المحصول، للرازي ١٢٩/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢١، شرح مختصر الروضة ٨٩/٣، والتحرير مع التقرير والتحجير ١٠٨/٣.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢١، التحرير مع التقرير والتحجير ١٠٧/٣.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ١٢٢. (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

واستدل: بلزوم تخطئة كل فريق، وفيه تخطئة كل الأمة<sup>(١)</sup>، وأجيب: بأن الممتنع تخطئة الكل، فيما اتفقوا عليه لا مطلقاً<sup>(٢)</sup>. قالوا<sup>(٣)</sup>: أولاً: اختلافهم دليل أنها اجتهدية، فلا مانع<sup>(٤)</sup>، قلنا: كذلك؛ لكن قبل تقرر إجماعهم، كما لو اختلفوا، ثم أجمعوا<sup>(٥)</sup>.<sup>(٦)</sup> وثانياً: وقع ولم يُنكر، وإلا نُقل<sup>(٧)</sup>، قال الصحابة: للأمم ثلث ما بقي فيهما<sup>(٨)</sup>، وابن عباس ثلث الكل<sup>(٩)</sup>، ثم ابن سيرين: إن الزوج كابن عباس، والزوجة كالصحابة<sup>(١٠)</sup>، وشريح بالعكس<sup>(١١)</sup>.

الاعتبار، كما مرّ عن فخر الإسلام في باب النسخ<sup>(١٢)</sup>[<sup>(١٣)</sup>].

- (١) انظر: منهاج الوصول مع الإبهاج ٢/٣٧٠. (٢) انظر: المصادر السابقة.
- (٣) أي: القائلون بجواز إحداث قول ثالث.
- (٤) انظر: المستصفى ص ١٥٤، الواضح ٥/١٦٥، روضة الناظر ١/٤٣٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢١، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٣٥، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٠٨.
- (٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢١، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٠٨.
- (٦) آخر (١٢٨/ب) من النسخة (ق).
- (٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ١٢١، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٠٨.
- (٨) رواه ابن أبي شيبه في المصنف (٣١٠٥٠)، كتاب الفرائض، باب في امرأة وأبوين من كم هي؟ ٦/٢٤٠، وعبد الرزاق في المصنف (١٩٠١٥)، كتاب الفرائض ١٠/٢٥٣، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٢٩٩) جماع أبواب الموارث، باب فرض الأم ٦/٣٧٣.
- (٩) رواه الدارمي في السنن (٢٨٧٨) ٢/٤٤٥، وابن أبي شيبه في المصنف (٣١٠٥٨)، كتاب الفرائض، باب في امرأة وأبوين من كم هي؟ ٦/٢٤١، عبد الرزاق في المصنف (١٩٠٢٠)، كتاب الفرائض ١٠/٢٥٤، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٣٠٥) جماع أبواب الموارث، باب فرض الأم ٦/٣٧٥.
- (١٠) آخر (١٩٠/أ) من النسخة (م).
- (١١) انظر: التبصرة، للشيرازي ص ٣٨٨، قواطع الأدلة ١/٤٨٧، الإحكام، للآمدي ١/٣٥٥، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٣٦، التحرير مع تيسير التحرير ٣/٢٥٢.
- (١٢) قال الإسني: «واعترض عليه صاحب التلخيص: بأن الاستدلال بإجماعهم على عدم اعتبار هذا الشرط إنما يعتبر بعد اعتبار الإجماع، فلو اعتبرنا الإجماع به للزم الدور». انظر: نهاية السؤل ص ٢٩٢.
- (١٣) ساقطة من (ك) و(س).

قلنا: أولاً: لزوم النقل ممنوع، ولو سَلِمَ لزوم الشهرة ممنوع؛ إذ لا توفر للداعي<sup>(١)(٢)</sup>.

وثانياً: يجوز أن يكون الإحداث قبل استقرار الصحابة على قولين<sup>(٣)</sup>.

وثالثاً: لعلّه مذهب صحابي، اختاره تابعي.

ورابعاً: كما قيل<sup>[١]</sup>: إنهما مسألتان متغايرتان حقيقة، أو حكماً، أقول: إنما أجمعوا على عدم الفصل بينهما، بناء على وحدة الجامع، بعد إلغاء الخصوصية، وهو التزوج، فالمسألة متحدة حكماً، هذا.

### مسألة

إذا أُجْمِعَ على دليل أو تأويل، جاز إحداث غيره<sup>(٤)</sup> عند الأكثر، إلا إذا أبطله<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (كما قيل) [القائل: مرزاجان]<sup>(٦)</sup>.

(١) في (س): «للدواعي».

(٢) انظر: الواضح ١٦٦/٥، الإحكام، للآمدي ٣٥٥/١، التحرير مع تيسير التحرير ٣/٢٥٢.

(٣) انظر: قواطع الأدلة ٤٨٧/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٣٦/٣، التحرير مع التقرير والتحجير ١٠٨/٣.

(٤) الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها، أن إحداث دليل ثالث يؤيد ما استدل به الصحابة، وأما إحداث قول ثالث، فإنه يخالف ما أجمعوا عليه. انظر: التبصرة ص ٣٨٨.

(٥) أي: أبطل الدليل أو التأويل المحدث المجمع عليه. انظر: الوصول إلى الأصول ٢/١١٣، الإحكام، للآمدي ٣٥٦/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٥٩٤، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ١٤٠/٣، التحبير ١٦٤٨/٤، شرح الكوكب المنير ٢/٢٦٩، إرشاد الفحول ١/٢٣٠.

وقد خالف بعض الشافعية، فقالوا: ليس لنا أن نخرج عن دلائلهم، ويكون إجماعاً على الدليل. انظر: البحر المحيط ٥١٤/٦، إرشاد الفحول ١/٢٣٠.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

لنا: أولاً: اجتهادٌ لم يعارضه إجماع؛ لأن عدم<sup>(١)</sup> القول ليس قولاً بالعدم، بخلاف التفصيل، فإنه ليس كالدليل<sup>(٢)</sup>.

وثانياً: المتأخرون لم يزالوا يستخرجون الأدلة والتأويلات، ولم يُنكر عليهم؛ بل عدّ ذلك فضلاً<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

قالوا<sup>(٥)</sup>: أولاً: اتّباع غير سبيل المؤمنين<sup>(٦)</sup>، قلنا: المتبادر خلاف سبيلهم<sup>(١)</sup>، ومن ثمة لم يلزم بطلان ما لم يثبت بالإجماع، أقول: على أن لو منع كون الدليل سبيلاً؛ بل المدلول<sup>(٢)</sup>؛ لكان بسبيل، قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فتدبر.

وثانياً: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ أي: بكل معروف، فما

[١] قوله: (خلاف سبيلهم) [لا ما يغايره مطلقاً، وهذا تأويل من السلف، أو ابتداء باقتضاء دليل أقوى من ظاهر هذا الدليل، وفيه جمع بين الدليلين، فلا يلزم المصادرة، تدبر<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (بل المدلول) [فمعنى قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥] أن يتبع حكماً غير ما عندهم من الأحكام الشرعية، فهذا عن الدليل ساكت]<sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (١٤٨/أ) من النسخة (س).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٩٤/١، التحرير مع التقرير والتحرير ٣/١٠٩.

(٣) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٤٤٣/٢، شرح الكوكب المنير ٢٦٩/٢.

(٤) آخر (١٧٦/ب) من النسخة (ك).

(٥) أي: المانعون من إحداث دليل أو تأويل.

(٦) انظر: تشنيف المسامع ١٤١/٣، البحر المحيط ٥١٤/٦، إرشاد الفحول ٢٣٠/١.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٩٤/١، شرح الكوكب المنير ٢٧٠/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) ساقطة من (س) والمطبوع.

ليس بمأمور ليس بمعروف<sup>(١)</sup>، قلنا: عورض بقوله: ﴿وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]<sup>(٢)</sup>.

أقول: على<sup>(٣)</sup> أن تجويز الإحداث أمر<sup>(٤)</sup>، والتفصيل إنما يكون بعد العلم.

### مسألة

لا إجماع إلا عن مستند على المختار<sup>(٥)</sup>.

لنا: أولاً: الفتوى بلا دليل شرعي حرام، فقول كل<sup>[٢]</sup> يتوقف على

[١] قوله: (تجويز الإحداث أمر...) إلخ لأنه لتحصيل ما لم يعلم، فيكون مأموراً به؛ لأن طلب العلم كذلك، بخلاف التفصيل، فإنه يكون<sup>(٥)</sup> بعد العلم بنقيضه، وطلب علم ما علم بطلانه لا يصح، فتأمل.

[٢] قوله: (فقول كلٍّ اهـ). [إن قيل: اللازم خطأ الإفتاء، والكلام في المفتى به، قلنا: إذا كان الإفتاء خطأ، لم يكن المفتي به حقاً، لما مرّ أن الحجية والعصمة، إنما هو لاتفاق المجتهدين من حيث هم مجتهدون، فهم بدون رأيهم كسائر الناس، لا عبرة لوافقهم<sup>(٦)</sup>، فاندفع ما في شرح الشرح<sup>(٧)</sup>: أنه إنما يلزم جواز الخطأ، لو لم يقع الإجماع]<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٩٤/١، التقرير والتحبير ١٠٩/٣، تيسير التحرير ٢٥٤/٣.

(٢) وانظر: المصادر السابقة. (٣) آخر (١٩٠/ب) من النسخة (م).

(٤) وهو قول جمهور الأصوليين. انظر: الإحكام، للآمدي ٣٤٢/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨١/١، تشنيف المسامع ١٣٢/٣، التلويح ١٠٢/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ١٠٩/٣، شرح الكوكب المنير ٢٥٩/٢.

(٥) آخر (٨٦/ب) من النسخة (ل).

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨٦/١، شرح مختصر الروضة ١١٨/٣، التحرير مع التقرير والتحبير ١١٠/٣.

(٧) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٣٥٣/٢.

(٨) ساقطة من (س).

قول الكل، وبالعكس<sup>(١)</sup>، فتدبر.

وثانيًا: يستحيل عادة اتفاق الكل لا لداع؛ كعليّ طعام<sup>(٢)</sup>، وتجويز العلم الضروري، أو توفيقهم للصواب<sup>(٣)</sup> أبعد<sup>(٤)</sup>.

قالوا<sup>(٥)</sup>: لو لزم فما فائدة الإجماع؟ قلنا: القطعية<sup>(٦)</sup>، ومن ههنا ذهب بعض الحنفية إلى قطع عدم قطعية السند<sup>(٧)</sup>، وليس بشيء<sup>(٨)</sup>.

### مسألة

جاز كون المستند قياسًا<sup>(٩)</sup>، خلافًا للظاهرية<sup>(١٠)</sup>، فبعضهم<sup>(١١)</sup> منع

(١) انظر: بيان المختصر ٥٨٦/١، التقرير والتحجير ١١٠/٣، تيسير التحرير ٢٥٤/٣.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨١/١، التلويح على التوضيح ١٠٣/٢، التحرير والتحجير ١١٠/٣.

(٣) آخر (١٢٩/أ) من النسخة (ق).

(٤) وجه البعد: أن توافر اشتواء الطعام معلوم، بخلاف خلق علم ضروري. انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ١١٠/٣.

(٥) أي: مجيزو الإجماع بلا مستند.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨١/١، بديع النظام ٢٩٠/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٦٤/٣، التحرير مع تيسير التحرير ٢٥٥/٣، حاشية العطار ٢٢٩/٢.

(٧) أي: أن الإجماع لا ينعقد عن دليل قطعي؛ لأنه لو كان قطعياً لم يبق في انعقاد الإجماع فائدة. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٦٤/٣، التحرير مع التقرير والتحجير ١١٠/٣، إرشاد الفحول ٢١١/١.

(٨) قال الأنصاري: لأن الفائدة ليست منحصرة فيه؛ بل تعاضد الدليل بدليل من الفوائد. فواتح الرحموت ٢٩٠/٢.

(٩) وهو قول جمهور الأصوليين. انظر: الإحكام، للآمدي ٣٤٦/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٦٥/٣، البحر المحيط ٣٩٩/٦، التلويح شرح التوضيح ١٠٢/٢، شرح الكوكب المنير ٢٦١/٢.

(١٠) انظر: الإحكام، لابن حزم ١٦٤/٤، الإحكام، للآمدي ٢٦٤/١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨٧/١.

(١١) ظاهر كلام المصنف أن الضمير يعود للظاهرة المانعين من كون المستند قياسًا، والذي عليه كثير من المصنفين أن الاختلاف واقع بين الجمهور القائلين بجواز كون المستند قياسًا، فمنهم من ذهب إلى نفي الوقوع، ومنهم من ذهب إلى إثباته، وكل متفق على جواز انعقاده عن القياس والاجتهاد. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٦٤/١، حاشية =

الجواز، وبعضهم منع الوقوع، والآحاد قيل: كالقياس<sup>(١)</sup>.

لنا: لا مانع يقدر إلا الظنية، وليست بمانعة كظاهر الكتاب<sup>(٢)</sup>، وقد وقع قياس الإمامة الكبرى على إمامة الصلاة، فقيل: رضيك لأمر ديننا، أفلا نرضاك لأمر ديننا<sup>(٣)</sup>، قيل: فيه نظر<sup>[١]</sup>؛ لأنهم أثبتوه بأولى، وهي دلالة النص<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

أقول: لو سُلّم أولوية إمامة الصلاة، ففهمُ المناط لغة ممنوع؛ لتوقف عليّ وغيره، واتفاقهم على عدم النص في الخلافة،<sup>(٦)</sup> فافهم<sup>(٧)</sup>.  
[وقد وقع قياس<sup>(٨)</sup> حد الشرب على القذف، قال عليّ: «إذا شرب

[١] قوله: (قيل: فيه نظر) [القائل: ابن الهمام<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

= التفتازاني على شرح العضد ٣٩/٢.

(١) انظر: أصول السرخسي ٣٠٢/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٦٥/٣، التلويح ١٠٣/٢، التقرير والتحبير ١١٠/٣.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٨٧/١، التقرير والتحبير ١١٠/٣، تيسير التحرير ٢٥٦/٣.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٤٦/١، البحر المحيط ٤٠٠/٦، التلويح على التوضيح ٢/١٠٢، شرح الكوكب المنير ٢٦٢/٢، حاشية العطار ٢٢٩/٢.

(٤) دلالة النص: هي الجمع بين المنصوص، وغير المنصوص بالمعنى اللغوي، وقيل: هي دلالة اللفظ على الحكم في شيء يوجد فيه معنى، بحيث يفهم كل من يعرف اللغة أن الحكم في المنطوق لأجل ذلك المعنى، وتُسمى دلالة النص عند الجمهور بمفهوم الموافقة. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٧٣/١، التوضيح مع التلويح ٢٥٢/١.

(٥) آخر (١٧٧/أ) من النسخة (ك). (٦) آخر (١٤٨/ب) من النسخة (س).

(٧) اختلف العلماء في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه هل كانت بالنص أو الاختيار؟ فذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين إلى أنها ثبتت بالاختيار، وقالت طائفة من أهل الحديث والمتكلمين: إنها ثبتت بالنص الخفي، ويروى عن الحسن البصري، وبعض أهل هذا القول يقولون بالنص الجلي. انظر: مجموع الفتاوى ٤٧/٣٥، شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ص ٤٨١، فتح الباري، لابن حجر ٢٠٧/١٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(م).

(٩) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١١١/٣.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

سَكَّرَ، وَإِذَا سَكَّرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افْتَرَى، فَأَرَى عَلَيْهِ حَدَ الْمَفْتَرِينَ»<sup>(١)</sup>،  
 قِيلَ<sup>[١]</sup>: اسْتَدْلَالٌ لَا قِيَاسَ، أَقُولُ: الاسْتَدْلَالُ إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ ثَبِتَ أَنَّ كُلَّ<sup>(٢)</sup>  
 مَفْتَرٍ قَطْعًا أَوْ ظَنًّا، فَعَلَيْهِ ثَمَانُونَ، وَلَمْ يَثْبِتْ، نَعَمْ؛ يَصَحُّ أَنَّ الشَّارِبَ كَأَنَّهُ  
 قَاذِفٌ؛ لِأَنَّ الْمِظْطَةَ كَالْمِثْنَةِ<sup>(٣)</sup>؛ كِتْحَرِيمُ مَقْدَمَاتِ الزَّانِ.

ثُمَّ أَقُولُ: الْمُسْتَدُّ أَعْمُ مِنَ الْمَثْبُتِ؛ كَقَطْعِي سِنْدَهُ ظَنِّي، وَمِنْ هُنَا لَا  
 يَكُونُ الْقِيَاسُ مَثْبُتًا لِلْحَدِّ عِنْدَنَا، وَصَحَّ مُسْتَدًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ<sup>[٢]</sup> الْإِجْمَاعَ رَافِعَ  
 لِلشُّبْهَةِ الْمَانِعَةِ، فَاَنْدَفَعُ تَوْهَمُ التَّنَاقُضِ، كَمَا فِي التَّقْرِيرِ<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (قيل) [القائل: مرزاجان]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (وذلك لأن...) إلخ [ورُدَّ أيضًا: بأن بناء كلامه على أن العلة لما  
 كانت متقدمة على المعلول، ففي مرتبة وجوده لما [لم]<sup>(٦)</sup> يتحقق وجود المعلول،  
 تحقق عدمه، وهذا باطل؛ لما تقرر أن في مرتبة وجود العلة، ليس وجود  
 المعلول، ولا عدمه، وليس هذا ارتفاع النقيضين المستحيل؛ إذ يقتضي وجود  
 الشيء في مرتبته، سلب وجوده في تلك المرتبة، على أن تكون المرتبة ظرفًا  
 للوجود، لا سلب الوجود في تلك المرتبة، على أن تكون المرتبة ظرفًا للسلب  
 والعدم، تدبر]<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه مالك في الموطأ، كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر ٨٤٣/٢، والبيهقي  
 (١٧٣١٧)، كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في عدد حد الخمر ٨/٣٢٠،  
 والحاكم (٨١٣١)، كتاب الحدود، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه،  
 ووافقه الذهبي. ٤١٧/٤.

(٢) آخر (١٩١/أ) من النسخة (م).

(٣) المِثْنَةُ: هي العلامة، أو ما يستدل به على الشيء، ومنه الحديث: «إن طول صلاة الرجل وقصر  
 خطبته مئة من فقهه». رواه مسلم (٨٦٩) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٩٠/٤.

(٤) هذا دفاع من المصنف عن مذهب الحنفية بعد إثبات أن مستند إجماع الصحابة في إثبات  
 حد الشرب هو القياس على القذف؛ لأن التسليم به يناقض ما تقرر عندهم من منع إثبات  
 الحدود بالقياس، كما سيأتي. انظر: التقرير والتحيير ١١١/٣، تيسير التحرير ٢٥٦/٣.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٦) زيادة من المطبوع يقتضيها السياق.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).



قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: الإجماع على جواز مخالفته<sup>(٢)</sup>، قلنا: قبل الإجماع<sup>(٣)</sup>، أقول: من حيث إنه قياس.

وثانياً: اختلف فيه، فلا يخلو عصر من نفاته<sup>(٤)</sup>، قلنا: الخلاف حادث، ومنقوض بالعموم<sup>(٥)</sup>، أقول: على أن عدم الخلو ممنوع.

### مسألة

ارتداد أمة عصرٍ ممتنع سمعاً<sup>(٦)</sup>، وقيل: يجوز<sup>(٧)</sup>.

لنا: الردة ضلالة أي ضلالة، واعترض: بأنهم إذا ارتدوا لم يكونوا أمته<sup>(٨)</sup>، والجواب: يصدق قطعاً أن أمته ارتدت<sup>(٩)</sup>، لا كما في «شرح الشرح»<sup>(١٠)</sup>: إن زوال اسم الأمة، لما كان بالارتداد، كان متأخراً<sup>(١١)</sup> عنه بالذات، فعند<sup>(١٢)</sup> حصول الارتداد وحدوثه، صدق الاسم حقيقةً، وذلك

- (١) أي: المانعون من كون القياس مستنداً للإجماع.
- (٢) أي: مخالفة القياس. انظر: قواطع الأدلة ٤٧٣/١، المحصول، للرازي ١٩٢/٤، الإحكام، للآمدي ٣٤٨/١، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٦٥.
- (٣) انظر: المصادر السابقة.
- (٤) انظر: التبصرة للشيرازي ص ٣٧٣، المحصول، للرازي ١٩٢/٤، الإحكام، للآمدي ١/٣٤٧، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٦٥.
- (٥) أي: أن دعوى الاختلاف منقوضة بالعموم وخبر الواحد، فإنه قد وقع الخلاف فيهما، ومع ذلك فقد اتفقوا على انعقاد الإجماع بناء عليهما.
- (٦) انظر: المحصول، للرازي ٤/٤٠٦، شرح مختصر الروضة ٣/١٤٣، نهاية السؤل ص ٣٠١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١١٢، شرح الكوكب المنير ٢/٢٨٢.
- (٧) ذكر ابن النجار الفتوح في شرح الكوكب المنير ٢/٢٨٢: أن المخالف في ذلك هو ابن عقيل الحنبلي وغيره، وانظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٢/٤٥١.
- (٨) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٣٦٦، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٦١٠، نهاية السؤل ص ٣٠١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١١٢، شرح الكوكب المنير ٢/٢٨٢.
- (٩) المصادر السابقة.
- (١٠) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٢/٣٦٩.
- (١١) آخر (١٢٩/ب) من النسخة (ق).
- (١٢) آخر (١٧٧/ب) من النسخة (ك).

لأن اعتبار الثبوت بحسب المرتبة دون الزمان خلافُ العرف؛ فالصدق حقيقة ممنوع.

ولا لما قيل: إن صدق وصف المحمول، <sup>(١)</sup> لا يجب في زمان صدق الموضوع، كما هو المشهور عند الميزانيين <sup>(٢)</sup>، وذلك لأن المطلقة لا تنافي السالبة الوصفية المفهومة من الحديث؛ بل لما أقول: إن معناه صارت مرتدة، والصيرورة لا تنافي [التنافي] <sup>(٣)</sup>؛ كتحجر الطين، وتنافي العصمة اللازمة <sup>(٤)</sup> للأمة، لزوم المعلول للعللة، فتأمل، فإنه دقيق.

### مسألة

الحق: أن مثل قول الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دية اليهودي <sup>(٥)</sup> الثلث <sup>(٦)</sup>، لا يصح التمسك فيه بالإجماع <sup>(٧)</sup>.

قالوا: الأمة إما قائل بالكل، أو النصف، أو الثلث، قلنا: دلّ على وجوب الثلث، أما عليه فقط، فلا إلا بدليل آخر، هذا خلف <sup>(٨)</sup>.

(١) آخر (١٩١/ب) من النسخة (م).

(٢) أي: أهل علم المنطق.

(٣) ساقطة من (م) و(ق).

(٤) آخر (١٤٩/أ) من النسخة (س).

(٥) في (ك) و(م) و(ق): اليهود.

(٦) انظر: الأم ١٣٦/٦، حيث قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وأمر الله تعالى في المعاهد يقتل خطأ بدية مسلمة إلى أهله، ودلت سنة رسول الله ﷺ على ألا يقتل مؤمن بكافر... فلم يجز أن يحكم على قاتل الكافر إلا بدية، ولا ينقص منها إلا بخبر لازم، ففضى عمر، وعثمان في دية اليهودي، والنصراني بثلث دية المسلم... ولم نعلم أحداً قال في دياتهم أقل من هذا، وقد قيل: إن دياتهم أكثر من هذا، فألزمنا قاتل كل واحد من هؤلاء الأقل مما اجتمع عليه».

(٧) سعيّد المصنف ذكر هذه المسألة عند ذكر الأدلة المختلف فيها، ومنها: الأخذ بأقل ما قيل. انظر: ٥٩٠/٢.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦١٠/١، التحرير مع التقرير والتحرير ٣/١١٣.

## مسألة

الإجماع الأحادي<sup>(١)</sup> يجب العمل به<sup>(٢)</sup>، خلافاً للغزالي<sup>(٣)</sup>، وبعض الحنفية<sup>(٤)</sup>.

ومثّل بما قيل: «ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء؛ كاجتماعهم على محافظة الأربع، قبل الظهر، والإسفار بالفجر، وتحريم نكاح الأخت في عدة الأخت»<sup>(٥)</sup>.

لنا: أولاً: نقل الظني<sup>[١]</sup> كالخبر موجب قطعاً، فالقطعي أولى<sup>(٦)</sup>.

وثانياً: أنه ظاهر؛ لإفادته الظن، وقال ﷺ: «نحن نحكم

[١] قوله: (نقل الظني...) إلخ [اعلم أن ابن الحاجب<sup>(٧)</sup> زعم أن الدليل الأول قطعي، وليس كذلك؛ لأنه قياس، وأيضاً الاستبعاد المذكور في معارضة الثاني، يجري فيه أيضاً، وأيضاً منقوص بالقراءة المشهورة، إلى غير هذه الوجوه، فتأمل]<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: المنقول بطريق الآحاد.

(٢) وهو قول الجمهور. انظر: المعتمد ٦٧/٢، العدة، لأبي يعلى ١٢١٣/٤، أصول السرخسي ٣٠٢/١، الواضح ٤٨٤/٥، المسوّدة ص ٣٤٤، مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٢٩٤/٢، بديع النظام ٣٠٠/١، أصول الفقه، لابن مفلح ٤٥٢/٢، التقرير والتحجير ١١٥/٣، شرح الكوكب المنير ٢٢٤/٢، تيسير التحرير ٢٦١/٣.

(٣) انظر: المستصفى ص ١٥٨.

(٤) انظر: أصول السرخسي ٣٠٢/١، التحرير مع التقرير والتحجير ١١٥/٣.

(٥) لم أجده بهذا اللفظ بعد طول بحث، وإنما يذكره بعض الأصوليين في كتبهم. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٦٥/٣، أصول السرخسي ٣٠٢/١، التحرير مع التقرير والتحجير ١١٥/٣.

(٦) أي: نقل الخبر الظني آحاداً يوجب العمل، فنقل الإجماع القطعي آحاداً أولى أن يوجب العمل؛ لأن الظن واقع في ذات خبر الواحد. شرح مختصر الروضة ١٢٨/٣.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦١٠/١.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

بِالظَّاهِرِ»<sup>(١)(٢)</sup>.

أقول: وهو<sup>(٣)</sup> للدوام والاتفاق،<sup>(٤)</sup> وذلك دليل الوجوب، فاندفع ما في شرح الشرح<sup>(٥)</sup>: أنه لا دلالة فيه على<sup>(٦)</sup> وجوب العمل، وما قيل: إنه<sup>[١]</sup> دلٌّ على بطلان الحرمة، فيتحقق الوجوب؛ إذ الكل متفقون على أنه واجب أو حرام، فأقول: فيه مصادرة<sup>[٢]</sup>، فتأمل.

وقد استُبعد إفادة هذا النقل الظن؛ لبعد اطلاعه عليهم، وعلى إجماعهم وحده، كما مرَّ عن أحمد<sup>(٧)</sup>، بخلاف الخبر<sup>(٨)</sup>. وما في التحرير<sup>(٩)</sup>: من دفع الاستبعاد<sup>(١٠)</sup> بعدالة الناقل، فأقول:

[١] قوله: (وما قيل: إنه) [القائل: مرزاجان]<sup>(١١)</sup>.

[٢] قوله: (فيه مصادرة) [لأن اتفاقهم على ذلك بعد إثباتهم بالدليل للوجوب، والحرمة، ولو أدى دليلهم إلى الجواز لقالوا به، لا الوجوب والحرمة، وحينئذٍ فإثبات الوجوب بهذا الاتفاق دَوْرٌ<sup>(١٢)</sup>، ولو كان لكم دليل على الوجوب غيره، فلا كلام فيه]<sup>(١٣)</sup>.

(١) تقدم تخريجه ١٩٧/٢.

(٢) انظر: المحصول، للرازي ١٥٢/٤، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٩، شرح مختصر الروضة ١٢٨/٣، إرشاد الفحول ١/٢٣٦.

(٣) أي: لفظ الحديث السابق.

(٤) آخر (١٧٨/أ) من النسخة (ك).

(٥) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٧١/٢.

(٦) آخر (١٩٢/أ) من النسخة (م).

(٧) انظر: ٣٢٨/٢.

(٨) انظر: التقرير والتحجير ١١٥/٣، تيسير التحرير ٢٦١/٣.

(٩) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ١١٥/٣.

(١٠) في (س): «الاستعداد».

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٢) وجه الدَّور: أن القول بالوجوب موقوف على صحته، وصحته موقوفة على القول بالوجوب. انظر: فواتح الرحموت ٢٩٣/٢.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).

منقوض بخبر الواحد، فيما يعم<sup>(١)</sup> البلوى، فتدبر.  
ثم الحق: أن المسألة مبنية على أنه هل يشترط القطع في الأصول،  
أم لا؟<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

إنكار حكم الإجماع القطعي كفر عند أكثر الحنفية<sup>(٣)</sup>، وطائفة<sup>(٤)</sup>،  
خلافًا لطائفة<sup>(٥)</sup>، ومن ههنا لم يكفر الروافض<sup>(٦)</sup>.  
وضروريات الدين خارجة اتفاقًا، فالتثليث<sup>(٧)</sup>

(١) آخر (١٣٠/أ) من النسخة (ق).

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ١/٣٦٨، شرح مختصر الروضة ٣/١٣٠، فصول البدائع ٢/٣١٠.

(٣) انظر: أصول السرخسي ١/٣١٨، كشف الأسرار، للنسفي ٢/١٩٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١١٣.

(٤) كابن السمعاني الذي قال في الإجماع القطعي: «ما يكفر مخالفه متعمدًا، وهو الإجماع على الشيء الذي يشترك الخاصة والعامة في معرفته، مثل أعداد الصلوات، وركعاتها، وفرض الحج والصيام وزمانهما، ومثل تحريم الزنا وشرب الخمر والسرقه والربا». قواطع الأدلة ١/٤٧٢، وانظر: الإحكام، للآمدي ١/٣٦٨، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٦١٤، شرح الكوكب المنير ٢/٢٦٢.

(٥) وهم جمهور المتكلمين. انظر: الإحكام، للآمدي ١/٢٦٨، التقرير والتحجير ٣/١١٥، حاشية العطار ٢/٢٣٨، المدخل، لابن بدران ص ٢٨٤.

(٦) قال القرافي: «ليس تكفيره - منكر الإجماع - عند من كفره لأجل طعنه على الإجماع بتجوز الخطأ عليهم، وإلا لكفرنا النظام والشيعة ومن معهم؛ لجحدهم الإجماع، ولكفرنا من يقول: هو ظني؛ لأنه يجوز عليهم الخطأ؛ بل مدرك التكفير كون الحكم لما صار من الدين صار منكروه رادًا على الله حكمه الذي علم أنه حكمه، ومن ردّ حكم الله تعالى ذلك كفر في الأحكام والأخبار وسائر المسائل... ثم قال: فإن قلت: جاحد الإجماع راد على الله تعالى في إخباره عن عصمة الإجماع، وهذا الإخبار عندكم قطعي، فقد جحد قطعياً. قلت: مدرك الإجماع وإن كان قطعياً، غير أن الخصم لم يحصل له ذلك الاستقراء التام، كما يعذر من جحد الصلاة، وهو حديث الإسلام، فإنه يعذر، وإنما يتجه التكفير حيث يتنفي العذر». نفائس الأصول ٦/٢٧٦٩ - ٢٧٧٠.

(٧) أي: تقسيم المذاهب في المسألة ثلاثة: التكفير، وعدم التكفير، التكفير إذا كان الإجماع في علم قطعي كالعبادات الخمس. انظر: بيان المختصر ١/٦١٧.

كما في المختصر<sup>[١]</sup> تدليس.

قال فخر الإسلام<sup>(١)</sup>: إجماع<sup>(٢)</sup> الصحابة كالمتواتر، فيكفر جاحده.

والحق: أن السكوتي ليس كذلك<sup>(٣)</sup>.

وإجماع مَنْ بعدهم كالمشهور، فيُضَلَّل<sup>(٤)</sup>، إلا ما فيه خلاف؛ كالمنقول آحاداً<sup>(٥)</sup>.

والكل مقدّم على الرأي عند الأكثر.

### مسألة

جمعٌ: لا إجماع في العقلیات<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (كما في المختصر) [عبارة المختصر<sup>(٧)</sup>: إنكار حكم الإجماع القطعي

ثالثها، المختار: أن نحو العبادات الخمس يكفر، ولا يخفى أنه يفهم منه في الظاهر، أن أحد المذهبين الأولين أن بإنكار نحو العبادات لا يكفر، وليس كذلك<sup>(٨)</sup>] <sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار، للبخاري ٢٦١/٣.

(٢) آخر (١٤٩/ب) من النسخة (س).

(٣) أي: أن الإجماع السكوتي ليس كالإجماع النصي للصحابة؛ لأن السكوت دون النص في الدلالة. انظر: المنار مع كشف الأسرار ١٩٤/٢، وجامع الأسرار، للكاكي ٩٥٤/٣.

(٤) أي: يضلّل جاحده، ولا يكفر.

(٥) ونص كلام البزدوي رحمته الله: «وإجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الحديث، وإذا صار الإجماع مجتهداً في السلف كان كالصحيح من الآحاد». أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٦١/٣.

(٦) وهو قول إمام الحرمين، وغيره، وقال به بعض الحنفية؛ كصدر الشريعة. انظر: البرهان ٤٥٨/١ مسألة ٦٦٣، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢، البحر المحيط ٤٩٣/٦، التقرير والتحرير ١١٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢٧٨/٢، تيسير التحرير ٢٦٢/٣.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٤٤/٢.

(٨) نقل غير واحد الإجماع على تكفير من أنكر ما يعرفه الخاص والعام؛ كالإجماع على أعداد الصلوات والركعات، ووجوب الزكاة، والصوم، والحج. انظر: رفع الحاجب ٢/٢٦٨، تحفة المسؤول ٢٩٧، تيسير التحرير ٢٥٩/٣، حاشية العطار ٢٣٨/٢.

(٩) ساقطة من (س).

وجم<sup>(١)</sup>: كالشرعيات، إلا ما يتوقف عليه.  
وفي الدنيوية؛ كتدبير الجيوش، لعبد الجبار قولان<sup>(٢)</sup>.  
ومختار الجماهير<sup>(٣)</sup>: حجة<sup>(٤)</sup> إلى بقاء المصالح.  
وأما في المستقبلات؛ كأشراط<sup>(٥)</sup> الساعة، وأمور الآخرة، فلا عند  
الحنفية<sup>(٦)</sup>؛ لأن الغيب لا مدخل للاجتهاد فيه، هذا.



- 
- (١) وهذا قول أكثر الأصوليين. انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢، كشف الأسرار،  
للبخاري ٢٥١/٣، تشنيف المسامع ١٣١/٣، التحبير ١٦٨٧/٤، شرح الكوكب المنير  
٢٧٨/٢، المدخل، لابن بدران ص ٢٨٥.
- (٢) انظر: المعتمد ٣٥/٢، الإحكام، للآمدي ٣٧٠/١، مختصر ابن الحاجب مع تحفة  
المسؤول ٢٩٨/٢.
- (٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٧٠/١، كشف الأسرار، للبخاري ٢٥١/٣، البحر المحيط  
٤٩٤/٦، التقرير والتحبير ١١٦/٣، التحبير ١٦٨٧/٤.
- (٤) آخر (١٩٢/ب) من النسخة (م).
- (٥) آخر (١٧٨/ب) من النسخة (ك).
- (٦) أي: لا حاجة إلى الاحتجاج به، لا أنه ليس حجة فيها. انظر: التوضيح مع التلويح ٢/  
٨٢، التقرير والتحبير ١١٦/٣، فواتح الرحموت ٢٩٦/٢.

## الأصل الرابع

### القياس

وهو لغة: التقدير<sup>[١]</sup>، وشاع في التسوية، ولو معنويًا<sup>(١)</sup>.

واصطلاحًا: مساواة المسكوت للمنصوص في علة الحكم<sup>(٢)</sup>، ثم عند المصوّبة<sup>[٢]</sup> لا مساواة في الواقع، إلا بنظر المجتهد، والرجوع كالنسخ<sup>(٣)</sup>،

[١] قوله: (لغة: التقدير) [يقال: قسْتُ الثوب بالذراع، وقسْتُ النعل بالنعل، وفلان لا يقاس بفلان<sup>(٤)</sup>]، وفي قوله إشارة إلى أن الأصل التقدير، وفي المساواة نقل، وعليه الأكثر، لا أنه مشترك بينهما، كما يفهم من «المختصر»<sup>(٥)</sup>[<sup>(٦)</sup>].

[٢] قوله: (عند المصوّبة<sup>(٧)</sup>...) إلخ؛ يعني: أن المتبادر من المساواة ما يكون في الواقع، وعند المصوّبة لما كان الحق متعددًا، فكل مساواة صح عند<sup>(٨)</sup> المجتهد، فهو في الواقع، ومع قطع النظر عن اعتباره، فليس في الواقع مساواة، فلا حاجة [على رأيهم<sup>(٩)</sup>] إلى زيادة في نظره.

وأما المخطئة، فلما كان عندهم الحق واحدًا؛ فالمجتهد قد يصيب، وهو

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٢١٨/٣، التقرير والتحجير ١١٧/٣، شرح الكوكب المنير ٥/٤، إرشاد الفحول ٨٩/٢.

(٢) انظر: التلويح ١٠٤/٢، التقرير والتحجير ١١٧/٣، تيسير التحرير ٢٦٤/٣.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥/٣.

(٤) انظر: مقاييس اللغة ٤٠/٥، تهذيب اللغة ٢٨٥٦/٣، القاموس المحيط ص ٥٦٩، (مادة: قوس، أو قيس).

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥/٣.

(٦) ساقطة من (س) والمطبوع.

(٧) هم الذين يرون كل مجتهد مصيبًا، وسيأتي ذكر المسألة. انظر: ٦٢٠/٢.

(٨) آخر (٨٧/أ) من النسخة (ل). (٩) زيادة من (ل).



بخلاف المخطئة، فيخرج الفاسد، ولو عمم زيد في نظره<sup>[١]</sup>؛ لكن يخرج مساواة لا يراها، فتدبر.

وكثيراً ما يطلق على الفعل، ف قيل: تقدير<sup>[٢]</sup>، وتشبيه، وبذل، وحمل،

الصحيح، وقد يخطئ، وهو الفاسد، فلا يشمل الحد، فهو تعريف للصحيح على رأيهم، ولو قصد التعميم، زيد في نظر المجتهد؛ لكن يخرج مساواة واقعية، لم يعتبره المجتهد، ولم يتعلق نظره به، ولا بأس؛ لأن البحث لم يتعلق به، وبالجمله فيه رد على ابن الحاجب، حيث قال<sup>(١)</sup>: يلزم المصوِّبة زيادة في نظر المجتهد، فتدبر.

[١] قوله: (في نظره) [أي: المجتهد]<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: (فقيل: تقدير...) إلخ [أي: تقدير الفرع بالأصل في الحكم والعلة، وقيل<sup>(٣)</sup>: تشبيه فرع بالأصل في علة حكمه، وقيل<sup>(٤)</sup>: بذل الجهد في استخراج الحق، وقيل: حمل الشيء على غيره بإجراء حكمه عليه، وهو لأبي هاشم<sup>(٥)</sup>، وقيل: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما من إثبات حكم، أو صفة، أو نفيهما، وهو للقاضي أبي بكر الباقلاني<sup>(٦)</sup>، وقيل: إبانة مثل حكم أحد المذكورين، بمثل علته في الآخر، وهو

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥/٣.

(٢) ساقطة من (س) و(ك) والمطبوع.

(٣) انظر: التحرير ٣١٢٤/٧، تيسير التحرير ٢٦٦/٣.

(٤) أورد هذا التعريف الآمدي، وغيره، ونسبه إلى بعضهم. انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٢٢٨، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٧/٣، بديع النظام ٥٦٩/٢، نهاية الوصول، للهندي ٣٠٢٥/٧.

(٥) انظر: المعتمد ١٩٥/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٧/٣، بديع النظام ٢/٥٦٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١١٨٩.

(٦) انظر: البرهان ٤٨٧/٢ مسألة ٦٨١، المستصفى ص ٢٨٠، المحصول، لابن العربي ص ١٢٤، المحصول، للرازي ٥/٥، روضة الناظر ١٤١/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٧/٣، المنهاج مع الإبهاج ٦/٣، بديع النظام ٥٦٩/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٢٦٨/٣، التحرير ٣١٢٠/٧.

وإبانة، وتعدية، وإثبات، إلى غير ذلك، وهو مسامحة، وأورد: قياس الدلالة<sup>(١)</sup>، وقياس العكس، والجواب: أولاً: منع كونهما من المحدود إلا مجازاً<sup>(٢)</sup>، وثانياً: المساواة أعم صريحاً أو ضمناً، مثلاً: إذا قيل: في

لأبي منصور الماتريدي<sup>(٣)</sup>، وقيل: تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع لعله متحدة، لا تُدرك بمجرد اللغة، وهو لصدر الشريعة<sup>(٤)</sup>، وقيل: إثبات<sup>(٥)</sup> الأصل للفرع بجامع<sup>(٥)</sup>، وقيل: تشريك، وقيل: تسوية، والحق: أن القياس حجة من حجج الله التي نصبها لعباده، وليس بفعلٍ له تعالى، ولا لهم<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.  
[١] قوله: (قياس الدلالة) [ما يُذكر فيه ملازم العلة<sup>(٨)</sup>، وقياس العكس: ما

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٧/٣، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٢١، تيسير التحرير ٣/٢٧٢.

(٢) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٦٨، التلويح ٢/١٠٦، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٢١.

(٣) انظر: التوضيح مع التلويح ٢/١٠٥.

(٤) في المطبوع: (إثبات حكم الأصل) وهو الأنسب، كما سيأتي في الهامش التالي.

(٥) أورد هذا التعريف ابن عقيل في الواضح (٤٨/٢) حيث قال: «إثبات حكم الأصل للفرع؛ لاجتماعهما في علة الحكم»، وقد وصفه بأنه تعريف شديد، فقال: «وهذا أسدُّ ما رأيت في كتب المحققين، وسمعت من ألفاظ الأئمة المبرزين».

(٦) اختلاف الأصوليين في تعريف القياس، مبني على اختلافهم في حقيقته، فمن رأى أنه عمل المجتهد، من حيث إدراك العلة، وإثبات حكم شرعي للفرع، عرّفه بأنه: تقدير، أو تشبيه، أو نحو ذلك من التعريفات التي سيوردها المصنف، ومن رأى أن حكم الفرع في القياس ثابت في وقت ثبوته للأصل، إلا أنه يظهر وقت بيان المجتهد، عرّفه بأنه: مساواة الفرع للأصل، أو مساواة المسكوت للمنصوص، أو نحو ذلك. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٦٨ - ٢٨٩، التقرير والتحبير ٣/١٢١، تيسير التحرير ٣/٢٦٦ - ٢٦٧، حاشية العطار على شرح المحلي ٢/٢٤٠.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) كالجمع بين النبيذ والخمر بالرائحة المشتدة المطربة؛ كأن يقال: النبيذ ذو رائحة شديدة مطربة كالخمر، فيحرم، فالعلة هي (الإسكار)، ولكن الرائحة المشتدة ملزوم للإسكار. انظر: البحر المحيط ٧/٦٤، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٢١، حاشية العطار على شرح المحلي ١/١٣٢، إجابة السائل ص ١٦٩، المدخل، لابن بدران ص ٣٣٧.

المسروق يجب الردّ قائماً، فيجب الضمان هالكاً كالمغصوب، فوجوب الردّ فيهما يتضمن قصد حفظ المال<sup>(١)</sup>.

وما في التحرير<sup>(٢)</sup>: القياس حينئذٍ غير المذكور، فأقول: فيه إن التجوّز في الحد<sup>(٣)</sup> لا يستلزم التجوّز في المحدود،<sup>(٤)</sup> فتدبر.

وكذا تحقيقاً أو تقديرًا، مثلاً: إذا قيل: ثبت الاعتراض عليها، فلا يصح النكاح منها كالرجل، لما لم يثبت صح، فحاصله: لو صح منها لكانت كالرجل، فلا يثبت، وقد ثبت<sup>(٥)</sup>.

ثم أركانه<sup>(٦)</sup> أربعة: الأصل المحل<sup>(٧)</sup> المشبّه به، وهو المتعارف كالخمر<sup>(٨)</sup>؛ بل شربه في قياس النبيذ، وقيل: دليله<sup>(٩)</sup>، وقيل: حكمه<sup>(١٠)</sup>،

يثبت فيه نقيض حكم الأصل، بنقيض علته<sup>(١١)</sup>[<sup>(١٢)</sup>].

(١) المصادر السابقة.

(٢) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٢٤/٣.

(٣) آخر (١٣٠/ب) من النسخة (ق). (٤) آخر (١٩٣/أ) من النسخة (م).

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ٢٨٧/٢.

(٦) آخر (١٥٠/أ) من النسخة (س).

(٧) آخر (١٧٩/أ) من النسخة (ك).

(٨) انظر: قواطع الأدلة ١٣٥/٢، البحر المحيط ٩٥/٧، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/

١٢٤، شرح الكوكب المنير ١٤/٤.

(٩) حكى هذا القول عن المتكلمين والمعتزلة. انظر: البحر المحيط ٩٥/٧، التقرير والتحبير

٣/١٢٤، شرح الكوكب المنير ١٤/٤.

(١٠) انظر: المصادر السابقة.

(١١) ومثاله: قوله ﷺ: «وفي بضع أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله، أيأتي أحدنا شهوته

ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا

وضعها في الحلال كان له أجر». رواه مسلم (١٠٠٦)، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم

الصدقة يقع على كل نوع من المعروف. انظر: شرح مختصر الروضة ٢٢٢/٣، أصول

الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٤١، البحر المحيط ٦٠/٧، التحبير ٣١٢٩/٧، غاية الوصول

ص ١٤٤، شرح الكوكب المنير ٤/٤٠٠.

(١٢) ساقطة من (س) والمطبوع.

[حكمه<sup>(١)</sup>] <sup>(٢)</sup>، والفرع المحل المشبّه، وذلك باعتبار الحكم، والوصف الجامع، وهو أصلٌ لحكم الفرع، وفرعٌ لحكم الأصل غالباً<sup>[١]</sup>.  
 والتحقيق: أن القياس حجة، فركنها المقدمتان، فما يتحصلان<sup>[٢]</sup> به، كما في قولك: النبيذ مسكر كالخمر، والخمر حرام للإسكار.  
 وأما قول أكثر الحنفية<sup>(٣)</sup>: إن ركنه هو العلة المشتركة، فأرادوا به ما يحقق المساواة في الخارج بالفعل، فتدبر.  
 وحكمه: ثبوت حكم الأصل في الفرع، والظن به بعد النظر لا القطع، وإن قطع بمقدماته ومواده، وذلك لأن طريق الإيصال ظنيٌّ، فإنه لا يرفع احتمالاً كون الأصل شرطاً، أو الفرع مانعاً، ولو قطع بكون العلة<sup>[٣]</sup> علة تامة، رجع إلى القياس المنطقي، فتفكر.

[١] قوله: (غالبًا) [إنما قال غالبًا؛ لأن العلة قد تكون منصوصة<sup>(٤)</sup>] <sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (فما يتحصلان)؛ أي: ركنه الأول المقدمتان، وركنه الثانوي ما يتركبان منه.

[٣] قوله: (ولو قطع بكون العلة...) إلخ لأنه لو علم مثلاً أن الإسكار علة تامة للحرمة، حصل لنا مقدمة قطعية كلية، وهي كل مسكرٍ حرام، فيُضمُّ معها قولنا: النبيذ مسكر، أنتج أن النبيذ حرام، وكان قياساً منطقياً<sup>(٦)</sup>، ولم يكن قياساً

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٤/٣، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٢٤.

(٢) ساقطة من (ك) و(م).

(٣) انظر: تقويم الأدلة ص ٢٧٨، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٣٤٤، أصول السرخسي ١٧٤/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٢٤.

(٤) انظر: المحصول، للرازي ١٧/٥، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/١٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٢٤.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) القياس المنطقي: هو قولٌ مؤلّف من قضايا متى سلّمت لزّم عنه لذاته قول آخر، فإن كان اللازم، وهو النتيجة أو نقيضه مذكوراً فيه بالفعل، فهو الاستثنائي، وإلا فالاقتراني.  
 انظر: معيار العلم في فن المنطق للغزالي ص ١٣١، المحصول، للرازي ١٦/٥، شرح =

ثم التحقيق: أن الموجود في الفرع عين العلة، وعين الحكم؛<sup>(١)</sup> لأنهما محمولان، وهو لا بشرط شيء، ولأن المشتمل على المصلحة والمفسدة، إنما هو الطبيعة المطلقة، لا الخصوصيات<sup>(٢)</sup>؛ لكن شارح المختصر<sup>(٣)</sup> ذهب إلى المثلية، معللاً بأن المعنى الشخصي لا يقوم بمحلين، وذلك نظراً<sup>[١]</sup> إلى الحصص، أو إلى نفي وجود الطبيعة، كما هو رأي ابن الحاجب، فتأمل.

فقهياً<sup>(٤)</sup>، تأمل.

[١] قوله: (وذلك نظراً...) إلخ [وإنما أولنا كلام شارح المختصر؛ لأن مذهبه القول بوجود الطبيعة المطلقة، وهو التحقيق<sup>(٥)</sup>، ومن قال في شروط

= المحلي على جمع الجوامع ومعه حاشية العطار ٣٨٣/٢، ضوابط المعرفة ص ٢٣٤.

(١) آخر (١٩٣/ب) من النسخة (م).

(٢) انظر: التقرير والتحبير ١٢٥/٣، تيسير التحرير ٢٦٩/٣.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩١.

(٤) ذهب الحنفية إلى أن الحكم الثابت في الفرع بالقياس ظني، وأما الجمهور فالقياس عندهم منه ما هو قطعي، ومنه ما هو ظني، فالقياس القطعي ما قطع فيه بعلة الوصف في الأصل، وقطع بوجودها في الفرع، ويشمل القياس الأولي، والقياس المساوي؛ كقياس ضرب الوالدين على التأنيف بجامع الإيذاء، فهو قياس أولي، أو كقياس إحراق مال اليتيم على أكله بجامع الإتلاف، فهو قياس مساوٍ، على أن الحنفية يرون أن العلة إذا كانت مفهومة من اللغة دون اجتهاد، فالحكم الثابت في الفرع حينئذ يكون بطريق دلالة النص لا بالقياس. انظر: المحصول، للرازي ١٢١/٥ - ١٢٤، التوضيح مع التلويح ٢/١٠٧، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني ٣٣٩/٢، المختصر في أصول الفقه للبعلي ص ١٥٠، التحرير مع التقرير والتحبير ١٢٥/٣، شرح الكوكب المنير ٤/٢٠٧.

(٥) لم أجد رأي شارح المختصر وهو القول بوجود الطبيعة المطلقة، أو رأي صاحب المختصر بالقول بنفيها، ولعل المصنف أخذ من تعريف ابن الحاجب للقياس، وهو: مساواة فرع لأصل في علة حكمه، أن المثبت في الفرع هو مثل حكم الأصل، وليس عينه، قال الأنصاري: «وهذا فيه خفاء، فإن الطبيعة وإن لم تكن موجودة في الخارج؛ لكن صدقها على الموجودات غير منكر، ومن البين أنها صادقة على الأصل والفرع، وهذا هو المعنى باشتراك العلة، وهو متحقق، وليس المراد من الاشتراك في العلة تحققها =

## فصل في الشرائط

منها: لحكم الأصل: أن يكون معقول المعنى، لا كأعداد الركعات،<sup>(١)</sup> ومقادير الزكاة<sup>(٢)</sup>، وقد عُذَّ منه: صحة الصوم مع الأكل ناسياً، وحِلُّ الذبيحة مع ترك<sup>(٣)</sup> التسمية كذلك؛ لأن وجود الشيء بدون ركنه أو شرطه غير معقول<sup>(٤)</sup>، فتدبر.

ومنها: ألا يكون مختصاً به<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> كإطعام الأعرابي كفارته لأهله، على قول الجمهور، فإنه معقول العلة، لا كما في التحرير<sup>(٧)</sup>؛ لأنه كأحد من الفقراء؛ لكن تفوت حكمة الزجر، فإنما ثبت رخصة خاصة به، مختصة بقصته<sup>[١]</sup>،

الفرع: العلة بعينها موجودة في الفرع، كما يلوح بالرجوع إليها<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (مختصة بقصته...) إلخ [عن أبي هريرة قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ، قال: هلكتُ يا رسول الله، قال: وما أهلكك؟ قال: وقعتُ على أهلي في رمضان، فقال: هل تجد ما تعتق<sup>(٩)</sup> رقة؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً، قال: لا، ثم جلس، فأَتَى النبي ﷺ بفرق فيه تمر، فقال: تصدَّق بهذا، فقال: أَعْلَى أفقر منا؟! فما بين لابتيتها لأهل بيت أحوجُ إليه منا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت

= فيهما بنفسها، فإن العلة ربما تكون معنى انتزاعياً لا يمكن أن يوجد في الخارج، وقد جَوَزَ المصنفُ علَيَّةَ العدميات، فافهم». فواتح الرحموت ٢/٣٠٠.

(١) آخر (١٧٩/ب) من النسخة (ك).

(٢) انظر: أصول السرخسي ١٤٢/٢، الإحكام، للآمدي ٢٤٦/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٤٤٥/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩١، التحرير مع التقرير والتحبير ١٢٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢٠/٤.

(٣) آخر (١٣١/أ) من النسخة (ق).

(٤) انظر: التقرير والتحبير ١٢٦/٣، وما بعدها، وتيسير التحرير ٢٨٢/٣، وما بعدها.

(٥) أي: ألا يكون الحكم مختصاً بالمنصوص.

(٦) آخر (١٥٠/ب) من النسخة (س).

(٧) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٢٦/٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(س). (٩) آخر (٨٧/ب) من النسخة (ل).

فلا يعمم<sup>(١)</sup>.

ومنه<sup>(٢)</sup>: شهادة خزيمة<sup>(٣)</sup> ثبتت كرامة له مختصة به؛ لاختصاصه بفهم حلّ الشهادة له ﷺ، عن إخباره، فلا يقاس عليه مثله، أو فوقه<sup>(٤)</sup>، وأنت تعلم أن الاكتفاء به معقول<sup>(٥)</sup>؛ لكمال التدين،<sup>(٦)</sup> وكذا الإخراج عن قاعدة عامة من اشتراط العدد مطلقاً؛ للاختصاص بالفهم، كما عُقِلَ بشهادة القابلة؛ دفعاً للخرج، فليس مما لا يعقل، كما في شرح المختصر<sup>(٧)</sup>، فتدبر.

أسنانه، ثم قال: اذهب فأطعمه أهلك<sup>(٨)</sup> رواه الستة، واللفظ لمسلم<sup>(٩)</sup>.

- (١) أي: لا يعمم الحكم على كل فقير واقع أهله في نهار رمضان، فوجبت عليه الكفارة.
- (٢) أي: من أمثلة حكم الأصل المختص بالمنصوص عليه.
- (٣) هو: خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة الأنصاري الأوسي، أبو عمارة، من السابقين الأولين إلى الإسلام، شهد بدرًا وما بعدها، لُقّبَ بذِي الشَّهَادَتَيْنِ، حتى إن من الأوس من يفتخر به على الخزرج، كان كافًّا السلاح في زمن الفتنة بين علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان ؓ، حتى قتل عمار بن ياسر ؓ، فقاتل إلى جنب علي ؓ، حتى قتل سنة ٣٧ هـ. انظر: الاستيعاب ٤٤٨/٢، تاريخ دمشق، لابن عساكر ٣٥٧/١٦، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٧٨/٢.
- (٤) وقصته كما في كتب الحديث: أن رسول الله ﷺ ابتاع من أعرابي فرساً، فَجَحَدَ، فشهد له خزيمة بن ثابت، فقال له رسول الله ﷺ: «ما حملك على الشهادة، ولم تكن معه؟»، قال: صدَّقْتُ يا رسول الله، ولكن صدَّقْتُك بما قلتَ، وعرفت أنك لا تقول إلا حقًّا، فقال: «من شهد له خزيمة، أو شهد عليه فهو حسبه». رواه أبو داود (٣٦٠٢)، كتاب القضاء، باب إذا علم الحاكم صدق شهادة الواحد، والنسائي في السنن الكبرى (٦١٩٨) كتاب البيوع، باب التسهيل في ترك الإشهاد على البيع، والحاكم في المستدرک (٢١٨٧)، كتاب البيوع، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ورجاله باتفاق الشيخين ثقات ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ٢١/٢.
- (٥) أي: الاكتفاء بشهادة خزيمة ؓ معقول في الشهادة.
- (٦) آخر (١٩٤/أ) من النسخة (م). (٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٣.
- (٨) رواه البخاري (١٩٣٦)، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ١٦٣/٤ مع الفتح، ومسلم (١١١١)، كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ٧٨١/٢.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س).

ومنه: ترخّص المسافر، فإن العلة المشقة، ولم تعتبر في غيره، وإن كان فوقه، كالأعمال الشاقة<sup>(١)</sup>.

ومنه: عند الشافعية<sup>(٢)</sup>: النكاح بلفظ الهبة، خُصَّ به عليه الصلاة والسلام؛ بقوله: ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وذلك لأن اللفظ تابع<sup>[١]</sup> للمعنى، وقد خُصَّ ﷺ بالمعنى، فيخص باللفظ، وعندنا يرجع إلى نفي المهر فقط<sup>(٣)</sup>، وهو الحق؛ لأنه لا حَجَر في التجوِّز، فالمعنى ليس بـلازم له إرادة. ومنها<sup>(٤)</sup>: ألا يكون منسوخاً؛ لأن الحكم لتحصيل<sup>(٥)</sup> الحكمة، وقد زال اعتبارها، فلم يبق الاستلزام<sup>(٦)</sup>، وقد تقدم.

ومنها: أن يكون شرعياً؛ لأن المطلوب إثبات حكم الشرع<sup>(٧)</sup>. ومن

[١] قوله: (لأن اللفظ تابع...) إلخ فيه إشارة إلى دفع ما في التحرير<sup>(٨)</sup> وغيره: أن إرجاع [الخلوص]<sup>[٩]</sup> إلى اللفظ بنفيه التعليل بالحرَج، ووجه الدفع: أنهم لا يُثبتون الاختصاص بالمنطوق؛ بل يقولون بالاختصاص بنفي المهر أولاً، ثم يفرعون عليه الاختصاص باللفظ ثانياً، كما أشرنا، والحق في الجواب: ما ذكرنا في المتن، من منع الملازمة بين الاختصاصين، فنفي أصل الانعقاد باللفظ مشترك بيننا وبينه ﷺ، على ما هو الأصل، فتدبر<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣/ ٤٤٨، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/ ٢٦٠، شرح الكوكب المنير ٤/ ٢٠.

(٢) انظر: اللمع للشيرازي ص ١١٣، الفقيه والمتفقه ١/ ٥٢٢، قواطع الأدلة ٢/ ١١٢، البحر المحيط ٧/ ١٢٤.

(٣) أي: لا إلى لفظ الهبة. انظر: المبسوط للسرخسي ٥/ ٥٩ - ٦٠، بدائع الصنائع ٢/ ٢٣٠. (٤) أي: من شرائط الأصل. (٥) آخر (١٨٠/ أ) من النسخة (ك).

(٦) انظر: شرح المختصر العضد ص ٢٩١، التقرير والتحرير ٣/ ١٣١.

(٧) انظر: الإحكام، للأمدى ٣/ ٢٤٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩١، شرح مختصر الروضة ٣/ ٣٠٢، الإبهاج ٣/ ١٥٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/ ١١٩٥.

(٨) انظر: التحرير مع التقرير والتحرير ٣/ ١٢٧.

(٩) هكذا في النسخة (ل) وفي المطبوع: الخصوص، وهو المناسب، والموافق لما في التحرير.

(١٠) اختلف الفقهاء في حكم التزويج بلفظ الهبة، فذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى =



ههنا قالوا: النفي الأصلي لا يقاس عليه النفي الطارئ<sup>(١)</sup>، وقيل: لا يجري<sup>[١]</sup> في العقلية أصلاً؛ لعدم إمكان اتحاد المناط، فلو أثبت حرارة حلوه؛ قياساً على العسل، لا تثبت عليه الحلاوة إلا بالاستقراء، فنثبت فيه به لا بالقياس، فلا أصل ولا فرع<sup>(٢)</sup>.

أقول: العقل قد يستبدّ بإثبات المناط في الأصل فقط<sup>(٣)</sup> بالسبّر<sup>(٤)(٥)</sup> وغيره، كما عليه العقلاء من المتكلمين<sup>(٦)</sup> والحكماء.

ومنها: ألا يكون دليله شاملاً<sup>[٢]</sup> لحكم الفرع، وإلا كان تحكماً،

[١] قوله: (وقيل: لا يجري) [القائل: ابن الهمام<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (لا يكون دليله شاملاً...) إلخ [مثاله: في الذرة مطعوم، فلا يجوز بيعه بجنسه متفاضلاً؛ قياساً على البر، فيمنع في البر، فنقول: قال ﷺ: «لا تبيعوا الطعام بالطعام، إلا سواءً بسواء»<sup>(٩)</sup>، فإن الطعام يتناول الذرة، كما

= اختصاصه برسول الله ﷺ، وذهب أبو حنيفة، ومالك إلى عدم اختصاصه به. انظر: الباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنبجي ٢/٦٥٤، بداية المجتهد ٣/٩٤٠، الحاوي للماوردي ٩/٢٢، المغني، لابن قدامة ٩/٤٦٠.

(١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩١، التقرير والتحبير ٣/١٣١، تيسير التحرير ٣/٢٨٦.

(٢) انظر: التقرير والتحبير ٣/١٣١، تيسير التحرير ٣/٢٨٦.

(٣) آخر (١٩٤/ب) من النسخة (م).

(٤) السبّر: بفتح السين، وإسكان الباء، هو إبطال بعض أوصاف الأصل بعد حصرها؛ ليتعين الباقي للعلية. انظر: التعريفات للجرجاني ص ١١٦، البحر المحيط ٧/٢٨٣، شرح الكوكب المنير ٤/١٤٢.

(٥) آخر (١٥١/أ) من النسخة (س). (٦) آخر (١٣١/ب) من النسخة (ق).

(٧) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٣١، وقد ذهب أكثر المتكلمين إلى القول بجريان القياس في العقلية. انظر: التبصرة ٤١٩، المحصول، للرازي ٥/٣٣٣، الإبهاج ٣/٣١، البحر المحيط ٧/٨٢، الغيث الهامع ١/٥٢٤.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) تقدّم تخريجه ١/٤٧٦.

وتطويلاً بلا طائل<sup>(١)</sup>، ومن ههنا يعلم أن دليل العلة إذا كان نصّاً، وجب ألاّ يعمّ الفرع لفظاً.

ومنها: ألاّ يكون فرعاً، خلافاً للحنابلة<sup>(٢)</sup>، وأبي عبد الله البصري<sup>(٣)</sup>، والنزاع مع اختلاف العلة؛ كقياس الوضوء على التيمم؛ لأنه طهارة، وقياس التيمم على الصلاة؛ لأنه عبادة، وأما على اتفاقها<sup>(٤)</sup> فاتفاق<sup>[١]</sup>.

لنا: لا مساواة في العلة<sup>(٥)</sup>، قالوا: لا تجب المساواة في الدليل،

يتناول البر<sup>(٦)</sup>[٧].

[١] قوله: (فاتفاق)؛ [أي: على جوازه، أو على منعه، كذا قيل<sup>(٨)</sup>] <sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٥، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ١٨٤/٣، البحر المحيط ١٠٩/٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٠٦/٣، شرح الكوكب المنير ١٨/٤.

(٢) من الحنابلة من منع مطلقاً، ومنهم من أجاز مطلقاً، ومنهم من قال بالقولين جميعاً، كما أن الإمام أحمد في ظاهر قوله مع الجمهور، فنسبة القول بالجواز مطلقاً للحنابلة لا تصح. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٣٦١/٤، الواضح، لابن عقيل ٣٤٨/٥، شرح مختصر الروضة ٢٩٢/٣، شرح الكوكب المنير ٢٤/٤، المدخل، لابن بدران ص ٣٠٨.

(٣) انظر: التبصرة للشيرازي ص ٤٥٠، الإحكام، للآمدي ٢٤٣/٣.

(٤) أي: على اتفاق العلة في الأصلين؛ كقياس الخل على الزيت بجامع الوزن، وقياس الزيت على الملح بنفس الجامع. فواتح الرحموت ٣٠٣/٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ١٠٦/٧، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢٥٦/٢، التلويح على التوضيح ١٣٣/٢.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٥، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ١٨٤/٣، البحر المحيط ١٠٩/٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٠٦/٣، شرح الكوكب المنير ١٨/٤.

(٧) هذه الحاشية ساقطة من النسخ كلها، وما أثبت من المطبوع.

(٨) وصف ابن الهمام الخلاف في اتحاد العلة بأنه مشاحة لفظية. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٢٨٧/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

فكذا في العلة<sup>(١)</sup>، ولا يخفى ضعفه<sup>(٢)</sup>، وهذا إذا كان الأصل فرعاً سلّمه المستدل دون المعترض، وأما العكس ففاسدٌ اتفاقاً<sup>(٣)</sup>؛ كقول شافعي: قتل المسلم بالذمي، تمكّنت فيه شبهة، فلا يقتص كالمتقّل<sup>(٤)</sup>، وذلك لاعترافه ببطلان دليله<sup>(٥)</sup>، ولو أراد الإلزام لم يتم؛ لأن المسلم إنما هو الحكم لا العلة، ولجواز اعترافه بالخطأ في الأصل، أو في أحدهما، لا على التعيين، كذا في شرح المختصر<sup>(٦)</sup>.

أقول: لو تمّ لم يكن القياس الجدليّ المركب من المسلّمات، مفيد للإلزام، ولم تكن القضايا المسلمة من مقاطع البحث، والكل باطل على ما تقرر<sup>(٧)</sup> في محله<sup>(٨)</sup>.

والحق: أن المسلم كالمفروض في حكم الضروري، فإنكاره أشدّ من الإلزام.

ومنها<sup>(٩)</sup>: للانتهاض<sup>(١٠)</sup> على المناظر، ألا يكون ذا قياس مرّكب،

(١) أي: كما أن الحكم في الأصل يثبت بنص أو إجماع، وفي الفرع بالقياس، فكذلك يجوز أن يثبت الحكم في الأصل لعلة، وفي الفرع لعلة أخرى. انظر: الواضح، لابن عقيل ٣٤٩/٥، فواتح الرحموت ٣٠٣/٢.

(٢) وجه الضعف: أن القياس هو المساواة في الحكم بالتساوي في العلة، وقد انعدمت، وأما الدليل، فهو أمانة دالة على الحكم، فيجوز نصب أمارتين مختلفتين في الأصل والفرع. انظر: فواتح الرحموت ٣٠٣/٢.

(٣) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٣٠١/٣، والتحريز التقرير والتحجير ١٣٢/٣.

(٤) آخر (١٨٠/ب) من النسخة (ك).

(٥) أي: بطلان دليل القياس، والمقصود بالمثال: أن الشافعي المستدل لم يسلم بالأصل الذي هو فرع لأصل آخر، وخالفه، بينما سلّم به المعترض؛ إذ يرى عدم القصاص بالمتقّل، فكان فاسداً. انظر: التقرير والتحجير ١٣٢/٣، تيسير التحرير ٢٨٨/٣.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٢.

(٧) آخر (١٩٥/أ) من النسخة (م).

(٨) انظر: ضوابط المعرفة، للميداني ص ٣٧١، آداب البحث والمناظرة، للشنقيطي ٧٠/٢.

(٩) أي: من شرائط الأصل.

(١٠) في (ك) و(ق): الانتهاض.

وهو القناعة بالموافقة فقط، بأن يقول: كلُّ بقياس، ومن ثمة<sup>[١]</sup> يسمى مركَّبًا مانعًا علةَ الآخر، أو وجودها، والأول: مركَّب الأصل كالشافعية، عبدٌ فلا يُقتل به الحر؛ كالمكاتب اتفاقًا، فيقول<sup>(١)</sup> الحنفي: لا نسلم أن العلة<sup>[٢]</sup> الرُّق؛ بل جهالة المستحق من السيد والورثة؛ لاختلاف الصحابة في عبديته، وحرّيته، فقال زيد: عبد<sup>(٢)</sup>، وابن مسعود: حرٌّ إن ترك ما يفي بكتابته<sup>(٣)</sup>، فإن صحت<sup>(٤)</sup> علّتي بطل إلحاقك، وإلا فيمتنع حكم الأصل، ولا يتأتى إلا من مجتهد<sup>[٣]</sup>، فاستبان عدم كفاية الموافقة، فللمستدل إثباتها؛

[١] قوله: (ومن ثمة) [إنما سمي مركَّبًا لاختلاف الخصمين في تركيب الحكم على العلة في الأصل]<sup>(٥)</sup>[٦].

[٢] قوله: (لا نسلم أن العلة...) إلخ [حاصله: أن الخصم في هذه الصورة لا ينفك عن عدم العلة في الفرع، كما لو كانت هي الجهالة، أو منع الحكم في الأصل، كما لو كانت كونه عبدًا، وعلى التقديرين لا يتم القياس<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.  
[٣] قوله: (إلا من مجتهد)؛ [أي: بالمذهب، أو في المذهب]<sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (١٥١/ب) من النسخة (س).

(٢) أخرجه البخاري معلقًا في صحيحه، كتاب المكاتب، باب بيع المكاتب إذا رضي ٥/١٩٤ مع الفتح.

(٣) لم أجد هذا الأثر عن ابن مسعود رضي الله عنه، والوارد عنه هو قوله: «إذا مات المكاتب وترك مالا يؤدي إلى مواله ما بقي عليه من مكاتبته ولورثته ما بقي». رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٦٨٣)، كتاب المكاتب، باب موت المكاتب ١٠/٥٥٧.

(٤) آخر (١٣٢/أ) من النسخة (ق).

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٢٤٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٣، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣/١٨٤، البحر المحيط ٧/١١٠، التقرير والتحبير ٣/١٣٢، شرح الكوكب المنير ٢٨ - ٣٣.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٢٤٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٣، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٣٤، شرح الكوكب المنير ٤/٣٤، المدخل، لابن بدران ص ٣٠٨.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

إتمامًا للمناظرة في الصحيح<sup>(١)</sup>.

**والثاني:** مركّب الوصف، كما في مسألة تعليق الطلاق بالنكاح تعليقًا، فلا يصح، كزینب التي أتزوجها طالق، فيقول<sup>(٢)</sup>: لا تعليق<sup>(٣)</sup> في الأصل<sup>[١]</sup>؛ بل تنجيزًا، فإن صحّ بطل الإلحاق<sup>(٤)</sup>، وإلا فتمنع<sup>(٥)</sup>، فلا نسلم الأصل؛ بل تطلق<sup>(٦)</sup>.

أقول: في هذا منع العليّة؛ إذ لا معنى<sup>[٢]</sup> لمنع الأصل، مع تقدير وجودها،<sup>(٧)</sup> وتسليم اعتبارها، فما في شرح المختصر<sup>(٨)</sup>: إن الثاني اتفقا فيه

[١] قوله: (لا تعليق في الأصل) [حاصله: أن الخصم في هذه الصورة لا ينفك عن منع وجود الأصل، كما لو لم يكن التعليق ثابتًا فيه، أو منع حكم الأصل، إذا كان ثابتًا فيه، وعلى التقديرين فلا يتم القياس]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (إذ لا معنى. اهـ). [يعني: لما فرض وجود العلة، كما يدل عليه قوله، وإلا فلو سلم اعتبارها لا يمكن منع الأصل، فمنعه بعد فرض وجودها، إنما يمكن بمنع العليّة، فلا اتفاق بينهما على الوصف الذي يعلّل به المستدل، كما لا يخفى]<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٣، التقرير والتحجير ١٣٤/٣، تيسير التحرير ٢٩٢/٣.

(٢) أي: الحنفي. (٣) آخر (١/١٨١) من النسخة (ك).

(٤) أي: إن صح كون الطلاق في الأصل تنجيزًا، بطل إلحاق عدم صحة التعليق به. انظر: تيسير التحرير ٢٩٢/٣، فواتح الرحموت ٣٠٤/٢.

(٥) في (ك) و(م): فيمنع، والمقصود: أن تمنع العلة في الأصل، وهي التعليق. انظر: تيسير التحرير ٢٩٢/٣.

(٦) أي: عند وجود النكاح. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٤٩/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٣، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢٦٣/٢، غاية الوصول ص ١١٨، شرح الكوكب المنير ٣٦/٤.

(٧) آخر (١٩٥/ب) من النسخة (م). (٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

على الوصف الذي يعلّل به المستدل، محلّ نظر<sup>(١)</sup>، إلا أن يقال: الخصم في الأوّل يدير الحكم على علته، وفي الثاني يدير على عدم علة خصمه، فالمراد من الاتفاق إجماعهما على عليّة الوصف مطلقاً للأصل، كما عند المستدل، أو نقيضه، كما عند الخصم، ومن تسليمها صحة إيجابها للحكم المتفق عليه، حيث قال<sup>(٢)</sup>: فإذا سلّم العلة، فللمستدل أن يثبت وجودها بدليل ما<sup>(٣)</sup>، وينتهض عليه؛ لأنه معترف بصحة الموجب، وقد ثبت، فلزم القول بموجبه؛ لأن المناظر تلو الناظر<sup>(٤)</sup>، هكذا ينبغي<sup>[١]</sup> أن يفهم.

بقي أن الإدارة<sup>(٥)</sup> المذكورة<sup>(٦)</sup>، وإن دل عليه كلام الآمدي ومن تبعه<sup>(٧)</sup>؛ لكنه ليس بلازم له في المشهور، ولو كان حكم الأصل<sup>[٢]</sup> مختلفاً

[١] قوله: (هكذا ينبغي...) إلخ [فيه إشارة إلى رد ما في التحرير<sup>(٨)</sup>، كما يلوح بالرجوع إليه]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (ولو كان حكم الأصل...) إلخ [مثاله<sup>(١٠)</sup>]: أن يقول في المتبايعين، إذا كانت السلعة هالكة: متبايعان تحالفاً؛ فيتحالفاً ويتراذّان، كما لو

(١) إذ كيف يكون الوصف الذي هو العلة متفقاً عليه، مع منع الحكم لوجوده في الأصل. انظر: فواتح الرحموت ٢/٣٠٤.

(٢) أي: شارح المختصر، وهو العضد. انظر: شرح المختصر ص ٢٩٤.

(٣) أي: دليل عقلي، أو حسي، أو شرعي.

(٤) لأن غرض الناظر إظهار ما يحصل به الظن؛ ليوافقه المناظر. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٤.

(٥) في (ك) و(م) و(ق): الإرادة.

(٦) أي: إدارة الحكم على وجود علته في الفرع، وفي مركب الوصف على وجودها في الأصل.

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٢٥٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٤، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢/٢٦٢ - ٢٦٣.

(٨) حيث قال ابن الهمام نقلاً عن صدر الشريعة: «لا يجوز التعليل بعلة اختلف في وجودها في الفرع أو الأصل». انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٣٤.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) انظر هذا المثال: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٤.

بينهما، فحاول إثباته بنص، ثم علّته بطريقها، قيل: لا يُقبل؛ بل لا بد من الإجماع، إما مطلقاً أو بينهما<sup>(١)</sup>، وذلك بضم<sup>(٢)</sup> نشر الجدل، والأصح القبول؛ لأنه لو لم يُقبل، [لم يُقبل]<sup>(٣)</sup> في المناظرة مقدمةً تقبل المنع؛ لأن المانع، وهو تسلسل البحث عام<sup>(٤)</sup>، والفرق بأنه<sup>(٥)</sup> [١] حكم شرعي، مثل الأوّل، يستدعي ما يستدعيه، بخلاف المقدمات الأخر ضعيف<sup>(٦)</sup>.<sup>(٧)</sup>

أقول: الأولى أن يقال: لو أثبت الأصل أولاً، ثم قاس قُبِل اتفاقاً<sup>(٨)</sup>، فكذا العكس؛ لأن المسافة واحدة صاعداً ونازلاً، وتعيين الطريق ليس من دأب المناظرين، فافهم.

وليس منها قطعيته<sup>(٩)</sup> على المختار؛ بل يكفي الظن في العلميات<sup>(١٠)</sup>،

كانت قائمة؛ لقوله ﷺ: «إذا<sup>(١١)</sup> اختلف المتبايعان؛ فليتحالفان، وليترادّا»<sup>(١٢)</sup>، فثبت الحكم بالنص، وعليه التحالف بالأيما<sup>(١٣)</sup>.

[١] قوله: (والفرق بأنه...) إلخ [الفارق: شارح المختصر<sup>(١٤)</sup>] <sup>(١٥)</sup>.

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٢٥٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢٩٤، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢/٢٦٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٣٤، شرح الكوكب المنير ٤/٣٠.

(٢) آخر (١٥٢/أ) من النسخة (س). (٣) ساقطة من (ق).

(٤) انظر: شرح المختصر العضد ص ٢٩٤، شرح الكوكب المنير ٤/٣٠.

(٥) آخر (١٩٦/أ) من النسخة (م).

(٦) انظر: التقرير والتحجير ٣/١٣٤، تيسير التحرير ٣/٢٩٣.

(٧) آخر (١٨١/ب) من النسخة (ك). (٨) آخر (١٣٢/ب) من النسخة (ق).

(٩) أي: قطعية الأصل.

(١٠) انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٣٠٤، البحر المحيط ٧/١١٧ - ١١٨، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٣٤، المدخل، لابن بدران ص ٣١٠.

(١١) آخر (٨٨/أ) من النسخة (ل).

(١٢) تقدم تخريجه ٢/٢٥٤.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).

(١٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٤.

(١٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وكون الظن يَضَعُفُ بكثرة المقدمات، لا يستلزم الاضمحلال<sup>(١)</sup>، أقول: بل لا يجوز، فإن اللازم واجب الثبوت، عند ثبوت الملزوم، فتدبر.

ولا عدم الحصر بالعدد على المختار<sup>(٢)</sup>؛ كقوله: «خمسٌ يُقْتَلْنَ في الحل والحرم»<sup>(٣)</sup>؛ لأن المقيس هو المقيس عليه حكمًا، فالعدد كأنه محفوظ، فافهم.

ومنها: للفرع<sup>(٤)</sup>، كما في الأحكام<sup>(٥)</sup>: أن يساوي علته علة الأصل، فيما يقصد من عين؛ كالنبذ للخمر، في الشدة المطربة، وهي بعينها فيهما، ولو اختلفا قوةً وضعفًا، أو جنس كالأطراف للنفس في القصاص بالجناية المشتركة، وكذلك في الحكم، كالقتل بالمثل عليه بالمحدد في القصاص، وكالولاية على الصغيرة في إنكاحها، على ولاية مالها.<sup>(٦)</sup>

أقول: معنى كون العلة جنسًا، أنها بعمومها تقتضي حكمًا أعم، فإذا تنوع المحل<sup>(٧)</sup>، اقتضت في كل محل نوعًا من الحكم؛ كالجناية تقتضي المساواة، وهي في النفس قتل، وفي الطرف قطع.

و[في]<sup>(٨)</sup> العينية: لا اختلاف إلا بالعدد، فاندفع ما في التحرير<sup>(٩)</sup>:

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٢٠٤/٣، التحرير مع تيسير التحرير ٢٩٤/٣.

(٢) وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: المحصول، للرازي ٣٦٨/٥، البحر المحيط ٧/٩٨، إرشاد الفحول ١٠٩/٢.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٠٣٣) جماع أبواب جزاء الطيز، باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم ٣٤٢/٥، وهو في الصحيحين بلفظ: «خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح» البخاري (١٨٢٦) ٢٤/٤ مع الفتح، ومسلم (١١٩٩) ٨٥٨/٢.

(٤) أي: من الشروط المتعلقة بالفرع.

(٥) انظر: الأحكام، للآمدي ٣/٣١١، وانظر أيضًا: أصول السرخسي ١٤٩/٢، المحصول، للرازي ٣٧١/٥، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ١٨٩/٣، شرح الكوكب المنير ٤/١٠٥، المدخل، لابن بدران ص ٣١٢.

(٦) آخر (١٩٦/ب) من النسخة (م).

(٧) في (س) و(ق): فإذا تنوعت أنواع المحل.

(٨) ساقطة من (ك) و(م) و(ق).

(٩) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٢٩٦/٣.



أن العلة لا تكون إلا عين ما علّل به حكم الأصل، ولو كان جنسًا؛ لكان جزءًا للعلة، وكذلك<sup>(١)</sup> في الحكم سؤالًا وجوابًا<sup>(٢)</sup>.

ومنها<sup>(٣)</sup>: ألا<sup>(٤)</sup> يتغير فيه حكم الأصل<sup>(٥)</sup>؛ كالشافعي ظهار الذمي كالمسلم، فيوجب الحرمة، مع أنها في الأصل متناهية بالكفارة، وهي في الفرع مؤبّدة، بخلاف العبد، فإنه أهل لها؛ لكنه عاجز كالفقير<sup>(٦)</sup>؛ وكقوله<sup>(٧)</sup>: السّلم الحال كالمؤجل<sup>(٨)</sup>، مع أن الأجل خلف عن الملك، والقدرة الواجبين بالنص، [بالنص]<sup>(٩)</sup>،

[١] قوله: (بالنص) [الثاني متعلق بقوله: خلف، والمراد من الأول:

(١) آخر (١٥٢/ب) من النسخة (س).

(٢) قال الأنصاري: «فالسؤال: أن الموجود في الفرع عين حكم الأصل، ولو كان جنسًا كان جزء الحكم، والجواب: معنى كون الحكم جنسًا أنه أمر يتنوع حسب تكثر المحل». فواتح الرحموت ٣٠٦/٢.

أقول: وقد منع صاحب التحرير أيضًا أن يكون المعدّى جنس حكم الأصل؛ بل عينه، فقال: «وأما الحكم فليس المعدّى قط جنس حكم الأصل بل عينه». التحرير مع تيسير التحرير ٢٩٦/٣.

(٣) أي: من شروط الفرع. (٤) آخر (١٨٢/أ) من النسخة (ك).

(٥) تابع المصنف صاحب التحرير في التفريق بين هذا الشرط، والذي قبله، وإلا فإن غالب الأصوليين لم يفرقوا بينهما؛ كابن السبكي، وابن النجار، وغيرهم. انظر: جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ١٩٦/٣، التحرير مع تيسير التحرير ٢٩٦/٣، شرح الكوكب المنير ١٠٩/٤.

(٦) أي: فإن قال قائل: إذا كان لا يصح قياس الذمي على المسلم؛ لعدم تساويهما في التناهي والتأييد، فكذا لا يصح قياس ظهار العبد على ظهار الحر لذلك، فإن العبد لا يتأتى منه الإعتاق، والإطعام كما يتأتى من الحر، والجواب: أن العبد أهل للكفارة؛ لكنه عاجز عنها، بخلاف الذمي. انظر: التقرير والتحجير ١٣٦/٣، تيسير التحرير ٢٩٧.

(٧) أي: كقول الشافعي.

(٨) انظر: الأم، للشافعي ١٩٢/٤، البيان، للعمرائي ٣٩٦/٥، شرح السنّة، للبغوي ٤/٣٣٠، نيل الأوطار ١١٥/٤.

(٩) ساقطة من (م).

ولا تُخْلَفُ فِي الْحَالِ<sup>(١)</sup>.

وأما النقض على الحنفية بدفع القيمة في الزكاة<sup>(٢)</sup>، والصرف إلى صنف، فقد مرَّ دفعه<sup>(٣)</sup>.

وأما إلحاق كل مائع طاهر بالماء، فللعلم بأن المقصود من قوله: «واغسله بالماء»<sup>[١]</sup> إنما هو الإزالة<sup>(٤)</sup>، أقول: وذلك لأن زوال الذات

قوله ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك»<sup>(٥)</sup>، ونهى عن شراء العبد، وهو آبق، والمراد من الثاني: قوله ﷺ: «من أسلف في شيء، فليُسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»<sup>(٦)</sup>، والحاصل: أنه لما رخص الشارع لمصلحة المفاليس في السلم بصيغة الأجل المعلوم، مع نهيه عن بيع ما ليس بمملوك، وليس بمقدور التسليم، عُلِمَ أنه أقام الأجل الذي هو سبب القدرة الحقيقية عليه مقامها، وجعله خَلْفًا عنها، وفوات الشيء إلى خَلْف، كلا فوات، تدبر<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (واغسله بالماء) جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من الحيضة، كيف تصنع به؟ فقال: «اقرصيه بالماء، واغسله، وصلي فيه»<sup>(٨)</sup>.

(١) آخر (١/١٣٣) من النسخة (ق).

(٢) انظر: البناية شرح الهداية ٧٢/٣، تبين الحقائق ٢٧١/١.

(٣) في فصل التأويل. انظر: ص ٦١٦ من قسم التحقيق.

(٤) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٣٥٩، أصول السرخسي ١٧٠/٢، التوضيح مع التلويح ١١٩/٢.

(٥) رواه أبو داود (٣٥٠٣) أبواب الإجارة، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده ٢٨٣/٣، والترمذي (١٢٣٢) أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهة بيع ما ليس عندك ٥٢٥/٢، والنسائي (٤٦١٣)، كتاب البيوع، بيع ما ليس عند البائع ٢٨٩/٧، قال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح. انظر: البدر المنير ٤٤٨/٦.

(٦) رواه البخاري (٢٢٤٠)، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم ٤٢٩/٤ مع الفتح، ومسلم (١٦٠٤)، كتاب المساقاة، باب السلم ١٢٢٦/٣.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) رواه أبو داود (٣٦٢)، كتاب الطهارة، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها =

مستلزم لزوال الصفة،<sup>(١)</sup> فيتعدى إلى كل قالع<sup>(٢)</sup>، وهذا أولى مما في التحرير<sup>(٣)</sup>: من الاستدلال بالإجماع على الاكتفاء بقطع المحل؛ لأن الكلام في تطهير المحل بعد وجوده، ثم هذا بخلاف الحدث<sup>[١]</sup>، فإنه ليس أمراً محققاً؛ بل تعبد، فاقصر على المنصوص من المزيل.

ومنها<sup>(٤)</sup>: ألا يتقدم على حكم الأصل؛ كالوضوء على التيمم، في وجوب النية؛ إذ شرعية الوضوء قبل الهجرة، والتيمم بعدها، وذلك لئلا يلزم ثبوته قبل علته<sup>(٥)</sup>، ولو ذكر مثل ذلك إلزاماً لصح<sup>(٦)</sup>، ويدفع بالفارق؛

[١] قوله: (هذا بخلاف الحدث...) إلخ [جواب سؤال لا يخفى]<sup>(٧)</sup>.

= ٩٩/١، وهو عند البخاري (٢٢٧)، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، بلفظ: «تحتة، ثم تفرسه بالماء، وتنضجه، وتصلبي فيه» ٣٣١/١ مع الفتح، ومسلم (٢٩١)، كتاب الطهارة، باب نجاسة الدم وكيفية غسله ٢٤٠/١.

(١) آخر (١٩٧/أ) من النسخة (م). (٢) في (ك) و(س) و(م): مائع.

(٣) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٣٨/٣.

(٤) أي: من شروط الفرع.

(٥) اختلف الأصوليون في اشتراط هذا الشرط، فبعضهم اشترطه في قياس العلة دون قياس الدلالة، وذهب بعضهم إلى اشتراطه إلا في حال كون الفرع ثابتاً بدليل غير القياس. انظر: الإحكام، للأمدى ٣/٣١٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٨٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٠٣، تشنيف المسامع ٣/١٩٩، المختصر، لابن اللحام ص ١٤٥، التحبير ٧/٣٣٠٦، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٢٧٠، شرح الكوكب المنير ٤/١١١، إرشاد الفحول ٢/١١٦.

(٦) أي: بقصد إلزام الخصم، لا إنشاء الحكم، فإنه يقبل، ويكون صحيحاً، وقد ذكر ذلك الأمدى، وتابعه من جاء بعده. انظر: الإحكام، للأمدى ٣/٣١٥، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٨٣.

(٧) بعد أن قرر المصنف أن المقصود من غسل النجاسة إنما هو إزالة عينها، وهذا يحصل بكل مزيل، فالماء غير مقصود، فإنه قد يرد عليه سؤال، وهو: ألا يمكن أن يزول الحدث بكل مزيل، ولا يكون الماء مقصوداً فيه؛ قياساً على النجاسة؟ وقد أورد هذا المعنى صاحب التقرير بقوله: «فإن قيل: فينبغي أن تجوز إزالة الحدث أيضاً بالمائع المذكور، وإن نصّ على إزالته بالماء؛ لعين هذا المعنى». التقرير والتحبير ٣/١٣٨.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

كالحنفية<sup>[١]</sup>: إن الماء منظف في نفسه، والتراب ملوث شرع<sup>(١)</sup> مطهراً عند إرادة قربة مقصودة، لا تصح إلا بالطهارة،<sup>(٢)</sup> وهي النية<sup>(٣)</sup>.

وما قيل<sup>[٢]</sup>: التعديّة لرفع المانعية الشرعية، والماء كالتراب في ذلك، وكون الماء منظفاً طبعاً، فلا مدخل له فيه، فيدفع: بمنع المثلية؛ بل الشرع وافق الطبع، كما قال<sup>[٣]</sup>: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]، ثم تجوز الإمام الرازي<sup>(٤)</sup> التقدم عليه، إن كان له دليل سواه<sup>(٥)</sup>، فقبله به، وبعده [به] و<sup>(٦)</sup> بالقياس ليس بشيء؛ لأن الكلام في التفرع<sup>(٧)</sup>.

ومنها: ألا ينص<sup>(٨)</sup> على حكمه، لا نفيًا، وإلا لم يجز القياس، ولا إثباتًا،<sup>(٩)</sup> وإلا ضاع<sup>(١٠)</sup>، واعترض: بأن الفائدة التعاضد<sup>(١١)</sup>، ومن ثمة جَوَزَ

[١] قوله: (كالحنفية) [أي: كما أنهم دفعوا بالفرق، حين ألزموا عليهم الشافعية بقياس الوضوء على التيمم في وجوب النية]<sup>(١٢)</sup>.

[٢] قوله: (وما قيل) [القائل: ابن الهمام]<sup>(١٣)</sup> [١٤].

[٣] قوله: (كما قال...) إلخ [لأنه مطلق، فيعم النية وغيرها، كإزالة الخبث به]<sup>(١٥)</sup> [١٦].

(١) في (ك): «يشرع».

(٢) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٢٩٩/٣. (٤) انظر: المحصول، للرازي ٣٦١/٥.

(٥) أي: سوى هذا القياس. (٦) ساقطة من (ك).

(٧) أي: التفرع على الأصل، وهذا لا يصح، وإلا لزم التفرع على ما ليس بثابت. انظر:

رفع الحاجب ٣١١/٤، التقرير والتحبير ١٣٩/٣، فواتح الرحموت ٣٠٩/٢.

(٨) آخر (١٥٣/أ) من النسخة (س). (٩) آخر (١٩٧/ب) من النسخة (م).

(١٠) انظر: الإحكام، للآمدي ٣١٤/٣، شرح مختصر الروضة ٣١٢/٣، شرح الكوكب المنير ١١١/٤.

(١١) انظر: التقرير والتحبير ١٣٩/٣، تيسير التحرير ٣٠٠/٣.

(١٢) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(١٣) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٣٩/٣.

(١٤) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(١٥) انظر: التقرير والتحبير ١٣٩/٣، تيسير التحرير ٣٠٠/٣.

(١٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

الأكثر، ومنهم مشايخ سمرقند<sup>(١)</sup>، وهو الأشبه، إلا أن يُثبت زيادة، فإنه كالنسخ<sup>(٢)</sup>.

ومنها: لأبي هاشم<sup>(٣)</sup>: أن يثبت بالنص جملة، والقياسُ للتفصيل؛ كحدِّ الخمر بالحديث<sup>(٤)</sup>، وتقديره بالقذف<sup>(٥)</sup>، ورد<sup>(٦)</sup>: بأن الأئمة قاسوا: أنت عليّ حرام، وهي واقعة متجددة<sup>(٧)</sup> تارة على الطلاق، فيقع ثلاثاً، كما عن عليّ<sup>(٨)</sup>، وزيد<sup>(٩)</sup>، أو واحدة، كما عن ابن مسعود<sup>(١٠)</sup>، وتارة على الظهار فالكفارة، كما عن ابن عباس<sup>(١١)</sup>، وتارة على اليمين فيلأء؛ كما عن الشيخين<sup>(١٢)</sup>، وقد يناقش: بأن النص قوله: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ الآية

(١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٢٩، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٣٩.

(٢) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٢٩، التقرير والتحجير ٣/١٣٩، تيسير التحرير ٣/٣٠١.

(٣) انظر: التبصرة، للشيرازي ص ٤٤٣، المحصول، للرازي ٥/٣٧٢، البحر المحيط ٧/١٤٠.

(٤) وهو قول النبي ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه». رواه أبي داود (٤٤٧٢ - ٤٤٧٣)، كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر، والترمذي (١٤٤٤)، كتاب الحدود، باب ما جاء في من شرب الخمر فاجلدوه، والنسائي (٥٦٧٧)، كتاب الأشربة، باب الروايات المغلفة في شرب الخمر. وقد صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/١٣١.

(٥) انظر: التقرير والتحجير ٣/١٤٠، تيسير التحرير ٣/٣٠١.

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٣١٥، رفع الحجاب ٤/٣١١، البحر المحيط ٧/١٤٠، شرح الكوكب المنير ٤/١١٣، المدخل، لابن بدران ص ٣١٢.

(٧) آخر (١٣٣/ب) من النسخة (ق).

(٨) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١٣٨٠)، كتاب الطلاق، باب الحرام، وابن أبي شيبه في المصنف (١٨١٧٩)، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الحرام من قال لها: أنت عليّ حرام.

(٩) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١٣٨٣)، كتاب الطلاق، باب الحرام، وابن أبي شيبه في المصنف (١٨١٨٧)، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الحرام من قال لها: أنت عليّ حرام.

(١٠) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الخلع، باب من قال لامرأته: أنت عليّ حرام ٧/٣٥١، وابن أبي شيبه في المصنف (١٨١٨١)، كتاب الطلاق، باب قالوا في الحرام، وعبد الرزاق في المصنف (١١٣٦٦)، كتاب الطلاق، باب في الحرام.

(١١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١٣٨٥)، كتاب الطلاق، باب في الحرام.

(١٢) رواه ابن أبي شيبه في المصنف (١٨٢٠٠) و(١٨١٨٩)، كتاب الطلاق، باب من قال: =

[التحريم: ١] ، وليس منها القطع بالعلة فيه ؛ بل ظنيَّةُ المقدماتِ كُلِّها كافية في الإيجاب<sup>(١)</sup>.

وأما عدم المعارض والراجع ، فإنما هو شرط لإثبات الحكم بالعلة<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الشهادة لا تزول بالمعارضة ، هذا.

### فصل في العلة<sup>(٣)</sup>

وهي ههنا<sup>[١]</sup> : ما شرع الحكم عنده تحصيلًا للمصلحة<sup>(٤)</sup> ، وذلك مبنيٌّ على أن الأحكام معلَّلة بمصالح العباد ، تفضُّلاً منه تعالى ؛ كآلية المخلوقة لهم ، فلزوم الاستكمال كما زعم أكثر المتكلمين ممنوع<sup>(٥)</sup> ، بل فرع

[١] قوله: (وهي ههنا) [إنما قال ههنا ؛ لأن العلة في غير هذا الفن تقال لما يحتاج إليه الشيء مطلقاً]<sup>(٦)</sup>.

= الحرام يمين ، وقد حكم ابن حجر على الأثرين بالانقطاع . انظر: التلخيص الحبير ٣/ ٢١٥.

(١) انظر: جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣/ ٢٤٥ ، البحر المحيط ٧/ ٢١٥ ، التحرير مع تيسير التحرير ٣/ ٣٠٢ ، شرح الكوكب المنير ٤/ ٩٩.

(٢) كأن يقول المستدل مثلاً في مسح الرأس: ركن في الوضوء ، فيسن تثليثه كغسل الوجه ، فيعارض الخصم ، ويقول: مسح ، فلا يُسن تثليثه كالمسح على الخفين . انظر: مختصر ابن الحاجب مع تحفة المسؤول ٤/ ٧٥ ، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣/ ٢٣٩.

(٣) آخر (١٨٣/أ) من النسخة (ك).

(٤) انظر تعريفات الأصوليين للعلة: المعتمد ٢/ ١٩١ ، الإحكام ، لابن حزم ٨/ ٩٩ ، التبصرة ص ٤٦٥ ، قواطع الأدلة ٢/ ١٤٣ ، الحدود ، للباجي ص ٧٢ ، نهاية السؤل ص ٣١٩ ، تشنيف المسامع ٣/ ٣٠٤ ، البحر المحيط ٧/ ١٤٤ ، التحرير مع تيسير التحرير ٣/ ٣٠٢ ، شرح الكوكب المنير ٤/ ٣٩ ، مباحث العلة في القياس ، للدكتور عبد الحكيم السعدي ص ٧٠ وما بعدها .

(٥) آخر (١٩٨/أ) من النسخة (م).

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

الكمال<sup>(١)</sup>.

وفقه المقام<sup>[١]</sup>: أنه لما اقتضى من<sup>(٢)</sup> عنايته السعادة الأبدية للناس، ناطها بأحكام معقولة تناسب، وذلك أنه لما أوجدتهم أجساماً عقلاء، أوجب عليهم المعرفة بذاته، وصفاته، وسائر الاعتقادات تكميلاً، وفرض عليهم العبادات البدنية تعظيماً.

وإذ منّ عليهم بالأموال النامية، كلّفهم بالغرامات المالية شكراً، وإذ قد خلقوا ضعفاء، جعل الأنساب بينهم حقاً، تحصيلاً للولاية، حتى يبلغوا أشدهم،<sup>(٣)</sup> فسنّ المناكحات، وجاءت أحكامها، ولما كانوا مدنية الطباع، شرّع بينهم العقود والفسوخ انتظاماً، ثم للأشياء مكملات، ومحسّنات، فاستحسن اعتبارها تميماً، ولها<sup>(٤)</sup> عرض عريض، وبعضها ألصق من بعض.

إذا عرفت هذه الأصول، فاعلم أن للقوم ههنا تقسيمات:

[١] قوله: (وفقه المقام. اهـ.) [لا يخفى أن في هذا التمهيد، كما أنه إشارة إلى المقاصد الضرورية، والحاجية، والتحسينية، كذلك إشارة إلى الاعتقادات، والعبادات، والمناكحات، والمعاملات، ولواحقها]<sup>(٥)</sup>.

(١) مذهب أهل السنّة والجماعة أن أفعاله ﷺ معللة بالحكم رعاية المصالح، فجميع الأوامر والنواهي مشتملة على حكم باهرة، ومصالح عظيمة، والكتاب والسنّة مملوءان من تعليل الأحكام، والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام، ولا يجب عليه سبحانه شيء فيما يحكم ويقضي، فالقول: بأن العلة مجرد علامة محضة لا يصح، لكونه مبنياً على إنكار التعليل في أفعال الله؛ بل العلة هي الوصف المشتمل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم. انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٨/ ٨٩ - ٩٠، شفاء العليل، لابن القيم ص ١٩٠.

(٢) في (ك) و(س) و(م): عن.

(٣) آخر (١٥٣/ب) من النسخة (س).

(٤) في (ك) و(م): «ولما».

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

**الأول: المقاصد<sup>(١)</sup>** ضرورة كالكليات الخمس التي اعتبرت في كل ملة، حفظ الدين بالجهاد، فإن التضاد يقتضي التدافع، فالشافعية عللوا بالكفر<sup>(٢)</sup>، والحنفية<sup>(٣)</sup> بالحرابة<sup>(٤)(٥)</sup>، ومن ثمة لا يقتل من لا يحارب من<sup>(٦)</sup> الرهبان<sup>(٧)</sup>، والنساء، ونحوهم<sup>(٨)</sup>، والنفس بالقصاص؛ لأنه أنفى للقتل، والعقل بحدّ السكر، والنسل بحدّ الزنا، والمال بحد السارق، والمحارب، ويلحق بها مكملاتها<sup>(٩)</sup>؛ كحدّ قليل الخمر؛ لأن قليلها يدعو إلى كثيرها، فتحريم الدواعي إلى الحرام معقول<sup>(١٠)</sup>، كما في الاعتكاف، والحج، والإحرام<sup>(١١)</sup>، ومنه: تحريم الحنفية إياها في الظهار<sup>(١٢)</sup>، وإنما خولف في الحيض، والصوم بالنص<sup>(١٣)</sup>، .....

(١) مقاصد الشريعة هي: المعاني والحكم التي اعتبرها الشارع في جميع أحوال التشريع، أو معظمها من أجل تحقيق مصالح العباد. انظر: مقاصد الشريعة، لابن عاشور ص ١٨٣، نظرية المقاصد عند الشاطبي ص ٧، مقاصد الشريعة، لليوبي ص ٣٧.

(٢) نسبة تعليل الجهاد بالكفر للشافعية بإطلاق فيها نظر؛ لأن منهم من علّل بذلك؛ كالعطار في حاشيته فعلى شرح المحلي (٣٢٢/٢)، حيث قال: «فالحكم بمعنى المحكوم به القتل، والعلة الكفر، والمناسب حفظ الدين»، ومنهم من علل بالحرابة كالزركشي في تشنيف المسامع (١٥/٣)، حيث قال: «حفظ الدين بشرعية القتل والقتال، فالقتل للردة وغيرها من موجبات القتل؛ لأجل مصلحة الدين، والقتال في جهاد أهل الحرب».

(٣) آخر (١٣٤/أ) من النسخة (ق).

(٤) الحرابة: هي قطع الطريق، وإشهار السلاح خارج المصر ودخله سواء كان من الكافر أو غيره. انظر: شرح حدود ابن عرفة ص ٥٠٨، معجم لغة الفقهاء ص ١٧٧.

(٥) انظر: التقرير والتحجير ١٤٤/٣، تيسير التحرير ٣٠٦/٣.

(٦) آخر (١٩٨/ب) من النسخة (م). (٧) في (ك) و(م): «الزّمان».

(٨) آخر (١٨٣/ب) من النسخة (ك).

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١١٤/٣، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٩٢، الموافقات ٢٦٨/١، التقرير والتحجير ١٤٤/٣، شرح الكوكب المنير ١٦٣/٤.

(١٠) انظر: التقرير والتحجير ١٤٤/٣، تيسير التحرير ٣٠٦/٣.

(١١) أي: مُنعت مقدمات الجماع كالمس، والقبلة، ونحوهما. انظر: فواتح الرحموت ٢/٣١٢.

(١٢) انظر: تحفة الفقهاء ٢/٢١٢، الاختيار لتعليل المختار ٣/١٦١، تبين الحقائق ٣/٢.

(١٣) أما النص في الحيض، فقد جاء في حديث حرام بن حكيم عن عمه أنه سأل النبي ﷺ: =



وَوُجَّه: بدفع الحرج<sup>(١)</sup>، وكحد القذف، فإن جراحة اللسان ربما أفضت إلى جراحة السنان<sup>(٢)</sup>، فتدبر.

وحاجية: كالبيع، والإجارة، والمضاربة<sup>(٣)</sup>، والمساواة<sup>(٤)</sup>، فإنها لولاها لم يفت<sup>(٥)</sup> واحد من الخمس إلا قليلاً؛ كاستئجار المرضعة [للطفل]<sup>(٦)</sup>.

ولها<sup>(٧)</sup> مكملات: كوجوب رعاية الكفاءة، ومهر المثل على الولي في تزويج الصغيرة، فإنها أفضى إلى المقصود<sup>(٨)</sup>، إلا في إنكاح أبيها عند أبي حنيفة رحمته الله وحده<sup>(٩)</sup>، فإنه مع وفور الشفقة، لا يترك إلا لمصلحة رابحة<sup>(١٠)</sup>.

= ما يحل لي من امرأتي، وهي حائض؟ قال رحمته الله: «لك ما فوق الإزار» [رواه أبو داود (٢٠٩)، كتاب الطهارة، باب في مباشرة الحائض].

وأما في الصوم، فحديث عمر رضي الله عنه قال: هَشَشْتُ فَقَبَلْتُ، وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله صنعتُ اليوم أمراً عظيماً، قَبَلْتُ وأنا صائم، قال: «أرأيت لو مضمضت من الماء، وأنت صائم». قلت: لا بأس به، قال: «فَمَهْ؟». [رواه أبو داود (٢٣٨٢)، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم].

(١) لأن الحيض متكرر، وأيامه كثيرة، فلو مُنِعَ عن القبلة ونحوها؛ لأدّى إلى الحرج. انظر: فواتح الرحموت ٣١٢/٢.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة ٢٠٩/٣، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٩٢/٣، التقرير والتحبير ١٤٤/٣، شرح الكوكب المنير ١٦٢/٤، حاشية العطار مع شرح المحلي ٣٢٣/٢.

(٣) المضاربة: هي عقد شركة يكون فيها المال من طرف، والعمل من طرف آخر، والربح بينهما على ما شرطاً، والخسارة على صاحب المال. انظر: التعريفات ص ٢١٨، التوقيف على مهمات التعاريف ص ٦٦٠، معجم لغة الفقهاء ص ٤٣٤.

(٤) المساواة: هي دفع صاحب الشجر شجره إلى آخر؛ ليقوم بسقيه، وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره. انظر: التوقيف على مهمات التعاريف ص ٦٥٣، معجم لغة الفقهاء ص ٤٢٥.

(٥) في (ك) و(م): يفت. (٦) زيادة من (س).

(٧) أي: للضروريات.

(٨) وهذا مكمل؛ لأن أصل الحاجة، وهو النكاح حاصل بدون ذلك. انظر: الموافقات ١/ ٢٦٨، البحر المحيط ٢٦٩/٧، التحرير مع التقرير والتحبير ١٤٥/٣، شرح الكوكب المنير ١٦٦/٤.

(٩) انظر: المبسوط ٢٢٤/٤، بدائع الصنائع ٣١٠/٢، البحر الرائق ١٤٤/٣.

(١٠) في (ك): «رائجة».

وتحسينية: كتحريم الخبائث حثًا على مكارم الأخلاق، وكسلب الولايات عن العبد، فإن الأحسن للأحسن، [وهو الأخس] <sup>(١)</sup> عرفًا <sup>(٢)</sup>، <sup>(٣)</sup> وأكثر مسائل كتاب الاستحسان منها.

الثاني: المقصود من شرع الحكم، إما أن يحصل يقينًا كالبيع للملك، أو ظنًا كالقصاص <sup>(٤)</sup> للانزجار، فإن الممتنعين أكثر، أو شكًا ويمثل بحدّ الخمر، وفيه ما فيه <sup>(٥)</sup>، أو وهما كنكاح الأيسة <sup>(٦)</sup>، فإن عدم النسل أرجح، وقد أنكر الثالث، والرابع <sup>(٧)</sup>، وردّ: بأن البيع مع ظنّ ظهور عدم الحاجة، لا يبطل إجماعًا، وسفر الملك المرقّه مرخص قطعًا <sup>(٨)</sup>، أما لو كان معدومًا قطعًا، كما في إلحاق <sup>(٩)</sup> ولد مغربيّة زوجها مشرقيّ، وفي وجوب الاستبراء.

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى أن دعوى المساواة في حيّز الحل؛ لكنه مناقشة في المثال <sup>(٩)</sup>] <sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (كما في إلحاق. اهـ.) [قيل: لا قطع بعدم الملاقة بينهما؛ بل ثبوتها جائز؛ لجواز أن يكون صاحب كرامة الطير، أو صاحب جني <sup>(١١)</sup>]، أقول:

(١) ساقطة من (س).

(٢) انظر: الموافقات ١/٢٦٧، تشنيف المسامع ٣/٢٢، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٣٢٤، فصول البدائع ٢/٤٢٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٤٥، شرح الكوكب المنير ٤/١٦٦.

(٣) آخر (١/١٩٩) من النسخة (م). (٤) آخر (١/١٥٤) من النسخة (س).

(٥) آخر (١/١٨٤) من النسخة (ك).

(٦) الأيسة: هي المرأة التي بلغت من الكبر سنًا انقطع فيه حيضها. انظر: معجم لغة الفقهاء ص ٣٧، كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٠٤.

(٧) أي: القسم الثالث والرابع من أقسام المناسب، باعتبار حصول المقصود من شرع الحكم به، وعدم حصوله.

(٨) انظر: التقرير والتحبير ٣/٢٧٣، تيسير التحرير ٤/١٥٤.

(٩) يقول الأمدي في الإحكام (٣/٢٧٢): «قلما يتفق لهذا القسم مثال على التحقيق في الشرع؛ بل على طريق التقريب، وذلك كشرع الحد على شرب الخمر لحفظ العقل».

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) القائل: ابن أمير الحاج، ونسبه إلى أبي حنيفة رحمته الله. انظر: التقرير والتحبير ٣/١٤٦، =

على البائع المشتري في المجلس<sup>(١)</sup>، فلا يعتبر عند الجمهور<sup>(٢)</sup>، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> رحمته الله<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا عبرة بالمظنة مع انتفاء المئنة.

أقول: منقوض بسفر الملك إذا قطع بعدم المشقة، والحل: أن المقاصد إنما لوحظت في تشريع الحكم كلياً، فلا نسلم أن لا عبرة بالمظنة؛ نظراً إلى الماهية، مع عدم<sup>(٥)</sup> المئنة؛ نظراً إلى الهذية<sup>(٦)</sup>.

ومن ههنا يستبين أن الاحتجاج على منكر الثالث والرابع بالجزئي لا يفيد.

### مسألة

هل تنخرم<sup>(٧)</sup> مناسبة الوصف بمفسدة تلزم راجحة، أو

مثله في البعد، لو قيل: يجوز أن يكون رأته في المنام، فحصل الوقاع فيه، فعلفت من نطفة موهومة ومحققة، كما قال بعض العارفين في تولد عيسى من مريم عليها السلام<sup>(٨)</sup> [٩].

= وانظر: فتح القدير، لابن الهمام ١٧١/٤، البحر الرائق ١٦٩/٤، البناية شرح الهداية ٨١٨/٤، وقد ردّ الأنصاري هذا الكلام بأن احتمال الكرامة بعيد لا يعتد به، فإن الكلام فيما ظهر انتفاؤها. انظر: فواتح الرحموت ٣١٣/٢.

(١) انظر: المبسوط، للسرخسي ١٤٨/١٣، تبين الحقائق ٢٢/٦.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٤٢/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٣٢١، البحر المحيط ٧/٢٦٥، شرح المحلي مع حاشية العطار ٣٢١/٢، شرح الكوكب المنير ١٥٨/٤.

(٣) آخر (١٣٤/ب) من النسخة (ق).

(٤) انظر: التقرير والتحبير ١٤٦/٣، تيسير التحرير ٣٠٩/٣.

(٥) في (ك): «انتفاء».

(٦) أي: في اسم الإشارة (هذا).

(٧) في (ك): «نجزم».

(٨) أقول: هذا أشدُّ بُعداً من الأول؛ لأن حمل عيسى عليه السلام وولادته معجزة تتعلق بالأنبياء، وقد نص الله تعالى على كيفية حمله وولادته، ويبيّن أنه تعالى أرسل جبريل عليه السلام، فتفخ في درع مريم بأمر الله تعالى، فخلق عيسى بكلمة (كن) كما قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

مساوية؟<sup>(١)</sup> قيل: لا، واختاره الإمام الرازي<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> وهو المختار<sup>(٤)</sup>، وقيل: نعم،<sup>(٥)</sup> واختاره ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>.

لنا: استحالة الانقلاب وعدم التضاد؛ لتعدد الجهة<sup>(٧)</sup>، ومن ههنا صح النذر بصوم يوم العيد عند الحنفية<sup>(٨)</sup>.

وأما عدم اعتبار المفسدة المرجوحة، فلشدة الاهتمام برعاية المصالح دونها.

واستدل: بأن مصلحة الصلاة في المغصوبة ليست راجحة، وإلا أجمع<sup>[١]</sup>

[١] قوله: (وإلا أجمع. اهـ). [وذلك للاتفاق على عدم اعتبار المفسدة المرجوحة مع المصلحة الراجحة، واللازم متف<sup>(٩)</sup>] <sup>(١٠)</sup>.

(١) يقول الشيخ الشنقيطي رحمته الله: «اعلم أن التحقيق في هذه المسألة: أن الخلاف لفظي؛ لأن المصلحة إذا استلزمت مفسدة مساوية أو راجحة، فإن الحكم لا يبنى على تلك المصلحة قولاً واحداً؛ لأن الشرع لا يأمر باستجلاب مصلحة مؤدية لمفسدة أكبر منها أو مساوية لها، ولكن الخلاف في المصلحة المعارضة بالمفسدة، هل هي منخرمة زائلة من أصلها أو هي باقية معارضة بغيرها؟ فعلى أن المصلحة باقية فعدم الحكم؛ لوجود المانع، وعلى أنها زائلة، فعدم الحكم؛ لعدم المقتضي، ومن أمثلته: فداء أسارى المسلمين بالسلاح، إذا كان يؤدي إلى قدرة الكفار بذلك السلاح على قتل الأسارى، أو أكثر من المسلمين». مذكرة في أصول الفقه ص ٤٥٩.

(٢) انظر: المحصول ١٦٨/٥. (٣) آخر (١٩٩/ب) من النسخة (م).

(٤) انظر: روضة الناظر ٢/٢٣٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٨٤، سلاسل الذهب ص ٣٧٤، التحبير ٧/٣٣٩٨، التقرير والتحبير ٣/١٧٩، المدخل، لابن بدران ص ٣٣٤.

(٥) في (ك) و(م): «قيل».

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٤/٣٣٩.

(٧) انظر: روضة الناظر ٢/٢٣٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٨٤، التحبير ٧/٣٣٩٨، المدخل، لابن بدران ص ٣٣٥.

(٨) مذهب الحنفية أن النذر ينعقد، ويجب الوفاء بصوم يوم غيره، وإن صامه خرج عن العهدة. انظر: فتح القدير ٤/٣٧٤، حاشية ابن عابدين ٤/٤٠.

(٩) نقل الإجماع على عدم اعتبار المفسدة المرجوحة ابن الهمام، وغيره. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣/٣٠٩.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

على الجُلِّ، والجواب: ههنا وصفان اجتماعهما اتفاقي<sup>(١)</sup>.

قالوا: لا مصلحة مع معارضة مفسدةٍ مثلها ضرورة<sup>(٢)</sup>، أقول: (٣)  
بطلان الحقيقة<sup>(٤)</sup> ممنوع، وبطلان الاعتبار لو سلّم، لا يدل على انتفاء  
المقتضي<sup>(٥)</sup>، فتدبر.

### [الوصف المناسب بحسب اعتبار الشارع له وعدم اعتباره]

الثالث<sup>(٦)</sup>: الوصف إن اعتبر عينه ونوعه، في عين الحكم بنصٍّ، أو  
إجماع؛ كالإسكار في حمل النيذ على الخمر، فهو المؤثر.  
وإن اعتبر<sup>(٧)</sup> ثبوت الحكم معه في الأصل، فإن ثبت - بنصٍّ، أو  
إجماع - اعتبار عينه في جنس الحكم؛ كحمل الثيب الصغيرة في ولاية  
الإنكاح<sup>(٨)</sup> بالصغر؛ لاعتباره في ولاية المال إجماعاً<sup>(٩)</sup>،  
أو بالعكس<sup>(١٠)(١١)</sup>؛ كقياس الحضّر مع المطر على السفر، في جواز

(١) انظر: الإحكام، للآمدني ٣/٣٤٧، ومختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٤/٣٤٠،  
التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٢٦٢.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٤/٣٣٩، البحر المحيط ٧/٢٨١، حاشية  
العتار على شرح المحلي ٢/٣٣١.

(٣) آخر (١٨٤/ب) من النسخة (ك). (٤) أي: حقيقة المصلحة.

(٥) بل يجوز أن يكون المقتضي مناسباً، وتخلّف الاعتبار لمانع المفسدة. انظر: فواح  
الرحموت ٢/٣١٤.

(٦) انظر هذا التقسيم: المستصفى ص ٣١١، المحصول، للرازي ٥/١٦٣، روضة الناظر ٢/  
٢١٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٣، بديع النظام ٢/٦٢٢ - ٦٢٣،  
نهاية الوصول، للهندي ٨/٣٥٦٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٨٧، التلويح ٢/  
١٤١، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٢/٣٢٤، البحر المحيط ٧/٢٧٥،  
غاية الوصول ص ١٣٠، شرح الكوكب المنير ٤/١٧٣.

(٧) آخر (١٥٤/ب) من النسخة (س). (٨) في (س): «النكاح».

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٤، والتوضيح مع التلويح ٢/١٣٩،  
التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٤٧.

(١٠) في (ك) و(م): «وبالعكس».

(١١) أي: اعتبار جنس الوصف في عين الحكم.

الجمع بين المكتوبتين؛ لعلة الحرج، فإنَّ حرج المطر والسفر نوعان، والمطلق معتبر في عين<sup>(١)</sup> رخصة الجمع<sup>(٢)</sup>، وفيه ما فيه<sup>[١]</sup>.

أو جنسه في جنسه؛ كالقتل بالمثل عليه بالمحدد في القصاص، بالقتل العمد العدوان، وجنس<sup>(٣)</sup> الجناية على البنية<sup>(٤)</sup> قد اعتبر<sup>(٥)</sup> في جنس القصاص<sup>(٦)</sup>، والأظهر: أنه تقديري؛ للنص والإجماع على العين في العين.

وإنما خالف أبو حنيفة في تحقق العمدية بالمثل<sup>(٧)</sup>، وقول التفتازاني<sup>(٨)</sup>: لا نص ولا إجماع، على أن العلة ذلك وحده، أو مع قيد كونه بالمحدد، ليس بشيء؛ للزوم انتفاء أكثر المؤثرات، فهو الملائم، وإلا فهو الغريب؛ كحمل الفار<sup>(٩)</sup> على قاتل المورث في المعارضة بنقيض

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى ما في «التحريم»]<sup>(١٠)</sup>: من منع أن المعتبر المطلق<sup>(١١)</sup> الحرج؛ بل حرج السفر، ولذلك لم يتعدَّ إلى ذي الصنعة الشاقة<sup>[١٢]</sup>.

(١) آخر (٢٠٠/أ) من النسخة (م).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٤، والتحريم مع التقرير والتحبير ٣/ ١٤٨.

(٣) في (س): «وجنسه».

(٤) في (س) و(م): «النية».

(٥) آخر (١٣٥/أ) من النسخة (ق).

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٤، والتحريم مع التقرير والتحبير ٣/ ١٤٩.

(٧) وذلك لأن الآلة غير موضوعة للقتل، ففيه شبهة الخطأ، فيكون خلافه إنما هو في تحقق العلة، لا في كونها علة. انظر: التقرير والتحبير ٣/ ١٤٩، تيسير التحرير ٣/ ٣١٢، فواتح الرحموت ٢/ ٣١٥.

(٨) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٢/ ٤٢٩.

(٩) هو: الزوج الذي طلق امرأته في مرض موته، فراراً من توريثها. انظر: التقرير والتحبير ٣/ ١٤٩، فواتح الرحموت ٢/ ٣١٥.

(١٠) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/ ١٤٨.

(١١) أي: المطلق عن الإضافة.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

قصده، بكونهما<sup>(١)</sup> فعلاً لغرضٍ فاسد<sup>(٢)</sup>، فتدبر.

وإن لم يُعتبر أصلاً، فهو المرسل، وينقسم إلى ما علم إلغاؤه<sup>(٣)</sup>؛ كإيجاب الصوم على المليك دون الإعتاق في الكفارة؛<sup>(٤)</sup> تحصيلاً للمشقة الزاجرة، وهو مردود اتفاقاً<sup>(٥)</sup>، ومن ثم أنكر على يحيى تلميذ مالك<sup>(٦)</sup> إفتاؤه بالصوم لبعض ملوك العرب<sup>(٧)</sup>، معللاً بالمشقة<sup>(٨)</sup>، بخلاف ابن أبان منا، حيث أفتى والي خراسان به، معللاً بفقره لتبعاته<sup>(٩)</sup>.

وإلى ما لم يعلم<sup>(١٠)</sup>، فإن لم يعلم فيه أحد اعتبارات الملائم، فهو الغريب من<sup>(١١)</sup> المرسل، وهو المسمى بالمصالح المرسلة<sup>(١٢)</sup>، حجة عند

(١) أي: المطلق والقاتل، وفي (س): «بكونه».

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٣٥٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٤، جمع الجوامع مع حاشية العطار ٢/٣٢٦، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٤٩، شرح الكوكب المنير ٤/١٧٧.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٣٥٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٤، الإبهاج ٣/٦٣، نهاية السؤل ص ٣٢٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٥٠، شرح الكوكب المنير ٤/١٧٩.

(٤) آخر (١/١٨٥) من النسخة (ك).

(٥) انظر: الإبهاج ٣/٦٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٨٩، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٥٠، شرح الكوكب المنير ٤/١٨١.

(٦) هو: يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الليثي الأندلسي، أبو محمد القرطبي، أصله من طنجة، سمع الموطأ من مالك في رحلته إلى المشرق، ورواه عنه، اشتهر رحمته الله بالعقل حتى سماه مالك بالعاقل، انتهت إليه الرئاسة في العلم بالأندلس، توفي في رجب سنة ٢٣٤هـ. انظر: الديباج المذهب ٢/٣٥٢، العبر، للذهبي ١/٣٣٠.

(٧) في (ق): الغرب.

(٨) انظر: وفيات الأعيان ٦/١٤٥، ترتيب المدارك للقاضي عياض ١/٥٤٢، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٢١.

(٩) الأمر ليس كما ذكره المصنف رحمته الله، من أن الفتيا كانت من عيسى بن أبان لوالي خراسان؛ بل كانت من بعض علماء الحنفية لأمير خراسان، واسمه: عيسى بن ماهان. انظر: المبسوط ٢/١٨١، التقرير والتحبير ٣/١٥٠، تيسير التحرير ٣/٣١٤.

(١٠) هذا هو القسم الثاني من أقسام المناسب المرسل.

(١١) آخر (٢٠٠/ب) من النسخة (م).

(١٢) المصلحة المرسلة: هي ما لم يشهد لها الشارع بالاعتبار، ولا بالإلغاء. انظر: تحفة =

مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup>.

والمختار عند الجمهور: ردُّه <sup>(٢)</sup>.

لنا: لا دليل بدون الاعتبار، وإن كان على سنن العقل <sup>(٣)</sup>.

قالوا <sup>(٤)</sup>: أولاً: لو لم يُعْتَبَر لَخَلَّتِ الوقائع، قلنا: بمنع <sup>(٥)</sup> الملازمة؛ لأن العمومات والأقيسة عامة، وأيضاً عدم المدرك مدرك للإباحة [شرعاً] <sup>(٦)(٧)</sup>.

وثانياً: الصحابة كانوا يقنعون برعاية المصالح <sup>(٨)</sup>، قلنا: ممنوع؛ بل إنما اعتبروا ما اطلعوا على اعتبار نوعه، أو جنسه، هذا.

وإن علم فيه ذلك <sup>(٩)</sup> فهو المرسل الملائم، قَبِلَهُ الإمام <sup>(١٠)</sup>، ونُقِلَ عن الشافعي <sup>(١١)</sup>، وعليه جمهور الحنفية <sup>(١٢)</sup>.

= المسؤول ٢٤٢/٤، شرح المحلي مع حاشية العطار ٣٢٧/٢، البحر المحيط ٢٧٤/٧.

(١) انظر: لباب المحصول ٢/٦٩٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢/٢٤٢، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٠٥، وتقريب الوصول ص ٤١٠، والبحر المحيط ٧/٨٤، ونشر البنود ٢/١٨٣، ومذكرة أصول الفقه للأمين ص ٣٠٤.

(٢) انظر: المستصفى ص ١٧٣، روضة الناظر ١/٤٨٠ - ٤٨٢، الإحكام، للآمدي ٤/١٩٥، شرح المختصر، للعضد ص ٣٢٥، البحر المحيط ٧/٨٣، تيسير التحرير ٣/٣١٥، شرح الكوكب المنير ٤/٤٣٣، إرشاد الفحول ٢/١٨٤.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٣، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٧١.

(٤) أي: القائلون بالمصلحة المرسلة. (٥) آخر (١٥٥/أ) من النسخة (س).

(٦) ساقطة من (ك).

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٣، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٧١.

(٨) انظر: لباب المحصول ٢/٦٩٤، الاعتصام، للشاطبي ٢/٦١٢، حاشية العطار ٢/٣٢٧.

(٩) أي: أحد اعتبارات الملائم.

(١٠) أي: أبو المعالي الجويني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: البرهان ٢/٧٢١ مسألة ١١٢٩.

(١١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٣، الإبهاج ٣/١٨٠، البحر المحيط ٧/٢٧٧.

(١٢) انظر: التقرير والتحبير ٣/١٥١، تيسير التحرير ٣/٣١٥.



ورده الأكثر<sup>(١)</sup>، ومنهم: الآمدي<sup>(٢)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٣)</sup>، متمسكين بعدم الدليل، وربما يمنع، فإن اعتبار الجنس نوع من الاعتبار، يُفقد ظناً ما، وشرط الغزالي<sup>(٤)</sup>، وتبعه البيضاوي<sup>(٥)</sup>، كون المصلحة ضرورية قطعية كلية؛ كترس الكفار<sup>[١]</sup> بالمسلمين، إذا علم<sup>(٦)</sup> أنهم لو لم يرموهم استأصلوا الكل، وإن رموهم اندفع قطعاً، فلا يُرمى المترسون بالمسلمين لفتح حصن، ولا لتوهم استئصال<sup>(٧)</sup>، وكذا لا يُرمى<sup>(٨)</sup> بعض أهل السفينة في البحر؛ لنجاة بعض<sup>(٩)</sup>، هذا ما عولنا<sup>(١٠)</sup> عليه مما في كتب الشافعية، وقد اختلفوا اختلافاً كثيراً.

وأما الحنفية فالمؤثر عندهم الوصف المناسب للملائم عند العقول، الذي ظهر تأثيره شرعاً، بأن يكون لجنسه تأثير في عين الحكم؛ كإسقاط الصلاة الكثيرة بالإغماء، فإن لجنسه الذي هو العجز تأثيراً في سقوطها، أو

[١] قوله: (كتترس الكفار...) إلخ [إنما كان من المرسل الملائم؛ لأن الشرع<sup>(١١)</sup> اعتبر حصول النفع الكثير في تحمل الضرر اليسير، فإن جميع التكاليف الشرعية مبنية على ذلك، كما في التلويح<sup>(١٢)</sup>، أقول: لو اعتبر مثل هذا البعيد، ففي تحقق المصالح المرسلة نظر، فتأمل]<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر: البحر المحيط ٢٧٧/٧، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٣٢٩/٢.

(٢) انظر: الإحكام ١٩٥/٤.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٣.

(٤) انظر: المستصفى ص ١٧٩. (٥) انظر: المنهاج مع الإبهاج ١٧٨/٣.

(٦) آخر (١٣٥/ب) من النسخة (ق). (٧) في (س): «وإلا لتوهم الاستئصال».

(٨) آخر (١٨٥/ب) من النسخة (ك).

(٩) انظر: المستصفى ص ١٧٩، شرح المختصر، للعضد ص ٣٢٤، نهاية السؤل ص ٣٦٤،

التوضيح مع التلويح ١٤٤/٢، شرح المحلي مع حاشية العطار ٣٣٠/٢.

(١٠) آخر (٢٠١/أ) من النسخة (م).

(١١) آخر (٨٨/ب) من النسخة (ل). (١٢) انظر: التلويح ١٤٥/٢.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).

في جنسه؛ كإسقاطها عن الحائض بالمشقة، وقد أسقط بـمشقة السفر الركعتين، أو لعينه في جنس الحكم؛ كالإخوة لأب وأم في التقدم<sup>(١)</sup> في ولاية النكاح، وقد تقدّم في الميراث، أو في عينه، وذلك كثير<sup>(٢)</sup>، وأورد: أنه لا بد فيه من النص أو الإجماع؛ إذ لا إخاله<sup>(٣)</sup> عندهم، وحينئذ لا يكون قسيمًا لهما، كما هو المشهور<sup>[١]</sup>، إلا بالاعتبار.

ثم هذه الأربعة بسائط، وقد يتركب بعض<sup>(٤)</sup> مع بعض<sup>(٥)</sup>، وينحصر في أحد عشر<sup>(٦)</sup>؛ لأن الثنائي ستة، والثلاثي أربعة، والرباعي واحد فقط<sup>(٧)</sup>، ومثاله، وكأنه مثال للكل: السكر في الحرمة وجنسه، وهو موقّع العداوة والبغضاء فيها، ثم السكر في حرمة موقّع العداوة، وهو جنس حرمة الشرب، وموقّع<sup>(٨)</sup> العداوة، جنسه في حرمة القذف، كما فيها<sup>(٩)</sup>، فتدبر.

[١] قوله: (كما هو المشهور) [وهو أن العلة: إما منصوصة، وإما مستنبطة، وهي المؤثرة بأقسامها<sup>(١٠)</sup>]-<sup>(١١)</sup>.

(١) في (س): «التقديم».

(٢) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤/١٤٥، نور الأنوار شرح المنار ٢/٢٥٢، التحرير مع تيسير التحرير ٣/٣١٧.

(٣) الإخاله: المناسبة، وهي: كون الوصف بحيث يكون ترتب الحكم عليه متضمنًا لجلب نفع، أو دفع ضرر معتبر في الشرع، وقيل: تعيين العلة بمجرد إبداء الملاءمة من ذات الأصل لا بنص ولا غيره، مع السلامة عن القوادح. انظر: البحر المحيط ٧/٢٦٢، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٣١٦، شرح الكوكب المنير ٤/١٥٢.

(٤) آخر (١٥٥/ب) من النسخة (س).

(٥) انظر: التقرير والتحجير ٣/١٥٥، تيسير التحرير ٣/٣١٩.

(٦) أي: أحد عشر قسمًا، انظرها مع التفصيل والتمثيل: فواتح الرحموت ٢/٣١٧ وما بعدها.

(٧) وهو ما تركّب من جميع الأفراد الأربعة، وهي: اعتبار النوع في النوع، والنوع في الجنس، والجنس في الجنس، والجنس في النوع. انظر: فواتح الرحموت ٢/٣١٩.

(٨) آخر (٢٠١/ب) من النسخة (م).

(٩) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٥٥.

(١٠) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٥٨.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

ثم منهم<sup>(١)</sup> من نفى الجنس في الجنس، ومنهم<sup>(٢)</sup> من حصر الاعتبار فيه، وابن الهمام أسقط الجنس في العين؛ لأنه ليس إلا بجعل العين علةً باعتبار تضمنها للجنس الذي هو العلة، فيرجع إلى اعتبار العين في العين<sup>(٣)</sup>. (٤)

أقول: يجوز أن تكون العين أشدَّ ملائمة، وإن كان التأثير للجنس، فيحصل الظن أقوى، فافهم.

والجمهور على أن التعليل بالكل مقبول، فإن كان عينه، أو جنسه في عين الحكم، فقياس اتفاقاً؛ لوجود الأصل، وإن كان في جنسه،<sup>(٥)</sup> فقليل: قياس، واختاره شمس الأئمة، وفخر الإسلام<sup>(٦)</sup>، إلا أنه قد يذكر الأصل، وقد يترك لوضوحه، كما في مسألة إيداع الصبي<sup>(٧)</sup> إذا استهلكه<sup>(٨)</sup>، فلا تعليل<sup>(٩)</sup> في الجنس بسيطاً أصلاً، وفيه ما فيه<sup>(١٠)</sup>.

[١] قوله: (إذا استهلكه) [فإنه لا يضمن؛ لأنه سلّطه على ذلك، كما لو أباح له طعاماً، فتناوله لم يضمن؛ لأنه بالإباحة مسلّط عليه]<sup>(٨)</sup> (٩).

[٢] قوله: (فلا تعليل) [أي: بالعين، أو الجنس]<sup>(١٠)</sup>.

[٣] قوله: (وفيه ما فيه) [لأنه دعوى الاستقراء، مع أن جمهور الحنفية

(١) أي: من الحنفية من نفى كون تأثير الجنس في الجنس من التأثير. انظر: التقرير والتحبير ١٥٩/٣، تيسير التحرير ٣/٣٢٤.

(٢) نُسب هذا إلى فخر الإسلام البزدوي. انظر: فوائح الرحموت ٣١٩/٢.

(٣) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٥٩/٣.

(٤) آخر (١٨٦/أ) من النسخة (ك).

(٥) آخر (١٣٦/أ) من النسخة (ق).

(٦) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٣٨٩، أصول السرخسي ١٩١/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ١٥٦/٣.

(٧) أي: إذا أودع شخص ماله عند صبي.

(٨) انظر: أصول السرخسي ١٩١/٢، التقرير والتحبير ١٥٦/٣، تيسير التحرير ٣/٣١٧.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وقيل: ليس<sup>(١)</sup> بقياس؛ بل علة شرعية بالرأي، فيكون بمنزلة نص لا يحتاج إلى أصل.

أقول: هذا كما ترى، ولعلمهم من ههنا لقُّبُوا بأصحاب الرأي<sup>(١)</sup>.

والحق: أنه قياس، لا لأن الأصل متروك؛ بل لأن الجنس إذا اقتضى الجنس، تنوع اقتضاؤه في الأنواع<sup>(٢)</sup> بفصول متنوعة، فأنواع الحكم من لوازم تحققه في الأنواع؛ كالضرورة اقتضت في الاضطراب حل الميتة، وفي الطواف طهارة سورة الهرة، وعند ماء الشرب فقط جواز التيمم، إلى غير ذلك، نعم؛ إذا كان الجنس قريباً، ففهم ذلك قريب، وإذا كان بعيداً<sup>(٣)</sup> فأدق<sup>(٤)</sup>، فالمظهر للتأثير والاعتبار هو الأصل، وهذا نحو من المساواة المطلقة، المعتبرة في مطلق القياس، فتدبر إنه دقيق عزيز.

وعلى هذا فالمؤثر، [وثلاثة من الملائم]<sup>(٥)</sup>، وثلاثة من ملائم

قبلوا المرسل الملائم<sup>(٦)</sup>، كما مر<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (وقيل: ليس. اهـ). [كذا في «كشف المنار»<sup>(٨)</sup>، وتكرر انتسابه إلى الحنفية، في «التحرير»<sup>(٩)</sup>: في المسألة أن العلة المستنبطة لا تكون قاصرة<sup>(١٠)</sup>].

(١) قال الشهرستاني: «وإنما سموا أصحاب الرأي؛ لأن أكثر عنايتهم بتحصيل وجه القياس، والمعنى المستنبط من الأحكام، وبناء الحوادث عليها، وربما يقدمون القياس الجلي على آحاد الأخبار». الملل والنحل ١/٢٠٦.

(٢) آخر (٢٠٢/أ) من النسخة (م). (٣) آخر (١٥٦/أ) من النسخة (س).

(٤) انظر: أصول السرخسي ١٩١/٢، التلويح ١٤٩/٢.

(٥) ساقطة من (ك) و(م).

(٦) انظر: التقرير والتحبير ١٥٦/٣، تيسير التحرير ٣١٧/٣، فوائح الرحموت ٣١٩/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢٩٠/٢.

(٩) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٦٩/٣.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

المرسل، في عرف الشافعية كلها مقبول، ومؤثر عند الحنفية، دون الغريب من المرسل؛<sup>(١)</sup> لعدم ظهور تأثيره شرعاً<sup>(٢)</sup>، ثم المذكور في كتب الحنفية أن التأثير عندنا، والإخالة، أو العرض على الأصول عند الشافعية شرط لوجوب العمل، وأما الجواز، فيثبت بالملاءمة فقط<sup>(٣)</sup>.

أقول: المناسبة فقط تفيد ظن الاعتبار أولاً، والأول واجب، والثاني ممتنع، فتدبر.

### تتمة

قسّم الحنفية ما يطلق عليه العلة إلى<sup>(٤)</sup>: علّة اسمًا<sup>(٥)</sup>، وهي: الموضوع لموجبها، أو المضاف<sup>[١]</sup> إليها بلا واسطة،<sup>(٦)</sup> ومعنى<sup>(٧)</sup>، وهي:

[١] قوله: (أو المضاف...) إلخ [الترديد مبني على اختلاف في تفسيرها، ومعنى الإضافة: ما يفهم من قولنا: قتله بالرمي، وعق بالشراء، وهلك بالجرح، والتفسير الأول إنما يجري في العلل الشرعية، لا في مثل الرمي، والجرح<sup>(٨)</sup>، فتأمل]<sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (١٨٦/ب) من النسخة (ك).

(٢) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣/٣٢٥.

(٣) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٠٤، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٣٥٢ - ٣٥٤، أصول السرخسي ١٧٧/٢ وما بعدها، التوضيح مع التلويح ١٤٠/٢، التقرير والتحبير ١٥٣/٣.

(٤) مجموع هذه الأقسام سبعة، ثلاثة منها مفردة، وأربعة مركبة من غيرها، وسيبدأ المؤلف أولاً بالمفردة، ثم المركبة. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٨٢، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/١٨٧، أصول السرخسي ٢/٣١٢، بديع النظام ٢/٦٥٢ وما بعدها، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٤٢٤، التوضيح مع التلويح ٢/٢٦٣ وما بعدها، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٦١ وما بعدها، مرآة الأصول ٢/٤٠١.

(٥) هذا هو القسم الأول من أقسام العلة عند الحنفية.

(٦) آخر (٢٠٢/ب) من النسخة (م). (٧) هذا القسم الثاني من أقسام العلة.

(٨) انظر: التلويح ٢/٢٦٣، التقرير والتحبير ٣/١٦١، حاشية العطار على شرح المحلي ١/

١٣٣، تيسير التحرير ١/١٣٠

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

تأثيرها في الحكم، وحكمًا<sup>(١)</sup>، وهي: اقترانه معها على الصحيح<sup>(٢)</sup>.

قالوا: المجموع هي العلة حقيقة؛ كالبيع للملك<sup>(٣)</sup>، وقال ابن الهمام<sup>(٤)</sup>: إنه العلة التامة، والحقيقة قد تتحقق<sup>(٥)</sup> بدونها؛ لدورانها مع العلة معنى، أقول: إذا تمت<sup>(٦)</sup> اقترن بها المعلول، فالاقتران ليس داخلًا في الحقيقة، ولا في التامة، نعم؛ كاشف عن التمام، فتدبر.

وإلى علة اسمًا ومعنى فقط<sup>(٧)</sup>؛ كالبيع بالخيار للوضع<sup>(٨)</sup>، والإضافة<sup>(٩)</sup>، والتأثير<sup>(١٠)</sup>، والتراخي لمانع<sup>(١١)</sup>، ولا يلزم تخصيص العلة على من أنكر؛ لعدم تمامها عنده مع وجود المانع.

وما في التلويح<sup>(١٢)</sup>: أن الخلاف في العلل الوصفية لا الوضعية<sup>(١٣)</sup>، فتحكم، ولما يثبت الحكم عند ارتفاعه من وقت الإيجاب، فيملك الزوائد

(١) القسم الثالث من أقسام العلة.

(٢) أي: يقترن الحكم مع العلة من غير تراخ. انظر: التقرير والتحبير ١٦١/٣، فواتح الرحموت ٣٢١/٢.

(٣) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٦٧/٤، أصول السرخسي ٣١٢/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٤٢٤/٢، بديع النظام ٦٥٢/٢.

(٤) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٦١/٣.

(٥) آخر (١٣٦/ب) من النسخة (ق).

(٦) أي: العلة، وهذا القسم الرابع من أقسامها، وأول أقسام المركب.

(٧) هذا القسم الرابع من أقسام العلة، وهو الأول من العلل المركبة.

(٨) أي: لوضع البيع للملك. فواتح الرحموت ٣٢١/٢.

(٩) أي: كونه بحيث يضاف إليه الملك فيكون علة اسمًا. (المصدر السابق).

(١٠) أي: لتأثيره في الملك، فيكون علة معنى، وليس مقترنًا معه الملك حتى يكون علة حكمًا. انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٤٢٥/٢، فواتح الرحموت ٣٢١/٢.

(١١) أي: تراخي الحكم عن المؤثر لمانع الخيار. فواتح الرحموت ٣٢١/٢.

(١٢) انظر: التلويح شرح التوضيح ٢٦٤/٢، ويعني المصنف بالعلل الوضعية: ما كان من وضع الشارع؛ كالبيع علة للملك، والوصفية: ما كانت العلة فيها لذاتها؛ كتعليل الربا في البر بكونه مكيلاً، أو مطعوماً، موزوناً.

(١٣) العلل الوضعية: هي ما كان من وضع الشارع؛ كالبيع علة للملك، والوصفية: ما يقابلها؛ كالعلة في تحريم الربا في البر هل هي الكيل أو الوزن أو الطعم أو القوت؟

علم أنه ليس<sup>[١]</sup> بسبب، والثبوت<sup>[٢]</sup> ليس بطريق التبيين؛ لأن الشرط مانع تحقيقاً، وإنما هو بالاستناد تقديرًا، فتدبر.

ومنه: النصاب<sup>(١)</sup>، إلا أن لهذا شبهًا بالسبب؛<sup>(٢)</sup> لتراخي حكمه<sup>(٣)</sup> إلى ما يشبه العلة، وهو النماء الذي أقيم الحول الممكن منه مقامه، لا إلى العلة، فتمحّض النصاب سببًا؛ لأن النماء وصف<sup>(٤)</sup> لا يستقل<sup>(٥)</sup>، خلافًا للشافعي، فعنده النصاب علة تامة؛ لصحة التعجيل، فالحول تأجيل<sup>(٦)</sup>، قلنا: لو كان علة تامة، لوجبت الزكاة مع الاستهلاك في الحول، وفيه ما

[١] قوله: (علم أنه ليس. اهـ.) [لأن المثبت ثبت مقصورًا لا مستندًا إلى وقت وجود السبب]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (والثبوت...) إلخ [جواب سؤال، وهو: أنه لما تبين ثبوت الحكم من وقت الإيجاب، فينبغي أن يكون علة حكمًا أيضًا]<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: مما هو علة اسمًا، ومعنى. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٨٧/٤، التوضيح مع التلويع ٢٦٣/٢، فواتح الرحموت ٣٢١/٢.

(٢) آخر (١٥٦/ب) من النسخة (س). (٣) آخر (١٨٧/أ) من النسخة (ك).

(٤) آخر (٢٠٣/أ) من النسخة (م).

(٥) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٨٧/٤، جامع الأسرار، للكاكي ١١٨٦/٤.

(٦) المنقول من مذهب الشافعي غير ما ذكره المصنف، حيث قال النووي رحمته الله: «أن الزكاة تجب بحلول الحول سواء تمكّن من الأداء أو لم يتمكن، وهو أصح قولي الشافعي، وله قول آخر: أن التمكن من الأداء شرط، فيشترط للوجوب ثلاثة أشياء: النصاب، والحول، والتمكن من الأداء». المجموع ٣٧٥/٥.

وقال في موضع آخر: «إن المال الزكوي ضربان: أحدهما: متعلق بالحول، والآخر: غير متعلق، أما الأول: كزكاة الماشية، والنقد، والتجارة، فلا يجوز تعجيل الزكاة فيه قبل ملك النصاب بلا خلاف، وإذا عجل زكاة ماله، ثم هلك النصاب أو بعضه قبل الحول، خرج المدفوع عن أن يكون زكاة بلا خلاف، وهل يثبت له الرجوع فيما دفع؟ ينظر فيه: فإن لم يبيّن أنها زكاة معجلة لم يجز له الرجوع، وإن بيّن أنها زكاة معجلة ثبت له الرجوع». المجموع ١٤٦/٦.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

فيه<sup>[١]</sup>، ولِمَالِكٍ: فإن العلة عند النصاب مع النماء، فلا يصح التعجيل عنده<sup>(١)</sup>.

وإلى علة معنى وحكمًا فقط<sup>(٢)</sup>؛ كالجُزء الأخير من العلة المركبة؛ كملك القريب، وجعل ما عدا الأخير كالعدم في الإضافة، كما ذهب إليه طائفة، خلاف التحقيق<sup>[٢]</sup>، ألا ترى أن الشاهد الأخير إذا رجع لا يضمن الكل؛ بل النصف<sup>(٣)</sup>، وإن السفينة إذا غرقت بأربعة [كر]<sup>(٤)(٥)</sup>، فلكلّ كرّ دخل بالضرورة، نعم؛ الأخير كاشف عن الزيادة، فإنما هو العلة ظاهرًا.

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى أنه كما أن حدوث المعلول بحدوث العلة التامة، كذلك بقاؤه ببقائها، فيجوز ارتفاعه بارتفاعها<sup>(٦)</sup>، تدبر]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (خلاف التحقيق) [فيه تعريض إلى ما قال التفتازاني في التلويح<sup>(٨)</sup>: أنه مذهب المحققين]<sup>(٩)</sup>.

(١) وقيل: لا بأس بالمدة اليسيرة في التعجيل، واختلفوا في تحديدها، فقيل: يوم ويومان، وقيل: عشرة أيام، وقيل غير ذلك. انظر: بداية المجتهد ٥٣٨/٢، عقد الجواهر الثمينة ٣٠١/١.

(٢) انظر: أصول البزدوي مع الكشف ١٨٧/٤، أصول السرخسي ٣١٧/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٤٣١/٢.

(٣) انظر: التقرير والتحجير ١٦٥/٣، تيسير التحرير ٣٣١/٣.

(٤) ساقطة من: (ك) و(م) و(ق).

(٥) الكرّ: بالفتح، جبل من ليف يصعد به على النخل. انظر: معجم مقاييس اللغة ص ٨٧٢، المعجم الوسيط ٧٨٢/٢، وبالضم، مكيال لأهل العراق قدره ستون قفيّرًا. انظر: المعجم الوسيط ٧٨٢/٢، معجم لغة الفقهاء ص ٣٧٩.

(٦) قال الأنصاري في جواب هذا الإيراد: «أن النصاب إنما هو علة عنده؛ لا ابتداء الوجوب لا للبقاء، بدليل بقاء الوجوب بعد الاستهلاك، والهلاك بعد الحولان». فواتح الرحموت ٣٢٢/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: التلويح شرح التوضيح ٢٦٦/٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



وإلى علة اسمًا وحكمًا فقط<sup>(١)</sup>، وهو: كل مظنة أقيمت مقام المؤثر؛ كالسفر للترخص إقامةً للدليل مقال المدلول، وكالنوم للحدث إقامة للاسترخاء مقام خروج النجس<sup>(٢)</sup>.

وإلى علة<sup>(٣)</sup> اسمًا فقط<sup>(٤)</sup>؛ كالإيجاب المعلق<sup>(٥)</sup>، وكاليمين قبل الحنث للكفارة باعتبار الإضافة لا الوضع، فإنها للبر<sup>(٦)</sup>.

وإلى علة معنى فقط<sup>(٧)</sup>؛ كالجزء المتقدم، فإن له دخلًا في التأثير، ومن ثمة [لم]<sup>(٨)</sup> يكن سببًا<sup>(٩)</sup>، خلافًا للدبوسي<sup>(١٠)</sup>،<sup>(١١)</sup> والسرخسي<sup>(١٢)</sup>،

(١) انظر: أصول البزدوي مع الكشف ١٨٧/٤، أصول السرخسي ٣١٨/٢، فواتح الرحموت ٣٢٢/٢.

(٢) انظر: أصول السرخسي ٣١٨/٢، جامع الأسرار، للكاكي ١١٩٢/٤، فواتح الرحموت ٣٢٢/٢.

(٣) آخر (١٣٧/أ) من النسخة (ق).

(٤) أي: لا معنى، ولا حكم. انظر: أصول البزدوي مع الكشف ١٨٧/٤، أصول السرخسي ٣١٣/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٤٢٥/٢.

(٥) أي: المعلق بشرط من طلاق وغيره، «مثل قوله: أنت طالق إن دخلت الدار، فقوله: أنت طالق، علة اسمًا؛ لوقوع الطلاق، فإنه موضوع له في الشرع، وليس علة حكمًا؛ لأن حكمه يتأخر إلى وجود الشرط، ولا معنى؛ إذ لا تأثير له فيه قبل وجود الشرط». نور الأنوار شرح المنار ٤٢٥/٢.

(٦) أي: أن اليمين قبل الحنث علة اسمًا للكفارة، وليست علة حكمًا؛ لأن حكم الكفارة يتأخر إلى وجود الحنث، ولا معنى؛ إذ لا تأثير لها قبل وجود الحنث. انظر: فواتح الرحموت ٣٢٢/٢.

(٧) أي: لا اسم، ولا حكم. انظر: أصول البزدوي مع الكشف ١٨٧/٤، أصول السرخسي ٣١٣/٢.

(٨) ساقطة من (ك).

(٩) وقد تقدّم التمثيل له: بالقرابة مع الملك، مجموعهما علة للعتق، إلا أن الجزء المتأخر منهما علة معنى، وحكمًا، لا اسمًا أما المتقدم، وهو القرابة علة معنى؛ لتأثيرها في العتق، لا حكمًا حيث إنه لم يقترب بها، ولا اسمًا حيث لم يُضف إليها الحكم، ولم يوضع لها.

(١٠) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٧٩.

(١١) آخر (٢٠٣/ب) من النسخة (م).

(١٢) انظر: أصول السرخسي ٣١٥/٢.

وفي التلويح<sup>(١)</sup>: هذا يخالف ما تقرر أن لا تأثير لأجزاء<sup>(٢)</sup> العلة في أجزاء المعلول، وإنما المؤثر تمام العلة في تمام المعلول.

أقول: مرادهم رفع الإيجاب الكلي، ونفي الوجوب؛ لجواز مخالفة حكم الكل حكم كل، كما في جرّ الثقل من الجبل، وإلا فقد يكون للأجزاء في الأجزاء، كما للتمام في التمام؛ كالدواء المركّب لمرض مركب، على أن الدخّل لا يجب أن يكون بطريق التبعض؛ بل معناه: <sup>(٣)</sup> أن يكون مقوّمًا للمؤثر.

وإلى عِلَّةٍ حكمًا فقط<sup>(٤)</sup>؛ كوجود الشرط، والجزء الأخير من السبب المركب، والأشبه عندي: شراء القريب، وكل عِلَّةٍ العلة منه<sup>(٥)</sup>، فتدبر.

### [شروط العلة]

ثم ههنا مقصدان:

المقصد الأوّل: في شروطها:

منها: أن تكون باعثة؛ أي: مناسبة، ولو بالاشتغال<sup>[١]</sup> لشرع الحكم

[١] قوله: (ولو بالاشتغال) [أي: سواء كانت علة حقيقية، كإيجاب المعرفة؛ لكمال النفس، أو مظنة لها<sup>(٦)</sup>، كالسفر، فإنه مظنة المشقة، فسرعت

(١) انظر: التلويح ٢/٢٧٠.

(٢) آخر (١٨٧/ب) من النسخة (ك).

(٣) آخر (١٥٧/أ) من النسخة (س).

(٤) أي: لا اسمًا، ولا معنى. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤/١٨٧، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٦٦.

(٥) أي: كل ما كان علة للعلة، فهو من العلة حكمًا فقط، ومن ذلك شراء القريب، فهو علة للملك الذي هو علة للعتق.

(٦) مظنة العلة قيل: هي الوصف المتضمن حكمًا الحكم، وعلى هذا التعريف لا فرق بين العلة، والمظنة مطلقًا، وقيل في تعريف المظنة: هي المعنى الملازم للوصف المتضمن لحكمة الحكم إذا كان خفيًا، أو غير منضبط، وقيل: هي وصف ظاهر منضبط يلازم الوصف الخفي الغير منضبط، يُحصّل المقصود من ترتيب الحكم عليه. انظر: مختصر =

المقصود منه تحصيل مصلحة، أو تكميلها، أو دفع مفسدة، أو تقليلها<sup>(١)</sup>، كما في العلل الماثورة؛ لأنه لولاها لكان التعليل بعيداً<sup>(٢)</sup>، فلا يقاس عليه. واستدل في المختصر<sup>(٣)</sup>: بأنها لو كانت مجرد أمانة لزم الدور؛ لأنها لا فائدة لها إلا تعريف حكم الأصل، وهي مستنبطة منه. أقول: فيه نظر، أما أولاً: فلأن الأمانة المجردة<sup>(٤)</sup> قسيم الباعثة، لا مقصود فيها إلا الاطلاع على حكمة الحكم، فانهصار فائدتها في ذلك ممنوع.

وثانياً: حكم الأصل منصوص، أو مجمع عليه ألبتة، سواء كانت مستنبطة أو لا، فاللازم عدم الفائدة لا الدور، فتدبر. وما أورد عليه<sup>(٥)</sup> التفتازاني،<sup>(٦)</sup> واقتفاء ابن الهمام<sup>(٧)</sup>: أن المعروف لحكم الأصل دليله، والعلة معرفة لأفراد الأصل، فتعرف حكمه فيها، فأقول: فيه بحث؛ لأن الأفراد ليس مما<sup>(٨)</sup> يختص بفهمها المجتهد؛ بل

الرخص فيه؛ دفعا لها، أو مظنة للمظنة، كصبيغ العقود، فإنها مظنة الرضى، وهو مظنة الحاجة، فشرعت لمصلحة دفعها، تدبر<sup>(٩)</sup>.

= ابن الحاجب مع بيان المختصر ١١١/٣، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٣١٩/٢، تشنيف المسامع ٢٨٧/٣، البحر المحيط ١٤٧/٧ و ١٥٣، المختصر، للبعلي ص ١٤٩، إرشاد الفحول ١٢٨/٢.

(١) انظر: بديع النظام ٥٨٠/٢، كشف الأسرار، للخاري ٢٨٠/٣، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢٧٨/٢، البحر المحيط ١٦٧/٧، المختصر، للبعلي ص ١٤٣.

(٢) في (س): «تعبداً».

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٥/٣.

(٤) آخر (٢٠٤/أ) من النسخة (م).

(٥) أي: على دليل ابن الحاجب.

(٦) آخر (١٨٨/أ) من النسخة (ك).

(٧) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣١٨/٣، التحرير مع تيسير التحرير ٣٠٥/٣.

(٨) آخر (١٣٧/ب) من النسخة (ق). (٩) ساقطة من (ك) و (س).

معلومة للكل، بالحس وغيره، إلا إذا كان الأصل مشتبهًا، ولا كلام فيه، على أن ذلك ليس تعليلًا للحكم؛ [بل]<sup>(١)</sup> لصدق العنوان على الذات، والفرق لا يخفى.

ومنها<sup>(٢)</sup>: أن تكون وصفًا ضابطًا للحكمة<sup>(٣)</sup>، لا حكمةً مجردة؛ لخفائها، كالرضا في العقود، أو لعدم انضباطها كالمشقة<sup>(٤)</sup>، ولو وجدت ظاهرة منضبطة، جاز ربط الحكم بها، وقيل: لا يجوز، وإلا كان حكم الملك المرفق، وصاحب الصنعة الشاقة بالعكس<sup>(٥)</sup>، والجواب: لا ظهور، ولا انضباط هناك إلا بالمظنة<sup>(٥)</sup>، ولا يجب فيها الطرد<sup>(٦)</sup> والعكس.

[١] قوله: (بالعكس) [أي: بعكس ما تقرر، وهو ثبوت الرخصة للملك في السفر، وعدم ثبوتها لصاحب الصنعة في الحضر]<sup>(٦)</sup> [٧].

[٢] قوله: (ولا يجب فيها الطرد) [أي: إذا وجدت المظنة، وجدت

(١) ساقطة من (ك) و(م).

(٣) الحكمة: هي ما يوجب كون الوصف علة معتبرة في الحكم، وقيل: هي المعنى الذي من أجله صار الوصف علة. انظر: الفروق، للقرافي ١٦٧/٢، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦، شرح مختصر الروضة.

(٤) أي: أن الشارع لم يعتبر كل قدرٍ من المشقة؛ بل اعتبر قدرًا معينًا، وهو غير مضبوط، فُضِبَ بالمظنة، وهي السفر. انظر: بيان المختصر ٢٧/٣، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢٧٩/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ١٦٧/٣، شرح الكوكب المنير ٤٨/٤، فوائح الرحموت ٣٢٤/٢.

(٥) آخر (١٥٧/ب) من النسخة (س).

(٦) اختلف الأصوليون في جواز التعليل بنفس الحكمة؛ أي: بمجرد المصالح والمفاسد؛ كتعليل القصر بالمشقة، وقد ذكر المصنف المذهب الأول في المسألة، وهو: أن الحكمة إن كانت ظاهرة منضبطة بنفسها جاز، وإن لم تكن كذلك فلا، والمذهب الثاني، وهو: المنع مطلقًا، وهناك مذهب ثالث لم يذكره المصنف، وهو: الجواز مطلقًا، قال به بعض الأصوليين كالرازي، وغيره. انظر: المحصول، للرازي ٢٨٧/٥، الإحكام، للآمدي ٣/٢٥٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٦، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢٧٩/٢، البحر المحيط ١٦٨/٧، شرح الكوكب المنير ٤٨/٤، إرشاد الفحول ١١١/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

ومنها: ألا تكون عدماً لوجودي<sup>(١)</sup>، وعليه الآمدي، وابن الحاجب<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> والأكثر على جوازه<sup>(٤)</sup>؛ كقَلْبِهِ<sup>(٥)</sup> اتفاقاً<sup>(٦)</sup>، وهو المختار، وجواز العدمي [بالعدمي]<sup>(٧)</sup>، قيل: اتفاق<sup>(٨)</sup>، وقيل: الحنفية<sup>(٩)</sup> يمنعون العدم مطلقاً، وقول محمد في ولد المغصوبة<sup>(١٠)</sup>: لا يُضمن؛ لأنه لم يُغصَب، وأبي حنيفة في نفي خمس الفيء<sup>(١١)</sup>: لم يوجف عليه من عدم الحكم؛ لعدم العلة.

الحكمة، وإذا انتفت انتفت الحكمة<sup>(١٢)</sup>.

[١] قوله: (قيل: اتفاق) [القائل: شارح المختصر<sup>(١٣)</sup>] (١٢).

[٢] قوله: (وقيل: الحنفية) [القائل: ابن الهمام<sup>(١٤)</sup>] (١٤).

(١) مثال ذلك: تعليل بطلان بيع العبد الآبق بعدم القدرة على التسليم، وكتعليل وجوب قتل المرتد بعدم إسلامه. انظر: تشنيف المسامع ٢١٦/٣، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢٨١/٢.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٥٩/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٦.

(٣) آخر (٢٠٤/ب) من النسخة (م).

(٤) انظر: تشنيف المسامع ٢١٦/٣، البحر المحيط ١٨٩/٧، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٦٧، شرح الكوكب المنير ٤٨/٤ - ٤٩، إرشاد الفحول ١١١/٢.

(٥) أي: كما يجوز قلبه، وهو تعليل العدمي بالوجودي. فواتح الرحموت ٣٢٤/٢.

(٦) نقل الإجماع على ذلك العضد الأيجي، والزركشي، وقال المحلي: إنه مقطوع به. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٧، البحر المحيط ١٨٨/٧ - ١٨٩، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢٨١/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(م)، ومثال تعليل العدمي بالعدمي: ليس بمكيل ولا موزون، فلا يمتنع فيه الربا، وأيضاً: لا ينفذ تصرفه؛ لعدم العقل. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٦، المدخل، لابن بدران ص ٣١٦.

(٨) انظر: فتح القدير ٢٧٥/٨، البناية شرح الهداية ٤٠٧/٨، اللباب في شرح الكتاب، للميداني ١٩٤/٢.

(٩) انظر: تحفة الفقهاء ٢٩٨/٣، فتح القدير، لابن الهمام ١٨٥/٢، البناية شرح الهداية ١٥١/٣.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٧.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٣) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ١٦٨/٣.

(١٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

لنا: كما أقول: أولاً: عدم قدرة الوقاع مناسب للتسريح، والتفسير بالعتة لا يضر؛ لأن العبرة للمعنى.

وثانياً: من المتحقق أن عدم العلة علة لعدم المعلول، فإذا كان الوجودي<sup>(١)</sup> علة العدمي، فعدمه علة لعدمه، والوجود مشتمل<sup>[١]</sup> عليه. واستُدلّ: أولاً: الضرب يعلّل بعدم الامتثال<sup>(٢)</sup>، أجيب: بل بالكف<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: الإعجاز بالتحدي مع عدم المعارض، وعليّة المدار بالدوران<sup>(٤)</sup>، أجيب: العدم فيها شرط<sup>(٥)</sup>، على أن الكلام في العلة بمعنى الباعث، لا المعرف<sup>(٦)</sup>، وفيه ما فيه<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله: (والوجود مشتمل...) إلخ [مثلاً: الصغر، والجنون عليّة لسلب الولاية، فقدّمه علة لسلب السلب، والولاية مشتمل عليه]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة أن فيه التزام أن كل مظنة يجب أن تكون

(١) آخر (١٨٨/ب) من النسخة (ك).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٧، شرح المحلي مع العطار ٢/٢٨١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٦٩.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) أي: أن معرفة كون المعجز معجزاً أمر وجودي وهو معلن بالتحدي بالمعجزة مع انتفاء المعارض، فهذه علة جزؤها عدم، وما جزؤه عدم فهو عدم، فبطل سلب عدم الجواز الكلي. وكذلك معرفة المدّار وهو الوصف علة للدائر وهو الحكم وهي وجودية معللة بالدوران، مثاله: عصير العنب إذا صار مسكراً حرم، فإذا صار خلّاً، وزال الإسكار حلّ، فدار الحكم مع الإسكار وجوداً وعدمًا. والدوران عديمي؛ لأنه عبارة عن الوجود عند الوجود والعدم عند العدم، وما جزؤه عدم فهو عدم. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٢، التقرير والتحبير ٣/١٦٩، تيسير التحرير ٤/٥.

(٥) فهو خارج عن حقيقة العلة. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٧، التقرير والتحبير ٣/١٦٩، تيسير التحرير ٤/٥.

(٦) قال الزركشي: «وهو بهذا التقسيم - أي: إذا كانت العلة بمعنى المعرف - لا ينبغي أن يقع فيه خلاف، إذ لا امتناع أن يكون العدم علة للموجود». تشنيف المسامع ٣/٢١٧.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: العدم لا يتميز عن غيره؛ لأن التميز فرع الثبوت، وكل ما هو كذلك لا يكون علة<sup>(٢)</sup>.

قلنا: أولاً: لا نسلم أنه فرع الثبوت خارجاً<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: لو تم<sup>(٤)</sup> لم يكن فرق بين عدم اللازم، وعدم الملزوم<sup>(٥)</sup>.

وثالثاً: كما أقول: لو تم، [لم يكن]<sup>(٦)</sup> العدم للعدم<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup> والكبرى القائلة<sup>(٩)</sup>: كل ما هو كذلك<sup>(٩)</sup> لا يكون معلولاً، تُبطل الاتفاق اتفاقاً.

وثانياً: العدم المطلق لا يصلح<sup>(١٠)</sup>، والمضاف إلى ما فيه مصلحة تفويت،

مقتضية للعلة<sup>(١١)</sup> في الجملة، ولا تكون معرفة، ودليلاً عليها فقط بلا اقتضاء، والاستقراء في الفقه يفيد خلاف ذلك، إلا أن يقال ذلك من باب مسامحة بإقامة الدليل مقام المدلول، فتأمل<sup>(١٢)</sup>.

[١] قوله: (والكبرى القائلة...) إلخ [هذا إيراد آخر، وهو النقص بالمقدمة الاتفاقية اتفاقاً، أعني الوجود للعدم، وتقريره: أنا نضم إلى هذه الكبرى، والصغرى المقدمة، فنقول: العدم لا يتميز عن غيره، وكلما هو كذلك لا يكون معلولاً، فيلزم أن العدم لا يكون معلولاً بنفسه]<sup>(١٣)</sup>.

[٢] قوله: (العدم المطلق لا يصلح) [يوضحه: أنه إذا قيل: يقتل المرتد؛ لعدم إسلامه، فلو كان في قتله مع الإسلام مصلحة؛ فالعدم مفوَّت لها<sup>(١٤)</sup>، أو

(١) أي: القائلون بعدم كون العلة عدماً لوجودي.

(٢) انظر: نهاية السؤل ص ٣٠٥، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٧.

(٣) أي: خارج الذهن. انظر: المواقف، للعضد مع شرحها، للجرجاني ١/ ١٠٠.

(٤) أي: عدم تميّز العدم عن غيره. (٥) انظر: نهاية السؤل ص ٣٠٥.

(٦) ساقطة من (ك) و(م) و(ق).

(٧) أي: لم يكن عدم العلة، علة لعدم المعلول؛ لفقدان التميز. فواتح الرحموت ٢/ ٣٢٦.

(٨) آخر (٢٠٥/أ) من النسخة (م). (٩) آخر (١٣٨/أ) من النسخة (ق).

(١٠) آخر (٨٩/أ) من النسخة (ل). (١١) ساقطة من (ك) و(س).

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٣) أي: كما إذا قيل في المرتد يقتل لعدم إسلامه، فلو كان في قتله مع إسلامه مصلحة، =

وإلى ما فيه مفسدة عدم المانع، وإلى نقيض المناسب، لا يكون مظنةً له؛ لأن الظاهر غني، والخفي لا يُعلم بالخفي<sup>(١)</sup>، وإلى غير نقيضه غير راجح<sup>(٢)</sup>، قلنا:

مفسدة، فعدم الإسلام عدم المانع، فما المقتضي؛ لأن عدم المانع لا يكون علة بالضرورة<sup>(٣)</sup>، وإلا فإن كان الإسلام منافياً لمناسب القتل، وهو الكفر، فإن كان بالكفر ظاهراً، فهو العلة، لا عدم الإسلام، وإن كان خفياً؛ فالإسلام كذلك؛ لأن النقيضين مثلاً، جلاء وخفاء، فعدم الإسلام أيضاً خفي لذلك، وإن لم يكن منافياً للمناسب، بأن لم يكن الكفر هو المناسب، ولذا قال مالك: يُقتل، وإن رجع إلى الإسلام<sup>(٤)</sup>؛ بل المناسب شيء آخر يجتمع مع الإسلام وعدمه، فلا يكون عدمه مظنة<sup>(٥)</sup> [٦].

= فالتعليل بعدم الإسلام يفوت تلك المصلحة، فلا يصح التعليل به.  
(١) بيان ذلك: أن وجود ذلك الأمر الذي اختص به العدم (كالإسلام في المثال) إن كان منافياً، ومناقضاً لوجود المناسب - وهو الكفر - لذلك الحكم الثبوتي - وهو القتل - فالتعليل بعدم ذلك الأمر باطل؛ لأن عدم ذلك الأمر المنافي للمناسب - وهو عدم الإسلام - لا يصلح أن يكون مظنة للمناسب الذي هو نقيض ذلك الأمر المنافي - وهو الكفر؛ لأن هذا النقيض إن كان ظاهراً تعين أن يكون بنفسه علة من غير احتياجه إلى مظنة، وإن كان خفياً، فنقيضه - وهو الإسلام - أيضاً خفي، فعدم ذلك الأمر المنافي - وهو عدم الإسلام - خفي أيضاً، والخفي لا يصلح أن يكون مظنة للخفي. انظر: بيان المختصر، للأصفهاني ٣/٣٠.

(٢) أي: وجود ذلك الأمر الذي اختص به العدم - وهو الإسلام - غير منافٍ للمناسب - وهو الكفر -، فوجوده كعدمه، فلا يكون عدمه مناسباً، ولا مظنةً للمناسب، وحيث لا بد من شيء آخر يكون علة. انظر: بيان المختصر ٣/٣٠ - ٣١، التقرير والتحجير ٣/١٦٨.

(٣) أي: لو كان في قتل المرتد مع إسلامه مفسدة، فغاية ذلك أن الإسلام مانع، والتعليل بعدم الإسلام لتعليل بعدم المانع، وعدم المانع ليس بعلة؛ بل لا بد معه من مقتضى، فيكون هو العلة لا العدم.

(٤) انظر: البيان والتحصيل، لابن رشد ٤٠٩/١٦.

(٥) الخلاصة: أن العدم المطلق لا يصلح للعلة؛ لأن نسبته إلى كل الأحكام متساوية، فلا مطمع في جعله مظنة لمعين، فلا يعلل قتل المرتد مثلاً بالعدم فقط مطلقاً. انظر: بيان المختصر ٣/٣٠، شرح العضد ص ٢٩٦ - ٢٩٧، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢١٤، تشنيف المسامع ٣/٢١٧، التقرير والتحجير ٣/١٦٧.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).



نختار أن المضاف إليه نقيض المناسب، وهو العدم نفسه، فلا ثالث<sup>(١)</sup>.

أقول: على أن الأحكام المتضادة ربما تعلق<sup>(٢)</sup> بأوصاف متناقضة، مع أن المال واحد؛ كالعصمة بالإسلام، والقتل بعدمه، والمقصود التزامه خوفاً من القتل، فلا تفويت، فتدبر.

ومنها: لجمهور الحنفية ألا تكون المستنبطة<sup>(٣)</sup> قاصرة؛ كجوهرية [النقدين]<sup>(٤)(٥)</sup>، والأكثر، ومنهم مشايخنا السمرقنديون: على جوازها؛ كالمنصوصة اتفاقاً<sup>(٦)</sup>، والمانع: لا فائدة فيها<sup>(٧)</sup>، والنقض بالمنصوصة يُدفع: بأنها عدم التعدية<sup>(٨)</sup>.

وقول ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>: إن العلة دليل الحكم، والنص دليل الدليل، لا يخفى ضعفه؛ بل الحق: أن النص دليلٌ إنّا<sup>(١٠)</sup>، والعلة دليلٌ لِمّا<sup>(١١)</sup>،

(١) أي: فلا قسم ثالث؛ لأن المستدل أبطله، فلا يكون عدم الأمر الذي أضيف إليه العدم مظنةً للمناسب، فجاز حينئذٍ كون المناسب هو العدم نفسه لا مظنته. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٢٩٧، التقرير والتحجير ١٦٨/٣، تيسير التحرير ٣/٤.

(٢) آخر (١/١٥٨) من النسخة (س).

(٣) آخر (١/١٨٩) من النسخة (ك).

(٤) ساقطة من (ك) و(م).

(٥) وهو قول أكثر الحنابلة، ومذهب أبي عبد الله البصري من المعتزلة. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٣٢٢، روضة الناظر ٢/٢٦١، الإحكام، للآمدي ٣/٢٧١، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٢٨٦، المسودة ص ٤١١، بديع النظام ٢/٥٨٠، التوضيح مع التلويح ٢/١٨٨، شرح الكوكب المنير ٤/٥٢.

(٦) انظر: قواطع الأدلة ٢/١١٥، المحصول، للرازي ٥/٣١٢، لباب المحصول ٢/٦٨٣، الإحكام، للآمدي ٣/٢١٦، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٩، شرح مختصر الروضة ٣/٣١٧، البحر المحيط ٧/٢٠٠.

(٧) انظر: روضة الناظر ٢/٢٦١، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٢٨٧، التوضيح مع التلويح ٢/١٨٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٢٠.

(٨) انظر: المصادر السابقة.

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٦.

(١٠) تقدّم تعريف دليل (الإنّي) ٧١/١.

(١١) تقدّم أيضًا تعريف دليل (اللّمي) ٧١/١.

والقول بأنها<sup>[١]</sup> ليست فائدة<sup>(١)</sup> فقهية ممنوع.

المجوز، أولاً: دلالة الدليل لا تنكر<sup>(٢)</sup>، وفيه ما سيأتي<sup>[٢]</sup>.

وثانياً: لو كانت العلية بالتعدية، والتعدية بالعلية دار<sup>(٣)</sup>، والجواب:

[١] قوله: (والقول بأنها...) إلخ [أي: تلك الفائدة، وهو عدم التعدية، أو

هذه الفائدة؛ أي: معرفة الإن واللم، وهو الظاهر]<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (وفيه ما سيأتي) [إشارة إلى أن شرط الدلالة عند الخصم وجود

التأثير المستلزم للتعدية، فعند عدم الشرط [لا]<sup>(٥)</sup> دلالة عنده؛ بل مجرد وهم<sup>(٦)</sup>

بالإخالة، وبهذا اندفع ما في التلويح<sup>(٧)</sup>: من أنه لا معنى للنزاع في التعليل بالعلة

القاصرة<sup>(٨)</sup> الغير منصوبة؛ لأنه إذا غلب على رأي المجتهد علية الوصف القاصر،

وترجح عنده بإمارات معتبرة في استنباط العلل، لم يصح نفي الظن، ذهاباً إلى

أنه مجرد وهم، وأما عند عدم رجحان ذلك، أو عند تعارض القاصر والمتعدي،

فلا نزاع في أن العلة هو<sup>(٩)</sup> الوصف المتعدي، تدبر<sup>[١٠]</sup>.

(١) آخر (٢٠٥/ب) من النسخة (م).

(٢) أي: أن الدليل قد دل على علية العلة القاصرة المستنبطة، فوجب القول به، فالمجتهد إذا

اجتهد في طلب العلة، وأدّى اجتهاده إلى أن القاصرة علة، حصل الظن بأن الحكم لأجلها،

فصح التعليل بها. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٧٢/٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان

المختصر ٣٥/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢١٩/٣، التحرير مع التقرير والتجوير ١٦٩/٣.

(٣) أي: لزم الدور؛ لتوقف كل من التعدية، والعلية على الآخر. انظر: المحصول، للرازي

٣١٢/٥، الإحكام، للآمدي ٢٧٢/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٨،

شرح مختصر الروضة ٣١٩/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢١٩/٣.

(٤) ساقطة من (ك) و(س).

(٥) زيادة من المطبوع، وهي ساقطة من (ل)، ويستقيم بها المعنى.

(٦) هكذا في (ل)، وفي المطبوع: «فهم»، وهو الأنسب.

(٧) انظر: التلويح ١٣٤/٢.

(٨) العلة القاصرة: هي الوصف الذي لا يوجد في غير محل النص، وتسمى الواقعة. انظر:

الحدود، للباغي ص ٧٣، المحصول، لابن العربي ص ١٥١، شرح مختصر الروضة ٣/

٣١٧، شرح المحلي وحاشية العطار ٢/٢٨٢.

(٩) هكذا في النسخة (ل) والمطبوع، ولعل الأنسب: «هي».

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

تعديّة الوصف غير تعديّة الحكم، على أنه ملازمة<sup>(١)</sup>، فتدبر.

ثم قيل<sup>[١]</sup>: الخلاف لفظي؛ لأنّ التعليل هو القياس باصطلاح الحنفية، والقاصرة إبداء حكمة<sup>(٢)</sup>، وهذا لو تم لم يكن بلا قياس، وقد قيل به<sup>[٢]</sup>.

وقيل<sup>[٣]</sup>: بل معنوي مبني على اشتراط التأثير، أو الاكتفاء بالإخالة، فعلى الأوّل: يلزم التعديّة دون الثاني.

وفي التحرير<sup>(٣)</sup>: أنه غلط؛ لصحة التأثير باعتبار الجنس في الجنس، فجاز كون العين قاصرة، أقول: التعديّة لعينه أو لجنسه<sup>(٤)</sup> لازم، على تقدير التأثير، بخلاف الإخالة، وهذا بالحقيقة<sup>[٤]</sup> تحرير للمسألة؛ لتكون محلاً للمنازعة.

[١] قوله: (ثم قيل) [القائل: ابن الهمام<sup>(٥)</sup> وغيره]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (وقد قيل به) [أي: أنهم قالوا بصحة التعليل بلا قياس، كما مرّ عند بيان أقسام المؤثر، مع ما عليه وله]<sup>(٧)</sup> [٨].

[٣] قوله: (وقيل) [القائل: صدر الشريعة<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

[٤] قوله: (وهذا بالحقيقة اهـ). [جواب سؤال، وهو: أن المتبادر من تعديّة

(١) أي: أن كل واحدة من التعديّة والعلية مستلزمة للأخرى، لا متوقفة عليها، فلا يلزم الدور. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٥، جامع الأسرار، للكاكي ٤/١٠٥٠، التلويح شرح التوضيح ٢/١٨٧، التقرير والتحجير ٣/١٦٩.

(٢) أي: فلا يصح التعليل بالعلة القاصرة؛ لمخالفة حقيقة القياس في اصطلاح الحنفية. انظر: فواتح الرحموت ٢/٣٢٨.

(٣) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٧٠.

(٤) في (س): «أو جنسه».

(٥) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٧٠.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٧) انظر: ٢/٤٢١.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) انظر: التوضيح مع التلويح ٢/١٣٤، حيث قال: «فأقول: هذه المسألة مبنية على اشتراط التأثير عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ، وعلى الاكتفاء بالإخالة عند الشافعي رَحِمَهُ اللهُ».

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

## فرع

جمهور الشافعية: إذا اجتمعت<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> وتعارضت القاصرة، والمتعدية<sup>(٣)</sup>، ترجّحت المتعدية<sup>(٤)</sup>، وإذا اجتمع وصفان وأحدهما متعدّ، يجعل مستقلاً؛ لتعدية<sup>(٥)</sup> هذا.  
ومنها<sup>(٦)</sup>: عدم النقض<sup>(٧)</sup>،

العلة، أن تكون العلة بعينها موجودة في محلّ آخر، لا أن يكون جنسها فيه، والجواب: أنه لما كان حمل المنازعة، والمحاكاة بين العلماء العظام على الخلاف<sup>(٨)</sup> اللفظي بعيداً، أخذنا البعدية<sup>(٩)</sup> بالمعنى الأعم؛ صحة للمنازعة، ولا يخفى أنه حسن، يصح في مثله ارتكاب التأويل<sup>(١٠)</sup>[<sup>(١١)</sup>].

(١) أي: العلل. (٢) آخر (١٣٨/ب) من النسخة (ق).

(٣) العلة المتعدية: هي الوصف الذي يوجد في محل آخر غير محله الذي نص الشرع عليه. انظر: الحدود، للباجي ص ٧٣، المحصول، للرازي ٢٨٧/٥، شرح مختصر الروضة ٣/٣١٧.

(٤) وهو قول المالكية، والحنابلة، ومثاله: تعليل الربا في الذهب والفضة بالوزن، وتعليلهما بالثمنية، فالأولى متعدية إلى كل موزون كالحديد، والنحاس، والثانية قاصرة، وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه لا ترجح إحداهما على الأخرى بالقصور ولا بالتعدي. انظر: البرهان ٨٢٢/٢ مسألة ١٣٥٦، قواطع الأدلة ٢/٢٥٤، المحصول، لابن العربي ص ١٥١، المنحول ص ٥٥٣، المحصول، للرازي ٤٦٧/٥، روضة الناظر ٢/٢٦٤، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢/٤١٩، البحر المحيط ٧/٢٠٤، شرح الكوكب المنير ٤/٧٢٣.

(٥) آخر (١٨٩/ب) من النسخة (ك). (٦) أي: من شروط العلة.

(٧) ويسمى بالاطراد، وهو: استمرار حكم العلة في جميع محالها، أو سلامتها من النقض، وهو شرط مختلف فيه كما سيبيّن المصنف. انظر: أصول السرخسي ١٧٦/٢، قواطع الأدلة ٢/١٤٠، المختصر، لابن اللحام ص ١٤٤.

(٨) آخر (٨٩/ب) من النسخة (ل). (٩) في المطبوع: التعدية، وهي الأصوب.

(١٠) لعل مراد المصنف أن الخلاف ليس لفظياً؛ بل معنوي، وهو في العلة قاصرة العين والجنس، أما ما ظهر تأثير جنسها في عين الحكم أو جنسه، فلا خلاف في التعليل بها، وإن كانت عينها قاصرة.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

وهو تخلف الحكم [عنها]<sup>(١)</sup> لمشايخ ما وراء<sup>[١]</sup><sup>(٢)</sup> النهر<sup>(٣)</sup>، وأبي الحسين<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> وعليه الشافعي<sup>[٢]</sup>، والأكثر: يجوز لمانع<sup>(٦)</sup>، وهو المختار، وعليه أبو زيد<sup>[٣]</sup>، وحنفية العراق<sup>(٧)</sup>، وهو الصحيح من

[١] قوله: (لمشايخ ما وراء...) إلخ [منهم فخر الإسلام، وشمس الأئمة، وأتباعهما<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (وعليه الشافعي) [كما قال السبكي<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

[٣] قوله: (وعليه أبو زيد<sup>(١٢)</sup>...) إلخ [قال صدر الإسلام<sup>(١٣)</sup>: تكلم الناس

(١) ساقطة من (ك) و(م)، مثال التخلف لعله: القتل العمد العدوان علة لوجوب القصاص، فلو كان القاتل أباً للمقتول، لتخلف الحكم هنا؛ لوجود مانع الأبوة، لا لعدم صلاحية الوصف المذكور علة. انظر: قواطع الأدلة ١٨٥/٢، شرح مختصر الروضة ٣/٣٢٣، البحر المحيط ٧/٣٣٠، شرح الكوكب المنير ٤/٥٨.

(٢) آخر (١٥٨/ب) من النسخة (س).

(٣) بلاد ما وراء النهر: هي الأراضي الواقعة ما بين نهري سيحون، وجيحون، ومن مدنها: بخارى، وسمرقند، وطشقند، وتقع الآن ضمن جمهوريات تركمانستان، وطاجيكستان، وإذا أطلق ما وراء النهر، فيراد به نهر جيحون، وهو من أنزه النواحي، وأخصبها، وأكثرها خيراً. انظر: آثار البلاد وأخبار العباد، للقرظيني ص ٥٥٧، المسالك والممالك، للاصطخري ص ٢٦٨ وما بعدها.

(٤) انظر: المعتمد ٢/٢٨٤.

(٥) آخر (٢٠٦/أ) من النسخة (م).

(٦) انظر: رفع الحاجب ٤/١٩٢، التوضيح مع التلويح ٢/١٥٦، التقرير والتحبير ٣/١٧٢، وتيسير التحرير ٤/٩.

(٧) انظر: الفصول في الأصول ٤/٢٥٥، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٣١١.

(٨) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٣٢٩، أصول السرخسي ٢/١٧٦.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) وقد أوصل السبكي المذاهب في هذا الشرط إلى عشرة مذاهب. انظر: رفع الحاجب ٤/١٩١ - ١٩٢.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٢) انظر: قواطع الأدلة ٢/١٨٥، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٣١١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٧٢.

(١٣) هو: أبو اليسر، محمد البزدوي، وانظر: التقرير والتحبير ٣/١٧٧.

مذهب<sup>[١]</sup> علمائنا الثلاثة؛ لقولهم بالاستحسان، وشرطهم عدم كون الأصل معدولاً به عن سنن القياس<sup>(١)</sup>، وبَيِّنُ الوصف المؤثر غير معدوم فيهما؛ بل التأثير<sup>(٢)</sup>، وقيل: يجوز في المنصوصة فقط<sup>(٣)</sup>، وقيل: في

في تخصيص العلة قديماً [وجديدة]<sup>(٤)</sup>، إلا أنه لم يرد عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، وزفر، وسائر أصحابه نص فيه، وادّعى قوم من أجلاء أصحابنا، كالكرخي، والرازي، والدبوسي، والقاضي خليل بن أحمد السجزي<sup>(٥)</sup>: أن مذهب أبي حنيفة القول بتخصيص العلة، واستشهدوا بمسائل<sup>(٦)</sup>، وذكر المحاسبي من الأشاعرة: أن أبا حنيفة كان يقول ذلك، وعده من مناقبه، وفي التحقيق<sup>(٧)</sup>: من أجاز تخصيص العلة من مشائخنا زعم أن ذلك مذهب علمائنا الثلاثة<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (وهو الصحيح من مذهب...) إلخ [ما يدل على ذلك: قولهم بشبوت حكم الرخصة، تعذر مع قيام سبب العزيمة]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: الفصول في الأصول ٢٥٦/٤؛ أي: أن الحكم قد تخلف عن العلة مع وجودها في المعدول به عن القياس، وهذا نقض لها؛ فالقول بالنقض وجوازه لا بد منه، مع القول بعدم صحة القياس في حالة كان الأصل معدولاً به عن سنن القياس.

(٢) أي: أن التأثير هو المعدوم.

(٣) انظر: البرهان ٦٣٤/٢ مسألة ٩٦٩، المحصول، للرازي ٢٣٧/٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٩٩، شرح مختصر الروضة ٣/٣٢٤، شرح الكوكب المنير ٥٩/٤.

(٤) هكذا في: (ل)، ولعل الأنسب: «وجديداً».

(٥) هو: الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل السجزي الحنفي، أبو سعيد، شيخ الحنفية، وقاضي سمرقند، سمع الحديث من ابن خزيمة، وأبي القاسم البغوي، وغيرهما، كان من أحسن الناس وعظماً وتذكيراً، مات بفرغانة سنة ٣٧٨ هـ. انظر: الوافي بالوفيات ١٣/٢٤٥، سير أعلام النبلاء ٤٢٨/١٦، تاج التراجم، لابن قطلوبغا ص ٢٧.

(٦) قال أبو بكر الجصاص: «ومسائل أصحابنا وما عرفناه من مقالاتهم فيها توجب ذلك» ثم ذكر من أمثلة ذلك بقوله: «كقول أصحابنا في علة تحريم النساء: إنها وجود أحد وصفي علة تحريم التفاضل، فمتى أطلقنا (العلة) على هذا الحد احتجنا إلى ترك الحكم، مع وجود العلة في الدراهم والدنانير، إذا أسلمها في سائر الموزونات، فيكون فيه تخصيص من جملة موجب العلة». الفصول في الأصول، للجصاص ٢٥٥/٤ - ٢٥٦.

(٧) انظر: التحقيق في أصول الفقه شرح المنتخب، للأخسيكتي ٤٨١/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

المستنبطة فقط<sup>(١)</sup>.

لنا: تخصيص عموم العلة؛ كتخصيص عموم اللفظ<sup>(٢)</sup>، والقول بأن<sup>[١]</sup> التخصيص من صفات اللفظ اصطلاح [جديد]<sup>(٣)</sup> لا يدفع المعنى<sup>[٢]</sup>، ولا يلزم التناقض؛ لأن المانع استثناء عقلاً، ولا التصويب، كما زعم فخر الإسلام<sup>[٣]</sup>؛ لأن التخلف في المستنبطة لا يسمع، إلا مع بيان مانع صالح،

[١] قوله: (والقول بأن...) إلخ [القائل: صدر الشريعة<sup>(٤)</sup>]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (لا يدفع المعنى) [أي: المعنى الجامع بينهما، فإنه كما أن العام موجب للحكم في جميع أفرادها، ودليل التخصيص يمنعه عن النقيض، كذلك العلة تستدعي عمومها في جميع محالّها، وموجب التخصيص يمنعه العموم، فتدبر]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (كما زعم فخر الإسلام) [قال<sup>(٧)</sup>: صحة الاجتهاد بسلامته من المناقضة، وخطؤه بانتقاضه، فإذا جاز تخصيص العلة، أمكن لكل مجتهدٍ أورد عليه النقض في علته أن يقول: امتنع حكم علتي ثمة لمانع، فيلزم التصويب، وأعجب من ذلك قوله: وفي تصويب كل مجتهد، قولٌ بوجوب الأصلح على الله؛ إذ الأصلح في كل مجتهد أن يكون مصيباً، والقول بوجوب الأصلح باطل، فما يؤدّي إليه كذلك]<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر: البرهان ٢/٦٣٦، شرح مختصر الروضة ٣/٣٢٣، البحر المحيط ٧/٣٣١، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٧٣، شرح الكوكب المنير ٤/٥٨.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) انظر: التوضيح مع التلويح ٢/١٧٦.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) هذا القول ليس قول فخر الإسلام ﷺ، إنما قول البخاري صاحب الكشف. انظر: كشف الأسرار ٤/٣٨.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

على أَنَّ طُرُقَ الدَّفْعِ كَثِيرَةٌ<sup>[١]</sup>.

قالوا: أَوَّلًا: عَدَمُ الْمَانِعِ، أَوْ وَجُودُ الشَّرْطِ جُزْءَ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَلْزَمَ الْكُلَّ<sup>(١)</sup>، [و] لا كُلَّ<sup>(٢)</sup>، وَلَا جُزْءًا<sup>(٣)</sup>، قُلْنَا: النِّزَاعُ فِي الْبَاعِثِ<sup>[٢]</sup> الْمُؤَثِّرِ، لَا فِي جُمْلَةٍ مَا يَتَوَقَّفُ، وَلَا دَخَلَ لِلشَّرْطِ وَعَدَمُ الْمَانِعِ فِي التَّأْثِيرِ اتِّفَاقًا<sup>(٤)</sup>،

[١] قوله: (كثيرة) [كما سيأتي في فصل المناظرة]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (النزاع في الباعث. اهـ.) [لا يخفى أنه حينئذ يصير النزاع لفظيًا، من ههنا قال «صاحب الكشف»<sup>(٦)</sup>: إن الخلاف في مسألة تخصيص العلة راجعة إلى العبارة في التحقيق؛ لأن العلة في غير موضع يتخلف الحكم عنها صحيحة عند الفريقين، وفي موضع التخلف للحكم معدوم بلا شبهة، إلا أن العدم مضاف إلى المانع عند المجوّز، وإلى عدم العلة عند المانع.

والحق: أن الخلاف<sup>(٧)</sup> معنوي، تظهر ثمرته في جواب النقض، فإنه يصح عند المجوّز بإبداء المانع، بخلاف المانع<sup>(٨)</sup>، وفي انخرام المناسبة لمفسدة تلزم، راجحة، أو مساوية<sup>(٩)</sup>، فإنه يحصل الانخرام عند المانع؛ لانعدام العلة عنده، بخلاف المجوّز، فعنده لا تنعدم العلة؛ بل تنفي الحكم بوجود المانع، تدبر]<sup>[١٠]</sup>.

(١) أي: من المؤثر وعدم المانع ووجود الشرط. فواتح الرحموت ٣٢٩/٢.

(٢) ساقطة من (ك) و(م).

(٣) انظر: التقرير والتحبير ١٧٥/٣، تيسير التحرير ١٥/٤.

(٤) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ١٧٥/٣.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤٢/٤، وقد قال بكون النزاع لفظيًا أيضًا إمام الحرمين، وابن الحاجب. انظر: البرهان ٢/٦٥٠ مسألة ١٠٠٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٠، شرح الكوكب المنير ٦٢/٤.

(٧) آخر (أ/٩٠) من النسخة (ل).

(٨) أي: بخلاف من يمنع جواز النقض، فالجواب عن النقض بإبداء المانع عنده لا يجوز.

(٩) أي: وتظهر ثمرة الخلاف في تخصيص العلة في مسألة انخرام المناسبة أيضًا.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



ومن ههنا اندفع قولهم: لو صحت مع التخلّف، لزم الحكم في التخلّف<sup>(١)</sup>.  
وثانيًا: تعارض دليل الاعتبار<sup>(٢)</sup> والإهدار، فلا اعتبار<sup>(٣)</sup>، قلنا:  
التخلّف ليس دليل الإهدار، إلا بلا مانع<sup>(٤)</sup>.

وثالثًا: <sup>(٥)</sup> العلة الشرعية كالعقلية، ولا تخصيص فيها<sup>(٦)</sup>، وأجيب: بأن  
العقلية علل بالذات، وما بالذات لا ينفك، وهذه علل بالوضع، فقد لا  
تستلزم معلولها، كذا في المختصر<sup>(٧)</sup>، أقول: هذا الجواب غير مرضي؛  
لأن الشارع جعلها موجبات، وجعله حقًّا، فلا يتخلّف بلا مانع، ومن ثمة  
يقدر المانع في المنصوصة اتفاقًا<sup>(٨)</sup>.

بل <sup>(٩)</sup> الحق: أن المؤثر العقلي كالشرعي، يجوز فيه التخلّف لمانع،  
ألا ترى لا يحترق الحطب الرطب من النار المحرقة<sup>(١٠)</sup>، والتامة  
كالتامة<sup>(١١)</sup>.

قالوا<sup>(١٢)</sup>: لو صحّت المستنبطة مع التخلّف؛ لكان لمانع، وإلا فلا

(١) قال الأنصاري: «وجه الاندفاع: أن ملزوم المعلول هو وجود العلة التامة، لا المؤثرة فقط، والتزاع إنما وقع فيه». فواتح الرحموت ٣٢٩/٢.

(٢) آخر (٢٠٦/ب) من النسخة (م).

(٣) أي: تعارض دليل اعتبار العلة، ودليل تخلّف الحكم عنها، والتعارض موجب للتساقط، فلا علة. انظر: فواتح الرحموت ٣٣٠/٢.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٠، التقرير والتحبير ١٧٥/٣، تيسير التحرير ١٦/٤.

(٥) آخر (١٩٠/أ) من النسخة (ك).

(٦) وسبب ذلك: أن تخلّف الحكم في العلة العقلية يفسدها، فكذا الشرعية. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠١، وأصول الفقه، لابن مفلح ١٢٢٣/٣.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٠.

(٨) انظر: التقرير والتحبير ١٧٢/٣، تيسير التحرير ٩/٤.

(٩) آخر (١٣٩/أ) من النسخة (ق). (١٠) آخر (١٥٩/أ) من النسخة (س).

(١١) أي: العلة التامة العقلية، وهي المركبة من المقتضي، والشرط، وانتفاء المانع؛ كالعلة التامة الشرعية، لا يجوز التخلّف فيهما. انظر: الإبهاج ١٥٧/٢، فواتح الرحموت ٣٣٠.

(١٢) أي: المانعون التخلّف في العلة المستنبطة.

اقتضاء<sup>(١)</sup>، والمانع إنما يكون بعد العلة، وإلا فعَدَمُ الحكم؛ لعدم العلة، فيدور<sup>(٢)</sup>، وأجيب: بأنه دَوْرٌ معية<sup>(٣)</sup>، ودُفِعَ<sup>(٤)</sup>: بأن المراد أنه لا تعلم المانعية إلا بعد الاقتضاء، ولا يعلم الاقتضاء إلا بعد العلم بالمانعية، وقد يجاب: بأن ظن العلية<sup>[١]</sup> بمسالكها، واستمراره موقوف على المانع عند التخلف، والمانع موقوف على أصل الظن، فلا دور.

أقول: المانع في محل التخلف موقوف على ظنّها<sup>(٥)</sup> فيه، وظنّها<sup>[٢]</sup><sup>(٦)</sup> فيه.

[١] قوله: (بأن ظنّ العلية) [توضيحه: أن من أعطى فقيراً، فظن أنه إنما أعطاه لفقره، فإن لم يعط فقيراً آخر توقّف الظن؛ لجواز وجود المانع وعدمه، فإن تبين مانع كفسقه، عاد ظن أنه كان للفقير، وههنا مع ذلك الباعث لم يعطه لفسقه، وإلا زال ظن كونه للفقير، كذا في المختصر<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (وظنّها فيه...) إلخ [إن قيل: ربما يمنع؛ لأن المسلك أفاد الظن مطلقاً، قلنا: قد مرّ أن التخلف بلا مانع دليل الإهدار<sup>(٩)</sup>، فيفيد ظن عدم العلية، فظن العلية في محل التخلف، موقوف على عدم المانع، وإلا تعارضاً، وتساقطاً، فلا ظن بأحدهما<sup>(١٠)</sup>، تدبر]<sup>(١١)</sup>.

(١) أي: أن صحة العلة هنا توقفت على تحقق المانع، فإن كان التخلف لمانع، فهي صحيحة وإلا فلا. انظر: بيان المختصر ٤٣/٣، تحفة المسؤول ٤٤/٤، الردود والنقود ٤٨٦/٢، تيسير التحرير ١٤/٤.

(٢) أي: إن تحقق المانع صار فرع صحة العلة؛ إذ لو لم تصح العلة، لكان عدم الحكم لعدم العلة، لا لوجود المانع، وفي نفس الوقت صارت صحة العلة متوقفة على تحقق المانع، فحصل الدّور. انظر: المصادر السابقة.

(٣) أي: لم يتوقف أحدهما على الآخر، إنما غاية الأمر امتناع انفكاك العلة والمانع، كلّ عن الآخر، وتلازمهما. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠١.

(٤) الدافع: العضد، وتبعه ابن الهمام. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠١، التحرير مع التقرير والتحبير ١٧٣/٣.

(٥) آخر (٢٠٧/أ) من النسخة (م). (٦) ساقطة من (ك).

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠١.

(٨) ساقطة من (ك) و(س). (٩) انظر: ٤٤٥/٢.

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠١. (١١) ساقطة من (ك) و(س).

موقوف على المانع فيه<sup>(١)</sup>، فيعود.

واستشكل أيضًا<sup>(٢)</sup>: بما إذا قارن الظن العلم بالتخلف، كما لو سأله فقيران، فأعطى أحدهما، ومنع الفاسق، والصواب: أن المتوقف على العلية هو المانعية بالفعل، والمتوقف عليه العلة<sup>(٣)</sup> هو المانعية بالقوة، وهو كون<sup>(٤)</sup> الشيء، بحيث إذا جامع باعثًا منعه مقتضاه، وجد أو لا<sup>(٥)</sup>، هذا.

قالوا<sup>(٦)</sup>: أولاً: دليل المستنبطة يوجب الظن، والتخلف مشكك؛ لاجتماع<sup>(٧)</sup> المانع وعدمه، فلا تعارض<sup>(٨)</sup>، وأجيب: بأن الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر، فقولك: العلية مظنونة، وعدمها مشكوك، تناقض<sup>(٩)</sup>.

وأما قول الفقهاء: الظن لا يرتفع بالشك، فمعناه: أن حكم الأقوى لا يزول بالأضعف شرعاً، ولا يمكن مثله ههنا؛ لأن الكلام في نفس الظن<sup>(١٠)</sup>، أقول: التخلف في نفسه مشكك، فإذا انضم مع دليل العلية احتمال المانع، صارت العلية مظنونة<sup>(١١)</sup> ظناً قوياً، والمشكوك يصير بالمرجح مظنوناً بالضرورة، فالصواب: أن عند الانفراد كلُّ يوجب الظن، وعند الاجتماع<sup>(١٢)</sup> يحصل الشك في الطرفين للتعارض، فلا نسلم<sup>(١٣)</sup>

(١) أي: في محل التخلف؛ لأن التخلف من غير مانع دليل عدم المقتضي. انظر: فواتح الرحموت ٣٣١/٢.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٢، التحرير مع تيسير التحرير ١٣/٤.

(٣) في (س): «العية». (٤) آخر (١٩٠/ب) من النسخة (ك).

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٢، تحفة المسؤول ٤٥/٤، تيسير التحرير ١٣/٤.

(٦) أي: المانعون من التخلف في العلة المنصوصية.

(٧) في (س) و(ق): «لا احتمال».

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٢، تحفة المسؤول ٤٦/٤، الردود

والنقد ٤٨٧/٢، التحرير مع تيسير التحرير ١٠/٤.

(٩) انظر: المصادر السابقة.

(١٠) انظر: التقرير والتحبير ١٧٣/٣، تيسير التحرير ١٠/٤.

(١١) في (ك): «مظنوناً». (١٢) آخر (٢٠٧/ب) من النسخة (م).

(١٣) آخر (١٥٩/ب) من النسخة (س).

قولك: التخلف<sup>(١)</sup> مشكك، وفيه ما فيه<sup>[١]</sup>، هذا.

وأما المنصوصة، فلا تقبل النقص؛ للزوم بطلان النص العام، بخلاف المستنبطة، فإن دليلها الاقتران مع عدم المانع، وأجيب في المختصر<sup>(٢)</sup>: إن كان قطعياً<sup>(٣)</sup>، فعدم القبول مسلّم ولا نزاع، وإلا قيل، ويقدر المانع، أقول: النقص مقدّر<sup>[٢]</sup>، وإن كان تقدير محال، فالتقدير هو الحق، [فتدبر]<sup>(٤)</sup>.

## فرع

الموانع كما في كتبنا خمسة<sup>(٥)</sup>: ما يمنع انعقاد العلة؛ كييع الحر<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى أنه يمكن إثبات المقدمة الممنوعة، وهي: إفادة المستنبطة الظن، ولو مع التخلف، بما مرّ من أن التخلف في نفسه مشكك. إلخ، إلا أن يقال: احتمال عدم المانع أقوى؛ لأنه أصلي، فتفكر]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (النقص مقدّر...) إلخ [حاصله: أن الكلام بعد فرض وجود النقص، أنه هل يُخل بالعلية في المنصوصة، أو المستنبطة، أم لا، كما مرّ تفصيله في صدر المسألة، فالقول بعدم القبول خلاف المفروض؛ بل الحق في الجواب: أنه يقدر المانع إن لم يكن ظاهراً، فتأمل]<sup>(٨)</sup>.

(١) آخر (١٣٩/ب) من النسخة (ق).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠١.

(٣) أي: النص في العلة المنصوصة. (٤) ساقطة من (س).

(٥) أي: في كتب الحنفية، وهي في الحسيات، والشرعيات، وطريق معرفة ذلك الاستقراء. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٣٤، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٤/٤ وما بعدها، أصول السرخسي ٢٠٩/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٣١٧/٢، التوضيح مع التلويح ٢/ ١٧٤ وما بعدها.

(٦) لما أضيف البيع إلى الحر كان ذلك مانعاً عن أصل انعقاد العلة؛ لعدم المحل، وإن وجد صورة. انظر: نور الأنوار شرح المنار ٣١٧/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

وما يمنع تمامها؛ كبيع عبد الغير<sup>(١)</sup>، فإنه<sup>(٢)</sup> لا يتم إلا بإجازته.  
وما يمنع<sup>(٣)</sup> ابتداء الحكم؛ كخيار الشرط<sup>(٤)</sup> للبايع، يمنع الملك للمشتري<sup>(٥)</sup>.

وما يمنع تمامه؛ كخيار الرؤية، لا يمنع الملك؛ لكن لا يتم بالقبض معه؛ بل له الردّ بلا قضاء ولا رضا<sup>[١]</sup>.

وما يمنع لزومه؛ كخيار العيب لا يتمكن من الفسخ بعد القبض، إلا بتراضٍ أو قضاء.

وأما الكسر<sup>[٢]</sup>، وهو: تخلف الحكم عن الحكمة دون العلة؛ كتخلف

[١] قوله: (بلا قضاء ولا رضا...) إلخ [لا يخفى أن فيما ذكرنا إشارة إلى أن الفرق بين خيار الرؤية، وخيار العيب، وهو الأوجه، كما هو مذكور في أصول فخر الإسلام<sup>(٦)</sup>، وشمس الأئمة<sup>(٧)</sup>، ولم يفرّق بينهما القاضي أبو زيد، ومن ثمة جعل الموانع أربعة، فقال<sup>(٨)</sup>: لأنه إن لم يحدث شيء من الأجزاء، فهو المانع من الابتداء، والانعقاد، وإلا فهو المانع من التمام، وكل منهما في العلة، أو الحكم<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (وأما الكسر. اهـ.) [اعلم أن الكسر بهذا المعنى ذكره الآمدي،

(١) أي: بلا إذنه، فالبيع ينقذ شرعاً؛ لوجود المحل؛ لكونه مآلاً بخلاف بيع الحر؛ لكن لا يتم؛ لمانع منعه من ذلك، وهو عدم وجود رضا المالك. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٦/٤، نور الأنوار ٣١٧/٢.

(٢) في (ك): «فإنها». (٣) آخر (١٩١/أ) من النسخة (ك).

(٤) خيار الشرط: أن يشترط العاقدان أو أحدهما الخيار في فسخ العقد إلى مدة معلومة. انظر: التعريفات ص ١٠٢، معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٢.

(٥) فالعلة وجدت بتمامها، لكن الحكم، وهو الملك لم يبتدأ لمانع منع من ابتدائه، وهو الخيار. انظر: نور الأنوار ٣١٧/٢.

(٦) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٥/٤.

(٧) انظر: أصول السرخسي ٢١٠/٢. (٨) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

رخصة السفر عن الصنعة الشاقة في الحضر، فالمختار: أنه لا يُبطل العلية، وعليه<sup>(١)</sup> الأكثر<sup>(٢)</sup>.

لنا: العلة المظنة، وهي سالمة<sup>(٣)</sup>، أما الأولى<sup>(٤)</sup>، فلأن الحكمة لما وجب اعتبارها، وامتنع اعتبار إطلاقها، وتعذر تعيين القدر الصالح، ضُبطت بما هو أمانة له، وما في المنهاج<sup>(٥)</sup>: العلم باشتمال الوصف عليه، دون العلم به ممتنع، فأقول: مندفع؛ لأن تعذر التعيين تحقيقاً<sup>(٦)</sup>، لا ينافي الضبط تخميناً، تدبر.

قالوا<sup>(٧)</sup>: الوصف تبع للحكمة، فالنقض<sup>(٨)</sup> وارد<sup>[١]</sup> على العلة، قلنا:

ومن تبعه<sup>(٩)</sup>، قال السبكي<sup>(١٠)</sup>: وقال الأكثرون من الأصوليين، والجدليين: الكسر عبارة عن إسقاط وصف من أوصاف العلة، وإخراجه عن الاعتبار. ثم نقض [النافي]<sup>(١١)</sup>، وهذا بعينه النقض المكسور<sup>(١٢)</sup>[<sup>(١٣)</sup> هذا]<sup>(١٤)</sup>.

[١] قوله: (فالنقض وارد...) إلخ [إذا بطلت الحكمة التي هي المقصودة،

(١) آخر (٢٠٨/أ) من النسخة (م).

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٨٨/٣، البحر المحيط ٣٥١/٧، إرشاد الفحول ١٥٠/٢.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع الردود والنقود ٤٨٩/٢، شرح المحلي مع حاشية العطار ٣٥٠/٢.

(٤) وهي كون العلة المظنة، وليس الحكمة. (٥) انظر: المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٥٠.

(٦) أي: في القدر الصالح من الحكمة والمصلحة.

(٧) أي: القائلون بأن الكسر يبطل العلية. (٨) في (ك) و(م): فانتقض.

(٩) تبع الآمدي في هذا التعريف ابنُ الحاجب. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٨٨/٣، مختصر ابن الحاجب مع الردود والنقود ٤٨٩/٢.

(١٠) انظر: رفع الحاجب ٢١٣/٤.

(١١) هكذا في (ل)، وفي المطبوع: «الباقى»، وهو الصواب.

(١٢) مصطلح النقض المكسور أورده ابن الحاجب تبعاً، للآمدي، وقد نقل المرداوي عن

البرماوي أنها تسمية لا يعرفها الجدليون. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٩٢/٣، مختصر ابن

الحاجب مع بيان المختصر ٤٩/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٢٩/٣، البحر المحيط

٣٥١/٧، فصول البدائع ٣٦٥/٢، التحبير ٣٢٤١/٧.

(١٣) آخر (٩٠/ب) من النسخة (ل). (١٤) ساقطة من (ك) و(س).

لا اعتبار لها، إلا إذا كانت مضبوطة، ألا ترى البكارة علة الاكتفاء بالسكوت؛ لحكمة الحياء، والثيب، ولو أوفر حياءً لم يُعتبر إجماعاً<sup>(١)</sup>، نعم؛ لو كانت لها أقدار مختلفة، ولكل قدر وصف ضابط لا بد من تشريع أليق لكل<sup>(٢)</sup>؛ كالقطع بالقطع؛ تحصيلاً للزجر، والقتل بالقتل تحصيلاً للأكثر<sup>(٣)</sup>.

وأما النقض المكسور، وهو: نقض بعض العلة، مع إلغاء الباقي، فالمختار<sup>(٤)</sup> أنه وارد، وعليه الأكثر<sup>[١]</sup>،<sup>(٥)</sup>.....

بطل التابع والوسيلة، ولم يبق اعتباره؛ فالنقض الوارد على الحكمة، وارد على العلة، ويجوز أن يكون المعنى: أن تخلف الحكم عن الحكمة دون العلة، مستلزم لبطلان العلة؛ لأنها تابعة للحكمة، وتخلف التابع عن المتبوع باطل<sup>(٦)</sup> [٧].

[١] قوله: (وعليه الأكثر)<sup>(٨)</sup> قال الشيخ أبو إسحاق<sup>(٩)</sup>: هو سؤال مليح،

(١) انظر: المبسوط ١٠/٥، بداية المجتهد ٣/٩٤١ - ٩٤٢، المجموع للنووي ١٦/١٧٠.

(٢) آخر (١/١٦٠) من النسخة (س).

(٣) أي: أن تشريع القتل بالقتل فيه تحصيل للقطع وزيادة، وهذا أليق بالحكمة. انظر: التحرير تيسير التحرير ٤/٢٠.

(٤) آخر (١/١٤٠) من النسخة (ق). (٥) آخر (١٩١/ب) من النسخة (ك).

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٢٨٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٢٨، الردود والنقود ٤٩١/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) المقصود بالنسبة إلى الأكثر هنا في القول بإبطال العلية بالنقض المكسور، فيما إذا بين المعارض عدم تأثير الوصف الملغى عنده، بعد نقض المناسب، كما تقدّم، وهذا ما وضّحه الصفي الهندي، حيث قال: «وهو مردود غير مقبول عند جماهير المحققين، إلا إذا بين الخصم إلغاء القيد الذي وقع به الاحتراز عن النقض، وأنه لا تأثير له في الحكم لا باعتبار انفراده، ولا باعتبار ضمه إلى الوصف الآخر، فإنه حينئذ يكون مقبولاً؛ لأن الخصم إن بقي مستمراً على التعليل بالمجموع كان ذلك قدحاً في تمام العلة بعد التأثير، وإن علل بالجزء وحده كان ذلك قدحاً في تمام العلة بالنقض». نهاية الوصول ٨/٣٤٢٧، وانظر: المحصول، لابن العربي ص ١٣٨، قواطع الأدلة ٢/٢٠٢، الإحكام، للآمدي ٣/٢٩٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٤٩، البحر المحيط ٧/٣٥١، شرح الكوكب المنير ٤/٦٥ - ٦٧.

(٩) ذكر بعض الأصوليين هذا عن الشيرازي نقلاً عن كتابه التلخيص أو الملخص في الجدل. =

خلافًا لشُرْذمة<sup>(١)</sup> ذاهبين إلى أن الوصف، ولو طرديًا دافع.

مثاله: قول الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ<sup>(٢)</sup>: بَيْعٌ مَجْهُولُ الصِّفَةِ، فَلَا يَصِحُّ؛ كَبَيْعِ عَبْدٍ بِلَا تَعْيِينَ، فَيَنْقُضُ الْحَنْفِيُّ<sup>(٣)</sup> بِتَزْوِجٍ مِنْ لَمْ يَرَهَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْجَهَالََةَ مُسْتَقَلَّةٌ بِالْمُنَاسَبَةِ، وَكَوْنُهُ مَبِيعًا طَرْدِيًّا<sup>(٤)</sup>.

لنا: العلة المجموع، أو الباقي، والأول باطل؛ لِإِلْغَاءِ الْمَلْعَى، وَالْبَاقِي مَنْقُوضٌ<sup>(٥)</sup>.

ومنها<sup>(٦)</sup>: .....

والاشتغال به ينتهي إلى بيان الفقه، وتصحيح العلة، وقد اتفق أكثر أهل العلم على صحته، وإفساد العلة به، ويسمونه النقض من طريق المعنى، والإلزام من طريق الفقه، وأمكن في ذلك طائفة من الخُراسانيين<sup>(٧)</sup>.

= انظر: رفع الحاجب ٢١٣/٤، البحر المحيط ٣٥٢/٧، التحبير ٣٢٤٢/٧، شرح الكوكب المنير ٦٥/٤، إرشاد الفحول ١٥٠/٢.

(١) هذا الخلاف ليس على إطلاقه؛ لأن من خالف الإبطال بالنقض المكسور؛ كالأمدي، وابن الحاجب، اشترطوا أن يبين الخصم إلغاء الوصف الملغى عنده، فإن بين أنه لا أثر له، وأصرّ المستدل على التعليل بالوصفين بطل ما علل به؛ لعدم تأثيره لا بالنقض، وإن اقتصر على الوصف المتبقي بطل بالنقض؛ لأنه ورد على كل العلة، وإن أتى بوصف لا أثر له في الأصل؛ ليحترز به عن النقض لم يجز. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٩٢/٣، أصول ابن مفلح ١٢٣٠/٣، التحبير ٣٢٤٣/٧، شرح الكوكب المنير ٦٧/٤.

(٢) أورد ابن السبكي هذا المثال بقوله: «على لسان الشافعية»، ولم ينسبه إلى الشافعي. انظر: الإبهاج ١٢٦/٣.

(٣) آخر (٢٠٨/ب) من النسخة (م).

(٤) انظر: قواطع الأدلة ٢٠٢/٢، الإحكام، للآمدي ٢٩٢/٣، الإبهاج ١٢٦/٣، البحر المحيط ٣٥١/٧، والتحرير مع تيسير التحرير ٢٢/٤، شرح الكوكب المنير ٦٦/٤.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٤، تيسير التحرير ٢٢/٤.

(٦) أي: من شروط العلة.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).



[الانعكاس، وهو انتفاؤه عند انتفائها<sup>(١)</sup>، وذلك مبني على منع التعليل بعليتين كل]<sup>(٢)</sup> مستقل بالاقتضاء؛ إذ لا يكون الحكم بلا باعث، تفصيلاً، أو وجوباً.

والحق عند الجمهور: جوازه<sup>(٣)</sup>، والقاضي في المنصوصة فقط<sup>(٤)</sup>، وقيل: عكسه<sup>(٥)</sup>، والإمام<sup>(٦)</sup>: يجوز عقلاً، ويمتنع شرعاً.

لنا: لو لم يجر لم يقع، وقد وقع، فإن البول، والغائط، والمذي، والرعا، كلٌّ يوجب الحدث، وكذا القصاص والردة للقتل<sup>(٧)</sup>.

إن قيل: بل الأحكام متعددة، ولذلك ينتفي قتل القصاص بالعفو، ويبقى الآخر، وبالعكس بالإسلام<sup>(٨)</sup>، قلنا: لو تعددت لتعددت بالإضافة إلى

(١) أي: انتفاء الحكم؛ لانتفاء العلة. انظر: المحصول، للرازي ٢٦١/٥، الإحكام، للآمدي ٢٩٤/٣، نهاية الوصول، للهندي ٣٤٤٢/٨، كشف الأسرار، للبخاري ٤٥/٤، الإبهاج ١١١/٣، البحر المحيط ٣١٠/٧، غاية الوصول ص ١٣٥، شرح الكوكب المنير ٦٧/٤، التحرير مع التقرير والتحبير ١٨١/٣.

(٢) ساقطة من (ك) و(م).

(٣) انظر: البرهان ٥٤٧/٢ مسألة ٧٩٧، قواطع الأدلة ١٦٢/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٤٥/٤، البحر المحيط ١٨١/٧، التقرير والتحبير ١٨١/٣.

(٤) اختلف الأصوليون في مذهب القاضي الباقلاني في المسألة، فمنهم من نسب إليه القول بمنع تعدد العلل مطلقاً كالآمدي، ومنهم من نسب إليه القول بالجواز مطلقاً كالزركشي، ومنهم من نسب إليه القول بالجواز في المنصوصة دون المستنبطة؛ كالمصنف هنا، متابعا ابن الحاجب. انظر: البرهان ٥٣٧/٢ مسألة ٧٧٧، الوصول إلى الأصول ٢٦٣/٢، المحصول، للرازي ٢٧١/٥، الإحكام، للآمدي ٢٩٥/٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٢/٣، المنهاج مع الإبهاج ١١٥/٣، البحر المحيط ٢٢٣/٧ - ٢٢٤، التحرير مع التقرير والتحبير ١٨١/٣.

(٥) أي: جواز تعدد التعليل في المستنبطة دون المنصوصة، قال الزركشي في البحر المحيط (٢٢٥/٧): «حكاه ابن الحاجب، وابن المنير في شرحه على البرهان وقد استغربت حكايته»، وقال المحلي: «وأسقط المصنف - أي: ابن السبكي - هذا القول؛ لقوله: لم أراه لغيره - أي: لغير ابن الحاجب -». شرح جمع الجوامع ٢٨٦/٢.

(٦) أي: أبو المعالي الجويني. انظر: البرهان ٥٤٥/٢ مسألة ٧٩١.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥٠/٣، التحرير مع التقرير والتحبير ١٨١/٣.

(٨) أي: أن جواز القتل بسبب الردة غير جوازه بسبب القصاص، فقد يسقط القتل بسبب القصاص؛ لعفو ولي الدم، ولا يسقط القتل بسبب الردة. انظر: المصدرين السابقين.

الأدلة؛ إذ ليس ما به الاختلاف إلا ذلك، واللازم باطل؛ لأن الإضافات لا توجب تعددًا<sup>[١]</sup> في ذات المضاف.

وما قيل<sup>[٢]</sup>: القتل بالردة حق الله، والقصاص حق العبد، فأقول: مدفوع بأن ذلك معتبر في جانب العلة، ولذلك كان الحكمة في أحدهما حفظ الدين، وفي الآخر حفظ النفس، واعترض<sup>(١)</sup> الآمدي<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> بأن

[١] قوله: (لا توجب تعددًا...) إلخ [لا يخفى أنه إذا تعددت الذات، تعدد الوجود، وحينئذٍ يتعدد عدمها، وإلا كان لشيء واحد نقيضان، وإذا تعدد الوجود والعدم، كان مما يتصوره العقل أن ينتفي أحدهما، ويبقى الآخر، وإن كان بينهما تلازم في الواقع، وذلك لأن حقيقة الملزوم غير حقيقة اللازم، فلا يمتنع في تصور العقل ملاحظة وجود أحدهما مع عدم الآخر، كما يلاحظ تعدد الوجود، وهذا معنى قول «شارح المختصر»<sup>(٤)</sup>: لو أوجب الإضافة إلى العلل تعدد، [ألزم]<sup>(٥)</sup> مغايرة حديث البول لحديث الغائط، وكان يتصور أن ينتفي أحدهما، ويبقى الآخر، ولما كان فهم هذا المعنى دقيقًا، خفي على شارح الشرح، فقال<sup>(٦)</sup>: فيه بحث؛ لأنه إن أريد بالمغايرة جواز الانفكاك، فلا نسلم أن عدم الاتحاد يستلزمها، وإن أريد عدم الاتحاد، فلا نسلم أنه يستلزم جواز انتفاء أحدهما وبقاء الآخر؛ لجواز التلازم في الوجود، انتهى، تدبر<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (وما قيل) [القائل: التفتازاني<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (٢٠٩/أ) من النسخة (م). (٢) انظر: الإحكام ٢٩٥/٣.

(٣) آخر (١٩٢/أ) من النسخة (ك).

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٦.

(٥) هكذا في (ل)، في المطبوع: «لزم»، وهو الصواب الموافق لما في شرح المختصر.

(٦) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٥٧/٣.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٥٧/٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

النزاع في الواحد بالشخص<sup>(١)</sup>، والمخالف يمنعه في الصور<sup>(٢)</sup> المذكورة؛ بل بالنوع<sup>(٣)</sup>، أقول: المفروض التوارد معاً، فلو كان هناك اتحاد بالنوع، لا الشخص، لزم اجتماع المثليين.

واستدلّ: لو [امتنع]<sup>(٤)</sup> امتنع تعدّد الأدلة، ويمنع الملازمة؛ لأن الأدلة الباعثة أخص<sup>(٥)</sup>.

قالوا<sup>(٦)</sup>: أولاً: لو تعددت لزم استقلال<sup>[١]</sup> كلّ وعدمه لعلية غيره، والثبوت بهما لا بهما، قلنا: <sup>(٧)</sup> معنى الاستقلال كونها بحيث إذا انفردت يثبت<sup>[٢]</sup> بها

[١] قوله: (لزم استقلال...) إلخ حاصله: إلزام التناقض في العلة، والحكم<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (بحيث إذا انفردت يثبت...) إلخ [لا يخفى عليك أن المستدل

(١) أي: أن الاختلاف في جواز تعدد العلل مع اتحاد الشخص، مثاله: تعليل الحدث من زيد بالبول، والرعاف، واللمس، وأما إن كان الاتحاد بالنوع، مع الاختلاف بالشخص، فجواز تعدد العلل فيه محل اتفاق بين الأصوليين، مثاله: تعليل قتل زيد بكونه قاتلاً، وقتل عمرو بكونه مرتدّاً. انظر: شرح الكوكب المنير ٧٠/٤، حاشية العطار مع شرح المحلي ٢٨٥/٢.

(٢) آخر (١٦٠/ب) من النسخة (ق).

(٣) أي: أن المخالف يمنع أن يكون الحكم في الصور المذكورة آنفاً، متحد الشخص؛ كالحدث المتعدد علته من البول، والمذي، والرعاف؛ بل هو عنده واحد بالنوع. انظر: تيسير التحرير ٢٤/٤.

(٤) ساقطة من (ك)، والمراد: امتنع تعدد العلل.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٦، تحفة المسؤول ٥٧/٤، التحرير مع تيسير التحرير ٢٥/٤.

(٦) أي: المانعون من جواز تعليل الحكم الواحد بعليتين.

(٧) آخر (١٤٠/ب) من النسخة (ق).

(٨) وجه هذا التناقض: أن معنى استقلال العلة بالعلية هو أن يثبت الحكم بها بانفرادها، وهذا يناقض تعدد العلل؛ لأن القول بتعدد العلل يلزم منه أن يثبت الحكم بالجميع لا بكل واحدة، وهذا هو معنى عدم الاستقلال، فحصل التناقض بين الاستقلال وعدم الاستقلال. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٦، الردود والنقود ٤٩٦/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٤٥/٤، تيسير التحرير ٢٥/٤.

الحكم، وهذه الحثية ثابتة لها دائماً<sup>(١)</sup>.

أقول: إنما اختيار ههنا هذا المعنى؛ لأنه مشترك بين المجوزين مطلقاً، لا كما توهم التفتازاني من اختصاصه بالقائل بالجزئية<sup>(٢)</sup>، وسيجيء ما هو التحقيق<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: لو جاز لزم<sup>[١]</sup> اجتماع المثليين، وأجيب: بأن ذلك في العلل

أخذ الاستقلال بمعنى الثبوت بها لا غيرها، وهذا على نحوين: الثبوت بالفعل، والثبوت على التقدير، والأول حقيقة، والثاني مجاز، كما في شرح المختصر<sup>(٤)</sup>، وذلك لما تقرر أن إطلاق الوصف على الأفراد المقدرة مجاز، فالمستدل أجرى كلامه على الحقيقة، والمجيب أجاب بتحرير المراد، بما<sup>(٥)</sup> قررنا اندفع ما في شرح الشرح<sup>(٦)</sup>، إذا كان معنى الاستقلال هذا<sup>(٧)</sup> لم يحتج إلى جعله مجازاً، تدبر<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (لو جاز لزم...) إلخ [لا يذهب عليك أن بناء حجة الخصم على استحالة الحكم<sup>(٩)</sup>؛ فيندفع ما أجاب به شارح الشرح<sup>(١٠)</sup>: من أن كلاً من العلل عند الاجتماع يكون جزءً، والعلة هي المجموع، وذلك لأن جعلها مستقلة عند

(١) أي: أن التناقض الذي ذكره إنما نشأ من استقلال العلة حالة التعدد، لا في حالة الأفراد، ويجوز أن تكون كل واحدة من العلل في حالة الانفراد مستقلة، وفي حالة الاجتماع غير مستقلة، فلا يلزم التناقض في حالة التعدد لعدم استقلال كل منها حينئذ وهذا الأمر ثابت لها دائماً. انظر: نهاية الوصول، للهندي ٣٤٧١/٨، رفع الحاجب ٢٢٩/٤.

(٢) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٦٢/٣.

(٣) أي: عند الكلام على توارد العلل معاً، هل كل واحدة علة مستقلة، أو المجموع علة، أو العلة واحدة لا بعينها؟ انظر: ٤٥٩/٢.

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٦.

(٥) في المطبوع: «وبما».

(٦) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٦١/٣.

(٧) آخر (٩١/أ) من النسخة (ل). (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) في المطبوع: «التحكم».

(١٠) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٦١/٣.

العقلية المفيدة للوجود، وأما الأدلة المفيدة للعلم فلا، كذا في المختصر<sup>(١)</sup>، أقول: لا يخفى أن الكلام في العلة الباعثة المفيدة لوجود الحكم في الخارج، لا في مطلق الدليل، على أن العلم أيضًا موجود<sup>(٢)</sup>، ولو سلم، فلا نزاع في الثبوت في نفس الأمر، وإن لم يسمَّ وجود، فتدبر. والصواب: أن المفروض التوارد على الواحد بالشخص<sup>(٣)</sup>، فيوجب كل عين ما يوجهه الآخر، لا مثله.

وثالثًا: تعلّقوا في علة الربا، أهى الكيل<sup>(٤)</sup>، أو الطعم<sup>(٥)</sup>، أو الاقتيات<sup>(٦)</sup>؟ بالترجيح<sup>(٧)</sup> وهو فرع صلاحية كلٍّ، وملزوم انتفاء المتعدد، وأجيب: بأنهم تعرضوا للإبطال لا للترجيح، ولو سلم، فللإجماع على اتحاد العلة ههنا<sup>(٨)</sup>.

القاضي<sup>(٩)</sup>: إذا نصَّ على استقلال كلٍّ، لا بد من القبول، وما لم

الانفراد، وناقصة عند الاجتماع تحكّم؛ لأن المفروض أن لا دخل للانفراد أو الاجتماع في العلية، وإن كانا عارضين لها، تدبر<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٢٩/١٩، حاشية العطار على شرح المحلى ١/١٤٢.

(٣) آخر (٢٠٩/ب) من النسخة (م).

(٤) هذا مذهب الحنفية. انظر: تبين الحقائق ٨٥/٥، البناية للعيني ٥٢٤/٦، فواتح الرحموت ٣٣٦/٢.

(٥) هذا مذهب الشافعية. انظر: روضة الطالبين ٤٠/٣، المجموع ٣٩٧/٩.

(٦) هذا مذهب المالكية، وقيل: الاقتيات مع الادخار. انظر: الشرح الكبير، للدردير ٣/٤٧، عقد الجواهر الثمينة ٣٩٥/٢.

(٧) آخر (١٩٢/ب) من النسخة (ك).

(٨) أي: للإجماع على اتحاد العلة في باب الربا، وإذا أجمعوا على ذلك، ولم يمكنهم المصير إلى واحد منها بلا مرجح، لزمهم إما الترجيح، أو جعل كل من علل الربا جزء علة، والتالي باطل فتعين الأول. انظر: بيان المختصر ٥٨/٣، الردود والنقود ٤٩٨/٢.

(٩) أي: الباقلاني، وقد تقدم ذكر قوله في أول المسألة، والخلاف في تحقيق النسبة إليه.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

يُنَصَّ فيه، حَكَمْنَا بالجزئية؛ إذ الحكم بالعلية دون الجزئية تحكُّم، وعورض<sup>[١]</sup>: بالعكس، أقول: في العلية إلغاء الآخر من وجه، فإنه لو انفرد لا دخل للآخر، وليس كذلك الجزئية، فتأمل<sup>(١)</sup> إنه دقيق، على أن التعدد مرجوح، والجواب: أن الاستقلال<sup>[٢]</sup> يستنبط بالعقل، بأن يكون بينهما عموم من وجه العاكس المنصوصة قطعية، فانتفى احتمال غيرها، بخلاف المستنبطة، وربما يترجح كلُّ بدليله، والجواب: منع القطعية، وانتفاء الاحتمال<sup>(٢)</sup>.

الإمام<sup>(٣)</sup>: لو لم يمتنع شرعاً، لَوَقَعَ عادة، ولو نادراً، والثابت

[١] قوله: (وعورض) [المعارض: «شارح الشرح»]<sup>(٤)</sup>[<sup>(٥)</sup>].

[٢] قوله: (أن الاستقلال...) إلخ [اعلم أنه إذا كان بينهما عموم من وجه، فعند افتراق كلِّ يُفهم استقلالهما بلا شك، فيحكم عند الاجتماع أنهما كذلك، وذلك لأن الانفراد لو كان شرطاً للاستقلال، أو الاجتماع مانعاً، كان علة ناقصة في التأثير، لا مستقلة، هذا خلف، فعلم أن ذات العلة - مع قطع النظر عن الانفراد والاجتماع - مستقلة بالتأثير، وهذا معنى الاستنباط بالعقل، لا كما توهم التفتازاني أنها عند الانفراد مستقلة، وعند الاجتماع أجزاء<sup>(٦)</sup>، كيف، وفيه ثبوت مطلب القاضي، فإنه يقول باستقلال المنصوصتين، بخلاف المستنبطتين، فإنه يحكم فيهما بالجزئية؛ دفعاً للتحكُّم، وبين أن هذا الفرق إنما هو في الاجتماع، فتأمل<sup>(٧)</sup>[<sup>(٨)</sup>].

(١) آخر (١٦١/أ) من النسخة (س).

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٣٧/٣، الردود والنقود ٥٠٠/٢.

(٣) انظر: البرهان ٥٤٥/٢ مسألة ٧٩١.

(٤) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٦٣/٣.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣٦٣/٣.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٣٦/٣، الردود والنقود ٤٩٩/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

بأسباب [الحَدَث] <sup>(١)</sup> متعدد، حتى قيل <sup>(٢)</sup>: إذا نوى رفع أحد أحداثه لم يرتفع الآخر، والجواب: منع عدم الوقوع، وتجوز التعدد <sup>(٣)</sup> لا يكفيه؛ لأنه <sup>(٤)</sup> مستدل <sup>(٥)</sup>.

ثم اتفق المعدّدون أنه <sup>(٦)</sup> بالأول في الترتيب <sup>(٧)</sup>، وما عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ <sup>(٨)</sup>: حَلَفَ لا يتوضأ من الرعاف، فبال، ثم رعف، فتوضأ، حنث، فمبني على العرف.

وأما في المعية <sup>(٩)</sup>، فقيل: بالمجموع، فكل جزء، وقيل: واحدة لا بعينها، والمختار: بكل دفعة <sup>(١٠)</sup>.

لنا: الجزئية تنافي الاستقلال، وفي الحدة <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> التحكّم <sup>(١٣)</sup>.

أقول: الاستقلال قد يطلق على الثبوت بها، لا غيرها كما مر <sup>(١٤)</sup>، وهذا المعنى حقيقة في الانفراد، ومجاز في الاجتماع؛ لأنه ثابت على

(١) في (ك) و(م): الحدوث.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٨، التقرير والتحجير ٣/١٨٤، تيسير التحرير ٤/٢٨.

(٣) آخر (١٤١/أ) من النسخة (ق). (٤) آخر (٢١٠/أ) من النسخة (م).

(٥) انظر: بيان المختصر ٣/٦٢، شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٨، الردود والنقود ٢/٥٠٠، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٨٤.

(٦) أي: المعلول.

(٧) في (ك): «بالترتيب».

(٨) انظر: فتح القدير ١/٥٩، حاشية ابن عابدين ٤/١٤٢، غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر للحموي ١/٣٩١.

(٩) أي: بأن توجد العلل معاً؛ كمن مس، ولمس، وبال معاً. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٨، فواتح الرحموت ٢/٣٣٧.

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٣٧.

(١١) في (س): «الوحدة».

(١٢) آخر (١٩٣/أ) من النسخة (ك).

(١٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٨، الردود والنقود ٢/٥٠١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٣٧.

(١٤) انظر: أول المسألة ٢/٤٤٩.

تقدير الانفراد، وقد يطلق على الثبوت<sup>[١]</sup> بها نفسها؛ أي: لا يتوقف اقتضاؤها على غيرها، كما في الأمثلة المتقدمة، وهو المراد ههنا؛ لأنه التوارد المتنازع فيه بالتحقيق، وإلا لزم<sup>[٢]</sup> توارد الناقصة<sup>(١)</sup> في هذا الواحد<sup>(٢)</sup> بالشخص؛ إذ الثابت بالانفراد<sup>[٣]</sup> .....

[١] قوله: (وقد يطلق على الثبوت...) إلخ [اعلم أن الظاهر من الاستقلال هو المعنى الثاني، كما اعترف التفتازاني<sup>(٣)</sup>، فيقرر دليل المخالف، حيث قال: لو تعددت، لزم استقلال كلٍّ وعدمه، والثبوت بهما؛ لأنهما بهذا المعنى، وعلى هذا التقدير الجواب المشترك المذكور سابقًا ظاهري، كيف لا، والجزئية تنافي الاستقلال لهذا<sup>(٤)</sup> المعنى؛ بل نقول: القول بالجزئية، وفي عدم الجزئين مثلاً، خلاف الفطرة الدقيقة، وكذلك في تعدد الدلائل المفيدة للعلم، والحق في الجواب عن هذا التقرير ما سيأتي الإشارة إليه، وهو أن عليّة كلٍّ ليس بطريق التبعية، حتى يكون لكلٍّ دخل في الإثبات في الجملة؛ بل كل منهما بتمامها علة لتمام المعلول؛ فالثابت لكلٍّ علة الاستقلال، وللحكم الثبوت بهما لا النقيض، مل تدبر، فإنه حقيق بالتفكير<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (وإلا لزم) [أي: لو كان النزاع في الأول باعتبار المعنى المجازي، وقيل: في الاجتماع بالجزئية، لزم توارد العلتين الناقصتين إلخ]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (إذ الثابت بالانفراد...) إلخ [إن قلت: هذا منافٍ لما سيجيء أنه إذا انتفى أحدهما،<sup>(٧)</sup> لم يكن الاحتياج إلى إفادة أخرى، قلت: المراد ههنا: أن الثابت بالانفراد ابتداءً، مغاير للثابت بالاجتماع ابتداءً، والمراد ثمة أن الثابت بالاجتماع ابتداءً إذا انتفى إحدى علتيه لا ينعزم ذلك، حتى يحتاج إلى إفادة جديدة؛ بل يبقى بقاء علته، تدبر<sup>(٨)</sup>.

(١) في (س) و(م): «الناقضة». (٢) في (س): «في هذه الوحدة».

(٣) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣/٣٦٩.

(٤) في المطبوع: (بهذا)، وهو الأنسب. (٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) ساقطة من (ك) و(س). (٧) آخر (٩١/ب) من النسخة (ل).

(٨) ساقطة من (ك) و(س).



شخص [آخر]<sup>(١)</sup>، ولا نزاع فيه كما مر<sup>(٢)</sup>، ومن ههنا ألزم المانعون اجتماع المثلين، وحينئذٍ اندفع ما أُورِدَ: أنه إن أراد الاستقلال عند الانفراد، فغير مفيد، وإن أراد عند الاجتماع، فنفس المتنازع فيه، فتأمل<sup>(٣)</sup>.

[ثم]<sup>(٤)</sup> أقول: ربما يُمنع التحكم، على تقدير الوحدة، وإنما يكون<sup>(٥)</sup> لو كان<sup>(٦)</sup> بعينها؛ بل لا بعينها<sup>(٧)</sup>، والجواب: أن الكلام فيما إذا لم يكن أمر مشترك<sup>(٨)</sup> بينهما هو العلة، كما في عدم الجزأين، فإن طبيعة عدم الجزء، مع أي تعيين كان هي العلة، وحينئذٍ لو أريدَ بالمعينة لا بعينها المبهمة، لزم عدم تحصلها، والمعلول متحصّل، فلا بد أن يراد معينةً مخصوصةً أيّة كانت، وفيه التحكّم، فتدبر.

قالوا<sup>(٩)</sup>: لو كان كل<sup>(١٠)</sup>، لزم اجتماع المثلين، أو واحدة فالتحكّم<sup>(١١)</sup>، أقول: معنى عليّة كل<sup>(١٢)</sup> تفرّع واحدٌ على كل، ومعياره صحة

[١] قوله: (معنى عليّة كل...) إلخ [اعلم أنه أجاب في «شرح المختصر»<sup>(١٢)</sup>: بأنه يثبت بالجميع، بمعنى ثبوته بكل واحدة واحدة بالاستقلال، كما يثبت المدلول بالأدلة السمعية، والعقلية، وكل مستقل بإثباته، حتى لو انتفى الآخر، لم يضرّ عدمه، والفرق بينه وبين ما ادّعيتم ظاهر.

(١) زيادة من (س) و(ق).

(٢) أي: لا نزاع في توارد العلل الناقصة - أي: الجزئية - في الواحد بالشخص، وهذا إنما يفهم من كلامه، ولم يمرّ بنصّه.

(٣) قال الأنصاري: «وجه الاندفاع: أن المراد بالاستقلال كونه تاماً في الاقتضاء، وهذا المعنى ثابت بما هو ثابت له دائماً اجتماعاً وانفراداً». فواتح الرحموت ٣٣٨/٢.

(٤) زيادة من (س) و(ق).

(٥) أي: التحكّم.

(٦) أي: الوحدة.

(٧) آخر (٢١٠/ب) من النسخة (م).

(٨) أي: القائلون بالجزئية.

(٩) (كلّ) اسم كان، وخبرها محذوف تقديره: علة. انظر: فواتح الرحموت ٣٣٨/٢.

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٨، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٣٧/٣ - ١٢٣٨.

(١٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٨.

الفاء<sup>(١)</sup>، وهي صحيحة في كلِّ بالنسبة إليه بالاستقلال،<sup>(٢)</sup> ولهذا إذا انتفى أحدهما لم يكن الاحتياج إلى إفادة أخرى، فلا يلزم الاجتماع، كما بالمجموع.

قالوا<sup>(٣)</sup>: بطل الجزئية للاستقلال، والاستقلال للاجتماع،<sup>(٤)</sup> والمعنيُّ بين أنه تحكّم<sup>(٥)</sup>، .....

وفي «شرح الشرح»<sup>(٦)</sup>: أي: الفرق بين الثبوت بالجميع بالمعنى الذي ذكرنا، وبين الثبوت بالمجموع بالمعنى الذي ادعيتم ظاهر؛ لأن ما ذكرنا عائد إلى الكل الإفرادي، وما ذكرتم عائد إلى الكل المجموع<sup>(٧)</sup>، وأما الفرق بأنه لو انتفى الآخر، فعدمه يضرركم، ولا يضرنا، فليس بمستقيم؛ لأنه لا نزاع في الاستقلال عند الانفراد. انتهى، وفيما ذكرت من عدم الاحتياج إلى إفادة أخرى، إشارة إلى دفع إيراد شارح الشرح، ببيان مراد [الله]<sup>(٨)</sup>، وتوضيحه: أنه إذا انتفى المجموع، انتفت العلة التامة، والمعلول ممكن، فيضر عدمها في بقائه، فلو ثبت ثبت لعلّة تامة أخرى، فهذا الثبوت له إفادة أخرى، من علة أخرى، بخلاف ما إذا كان كل واحد علة بالاستقلال، فإنه إذا انتفى الآخر لم يحدث الإمكان للمعلول؛ لأنه ضروري لعلّة أخرى مستقلة، فلا يضر عدمه، فلا احتياج إلى إفادة أخرى، فهذا الفرق يضرركم، ولا يضرنا، وذلك لأن عدم الاحتياج إلى إفادة أخرى بديهي، كما في الأدلة السمعية والعقلية، تدبر<sup>(٩)</sup>.

(١) بأن يقال: وجدت العلة، فوجد الحكم. فواتح الرحموت ٣٣٨/٢.

(٢) آخر (١٩٣/ب) من النسخة (ك). (٣) أي: القائلون بأن العلة واحدة لا بعينها.

(٤) آخر (١٤١/ب) من النسخة (ق).

(٥) انظر: بديع النظام ٦١٩/٢، شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٨، الردود والنقود ٥٠٢/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ١٨٣/٣.

(٦) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٣٦٩/٢.

(٧) في المصدر: «المجموعي».

(٨) هكذا في: (ل) وفي المطبوع: «الشارح»، وهو الصواب؛ لأن المصنف شرع في توضيح كلام العضد.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

والجواب ظاهر<sup>(١)</sup>.

وأما العكس، وهو تعليل حكمين بعلّة واحدة، فبمعنى الأمانة اتفاق<sup>(٢)</sup>؛ كالغروب لجواز الفطر، ووجوب المغرب<sup>(٣)</sup>، وأما بمعنى الباعث، فالمختار جوازه<sup>(٤)</sup>.

لنا: لا بُدّ في مناسبة وصفٍ لحُكْمين؛ كالسرقة للقطع زجرًا، وللتغريم زجرًا<sup>(٥)</sup>، والقذف للحد، وعدم قبول الشهادة.

قالوا<sup>(٦)</sup>: أولاً: الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد<sup>(٧)</sup>، قلنا: ذلك في<sup>(٨)</sup> الواحد الحقيقي، وههنا جهات.

وثانيًا: فيه تحصيل الحاصل؛ لحصول المصلحة بأحدهما<sup>(٩)</sup>، قلنا: ذلك إذا لم يحصل بالوصف مصلحتان، وكان كلٌّ مستقلًّا في التحصيل<sup>(١٠)</sup>.

(١) مقتضى الجواب: أن الاستقلال موجود في كل علة، واجتماعها لا يمنع ذلك، فكل علة تامة في الاقتضاء. انظر: المصادر السابقة.

(٢) أي: متفق على جوازه.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٨، التحرير مع التقرير والتحجير ١٨٣/٣.

(٤) وهو قول أكثر الأصوليين. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٨، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٣٩/٣، البحر المحيط ٧/٢٣٣، التحجير ٧/٣٢٦٠، شرح المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٨٩، شرح الكوكب المنير ٤/٧٦.

(٥) أي: كالسرقة، فهي وصف مناسب للقطع؛ زجرًا له ولغيره من العود لمثله، وهي وصف مناسب للتغريم؛ تحصيلًا لمصلحة جبر نقص المال إذا تلف وفات. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٩، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣/٢٣٣، شرح الكوكب المنير ٤/٧٧.

(٦) أي: المنكرون لتعليل حكمين بعلّة واحدة.

(٧) انظر: نهاية الوصول، للهندي ٨/٣٥٤٤، الإيهاج، للسبكي ٣/١٥٥.

(٨) آخر (٢١١/أ) من النسخة (م).

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٩، شرح المحلي مع حاشية البناني ٢/٢٤٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٣٩، شرح الكوكب المنير ٤/٧٧.

(١٠) أي: إذا جاز حصول المصلحتين بالوصف الواحد، فالحاصل بكل حكم مصلحة أخرى، وإذا لم تحصل المصلحة المقصودة إلا بالحكمين، فالواحد لا يكفي لتحصيلها، فلا يلزم تحصيل الحاصل. انظر: التقرير والتحجير ٣/١٨٤، تيسير التحرير ٤/٢٨.

ومنها<sup>(١)</sup>: أَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ حُكْمِ الْأَصْلِ<sup>(٢)</sup>؛ كَتَعْلِيلِ وَلَايَةِ الْأَبِ عَلَى الصَّغِيرِ الَّذِي عَرَّضَ لَهُ الْجَنُونَ، بِالْجَنُونَ، وَمَثَلُ شَارِحِ الْمُخْتَصَرِ<sup>(٣)</sup>: بِتَعْلِيلِ سَلْبِ الْوَلَايَةِ عَنِ الصَّغِيرِ بِالْجَنُونَ الْعَارِضِ لِلْوَلِيِّ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ<sup>[١]</sup>.  
وقيل<sup>[٢]</sup>: بَلِ الْمَعْنَى<sup>[٣]</sup>.....

[١] قوله: (موضع المضممر) [يعني له؛ أي: للصغير<sup>(٤)</sup>]-<sup>(٥)</sup>.  
[٢] قوله: (وقيل: بل...) إلخ [القائل الأول: الكرمانى<sup>(٦)</sup>، والقائل الثانى: التفتازانى<sup>(٧)</sup>]-<sup>(٨)</sup>.  
[٣] قوله: (بل المعنى. اهـ.) [على هذا يحمل الولي على المحجوب

- (١) أي: من شروط العلة.
- (٢) أي: ألا يتأخر التعليل عن حكم الأصل، وهذا بناء على أن العلة هي الباعث؛ لاستحالة ثبوت الحكم بلا باعث. انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٣٠٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٤٠، جمع الجوامع مع حاشية البناني ٢/٢٤٨، البحر المحيط ٧/١٨٦، تشنيف المسامع ٣/٢٣٤، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٢٩، شرح الكوكب المنير ٤/٧٩.
- (٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٠٩.
- (٤) فيكون المعنى: سلب الولاية عن الصغير العارض له جنون بجنونه العارض، فيجعل الفرع سلب الولاية عن المجنون البالغ، فتكون العلة، وهي الجنون متأخرة عن حكم الأصل وهو السلب؛ إذ السلب حاصل قبل الجنون بعلّة الصغر مثلاً. انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣/٣٧٣، فواتح الرحموت ٢/٣٤٠.
- (٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.
- (٦) انظر: التقرير والتحجير ٣/١٨٥.
- والكرمانى هو: محمد بن يوسف بن علي، شمس الدين الكرمانى، أصله من كرمان، ثم اشتهر في بغداد؛ لأنه تصدى لنشر العلم فيها ثلاثين سنة، وكان عالماً بأصول الفقه، والحديث، والتفسير، والعربية، من مصنفاته: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، مع مختصرات أخرى، توفي أثناء رجوعه من الحج سنة ٧٨٦هـ، وحمل إلى بغداد، ودفن فيها. انظر: الدرر الكامنة ٥/٧٧، الأعلام ٨/٢٧، الفتح المبين ٢/٢٠٢.
- (٧) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣/٣٧٣.
- (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

أن يعلّل سلب<sup>(١)</sup> الولاية عن الصغير المجنون، بالجنون الذي هو عارض في الولي البالغ المقيس، أقول: مع أنه أبعد، عكسُ المراد؛ لأن المطلوب العروض في<sup>(٢)</sup> الأصل، ولم يذكر لا في الفروع، وقد ذكر؛ بل المعنى: أن يُعلّل سلبُ ولاية الولي عن الصغير؛ أي: ليس وليًا عليه أصلًا بالجنون العارض [له]<sup>(٣)</sup>، وقد يمثل بتعليل نجاسة لعاب الخنزير بالاستقذار، فيقاس عليه العرق، وهو متأخر عنها<sup>(٤)</sup>، وردّ ابنُ الهمام: بأنه غير لازم؛ لجواز المقارنة<sup>(٥)</sup>، أقول: الاستقذار طبعًا متقدّم، وشرعًا متأخر، ولو رتبة<sup>(٦)</sup>؛ لأن الطاهر لا يستقذر، فافهم.

لنا: لو تأخّرت لم يكن شرعه لها، واستدلّ: لو تأخّرت ثبت بلا باعث<sup>(٧)</sup>، أقول: مبني على امتناع التعليل بعلتين.  
ومنها<sup>(٨)</sup>: ألا يعود على أصله بالإبطال<sup>(٩)</sup>،<sup>(١٠)</sup> كتعليل الشافعية نصّ

بالقريب، أو الولي الغائب، أو الرقيق، أو أن المثال تقديري، فتأمل<sup>(١١)</sup>.

(١) آخر (١٦٢/أ) من النسخة (س). (٢) آخر (١٩٤/أ) من النسخة (ك).

(٣) ساقطة من (ك).

(٤) لأن عدّه قدرًا بعد العلم بنجاسته. انظر: البحر المحيط ١٧٦/٧، التحرير مع تيسير التحرير ٢٩/٤، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢٩٠/٢، غاية الوصول ص ١١٦، شرح الكوكب المنير ٧٧/٤.

(٥) أي: لجواز أن يقارن وصف الاستقذار نجاسة اللعاب في الثبوت. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٢٩/٤.

(٦) آخر (٢١١/ب) من النسخة (م).

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٠٣/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٩.

(٨) أي: من شروط العلة.

(٩) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٠٦/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٠٩، نهاية الوصول، للهندي ٣٥٥٣/٨، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٤٠/٣، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٣٤/٣، التحرير مع التقرير والتحرير ١٨٥/٣، غاية الوصول ص ١١٦، شرح الكوكب المنير ٨٠/٤.

(١٠) آخر (١٤٢/أ) من النسخة (ق).

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

السَّلَمُ بحرج إحضار السلعة المبطل للأجل المنصوص<sup>(١)</sup>.

وَأَلَّا يَخَالَفَ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا<sup>(٢)</sup>؛ كإيجاب الصوم على المَلِكِ في الكفارة<sup>(٣)</sup>.

وَأَلَّا تَوْجِبَ الْمُسْتَنْبِطَةُ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ مَطْلَقًا عِنْدَنَا<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ نَسَخَ مَطْلَقًا، وَمَنَافِيَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ<sup>(٥)</sup>، وَمَنْعُهَا مَطْلَقًا مَعَ تَجْوِيزِ التَّخْصِصِ وَالتَّقْيِيدِ بِهَا كَابْنِ الْحَاجِبِ<sup>(٦)</sup> [تَنَاقُضُ]<sup>(٧)</sup>، وَأَلَّا تَخَالَفَ قَوْلَ صَحَابِيٍّ عِنْدَ مَنْ قَدَّمَهُ<sup>(٨)</sup>، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

ومنها<sup>(٩)</sup>: لِلْمُسْتَنْبِطَةِ أَلَّا يَكُونَ لَهَا مَعَارِضُ فِي الْأَصْلِ<sup>(١٠)</sup>، وَإِلَّا جَازَ

(١) انظر: التوضيح مع التلويح ١١٧/٢، التقرير والتحبير ١٨٥/٣، تيسير التحرير ٣٠/٤.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٠، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٤٠/٣، غاية الوصول ص ١١٦، التحرير مع التيسير ٣١/٤، المختصر في أصول الفقه، للبعلبي ص ١٤٥، شرح الكوكب المنير ٨٥/٤.

(٣) أي: كفارة الجماع في نهار رمضان، وذلك بتعليل الزجر، فإن هذه العلة مبطلّة للنص الموجب لتأدي الكفارة بأحد الخصال الثلاثة. انظر: فواتح الرحموت ٣٤٠/٢ - ٣٤١.

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٢٩/٣، التقرير والتحبير ١٣٩/٣، تيسير التحرير ٣/٣٠١.

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٠، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٤١/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٦/٧، شرح الكوكب المنير ٨٦/٤.

(٦) ليس مقصود المصنف أن ابن الحاجب يمنع من الزيادة على النص مطلقًا، إنما مقصوده ألا تتضمن العلة المستنبطة زيادة حكم في الأصل غير ما أثبتته النص. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٠، الردود والنقود ٥٠٦/٢.

(٧) ساقطة من (ك)، وجه التناقض: أن منع الزيادة بالتعليل على حكم الأصل الذي أثبتته النص يلزم منه منع جواز تخصيص العام بالقياس، وتقيد المطلق بالقياس، وهذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور. انظر: مختصر ابن الحاجب مع الردود والنقود ٢٧٩/٢، التحرير مع التيسير ٣٢١/١.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع الردود والنقود ٥١٣/٢، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٤٥/٣، شرح الكوكب المنير ١٠٠/٤.

(٩) أي: من شروط العلة.

(١٠) اختلف في هذا الشرط، فقيل: إنه يشترط في العلة إذا كانت مستنبطة ألا تكون معارضة =

التعليل بالمجموع، إلا أن يكون كل مستقلاً<sup>(١)</sup>.  
ومنها: ألا يكون دليلها متناولاً حكم الفرع، ولو بعمومه<sup>(٢)</sup>، إلا عند  
النزاع فيه<sup>[١]</sup>.  
والمختار: عدمه<sup>(٣)</sup>.

لنا: تعدد طرق المعرفة من الفوائد<sup>(٤)</sup>، فليس بتطويل بلا فائدة<sup>(٥)</sup>،  
قالوا: رجوع عن القياس<sup>(٦)</sup>، قلنا: ممنوع؛ لأن الثبوت بكل<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (إلا عند النزاع فيه) [أي: في عمومته بين المستدل، والمعارض،  
كعموم المخصص، وعموم المفهوم، فحين كان الخصم لا يراه حجة، أو يراه؛ لكن  
لا عامة، لو أراد إدراج الفرع فيه؛ لطول البحث، فيُعَرَضُ<sup>(٨)</sup> عن التمسك بالعموم؛  
بل تثبت العلة في الجملة، ثم يعمم به الحكم في جميع موارد وجود العلة]<sup>(٩)</sup>.

= بمعارض مناف موجود في الأصل صالح للعلية، وليس موجوداً في الفرع، وقيل: يشترط  
عدم المعارض في الأصل وفي الفرع، وقيل: يشترط عدم المعارض الراجح في الأصل،  
وقيل: لا يشترط مطلقاً. انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٤٣، جمع الجوامع مع  
شرح المحلي ٢/٢٩٦، البحر المحيط ٧/١٩٦، تشنيف المسامع ٣/٢٣٨، شرح  
الكوكب المنير ٤/٨٤.

(١) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢/٢٩٧، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٣١.  
(٢) مثال ذلك: قياس التفاح على البر بجامع الطعم، بدليل حديث النبي ﷺ: «الطعام  
بالطعام مثلاً بمثل»، فقد تناول دليل العلة بعمومه حكم الفرع، فلا حاجة للقياس حينئذ.  
انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٠، جمع الجوامع مع حاشية العطار  
٢/٢٩٦، تشنيف المسامع ٣/٢٤٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٤٣، شرح الكوكب  
المنير ٤/٨٧.

(٣) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٤/٣٢. (٤) آخر (١٩٤/ب) من النسخة (ك).  
(٥) انظر: شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٢٩٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٤٤،  
التحرير مع تيسير التحرير ٤/٣٢.

(٦) أي: العدول عن دليل حكم الفرع إلى إثبات الأصل رجوع عن القياس إلى النص؛ لأن  
الحكم في الفرع إنما ثبت بذلك الدليل لا بالعلة. انظر: شرح المختصر، للعضد  
ص ٣١٠، الردود والنقود ٢/٥٠٨، تحفة المسؤول ٤/٦٩.

(٧) انظر: التقرير والتحرير ٣/١٨٦، تيسير التحرير ٤/٣٢.

(٨) آخر (٩٢/أ) من النسخة (ل). (٩) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

المختار جواز كونها حكماً شرعياً<sup>(١)</sup>؛ كقول<sup>(٢)</sup> الحنفية في المدبّر:  
مملوكٌ تعلّق<sup>(٣)</sup> عتقه بمطلق الموت، فلا يباع؛ كأَمِّ الولد<sup>(٤)</sup>.  
وقيل<sup>(٥)</sup>: إن كان لجلب مصلحة، وقيل<sup>(٦)</sup>: لا يجوز مطلقاً.  
لنا: ما عن الخثعمية<sup>[١]</sup>: (فدينُ الله أحقُّ).

[١] قوله: (ما عن الخثعمية...) إلخ [روي عن الخثعمية أنها قالت: يا رسول الله: إن أبي أدركه الحج، وهو شيخ كبير، لا يستمسك على الراحلة، أفيجزئ أن أحج عنه؟ فقال ﷺ: «أرأيت لو كان على أبيك دينٌ، فقضيته، ما كان يقبل منك؟ قالت: نعم، قال: فدينُ الله أحقُّ»<sup>(٧)</sup>].<sup>(٨)</sup>

(١) وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: اللمع ص ١١٣، أصول السرخسي ١٧٥/٢، روضة الناظر ٢٦٠/٢، الإحكام، للآمدي ٢٦٣/٣، شرح مختصر الروضة ٤٤١/٣، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢٧٦/٢، البحر المحيط ٢٠٩/٧، تشنيف المسامع ٣/٢١١، التحرير مع التقرير والتحبير ١٨٧/٣، غاية الوصول ص ١٢٠، شرح الكوكب المنير ٩٢/٤.

(٢) آخر (٢١٢/أ) من النسخة (م).

(٣) آخر (١٦٢/ب) من النسخة (س).

(٤) والعلة: تعلّق العتق بمطلق موت المولى، وهو حكم شرعي ثبت بإيجابه. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٤٧/٣، أصول السرخسي ١٧٦/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٢٥٠/٢، التوضيح مع التلويع ١٣٣/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ١٨٧/٣.

(٥) وهذا اختيار الآمدي، وابن الحاجب. انظر: الإحكام ٢٦٦/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١١، البحر المحيط ٢١٠/٧ - ٢١١، التقرير والتحبير ١٨٧/٣.

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٦٣/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٤٥/٣، شرح الكوكب المنير ٩٢/٤.

(٧) رواه النسائي في السنن (٥٣٨٩)، كتاب آداب القضاء، باب الحكم بالتشبيه والتمثيل ٨/٢٢٧، وابن ماجه (٢٩٠٩)، كتاب المناسك، باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ٢/٩٧١، بلفظ: «نعم، حجي عنه، فإنه لو كان عليه دين قضيته؟»، وأصله في الصحيحين دون ذكر قياس الحج على الدين.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).



قالوا<sup>(١)</sup>: الحكم الشرعي لا يكون منشأ مفسدة<sup>(٢)</sup>، ودُفع: بجواز اشتماله على مفسدة مرجوحة، فيدفع بحكم آخر؛ كحدّ الزنا؛ لحفظ النسب، يؤدّي إلى إتلاف النفوس، فدُفع بالمبالغة في إثباته، وبالاندراء بالشبهات<sup>(٣)</sup>.

قالوا<sup>(٤)</sup>: إن تقدّم لزوم النقص، وإن تأخّر لزوم تأخرها، وإن قارن لزوم التحكّم<sup>(٥)</sup>، والجواب: منع التحكّم؛ للمناسبة في أحدهما كبطلان البيع للنجاسة<sup>(٦)</sup>.

أقول: على أن الثاني يجوز أن يكون إجماعياً، بالإجماع على عليّة الأول، فلا نقض<sup>(٧)</sup>، مع أن اللازم<sup>[١]</sup> التخلف في النزول، لا في الحكم، فافهم.

[١] قوله: (مع أن اللازم...) إلخ [هذا أيضاً جواب باختيار الشق الأول، وحاصله: إذا نزل الحكم الأول الذي هو العلة، ثم بعد ذلك نزل الحكم الثاني الذي هو المعلول، فإنما حصل التخلف باعتبار النزول، لا باعتبار كون الثاني حكماً، فإنه حكم شرعي من وقت نزول الحكم الأول، حتى يصح استنباطه منه، كما في العلة النظرية، تدبر]<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: القائلون بجواز كون العلة حكماً شرعياً، إذا كان التعليل لجلب مصلحة.

(٢) انظر: بيان المختصر ٧٥/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٣١١، الردود والنقود ٥١٠/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ١٨٧/٣.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١١، التقرير والتحبير ١٨٧/٣، وتيسير التحرير ٣٤.

(٤) أي: المانعون من كون العلة حكماً شرعياً.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١١، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٤٥/٣.

(٦) انظر: المصدرين السابقين.

(٧) أي: يجوز أن يكون الحكم الثاني مجمعاً عليه، فتتحقق عليّة الأول له، فلا تكون العلة متقدّمة على المعلول، كما زعموا، وعليه فلا نقض.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

المختار: جواز كونها مركبة<sup>(١)</sup>.

لنا: لا يمتنع عقلاً<sup>(٢)</sup> كون المجموع مما يظن عليته بمسلكها؛ كال بسيطة<sup>(٣)</sup>، كيف؛ وقد وقع؛ كالقتل العمد العدوان. قالوا<sup>(٤)</sup>: أولاً: إن قامت العلية بكل جزء، فكلُّ علة، أو بواحد فهو العلة، أو بالجميع من حيث هو جميع، فلا بد من جهة واحدة،<sup>(٥)</sup> فالكلام فيها وتسلسل<sup>(٦)</sup>، والحل: أنها قائمة<sup>(٧)</sup> بالمجموع الذي توحد باعتبار هيئة اعتبارية لا يتسلسل<sup>(٨)</sup>.

أقول: على أنها اعتبارية، فيجوز أن يتصف بها الكثرة، من حيث هي كثرة كالكثرة، مع أن العلة المركبة مجموع العلل الناقصة، فيجوز أن يقوم بكل جزء ناقصة<sup>(٩)</sup>، ومعنى قيام الجميع بالجميع، قيام الأجزاء بالأجزاء، فتدبر.

وأما الجواب بأنها ليست صفة للوصف؛ بل للشارع متعلقة به، بمعنى أنه حكم بثبوت الحكم عنده، كما في المختصر<sup>(١٠)</sup>، فلا يخفى وهنه.

(١) العلة المركبة: هي ما تركبت من جزأين فأكثر، بحيث لا يستقل كل واحد منها بالعلية، مثل: القتل العمد العدوان في وجوب القصاص، والقدر والجنس في تحريم ربا الفضل. انظر: الواضح ٩٠/٢، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٤٨، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٢٧٧، التعبير ٨/٤٢٤٧، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ٥/٤٢٧.

(٢) آخر (١٤٢/ب) من النسخة (ق).

(٣) العلة البسيطة: هي العلة المفردة ذات الوصف الواحد؛ كقولنا: الإسكار علة لتحريم الخمر، وقد اتفق الأصوليون على جواز التعليل بها. انظر: تشنيف المسامع ٣/٢١٢.

(٤) أي: المنكرون لجواز كون العلة مركبة. (٥) آخر (٢١٢/ب) من النسخة (م).

(٦) انظر: التقرير والتحجير ٣/١٨٨، تيسير التحرير ٤/٣٥.

(٧) آخر (١٩٥/أ) من النسخة (ك).

(٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٢، التقرير والتحجير ٣/١٨٨، تيسير التحرير ٤/٣٥.

(٩) أي: علية ناقصة.

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١١.

وثانيًا: لو تركب<sup>(١)</sup> لكان عدم كل جزء علة؛ لانتفائها، ويلزم النقض بعدم<sup>(٢)</sup> ثانٍ<sup>[١]</sup> بعد أول؛ لاستحالة إعدام المعدم<sup>(٣)</sup>، والحل: أن التخلف لمانع، وهو الحصول بعلة أخرى.

والسر: أن الإمكان شرط، والضرورة ولو بالعلة ينافيه، أقول: ولك أن تقول: العلة عدم كل أولًا، فافهم.

[١] قوله: (بعدم ثانٍ...) إلخ [وأجاب في «المختصر»<sup>(٤)</sup>: بأن عدم الجزء عدم شرط العلة؛ لجواز أن يكون وجوده شرطًا للوجود، وفي «شرح الشرح»<sup>(٥)</sup>: فإن قيل: الكلام في تركيب العلة من الأوصاف، فكيف يكون وجود الجزء شرطًا، قلنا: هو شرط لصفة العلة، وجزء للعلة، فلا محذور، أقول: في هذا التوجيه تضاعف الإشكال؛ لأن النقض باعتبار عدم الجزء، باقٍ كما كان، وقد حدث باعتبار عدم الشرط أيضًا؛ لأن النقض يحصل باعتبار عدمه أيضًا، وذلك لأنه كما أن عدم الجزء مستلزم لعدم الكل، كذلك عدم الشرط مستلزم لعدم المشروط، والحق: أن ابن الحاجب لقلة تدرّبه في العلوم العقلية، يخطئ كثيرًا في مثل هذه المباحث، والشارحون لكلامه يبذلون الجهد في إصلاحه بقدر الإمكان<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ك): «تركت». (٢) آخر (١٦٣/أ) من النسخة (س).

(٣) أي: أن عدم جزء المركب علة لعدم ذلك المركب، فإذا فرضنا علة مركبة من أوصاف، فعدم جزء منها، فإن ذلك المركب يعدم، وتعدم العلية تبعًا له، فإذا عدم جزء آخر بعد ذلك، لم يترتب عليه عدم ذلك المركب، ولا تلك العلية، وإلا لزم تحصيل الحاصل، فمثلاً: البول إذا خرج، فقد وجد الحدث، ثم إذا خرج بعد ذلك المذي، فلم يوجد حدث؛ لاستحالة إيجاد الموجود والمثلين، فلزم النقض. انظر: المحصول، للرازي ٥/٣٠٥ - ٣٠٦، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١١، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٢٧٦، تشنيف المسامع ٣/٢١٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٢٤٠، فواتح الرحموت ٢/٣٤٣.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١١.

(٥) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٣/٣٨٥.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

## مسألة

لا يشترط في تعليل العدم بالمانع وجودُ المقتضي<sup>(١)</sup>، وقيل: نعم<sup>[١]</sup>، وإلا فالعدم لعدمه.

لنا: كلُّ مستبَدٍّ في الدلالة، وإن كان في الواقع<sup>[٢]</sup> العدم لأحدهما، وحينئذٍ لا حاجة إلى تقدير المقتضي، كما ظنَّ في التحرير<sup>[٣]</sup>، نعم؛

[١] قوله: (وقيل: نعم) [القائل: الآمدي<sup>(٢)</sup>؛ بل عزاه السبكي إلى الجمهور<sup>(٣)</sup>]<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (وإن كان في الواقع) [فيه إشارة إلى أن النزاع إن كان في الدلالة المفيدة للعلم؛ فالحق عدم الاشتراط، وإن كان في العلة حقيقة؛ فالحق الشرط، تدبر<sup>(٥)</sup>]<sup>(٦)</sup>.

[٣] قوله: (كما ظنَّ في التحرير) [قال فيه<sup>(٧)</sup>: لأن كلاً منهما علة عدمه<sup>(٨)</sup>،

(١) مثاله: تعليل عدم صحة البيع بمانع الجهل، فلا يشترط وجود العلة الموجبة للحكم، وهي كونه يبعًا من أهله في محله.

وعدم الاشتراط هو مذهب الحنفية، والرازي، وابن الحاجب، وغيرهم. انظر: المحصول ٣٢٤/٥، مختصر ابن الحاجب مع الردود والنقود ٥١٤/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٣٦/٤، شرح الكوكب المنير ١٠١/٤.

(٢) انظر: الإحكام ٣٠٣/٣.

(٣) انظر: الإبهاج ١٥٠/٣، وعبارته: «ذهب جمع إلى اشتراطه، وهو اختيار الآمدي»، وانظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤١١، البحر المحيط ٢١٦/٧، شرح المحلي مع حاشية العطار ٣٠٤/٢، شرح الكوكب المنير ١٠١/٤.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) قال الأنصاري: «والسرّ فيه: أن علة العدم بالذات عدم العلة التامة، وذلك إنما يكون بعدم واحد من الأجزاء لا بعينه، إذا كانت مركبة، والخصوصية ملغاة، فإذا وجد المانع، فقد بطل تمامية العلة، فعُدِم المعلول، وإذا عدم المقتضي، فعدمه بعدم العلة ظاهر، فالتحقيق: أنه إن كان النزاع في العلة حقيقة، فالاستناد إلى الأوّل منهما أيًا كان، فافهم». فواتح الرحموت ٣٤٤/٢.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣٨/٤.

(٨) أي: وجود المانع، وانتفاء الشرط علة عدم الحكم.

العدم<sup>(١)</sup> [بعدمه]<sup>(٢)</sup> أظهر.

### مسألة

حكم الأصل بالعلة عند الشافعية<sup>(٣)</sup>، وبالنص عند الحنفية<sup>(٤)</sup>، فقليل: الخلاف لفظي، وهو الأشبه؛ لأن مراد الشافعية أنها الباعثة عليه<sup>(٥)</sup>، ومراد الحنفية أنه المعرّف، ولا تناكر<sup>(٦)</sup> في ذلك، كيف وحكم الأصل قد يكون قطعياً، والعلة مظنونة<sup>(٧)</sup>.

وقيل: معنوي، واختاره السبكي<sup>[١]</sup>

فجاز استناده إلى الكل، بمعنى لو كان له مقتضى منعه، وإلا فحقيقة المانعية بالفعل، وهو فرع المقتضي، فإذا لم يوجد لعدم وجوده، فيمنع ماذا؟! انتهى<sup>(٨)</sup>.  
[١] قوله: (واختاره<sup>(٩)</sup> السبكي) اعلم أن ما ذكره السبكي يأباه كلام

(١) آخر (٢١٣/أ) من النسخة (م). (٢) ساقطة من (س).

(٣) أي: ثابت بالعلة لا بالنص، وأشار الصفي الهندي إلى أن هذا ليس على إطلاقه؛ لأن الحكم قد يكون تعبدياً لا يعقل به معنى، فيستحيل أن يقال: إنه هناك ثابت بالعلة. انظر: نهاية الوصول ٣٥٢٨/٨، وانظر: الوصول إلى الأصول ٢٧٤/٢، المحصول، للرازي ٣١٨/٥، الإحكام، للآمدي ٣١٠/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٣، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٠٤/٣، التحبير ٣٢٩٥/٧.

(٤) وهو مذهب الحنابلة. انظر: تقويم الأدلة ص ٢٦٨، أصول السرخسي ١٧٦/٢، نفائس الأصول ٣٠٩٣/٧، كشف الأسرار، للبخاري ٣٧١/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٥٢، الغيث الهامع ٥٣٥/١، التقرير والتحبير ١٥٩/٣، وشرح الكوكب المنير ١٠٢/٤.

(٥) أي: أنها الباعثة للشارع على إثبات الحكم في الأصل، وهذا المعنى لا ينكره الحنفية.

(٦) آخر (١٩٥/ب) من النسخة (ك).

(٧) وجه لفظية الخلاف: أن الشافعية يقصدون بثبوت الأصل بالعلة أنها الباعثة للشارع على إثبات الحكم في الأصل، وهذا المعنى لا ينكره الحنفية، والحنفية يقصدون بثبوت الأصل بالنص أنه هو المعرّف للحكم، وهذا المعنى لا ينكره الشافعية. انظر: المحصول، للرازي ٣١٨/٥، الإحكام، للآمدي ٣١٠/٣، التحصيل، للأرموي ٢/٢٣٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٥٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س). (٩) آخر (٩٢/ب) من النسخة (ل).

قائلاً<sup>(١)</sup>: نحن معاشر الشافعية لا نفسر العلة بالباعث أبداً، وإنما نفسرها بالمعرف، ومعنى التعريف: أن<sup>(٢)</sup> يُنْصَبَ أَمَارَةً عَلَى الْحَكْمِ، فيجوز أن يتخلف في حق العارف<sup>(٣)</sup>، وجعل من ثمرة الخلاف، جواز التعليل بالقاصرة وعدمه<sup>(٤)</sup>.

المقصد الثاني: في مسالكها<sup>(٥)</sup>:

لا بد للحكم من علة<sup>[١]</sup> وجوباً، أو تفصيلاً، بإجماع

الشافعية؛ لأنهم ينكرون التعبد المحض، ويقولون<sup>(٦)</sup>: إن الأحكام معللة برعاية المصالح، ودفع المفساد، وإن النص، والإجماع يدلان على العلة الباعثة، لا على الأمانة فقط<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (من علة) [أراد بها ما يعم التي تسميها الحنفية بإبداء الحكمة<sup>(٨)</sup>؛

(١) انظر: رفع الحاجب ٣٠٥/٤. (٢) آخر (١٤٣/أ) من النسخة (ق).

(٣) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢٧٤/٢، البحر المحيط ١٣٤/٧، تصنيف المسامع ٢٠٥/٧، الآيات البينات ٤٩/٤.

(٤) انظر: رفع الحاجب ٣٠٦/٤، البحر المحيط ١٣٤/٧.

(٥) مسالك العلة: هي الطرق الدالة على كون الوصف المعين علة للحكم شرعاً. انظر: المحصول، للرازي ١٢٥/٥، نهاية الوصول، للهندي ٣٢٥٥/٨، بيان المختصر ٨٦/٣، البحر المحيط ٢٣٤/٧، شرح المحلي مع الآيات البينات ١٠٥/٤، التقرير والتحرير ٣/١٨٩، شرح الكوكب المنير ١١٥/٤.

(٦) انظر: حاشية العطار على شرح المحلي ٢٧٥/٢، الآيات البينات ٥٠/٤.

(٧) أجاب تاج الدين السبكي الابن عن هذا الاستشكال بقوله: «وبقي سؤال يورده الشيوخ وهو: أن المشتبه عن المتكلمين أن أحكام الله تعالى لا تعلل، واشتهر عن الفقهاء - أي: فقهاء الأشاعرة - التعليل، وأن العلة بمعنى الباعث، وتوهم كثير منهم أنها باعثة للشرع على الحكم كما هو مذهب قد بينا بطلانه، فيتناقض كلام الفقهاء، وكلام المتكلمين، وما زال الشيخ الإمام الوالد - والذي ﷺ - أطال الله عمره يستشكل الجمع بين كلاميهما إلى أن جاء ببديع من القول، فقال في مختصر لطيف كتبه على هذا السؤال، وسماه: «ورد العلل في فهم العلل»: لا تناقض بين الكلامين؛ لأن المراد أن العلة باعثة على فعل المكلف، مثاله: حفظ النفوس، فإنه علة باعثة على القصاص الذي هو فعل المكلف المحكوم به من جهة الشرع، فحكم الشرع لا علة له، ولا باعث عليه؛ لأنه قادر أن يحفظ النفوس بدون ذلك». الإبهاج ٤١/٣.

(٨) يرى الحنفية أن التعليل بالعلة بمعنى إبداء الحكمة، والتي يسميها المناطق «دليل اللّم» =

الفقهاء<sup>(١)</sup>، وبقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وهي<sup>(١)</sup> برعاية المصالح، وبأنه الغالب، وعلى وفق الحكمة<sup>(٢)</sup>؛ لكن الغلبة<sup>(٣)</sup> نظرية<sup>(٤)</sup>.

وعند المعتزلة، وإن جاز البديهة؛ لكنه نادر<sup>(٥)</sup>، فلا بد من دليل، وهو المسلك، وذلك أنواع:

الأول: الإجماع؛ كالصغر في ولاية المال، وامتزاج النسبين<sup>(٦)</sup> في تقديم الأخ عينًا، على الأخ لأب<sup>(٧)</sup> في الإرث، فيقاس ولاية

تصحيحًا للإجماع<sup>(٨)</sup> [٩].

[١] قوله: (بإجماع الفقهاء. اهـ.) [لا يخفى عليك أنه يلزم من هذا المقام أن ما ذهب إليه طائفة من الحنفية، كفخر الإسلام، والسرخسي، وأبي زيد، أنه لا بد قبل التعليل في المناظرة من الدلالة على معلولية الأصل<sup>(١٠)</sup>، ليس بصواب؛ بل الصواب: ما ذهب إليه طائفة أخرى منهم، أنه لا يشترط ذلك، كيف، ولم يعرف ذلك في مناظرة الصحابة، والتابعين، والسلف الصالحين، وأيضًا إقامة الدليل على

= - كما تقدّم - بقطع النظر عن كون العلة متعددة أو قاصرة. انظر: ص ١٢ من الرسالة.

(١) أي: الرحمة الواردة في الآية.

(٢) انظر: المحصول، للرازي ١٧٤/٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٧٤/٣، الموافقات، للشاطبي ٢٦٢/١، شرح الكوكب المنير ٤/١٥١.

(٣) في (ك) و(س) و(م): العلية. (٤) أي: لا بد لها من استدلال ونظر.

(٥) لم أجد هذا القول عن المعتزلة، وهو: أنه يجوز درك العلة بالبديهة دون الحاجة إلى مسالك إثبات العلية، ولم يذكره أحد من الأصوليين حسب اطلاعي.

(٦) في (س) و(ق): السبين. (٧) آخر (٢١٣/ب) من النسخة (م).

(٨) نقل ابن الحاجب وغيره الإجماع - عند القائلين بالقياس - على أنه لا بد للحكم من علة. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٠٨/٣، البحر المحيط ١٥٦/٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٧٤/٣.

(٩) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(١٠) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٠٣، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٩٣/٣ - ٢٩٤، أصول السرخسي ١٤٤/٢.

الإنكاح<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، ولا يختلف في الفرع بعد تسليمه، وإن كان ظنيًا<sup>[١]</sup>، إلا بادعاء مانع.

والثاني: النص<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> وهو صريح<sup>[٢]</sup>، وله مراتب:

أعلاها لأجل: «إنما جعل الاستئذان<sup>[٣]</sup> لأجل البصر»، .....

علية الوصف لا بد منه، وذلك كافٍ، وفي «التحرير»<sup>(٥)</sup>: «هذا أوجه»<sup>[٦]</sup>.

[١] قوله: (وإن كان ظنيًا) كالثابت بالآحاد، والسكوتي، وذلك لأن الظن واجب الاعتبار في العمليات، وفيه تعريض لمن قال<sup>(٧)</sup>: إنه يختلف فيه إذا كان ظنيًا، وفيه ما فيه<sup>(٨)</sup>-(٩).

[٢] قوله: (وهو صريح) [وهو ما دل على العلية بالوضع<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

[٣] قوله: (إنما جعل الاستئذان...) إلخ [رواه ابن أبي شيبة<sup>(١٢)</sup>، وكذلك

(١) في (س) و(ق): النكاح.

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه ١/٥٢٠، لباب المحصول ٢/٦٩١، مختصر ابن الحاجب مع العضد ص ٣١٤، نهاية الوصول، للهندي ٨/٣٢٦٣، التوضيح مع التلويح ٢/١٣٩، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٣٠٥، شرح الكوكب المنير ٤/١١٥.

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه ١/٥١٣، المحصول ٥/١٣٩، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٩، نهاية الوصول، للهندي ٨/٣٢٦٣، التوضيح مع التلويح ٢/١٣٧، بديع النظام ٢/٦١٢، الإبهاج ٣/٤٢.

(٤) آخر (١٦٣/ب) من النسخة (س).

(٥) انظر: مختصر التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٥٨.

(٦) ساقطة من (ك).

(٧) القائل بذلك هو: الكمال بن الهمام. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٤/٣٨.

(٨) قال الأنصاري في بيان وجه التضعيف: «وجهه: أنه لما كان مظنونًا صح مخالفته بالاجتهاد، وعدم تسليم الحجة، إلا بادعاء مانع من الحكم، فحيثُ يختلف فيه». فواتح الرحموت ٢/٣٤٧.

(٩) ساقطة من (ك).

(١٠) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٣١٧ - ٣١٨، شرح المختصر، للعضد ٣١٤، التلويح على التوضيح ٢/١٣٦، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٩٠.

(١١) ساقطة من (ك).

(١٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٢٣٢) ٥/٢٩٤ بلفظ: «إنما جعل الاستئذان من أجل النظر».



وكي<sup>[١]</sup>: ﴿كَانَ نَفَرٌ عَيْنَاهُ﴾ [طه: ٤٠]، وإذن: «إِذْنُ تُكْفَى<sup>[٢]</sup> هَمُّكَ، وَيُغْفَرُ ذَنْبُكَ»، ودونه<sup>(١)</sup> اللام: ﴿لِنُخْرِجَ<sup>[٣]</sup> النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ﴾ والعاقبة

(من أجل) كما في «الصحيحين»: «إنما جعل الاستئذان من أجل النظر»<sup>(٢)</sup> كذا في «التقرير»<sup>(٣)</sup>[٤].

[١] قوله: (وكي) [مجردة عن حرف النفي، كما في المثال المذكور، أو متصلة به<sup>(٥)</sup>؛ كقوله: ﴿كَانَ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]<sup>(٦)</sup>].

[٢] قوله: (إِذْنُ تُكْفَى)<sup>(٨)</sup> في الحديث الحسن الذي أخرجه أحمد وغيره، قلتُ: «أجعلُ لك صلاتي كلها، قال ﷺ: إِذْنُ تُكْفَى الْخُجْ»<sup>(٩)</sup>].

[٣] قوله: ﴿لِنُخْرِجَ النَّاسَ﴾ [قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِنُخْرِجَ

(١) أي: دون النص الصريح في العلة، وهو النص الظاهر.

(٢) رواه البخاري (٦٢٤١)، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر ٢٤/١١ مع الفتح، بلفظ: «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»، ومسلم (٢١٥٦)، كتاب الآداب، باب تحريم النظر في بيت الغير ١٦٩٨/٣، بلفظ: «إنما جعل الإذن من أجل البصر».

(٣) انظر: التقرير والتحجير ١٩٠/٣. (٤) ساقطة من (ك).

(٥) في (س): «أو مستعملة به».

(٦) انظر: الفصول في الأصول ١٥٦/٤، البرهان ٥٢٩/٢ مسألة ٧٦٤، المحصول، لابن العربي ص ١٢٩، قواطع الأدلة ١٣٠/٢ والمستصفى ص ٣٠٨، الإحكام، للآمدي ٣/٣١٨، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٤، وكشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٥١، البحر المحيط ٢٤٠/٧.

(٧) ساقطة من (ك).

(٨) سار المصنف على ما سار عليه بعض الأصوليين من جعل (إِذْن) نصًا صريحًا في العلة، وقد جعلها بعضهم من قبيل الظاهر. انظر: اللمع ص ١١٥، المحصول، لابن العربي ص ١٢٩، المحصول، للرازي ١٥١/٥، البحر المحيط ٢٤٠/٧، شرح الكوكب المنير ١١٩/٤.

(٩) رواه أحمد (٢١٢٤٢) ١٦٦/٣٥، ورواه الترمذي (٢٤٥٧) أبواب صفة القيامة والرفائق والورع، وقال: هذا حديث حسن. ٦٣٦/٤، والحاكم في المستدرک (٣٥٧٨)، كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ٤٥٧/٢.

(١٠) ساقطة من (ك).

مجاز<sup>(١)</sup>، والباء<sup>(٢)</sup>: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإن بالكسر مخففة<sup>(٣)</sup>، ومجرد الاستصحاب<sup>(٤)</sup>، خلاف العرف: ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾  ومثقلة بعد جملة<sup>(٥)</sup>: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وأما بالفتح<sup>(٦)</sup>، فتقدير اللام ودونه<sup>(٦)</sup>.....

النَّاسَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١] إلخ<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ (أهـ). [قال تعالى: ﴿أَفَنْصِرُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ﴾ الآية [الزخرف: ٥]، بكسر الهمزة، كما هو قراءة نافع<sup>(٨)</sup>، وحزمة<sup>(٩)</sup>، والكسائي<sup>(١٠)</sup>، وقرأ الباقر بفتحها<sup>(١١)</sup>.  
[٢] قوله: (وَأما بالفتح) [مخففة، أو مثقلة]<sup>(١٢)</sup>.

(١) أي: إذا استعملت هذه الصيغ بمعنى العاقبة، فيكون استعمالها من قبيل المجاز. انظر: المستقصى ص ٣٠٨، المحصول، للرازي ١٤٠/٥، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٦٠/٣، البحر المحيط ٢٤٢/٧، والتلويع شرح التوضيح ١٣٧/٢، شرح الكوكب المنير ١٢/٤.

(٢) انظر: المحصول، للرازي ١٣٩/٥، الإحكام، للآمدي ٣١٩/٣، التوضيح مع التلويع ١٣٧/٢، جمع الجوامع مع حاشية العطار ٣٠٧/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٣٨/٤، شرح الكوكب المنير ١٢٤/٤، إجابة السائل ص ١٩٠.

(٣) وهي (إن) الشرطية الموضوعية لسببية الشرط؛ كقول الله تعالى: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٤، البحر المحيط ٧/٢٤٤، التحرير مع تيسير التحرير ٣٩/٤.

(٤) آخر (١٩٦/أ) من النسخة (ك).

(٥) انظر: التلويع ١٣٧/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٣٨/٤، شرح الكوكب المنير ٤/١١٩، إرشاد الفحول ١١٨/٢.

(٦) أي: دون النص الظاهر. (٧) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٨) انظر: فتح القدير، للشوكاني ٧١٦/٤، الدر المصون، للحلي ١٥/١٣.

(٩) انظر: معاني القرآن، للنحاس ٣٣٦/٦، وفتح القدير ٧١٦/٤.

(١٠) انظر: فتح القدير، للشوكاني ٦٢٧/٤، حجة القراءات، لابن زنجلة ص ٦٤٤، التيسير في القراءات السبع ص ٤٥٢.

(١١) ساقطة من (ك).

(١٢) ساقطة من (ك) والمطبوع.

الفاء، حتى قيل: إيماء في الوصف<sup>(١)</sup>، «فإنهم يحشرون»<sup>[١]</sup> يوم القيامة» أو في الحكم<sup>(٢)</sup>: «فَأَقْطَعُ غَوَاكُمُ» [المائدة: ٣٨]، وذلك لأن الباعث متقدم<sup>(٣)</sup> عقلاً، متأخر خارجاً، فيجوز الوجهان، والتعيين بالعقل<sup>(٤)</sup>.

ودونه<sup>(٥)</sup> ذلك في لفظ الراوي<sup>(٦)</sup>: .....

[١] قوله: (فإنهم يحشرون...) إلخ [عن النبي ﷺ أنه قال في قتلى أحد: «زملوهم [بكلومهم ودمائهم]»<sup>(٧)</sup>، فإنهم يحشرون يوم القيامة، وأوداجهم<sup>(٨)</sup> تشخب<sup>(٩)</sup> دماً، واللون لون الدم، والريح ريح المسك»<sup>(١٠)(١١)</sup>.

- (١) أي: دلالة على العلية من جهة المعنى لا من جهة وضع اللغة. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٥، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٦٠/٣، غاية الوصول ص ١٢١، البحر المحيط ٢٤٦/٧، التلويح ١٣٧/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٣٩/٤.
- (٢) وهو النوع الثاني من أنواع دلالة الفاء على العلية، وهو دخولها على الحكم في كلام الشارع.
- (٣) في (ك) و(م): مقدم.
- (٤) أي: إن العقل قادر على التمييز بين الحكم والعلة؛ نظراً إلى تأخر الحكم عن العلة وتقدمها عليه تصوراً. انظر: فواتح الرحموت ٣٤٨/٢.
- (٥) أي: دون الفاء المذكورة في حكم الشارع.
- (٦) هذا النوع الثالث من أنواع دلالة الفاء على العلية، وهو دخول الفاء على الحكم في لفظ الراوي لا في لفظ الشارع.
- (٧) زيادة من (س).
- (٨) الأوداج: جمع: ودج، وهو: عرق في العنق ينتفخ عند الغضب، والودجان: عرقان غليظان في العنق، بينهما الحلقوم والمريء. انظر: الصحاح، للجوهري ٣٤٧/١، تهذيب اللغة، للأزهري ١١٠/١١، معجم لغة الفقهاء ص ٥٠١.
- (٩) في (س): «تسيل».
- (١٠) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما رواه النسائي (٢٠٠٢)، كتاب الجنائز، مواراة الشهيد في دمه، بلفظ: «زملوهم بدمائهم»، فإنه ليس كَلَّمَ يُكَلِّمُ في الله إلا يأتي يوم القيامة يدمي، لونه لون الدم، وريحه ريح المسك» ٧٨/٤، وهو في الصحيحين بلفظ: «لا يُكَلِّمُ أَحَدٌ في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيله - إلا جاء يوم القيامة، وجرحه يثعب، اللون لون دم، والريح ريح مسك» رواه البخاري (٢٨٠٣)، كتاب الجهاد والسير، باب من يجرح في سبيل الله ٢٠/٦، ومسلم (١٨٧٦)، كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ١٤٩٦/٣.
- (١١) ساقطة من (ك).

«سها، فسجد»<sup>(١)</sup>، و«زنى ماعز، فرُجم»<sup>(٢)</sup>؛ لاحتمال الغلط؛ لكنه بعيد<sup>(٣)</sup>.

وإيماء وتنبيه<sup>[١]</sup><sup>(٤)</sup>، وهو: ما دل على العلية بالقرينة<sup>(٥)</sup>، فمنه: الوقوع

[١] قوله: (وإيماء<sup>(٦)</sup> وتنبيه) [اعلم أنه قد يجتمع النص والإيماء، كقوله لما

سئل عن جواز بيع الرطب بالتمر: «أينقص الرطب إذا جفَّ؟ قالوا: نعم، فلا إذا»<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup> كما يظهر من شرح المختصر<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

- (١) رواه أبو داود (١٠٣٩)، كتاب الصلاة، باب سجدي السهو فيهما تشهد وتسليم / ١، ٢٧٣، بلفظ «أن النبي ﷺ صلى بهم، فسها فسجد سجدين ثم تشهد ثم سلم»، والترمذي (٣٩٥)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التشهد في سجود السهو، قال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح. ١٠١ هـ، وضعفه الألباني في إرواء الغليل ١٢٨/٢.
- (٢) رواه البخاري، كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء ١٣/ ١٥٨ مع الفتح، معلقاً عن عكرمة بلفظ: «أقر ماعز عند النبي ﷺ بالزنا أربعة، فأمر برجمه».

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٥، التلويح شرح التوضيح ١٣٨/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٣٩/٤.

(٤) هذا القسم الثاني من أقسام النص.

(٥) وقيل في تعريفه: اقتران وصف بحكم لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيداً. انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي ٣٠٩/٢، غاية الوصول ص ١٢٢، التلويح على التوضيح ١٣٨/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٣٩/٤، شرح الكوكب المنير ١٢٥/٤.

(٦) آخر (٩٣/أ) من النسخة (ل).

(٧) هكذا في (ل) و(س)، والمروي في السنن: (فنهى عن ذلك).

(٨) رواه أبو داود (٣٣٥٩)، كتاب البيوع، باب في التمر بالتمر ٢٧١/٢، والترمذي (١٢٢٥)، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم ٥٢٨/٣، والنسائي في السنن، كتاب البيوع، باب اشتراء التمر بالرطب ٢٦٩/٧، وابن ماجه (٢٢٦٤)، كتاب التجارات، باب بيع الرطب بالتمر ٧٦١/٢، كلهم من طريق زيد أبي عياش عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وقد جاء عن بعض الأئمة لإعلال الحديث لجهالة زيد، والصواب: أنه ثقة، وقد أجاب ابن حجر عن هذه العلة. انظر: التلخيص الحبير ٩/٣، وصححه الحاكم في المستدرک، ووافقه الذهبي ٤٤/٢.

(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٥.

(١٠) ساقطة من (ك).

موقع الجواب<sup>(١)</sup>؛ كقوله للأعرابي: «أَعْتَقُ رَقَبَةً»<sup>(٢)</sup>، ولا بن مسعود: «ثمرة طيبة»<sup>(٣)</sup>، وماء طهور»<sup>(٣)</sup>.

ومنه: مقارنة الوصف بالحكم<sup>(٤)</sup>، مثل: «لا يقضٍ القاضي وهو غضبان»<sup>(٥)(٦)</sup>، وهذا إيماء بالاتفاق<sup>(٧)(٨)</sup>.

فإن ذكر الوصف فقط؛ ك﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٥٧]<sup>[٢]</sup> أو الحكم

- [١] قوله: (ثمرة طيبة، وماء...) إلخ [قال ﷺ]، وقد توضأ بماء أنبذت فيه تمرات، فنبه على تعليل الطهورية، ببقاء اسم الماء عليه<sup>(٩)</sup>[<sup>(١٠)</sup>].
- [٢] قوله: (ك﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ﴾) فإن حلَّ البيع وصف له قد ذكر، فعلم منه حكمه، وهو الصحة<sup>(١١)</sup>.

(١) أي: من أنواع الإيماء والتنبيه أن يقع الجواب من النبي ﷺ بعد سؤال السائل مباشرة، لو لم يكن ذلك السؤال علة للحكم لكان اقتراحه به بعيداً شرعاً ولغة. انظر: روضة الناظر ٢/٢٠٠، الأحكام، للأمدى ٣/٣٢١، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٩، والمنهاج مع الإبهاج ٣/٤٩.

(٢) تقدم تخريجه ٢/٣٩٤.

(٣) رواه أبو داود (٨٤)، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبذ ١/٢١، والترمذي (٨٨) أبواب الطهارة، باب الوضوء بالنبذ، وقال: روي هذا الحديث عن أبي زيد، عن عبد الله بن مسعود، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا تُعرف له رواية غير هذا الحديث. ١٤٧/١.

(٤) فإنها تُشعر بالعلية. انظر: روضة الناظر ٢/٢٠٠، شرح مختصر الروضة ٣/٣٧٢، التوضيح مع التلويح ٢/١٣٩، شرح الكوكب المنير ٤/١٤٠.

(٥) رواه البخاري (٧١٥٨)، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي، وهو غضبان بلفظ: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان» ١٣/١٣٦.

(٦) آخر (٢١٤/أ) من النسخة (م).

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٣٧٤، شرح المختصر، للعضد ص ٣١٧، البحر المحيط ٧/٢٥٢، حاشية العطار على شرح المحلي ٢/٣١٢.

(٨) آخر (١٤٣/ب) من النسخة (ق).

(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٥. (١٠) ساقطة من (ك).

(١١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٧.

فقط، ومنه أكثر العلل المستنبطة، نحو: حرمت الخمر، ففي كونهما إيماءً، فتقدّم على المستنبطة بلا إيماء<sup>(١)</sup> مذاهب<sup>(٢)</sup>: كلاهما نعم، وكلاهما لا، والأول إيماء دون الثاني، وهو الأشبه؛ لأن الاقتران بالذكر، وذكر الملزوم ذكر اللازم<sup>(٣)</sup>.

ومنه: الفرق بين حكمين بوصفين<sup>(٤)</sup>، إما بصيغة صفة، [مثل]<sup>(٥)</sup>: «للالرجل سهم، ولل فارس سهمان»<sup>(٦)</sup>، ومثل: «لا يرث القاتل»<sup>(٧)</sup>، وقد ثبت أن غيره وارث، أو غاية؛ كـ ﴿حَتَّى يَظْهَرَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]<sup>(٨)</sup> أو استثناء: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]<sup>(٩)</sup> أو شرط: «إذا اختلف

(١) كالثابتة بطرق إثبات العلية الأخرى، سوى النص، والإجماع.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٧، شرح مختصر الروضة ٣/ ٣٧٤، غاية الوصول ص ١٢٢، تشنيف المسامع ٣/ ٢٦٨، البحر المحيط ٧/ ٢٥٢، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/ ٣١٢، التحرير مع تيسير التحرير ٤/ ٤٠، شرح الكوكب المنير ٤/ ١٤٠.

(٣) ذكر العضد أن النزاع في هذه المذاهب لفظي، مبني على تفسير الإيماء، هل هو اقتران الحكم والوصف، سواء كانا مذكورين، أو أحدهما مذكور، والآخر مقدّر، أو لا بد من ذكرهما لتحقيق الاقتران؟ انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٧.

(٤) انظر: المعتمد ٢/ ٢٥٤، المحصول ٥/ ١٥٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٦، شرح مختصر الروضة ٣/ ٣٧٣، الإبهاج ٣/ ٥٣، نهاية السؤل ص ٣٢٤، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣/ ٢٦٩، التحرير مع تيسير التحرير ٤/ ٤٠، شرح الكوكب المنير ٤/ ١٣٥، إرشاد الفحول ٢/ ١٢٢.

(٥) ساقطة من (س).

(٦) رواه مسلم (١٧٦٢)، كتاب الجهاد والسير، باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ٣/ ١٣٨٣.

(٧) تقدم تخريجه ٥٠٦/١.

(٨) فقد فرّق الله تعالى بين قربان النساء في المحيض، وبين جواز قربانهنّ في الطهر بصيغة الغاية، فعُلم أن الحيض سبب للحرمان. انظر: المحصول، للرازي ٥/ ١٥٣، الأحكام، للآمدي ٣/ ٣٢٦، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/ ٣١١، غاية الوصول ص ١٢٢، تشنيف المسامع ٣/ ٢٧٢، شرح الكوكب المنير ٤/ ١٣٧.

(٩) فقد وقع التفريق بين ثبوت النصف للزوجات، وبين انتفائه باستثناء العفو عنه، فعُلم أن هذا العفو علة للسقوط، وعدمه علة لعدمه. انظر: المحصول، للرازي ٥/ ١٥٣، الأحكام، للآمدي ٣/ ٢٣٦، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/ ٣١١، غاية الوصول ص ١٢٢، البحر المحيط ٧/ ٢٥٥، تيسير التحرير ٤/ ٤٤، فواتح الرحموت ٢/ ٣٤٩.

الجنسان»<sup>(١)</sup>، أو استدراك: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

ثم ههنا نكات<sup>(٢)</sup>:

الأولى: (٣) المختار<sup>(٤)</sup> أن المناسبة<sup>(٥)</sup> لا بد في الواقع، أما ظهورها، فليس<sup>(٦)</sup> بشرط في فهم التعليل؛ لأن دلالة الإيماء تامة<sup>(٧)</sup>، وقيل: شرط<sup>(٨)</sup>، وقيل: إن فهم التعليل من المقارنة<sup>(٩)</sup> اشترطت، واختاره ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (من المقارنة) [نقل بالمعنى، وفي كلامه المناسبة بدل المقارنة؛ لكن مراده ما ذكرنا، يلوح ذلك بالتأمل في سياق كلامه، وفيه إشارة إلى دفع ما في «التحرير»<sup>(١٠)</sup>: أن الفرض أنها<sup>(١١)</sup> عُلِّمت من إيماء النص، فكيف يفصل إلى أن تعلم بالمناسبة؛ يعني: فقط، فتشترط أو لا بها<sup>(١٢)</sup>، فلا]<sup>(١٣)</sup>.

(١) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه (١٥٧٨)، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، بلفظ: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد».

(٢) النكات: جمع: نكتة، وهي المسألة اللطيفة التي أخرجت بدقة نظر وإمعان. انظر: مقاييس اللغة ٣٨٢/٥، الصحاح، للجوهري ٢٦٩/١، التعريفات، للجرجاني ص ٢٤٦.

(٣) آخر (١٩٦/ب) من النسخة (ك). (٤) آخر (١٦٤/أ) من النسخة (س).

(٥) أي: بين الوصف المومئ إليه والحكم؛ لأنه لا عليه بدون المناسبة. انظر: فواتح الرحموت ٣٤٩/٢.

(٦) آخر (٢١٤/ب) من النسخة (م).

(٧) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي ٣١٣/٢، الإبهاج ٥٤/٣، غاية الوصول ص ١٢٢، تحفة المسؤول ٨٩/٤، البحر المحيط ٥٢٩/٧، شرح الكوكب المنير ١٤١/٤.

(٨) نسبة بعض الأصوليين إلى الجويني والغزالي وغيرهما. انظر: الإحكام، للآمدي ٣٢٨/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٦٧/٣، البحر المحيط ٢٥٩/٧، تحفة المسؤول ٨٩/٤.

(٩) وهو اختيار الآمدي أيضًا. انظر: الإحكام، للآمدي ٣٢٩/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٧، وقد ضعفه التفتازاني حيث قال: «ولا يخفى ضعف هذا؛ فإن وجود ما يفهم منه العلية لا يقتضي عدم اشتراط آخر لصحة العلية واعتبارها في باب القياس». حاشية التفتازاني على شرح العضد ص ٤٠٤.

(١٠) انظر: التحرير مع التقرير والتحرير ١٩٥/٣. (١١) أي: العلة.

(١٢) أي: المناسبة. (١٣) ساقطة من (ك).

الثانية: [النص]<sup>(١)</sup> يدل ظاهرًا على عليّة العين، والنظر في تعيينها بحذف ما لا دخل له؛ كالأعرابية في قصة الأعرابي<sup>(٢)</sup>، وكون المحلّ أهلاً، وكون المفطر وقاعاً، للحنفية<sup>(٣)</sup> يسمى تنقيح المناط، وهو مقبول عند الكل، إلا أن الحنفية لم يصطلحوا على هذا الاسم<sup>(٤)</sup>، كما لم يضعوا تخريج المناط للنظر<sup>(٥)</sup> في تعريف العلة المستنبطة<sup>(٦)</sup>، وتحقيق المناط للنظر في تعريف تحقيقها في الجزئيات<sup>(٧)</sup>، مع الاتفاق في المسمّى، وما نسب إليهم نفي التخرّيج، فهو بمعنى الإخالة<sup>(٨)</sup>.

(١) ساقطة من (ك).

(٢) تقدّم تخريجه ٣٩٤/٢.

(٣) هكذا في كل النسخ، وفي المطبوع: هذا الحذف للحنفية... إلخ.

(٤) انظر: التقرير والتحجير ١٩٢/٣، تيسير التحرير ٤٢/٤.

قال السبكي: «وهذا - أي: تنقيح المناط - هو الذي تسميه الحنفية بالاستدلال، ويفرقون بينه وبين القياس، بأن يخصصوا اسم القياس بما يكون الإلحاق فيه بذكر الجامع الذي لا يفيد إلا الظن، والاستدلال بما يكون الإلحاق فيه بإلغاء الفارق الذي يفيد القطع». الإبهاج في شرح المنهاج ٨٠/٣.

(٥) في (س): «للاظر».

(٦) يعرف الأصوليون تخريج المناط بأنه: النظر والاجتهاد في إثبات علة الحكم الذي دل النص أو الإجماع عليه دون علته، وقيل: تعيين علة الأصل بإبداء المناسبة من ذات الوصف، وقيل غير ذلك. انظر: روضة الناظر ١٥٠/٢، الإحكام، للآمدي ٣٨٠/٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٠٨/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٨، الإبهاج ٨٣/٣، نهاية السؤل ص ٣٣٦، التلويح ١٥٥/٢، البحر المحيط ٢٦٢/٧، شرح المحلي مع حاشية العطار ٣١٧/٢، غاية الوصول ص ١٢٤، شرح الكوكب المنير ١٥٢/٤.

(٧) قيل في تعريف تحقيق المناط بأنه: النظر والاجتهاد في معرفة وجود العلة في آحاد الصور بعد معرفتها بنص أو إجماع أو استنباط؛ كتتحقيق أن النباش سارق، وكون الشاهد عدل ونحوه، وقيل: أن يُتفق على تعيين العلة ويطلب أن تثبت في محل النزاع. انظر: المحصول، للرازي ٢٠/٥، روضة الناظر ١٤٥/٢، الإحكام، للآمدي ٣٨٠/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٨، شرح مختصر الروضة ٢٣٣/٣، نهاية السؤل ص ٣٣٦، التلويح ١٥٤/٢، التحجير ٣٤٥١/٧، إرشاد الفحول ١٤٢/٢.

(٨) يُنسب إلى الحنفية القول بنفي تخريج المناط، وهذه النسبة غير صحيحة، والسبب فيها التسوية بين الإخالة، وتخرّيج المناط، مع نفي الحنفية للإخالة، قال ابن أمير الحاج: «لأنهم - أي: الحنفية - ينفون الإخالة، ويقولون: كون الوصف علة لحكم شرعي، أمر شرعي لا بد من اعتبار الشرع بنص أو إجماع» التقرير والتحجير ١٩٣/٣، وقد ساوى =



الثالثة: عُرِّفَ الإيماءُ: بالاقترانِ بما لو لم يكن هو أو نظيره علة كان بعيداً<sup>(١)</sup>، ومُثِّلَ للثاني بحديث الخثعمية، فإنها سألته عن دَيْنِ الله، فذكر دَيْنَ العبد، ونَبَّهَ على كونه علةً للإجزاء، ففُهِمَ أن المسؤول عنه كذلك، وأورد ابن الهمام<sup>(٢)</sup>: أن العلة كون المقضي ديناً، وإنما ذكر النظر؛ ليظهر أن المشترك علة.

أقول: في بادئ الرأي العلة هو النظر، وبعد التنقيح بحيث لا يرد النقض بالصلاة،<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> يعلم عليّة الجنس، ولذلك يسمى مثله تنبيهاً على أصل القياس، لا نصّاً صريحاً، وقد يُمَثَّلُ بقوله لعمر، وقد سأله عن قُبلة الصائم هل تفسد: «أرأيت لو تمضمضت بماء ثم<sup>(٥)</sup> مَجَّجْتَهُ، يلزم منه أَيْفَسَدُ»<sup>(٦)</sup>، وقيل: ليس تعليلاً لمنع الإفساد؛ إذ ليس فيه ما يمنعه؛ إذ غايته عدم ما يوجبُه، ولا وجود ما يوجب عدمه؛ بل هو نقض لما توهم عمر، أن كل مقدمة للمفسد مفسدٌ، كذا في المختصر<sup>(٧)</sup>.

أقول: التعليل مبني على أن الإفساد<sup>(٨)</sup>؛ لوجود المفطر حقيقة،<sup>(٩)</sup>

= بينهما بعض الأصوليين كابن الحاجب وغيره، أما عند الأكثر، فتخريج المناط أعم من الإخالة؛ لأنه يصدق على ما يثبت بالسبر والتقسيم وغيره. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١١٠/٣، تيسير التحرير ٤٢/٤، وقد تقدّم تعريف الإخالة ص ١٠٠٧ من التحقيق.

(١) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٥٩/٣، التلويح ١٣٨/٢، التحبير ٣٣٣٠/٧، غاية الوصول ص ١٢٢، شرح الكوكب المنير ١٢٥/٤، إجابة السائل ص ١٩٢.

(٢) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٣٤/٤. (٣) آخر (١٤٤/أ) من النسخة (ق).

(٤) آخر (٢١٥/أ) من النسخة (م). (٥) آخر (١٩٧/أ) من النسخة (ك).

(٦) رواه أبو داود (٢٣٨٥)، كتاب الصوم، باب القبلة للصائم ٣١١/٢، وأحمد في المسند (١٣٨) ٢٨٦/١، والحاكم (١٥٧٢) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ٥٩٦/١، وصحح الحديث الألباني. انظر: صحيح سنن أبي داود ٦٤/٢ - ٦٥.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٩٧/٣.

(٨) في (س) و(م): الفساد.

(٩) آخر (١٦٤/ب) من النسخة (س).

فعدمه علة لعدمه، فالمقدمة فقط؛ لاشتماله عليه يوجب عدمه، وأما النقص، فإنما يَرُدُّ لو توقف استفتاءً عمر على تلك الكلية، وهو ممنوع؛ بل مبني على أن مقدمة الشيء قد يُعطى له حكمه، كما في الحج، والإحرام، تدبر.

**والثالث: السَّبَرُ<sup>[١]</sup> والتقسيم، وهو: حضرُ الأوصاف، وحذف ما سوى المدعى، فيتعين<sup>(١)</sup>، ولا يمنع الحصر مجرداً؛ لأن الناظر عدل، والأصل العدم<sup>(٢)</sup>؛ بل بما بدأ وصف، فعليه إبطاله<sup>(٣)</sup>، ولا يلزم انقطاعه<sup>[٢]</sup>**

[١] قوله: (الثالث: السَّبَر) [سبرتُ الجرحَ أسْبَرُهُ، إذا نظرتُ ما غوره<sup>(٤)</sup>]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (ولا يلزم انقطاعه) [قال السبكي<sup>(٦)</sup>: وعندي أنه ينقطع إن كان

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٣١٧، جمع الجوامع مع حاشية البناي ٢/ ٢٧١، غاية الوصول ص ١٢٣، التلويح ١٥٣/٢، المختصر، لابن اللحام ص ١٤٨، التحرير مع التقرير والتحبير ١٩٥/٣، التحبير ٣٣٥١/٧، شرح الكوكب المنير ١٤٢/٤، إرشاد الفحول ١٢٥/٢.

(٢) أي: لو قال المستدل: بحثتُ، فلم أجد غير هذه الأوصاف، يُقبل قوله؛ لأنه عدل أهل للنظر، وقد حكم بعد الاستقراء البالغ، ويكفي الظن بالحصر. انظر: الأحكام، للآمدي ٣/ ٣٣٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٨، تحفة المسؤول ٩٠/٤، جمع الجوامع مع حاشية العطار ٣١٤/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ١٩٥/٣، شرح الكوكب المنير ١٤٣/٤.

وقد خالف في ذلك بعض الأصوليين كابن قدامة، وغيره، حيث قال: «وقول المستدل: بحثتُ في المحل، فلم أعر على ما يصلح للتعليل، ليس بأولى من قول خصمه: بحثتُ في الوصف الذي ذكرته، فلم أعر فيه على مناسبة، أو ما يصلح به التعليل، فيتعارض الكلامان». روضة الناظر ٢/ ٢٢٢، وانظر: البحر المحيط ٧/ ٢٨٥.

(٣) أي: لو أبدى المعارض وصفاً آخر لم يذكره المستدل، مُنع الحصر، ولزم المستدل إبطاله؛ ويكفي المعارض أن يبيده، ولا يكلف بيان صلاحيته للتعليل. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٨، تحفة المسؤول ٩١/٤، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٣١٥/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٦٩/٣، شرح الكوكب المنير ١٤٤/٤.

(٤) انظر: مقاييس اللغة ٩٨/٣، القاموس المحيط ص ٤٠٤.

(٥) ساقطة من (ك). (٦) انظر: رفع الحاجب ٤/ ٣٢٦.

على المختار؛ لأن الحصر ظني، على أن الباطل كالمعدوم<sup>(١)</sup>.

ثم للحذف طرق، منها: الإلغاء، وهو بيان<sup>(٢)</sup> الحكم بالباقي فقط، في محل، فيعلم أن المحذوف لا دخل له، ولا يلزم العكس<sup>[١]</sup>؛ لأن المراد نفي الجزئية<sup>(٣)</sup>، قيل: فالقياس<sup>[٢]</sup> على ذلك المحل يسقط مؤنة الإلغاء، ويدفع: بأنه لا يسمى؛ إذ ربما كان أوصافه أكثر<sup>(٤)</sup>.

ومنها: الطردية، إما مطلقاً؛ كالطول، والقصر، أو في المبحوث عنه؛ كالذكورة، والأنوثة في أحكام العتق<sup>(٥)</sup>.

ما اعترض به مساوياً لما ذكره في حصره، وأبطله، وفيه: أن له أن يقول: لمّا كان مساوياً لمّا أبطلته، ما ذكرته<sup>[٦]</sup><sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (ولا يلزم العكس) [أي: لا يلزم اشتراط العكس]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (قيل: فالقياس. اهـ.) [القائل: الآمدي]<sup>[٩]</sup><sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: أن الوصف الذي أبداه المعترض إن كان باطلاً، فهو كالمعدوم، فلا يضر الحصر، ولا يُلزم الانقطاع. انظر: جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٨٧/٣، التحرير مع تيسير التحرير ٤٥/٤، شرح الكوكب المنير ١٤٥/٤.

(٢) آخر (٢١٥/ب) من النسخة (م).

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٣٥/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٨، بيان المختصر ١٠٦/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٦٩/٣، التحرير مع التقرير والتحجير ١٩٥، شرح الكوكب المنير ١٤٧/٤.

(٤) انظر: شرح العضد ٢٣٨/٢، والتحرير مع التقرير والتحجير ٢٥٠/٣، وتيسير التحرير ٤٦/٤.

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٣٧/٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٠٦/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٢٧٠/٣، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٢٨٠/٣، التلويح ١٥٣/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ١٩٥/٣.

(٦) أي: أن سبب عدم ذكره أنه مساوٍ لما أبطله، فيكفي في إبطاله إبطال ما يساويه مما ذكره.

(٧) ساقطة من (ك) والمطبوع. (٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) انظر: الإحكام ٣٣٦/٣، وقد تبعه في ذلك ابن الحاجب. ومثاله: إذا قال المستدل: التعليل بالقوت باطل؛ لأن الملح ربوي، وليس بقوت، فيقال: قس ابتداء على الملح؛ ليسقط عند مؤونة التعليل بالقوت. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٨.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ومنها: عدم ظهور المناسبة، ويكفي للناظر: بحثٌ فلم أجد، [فإن قال  
المعترض: الباقي كذلك، تعارضاً، ووجب الترجيح بالتعدية أو غيرها<sup>(١)</sup>] <sup>(٢)</sup>؛  
إذ لو أوجبنا على المعلل<sup>(٣)</sup> بيانها صار إخاله<sup>(٤)</sup>، كذا في شرح المختصر<sup>(٥)</sup>.

أقول: لا بد ألا يكون<sup>[١]</sup> طريق الحذف شاملاً للباقي؛ لئلا يلزم عليّة  
الباطل،<sup>(٦)</sup> فلا بد من ظهور المناسبة فيه؛ كعدم الإلغاء، والطرْد،  
فالمعترض ناقض<sup>[٢]</sup>، تدبر.

ثم إن كان كلُّ من الحصر، والإبطال قطعياً، فالمسلك قطعي مقبول  
إجماعاً<sup>(٧)</sup>، وإلا فظني، وفيه مذاهب: الأكثر<sup>(٨)</sup>: حجة للناظر، والمناظر.

[١] قوله: (لا بد ألا يكون. اهـ). [حاصله: أن الترجيح فرع الإمكان، وإذا  
دلَّ طريق الحذف على بطلانه، لا ينفع<sup>(٩)</sup> الترجيح، وأيضاً المناسبة كما تصلح  
مسلكاً، تصلح مرجحاً؛ لأن من شرط العلة أن تكون باعثة، فظهورها مرجح على  
خفائها، تدبر]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (فالمعترض ناقض...) إلخ [تقريره: أن يقال: توضيح دليلكم لزم  
منه المحال، وهو عليّة الباطل، وذلك لأن وصفكم يشمل دليلكم، مع أنه عليّة  
بزعمكم، فتدبر]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٣٣٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣١٨،  
أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٧٠، التلويح ٢/١٥٤، التحرير مع التقرير والتحرير ٣/  
١٩٦، شرح الكوكب المنير ٤/١٤٩.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) و(م). (٣) آخر (١٩٧/ب) من النسخة (ك).

(٤) تقدّم تعريف الإخاله. انظر: ٢/٤٢٢.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣١٩. (٦) آخر (١٤٤/ب) من النسخة (ق).

(٧) انظر: تشنيف المسامع ٣/٢٧٧، شرح الكوكب المنير ٤/١٤٦.

(٨) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٧١، تشنيف المسامع ٣/٢٧٧، البحر المحيط ٧/  
٢٨٦، إرشاد الفحول ٢/١٢٦.

(٩) في (س): «لا يصح».

(١٠) ساقطة من (ك).

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

وعن الحنفية كلهم إلا الجصاص، والمرغيناني: ليس بحجة أصلاً<sup>(١)</sup>؛ لأن الباقي لم يثبت اعتباره [لظهور]<sup>(٢)</sup> التأثير.

ثالثها: حجة لهما<sup>(٣)</sup> إن أُجمع على تعليل الأصل، وعليه الإمام<sup>(٤)</sup>.

رابعها: [حجة]<sup>(٥)</sup> للناظر، لا للمناظر<sup>(٦)</sup>.

والرابع<sup>(٧)</sup>:<sup>(٨)</sup> المناسبة<sup>(٩)</sup>، وهي: أن يثبت اعتبارها، وتأثيرها؛ كالتى لحفظ الكليات الخمس، حجة اتفاقاً، كما تقدّم.

وما ليس كذلك، وهو الإخالة، ويسمى تخريج المناط<sup>(١٠)</sup>، حجة عند الشافعية<sup>(١١)</sup>؛ لحصول الظن بإبداء المناسبة بين الحكم والوصف؛ كالتحريم، والإسكار<sup>(١٢)</sup>، خلافاً للحنفية<sup>(١٣)</sup>؛ لأنها ليست ملزومة؛ لوضع

- 
- (١) انظر: التقرير والتحجير ١٩٦/٣، تيسير التحرير ٤٧/٤.
- (٢) ساقطة من (ك) و(م).
- (٣) آخر (١٦٥/أ) من النسخة (س).
- (٤) انظر: البرهان ٥٣٦/٢ مسألة ٧٧٥. (٥) ساقطة من (ك) و(م).
- (٦) واختاره الأمدي. انظر: الإحكام ٣٣٧/٣ - ٣٣٨، تشنيف المسامع ٢٧٨/٣، إرشاد الفحول ١٢٦/٢.
- (٧) أي: المسلك الرابع من مسالك العلة.
- (٨) آخر (٢١٦/أ) من النسخة (م).
- (٩) المناسبة: وصف ظاهر منضبط، يلزم من ترتيب الحكم على وفقه، حصول ما يصلح أن يكون مقصوداً من شرع ذلك الحكم، وقيل: تعيين العلة بمجرد إبداء الملاءمة من ذات الأصل، لا بنص، ولا غيره، مع السلامة عن القوادح. انظر: الإحكام، للأمدي ٣/٣٣٩، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٠، شرح مختصر الروضة ٣/٣٨٤، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٥٣، التوضيح مع التلويح ١٣٩/٢، نهاية السؤل ص ٣٢٥، البحر المحيط ٧/٢٦٢، إرشاد الفحول ٢/١٤٤.
- (١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٧٩، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢/٣١٦، البحر المحيط ٧/٢٦٢.
- (١١) جمهور الأصوليين يذكرون المناسبة من طرق إثبات العلية، وبعضهم يسميها (الإخالة)، ولا يفرّقون بينهما كما فرق الحنفية، كما تقدّم. انظر: المحصول، للرازي ٥/١٧٢، المسودة ص ٤٠٨، غاية الوصول ص ١٢٤، شرح الكوكب المنير ٤/١٥٢.
- (١٢) انظر: المحصول، للرازي ٥/١٧٢.
- (١٣) انظر: أصول البزدوي مع الكشف ٣/٣٥٣ وما بعدها، أصول السرخسي ٢/١٧٧، التوضيح مع التلويح ٢/١٣٩.

الشارع عليّة ما قامت به؛ للتخلف كثيراً، كما في معلوم الإلغاء، والمصالح المرسلة، والإجماع على العمل بالظن، إنما هو على تقدير كونه شرعياً.

وأما استدلالهم<sup>(١)</sup>: بأنه لا ينفك عن المعارضة؛ إذ يقول الخصم: لم يَقْبَلْ عقلي<sup>(٢)</sup>، فلو تم لا يدل إلا على نفي الحجية في حق الغير، كما يقول به أبو زيد<sup>(٣)</sup>.

### تنبيه

الشبه<sup>(٤)</sup>، وهو: ما ليس<sup>(٥)</sup> بمناسب لذاته؛ بل يوهم المناسبة، وذلك بالتفات الشارع إليه في بعض الأحكام<sup>(٦)</sup>؛ كقولك: إزالة الخبث طهارة، يراد للصلاة، فتعين فيها الماء؛ كإزالة الحدث<sup>[١]</sup>، ليس بعلّة<sup>(٧)</sup> ولا مسلك عندنا<sup>[٢]</sup>،

[١] قوله: (كإزالة الحدث. اهـ). [بيان لالتفات الشارع إلى تعيين الماء للطهارة، حيث عيّنه في الصلاة، والطواف، ومس المصحف، فكان اعتبار ذلك أولى من سائر الأوصاف، تدبر]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (ولا مسلك عندنا) [قالوا: الوصف إما مناسب، أو لا، والأول الإخالة، والثاني الطرد، والجواب: أن الوصف إما أن يعلم مناسبته بالنظر

(١) أي: الحنفية في ردّ الإخالة.

(٢) انظر: أصول السرخسي ١٨٦/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٥٣.

(٣) قال التفتازاني عند قول العضد: (وبه يقول أبو زيد): «يعني: أنه يقول بامتناع التمسك بالمناسبة في مقام المناظرة، وإن لم يمتنع في مقام النظر؛ لأن العاقل لا يكابر نفسه فيما يقضي به عقله». حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣/٤١٦، وانظر: الإحكام، للآمدي ٣/٣٣٩.

(٤) في (ك) و(م): التشبيه. (٥) آخر (١٩٨/أ) من النسخة (ك).

(٦) انظر: المنحول ص ٤٨٣، المحصول، للرازي ٥/٢٠١، الإحكام، للآمدي ٣/٣٦٩، غاية الوصول ص ١٢٧، البحر المحيط ٧/٢٩٣، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٣٣٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٥٥، شرح الكوكب المنير ٤/١٨٧.

(٧) قوله: (ليس بعلّة) خبر لمبتدأ، وهو قوله: (الشبه..).

(٨) ساقطة من (ك).

وعليه الباقلاني<sup>(١)</sup>، والصيرفي<sup>(٢)</sup>، وأبو إسحاق الشيرازي<sup>(٣)</sup>.

وأما سائر الشافعية، فبعضهم: إنه علة، وليس بمسلك، وعليه ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>، وأكثرهم: على أنه من المسالك<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> فمنهم<sup>(٧)</sup>: من اعتبره مطلقاً، وكثير على أنه لا يصار إليه مع [إمكان]<sup>(٨)</sup> مسلك آخر<sup>(٩)</sup>.

وقد يقال: لأشبهه وصفين في فرع<sup>(١٠)</sup> تُردّد بهما بين أصليين؛

[إليه]<sup>(١١)</sup>، أو لا إليه، والأول المناسب الثابت عليته بالإخالة، والثاني إما يكون مما اعتبره الشارع في بعض الأحكام<sup>(١٢)</sup>، والتفت إليه، أو لا، والأول الشبه، والثاني الطرد<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر: قواطع الأدلة ١٦٥/٢، البحر المحيط ٣٠٠/٧، إرشاد الفحول ١٣٧/٢.

(٢) انظر: الإبهاج ٦٨/٣، البحر المحيط ٣٠٠/٧، إرشاد الفحول ١٣٧/٢.

(٣) انظر: التبصرة ص ٤٥٨.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٣١/٣.

(٥) وهو قول الحنابلة أيضاً. انظر: البحر المحيط ٢٩٨/٧، شرح الكوكب المنير ١٩٠/٤، إرشاد الفحول ١٣٧/٢.

وقال السمعاني: «وقد اختلف أصحاب الشافعي في نسبة القول بالشبه إليه، فمنهم من قال: يصح عن الشافعي ما يدل عليه، ومنهم من قال: لا يصح، وتأول ما قال الشافعي». قواطع الأدلة ١٦٤/٢.

(٦) آخر (٢١٦/ب) من النسخة (م).

(٧) أي: القائلون بأن الشبه مسلك من مسالك العلة.

(٨) زيادة من (س) و(ق).

(٩) وقد نقل السبكي عن الباقلاني - رحمهما الله - إجماع القائلين بقياس الشبه على أنه لا يصار إليه مع إمكان المصير إلى قياس العلة، وذلك لأن الوصف إما مناسب كشدة الخمر، أو غير مناسب كلونها وطعمها، أو ما ظن أنه مظنة للمصلحة، بأن اعتبره الشارع في بعض الأحكام، فالأول: قياس العلة، والثاني: الطردي، والثالث: الشبه، فلا يقدم قياس الشبه على العلة، وأما الطردي فباطل قطعاً. انظر: شرح مختصر الروضة ٤٢٤/٣، الإبهاج ٦٩/٣، البحر المحيط ٣٠١/٧، شرح الكوكب المنير ١٩٠/٤.

(١٠) آخر (١٤٥/أ) من النسخة (ق).

(١١) زيادة من (س).

(١٢) آخر (٩٣/ب) من النسخة (ل).

(١٣) ساقطة من (ك).

كالآدمية، والمالية في العبد المقتول، تُردّد بهما بين الحر، فتؤخذ ديتُهُ، والفرس، فتؤخذ قيمته بالغة ما بلغت، وهو بالحر أشبه؛ لأن المشاركة أكثر، وهذا المعنى ليس مما نحن فيه<sup>(١)</sup>.

الخامس: الدوران، وهو: الطرد والعكس<sup>(٢)</sup>، نفاه الحنفية<sup>(٣)</sup> وكثير من الأشعرية<sup>(٤)</sup>؛<sup>(٥)</sup> كالغزالي<sup>(٦)</sup>، والآمدي<sup>(٧)</sup>.

والأكثر: نعم، فقيل: ظناً، وعليه شافعية العراق<sup>(٨)</sup>، وقيل: قطعاً<sup>(٩)</sup>.

وشرط بعضهم قيام النص في حالي وجود الوصف وعدمه، ولا حكم

(١) قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمته الله: «وهذا النوع المعروف بغلبة الأشباه، وقد أجمع الجمهور على أن غلبة الأشباه لا يخرج عن الشبه؛ لأنه إما أن يكون هو بعينه، وإما أن يكون نوعاً منه، خلافاً لما زعمه العضد من أنه ليس نوعاً من المسلك المسمى بالشبه، وإن حاصله تعارض مناسبين بالذات، رُجِّح أحدهما، فهو من مسلك المناسب بالذات، وأن الشبه لفظ مشترك يطلق على كل منهما». مذكرة أصول الفقه ص ٣١٦ - ٣١٧.

(٢) وقيل في تعريفه: حدوث الحكم بحدوث الوصف وانعدامه بعدمه. مثاله: الخمر حين كونه مسكراً حرام، فهذا اقتران وجود الحكم بوجود الوصف، ولما كانت عصيراً، وبعد أن صارت خللاً بالاستحالة، ليست مسكرة، فليست حراماً، فهذا اقتران العدم بالعدم. انظر: شرح مختصر الروضة ٤١٣/٣، نهاية السؤل ص ٣٣٢، التلويح ١٥٥/٢، الإبهاج ٧٢/٣، شرح الكوكب المنير ١٩٢/٤.

(٣) انظر: أصول السرخسي ١٧٦/٢، التوضيح مع التلويح ١٥٤/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ١٩٧/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣١٠/٧، التحرير مع التقرير والتحجير ١٩٧/٣.

(٥) آخر (١٦٥/ب) من النسخة (س). (٦) انظر: المستصفى ص ٣١٥.

(٧) انظر: الأحكام، للآمدي ٣٧٥/٣.

(٨) قال الزركشي: «وهو قول الجمهور، فمنهم إمام الحرمين، ونقله عن القاضي، وممن حكاها عن الأكثرين إلكيا، وقال ابن السمعاني: وإليه ذهب كثير من أصحابنا، ولأصحابنا العراقيين شغف به». البحر المحيط ٣٠٩/٧، وانظر: قواطع الأدلة ١٦٠/٢، إرشاد الفحول ١٤١/٢.

(٩) وبه قال بعض المعتزلة، ونقل الجويني عن القاضي أبي الطيب الطبري أنه كاد أن يدعي إفضاء الطرد والعكس إلى القطع. انظر: البرهان ٥٤٧/٢ مسألة ٧٩٦، كشف الأسرار، للبخاري ٣٦٥/٣، الإبهاج ٧٣/٣، تشيف المسامع ٣١٢/٣، شرح الكوكب المنير ١٩٣.



له<sup>(١)</sup>؛ كآية الوضوء، فإن الوضوء بالحدث، وإن لم يكن القيام، ولا يجب بعدمه<sup>(٢)</sup>، وإن كان، وليس بشيء؛ لأن التعليل حينئذ يعود على أصله بالإبطال، والمراد في الآية: وأنتم محدثون، كما هو مأثور عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>، وقد قرأ: (من مضاجعكم)<sup>(٤)(٥)</sup>.

النافون: أولاً: تخلف في المتضايفين<sup>(٦)</sup>، وأجيب: بمانع قاطع<sup>(٧)</sup>.  
وثانياً: جاز أن يكون ملازماً؛ كالرائحة المنكرة للخمر<sup>(٨)</sup>، وأجيب:  
إن أردت بالجواز تساوي الطرفين<sup>(٩)</sup>، مُنع، وإن أردت عدم الامتناع، لم يناف الظن<sup>(١٠)</sup>.

(١) قال ابن أمير الحاج: «ولا حكم للنص بأن يضاف الحكم إليه؛ بل إلى الوصف ليعلم أن الحكم لوجود علة النص، لا لصورة النص». التقرير والتحجير ١٩٧/٣. وانظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٦٥، التوضيح ١٥٤/٢.

(٢) في (س): «تقدمه».

(٣) روى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه في قول الله تعالى: ﴿بَتَائِبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] قال: «لا وضوء إلا من حدث». أخرجه الطبري في تفسيره ١٥٢/٨.

(٤) لم أقف على هذه القراءة عند أهل القراءات، ولعل المصنف أخذها من قول علاء الدين البخاري: «أي: إذا قمت من مضاجعكم إلى الصلاة، فاغسلوا، وقد نُقل عن بعض الصحابة أنه كان يقرأ هكذا». كشف الأسرار ٣/٣٧٠، وقد أورد النسفي في تفسيره قوله: «وتقديره: وأنتم محدثون، عن ابن عباس رضي الله عنه: أو من النوم». تفسير النسفي ١/٤٢٩، فكانه يشير إلى ورود قراءة عن ابن عباس بهذا اللفظ، والله أعلم.

(٥) آخر (١٩٨/ب) من النسخة (ك).

(٦) كالأبوة، والبنوة، والفوقية، والتحتية. انظر: التقرير والتحجير ١٩٧/٣.  
التضايف: كون الشئيين بحيث يكون تعلق كل منهما سبباً لتعلق الآخر به، وكون تصور كل واحد من الأمرين موقوفاً على تصور الآخر. انظر: التعريفات ص ٦٠، التوقيف على مهمات التعاريف ص ١٨٠.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/١٣٥، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٩٨.

(٨) انظر: المستصفى ص ٣١٥، الإحكام، للآمدي ٣/٣٧٦، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/١٣٦، تشنيف المسامع ٣/٣١٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/١٩٨.

(٩) آخر (٢١٧/أ) من النسخة (م).

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٢٧، تحفة المسؤول ٤/١٢٠.

أقول: لك أن تستدل على التساوي باستواء العلة، والملازم في الاتصاف بالطرد والعكس، فلا ترجيح إلا بمرجح، فلا يكون بمجرد دليل<sup>(١)</sup>، ومن ههنا قيل: صلاح العلية لظهور<sup>(٢)</sup> المناسبة شرط، فافهم.

وثالثًا: للغزالي<sup>(٣)</sup>: الاطراد سلامة<sup>[١]</sup> عن النقض، والسلامة من مفسد واحد، لا يوجب السلامة مطلقًا، ولو أوجب، لا يوجب الاقتضاء، والعكس ليس شرطًا؛ بل وجوده كعدمه، وأجيب: قد يكون للاجتماع استلزام؛ كالخاصة المركبة من عرضين عامين<sup>(٤)</sup>.

المثبتون: إذا وجد<sup>(٥)</sup> الدوران، ولا مانع من معية أو تأخير أو غيرهما، حصل العلم، أو الظن عادة، كما في دوران غضب إنسان على اسم حتى يعلمه الأطفال<sup>(٦)</sup>، .....

[١] قوله: (الاطراد سلامة...) إلخ [يمكن أن يقال: إن مراده: أنه قد اعتُبر في العلة شروط، مثل كونها باعثة، وألا تكون عدمًا لوجودي، إلى غير ذلك، وبديهي أن الطرد والعكس لا يستلزم تلك الشروط، فلا يكون دليلًا على العلية، إن قيل: المراد أنه يكون دليلًا [على العلية]<sup>(٧)</sup> بعد اعتبار تلك الشروط، قلنا: فلم يكن دليلًا إلا بعد ظهور صلوح العلية، فيرجع إلى الإخالة، فتأمل]<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٦، تحفة المسؤول ١١٨/٤.

(٢) في (ق): بظهور. (٣) انظر: المستصفى ص ٣١٦.

(٤) أي: أن كل واحد من أجزاء العلة المركبة لا يصلح علة بانفراده، وإنما يحصل من اجتماعهما مجموع هو العلة. انظر: شرح المختصر، للعضد ٢/٢٤٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٩٩.

(٥) في (س): أوجد.

(٦) أي: إذا دعي إنسان باسم فغضب، ثم إذا ترك دعاؤه به، فلم يغضب، ثم تكرر ذلك منه مرارًا، عُلم أن دعاءه بذلك الاسم هو سبب الغضب، حتى إن الأطفال - وهم لا أهلية فيهم للنظر - يعلمون ذلك. انظر: روضة الناظر ٢/٢٢٧، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/١٣٨، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٦٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٢٩٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/١٩٨.

(٧) زيادة من (س). (٨) ساقطة من (ك).

ولا يلزم أن يكون العلم<sup>(١)</sup> به ضروريًا، كما وهم<sup>(٢)</sup>؛ لأن حصول المبادئ قد لا يتفق مرتبة، وأجيب: بأن حصول العلم<sup>[١]</sup> بمجرده ممنوع، نعم؛ يحصل عند ظهور انتفاء الغير، ودفع: بأنه قدحٌ في التجريبات، فإن الأطفال يقطعون به، كذا في شرح المختصر<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

أقول: فيه تأمل<sup>[٢]</sup>، فتأمل.

ثم اعلم أن الحنفية<sup>(٥)</sup> ينسبون الدوران<sup>(٦)</sup> إلى أهل الطرد؛ إذ يريدون من لا يشترط ظهور التأثير، الذي هو الملاءمة عند الشافعية<sup>(٧)</sup>، وعلى هذا،

[١] قوله: (حصول العلم) [أراد بالعلم ما يعم الظنّ، ليشمل المذهبين]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (فيه تأمل) [إشارة إلى أنه [إن]<sup>(٩)</sup> أراد القطع بدوران الحكم على المدار، فلا ينفع؛ لأن الكلام في أنه دليل العلية، وإن أراد القطع بعلية المدار، فممنوع، والأطفال إنما يقنعون<sup>(١٠)</sup> بالأول، وفي قولك: السقمونيا<sup>(١١)</sup> مسهل، إنما يقطع بالحكم، وأما أن علته ماذا؟، هل هي مادية، أو صورية، أو كيفية، أو خاصية فيه؟، فلا يعلم إلا بالتجربة، تدبر]<sup>(١٢)</sup>.

(١) آخر (١٤٥/ب) من النسخة (ق).

(٢) المقصود بالواهم: هو العضد، حيث قال: «ولولا أنه ضروري لما علموه». انظر: شرح المختصر ص ٣٢٧.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٢٧.

(٤) آخر (١٦٦/أ) من النسخة (س).

(٥) آخر (٢١٧/ب) من النسخة (م).

(٦) آخر (١٩٩/أ) من النسخة (ك).

(٧) انظر: أصول البزدوي مع الكشف ٣/٣٦٥، أصول السرخسي ٢/١٧٦ وما بعدها، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٢٦٢.

(٨) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٩) ساقطة من (ل).

(١٠) في (س): «يطلقون».

(١١) السقمونيا: كلمة يونانية، أو سريانية، وهي: نبات يستخرج من تجاويفه رطوبة دبقة، وتجفف، وتدعى باسم نباتها أيضًا، مسهل للبطن، ومزيل لدوده. انظر: مفاتيح العلوم،

للخوارزمي ص ١٩٥، القاموس المحيط ص ١١٢١، تاج العروس ٣٢، ٣٦٩، المعجم

الوسط ١/٤٣٧.

(١٢) ساقطة من (ك).

فالسبْرُ والإخالة كذلك، وأما من يضيف الحكمَ إلى ما لا مناسبة له أصلاً، فلم يوجد، كما في التحرير<sup>(١)</sup>، والإضافة إلى الأمانة، والعلامة؛ كالدلوكة للوجوب اتفاق؛ لكنه ليس من العلة إجماعاً، إلا مجازاً<sup>(٢)</sup>.

### تكملة

للحنفية قالوا: الخارج المتعلق بالحكم، إما مؤثر فيه، وهو العلة، وتقدّمت بأقسامها، أو مُفَضِّلٌ إليه بلا تأثير، وهو السبب<sup>(٣)</sup>، وقد يطلق مجازاً على العلة أولاً، فإن توقف عليه وجوده، فالشرط<sup>[١]</sup>، وإن دلّ، فالعلامة<sup>(٤)</sup>، ثم كلُّ سببٍ طريقٍ للحكم، ويتخلّل العلة بينه وبينه، فإن أضيف إليه العلة، فهو في معنى العلة<sup>(٥)</sup>؛ كسوق الدابة، فوطئت آدمياً، فهو لم يؤثر في التلف؛ لكن لو طئها إضافة إليه، والسوق بشرط السلامة هو المشروع، فتجب الدية، لا جزاء المباشرة؛ كالحرمان ونحوه<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (فالشرط) [أراد به ما يعم عدم المانع، كما سيجيء الإشارة في مسألة شقّ الرّق إليه، فتدبر]<sup>(٧)</sup>.

(١) قال ابن الهمام: «فلا أحد يضيف حكم الشرع إلى ما لا مناسبة له أصلاً؛ كالطول، والقصر، فالطرد ما لا مناسبة له يثبت اعتبارها اتفاقاً والخلاف». التحرير مع التقرير والتحجير ٢٠١/٣.

(٢) انظر: التقرير والتحجير ٢٠١/٣، تيسير التحرير ٥٤/٤.

(٣) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٧١، الوافي شرح المنتخب ١٥٠٦/٣، التوضيح مع التلويح ٢/٢٧٤، شرح الكوكب المنير ٤٤٥/١.

(٤) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٧١، أصول السرخسي ٣٠١/٢، التوضيح مع التلويح ٢/٢٦١، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٠٢/٣.

(٥) هذا القسم الأول من أقسام السبب بحسب إضافة العلة إليه وعدم إضافتها إليه. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٧٤/٤، التوضيح مع التلويح ٢/٢٧٤، التقرير والتحجير ٢٠٢/٣، وتيسير التحرير ٥٤/٤.

(٦) انظر: أصول السرخسي ٣١١/٢، وكشف الأسرار، للبخاري ٢٥٠/٤، والتوضيح ومعه التلويح ٢/٢٩٤، والتحرير ومعه التقرير والتحجير ٣/٢٥٧، وشرح ابن ملك ص ٩٠١.

(٧) ساقطة من (ك) والمطبوع.

ومنه<sup>(١)</sup>: الشهادة للقصاص، فإنها مؤدية إليه بواسطة إيجابه القضاء، وتمكّن الولي، فعليهم الدية إذا رجعوا، لا القصاص؛<sup>(٢)</sup> لأنه جزاء المباشرة<sup>(٣)</sup>، وعند الشافعي: يقتص إذا قالوا: تعمّدنا الكذب لقتله<sup>(٤)</sup>؛ لأن السبب المؤكد بالقصد الكامل كالمباشرة، بخلاف وضع الحجر في الطريق، ودُفع: بأن القصاص بالمماثلة،<sup>(٥)</sup> ولا مماثلة بين المباشرة والتسبب، وإن تأكد<sup>(٦)</sup>.

وإن لم تضاف إليه، فهو الحقيقي<sup>(٧)</sup>؛ كالدلالة للسارق، فلا يضمن المسروق؛ لأن الدال ليس كالفاعل المختار، ومن ثمة لا يشترك في الغنيمة من دلّ على<sup>(٨)</sup> حصن، ولم يذهب مع المجاهدين، بخلاف المودّع، والمحرم، إذا دلّ على الوديعة، والصيد،<sup>(٩)</sup> حيث يُضمّنان<sup>(١٠)</sup>، وذلك لأن الدلالة ترك الحفظ، وإزالة الأمن، وقد التزمهما، فكلّ مباشرٍ للجناية<sup>(١١)</sup>،

(١) أي: ومن أمثلة القسم الأول من أقسام السبب.

(٢) آخر (٢١٨/أ) من النسخة (م).

(٣) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٧٤/٤، التوضيح مع التلويح ٢٧٤/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٠٢/٣.

(٤) انظر: روضة الطالبين ٢٧٠/٨، الحاوي، للماوردي ٢٥٣/١٧، المجموع ٢٧٨/٢٠.

(٥) آخر (١٩٩/ب) من النسخة (ك).

(٦) انظر: أصول السرخسي ٣١١/٢، كشف الأسرار، للبخاري ١٧٦/٤، التلويح ٢٧٤/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٠٢/٣.

(٧) أي: وإن لم تضاف العلة إلى السبب، وهذا هو القسم الثاني من أقسام السبب. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٧٤/٤، أصول السرخسي ٣٠٧/٢، الوافي شرح المنتخب ١٥٠٦/٣، كشف الأسرار، للنسفي ٤١١/٢، التوضيح مع التلويح ٢٧٤/٢.

(٨) آخر (١٤٦/أ) من النسخة (ق). (٩) آخر (١٦٦/ب) من النسخة (س).

(١٠) هذا عند الحنفية، واستثنى بعضهم إذا منع المودّع السارق من الأخذ بعد دلالته، فلا يضمن، وأما عند الشافعية، فقد فرّقوا - في دلالة المحرم الصائد على الصيد - بين أن يكون الصيد في يد المحرم، فيضمن، وبين ألا يكون في يده، فلا يضمن؛ لكن يأثم بدلالته عليه. انظر: فتح القدير، لابن الهمام ٣/٣، المحيط البرهاني ٧٢٩/٢، حاشية ابن عابدين ٢٣١/٦، المجموع، للنووي ٣٠٠/٧، الفروع، لابن مفلح ٤٦٩/٥.

(١١) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٧٥، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٧٦/٤، المبسوط، =

بخلاف صيد الحرم، والدال غير المحرم<sup>[١]</sup>؛ لأن أمنه بالمكان، ولم يزل بالدلالة، وأورد: إن الأجنبي التزم بعقد الإسلام ألا يدل سارقاً، وقد ترك<sup>(١)</sup>، وأجيب: بأن الإسلام التزم حقيقة ما جاء به النبي ﷺ إجمالاً، فهناك لزوم لا التزام، ولو سُلِّم، فمع الله لا مع العبد، فيلزم الإثم لا الضمان<sup>(٢)</sup>، وفتوى المتأخرين<sup>[٢]</sup> بالتضمنين بالسعاية، بخلاف القياس استحساناً؛<sup>(٣)</sup> لغلبة السعاة إلى الظلّة في زماننا<sup>(٤)</sup>.

وقد يطلق السبب مجازاً على تعليق الطلاق ونحوه<sup>(٥)</sup>؛ لأنه غير مفضٍ

- [١] قوله: (والدال غير المحرم) [قد يقال: وكذلك إذا كان الدال محرماً؛ لعموم الدليل<sup>(٦)</sup>، إلا أن يقال: الدلالة من المحرم جنائية مطلقاً، وفيه ما فيه<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.
- [٢] قوله: (وافتوى المتأخرين...) إلخ [جواب سؤال، وهو: أن السعاية سبب محض، ومع ذلك أوجبوا<sup>(٩)</sup> الضمان على الساعي]<sup>(١٠)</sup>.

= للسرخسي ٨٠/٤، أصول السرخسي ٣٠٨/٢، التوضيح مع التلويح ٢٧٦/٢ - ٢٧٧.

(١) انظر: التقرير والتحبير ٢٠٤/٣.

(٢) انظر: فتح القدير، لابن الهمام ٥/٣، التقرير والتحبير ٢٠٤/٣.

(٣) آخر (٢١٨/ب) من النسخة (م).

(٤) نقل علاء الدين البخاري عن صدر الإسلام البزدوي قوله: «نحن لا نفتي به، فإنه خلاف أصول أصحابنا رحمهم الله، فإن السعي سبب محض لهلاك مال صاحب المال، فإن السلطان يغرّمه اختياراً لا طبعاً، ولكن لو رأى القاضي تضمين الساعي، له ذلك؛ لأن الموضوع موضع اجتهاد، فنحن نكل الرأي إلى القاضي حتى ينزجر السعاة عن السعي». كشف الأسرار، للبخاري ١٧٨/٤.

(٥) هذا القسم الثالث من أقسام السبب. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٧٣، التوضيح مع التلويح ٢٧٧/٢.

(٦) وهو قول المصنف: أن أمنه - أي: صيد الحرم - كان بالمكان، ولم يزل بالدلالة عليه، فلم توجد منه مباشرة للجنائية.

(٧) أجاب الأنصاري تضعيف المصنف بقوله: «وجوابه: أن دلالة المحرم جنائية على الإحرام، فيجب الجزاء، لا لأنه جنائية على صيد الحرم، وجنائية المحرم على صيده مطلقاً جنائية موجبة للضمان». فواتح الرحموت ٣٥٨/٢.

(٨) ساقطة من (ك). (٩) في (ل): «فأوجبوا».

(١٠) ساقطة من (ك).

إلى الوقوع؛ بل مانع<sup>(١)</sup>، وإنما له نوع اقتضاء، ولو بعد حين، فإذا تحقق الشرط صار علة حقيقة، بخلاف السبب في معنى العلة؛ لأنه لم يؤثر في الحكم، وإن أثر في علته، فافترقا<sup>(٢)</sup>.

ثم هذا المجاز كالعلة الحقيقية عند الحنفية<sup>(٣)</sup>، فلا يبقى إلا بقاء المحل<sup>(٤)</sup>، خلافًا لزفر<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> وثمرته: أن تنجيز الثلاث بعد التعليق مبطل له عندهم، خلافًا له<sup>(٧)</sup>، وقد مرّ في المقالات ما هو الحق<sup>(٨)</sup>.

وأما الشرط: فحقيقي<sup>(٩)</sup>؛ كالحياة للعلم، وجعلني للشارع<sup>(١٠)</sup>؛

(١) أي: أن الشرط مانع للمعلّق عن السببية. انظر: التلويح ٢/٢٧٦، فواتح الرحموت ٢/٣٥٨.

(٢) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٧٣، أصول السرخسي ٢/٣٠٤، الوافي شرح المنتخب ٣/١٥١٤، التوضيح مع التلويح ٢/٢٧٦.

(٣) هذا القسم الرابع من أقسام السبب، وهو السبب الذي فيه شبهة العلة الحقيقية. انظر: أصول السرخسي ٢/٣٠٥، التوضيح مع التلويح ٢/٢٧٨.

(٤) أي: أن المعلق وهو الطلاق مثلاً محتاج في البقاء إلى بقاء المحل، وهو الزوجة، فلما كان للتعليق شبهة حقيقة العلة كان لا بد من أخذه حكم الحقيقة، وحقيقة العلة لا تستغن عن بقاء المحل؛ كذلك شبهة العلة لا تستغن عن بقاء المحل، فإن أزال ذلك المحل بإرسال الطلاق الثلاث مثلاً بعد التعليق لم يبق التعليق أصلاً؛ لأن التعليق يمين، فكما يشترط وجود المحل لانعقاد اليمين ابتداءً؛ كذلك يشترط وجوده لبقيائها أيضاً. انظر: الوافي شرح المنتخب ٣/١٥١٩، التحرير مع التقرير والتحرير ٣/٢٠٢.

(٥) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢/٢٨٠، أصول السرخسي ٢/٣٠٥.

(٦) آخر (٢٠٠/أ) من النسخة (ك).

(٧) أي: لو قال الزوج لزوجته: إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم طلقها ثلاثاً قبل حصول المعلق به، فعند جمهور الحنفية أن التعليق يبطل بالتنجيز، فلو عادت إليه الزوجة بعد زوج آخر وتطبيقه إياها، ثم وجد الشرط لم يقع شيء.

وعند زفر: لا يبطل التعليق بالتنجيز، فلو عادت إليه، ثم وجد الشرط وقع الطلاق، لما تقدّم عنده من أن التعليق مجاز محض لا شبهة للحنفية فيه بوجه. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢/٢٨١، أصول السرخسي ٢/٣٠٥.

(٨) انظر: ١/٦٣٨.

(٩) عرف التفتازاني، وابن الهمام الشرط الحقيقي بأنه: ما يتوقف عليه الشيء في الواقع. انظر: التلويح ٢/٢٨٩، التحرير مع التقرير والتحرير ٣/٢١٤.

(١٠) هو: ما يتوقف وجود المشروط الشرعي عليه؛ كالشهود للنكاح، والطهارة للصلاة. =

كالشهود للنكاح، والعلم بوجوب العبادات، على من أسلم في دار الحرب، فلا قضاء عليه، إذا علم بعد زمان، بخلاف النائم<sup>(١)</sup>؛ لأن الدار دار العلم، فكأنه ثابت في زمان النوم، وللمكلف بالتعليق حقيقة؛ كأن تزوجت امرأة وهذه، أو معنى؛ كالمرأة التي أتزوجها<sup>(٢)</sup>، بخلاف هذه أو زينب التي أتزوجها؛ لأن التوصيف عند الإشارة، أو التسمية، لغو<sup>(٣)</sup>، ويسمى شرطاً محضاً<sup>(٤)</sup>؛ لعدم<sup>(٥)</sup> العلية فيه بوجه؛ بل أثر التعليق<sup>(٦)</sup> إعدام العلة<sup>(٧)</sup>.

ثم قد يضاف إليه الحكم،<sup>(٨)</sup> وذلك عند عدم علة، أو سبب صالحين للإضافة، وسموه شرطاً فيه معنى العلة<sup>(٩)</sup>؛ كشق الزق<sup>(١٠)</sup>، وحفر البئر في الطريق؛ لأن السيلان، وميل الثقل طبيعي<sup>(١١)</sup>، والمشي مباح، إلا إذا تعمد المرور، فلا تعدي، إلا في إزالة المانع، فيضاف الضمان إليه<sup>(١٢)</sup>.

= انظر: التلويح ٣٠٧/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢١٤/٣.

(١) أي: أن العلم ثابت في حق النائم تقديرًا؛ لأن شيوع الخطاب وبلوغه إلى داره بمنزلة البلوغ إلى كل أحد، فأقيم الشيوع المقدر في دار الإسلام مقام العلم. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٣/٤، التقرير والتحبير ٢١٤/٣.

(٢) انظر: أصول السرخسي ٣٢٠/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٦/٤، التلويح ٢٨٩/٢.

(٣) انظر: أصول السرخسي ٣٢٢/٢، التقرير والتحبير ٢١٥/٣.

(٤) هذا القسم الأول من أقسام الشرط. (٥) آخر (١٤٦/ب) من النسخة (ق).

(٦) آخر (٢١٩/أ) من النسخة (م).

(٧) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٨٤، أصول السرخسي ٣٢٠/٢.

(٨) آخر (١٦٧/أ) من النسخة (س).

(٩) هذا القسم الثاني من أقسام الشرط. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٨٤، أصول السرخسي ٢/٢.

٣٢٢، الوافي شرح المنتخب ١٥٦٨/٣، التلويح ٢٨٩/٢.

(١٠) الزق بالكسر: السقاء، والجمع: أزقاق وزقاق ورُقَّان كذئاب وذؤبان. انظر: مختار الصحاح ص ١٣٦، والمصباح المنير ٢٥٤/١، القاموس المحيط ص ٨٩٠.

(١١) أي: الزق كان مانعًا، وبالشق زال المانع، فإزالته صارت شرطًا، والعلة لا تصلح لإضافة الحكم، وهو الضمان إليها، فيضاف إلى الشرط؛ لأن صاحبه متعد. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٨٤، قواطع الأدلة ٢/٢٨٨، أصول السرخسي ٣٢٠/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢١٥/٣، فواتح الرحموت ٢/٣٥٩.

(١٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢١٠/٤، التوضيح مع التلويح ٢/٢٩١ - ٢٩٢، التقرير والتحبير ٢١٥/٣.



وفي شهود اليمين والشرط، إذا رجعوا جميعًا بعد الحكم، الضمان على شهود اليمين؛ لأن الحكم مضاف إلى العلة عند وجودهما<sup>(١)</sup>.

وفي تضمين شهود<sup>[١]</sup> الشرط إذا رجعوا وحدهم اختلفوا، فطائفة، ومنهم فخر الإسلام: نعم، وهو المختار<sup>(٢)</sup>، وطائفة، ومنهم السرخسي: لا، واختاره ابن<sup>(٣)</sup> الهمام<sup>(٤)</sup>.

لنا: اليمين لا يصلح علة للضمان، والقضاء واجب، فلا تعدي إلا من شهود الشرط، فصار كشهود القصاص إذا رجعوا<sup>(٥)</sup>، ولا يلزم شهود

[١] قوله: (وفي تضمين شهود...) إلخ [إن قيل: شهود التعليق إنما شهدوا بالعلة على تقدير وجود الشرط لا مطلقًا، وتحقق العلة موقوف على الشرط، فشهوده أولى بالضمان؛ لأنهم شهدوا تحقق العلة وتأثيرها، أجيب: بأننا لا نسلم أنهم شهدوا على ذلك التقدير؛ بل شهدوا بسماع التعليق مطلقًا، وهو علة لولا المانع، ولا تعلق بشهادة شهود الشرط، بتحقيق العلة وتأثيرها، ألا ترى أنهم لو شهدوا بالتعليق، ثم تحقق الشرط من غير شهادتهم، ثم رجعوا بعد الحكم، ضمنوا، ولو تحقق التعليق من غير شهادة، باتفاق الخصمين، ثم شهدوا بوجود الشرط، ثم رجعوا، لم يضمنوا، فَعُلِمَ أن تحققَّ العلة غيرُ مضافٍ إلى شهود الشرط] <sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٠٩/٤، أصول السرخسي ٣٢٣/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٤٣٩/٢، التوضيح مع التلويح ٢٨٩/٢ - ٢٩٠.

(٢) وروي عن زفر، واختاره صدر الشريعة. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/٢٠٩، التوضيح مع التلويح ٢٨٩/٢، التقرير والتحرير ٢١٥/٣، وتيسير التحرير ٧١/٤.

(٣) آخر (٢٠٠/ب) من النسخة (ك).

(٤) روي هذا القول عن الأئمة الثلاثة - أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن - واختاره صدر الإسلام البزدوي. انظر: أصول السرخسي ٣٢٣/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٩/٤، التحرير مع تيسير التحرير ٧١/٤.

(٥) انظر: أصول البزدوي مع الكشف ٢٠٨/٤، التحرير مع تيسير التحرير ٧١/٤.

(٦) ساقطة من (ك).

الإحصان؛ لأن الزنا علة صالحة لإضافة الحد<sup>(١)</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: العلة، وإن لم تكن صالحة لإيجاب الضمان، صالحة لقطعه عن الشرط، إذا كانت فعلَ مختارٍ<sup>(٣)</sup>، أقول: إن أريد به القضاء، كما في التحرير والتوضيح<sup>(٤)</sup>، فبعد أنه علة الحكم بالوجود، لا علة الهلاك<sup>[١]</sup><sup>(٥)</sup> فيه أن المجبور شرعاً كالمجبور طبعاً، فصار كالواقع في البئر، وكيف، ولو تم لزم انتفاء الضمان<sup>[٢]</sup><sup>(٦)</sup> مطلقاً إذا رجعوا، وهو باطل إجماعاً<sup>[٣]</sup>، وإن أريد به اليمين، كما هو المتوهم، فمنقوض بقوله: إن كان قيده عشرة أرطال<sup>(٧)</sup>، فهو حرٌّ، وإن حلَّه أحدٌ فهو حرٌّ، فشهدوا بعشرة، ففضى بعته، ثم وزن فثمانية، ضمنوا<sup>(٨)</sup> عنده<sup>(٩)</sup>؛ لأن القضاء على موجبٍ شرعي<sup>(١٠)</sup>، بلا تقصير

[١] قوله: (لا علة الهلاك. اهـ). [لا أن القضاء علةٌ لهلاك المال]<sup>(١١)</sup>.

[٢] قوله: (وانتفاء الضمان)<sup>(١٢)</sup>؛ أي: كلما توسط القضاء<sup>(١٣)</sup>.

[٣] قوله: (باطل إجماعاً) [ألا ترى أنه في المسألة الآتية الضمان على شهود الشرط اتفاقاً، مع توسط القضاء، فما هو جوابكم، فهو جوابنا]<sup>(١٤)</sup>.

(١) انظر: الفصول في الأصول ١٧٩/٤، تقويم الأدلة ص ٣٨٦، قواطع الأدلة ٢/٢٨٩، أصول السرخسي ٣٢٨/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٤٤٠.

(٢) أي: المنكرون للضمان.

(٣) انظر: كشف الأسرار، للبخاري (٢٠٩/٤)، والتحرير مع تيسير التحرير ٧٠/٤.

(٤) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٢١٥/٣، التوضيح مع التلويح ٢/٢٨٩.

(٥) آخر (٢١٩/ب) من النسخة (م).

(٦) في (ق) و(ل): «الزمان».

(٧) الرطل العراقي: ما يساوي أربعمئة غراماً وسبعة ونصفاً، وقيل: مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم. انظر: طلبة الطلبة، للنسفي ص ٢٦٥، المغرب في ترتيب المغرب ١/١٩٠، المطلع على أبواب المقنع، للبعلي ص ٨، معجم لغة الفقهاء ص ٢٦٣.

(٨) في (ك) و(م): «صحوا». (٩) أي: عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٠) وهو: الشهادة المذكورة. انظر: التقرير والتحجير ٢١٦/٣.

(١١) ساقطة من (ك) والمطبوع. (١٢) آخر (٩٤/أ) من النسخة (ل).

(١٣) ساقطة من (ك) والمطبوع. (١٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

في تعرّف<sup>[١]</sup> الحق؛ لأنه بعد الحل<sup>(٢)</sup>، وذلك معتق، فعتق باليمين الأول، وهي غير صالحة لإضافة الضمان؛ لأن تصرف المالك<sup>(٣)</sup> ليس متعّد، فتعين<sup>(٤)</sup> الشرط، وعندهما<sup>(٥)</sup>: رقيقٌ بعد القضاء، والعتق بالحل، فلا تعدي، ولا ضمان، فتدبر.

وكل حكم تعلّق بشرطين كـ: إنّ دخلت هذه وهذه<sup>[٢]</sup>، وكالطهارة للصلاة، فسموا أولهما شرطًا اسمًا لا حكمًا<sup>[٣]</sup>.  
وقول فخر الإسلام<sup>(٦)</sup>: إنه مجازٌ، محلٌّ نظر<sup>[٤]</sup>، .....

[١] قوله: (بلا تفصير في تعرف. اهـ). بخلاف ما إذا كانوا عبيدًا، أو كفارًا؛ لإمكان الوقوف هناك، تدبر.  
[٢] قوله: (هذه وهذه) [أي: هذه الدار، وهذه الدار]<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: (اسمًا لا حكمًا) [أما كونه اسمًا، فلتوقف الحكم عليه في نفس الأمر من غير تأثير، ولا إقصاء، وأما لا حكمًا، فلعدم تحقق الحكم عنده<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.  
[٤] قوله: (محل نظر) [وذلك لأن اتصال الحكم<sup>(١٠)</sup> ليس معتبرًا في حقيقة

(١) في (ك) و(م): «تعريف».

(٢) وقبل ذلك لا يمكن معرفة الوزن، وبالحلّ يعتق، فلم يكن مقصرًا، فينفذ القضاء بدون الحل، وإذا نفذ القضاء بعته باطنًا كما نفذ ظاهرًا، عتق قبل الحلّ، فامتنع إضافة العتق إلى الحلّ. انظر: أصول السرخسي ٣٢٣/٢، التوضيح مع التلويح ٢٨٩/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢١٦/٣.

(٣) آخر (١٦٧/ب) من النسخة (س). (٤) آخر (١٤٧/أ) من النسخة (ق).

(٥) أي: عند أبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله. انظر: المبسوط ٩٦/٧، التحرير مع التقرير والتحبير ٢١٦/٣.

(٦) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢١٨/٤.

(٧) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٨) وهذا القسم الثالث من أقسام الشرط. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢١٨/٤، أصول السرخسي ٣٢٧/٢، الوافي شرح المنتخب ١٥٨٣/٣، التوضيح مع التلويح ٢/٢٩٤، والتحرير مع التقرير والتحبير ٢١٧/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س). (١٠) أي: بالشرط الأول.

نعم؛ في<sup>(١)</sup> التعليقي وغيره فرق؛ لوجوب<sup>(٢)</sup> الاتصال وعدمه.

وكل شرط اعترض عليه فعلٌ مختار<sup>(٣)</sup>، وهو غير منسوب [إليه]<sup>(٤)</sup>، فهو في معنى السبب<sup>(٥)</sup>، فلا يضمن الحال قيمة العبد إن أبق؛ لأن الإباق<sup>(٦)</sup> باختياره، والحلُّ غير موجب له، بخلاف شقِّ الرِّق، وكذا في فتح القفص والإصطبل<sup>(٧)</sup>، لا يضمنهما الفاتح<sup>(٨)</sup> خلافاً لمحمد رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٩)</sup>؛ لأن في طبعهما الفرار<sup>(١٠)</sup> عند عدم المانع، فكان كسيلان المائع، ولأن فعلهما<sup>(١١)</sup> هدرٌ شرعاً، بخلاف العبد؛ لصحة الذمة<sup>(١٢)</sup>، ورَدُّ قوله: بأن للاختيار

الشرط؛ بل التوقف على وجوده الجملة، ولو اصطلاح اصطلاحاً جديداً، فلا مشاحة<sup>(١٣)</sup> [١٤].

- (١) آخر (٢٠١/أ) من النسخة (ك).
- (٢) في (ك) و(م) و(ق): بوجوب.
- (٣) احترز به عن الفعل الطبيعي؛ كسيلان المائع، وسقوط القنديل في مسألتي شقِّ الرِّق، وقطع الحبل. كشف الأسرار، للبخاري ٤/٢١٠.
- (٤) ساقطة من (ك) و(م).
- (٥) هذا القسم الرابع من أقسام الشرط، وهو الشرط في معنى السبب، ومعناه: هو الشرط الذي يتخلل بينه وبين المشروط فعل فاعل مختار، ولا يكون ذلك الفعل منسوباً إلى ذلك الشرط، ويكون ذلك الشرط سابقاً على الفعل. انظر: أصول البزدوي مع الكشف ٤/٢١٢، أصول السرخسي ٢/٣٢٥، الوافي شرح المنتخب ٣/١٥٧٦.
- (٦) آخر (٢٢٠/أ) من النسخة (م).
- (٧) الإصطبل: بكسر الهمزة، بيت الخيل، أو مربوط الفرس، وهي ليست من كلام العرب. انظر: الصحاح، للجوهري ٤/١٦٢٣، المطلع على أبواب الفقه ص ٢٧٣، اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء ٢/٢٤٥، معجم لغة الفقهاء ص ٧١.
- (٨) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/٢١٤، أصول السرخسي ٢/٣٢٦، الوافي ٣/١٥٧٧، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٢١٨.
- (٩) أي: محمد بن الحسن الشيباني. انظر: المبسوط ١١/١٤، بدائع الصنائع ٧/١٦٦.
- (١٠) في (س): «الانفراد».
- (١١) أي: فعل الطائر، وفعل الدابة، وهو الفرار.
- (١٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/٢١٤، أصول السرخسي ٢/٣٢٦.
- (١٣) قال ابن أمير الحاج: «وهو جدير بحقيقته؛ أي: الشرط؛ لتوقف وجود الحكم عليه من غير تأثير ولا إفضاء». انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٤/٧٢.
- (١٤) ساقطة من (ك).

مدخلًا البتة، فهو<sup>(١)</sup> وإن كان طبيعيًا<sup>(٢)</sup>، [ليس طبيعيًا]<sup>(٣)(٤)</sup>، وكونه هدرًا لا يمنع قطع الحكم عن الشرط، كمن أرسل كلبًا إلى صيد، فمال عنه ثم مال إليه، فأخذه لا يحل؛ لأن بالميل قطع النسبة إلى المرسل، وكمن أرسل دابته على الطريق، فجالت يمنة ويسرة، فتلفت<sup>(٥)</sup> شيئًا، لا ضمان على المالك، وفيه ما فيه<sup>(٦)</sup>.

وأما العلامة فمُثلَّت بالإحصان<sup>(٦)</sup>، وعليه السرخسي<sup>(٧)</sup>، والبزدوي<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى أن ذلك، وإن كان قياسًا؛ لكن الأخذ بقول [محمد]<sup>(٩)</sup>: استحسان؛ صيانة لأموال الناس، كما اختاره المتأخرون في تضمين الساعي<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

- (١) أي: الفرار.  
 (٢) في (س): «طبعًا»، وفي (ق): «طبعيًا».  
 (٣) ساقطة من (م).  
 (٤) أي: إن كان فرار الدابة، وطيران الطير طبيعيًا من فعلهما، فإنه لا يسلم بأنه كان من طبعهما، بآلا يكون للاختيار مدخل في فعلهما، فلا يضاف الحكم، وهو الضمان إلى الشرط، وهو الفتح. انظر: التقرير والتحبير ٢١٨/٣، تيسير التحرير ٧٢/٤، فواتح الرحموت ٣٦١/٢.  
 (٥) هكذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: فأنلفت.  
 (٦) هذا القسم الرابع من أقسام الوصف المتعلق بالحكم، ومعنى الإحصان الذي يوجب الرجم: الوطء المباح بركاب صحيح، من بالغ مسلم حر، وأضاف بعضهم: لا خيار فيه. انظر: التعريفات، للجرجاني ص ١٢، المغرب في ترتيب المعرب، للخوارزمي ص ١١٩، المطلع على ألفاظ المقنع، للبعلي ص ٤٥٣، التوقيف على مهمات التعاريف، للحدادي ص ٤٠.  
 (٧) انظر: أصول السرخسي ٣٢٨/٢.  
 (٨) انظر: أصول الزدوي مع كشف الأسرار ٢٠٩/٤.  
 (٩) ساقطة من (س).  
 (١٠) قال ابن أمير الحاج: «وقد ذكر القاضي أبو زيد أن ما ذكره - أي: أبو حنيفة، وأبو يوسف - قياس، وما ذكره المخالف - أي: محمد بن الحسن - قريب من الاستحسان؛ لما فيه من إلحاق العادة، وإن كانت عن غير اختيار بالطبيعة؛ صيانة لأموال الناس، وإهدارًا لاختيار ما لا عقل له حكمًا فإنه اختيار لا حكم له». التقرير والتحبير ٢١٨/٣.  
 (١١) ساقطة من (ك) والمطبوع.

والمختار: أنه شرط لوجوب الرجم، وعليه الأكثر<sup>(١)</sup>.

لنا: التوقف بلا تأثير، ولا اقتضاء<sup>(٢)</sup>.

قالوا<sup>(٣)</sup>: أولاً: يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال عندنا، ولو توقف الوجوب عليه لم يقبل<sup>(٤)</sup>، قلنا: عبارة عن خصال حميدة ليست مؤثرة، ولا مستلزمة للعقوبة؛ بل مانعة عن الزنا، فصار كما إذا شهدوا في غير هذه الحالة<sup>(٥)</sup>، ومن<sup>(٦)</sup> ههنا<sup>(٧)</sup> لم يضمنوا إذا رجعوا<sup>(٨)</sup>.

وثانياً: الشرط ما يمنع ثبوت العلة حقيقة، بعد وجودها صورة، فلا يتقدم مطلقاً<sup>(٩)</sup>.

قلنا: ذلك الشرط<sup>(١٠)</sup> التعليقي، لا مطلقاً؛ كشرط الصلاة<sup>(١١)</sup> بل قد يتقدم التعليقي أيضاً، ويتأخر ظهوره؛ كالتعليق بكون قيده [عشرة]<sup>(١٢)</sup><sup>(١٣)</sup>، وما

(١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٩/٤، جامع الأسرار، للكاكي ١٢٠٨/٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٢١٨/٣، ونور الأنوار، لملاحيون ٤٥٢/٢.

(٢) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٢١٨/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٩/٤.

(٣) أي: الإمامين البزدوي والسرخسي وأتباعهما.

(٤) انظر: أصول السرخسي ٣٢٨/٢، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٠٩/٤، كشف الأسرار، للنسفي ٤٤٦/٢.

(٥) أي: حالة الحد، فالمقصود من الإحصان بعد ثبوت الزنا تكميل العقوبة، لا أنه موجب لها. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٩/٤، التقرير والتحجير ٢١٩/٣.

(٦) آخر (٢٠١/ب) من النسخة (ك). (٧) آخر (٢٢٠/ب) من النسخة (م).

(٨) أي: لو كان الإحصان مؤثراً في الحد لضمن شهوده إذا رجعوا بعد إقامة الحد على المشهود عليه، إلا أنه ليس مؤثراً فيه، ولا مفضياً إليه، فيكون شرطاً، فلا ضمان على الشهود بالرجوع عن الشهادة. انظر: التقرير والتحجير ٢١٩/٣، تيسير التحرير ٧٣/٤.

(٩) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢١٠/٤، أصول السرخسي ٣٢٨/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٤٤٥/٢، الوافي شرح المنتخب ١٥٨٤/٣.

(١٠) آخر (١٦٨/أ) من النسخة (س). (١١) آخر (١٤٧/ب) من النسخة (ق).

(١٢) ساقطة من (ك) و(م).

(١٣) أي: عشرة أرتال، كما لو قال رجل: إن كان وزن قيد عبده عشرة أرتال، فعبدته حر، وكان القيد عشرة أرتال، فالشرط متقدم على علة الحرية؛ لكن المتأخر ظهور الشرط، والعلم به. انظر: التلويح ٢٩٥/٢، التقرير والتحجير ٢٢٠/٣، تيسير التحرير ٧٥/٤.

في التحرير<sup>(١)</sup>: أن التعليق في مثله يكون على الظهور، وإن لم يذكر؛ لأن الكائن ليس على خطر، فأقول فيه: أنه يلزم ألا يعتق إلا من حين العلم، فالأوجه: أن المعتبر هو الخطرية باعتبار العلم، وإن كان التعليق على المعلوم، تدبر.

## فصل

التعبد بتحصيل<sup>[١]</sup> القياس، والعمل بمقتضاه جائز عقلاً عند الجمهور<sup>(٢)</sup>، لا واجب، كما عليه القفال<sup>(٣)</sup>، وأبو الحسين<sup>(٤)</sup>، ولا ممتنع، كما عليه بعض الشيعة<sup>(٥)</sup>، وبعض المعتزلة<sup>(٦)</sup> ومنهم النظام<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (التعبد بتحصيل) [اعلم<sup>(٨)</sup> أن بعضهم جعل المسألة: التعبد بالتحصيل، وبعضهم: التعبد بالعمل، فرجح بعض الناظرين الأول، بعكس<sup>(٩)</sup> البعض الآخر، والحق: أن المآل واحد؛ لأن التحصيل إنما هو لأجل العمل، والتعبد بالعمل يستلزم التعبد بمقدمته، ولو على الكفاية، تدبر<sup>(١٠)</sup>].

(١) انظر: التحرير مع التقرير والتحرير ٢٢٠/٣.

(٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٢٨٠/٤، البرهان، للجويني ٤٩٢/٢ مسألة ٧٠٠، قواطع الأدلة ٧٢/٢، الوصول إلى الأصول ٢٣٢/٢، وروضة الناظر ١٥٠/٢، الإحكام، للآمدي ٩/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٣٥/٣، المسودة ص ٣٦٧، الإيهاج ٧/٣، المختصر في أصول الفقه، للبعلي ص ١٥٠، التحرير ٣٤٦٣/٧.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٩/٤، الإيهاج ٧/٣.

(٤) هو: البصري المعتزلي. انظر: المعتمد ٢١٥/٢.

(٥) انظر: الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني ٣٣/١.

(٦) انظر: الإحكام، للآمدي ٩/٤.

(٧) نسب كثير من الأصوليين القول بالمنع عقلاً من القياس إلى النظام. انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٣٦٧/٣، الواضح، لابن عقيل ٢٨٣/٥، الإحكام، للآمدي ٩/٤، شرح مختصر الروضة ٢٤٥/٣، المختصر، لابن اللحام ص ١٥٠. ونقل جمع من الأصوليين عنه القول بجواز القياس عقلاً، وهو الصحيح عنه، قال السبكي: «والنقل عن النظام ليس بجيد؛ لأنه خصص المنع من التعبد بشريعتنا خاصة». الإيهاج ٩/٣. وانظر: قواطع الأدلة ١٠/٤، الوصول إلى الأصول ٢٣٣/٢، البحر المحيط ٢٠/٥.

(٨) في (ل): «إذا علم». (٩) في (س): «وعكس».

(١٠) ساقطة من (ك).

لنا: لا يلزم من إلزامه محال أصلاً، كيف والاعتبار بالأمثال من قضية العقل<sup>(١)</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: لولا التعبد لخلت الوقائع عن الأحكام<sup>(٣)</sup>، قلنا: لو سلم بطلان التالي، فلا نسلم الملازمة؛ لجواز التنقيص بالعمومات<sup>(٤)</sup>.

أقول: إن قيل: الاختلاف رحمة، فلا يعمم، قلنا: الاختلاف لا ينحصر في القياس؛ لجواز الاجتهاد في غيره<sup>(٥)</sup> من الظواهر، ثم إنه لا يخلو عن قوة؛ لأن الأحكام مبنية على المصالح، وهي متفاوتة، حسب تفاوت الزمان والمكان، فلا يمكن ضبطها إلا بالتفويض<sup>(٦)</sup> إلى الرأي، فتدبر.

قالوا<sup>(٧)</sup>: أولاً: العقل يمنع من طريق غير مأمون<sup>(٨)</sup>، قلنا: إذا كان الصواب [راجحاً]<sup>(٩)</sup> لا يمنع، فإن المظانّ الأكثرية لا تترك بالاحتمالات الأقلية، كيف، وأكثر تصرفات العقلاء لفوائد غير متيقنة بالاستقراء<sup>(١٠)</sup>.

وثانياً: وهو للنظام، ثبت الفرق بين المتماثلات؛ كإيجاب الغسل من المني دون البول، وقطع سارق القليل، دون غاصب الكثير، وكثُر الجمع

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٣٥/٣، بدیع النظام ٦٢٨/٢، شرح الكوكب المنير ٢١٢/٤.

(٢) أي: الموجبون للبعد بالقياس عقلاً.

(٣) انظر: روضة الناظر ١٥٠/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٤٧/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٠٩/٣.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٠٩.

(٥) آخر (٢٢١/أ) من النسخة (م). (٦) آخر (٢٠٢/أ) من النسخة (ك).

(٧) أي: المنكرون لجواز القياس.

(٨) انظر: البرهان، للجويني ٤٩٧/٢ مسألة ٧٠٧، الوصول إلى الأصول ٢٣٧/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٢٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٠٤.

(٩) ساقطة من (س).

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٢٩، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٠٤.



بين المختلفات؛<sup>(١)</sup> كالتسوية بين القتل عمداً وخطأً في الإحرام، وكالزنا، والرّدة، إلى غير ذلك، والقياس<sup>(٢)</sup> بالعكس<sup>(٣)</sup>، قلنا: يجوز الفرق ل fark، فلا مماثلة، والجمع بجامع، فلا مخالفة مطلقاً<sup>(٤)</sup>، ألا ترى النظام مع اعتزاله، معنا في الإسلام، على أن الاتفاق لعللٍ مختلفة جائر<sup>(٥)</sup>.

وثالثاً: القياس يوجد فيه اختلاف، كما هو [الاختلاف]<sup>(٦)</sup> الواقع، وكل ما يوجد فيه اختلاف، لا يكون من عند الله، وكل ما هو كذلك،<sup>(٧)</sup> فهو مردود إجماعاً<sup>(٨)</sup>.

أما الثانية<sup>(٩)</sup>: فلقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فإنه دلّ على أن ما عند الله لا يوجد فيه اختلاف، وينعكس بعكس النقيض إلى تلك المقدمة، وفي شرح المختصر<sup>(١٠)</sup>: إن في الآية إشارة إلى المقدمة الأولى أيضاً<sup>(١١)</sup>، وقرره التفتازاني<sup>(١٢)</sup>: بأنها دلت

(١) آخر (١٦٨/ب) من النسخة (س). (٢) آخر (١٤٨/أ) من النسخة (ق).

(٣) انظر: المستصفى ص ٢٩٨، الوصول إلى الأصول ٢/٢٣٣، المحصول، للرازي ٥/٢٣، روضة الناظر ٢/١٧٦، الإحكام، للآمدي ٤/١٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٠، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٧٣، نهاية السؤل ص ٣١٠، إجابة السائل، للصنعاني ص ١٧٢.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٠، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٠٤.

(٥) أي: يجوز أن يكون لعلل شتى معلول واحد، فيجوز اتحاد أحكام المختلفات. فواتح الرحموت ٢/٣٦٣.

(٦) زيادة من (س).

(٧) آخر (٢٢١/ب) من النسخة (م).

(٨) انظر: المحصول، للرازي ٥/١٠٦، الإحكام، للآمدي ٤/١٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٠٦، رفع الحاجب ٤/٣٦٩، ونهاية السؤل ص ٣١٠، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٠٥.

(٩) وهي قولهم: كل ما يوجد فيه اختلاف لا يكون من عند الله.

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٣١.

(١١) وهي قولهم: القياس يوجد فيه اختلاف، أو يفضي إلى الاختلاف.

(١٢) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣/٤٥٠.

على أن ما ليس من عند الله يوجد فيه اختلاف،<sup>(١)</sup> ومعلوم أن القياس ليس من عند الله، ثم أورد: بأنه لو كان هذا معلوماً لما احتيج إلى الآية؛ بل نضمه إلى الثالثة<sup>(٢)</sup>، ويتم.

أقول: بل تقريره: أنها دلت على أن ما من عند غير الله، ففيه اختلاف، ومعلوم أن القياس من عند غير الله، وهذا لا يستلزم ضرورة ألا يكون من عند الله، حتى يضم إلى الثالثة؛ لجواز أن يكون شيء من شيئين، فلا بد من الرجوع إلى الآية، كما مر<sup>(٣)</sup>.

قلنا: المنفي هو التناقض والاضطراب المخلّ بالبلاغة، فإنّ اختلاف الأحكام<sup>(٤)</sup> لا ريب فيه<sup>(٥)</sup>.

### مسألة

ذلك التعبد واقع<sup>(٦)</sup>، خلافاً لداود الظاهري<sup>(٧)</sup>، والقاساني<sup>(٨)</sup>،

[١] قوله: (والقاساني) [اعلم أنه نقل عن القاساني، والنهراوني اتفاهما

(١) آخر (٢٠٢/ب) من النسخة (ك).

(٢) وهي قولهم: وكل ما ليس من عند الله فهو مردود. انظر: المصدر السابق.

(٣) أي: أول الدليل.

(٤) في (س) و(ق): «الاختلاف في الأحكام».

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٠، رفع الحاجب ٤/٣٧٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٠٦، تيسير التحرير ٤/١٠٦.

(٦) هذا مذهب جمهور الأصوليين. انظر: المعتمد ٢/٢١٥، العدة، لأبي يعلى ٤/١٢٨٠، التبصرة للشيرازي ص ٤٢٤، قواطع الأدلة ٢/٧١، أصول السرخسي ١/١١٨، التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٣٦٥، الواضح، لابن عقيل ٥/٢٨٢، المحصول، للرازي ٢/٣٢٢، الإحكام، للآمدي ٤/٣١، شرح مختصر الروضة ٣/٢٤٧، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣١٠، حاشية العطار ٢/٢٤١، إجابة السائل ص ١٧٢.

(٧) انظر: الإحكام، لابن حزم ٧/٣٧٠، الوصول إلى الأصول ٢/٢٤٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٢.

(٨) انظر: الفصول في الأصول ٤/٣٢، المنحول ص ٤٢٤، الإحكام، للآمدي ٤/٣١. والقاساني هو: محمد بن إسحاق القاساني، نسبة إلى قاسان ناحية من أصبهان، =

والنهرواني<sup>(١)</sup>، فإنهم<sup>(٢)</sup> منعه سمعًا.

وأما القائلون بالوقوع، فالأكثر: بالسمع<sup>(٣)</sup>، وطائفة من الحنفية، والشافعية: بالعقل أيضًا<sup>(٤)</sup>، وهو المختار.

ثم دليل السمع<sup>(٥)</sup> قطعي عند الأكثر<sup>(٦)</sup>، خلافًا لأبي الحسين<sup>(٧)</sup>،

على الوقوع، إذا كان علة الأصل منصوصة، ولو بدلالة، أو إيماء، وكان الحكم في معنى المخصوص، كقياس صبّ البول في الماء على البول فيه<sup>(٨)</sup> [٩].

= وقيل: القاشاني. بالشين المعجمة، نسبة إلى قاشان، وهما اسمان لمسمى واحد، حمل العلم عن داود الظاهري، وتابعه في بعض مذهبه، إلا أنه خالفه في مسائل كثيرة في الأصول والفروع، من مصنفاته: «الفتا الكبير»، و«أصول الفتيا»، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ. انظر: طبقات الفقهاء، للشيرازي ص ١٧٦، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر ٣/ ١١٤٧.

(١) انظر: التبصرة، للشيرازي ص ٤٣٦، المنحول ص ٤٢٤، المحصول، للرازي ٥/ ٢٢. والنهرواني هو: المعافي بن زكريا بن يحيى النهرواني أبو الفرج، ينسب إلى النهروان بلدة قرب بغداد، يعرف بابن طرارا الجري، لتفقه على مذهب ابن جرير الطبري، كان عالمًا بكل فن، من مصنفاته: «المرشد في الفقه»، توفي سنة ٣٩٠هـ. انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٢١، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٤٤، الفتح المبين ١/ ٢١١.

(٢) آخر (٢٢٢/أ) من النسخة (م).

(٣) انظر: رفع الحاجب ٤/ ٣٧٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/ ١٣١٠، البحر المحيط ٧/ ٢٠.

(٤) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٣/ ١٣١٠، البحر المحيط ٧/ ٢٠، شرح الكوكب المنير ٤/ ٢١٢.

(٥) آخر (١٦٩/أ) من النسخة (س).

(٦) انظر: المحصول، للرازي ٥/ ٢٢، الإحكام، للآمدي ٤/ ٣١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/ ٢٤١.

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/ ٣١، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/ ٢٤١.

(٨) قال الشوكاني رحمته الله: «إن القاساني والنهرواني ذهبا إلى العمل بالقياس في صورتين: إحداهما: إذا كانت العلة منصوصة بصريح اللفظ، أو بإيمائه، والصورة الثانية: كقياس تحريم الضرب على تحريم التأفيف». إرشاد الفحول ٢/ ٩٢. وانظر: التلخيص، للجويني ٣/ ٢١٣ - ٢١٤، الإبهاج ٣/ ٧، رفع الحاجب ٤/ ٣٧٤، التقرير والتحجير ٣/ ٢٤٢.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

وقيل<sup>(١)</sup>: هذا<sup>[١]</sup> لا ينافي وجوب التعبد عقلاً؛ إذ الشيء يجب أولاً، ثم يقع.  
أقول: ما يجب على الشارع يقع<sup>(٢)</sup> قطعاً، فالأوجه أن القطع عنده بالعقل، وأما السمعي فظني.

لنا: أولاً: كما أقول: القياس حجة لحكم شرعي، وكلّما هو كذلك، فالتعبد به واقع؛ لأن طلب العلم فرضٌ إجماعاً، أما الحجية فلا فادته التصديق، ولذلك أثبتته الحكماء، والمتكلمون، بيّد أنه إن كان الأصل عقلياً، فالفرع<sup>(٣)</sup> عقلي، وإن شرعياً، فشرعي.

وثانياً: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ٢]؛ أي: ردّوا الشيء إلى نظيره في مناطه، في المثلّات<sup>[٢]</sup> وغيرها؛ لأن العبرة لعموم اللفظ، ولو حمل على الاتعاظ فقط، دلّ على القياس أيضاً، كما في التوضيح<sup>(٤)</sup>، وذلك لأن فاء التفرع تدل على أن القصة السابقة علة لوجوب الاتعاظ، بناء على أن العلم بوجود السبب، يوجب الحكم بوجود المسبب، وهو معنى القياس<sup>(٥)</sup> الشرعي<sup>(٦)</sup>، وأورد في التلويح<sup>(٧)</sup>: أن الفاء؛ بل صريح الشرط

[١] قوله: (وقيل: هذا) [القائل: التفتازاني]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (في المثلّات) [أي: العقوبات]<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (س) و(ل): «قيل».

(٣) آخر (٢٠٣/أ) من النسخة (ك).

(٥) آخر (٢٢٢/ب) من النسخة (م).

(٦) انظر: التلويح شرح التوضيح ١٠٩/٢، فصول البدائع ٣١٤/٢، التقرير والتحجير ٢٤٥/٣.

(٧) انظر: التلويح شرح التوضيح ١٠٩/٢.

(٨) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٤٥٦/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) انظر: مقاييس اللغة ٢٣٨/٥، تهذيب اللغة ٣٣٤٢/٤، القاموس المحيط ص ١٠٥٦،

مادة: مثل.

(١١) ساقطة من (ك) والمطبوع.

والجزاء، لا يقتضي العلية التامة؛ بل الدخل<sup>(١)</sup> في الجملة، فلا يدل على أن كل من عِلِمَ بوجود السبب، يجب عليه الحكم بوجود المسبب.

أقول: لو صح هذا؛ لصحَّ ثم؛ كالفاء في الجزاء؛ لأن الدخل في الجملة لا ينافي التراخي؛ بل الصحيح أن الفاء يستلزم الاستلزام لغة، كما في الرضي<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، ثم كون الأمر للندب، أو للمرة، أو للحاضرين فقط، ونحو ذلك، احتمالات مردودة<sup>(٣)</sup>.

وثالثاً: حديث معاذ<sup>(٤)</sup>، فإنه مشهور، يفيد الطمأنينة<sup>(٥)</sup>، وهو فوق ظنَّ الأحاد، وبمثله يصح إثبات الأصل<sup>(٦)</sup>، فافهم.

[١] قوله: (كما في الرضي) [عند قول ابن الحاجب: وثم مثلها؛ أي: مثل الفاء للترتيب، إلا أنها تختص بالمهمله<sup>(٧)</sup>، ولا تكون [إلا]<sup>(٨)</sup> عاطفة، ولا تكون [للسببية]<sup>(٩)</sup> كالفاء؛ إذ لا يترأخى المسبب عن السبب التام<sup>(١٠)</sup>، انتهى]<sup>(١١)</sup>.

(١) في (س): «المدخلة».

(٢) هو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نزيل النجف، نحوي، متكلم، منطقي، من أهل أستراباذ، من أعمال طبرستان، اشتهر بكتابه: الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب، وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف، توفي سنة ٦٨٦هـ. انظر: الأعلام ٨٦/٦، معجم المؤلفين ٢١٣/٣.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٣٢/٥ - ٣٣، الإحكام، للآمدي ٣٣/٤ - ٣٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٠، التحرير مع تيسير التحرير ١٠٧/٤.

(٤) وهو قول النبي ﷺ لمعاذ ﷺ حينما بعثه إلى اليمن: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟»... إلخ، وقد تقدم تخريجه ٥٢٢/١.

(٥) انظر: الفصول في الأصول ٤٤/٤، العدة، لأبي يعلى ١٢٩٢/٤، الفقيه والمتفقه ١/٤٧٠، التبصرة ص ٤٢٥، قواطع الأدلة ٩٣/٢، أصول السرخسي ١٣٠/٢، المحصول، للرازي ٣٨/٥، إعلام الموقعين ١٨٦/١.

(٦) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٠٨/٤. (٧) في (س): «إلا أن يخص بالمهمله».

(٨) ساقطة من (ل) و(س) والمطبوع، وما أثبت من المصدر.

(٩) ساقطة من (س).

(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب ٣٨٩/٤.

(١١) ساقطة من (ك).

ورابعًا: تواتر عن<sup>(١)</sup> الصحابة<sup>[١]</sup> المجتهدين، العمل به عند عدم النص، وإن كان التفاصيل آحادًا، والعادة قاضية في مثله بوجود القاطع<sup>(٢)</sup>، وأيضًا شاع بينهم الاحتجاج به، والمباحثة، والترجيح فيه، بلا نكير<sup>(٣)</sup>، والعادة تقضي بأن السكوت في مثله من الأصول العامة الملزمة وفاق<sup>(٤)</sup>، فمن ذلك<sup>(٥)</sup>: أنه قاس أبو بكر الزكاة على الصلاة<sup>[٢]</sup> في القتال<sup>(٦)</sup>، فرجعوا إليه، وورث أم الأم دون أم الأب، فقليل: تركت التي لو كانت هي الميتة

[١] قوله: (تواتر عن الصحابة...) إلخ [تمسكوا أولاً بدليل قاطع يدل على ثبوته الإجماع القطعي، وثانيًا بنفس الإجماع، ولما كان سكوتيًا، وهو ظني، دفعه بأن مثل هذا السكوتي قطعي؛ لقضاء العادة<sup>(٧)</sup>] (٨).

[٢] قوله: (الزكاة على الصلاة) [من ههنا يلوح أنه لا حاجة إلى ما قال الآمدي: أنهم قاسوا خليفة رسول الله على رسول الله<sup>(٩)</sup> ﷺ] (١٠) (١١).

(١) آخر (١٦٩/ب) من النسخة (س).

(٢) في (ك) و(م): «التقاطع».

(٣) آخر (١٤٩/أ) من النسخة (ق).

(٤) انظر: شرح العضد (٢٥١/٢)، والتلويح على التوضيح (١٣١/٢)، والتحرير مع التقرير والتحجير (٣١١/٣).

(٥) آخر (٢٠٣/ب) من النسخة (ك).

(٦) رواه البخاري (١٤٠٠)، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة ٢٦٢ مع الفتح، ومسلم (٢٠)، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله ٥١/١.

(٧) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٢٩٧/٤، الوصول إلى الأصول ٢/٢٤٤، شرح المختصر، للعضد ص ٣٣٤، شرح الكوكب المنير ٤/٢١٧.

(٨) ساقطة من (ك).

(٩) في (س): «أنهم قالوا خليفة رسول الله».

(١٠) انظر: الإحكام، للآمدي ٣/٥١، وعبارته: «وقياس خليفة رسول الله في ذلك بواسطة أخذ الزكاة للفقراء، وأرباب المصارف»، فالذي يفهم من هذا أن الصحابة ﷺ أقرؤا فعل أبي بكر ﷺ في أخذ الزكاة، قياسًا على أخذ رسول الله ﷺ لها.

(١١) ساقطة من (ك).

ورث الكل<sup>[١]</sup><sup>(١)</sup>، فشرّكهما<sup>(٢)</sup> في السدس على السواء<sup>(٣)</sup>، وورث عمر<sup>(٤)</sup> المبتوتة<sup>[٢]</sup> بالرأي، ورجع في قتل الجماعة<sup>[٣]</sup> بالواحد، إلى رأي علي، وقال عثمان لعمر: إن اتبعت رأيك فسد يد، وإن تَّبِعَ رأيَ مَنْ قبلك فَنِعْمَ الرأي<sup>(٤)</sup>،

[١] قوله: (ورث الكل) [لأن ابن الابن عصبة، وابن البنت<sup>(٥)</sup> لا يرث، وحاصله: أن هذا<sup>(٦)</sup> أقرب، فهو أحق بالإرث، [أقول: يلوح من هذا: لو كان اشتباه أبي بكر بالعكس<sup>(٧)</sup>؛ لكان أهون<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (المبتوتة) [هي: مسألة امرأة الفار<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

[٣] قوله: (في قتل الجماعة) روي أن عمر شك في قتل الجماعة بالواحد، فقال علي: «أرأيت لو اشتراك نفر في سرقة، أكنّت تقطعهم؟ فقال: نعم، قال: فكذا ههنا»، فرجع إلى قول علي، وحكم بالقتل<sup>(١٢)</sup>.

(١) أي: ورث كل المال، وهو ابن الابن، كما سيوضح المصنف في الحاشية.

(٢) آخر (٢٢٣/أ) من النسخة (م).

(٣) رواه مالك في الموطأ، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة ٥٣١/٢، وسعيد بن منصور في سننه (٨٢)، كتاب الفرائض، باب الجدات ٧٣/١، والدارقطني في سننه (٤١٣٢)، كتاب الفرائض ١٥٩/٥ - ١٦٠، وابن حزم في المحلى ٢٩٤/٨.

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٤٢١)، كتاب الفرائض، باب من لم يورث الأخوة مع الجد ٤٠٢/٦، وعبد الرزاق في المصنف (١٩٠٥١)، كتاب الفرائض، باب فرض الجد ٢٦٣/١٠، والحاكم في المستدرک (٧٩٨٣)، كتاب الفرائض ٣٧٧/٤، وقال الحاكم: وهو على شرط البخاري ومسلم، ووافقه الذهبي.

(٥) آخر (٩٤/ب) من النسخة (ل).

(٦) أي: ابن الابن.

(٧) أي: ورث أم الأب دون أم الأم.

(٨) ساقطة من (س).

(٩) ساقطة من (ك).

(١٠) أي: الفار من توريث زوجته بعد وفاته، وقد روى هذا الأثر البيهقي في السنن الكبرى (١٥١٣١)، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في توريث المبتوتة ٥٩٥/٧.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٠٧٧)، كتاب العقول، باب النفر يقتلون الرجل ٩/٤٧٦، والخطابي في غريب الحديث ٨٣/٢، قال ابن كثير: فإنه غريب، وكيف يشك

عمر في قتل الجماعة بالواحد؟ وقد روى البخاري (٦٨٩٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً

قُتِلَ غيلة - وفي رواية: أن أربعة قتلوا صبياً - فقال عمر: «لو اشتراك فيه أهل صنعاء =

[وعلَيَّ]<sup>(١)</sup> الشارب على القاذف<sup>(٢)</sup>، وقال: اجتمع رأيي ورأي عمر في أم الولد<sup>(٣)</sup>، وابن مسعود موت زوج<sup>[١]</sup> المفوضة، على موت زوج غيرها<sup>(٤)</sup>، واختلفوا في توريث الجد مع الإخوة بالرأي<sup>(٥)</sup>، وذلك أكثر، كما في المطولات من كتب السير.

وعورض: بأن أجلَّة الصحابة ذمَّوه<sup>(٦)</sup>، فعن أبي بكر: «أيُّ سماء تظلُّني، وأيُّ أرضٍ تقلُّني، لو قلتُ في كتاب الله برأيي»<sup>(٧)</sup>، وعن عمر: «ياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن»<sup>(٨)</sup>، وعن علي، وعثمان: «لو

[١] قوله: (موت زوج...) إلخ [أي: قاس ابن مسعود موت زوج المفوضة،

وهي التي لم يُسمَّ لها مهرٌ، على موت زوج غيرها، فأوجب قبل الدخول بها تمام مهر المثل، كما يجب في الثانية قبل الدخول جميعُ المسمى]<sup>(٩)</sup>.

= لقتلتهم». انظر: تحفة الطالب ١/ ٣٧٤.

(١) ساقطة من (س).

(٢) أي: قاس الشارب على القاذف في الحد، وقد تقدم تخريجه ٢/ ٣٨٠.

(٣) تقدم تخريجه ٢/ ٣٥٥.

(٤) تقدم تخريجه ٢/ ١٨٣.

(٥) رواه الحاكم في المستدرک (٧٩٨٢)، كتاب الفرائض ٤/ ٣٧٧، وعبد الرزاق في المصنف (١٩٠٤٨)، كتاب الفرائض، باب فرض الجد ١٠/ ٢٦٢، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٤٢٦) جماع أبواب الجد، باب من لم يورث الإخوة مع الجد ٦/ ٤٠٣.

(٦) والمذموم لا يكون حجة. انظر: الوصول إلى الأصول ٢/ ٢٤٥ وما بعدها، الإحكام، للآمدی ٣/ ٥٧، مختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٤/ ٣٨١، المنهاج مع مناهج العقول ٣/ ٦٧٠، كشف الأسرار، للبخاري ٣/ ٢٨١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/ ٢٤٦.

(٧) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٥٦٢) ٢/ ٨٣٤، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٨٢) ٣/ ٥٤٠، وابن أبي شبة في المصنف (٣٠١٠٣) ٦/ ١٣٦، قال الهيثمي عن الحديث: رجاله رجال الصحيح. انظر: مجمع الزوائد ٩/ ٢٤٠.

(٨) رواه الدارقطني (٤٢٨٠)، كتاب النوادر ٥/ ٢٥٦، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٠٠٤) ٢/ ١٠٤٢.

(٩) ساقطة من (ك).



كان الدين بالرأي؛ لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره»<sup>(١)</sup>، وعن ابن مسعود: «إذا قلتُم في دينكم بالقياس، أحللتُم كثيرًا مما حرمه الله، وحرمتُم كثيرًا مما أحلَّ الله»<sup>(٢)</sup>، وعن ابن عمر: «السُّنَّةُ ما سنَّه الرسول ﷺ، لا تجعلوا<sup>(٣)</sup> الرأي سُنَّةً للمسلمين»<sup>(٤)</sup>، الجواب: أنه محمول على تصحيحه فيما لا يصح<sup>[١]</sup>، وتقديمه على ما يقدره توفيقًا.

واستدل: بما تواتر معناه،<sup>(٥)</sup> من ذكره ﷺ العلل للأحكام<sup>(٦)</sup>، مثل: «أرأيت<sup>(٧)</sup> لو كان على أبيك دين»<sup>(٨)</sup>، «أينقص الرطب إذا جفَّ»<sup>(٩)</sup>، «فإنهم

[١] قوله: (فيما لا يصح) كالاتناء على المصالح المرسلة بدون أصل شرعي<sup>(١٠)</sup>-(١١).

(١) رواه أبو داود (١٦٢)، كتاب الطهارة، باب كيف المسح ٤٢/١، وابن أبي شيبة في المصنف (١٨٩٥)، كتاب الطهارات، في المسح على الخفين ١٦٥/١، قال الحافظ عبد الغني المقدسي: إسناده صحيح، ورجاله ثقات كلهم. انظر: تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي ٣٣٨/١.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ٤٥٧/١، ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٦٧٩) ٨٩٣/٢ عن الشعبي.

(٣) آخر (٢٢٣/ب) من النسخة (م).

(٤) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٠١٤) ١٠٤٧/٢ بلفظ: «السُّنَّةُ ما سنَّه الله ورسوله، لا تجعلوا خطأ الرأي سُنَّةً للأمة» عن عمر ﷺ، وهكذا رواه ابن حزم في الأحكام ٥١/٦.

(٥) آخر (٢٠٢/ب) من النسخة (ك).

(٦) انظر: أصول السرخسي ١٣٠/٢، المنخول ص ٤٢٧، المحصول، للرازي ٤٩/٥، الأحكام، للآمدي ٤٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٤، التوضيح مع التلويح ١١٣/٢، البحر المحيط ٣١/٧.

(٧) آخر (١٧٠/أ) من النسخة (س).

(٨) تقدم تخريجه ٤٦٨/٢. (٩) تقدم تخريجه ٤٨٠/٢.

(١٠) هذا جواب مجمل ذكره جمع من الأصوليين. انظر: قواطع الأدلة ٩٠/٢، الأحكام، للآمدي ٦٢/٤، ومختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٣٨٤/٤، كشف الأسرار، للبخاري ٢٨١/٣، مناهج العقول ٦٧١/٣.

(١١) ساقطة من (ك).

يحشرون»<sup>(١)</sup>، «إنها من الطوافين»<sup>(٢)</sup>، «فإنه لا يدري أين باتت يده»<sup>(٣)</sup>، «فلعل الماء أعان على قتله»<sup>(٤)</sup>.

قيل: لو تم في المنصوص العلة، فلا يتم في غيره.

أقول: لا يبعد أن يقال: من عِلِم من عاداته التعليل بعلي معقولة، علم تصحيحه للسلوك<sup>(٥)</sup> بهذا المسلك مطلقاً، كما في التجريبات.

قالوا: أولاً: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]<sup>(٦)</sup> ونحوه، قلنا: إجمالاً؛ لانعدام تفصيل الكل قطعاً، فيفصل بالاجتهاد<sup>(٧)</sup>.

وثانياً: «تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب، وبرهة بالسنة، وبرهة بالقياس، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا»<sup>(٨)</sup>، قلنا: معارض بمثله<sup>(٩)</sup>، أقول:

(١) تقدم تخريجه ٤٧٩/٢.

(٢) رواه الترمذي (٩٢)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في سؤر الهرة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم ١/١٥٣، وأبو داود (٧٥)، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة ١/١٩، والنسائي، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة ١/٥٥، وابن ماجه (٣٦٧)، كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الهرة ١/١٣١، وصححه ابن خزيمة (١٠٤) ١/٩٤، وصححه الحاكم في المستدرک، ووافقه الذهبي ١/٢٦٣.

(٣) رواه البخاري (١٦٢)، كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترًا ١/٢٦٣ مع الفتح، ومسلم (٢٧٨)، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها ١/٢٣٣.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، وهو عند مسلم (١٩٢٩)، كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلقة ٣/١٥٣١، بلفظ: «.. إلا أن تجده قد وقع في ماء، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك».

(٥) في (ك) و(م): للمسكوت. (٦) آخر (١٤٩/ب) من النسخة (ق).

(٧) انظر: المعتمد ٢/٢٣٠، قواطع الأدلة ٢/٧٣، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٢٧١، أصول السرخسي ٢/١٢٠، التوضيح مع التلويح ٢/١٠٨.

(٨) رواه أبو يعلى في مسنده (٥٨٥٦) ١٠/٢٤٠، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٤٦٦) ١/٢٥٦، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٩٩٨) ٢/١٠٣٩، والحديث في إسناده عثمان بن عبد الرحمن الزهري، قال الهيثمي: متفق على ضعفه. انظر: مجمع الزوائد ١/٢١٩ برقم ٨٤٢.

(٩) أجاب كثير من الأصوليين بأن المراد بالرأي والقياس في الحديث، الرأي والقياس =

والحلُّ: أن المنع فيه التسوية، والتخيير، لا مطلقاً<sup>(١)</sup>.

### مسألة

النصُّ على العلة يكفي في إيجاب تعدية الحكم، ولو عدم التعبد بالقياس مطلقاً عند الحنفية<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، وأبي إسحاق الشيرازي<sup>(٤)</sup>، وهو المختار، وعليه النظام<sup>(٥)</sup>؛ لكنه قال: إنه منصوص.

وعند أبي عبد الله البصري<sup>(٦)</sup>: في التحريم فقط، خلافاً للجُمهور<sup>(٧)</sup>.

لنا: أولاً: إن ذكرَ العلة مع الحكم يفيد تعميمه في محال وجودها؛<sup>(٨)</sup> لأنه المتبادر إلى الفهم؛ كقول طيب: <sup>(٩)</sup> لا تأكله<sup>(١٠)</sup> لبرودته<sup>(١١)</sup>.

= المخالف للنص؛ لأن هذا الحديث معارض بمثله من السُّنة الدالة على جواز القياس، فيجمع بينهما بذلك. انظر: التبصرة ص ٤٣١، قواطع الأدلة ٧٥/٢، أصول السرخسي ١٢١/٢، المحصول، للرازي ١٠٤/٥.

(١) أي: أن النهي عن التسوية بين الكتاب والسُّنة والقياس، أو التخيير بين هذه الأصول في العمل، أما العمل بالقياس حيث لا دليل من كتاب أو سُّنة، فلا يدخل في النهي. انظر: فواتح الرحموت ٣٦٩/٢.

(٢) انظر: التقرير والتحجير ٢٤٦/٣، تيسير التحرير ١١٠/٤.

(٣) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٤١/٣، المختصر، للبعلي ص ١٥١، شرح الكوكب المنير ٢٢١/٤.

(٤) انظر: الإبهاج ٢١/٣، رفع الحاجب ٣٩٥/٤.

(٥) انظر: المستصفى ص ٣٠١، المحصول، للرازي ١١٧/٥، المسوِّدة ص ٣٩٠، نهاية الوصول، للهندي ٣١٥٩/٧، الإبهاج ٢١/٣.

(٦) انظر: المعتمد ٢٣٥/٢، والمحصول، للرازي ١١٧/٥، الإحكام، للآمدي ٥٥/٤.

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ٦٨/٤، الإبهاج ٢١/٣، وتشنيف المسامع ١٧٢/٣، مناهج العقول ٦٧٩/٣.

(٨) آخر (٢٢٤/أ) من النسخة (م).

(٩) آخر (٢٠٤/ب) من النسخة (ك).

(١٠) في (ك) و(م): «لا تأكل».

(١١) انظر: التقرير والتحجير ٢٤٧/٣، تيسير التحرير ١١١/٤.

وثانيًا: لو لم يعم، لزم التحكّم؛ لأن الظاهر<sup>[١]</sup> استقلالها.

وثالثًا: حُرِّمَت الخمر؛ لأنها مسكرة، في معنى علة الحرمة حقيقة الإسكار<sup>(١)</sup>، وأما القول بأن حرمة الخمر، معلّل بالإسكار المنسوب إليه لا مطلقًا، ففي غاية الضعف<sup>(٢)</sup>؛ لأن الكلام في العلة المتعدية<sup>(٣)</sup>؛ كقول الطبيب.

قالوا<sup>(٤)</sup>: أولاً: لا دليل على الوجوب، وهو الأمر والإخبار به<sup>(٥)</sup>، قلنا: ثبوت الحكم<sup>[٢]</sup> عن الشارع من الدلائل.

[١] قوله: (لأن الظاهر) [وبهذا اندفع تجويز<sup>(٦)</sup> كونها قاصرة؛ لبيان الحكمة، وذلك لأن المفروض صلوحها<sup>(٧)</sup> للعموم؛ فالحمل عليها خلاف الظاهر، كتخصيص العام بلا دليل]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (ثبوت الحكم) [حاصله: منع الحصر، والإدراج في أحدهما، تدبر<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: المستصفى ص ٣٠١، الإحكام، للأمدى ٦٩/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٥، التقرير والتحبير ٢٤٧/٣، تيسير التحرير ١١١/٤.

(٢) فيه رد على ما ذكره الرازي، حيث قال: «إن قوله: حُرِّمَت الخمر؛ لكونها مسكرة، يحتمل أن تكون العلة هي الإسكار، أو إسكار الخمر بحيث يكون قيد كونه مضافًا إلى الخمر معتبرًا في العلة، وإذا احتمل الأمرين لم يجز القياس إلا عند أمر مستأنف». المحصول ١١٧/٥.

(٣) انظر: الوصول إلى الأصول ٢٣١/٢.

(٤) أي: المنكرون بأن النص على العلة يوجب التعدية.

(٥) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٤٤/٣، التقرير والتحبير ٢٤٧/٣، تيسير التحرير ١١١/٤.

(٦) في (ل): «يندفع تجويز».

(٧) في (س): «خلوصها».

(٨) ساقطة من (ك).

(٩) انظر: التقرير والتحبير ٢٤٧/٣، تيسير التحرير ١١١/٤.

(١٠) ساقطة من (ك).

وثانيًا: لو صح، لزم عتق كل أسود عند قوله: <sup>(١)</sup> «أعتقت غانمًا لسواده» <sup>(٢)</sup>، قلنا: لا يلزم من حجية إيجاب الشارع على غيره، حجية إيجاب [أحد] <sup>(٣)</sup> على نفسه <sup>(٤)</sup>، اللهم إلا أن يكون [العموم] <sup>(٥)</sup> بالصيغة، وهو ممنوع <sup>(٦)</sup>، على أن للنظام <sup>(٧)</sup> أن يفرق بين المنطوق والمحذوف. البصري <sup>(٨)</sup>: دفع كل ضرر واجب، بخلاف [فعل] <sup>(٩)</sup> كل خير، قلنا: إيجاب كل شيء حرمة ضده <sup>(١٠)</sup>، فتركه كالنهي <sup>(١١)</sup>، تدبر.

[١] قوله: (وهو ممنوع) [على أنه لا يلزم من إيجاب العتق العتق، ولو كان بالصيغة، إلا بوضع الشارع، ولم يوجد] <sup>(١٠)</sup> [١١].

[٢] قوله: (على أن للنظام...) إلخ [لما كان النظام قائلاً بأنه منصوص، فالثبوت عنده بالصيغة، فلا يصح منه منع كونها بالصيغة، أجب من قبله: بأن له أن يفرق في الإعتاق إذا كان منطوقاً] <sup>(١٢)</sup> يوجب العتق، وإذا كان محذوفاً لا، بخلاف إيجاب تعديّة الحكم، فتأمل] <sup>(١٣)</sup>.

- (١) آخر (١٧٠/ب) من النسخة (س).
- (٢) انظر: المستصفى ص ٢٩٩، المحصول، للرازي ١١١/٢، روضة الناظر ١٨٥/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٥، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٤٤/٣، مناهج العقول ٦٧٩/٣.
- (٣) ساقطة من (م).
- (٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٧٠/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٦٩/٣، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٤٧/٣.
- (٥) زيادة من (س).
- (٦) انظر: المعتمد ٢٣٥/٢.
- (٧) ساقطة من (ك) و(م).
- (٨) أي: يوجب حرمة ضده.
- (٩) وأجيب أيضًا: أن النهي يدل على أن القدر المشترك بين أفراد المنهي عنه مفسدة مطلوبة العدم، ولا يحصل هذا الغرض إلا بالامتناع عن الكل، بخلاف الأمر، فالغرض متعلق بالمصلحة المشتركة بين الأفراد، وذلك يحصل بأي فرد كان. انظر: المعتمد ٢٣٥/٢، المحصول، للرازي ١١٨/٥، الإحكام، للآمدي ٧٤/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٤٧/٣.
- (١٠) انظر: الإحكام، للآمدي ٧٠/٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٤٧/٣.
- (١١) ساقطة من (ك).
- (١٢) في (ل): «معطوفاً».
- (١٣) ساقطة من (ك).

## مسألة

الحنفية: لا يجري في الحدود<sup>[١]</sup>؛ لاشتماله على تقديرات لا تُعقل؛ كالمائة، والثمانين<sup>(١)</sup>، ولو عقل، كما قيل في اليد السارقة، فالشبهة دائرة<sup>[٢]</sup>. قالوا<sup>(٢)</sup>: أولاً: أدلة الحجة عامة<sup>(٣)</sup>، قلنا: بل مخصصة بعدم المانع،

[١] قوله: (الحنفية: لا يجري في الحدود...) إلخ [ثم نحن لا نوجب القياس في كل حكم حدًا وكفارة؛ بل لا نوجب القياس فيها وفي غيرها، إلا فيما علم معناه، ونقول: إنه إذا علم المعني فيه، وجب القياس، كما قيس القتل بالمثل على القتل [على المحدد]<sup>(٤)</sup>، وقطع النباش على قطع السارق، فإن العلة والحكمة فيهما معلومتان<sup>(٥)</sup>][٦].

[٢] قوله: (فالشبهة دائرة) والنقض بخبر الواحد كما في المختصر<sup>(٧)</sup>، غير وارد؛ لعدم التخلف عندنا، كما مرّ، وأما النقض بالشهادة، وظاهر الكتاب، فقد مرّ الجواب عنه<sup>(٨)</sup>.

- (١) انظر: الفصول في الأصول ١٠٦/٤، التقرير والتحجير ٢٤١/٣، تيسير التحرير ١٠٢/٤، ونسبه الشيرازي إلى الجبائي من المعتزلة. انظر: اللمع ص ٩٨.
- ومذهب جمهور الأصوليين أن القياس يجري في الحدود. انظر: مقدمة ابن القصار ص ٣٦٤، البرهان ٥٨٤/٢ مسألة ٨٧٠، والتبصرة ص ٤٤٠، قواطع الأدلة ١٠٦/٢، الوصول إلى الأصول ٢٤٩/٢، روضة الناظر ٢٩٨/٢، الإحكام، للآمدي ٧٦/٤، لباب المحصول ٦٧٣/٢، التمهيد، للإسنوي ص ٤٦٣، البحر المحيط ٦٨/٧، التحجير ٣١٤٩/٧.
- (٢) أي: المثبتون للقياس في الحدود.
- (٣) أي: أدلة حجية القياس تعم الحدود وغيرها. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٤١٠/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٦٨/٣، أصول الفقه ١٣٤٩/٣، شرح الكوكب المنير ٢٢٠/٤، نبراس العقول، لعيسى منون ص ١٢٣.
- (٤) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: بالمحدد.
- (٥) انظر: الفصول في الأصول ١٠٥/٤، تقويم الأدلة ص ٢٨٥، أصول السرخسي ١١١/٢، التقرير والتحجير ٢٤١/٣، وتيسير التحرير ١٠٢/٤.
- (٦) ساقطة من كل النسخ، وما أثبت من المطبوع.
- (٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٦٨/٣.
- (٨) انظر: ١٨٩/٢.

فإنه عقلي (١). (٢)

وثانيًا: حُدَّ في الخمر، بقياس عليٍّ (٣)، قلنا: [بل] (٤) بالإجماع (١)، (٥)  
ولا يلزم منه الجواز مطلقًا (٦)، على أنه كان باجتماع أدلة سمعية عليه  
عندنا (٧).

ثم الكفارات (٨) كالحدود (٩).

### مسألة

هل يجري في العلل [والشروط] (١٠)؟ فكثير من الحنفية (١١)،

[١] قوله: (بل بالإجماع...) إلخ [اعلم أن الفرق بين الجوابين، إما بالسند  
بأنه في الأول القياس، وفي الثاني الخبر، وإما بأن الأول إجماع، والثاني  
المتواتر المعنى، تدبر] (١٢).

(١) انظر: التقرير والتحبير ٢٤١/٣، تيسير التحرير ١٠٣/٤.

(٢) آخر (٢٢٤/ب) من النسخة (م).

(٣) انظر: العدة ١٤١٠/٤، لباب المحصول ٦٧٢/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان  
المختصر ١٦٨/٣، شرح الكوكب المنير ٢٢٠/٤، إرشاد الفحول ١٤٥/٢.

(٤) زيادة من (ق).

(٥) آخر (٢٠٢/ب) من النسخة (ك).

(٦) أي: إذا جاز إثبات الحدود من عليٍّ ﷺ بإجماع الصحابة المزيل لشبهة القياس، فلا  
يقال بجواز إثبات الحدود بالقياس مطلقًا. انظر: فواتح الرحموت ٣٧١/٢.

(٧) انظر: التقرير والتحبير ٢٤١/٣، تيسير التحرير ١٠٣/٤.

(٨) في (س) و(ق): الكفارة.

(٩) أي: في الخلاف بين الحنفية، وجمهور الأصوليين، ومثال القياس في الكفارات: إيجاب  
الكفارة على قاتل النفس عمدًا، بالقياس على المخطئ، فذهب الحنفية إلى المنع، والجمهور  
إلى الجواز. انظر: الفصول في الأصول ١٠٥/٤، العدة، لأبي يعلى ١٤٠٩/٤، اللمع  
ص ١٠٣، قواطع الأدلة ١٠٦/٢، أصول السرخسي ١٦٣/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/٣  
١٣٤٩، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ١٥٨/٣، مناهج العقول ٦٨٧/٣.

(١٠) ساقطة من (م)، وفي (ك): «والشرط».

(١١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٩١/٣، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٣٩/٣، مناهج  
العقول ٦٩٠/٣.

(١٢) ساقطة من (ك).

والشافعية<sup>(١)</sup>: (٢) نعم.

وكثير<sup>(٣)</sup>: لا، واختاره ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>.

والحق: أنه كالمتفق عليه في اشتراط التأثير، أو كفاية المناسبة، أو تجويز الإرسال؛ لأن الفرق تحكّم، إلا أنه لا إلحاق على الأخيرين؛ لاستقلال المسلك<sup>(٥)</sup>، ومثال ذلك: قياس عليّ السُّكَّرَ على القذف، بجامع الافتراء، وقياس الرّدة على السرقة؛ للحكمة الضرورية، وأما المُنْقَلُّ على المحدد؛ للقصاص، والأكل على الوقاع؛ للكفارة، فليس منه<sup>[١]</sup>، فتأمل.

[١] قوله: (فليس منه) [وذلك لأن معنى جريان القياس في العلة مثلاً: أن يثبت عليّة وصفٍ لحكم، ثم يقاس عليها لمعنى<sup>(٦)</sup> مشترك عليّة وصف آخر لذلك الحكم، ولحكم<sup>(٧)</sup> آخر، فلا بد أن تتعدد العلة، فإذا اتحدت العلة، كالقتل العمد العدوان في الأول، وهتك حرمة الصوم في الثاني، فليس مما نحن<sup>(٨)</sup> فيه، تدبر<sup>(٩)</sup>].

(١) هو قول أكثر الشافعية، وإلا فالبعض قد قال بالمنع، وهو قول الحنابلة. انظر: شرح مختصر الروضة ٤٤٨/٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٩٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٤٩، رفع الحاجب ٤/٤١٢، نهاية السؤل ص ٣٢٨، إرشاد الفحول ٢/١٤٣.

(٢) آخر (١٥٠/أ) من النسخة (ق).

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٥/٣٤٥، شرح تنقيح الفصول ص ٤١٤، شرح الكوكب المنير ٤/٢٢٠، إرشاد الفحول ٢/١٤٣.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/١٦٨.

(٥) أي: إذا جاز إثبات عليّة وصف ما لقياس حكم على حكم بمسلك من مسالك إثبات العلية، فلماذا لا يجوز إثبات عليّة وصف ما لقياس سبب على سبب أو شرط على شرط؛ لأن المراد إثبات التأثير في ذلك الوصف، ومناسبته، أو كونه وصف مرسل عند من يقول بالعمل به. انظر: التقرير والتحبير ٣/٢٣٩، تيسير التحرير ٤/١٠٠.

(٦) في (ل): «بمعنى».

(٧) في (ل): «والحكم».

(٨) آخر (٩٥/أ) من النسخة (ل). (٩) ساقطة من (ك).



## تقسيمات للقياس

أما عند الشافعية، فباعتبار القوة: إلى جلي، وهو: ما علم فيه إلغاء الفارق<sup>(١)</sup>؛ كالأمة على العبد، في التقويم على معتق البعض. وإلى خفي: بخلافه، ولذلك اختلف فيه<sup>(٢)</sup>.  
وقيل: الجلي: قياس الأولى؛ كالضرب على التأفيف، والواضح المساوي؛ كإحراق مال اليتيم على أكله، والخفي الأدنى؛ كالتفاح على البر<sup>(٣)(٤)</sup>.  
وباعتبار العلة<sup>(٥)</sup>: إلى قياس علة: ما صرح فيه بها. وإلى قياس<sup>(٦)</sup> دلالة: ما دلَّ عليها بلازمها؛ كقطع الجماعة بالواحد على قتلهم به، بجامع وجوب الدية، وهو دليل القصاص<sup>(٧)</sup>؛ لأنهما موجبان متلازمان للجناية.  
وإلى قياس في معنى الأصل، وهو: ما لا يجمع إلا<sup>[١]</sup> بنفي الفارق،

[١] قوله: (لا يجمع إلا...) إلخ [أشار إلى الفرق بينه وبين الجلي بوجهين:

(١) ويسمى بالقياس في معنى الأصل، وسيأتي ذكره عند المصنف. انظر: المستصفى ص ٢٨٢، نفائس الأصول ٣٣٢٩/٧، بيان المختصر ١٤١/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٠٢/٣، البحر المحيط ٤٨/٧، تشنيف المسامع ٤٠٦/٣، المختصر ابن اللحام ص ١٥٠، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٢٢/٣، غاية الوصول ص ١٤٧، شرح الكوكب المنير ٢٠٧/٤، إجابة السائل ص ١٧٠، إرشاد الفحول ١٤١/٢.

(٢) وعرفه الزركشي بأنه: ما لا يتبين إلا بإعمال فكر. البحر المحيط ٤٨/٧، وقيل: هو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قويًا. انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي ٣٨٠/٢، التحبير ٣٤٥٩/٧.

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٥/٤، جمع الجوامع مع الآيات البينات ٢٣٥/٤، الإبهاج ٣/٢٦، البحر المحيط ١٣٧/٧، التقرير والتحبير ٢٢١/٣، غاية الوصول ص ١٤٤، مناهج العقول ٦٨٢/٣.

(٤) آخر (١٧١/أ) من النسخة (س).

(٥) انظر هذه الأقسام: المحصول، لابن العربي ص ١٢٦، واللمع ص ١٠٣، رفع الحاجب ٣٥٤/٤، تشنيف المسامع ٤٠٥/٣، التحرير مع تيسير التحرير ٧٥/٤، غاية الوصول ص ١٤٧، المدخل، لابن بدران ص ٣٣٦.

(٦) آخر (٢٢٥/أ) من النسخة (م). (٧) في (س): «القياس».

ولو ظنيًّا؛ كإلغاء كون المفطر جماعًا، فتجب الكفارة بعمد<sup>(١)</sup> الأكل<sup>(٢)</sup>.  
وأما عند الحنفية، فباعتبار التبادر إلى<sup>(٣)</sup> جلي، وخفي منه<sup>[١]</sup>.  
<sup>(٤)</sup> والثاني<sup>(٥)</sup>: الاستحسان، وقد يقال لكل دليل<sup>[٢]</sup> في مقابلة القياس

الأول: ألا تعرّض في هذا للوصف<sup>(٦)</sup> الذي هو العلة؛ بل لا يجمع إلا بنفي الفارق [فقط]<sup>(٧)</sup>، فإن تعرّض له كان جليًّا، والثاني: أن نفي الفارق في الجلي لا يكون إلا قطعياً، وأما ههنا، فيجوز كونه ظنيًّا أيضًا<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (منه) [أشار إلى أن المعتبر في الخفي الخفاء بالنسبة، لا أن يكون خفيًّا مطلقًا، تدبر]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (وقد يقال لكل دليل...) إلخ [لم يقل: أو قياس خفي؛ لأنه فهم مما تقدّم، ومما تأخر<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) في (س): «بعد».

(٢) هذا المثال على قول الحنفية، وليس على قول الجمهور، قال العضد: «الثالث: وهو القياس في معنى الأصل أن يجمع بنفي الفارق، ويسمى تنقيح المناط، مثاله: قصة الأعرابي، بنفي كونه أعرابياً، فيلحق به الزنجي، والهندي، وبنفي كون المحل أهلاً، فيوجب الكفارة في الزنا، وبنفي كونه رمضان تلك السنة، فيلحق به الرضانات الأخر، وكذلك إذا نفي الحنفي كون الإسناد بالوقوع، فيلحق به المفسد بالأكل عمداً» شرح المختصر ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٣) انظر: الفصول في الأصول (٤/ ١٠٠)، وميزان الأصول ص (٥٧٣)، ونهاية الوصول (٢/ ٦٢٠)، والتوضيح مع التلويح (٣/ ٢٨٢)، والتحرير مع التقرير والتحبير (٣/ ٢٨٢)، وتيسير التحرير (٤/ ٧٧).

(٤) آخر (٢٠٥/ ب) من النسخة (ك). (٥) أي: القياس الخفي.

(٦) في (س): «الوصف». (٧) زيادة من (ل).

(٨) ساقطة من (ك). (٩) ساقطة من (ك).

(١٠) يشير المصنف إلى أن للاستحسان عند الحنفية معنيين: أحدهما المعنى العام: وهو كل دليل متفق عليه نصًّا كان، أو إجماعًا، أو قياسًا خفيًّا، إذا وقع في مقابلة قياس تسبق إليه الأنفهام، والثاني المعنى الخاص: وهو القياس الخفي قوى الأثر، في مقابلة القياس الظاهر المتبادر إلى الذهن ضعيف الأثر.

قال صدر الشريعة: «فالخفي يسمى بالاستحسان؛ لكنه أعم من القياس الخفي، فإن كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسًا خفيًّا؛ لأن الاستحسان قد يطلق على غير القياس الخفي أيضًا؛ لكن الغالب في كتب أصحابنا أنه إذا ذكر الاستحسان أريد به القياس الخفي». التوضيح مع التلويح ٢/ ١٦٢.

(١١) ساقطة من (ك) والمطبوع.

الظاهر نص، كالسلم، أو إجماع<sup>(١)</sup> كالاستصناع<sup>(٢)</sup>، أو ضرورة<sup>(٣)</sup> كطهارة الحياض والآبار، فمن أنكر حيث قال<sup>[١]</sup>: من استحسّن فقد شرّع،<sup>(٤)</sup> لم يذّر المراد به.

والحق: أنه لا يتحقق<sup>[٢]</sup> استحسان مختلف فيه، وبالجمله لا استحسان عندنا إلا دليلاً معارضاً بقياس،<sup>(٥)</sup> وهو إن كان قياساً تعدّى، وإلا فلا، وذلك كإيجاب يمين البائع عند اختلافهما في الثمن قبل قبض المبيع<sup>(٦)</sup>، استحسان قياسي؛ لإنكاره وجوب التسليم، فتعدّى إلى الإجارة، والوارثين<sup>[٣]</sup>، وبعد القبض بالنص فقط؛ لأن المشتري لا دعوى له، فلا

[١] قوله: (حيث قال) [القائل: الإمام الشافعي]<sup>(٧)</sup>[<sup>(٨)</sup>].

[٢] قوله: (أنه لا يتحقق. اهـ.) [وبه قال ابن «الحاجب في المختصر»]<sup>(٩)</sup>[<sup>(١٠)</sup>].

[٣] قوله: (والوارثين) [بالنسبة؛ أي: وارث البائع، والمشتري]<sup>(١١)</sup>.

(١) هذا النوع الثاني من أنواع الاستحسان بمعناه العام.

(٢) الاستصناع: هو عقد على مبيع في الذمة، وشرط عمله على الصانع. انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٣٦٢/٢، حاشية ابن عابدين ٣٥٢/٥، معجم لغة الفقهاء ص ٦٢.

(٣) هذا النوع الثالث من أنواع الاستحسان بمعناه العام.

(٤) آخر (١٥٠/ب) من النسخة (ق). (٥) في (ك) و(م): بالقياس.

(٦) أي: أن السلعة تكون قائمة بينهما، ولم يتم قبض المشتري لها، كما أنه لم يتم قبض الثمن.

(٧) انظر: المستصفى ص ١٧١، نهاية الوصول، للهندي ٤٠٠٤/٨، الإبهاج ١٨٨/٣، البحر المحيط ٩٥/٨.

قال الإمام الشافعي في الرسالة ما نصه: «ليس لأحد دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال... ولا يقول بما استحسّن، فإن القول بما استحسّن شيء يحدثه لا على مثال سابق». الرسالة ص ٢٥.

(٨) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٨١/٣، وانظر: الإبهاج ١٩٠/٣، نهاية السؤل ص ٣٦٧، التحرير ٣٨٢٨/٨، غاية الوصول ص ١٤٧، إرشاد الفحول ١٨٢/٢.

(١٠) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

يتعدى إليهما<sup>(١)</sup>، وأُورِدَ: أن البيّنة من المشتري مقبولة، وهو فرع الدعوى، فتأمل<sup>[١]</sup>.<sup>(٢)</sup>.

ثم قَسَمُوا الاستحسان<sup>(٣)</sup> إلى ما قوي أثره، وإلى ما ظهر صحته، وخفي فساده، والقياس إلى ما ضعف أثره، وإلى ما ظهر فساده، وخفي صحته، وذلك بأن ينضم إليه معنى يفيد قوة.

فأول الأول<sup>(٤)</sup> مقدّم على أول الثاني<sup>(٥)</sup>، وثاني الثاني<sup>(٦)</sup> على ثاني الأول<sup>(٧)</sup>.

**فالأول:** كسؤر سباع الطير نجس، قياسًا على سؤر سباع البهائم؛ لأن

[١] قوله: (فتأمل) [إشارة إلى ما أجيب به<sup>(٨)</sup>: وهو أن المدعى عليه واقف على حقيقة الحال، فلم يكتف بصورة الدعوى لليمين، بخلاف البيّنة، فإنهم لا وقوف لهم على حقيقة الدعوى، فاكتمى بصورتها، فتدبر<sup>(٩)</sup>].

(١) أي: إن كان اختلاف البائع والمشتري قبل قبض السلعة، فهو ما تقدّم الكلام عليه، وهو أن الاستحسان تحالف البائع والمشتري؛ لأن كلاً منهما مدعى عليه للآخر، ويلحق بذلك المؤجر والمستأجر، ووارث البائع والمشتري. وإن كان اختلافهما بعد قبض السلعة، فلم يجب بهذا الاختلاف يمين البائع قياسًا؛ لأن المشتري لا يدعي لنفسه على البائع شيئًا؛ لأن المبيع بيده؛ لكن ثبوت التحالف كان بالأثر السابق فثبت الأمر على خلاف القياس، ونسب البزدوي هذا القول إلى أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله، فيقتصر الأمر على مورد النص، ولا يتعدى إلى الإجارة، ولا إلى الوارثين. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٢/٤، التوضيح مع التلويح ١٦٩/٢.

(٢) آخر (٢٢٥/ب) من النسخة (م).

(٣) انظر تقسيم الحنفية للاستحسان: أصول السرخسي ٢/٢٠٣، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٥/٤ - ٦، الوافي شرح المنتخب ١٣٨٤/٢، التوضيح مع التلويح ١٦٣/٢، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقسيم.

(٤) وهو: الاستحسان الذي قوي أثره. (٥) وهو: القياس الضعيف الأثر.

(٦) وهو: القياس الخفي الصحة. (٧) وهو: الاستحسان الخفي الفساد.

(٨) المجيب: صاحب التقرير. انظر: التقرير والتحبير ٢٢٦/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

السُّور معتبر باللحم، وطاهر استحساناً<sup>[١]</sup>؛ كسُور الآدمي، وذلك لضعف علة القياس، وهو<sup>(١)</sup> مخالطة الرطوبة النجسة؛ إذ تشرب بمنقارها، وهو عظم طاهر،<sup>(٢)</sup> فكان كسُور الآدمي، وهذا أقوى؛ لأن تأثير ملاقة الطاهر في بقاءه طاهراً أشد<sup>(٣)</sup>.

قيل: ما يقع منها على الجيف سُوره نجس؛ لأن منقاره لا يخلو عن نجاسة عادة<sup>(٤)</sup>، وأجيب: بأن عاداتها ذلك المنقار بالأرض بعد الأكل، فيطهر<sup>(٥)</sup>.

والثاني: كسجدة التلاوة، القياس أن تؤدي بالركوع في الصلاة<sup>[٢]</sup>؛

[١] قوله: (وطاهر استحساناً...) إلخ [إن قيل<sup>(٦)</sup>: حاصله تعليل الطهارة بعدم مخالطة اللعاب النجس، وقد تقدّم أنه لا يعلل بالعدم، قلنا: ليس هذا تعليلًا حقيقيًا؛ بل لما كانت العلة للنجاسة واحدة، استدل بعدمها على عدمها]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (أن تؤدي بالركوع في الصلاة) [وأما الركوع في خارج الصلاة، فلما لم يعرف عبادة، لم يُجز، روي عن ابن عمر أنه كان إذا قرأ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ [النجم: ١] و﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] في صلاة، وبلغ آخرها، كبر، وركع، وإن قرأها في غير صلاة سجدة<sup>(٨)</sup>، وعن ابن مسعود: أنه سئل عن السجدة تكون في

(١) آخر (١٧١/ب) من النسخة (س). (٢) آخر (٢٠٦/أ) من النسخة (ك).

(٣) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦/٤، أصول السرخسي ٢٠٤/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٢٩٢/٢، بديع النظام ٦١٠/٢، التوضيح مع التلويح ١٦٤/٢.

(٤) هذا قول أبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ. انظر: المبسوط للسرخسي ٥١/١، كشف الأسرار، للبخاري ٧/٤، التقرير والتحجير ٢٢٣/٣، تيسير التحرير ٧٩/٤.

(٥) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٧/٤، التقرير والتحجير ٢٢٣/٣، تيسير التحرير ٧٩/٤.

(٦) القائل: صاحب التقرير. انظر: التقرير والتحجير ٢٢٤/٣.

(٧) ساقطة من (ك).

(٨) رواه ابن أبي شيبه (٤٢٤٩)، كتاب الصلوات، باب من كان يسجد في المفصل، وعبد الرزاق (٥٨٩٧)، كتاب فضائل القرآن، باب كم في القرآن من سجدة؟ والبيهقي في السنن الكبرى (٣٧٦٥)، كتاب الصلاة، باب السجدة إذا كانت في آخر السورة، وكان في الصلاة ٤٥٧/٢.

لظهور أن المقصود التعظيم، مخالفة للمتكبرين، ولذا<sup>(١)</sup> صح التداخل<sup>(٢)</sup>، وهذا فاسدٌ ظاهرًا؛ للزوم تأدي المأمور به بغيره،<sup>(٣)</sup> والاستحسان ألا يجوز، كما هو قول الأئمة الثلاثة<sup>(٤)</sup>، قياسًا على سجود الصلاة، لا ينوب ركوعها عنه، وهذا فاسد باطنًا؛ لأن كلاً من الركوع والسجود مطلوب<sup>(٥)</sup> في الصلاة بطلب يخضه، قال: ﴿أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] فامتنع تأدي أحدهما في ضمن الآخر، بخلاف سجدة التلاوة<sup>(٦)</sup>.

ثم الحق: عدم اختصاص<sup>[١]</sup> القوة، وفساد الباطن فقط بالاستحسان،

آخر السورة، أيسجد لها، أم يركع؟ قال: إن شئت فاركع، وإن شئت فاسجد، ثم اقرأ بعدها سورة<sup>(٧)</sup>، وعلى هذا جماعة من التابعين، كما في التقرير<sup>(٨)</sup> [٩].  
[١] قوله: (عدم اختصاص. اهـ.) [كما قال صدر الشريعة<sup>(١٠)</sup>]، واختاره

(١) في (ك) و(م): وقد.

(٢) انظر: تحفة الفقهاء ١/٢٣٧، بدائع الصنائع ١/١٨٢، البناية شرح الهداية ٢/٧٢٩.

(٣) آخر (٢٢٦/أ) من النسخة (م).

(٤) ذهب الإمام أبو حنيفة رحمته الله إلى أن الركوع يقوم مقام السجود، إذا كانت السجدة عند ختم السورة، وإن كانت في وسط السورة، فإن سجد، ثم قام وأكمل السورة، ثم ركع فحسن، وإن ركع بعد آية السجدة أجزاءه، وذهب الأئمة الثلاثة إلى أن الركوع لا يقوم مقام السجود في حال الاختيار. انظر: المبسوط ٢/٨، بدائع الصنائع ١/١٨٨، المجموع، للنووي ٤/٧٢، الشرح الكبير، للدردير ١/٣١٢، المغني، لابن قدامة ٢/٣٦٩.

(٥) آخر (١٥١/أ) من النسخة (ق).

(٦) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/٨، أصول السرخسي ٢/٢٠٤، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٢٩٤، الوافي ٢/١٣٨٥، التوضيح مع التلويح ٢/١٦٤، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٧٩.

(٧) رواه ابن أبي شيبة (٤٣٧١)، كتاب الصلوات، باب في السجدة تكون آخر السورة، والطبراني في المعجم الكبير (٨٧١٤) ٩/١٤٤.

(٨) انظر: التقرير والتحرير ٣/٢٢٥، وعبارته: «ولم يُرَوْ عن غيرهما - أي: ابن عمر وابن مسعود - خلافه؛ بل ذكره ابن أبي شيبة عن علقمة، وإبراهيم، والأسود، وطاووس، ومسروق، والشعبي، والربيع بن خيثم، وعمر بن شرحبيل».

(٩) ساقطة من (ك).

(١٠) انظر: التوضيح مع التلويح ٢/١٦٥، وعبارته: «واعلم أنهم جعلوا في هذه المسألة كون =

وقلبه بالقياس<sup>(١)</sup>.

وقول فخر الإسلام<sup>[١]</sup><sup>(٢)</sup>: سَمِينَا مَا ضَعُفَ أَثَرُهُ قِيَاسًا، وَمَا قَوِيَ أَثَرُهُ اسْتِحْسَانًا، إِمَّا مَوْوَلٌ<sup>[٢]</sup>، أَوْ اصْطِلَاحٌ مِنْهُ فَقَطْ، فَبَاعْتِبَارُ الْقُوَّةِ، إِمَّا قَوِيَانِ، أَوْ ضَعِيفَانِ، أَوْ الْقِيَاسُ قَوِيٌّ، وَالْإِسْتِحْسَانُ ضَعِيفٌ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَلَا رَيْبَ فِي رَجْحَانِ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا تَرْجِيحُ الْقِيَاسِ فِي الْأَوَّلِينَ بِالتَّبَادُرِ، فَفِيهِ نَظَرٌ<sup>[٣]</sup>؛ بَلْ بِالْمَرْجُّحاتِ

ابن الهمام<sup>(٤)</sup><sup>[٤]</sup>.

[١] قوله: (وقول فخر الإسلام...) إلخ [دَفْعٌ لِمَا فِي التَّلْوِيحِ<sup>(٦)</sup>: أَنَّهُ يُشْكَلُ بِقَوْلِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (إِمَّا مَوْوَلٌ) [أَوَّلُ بَأْنٍ لَيْسَ مَرَادُهُ التَّسْمِيَةُ بِالْقِيَاسِ وَالْإِسْتِحْسَانِ، بِاعْتِبَارِ ضَعْفِ الْأَثَرِ وَقُوَّتِهِ؛ بَلْ بِاعْتِبَارِ جَلَالَتِهِ وَخَفَائِهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: قَدَمْنَا الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ خَفِيًّا، [عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ]<sup>(٨)</sup> كَانَ جَلِيًّا]<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (ففيه نظر) [إِذْ لَا أَثَرَ لِلتَّبَادُرِ فِي الْعَلِيَّةِ]<sup>(١٠)</sup>.

= السجود يؤدي بالركوع، حكمًا ثابتًا بالقياس، وعدمه حكمًا ثابتًا بالاستحسان، ولا أدري خصوصية الأول بالقياس، والثاني بالاستحسان».

(١) انظر: التقرير والتحبير ٢٢٥/٣، تيسير التحرير ٨٣/٤.

(٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦/٤.

(٣) انظر: التلويح ١٦٧/٢، التقرير والتحبير ٢٢٥/٣، وتيسير التحرير ٨٣/٤.

(٤) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٢٥/٣.

(٥) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٦) استشكل التفتازاني قول البزدوي هذا، مع القول بعدم اختصاص الاستحسان بقوة الأثر مع فساد الباطن، والقياس بضعف الأثر مع قوة البطن، وأن التقسيم العقلي يقتضي أن تكون الأقسام أربعة باعتبار القوة والضعف. انظر: التلويح ١٦٧/٢، وستأتي إجابة المصنف عنه: بأن كلام البزدوي إما مؤول أو اصطلاح.

(٧) ساقطة من (ك). (٨) ساقطة من (ل).

(٩) ساقطة من (ك).

(١٠) ساقطة من (ك) والمطبوع.





## الترجيحات القياسية<sup>(١)</sup>

يقدم قطعي العلة إجماعاً على منصوصها<sup>(٢)</sup>، ومنصوصها صريحاً على ما بالإيماء<sup>(٣)</sup>، وفيها<sup>(٤)</sup> مراتب: فيقدم الغالب على المغلوب، وما بالإيماء على<sup>[١]</sup> ما بالمناسبة، وإذا اتفقا فيها، فالعين في العين، أولى من الجنس في العين<sup>(٥)</sup>، وهذا أولى من عكسه<sup>(٦)</sup>، وقيل:

[١] قوله: (وما بالإيماء على...) إلخ [ذهب البيضاوي<sup>(٧)</sup> إلى تقديم المناسبة على الإيماء؛ لأنها تقتضي وصفاً مناسباً، والإيماء لا؛ لأن ترتب الحكم على الوصف يُشعر بالعلية، سواء كان مناسباً أو لا، والوصف المناسب أولى من غيره<sup>(٨)</sup>، أقول: منقوض بمنصوص العلة صريحاً، والحل: أن النص على العلة، ولو بالإيماء يدل على اعتبار الشارع حقيقة، والمناسبة مظنة له، وحقيقة الاعتبار أولى من مظنته، تدبر<sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (١٧٢/أ) من النسخة (س).

(٢) يوضح صاحب التقرير سبب هذا التقديم فيقول: «لأن الأدلة اللفظية قابلة للتخصيص والتأويل، بخلاف الإجماع». انظر: التقرير والتحجير ٢٢٨/٣.

(٣) في (ك) و(م): بإيماء.

(٤) أي: العلة على المنصوصة، وفي (ك) و(م) و(ق): «وفيها».

(٥) أي: القياس الذي فيه العلة التي لعينها تأثير في عين الحكم، أولى من القياس الذي فيه العلة التي لجنسها تأثير في عين الحكم؛ لأن المناسبة كلما كانت أخص كان الظن بالعلية أقوى، والأقوى مقدم على ما دونه. انظر: التقرير والتحجير ٢٢٩/٣، شرح الكوكب المنير ٧٣٩/٤، فواتح الرحموت ٣٧٧/٢.

(٦) لأن الظن الحاصل بسبب التأثير في العين أقوى من الحاصل بسبب التأثير في الجنس. انظر: التقرير والتحجير ٢٢٩/٣، تيسير التحرير ٨٦/٤، فواتح الرحموت ٣٧٧/٢.

(٧) انظر: المنهاج مع الإبهاج ٢٤٠/٣.

(٨) وقد نقل الرازي قول الجمهور في تقديم ما ظهرت عليه بالإيماء، على ما ظهرت عليه بالوجوه العقلية من المناسبة والدوران والسبر، ثم قال: «وهذا فيه نظر». انظر: المحصول ٤٥٣/٥، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٥٤٥/٣، تيسير التحرير ٨٦/٤.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

بالعكس<sup>[١]</sup>، وكل منهما أولى من الجنس في الجنس<sup>(١)</sup>، والقريب من البعيد<sup>(٢)</sup>، والمركب من بسيطه<sup>(٣)</sup>، والأكثر تركيباً من الأقل<sup>(٤)</sup>، وفي المساواة الاعتبار؛ لرجحان الجزء<sup>(٥)</sup>، ثم المظنة على الحكمة<sup>(٦)</sup>، وقيل: بالعكس؛ إذ لا تعليل إلا عند انضباطها<sup>(٧)</sup>، والوجودي على العدمي<sup>(٨)</sup>،

[١] قوله: (وقيل: بالعكس) [القائل: ابن الحاجب، وغيره<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

- (١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٤٠١، أصول الفقه، لابن مفلح / ٤ / ١٦٢٧، التقرير والتحبير ٣ / ٢٢٩، تيسير التحرير ٤ / ٨٦، شرح الكوكب المنير ٤ / ٧٤٠.
- (٢) أي: لما لجنسه القريب تأثير أولوية مما لبعيده تأثير. فواتح الرحموت ٢ / ٣٧٧.
- (٣) أي: ما في علته تأثير مركب من هذه الأربعة - وهي: عين وصفه في عين الحكم، وجنس وصفه في عين الحكم، وعين وصفه في جنس الحكم، وجنس وصفه في جنس الحكم - مقدم على ما فيه تأثير واحد بسيطاً. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ٤ / ٨٧، فواتح الرحموت ٢ / ٣٧٧.
- (٤) أي: يقدم الأكثر تركيباً، فيقدم - مثلاً - المركب من تأثير العين في العين، والجنس القريب في العين، على المركب من تأثير العين في الجنس القريب، والجنس في العين، كما سبق من المركبات. انظر: التقرير والتحبير ٣ / ٢٢٩، تيسير التحرير ٤ / ٨٨.
- (٥) أي: إذا كانت التركيبات متساوية، فما كان فيه تأثير العين في العين جزءاً، أولى مما ليس فيه هذا التأثير جزء. انظر: التقرير والتحبير ٣ / ٢٢٩، تيسير التحرير ٤ / ٨٧، فواتح الرحموت ٢ / ٣٧٧.
- (٦) لأن الأحكام في الأكثر نيطت بالمظنات دون الحكم، والظن يتبع الأغلب، ومثال ذلك: ترجيح التعليل بالسفر الذي هو مظنة المشقة على التعليل بنفس المشقة، وهذا قول جمهور الأصوليين. انظر: المحصول، للرازي ٥ / ٤٤٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٤٠٠، تشنيف المسامع ٣ / ٥٤٧، شرح الكوكب المنير ٤ / ٧٢٠، فواتح الرحموت ٢ / ٣٧٧.
- (٧) انظر: التقرير والتحبير ٣ / ٢٢٩، تيسير التحرير ٤ / ٨٧.
- (٨) قال القرافي: ولأن التعليل بالعدم استلزم تقدير الوجود. شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٦، ومثال ذلك قولنا: السفرجل ليس بمكيل ولا موزون، يستلزم قولنا: السفرجل مطعوم، فكان ربوياً كالبر. انظر: روضة الناظر ٢ / ٤٠٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٤٠٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٤ / ١٦١٧، تشنيف المسامع ٣ / ٥٤٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣ / ٢٩٢، مناهج العقول ٣ / ١٨٢.
- (٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣ / ٤٠٠، وانظر: التقرير والتحبير ٣ / ٢٢٩، تيسير التحرير ٤ / ٨٦، ويوضح ابن النجار السبب في ذلك فيقول: «لأن العلة أصل الحكم المتعدي، فاعتبار ما هو معتبر في خصوص العلة أولى من اعتبار ما هو معتبر في خصوص الحكم». شرح الكوكب المنير ٤ / ٧٣٩.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

والحكم الشرعي<sup>[١]</sup> على غيره؛ ليوافق الأصول، والوصف البسيط على المركب<sup>(١)</sup>، إلا الحنفية<sup>[٢]</sup>، والشافعية: الإخالة على الدوران، والسبر

[١] قوله: (والحكم الشرعي. اهـ.) [فيه دفع لما اختاره صاحب «التحصيل»<sup>(٢)</sup>، و«البيضاوي»<sup>(٣)</sup> من ترجيح على الحكم الشرعي؛ لأنه العدم لا يحتاج إلى جعل الشرع، ولا يخفى ضعف وجه الترجيح]<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (إلا الحنفية) [فإنهما عندهم سواء، وهو مقتضى برهان الإمام<sup>(٥)</sup>، واختاره القاضي عبد الوهاب<sup>(٦)</sup>، كما في «التقرير»<sup>(٧)</sup>، ثم هذا لا يناقض ما تقدم؛ لأن المراد التركيب من جهات التأثير، وههنا كون الوصف ذا جزئين]<sup>(٨)</sup>.

(١) وهذا مذهب جمهور الأصوليين. انظر: روضة الناظر ٢/٤٠٠، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٥، تشنيف المسامع ٣/٥٤٧، الغيث الهامع ١/٦٨٩، شرح الكوكب المنير ٤/٧٢٤، غاية الوصول ص ١٥٤، إرشاد الفحول ٢/٢٧٥، وقد علل بعض الأصوليين ترجيح العلل البسيطة على المركبة بأنه يحتمل في العلل المركبة أن تكون العلة فيها هي بعض الأجزاء لا كلها، وأيضاً البسيطة تكثر فروعها وفوائدها، ويقل فيها الاجتهاد، فيقل الغلط، على ما في المركبة من الخلاف في جواز التعليل بها. انظر: الإبهاج ٣/٢٣٩، إرشاد الفحول ٢/٢٧٥.

(٢) انظر: التحصيل من المحصول للأرموي ٢/٢٧١، وعبارته: «التعليل بالعدم أولى من التعليل بالحكم الشرعي؛ لكونه أشبه بالأمور الحقيقية، ويحتمل أن يقال: الحكم الشرعي أولى؛ لكونه أشبه بالموجود».

(٣) انظر: المنهاج مع الإبهاج ٣/٢٣٧.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) انظر: البرهان ٢/٨٢٧ مسألة ١٣٧٢.

(٦) هو: عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، شيخ المالكية في عصره، عاش في بغداد، ثم انتقل إلى مصر، من مصنفاته في الفقه: «التبصرة لمذهب إمام دار الهجرة»، و«المعونة»، و«التلقين»، وله: «الإشراف في الخلاف»، و«التلخيص في أصول الفقه»، توفي سنة ٤٢٢هـ. ترتيب المدارك ٢/٦٩١، الديباج المذهب ٢/٢٦، تاريخ بغداد ١١/٣١.

(٧) انظر: التقرير والتحبير ٣/٢٣٠، وهو قول بعض الشافعية، وبعض الحنابلة كأبي الخطاب وغيره. انظر: أصول السرخسي ٢/٢٦٥، روضة الناظر ٢/٢٠١، التوضيح مع التلويح ٢/٢٣٢، شرح الكوكب المنير ٤/٧٢٥، إرشاد الفحول ٢/٢٧٥.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

عليهما، بما فيه من التعرض؛<sup>(١)</sup> لنفي المعارض<sup>(٢)</sup>، وقيل: [بل<sup>(١)</sup>]<sup>(٣)</sup> الدوران؛ لزيادة الانعكاس.

والحق: أنه ليس بشرط<sup>[٢]</sup>، وما في التحرير<sup>(٤)</sup>: من ثبوت الانعكاس في السبر أيضًا للحصر، فوهم<sup>(٥)</sup>، ثم الضرورية<sup>(٦)</sup> على الحاجة، والحاجة

[١] قوله: (وقيل: بل. اهـ.) [قال البيضاوي<sup>(٧)</sup>: يقدم بالدوران على ما بالسبر]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (أنه ليس بشرط) [يعني: أن الانعكاس، وإن كان دخیلاً في المسلك؛ لكنه لا دخل له في قوة العلة<sup>(٩)</sup>، وفيه ما فيه<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) آخر (١٥١/ب) من النسخة (ق).

(٢) أي: لتضمن السبر نفي عليّة غير الوصف المذكور من الأوصاف المعارضة له، وقيل: بل المناسبة ثم الدوران والسبر ونحوهما، وقيل: ليس الخلاف في السبر المقطوع، فإن العمل به متعين، لوجوب تقديم المقطوع على المظنون؛ بل الخلاف في السبر المظنون. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٤٠٠، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١٦١٦/٤، شرح الكوكب المنير ٧١٨/٤، إرشاد الفحول ٢/٢٧٥.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) انظر: التحرير مع التقرير والتحرير ٢٣٠/٣.

(٥) لأن الانعكاس يبطل جزئية ما تعدد من العلل غير المنعكسة، بخلاف السبر، فيبطل استقلال ما سوى الباقي، فلا جزئية هنا، فلا يلزم الانعكاس. انظر: فواتح الرحموت ٣٧٧/٢.

(٦) آخر (٢٠٧/أ) من النسخة (ك).

(٧) انظر: المنهاج مع الإبهاج ٢٤٠/٣.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٩) تقدّم عند المصنف رحمته الله أن الانعكاس في العلة، وهو انتفاء الحكم عند انتفاء العلة ليس بشرط.

(١٠) قال الأنصاري: «لأنه وإن لم يكن شرطًا لاحتمال التعليل بعلة شتى؛ لكن الأصل في العلة التوحد، فالأصل الانعكاس، فيصلح مرجحًا». فواتح الرحموت ٣٧٧/٢.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

على التحسينية، ومكْمَلُ كلِّ مثل المكْمَل (١). (٢).

ويقدم حفظ الدين، ثم النفس، ثم النسب، ثم العقل، ثم المال<sup>[١]</sup>، وقيل: بتقديم هذه الأربعة على الدين؛ لأنها حق الآدمي، ولذلك قدّم القصاص على قتل الردة، فيسلّم إلى الولي لا الإمام، ويترك الجماعة والجماعة لحفظ المال<sup>(٣)</sup>، ورُدّ: بأن القصاص فيه حق الله تعالى، نعم؛ الغالب فيه حق العبد، فالتسليم جمع بين الحقيقتين<sup>[٢]</sup>، والترك إلى خلف ليس من التقديم المبحوث عنه<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: (ثم المال) [أي: بعد الكل في الاعتبار المال<sup>(٥)</sup>، فتدبر]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (جمع بين الحقيقتين...) إلخ [وإنما كان جمعاً؛ لأن مقصود الشارع إنما هو تطهير الأرض من المفسدين، ومقصود الولي التشفي باستيفاء القصاص، فيحصلان بالتسليم إلى الولي، بخلاف ما لو قتله الإمام عن الردّة<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: مكْمَل الضرورية يقدّم على مكْمَل الحاجة، ومكْمَل الحاجة يقدّم على مكْمَل التحسينية. انظر: الإحكام، للآمدي ٣٣٨/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٤٠٠، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٣١/٣، شرح الكوكب المنير ٧٢٧/٤.

(٢) آخر (٢٢٧/أ) من النسخة (م).

(٣) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٣٨/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٤٠٠، أصول الفقه، لابن مفلح ١٦٢١/٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٣١/٣.

(٤) أي: أن ترك الجماعة والجماعة إنما كان لخلف يُجْبَرَان به، وهو الظاهر والانفراد بالصلاة، والكلام إنما هو في الترك مطلقاً، فلا يكون ترك الجماعة والجماعة من تقديم حق العبد على حق الله. انظر: الإحكام، للآمدي ٣٣٨/٤، التقرير والتحجير ٢٣١/٣، تيسير التحرير ٩٠/٤.

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٣٨/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٤٠٠، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٣١/٣، شرح الكوكب المنير ٧٢٧/٤.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: الإحكام، للآمدي ٣٣٨/٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٦٢١/٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٣١/٣، شرح الكوكب المنير ٧٢٨/٤.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

وأما ترجيح أحدهما بترجيح أصله على الآخر، [فله] <sup>(١)</sup> بالعرض، وللنص بالذات، وقد تقدّم، وفيما ذكرنا كفاية، <sup>(٢)</sup> وأصل الباب تقديم غلبة الظن.

ثم الحنفية إنما ذكروا في الباب ثمانية: أربعة صحيحة، وأربعة فاسدة <sup>(٣)</sup>.

أما الصحيحة فمنها: قوة الأثر؛ كنكاح الأمة مع طول الحرية، يجوز للحر قياساً على العبد <sup>(٤)</sup>، وقال الشافعي <sup>(٥)</sup>: لا يجوز قياساً على من تحته حرة، بجامع إرقاق الماء مع غنية، وقياسنا أقوى؛ لأن أثر الحرية في اتساع الحل الذي هو من النعم، أقوى من الرق تشريعاً، ومن ثمة يباح للحر أربع، وللعبد ثنتان <sup>(٦)</sup>، فالتضييق في ذلك، والتوسّع في هذا قلب المشروع، <sup>(٦)</sup> وعكس المعقول <sup>(٧)</sup>.

وما قيل <sup>(٢)</sup>: إن هذا التضييق من باب الكرامة <sup>(٨)</sup>، حيث مُنِعَ الشريف

[١] قوله: (وللعبد ثنتان) [وكذلك الطلاق، والعدة إلى غير ذلك] <sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (وما قيل) [القائل: التفتازاني في «التلويح»] <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup>.

(١) ساقطة من (ك) و(م).

(٢) آخر (١٧٢/ب) من النسخة (س).  
(٣) انظر هذه الأقسام: تقويم الأدلة ص ٣٤٠، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٠٨/٤ وما بعدها، أصول السرخسي ٢٥٣/٢ وما بعدها، بديع النظام ٦٨٩/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٣٦٨/٢، التقرير، للبارتي ٤٣٢/٦.

(٤) ذهب الحنفية إلى جواز ذلك، إذا لم يكن تحته حرة. انظر: المبسوط ١٠٨/٥، بدائع الصنائع ٢٦٦/٢.

(٥) وهو مذهب الجمهور، فلا يجوز للحر نكاح الأمة إن كان قادراً على مهر الحرية، ولم يخش العنت. انظر: الكافي، لابن عبد البر ٥٤٣/٢، المجموع ٢٣٩/١٦، مغني المحتاج ٤٠٤/٤، الشرح الكبير، لابن قدامة ٥١٣/٧.

(٦) آخر (٢٢٧/ب) من النسخة (م).

(٧) انظر: أصول السرخسي ٢٥٤/٢، التوضيح مع التلويح ٢٢٣/٢.

(٨) في (ك) و(م): الكراهة. (٩) ساقطة من (ك).

(١٠) انظر: التلويح شرح التوضيح ٢٢٣/٢. (١١) ساقطة من (ك) والمطبوع.

من تزوج الخسيس، كما جاز نكاح المجوسية<sup>(١)</sup> للكافر دون المسلم، فمدفوع: بأنه لا خسة كالکفر، وقد جاز نكاح المسلم - مع طول المسلمة - بالكتابية اتفاقاً<sup>(٢)</sup>.

وأما<sup>(٣)</sup> الإرقاق، فمنقوض: بالعبد<sup>[١]</sup> المقيس عليه، فإن ماءه حرٌّ؛ إذ الرق من الأم، على أن العزل، ونكاح الصغيرة، والعجوز، والعقيم<sup>(٤)</sup> جائز اتفاقاً،<sup>(٥)</sup> مع أنه إتلاف حقيقة، تدبر.

ومنه<sup>(٦)</sup>: قياس مسح الرأس كالخف، فلا يُثَلَّث، أقوى من قياسه<sup>(٧)</sup>: ركنٌ فيثَلَّث كالمغسول<sup>(٨)</sup>؛ لأنه لو سلّم تأثير الركنية في التثليث، فتشريع المسح، سيما مع عدم الاستيعاب، ليس إلا للتخفيف.

ومنها<sup>(٩)</sup>: الثبات على الحكم؛ أي: كثرة اعتبار الشارع للوصف فيه؛ كالمسح في التخفيف، في كل تطهير غير معقول؛ كالتييم، ومسح الجبيرة، والجورب، والخف، بخلاف الاستنجاء من الحَجَر، فإنه معقول؛ إذ التكرار<sup>(١٠)</sup> في التنقية مؤثر، وأما الركينة، فأثبت في الإكمال، وهو ههنا

[١] قوله: (فمنقوض بالعبد) [يعني: نكاح العبد - القادر على طول الحرة - أمةً جائزٌ اتفاقاً، ودليلكم لو تمّ، لدل على عدم جوازه]<sup>(١١)</sup>.

(١) آخر (٢٠٧/ب) من النسخة (ك).

(٢) المراد الاتفاق على نكاح الكتابية الحرة. انظر: المبسوط ١١٠/٥، الشرح الكبير، للدردير ٢٦٧/٢، المجموع ٢٣٧/١٦، المغني، لابن قدامة ٥٥٢/٩.

(٣) في (ك) و(م): أما.

(٤) في (ك) و(م): والسقيم.

(٥) آخر (١٥٢/أ) من النسخة (ق).

(٦) أي: مما فيه قوة الأثر.

(٧) أي: الإمام الشافعي.

(٨) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٢٨/٤، أصول السرخسي ٢٥٨/٢، بديع

النظام ٢٦٩٠/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٣٧٤/٢، التوضيح مع التلويح ٢٢٥/٢، التقرير والتحرير ٢٣٣/٣، تيسير التحرير ٩٠/٤.

(٩) أي: من الترجيحات الصحيحة.

(١٠) في (ك) و(م): والتكرار.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

بالاستيعاب<sup>(١)</sup>.

ومنها: كثرة الأصول على المختار، ولا يلزم كثرة العلل؛ لاتحاد الوصف<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

قيل: <sup>(٤)</sup> الثالث<sup>[١]</sup> قريب من الثاني<sup>(٥)</sup>، وفي التلويح والتحرير<sup>(٦)</sup>: الحق أن التفرقة بين الثلاثة<sup>(٧)</sup> بالاعتبار، فالأول بالنظر إلى الوصف، والثاني إلى الحكم، والثالث إلى الأصل، وعليه شمس الأئمة<sup>(٨)</sup>.

أقول: الحق أن الثالث أعم،<sup>(٩)</sup> فإن الثبات على الحكم بعينه، إنما هو إذا كان التأثير لجنس الوصف، أو نوعه في نوع الحكم، أما إذا كان في

[١] قوله: (قيل: الثالث) [القاتل: فخر الإسلام، وصدر الشريعة<sup>(١٠)</sup>] <sup>(١١)</sup>.

(١) أي: قياس مسح الرأس في عدم التكرار على سائر الممسوحات من الجبيرة، والخف، ونحوه، بجامع أن كلاً منها مسح، أقوى من قياس مسح الرأس على بقية أعضاء الوضوء في سُنِّيَةِ التكرار، بجامع أن كلاً منها ركن؛ لأن المسح كثر اعتبار الشارع له في التخفيف في كل تطهير غير معقول المعنى؛ كالتييم، والمسح على الجبيرة، ونحوه، فلم يشرع فيها التكرار اتفاقاً. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٢٨/٤، أصول السرخسي ٢٥٩/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٣٧٦/٢، التوضيح مع التلويح ٢٢٥/٢، التقرير والتحبير ٢٣٣/٣، تيسير التحرير ٩١/٤.

(٢) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٤٧، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٣٦/٤، أصول السرخسي ٢٦١/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٣٧٧/٢، التوضيح مع التلويح ٢٢٧/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٣٤/٣.

(٣) آخر (٢٢٨/أ) من النسخة (م). (٤) آخر (١٧٣/أ) من النسخة (س).

(٥) يُقْصَدُ بالثالث: الترجيح بكثرة الأصول، وبالثاني: الترجيح بقوة ثبات الوصف على الحكم المشهود بثبوته.

(٦) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٣٥/٣، التلويح ٢٢٦/٢.

(٧) أي: الترجيح بقوة أثر الوصف، والترجيح بقوة ثبات الوصف على الحكم المشهود بثبوته بكثرة اعتبار الشارع له، والترجيح بكثرة الأصول الشاهدة للوصف المعلن به.

(٨) انظر: أصول السرخسي ٢٦١/٢. (٩) آخر (٢٠٨/أ) من النسخة (ك).

(١٠) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٩٥/٤، التوضيح مع التلويح ٢٢٨/٢، والمعنى: أن كثرة الأصول يوجب كثرة اعتبار الشارع.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



جنسه، فذلك كثرة الأصول فقط، وأما التفرقة بالاعتبار بينهما فغلط، ألا ترى المسح أقوى في التخفيف، ولو عدم النظائر؛ بل القوة عبارة عن قوة المناسبة، بحيث يكاد يحكم بعليته العقل، ولولا الشرع، كما قيل في الإسكار للحرمة<sup>(١)</sup>، فلا تغفل<sup>(٢)</sup>.

ومنها<sup>(٣)</sup>: العكس<sup>(٤)</sup>؛ كمسح لا يُعقل، فلا يسن تكراره، بخلاف ركن، فيُكرر؛ لأنه منقوض بالمضمضة<sup>(٥)</sup>، وهذا أضعف الوجوه؛ لأن الحكم يثبت بعلي شتى.

### فرع

على ما سلف من عدم الترجيح بكثرة الأدلة، ألا يرجح قياس بقياسٍ مخالف في العلة، و[كذا]<sup>(٦)</sup> كلما يصلح<sup>(٧)</sup> علة، لا يصلح مرجحاً<sup>(٨)</sup>، فلم

(١) أي: ففتح قوة الأثر، وإن لم يكن كثرة الاعتبار، وكثرة الأصول. فواتح الرحموت ٢/ ٣٧٨.

(٢) في (س) و(ق): فلا يعقل. (٣) أي: من الترجيحات الصحيحة.

(٤) يقصد به انتفاء الحكم عند انتفاء العلة.

(٥) أي: أن قولهم: مسح الرأس مسح لا يعقل فيه معنى التطهير، فلا يسن تكراره، ينعكس صادقاً إلى كل ما ليس بمسح لم يعقل فيه معنى التطهير، يسن تكراره، وأما قولهم: مسح الرأس ركن فيسن تكراره - وهو قول الشافعي - فلا ينعكس، فلا يصح أن يقال: كل ما هو ليس بركن لا يسن تكراره؛ إذ يصدق عليه أن المضمضة والاستنشاق لا يسن تكرارهما، وهذا ليس بصحيح، فهما وإن كانا غير ركنين إلا أنه يسن تكرارهما. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٤٧، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٩٦/٤، أصول السرخسي ٢/ ٢٦١، كشف الأسرار، للنسفي ٣٧٨/٢، التوضيح مع التلويح ٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩، التقرير والتحير ٣/ ٢٣٥، تيسير التحرير ٩٣/٤.

(٦) ساقطة من (س). (٧) آخر (١٥٢/ب) من النسخة (ق).

(٨) ذهب الحنفية إلى أنه لا ترجيح لقياس بقياس آخر، وأن ذلك من باب الترجيح بكثرة الأدلة، وقد تقرر سابقاً أن كل ما يصلح دليلاً مستقلاً على الأحكام لا يصلح مرجحاً لأحد الدليلين، كذلك كل ما يصلح علة لا يصلح مرجحاً؛ لأنه لاستقلاله لا ينضم إلى الآخر ولا يتحد به ليفيد القوة، وأما الجمهور، فيرون جواز ترجيح القياس بقياس آخر؛ كقولهم في جواز الترجيح بكثرة الأدلة. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٣٩، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٠١/٤، أصول السرخسي ٢٥١/٢، التوضيح مع التلويح ٢/ ٢٣١.

يتفاوت بتفاوت الملك للشفيعيين ما يشفعان فيه، خلافاً للشافعي<sup>(١)</sup>؛ لأن الشفعة<sup>(٢)(٣)</sup> من مرافق الملك؛ كالولد، والثمرة، فينقسم بقدر<sup>[١]</sup> الملك، وأجيب: بأن ذلك في العلل المادية<sup>(٤)</sup>، وهذه كالفاعلية<sup>(٥)</sup>، وقد جعل الشارع الملك مطلقاً علة للشفعة، فجعل كل جزء من العلة علة لجزء المعلول نصبُ الشرع بالرأي<sup>(٦)</sup>، أقول: فيه ما فيه<sup>[٢]</sup>، فتأمل.

[١] قوله: (فينقسم بقدر...) إلخ [في «الهداية»]<sup>(٧)</sup>: يملك ملك غيره، لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه، بخلاف الثمرة وأشباهاها، أقول: فيه ما فيه<sup>(٨)</sup>[٩].

[٢] قوله: (فيه ما فيه) [إشارة إلى أن تعليل الشافعي ليس من ترجيح العلة بعلة أخرى؛ بل يقول بتعليل أجزاء المعلول بعلي متعددة]<sup>(١٠)</sup>، كل علة لجزء، ألا

(١) وهو قول مالك أيضاً. انظر: البيان والتحصيل، لابن رشد ٨٢/١٨، فتح العزيز، للرافعي ٤٧٧/١١، روضة الطالبين ١٠٠/٥، فتح الوهاب، لزكريا الأنصاري ٤٠٩/١.

(٢) في (ك) و(م): له أن الشفعة.

(٣) آخر (٢٢٨/ب) من النسخة (م).

(٤) العلة المادية هي: ما يوجد الشيء بالقوة، وقيل: ما يحصل المعلول منها. انظر: التوضيح مع التلويح ٢٣٥/٢، التعريفات، للجرجاني ص ١٥٥، فصول البدائع ٥٠/١، التوقيف على مهمات التعاريف ص ٥٢٣.

(٥) العلة الفاعلية: هي ما يوجد الشيء لسببه، أو ما يحصل المعلول بها لا منها. انظر: التوضيح مع التلويح ٢٣٥/٢، التوقيف على مهمات التعاريف ص ٥٢٣.

(٦) لأن الشرع إنما جعل جميع العلة علة لجميع الحكم، فالقول بالانقسام كان نصباً للشرع بالرأي، وهو فاسد، فالدار المشفوعة علة فاعلية تثبت بها الشفعة، لا علة مادية يتولد منها المعلول، بمنزلة الشجر والحيوان. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٠٣/٤، التوضيح مع التلويح ٢٣٦/٢، التقرير والتحبير ٢٣٧/٣، تيسير التحرير ٩٥/٤.

(٧) انظر: الهداية شرح بداية المبتدئ، للمرغيناني ٢٥/٤.

(٨) قد بين صاحب البناية شرح الهداية مراد المرغيناني بهذا القول فقال: «وقوله: وتملك ملك غيره، جواب عن جعله - أي: الشافعي - الشفعة من ثمرات الملك، ويعني بذلك أن التمكن من التملك بالشفعة لا يجعل الشفعة من ثمرات ملكه؛ كالأب، فإنه له التمكن من تملك جارية ابنه، ولا يعد ذلك من ثمرات ملكه». البناية شرح الهداية ٤٧٩/٨.

(٩) ساقطة من (ك) و(س). (١٠) آخر (٩٦/أ) من النسخة (ل).

وأما الفاسد<sup>(١)</sup>، فمنها: بكثرة العلة، [وقد عرفت]<sup>(٢)</sup>.

ومنها: بغلبة الأشباه<sup>(٣)</sup>، فلا يقدم ذو شَبَهين، على ذي شَبَه، خلافاً للشافعي<sup>(٤)</sup>؛ لأن كل شَبَهٍ عِلَّةٌ، كما قيل: الأخ كالأبوين في المحرمية، ومثل ابن<sup>(٥)</sup> العم في حلّ الحليلة<sup>(٦)</sup>، والزكاة، والشهادة، والقصاص، فلا يعتق بالملك؛ كابن العم<sup>(٧)</sup>.

ومنها: بزيادة التعدية<sup>(٨)</sup>؛ كالطعم يعم القليل دون الكيل، ولا أثر له؛

ترى أنه يقول بالانقسام، وليس جوابكم مبنياً على أن كل ما يصلح علة، لا يصلح مرجحاً؛ بل النزاع بينكم، وبين الشافعية، أن اتصال الملك كالعلة المادية لحق الشفعة، أم كالفاعلية، كما ذكر؟<sup>(٩)</sup>، تدبر!<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (م): الفاسدة، والمقصود: الترجيح الفاسد.

(٢) ساقطة من (ك).

(٣) غلبة الأشباه: هي إلحاق فرع متردد بين أصليين بأحدهما الغالب شبهه به في الحكم، والصفة على شبهه بالآخر فيهما؛ كإلحاق العبد بالمال في إيجاب القيمة بقتله؛ لأن شبهه بالمال في الحكم والصفة أكثر من شبهة بالحر فيهما. انظر: المعتمد ٢/٢٩٨، قواطع الأدلة ٢/١٦٧، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٣٣٣، شرح الكوكب المنير ٤/١٨٧.

(٤) اختلف أصحاب الشافعي في نسبة القول بالشبه إليه، فمنهم من قال: يصح عن الشافعي ما يدل عليه، ومنهم من قال: لا يصح، وتأول ما قال الشافعي. انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٤٢٤، البحر المحيط ٧/٣٠٠، تيسير التحرير ٤/٥٣.

(٥) آخر (١٧٣/ب) من النسخة (س).

(٦) أي: إذا مات عنها الأخ أو طلقها، فلأخ تزوجها؛ كامرأة ابن العم.

(٧) أي: من ملك أخاه ملك يمين، فلا يعتق عليه؛ لأن الأخ يشبه الوالدين في وجه واحد، وهو المحرمية، بينما يشبه ابن العم في وجوه كثيرة، منها ما ذكره المصنف، فألحق بابن العم لكثرة الأشباه. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٤٨، أصول السرخسي ٢/٢٦٤، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٣٨٣، البحر المحيط ٧/٢٩٩، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٣٢٧.

(٨) أي: كون إحدى العلتين تتعدى إلى فروع أكثر من الأخرى. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٤٨، أصول السرخسي ٢/٢٦٥، التوضيح مع التلويح ٢/٢٣٣.

(٩) أي: أن النزاع هل كل جزء من المشفوع بها علة لجزء من الشفعة أم لا؟ انظر: فواتح الرحموت ٢/٣٨٠.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

بل للقوة<sup>(١)</sup>.

ومنها: للبساطة<sup>(٢)</sup>، كالطعم على الكيل، والجنس، مع أن المختصر،  
والمطول [سواء]<sup>(٣)</sup> في البيان، والعبرة للمعاني، كذا في البديع<sup>(٤)</sup>.



(١) في (ك) و(م): بالقوة.

(٢) في (س) و(ق): بالبساطة، ومعناها: بساطة العلة، وعدم تركبها من أجزاء. انظر: فواتح  
الرحموت ٣٨٠/٢.

(٣) ساقطة من (ك) و(ق) و(م).

(٤) انظر: بديع النظام، للساعاتي ٦٩٤/٢.

[المقالة الخامسة<sup>(١)</sup>]

## آداب المناظرة، والاجتهاد، وفيه فصلان]

## الفصل [الأول]

في آداب المناظرة<sup>(٢)</sup>

وهي المخاصمة لإظهار الصواب<sup>[١] (٣)</sup>، اعلم أن المستدل إذا بيّن دعواه بدليل، فإن خفي على الخصم مفهوم كلامه لإجمال، أو غرابة،

[١] قوله: (إظهار الصواب) [احتراز عن المجادلة<sup>(٤)</sup>]، والمكابرة، اعلم أن المعترف عند الجمهور في المناظرة قصد إظهار الصواب من الجانبين، وعند البعض المعترف قصده، ولو من جانب، هذا<sup>(٥)</sup>.

(١) يعتبر الاجتهاد أحد محاور أصول الفقه وأركانه فهو عمل المجتهد، ولذا فقد اخترت أن يكون تحت مقالة مستقلة جرياً على عمل المصنف.

(٢) يذكر عامة الأصوليين هذا الفصل ضمن باب القياس في الاعتراضات الواردة عليه، وإنما أفرد لها المصنف هذا الفصل لأنها عامة في الاعتراضات على القياس، وغيره، وأما حجة من وضع هذا الفصل ضمن الاعتراضات على القياس؛ لأنه أكثر استعمالاً في القياس منه في غيره، قال العضد عند ذكر ابن الحاجب هذه الاعتراضات: «شرح الآن في الاعتراضات الواردة على القياس، ويأتي في طيها على ما يرد على غيره؛ لأنه قليل بالنسبة إليها». شرح المختصر ص ٣٣٩.

(٣) انظر: الكافية في الجدل، للجويني ص ١٩، التعريفات ص ٢٣١، التوقيف على مهمات التعاريف ص ٣١٦.

(٤) لا يرى الجويني أن هناك فرقاً بين المناظرة والجدال، وقال: «ولا فرق بين المناظرة والجدال، والمجادلة والجدال في عرف العلماء بالأصول والفروع، وإن فُرق بين الجدال والمناظرة على طريقة اللغة، وذلك أن الجدال في اللغة مشتق من غير ما اشتق منه النظر». الكافية في الجدل ص ١٩، وبعض الأصوليين فرق بينهما: بأن الجدال أكثره في الباطل، ويراد به مغالبة الخصم وإلزامه، والمناظرة في الحق. انظر: قواطع الأدلة ١/ ٣١، رسالة في أصول الفقه، للعكبري ص ١٢٤، البحر المحيط ١/ ٦٣.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

استفسره<sup>[١]</sup>.

وعلى المستدل بيان مراده، ولو بلا نقل<sup>[٢]</sup>، أو ذكر قرينة، فإذا اتضح، فإن كان جميع مقدماته<sup>(١)</sup> مسلّمة، ولا خلل فيها بوجه، لا تفصيلاً ولا إجمالاً، لزم الانقطاع، وإلا فإن كان تفصيلاً يُمنع مجرداً، أو مع السند،<sup>(٢)</sup> فيجاء بإثبات المقدمة الممنوعة، أو إجمالاً، وذلك إما بتخلف الحكم عنه، أو لزوم محالٍ فيُنقَضُ، وإما بوجود دليلٍ مقابلٍ فيعارضُ. وفي هذين<sup>(٣)</sup> تنقلب المناصب<sup>(٤)</sup>، وكل مقدمة استدل عليها، فالكلام فيه كالكلام<sup>(٥)</sup>.

فكل بحث<sup>[٣]</sup>: إما مَنعٌ، أو نقضٌ، أو معارضة، ثم

[١] قوله: (استفسره) [قال القاضي<sup>(٦)</sup>: ما يمكن فيه الاستبهام، حسن فيه الاستفهام]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (ولو بلا نقل) [وقيل: يجب أن يفسره بما يجوز استعماله فيه لغة، أو عرفاً، أو اصطلاحاً، والحق: جوازه، غايته أنه اصطلاح منه، والعبرة للمراد<sup>(٨)</sup>].

[٣] قوله: (فكل بحث. اهـ.) [والقصر على المنع والمعارضة، كما في «المختصر»<sup>(٩)</sup>، و«التحريير»<sup>(١٠)</sup> لا يخلو عن قصور، وجعل المنع شاملاً للنقض، كما في «شرح المختصر»<sup>(١١)</sup> بأنه أعم من أن يكون تفصيلاً، أو إجمالاً، فيه أن

(١) أي: الباقلاني. انظر: الإحكام، للآمدي ٨٥/٤ - ٨٦، البحر المحيط ٣/٣٩١، الغيث الهامع ٦٢٨/١، التقرير والتحبير ٣/٢٤٩، التحبير ٧/٣٥٤٧.

(٢) آخر (٢٢٩/أ) من النسخة (م). (٣) آخر (٢٠٨/ب) من النسخة (ك).

(٤) أي: النقض والمعارضة.

(٥) أي: يصير المعترض مستدلاً، والمستدل معترضاً. فواتح الرحموت ٢/٣٨١.

(٦) في (ك): «فالكلام الكلام». (٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/١٧٨، التحريير مع تيسير التحريير ٤/١١٤، شرح الكوكب المنير ٤/٢٣٤.

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٩.

(١٠) انظر: التحريير مع التقرير والتحبير ٣/٢٤٨.

(١١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٠، وعبارته: «واعلم أن المقدمة قد تمنع تفصيلاً، =

الأسئلة<sup>(١)</sup> الواردة على القياس أنواع<sup>(٢)</sup>:

**الأول:** ما يمنع التمكن، ويسمى فساد الاعتبار، وهو مخالفة القياس للنص، أو الإجماع، وجوابه بالطعن<sup>(٣)</sup> في السند، أو بمنع دلالة على المنافي<sup>(٤)</sup>، أو بأنه مؤول، أو مخصّص بدليله، أو بترجيحه بسبيله، أو بالمعارضة بمثله<sup>(٥)</sup>، ولا يجب بيان المساواة الواقعية؛ لأنه متعسر، نعم؛ يجب ألا يكون مرجوحاً اتفاقاً؛ كآحادٍ مع مشهور.

المنع تفصيلاً بمعنى الطلب، والمنع إجمالاً بمعنى الإبطال، فلا يندرج أحدهما في الآخر، إلا لعموم المشترك، فتأمل، ثم جعل الاستفسار داخلاً في المنع، أو المعارضة، كما هو ظاهر المختصر<sup>(٦)</sup> ليس بصواب، تدبر<sup>(٧)</sup>.

= وذلك واضح، وقد تمنع إجمالاً، وطريقه أن يقال: لو صحّت مقدمات دليلك، وهي جارية في الصورة الفلانية، لوجب أن يثبت الحكم فيها، وأنه غير ثابت، وهذا هو النقض.

(١) آخر (١/١٥٣) من النسخة (ق).

(٢) المقصود بالأسئلة الواردة على القياس هي: القوادح، وقد أوصلها بعض الأصوليين إلى خمسة وعشرين نوعاً، وبعضهم أوصلها إلى ثمانية وعشرين، وأجملها بعضهم في أربعة، وهي: النقض، وعدم التأثير، والقول بالموجب، والقلب، يقول ابن بدران: «وحاصل الأمر أن تلك الأسئلة تنقسم في الأصل إلى ثلاثة أقسام: مطالبات، وقوادح، ومعارضة؛ لأن كلام المعترض إما أن يتضمن تسليم مقدمات الدليل أو لا، الأول: المعارضة، والثاني: إما أن يكون جوابه ذلك الدليل أو لا، الأول المطالبة والثاني القدح». نزهة الخاطر العاطر ٣٤٦/٢، وانظر: المحصول، للرازي ٢٣٥/٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٣٩، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٥٢/٣، شرح الكوكب المنير ٢٣٠/٤.

(٣) في (س): «بالظن».

(٤) أي: أن مدلوله لا ينافي حكم القياس؛ كأن يقول في مسألة تبييت نية الصوم: الآية دلت على أن الصائم يثاب، وأنا أقول بموجبه؛ لكنها لا تدل على أنه لا يلزمه القضاء، والنزاع فيه. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٢، شرح الكوكب المنير ٢٤٠/٤.

(٥) انظر: الإحكام، للأمدى ٧٢/٤، مختصر الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٢ - ٣٤٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٥٣/٣، التحرير مع تيسير التحرير ١١٧/٤، شرح الكوكب المنير ٢٣٩/٤.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٠.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

واعلم أن الصحابة كانوا يرجعون عند تعارض النصوص مطلقاً إلى القياس، فعلم أن لا ترجيح بالكثرة، فلو عارض المعترض بنص آخر، لم يُسمع، وأن لا معارضة<sup>(١)</sup> بين النص والقياس، وإلا كان تحكماً<sup>(٢)(٣)</sup>.

فلو قال المستدل: عارض نصك قياسي، لم يجز، والسر: أن الضعيف<sup>[١]</sup>، وإن اضمحل في مقابلة القوي؛ لكن ربما يرجح المساوي؛ كالعدالة مع الإسلام، وأن المعتر في فساد الاعتبار مخالفة نص سالم، تدبر. مثاله: ذبح التارك من أهله في محله<sup>(٤)</sup>، فيحل كالناسي<sup>(٥)</sup>، فيقال: فاسد الاعتبار؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾ الآية [الأنعام: ١٢١]، فيجاب: بأنه مؤول بذبح الوثني، لقوله: «المؤمن يذبح على اسم الله، سمي أو لم يسم»<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (والسر: أن الضعيف...) إلخ [وما في «شرح المختصر»<sup>(٧)</sup>: إنما لم يجز عارض نصك قياسي؛ لأنه انتقال، وما في «التحرير»<sup>(٨)</sup>: لأنه اعتراف بفساد الاعتبار، فلا يخفى ما فيهما، فافهم]<sup>(٩)</sup>.

- (١) آخر (١٧٤/أ) من النسخة (س).
- (٢) أي: إن أبدى المستدل نصاً معارضاً لنص المعترض، فإن المعارضة حينئذ لا تكون بين القياس والنص للمعترض؛ بل بين النصين، ولو كانت بين النص والقياس لكان الأخذ بالقياس حينئذ تحكماً، والتحكم باطل. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٢، التحرير مع تيسير التحرير ١١٨/٤.
- (٣) آخر (٢٢٩/ب) من النسخة (م).
- (٤) أي: ذبح التارك للتسمية، وهو من أهل الذبح ممن له ملّة، في محل الذبح، وهو المذبوح الحلال. انظر: فواتح الرحموت ٣٨١/٢.
- (٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٢، رفع الحاجب ٤/٤٢٠، تحفة المسؤول ١٦١/٤.
- (٦) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما روى أبو داود في المراسيل (٣٧٨) عن الصلت مرفوعاً: «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله أو لم يذكر، إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله» ١/٢٧٨، قال ابن القطان: وعلمته مع الإرسال، هي أن الصلت السدوسي لا تعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا. انظر: بيان الوهم والإيهام ٥٧٩/٣.
- (٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٢. (٨) انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١١٩/٤.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س).



فلو مَنَعَ المعترض معارضةً خبر الواحد لعام الكتاب، فعلى المستدل إثباته، وبأن قياسي أرجح من نصك؛ لأنه قياس على الناسي المخصّص بالإجماع<sup>(١)</sup>؛ للعلة المذكورة الموجودة في الفرع قطعاً<sup>(٢)</sup>.

قالوا: فإن أبدى المعترض الفرق، بأن العامد مقصّر، بخلاف الناسي، ليس له ذلك؛ لأنه انتقال ومعارضة، أقول: يجوز أن يكون الفرق سند المنع الأرجحية؛ لأنها موقوفة على الإجماع على العلة المذكورة مطلقاً، وهو ممنوع؛ بل مع عدم التقصير، ولا نسلم<sup>[١]</sup> أنه انتقال ممنوع؛ لأنه هدم لما اعترض به على المقصود أولاً، فتأمل.

الثاني<sup>(٣)</sup>: ما يرد على حكم<sup>(٤)</sup> الأصل<sup>(٥)</sup>، ولا يستدل على خلافه

[١] قوله: (ولا نُسلم... إلخ) اعلم أن مقاطع البحث على تقرر<sup>(٦)</sup> إما الضروريات، وإما المسلّمات، وامتناع هذا الانتقال ليس من القسمين في شيء على ما هو المشهور، فتدبر<sup>(٧)</sup>.

(١) لعل الإجماع المقصود في كلام المصنف الإجماع بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة؛ لأن الإمام أحمد قد نقل عنه في بعض الروايات الخلاف في سقوط التسمية عند الذبح سهواً. انظر: الشرح الكبير، لابن قدامة ٥٨/١١، الإنصاف، للمرداوي ١٠/١٠١، المجموع ٨/٤٠٨، البناية شرح الهداية ١٦/٩ - ١٧، رفع الحاجب ٤/٤٢٣.

(٢) وهي أن الذبح وقع من أهله في محله. (٣) أي: النوع الثاني من الاعتراض.

(٤) آخر (١٥٣/ب) من النسخة (ق).

(٥) أي: من الأسئلة الواردة على القياس منع ثبوت الحكم في الأصل مطلقاً. انظر: المعونة في الجدل للشيرازي ص ٩٢، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٥٧/٤، أصول السرخسي ٢/٢٩٦، الجدل، لابن عقيل ص ٤٠٣، وروضة الناظر ٢/٤٠٢، الإحكام، للآمدي ٤/٩٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٤، البحر المحيط ٧/٤٠٧، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٢٦، المختصر، لابن اللحام ص ١٥٣، مرآة الأصول ٢/٣٥٣.

(٦) هكذا في (ل)، ولعل الأنسب في السياق: ما تقرر.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ابتداءً؛ لأنه غصب<sup>(١)</sup>، لم يجوزوه؛ بل يمنع<sup>(٢)</sup>.

وقول أبي إسحاق<sup>[١]</sup>: لَا يُسَمَّعُ، لَا يُسَمَّعُ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا إِنْ شَرَطَ إِجْمَاعُهُمَا<sup>(٤)</sup> فِيهِ، مِثَالُهُ: <sup>(٥)</sup> رُكْنٌ فَيَسُنُّ تَكَرُّرَهُ كَالْغَسْلِ، فَيَمْنَعُ سُنَّةَ تَكَرُّرِ الْغَسْلِ؛ بَلْ إِكْمَالُهُ<sup>(٦)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا اسْتَوْعَبَ الْمَحَلَّ، فَهُوَ بِتَكَرُّرِهِ<sup>(٧)</sup>، بِخِلَافِ الْمَسْحِ، فَتَكْمِيلُهُ اسْتِيعَابَهُ، وَلَا يَنْقُطِعُ الْمُسْتَدَلُّ لِلانْتِقَالِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ

[١] قوله: (وقول أبي إسحاق) [وأما تأويل قول أبي إسحاق بأن المدعى أنه لو ثبت حكم الأصل، لثبت حكم الفرع، كما في «المختصر»<sup>(٨)</sup>، فأقول: منقوض بمنع العلة، فإنه يمكن أن يقال: هناك أيضًا المدعى، لو ثبت حكم الأصل بهذه العلة، لثبت حكم الفرع بها، فتدبر]<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: أنه غصب لمنصب الاستدلال الذي هو حق المستدل. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٢٧/٤.

(٢) آخر (٢٣٠/أ) من النسخة (م).

(٣) أي: أن الذي لا يسمع هو قول أبي إسحاق: لَا يَسْمَعُ، ففيه رد لقوله، وهذه براعة من المصنف.

(٤) أي: إجماع المستدل والمعتز.

(٥) آخر (٢٠٩/أ) من النسخة (ك).

(٦) أي: منع المعتز، وهو الحنفي حكم الأصل، فلم يسلم أن المسنون في غسل الوجه وغيره من أعضاء الوضوء التكرار؛ بل الإكمال بالزيادة على قدر المفروض في محله من جنسه؛ لأن الإكمال صفة للأصل، فلا يثبت إلا بما هو من جنس الأصل، كما في أركان الصلاة، فإن إكمال القراءة بالزيادة على القدر المفروض في محله من جنسه، وهو تلاوة القرآن، وكذلك الركوع والسجود. انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٣٢٧/٢، كشف الأسرار، للبخاري ١١٢/٤، الوافي، للسغنافي ١٤١٦/٢، التوضيح مع التلويح ١٨٣/٢.

(٧) أي: أن الفرض لما استغرق محله في الغسل فلا يمكن تكميله بزيادة من جنسه في محله إلا بالتكرار، فكان شرعية التكرار سُنَّةً؛ ضرورة فرضية الاستيعاب، لا لغرض التكرار قصداً. انظر: المصادر السابقة.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٤، وقد وصف الزركشي في البحر (٤٠٨/٧) هذا النقل من ابن الحاجب بالوهم، قال ابن السبكي: «على أن الموجود في كتابي الملخص، والمعونة للشيخ أبي إسحاق سماع المنع». رفع الحاجب ٤٢٧/٤.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

إثبات مقدمة من الدليل؛ كالعلة اتفاقاً<sup>(١)</sup>.

ولو اصطلاحوا على<sup>(٢)</sup> الانقطاع كان باطلاً؛ لأنه منع عن إظهار الحق<sup>(٣)</sup>، وقول الغزالي<sup>(٤)</sup>: ذلك أمر وضعي لا مدخل للعقل فيه، ممنوع؛ بل قوانين المناظرة عقلية، فافهم<sup>[١]</sup>.

ولا ينقطع المعترض على المختار بمجرد إقامة الدليل؛ لأنه لا بد من صحته، فله الاعتراض بالمنع<sup>(٥)</sup>.

قالوا<sup>(٦)</sup>: فيه بُعدٌ عن المقصود<sup>(٧)</sup>، قلنا: لما لم يحصل إلا به كان مقصوداً ضرورة<sup>(٨)</sup>.

واعلم ربما يمكن الجواب أيضاً بالنقل عن ناظر المناظرة وتصحيحه، ثم قد يمنع بعد ترديد، ويسمى تقسيماً، فيمنع أحدهما وهو المراد، أو

[١] قوله: (فافهم) [إشارة إلى أنه لو اصطلاحوا على جواز إثبات الأصل أولاً، ثم القياس دون العكس؛ ضمناً للنشر<sup>(٩)</sup>، كانوا في سعة<sup>(١٠)</sup>، وفيه ما فيه]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٥، تحفة المسؤول ١٦٦/٤.

(٢) آخر (١٧٤/ب) من النسخة (س).

(٣) في هذا رد لقول من قال: إن منع حكم الأصل يرجع إلى عرف المكان الذي هو فيه، فإن عدّوه انقطاعاً فهو انقطاع، وإلا فلا، وهو اختيار الغزالي، وغيره. انظر: الإحكام، للآمدي ٩٣/٤.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٩٣/٤، شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٥، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٣٧٠/٢.

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٩٣/٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٥٦/٣، رفع الحاجب ٤/٤٢٨، غاية الوصول ص ١٤٣، البحر المحيط ٤٠٨/٧، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٢٧، شرح الكوكب المنير ٢٤٧/٤.

(٦) أي: القائلون بانقطاع المعترض بإقامة الدليل.

(٧) انظر: المصادر السابقة.

(٨) في (ك): «بالضرورة»، وانظر: المصادر السابقة.

(٩) أي: نشر الجدل.

(١٠) انظر: شرح المختصر، للعضد مع حاشية التفتازاني ٤٨٧/٣.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

كلاهما، وذلك إذا كان لكل جهة مختلفة<sup>(١)</sup>، مثاله: في الصحيح الفاقد وجد سبب التيمم، فيجوز كالمسافر، فقال: السبب الفقد مطلقاً، أو مع [عدم]<sup>(٢)</sup> الإقامة، والأول ممنوع، والثاني لا ينفعكم<sup>(٣)</sup>، [أقول: حاصله: منع مع إبداء سند<sup>(٤)</sup>، فاندفع ما قيل<sup>[١]</sup>: إن حاصله ادعاء المعترض مانعاً، وإنما بيانه]<sup>(٥)</sup> عليه، ويكفي للمستدل<sup>(٦)</sup> أن الأصل عدمه<sup>(٧)</sup>.

مثال آخر: صوم فرض، فيجب تعيينه كالقضاء، فيقال: إن كان الوجوب<sup>[٢]</sup> بعد تعيين الشرع، فمنتفٍ في الأصل<sup>(٨)</sup>، وإن كان قبله، فمنتفٍ في الفرع<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (ما قيل) [القائل: ابن الحاجب، وغيره<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

[٢] قوله: (إن كان الوجوب) [أي: وجوب تعيينه بالنية]<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ٩٤/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٥٧/٣، غاية الوصول ص ١٤٥، البحر المحيط ٤١٣/٧، التحرير مع تيسير التحرير ١١٤/٤، المختصر، للبعلي ص ١٥٣، شرح الكوكب المنير ٢٥٠/٤. ساقطة من (س).

(٢) أي: لا أسلم أن مطلق فقدان الماء مبيح للتيمم. والثاني لا ينفعكم لأن الكلام في الصحيح المقيم. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٥، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٥٧/٣، التحرير مع تيسير التحرير ١١٤/٤، شرح الكوكب المنير ٢٥١/٤، المدخل، لابن بدران ص ٣٤٩.

(٤) السند هو: ما يكون المنع مبنياً عليه. انظر: التلويح شرح التوضيح ١٧٩/٢.

(٥) ساقطة من (م). (٦) آخر (٢٣٠/ب) من النسخة (م).

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٦.

(٨) لأن القضاء ليس متعيناً من قبل الشرع؛ لأن الشارع لم يعين له وقتاً. انظر: تيسير التحرير ١٢٨/٤، فواتح الرحموت ٣٨٣/٢.

(٩) لأن صوم رمضان، وهو الفرع قد حدّد الشرع له وقتاً، فلا يصح قياسه على القضاء الذي لم يحدد له وقت؛ إذ شرطه وهو المساواة قد انتفت. انظر: أصول الشاشي ص ٣٤٦، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٥٦/٤، التوضيح مع التلويح ١٩١/٢، التحرير مع تيسير التحرير ١٢٨/٤.

(١٠) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٥.

(١١) ساقطة من (ك) و(س). (١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وقد يمنع كالعلة والفرع، باعتبار انتفاء شرط مجمع عليه، أو مختلف فيه<sup>[١]</sup>، إلا إلزامًا، مثاله: الوضوء عبادة، فتجب النية كالتيتم، فيقال: الأصل معدول به عن القياس؛ لأن التراب<sup>(١)</sup> ملوث<sup>(٢)</sup>.

الثالث<sup>(٣)</sup>: ما يرد على علة الأصل، وذلك وجوه: أولها: منع وجودها<sup>(٤)</sup>، مثاله: مسح، فيسئ تثليثه كالاستنجاء، فمنع كون الاستنجاء مسحًا؛ بل إزالة النجاسة<sup>(٥)</sup>، وجوابه: بإثبات وجودها فيه بحس، أو

[١] قوله: (أو مختلف فيه. اهـ). [ذهب القاضي أبو زيد<sup>(٦)</sup>، وشمس الأئمة السرخسي<sup>(٧)</sup>] إلى أنه لا يشترط لمنع الشرط كونه متفقًا عليه، وهو الصحيح، وقال فخر الإسلام<sup>(٨)</sup>: يشترط، فإنه لو كان مختلفًا فيه، يقول المعلل: ذلك ليس بشرط عندي، وفي الكشف وغيره<sup>(٩)</sup>: لو منع شرطًا مختلفًا فيه يجوز؛ لأنه مفيد دفع إلزام المعلل عن نفسه، ولأن لزم منه الانتقال إلى محل آخر، وقوله: إلزامًا، معناه: إذا كان شيء شرطًا عند المستدل دون السائل، وقصد المستدل الإلزام، لا يصح منع الشرط حيثئذ، تدبر<sup>(١٠)</sup>.

- (١) آخر (١٥٤/أ) من النسخة (ق).
- (٢) ومن شروط صحة القياس المتفق عليه، وهو: ألا يكون الأصل معدولًا به عن سنن القياس، كما تقدم.
- (٣) أي: النوع الثالث من الاعتراض.
- (٤) انظر: المعونة في الجدل ص ٩٦، الإحكام، للآمدي ٩٩/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٦، شرح الكوكب المنير ٢٥٤/٤، مرآة الأصول ٣٥٣/٢، إرشاد الفحول ١٦٩/٢.
- (٥) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦١/٤، أصول السرخسي ٢٦٩/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٣٢٦/٢، الوافي شرح المنتخب ١٤١٨/٢، التلويح ١٩١/٢، التحرير مع تيسير التحرير ١٢٨/٤.
- (٦) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٢٩.
- (٧) انظر: أصول السرخسي ٢٣٦/٢.
- (٨) آخر (٩٦/ب) من النسخة (ل).
- (٩) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٥٠/٤.
- (١٠) كشف الأسرار، للبخاري ٥٠/٤.
- (١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

عقل<sup>[١]</sup>، أو شرع<sup>(١)</sup>.

وثانيها<sup>(٢)</sup>: منع العلية<sup>(٣)</sup>، مثاله: أن يقال في المتقدم<sup>(٤)</sup>: لا نسلم أن تثليث الاستنجاء معلل بأنه مسح، والمختار قبوله<sup>(٥)</sup>، وإلا يصح بكل<sup>(٦)</sup> طرد، وهو لا<sup>(٧)</sup> يفيد الظن.

قالوا<sup>(٨)</sup>: الاختصار على المنع دليل عجزه، وهو دليل صحته<sup>(٩)</sup>، قلنا: ممنوع، ولو تمّ لزم صحة دليل النقيضين؛ كالحديث، والقدم إذا تعارضا،

[١] قوله: (بحسّ أو عقل...) إلخ [مثاله: القتل بالمثل قتل عمد، وإن<sup>(١٠)</sup> كالمحدود، فلو قيل: لا نسلم أنه قتل، قيل: بالحس، ولو قيل: لا نسلم أنه عمد، قيل: معلوم عقلاً بأمارته، ولو قيل: لا نسلم أنه عدوان، قيل: لأن الشرع حرّمه]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/١٠٠، التحرير تيسير التحرير ٤/١٢٨، شرح الكوكب المنير ٤/٢٥٤.

(٢) أي: ثاني وجوه اعتراضات علة الأصل.

(٣) قال الزركشي: «ويسمى هذا الوجه من المنع بالمطالبة؛ أي: المطالبة بتصحيح العلة، فإذا أطلقت المطالبة في عرف الجدلين فمرادهم هذا، حيث أريد غيرها ذكرت مقيدة». البحر المحيط ٧/٤٠٤.

(٤) وهو: قياس مسح الرأس على الاستنجاء في التثليث، بجامع كونهما مسحاً.

(٥) وهو قول أكثر الأصوليين. انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٥٩.

(٦) في (ك): «لكل».

(٧) آخر (١٧٥/أ) من النسخة (س).

(٨) أي: المنكرون للقبول.

(٩) الضمير الأول يعود للمعتز، والثاني للدليل. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/١٠٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٦، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٢٩.

(١٠) هكذا في (ل) وفيها سقط واضح، ولعل تمام العبارة أن يقال: (القتل بالمثل قتل عمد عدوان فيجب القصاص كما في القتل بالمحدد). انظر: نهاية الوصول، للهندي ٨/٣٥٦٧، شرح العضد ص ٣٤٦، التقرير والتحبير ٣/١٢٠.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وعجز كلٌّ عن الإبطال<sup>(١)</sup>، قيل: السبر<sup>(١)</sup> ههنا دليل ظاهر للنّاظر<sup>(٢)</sup> والمناظر<sup>(٣)</sup>، فيدفع به منعه، فلا بد أن يعدل إلى الإبطال،<sup>(٤)</sup> فليفعّل ابتداءً، قَصْرًا للمسافة، بخلاف سائر الأدلة<sup>(٥)</sup>.

أقول: فيه غصبٌ من غير ضرورة؛ إذ لا دليل حتى ينقض أو يعارض، فلا بد أن يمنع، حتى يأتي بمسلكه، فيفعّل به ما يفعله<sup>(٥)</sup>، على أن السبر قد لا يُسلّمه أحدهما كالحنفية<sup>(٦)</sup>، وجوابه: بإثباتها بمسلك من مسالكها، فيرد عليه ما يليق به<sup>(٧)</sup>، فعلى النص الإجمال<sup>(٨)</sup>، والتأويل، والمعارضة، إلى غير ذلك، وعلى الإجماع منع وجوده، أو أنه سكوتي [ساكت]<sup>(٩)</sup>، ونحو ذلك مما يستنبط من شرائط<sup>(١٠)</sup> حجية، وعلى الدوران ونحوه مما يختلف فيه منع صحته، وللمستدل إثباتها، فإن لم يتيسر، انتقل إلى<sup>(١١)</sup> مسلك متفق

[١] قوله: (قيل: السبر) [القائل: «شارح المختصر»<sup>(١١)</sup>][١٢].

[٢] قوله: (بخلاف سائر الأدلة) [فإنها لا تكون عامة ظاهرة؛ بل بعد بذل الجهد قد يوجد، وقد لا يوجد]<sup>(١٣)</sup>.

[٣] قوله: (فإن لم يتيسر، انتقل إلى...) إلخ [اعلم أن الانتقال من علة إلى علة أخرى، أو من مسلك إلى مسلك آخر؛ لإثبات العلة الأولى التي هي علة القياس، أو من حكم إلى حكم آخر، يحتاج إليه الحكم الأول، سواء ثبت بتلك

(١) انظر: الأحكام، للآمدي ١٠٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٧، التحرير مع تيسير التحرير ١٢٩/٤.

(٢) آخر (٢٠٩/ب) من النسخة (ك). (٣) في (ك): «وللمناظر».

(٤) آخر (٢٣١/أ) من النسخة (م). (٥) في (ك): «بالفعل».

(٦) أي: كما إذا كان أحد الخصمين حنفياً، فلا يتمكن من الاستدلال له به، ولا عليه به. فواتح الرحموت ٣٨٤/٢.

(٧) انظر: التقرير والتحرير ٢٥٩/٣، تيسير التحرير ١٣٠/٤.

(٨) مبتدأ مؤخر، تقديره: فالإجمال يرد على النص.

(٩) ساقطة من (ك). (١٠) في (ك) و(م): الشرائط.

(١١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٧.

(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (١٣) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

عليه<sup>(١)</sup>، كما في محاجة الخليل عليه السلام، وذلك لأن العمدة محافظة المقصود بالذات.

وثالثها<sup>(٢)</sup>: - ولم يذكره الحنفية؛ لعدم استقلاله<sup>(٣)</sup>: - عدم التأثير

العلة، أو بعلة أخرى صحيحة اتفاقاً؛ لأن المستدل التزام<sup>(٤)</sup> إثبات الحكم بما ذكره من العلة، فما دام سعيه في ذلك، يكون في إبقاء ما التزمه، وأما الانتقال من علة إلى علة أخرى؛ لإثبات الحكم الأول، وقد ظهر فساد الأول، فجمهور النُّظَار على أنه انقطاع؛ لالتزامه الإثبات بالعلة أولى<sup>(٥)</sup>، ومن ثمة لم يصح في جواب النقض الانتقال إلى علة أخرى؛ بل لو تصدى لذلك كان مناظرة أخرى، وأما الأولى فتمت، وظهر الدِّبْرَة<sup>(٦)</sup> على المعلل، وقيل: يقبل؛ لمحاجة الخليل عليه السلام<sup>(٧)</sup>، ودُفِعَ: أولاً: بأن حجته عليه السلام كانت تامة ملزمة؛ لكن اشتباهها على الجهال المعاندين جاء بأوضح منها، وثانياً: أنه عليه السلام ما كان ملزماً للدليل، وإنما كان مقصوده إثبات الباري تعالى بأي دليل كان، وثالثاً: دليله عليه السلام بمعنى المعروف، والكلام في العلة الباعثة<sup>(٨)</sup>، فتأمل<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحجير ٢٥٩/٣، تيسير التحرير ١٣١/٤.

(٢) أي: ثالث وجوه الاعتراض على علة الأصل.

(٣) قال ابن أمير الحاج في شرحه للتحرير عند هذا الوجه من الاعتراض: «وظهر أنه؛ أي: هذا الاعتراض ليس سؤالاً مستقلاً؛ بل هو إما مطالبة بعلة الوصف، أو معاوضة بعلة أخرى، فتركه الحنفية لهذا». التقرير والتحجير ٢٦٢/٣.

(٤) هكذا في (ل)، ولعل الصواب: التزم، كما في المطبوع.

(٥) هكذا في (ل)، ولعل صوابه: الأولى.

(٦) الدِّبْرَة: بالتحريك والإسكان أي الهزيمة، وهو اسم من الإدبار. انظر: تهذيب اللغة ٢/١١٤٢، لسان العرب ٢٨٠/٤ مادة: (دبر).

(٧) أي: محاجة إبراهيم عليه السلام مع النمرود، الواردة في قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٨].

(٨) انظر: تقويم الأدلة ص ٢٢٥، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٣٢/٤، أصول السرخسي ٢/٢٨٨، الواضح ١/٥٠٣ - ٥٠٤، التوضيح مع التلويع ٢/٢٠١ - ٢٠٢، البحر المحيط ٧/٤٤٠ - ٤٤١، شرح الكوكب المنير ٤/٣٨٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).



والاعتبار للوصف<sup>(١)</sup>، وقسمه الجدليون إلى أربعة مرتبة<sup>(٢)</sup>: أن يظهر عدم تأثيره مطلقاً، ثم في ذلك الأصل<sup>(٣)</sup>، ثم إلغاء قيد منه مطلقاً<sup>(٤)</sup>، ثم في محل النزاع<sup>(٥)</sup>.

مثال الأول: ويسمى عدم التأثير في الوصف: لا يقصر الفجر، فلا يقدم<sup>(٦)</sup> أذانه كالمغرب، فيرد: عدم القصر طردي<sup>(٧)</sup>؛ إذ لا مناسبة، فلا يعتبر اتفاقاً<sup>(٨)</sup>.

والثاني: ويسمى عدم التأثير في الأصل: في بيع الغائب مبيع غير مرئي، [كالطير في الهواء]<sup>(٩)</sup>، فلا يصح، فيرد: أن العجز عن التسليم مستقل في<sup>(١٠)</sup> الأصل.

والثالث: ويسمى عدم التأثير في الحكم: لو قال الحنفية في

(١) أي: ألا يكون في ترتيب الحكم على الوصف تأثير واعتبار شرعاً. انظر: الكافية في الجدل للجويني ص ٢٩٠، المعونة في الجدل ص ١٠٠، المحصول، لابن العربي ص ١٤١، المحصول، للرازي ٢٦١/٥، روضة الناظر ٣٢٥/٢، المسودة ص ٤٢٠، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠١، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٩٧/٣، شرح مختصر الروضة ٥٤٩/٣، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٦١/٣، غاية الوصول ص ١٣٦.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) وهي المرتبة الثانية، وذلك بأن يُستغنى عنه بوصف آخر لثبوت حكمه بدونه. انظر: شرح الكوكب المنير ٢٦٦/٤.

(٤) وهي المرتبة الثالثة، بأن يظهر المعارض أن من جملة ما علل به قيد لا تأثير له في حكم الأصل المعلن. انظر: التقرير والتحجير ٢٦١/٣، شرح الكوكب المنير ٢٦٧/٤.

(٥) وهي المرتبة الرابعة، أن يستدل المعارض على عدم تأثير الوصف بعدم اطراده في جميع صور النزاع، وإن كان له تأثير في الجملة. انظر: الإحكام، للآمدي ١٠٤/٤، التقرير والتحجير ٢٦١/٣، شرح الكوكب المنير ٢٧١/٤.

(٦) آخر (١٥٤/ب) من النسخة (ق). (٧) آخر (٢٣١/ب) من النسخة (م).

(٨) انظر هذا المثال وما بعده: الإحكام، للآمدي ١٠٤/٤، شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٩، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٦١/٣، التقرير والتحجير ٣٣٢/٣، شرح الكوكب المنير ٢٦٥/٤، مرآة الأصول ٣٥٢/٢، إرشاد الفحول ١٥٢/٢.

(٩) زيادة من (ك) و(س).

(١٠) آخر (١٧٥/ب) من النسخة (س).

المرتدين: مشركون أتلّفوا مالا في دار الحرب، فلا ضمان عليهم إذا أسلموا، كسائر المشركين، فيردّ: لا تأثير لدار الحرب؛ للانتفاء مطلقاً عندكم.

**والرابع:** ويسمى عدم التأثير في الفرع: زوّجت نفسها من غير كفؤ، فيردّ: كتزويج الولي الصغيرة من غير كفؤ، فيردّ: أن لا أثر لغير كفؤ؛ لأن النزاع مطلق.

قالوا<sup>(١)</sup>: الأوّل، والثالث راجعان إلى منع العليّة، والثاني، والرابع إلى المعارضة في الأصل، وفي التحرير<sup>(٢)</sup>: بل الرابع يرجع إلى<sup>[١]</sup> الثالث، وهو الأشبه، وأورد<sup>[٢]</sup>: فرق بين منع العليّة؛ ليدل عليها، وبين إقامة الدليل

[١] قوله: (بل الرابع يرجع...) إلخ [اعلم أن ابن الحاجب قال بمثل ما في التحرير في «المنتهى»<sup>(٣)</sup>، ثم لا يخفى أنه إن نظر إلى عدم تأثير المقيد كان<sup>(٤)</sup> راجعاً إلى المنع، وإن نظر إلى أنه إذا ألقى القيد، فبقي المطلق وصفاً صالحاً للعليّة، كان راجعاً إلى المعارضة، وإنما كان الأول أشبه؛ لأنّ المعارض [إنما تعرّض<sup>(٥)</sup> لعدم تأثير المقيد فقط، لا لصلوح المطلق، فتدبر]<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: (وأورد) [المورد]: «شارح المختصر»<sup>(٧)</sup> [٨].

(١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٩، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٦١/٣، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٣٥٣/٢ وما بعدها، شرح الكوكب المنير ٢٦٦/٤.

(٢) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٦١/٣.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٤٩، وعبارته: «الرابع: عدم التأثير في الفرع، مثاله: زوّجت نفسها، فلا يصح، كما لو زوّجت من غير كفء، وحاصله كالثاني». فأنّت تلاحظ أن ابن الحاجب أرجع الرابع إلى الثاني، وهو عدم التأثير في الأصل، لا كما في التحرير من إرجاعه إلى الثالث، وهو عدم التأثير في الحكم.

(٤) آخر (٩٧/أ) من النسخة (ل).

(٥) ساقطة من (ل) وما أثبت من المطبوع؛ لاستقامة المعنى.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٩.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

على عدمها، وكذا بين إبداء ما يحتمل، وإبداء ما هو العلة قطعاً.  
أقول: لعل الإرجاع<sup>(١)</sup>؛ لئلا يلزم الغصب في نفس صورة المناظرة،  
وإلا فكل مقدمة تقبل المنع، ولو مجازاً، يمكن الدلالة على بطلانها  
ابتداء<sup>(٢)</sup>، فافهم.

ثم المختار: أن القيد الطردي مردود، إن اعترف المستدل بطرديته؛  
لأنه كاذب في جعله من العلة بإقراره<sup>(٣)</sup>، وقيل: لا؛ لأن الغرض استلزام  
الحكم، والجزء إذا استلزم، فالكل مستلزم قطعاً<sup>(٤)</sup>.

أقول: قد يكون الجزء الآخر مخصّصاً، فيخل بالاستلزام ظاهراً،  
وإلا<sup>(٥)</sup> فغير مردود؛ لجواز أن يكون له غرض صحيح، وهو دفع النقض إلى  
النقض المكسور، فإنه أصعب على المعترض<sup>(٦)</sup>.

أقول: في كونه صحيحاً في المناظرة نظر؛ لأنه تليس.  
ورابعها<sup>(٧)</sup>: للشافعية<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (لعل الإرجاع...) إلخ [اعلم أن هذا مثل ما قالوا: أن الحال  
الذي يقصد به تعيين موضع الغلط مندرج في المنع، كما لا يخفى على الماهرين  
بفن المناظرة]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٩. (٢) آخر (٢٣٢/أ) من النسخة (م).

(٣) مثاله كما تقدّم: زوّجت نفسها من غير كفاء، فانضم إلى العلة - وهي تزويج المرأة  
نفسها - وصف غير كفاء، وقد اختار ابن الحاجب ردّه، وتبعه ابن الهمام. انظر:  
مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٢٠٠، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٣٤.

(٤) آخر (٢١٠/أ) من النسخة (ك).

(٥) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٦٣، تيسير التحرير ٤/١٣٤، شرح الكوكب المنير  
٤/٢٧٢.

(٦) أي: وإن لم يعترف بطرديته.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٠، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٦١.

(٨) أي: رابع وجوه الاعتراضات على علة الأصل.

(٩) آخر (١٥٥/أ) من النسخة (ق). (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

ما يختص بالمناسبة كما قيل<sup>[١]</sup>، وهو أربعة<sup>(١)</sup>: الأول: القدح في المناسبة بإبداء مفسدة راجحة، أو مساوية، بناء على انخرام المناسبة، وجوابه: ترجيح المصلحة<sup>(٢)</sup> إجمالاً<sup>[٢]</sup><sup>(٣)</sup> بأنها لولا رجحانها لزم التعبد بالباطل، وتفصيلاً بما في الخصوصيات من المرجّحات<sup>(٤)</sup>.

مثل: وجد سبب الفسخ في المجلس، وهو دفع الضرر، فيثبت، فتعارض بمفسدة مساوية، وهو تضرر الآخر، فيجاب: بأن هذا يجلب نفعاً، وذلك يدفع ضرراً، وهو أهم<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (كما قيل) [القائل]: «شارح المختصر»<sup>[٦]</sup><sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (ترجيح المصلحة إجمالاً...) إلخ [أقول: لقائل أن يقول: لما كان حكم الأصل مجمّعاً عليه بينهما، ولو بعد إثبات المستدل بدليله، كان مشتملاً على مصلحة راجحة ألبتة، أما رجحان مصلحة المستدل، فغير لازم؛ لجواز أن يكون لحكم الأصل علة أخرى هي راجحة، فهذا الترجيح الإجمالي لا ينفع المستدل، إلا ببيان ترجيحه على المفسدة اللازمة تفصيلاً، تدبر، فإنه دقيق]<sup>[٨]</sup>.

(١) انظر هذه الاعتراضات: الإحكام، للآمدي ١٠٥/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٠، وجمع الجوامع مع شرح المحلي ٣٦٢/٢، غاية الوصول ص ١٣٩، التقرير والتحبير ٢٦٢/٣، تيسير التحرير ١٣٦/٤، شرح الكوكب المنير ٢٧٦/٤، إرشاد الفحول ١٦٣/٢.

(٢) آخر (١٧٦/أ) من النسخة (س). (٣) في (س): «إجمالاً».

(٤) يقول العضد في توضيح الترجيح بالخصوصيات: «فيخصوص المسألة بأن هذا ضروري، وذلك حاجي، أو بأن إفشاء هذا قطعي، أو أكثر، وذاك ظني أو أقل، أو هذا اعتبر نوعه في نوع الحكم، وذاك اعتبر نوعه في جنس الحكم إلى غير ذلك». شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٠.

(٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٠، تحفة المسؤول ١٧٨/٤، التقرير والتحبير ٢٦٣، تيسير التحرير ١٣٥/٤، شرح الكوكب المنير ٢٧٧/٤.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٠. (٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

ومثل: التخلي للعبادة النافلة أفضل من الزوج؛ لما فيه من تزكية النفس، فيعارض<sup>(١)</sup> بفوت راحته؛ لما فيه من اتخاذ الولد، وكسر الشهوة، وغيرهما، فيرجح بأن حفظ الدين أرجح من حفظ النسل<sup>(٢)</sup>.

الثاني: القدح في الإفضاء إلى المصلحة في شرع الحكم؛ كتحريم المصاهرة؛ للحاجة إلى رفع الحجاب، فإنه يفضي إلى دفع الفجور؛ لأنه يرفع الطمع، فيمنع: بل النفس حريصة على ما منعت، فيدفع ببيان الإفضاء، بأن تأييد التحريم يمنع الطمع عادة؛ إذ يصير كالطبيعي، فلا يبقى مشتتهى كالأمهات<sup>(٣)</sup>.

الثالث: كون الوصف خفياً كالرضا، وجوابه: بالضبط بأمر ظاهر، كالصَّيغ، والأفعال كالتعاطي<sup>(٤)</sup>.

الرابع: كونه غير منضبط، مثل: الحرج، والزجر، ونحوهما، فإنها مشككات، والجواب: إما منضبط بنفسه، بأن يعتبر<sup>(٥)</sup> مطلقة؛ كالإيمان، لو قيل بتشكيك اليقين، أو في العرف؛ كالمنفعة، والمضرة، أو في الشرع؛ كالسفر<sup>[١]</sup>، والحد.

[١] قوله: (كالسفر. اهـ). [أي: كالحرج مضبوطاً شرعاً بالسفر، والزجر

(١) آخر (٢٣٢/ب) من النسخة (م).

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٠، غاية الوصول ص ١٣٩، التقرير والتحبير ٣/ ٢٦٣، تيسير التحرير ٤/ ١٣٥، شرح الكوكب المنير ٤/ ٢٧٧.

(٣) وضح جلال الدين المحلي هذا المثال بقوله: «أن يقال: تحريم المحرم بالمصاهرة مؤبداً، صالح لأن يفضي إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم، فيعترض: بأنه ليس صالحاً لذلك؛ بل للإفضاء إلى الفجور، فإن النفس مائلة إلى الممنوع، فيجاب: بأن تحريمها المؤبد يسد باب الطمع فيها، بحيث تصير غير مشتتهة كالأم». شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٢/ ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٤) انظر: رفع الحجاب ٤/ ٤٣٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/ ١٣٦٧، تشنيف المسامع ٣/ ٣٦٥، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/ ٢٦٣، شرح الكوكب المنير ٤/ ٢٧٨، إرشاد الفحول ٢/ ١٦٣.

(٥) في (س) و(ق): «اعتبر».

واعلم أنه لم يذكره الحنفية، مع أنه انتفاء لازم العلة الباعثة مطلقاً؛ لأنهم ادرجوه فيما ذكروا من منع الصلاحية، ومنع الشروط<sup>(١)</sup>، هذا.

وخامسها<sup>(٢)</sup>: النقض، وتُسَمِّيهِ الحنفية المناقضة<sup>(٣)</sup>، وهي في المشهور المنع<sup>(٤)</sup>، ولا يختص<sup>(٥)</sup> بالطردية<sup>(٦)</sup>، كما توهم فخر الإسلام<sup>(٧)</sup> وأتباعه<sup>(٨)</sup>؛ لأنه إنما يرد على ظن الناظر<sup>(٩)</sup> والمناظر، وهو يخطئ ويصيب،

بالحد<sup>(١٠)</sup> [١١].

[١] قوله: (كما توهم فخر الإسلام) [في «الكشف»]<sup>(١٢)</sup>: يجوز أن يكون مراد فخر الإسلام بفساد النقض على العلل المؤثرة، فساد بعد ما ظهر تأثيرها باتفاق الخصمين، فأما قبل ظهور التأثير، فهو صحيح كما هو مذهب الجمهور<sup>(١٣)</sup>.

(١) تقدّم الاعتراض بمنع صلاحية الوصف، وبيان قول الحنفية. انظر: ص ١١٣٢ من التحقيق.

(٢) أي: خامس وجوه الاعتراض على علة الأصل.

(٣) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٦٤، أصول السرخسي ٢/٢٣٢، كشف الأسرار، للنسفي ٢/٣٣٥، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٣٦، مرآة الأصول ٢/٣٤٢.

(٤) قال ابن الهمام: المناقضة في اصطلاح الجدليين: منع مقدمة معينة، وهي ما يتوقف على صحة الدليل. التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٣٧.

(٥) آخر (١٥٥/ب) من النسخة (ق).

(٦) آخر (٢٣٣/أ) من النسخة (م).

(٧) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/٤٣.

(٨) ممن خصه بالطردية أيضاً من أتباع فخر الإسلام العلامة النسفي. انظر: كشف الأسرار ٢/٣٣٩.

(٩) آخر (١٧٦/ب) من النسخة (س).

(١٠) أي: أن السفر مظنة المشقة والجر، وبها ينضبط الوصف، كما أن الحد أيضاً مظنة الزجر، وبه ينضبط الوصف. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/١٠٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٦٧، تشنيف المسامع ٣/٣٦٥، تيسير التحرير ٤/١٣٦، شرح الكوكب المنير ٤/٢٨٠، إرشاد الفحول ٢/١٦٣.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٢) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤/٤٤.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).

فلا يلزم التناقض في الشرع، كما في القلب<sup>(١)</sup>، وقيل<sup>[١]</sup>:<sup>(٢)</sup> لا يمكن دفعه عن الطردية؛ إذ الاطراد لا يبقى بعده<sup>[٢]</sup>؛ بل يلجئ إلى التأثير<sup>[٣]</sup>، وهذا بناء على قصرها على ما بالدوران<sup>(٣)</sup>، ولا وجه له؛ بل هي غير المؤثرة، فيعم ما بالإخالة، فيمكن الفرق بدون التأثير<sup>(٤)</sup>.

واعلم أنهم ردّوه إلى منع مع السند، هرباً عن لزوم الغصب<sup>(٥)</sup>، أقول: على هذا لا يتجّه جوابه بالمنع، والأوجه: أنه لما كان يرد تفصيلاً وإجمالاً، وقبل الدلالة على العليّة وبعدها بأيّ مسلك كان، اعتبر فيه جهة الاستدلال، والإبطال من حيث الإجمال، والجواب: أولاً: بمنع وجودها في محل النقض، فللمعترض<sup>[٤]</sup> الاستدلال

[١] قوله: (وقيل) [القائل: صاحب الكشف]<sup>(٦)</sup> [٧].

[٢] قوله: (لا يبقى بعده) [مبني على تقدير النقض في نفس الأمر، وذلك إذا اعترف المستدل وجود الوصف مع التخلف]<sup>(٨)</sup> [٩].

[٣] قوله: (إلى التأثير) [أي: بيان المعنى الفارق بينهما]<sup>(١٠)</sup>.

[٤] قوله: (فللمعترض. اهـ.) [إذ به يتم النقض، فلم ينتقل عما تصدى له

(١) سيأتي الكلام عنه إن شاء الله في ٥٧٩/٢.

(٢) آخر (٢١٠/ب) من النسخة (ك).

(٣) وقد وضع ابن أمير بادشاه وجه البناء، فقال: «أن النقض بحسب نفس الأمر إنما ينافي الدوران بحسبه لا المناسبة والملائمة، فلو لم يقصر الطردية على ما بالدوران لا يصح قوله: لا يبقى بعد النقض؛ لأنه لا تنتفي عليتها بمجرد انتفاء الدوران لوجود المناسبة أو الملائمة». تيسير التحرير ١٤٢/٤.

(٤) انظر: التقرير والتحجير ٢٦٥/٣، تيسير التحرير ١٤٢/٤.

(٥) قال صاحب التقرير في شرح كلام ابن الهمام: «وردّوا؛ أي: الأصوليون النقض إلى منع مسند، وتخلف الحكم بمنزلة السند له، وإلا، أي: لو لم يرد إليه كان النقض معارضة قبل الدليل، وهي لا تكون قبله». التقرير والتحجير ٢٦٤/٣.

(٦) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٦٨/٤. (٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) انظر: التقرير والتحجير ٢٦٥/٣، تيسير التحرير ١٤٢/٤.

(٩) ساقطة من (ك) و(س). (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

عليه<sup>(١)</sup>، وقيل: لا يقبل، وقيل: إن كان حكماً شرعياً، وقيل: إن كان له قاذح أقوى، ولو كان المستدل استدل عليها<sup>(٢)</sup> بدليل موجود في محل النقض، فنقضها، فمَنَعَ وجودها، فقال: يلزم إما انتقاض العلة، أو دليلها، قُبِلَ اتفاقاً<sup>(٣)</sup>، ولو نقض دليلها عيناً، فالجدليون: لا يسمع؛ لأن نقضه ليس نقضها<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> ونُظِرَ<sup>(٦)</sup> بأن القدح فيه، قدح فيها.

أقول: إن أراد بطلانها لا يتم، وإن أراد طلب الدليل عليها ثانياً تم، تدبر.

من إبطال حجة الخصم، وقيل: لا يقبل مطلقاً؛ لأنه انتقال من الاعتراض إلى الاستدلال، وهو محكي عن الأكثر، منهم الإمام الرازي<sup>(٧)</sup>، وقيل: لا يقبل إن كان الوصف حكماً شرعياً<sup>(٨)</sup>؛ لأن الاشتغال بإثبات حكم شرعي هو الانتقال المتمم بالحقيقة، وقيل: لا يقبل ما دام له طريق قاذح أولى من النقض<sup>(٩)</sup>؛ لأن غصب المنصب والانتقال، إنما ينفيان استحساناً، فإذا وجد الأحسن لم يرتكبهما، وإلا فالضرورة تجوزهما، ولا يخفى ضعف هذه المذاهب<sup>(١٠)</sup> [١١] والوجه<sup>(١٢)</sup>.

(١) أي: على وجود العلة في محل النقض بعد منع المستدل ذلك.

(٢) على وجود العلة.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥١، التقرير والتحبير ٢٦٤/٣، تيسير التحرير ٤/١٣٩.

(٤) أي: نقض الدليل ليس نقض العلة؛ بل هو انتقال من النقض على نفس العلة إلى النقض على دليلها. انظر: الإحكام، للآمدي ١٠٩/٤، فواتح الرحموت ٣٩٠/٢.

(٥) آخر (٢٣٣/ب) من النسخة (م).

(٦) الناظر هنا ابن الحاجب. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥١.

(٧) انظر: المحصول ٢٥٢/٥.

(٨) انظر: الإبهاج ١٠٥/٣، التقرير والتحبير ٢٦٤/٣، تيسير التحرير ١٣٨/٤.

(٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥١، البحر المحيط ٣٤٢/٧، التقرير والتحبير ٣/٢٦٤، تيسير التحرير ١٣٩/٤.

(١٠) انظر: التقرير والتحبير ٢٦٤/٣، تيسير التحرير ١٣٩/٤.

(١١) آخر (٩٧/ب) من النسخة (ل). (١٢) ساقطة من (ك) و(س).



وثانيًا: بمنع انتفاء الحكم<sup>(١)</sup>، فللمعترض إقامة الدليل عليه، على المختار<sup>(٢)</sup>.

ثم المختار عدم وجوب الاحتراز<sup>(٣)</sup> عن النقض، بذكر قيد في متن الاستدلال<sup>(٤)</sup>، وقيل: يجب، واختاره السبكي<sup>(٥)</sup>، وقيل: إلا في المستثنيات، وهي: ما يرد على كل علة؛ كالعرايا<sup>[١]</sup> عند الشافعية<sup>[٢]</sup>، ولهذا

[١] قوله: (كالعرايا) [العريّة: بيع الرطب على رؤوس النخل، بقدر كيله من التمر، خرصًا لو جفّ، فيما دون خمسة أوسق<sup>(٦)</sup>، أما الحنفية، فليست العريّة عندهم إلا العطية، وليس بين المعري له، والمعري بيع حقيقي، كذا في التقرير<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>.  
[٢] قوله: (عند الشافعية) [سواء علّل الربا بالطعم، أو القوت، أو الكيل الوزن<sup>(٩)</sup>] <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup>.

- (١) مع ثبوت العلة. انظر: رفع الحاجب ٤/٤٤٠، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٢/٣٤٥، البحر المحيط ٧/٣٤٣، التلويح ٢/١٧٤، مناهج العقول ٣/٧٤٠، شرح الكوكب المنير ٤/٢٨٢، فواتح الرحموت ٢/٣٩١.
- (٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥١، رفع الحاجب ٤/٤٤١، تشنيف المسامع ٣/٣٣٤، البحر المحيط ٧/٣٤٤، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٣٨، شرح الكوكب المنير ٤/٢٨٦.
- (٣) في (ك) و(م) و(ق): «الاحتراز».
- (٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥١، تشنيف المسامع ٣/٣٣٥، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٣٨.
- (٥) انظر: رفع الحاجب ٤/٤٤١. وهو قول الحنابلة، ونسب إلى معظم الجدليين. انظر: المحصول، للرازي ٥/٢٥٩، شرح مختصر الروضة ٣/٥٠١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٧٨، شرح الكوكب المنير ٤/٢٩٢.
- (٦) انظر: المطلع على أبواب المقنع، للبعلي ص ٢٤١، معجم لغة الفقهاء ص ٣٠٨.
- (٧) انظر: التقرير والتحرير ٣/٢٦٥، وانظر: البناية شرح الهداية ٦/٣٩٠، تبين الحقائق ٤/٤٧.
- (٨) ساقطة من (ك) و(س).
- (٩) هكذا في النسخة (ل)، ولعل الصواب: «أو الوزن».
- (١٠) انظر: كتاب الأم ٤/١١٣، المجموع ١١/٢، شرح العضد ص ٣٥٢، فتح الوهاب، لتركيا الأنصاري ١/٣١٣.
- (١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

اتفقوا على أن المستثنى لا يقاس عليه، ولا يناقض [به] <sup>(١)(٢)</sup>.  
أقول: الاستثناء لا يكون إلا لمانع، أو مقتضٍ <sup>(٣)(٤)</sup> أقوى؛ دفعاً <sup>(٥)</sup>  
للتحكّم، فالاستثناء منقوض، تأمل <sup>[١]</sup>.  
لنا: أنه أتى بما سئل من دليل العلة، والنقض معارضة، ونفي  
المعارض ليس منه <sup>(٦)</sup>.  
واستدل: القيد لا يفيد؛ لأنه طرد اتفاقاً <sup>(٧)</sup>، أقول: المقصود عدم  
النقض المضّر، وربما يحصل ذلك <sup>[٢]</sup>، تدبر.

[١] قوله: (تأمل) [إشارة إلى أنه يمكن أن يقال: المستثنيات؛ لتقررهما في  
العقول، بمنزلة المذكور استثناء، وليس كذلك كل مانع، أو مقتضي، ولو أقوى،  
نعم؛ الجواب عن عدم القياس عليها مشكل] <sup>(٨)</sup>.  
[٢] قوله: (وربما يحصل ذلك) [بأن يكون ارتفاع مانع، فلا يرد النقض  
المضّر، وذلك بأن يقال في الذرة: مطعوم، ولا حاجة تدعوا إلى التفاضل فيه،  
فيجب فيه التساوي كالبر، فحينئذ لا يرد النقض بالعرايا؛ لأن فيها مانعاً] <sup>(٩)</sup>.

(١) ساقطة من (ك) و(م).

(٢) اختلف الأصوليون في جواز القياس على الأصل المقيس عليه، إذا كان معقول المعنى،  
ومعدولاً به عن سنن القياس؛ كالعرايا ونحوها، فذهب بعضهم إلى جواز القياس عليه مطلقاً  
إذا عقل معناه، وذهب بعضهم إلى عدم الجواز مطلقاً، واشترط بعضهم - وهو الكرخي -  
الجواز بأحد أمور ثلاثة: الأول: تنصيب الشارع على علة حكمه، الثاني: أن تجمع الأمة  
على تعليله، الثالث: أن يكون القياس عليه موافقاً لأصول آخر. انظر: أصول السرخسي ٢/١١٩،  
١٤٩، التوضيح مع التلويح ٢/١٨٢، نهاية السؤل ص ٣٥٧، البحر المحيط ٧/١١٩.

(٣) في (ك) و(م): لنقض. (٤) آخر (١٥٦/أ) من النسخة (ق).

(٥) آخر (١٧٧/أ) من النسخة (س).

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٢١٠، شرح المختصر، للعضد  
ص ٣٥٢، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٣٩.

(٧) انظر: المصادر السابقة. (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) المانع هو: مخالفة القياس؛ لوجه أقوى منه، والعرايا قد ورد النص بالرخصة فيها.  
انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٥٠٧، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٧٨، الغيث الهامع  
١/٥٩، رفع النقاب ٦/٢٤١.

وثالثاً: بإبداء المانع المقتضي عدم الحكم<sup>(١)</sup>، وهو تحصيل مصلحة؛ كالعرايا الواردة على الربويات؛ لعموم الحاجة، وكالدية على العاقلة<sup>(٢)</sup> فقط، عند الشافعية<sup>[١]</sup>، الواردة على تشريعها؛ للزجر على القاتل في العمد؛ لأن الغرم<sup>[٢]</sup> بالغنم<sup>(٣)</sup>، أو دفع مفسدة؛ كحلّ الميتة للمضطر، فإن هلاك النفس أعظم<sup>(٤)</sup>.

فتدبر<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (عند الشافعية)<sup>(٦)</sup> أما عند الحنفية، فالقاتل كأحدهم<sup>(٧)(٨)</sup>.

[٢] قوله: (لأن الغرم...) إلخ [وذلك لأن أولياء القاتل يغممون بكونه مقتولاً، فليغرموا بكونه قاتلاً]<sup>(٩)</sup> [١٠].

(١) انظر: الإحكام، للآمدي (١١٠/٤)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٢، رفع الحاجب ٤/٤٤٢، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣/٣٣١، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٣٩.

(٢) العاقلة: هي الجماعة التي تغرم الدية، وهم عشيرة الرجل، وقيل: العصبية، وقيل: قرابة الرجل من جهة أبيه. انظر: طلبة الطلبة ص ٣٣٤، أنيس الفقهاء ص ١١٠، المطلع، للبعلي ص ٣٦٨، معجم لغة الفقهاء ص ٣٠١.

(٣) آخر (١/٢٣٤) من النسخة (م).

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٢، رفع الحاجب ٤/٤٤٢، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٣٩.

(٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) مذهب الشافعية في دية القتل الخطأ أنها على العاقلة، ولا يتحمل القاتل شيئاً منها، وأما في قتل العمد، فيجب القصاص أو الدية بالخيار من أولياء الدم، فإن اختاروا الدية فلا شيء منها على عاقلة القاتل بل تجب في ماله وحده. انظر: الحاوي الكبير، للماوردي ١٢/٣٤٥، روضة الطالبين، للنووي ٧/١٢٠، المجموع ١٩/١٥٦.

(٧) مذهب الحنفية في دية القتل الخطأ، أنها تجب على العاقلة، ولكن القاتل يكون كأحدهم في تحمل الدية، وأما العمد، فلا تجب فيه الدية بل يتعين القصاص، فإن عفوا سقط القصاص بلا بدل، فإن رغبوا في البدل، فلا يجب إلا برضا القاتل. انظر: تبين الحقائق ٦/٩٨ وما بعدها، البناية شرح الهداية ١٠/٨ وما بعدها.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٩) انظر: المصادر السابقة.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ولو كانت منصوصة، يكفي تقدير المانع، كما مرَّ.  
وأما مانعوا تخصيص العلة، فلا يقولون بوجودها مع <sup>(١)</sup> المانع؛ لأن  
عدمه شرطها، لا شرط الحكم عندهم، وقد تقدّم ما فيه <sup>(٢)</sup>.  
ومن ههنا مشايخنا المانعون إنما دفعوه بهذه الأربع فقط <sup>(٣)</sup>:  
بإبداء عدم الوصف <sup>(٤)</sup>؛ كنَجَسٍ خارج من البدن فينقض، كما في  
السبيلين، فينقض بما لم يسل من الجرح، فيدفع: بعدم الخروج؛ بل بادئ.  
وبمنع وجود المعنى الذي به العلة علة، وإن وجد صورة <sup>(٥)</sup>، مثل:  
مسحٌ فلا تثليث كالخف، فيُنقض بالاستنجاء بالحجر، فمنع فيه المعنى الذي  
شرع له المسح، وهو التطهير الحكمي كالتيّم، والتعبد لا يؤكد بالعقل <sup>(٦)</sup>،  
وأما هو <sup>(٧)</sup> فتطهير معقول، وتأكيده بالتكرار مقبول.  
وبمنع التخلف <sup>(٨)</sup>، كما إذا نقض الأوّل <sup>(٩)</sup> بالجرح السائل، فيمنع عدم  
الحكم؛ بل حدث؛ لكن تأخر حكمه <sup>[١]</sup> إلى ما بعد خروج الوقت، أو  
الفراغ من المكتوبة للضرورة.

[١] قوله: (لكن تأخر حكمه) [وقال فخر الإسلام، وتبعه صاحب الكشف <sup>(١٠)</sup>]:

- (١) آخر (٢١١/أ) من النسخة (ك). (٢) انظر: ٤٤٤/٢.  
(٣) انظر الأجوبة عند الحنفية المانعين من تخصيص العلة: تقويم الأدلة ص ٣٤٩، أصول  
اليزدوي مع كشف الأسرار ٦٩/٤، أصول السرخسي ٢٤٦/٢، كشف الأسرار، للنسفي  
٣٤٤/٢، الوافي شرح المنتخب ١٤٢٥/٢، التوضيح مع التلويح ١٧٠/٢، مرآة الأصول  
٣٤٤/٢.  
(٤) وهذا هو الدفع الأول.  
(٥) أي: في صورة النقض، وهو الدفع الثاني.  
(٦) في (ك) و(م): بالفعل. (٧) أي: الاستنجاء.  
(٨) أي: تخلف الحكم عن محل النقض، وهو الدفع الثالث.  
(٩) أي: قياس الخارج من غير السبيلين، على الخارج من السبيلين في نقض الوضوء،  
بجامع النجاسة.  
(١٠) انظر: أصول اليزدوي ومعه كشف الأسرار ٦٩/٤.

وبالغرض<sup>(١)</sup>، فنقول في دفع السائل<sup>[١]</sup>: غَرَضِي التسوية بين الخارجين في كونهما حدثًا، وإذا<sup>(٢)</sup> استمر صار عفوًا، ولا يخفى أن الثاني راجع<sup>(٣)</sup> إلى الأول؛ كالرابع إلى الثالث، تدبر.

وسادسها<sup>(٤)</sup>:<sup>(٥)</sup> فساد الوضع<sup>(٦)</sup>، وهو: ثبوت اعتبار الجامع في نقيض الحكم، بنص، أو إجماع، وهو أخص من فساد الاعتبار من وجه<sup>[٢]</sup>، مثاله: مسح، فيتكرر كالاتنجاه، فيورد: أنه معتبر في كراهة التكرار كالخف<sup>(٧)</sup>.

إن هذا، إنما يتأتى على قول من يجوز تخصيص العلة، لا على قول من لم يجوزه، ويدفع: بأن الحكم لم يتخلف عن العلة، وإنما تراخى حكمها، كما في الرخصة مع قيام السبب اتفاقًا، وفيه ما فيه<sup>[٨]</sup>.

[١] قوله: (في دفع السائل) [أي: في دفع نقض السائل، أو في دفع الجرح السائل]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (فساد الاعتبار من وجه) [لا مطلقًا كما توهم، وذلك لأنه إذا كان حكم القياس مخالفًا للنص، ومع ذلك كان الوصف معتبرًا في نقيض الحكم بالنص، تحقق هناك فساد الاعتبار، وفساد الوضع معًا، وإن تحقق الأول، تحقق

(١) أي: يدفع النقض ببيان الغرض من القياس، وهو الدفع الرابع.

(٢) آخر (٢٣٤/ب) من النسخة (م). (٣) آخر (١٧٧/ب) من النسخة (س).

(٤) أي: سادس الاعتراضات الواردة على العلة.

(٥) آخر (١٥٦/ب) من النسخة (ق).

(٦) انظر: المعونة في الجدل ص ١١١، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤٣/٤، أصول السرخسي ٢٧٦/٢، المنحول ص ٥٢١، روضة الناظر ٣٠٤/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٨٢/٣، التوضيح ١٧٧/٢، البحر المحيط ٣٩٩/٧، شرح المحلي مع حاشية العطار ٣٦٥/٢، شرح الكوكب المنير ٢٤١/٤.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٨٢/٣، التلويح ١٧٨/٢، والتحرير مع التقرير والتحبير ٢٦٨/٣، شرح المحلي مع حاشية البناني ٣٢٣/٢، شرح الكوكب المنير ٢٤٢/٤.

(٨) ساقطة من (ك) و(س). (٩) ساقطة من (ك) و(س).

آخر للحنفية: إضافة الشافعي الفرقة إلى إسلام الزوج، فإنه اعتبر عاصماً للحقوق<sup>(١)</sup>، فالوجه إلى إباطها<sup>(٢)</sup>.

اعلم أن ثبوت النقيض مع الوصف نقض، فإن زيد ثبوته به، ففساد الوضع<sup>(٣)</sup>، وإن زيد كونه بأصل المستدل، فقلب<sup>(٤)</sup>، وبدون ثبوته معه، فبيان مناسبة للنقيض قبح فيها، إن كانت من جهة واحدة، وأما من جهتين<sup>[١]</sup>، فلا يضر.

أقول: وافقنا ههنا ابن الحاجب، مع أنه يقول بالانخرام<sup>(٥)</sup>،

فساد الاعتبار فقط، وإن كان الثاني فقط، يتحقق فساد الوضع فقط<sup>(٦)</sup>، تدبر<sup>[٧]</sup>.

[١] قوله: (من جهتين. اهـ.) [مثاله: قتل العمد يناسب الكفارة، من حيث إنه تثقيل في الدنيا، وعدمها، من حيث هو تخفيف عنه في الآخرة<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: أن الشافعية قالوا: إسلام أحد الزوجين اختلاف في الدين طراً على النكاح، فيفسده كارتداد أحدهما، ففاسد الإسلام على الردة، وهو فاسد الوضع؛ لأنه جعل الإسلام علة لزوال الحقوق؛ بل هو عاصم للحقوق، لا قاطع لها. انظر: أصول الشاشي ص ٣٥٢، قواطع الأدلة ٢/٢٠٨، أصول السرخسي ٢/٢٧٦، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٢٦٨.

(٢) أي: الوجه الصواب إضافة الفرقة إلى إباء الزوجة عن الإسلام؛ لأنه وصف صالح للتأثير في إزالة الحقوق. انظر: فواتح الرحموت ٢/٣٩٣.

(٣) أي: أن فساد الوضع يشبه النقض من حيث إنه يبين فيه نقيض الحكم مع الوصف، إلا أن فيه زيادة، وهي أن الوصف هو الذي يثبت النقيض، وفي النقض لا يتعرض لذلك، وذكر بعضهم أنه نقض حقيقة، إلا أنه نقض خاص؛ لأن الوصف الجامع فيه أثبت نقيض الحكم. انظر: بيان المختصر ٣/١٨٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٥٤، رفع الحاجب ٤/٤٢٥، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٤٤، شرح الكوكب المنير ٤/٢٤٤.

(٤) أي: أن فساد الوضع يفارق القلب بأمر، وهو أن القلب يثبت فيه نقيض الحكم بأصل المستدل، وأما فساد الوضع، فيثبت بأصل آخر، فلو ذكره بأصله لكان قلباً.

(٥) أي: انخرام مناسبة الوصف بمفسدة راجحة أو مساوية، وقد تقدم ذكر المسألة.

(٦) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤/٤٣، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٢٦٨.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) ومثل له العضد أيضاً: بكون المحل مشتهى يناسب إباحة النكاح؛ لإراحة الخاطر، ويناسب التحريم؛ لإزاحة أطماع النفس. شرح المختصر، للعضد ص ٣٤٤.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

والجواب: أجوبة النقض مع شيء زائد<sup>[١]</sup> لا يخفى.

وسابعها<sup>(١)</sup>: المعارضة في الأصل، ومعناها: إيداء وصف آخر صالح مستقلٌ أولاً<sup>(٢)</sup>، والحنفية يسمونها مفارقة<sup>(٣)</sup>، ويندرج فيه سؤال اختلاف جنس المصلحة؛ كقول الشافعي: إيلاج<sup>(٤)</sup> فرج في فرج، فيُحدّ كالزاني، فيُتعرض: بأن المصلحة في الأصل منع اختلاط النسب، وفي الفرع دفع رذيلة<sup>(٥)</sup>.

ثم اختلف في قبولها، فالشافعية: نعم<sup>[٢](٦)</sup>، والحنفية: لا<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (مع شيء زائد) [وهو المتعلّق بمقدّمة زائدة، وهي ثبوته به بالنص مثلاً، فيتجه جواب فساد الاعتبار من المطعن في السند، أو التأويل، إلى غير ذلك، فقصرُ ابن الحاجب جواب فساد الوضع عن بيان المانع ليس بشيء، فتأمل]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (فالشافعية<sup>(٩)</sup>: نعم) [لا يذهب عليك أنهم أجمعوا على

(١) أي: سابع الاعتراضات الواردة على العلة.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ١١٢/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٣، كشف الأسرار، للبخاري ٦٦/٤، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٦٩/٣، شرح الكوكب المنير ٢٩٥/٤، إرشاد الفحول ١٦٤/٢.

(٣) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٦٦/٤، التوضيح مع التلويح ١٧٨/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٦٩/٣.

(٤) آخر (٢٣٥/أ) من النسخة (م).

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٣، رفع الحاجب ٤٦٧/٤، التقرير والتحبير ٢٦٩/٣، تيسير التحرير ١٥٥/٤، شرح الكوكب المنير ٣٢٧/٤.

(٦) وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: البرهان ٦٨٦/٢، المعونة في الجدل ص ٤٧، وروضة الناظر ٣١٨/٢، الإحكام، للآمدي ١١٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٣، رفع الحاجب ٤٤٣/٤، تشنيف المسامع ٣٦٨/٣، البحر المحيط ٧/٤١٦، التلويح ١٧٨/٢، شرح الكوكب المنير ٢٩٥/٢.

(٧) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦٤/٤، أصول السرخسي ٢٣٤/٢، التوضيح مع التلويح ١٧٨/٢، مرآة الأصول ٣٥٥/٢.

(٨) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٩) آخر (٩٨/أ) من النسخة (ل).

لنا: المفروض ثبوت<sup>(١)</sup> وصف المستدل بمسلك صحيح، فلو لم يستقل لزم نقضه؛ لأن جزء العلة ليس بعلة؛ بل يجعل ممانعة، إن صحت، وحيث لا ينافيه وصف المعترض؛ لأنه إن لم يثبت بدليل فظاهر، وإن أثبت فاجتماع مستقلين<sup>[١]</sup> جائز اتفاقاً<sup>(٢)</sup>، فلو قال في إعتاق عبد الرهن: تصرف لاقى حق المرتهن، فيبطل كبيع، إن العلة في الأصل كونه يحتمل الرفع<sup>(٣)</sup>، لم يقبل؛ بل يقول: إن ادّعت أن حكم الأصل البطلان، منعناه، أو التوقف، فغير حكمك<sup>(٤)(٥)</sup> في الفرع<sup>(٦)</sup>.

أن جواب منع العلية يصح بإثباتها بمسلك من مسالكها المذكورة، كما مر<sup>(٧)</sup>، وهذا إنما يتم لو ثبت بالمسلك استقلالها؛ لأن جزء العلة ليس بتمام العلة، فقبول الشافعية المعارضة خرقٌ لذلك الإجماع، نعم؛ يصح حمل الوصف المبدى سنداً لمنع العلية، وأما بعد إثباتها بمسلك صحيح، فلا ورود، تدبر<sup>[٨]</sup>.

[١] قوله: (فاجتماع مستقلين<sup>(٩)</sup>...) إلخ [إن قيل: كيف يصح جعل غير المستقل مستقلاً، قلنا: يجعل وصف المستدل مع وصف المعارض مستقلاً، فيكون المطلق والمقيد كلاهما علة، وذلك جائز، كما مر في فصل المطلق، والمقيد<sup>(١٠)</sup>].

(١) آخر (٢١١/ب) من النسخة (ك).

(٢) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٦٤/٤، التوضيح مع التلويح ١٧٨/٢، التقرير والتحبير ٢٦٩/٣، تيسير التحرير ١٤٧/٤.

(٣) أي: يقبل الرفع بعد وقوعه، فيمكن القول بانعقاده على وجه يتمكن المرتهن من فسخه بخلاف العتق. انظر: بديع النظام ٦٤١/٢، التقرير والتحبير ٢٦٩/٣، تيسير التحرير ١٤٨/٤.

(٤) آخر (١٧٨/أ) من النسخة (س). (٥) آخر (١٥٧/أ) من النسخة (ق).

(٦) انظر: التوضيح مع التلويح ١٧٨/٢ - ١٧٩، التقرير والتحبير ٢٧٠/٣، تيسير التحرير ١٤٧/٤.

(٧) انظر: ٤٧٤/٢. (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) في (ل): «المستقلين». (١٠) ساقطة من (ك) و(س).



قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: لما احتمل الاستقلال وعدمه، فالاستقلال تحكّم<sup>(٢)</sup>، قلنا: لما أثبت استقلالها كما مرّ، فلا احتمال.

وثانياً: إن مباحث الصحابة كانت جمعاً بعموم وصف، وفرقاً بخصوص آخر<sup>(٣)</sup>، قلنا: ذلك قبل ظهور الاستقلال بالاستدلال، وأما بعده فممنوع<sup>(٤)</sup>.

[ثم<sup>(٥)</sup> عند القائلين<sup>(٦)</sup> المختار أنه<sup>(٧)</sup> لا يلزم بيان<sup>[١]</sup> انتفائه عن الفرع إلا إذا ادعاه<sup>(٨)</sup>؛ لأن غرضه هدم الاستقلال، ولا ذكر أصل يعلم تأثيره فيه؛

[١] قوله: (أنه لا يلزم بيان. اهـ). [وقيل: يلزم؛ إذ لولاه لم تنتف العلة في الفرع، فثبت الحكم فيه، وحصل مطلوب المستدل، وقيل: لا يلزم؛ لأن غرضه هدم استقلال ما ادّعى المستدل أنه مستقبل<sup>(٩)</sup>، والمختار: ما ذكر في المتن<sup>(١٠)</sup>، ووجهه: إذا صرح بعدمه أنه التزم أمراً، فيجب عليه الوفاء، وإن كان إلزام ما لا يلزم عليه<sup>(١١)</sup>].

(١) أي: القائلون بالفرق، وصحة إيرادهم على القياس.

(٢) انظر: الإحكام، للأمدى ١١٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٨١/٣، شرح الكوكب المنير ٢٩٥/٤.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٤، رفع الحاجب ٤/٤٤٥.

(٤) انظر: التقرير والتحبير ٢٧٠/٣، تيسير التحرير ١٤٨/٤.

(٥) ساقطة من (ك) و(م).

(٦) أي: القائلون بالفرق.

(٧) آخر (٢٣٥/ب) من النسخة (م).

(٨) في (ك): «ما لا إذا ادعاه»، وفي (م): «ما لا إذا كان ادعاه»، والمعنى: إلا إذا تعرض لعدمه في الفرع صريحاً، فحينئذ يلزمه بيان انتفائه، وإذا لم يصرح به، فلا يلزمه ذلك.

(٩) هكذا في (ل)، والصواب: «مستقل». انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٤.

(١٠) أي: انظر: الإحكام، للأمدى ١١٤/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٨٢/٣، البحر المحيط ٤١٨/٧، التقرير والتحبير ٢٧٠/٣، تيسير التحرير ١٤٩/٤.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).

لأنه مجوّز، فيكفي وجوده في أصل المستدل<sup>(١)</sup>، والجواب: بمنع وجوده أو ظهوره أو انضباطه أو مناسبه<sup>(٢)</sup>.

ولو تشبّث<sup>(٣)</sup> المستدل بالسبر؛ لأن الصلوح<sup>[١]</sup> شرط مطلقاً، أو بأنه عدم معارض في الفرع، وهو طرد<sup>[٢]</sup>، مثل: أن يقيس المكره على المختار<sup>(٤)</sup>، بجامع القتل، فيعارض بالطواعية، فيجيب: بأنها عدم الإكراه المناسب لعدم القصاص<sup>(٥)</sup>، أو بأنه ملغي في صورة ما، بنص، أو إجماع؛ كـ «لا تبيعوا الطعام

[١] قوله: (لأن الصلوح. اهـ). [يعني أن ظهور المناسبة، وإن كان ليس بشرط؛ لكن وجود المناسبة في الواقع شرط إجماعاً، وإن علم بدليل ونظر، فإذا ظهر مناسبة وصف المستدل، فله ألا يقبل وصف المعارض، مع احتمال ألا يكون مناسباً في الواقع، وفيه رد على ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>، وفيه ما فيه]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (وهو طرد) [لأن عدم المعارض ليس من الباعث في شيء]<sup>(٨)</sup> [٩].

(١) لأن المعارض لم يدع كون وصفه علة، فلا يحتاج لشهادة الأصل، إنما جوّز ما ذكره من كون وصفه علة أو جزءاً، مثال ذلك: أن يقول المعارض في علة الربا: العلة الطعم دون القوت بدليل الملح فإنه طعم، وليس بقوت، فلا يلزمه ذلك. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٤، رفع الحاجب ٤/٤٤٧، التقرير والتحبير ٣/٢٧٠، تيسير التحرير ٤/١٤٩.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٤، رفع الحاجب ٤/٤٤٧، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٨٣، البحر المحيط ٧/٤١٩، التقرير والتحبير ٣/٣٤٤، تيسير التحرير ٤/١٤٩، شرح الكوكب المنير ٤/٢٩٩.

(٣) في (ك) و(م): يثبت. (٤) أي: في وجوب القصاص.

(٥) أي: أن الطواعية والرغبة وصف غير مانع من ثبوت الحكم في الفرع؛ لأنه عدم الإكراه، وليس الإكراه المناسب لنقيض الحكم، والذي هو هنا عدم القصاص، فيكون عدم الإكراه وصف طردي لا يصلح للعلية؛ لأنه عدم، والعدم لا يكون علة، ولا جزءاً من العلة. انظر: بيان المختصر ٣/٢٢٠، شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٥، رفع الحاجب ٤/٤٤٩، البحر المحيط ٧/٤٢٠، شرح الكوكب المنير ٤/٣٠١.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٣.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) انظر: البحر المحيط ٧/٤٢٠، التقرير والتحبير ٣/٢٧٢، التحبير ٧/٣٦٣٢، تيسير التحرير ٤/١٥٢، شرح الكوكب المنير ٤/٣٠١، المدخل، لابن بدران ص ٣٥٨.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

بالطعام»<sup>(١)</sup>، في معارضة الطعم بالكيل<sup>(٢)</sup>، وهو غير متشبه بالعموم، وإلا كان إثباتاً للحكم بالنص<sup>(٣)</sup>، ولا يلغى بضعف الحكمة، إن سُلّم المظنة؛ كالردة علة القتل، فيُقَاد مع الرجولية؛ لأنه<sup>(٤)</sup> مظنة الإقدام، فيلغيه بمقطوع اليدين؛ فإنه أضعف من النساء، وذلك لأن المعتبر المظنة عند عدم انضباط الحكمة، كما في الملك المرقه<sup>(٥)</sup>، ولو أبدى خُلُفاً، ويسمى تعدد الوضع، فسد الإلغاء<sup>(٦)</sup>، نحو: أمانٌ من مسلم عاقل<sup>(٧)</sup>، فيُقبل كالحُر؛ لأنهما<sup>(٨)</sup> مظنتا الاحتياط للإيمان<sup>[١]</sup>، فيعارض بالحرية معهما؛ لأنها مظنة الفراغة، فنظره أكمل، فيلغيه بالمأذون في القتل، فيعترض بأن الإذن خلفها<sup>(٩)</sup>، فلو

[١] قوله: (لِلإيمان) [أي: جعله آمناً]<sup>(١٠)</sup>.

(١) تقدم تخريجه ٤٧٦/١.

(٢) بأن يقول: قد وجدت الحرمة للربا في بعض الأطعمة بهذا النص، مع عدم وجود الكيل، فهذا دليل على إلغاء وصف الكيل. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٥، فواتح الرحموت ٣٩٤/٢.

(٣) انظر: بيان المختصر ٢٢١/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٥، التحرير مع التقرير تيسير التحرير ١٥٢/٤.

(٤) في (ك) و(م): لا يتم.

(٥) فلا يمنع رخص السفر في حقه لعله المشقة؛ إذ المعتبر المظنة وقد وجدت لا مقدار الحكمة؛ لعدم انضباطها، فالإلغاء بضعف المعنى في مقطوع اليدين لا يقبل ما دام قد سلم بالمظنة. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٦، رفع الحاجب ٤/٤٥٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٨٦، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٥٣، شرح الكوكب المنير ٤/٣٠٧.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٥، رفع الحاجب ٤/٤٥١، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٨٥، التقرير والتحبير ٣/٢٧٢، تيسير التحرير ٤/١٥٢.

(٧) آخر (٢٣٦/أ) من النسخة (م).

(٨) أي: الإسلام، والعقل، فهما العلتان اللتان أبداهما المستدل، وهما مظنتا الاحتياط للإيمان. انظر: شرح العضد ٢/٢٧٣، والتقرير والتحبير ٣/٣٤٦.

(٩) أي: الإذن خُلِفَ عن الحرية، فإنه مظنة لبذل الوسع فيما تصدى له من مصالح القتال، أو لعلم السيد بصلاحيته لإظهار مصالح الإيمان. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٢٢٢.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

ألغى الخلف صحَّ، فلو أبدى خلَفًا [آخر]<sup>(١)</sup> فسَد، ويتسلسل إلى أن يقف<sup>(٢)</sup> أحدهما وعليه الدَّبْرَةُ<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

ثم الصحيح جواز تعدد الأصول، فهل للمعارض الاقتصار على [دفعها عن]<sup>(٥)</sup> أصل واحد؟ فيه قولان<sup>[١]</sup>، [وإذا تعرض للجميع،<sup>(٦)</sup> فهل للمستدل الاقتصار على دفعها عن أصل؟ فيه قولان]<sup>(٧)</sup>.

الرابع<sup>(٨)</sup>: ما يرد على ثبوت العلة في الفرع<sup>(٩)</sup>، وذلك سؤالان: الأول: منع وجودها في الفرع؛ كقولهم: بيع تفاحة بتفاحتين، بيع مطعوم بمطعوم مجازفة<sup>(١٠)</sup>، فلا يصح؛ كضَبْرَةٍ<sup>(١١)</sup> بضبرتين، فيمنع وجودها في الفرع؛ لأنها باعتبار الكيل، أو الوزن، وهو عددي عادة<sup>(١٢)</sup>، والجواب: بيان وجودها، كما تقدم في منعها في الأصل، ولو بعد بيان مراده؛ كأمان من أهله، فيعتبر؛ كالمأذون في القتال، فيمنع الأهلية في العبد، فيجيب: بأني أريدُ به كونه مظنة لرعاية مصلحة الإيمان<sup>(١٣)</sup>، وهو بإيمانه بالغًا، كذلك

[١] قوله: (فيه قولان) [اعلم أن الوجه أنه إن نظر إلى الالتزام، فيجوز الأول، ويمتنع الثاني، وإن نظر إلى المقصود الأصلي؛ فبالعكس، تدبر]<sup>(١٤)</sup>.

- (١) ساقطة من (س).
- (٢) آخر (٢١٢/أ) من النسخة (ك).
- (٣) أي: الهزيمة، وقد تقدم بيانها.
- (٤) آخر (١٧٨/ب) من النسخة (س).
- (٥) ساقطة من (س) و(ق).
- (٦) آخر (١٥٧/ب) من النسخة (ق).
- (٧) ساقطة من (س).
- (٨) من الأسئلة على القياس.
- (٩) فلا يتعدى إليه الحكم. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/١٢٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٧، شرح مختصر الروضة ٣/٤٨١، كشف الأسرار، للبخاري ٤/٦١، التوضيح مع التلويح ٢/١٧٩، البحر المحيط ٧/٤٢١، شرح الكوكب المنير ٤/٣١٧، إرشاد الفحول ٢/١٦٥.
- (١٠) المجازفة: هي بيع الشيء واشتراؤه بلا كيل، ولا وزن. انظر: طلبة الطلبة ص ٢٣٨، أنيس الفقهاء ص ١٩٩، المطلع، للبعلي ص ٢٤٠.
- (١١) الصبرة: هي ما جُمع من الطعام بلا كيل، ولا وزن، بعضه فوق بعض. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي ص ١٧٦، أنيس الفقهاء ص ١٩٩، المطلع، للبعلي ص ٢٣١.
- (١٢) انظر: التقرير والتحجير ٣/٢٧٥، تيسير التحرير ٤/١٥٧.
- (١٣) آخر (٢٣٦/ب) من النسخة (م).
- (١٤) ساقطة من (ك) و(س).

عقلاً<sup>(١)</sup>، ولا يَمَكِّنُ المسائل من تفسيره؛ لِيَبَيِّنَ عدمه على الصحيح؛ لأنه ليس وظيفته<sup>[١]</sup>، وسؤال اختلاف<sup>[٢]</sup> الضابط مندرج فيه؛ كشهود الزور تسببوا للقتل؛ كالمكره، فيقول: الضابط في الأصل الإكراه، وفي الفرع الشهادة، فلا مساواة<sup>(٢)</sup>.

والثاني: المعارضة في الفرع بما يقتضي نقيض الحكم، فلا بد من

[١] قوله: (لأنه ليس وظيفته) [لأن من ادّعى فعله البيان<sup>(٣)</sup>] <sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (وسؤال اختلاف...) إلخ [جواب اختلاف الضابط<sup>(٥)</sup>]، بيان أن الضابط هو القدر المشترك، وهو التسبب، وأنه أمر منضبط عرفاً، فيصلح مظنة، وبيان المماثلة في الاقتضاء بأن نقول: المقصود قياس التسبب بالشهادة، على التسبب بالإكراه، ولا يضر في ذلك اختلاف أصلي<sup>(٦)</sup> التسبب<sup>(٧)</sup>، والحاصل: بيان وجود المعنى المشترك الذي به التعليل، بإلغاء الخصوصيات الطردية، ونظير ذلك، كما يقاس الزوج الذي يطلق امرأته في مرض موته، على القاتل، في نقض المقصود، فيُحكَم بالإرث في الأول، وعدمه في الثاني، تدبر<sup>[٨]</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٧ - ٣٥٨، رفع الحاجب ٤/٤٥٥، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/١٣٨٩، التقرير والتحبير ٣/٢٥٧، تيسير التحرير ٤/١٥٦.

(٢) انظر: بيان المختصر ٣/٢٣٢، التقرير والتحبير ٣/٢٧٦، تيسير التحرير ٤/١٥٩، شرح الكوكب المنير ٤/٣٢٥.

(٣) والمدّعي هو المستدل، فيتولى تعيين ما ادّعاء؛ لثلا ينتشر الجدل.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) الضابط هو: الوصف المشتمل على الحكمة المقصودة في الأصل والفرع، فتكون الحكمة في الأصل والفرع متحدة، والوصف الضابط للحكمة في الأصل مخالفاً للوصف الضابط للحكمة في الفرع. انظر: بيان المختصر ٣/٢٣٢، التقرير والتحبير ٣/٢٧٦، تيسير التحرير ٤/١٥٩، شرح الكوكب المنير ٤/٣٢٥.

(٦) آخر (٩٨/ب) من النسخة (ل).

(٧) انظر: التقرير والتحبير ٣/٢٧٦، تيسير التحرير ٤/١٥٩.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

أصل، فهي معارضة قياسين، فصار المعترض مستدلاً<sup>(١)</sup>، والمختار: قبولها؛ لأن المعارض<sup>[١]</sup> مانع من قبول الحكم، فلا فائدة للمناظرة إلا بدفعه، والجواب: بجميع ما صح من قبل المعترض<sup>(٢)</sup>.

أقول: إلا المعارضة<sup>[٢]</sup>، وبالترجيح على المختار<sup>(٣)</sup>؛ لأن الرجحان دفع المساواة المانعة<sup>(٤)</sup>، وقيل: لا؛ لتعذر العلم<sup>[٣]</sup> بتساوي الظنين،

[١] قوله: (لأن المعارض. اهـ.) [فيه إشارة إلى دفع ما قالوا: إن فيه قلب المناظرة، وذلك لأن مقصود المعارض ليس إثبات ما يقتضيه دليلاً؛ بل مقصوده هدم دليل المستدل، وقصوره عن إفادة مدلوله؛ لقيام المعارض<sup>(٥)</sup>].<sup>(٦)</sup>

[٢] قوله: (إلا المعارضة) [وذلك لأنه إن كان قلباً فظاهر، وإن كان غيره، فالمعارضة قائمة، وإن كان في الطرف الآخر قياسان، وعندنا لا ترجيح بكثرة الأدلة، ولو سُلم، فهو جواب آخر بالترجيح لا بالمعارضة، فافهم].<sup>(٧)</sup>

[٣] قوله: (لا؛ لتعذر العلم. اهـ.) [وقد تقرر بأن العلم بالتساوي متعذر، فلا يشترط ذلك، وإلا لم تحصل المعارضة؛ فالمعتبر حصول أصل الظن، وذلك لا

(١) مثاله: مسح الرأس مسح يعد ركناً في الوضوء، فيسن تثليثه كالغسل، فيقال: إنه مسح، فلا يسن تثليثه كمسح الخف. انظر: أصول الشاشي ص ٣٥٢، بديع النظام ٢/ ٦٣٩، التوضيح مع التلويع ٢/ ١٨٥، كشف الأسرار، للبخاري ٤/ ٦١، فصول البدائع ٢/ ٤٠٧، التقرير والتحبير ٣/ ٢٧٥، تيسير التحرير ٤/ ١٥٨، شرح الكوكب المنير ٤/ ٣١٩.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/ ١٣٨٩، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/ ٣٤٨، شرح الكوكب المنير ٤/ ٣١٩.

(٣) أي: الترجيح في القياسين المتعارضين، وقد تقدم الكلام عن ذلك ٢/ ٢٩٤.

(٤) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٣/ ١٣٨٩، رفع الحاجب ٤/ ٤٥٧، التحرير مع تيسير التحرير ٤/ ١٥٧، شرح الكوكب المنير ٤/ ٣٠٩.

(٥) انظر: بيان المختصر ٣/ ٢٣٠، شرح المختصر، للعضد ص ٣٥٨، رفع الحاجب ٤/ ٤٥٦، فصول البدائع ٢/ ٤٠٥، التحرير ٧/ ٣٦٤٥.

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

والترجيح فرعه، قلنا: لو تم بطل الترجيح [مطلقاً]<sup>(١)</sup>، وهو باطل إجماعاً، وعلى المختار، فالمختار أنه لا تجب الإشارة إليه في متن الدليل؛ لأنه ليس بشرط مطلقاً؛ بل بعد المعارضة<sup>(٢)</sup>.

ثم المعارضة عند الحنفية نوعان<sup>(٣)</sup>:<sup>(٤)</sup> معارضة فيها مناقضة، وهي القلب<sup>(٥)</sup>، فمنه: جعل المعلول علةً وقلبه<sup>(٦)</sup>، وإنما يكون في<sup>(٧)</sup> التعليل بحكم، مثل: الكفار يجلد بكرهم، فيرجم ثيبتهم<sup>[١]</sup>، فيقول<sup>(٨)</sup>: إنما جلد بكر المسلمين؛ لأنه يرجم ثيبتهم<sup>(٩)</sup>، والاحتباس عنه

يندفع بالترجيح، والحل: أن التساوي عند المجتهد في بادئ الرأي ممكن، وبه تحصل المعارضة، وعليه يتفرع الترجيح بالمرجح عنده<sup>(١٠)</sup>، تدبر<sup>[١١]</sup>.  
[١] قوله: (فيرجم ثيبتهم) [كالمسلمين]<sup>(١٢)</sup>.

(١) ساقطة من (ك) و(م).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٥٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٣/ ١٣٩٠، التحرير تيسير التحرير ٤/ ١٥٨، شرح الكوكب المنير ٤/ ٣٢٠، واختار الآمدي التفصيل بين ما يكون به الترجيح يرجع إلى العلة، كأن يكون وصفاً من أوصافها، فلا بد من ذكره في الدليل، وبين ما لا يكون كذلك، فلا يجب. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/ ١٢٥.

(٣) انظر: أصول البزدوي مع الكشف ٤/ ٥٦، أصول السرخسي ٢/ ٢٣٨، الوافي ٢/ ١٤٢٨، كشف الأسرار، للنسفي ٢/ ٣٤٩، التوضيح مع التلويح ٢/ ١٨١ - ١٨٢، مرآة الأصول ٢/ ٣٥٩.  
(٤) آخر (١/ ١٧٩) من النسخة (س).

(٥) القلب: هو إثبات نقيض الحكم بعين العلة، وسيذكر المصنف نوعين للقلب في المتن. انظر: أصول السرخسي ٢/ ٢٣٨، شرح الكوكب المنير ٤/ ٣٣١، مرآة الأصول ٢/ ٣٥٧.

(٦) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٣١، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/ ٥٦، أصول السرخسي ٢/ ٢٣٨، كشف الأسرار، للنسفي ٢/ ٣٤٩، الوافي شرح المنتخب ٢/ ١٤٢٨، التوضيح ٢/ ١٨٤، مرآة الأصول ٢/ ٣٥٧.

(٧) آخر (١/ ٢٣٧) من النسخة (م).

(٨) أي: الحنفي في الجواب، وفي (ك) و(م): فنقول.

(٩) فالشافعي جعل جلد المائة علة لوجود الرجم، وفي جواب الحنفي جعل جلد المائة حكماً، والرجم علة، فبطل هذا التعليل بالقلب. انظر: المصادر السابقة.

(١٠) انظر: التقرير والتحجير ٣/ ٢٧٥، تيسير التحرير ٤/ ١٥٨.

(١١) ساقطة من (ك) و(س).  
(١٢) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

يجعله ملازمة، إن أمكن<sup>(١)</sup>؛ كالتوأمين<sup>(٢)</sup> في الحرية، والرق، والنسب.  
ومنه<sup>(٣)</sup>: جعل وصفه<sup>(٤)(٥)</sup> شاهداً لك<sup>(٦)</sup>، وقد كان عليك، ولو بزيادة  
يسيرة<sup>(٧)</sup>؛ كتفسير لصوم فرض، فلا يتأدى بلا تعيين كالقضاء، فيقول: صوم  
فرض معيّن، فلا يحتاج إليه<sup>(٨)</sup>؛ كالقضاء بعد الشروع فيه.  
والشافعية قسّموا هذا القسم إلى قلب لتصحيح مذهبه<sup>(٩)</sup>؛ كلبث<sup>[١]</sup>،

[١] قوله: (كلبث) [أي: الاعتكاف كالوقوف بعرفة، فإنه ليس قرابة إلا مع  
الإحرام<sup>(١٠)</sup>] (١١).

(١) أي: أن الاحتراز عن هذا القلب حتى لا يتأتى إيراد على المعلل بآلا يورد الحكمين  
بطريق تعليل أحدهما بالآخر؛ بل بطريق الاستدلال بثبوت أحدهما على ثبوت الآخر،  
وهذا إنما يتم إذا ثبت التلازم شرعاً بين الحكمين بحيث يمكن أن يستدل بثبوت  
كل منهما على صاحبه، ويكون كل منهما دليل الآخر ومدلوله. انظر: كشف  
الأسرار، للبخاري ٧٨/٤، التوضيح مع التلويح ١٨٦/٢، التحرير مع تيسير التحرير  
١٦٠/٤.

(٢) أي: ومن أنواع القلب.

(٣) أي: من أنواع القلب، وهو النوع الثاني.

(٤) أي: المستدل.

(٥) آخر (١٥٨/أ) من النسخة (ق).

(٦) أي: في إثبات نقيض الحكم. فواتح الرحموت ٣٩٧/٢.

(٧) في (ك) و(م): «يسير»، وانظر: تقويم الأدلة ص ٣٣٢، أصول السرخسي ٢٣٩/٢، كشف  
الأسرار، للنسفي ٣٥٣/٢، التوضيح ١٨٥/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٧٨/٣،  
مرآة الأصول ٣٥٧/٢.

(٨) أي: لا يحتاج إلى تعيين بعد تعيين الشارع له.

(٩) أي: أن يقلب المعترض قياس المستدل لكي يصحح مذهبه، وأنه يدل عليه، ويلزم  
منه بطلان مذهب المستدل من غير أن يتعرض لبطلانه صراحة. انظر: الإحكام،  
للأمدي ١٣١/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٣٢/٣، كشف الأسرار،  
للبخاري ٥٧/٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٣٩٧/٣، رفع الحاجب ٤٦٨/٤، جمع  
الجوامع مع شرح المحلي وحاشية البناني ٣١٥/٢، التحبير ٣٦٦٦/٧، شرح الكوكب  
المنير ٣٣٢/٤.

(١٠) وهذا قول الحنفي. انظر: فواتح الرحموت ٣٩٧/٢.

(١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



ومجردة غير قرينة؛ كالوقوف بعرفة، فيقول<sup>(١)</sup>: فلا يشترط الصوم كالوقوف.  
وإلى قلب لإبطال مذهب الخصم صريحًا، كما لو قيل<sup>(٢)</sup>: الرأس من  
أعضاء الوضوء، فلا يكفي أقله، كبقية الأعضاء، فيقول<sup>(٣)</sup>: فلا يقدر بالربع  
كبقيتها<sup>(٤)</sup>.

أقول: وما في التحرير<sup>(٥)</sup>: إن وروده مبني على اتفاقهما أن الثابت  
أحدهما محل نظر؛ لأن الناظر ربما لم يتعين مذهبه، فتدبر.  
أو التزامًا<sup>(٦)</sup>، وذلك إما بنفي اللازم مع اعترافه الملازمة؛ كبيع  
الغائب عقد معاوضة، فيصح كالنكاح، فيقول: فلا يثبت فيه خيار الرؤية،  
و[هو]<sup>(٧)</sup> لازم<sup>[١]</sup>، فلا يصح<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: (وهو لازم) [لأن من قال بصحته، قال بخيار الرؤية، فإذا انتفى  
اللازم، انتفى الملزوم]<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>.

- (١) أي: يقول الشافعي معترضًا. انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٨٠، تيسير التحرير ٤/١٦٥،  
وفي (ك) و(م): فنقول.
- (٢) القائلون هم الحنفية. انظر: فواتح الرحموت ٢/٣٩٧.
- (٣) أي: الشافعية. انظر: التقرير والتحبير ٣/٢٨٠.
- (٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/١٣٢، ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٢٣٢،  
كشف الأسرار، للبخاري ٤/٥٧، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٢/  
٣٥٩، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٨٠، شرح الكوكب المنير ٤/٣٣٢.
- (٥) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٨٠.
- (٦) في (ك) و(م): وإلزامًا، والمقصود: أن يكون القلب لا ينافي مذهب الخصم، إلا أن له  
لازمًا ينافي مذهبه. انظر: فواتح الرحموت ٢/٣٩٧.
- (٧) ساقطة من (ك) و(م). (٨) آخر (٢٣٧/ب) من النسخة (م).
- (٩) أي: يقول المعترض: إن بيع الغائب عقد معاوضة، فلا يعتبر فيه خيار الرؤية كالنكاح،  
فإن الزوج إذا رأى الزوجة ولم تعجبه لم يجز له فسخ النكاح، فكذلك المشتري لا يكون  
له خيار إذا رأى المبيع في بيع الغائب بمقتضى الجامع المذكور، وهو كونه عقد  
معاوضة. انظر: شرح مختصر الروضة ٣/٥٢١، الإحكام، للآمدي ٤/١٣٣، شرح  
الكوكب المنير ٤/٣٣٢.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

وإما بإثبات الملازمة مع قبوله<sup>(١)</sup> انتفاء اللازم، ويسمى قلب المساواة<sup>(٢)</sup>؛ كالمكره: مالك<sup>(٣)</sup>، مكلف، فيقع طلاقه كالمختار، فيقول<sup>(٤)</sup>: فيصح الإقرار والإيقاع كالأصل،<sup>(٥)</sup> مع أن الإقرار غير معتبر اتفاقاً<sup>(٦)</sup>.

واعلم أنه قد تقلب العلة من وجه آخر<sup>(٧)</sup>؛ كصوم النفل عبادة لا يجب المضي<sup>(٨)</sup> في فسادها، فلا يلزم بالشروع كالوضوء، فيقول: <sup>(٨)</sup> فيستوي النذر والشروع فيها كالوضوء، فيلزم بالشروع؛ لأنها تلزم بالنذر إجمالاً، ويسمى هذا باعتبار المعارضة عكساً؛ لأن حاصله عكس حكم الأصل في الفرع<sup>(٩)</sup>، وهو في نفسه قياس العكس؛ لأن حاصله أنها تلزم بالنذر، فتلزم

[١] قوله: (لا يجب المضي) [احتراز عن الحج، فإنه يجب المضي في فاسده إجمالاً]<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ك): «قبول».

(٢) أي: أن المعارض يثبت أن للأصل حكيم أحدهما منتف عن الفرع اتفاقاً، والآخر مختلف فيه، فيلزم من إثبات المختلف فيه في الفرع بالقياس على الأصل التسوية بينه وبين المتفق على انتفائه، وهذا باطل، فيبطل القياس. انظر: البرهان ٦٧٩/٢ مسألة ١٠٥١، نفائس الأصول ٢٨١/٤، شرح مختصر الروضة ٥٢٤/٣، غاية الوصول ص ١٣٧، تيسير التحرير ١٦٣/٤، مناهج العقول ٧٥١/٣.

(٣) أي: مالك للطلاق. (٤) أي: يقول أحد الشافعية.

(٥) في (ك) و(م) زيادة عبارة: مع أن الإقرار والإيقاع كالأصل، والظاهر أنها مكررة.

(٦) انظر: البرهان ٦٧٩/٢ مسألة ١٠٥١، المحصول، للرازي ٢٦٧/٥، البحر المحيط ٣٧٠، شرح الكوكب المنير ٣٣٤/٤.

(٧) وهو: أن يثبت بنقيض وصف الأصل نقيض حكمه، ويسمى (العكس في العلة) وهو انتفاء الحكم؛ لانتفاء علته. انظر: أصول السرخسي ٢٤١/٢، الوافي ١٤٣٤/٢، كشف الأسرار، للبخاري ٥٨/٤، التوضيح مع التلويح ١٨٣/٢، التحرير مع تيسير التحرير ١٦٢، فواتح الرحموت ٣٩٨/٢.

(٨) آخر (١٧٩/ب) من النسخة (س).

(٩) أي: أن حكم الأصل، وهو عدم الوجوب في الوضوء بالشروع عكس في الفرع، فأصبح الحكم الوجوب في الصوم بالشروع فيه. انظر: التقرير والتحبير ٢٧٩/٣، وتيسير التحرير ١٦٣/٤.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

بالشروع<sup>(١)</sup>؛ كالوضوء لما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع.  
ثم اختلف في قبوله<sup>(١)</sup>، فالأكثر، ومنهم: أبو إسحاق<sup>(٢)</sup>، وفخر الدين  
الإمام<sup>(٣)</sup>: نعم، وهو المختار، وقيل: لا، وعليه القاضي<sup>(٤)</sup>، واختاره ابن  
الهمام<sup>(٥)</sup>.  
لنا: جعل وصفه شاهداً لما يستلزم نقيض مطلوبه، وهو الاستواء،  
وهذا<sup>(٦)</sup> متوجّه.  
قالوا<sup>(٧)</sup>: كون الوصف<sup>(٨)</sup> يوجب شبهاً لا يستلزم عموم الشبه؛ ليلزم  
الاستواء مطلقاً<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (فتلزم بالشروع...) إلخ [وذلك لأنه كما ذكر فخر الإسلام<sup>(١٠)</sup>:  
الشروع مع النذر في الإيجاب، بمنزلة توأمين، لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛  
لأن الناذر عهد أن يطيع الله، فيلزم الوفاء به؛ لقول تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾  
[المائدة: ١] والشارع عزم على الإيفاء، فيلزم الإتمام؛ صيانة لما أذى عن  
البطلان؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] وحيث وجبت بالنذر  
إجماعاً، وجبت بالشروع، نقيضه الاستواء، ويسمى هذا قلب التسوية<sup>(١١)</sup> [١٢].

- (١) أي: قبول قلب المساواة.
- (٢) أي: الشيرازي. انظر: التبصرة ص ٤٧٧، اللمع ص ١١٥.
- (٣) أي: الرازي الشافعي. انظر: المحصول ٢٦٧/٥.
- (٤) أي: أبو بكر الباقلاني. انظر: البرهان ٢/٦٧٧، جمع الجوامع مع شرح المحلي  
وحاشية العطار ٢/٣٥٩.
- (٥) انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٢٨٠.
- (٦) آخر (١٥٨/ب) من النسخة (ق). (٧) أي: المنكرون.
- (٨) آخر (٢٣٨/أ) من النسخة (م).
- (٩) أي: حتى الاستواء في نقيض الحكم، وهو المقصود. انظر: التقرير والتحجير ٣/٢٨٠،  
تيسير التحرير ٤/١٦٣.
- (١٠) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/٥٤.
- (١١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤/٦٠.
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س).

أقول: بيان اللزوم على المعترض المدعي، ولا يلزم من نظريته عدم القبول<sup>(١)</sup> كالقلب المقبول على الصحيح، تدبر.

**الثاني:** المعارضة الخالصة<sup>(٢)</sup>، ولا بد فيها من أصلٍ آخر، وعلّةٍ أخرى، وهي إما توجب النقيض<sup>(٣)</sup>؛ كالمسح ركن، فيثلث كالغسل، فيقول: مسح فلا يثلث كالتيميم، أو ما أخص منه، كفي صغيرة بلا أب، وجدة<sup>(٤)</sup> صغيرة، فيولي عليها في الإنكاح؛ كذات الأب، فيقول: الأخ قاصر الشفقة، فلا يولي عليها؛ كالمال، أو ما يستلزمه<sup>(٥)</sup>؛ كقول أبي حنيفة في أحقية المنعي<sup>[١]</sup> بولدها: صاحب فراشٍ صحيح، فهو أحق من الفاسد، فيقول<sup>(٦)</sup>: الثاني صاحب فراش فاسد، فيلحقه الولد؛ كالمتزوج بلا شهود،

[١] قوله<sup>(٧)</sup>: (المنعي...) إلخ [الذي نعي إلى زوجته؛ أي: أخبرت بموته<sup>(٨)</sup>] <sup>(٩)</sup>.

- (١) آخر (٢١٣/أ) من النسخة (ك).
- (٢) أي: لا تتضمن إبطالاً لتعليل المعلّل. انظر: تقويم الأدلة ص ٣٣٦، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٨٨/٤، أصول السرخسي ٢٤٢/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٣٥٦/٢، التوضيح مع التلويح ١٨٥/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٨١/٣، مرآة الأصول ٢/٣٥٩.
- (٣) أي: المعارضة بضد ذلك الحكم؛ أي: بما يخالف حكم المستدل، بأن يذكر علة أخرى توجب خلاف ما توجه علة المستدل، من غير زيادة وتغيير في ذلك المحل بعينه. انظر: المصادر السابقة.
- (٤) في (س) و(ق): «وجد».
- (٥) أي: أن السائل يأتي بحكم يخالف حكماً آخر غير الحكم الأول، لكن فيما يثبت بهذه المعارضة من الحكم نفى للحكم الأول من حيث المعنى، فهو غير مخالف للحكم الأول صورة لا من حيث المعنى. انظر: المصادر السابقة.
- (٦) أي: الخصم، وقد ذكر غير واحد أن الإمام أبا حنيفة رحمته الله رجع عن قوله إلى القول بعد لحوقه بالأول بل بالآخر. الأم، للشافعي ٦١٠/٦، حاشية ابن عابدين ٣٨٨/٢.
- (٧) آخر (٩٩/أ) من النسخة (ل).
- (٨) انظر: لسان العرب ٣٣٤/١٥، المصباح المنير ٦١٤/٢، المعجم الوسيط ٩٣٦/٢.
- (٩) ساقطة من (ك) و(س).

وذلك<sup>[١]</sup> للإجماع على أن لا نسب منهما<sup>(١)(٢)</sup>.

**الخامس:** ما يرد على ثبوت المقصود من الحكم، وهو القول بالموجب، وهو: تسليم الدليل مع بقاء<sup>(٣)</sup> النزاع<sup>(٤)</sup>، وحاصله: منع الاستلزام حقيقة، فلا يختص بالقياس، ولا بالطردية، كما عليه بعض الحنفية<sup>(٥)</sup>، وهو ثلاثة<sup>(٦)</sup>: الأول: ما لاشتباه الحكم<sup>(٧)</sup>؛ كقوله<sup>(٨)</sup> في المثل: قتلٌ بما يقتل غالبًا، فلا ينافي القصاص؛ كالحرق، فيسلم عدم

[١] قوله: (وذلك) [أي: دليل الاستلزام؛ كالتوسل إليه، وهو أنواع

الخراجات]<sup>(٩)</sup>.

(١) في (س): «على أن النسب ليس منهما».

(٢) انظر: تقويم الأدلة ص ٣٣٧، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦٣/٤، أصول السرخسي ٢٤٣/٢، التوضيح مع التلويح ١٨٥/٢ - ١٨٦، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٨١/٣.

(٣) آخر (١٨٠/أ) من النسخة (س).

(٤) انظر: البرهان ٦٣١/٢ مسألة ٩٦٤، قواطع الأدلة ٢٠٨/٢، المنحول ص ٥٠٦، المحصول، للرازي ٢٦٩/٥، روضة الناظر ٣٢٨/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٣٨/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٢، المنهاج مع الإبهاج ١٣١/٣، كشف الأسرار، للبخاري ١٠٣/٤، التوضيح مع التلويح ١٨٩/٢، البحر المحيط ٣٧٢/٧، غاية الوصول ص ١٣٨، إرشاد الفحول ١٥٦/٢.

(٥) ذهب محققو الحنفية إلى اختصاص القول بالموجب في دفع العلل الطردية، وهي ما ليست بمؤثرة من العلل؛ لتعم المناسب والملائم، وذهب بعضهم - ومنهم المصنف - إلى عدم اختصاصه بالطردية. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٠٣/٤، أصول السرخسي ٢٦٦/٢، كشف الأسرار، للنسفي ٣١٩/٢، التلويح ١٨٩/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٥١/٣.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٣٨/٣، تشنيف المسامع ٣٦٢/٣، التحرير مع تيسير التحرير ١٢٣/٤، شرح الكوكب المنير ٣٤١/٤، مناهج العقول ٧٥٦/٣.

(٧) أي: أن يشبه الحكم على المستدل، فيتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك. انظر: المصادر السابقة.

(٨) آخر (٢٣٨/ب) من النسخة (م).

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

منافاته، والنزاع في إيجابه، ومنه: كركن فيثلاث<sup>(١)</sup>، فيقول: ثلثنا بالاستيعاب<sup>(٢)</sup>.

والثاني: ما لاشتباه المأخذ، وهو الأكثر<sup>(٣)</sup>، كقوله: التفاوت في الوسيلة لا يمنع القصاص، كالمتوسل إليه، فيقول: المانع غيره، ولم يلزم بطلانه<sup>(٤)</sup>، ويصدق في ذلك<sup>(٥)</sup> على الصحيح؛ لأنه أعرف بمذهبه<sup>(٦)</sup>.

أقول: على أن البيان<sup>[١]</sup> على من ادعى.

والثالث: أن يسكت عن مقدمة بظن العلم بها، فيسلم المذكورة،

[١] قوله: (على أن البيان...) إلخ [حاصله: أن المعترض مانع، فلا يقابل بالمانع، تدبر]<sup>(٧)</sup>.

(١) أي: كقول الشافعية: مسح الرأس ركن، فيثلاث. فواتح الرحموت ٣٩٩/٢.  
(٢) توهم المستدل أن محل النزاع التثليث بمعنى الاستيعاب، وليس كذلك، فيسلم الخصم الدليل هنا، ويقول بموجبه، ويحملة على الاستيعاب، ويقول: الاستيعاب تثليث وزيادة، بينما النزاع في التثليث بمعنى التكرار، ولذا لو أظهر المستدل مراده بالتثليث، وقال: مسح الرأس ركن، فيسن تكراره لانتفى القول بالموجب هنا. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ١٠٤/٤، التوضيح مع التلويح ١٩٠/٢، التقرير والتحبير ٢٥٦/٣، تيسير التحرير ١٢٣/٤.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٣٨/٣، التقرير والتحبير ٢٥٧/٣، تيسير التحرير ١٢٥/٤.

(٤) فلا يلزم من إبطال كون التفاوت في الوسيلة مانعاً انتفاء كل مانع لوجوب القصاص، فلا يلزم وجود جميع شرائطه ووجود مقتضيه، فيجوز ألا يجب القصاص لمانع آخر أو لفوات شرط أو لعدم المقتضى. انظر: تشنيف المسامع ٣٦٢/٣.

(٥) أي: بيان المأخذ، وإن بين إجمالاً. فواتح الرحموت ٤٠٠/٢.

(٦) وقيل: لا يصدق إلا ببيان مأخذ آخر؛ إذ ربما كان مأخذه، ولكنه يعاند قصداً؛ لإيقاف كلام خصمه. انظر: نفائس الأصول ٣٤٥٠/٨، شرح مختصر الروضة، للطوفي ٥٦٣/٣، البحر المحيط ٣٧٧/٧، مناهج العقول ٧٥٧/٣، المدخل، لابن بدران ص ٣٦٤.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وهي بدون المطوية لا تستلزم، فينفي<sup>(١)</sup> النزاع<sup>(٢)</sup>، كما يقول: ما هو [قربة]<sup>(٣)</sup> شرط النية، فيقول: مسلم؛ لكن من أين يلزم أن الوضوء شرطه النية، ولو ذكر الصغرى<sup>(٤)</sup> لا يرد إلا منعها<sup>(٥)</sup>.

أقول: ههنا نظر، وهو أن القول بالموجب فرع الموجبة، والكبرى وحدها ليست بدليل، ولا موجب لها حتى يسلم، تدبر.

ثم الجدليون على أنه لا بد فيه من انقطاع أحدهما؛ إذ لو بين المستدل أنه محل النزاع، أو أنه مأخذه بالنقل مثلاً، أو أن المحذوفة ما هي؟ وهي معلومة، ومنتجة، انقطع المعترض<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup> وإلا فالمستدل<sup>(٨)</sup>، واستبعد ابن الحاجب في الأخير<sup>(٩)</sup>؛ لأن المطوية إذا ذكرت كان له المنع، وفي التحرير<sup>(١٠)</sup><sup>[١١]</sup>: وكذا

[١] قوله: (وفي التحرير. اهـ.) [ذلك نقل بالمعنى؛ لاعتراف صاحب التقرير بالعجز عن فهم المراد، كما يلوح بالرجوع إليهما<sup>(١١)</sup>]<sup>(١٢)</sup>.

(١) في (س) و(ق): «فيقي».

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٣٨/٣، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٣٦٢/٢، تشنيف المسامع ٣٦٣/٣، التقرير والتحبير ٢٥٧/٣، تيسير التحرير ١٢٥/٤، شرح الكوكب المنير ٣٤٤/٣، مناهج العقول ٧٥٧/٣.

(٣) وهو قوله: الوضوء قربة. (٤) ساقطة من (ك) و(م).

(٥) آخر (١٥٩/أ) من النسخة (ق).

(٦) أي: لو بين المستدل أن المقدمة الصغرى المحذوفة حق، أو بأنها تنتج مطلوبه، كان انقطاعاً للمعترض.

(٧) آخر (٢٣٩/أ) من النسخة (م).

(٨) أي: إذا لم يذكر المستدل شيئاً مما سبق، فإنه يكون منقطعاً، حيث صار دليلاً لا يفضي إلى مطلوبه. انظر: رفع الحاجب ٤٧٥/٤، البحر المحيط ٣٧٨/٧، التقرير والتحبير ٣/٢٥٧، تيسير التحرير ١٢٥/٤، شرح الكوكب المنير ٣٤٥/٤.

(٩) أي: استبعد انقطاع المعترض ببيان المستدل أن المقدمة المحذوفة حق أو بأنها تنتج مطلوبه. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٤٢/٣.

(١٠) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٥٧/٣.

(١١) انظر: التقرير والتحبير ٣/٢٧٠، وعبارته: «ولم أقف على هذا عنهم - أي: الجدليين - ولم يتضح لي المراد به لأوافق على بعده».

(١٢) ساقطة من (ك) و(س).

الثاني،<sup>(١)</sup> فللمعترض أن يقول: مأخذي غيره، وبينه، إلا أن يقال، فحينئذٍ انقطع المستدل، ولا المعترض، ومن ههنا يستبين أنه<sup>(٢)</sup> لا يُلجئ أهل الطرد إلى<sup>(٣)</sup> القول بالتأثير، كما زعم بعض الحنفية، فإن الأجوبة<sup>[١]</sup> المذكورة عَنِية<sup>(٤)</sup>.

ثم الاعتراضات، إما من جنس؛ أي: نوع واحد<sup>[٢]</sup>، فيجوز تعدده اتفاقاً<sup>(٥)</sup>، أو من أجناس؛ كمنع، ونقض، ومعارضة، فمَنَعَ تعدده أهل سمرقند<sup>(٦)</sup>؛ للزوم الخبط، والغضب، والمختار: جوازه؛ لأن كل واحد<sup>(٧)</sup> مع قطع النظر عن الآخر؛ كدليل بعد دليل، وإذا جاز<sup>(٨)</sup>، فمَنَعَ أكثر النظار

[١] قوله: (فإن الأجوبة...) إلخ [وهي التي أشار إليها بقوله: لو بين المستدل أنه محل النزاع.. إلخ<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (أي: نوع واحد) [فيه إشارة إلى أن اصطلاح الأصول على عكس اصطلاح المنطق، كما مرّ جوابه]<sup>(١١)</sup>.

- (١) آخر (٢١٣/ب) من النسخة (ك).
- (٢) أي: الاعتراض بالقول بالموجب.
- (٣) آخر (١٨٠/ب) من النسخة (س).
- (٤) أي: أن غاية ما يلزم المستدل الجواب عن هذا الاعتراض بما ذكر من أجوبة، وليس من ذلك القول بالتأثير، فلا إلقاء إليه. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٢٦/٤.
- (٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٤٣/٣، شرح مختصر الروضة ٥٦٩/٣، البحر المحيط ٤٣٠/٧، التحرير مع تيسير التحرير ١٦٧/٤، شرح المحلي مع حاشية البنان ٣٢٩/٢، شرح الكوكب المنير ٣٥٢/٤.
- (٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٤٣/٣، البحر المحيط ٤٣٠/٧، التحرير مع تيسير التحرير ١٦٧/٤.
- (٧) في (س): «لأن كلاً».
- (٨) أي: إذا جاز الجمع بين الاعتراضات من أجناس مختلفة، فقد اختلف في جواز تعدد الاعتراضات المرتبة، كما سيذكرها المصنف. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٦٣، تيسير التحرير ١٦٧/٤، شرح الكوكب المنير ٣٥٠/٤.
- (٩) وملخص هذه الأجوبة: بيان أن ما ذكره المستدل في دليله محل النزاع، أو أنه مأخذ الخصم بالنقل، أو أن ما حذفه من مقدمة معلومة وحق.
- (١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.
- (١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.



تعدد المرتبة [طبعاً]<sup>(١)</sup>؛ كمنع حكم الأصل، ونقض العلية؛ لأن الثاني بعد تسليم الأوّل، فهو المتعيّن، والمختار: جوازه<sup>(٢)</sup>؛ لأن التسليم فرضي<sup>(٣)</sup>، فيقدم ما يتعلق بالأصل في العلية، ثم الفرع؛ لئلا يلزم منع بعد تسليم ضمناً<sup>(٤)</sup>.

### تكملة

للأربعة<sup>[١]</sup> على الأربعة اتفاق، واختلف في أمور، وتقدم منها: شرائع من قبلنا، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وقول الصحابي.  
ومنها: عدم [الدليل]<sup>(٥)</sup> بعد الفحص<sup>(٦)</sup>، اختاره بعض الشافعية<sup>(٧)</sup>، والحق: أنه ليس بدليل إلا بالشرع.

[١] قوله: (للأربعة) [للأئمة الأربعة على حجية الأدلة الأربعة اتفاق في الجملة]<sup>(٨)</sup>-(٩).

(١) ساقطة من (ك) و(م).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٦٣، جمع الجوامع مع تشنيف المسامع ٣٨٦/٣، البحر المحيط ٤٣٠/٧، التحرير مع تيسير التحرير ١٦٩/٤.

(٣) أي: لا اعتقادي، حتى لا يقدر على الإيراد عليه. فوائح الرحموت ٤٠١/٢.

(٤) انظر: المصادر السابقة. (٥) ساقطة من (ك) و(م).

(٦) آخر (٢٣٩/ب) من النسخة (م).

(٧) ومنهم البيضاوي. قال الإسنوي: «من الأدلة المقبولة عند المصنف - أي: البيضاوي - الاستدلال على عدم الحكم بعدم ما يدل عليه، وتقديره أن يقال: فقدان الدليل بعد التفحص البلّغ يُغلب ظن عدمه، يعني: عدم الدليل، وظن عدمه يوجب ظن عدم الحكم، أما المقدمة الأولى فواضحة، وأما الثاني، فلأن عدم الدليل يستلزم عدم الحكم؛ إذ لو ثبت حكم شرعي، ولم يكن عليه دليل، لكان يلزم منه تكليف الغافل، وهو ممتنع، فينتج فقدان الدليل بعد التفحص البلّغ يوجب ظن عدم الحكم، والعمل بالظن واجب». نهاية السؤل ص ٣٦٥، وانظر: الإبهاج ١٨٨/٣، البحر المحيط ٦/٨، مناهج العقول ٧٩٥/٣.

(٨) انظر: المقدمة، لابن قصار ص ١٧٨، معرفة الحجج الشرعية لصدر الدين البزدوي ص ٥٠، قواطع الأدلة ٢١/١، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٩/١ - ٢٠، أصول السرخسي ٢٧٩/١، تيسير التحرير ١٧٠/٤، شرح الكوكب المنير ٥/٢.

(٩) ساقطة من (ك).

ومنها: الأخذ بأقل ما قيل<sup>(١)</sup>، أخذ به الشافعي<sup>(٢)</sup>، والحق: أنه ترجيح كالأخذ بالأصل<sup>[١]</sup> في تعارض الأشباه.

ومنها: الاستقراء، واختاره البيضاوي<sup>(٣)</sup>، والحق: أنه لا يدل على حكم الله، إلا إذا دلّ على وصف جامع<sup>[٢]</sup>، تدبر.

ومنها: الاستصحاب<sup>[٣]</sup>، وهو حجة عند الشافعية<sup>[٤]</sup><sup>(٤)</sup>، .....

[١] قوله: (كالأخذ بالأصل. اهـ.) [كقول زفر في [إلى]<sup>(٥)</sup> المرافق: غاية، فقد يدخل، وقد يخرج، والأصل عدم<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>].

[٢] قوله: (على وصف جامع) [وحيث يُرجع إلى القياس<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: (ومنها: الاستصحاب) [وهو بقاء أمر لم يظنّ عدّمه<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

[٤] قوله: (وهو حجة عند الشافعية) [من<sup>(١٢)</sup> تفاريع الاختلاف في

- (١) تقدّم ذكر هذا الدليل في مسائل الإجماع. انظر: ٣٨٢/٢.
- (٢) تقدّم النقل عن الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أن دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم. انظر: ٣٨٢/٢.
- (٣) انظر: المنهاج مع الإبهاج ١٧٣/٣، وهو اختيار تاج الدين الأرموي، وصفي الدين الهندي، وتاج الدين السبكي، وبه قال المالكية، وبعض الحنابلة. انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٨، نهاية الوصول، للهندي ٤٠٥٠/٨، الإبهاج ١٧٤/٣، شرح الكوكب المنير ٤٢٠/٤.
- (٤) وهو مذهب المالكية، والحنابلة. انظر: المحصول، لابن العربي ص ١٣٠، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٦٢/٣، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٧، المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٦١، شرح مختصر الروضة ١٤٨/٣، شرح الكوكب المنير ٤٠٣/٤، مناهج العقول ٧٨٧/٣.
- (٥) زيادة من (س).
- (٦) التقرير والتحجير ٢٨٦/٣، تيسير التحرير ١٧١/٤.
- (٧) ساقطة من (ك) والمطبوع.
- (٨) ووجه رجوعه إلى القياس: لأن الحكم يكون للوصف الجامع، والاستقراء يكون لتحقيق ذلك الوصف في الجزئيات. انظر: فواتح الرحموت ٤٠١/٢.
- (٩) ساقطة من (ك) والمطبوع.
- (١٠) وقيل: هو التمسك بدليل عقلي أو شرعي لم يظهر ناقل عنه مطلقاً، وقيل: هو ثبوت أمر في الزمن الثاني؛ لثبوته في الأول؛ لفقدان ما يصلح للتغيير. وقد تقدمت هذه التعريفات. انظر: ٣٠٥/٢ هامش (١).
- (١١) ساقطة من (ك) والمطبوع.
- (١٢) في (س): «ومن».

وطائفة<sup>(١)</sup> من الحنفية، منهم أبو منصور مطلقاً<sup>(٢)</sup>، وعند أبي زيد، وشمس الأئمة، وفخر الإسلام للدفع فقط<sup>(٣)</sup>، ونفاه كثير، ومنهم المتكلمون مطلقاً<sup>(٤)</sup>، وهو المختار.

لنا: ما يوجب الوجود لا يوجب البقاء، فالحكم ببقائه بلا دليل<sup>(٥)</sup>، وأورد<sup>[١]</sup>: بأن المدعى أن سبق الوجود مع [عدم]<sup>(٦)</sup> ظن المنافى يفيد ظن البقاء.

أقول: كلتا المقدمتين<sup>(٧)</sup> أعني: <sup>(٨)</sup> كان موجوداً، أو لم يظن انتفاؤه،

الاستصحاب: أن المفقود يرث عند الشافعية<sup>(٩)</sup>، لا عند أبي زيد، ومن تابعه<sup>(١٠)</sup>، ولا يورث؛ لأنه دفع، وعلى المختار عدمه أصلي؛ لعدم سببه، تدبر<sup>[١١]</sup>.  
[١] قوله: (وأورد) [الإيراد في التلويح]<sup>(١٢)</sup> [١٣].

- (١) آخر (١٥٩/ب) من النسخة (ق).
- (٢) أي: ذهب أبو منصور الماتريدي إلى أن الاستصحاب حجة للإلزام والدفع. انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٧٧، التقرير والتحجير ٣/٢٩٠، مرآة الأصول ٢/٣٦٦.
- (٣) أي: الاستصحاب لا يكون للإيجاب؛ أي: لا يصلح للإلزام؛ لكنه حجة دافعة؛ أي: يدفع إلزام الغير واستحقاقه. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٣٧٨.
- (٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/١٥٥، المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٦١، البحر المحيط ٨/١٤، إرشاد الفحول ٢/١٧٤.
- (٥) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ٢/٢٦٩، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٣٧٨، التوضيح مع التلويح ٢/٢٠٣، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٢٩٠.
- (٦) ساقطة من (ك) و(م).
- (٧) في (ك) و(س) و(م): «المقدمتان».
- (٨) آخر (١٨١/أ) من النسخة (س).
- (٩) أي: توقف حصته حتى تبين حاله، ويعامل الحاضر من الورثة بالأسوء، وبه قال الشافعية، والمالكية، والحنابلة. انظر: فتح الوهاب، لزكريا الأنصاري ٢/١٥، المجموع، للنووي ١٦/٦٨، الشرح الكبير، للرددير ٤/٤٨٧، الشرح الكبير، لابن قدامة ٧/١٤٠.
- (١٠) تابع القاضي أبا زيد في هذه المسألة فخر الإسلام البزدوي، والسرخسي، كما سيبين المصنف. انظر: تقويم الأدلة ص ٤٠٠، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٣٧٨، أصول السرخسي ٢/٢٢٣.
- (١١) ساقطة من (ك).
- (١٢) انظر: التلويح مع التوضيح ٢/٢٠٤.
- (١٣) ساقطة من (ك) والمطبوع.

صحيحتان مع<sup>(١)</sup> الشك، فالحكم تحكّم، نعم؛ قد يرجّح الدفع على الإثبات؛ لأن عدم الطارئ أصلي، تدبر.

قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: بأن إفادته الظن ضروري، وعليه مدار تصرفات العقلاء، من إرسال الرسل، والهدايا<sup>(٢)</sup>، واستبعد: بأنه دعوى الضرورة في محل النزاع<sup>(٣)</sup>.

أقول: على أنه لا يلزم منه الحجية الشرعية؛ إذ [لم]<sup>(٤)</sup> يلزم النصب<sup>(٥)(٦)</sup> من الشارع، والإجماع على اتباع الظن، إنما هو فيه، مع أنه يجوز أن يرد [إلى]<sup>(٧)</sup> ما يثبت به الأصل<sup>(٨)</sup>، وربما تكون التصرفات مبنية على الشك والوهم<sup>(٩)</sup>، كالاختياط<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (صحيحتان مع...) إلخ [لا يخفى أنه سند للمنع، فلا يرد أن صحتهما في الجملة مع الشك، لا ينافي الظن، تدبر]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (يُرد إلى ما يثبت به الأصل) [كأحكام الباقية الثابتة بالإنشاءات الشرعية، إن قيل: قد سبق أن ما يوجب الوجود لا يوجب البقاء، فكيف يرد إلى ما يثبت به الأصل، قلنا: تلك المقدمة إلزامية، والمقصود منها رفع الإيجاب الكلي، على أن الدلالة أعم من الإيجاب، ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، تدبر]<sup>(١١)</sup>.

(١) أي: القائلون بحجية الاستصحاب.

(٢) انظر: الأحكام، للآمدي ١٥٦/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٦٢/٣، نفائس الأصول ٦٤٧/٤، المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٦١، شرح مختصر الروضة ١٥٠/٣.

(٣) ذكر ابن الهمام أن المستبعد هنا هم بعض القائلين بحجية الاستصحاب مطلقاً. انظر: التحرير مع تيسير التحرير ١٧٧/٤.

(٤) ساقطة من (ك) و(م).

(٥) آخر (٢٤٠/أ) من النسخة (م).

(٦) آخر (٢١٤/أ) من النسخة (ك).

(٧) ساقطة من (ك).

(٨) الشك: هو التردد بين التقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك، والوهم: هو اعتقاد المرجوح مع احتمال الراجح. انظر: طلبه الطلبة ص ١٤١، التعريفات ص ١٢٨، شرح الكوكب المنير ٧٦/١.

(٩) انظر: الأحكام، للآمدي ١٥٨/٤ - ١٥٩.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) ساقطة من (ك).

وثانيًا: لو لم يكن لم يجزم ببقاء الشرائع؛ لاحتمال طريان الناسخ<sup>(١)</sup>،  
والجواب: منع الملازمة<sup>(٢)</sup>؛ لجواز التواتر، وإيجاب العمل إلى ظهور  
الناسخ<sup>(٣)</sup>، أقول: على أن القطع به لم يقل به أحد.

وثالثًا: الإجماع على بقاء الوضوء، والزوجية، والملكية، وكثير، مع  
طريان الشك<sup>(٤)</sup>، قلنا: الإنشاءات توجب أحكامًا باقية إلى ظهور  
الناقض<sup>(٥)</sup>، أقول: على أن اللازم بقاء حكم الفروع، لا ظن حكمنا بالبقاء،  
كيف والشك ضد<sup>[١]</sup>.

ومنها<sup>(٦)</sup>: التلازم بين الحكمين بلا تعيين علة<sup>(٧)</sup>، وإلا فقياس<sup>(٨)</sup>، وهو  
من الاستدلال عند الشافعية، حيث عرفوه: بما ليس بالأدلة الأربعة<sup>(٩)</sup>، وهو

[١] قوله: (والشك ضد) [ولهذا أولوا قولهم: اليقين لا يزول بالشك، بأن  
المراد: أن حكم اليقين لا يزول، لا أن نفسه لا يزول، كما مر<sup>(١٠)</sup>] <sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٦٢، كشف الأسرار، للبخاري ٣/ ٣٨٠، التوضيح  
مع التلويح ٢/ ٢٠٢، التحرير مع تيسير التحرير ٤/ ١٧٦.  
(٢) أي: الملازمة بين حجية الاستصحاب، والجزم ببقاء الشرائع.  
(٣) انظر: التوضيح ٢/ ٢٠٢، التقرير والتحبير ٣/ ٢٩٠، تيسير التحرير ٤/ ١٧٦.  
(٤) انظر: الأحكام، للآمدي ٤/ ١٥٨، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/ ٢٦٢،  
المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٦١، كشف الأسرار، للبخاري ٣/ ٣٧٩، مناهج العقول ٣/  
٧٨٨.

(٥) انظر: التوضيح ٢/ ٢٠٣، التقرير والتحبير ٣/ ٢٩٠، تيسير التحرير ٤/ ١٧٦.

(٦) أي: من الأمور الزائدة على الأصول الأربعة. فواتح الرحموت ٢/ ٤٠٣.

(٧) في (س): «العلة».

(٨) مثاله: صح طلاقه فصح ظهاره، ولا يصح وضوء بغير نية، فلا يصح التيمم، ونحو  
ذلك. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/ ٢٥٠، تحفة المسؤول ٤/ ٢٢٠،  
التقرير والتحبير ٣/ ٢٨٧، تيسير التحرير ٤/ ١٧١.

(٩) انظر: الحدود للباجي ص ٤١، البرهان ٢/ ٧٢١ مسألة ١١٣٠، المنخول ص ٤٦٥،  
الأحكام، للآمدي ٤/ ١٤٥، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/ ٢٥٠، شرح المحلي  
مع حاشية العطار ٢/ ٣٨٢، شرح الكوكب المنير ٤/ ٣٩٧، إرشاد الفحول ٢/ ١٧٢.

(١٠) انظر: ٢/ ٢٤٧.  
(١١) ساقطة من (ك) و(س).

إما بين ثبوتين من الطرفين، كما في المساواة<sup>(١)</sup>، أو من طرف فقط، كما في العموم مطلقاً<sup>(٢)</sup>، كمن صحَّ<sup>[١]</sup> ظهاره صح طلاقه، أو بين نفي وثبوت، وبالعكس<sup>(٣)</sup>، كما في المنفصلة الحقيقية<sup>(٤)</sup>، نحو: الخنثى<sup>(٥)</sup> إما رجل،<sup>(٦)</sup>

[١] قوله: (كمن صح. اهـ.) [هذا عند الشافعية مثال للمساواة، وعند الحنفية للعام مطلقاً؛ لأن طلاق الذمي عندهم صحيح<sup>(٧)</sup> دون ظهاره<sup>(٨)</sup>] <sup>(٩)</sup>.

(١) هذا هو القسم الأول من أقسام التلازم، وهو: أن يكون التلازم بين الحكمين الثبوتيين تلازماً من الطرفين كليهما، فيكون أحدهما لازماً والآخر ملزوماً، والعكس. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٥٤/٣، التقرير والتحبير ٢٨٧/٣، تيسير التحرير ١٧١/٤.

(٢) وهو القسم الثاني وهو: أن يكون التلازم بين حكمين ثبوتيين من طرف واحد فقط، فيكون أحدهما لازماً، والآخر ملزوماً دون العكس؛ كالجسم والحدوث، فإن وجود الجسم يلزم منه الحدوث لا العكس. انظر: المصادر السابقة.

(٣) وهذا القسم الثالث من أقسام التلازم، وهو: التلازم بين حكمين في النفي والإثبات والوجود والعدم، طرداً وعكساً؛ كالحدوث وجوب البقاء، فإن بينهما منافاة وجوداً وعدماً، حيث يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر، ومن نفي كل منهما ثبوت الآخر. انظر: المصادر السابقة في القسم الثاني.

(٤) القضية المنفصلة الحقيقية هي: ما حُكِمَ فيها بتنافي طرفيها صدقاً وكذباً، بمعنى: أن الطرفين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلا يمكن أن يصدقا معاً، ولا يمكن ألا يصدقا معاً؛ كقولنا: العدد الصحيح إما أن يكون فرداً، وإما أن يكون زوجاً، فلا يمكن أن يكون العدد الصحيح زوجاً وفرداً في وقت واحد، ولا يمكن ألا يكون زوجاً ولا فرداً. انظر: معيار العلم، للغزالي ص ١١٠، ضوابط المعرفة، للميداني ص ٢٧٨.

(٥) الخنثى: شخص له ألتا الرجال والنساء، أو ليس له شيء منهما أصلاً. انظر: طلبة الطلبة ص ٣٤٠، أنيس الفقهاء ص ١٦٢، معجم لغة الفقهاء ص ٢٠١.

(٦) آخر (١٦٠/أ) من النسخة (ق).

(٧) آخر (٩٩/ب) من النسخة (ل).

(٨) انظر: المبسوط ٢٣١/٦، فتح القدير، لابن الهمام ٩٤/٤، روضة الطالبين ٢٥٥/٦، المجموع ٣٤٢/١٧.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

أو امرأة، أو بين نفي وثبوت فقط<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> كما في مانعة<sup>(٣)</sup> الخلو، نحو: <sup>(٤)</sup> ما لا يكون جائزًا فمنهي<sup>[١]</sup>، أو بالعكس فقط<sup>(٥)</sup>، كما في مانعة الجمع<sup>(٦)</sup>، نحو: ما يكون مباحًا فليس بحرام، والحق: أنه<sup>(٧)</sup> كيفية الاستدلال بأحد الأربعة، كقولك: هذا ما دل عليه الأمر، وكلّما دل عليه الأمر فهو واجب، كيف لا، والتلازم بينهما ليس بعقلي؛ بل شرعي، فلا يثبت إلا بالشرع، تدبر.

[١] قوله: (فمنهي) أراد بالمنهي ما يعم المكروه، حتى يكون بينه وبين الجائز بالمعنى الأعم مانعة الخلو<sup>(٨)</sup>، تدبر.

(١) وهذا القسم الرابع من أقسام التلازم، وهو: التلازم بين حكمين أحدهما نفي، والآخر ثبوت، ويكون النفي ملزومًا للثبوت، فيلزم من نفي كل منهما ثبوت الآخر دون العكس. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٥٤/٣، التقرير والتحجير ٢٨٨/٣، تيسير التحرير ١٧٢/٤.

(٢) آخر (٢٤٠/ب) من النسخة (م). (٣) في (ك) و(م): كمانعة.

(٤) آخر (١٨١/ب) من النسخة (س).

(٥) هذا هو القسم الخامس من أقسام التلازم، وهو عكس سابقة، بأن يكون بين حكمين أحدهما ثبوت والآخر نفي، ويكون الثبوت ملزومًا للنفي، فيلزم من ثبوت كل منهما نفي الآخر دون العكس. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٥٥/٣، شرح العضد ٢٨٢/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٣٦٦/٣، تيسير التحرير ١٧٢/٤.

(٦) مانعة الجمع هي: القضية التي حُكم فيها بتنافي طرفيها من ناحية الصدق لا الكذب، بمعنى: أنه لا يمكن اجتماعهما، ويجوز أن يرتفعا، فالتنافي إنما هو في الجمع فقط، ولهذا سُميت مانعة جمع، كما لو قلنا: إمّا أن يكون الجسم أبيضًا أو أسودًا، فهذه القضية هي قضية منفصلة مانعة جمع، حيث يمتنع جمع البياض والسواد في الجسم، ولكن يمكن أن يكون الجسم لا أسودًا، ولا أبيضًا، فيكون أحمرًا - مثلاً - فيمكن أن يرتفعا معًا. انظر: معيار العلم، للغزالي ص ١١٠ وما بعدها، ضوابط المعرفة، للميداني ص ٢٧٨ وما بعدها.

(٧) أي: الاستدلال بالتلازم.

(٨) مانعة الخلو هي: وهي القضية التي حُكم فيها بتنافي طرفيها من ناحية الكذب لا الصدق فهي عكس مانعة الجمع، فيمكن أن يجتمعا، ولكن لا يمكن أن يرتفعا؛ كقولنا: الجسم إمّا أن يكون في الماء أو لا يغرق، فلا يمكن أن يرتفعا، بمعنى: ألا يكون في الماء، وفي نفس الوقت يغرق، ولكن يمكن أن يجتمعا، فيكون في الماء، ولا يغرق، فصدق المقدم والتالي معًا. انظر: المصدرين السابقين.

## الفصل الثاني

### الاجتهاد والتقليد

#### خاتمة

**الاجتهاد:** بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني<sup>(١)</sup>.

أقول: المراد من الفقيه، من أتقن بمبادئه، لا المجتهد بالفعل، كما هو ظاهر المختصر<sup>[١](٢)</sup>، .....

[١] قوله: (كما هو ظاهر المختصر) [قال في شرح المختصر<sup>(٣)</sup>: قولنا: الفقيه، احتراز عن استفراغ غير الفقيه وسعه، وفي «شرح الشرح»<sup>(٤)</sup>: الظاهر أنه لا وجه لهذا الاحتراز، فإنه لا يصير فقيهاً إلا بعد الاجتهاد، وفي التحرير<sup>(٥)</sup>: نفي الحاجة إلى قيد الفقيه؛ للتلازم بينه وبين الاجتهاد سهو؛ لأن المذكور بذل الطاقة، لا الاجتهاد، وهو يتصور من غيره في طلب حكم.

ولا يذهب عليك أن فيما ذكرنا إشارة إلى دفع إيراد التفتازاني؛ لأن مبناه على أخذ الفقيه بالفعل، وكذا إيراد ابن الهمام عليه؛ لأن أخذ الفقيه بالفعل

(١) انظر في تعريف الاجتهاد: المحصول، لابن العربي ص ١٥٢، قواطع الأدلة ٣٠١/٢، المستصفى ص ٣٤٢، روضة الناظر ٣٣٣/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/ ٢٨٦، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٩، كشف الأسرار، للبخاري ١٤/٤، التلويح ٢/ ٢٤٣، البحر المحيط ٢٢٧/٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٩١/٣، إرشاد الفحول ٢/ ٢٠٥، المدخل، لابن بدران ص ٣٦٧.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/ ٢٨٨، حيث قال ابن الحاجب: «والفقيه تقدّم»، ومراده ما تقدّم في أول الكتاب من تعريف الفقه بأنه: العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال، فيكون الفقيه هو العالم بتلك الأحكام.

(٣) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٧٤.

(٤) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٥٧٩/٣.

(٥) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٩١/٣.



وإلا لزم التسلسل في الاجتهاد<sup>(١)</sup>، ولا من يحفظ الفروع فقط، على ما شاع الآن؛ لأن بذل سعيه ليس باجتهاد اصطلاحاً<sup>(٢)</sup>، وإنما قيّد الحكم بالشرعي؛ لأنه المقصود ههنا<sup>(٣)</sup>، وأما التقييد بالظني، فمبني على أن النظرية تستلزم الظنية؛ لأنها إما لضعف دلالة المتن، أو السند، وفيه ما فيه<sup>[١]</sup>.

ثم قسّموه<sup>(٤)</sup> إلى واجب عيناً على المسؤول عند خوف فوت الحادثة، وفي حق نفسه، وكفاية عند عدم الخوف، وثمّ غيره، فيأثمون<sup>[٢]</sup> بتركه،

يوجب إخراج المحدود من الحد؛ لأن الاجتهاد شرط؛ فقليل: وجوده ليس فقهاً بالفعل، فبذل طاقته، بذل طاقة غير الفقيه بالفعل، تدبر<sup>[٥]</sup>.

[١] قوله: (وفيه ما فيه) [وهو أن النظرية ربما تكون للخفاء، والخفي ربما يكون قطعياً يعرف بالنظر، ودقيق التأمل<sup>(٦)</sup>]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (فيأثمون...) إلخ [قال السبكي<sup>(٨)</sup>: إن أصح الوجهين عندهم

(١) لتوقف اجتهاد كل عالم بالأحكام على اجتهاد غيره، وهذا على القول بأن العلم بتلك الأحكام لا يحتاج إلى بذل وسع في النظر والبحث والاستدلال، كما سيبين المصنف.

(٢) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣/٥٨٠، التقرير والتحبير ٣/٢٩٢، وتيسير التحرير ٤/١٧٩.

(٣) ويرى بعض الأصوليين أنه لا حاجة لإضافة قيد (شرعي)؛ لأن قيد الفقيه يغني عنه؛ إذ الفقيه هو المستنبط للحكم الفرعي من دليله التفصيلي، وهو إنما يكون في الشرع. انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٢/٤٢١، شرح الكوكب المنير ٤/٤٥٨.

(٤) أي: الاجتهاد. (٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) ذهب كثير من الأصوليين؛ كالغزالي، وابن قدامة، والبيضاوي، وغيرهم إلى أن الاجتهاد يجري في القطعيات كما يجري في الظنيات، وذهب بعضهم كالآمدي، وابن الحاجب، وعلاء الدين البخاري، وغيرهم إلى أن بذل الفقيه وسعه في معرفة حكم شرعي قطعي ليس باجتهاد. انظر: المستصفى ص ٣٤٢، روضة الناظر ٢/٣٣٣، الإحكام، للآمدي ٤/١٩٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٤، المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٩٤، شرح مختصر الروضة ٣/٥٧٦، كشف الأسرار، للبخاري ٤/١٤، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٢/٤٢٠، التلويح ٢/٢٤٣، البحر المحيط ٨/٢٢٧، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٩١، مناهج العقول ٣/٨٥١.

(٧) ساقطة من (ك) و(س). (٨) انظر: رفع الحاجب ٤/٥٣٠.

ويسقط بفتوى أحدهم،<sup>(١)</sup> ولو ظن خطأ<sup>[١]</sup>، وإلى مندوب؛ كالاجتihad<sup>(٢)</sup> قبل الوقوع، وإلى حرام في مقابلة قاطع، هذا، وشرطه مطلقاً<sup>[٢]</sup> - بعد صحة إيمانه، ولو بالأدلة الإجمالية، ومعرفة الكتاب، قيل: بقدر<sup>[٣]</sup> خمسمائة آية،

عدم الإثم بالرد، إذا كان هناك غير المسؤول، وأصحهما فيما إذا كان في الواقعة شهود يحصل الغرض<sup>(٣)</sup> ببعضهم، ووجوب الإجابة إذا طلب الأداء من البعض، قال: وفي الفرق غموض، انتهى<sup>[٤]</sup>.

[١] قوله: (ولو ظن خطأ) [أي: لو ظن مجتهد آخر خطأ المفتي، لا يجب عليه الاجتهاد فيه؛ لسقوط الوجوب بفتواه]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (وشرطه مطلقاً) [أما خاصاً، فمعرفة ما يتعلق بخصوص المسألة]<sup>(٦)</sup> [٧].

[٣] قوله: (قيل: بقدر...) إلخ [التحقيق: عدم التحديد في عدد؛ لاختلاف القرائح والأذهان]<sup>(٨)</sup> [٩].

(١) آخر (٢١٤/ب) من النسخة (ك). (٢) آخر (٢٤١/أ) من النسخة (م).

(٣) هكذا في (ل) والمطبوع، وفي المصدر: «الفرض».

(٤) ساقطة من (ك) و(س). (٥) ساقطة من (ك) و(س).

(٦) سيأتي كلام المصنف عن الاجتهاد الخاص في بعض المسائل في المسألة اللاحقة، وهي مسألة تجزؤ الاجتهاد.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) قال الزركشي في حفظ المجتهد من الكتاب: «قال الغزالي، وابن العربي: وهو مقدار خمسمائة آية، وحكاها الماوردي عن بعضهم، وكأنهم رأوا مقاتل بن سليمان أول من أفرد آيات الأحكام في تصنيف، وجعلها خمسمائة آية، وإنما أراد الظاهرة لا الحصر... وقد نازعهم ابن دقيق العيد، وقال: هو غير منحصر في هذا العدد؛ بل هو مختلف باختلاف القرائح والأذهان، وما يفتحه الله على عباده من وجوه الاستنباط، ولعلمهم قصدوا بذلك الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية بالذات، لا بطريق التضمن والالتزام». البحر المحيط ٢٣٠/٨. وانظر: المحصول، لابن العربي ص ١٣٥، قواطع الأدلة ٢/٣٠٥، المستصفي ص ٣٤٢، المحصول، للرازي ٢٣/٦، كشف الأسرار، للبخاري ٤/١٥، نهاية السؤل ص ٣٩٨، التقرير والتحرير ٣/٢٩٢، شرح الكوكب المنير ٤/٤٦٠، إرشاد الفحول ٢/٢٠٧.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

والسنة متنا، قيل: التي يدور عليه العلم ألف ومائتان<sup>(١)</sup>، وسندًا مع العلم بحال الرواة، ولو بالنقل عن أئمة الشأن<sup>(٢)</sup>، ومواقع الإجماع<sup>(٣)</sup> - أن يكون ذا<sup>(٤)</sup> حظ وافر<sup>(٥)</sup> مما تصدى له هذا العلم، فإن تدوينه وإن كان حادثًا؛ لكن المدوّن سابق، وأما العدالة فشرط قبول الفتوى<sup>(٦)</sup>.

### مسألة

اختلف في تجزؤ الاجتهاد<sup>(٧)</sup>، ويتفرع عليه اجتهاد الفرضي في الفرائض<sup>(٨)</sup> فقط.

فالأكثر: نعم<sup>(٩)</sup>، ومنهم: الغزالي<sup>(١٠)</sup>، وابن الهمام<sup>(١١)</sup>، وهو الأشبه<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: المسودة ص ٥١٦، البحر المحيط ٢٣٠/٨، شرح الكوكب المنير ٥٦١/٤، إرشاد الفحول ٢٠٧/٢.

(٢) انظر: قواطع الأدلة ٣٠٥/٢، المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٩٨، كشف الأسرار، للبخاري ١٥/٤، التوضيح مع التلويح ٢٣٥/٢، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٤٢٤/٢، التقرير والتحبير ٢٩٢/٣، شرح الكوكب المنير ٤٦١/٤.

(٣) انظر: المصادر السابقة. (٤) في (ك) و(م): «ذو حظ».

(٥) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خير لقوله: وشرطه مطلقًا.

(٦) ذهب أكثر الأصوليين إلى أن العدالة ليست شرطًا في تحقق الاجتهاد، وذهب بعضهم إلى اشتراط العدالة ليعتمد على قوله في الاجتهاد. انظر: قواطع الأدلة ٣٠٦/٢، المستصفى ص ٣٤٤، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٤٢٥/٢، كشف الأسرار، للبخاري ١٥/٤، البحر المحيط ٢٣٦/٨، والتحبير مع تيسير التحرير ١٨٢/٤.

(٧) تجزؤ الاجتهاد: جريانه في بعض المسائل دون بعض، بأن يكون العالم قد تحصل له في بعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة دون غيرها، وقيل: التمكن من استخراج بعض الأحكام دون بعض. انظر: بيان المختصر ٢٩١/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٣٧٤، شرح المحلي مع حاشية العطار ٤٢٥/٢، إرشاد الفحول ٢١٦/٢.

(٨) آخر (١٨٢/أ) من النسخة (س).

(٩) انظر: رفع الحاجب ٥٣٢/٤، البحر المحيط ٢٤٢/٨، التقرير والتحبير ٢٩٢/٣، شرح الكوكب المنير ٤٧٣/٤.

(١٠) انظر: المستصفى ص ٣٤٥. (١١) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٩٣/٣.

(١٢) آخر (١٦٠/ب) من النسخة (ق).

وقيل: لا<sup>(١)</sup>، وتوقف ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>.

لنا: كما أقول: أولاً: ترك العلم عن دليل إلى تقليد خلاف المعقول، كيف، وفيه ريب، وقد قال: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: «استفت نفسك، وإن أفتاك المفتون»<sup>(٤)</sup>، ففيه ترجيح اجتهاده على اجتهاد غيره.

واستدل<sup>(٥)</sup>: أولاً: لو لم يتجزأ؛ لَعَلِمَ بجميع المآخذ، فعلم بجميع الأحكام<sup>[١]</sup>، وأجيب: بمنع الملازمة الثانية<sup>(٦)</sup>؛ لجواز التوقف على

[١] قوله: (بجميع الأحكام) [قد سئل مالك عن أربعين مسألة، فأجاب عن أربع، وقال في ست وثلاثين: لا أدري، فعلم أن العلم بالجميع، قد ينتفي في المجتهد المطلق]<sup>(٧)</sup> (٨).

(١) يذكر الأصوليون هذا القول دون نسبه لأحد، وقد ذكر الشوكاني هذا القول، ومال إليه. انظر: إرشاد الفحول ٢/٢١٦. وانظر: المحصول، للرازي ٦/٢٥، شرح مختصر الروضة ٣/٥٨٥، البحر المحيط ٨/٢٤٢، شرح الكوكب المنير ٤/٤٧٤.

(٢) لم يصرح ابن الحاجب بالتوقف، وإنما يظهر من كلامه ذلك. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٤.

(٣) رواه الترمذي (٢٥١٨) أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، وقال: وهذا حديث صحيح. ٤/٦٦٨، والنسائي (٥٧١١)، كتاب الأشربة، الحث على ترك الشبهات ٨/٣٢٧، والحاكم (٢١٦٩)، كتاب البيوع، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ٢/١٥.

(٤) رواه بهذا اللفظ أبو نعيم في الحلية ٩/٤٤، والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية (٢٥٨٢) ٢/٣١٦ من حديث واثلة بن الأسقع، ورواه أحمد في مسنده (١٨٠٠١) ٢٩/٥٢٨، من حديث وابصة بلفظ: «استفت قلبك واستفت نفسك البر ما اطمانت إليه النفس واطمان إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك ثلاثاً».

(٥) أي: على القول بجواز تجزؤ الاجتهاد.

(٦) وهي: أنه يلزم من العلم بجميع المآخذ العلم بجميع الأحكام.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٤، شرح مختصر الروضة ٣/٥٨٦، شرح الكوكب المنير ٤/٤٧٣، إرشاد الفحول ٢/٢١٦.

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

الاجتهاد،<sup>(١)</sup> وعدم المانع من التعارض وغيره<sup>(٢)</sup>.

أقول: ولك أن تمنع الملازمة الأولى؛ لأن عمر وغيره من الصحابة، اجتهدوا في مسائل كثيرة، لم يستحضروا فيها النصوص، حتى رويت لهم، فرجعوا إليها<sup>(٣)</sup>.

وثانيًا: إذا حصل ما يتعلق بمسألة، فهو وغيره فيها سواء، والمزية في غيرها لا دخل له فيها<sup>(٤)</sup>، وأجيب: بمنع الاستواء<sup>[١]</sup>، فقد يكون ما لم يعلمه متعلقًا بها، وهذا غير ظاهر في المجتهد المطلق<sup>(٥)</sup>.

قالوا: كلّمّا يقدر جهله به، يجوز تعلقه بالحكم المفروض<sup>(٦)</sup>، قلنا: المفروض حصول جميع ما يتعلق به في ظنه، ولو بتقرير الأئمة، والاحتمال

[١] قوله: (بمنع الاستواء. اهـ.) [لا يقال: هذا الجواب هو بعينه ما ذكر دليلاً من قبل النافي، وقد سبق دفعه؛ لأننا نقول: ربما يصح في مقام المنع والاستناد، ما لا يصح في مقام الاستدلال، نعم؛ قوله: والاحتمال البعيد إلخ، لا يخلو عن<sup>(٧)</sup> إشارة إلى دفع هذا المنع، فتأمل<sup>[٨]</sup>.

(١) آخر (٢٤١/ب) من النسخة (م).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٤، التحرير مع تيسير التحرير ٤/ ١٨٣، شرح الكوكب المنير ٤/ ٤٧٣.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٣/ ٥٨٧.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/ ١٤٦٩، التقرير والتحجير ٣/ ٢٩٣.

(٥) انظر: شرح العضد مع حاشية التفتازاني ٢/ ٢٩٠، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/ ٣٧٣، تيسير التحرير ٤/ ١٨١.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢/ ٢٩٠، شرح مختصر الروضة ٣/ ٥٨٦، غاية الوصول ص ١٦٥، شرح المحلي مع حاشية البناي ٢/ ٣٨٧، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/ ٣٧٢، إرشاد الفحول ٢/ ١٠٤٣.

(٧) آخر (١٠٠/أ) من النسخة (ل).

(٨) ساقطة من (ك) و(س).

البعيد لا يقدح في الظن<sup>(١)</sup>، أقول: وأيضًا لو تم؛ لكان كل مجتهدٍ مساويًا لكل في كل باب، واللازم باطل.

### مسألة

هل كان يجوز له عليه الصلاة والسلام الاجتهاد في الأحكام<sup>(٢)</sup>، وهو في حقه القياس فقط؛ لأن المرادات واضحة، ولا تعارض عنده<sup>(٣)</sup>.  
فمنعه الأشاعرة<sup>(٤)</sup>، وأكثر المعتزلة<sup>(٥)</sup>: شرعًا، أو عقلاً، وجوّزه الأكثر<sup>(٦)</sup>.

فهل كان متعبداً به، فالأكثر: نعم<sup>(٧)</sup>؛<sup>(٨)</sup> لكن عند الحنفية: بعد انتظار الوحي إلى خوف<sup>(٩)</sup> فوت الحادثة؛<sup>(١٠)</sup> لأن اليقين لا يترك عند إمكانه، فإن أقر عليه، صار كالنص قطعاً<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢/٢٩١، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٧٠، إرشاد الفحول ٢/١٠٤٣.

(٢) ذكر بعض الأصوليين أن ما يتعلق بمصالح الدنيا، وتدبير الحروب ونحوها يجوز له ﷺ الاجتهاد فيها بالإجماع، وكذلك الاجتهاد في تحقيق مناهج الحكم، ومنه الأقضية، وفصل الخصومات، جائز له ﷺ بالإجماع. انظر: نفائس الأصول ٤/٥٢٤، نهاية السؤل ص ٣٩٥، البحر المحيط ٨/٢٤٧، شرح الكوكب المنير ٤/٤٧٤، إرشاد الفحول ٢/٢١٧.

(٣) انظر: المعتمد ٢/٢١٠، البحر المحيط ٨/٢٥١، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٨٢.

(٤) انظر: المسودة ص ٥٠٧، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٧٠، التقرير والتحبير ٣/٢٩٦.

(٥) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٤١٦، الإحكام، للآمدي ٤/٢٠٠، شرح مختصر الروضة ٣/٥٩٤، نهاية الوصول، للهندي ٨/٣٧٩٠، نهاية السؤل ص ٣٩٥، البحر المحيط ٨/٢٤٨، التقرير والتحبير ٣/٢٩٦.

(٦) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٧٠، نهاية السؤل ص ٣٩٥، إرشاد الفحول ٢/٢١٨.

(٧) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٣/٤١٦، المحصول، للرازي ٦/٧، روضة الناظر ٢/٣٤١، الإحكام، للآمدي ٤/٢٠٠، بيان المختصر ٣/٢٩١، إرشاد الفحول ٢/٢١٨.

(٨) آخر (٢١٥/أ) من النسخة (ك). (٩) آخر (١٨٢/ب) من النسخة (س).

(١٠) آخر (٢٤٢/أ) من النسخة (م).

(١١) انظر: الفصول في الأصول ٣/٢٣٩، أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٢٠٥، أصول السرخسي ٢/٩١، التوضيح مع التلويح ٢/٢٩، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٨٣.

لنا: علل الأحكام [عليه]<sup>(١)</sup>، عليه الصلاة والسلام واضحة، وفي منصوص العلة التعبد كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

واستدل: أولاً: ﴿لَوْلَا كَتَبَ<sup>[١]</sup> مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٨]، حتى قال<sup>[٢]</sup> عليه الصلاة والسلام: «لو<sup>(٣)</sup> نزل من السماء عذاب، لما نجا إلا عمر»<sup>(٤)</sup>.

وثانياً: «لو استقبلت<sup>[٣]</sup> من أمري ما استدبرت، لما سقت الهدي»<sup>(٥)(٦)</sup>.

[١] قوله: ﴿لَوْلَا كَتَبَ﴾ (هـ). [قال صدر الشريعة<sup>(٧)</sup>: أي: لولا حكم سبق في اللوح المحفوظ، وهو أنه لا يعاقب بالخطأ، وكان هذا خطأ في الاجتهاد؛ لأنهم نظروا في أن استبقاءهم كان سبباً لإسلامهم، وأن فداهم يتقوى به على الجهاد في سبيل الله، وخفي عليهم أن قتلهم أعز للإسلام، وأثبت لمن وراءهم<sup>(٨)</sup>.  
[٢] قوله: (حتى قال هـ). [دفع لما قيل<sup>(٩)</sup>: إنه كان ترك الأولى، أو كان رخصة مختصة به ﷺ، وللجلد بعد مجال<sup>(١٠)</sup>.]

[٣] قوله: (لو استقبلت) [أي: لو علمت أولاً، ما علمت آخرًا]<sup>(١١)</sup>.

(١) ساقطة من (س).

(٣) آخر (أ/١٦١) من النسخة (ق).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٧٣٥/٥، الواقدي في المغازي ١١٠/١، الثعلبي في تفسيره ٣٧٣/٤.

(٥) رواه البخاري (٧٢٢٩)، كتاب التمني، باب قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت» ٢١٨/١٣ مع الفتح، ومسلم (١٢١١)، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام ٨٧٩/٢.

(٦) وجه الدلالة: أن سوق الهدي كان بالرأي، وإلا لما قال ﷺ ما قال. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٥، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٩٨/٣، شرح الكوكب المنير ٤٧٨/٤، مناهج العقول ٨٥٣/٣، فواتح الرحموت ٤٠٨/٢.

(٧) انظر: التوضيح مع التلويح ٣١/٢. (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) نقل صاحب التقرير وصاحب التيسير هذا القول عن الكرمانى. انظر: التقرير والتحجير ٢٩٧، تيسير التحرير ١٨٥/٤.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س). (١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

وثالثاً<sup>(١)</sup>: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] إذ لا يصح فيه الإبصار، ولا العلم؛ لعدم المفعول الثالث؛ بل الرأي<sup>(٢)</sup>، وجعل ما مصدريةً ضعيفاً، وحمل فخر الإسلام على الإلهام<sup>(٣)</sup> لا يضر؛ لعمومه، وأجيب: بأنها<sup>(٣)</sup> لا تدل على التعبد.

[١] قوله: (وثالثاً...) إلخ [اعلم أن هذا الاستدلال من أبي يوسف<sup>(٤)</sup> وقرّره الفارسي<sup>(٥)</sup>، وحاصله: أن الإبصار لا يصح ههنا، بعد إمكان رؤية العين في الأحكام، وكذا العلم؛ لأنه بسبب الهمزة اقتضى ثلاثة مفاعيل: الأول: مذكور، وهو الكاف، والثاني: الذي هو أول مفعولي علمت، أيضاً مذكور حكماً؛ لأنه منوي، بقرينة أن الموصول، لا بد له من عائد، والثالث: ليس بمذكور، لا حقيقة ولا حكماً، مع أنه يجب ذكر الثاني عند ذكر الأول من مفعولي علمت، على ما تقرر في النحو، فتعين أن يكون المراد الرأي؛ أي: بما جعله الله رأياً لك<sup>(٦)</sup>].<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٧/٣، شرح المختصر، للعضد ص ٣٧٥، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٧٣/٤، حاشية العطار على شرح المحلي ٤٢٥/٢.

(٢) قسّم فخر الإسلام الوحي نوعين: باطناً، وظاهراً - كما سيأتي - ثم قسّم الظاهر ثلاثة أقسام: الأول: ما ثبت بلسان الملك فوق في سمعه.

الثاني: ما ثبت عنده ووضح له بإشارة الملك من غير بيان بالكلام.

الثالث: ما تبدّى لقلبه بلا شبهة، ولا مزاحم، ولا معارض، بإلهام من الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]. انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٠٤/٣.

(٣) في (ك) و(م): «بأن».

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٧/٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٢٩١، فصول البدائع ٤٨٦/٢، حاشية العطار على شرح المحلي ٤٢٥/٢.

(٥) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، أخذ العلم عن الزجاج، وأبي بكر بن السراج، وتنقل في البلاد حتى عُرف فضله، وصار من أبرز نحاة عصره، من مصنفاته: «الإيضاح»، و«التكملة في النحو»، توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. انظر: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، سير أعلام النبلاء ٣٧٩/١٦، بغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٥، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٠٨، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٧٣/٤، حاشية العطار على شرح المحلي ٤٢٥/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).



ورابعاً: بأنه منصبٌ شريف، وأكثر ثواباً؛ لأنه أكثر نصباً، فلا يختص به غيره<sup>(١)</sup>، وأجيب: بأن اختصاصه بدرجة أعلى، اقتضى تخصيصه بخصائصه، كإباحة الزيادة على الأربع، وإلزام التهجد، وغير ذلك.

قالوا<sup>(٢)</sup>: **أولاً:** ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ <sup>(٣)</sup> **إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴿١﴾ [النجم: ٣، ٤]<sup>(٤)</sup>، قلنا: مختص بالقرآن؛ لأنه ردّ قولهم: افتراه<sup>(٥)</sup>، ولو سلّم عمومته، فالاجتهاد وحْيٌ باطن عند الحنفية<sup>(٥)</sup>، ولو سلّم، فلما كان متعبداً به بالوحي، لم<sup>(٦)</sup> يكن نطقاً عن الهوى<sup>(٧)</sup>.

وثانياً: لو جاز لجاز مخالفته؛ لأنه لازمه، واللازم باطلٌ اتفاقاً<sup>(٨)</sup>، قلنا: اللزوم مطلقاً ممنوع؛ بل إذا لم يقترن به قاطعٌ، وهو التقرير<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٠٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٥، نفائس الأصول ٥٢٦/٤، كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٨/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٧٣/٤، التقرير والتحبير ٢٩٨/٣، مناهج العقول ٨٥٢/٣، حاشية العطار ٢/٤٢٥.

(٢) أي: المنكرون.

(٣) وجه الدلالة: أن القياس غير الوحي، فلا ينطق به النبي ﷺ. انظر: قواطع الأدلة ٢/١٠٢، أصول السرخسي ٩١/٢، المحصول، للرازي ١٠/٦، الإحكام، للآمدي ٢/٢٠٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٥، وكشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٠٦، فواتح الرحموت ٢/٤٠٩.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٥، كشف الأسرار، للبخاري ٣/٢٠٦، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٧٣/٤، التقرير والتحبير ٢٩٩/٣، مناهج العقول ٣/٨٥٣.

(٥) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٦/٣، الوافي ١٢٦٢/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٢٩٩.

(٦) آخر (٢٤٢/ب) من النسخة (م).

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٧٦، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٧٣/٤، التلويح ٣٠/٢، التقرير والتحبير ٢٩٨/٣، تيسير التحرير ١٨٧/٤، شرح الكوكب المنير ٤/٤٧٥، مناهج العقول ٨٥٣/٣، حاشية العطار على شرح المحلي ٢/٤٢٦.

(٨) انظر: الوصول إلى الأصول ٣٨٠/٢، المحصول، للرازي ١١/٦، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٥، كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٦/٣، التقرير والتحبير ٣/٢٩٩، مناهج العقول ٣/٨٥٤.

(٩) انظر: المصادر السابقة.

وثالثًا: لو كان متعبّدًا به لم يؤخّر جوابًا، وقد أخر كثيرًا، كما في الظهار، واللعان<sup>(١)</sup>، قلنا: جاز؛ لاشتراط الانتظار<sup>[١]</sup>؛ كالحنفية، أو لعدم وجود أصل، أو لاستفراغ وسع<sup>(٢)</sup>.

ورابعًا: القادر على اليقين يحرم عليه<sup>(٣)</sup> الظن<sup>(٤)</sup>، قلنا: الوحي غير مقدور له، ولو سُلم، فمقتضاه أن<sup>(٥)</sup> لا يجتهد ما دام راجيًا له، وهو قول الحنفية<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (لاشتراط الانتظار...) إلخ [ومما يدل على صحة الانتظار، ما في «الصحيحين» عنه ﷺ قال: «إن أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج لكم من بركات الأرض، قيل: ما بركات الأرض، قال: زهرة الدنيا، فقال رجل: هل يأتي الخير بالشر؟ فصمت، حتى ظننتُ الله أنه سينزل عليه، ثم جعل يمسح عن جبينه، وقال: أين السائل، فقال: ها أنا، فقال ﷺ: إن الخير لا يأتي إلا بالخير»<sup>(٧)</sup>، كذا في التقرير<sup>(٨)</sup>][٩].

(١) انظر: التبصرة، للشيرازي ص ٥٢٣، قواطع الأدلة ١٠٢/٢، المحصول، للرازي ١١/٦، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٦، التقرير والتحجير ٢٩٩/٣، مناهج العقول ٨٥٣/٣، حاشية العطار ٤٢٦/٢.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) في (ك) و(م): غلبة.

(٤) انظر: التبصرة للشيرازي ص ٥٢٢، المستصفى ص ٣٤٧، روضة الناظر ٣٤٢/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٦، التلويح ٣١/٢.

(٥) آخر (١٨٣/أ) من النسخة (س).

(٦) انظر: التقرير والتحجير ٣٠٠/٣، تيسير التحرير ١٨٨/٤.

(٧) رواه البخاري (٦٤٢٧)، كتاب الرقائق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ١/٢٤٤ مع الفتح، ومسلم (١٠٥٢)، كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا ٧٢٧/٣.

(٨) انظر: التقرير والتحجير ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

## فائدة

الوحي عند الحنفية باطن، وهو الاجتهاد المقرر، وظاهر<sup>(١)(٢)</sup>، وهو ما يسمعه<sup>[١]</sup> من الملك، أو ما يشير إليه، كما أشار إليه بقوله: «إن روح القدس نفث في روعي<sup>[٢]</sup>، إن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب<sup>[٣]</sup>»، أو ما يلهمه الله، مع علمٍ ضروري أنه منه، جعلوه وحيًا<sup>[٣]</sup>

- [١] قوله: (وهو ما يسمعه...) إلخ [قيل: التكليم ليلة الإسراء، بلا واسطة لم يدخل<sup>(٤)</sup>، أقول: إنه مخاطبة، والظاهر أن الوحي غيرها<sup>(٥)</sup>]<sup>(٦)</sup>.
- [٢] قوله: (في روعي) [بضم الراء؛ أي: ألقى في قلبي<sup>(٧)</sup>]<sup>(٨)</sup>.
- [٣] قوله: (جعلوه وحيًا...) إلخ [جعلُ شمس الأئمة<sup>(٩)</sup> الإلهام<sup>(١٠)</sup> من

(١) في (ك): «فظاهر».

(٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٠٤/٣، أصول السرخسي ٩٠/٢، كشف الأسرار، للنسفي ١٦٣/٢، الوافي شرح المنتخب ١٢٥٧/٢، التوضيح مع التلويح ٢/٢٨، التحرير مع التقرير والتحجير ٢٩٥/٣.

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٧٦٩٤) ١٦٦/٨، البغوي في شرح السنة (٤١١٢)، كتاب الرقائق، باب التوكل على الله ٣٠٤/١٤، وأبو نعيم في الحلية ٢٦/١٠، قال الألباني عن الحديث: وبالجمله فالحديث حسن على أقل الأحوال. انظر: السلسلة الصحيحة ٨٦٧/٦.

(٤) أي: لم يدخل في التقسيم المذكور.

(٥) أي: غير المخاطبة، وقد رجّح صاحب التقرير أنها من الوحي الباطن. انظر: التقرير والتحجير ٢٩٦/٣.

(٦) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٧) انظر: الصحاح، للجوهري ١٢٢٣/٣، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٧٧/٢، لسان العرب ١٣٧/٨، المصباح المنير ٢٤٦/١.

(٨) ساقطة من (ك). (٩) انظر: أصول السرخسي ٩٠/٢.

(١٠) الإلهام: ما يلقي في الرُّوع بطريق الفيض، وقيل: ما وقع في القلب من علم، من غير استدلال بآية، ولا نظر في حجة، وقيل: إلقاء معنى في القلب بلا واسطة عبارة الملك وإشارته مقرون بخلق علم ضروري أنه منه تعالى. انظر: قواطع الأدلة ٣٤٨/٢، التعريفات، للجرجاني ص ٣٤، الحدود الأنيفة ص ٦٨، غاية الوصول ص ١٥٥، التوقيف على مهمات التعاريف ص ٨٩، تيسير التحرير ١٨٤/٤.

ظاهرًا؛ لأن المقصود يُنال به، بلا تأمل<sup>(١)</sup>، ومثله الرؤيا<sup>[١]</sup>. (٢)(٣)

ثم إلهامه حجة قطعية، عليه وعلى غيره<sup>(٤)</sup>، وأما إلهام غيره، فقليل: حجة في الأحكام، ونُسب إلى قوم من الصوفية، والجعفرية<sup>(٥)</sup>، وقيل: حجة عليه فقط، ونسب إلى عامة<sup>(٦)</sup> العلماء<sup>(٧)</sup>، وقيل: ليس حجةً أصلاً، واختاره ابن الهمام<sup>(٨)</sup>، وعُلِّلَ بانعدام ما يوجب نسبته إليه تعالى، وفيه ما فيه<sup>[٢]</sup>.

الباطن،<sup>(٩)</sup> وجهه ظاهر، وما ذكرناه أوجه<sup>[١٠]</sup>.

[١] قوله: (ومثله الرؤيا) [فيه رد على التقرير<sup>(١١)</sup>]، حيث جعل فيه من الباطن، ووجه ما ذكرنا حديث عائشة: «أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، وكان لا يرى رؤيا، إلا جاءت مثل فلق الصبح»<sup>[١٢]</sup> (١٣).  
[٢] قوله: (وفيه ما فيه) [إشارة إلى أنه لما كان مع خَلْق علم ضروري أنه

(١) انظر: كشف الأسرار، للنسفي ١٦٤/٢، الوافي ١٢٥٨/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٤/ ١٨٤.

(٢) آخر (١٦١/ب) من النسخة (ق). (٣) آخر (٢١٥/ب) من النسخة (ك).

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٢٠٩/٣، شرح المحلي مع حاشية العطار ٣٩٨/٢، التوضيح ٢٨/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٢٩٥/٣، شرح الكوكب المنير ٣٣٠/١.

(٥) انظر: التقرير والتحبير ٢٩٥/٣، تيسير التحرير ٤/ ١٨٤.

والجعفرية: اسم من أسماء الإمامية الاثني عشرية، نسبة إلى جعفر الصادق ﷺ إمامهم السادس كما يزعمون، وهو من باب التسمية للعام بالاسم الخاص. انظر: الممل والنحل، للشهرستاني ١٩٣/١، أصول مذهب الشيعة الإمامية، للقفاري ١٣٤/١.

(٦) آخر (٢٤٣/أ) من النسخة (م).

(٧) انظر: البحر المحيط ١١٤/٨ - ١١٥، التقرير والتحبير ٢٩٥/٣، حاشية العطار ٣٩٨/٢، إرشاد الفحول ٢٠٢/٢.

(٨) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٢٩٥/٣.

(٩) آخر (١٠٠/ب) من النسخة (ل). (١٠) ساقطة من (ك) و(س).

(١١) انظر: التقرير والتحبير ٢٩٦/٣.

(١٢) رواه البخاري (٣)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ٢٢/١ مع الفتح، ومسلم (١٦٠)، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١٣٩/١.

(١٣) ساقطة من (ك) و(س).

## فرع

هل يجوز عليه الخطأ؟ فالأكثر: نعم<sup>(١)</sup>، وقيل: لا<sup>(٢)</sup>، وأما أنه لا يقرر<sup>(٣)</sup> عليه فاتفاق<sup>(٣)</sup>.

لنا: مفادة<sup>(٢)</sup> أسارى بدر كما مر<sup>(٤)</sup>.

منه لغة، فما هو جوابكم في سائر العلوم الضرورية، فهو الجواب ههنا، ألا ترى أن مشافهة الملك أيضًا، لا بد من علم ضروري أنه ملك، تدبر<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (وأما أنه لا يقرر. اهـ.) [دفع لما في المختصر من توهم الخلاف فيه، حيث قال<sup>(٦)</sup>: المختار أنه ﷺ لا يقرر على الخطأ]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (لنا: مفادة...) إلخ [إن قيل: لو كان خطأ لأمر بالنقض، قلت: عدم النقض، إما لأن حكم الاجتهاد ظني لا قاطع، فينفذ، وإما لأن التقرير نسخ للحكم السابق، واللازم التنبيه لا الرفع، فتأمل<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: تقويم الأدلة ص ٢٤٩، التبصرة ص ٥٢٤، المحصول، للرازي ١٥/٦، الإحكام، للآمدني ٢٦١/٤، نهاية السؤل ص ٣٩٦، البحر المحيط ٢٥٣/٨، التقرير والتحجير ٣/٣٠١، التحجير ٣٩٠٤/٨، شرح الكوكب المنير ٤٨٠/٤.

(٢) نسب علاء الدين البخاري هذا القول إلى أكثر العلماء. انظر: كشف الأسرار ٢٠٩/٣، وانظر: نفائس الأصول ٥١٩/٤، رفع الحاجب ٥٧٥/٤، البحر المحيط ٢٥٢/٨، نهاية السؤل ص ٣٩٦.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٥٣/٨، شرح الكوكب المنير ٤٨٠/٤.

(٤) انظر: ٦٠٣/٢. (٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٦.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

(٨) وقد ذكر علاء الدين البخاري جوابًا آخر بقوله: «العمل بالاجتهاد في حياة النبي ﷺ إذا نزل بعده النص بخلافه لم يؤثر ذلك في انتقاض ذلك العمل؛ لأنه لم يكن موجودًا قبل الاجتهاد والعمل، ألا ترى أن النبي ﷺ افتدى عن أسارى بدر بالاجتهاد ثم نزل نص بخلافه... ولم يؤثر ذلك في إبطال ما مضى، بخلاف العمل بالاجتهاد في زماننا، فإنه إذا ظهر نص بخلافه ينتقض؛ لأن الموجب للبطلان كان موجودًا وقت الاجتهاد، وكان طريق الوصول إليه، وهو الطلب قائمًا، إلا أنه خفي عليه؛ لتقصيره في الطلب، فينتقض لفوات شرط صحة الاجتهاد، وهو عدم النص». كشف الأسرار ٨٣/٣.

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

واستُدل<sup>(١)</sup>: أولاً: لو امتنع؛ لكان لمانع، والأصل عدمه<sup>(٢)</sup>، وأجيب: بأنه<sup>(٣)</sup> كمال فهمه وعلو درجته، ونحو: (سها فسجد) ليس مما نحن فيه؛ لاشتراط است فراغ الوسع<sup>(٤)</sup>.

وثانياً: «إنكم تختصمون إلي»<sup>[١]</sup> الحديث، وأجيب: بأن الكلام في استنباط الكليات، لا في تطبيق الجزئيات<sup>(٥)</sup>.

قالوا<sup>(٦)</sup>: أولاً: الشك في الإصابة يخل بمقصود البعثة<sup>(٧)</sup>، قلنا: ممنوع، وإنما يكون لو كان في الرسالة<sup>(٨)</sup>، أقول: على أن التقرير حاسم<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (إنكم تختصمون...) إلخ [قال ﷺ]: «إنكم تختصمون إلي»، فلمل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه..»<sup>(١٠)</sup>[<sup>(١١)</sup>].

- (١) أي: على قول الأكثر.
- (٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٦٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٦، رفع الحاجب ٥٧٣/٤.
- (٣) أي: المانع من الخطأ في اجتهاد النبي ﷺ.
- (٤) انظر: التقرير والتحجير ٣٠١/٣، تيسير التحرير ١٩٢/٤.
- (٥) أي: أن الكلام في الخطأ في استنباط الحكم الشرعي عن أمارته، لا في الخطأ في ثبوت الحكم الشرعي لمعين في كونه يندرج تحت العموم الذي أثبت له حكم أو لا؟ انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٨٧، التقرير والتحجير ٣٠١/٣، تيسير التحرير ١٩٢/٤.
- (٦) أي: المنكرون لجواز الخطأ عليه ﷺ.
- (٧) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٦٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٦، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٢٧/٤.
- (٨) انظر: التقرير والتحجير ٣٠٠/٣، تيسير التحرير ١٩٠/٤.
- (٩) أي: من الجواب عن الدليل ثانياً: أن التقرير حاسم لمادة الشك، فلا بقاء للإخلال.
- (١٠) هكذا في (ل)، وتمة الحديث: «فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار». رواه البخاري (٧١٦٩)، كتاب الأحكام باب موعظة الإمام للخصوم ١٥٧/١٣ مع الفتح، ومسلم (١٧١٣)، كتاب الأقضية باب الحكم بالظاهر ١٣٣٧/٣.
- (١١) ساقطة من (ك) و(س).

ثانيًا: لو جاز لزم الأمر باتباع الخطأ<sup>(١)</sup>، قلنا: نحن منه كالعوام من المجتهد.

وثالثًا: اجتهاده أولى بالعصمة من الإجماع<sup>(٢)</sup>، أقول: لو تم لم يكن الإجماع مقدّمًا على النص<sup>(٣)</sup>، هذا.

### مسألة

طائفة<sup>(٤)</sup>: لا يجوز اجتهاد غيره في عصره عليه الصلاة والسلام<sup>(٥)</sup>.

ومختار الأكثر: الجواز مطلقًا<sup>(٦)</sup>، وقيل: بشرط غيبته للقضاء<sup>(٧)</sup>، وقيل: بالإذن<sup>(٨)</sup>.

وإذا جاز، ففي الوقوع مذاهب: نعم مطلقًا؛ لكن<sup>(٩)</sup>.....

(١) انظر: المحصول، للرازي ١٦/٦، المنهاج مع نهاية السؤل ص ٣٩٦، مناهج العقول ٣/٨٥٥، حاشية العطار ٢/٤٢٧.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢٦٣، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٦.

(٣) أجاب الأنصاري عن ردّ المصنف بأن تقدم الإجماع على النص ليس لأنه أولى بالعصمة من النص؛ بل لأن الإجماع كاشف عن وجود ناسخ أو ضعف في ثبوت النص أو أنه مؤول، وإلا لزم المعارضة بين القاطعين. فواتح الرحموت ٢/٤١٢.

(٤) نُقل هذا القول عن أبي الخطاب، والجبائي، وابنه، وبعض المتكلمين، وجماعة من أصحاب الشافعي. انظر: المعتمد ٢/٢١٣، الواضح، لابن عقيل ٥/٣٩٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٧٦، البحر المحيط ٨/٢٥٥.

(٥) آخر (١٨٣/ب) من النسخة (س).

(٦) انظر: المسوّدة ص ٥١١، الإحكام، للآمدي ٤/٢١٢، البحر المحيط ٨/٢٥٥، شرح الكوكب المنير ٤/٤٨١.

(٧) انظر: الواضح، لابن عقيل ٥/٣٩١، الإحكام، للآمدي ٤/٢١٢، رفع الحاجب ٤/٥٣٧، نهاية السؤل ص ٣٩٦، البحر المحيط ٨/٢٥٥، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٣٠١.

(٨) انظر: الواضح، لابن عقيل ٥/٣٩٢، المسوّدة ص ٥١١، الإحكام، للآمدي ٤/٢١٢.

(٩) آخر (٢٤٣/م) من النسخة (س).

ظَنًّا<sup>[١]</sup>، واختاره الآمدي<sup>(٢)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٣)</sup>.

لا<sup>(٤)</sup>: وعليه الجبائي، وابنه، على المشهور<sup>(٥)</sup>، ونعم: في الغائب؛ لقصة معاذ، دون الحاضر، وعليه الأكثر<sup>(٦)</sup>، والوقف مطلقاً<sup>(٧)</sup>، وقيل: إلا فيمن غاب، وعليه عبد الجبار، وكثير<sup>(٨)</sup>.

والحق: أن ترك اليقين إلى محتمل الخطأ مختاراً، مما يأباه العقل، ومن ثمة كانوا يرجعون إليه إلا لضرورة؛ كالغائب البعيد، أو للإذن؛ كتحكيم سعد بن معاذ في بني قريظة، فحكم بقتلهم، وسبي ذراريهم، فقال: «لقد<sup>(٩)</sup> حكمت بحكم الله»<sup>(١٠)</sup>، وأما قول أبي بكر: «لا

[١] قوله: (لكن ظناً) [قال السبكي<sup>(١١)</sup>: لم يقل أحد أنه وقع قطعاً]<sup>(١٢)</sup>.

(١) وهو مذهب الأكثرين. انظر: نهاية السؤل ص ٣٩٧، شرح الكوكب المنير ٤/٤٨١، إرشاد الفحول ٢/٢٢٢.

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢١٣.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٦.

(٤) وهو القول الثاني.

(٥) اختلف في مذهب الجبائي في هذه المسألة، فنسب إليه الآمدي القول بالتوقف، حيث قال: «ومنهم من توقف في ذلك مطلقاً كالجبائي». الإحكام ٤/٢١٣، وأما ابن الهمام فيرى أن المشهور عن الجبائي وابنه هو ما ذكره المصنف. انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٠٢.

(٦) انظر: المحصول، للرازي ٦/٢١، نهاية السؤل ص ٣٩٧، التقرير والتحبير ٣/٣٠٢، إرشاد الفحول ٢/٢٢٢.

(٧) أي: في الحضرة والغيبة، وقد نسب الآمدي إلى الجبائي كما تقدم. انظر: الإحكام ٤/٢١٣، وانظر: التقرير والتحبير ٣/٣٠٢.

(٨) انظر: المعتمد ٢/٢١٣، ونقله الرازي عن الأكثر، ومال إلى اختياره. انظر: المحصول ٢١/٦.

(٩) آخر (١٦٢/أ) من النسخة (ق).

(١٠) رواه البخاري (٣٠٤٣)، كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم رجل ٦/١٦٥ مع الفتح، ومسلم (١٧٦٩)، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد ٣/١٣٨٩.

(١١) انظر: رفع الحاجب ٤/٥٣٧. (١٢) ساقطة من (ك) و(س).



ها الله<sup>[١]</sup> ذا، لا يعمدُ إلى أسدٍ<sup>[٢]</sup> من أسد الله، يقاتل عن الله ورسوله، فيعطيك سلَّبه» فأقول: في كونه اجتهداً نظراً؛ لأنه بعد قوله ﷺ: «من قَتَلَ قَتِيلًا، فَلَهُ سَلْبُهُ»، وقد كان عالمًا بأنه عليه الصلاة والسلام لا يضع الحقوق إلا في مواضعها، ومن ثمة أكَّد بالقسم،<sup>(١)</sup> فلم يكن احتمال الخطأ عنده، كما في التحرير<sup>[٣]</sup>، وما دلَّ على ثبوت الخيرة له بين

[١] قوله: (لا ها الله) [الأصل: لا والله، فحذف الواو، وعُوِّض عنها حرف التنبيه، والتقدير على قول الخليل<sup>(٢)</sup>: لا والله الأمر ذا، وعلى قول الأخفش<sup>(٣)</sup>: ذا قَسَمي، وهو تأكيد للقسم، بدليل قولهم: لا ها الله ذا، لقد كان كذا]<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: (إلى أسد من أسد الله...) إلخ [اعلم أن أبا قتادة الأنصاري قَتَلَ يوم حنين مشركًا، ثم قال رسول الله ﷺ: «من قتل قَتِيلًا له عليه بَيْتَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ»، فقام، ثم قال: من يشهد لي، ثم جلس، فقال رسول الله ﷺ: مالك يا أبا قتادة، فقال: إني قتلْتُ<sup>(٥)</sup>، فقال رجل من القوم: صدق يا رسول الله، وسلبُ ذلك القَتيل عندي، فأرضه منه، فقال أبو بكر: ... إلخ؛ فأعطي أبو قتادة سلب قَتيله<sup>(٦)</sup>. فالمراد بأسد: أبو قتادة، والخطاب<sup>(٧)</sup> في فيعطيك: للرجل الذي عنده السلب، وفاعل لا يعمد، ولا يعطيك، ضمير: رسول الله ﷺ]<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (كما في التحرير) [في التحرير هذه العبارة<sup>(٩)</sup>: واجتهاد أبي بكر

(١) آخر (٢١٦/أ) من النسخة (ك).

(٢) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٢/٥، التذيل والتكميل، لأبي حيان ٤١٠/١١.

(٣) هو: سعيد بن مسعدة، وقد تقدَّمت ترجمته ٦٢٦/١، وانظر: المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، للأصبهاني ٤٦٦/٣، شرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٢/٥، التذيل والتكميل، لأبي حيان ٤١٠/١١.

(٤) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٥) هكذا في (ل)، وفي المصدر: «فقصصُ عليه القصة».

(٦) رواه البخاري (٣١٤٢)، كتاب الخمس باب من لم يخمس الأسلاب ٢٤٧/٦ مع الفتح، ومسلم (١٧٥١)، كتاب الجهاد والسير باب استحقاق القاتل سلب القَتيل ١٣٧٠/٣.

(٧) آخر (١٠١/أ) من النسخة (ل). (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣٠٢/٣.

الرجوع والاجتهاد، كما في المختصر<sup>[١]</sup>، تدبر.

## مسألة

المصيب في العقلیات<sup>(١)</sup> واحدٌ، وإلا اجتمع النقيضان<sup>(٢)</sup>، وخلاف

في هذه الحالة لا يستلزم تخييره مطلقاً؛ لعلمه أنه لكونه بحضرته، إن خالف الصواب يردّه، انتهى<sup>[٣]</sup>.

[١] قوله: (كما في المختصر) [بناء على تقرير الشارح المحقق<sup>(٤)</sup>]<sup>(٥)</sup>.

(١) يطلق الأصوليون مصطلح العقلیات، ويقصدون به أنواع:  
الأول: ما يكون الخطأ فيه مانعاً من معرفة الله تعالى ورسوله ﷺ؛ كحدوث العالم، وإثبات الصانع.

الثاني: ما يكون الخطأ فيه غير مانع من معرفة الله تعالى؛ لكنه يتعلّق بأصول الدين؛ كمسألة رؤية الله تعالى، وخروج الموحدين من النار، وخلق القرآن.

الثالث: المسائل التي ليست من الدين؛ كانهصار اللفظ في المفرد والمؤلف، وتركيب الأجسام من ثمانية أجزاء، وهذه المسائل المجتهد فيها ليس بمأجور، ولا مأزور؛ إذ هي وما أشبهها بمثابة الخلاف في كون مكة أكبر من المدينة أو أصغر.

ومما يلحقه الأصوليون بالعقلیات المسائل الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة، وهي القطعيات؛ كوجوب الصلوات الخمس، وصوم رمضان، وحج البيت، وتحريم الزنا، وتحريم الخمر.

انظر: المستصفى ص ٣٤٨، نفائس الأصول ٩/٤٠٥٩، البحر المحيط ٨/٢٧٦، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٩٥، مناهج العقول ٣/٨٦٥، إرشاد الفحول ٢/٢٢٧.

(٢) انظر: العدة، لأبي يعلى ٥/١٥٤٠، وقال: «نص عليه أحمد ﷺ في مواضع»، التبصرة، للشيرازي ص ٤٩٦، المستصفى ص ٣٤٨، المحصول، للرازي ٦/٢٩، الإحكام، للآمدي ٤/٢١٥، المسودة ص ٤٩٥، مختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر ٣/٣٠٠، نهاية الوصول، للهندي ٩/٣٨٣٧، الإيهام ٣/٢٥٧، شرح المحلّي على جمع الجوامع ٢/٤٧٩، شرح الكوكب المنير ٤/٤٨٨.

(٣) ساقطة من (ك) و(س).

(٤) وهو: سعد الدين التفتازاني، حيث قال عند قول ابن الحاجب: ثبت الخيرة بالدليل: «قول أبي بكر ﷺ: لا ها الله ذا، وتصديق الرسول ﷺ إياه، فإنه يدل على أنه كان مخيراً بين أن يرجع فيعلم، وأن يجتهد فيحكم؛ إذ لو تعين عليه العلم بالرجوع إلى النبي ﷺ لما جاز له العدول إلى الاجتهاد». حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣/٥٩٠.

(٥) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

العنبري<sup>[١]</sup> غير معقول بظاهره<sup>(١)</sup>، والمخطئ<sup>(٢)</sup> فيها، إن كان نافيًا ملة الإسلام، فكافر وآثم<sup>[٢]</sup>، على اختلاف في شرائطه كما مر<sup>[٣]</sup>، وإن لم

[١] قوله: (وخلاف العنبري...) إلخ [قال السبكي<sup>(٣)</sup>: إن مراد العنبري أن ما يؤدي إليه اجتهاده، فهو حكم الله في حقه، سواء وافق [ما]<sup>(٤)</sup> في نفس الأمر أم لا، وردّ: بأن الكلام في العقلية التي لا دخل فيها لوضع الشارع وجعله، تدبر]<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: (فكافر وآثم) [لم يقتصر على الكفر؛ احترازًا عن قول الجاحظ: إن الكافر قد لا يكون آثمًا، تدبر]<sup>(٦)</sup> [٧].

[٣] قوله: (كما مر) [أي: في المقالة الأولى]<sup>(٨)</sup>.

(١) قال الآمدي: «إن أراد - أي: العنبري - بالإصابة موافقة الاعتقاد للمعتقد، فقد أحال، وخرج عن المعقول، وإلا كان يلزم من ذلك أن يكون حدوث العالم وقدمه في نفس الأمر حقًا عند اختلاف الاجتهاد، وكذلك في كل قضية عقلية اعتقد فيها النفي والإثبات، بناء على ما أدى إليه الاجتهاد، وهو من أمحل المحالات، وما أظن عاقلًا يذهب إلى ذلك، وإن أراد بالإصابة أنه أتى بما كلف به، مما هو داخل تحت وسعه وقدرته من الاجتهاد، وأنه معذور في المخالفة غير آثم، فهو ما ذهب إليه الجاحظ، وهو أبعد عن الأول في القبح، ولا شك أنه غير محال عقلاً، وإنما النزاع في إحالة ذلك وجوازه شرعًا». الإحكام ٢١٦/٤.

(٢) آخر (٢٤٤/أ) من النسخة (م).

(٣) انظر: رفع الحاجب ٥٤١/٤، وانظر: المستصفى ص ٣٤٨، الإحكام، للآمدي ٢١٦/٤، نهاية الوصول، للهندي ٣٨٣٧/٩.

والعنبري هو: عبيد الله بن حسين العنبري، من تميم، كان قاضيًا وفتيًا من أهل البصرة، توفي سنة ١٦٨هـ. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري ٣٧٦/٥، تاريخ بغداد، للخطيب ١٠/٣٠٦، تهذيب التهذيب، لابن حجر ٧/٧.

(٤) ساقطة من (س). (٥) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٠٠، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٤٧٩/٢، مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ٤٩٦/١٢، شرح الكوكب المنير ٤/٤٨٨، مناهج العقول ٣/٨٦٥.

(٧) ساقطة من (ك).

(٨) ساقطة من (ك) والمطبوع.

يكن؛ كخُلِقَ القرآن، فآثِمٌ لا كافر<sup>(١)</sup>، ومن ثمة أولوا ما عن الشافعي من تكفير قائله بكفران النعمة<sup>(٢)</sup>.

والشرعيات القطعيات كذلك، فمنكِرُ الضروريات منها؛ كالأركان، وحجية القرآن، ونحوهما، كافر آثم<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> ومنكِرُ النظريات؛ كحجية الإجماع، وخبر الواحد، آثم فقط<sup>(٥)</sup>.  
وقال الجاحظ<sup>(٦)</sup>:

(١) انظر: حاشية التفازاني على شرح العضد ٥٩٣/٣، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٠٣/٣، مناهج العقول ٨٦٥/٣.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «قول السلف، وأئمة الفتوى؛ كأبي حنيفة، والشافعي، والثوري، وداود بن علي وغيرهم، لا يُؤثَمون مجتهدًا مخطئًا في المسائل الأصولية، ولا في الفروعية، كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره، ولهذا كان أبو حنيفة، والشافعي يقبلون شهادة أهل الأهواء، إلا الخطابية، ويصححون الصلاة خلفهم، والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين، ولا يصلى خلفه، وقالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وأئمة الدين أنهم لا يكفرون، ولا يفسقون، ولا يؤثَمون أحدًا من المجتهدين المخطئين، لا في مسألة علمية، ولا عملية». مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠٧/١٩، ولعل المقصود من هذا الكلام المجتهد الذي بذل طاقته ووسعه في معرفة الحق، ولكنه أخطأ في إصابته، وأما إذا لم يبذل وسعه، أو من جاءه الحق، وتبين له، ثم خالف، وتكبر، فلا يكون داخلًا في كلام شيخ الإسلام هذا، ولذلك فقد حُكي القول بكفر من قال بخلق القرآن، أو أنكر رؤية الله تعالى في الآخرة، ونحو ذلك عن العلماء. انظر: الإبانة، للأشعري ص ٨٧، السُّنة، للخلال ٥٤٣/٣، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٩٨.

(٢) انظر: الإبانة، للأشعري ص ٩٦، السنن الكبرى، للبيهقي ٢٠٦/١٠، المجموع، للنووي ٢٥٤/٤، شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز ص ٢٩٩.

(٣) هذا قول جمهور العلماء. انظر: بذل النظر ص ٦٩٤، المستصفى ص ٣٤٨، شرح مختصر الروضة ٦٥٩/٣، البحر المحيط ٢٨١/٨، حاشية التفازاني على شرح العضد ٥٩٣/٣، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٠٣/٣، مناهج العقول ٨٦٥/٣، حاشية العطار على شرح المحلي ٤٢٨/٢.

(٤) آخر (١٨٤/أ) من النسخة (س).

(٥) هذا قول جمهور العلماء، كما ذكر الزركشي. انظر: البحر المحيط ٢٥١/٨، وقيل: لا إثم على من بذل وسعه، ولو خالف دليلاً قاطعاً، كما تقدّم في نقل كلام شيخ إلا من خالف معلوماً من الدين بالضرورة. انظر: التقرير والتحبير ٣٠٣/٣، شرح الكوكب المنير ٤٩٢/٤.

(٦) انظر: المستصفى ٣٤٩، الإحكام، للآمدي ٢١٥/٤، كشف الأسرار، للبخاري ١٧/٤، =

لا إثم على المجتهد المخطئ أصلاً<sup>[١]</sup>، وإن جرى عليه في الدنيا حكم الكفر، بخلاف المعاند، وقيل: وهو مراد العنبري<sup>(١)</sup>.

لنا: أولاً: إجماع السابقين على أنهم من أهل النار مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

وثانياً: مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧] ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ

عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧] ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]

[١] قوله: (أصلاً) [أي: سواء كان الاجتهاد في العقليات، أو الشرعيات، وسواء كان المخطئ كافراً مخالفاً صريحاً للملة، أو ممن ينتمي إلى الإسلام من أهل القبلة، صرح به غير واحد، وهو الحق، ألا ترى أن أدلتهم لو تمت أفادت ذلك، فقول التفتازاني وغيره<sup>(٣)</sup>: إن النزاع إنما هو فيمن كان من أهل القبلة، وإلا فكيف يُتصور من المسلم الخلاف في خطأ مثل اليهود، والنصارى مجرد استبعاد بلا رواية عنه، أقول: وأيضاً فيه غفول عن [أن]<sup>(٤)</sup> المراد تحقق الاجتهاد مع شرائطه، ومنها - بالاتفاق - ألا يكون في مقابلة قاطع؛ فالاجتهاد في مقابلة الضروريات ليس باجتهاد<sup>(٥)</sup>، فتأمل<sup>(٦)</sup> [٧].

= الإبهاج ٢٥٧/٣، البحر المحيط ٢٧٧/٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٠٤/٣، إجابة السائل، للصنعاني ص ٣٨٩.

(١) تقدّم نقل كلام الآمدي في مراد قول العنبري.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٧، البحر المحيط ٢٧٨/٨، التقرير والتحبير ٣٠٥/٣، تيسير التحرير ١٩٨/٤.

(٣) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٥٩٣/٣.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) في (ل): «ليس اجتهداً»، وهو مخالف لقواعد اللغة.

(٦) قد ردّ العلماء على الجاحظ في ذلك منهم: ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: «أما الذي ذهب إليه الجاحظ، فباطل يقيناً، وكفر بالله تعالى، وردّ عليه وعلى رسوله ﷺ، فإننا نعلم قطعاً أن النبي ﷺ أمر اليهود، والنصارى بالإسلام واتباعه، وذمهم على إصرارهم، ونقاتل جميعهم، ونقتل البالغ منهم، ونعلم أن المعاند العارف مما يقل، وإنما الأكثر مقلدة، اعتقدوا دين آبائهم تقليداً، ولم يعرفوا معجزة الرسول وصدقه، والآيات الدالة في القرآن على هذا كثيرة». روضة الناظر ٣٥١/٢.

(٧) ساقطة من (ك) والمطبوع.

والتخصيص<sup>[١]</sup> بغير المجتهد مدفوع بالصيغة<sup>[٢]</sup>، أو بالإجماع على التعميم.  
قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: لا تكليف بالذات إلا بالاجتهاد؛ لأن الاعتقاد كيف،  
وقد فعل<sup>(٢)</sup>، قلنا: لا نسلم؛ لأنه مكلف بالنظر الصحيح في المواد القطعية  
المفروضة، فإذا لم يؤدَّ إلى المطلوب، عُلم أنه مقصّر<sup>(٣)</sup>.  
وثانياً: التكليف بنقيض الاجتهاد، تكليف بما لا يطاق؛ لأن ما أدى  
إليه ضروري فيمتنع<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> قلنا: ذلك امتناع بشرط الوصف، ولا يلزم منه  
الامتناع في زمانه، ولو عادياً،<sup>(٦)</sup> حتى يكون غير مقدور<sup>(٧)</sup>، هذا.

[١] قوله: (والتخصيص...) إلخ [رد على ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (بالصيغة...) إلخ [أي: من قال بقطعية العام، فعنده مدفوع  
بالصيغة، ومن قال بظنيته، فعنده مدفوع بالإجماع على عموم هذا العام  
بخصوصه<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) أي: الجاحظ ومن تبعه.

(٢) معنى الاعتقاد كيف: أي إدراك أن كذا واقع، أو ليس بواقع، لا فعل اختياري للنفس؛ ليكون  
مكلفاً أن يأتي به على وجه معين، فهو مدفوع إليه بعد فعله الاختياري وهو النظر، فهو مكلف  
باجتهاده وقد فعل. انظر: التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٣٠٥، تيسير التحرير ٤/١٩٩.

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدني ٤/٢١٨، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٧،  
التقرير والتحجير ٣/٣٠٥، تيسير التحرير ٤/١٩٩.

(٥) آخر (٢٤٤/ب) من النسخة (م). (٦) آخر (١٦٢/ب) من النسخة (ق).

(٧) أي: لا نسلم بأن نقيض اعتقادهم غير مقدور وممتنع؛ لأن الامتناع إنما هو بشرط وجود  
اعتقاد آخر مناقض، أما عند زوال الاعتقاد عن أحد النقيضين، فلا يمتنع أن يعتقد النقيض  
الآخر، ثم لو سلم بهذا الامتناع مع الشرط، فإن ذلك لا يوجب كون الفعل ممتنعاً عنهم  
غير مقدور لهم، فإن الممتنع الذي لا يجوز التكليف به ما لا يتأتى عادة كالطيران وحمل  
الجبل، وأما ما كلفوا هم به، فهو الإسلام، وهو متأت منهم ومعتاد حصوله من غيرهم،  
فمثله لا يكون مستحيلاً. انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٧٧، تيسير التحرير ٤/٢٠٠.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٧.

(٩) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(١٠) انظر: التقرير والتحجير ٣/٣٠٣، تيسير التحرير ٤/١٩٥.

(١١) ساقطة من (ك) والمطبوع.

وأما الظنيات، فلا إثم على المخطئ فيها، ولا يُعْبَأُ بتأثير بشر<sup>(١)</sup>، والأصم<sup>(٢)</sup>، زعمًا منهما أن كل حكم عليه دليل قطعي ألبته<sup>(٣)</sup>.  
 قيل: وعليه الظاهرية<sup>(٤)</sup>، والإمامية<sup>(٥)</sup>، لدلالة إجماع الصحابة على نفيه؛ إذ تواتر اختلافهم بلا تأثير<sup>(٦)</sup>.  
 وقول ابن عباس: «ألا يتق الله زيد بن ثابت، يجعل ابن الابن ابنًا، ولا يجعل أب الأب أبًا»<sup>(٧)</sup> غير مستلزم للتأثير فيها، كما في التحرير<sup>(٨)</sup>؛ لجواز ادعائه القطعية، أو المبالغة في التخطئة<sup>(٩)</sup>.

(١) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي - بفتح الميم وكسر الراء وسكون الياء - نسبة إلى مريس قرية بمصر، أبو عبد الرحمن، من موالي آل زيد بن الخطاب، أخذ الفقه عن أبي يوسف، عرف بالكلام، ودعا إلى القول بخلق القرآن، وإليه تنسب الطائفة المريسية من المرجئة، وهو أحد جلساء المأمون، وقد حظي عنده بكثير من المنزلة، فجدد فتنة القول بخلق القرآن، توفي سنة ٢١٩هـ. انظر: وفيات الأعيان ١/٢٧٧، البداية والنهاية ٢٣٦/١٠.

(٢) هو: عبد الرحمن بن كيسان، أبو بكر بن الأصم، فقيه معتزلي مفسر، قال ابن المرتضى: كان من أفصح الناس وأفقههم وأورعهم، خلا أنه كان يخطئ عليًا عليه السلام في كثير من أفعاله، ويصوب معاوية عليه السلام، وله مقالات في الأصول، توفي سنة ٢٢٥هـ. انظر: لسان الميزان، لابن حجر ٣/٤٢٧، الأعلام، للزركلي ٣/٣٢٣.

(٣) انظر: قواطع الأدلة ٢/٣٠٩، المستصفى ص ٣٥٠، المحصول، للرازي ٦/٣٥، الإحكام، للآمدي ٤/٢٢٠، كشف الأسرار، للبخاري ٤/١٩، المسودة ص ٤٩٨، الإبهاج ٣/٢٥٩، البحر المحيط ٨/٢٩٢، التحرير مع تيسير التحرير ٤/١٩٧، حاشية العطار ٢/٤٣٠.

(٤) انظر: الوصول، لابن برهان ٢/٣٤٢، شرح مختصر الروضة ٣/٦٠٣، المسودة ص ٤٩٨، شرح الكوكب المنير ٤/٤٩١.

(٥) انظر: المستصفى ص ٣٥٠، الإحكام، للآمدي ٤/٢٢٠، شرح مختصر الروضة ٣/٦٠٣.

(٦) انظر: اللمع ص ١٣٧، الوصول، لابن برهان ٢/٣٤٩، المستصفى ص ٣٥٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٨٦.

(٧) رواه الباغندي في ما رواه الأكابر عن الأصاغر (١٤) ص ١٣٣ - ١٣٤، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٨٤٥) ٢/٩٦٨، وابن بطال في شرح صحيح البخاري ١٠/٣٦٢.

(٨) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٠٤.

(٩) انظر: قواطع الأدلة ٢/٣١٤، الوصول، لابن برهان ٢/٣٥٠، والمستصفى ص ٣٥٠، الإحكام، للآمدي ٤/٢٢١.

## مسألة

كل مجتهد في المسألة الاجتهادية مصيب عند القاضي<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> والأشعري<sup>[١]</sup>، ونسب إلى الغزالي<sup>(٣)</sup>، والمزني<sup>(٤)</sup>، وغيرهما، ولا<sup>(٥)</sup> ينافي قدم<sup>[٢]</sup>

[١] قوله: (والأشعري) [كما قال أهل العراق، خلافاً لأهل خراسان، فإنهم قالوا: لم يصح هذا المذهب عن الشاعر<sup>(٦)</sup>] (٧).

[٢] قوله: (ولا ينافي قدم. اهـ.) [اعلم أن عند المصوّبة لا حكم لله في الواقعة قبل اجتهاد المجتهد؛ بل تابعٌ لظنه، فيحدث بعدد ظنون<sup>(٨)</sup> المجتهدين، وهذا بظاهره ينافي قدم الكلام<sup>(٩)</sup>، فأشار إلى دفعه بقوله: ولا ينافي إلخ، وحاصله: التزام حدوث التعلّق، كما في العلم بالحوادث، تدبر<sup>(١٠)</sup>].

(١) انظر: الاجتهاد، للجويني ص ٣١، المنخول ص ٥٦١، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٨، شرح مختصر الروضة ٣/٦٠٣.

(٢) آخر (٢١٦/ب) من النسخة (ك).

(٣) انظر: المستصفى ص ٣٥٢، حيث قال: «فالذي ذهب إليه محققو المصوبة أنه ليس في الواقعة التي لا نص فيها حكم معين يُطلب بالظن؛ بل الحكم يتبع الظن، وحكم الله تعالى على كل مجتهد ما غلب على ظنه، وهو المختار، وإليه ذهب القاضي»، وانظر: المنخول ص ٥٦٣.

(٤) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٤/١٨، والتقرير والتحجير ٣/٣٠٦.

والمزني هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو المزني، أبو إبراهيم، من أهل مصر، كان زاهداً، عالماً، مجتهداً، وكان أعرف الشافعية بمذهبهم، وأنصرهم له، صنف كتباً كثيرة في المذهب الشافعي، منها: «الجامع الصغير»، و«مختصر المختصر» وغيرها، توفي سنة ٢٦٤هـ بمصر. انظر: وفيات الأعيان ١/٢١٧، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٩٢، طبقات الشافعية، للسبكي ٢/٩٣.

(٥) آخر (١٨٤/ب) من النسخة (س).

(٦) انظر: كتاب الاجتهاد، للجويني ص ٣١، اللمع، للشيرازي ص ١٣٦، قواطع الأدلة ٢/٣٠٨، المنخول ص ٥٦١، البحر المحيط ٨/٢٨٢، والتقرير والتحجير ٣/٣٠٦.

(٧) ساقطة من (ك) و(س). (٨) آخر (١٠١/ب) من النسخة (ل).

(٩) وجه منافاة قدم الكلام عند المصوّبة: أن الوقائع لا حكم لله تعالى فيها، إلا إذا توصل رأي المجتهد إلى أمر، فهو حكم الله، وقدم الكلام يوجب قدم الحكم، فإذا كان حكم الله ليس قديماً، فيلزم منه أن كلامه ليس قديماً. انظر: فواتح الرحموت ٢/٤١٧.

(١٠) ساقطة من (ك) و(س).



الكلام، كقدم العلم، وعليه الجبائي<sup>(١)</sup>، ونسبته إلى جميع المعتزلة لم تصح<sup>(٢)</sup>، كيف، والحسن أو القبح عندهم في مرتبة الذات<sup>(٣)</sup>، فالحق<sup>[١]</sup> عندهم متعدّد، ولكن اختلفوا<sup>(٤)</sup> في أنّ تلك الحقوق متساوية<sup>(٥)</sup>، أو أحدها أحقّ<sup>(٦)</sup>، وهو القول بالأشبه.

والمختار: أن الله<sup>[٢]</sup> حكمًا معيّنًا، أوجب طلبه، ونصب

[١] قوله: (فالحقّ اهـ). [تفريع على تصويب الكل]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (والمختار أن الله...) إلخ [إن المخطئة اختلفوا، فمنهم من قال: لله حكم معيّن؛ لكن لم ينصب عليه دليلًا، وإنما يوقّف عليه اتفاقًا، كدفين نصاب<sup>(٨)</sup>، فمن أصابه فهو المصيب، وغيره المخطئ<sup>(٩)</sup>، ومنهم من قال: بل عليه دليل، وهم الجمهور، ثم اختلفوا في دليله، فقيل: ظنيّ أمرٍ يطلبه، وإذا أخطأ كان مأجورًا، وعند البعض: لا أجر، ولا إثم، وقيل: قطعي، فعند البعض المخطئ آثم، وعند البعض: غير آثم؛ لخفائه وغموضه<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٢١/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٨.

(٢) انظر النسبة إلى جميع المعتزلة: الاجتهاد، للجويني ص ٣١، اللمع ص ١٣٦، المسوّدة ص ٥٠٢، ونسبه أبو الحسين البصري، والرازي إلى: أبي الهذيل، وأبي علي، وأبي هاشم وأتباعهم. انظر: المعتمد ٣٧٠/٢، المحصول ٣٤/٦.

(٣) أي: أن المعتزلة يرون أن الحُسن والقبح يرجع إلى ذات الفعل وحقيقته، إذا كان الأمر كذلك فكيف يكون كل مجتهد مصيبًا؟ إذ لو كان الفعل حسنًا في ذاته، فحكم المجتهد بحرمة، والآخر بوجوبه، فإنه لا يمكن القول بإصابة كل منهما انظر: المنحول ص ٦٤، التوضيح مع التلويح ٣٧٦/٢، البحر المحيط ١٧٦/١، فوائح الرحموت ٢٧/١.

(٤) أي: القائلون بأن كل مجتهد مصيب، وأن الحق متعدّد.

(٥) هذا القول الأول، وهو أن جميع الحقوق متساوية في الحقّ.

(٦) هذا القول الثاني، وهو أن بعض الحقوق أحق من البعض الآخر.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٨) هكذا في (ل)، وفي كتب الأصول: «كدفين يُصاب»؛ أي: من أصابه فهو المصيب، ومن أخطأه فهو المخطئ.

(٩) انظر: بيان المختصر ٣/٣١٠، التعبير ٨/٣٩٣٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٩٢، الردود والنقود ٢/٦٩١.

(١٠) انظر: المصادر السابقة. (١١) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

عليه<sup>(١)</sup> دليلاً، فمن أصابه فله أجران، ومن أخطأه فله أجر؛ لامتناله أمر الاجتهاد ببذل الوسع، وهذا معنى قول الحنفية: إن المخطئ مصيب ابتداء<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الصحيح عن الأئمة الأربعة<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن النزاع في الفقهيات، فلا يتوجّه أن ليس كل مجتهدٍ مصيبًا، صواب أو خطأ، وعلى التقديرين، لا إيجاب كلياً<sup>(٤)</sup>.

لنا: أولاً: إطلاق الصحابة كثيراً الخطأ في الاجتهاد، ولم ينكر<sup>(٥)</sup>، فخطّوا ابن عباس في عدم القول بالعول، وهو خطأهم، فقال: «مَنْ شَاءَ باهْلُتْهُ، إِنْ اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ فِي مَالٍ نَصْفًا وَنَصْفًا وَثُلَاثًا»<sup>(٦)</sup>، ومنه: قول أبي بكر في الكلالة: «أقول برأيي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فمن الشيطان»<sup>(٧)</sup>، ومثله: قول ابن مسعود في المفوضة<sup>(٨)</sup>، ومنه: قول عليٍّ لعمر

(١) آخر (٢٤٥/أ) من النسخة (م).

(٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٨/٤، التوضيح مع التلويح ٢٤١/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٢٠٣/٤.

(٣) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٠، البحر المحيط ٢٨٦/٨ وما بعدها، شرح الكوكب المنير ٤٨٩/٤.

(٤) لأنه تقرر سابقاً أن كل مجتهد مصيب في اجتهاده، وإن أخطأ حكم الله تعالى فيه، فهو مصيب في اجتهاده، مخطئ في حكمه.

(٥) انظر: قواطع الأدلة ٣١٣/٢، المحصول، للرازي ٥٠/٦، روضة الناظر ٣٥٧/٢، الأحكام، للآمدي ٢٢٦/٤، وكشف الأسرار، للبخاري ٢٢/٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٩٧/٤، التحرير مع تيسير التحرير ٢٠٦/٤.

(٦) رواه سعيد بن منصور في سننه (٣٦)، كتاب الفرائض، باب العول ٦١/١، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٤٥٧)، كتاب الفرائض، باب العول في الفرائض ٤١٤/٦.

(٧) رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٢٥٣٧)، كتاب الفرائض، باب حجب الورثة بعضهم من بعض ١١٣/٩، والبغوي في شرح السنة (٢٢١٩)، كتاب الفرائض، باب ميراث الإخوة ٣٣٨/٨، والدارمي في السنن (٣٠١٥)، كتاب الفرائض، باب الكلالة ٤/١٩٤٤.

(٨) تقدم تخريجه، وبيان المراد بالمفوضة. انظر: ١٨٤/٢.

في المُجهضة<sup>[١]</sup>: «إن اجتهد أخطأ، وإن لم يجتهد، فقد غشك» والضمير لعبد الرحمن<sup>[٢]</sup> بن عوف في رواية البيهقي<sup>(١)</sup>.

وثانيًا: المجتهد طالب لمطلوب خبري، وهو يحتمل الصواب

[١] قوله: (المجهضة) [بضم الميم، وكسر الهاء<sup>(٢)</sup>] <sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: (والضمير لعبد الرحمن...) إلخ [كذا في التقرير<sup>(٤)</sup>]، فيسقط ما في شرح الشرح، حيث قال<sup>(٥)</sup>: المجهضة هي المرأة التي استحضرها عمر؛ فأجهضت؛ أي: أَلقت ما في بطنها، فقال عبد الرحمن بن عوف، وعثمان ابن عفان: «إنما أنت مؤدّب، لا نرى عليك شيئًا»، فقال علي عليه السلام: «إن كانا قد اجتهدا، فقد أخطأ، وإن لم يجتهدا، فقد غشاك»<sup>(٦)</sup>، من الغش، وهو الخيانة، فضمير الفاعل لهما، والخطاب لعمر، وقد وقع في الشرح<sup>(٧)</sup>: غشك، بلفظ الوحدة، فإن كان سهوًا، فذاك، وإن كان رواية، فالضمير لعثمان؛ لأنه اشتهر بالاجتهاد. انتهى<sup>(٨)</sup>، ووجه السقوط ظاهر<sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (١٦٣/أ) من النسخة (ق).

(٢) الإجهاض في اصطلاح الفقهاء: أن تسقط المرأة جنينها قبل تمام مدة الحمل. انظر: المطلع على ألفاظ المقنع ص ٤٤٤، المصباح المنير ١/١١٣، معجم لغة الفقهاء ص ٤٥.

(٣) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(٤) انظر: التقرير والتحجير ٣/٣١٠.

(٥) انظر: حاشية الفتازاني على شرح العضد ٣/٦٠١ - ٦٠٢.

(٦) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٠١٠)، كتاب العقول، باب من أفزعه السلطان ٩/٤٥٨، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٦٧٢)، كتاب الإجارة، باب الإمام يضمن، والمعلم يغرم من صار مقتولاً بتعزيز الإمام وتأديب المعلم ٦/٢٠٤، والخطيب في الفقيه والمتفقه ٢/١٢٢.

(٧) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٨٠.

(٨) هي رواية عند البيهقي، ولكن ليس فيها تسمية المستشار بأنه عثمان عليه السلام أو غيره، ولفظها: «بعث عمر بن الخطاب عليه السلام إلى امرأة في شيء بلغه عنها، فأسقطت، فاستشار، فقال له قائل: أنت مؤدّب، فقال له علي: إن كان اجتهد فقد أخطأ، وإن لم يجتهد فقد غش، عليك الدية».

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

والخطأ، والقول بأن مطلوبه ما يغلب على ظنه من الدليل لا ينفع؛ لأن الظن إنما يتعلق بالنسبة الحاكية<sup>(١)</sup>، وما في شرح المختصر<sup>(٢)</sup>: تلك النسبة<sup>(٣)</sup> ليس كونه حكم الله؛ بل كونه أليق بما عهد من الشارع اعتباره، فأقول فيه: أنه يجري<sup>[١]</sup> الكلام في الأليقية، فيجوز الخطأ فيها<sup>[٢]</sup>، فيلزم

[١] قوله: (فيه أنه يجري...) إلخ [توضيحه: إذا سئل المجتهد عن النبذ مثلاً، هل هو حرام أم لا؟ فنظر المجتهد فيه، فقاسه على الخمر، فحصل عنده أن حرمة أليق في ظني، وعنده كبرى كلية، وهي: كل ما هو أليق في ظني، فهو حكم الله، فينتج أن حرمة حكم الله، فيقول: إن الصغرى، وإن كانت وجدانية عند المجتهد؛ لكن يجوز أن يكون ظنه باللياقة غير مطابق للواقع، وحينئذ يجوز أن يكون بعض حكم الله في الواقع، لا يكون أليق في الواقع، وهذا المحال لم يلزم من صورة الاستدلال؛ لأنه بديهي، ولا من الصغرى؛ لأنها وجدانية، فلم يلزم إلا من الكبرى، فهي باطلة، فقد لا يكون ما هو أليق في ظنه حكم الله، وهو المطلوب، تدبر<sup>[٤]</sup>.

[٢] قوله: (فيجوز الخطأ فيها) [أقول: يمكن أن يجاب بالتزام أن تلك النسبة كونه حكم الله في حقه، بأن يقال: إن هذه النسبة كانت أولاً مشكوكة،<sup>(٥)</sup> ثم صارت بالإمارة مظنونة، ثم صارت بوسيلة الظن، وإن الحكم تابع لظن المجتهد مقطوعة، ولا احتمال للخطأ، ما دام لم يحدث ظن آخر، بنقيض تلك النسبة، وإن كان الخبر بالنظر إلى مفهومه يحتمل الخطأ، وذلك لا ينافي التصويب، فتأمل<sup>[٦]</sup>.

(١) انظر: روضة الناظر ٢/٣٦٢، الإحكام، للآمدي ٤/٢٢٨، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٩٩، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٢٠٨.

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٨١.

(٣) آخر (٢٤٥/ب) من النسخة (م). (٤) ساقطة من (ك) و(س).

(٥) آخر (١٠٢/أ) من النسخة (ل).

(٦) ساقطة من (ك) و(س).

على رأيهم أن بعض حكم الله<sup>(١)</sup> في الواقع مما لا يليق في الواقع، وذلك كما ترى<sup>(٢)</sup>، فافهم.

واستدل<sup>(٣)</sup>: أولاً: لو كان الحكم تابِعاً لِظَنِّه؛ لاجتماع النقيضان؛ لأنه بظَنِّه يقطع أنه حكم الله، والظن باقٍ كما كان ضرورة، ولذا صحَّ الرجوع، فيكون عالمًا به حين كونه ظانًّا<sup>(٤)</sup>.

ويرد عليه وجوه: أولها: كما أقول: إن متعلَّق الظن ليس حكم الله؛ بل ما هو أليق بالأصول، كما عرفت، فاختلف المتعلقان.<sup>(٥)</sup>

وثانيها: أن المجتهد عندهم كنبِيّ ذي شريعة، والظن كالوحي، موجبٌ للحكم قطعاً، ما لم يثبت الرجوع الذي هو كالنسخ، فلا بقاء للظن<sup>[١]</sup>؛ بل إنما هناك القطع فقط، وتجويز الرجوع لا يقدر فيه؛ كتجويز

[١] قوله: (فلا بقاء للظن) [قد يجاب كما في «المختصر»]<sup>(٦)</sup>: بأننا نقطع ببقاء الظن؛ فإنكاره مكابرة، أقول: المجتهد إن كان من المصوّبة، فالمنع ظاهر، وإن كان من المخطئة، فبقاء الظن عنده، إنما هو لعدم علمه بأن الحكم تابع لظن المجتهد، إن قيل: يلزم على التصويب دفع اليقين بموجب الظن عند الرجوع، مع أن الظن يضمحل عند القطع، قلنا: لأن الظن الحادث يوجب القطع بنقيض المقطوع أولاً، ثم القطع يدفع القطع، تدبر<sup>(٧)</sup>.

(١) آخر (١٨٥/أ) من النسخة (س). (٢) أي: في البطلان.

(٣) أي: على المختار.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٥٤٧/٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٩٧، قال التفتازاني في توضيح هذا الدليل: «أنه لو كان كل مجتهد مصيبًا، فإن أدّى اجتهاد المجتهد إلى حرمة النيذ، حصل له الجزم بأن الحكم في حقه الحرمة، وهذا الجزم مشروط ببقاء ظن الحرمة؛ إذ لو تغير إلى ظن الإباحة، لزم الرجوع إلى القطع بأن الحكم في حقه الإباحة، وإذا كان الظن باقياً كان المجتهد قاطعاً بحرمة عليه غير قاطع، وهو محال». حاشية التفتازاني على شرح العضد ٦٠٠/٣.

(٥) آخر (٢١٧/أ) من النسخة (ك).

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٨.

(٧) ساقطة من (ك) و(س).

النسخ، وبهذا اندفع<sup>[١]</sup><sup>(١)</sup> ما قيل<sup>(٢)</sup>: لو كان الظن موجباً للعلم؛ لامتنع ظن نقيضه مع تذكره؛ لامتناع ظنّ نقيض ما علم، مع تذكر الموجب للعلم، بخلاف الأمانة؛ إذ لا ربط عقلي.

وثالثها: أنه مشترك الإلزام؛ للإجماع على<sup>(٣)</sup> وجوب اتباع الظن<sup>(٤)</sup>، ويدفع: بأن محل الظن حكمه تعالى، ومحل العلم حرمة مخالفة ما أدى إليه رأيه، ما دام على ظنه<sup>(٥)</sup>.

إن قيل: فيمكن الجواب لهم بأن متعلق الظن كون الدليل دليلاً، ومتعلق العلم ثبوت مدلوله ما دام دليلاً، أجيب كما في المختصر<sup>(٦)</sup>: بأن كونه دليلاً حكم شرعي، وإن كان غير عملي، فإذا ظنه، فقد علمه، وإلا لجاز التعبد بغيره.

وفيه: أن العلم بالمدلول إنما فرّعوا على الظن بالحكم فقط، من غير ادّعاء العلم بالدليل<sup>(٧)</sup>، وجواز<sup>(٨)</sup> التعبد بغيره ما دام مظنوناً ممنوع، مع

[١] قوله: (وبهذا اندفع...) إلخ [وجه الدفع: أن الرجوع من الظن بحكم إلى ظن آخر<sup>(٩)</sup>؛ كالرجوع من علم بحكم من نصّ منسوخ، إلى علم بحكم آخر من نصّ ناسخ، والحاصل: أن إيجاب الأول كان مشروطاً بعدم حدوث ظن آخر أقوى، فإذا انتفى الشرط، انتفى الإيجاب، فلا يفيد تذكره، تدبراً<sup>(١٠)</sup>].

(١) في (س): «يندفع».

(٢) القائل هو: عضد الدين الأيجي. انظر: شرح مختصر ابن الحاجب ص ٣٧٩.

(٣) آخر (٢٤٦/أ) من النسخة (م).

(٤) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٧٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٤٩٨، رفع الحاجب ٤/٥٤٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٠٩.

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٧٨.

(٧) في (س): «بدليل». (٨) آخر (١٦٣/ب) من النسخة (ق).

(٩) هنا خرم في الورقة بمقدار كلمة، ولعلها: (نقيضه).

(١٠) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

أن كونه دليلاً عقلياً، نعم؛ وجوب العمل بمقتضاه شرعي.  
أقول: فالأوجه<sup>[١]</sup> أن يقال: الظن في<sup>(١)</sup> الدليل يستلزم الظن في المدلول؛ إذ لا علم به مع احتمال فيه، فيعود، تدبر.  
وثانياً: إن تساوى دليلاًهما تساقط، فالحكم تحكّم، وإلا فالصواب هو الراجح<sup>(٢)</sup>، وأجيب: بأن الرجحان تابع لظن المجتهد<sup>[٢](٣)</sup>، أقول: على أن الخطأ في الرجحان، لا يستلزم الخطأ في الحكم؛ لأن الرجحان ولو بحسب ظنه، يفضي إلى الظن، وهو إلى القطع، تدبر.

وثالثاً: أجمعوا على شرع المناظرة بين المجتهدين، وإنما<sup>(٤)</sup> فائدتها ظهور الصواب<sup>(٥)</sup>، وأجيب: بمنع الحصر؛ لجواز تبين الترجيح، فيرجعان إلى واحد، أو التساوي، فيطلبان دليلاً آخر<sup>(٦)</sup>، أقول: بعد علمهما بأن

[١] قوله: (فالأوجه...) إلخ [لا يخفى عليك أنه وإن كان تحقيقاً؛ لكنّ للجدل فيه مجالاً بعد]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (تابع لظن المجتهد) [لا يذهب عليك أن ما ذكرنا في الأليقية يجيء ههنا أيضاً، فتدبر]<sup>(٨)</sup>.

(١) آخر (١٨٥/ب) من النسخة (س).

(٢) انظر: الإحكام، للآمدني ٢٣٠/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣١٧/٣، رفع الحاجب ٥٥٠/٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٩٩/٤، مناهج العقول ٨٦٤/٣.

(٣) انظر: المصادر السابقة. (٤) آخر (٢٤٦/ب) من النسخة (م).

(٥) انظر: المعتمد ٣٨٣/٢، العدة، لأبي يعلى ١٥٦٣/٥، بذل النظر ص ٧٠٣، التبصرة ص ٥٠١، قواطع الأدلة ٣١٨/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٠، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٩٩/٤، التحرير مع التقرير والتحبير ٣١٠/٣، مناهج العقول ٨٦٤/٣.

(٦) أي: ليست المناظرة مقصورة على معرفة المصيب من المخطئ، وإنما يمكن أن تكون الفائدة هي الوصول إلى ترجيح إحدى الأمارتين في نظر المجتهدين ليرجعا إليها، أو يعرفا تساويهما ليتساقطا ويرجعا إلى دليل آخر، وقد تكون الفائدة هي حصول ملكة الوقوف على المآخذ، ورد الشبهة، ليعين ذلك على الاجتهاد. انظر: المصادر السابقة.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٨) ساقطة من (ك) و(س).

كليهما حكم الله، فلاشتغال بها لذلك تحصيل الحاصل، فإنه لا مزيد عليه<sup>[١]</sup>.

ورابعاً: يلزم على التصويب حلُّ المجتهدة وحرمتها، لو قال بعُلَّها المجتهدُ: أنتِ بائنٌ، ثم قال: راجعتُك، والرجل يرى الحِلَّ، والمرأة الحرمة، وحلها لائنين لو تزوجها مجتهد بلا ولي، ثم آخر بولي<sup>(١)</sup>، وأجيب: بأنه مشترك الإلزام<sup>[٢]</sup>؛ .....

[١] قوله: (فإنه لا مزيد عليه) [وذلك لأن ثمرة الترجيح، أو الدليل الآخر، إنما هو إصابة الحكم، وهو حاصل قبله، فلا تظهر فائدة للمناظرة، لم تكن حاصلة قبلها<sup>(٢)</sup>، تدبر<sup>(٣)</sup>].

[٢] قوله: (مشترك الإلزام) [في شرح الشرح<sup>(٤)</sup>: وجه كونه مشترك الإلزام في الثاني ظاهر؛ لأنه كما يمتنع كونها حلالاً للزوجين في نفس الأمر، كذلك في نظر المجتهد وحكمه، أما في الأول، ففيه بحث؛ لجواز حلها للزوج عند مجتهد، وحرمتها عند مجتهد آخر، انتهى.

أقول: لما فرض اجتهاد كل من الزوج والزوجة، ومعلوم أن حلَّ الوطء يكون من الطرفين، أما شرعاً فظاهر، وأما عقلاً، فلأن الوطء من الأفعال المتعدية، التي لا يمكن تعقل وجودها بدون تعلُّقها بمتعلِّقها، فالحل له، مستلزم للحل لها، وكذلك الحرمة، ولا يمكن العمل بكل من الحل والحرمة؛ لأنه اجتماع النقيضين في نظر المجتهد، وقد أدى إليه اجتهادهما،<sup>(٥)</sup> تدبر<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: العدة، لأبي يعلى ١٥٦٣/٥، المحصول، لابن العربي ص ١٥٢، الفقيه والمتفقه ١١٩/٢، التبصرة ص ٥٠٢، روضة الناظر ٣٦٢/٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٠، أصول الفقه، لابن مفلح ١٤٩٩/٤، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣١١، مناهج العقول ٨٦٣/٣.

(٢) هذا على قول المصوّبة القائلين بأن كل مجتهد مصيب.

(٣) ساقطة من (ك) و(س).

(٤) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٦٠٥/٣.

(٥) آخر (١٠٢/ب) من النسخة (ل). (٦) ساقطة من (ك) و(س).



إذ لا خلاف<sup>(١)</sup> في وجوب اتباع الظن، والحل: أن مثله كتعارض دليلين<sup>[١]</sup>، فلا حكم؛ بل يُرفع إلى حاكم، فما حكم به فهو الحكم<sup>(٢)</sup>، وأما الجواب: بأن الحلّ بالإضافة إلى أحدهما، والحرمة بالإضافة إلى الآخر، كما في شرح الشرح<sup>(٣)</sup>، فأقول: لا يخفى وهنه؛ لأن ذلك<sup>[٢]</sup> متعاكس، فيجتمع الحل لهما في زمان واحد<sup>(٤)</sup>، [تدبر]<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (كتعارض دليلين. اهـ.) [حاصله: منع تعلق الحكمين بوجود مانع، فيندفع ما أورد<sup>(٦)</sup>: من أن القضاء لرفع النزاع إذا تنازعا في التمكن<sup>(٧)</sup>، والمنع لا لرفع تعلق الحل والحرمة بواحد، فإنه بعد الحكم لم يرتفع ذلك التعلق، على تقدير تصويب كل مجتهد، انتهى]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (لأن ذلك) [أي: الحل والحرمة متعاكس، فإنها باعتبار حكم مجتهد، حلال على زيد، وحرام على عمرو مثلاً، وباعتبار حكم مجتهد آخر بالعكس، والمفروض أن كلا من الحكمين صواب، فيلزم اجتماع الحل لهما في زمان واحد في نفس الأمر، تدبر]<sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (٢١٧/ب) من النسخة (ك).

(٢) انظر: المعتمد ٣٧٧/٢، الوصول، لابن برهان ٣٥١/٢، المحصول، للرازي ٦٣/٦، الأحكام، للآمدي ٢٣٢/٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣١٩/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٠٠/٤، رفع الحاجب ٥٥٢/٤، التقرير والتحبير ٣١١/٣، تيسير التحرير ٢١٠/٤.

(٣) في (س) و(ق): «شرح المختصر»، والصواب ما أثبت. انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٦٠٥/٣.

(٤) أي: في الصورة الثانية التي ذكرها المصنف عند قوله: (لو تزوجها مجتهد بلا ولي، ثم آخر بولي)، فيجتمع الحل لهما في زمان واحد؛ لأن الأول يرى عدم اشتراط الولي، والآخر يرى اشتراطه.

(٥) ساقطة من (س).

(٦) المورد هو: التفتازاني. انظر: حاشية التفتازاني ٦٠٥/٣، وانظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣١١/٣.

(٧) أي: تمكّن الزوج من الزوجة. (٨) ساقطة من (ك) و(س).

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

قالوا<sup>(١)</sup>: أولاً: لو كان المصيب واحداً، وجب النقيضان على المخطئ، إن وجب الصواب عليه أيضاً، وإلا وجب العمل بالخطأ، وحرُم الصواب<sup>(٢)</sup>، وأجيب: باختيار الثاني، ومنع بطلان التالي<sup>(٣)</sup>، كما فيما لو خفي<sup>(٤)</sup> عليه قاطع اتفاقاً<sup>(٥)</sup>.

وثانياً: «أصحابي كالنجوم»<sup>(٦)</sup>؛ لأن الاقتداء بالخطأ ضلال<sup>(٧)</sup>، وأجيب: <sup>(٨)</sup> بأنه هديٌّ من وجه<sup>(٩)</sup>؛ لإيجاب الشارع العمل به.



(١) أي: المصوِّبة القائلون بأن كل مجتهد مصيب.

(٢) أي: أن المجتهد إذا خالف الحكم المطلوب، فيما أن يقال: إن الحكم المطلوب لا يزال باقياً عليه، مع ما أدى إليه اجتهاده، وحينئذ يلزم اجتماع النقيضين، أو يقال: إن الحكم المطلوب ساقط عنه، ويجب عليه ما أدى إليه اجتهاده، وحينئذ يلزم العمل بالخطأ، وترك الصواب، ولا مخرج من ذلك إلا بالقول بأن كل مجتهد مصيب. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٣٥/٤، بيان المختصر ٣/٣٢٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٠١، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٢١٠.

(٣) في (ك) و(م) و(ق): «الثاني»، والمقصود بالتالي: وجوب العمل بالخطأ.

(٤) آخر (٢٤٧/أ) من النسخة (م).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) تقدم تخريجه ٢/٢٢٥.

(٧) انظر: الفصول في الأصول ٣٠٧/٤، العدة، لأبي يعلى ١٥٦٥/٥، المحصول ٦/٥٥، الإحكام، للآمدي ٢٣٣/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٠، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٠٠، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٢١٠.

(٨) آخر (١٦٤/أ) من النسخة (ق).

(٩) آخر (١٨٦/أ) من النسخة (س).

تتمة<sup>(١)</sup> من الحنفية

الخطأ من الجهل، وهو أقسام<sup>(٢)</sup>:

الأول: جهل لا يصلح عذرًا ولا شبهة؛ كجهل الكافر بالله ورسوله؛ لأن الدلائل من الحوادث والمعجزات واضحة، وإنكار الضروريات مكابرة، ولذا لا يلزمنا المناظرة؛ بل الدعوة بالسيف، إلا أن يُعطي الجزية، فنتركه، وما يدين إلا بعد المرافعة إلينا، إلا الربا، والزنا؛ لحرمتها في كل ملة، ولا يُحدّ بالخمير إجماعًا؛ لاعتبار ديانتها<sup>(٣)</sup>.

وكجهل المبتدع، مثل التنزيه بنفي الصفات، والرؤية، والتشبيه بالتجسيم<sup>(٤)</sup>، ونحو ذلك، فإن الكتاب والسنة الصحيحة دالان دلالة واضحة على بطلانهما<sup>(٥)</sup>؛ لكن لا نكفره؛ لتمسكه بالقرآن، أو الحديث، أو العقل في الجملة، وللنهي عن تكفير أهل القبلة<sup>(٦)</sup>، وإن دخلوا في النار إلا واحدًا؛ لأن عاقبتهم إلى الجنة، وعليه جمهور الفقهاء والمتكلمين<sup>(٧)</sup>، وهو

(١) في (س): «مسألة».

(٢) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٣٠/٤، الوافي شرح المنتخب ١٧٢٤/٣، التوضيح مع التلويح ٣٥٨/٢ وما بعدها، التحرير مع التقرير والتحبير ٣١٣/٣، الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص ٢٦١، مرآة الأصول ٤٥٠/٢.

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ٢٠٢/٤، المجموع، للنووي ٤٤٩/١٩، فتح الوهاب، لذكريا الأنصاري ٨٠/٢، الشرح الكبير، لابن قدامة ٦١٢/١٠.

(٤) في (س) و(ق): بالجسم.

(٥) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٣٦/٤، الوافي ١٧٣٠/٣، التوضيح مع التلويح ٣٥٨/٢، التقرير والتحبير ٣١٣/٣، تيسير التحرير ٢١٦/٤.

(٦) كحديث: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تُخْفَرُوا الله في ذمته». رواه البخاري (٣٩١)، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة ٤٩٦/١ مع الفتح.

(٧) في (ك) و(م): «والمكلمون»، وما أثبت في (س) و(ق): بالعطف على الفقهاء.

الحق، إلا من أنكر<sup>[١]</sup> ضروريًا.

وكجهل الباغي، وهو: الخارج على الإمام الحق بتأويلٍ فاسدٍ<sup>(١)</sup>، ولم يكفره أحد من أهل<sup>(٢)</sup> الحق<sup>(٣)</sup>، قال عليّ: «إخواننا بغوا علينا»<sup>(٤)</sup>، وينبغي أن يناظر؛ لعله يرجع، وقد بعث عليّ ابنَ عباسٍ لذلك<sup>(٥)</sup>، فإن رجع، وإلا وجب القتال<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: (إلا من أنكر. اهـ). [قال السبكي<sup>(٧)</sup>: الإنسان ما دام يعتقد الشهادتين<sup>(٨)</sup>، فتكفيره صعب، ولا يخفى أن انتفاء اللازم، مستلزم لانتهاء الملزوم؛ لكن ربما كان اللزوم نظريًا، فقيل: لزوم الكفر ليس بكفر، بل التزامه، وأنت تعلم أن ذلك الفرق في غير الضروريات، وأما<sup>(٩)</sup> فيها فمتلازمان، تدبر<sup>(١٠)</sup>].

(١) انظر: كشف الأسرار، للبخاري ٣٣٧/٤، التلويح ٣٦١/٢، التقرير والتحبير ٣١٩/٣، تيسير التحرير ٢١٩/٤.

(٢) آخر (٢٤٧/ب) من النسخة (م).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة، وقتالًا للأمة، وتكفيرًا لها، ولم يكن في الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولا غيره؛ بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين». مجموع الفتاوى ٢١٧/٧، وقد نقل ابن الوزير عن بعض الأئمة كابن جرير، والخطابي القول بالإجماع على عدم تكفيرهم. انظر: إيثار الحق على الخلق ص ٣٨٨.

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٧١٣)، كتاب قتال أهل البغي، باب الدليل على أن الفئة الباغية منهما لا تخرج بالبغي عن تسمية الإسلام ٣٠٠/٨، والبغوي في شرح السُّنَّة (٢٥٥٩)، كتاب قتال أهل البغي، باب قتال الخوارج والملحدِين ٢٣٤/١٠، وابن أبي شيبه في المصنف (٣٧٧٦٣)، كتاب الجمل، في مسير عائشة وعلي وطلحة والزبير ٥٣٥/٧.

(٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧٨) ١٠/١٥٨، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٦٢٠) ١٠/٢٥٧، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٧٤٠)، كتاب قتال أهل البغي، باب لا يبدأ الخوارج بالقتال ٣٠٩/٨.

(٦) انظر: تحفة الفقهاء، للسمرقندي ٣/٣١٣، كشف الأسرار، للبخاري ٣٣٧/٤، التلويح ٣٦١/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٢١٩/٤، مرآة الأصول ٤٥٢/٢.

(٧) انظر: تشيف المسامع ٤/٨٠٢، المنشور في القواعد الفقهية ٣/٩٣، الغيث الهامع ١/٧٨١.

(٨) في (س): «معتقدًا للشهادتين». (٩) في (ل): «أما».

(١٠) ساقطة من (ك).

وما لم يصّر<sup>(١)</sup> له منعة يجري عليه الحكم فيقتل [بالقتل]<sup>(٢)</sup>، ويحرم به الإرث، ومعها<sup>(٣)</sup> لا، إلا الإثم، فلا يضمن ما أتلّف من نفس، أو مال إذا أخذ، أو تاب؛ كالحربي بعد الإسلام، ويرث العادل مورثه؛ إذا قتله اتفاقاً<sup>(٤)</sup>. وكذا العكس<sup>[١]</sup> عند أبي حنيفة، ومحمد،<sup>(٥)</sup> ولا يملك ماله لوحدة الدار<sup>[٢]</sup>،

[١] قوله: (وكذا العكس. اهـ). [خلافًا لأبي يوسف<sup>(٦)</sup>، والشافعي<sup>(٧)</sup>؛ لأن إلحاق التأويل الفاسد بالصحيح بقول الصحابة كافٍ<sup>(٨)</sup> في دفع الضمان، والحاجة ههنا إلى إثبات الاستحقاق؛ فإلحاقه به بلا دليل، وأبو حنيفة، ومحمد يقولان: المتحقق من الصحابة جعل المنعة، والاعتقاد دافعًا ما لولاه لثبت لثبوت الأسباب، فيتناول ما نحن فيه؛ لأن القرابة سبب الإرث، والقتل بغير حق<sup>(٩)</sup> مانع، واعتقاد الحقيقة مع المنعة موجود، فمُنِع مقتضاه في المنع، فعمل السبب، ما هو عمله من ثبوت الإرث، هذا]<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: (لوحدة الدار) [يعني: أن تملك المال بطريق الاستيلاء<sup>(١١)</sup>،

(١) في (ك) و(م): ما لم يضر. (٢) ساقطة من (ك) و(م)، وفي (ق) بالفعل.

(٣) أي: المنعة.

(٤) أي: إذا كان المورث باغيًا، وقتله العادل بأمر الإمام، والمقصود بالاتفاق، الاتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله، حيث اتفق قولهم على إرث العادل من مورثه الباغي، وبه قال الإمام أحمد في رواية، وذهب مالك، والشافعي، وأحمد في رواية إلى عدم التوارث بينهما، فلا يرث الباغي العادل، ولا العادل الباغي. انظر: الهداية، للمرخيني ١٧٢/٢، الكافي في فقه أهل المدينة ٤٨٦/١، الحاوي، للماوردي ٨٥/٨، الشرح الكبير، لابن قدامة ٢٢٠/٧.

(٥) آخر (٢١٨/أ) من النسخة (ك).

(٦) انظر: الهداية ١٧٢/٢، تبين الحقائق ٢٩٥/٣، وشرط الإرث عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أن يقتل الباغي العادل، وهو مستحلٌ لدمه، قال المرغيناني: «فإن قتله الباغي، وقال: كنتُ على حق، وأنا الآن على حق ورثه، وإن قال: قتلته وأنا أعلم أنني على الباطل لم يرثه، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله».

(٧) قال الشافعي: كل قاتل يُطلق عليه اسم القتل من صغير، أو كبير عاقل، أو مجنون عامد، أو خاطئ محق، أو مبطل، فإنه لا يرث. الحاوي ٨٥/٨.

(٨) في (ل): «كان». (٩) في (س): «الحق».

(١٠) ساقطة من (ك). (١١) في (س): «الاستيلاء».

وعلى هذا اتفق عليّ، والصحابه، <sup>(١)</sup> روي أن علياً لما هزم طلحة، وأصحابه، أمر مناديه فنادى: أَلَا يُقْتَلُ مُقْبِلٌ، وَلَا مُدْبِرٌ، وَلَا يَفْتَحُ بَابٌ، وَلَا يُسْتَحَلُّ فَرْجٌ، وَلَا مَالٌ <sup>(٢)</sup>.

وكجهل مَنْ عارضَ مجتَهده الكتاب؛ كجِلِّ متروك التسمية عمداً مع ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] <sup>(٣)(٤)</sup> وفي الناسي أقيم الملة <sup>(٥)</sup> مقامه <sup>(٦)</sup> إجماعاً؛ دفعاً للحرَج <sup>(٧)</sup>، والقضاء بشاهدٍ ويمين، مع قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإنه لو صح لم يكن الثاني لازماً <sup>(٨)</sup>، تدبر.

يتوقف على اختلاف الدار <sup>(٩)</sup>.

(١) آخر (١٨٦/ب) من النسخة (س).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٧٨٩)، كتاب الجمل، باب في مسيرة عائشة وعلي وطلحة والزبير ٥٣٨/٧، وقد عقب الأنصاري على كلام المصنف تعقيباً نفيساً جداً قال فيه: «وفيه شائبة من الخفاء، فإن عدالة طلحة قطعية، وما وقع هو فيه إنما كان باجتهاد لا عن تأويل فاسد، ولذا إذ ظهر فساده رجع عما كان عليه، وجدد البيعة لأمير المؤمنين قبل أن يموت، كما هو في الاستيعاب وغيره، فيجوز أن يكون النداء لأجل أنه كان مثاباً في الفعل، والفعل الاجتهادي لا ينقض عصمة المال، فافهم، فالأولى أن يستدل بأن أمير المؤمنين ﷺ نهى عن أخذ غنيمة مال النهروانيين الذين فعلوا ما فعلوا بتأويل باطل». فواتح الرحموت ٤٢٣/٢ - ٤٢٤.

(٣) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٤١/٤، كشف الأسرار، للنسفي ٥٢٩/٢، الوافي شرح المنتخب ١٧٣٨/٣، التوضيح مع التلويح ٣٦٠/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٢٢١/٤، الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص ٣٠٣، مرآة الأصول ٤٥٢/٢.

(٤) آخر (١٦٤/ب) من النسخة (ق). (٥) في (ك) و(م): «الحلة».

(٦) أي: مقام ذكر التسمية.

(٧) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٢١، وفي دعوى الإجماع من المصنف نظر، فقد حُكي الخلاف في جِلِّ الذبيحة لمن ترك التسمية عليها ناسياً. انظر: الهداية، للمرغيناني ٤/٣٤٧، بدائع الصنائع ٥/٤٧، الاختيار في تعليل المختار، لأبي الفضل الحنفي ٩/٥، البيان والتحصيل ٣/٢٨١، بداية المجتهد ٢/٢١١، الذخيرة، للقرافي ٤/١٣٤، الحاوي ١١/١٥، المجموع ٨/٤١١، المغني، لابن قدامة ٩/٣٦٧، الفروع ١٠/٣٩٩.

(٨) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٤١/٤، كشف الأسرار، للنسفي ٥٢٩/٢، التقرير والتحبير ٣/٣٢٢، تيسير التحرير ٤/٢٢٢.

(٩) ساقطة من (ك).

أو السُّنَّة المشهورة<sup>[١]</sup>؛ كالقضاء المذكور مع «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»<sup>(٢)</sup>، وعن الزهري: «هي»<sup>(٣)</sup> بدعة، وأول من قضى بها معاوية<sup>(٤)</sup>، .....

[١] قوله: (أو السُّنَّة المشهورة...) إلخ [قالوا: عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ قضى بشاهدٍ ويمين»]، وأجيب: بأنه ضعيف، كما بسطه في التقرير<sup>(٦)</sup>، فأورد أن الحديث أخرجه مسلم<sup>(٧)</sup>، فلم يبق للتضعيف مجال، وأجيب: بالمنع، فإن مسلماً ليس بمعصوم عن الخطأ، وقد أخذ عليه في سبعين موضعاً، مع أن الحديث حكاية فعل لا عموم له، فيجوز أن يحمل على المتفق على جوازه، بأن قيل: شهادة طبيب، أو امرأة في غيب لا يطلع عليه غير ذلك، أو استحلف المشتري<sup>(٨)</sup> أنه ما رضي بالعيب، فيكون قاضياً في رد المبيع بشاهد واحد مع يمين المشتري<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: عارض اجتهاده السُّنَّة المشهورة.

(٢) رواه البيهقي في السنن الصغير (٣١٠٣)، كتاب الديات، باب القسامة ٢٥٧/٣، والدارقطني (٣١٩٢)، كتاب الحدود والديات وغيره ١١٤/٤، وهو عند مسلم (١٧١١)، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه، بلفظ: «ولكن اليمين على المدعى عليه» ١٣٣٦/٣.

(٣) آخر (٢٤٨/أ) من النسخة (م). (٤) أي: القضاء باليمين مع الشاهد.

(٥) رواه مالك في الموطأ من رواية محمد بن الحسن، كتاب الصرف وأبواب الربا، باب اليمين مع الشاهد، (٢٨٩/٣)، وابن أبي شيبه في المصنف (٢٣١٧٦)، كتاب البيوع والأقضية، باب من كان لا يرى شاهداً ويميناً ٤/٥.

(٦) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٢٢، وقد ذكر بعض المحدثين أن الحديث منقطع في موضعين: الأول: الانقطاع بين عمرو بن دينار، وابن عباس ؓ، والثاني: الانقطاع بين قيس بن سعد وعمرو بن دينار، وممن تكلم عن ذلك الطحاوي وغيره، وفي المقابل هناك الكثير من الحفاظ من حكم على الحديث بالصحة؛ بل إن منهم من حكى الاتفاق على ذلك، ومنهم من جعله من الأحاديث المتواترة، قال النووي: «قال الحفاظ: أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس، قال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته». شرح صحيح مسلم، للنووي ١٢/٤، وانظر: نصب الراية ٤/٩٧، نظم المتناثر، للكتاني ص ١٦٩.

(٧) رواه مسلم (١٧١٢)، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد ١٣٣٧/٣.

(٨) آخر (١٠٣/أ) من النسخة (ل). (٩) ساقطة من (ك).

والتحليل بلا وطء<sup>(١)</sup>؛ كابن المسيّب مع حديث العسيلة<sup>(٢)</sup>، وقد رواه الجماعة عن عائشة رضي الله عنها<sup>(٣)</sup>.

أو الإجماع<sup>(٤)</sup>؛ كبيع أمهات الأولاد، كما عن داود الظاهري<sup>(٥)</sup>، مع إجماع التابعين على منعه<sup>(٦)</sup>، فلا ينفذ القضاء بشيء منها، كذا قالوا، وفيه نظر؛ لأن ذلك عند كون الأدلة قطعيات.

**والثاني:** جهل يصلح شبهة<sup>(٧)</sup>؛ كقتل أحد الوليين القاتل بعد عفو الآخر، لا يقتض منه؛ لأنه موضع الاجتهاد، فقال بعض العلماء من أهل المدينة بعدم سقوط القصاص بعفو البعض، فلو علم سقوطه ثم قتله عمداً، يجب القود<sup>(٨)</sup>.

وكمن زنى بجارية والده، أو زوجته، يظن جلّها، لا يُحدّد عند الثلاثة<sup>(٩)</sup>؛ للاشتباه بالانبساط بينهما في الاستمتاع بمال الآخر؛ لكنه زناً

(١) أي: من أمثلة معارضة المجتهد فيه للسنة المشهورة.

(٢) انظر: الهداية، للمرغيناني ١٠/٢، التمهيد، لابن عبد البر ٥٦٢/٩، شرح صحيح مسلم، للنووي ٦/٤، قال ابن عبد البر في التمهيد: «أظنه والله أعلم لم يبلغه حديث العسيلة هذا، ولم يصح عنده، وأما سائر العلماء متقدمهم ومتأخرهم فيما علمت، فعلى القول بهذا الحديث».

(٣) رواه البخاري (٥٢٦٠)، كتاب الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث ٣٦١/٩ مع الفتح، ومسلم (١٤٣٣)، كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ١٠٥٥/٢ - ١٠٥٦.

(٤) أي: أن يخالف المجتهد الإجماع.

(٥) انظر: المبسوط ١٤٩/٧، المجموع، للنووي ٢٤٣/٩.

(٦) انظر: بدائع الصنائع ١٣٠/٤، تبیین الحقائق ١٠١/٣، وقد الزيلعي الإجماع عن أبي سعيد البردعي.

(٧) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٣٠/٤، كشف الأسرار، للنسفي ٥٢٩/٢، الوافي شرح المنتخب ١٧٢٤/٣، التوضيح مع التلويح ٣٦٦/٢، التحرير مع التقرير والتحجير ٣٢٥/٣، فصول البدائع ٣٤٢/١، مرآة الأصول ٣٥٢/٢.

(٨) أي: إن كان عالماً بسقوط القود بالعفو من الولي الآخر، ثم قتله متعمداً، فيجب القود؛ لأنه لا وجه للشبهة. انظر: التوضيح مع التلويح ٣٦٧/٢ - ٣٦٨، التحرير مع التقرير والتحجير ٣٢٥/٣، مرآة الأصول ٣٥٢/٢.

(٩) أي: عند أبي حنيفة وصاحبيه، وقيدوه بما لو قال: ظننت أنها تحل لي، وإن لم يدع فيجب الحد. انظر: بدائع الصنائع ٣٦/٧، البناية شرح الهداية، للعيني ٣٩٤/٥.



حقيقة، فلا نسب، ولا عِدَّة، بخلاف وطئ الأب جارية ابنه، فإنه يثبت النسب إذا ادَّعاه، وتصير أم ولد؛ لأن الشبهة عن دليل شرعي، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «أنت ومالك لأبيك»<sup>(١)</sup>.

وكحربي دخل<sup>(٢)</sup> دارنا، فأسلم، فشرب الخمر جاهلاً<sup>(٣)</sup> بالحرمة، لا يُحَدُّ؛ لأنها ليست بحرام في جميع الأديان<sup>(٤)</sup>، بخلاف الذمي الذي أسلم، فشرب؛ لأن حرمتها من ضروريات [دار]<sup>(٥)</sup> الإسلام<sup>(٦)</sup>.

الثالث: جهلٌ يصلح عذرًا<sup>(٧)</sup>؛ كمن أسلم في دار الحرب، فترك

(١) رواه أبو داود (٣٥٣٠) أبواب الإجارة، باب الرجل يأكل من مال ولده ٢٨٩/٣، وأحمد (٦٦٧٨) ٢٦١/١١، وابن ماجه (٢٢٩١)، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده ٧٦٩/٢، قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط البخاري. انظر: مصباح الزجاجة ٣٧/٣.

(٢) آخر (١٨٧/أ) من النسخة (س). (٣) آخر (٢٤٨/ب) من النسخة (م).

(٤) دعوى عدم تحريم الخمر في جميع الأديان فيها نظر؛ بل الذي يظهر عكس ذلك؛ لأن حفظ الضرورات الخمس جاء في كل ملة، وقد أشار إلى ذلك الغزالي، فقال: «وتحريم تفويت هذه الأصول الخمسة، والزجر عنها يستحيل ألا تشتمل عليه ملة من الملل، وشريعة من الشرائع التي أريد بها إصلاح الخلق، ولذلك لم تختلف الشرائع في تحريم الكفر، والقتل، والزنا، والسرقه، وشرب المسكر... ثم قال: أما تحريم السكر، فلا تنفك عنه شريعة؛ لأن السكر يسد باب التكليف والتعب». (المستصفى ص ١٧٤)، وقال القرافي: «وأن المسكرات حرام في جميع الملل، وإن وقع الخلاف في اليسير الذي لا يسكر، ففي الإسلام هو حرام، وفي الشرائع المتقدمة حلال، أما القدر المسكر فحرام إجماعاً من الملل». شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٢.

(٥) ساقطة من (س).

(٦) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٣٤/٤، التوضيح ٣٦٤/٢، التحرير مع تيسير التحرير ٢٢٤/٤.

(٧) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٣٠/٤، الوافي شرح المنتخب ١٧٢٥/٣، كشف الأسرار، للنسفي ٥٣١/٢، التوضيح مع التلويح ٣٦٨/٢، فصول البدائع ١/٣٤٣، التقرير والتحبير ٣٢٧/٣، تيسير التحرير ٢٢٥/٤، الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص ٣٠٣، مرآة الأصول ٤٥٣/٢.

ويشير علاء الدين البخاري رحمته الله إلى الفرق بين القسمين الثالث والرابع بقوله: «والفرق بين هذا القسم وبين القسم الثالث: أن هذا القسم بناء على عدم الدليل، والقسم الثالث بناء على اشتباه ما ليس بدليل بالدليل». كشف الأسرار ٣٤٦/٤.

صلواتٍ جاهلاً لزومها في الإسلام، لا قضاء عليه، خلافاً لزفر<sup>(١)</sup>. وكل خطاب نزل ولم يشتهر، فجهله عذرٌ، أقول: لا ينافي هذا ما تقدم من أنه إذا بلغ إلى<sup>(٢)</sup> واحد لزم الكل<sup>(٣)</sup> إجماعاً؛ لأن سماع القدر<sup>(٤)</sup> قد يكون بعد اللزوم، وكالأمة المنكوحة إذا جهلت إعتاق المولى، فلم تفسخ، أو علمت وجهلت ثبوت الخيار لها شرعاً، لا يبطل خيارها، بخلاف الحرة إذا زوّجها غير الأب والجَدِّ صغيرة، فبلغت جاهلةً بثبوت حق الفسخ، وذلك لأن الدار دار العلم، وليس لها ما يشغلها عن التعلم، بخلاف الأمة<sup>(٥)</sup>.

### مسألة

المجتهد بعد اجتهاده ممنوع من التقليد فيه<sup>(٦)</sup> اتفاقاً<sup>(٧)</sup>، وما صح من مذهب أبي حنيفة: [١] أن القاضي المجتهد لو قضى بغير رأيه ذاكراً له نفذ،

[١] قوله: (وما صح من مذهب أبي حنيفة...) إلخ [اختلف الرواية عن أبي حنيفة، فعنه: أنه لا ينفذ، وبه أخذ شمس الأئمة<sup>(٨)</sup>، والأوزجدي<sup>(٩)</sup>، وعنه: أنه

(١) انظر: المبسوط، للسرخسي ٢٤٥/١، التقرير والتحبير ٣٢٧/٣.

(٢) آخر (١٦٥/أ) من النسخة (ق). (٣) آخر (٢١٨/ب) من النسخة (ك).

(٤) هكذا في (س) و(ق)، وفي (ك) و(م): «القدرة»، وفي المطبوع: «العذر»، وهو الأنسب، والمقصود: أن الحكم قد يلزم الإنسان، ويسمع عذره في تركه له؛ لأن الخطاب النازل خفي، فيصير الجهل به عذراً.

(٥) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٤٩/٤، كشف الأسرار، للنسفي ٥٣٣/٢، الوافي ١٧٥٤/٣، التوضيح مع التلويع ٣٧٠/٢، التقرير والتحبير ٣٢٩/٣، تيسير التحرير ٢٢٧/٤، الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص ٣٠٣.

(٦) أي: الحكم الذي اجتهد فيه.

(٧) انظر: المحصول، للرازي ٨٣/٦، روضة الناظر ٣٧٣/٢، الإحكام، للآمدي ٢٤٧/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٤، التمهيد، للإسنوي ص ٥٢٤، البحر المحيط ٣٣٤/٨، التحرير مع تيسير التحرير ٢٢٧/٤، شرح الكوكب المنير ٥٠٧/٤، المدخل، لابن بدران ص ٣٨٢.

(٨) انظر: أصول السرخسي ١٠٧/٢.

(٩) هو: قاضي خان، وقد تقدمت ترجمته. انظر: ٣٠٣/١.

خلافًا لصاحبيه<sup>[١]</sup>، فلا ينافيه؛ لأن النفاذ على تقدير الفعل لا يوجب<sup>(١)</sup> حلّه، وأما قبله، فقليل: جائز مطلقاً<sup>(٢)</sup>،

ينفذ، وبه أخذ الصدر الشهيد<sup>(٣)</sup>، والإمام أبو بكر محمد ابن الفضل<sup>(٤)</sup>، وظهير الدين المرغيناني، وفي الفصول العمادية<sup>(٥)</sup>: وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة<sup>(٦)</sup>[<sup>(٧)</sup>].

[١] قوله: (خلافًا لصاحبيه) [في الهداية<sup>(٨)</sup>، والمحيط<sup>(٩)</sup>]: الفتوى على قولهما، وفي الفتاوى الصغرى، والخانية: الفتوى على قوله<sup>(١٠)</sup>[<sup>(١١)</sup>].

(١) آخر (٢٤٩/أ) من النسخة (م).

(٢) انظر: الاجتهاد، للجويني ص ١٠٨، اللمع ص ١٣٢، قواطع الأدلة ٢/٣٤٠، الأحكام، للآمدني ٤/٢٤٦، شرح مختصر الروضة ٣/٦٣١، البحر المحيط ٨/٣٣٥.

(٣) هو: عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري، أبو محمد، برهان الأئمة، أصولي حنفي، بلغ مرتبة الاجتهاد، وأقرّ بفضل علماء كثيرين، أخذ العلم عن ابن برهان الدين الكبير، وأخذ عنه العلم أبو محمد العقيلي، والمرغيناني صاحب، كتاب «الهداية»، من مصنفاته: «شرح أدب القضاء» للخصاف، و«الفتاوى الصغرى والكبرى»، وله ثلاثة شروح على الجامع الكبير والصغير للشيباني، وغيرها توفي ٥٣٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٤٧٨، تاريخ الإسلام ١١/٦٥٨، الوافي بالوفيات ٢٢/٣١٤، الجواهر المضية ١/٣٩١.

(٤) هو: محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر الفضلي البخاري، أبو بكر، الفقيه الحنفي، أخذ العلم عن عبد الله بن محمد السبذموني، ومحمد بن أحمد البخاري، أبي حفص الصغير، وأخذ عنه: أبو عبد الله الحاكم، وعبد الرحمن الكاتب، ومن تصانيفه الواردة في كتب التراجم، كتاب: «الفوائد في الفقه»، توفي سنة ٣٨١هـ. انظر: الأنساب، للسمعاني ٣/٤٤٨، الجواهر المضية ٣/٣٠٠، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ٢/١١٨٨، هدية العارفين ٦/٤٣.

(٥) هو: كتاب في الفقه الحنفي، واسمه: فصول الأحكام في أصول الأحكام، مؤلفه: عبد الرحيم بن أبي بكر بن عماد الدين بن علي الفرغاني، المتوفى سنة ٦٧٠هـ.

(٦) انظر: فتح القدير، لابن الهمام ٧/٣٠٤، التقرير والتحبير ٣/٣٣٢، تيسير التحرير ٤/٢٣٠ - ٢٣١.

(٧) ساقطة من (ك).

(٨) انظر: الهداية في شرح بداية المبتدي ٣/١٠٧.

(٩) انظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني ٥/٤٨٠.

(١٠) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٣٢، تيسير التحرير ٤/٢٣٠ - ٢٣١.

(١١) ساقطة من (ك).

والأكثر: ممنوع مطلقاً<sup>(١)</sup>، وقيل: إلا إن خشي<sup>(٢)</sup> الفوت، وعليه ابن شريح<sup>(٣)</sup>، وقيل: فيما يفتي به، لا في حقه<sup>(٤)</sup>، وعن أبي حنيفة روايتان<sup>(٥)</sup>، وعن محمد: يقلد<sup>(٦)</sup> من هو أعلم منه، وهو ضرب من الاجتهاد. والشافعي، والجبائي: يجوز إن كان صحابياً<sup>(٧)</sup>. وقيل: أو تابعياً<sup>(٨)</sup>، وقيل: تقليد الشيخين فقط<sup>(٩)</sup>.

[١] قوله: (إلا إن خشي...) إلخ [قد يقال: ينبغي ألا يختلف فيه، فتدبر]<sup>(١٠)</sup>.  
[٢] قوله: (وعن محمد: يقلد...) إلخ [في القنية<sup>(١١)</sup>]: أن أبا يوسف صلى بالناس الجمعة، وتفرقوا، ثم أخبر بوجود فأرة ميتة في بئر حمام اغتسل منه، فقال: نأخذ بقول أصحابنا من أهل المدينة، إذا بلغ الماء قلتين لا يحمل<sup>(١٢)</sup> خبثاً، كذا في التقرير<sup>(١٣)</sup>].

(١) انظر:، كتاب الاجتهاد، للجويني ص ١٠٨، البحر المحيط ٣٣٤/٨، التقرير والتحبير ٣/٣٣٢، تيسير التحرير ٢٢٧/٤، إجابة السائل، للصنعاني ص ٣٩٧، المدخل، لابن بدران ص ٣٨٢.

(٢) هكذا في جميع النسخ، والمذكور في كتب الأصوليين ابن شريح، وقد تقدّمت ترجمته. انظر: ص ٣١٤ من قسم التحقيق. وانظر: الوصول، لابن برهان ٢/٣٦٢، شرح مختصر الروضة ٣/٣٦١، البحر المحيط ٨/٣٣٦، التقرير والتحبير ٣/٣٣٠.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٦/٨٤، البحر المحيط ٨/٣٣٦، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٣٠.

(٤) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٣٠، تيسير التحرير ٤/٢٢٨.

(٥) انظر: قواطع الأدلة ٢/٣٤١، المحصول، للرازي ٦/٨٣، أصول ابن مفلح ٤/١٥١٦، البحر المحيط ٨/٣٣٥، التقرير والتحبير ٣/٣٣٠، تيسير التحرير ٤/٢٢٨.

(٦) انظر: قواطع الأدلة ٢/٣٤١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٤، البحر المحيط ٨/٣٣٥، التقرير والتحبير ٣/٣٣٠.

(٧) انظر: قواطع الأدلة ٢/٣٤١، التقرير والتحبير ٣/٣٣٠، تيسير التحرير ٤/٢٢٨.

(٨) ساقطة من (ك) والمطبوع.

(٩) وهو، كتاب قنية المنية لتتيم الغنية لمختار بن محمود الزاهدي (مخطوط).

(١٠) في (ل): «لا يحتمل». (١١) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٣٠.

(١٢) ساقطة من (ك).

للاكثر<sup>(١)</sup> أولاً: الجواز حكم شرعي، فيفتقر إلى دليل،<sup>(٢)</sup> ولم يوجد، وأجيب: بأنه الإباحة الأصلية، بخلاف تحريمكم<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: الاجتهاد أصل كالوضوء، والتقليد بدل كالتييم<sup>(٤)</sup>، قيل: بل كل أصل، كذا في شرح المختصر<sup>(٥)</sup>.

أقول: لا يخفى أنه جدل، فإن القادر على اليقين، كما أنه ممنوع من الظن، كذلك القادر على الظن الأقوى، ممنوع من الأضعف، والفرق تحكّم، وقد ثبتت البدلية بعموم ﴿فَاعْتَرُوا﴾ [الحشر: ٢]<sup>[١]</sup>.

وثالثاً: لو جاز قبله لجاز بعده<sup>(٦)</sup>؛ إذ لا مانع إلا ملكة الاجتهاد، وأجيب: بل المانع حصول أقوى الظنين<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (بعموم ﴿فَاعْتَرُوا﴾) لأنه يفيد وجوب الاجتهاد على الكل؛ فالتقليد للعامي رخصة<sup>(٨)</sup>، فتأمل.

(١) أي: أدلة الأكثر القائلين بمنع المجتهد من التقليد مطلقاً.

(٢) آخر (١٨٧/ب) من النسخة (س).

(٣) انظر: روضة الناظر ٣٧٤/٢، الإحكام، للآمدي ٢٥٠/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٣٨٤/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥١٧/٤، التقرير والتحجير ٣٣١/٣، تيسير التحرير ٢٢٨/٤.

(٤) انظر: المستصفى ص ٣٦٩، روضة الناظر ٣٧٤/٢، شرح مختصر الروضة ٦٣٢/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥١٧/٤، التحرير مع التقرير والتحجير ٣٣١/٣.

(٥) ليس في شرح المختصر هذه العبارة، وإنما عبارته: «وقد يقال: ممنوع أنه بدل؛ بل مخير فيهما عندنا». شرح المختصر، للعضد ص ٣٨٤.

(٦) أي: لو جاز التقليد قبل الاجتهاد لجاز بعده.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/٤، ١٥١٨، التقرير والتحجير ٣٣١/٣، تيسير التحرير ٢٢٩/٤.

(٨) أي: أن عموم الآية يفيد الأمر بالاجتهاد للعامي والمجتهد، ولكن ترك الأمر بالنسبة للعامي؛ لعجزه عنه الاجتهاد، فبقي معمولاً به في حق المجتهد. انظر: التقرير والتحجير ٣٣١/٣، تيسير التحرير ٢٢٩/٤.

قالوا<sup>(١)</sup>: «أصحابي كالنجوم»<sup>(٢)</sup>، قلنا: لو ثبت فخطاب للمقلد، على أنه مستلزم لجزء المدعى<sup>[١]</sup>.

قالوا<sup>(٣)</sup>: أولاً: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]<sup>(٤)</sup> وهو قبله لا يعلم، والجواب: الخطاب مع المقلدين بدليل ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]<sup>[٢]</sup><sup>(٥)</sup> أقول: وبدليل ﴿فَسْأَلُوا﴾ إذ لا وجوب على المجتهد اتفاقاً<sup>(٦)</sup>.

وثانياً: غاية الاجتهاد الظنّ، وهو حاصل بالفتوى، وأجيب: بأن الظن باجتهاده أقوى<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (لجزء المدعى) [لأنه لا ينفي جواز التقليد للتابعي وغيره<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>.

[٢] قوله: (﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾) [فإن معناه: إن كنتم لستم بأهل الملكة، والقدرة على تحصيل العلم<sup>(١٠)</sup>]<sup>(١١)</sup>.

- (١) أي: القائلون بجواز التقليد قبل الاجتهاد: إن المقلد صحابياً.
- (٢) تقدم الكلام عنه ٢/٢٢٥، واستبعد ابن الهمام احتجاج الشافعي بهذا الحديث؛ لعدم ثبوته عن النبي ﷺ. انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٣١، وانظر: المعتمد ٢/٣٦٨، الإحكام، للآمدي ٤/٢٥٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٤، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥١٩، تيسير التحرير ٤/٢٨٩.
- (٣) أي: المجوزون لتقليد المجتهد مطلقاً. (٤) آخر (٢٤٩/ب) من النسخة (م).
- (٥) آخر (١٦٥/ب) من النسخة (ق).
- (٦) انظر: نهاية الوصول، للهندي ٨/٣٩١٤، نهاية السؤل ص ٤٠٤.
- (٧) انظر: الوصول إلى الأصول ٢/٣٦٣، المحصول، للرازي ٦/٨٧، الإحكام، للآمدي ٤/٢٥٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٤، شرح مختصر الروضة ٣/٦٣٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥١٩، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٣١.
- (٨) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٣١، تيسير التحرير ٤/٢٢٨.
- (٩) ساقطة من (ك) والمطبوع.
- (١٠) انظر: التبصرة ص ٤١٤، قواطع الأدلة ٢/٣٤٢، المستنصفى ص ٣٦٩، المحصول، للرازي ٦/٨٦، الإحكام، للآمدي ٤/٢٥٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٤، شرح مختصر الروضة ٣/٦٣٣، نهاية الوصول، للهندي ٨/٣٩١٤، نهاية السؤل ص ٤٠٤، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٢٣٠.
- (١١) ساقطة من (ك).

## مسألة

إذا تكررت الواقعة، فهل يجب تجديد النظر؟ قيل: لا<sup>(١)</sup>، واختاره ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>؛ لأنه<sup>(٣)</sup> إيجاب بلا موجب.  
وقيل: نعم<sup>(٤)</sup>، وعليه القاضي<sup>(٥)</sup>؛ لأن الاجتهاد كثيرًا ما يتغير، قيل: فيجب تكريره أبدًا؛ لدوام الاحتمال<sup>(٦)</sup>، ولا يخفى ضعفه؛ لأن السبب وقوع الواقعة، وهو لا يدوم<sup>(٧)</sup>؛ بل الجواب: أن الظاهر الاستصحاب.  
وقيل: إن كان ذاكرًا<sup>[١]</sup> للدليل الأول فلا، وإلا نعم<sup>(٨)</sup>، وعليه الآمدي، والنووي<sup>(٩)</sup>.

وفي العامي إذا استفتى مرة، ثم تكرر، فهل يلزمه السؤال ثانيًا؟ فيه

[١] قوله: (إن كان ذاكرًا...) إلخ [المراد: الذكر الإجمالي، وإلا فملاحظة الدليل تفصيلًا، من النظر، تدبر]<sup>(١٠)</sup>.

- (١) انظر: قواطع الأدلة ٣٣٢/٢، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٥١/٤، البحر المحيط ٨/٣٥٥، إرشاد الفحول ٢٣٦/٢.
- (٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩١.
- (٣) آخر (٢١٩/أ) من النسخة (ك).
- (٤) ونسبه ابن النجار إلى الأكثر. انظر: شرح الكوكب المنير ٥٥٣/٤، وانظر: أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٥١/٤، التحرير مع تيسير التحرير ٢٣١/٤.
- (٥) انظر: المصادر السابقة.
- (٦) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩١، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٥١، التحرير مع تيسير التحرير ٣٢١/٤، شرح الكوكب المنير ٥٥٤/٤.
- (٧) انظر: التقرير والتحرير ٣٣٢/٣، تيسير التحرير ٢٣٠/٤.
- (٨) ذكر هذا التفصيل جمهور الأصوليين. انظر: المعتمد ٣٥٩/٢، قواطع الأدلة ٣٦٢/٢، المحصول، للرازي ٦٩/٦، نفائس الأصول ٣٩١٧/٩، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢، تقريب الوصول، لابن جزي ص ١٩٥، جمع الجوامع مع حاشية العطار ٤٣٤/٢، التمهيد، للإسنوي ص ٥٢٩، البحر المحيط ٣٥٤/٨، شرح الكوكب المنير ٥٥٤/٤، تيسير التحرير ٢٣١/٤، إرشاد الفحول ٢٣٦/٢.
- (٩) انظر: الإحكام ٢٨٣/٤، البحر المحيط ٨/٣٥٤.
- (١٠) ساقطة من (ك).

قولان<sup>(١)</sup>.

## مسألة

لا يصح لمجتهد في مسألة<sup>(٢)</sup> أو مسألتين - ولا فرق بينهما - قولان<sup>(٣)</sup>؛ للتناقض<sup>(٤)</sup>، إلا بالرجوع<sup>(٥)</sup>، واختلاف الرواية<sup>[١]</sup> ليس منه؛ لأنه من جهة الناقل.

[١] قوله: (واختلاف الرواية...) إلخ [قالوا: إن لاختلاف الرواية عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وَجُوهًا، منها: الغلط في السماع، بأن قال: لا يجوز، فاشتبه على السامع، فروى كما سمع هو: يجوز، ومنها: أن يكون له قول قد رجع عنه،

(١) نقل الزركشي عن النووي: أن محل الخلاف فيما إذا لم يكثر وقوع هذه المسألة، فإن كثر لم يجب على العامي تجديد السؤال قطعًا، وجعل ابن النجار محل الخلاف فيما إذا عرف المستفتي أن جواب المفتي مستند إلى الرأي؛ كالقياس أو شك في ذلك، لا إن عرف استناد الجواب إلى نص أو إجماع، فحينئذ لا حاجة إلى إعادة السؤال ثانيًا، وكذلك لو كان المقلد ميتًا. انظر: البحر المحيط ٣٥٥/٨، شرح الكوكب المنير ٤/٥٥٥، وانظر: البرهان ٨٧٨/٢ مسألة ١٥١٨، أدب المفتي والمستفتي، لابن الصلاح ٩٠/١، آداب الفتوى، للنووي ص ٨٢، غاية الوصول ص ١٧٠، جمع الجوامع مع حاشية العطار ٤٣٤/٢ - ٤٣٥.

(٢) آخر (١٨٨/أ) من النسخة (س).

(٣) كأن يقول في مسألة إخراج القيمة في زكاة الفطر: يجزئ، ولا يجزئ. وقيدها بعضهم: بأن يتحد القولان فيها في الوقت والشخص، أما إن اختلف الوقت بأن كان كل قول في وقت فحائز؛ لجواز تغير الاجتهاد، وأما في وقت واحد بالنسبة إلى شخصين، فيجوز على القول بالتخير عند تعادل الأمارتين، ولا يجوز على القول بالوقف. انظر: قواطع الأدلة ٣٣٣/٢، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣٢٣/٣، شرح مختصر الروضة ٦٤٦/٣، أصول ابن مفلح ١٥٠٥/٤، التقرير والتحبير ٣٣٣/٣، شرح الكوكب المنير ٤٩٢/٤.

(٤) وهو قول جمهور الأصوليين. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٦١٠/٥، قواطع الأدلة ٢/٣٣٣، التمهيد، لأبي الخطاب ٣٥٧/٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٠٥/٤، التقرير والتحبير ٣٣٣/٣، المختصر، للبعلي ص ١٦٥، شرح الكوكب المنير ٤٩٢/٤.

(٥) أي: عن أحد القولين، وحينئذ لا تناقض. انظر: فواتح الرحموت ٤٢٧/٢.



وإذ<sup>(١)</sup> قال الشافعي في سبع عشرة مسألة: فيها قولان<sup>(٢)</sup>، فحُمِلَ على أن للعلماء قولين، وفائدة الحكاية عدم الإجماع<sup>(٣)</sup> والتسوية، أو على احتمالهما عندهم؛ لتعادل الدليلين<sup>(٤)</sup>، ولا يخفى بعده، وعلى أن: لي فيها قولان، بناء على القول بالتخير عند التعادل، لا على الوقف<sup>(٥)</sup>، ولا يذهب عليك أنه أشبه بالمصوّبة، أو على أن في الزمان المتقدم لي قولان، فللمجتهد في المذهب الترجيح بالمرجحات، أو على أنه يختلج لي قولان، وحاصله: التردد، واختاره الإمام<sup>(٦)</sup>، والغزالي<sup>(٧)</sup>.

ويعلم بعض من يختلف إليه رجوعه، فروى الثاني، والآخر لم يعلمه، فروى الأول، ومنها: أن يكون أحدهما على وجه القياس، والآخر على وجه الاستحسان، فسمع كل واحد أحد القولين، فنقل كما سمع، ومنها: أن يكون الجواب في المسألة من وجهين، من جهة الحكم، ومن جهة الورع، أو من جهة العزيمة، ومن جهة الرخصة، فينقل كما سمع<sup>(٨)</sup>، ولا يخفى أن بعض هذه الوجوه أقرب<sup>(٩)</sup> [١٠].

(١) في (س): «وإذا».

(٢) انظر: قواطع الأدلة ٢/٣٣٤، المحصول، للرازي ٥/٣٩٤، الإحكام، للآمدي ٤/٢٤٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٢٣، شرح مختصر الروضة ٣/٦٢٦، نهاية السؤل ص ٣٧٤، البحر المحيط ٨/١٣٥، المختصر، لابن اللحام ص ١٦٥، فصول البدائع ٢/٤٨٩.

(٣) آخر (٢٥٠/أ) من النسخة (م).

(٤) قال الطوفي: «وأحسن ما يعتذر به عن الشافعي أنه تعارض عنده الدليلان، فقال بمقتضاهما على شريطة الترجيح». شرح مختصر الروضة ٣/٦٢٦.

(٥) انظر: الاجتهاد، للجويني ص ٩٢، قواطع الأدلة ٢/٣٣٤، المحصول، للرازي ٥/٣٩٤، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٢٣، والبحر المحيط ٨/١٣٣.

(٦) أي: أبو المعالي الجويني. انظر: الاجتهاد، للجويني ص ٩٣.

(٧) انظر: المستصفى ص ٣٦٦.

(٨) في (س): «وجه».

(٩) انظر: البحر المحيط ٨/١٤٤، التقرير والتحبير ٣/٣٣٤، تيسير التحرير ٤/٢٣٣.

(١٠) ساقطة من (ك).

## مسألة

لا يُنْقَضُ الحكم في الاجتهاديات إذا لم يخالف قاطعاً<sup>(١)(٢)</sup>، وإلا نُقِضَ النَّقْضُ<sup>(٣)</sup>، وتسلسل، فتفوت فائدة نصب الحاكم من فصل الخصومات.

ولو حكم بخلاف اجتهاده كان باطلاً<sup>(٤)</sup> اتفاقاً، وإن قلّد غيره<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يجب عليه العمل بظنه، ولا يجوز له التقليد مع اجتهاده إجماعاً، كذا في شرح المختصر<sup>(٦)</sup>، وأورد: أن عدم الحلّ مسلّم، ولا يلزم منه عدم النفاذ، كما عرفت قول أبي حنيفة<sup>(٧)</sup>.

## فرع

لو تزوّج مجتهد بلا ولي، ثم تغير اجتهاده<sup>(٨)</sup>، فاختر ابن الحاجب

(١) في (ك): «قطعاً»، وفي (م): «قطعيّاً».

(٢) نقل كثير من الأصوليين الاتفاق على هذا. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٤٥/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٣، البحر المحيط ٣٥٤/٨، المنثور في القواعد، للزركشي ٩٣/١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٣٥/٣، الأشباه والنظائر، للسيوطي ص ١٠١، الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص ١٠٥، شرح الكوكب المنير ٥٠٣/٤.

(٣) أي: إذا جاز نقض الحكم في المسائل الاجتهادية نقض الاجتهاد اللاحق الاجتهاد السابق، وهكذا.

(٤) آخر (١٦٦/أ) من النسخة (ق).

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٤٦/٤، التقرير والتحبير ٣٣٥/٣، تيسير التحرير ٢٣٤/٤، المختصر، للبعلي ص ١٦٦، شرح الكوكب المنير ٥٠٧/٤.

(٦) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٨٣.

(٧) تقدّم نقل المصنف عن أبي حنيفة أنه حكم بِنفاذ قضاء القاضي إذا قضى بخلاف ما اجتهد به، ثم ذكر أن الحكم بذلك لا يستلزم حله للقاضي قبل الفعل، أما في حال لو فعل، فإنه ينفذ، ولا تنافي في ذلك. انظر: ٦٣٨/٢.

(٨) المتزوج بلا ولي لا يخلو: إما أن يكون مجتهداً، أو مقلّداً، فإن كان مجتهداً وتغير اجتهاده، فقد اختلف في نقض اجتهاده الأول، وأما إن كان مقلّداً، وتغير اجتهاد إمامه، فسيأتي ذكر المصنف له في آخر المسألة. انظر: المستصفى ص ٣٦٧، روضة الناظر ٢/٣٧٩، الإحكام، للآمدي ٢٤٦/٤، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤١، شرح مختصر الروضة =

التحريم مطلقاً؛ لأنه مستديم لما يعتقد حراماً<sup>(١)</sup>.

أقول: فيه أن البقاء فرع صحة الانعقاد،<sup>(٢)</sup> وقد كان يعتقد صحته، فكان كنفص الحكم، تدبر.

وقيل: إن لم يتصل به حُكْمُ حاكم<sup>(٣)</sup>، وهو الأشبه؛<sup>(٤)</sup> لأن القضاء يرفع حكم<sup>(٥)</sup> الخلاف، كما مرَّ في إبطال التصويب<sup>(٦)</sup>، ولا خلاف فيه، إلا ما عن أبي يوسف، [في]<sup>(٧)</sup> مجتهد طلق ألبتة، فقضى بالرجعة، ومعتقده البينة، يأخذ بها<sup>(٨)</sup>، فتأمل.

ولو كان المتزوج مقلداً، ثم علم تغير اجتهاد إمامه، فكذلك<sup>(٩)</sup>، وقيل: لا يجب على المقلد المفارقة مطلقاً<sup>(١٠)</sup>.

= ٦٤٩/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥١٣/٤، الإبهاج ٢٦٥/٣، نهاية السؤل ص ٤٠٢، البحر المحيط ٣١٣/٨، شرح الكوكب المنير ٥١٠/٤.

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣١٧/٣.

(٢) آخر (٢٥٠/ب) من النسخة (م).

(٣) وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: المستصفى ص ٣٦٧، روضة الناظر ٣٧٩/٤، الإحكام، للأمدى ٢٤٦/٤، شرح مختصر الروضة ٦٤٩/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥١٣/٤، البحر المحيط ٣١٣/٨، شرح الكوكب المنير ٥١٠/٤.

(٤) آخر (٢١٩/ب) من النسخة (ك).

(٥) آخر (١٨٨/ب) من النسخة (س).

(٦) انظر قول المصنف: كل مجتهد في المسألة الاجتهادية مصيب: ٦٢٠/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(م).

(٨) قال ابن الهمام: «ولولا ما عن أبي يوسف لحُكِمَ بأن هذا الخلاف - وهو خلاف ابن الحاجب مع الجمهور - خطأ، وأن القيد - وهو عدم حكم الحاكم بالجواز - مراد المطلق للتحريم» التحرير مع التقرير والتجيب ٣٣٥/٣.

(٩) هذا هو القسم الثاني من النقص، ومثاله: لو تزوج رجل امرأة بغير ولي لظن إمامه صحة ذلك، ثم علم تغير اجتهاد إمامه، فهل تحرم عليه أو لا؟

(١٠) انظر: روضة الناظر ٣٧٩/٢، شرح مختصر الروضة ٦٤٩/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥١٣/٤، شرح الكوكب المنير ٥١١/٤.

## مسألة

هل يصح التفويض، وهو: أن يقال للعالم أو المجتهد<sup>[١]</sup>: احكم بما شئت، فهو صواب<sup>(١)</sup>، والمختار: الجواز<sup>(٢)</sup>.  
وتردّد الشافعي، وعليه الإمام<sup>(٣)</sup>.  
وقيل: يجوز للنبي<sup>[٢]</sup> فقط.

[١] قوله: (للعالم أو المجتهد) [التعبير بالعالم موافق للبيضاوي<sup>(٤)</sup>، والسبكي<sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup> والتعبير بالمجتهد موافق للآمدي<sup>(٧)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٨)</sup>، وعلى كل تقدير احتراز عن العامي، فإنه لا يجوز في حقه بالإجماع، على ما قيل<sup>[٩]</sup>.

[٢] قوله: (يجوز النبي ﷺ) [هو أحد قولي الجبائي، واختاره ابن السمعاني<sup>(١٠)</sup>] <sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: الإبهاج ١٩٦/٣، البحر المحيط ٥١/٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٣٦/٣، شرح الكوكب المنير ٥١٩/٤.

(٢) وهو قول بعض الحنابلة، وبعض المعتزلة. انظر: المحصول، للرازي ١٣٧/٦، الأحكام، للآمدي ٢٥٣/٤، شرح تنقيح الفصول ص ٤٥٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٢٠، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٤٣١/٢.

(٣) قيل: إن تردد الإمام الشافعي رحمه الله كان في الجواز، وقيل: في الوقوع. انظر: المحصول، للرازي ١٣٧/٦، الأحكام، للآمدي ٢٥٣/٤، شرح تنقيح الفصول ص ٤٥٢، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٢٩٣/٢، الإبهاج ١٩٦/٣.

(٤) انظر: منهاج الوصول مع نهاية السؤل ص ٣٦٩.

(٥) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٤٣١/٢.

(٦) آخر (١٠٣/ب) من النسخة (ل).

(٧) انظر: الأحكام ٢٥٣/٤.

(٨) انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣٣٣/٣.

(٩) ساقطة من (ك).

(١٠) انظر: المعتمد ٣٢٩/٢، قواطع الأدلة ٣٣٧/٢، الأحكام، للآمدي ٢٥٣/٤، الإبهاج ١٩٦/٣، البحر المحيط ٥١/٨.

(١١) ساقطة من (ك) والمطبوع.

وأكثر المعتزلة<sup>(١)</sup>: لا يجوز، وعليه أبو بكر الرازي<sup>(٢)</sup>.

ثم المختار: عدم الوقوع<sup>(٣)</sup>.

لنا: أنه ممكن لذاته، والأصل بقاء ما كان على ما كان<sup>(٤)</sup>، وأما عدم الوقوع، فللتعبد بالاجتهاد أو التقليد<sup>(٥)(٦)</sup>.

قالوا<sup>(٧)</sup>: لو جاز لأدّى إلى جواز انتفاء المصلحة؛ لجهل العبد بها، وإلا كان اجتهداً<sup>(٨)</sup>، قلنا: لا يلزم من عدم علمه بها انتفاؤها، فلعل الأمر يعلم أنه يختار ما فيه المصلحة<sup>(٩)</sup>.

قالوا<sup>(١٠)</sup>:<sup>(١١)</sup> **أولاً: ﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾** [آل عمران: ٩٣]

(١) انظر: المعتمد ٣٢٩/٢، المحصول، للرازي ١٣٧/٦.

(٢) يرى الإمام الجصاص أن ذلك لا يجوز إلا بطريق الاجتهاد، حيث قال: «نقول: إن الأشبه هو حكم الله تعالى على من صادفه باجتهاده، ومن لم يصادفه باجتهاده، فحكم الله تعالى عليه ما استقر عليه رأيه، وليس واحد من المجتهدين مكلفاً لإصابة الأشبه، وإنما هو مكلف للاجتهاد في تحري موافقة الأشبه عنده، فلا يجوز إطلاق القول: بأن الأشبه عند الله تعالى هو الحكم الذي تعبدنا به، ولا يطلق أيضاً أنه ليس هو الحكم؛ لأنه إنما يكون حكماً بالإضافة والتقييد على الشريعة التي ذكرنا». الفصول في الأصول ٣٥٥/٤. وانظر: البحر المحيط ٥١/٨، التقرير والتحبير ٣٣٦/٣.

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٥، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٤٣٢/٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٣٦/٣، شرح الكوكب المنير ٤/٥٢١.

(٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٥٩/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٥، رفع الحاجب ٥٦٧/٤، شرح المحلي مع حاشية العطار ٤٣١/٢.

(٥) في (س): «فللتعبد والاجتهاد والتقليد».

(٦) انظر: التقرير والتحبير ٣٣٦/٣، تيسير التحرير ٢٣٩/٤.

(٧) أي: القائلون بعدم الجواز.

(٨) انظر: قواطع الأدلة ٣٣٨/٢، المحصول، للرازي ١٣٩/٦، الإحكام، للآمدي ٢٥٩/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٥، شرح تنقيح الفصول ص ٤٥٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٢٣/٤، الإبهاج ١٩٧/٣.

(٩) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٥٩/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٥، رفع الحاجب ٥٦٨/٤، الإبهاج ١٩٧/٣.

(١٠) أي: القائلون بالوقوع.

(١١) آخر (٢٥١/أ) من النسخة (م).

قلنا: لا نسلم أنه بالتفويض، بل بدليل ظني<sup>(١)</sup>.

وثانيًا: قال عليه الصلاة والسلام في مكة: «لا يختلي خلاها»<sup>(٢)</sup>، ولا يعضد<sup>[١]</sup> شجرها»، فقال العباس: إلا الإذخر، فقال عليه الصلاة والسلام: «إلا الإذخر»<sup>(٣)</sup>، ولا وحي، ولا اجتهاد في تلك اللحظة<sup>(٤)</sup>، قلنا: لا نسلم أن الإذخر من<sup>(٥)</sup> الخلاء، فالاستثناء منقطع<sup>[٢]</sup> بالاستصحاب<sup>(٦)</sup>، ولو سلّم، فلا نسلم أنه أراد؛ لجواز التخصيص، فالاستثناء تقرير للمراد وهو منقطع من المذكور؛ تحقيقًا للخروج بغيره، نعم متصل لو قدر نحوه<sup>(٧)</sup>

[١] قوله: (ولا يُعضد) [أي: لا يقطع]<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: (فالاستثناء منقطع) فيه دفع لتوهم الاتصال في هذا الجواب<sup>(٩)</sup>، وبيان الفرق بين هذا المنقطع، والمنقطع السابق، فتدبر.

(١) انظر: المعتمد ٢/٣٢٩، قواطع الأدلة ٢/٣٣٨، المحصول، للرازي ٦/١٤٨، الإحكام،

للأمدي ٤/٢٥٤، ٢٥٧، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٢٣٦، شرح الكوكب المنير ٤/٥٢٢.

(٢) الخلى - بالقصر -: النبات الرطب الرقيق ما دام رطبًا، وقيل: الحشيش اليابس،

والواحدة خلا، مثل: حصى وحصاة، وإخلاؤه: قَطَعَهُ. انظر: النهاية في غريب الحديث

والأثر ٢/٧٥، طلبة الطلبة ص ٣٤، القاموس المحيط ص ١٢٨١.

(٣) تقدم تخريجه ١/٤٦٢.

(٤) انظر: المعتمد ٢/٣٣٤، قواطع الأدلة ٢/٣٣٨، المحصول، للرازي ٦/١٤٣، الإحكام،

للأمدي ٤/٢٥٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٥، التقرير والتحبير ٣/

٣٣٦، تيسير التحرير ٤/٢٣٧.

(٥) آخر (١٦٦/ب) من النسخة (ق).

(٦) انظر: المعتمد ٢/٣٣٤، الإحكام، للأمدي ٤/٢٥٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح

العضد ص ٣٨٥، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٢٢، التقرير والتحبير ٣/٣٣٦، تيسير

التحرير ٤/٢٣٧.

(٧) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٥، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/

١٥٢٢، التقرير والتحبير ٣/٣٣٦، تيسير التحرير ٤/٢٣٧.

(٨) انظر: مقاييس اللغة ٤/٣٥٠، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢٥٢، المغرب في

ترتيب المعرب، للمطرزي ص ٣١٨، مختار الصحاح ص ٢١١.

(٩) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع.

(١٠) أي: دفع توهم شمول الإذخر بالحكم الذي هو المنع، وتأکید حاله الذي هو الحل. =

ولو<sup>(١)</sup> سُلِّمَ العموم، فيجوز النسخ بوحى كلمح البصر، سيّما على رأي الحنفية: أن إلهامه وحي<sup>(٢)</sup>، فإن قيل: الاستثناء يأباه، فإنه يمنع الحكم، والنسخ يوجبه<sup>(٣)</sup>، قلنا: هو من المقدّر للعباس عليه السلام، لا مما ذكره عليه الصلاة والسلام، فإنه يعم مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

أقول: فعلى هذا استثناء العباس عليه السلام في مقابلة النص، وذلك مبني على جواز التخصيص بالاجتهاد، تدبر.

وثانياً: «لولا أن أشق على أمتي<sup>(٥)</sup> لأمرتهم»<sup>(٦)</sup>، و«أحجنا هذا لعامنا أم للأبد؟ فقال: للأبد، ولو قلت نعم لوجب»<sup>(٧)(٨)</sup>، والقول بأنها<sup>[١]</sup> شرطية

[١] قوله: (والقول بأنها...) إلخ [وقد<sup>(٩)</sup> ارتضى به الإسنوي في «شرح المنهاج»<sup>(١٠)</sup>] <sup>(١١)</sup>.

= انظر: التقرير والتحجير ٣/٣٣٦، تيسير التحرير ٤/٢٣٧.

(١) آخر (١٨٩/أ) من النسخة (س).

(٢) انظر: شرح المختصر، للعضد ص٣٨٦، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٢٢، التقرير والتحجير ٣/٣٣٧، تيسير التحرير ٤/٢٣٧.

(٣) أي: أن الاستثناء يمنع من الدخول في الحكم، ومن شأن المنسوخ أن يكون داخلاً في الحكم قبل النسخ، فكيف يقال بأنه نسخ. انظر: التقرير والتحجير ٣/٣٣٧.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص٣٨٥، التقرير والتحجير ٣/٣٣٧، تيسير التحرير ٤/٢٣٨.

(٥) آخر (٢٢٠/أ) من النسخة (ك).

(٦) تقدم تخريجه ١/١٦٦.

(٧) تقدم تخريجه ١/٥٧٠.

(٨) انظر: المعتمد ٢/٣٣٥، قواطع الأدلة ٢/٣٣٨، المحصول، للرازي ٦/١٤٦، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص٣٨٦، غاية الوصول ص١٦٨، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٤٣٢، التحرير مع تيسير التحرير ٤/٢٣٩.

(٩) في (ل): «قد».

(١٠) انظر: نهاية السؤل ص٣٧١، حيث قال: «القضية الشرطية لا تدل على جواز الشرط الذي فيها».

(١١) ساقطة من (ك) والمطبوع.

بعيد؛<sup>(١)</sup> لأن العرف للاختيار، ولما قتل نضر بن الحارث<sup>(٢)</sup>، وسمع عليه الصلاة والسلام ما أنشدته ابنته، أو أخته<sup>[١]</sup> قتيلة شعراً<sup>(٣)</sup> :  
أحمد<sup>[٢]</sup> ولأنتِ ضنء<sup>[٣]</sup> نجبية<sup>(٤)</sup> في قومها والفحل فحل مُعَرَّق<sup>[٤]</sup>

[١] قوله: (ابنته أو أخته) [في رواية السهيلي<sup>(٥)</sup>، وجماعة: البنت، وفي رواية ابن هشام<sup>(٦)</sup>، وطائفة: الأخت]<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: (أحمد) [الهمزة للدعاء، والتونين للضرورة]<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: (ضنء) [بكسر الضاد المعجمة وفتحها، الولد الذي يُبخل به؛ لعظم قدره<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

[٤] قوله: (معَرَّق) [على بناء المفعول، [أي]<sup>(١١)</sup>: الذي له عرق في الكرم<sup>(١٢)</sup>]<sup>(١٣)</sup>.

(١) آخر (٢٥١/ب) من النسخة (م).

(٢) هو: النضر بن الحارث بن علقمة بن كلفة بن عبد مناف، من بني عبد الدار، صاحب لواء قريش ببدر، كان من وجهاء قريش، وهو ابن خالة النبي ﷺ، وقد آذى الرسول ﷺ كثيراً، قُتل بعد معركة بدر، حيث أسر فيها على يد المسلمين في مكان يقال له: الأثيل. انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي ١٢٦/٢، الأعلام، للزركلي ٣٣/٨.

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي ١٢٦/٢، البيان والتبيين، للجاحظ ٢٧٣/٣، شرح ديوان الحماسة، للأصفهاني ص ٦٨١.

(٤) أي: كريمة، من نَجَبٍ نجابة، فهو نجيب والجمع نجباء. انظر: مقاييس اللغة ٣١٩/٥، تهذيب اللغة ٣٥١١/٤، المصباح المنير ص ٣٠٥، القاموس المحيط ص ١٣٦.

(٥) انظر: الروض الأثف في شرح السيرة النبوية، لابن هشام ٢٦٨/٥.

(٦) انظر: السيرة النبوية، لابن هشام ٢٨٥/٢.

(٧) ساقطة من (ك) و(س) والمطبوع. (٨) ساقطة من (ك).

(٩) انظر: جمهرة اللغة، لابن دريد ١٠٧٨/٢، الصحاح، للجوهري ٦٠/١، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٣/٣، لسان العرب ١١٢/١، مجمع بحار الأنوار، لجمال الدين الهندي ٤٢٠/٣.

(١٠) ساقطة من (ك). (١١) ساقطة من (س).

(١٢) انظر: الصحاح للجوهري ١٥٢٤/٤، مقاييس اللغة ٢٨٦/٤، المخصّص، لابن سيده ١/١، ٢٣٢، لسان العرب ١٣٦/٣.

(١٣) ساقطة من (ك) والمطبوع.



ما كان ضرك لو مننتَ وربما منَّ الفتى وهو المغيظ المُحنَق<sup>(١)</sup>  
 قال: «لو سمعته قبل قتله لمننتُ عليه»<sup>(٢)</sup>، قلنا: يجوز أن يكون  
 الوحي كذلك، أو خيّر فيها معيّنًا<sup>(٣)</sup>.  
 أقول: ولا يلزم منه وقوع التفويض، كما توهم ابنُ الهمام<sup>(٤)</sup>؛ لأن  
 التخيير<sup>[١]</sup> معيّن من الحكم، فتأمل، فإنه دقيق.

[١] قوله: (لأن التخيير...) إلخ [حاصل الدفع: أن التفويض تخيير  
 بين الأحكام الخمسة؛ فالحكم هناك مبهم<sup>(٥)</sup>، قيل: هذا التخيير  
 إباحة بين الفعل والترك؛ فالحكم هناك مشخص<sup>(٦)</sup>، فأين أحدهما من  
 الآخر<sup>(٧)</sup>][<sup>(٨)</sup>].

(١) أي: المغضّب، والمعنى: أن الفتى قد يُمنُّ مع كونه مغيظًا بحماقة من منَّ عليه. انظر:  
 الصحاح ٤/١٤٦٥، مقياس اللغة ١١١/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٥١،  
 المصباح المنير ٢/٤٥٩.

(٢) لم أجد هذا الحديث في كتب الحديث المسندة، وإنما هو في بعض كتب السير والأدب  
 والتاريخ. انظر: الاستيعاب، لابن عبد البر ٤/٣٩٠، البداية والنهاية ٣/٢٤٠، الإصابة  
 ٨/٨٠.

(٣) انظر: المحصول، للرازي ٦/١٤٤، الإحكام، للأمدى ٤/٢٥٨، مختصر ابن الحاجب  
 مع شرح العضد ص ٣٨٥، والمنهاج مع الإبهاج ٣/١٩٨، التحرير مع تيسير التحرير ٤/  
 ٢٣٩.

(٤) قال ابن الهمام: «والحق: أن التفويض وقع، ولا ينافي ما تقدم من أنه ﷺ متعبّد  
 بالاجتهاد؛ لأن وقوع التفويض في أمور مخصوصة». التحرير مع التقرير والتحبير ٣/  
 ٣٣٩.

(٥) في (ل) زيادة: «مبهم قبل الحكم».

(٦) هكذا في (ل) و(س)، وفي المطبوع: «مستحق».

(٧) أي: أن التفويض هو اختيار النبي ﷺ ما شاء من الأحكام الخمسة كيفما شاء، وأما  
 الحكم هنا فليس كذلك؛ بل هو مبهم في صور مخصوصة، فيكون تخييرًا في حكم  
 معين، وهو إباحة الفعل والترك، فإما أن يأمر بالسواك وألا يأمر، وإما أن يجعل الحج  
 للعام أو للأبد، وإما أن يقتل النضر بن الحارث أو لا يقتله.

(٨) ساقطة من (ك).

## مسألة

يجوز خلو الزمان عن المجتهد شرعاً<sup>(١)</sup>، خلافاً للحنابلة<sup>(٢)</sup>،  
والأستاذ<sup>(٣)</sup>، والنزاع فيما قبل أشراف الساعة<sup>(٤)</sup>، وفي المجتهد مطلقاً<sup>[١]</sup>.

[١] قوله: (وفي المجتهد مطلقاً) [لوقوع الخلو عن المجتهد المطلق، كما  
صرح به الغزالي<sup>(٥)</sup>، والقفال، والرافعي<sup>(٦)</sup>، وفي «الخلاصة»<sup>(٧)</sup>: ليس أحد من  
أهل الاجتهاد في زماننا، ولأنه اللازم من دلائل الفريقين [ثبوت المجتهد مطلقاً  
أو انتفاؤه]<sup>(٨)</sup> [٩].

(١) وهو قول جمهور الأصوليين. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٥٥، البحر  
المحيط ٨/٢٤٠، فصول البدائع ٢/٤٩٣، التقرير والتحجير ٣/٣٣٩، تيسير التحرير ٤/٢٤٠،  
غاية الوصول ص ١٦٠، حاشية العطار مع شرح المحلي ٢/٤٣٨، إرشاد الفحول ٢/٢١١.  
(٢) وهو قول بعض الشافعية. انظر: المسوَّدة ص ٤٧٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/٢٠٤،  
أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٥٢، البحر المحيط ٨/٢٤٠، شرح الكوكب المنير ٤/  
٥٦٤، إرشاد الفحول ٢/٢١١.

(٣) هو: أبو إسحاق الإسفراييني. انظر: المصادر السابقة.  
(٤) قال ابن أمير الحاج: «فإن تداعى بأن أتت أشراف الساعة الكبرى، جاز الخلو عنه - أي:  
المجتهد -، وما أظن أن أحداً يخالف في هذا، والظاهر أن إطلاق المطلقين المنع  
محمول على ما دون هذا». التقرير والتحجير ٣/٣٣٩، وانظر: فواتح الرحموت ٢/٤٣١.  
(٥) انظر: الوسيط في المذهب ٧/٢٩١، فقد ذكر ذلك في معرض كلامه عن شروط تولية  
الولاية، حيث قال: «ثم هذه الشروط أطلقها أصحابنا، وقد تعدَّرت في عصرنا؛ لأن مصدر  
الولايات خالٍ عن هذه الصفات، وقد خلا العصر أيضاً عن المجتهد المستقل».  
(٦) انظر: البحر المحيط ٨/٢٤١، التقرير والتحجير ٣/٣٤٠، شرح الكوكب المنير ٤/٥٦٩،  
إرشاد الفحول ٢/٢١١.

والرافعي هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، أبو القاسم، الرافعي القزويني  
الشافعي، كان إماماً في الفقه، والتفسير، والحديث، حسن السيرة جميل الأثر، له عناية بالحديث  
والسنة، من مصنفاته: «شرح مسند الشافعي»، و«فتح العزيز في شرح الوجيز»، وغيرها، توفي  
سنة ٦٢٤هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٤، سير أعلام النبلاء ٢٢/٢٥٢.

(٧) انظر: التقرير والتحجير ٣/٣٤٠، تيسير التحرير ٤/٢٤١، وكتاب الخلاصة هو: خلاصة  
الفتاوى، لطاهر بن أحمد البخاري الحنفي، المتوفى سنة ٥٤٢هـ.

(٨) هذه زيادة من فواتح الرحموت نقلاً عن حاشية المصنف، وهي ساقطة من (ل).

(٩) ساقطة من (ك) و(س).

لنا: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد؛ لكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالمٌ اتخذ الناس رؤساء جهالاً»<sup>(١)</sup>، فأتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»<sup>(٢)</sup>، أقول: فيه ما فيه<sup>[١]</sup>، فتأمل.

قالوا: أولاً: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، حتى يأتي أمر الله أو حتى يظهر الدجال»<sup>(٣)</sup> وأجيب: بأنه لا يدل على نفي الجواز، فإن أحد<sup>(٤)</sup> الجائزين ربما لا يقع<sup>(٥)</sup>، وردّ: بأنه يلزم<sup>(٦)</sup> الامتناع شرعاً، وإلا لزم كذبه<sup>(٧)</sup>، أقول: على أن الدوام لا يخلو عن ضرورة، فالوجه أن اللازم دوام اعتقاد الحق، لا دوام الاجتهاد<sup>(٨)</sup>.

وثانياً: الاجتهاد فرض كفاية؛ لأن الحوادث غير متناهية، فلا يكفي تقليد الميت، فلو خلا اجتمعوا على الباطل<sup>(٩)</sup>، الجواب: إذا فرض موت

[١] قوله: (فيه ما فيه، فتأمل) [إشارة إلى أنه لو سلم استلزامه للخلو مطلقاً، فلا نسلم أنه قبل أشراط الساعة<sup>(١٠)</sup>]-<sup>(١١)</sup>.

- (١) آخر (١٨٩/ب) من النسخة (س).
- (٢) رواه البخاري (١٠٠)، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم ١٩٤/١ مع الفتح، ومسلم (٢٦٧٣)، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان ٢٠٥٨/٤.
- (٣) رواه البخاري (٧٣١١)، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» ٢٩٣/١٣ مع الفتح، ومسلم (١٩٢٠)، كتاب الإمامة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، ١٥٢٣/٣، واللفظ له.
- (٤) آخر (١٦٧/أ) من النسخة (ق).
- (٥) أي: أن الحديث دل على عدم خلو الزمان عن طائفة ظاهرين على الحق، ولا يدل على منع جواز خلو الزمان عن المجتهد. انظر: مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٦٤، شرح المختصر، للعضد ص ٣٩١، التحرير مع التقرير والتحجير ٣/٣٣٩.
- (٦) آخر (٢٥٢/أ) من النسخة (م).
- (٧) انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد ٣/٦٤٠، التقرير والتحجير ٣/٣٣٩، تيسير التحرير ٤/٢٤٠.
- (٨) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٩١، التقرير والتحجير ٣/٣٤٠، تيسير التحرير ٤/٢٤١.
- (٩) انظر: الأحكام، للأمدى ٤/٢٨٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩١، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٥٢، التقرير والتحجير ٣/٣٤٠، تيسير التحرير ٤/٢٤١.
- (١٠) انظر: تيسير التحرير ٤/٢٤٠. (١١) ساقطة من (ك).

العلماء، فالبطالان ممنوع؛ لأن المبادئ شرط<sup>(١)</sup>، تدبر.

## مسألة

**التقليد:** العمل بقول الغير<sup>[١]</sup> من غير حجة<sup>(٢)</sup>؛ كأخذ العامي، والمجتهد من مثله، فالرجوع إلى النبي عليه الصلاة والسلام، أو إلى الإجماع، ليس منه<sup>(٣)</sup>، وكذا العامي إلى المفتي، والقاضي إلى العدول؛ لإيجاب النص ذلك عليهما<sup>(٤)</sup>؛ لكنّ العرف على أن العامي مقلد للمجتهد،

[١] قوله: (بقول الغير) [أي: برأيه فيندرج فيه]<sup>(٥)</sup> الفعل والتقرير<sup>(٦)</sup>.

(١) ومن جملة المبادئ العلماء، واجتماع العلماء لا يكون على باطل؛ لتعذر حصول الاجتهاد. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٨٦/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩١، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٥٣/٤، حاشية التفਤازاني على شرح العضد ٣/٦٤٠، التقرير والتحبير ٣/٣٤٠، تيسير التحرير ٤/٢٤١.

(٢) انظر: المحصول، لابن العربي ص ١٥٤، الحدود، للباقي ص ٦٤، اللمع ص ١٣١، البرهان ٢/٨٨٨ مسألة ١٥٤٥، قواطع الأدلة ٢/٣٤٠، المنحول ص ٥٨٢، الإحكام، للآمدي ٤/٢٦٩، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٨، بديع النظام ٢/٦٧٩، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٤٠، غاية الوصول ص ١٦٩، شرح الكوكب المنير ٤/٥٢٩، إرشاد الفحول ٢/٢٣٩.

(٣) لأنه رجوع إلى الدليل. انظر: البرهان ٢/٨٨٨ مسألة ١٥٤٥، قواطع الأدلة ٢/٣٤٠، المنحول ص ٥٨٢، المستصفى ص ٣٧١، روضة الناظر ٢/٣٨١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٨، البحر المحيط ٨/٣١٦، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٤٠، إرشاد الفحول ٢/٢٣٩، المدخل، لابن بدران ص ٣٨٩.

(٤) قال الغزالي: «ويجب على القاضي الحكم بقول العدول لا بمعنى اعتقاد صدقهم؛ لكن من حيث دل السمع على تعبد القضاة باتباع غلبة الظن، صدق الشاهد أم كذب، ويجب على العامي اتباع المفتي؛ إذ دل الإجماع على أن فرض العوام اتباع ذلك، كذب المفتي أم صدق، أخطأ أم أصاب، فنقول: قول المفتي، والشاهد لزم بحجة الإجماع، فهو قبول قول بحجة، فلم يكن تقليدًا، فإننا نعني بالتقليد قبول قول بلا حجة، فحيث لم تقم حجة، ولم يعلم الصدق بضرورة ولا بدليل، فالاتباع فيه اعتماد على الجهل». المستصفى ص ٣٧١، وانظر: المصادر السابقة.

(٥) ساقطة من (ل).

(٦) ساقطة من (ك) والمطبوع.

قال الإمام<sup>(١)</sup>: وعليه معظم الأصوليين.

والمفتي: المجتهد من حيث يجيب السائل<sup>(٢)</sup>، والمستفتي يقابله، وقد يجتمعان<sup>(٣)</sup> على التجزي؛ لتعدد الجهات<sup>(٤)</sup>.

والمستفتي فيه الشرعية<sup>(٥)</sup>، والعقلية على الصحيح<sup>(٦)</sup>؛ لصحة إيمان المقلد عند الأئمة الأربعة، وكثير من المتكلمين، خلافاً للأشعري<sup>(٧)</sup>، وإن كان<sup>(٨)</sup> آثماً في ترك النظر<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: أبو المعالي الجويني. انظر: الاجتهاد ص ٩٦، وذهب بعض الأصوليين - ومنهم: الجويني - إلى أنه ليس بتقليد؛ لأنه لا بد له من نوع اجتهاد، أو لأن قول العالم حجة في حق المستفتي. انظر: البرهان ٨٨٨/٢ مسألة ١٥٤٧، التقرير والتحبير ٣/٣٤١، تيسير التحرير ٤/٢٤٢.

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي، لابن الصلاح ص ٢٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٨، صفة الفتوى، لابن حمدان ص ٤، فتح القدير، لابن الهمام ٧/٢٥٦، تيسير التحرير ٤/٢٤١، عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، للدهلوي ص ٣٥.

(٣) آخر (٢٢٠/ب) من النسخة (ك).

(٤) أي: يكون في بعض المسائل مجتهداً مفتياً، وفي بعضها مستفتياً، وهذا على مسألة تجزؤ الاجتهاد. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢٧٠، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٨، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٣٢، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٤٢.

(٥) المسائل الشرعية المتعلقة بالفروع اختلف الفقهاء في جواز التقليد فيها: فذهب بعض المعتزلة، ووافقهم ابن حزم إلى تحريم التقليد فيها، وذهب الأئمة الأربعة إلى وجوب التقليد فيها على العامي، وحرمته على المجتهد، ونسبه بعضهم إلى الجمهور. انظر: الفصول في الأصول ٤/٢٨١، المقدمة، لابن القصار ص ١٥٤، المحصول، لابن العربي ص ١٥٤، قواطع الأدلة ٢/٣٤٠، شرح مختصر الروضة ٣/٦٥٢، مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٠/٢٠٣.

(٦) فرق المصنف بين أصل الاعتقاد، وهو الإيمان بالله، وإفراده بالعبادة، وبين مسائل أصول الدين الأخرى؛ كالإيمان بوجود الله تعالى أو صفاته، ووجود الصانع، وغير ذلك، فذكر هنا مسألة التقليد في الإيمان والمعتقد، وسوف يتكلم عن التقليد في أصول الدين بعد ذلك.

(٧) انظر: الفصل في الملل والنحل ٤/٢٨، البحر المحيط ٨/٣٢٦، إرشاد الفحول ٢/٢١١.

(٨) في (ك) و(م): «وإنما كان».

(٩) الحكم بالتأثيم أو التفسيق بترك النظر ذكره أبو منصور الماتريدي، ونسبه إلى أئمة الحديث، ونقل السبكي الخلاف فيه عن أهل السنة ثم قال: «والأصح عند أبي حنيفة رحمته الله =

## مسألة

لا يجوز التقليد في العقلیات؛<sup>(١)</sup> كوجود الباري ونحوه،<sup>(٢)</sup> عند الأكثر<sup>(٣)</sup>.

والعبري، وبعض الشافعية: يجوز<sup>(٤)</sup>.

وطائفة: يجب<sup>[١]</sup>، ويحرم النظر.

لنا: الإجماع على وجوب العلم بالله وصفاته، ولا يحصل بالتقليد؛ لإمكان كذب المخبر، ولأنه يلزم النقيضان في تقليد اثنين في حدوث العالم وقدمه مثلاً، فلا بد من النظر الصحيح<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: (وطائفة يجب) [قل: هم قوم من أصحاب الحديث، ونسبته إلى الأئمة الأربعة غلط]<sup>(٦)</sup>.

= أنه مطيع، وعند آخرين أنه عاص. رفع الحاجب ٥٨٦/٤، وانظر: البحر المحيط ٨/٣٢٦، التقرير والتحبير ٣/٣٤٣، تيسير التحرير ٤/٢٤٣.

(١) آخر (١٨٩/ب) من النسخة (س).

(٢) آخر (٢٥٢/ب) من النسخة (م).

(٣) انظر: التمهيد، لأبي الخطاب ٤/٤١٩، المسودة ص ٤٦٠، الإحكام، للآمدي ٤/٢٧٢، صفة الفتوى، لابن حمدان ص ٥١، البحر المحيط ٨/٣٢٤، التحبير ٨/٤٠١٧، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٤٣، شرح الكوكب المنير ٤/٥٣٣، إرشاد الفحول ٢/٢١١.

(٤) حكى الرازي هذا القول عن كثير من الفقهاء، وذكره ابن تيمية عن جمهور الأمة. انظر: اللمع ص ١٣١، المحصول، للرازي ٦/٩١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٩، المسودة ص ٤٦١، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/٢٠٢، بيان المختصر ٣/٣٥١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٤٣، إرشاد الفحول ٢/٢٤١.

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢٧٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٩، التقرير والتحبير ٣/٣٤٣، تيسير التحرير ٤/٢٤٣، إرشاد الفحول ٢/٢٤١.

(٦) قال الإسني: «وهو ظاهر كلام الشافعي». نهاية السؤل ص ٤٠٥، وحكي عن الإمام أحمد، والظاهرية، وقوم من أهل الحديث وجوبه فيما لم يُعلم بالحس. انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٣٣، البحر المحيط ٨/٣٢٥، التحبير ٨/٤٠١٩، التقرير والتحبير ٣/٣٤٣، شرح الكوكب المنير ٤/٥٣٥.

(٧) ساقطة من (ك).

قالوا<sup>(١)</sup>: لو وجب لَفَعْلُهُ الصحابة، وأمروا به، وذلك منتفٍ، وإلا نُقِلَ، كما في الفروع<sup>(٢)</sup>، قلنا: لو لم يكن منهم لزم نسبتهم إلى الجهل بالله وصفاته بوجهه<sup>(٣)</sup>، وهو باطل إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

وأما النقل<sup>[١]</sup>، ففرع الإكثار من النظر، والبحث، وهم كانوا مستغنيين بصفاء الأذهان، ومشاهدة الوحي<sup>(٥)</sup>، ولا نسلّم عدم الأمر؛ لكنهم كانوا<sup>(٦)</sup> عالمين بحصوله، فإنه ليس المراد تحرير الأدلة على قواعد المنطق؛ بل ما يفيد الطمأنينة، كما قال الأعرابي: البعرة تدل على البعير، وأثر الأقدام على المسير، فسماء ذات أبراج، والأرض ذات فجاج، لا تدل<sup>(٧)</sup> على

[١] قوله: (وأما النقل) [كالأحاديث، فيه رد على صاحب البديع، حيث قال<sup>(٨)</sup>: يجوز إفتاء غير المجتهد بمذهب المجتهد مطلقاً، مستدلاً بأنه ناقل كالحديث، وعلى «شارح المختصر»<sup>(٩)</sup>، حيث استدل على ملازمة أبي الحسين، وهي<sup>(١٠)</sup>: أنه لو جاز<sup>(١١)</sup>، لجاز لعامي، بأنهما في النقل سواء، ووجه الرد لا يخفى<sup>[١٢]</sup>.

- (١) أي: القائلون بجواز التقليد في العقليات.
- (٢) انظر: المحصول، للرازي ٩٢/٦، الإحكام، للآمدي ٢٧٤/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٩، درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية ٧٨/٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٣٤/٤، شرح الكوكب المنير ٥٣٤/٤.
- (٣) في (س) و(ق): بوجه.
- (٤) انظر: المصادر السابقة.
- (٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٧٦/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٩، والتحرير مع تيسير التحرير ٢٤٤/٤.
- (٦) آخر (١٦٧/ب) من النسخة (ق). (٧) في (س) و(ق): «لا تدلان».
- (٨) انظر: بديع النظام ٦٨٤/٢.
- (٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٢.
- (١٠) انظر: المعتمد ٣٦٦/٢، الإحكام، للآمدي ٢٨٧/٤.
- (١١) أي: الفتوى بطريق النقل والحكاية.
- (١٢) ساقطة من (ك) و(س).

اللطيف الخبير! (١).

قالوا (٢): النظر مظنة الوقوع في الشُّبْه، والضلال، والتقليد طريق آمن، قلنا: منقوض [بالمقلد] (٣)، وإلا (٤) تسلسل؛ لأن الأخذ عن المؤيد بالوحي ليس تقليدًا؛ بل علم نظري (٥).

### مسألة

غير المجتهد المطلق، ولو عالمًا، يلزمه التقليد فيما لا يقدر عليه من الاجتهاديات على التجزي، ومطلقًا على نفيه (٦).

وقيل: إنما يلزم العالم بشرط أن يتبين (٧) له الصحة بدليله (٨).

لنا: المجتهدون من الصحابة وغيرهم، كانوا يفتون من غير إبداء المستند، ويتبعون من غير نكير، وشاع وذاع (٩).

واستدل: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] وهو

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٩، فصول البدائع ٢/ ٥٠٠، التقرير والتحبير ٣/ ٣٤٣، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٢/ ٤٤٤، غاية الوصول ص ١٦١.

(٢) أي: القائلون بوجوب التقليد. (٣) ساقطة من (م).

(٤) آخر (٢٥٣/أ) من النسخة (م).

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/ ٢٧٧، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٨٩، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/ ١٥٣٨، غاية الوصول ص ١٧٤، التحرير مع تيسير التحرير ٤/ ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٦) نسب الآمدي هذا القول إلى المحققين من الأصوليين، ونسبه غيره إلى الجمهور. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/ ٢٧٨، البحر المحيط ٨/ ٣٣٣، التقرير والتحبير ٣/ ٣٤٤، تيسير التحرير ٤/ ٢٤٦، غاية الوصول ص ١٥٨.

(٧) آخر (١٩٠/ب) من النسخة (س).

(٨) وهو قول بعض المعتزلة. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/ ٢٧٨، التقرير والتحبير ٣/ ٣٤٤، تيسير التحرير ٤/ ٢٤٦.

(٩) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٠، التقرير والتحبير ٣/ ٣٤٤، تيسير التحرير ٤/ ٢٤٦.



يعم فيمن لم يعلم، وفيما لم يُعلم؛ لأن الأمر المفيد لسبب يتكرر بتكرره<sup>(١)</sup>.  
 أقول: دلالة على وجوب السؤال بالمسألة فقط نظر، كيف والدليل  
 أيضًا مما لم يعلم، فالحق: أنه<sup>(٢)</sup> لو سأله لأبداه.  
 قالوا<sup>(٣)</sup>: يؤدي إلى وجوب اتباع الخطأ؛ لجوازه، وأجيب: بأنه  
 مشترك الإلزام، فإنه لو أبدى فكذلك، وكذلك المفتي نفسه، يجب عليه  
 اتباعه<sup>(٤)</sup>.

أقول: فيه أن المرء يطمئن بظنه، فكأنه لا خطأ، وبأن الممتنع اتباع  
 الخطأ، من حيث أنه خطأ، لا من حيث أنه ظن<sup>(٥)</sup>.

### مسألة

الاتفاق على جواز الاستفتاء من معلوم<sup>(٦)</sup> الاجتهاد، والعدالة، ولو  
 برجوع الناس إليه معظمين، وعلى<sup>(٧)</sup> امتناع إن ظن عدم أحدهما؛  
 كالمجهول مطلقاً<sup>(٨)</sup>.  
 وإن جهل علمه دون عدالته، فالمختار: المنع<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٠، التمهيد، للإسنوي ص ٥٢٦، غاية  
 الوصول ص ١٦٩، القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، لابن ملا فروخ  
 ص ٣٩، البحر المحيط ٨/٣٣٢، التقرير والتحجير ٣/٣٤٥، تيسير التحرير ٤/٢٤٦.  
 (٢) آخر (٢٢١/أ) من النسخة (ك). (٣) أي: المشترطون لتبين الصحة.  
 (٤) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢٨٠ - ٢٨١، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد  
 ص ٣٩٠، التقرير والتحجير ٣/٣٤٥، تيسير التحرير ٤/٢٤٧.  
 (٥) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٠، التقرير والتحجير ٣/٣٤٤، تيسير التحرير ٤/  
 ٢٤٧.  
 (٦) في (ك) و(م): علوم. (٧) آخر (٢٥٣/ب) من النسخة (م).  
 (٨) انظر: المستصفى ص ٣٧٣، المحصول، للرازي ٦/٨١، المسودة ص ٤٦٤، الإحكام،  
 للآمدي ٤/٢٨٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٠، صفة الفتوى، لابن  
 حمدان ص ٦٨، شرح مختصر الروضة ٣/٦٦٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٤٢،  
 نهاية السؤل ص ٤٠٥، البحر المحيط ٨/٣٦٢، إرشاد الفحول ٢/٢٥٠.  
 (٩) انظر: شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٠، التقرير والتحجير ٣/٣٤٥، تيسير التحرير ٤/٢٤٨.

لنا: الاجتهاد شرط القبول، وهو لكثرة مبادئه أعز من الكبريت الأحمر<sup>(١)</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: لو امتنع هناك، لامتنع في عكسه<sup>(٣)</sup>، وأجيب: بالتزام<sup>(٤)</sup> الامتناع؛ لاحتمال الكذب، ولو سلّم عدمه، وهو الحق، فالفرق أن العدالة هو الغالب في المجتهدين، بخلاف الاجتهاد في العدول<sup>(٥)</sup>.

ثم هل يُقبل قول العدل: أني مجتهد<sup>(٦)</sup>، والأظهر: أنه كادّعاء الصحابة<sup>(٧)</sup>، هذا<sup>(٨)</sup>.

### مسألة

إفتاء غير المجتهد بمذهب مجتهدٍ تخريبًا على أصوله، إن كان مطلقًا على مبانيه، أهلاً للنظر والمناظرة، وهو المسمى بالمجتهد في المذهب، جاز<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٤٦، تيسير التحرير ٤/٢٤٨.

(٢) أي: المجوّزون لاستفتاء من جُهل علمه دون عدالته.

(٣) أي: من جُهل عدالته دون علمه. انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢٨٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٦٠، شرح المختصر، للعضد ص ٣٩١.

(٤) آخر (١/١٦٨) من النسخة (ق).

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢٨٣، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٦١، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٤٣، التقرير والتحبير ٣/٣٤٦، تيسير التحرير ٤/٢٤٨.

(٦) اختلف الأصوليون فيما عدا معلوم الاجتهاد والعدالة، على أقوال: فذهب الجمهور إلى أنه يكفي إخبار عدلين بكونه مفتيًا مجتهدًا، وشرط القاضي التواتر والاستفاضة في ذلك، وذهب بعضهم إلى قبول خبر الواحد العدل فيه، قال ابن الصلاح: «ولا ينبغي أن يكفي في هذه الأزمنة مجرد تصديده للفتوى، واشتهاره بمباشرتها لا بأهليته لها». أدب المفتي والمستفتي ص ٨٦، وانظر: المسودة ص ٤٦٤، صفة الفتوى، لابن حمدان ص ٦٩، البحر المحيط ٨/٣٦٣، التقرير والتحبير ٣/٣٤٦، شرح الكوكب المنير ٤/٥٤٣، إرشاد الفحول ٢/٢٥١.

(٧) انظر: أدب المفتي والمستفتي ص ٧٢، البحر المحيط ٨/٣٦٣، التقرير والتحبير ٣/٣٤٦.

(٨) آخر (١/١٩١) من النسخة (س).

(٩) انظر: الإحكام، للآمدي ٤/٢٨٧، مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٦٥، =

وعن أئمتنا: لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا، ما لم يعلم من أين قلنا<sup>(١)</sup>.

وقيل: يشترط عدم مجتهد<sup>(٢)</sup>.

وأبو الحسين<sup>(٣)</sup>: لا يجوز، وأما النقل كالأحاديث، فاتفق<sup>(٤)</sup>.

لنا: وقوعه من المتبخرين في جميع الأعصار بلا نكير، وينكر من غيرهم، فكان إجماعاً<sup>(٥)</sup>.

قيل: إذا فرض عدم المجتهدين، فلا إجماع، وأجيب: باعتبار<sup>(٦)</sup> التجزي<sup>(٧)</sup>.

أقول: وأيضاً وقع في زمان المجتهدين، فإن أصحاب أبي حنيفة كانوا

= نفائس الأصول ٣٩٢٧/٩، إعلام الموقعين ١٥١/٤، البحر المحيط ٣٥٩/٨، التقرير والتحبير ٣٤٦/٣، شرح الكوكب المنير ٥٥٨/٤.

(١) قال الأنصاري: «كذا نقل في التيسير عن الشيخ أبي بكر الجصاص الرازي». فواتح الرحموت ٤٣٥/٢، وبالرجوع إلى تيسير التحرير نرى أنه نقل عن الهندي صاحب شرح البديع قوله: «نقل عن أبي يوسف، وزفر، وغيرهما من أئمتنا أنه لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا». تيسير التحرير ٢٤٩/٤، وقد نقل هذا القول عن أبي يوسف وزفر غير واحد من العلماء. انظر: التقرير والتحبير ٣٤٦/٣، عقد الجيد، للدهلوي ص ١٩.

(٢) أي: يشترط في إفتاء غير المجتهد، عدم وجود مجتهد. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٢، إعلام الموقعين ١٥١/٤، المختصر، للبعلي ص ١٦٧، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٤٦/٣، غاية الوصول ص ١٧٢.

(٣) هو: البصري المعتزلي. انظر: الإحكام، للآمدي ٢٨٧/٤، شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٢، البحر المحيط ٣٥٩/٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٤٦/٣.

(٤) أي: على الجواز. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٤٦/٣، مناهج العقول، للبدخشي ٨٧٢/٣.

(٥) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٨٧/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٢، بديع النظام ٦٨٤/٢، غاية الوصول ص ١٧٢، البحر المحيط ٣٦٠/٨، التقرير والتحبير ٣/٣، ٣٤٧، تيسير التحرير ٢٥٠/٤.

(٦) في (ك) و(م): باختيار.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣٤٩/٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣٤٧/٣، تيسير التحرير ٤/٤، ٢٥٠.

يفتون بمذهبه في زمان الشافعي،<sup>(١)</sup> وأحمد، بلا نكير، وحينئذٍ جاز عند عدمهم بذلك الإجماع، أو بطريق أولى، على أن اتفاق العلماء المحققين على ممر الأعصار حجة كالإجماع.

المانع: لو جاز، لجاز لعامي إذا عَرَفَ حكم حادثة بدليلها، قلنا: الحكم موقوف على عدم المعارض، وهو غير عالم<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل في العلم، عند الأكثر<sup>(٣)</sup>.

وعن أحمد، وكثير: المنع؛ بل يجب النظر في الأرجح، ثم اتباعه<sup>(٤)</sup>.

لنا: أولاً: <sup>(٥)</sup> كما أقول: عموم ﴿فَتَشَلُّوْا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]<sup>(٦)</sup>.

وثانياً: القطع في عصر الصحابة، باستفتاء كل صحابي مفضول، فكان إجماعاً<sup>(٧)</sup>، .....

(١) آخر (٢٥٤/أ) من النسخة (م).

(٢) انظر: الإحكام، للآمدي ٢٨٧/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٢، التقرير والتحبير ٣٤٧/٣، تيسير التحرير ٢٥١/٤.

(٣) انظر: صفة الفتوى، لابن حمدان ص ٥٦، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٦٠/٤، التحرير مع تيسير التحرير ٢٥١/٤، شرح المحلي مع حاشية العطار ٤٣٥/٢، غاية الوصول ص ١٥٩، شرح الكوكب المنير ٥٧١/٤، إرشاد الفحول ٢٥١/٢.

(٤) لأحمد في المسألة روايتان، رواية بالجواز، وعليها الأكثر، وأخرى بالمنع. انظر: العدة، لأبي يعلى ١٢٢٥/٤، التمهيد، لأبي الخطاب ٤٠٤/٤، شرح مختصر الروضة ٦٦٦/٣، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٥٩/٤ - ١٥٦٠، المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام ص ١٦٧، شرح الكوكب المنير ٥٧١/٤.

(٥) آخر (٢٢١/ب) من النسخة (ك).

(٦) وجه الدلالة: أن الله تعالى لم يفضّل بين الفاضل والمفضول. انظر: التبصرة، للشيرازي ٤١٥، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٦٠/٤، شرح الكوكب المنير ٥٧٢/٤.

(٧) انظر: قواطع الأدلة ٣٥٧/٢، روضة الناظر ٣٨٥/٢، الإحكام، للآمدي ٢٨٨/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٢، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢، أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٦٠/٤، غاية الوصول ص ١٧١، البحر المحيط ٣٤٧/٨، التحرير =

ومن ثمة قال الإمام<sup>(١)</sup>: لولا إجماع الصحابة، لكان مذهب الخصم أولى، واعترض في التحرير<sup>(٢)</sup>: بأنه يتوقف على كونه<sup>(٣)</sup> عند مخالفته للكل.

أقول: بل يتوقف على عدم التوقف على الموافقة، ولو سلم، فعلى مخالفة الأفضل فقط؛ كإفتاء ابن مسعود في<sup>(٤)</sup> المفوضة، مع مخالفة علي<sup>(٥)</sup>، وأما مخالفة الكل، فكأنه مخالفة الإجماع، وقد مر<sup>(٦)</sup>.

واستدل بتعذر<sup>(٧)</sup> الترجيح للعامي<sup>(٨)</sup>، وأجيب: بأنه يمكن بالتسامع، ومشاهدة رجوع العلماء<sup>(٩)</sup> إليه<sup>(١٠)</sup>.

أقول: على أن غير المجتهد ربما يكون علماً ذا بصيرة.

قالوا<sup>(١١)</sup>: أقوالهم للمقلد؛ كالأدلة للمجتهد، فيجب الترجيح بأن الأعلم أقوى<sup>(١٢)</sup>، وأجيب: بأن الإجماع مقدّم، وبالفارق، فإنه أسهل على المجتهد، بخلاف العامي، فإنه وإن أمكن، فربما لا يتيسر<sup>(١٣)</sup>.

= مع تيسير التحرير ٢٥١/٤.

(١) أورد هذه العبارة الآمدي. انظر: الإحكام ٢٨٩/٤، ونقلها عنه ابن أمير الحاج. انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٤٩.

(٢) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٤٩.

(٣) آخر (١٩١/ب) من النسخة (س). (٤) آخر (١٦٨/ب) من النسخة (ق).

(٥) تقدم تخريجه ١٨٤/٢.

(٦) انظر: مسألة إجماع الأكثر ص ٩٣١ من قسم التحقيق.

(٧) في (ك): «بتقدير».

(٨) انظر: روضة الناظر ٢/٣٨٦، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٦٠، التقرير والتحبير ٣/٣٤٩، تيسير التحرير ٤/٢٥٢، شرح الكوكب المنير ٤/٥٧٢، المدخل، لابن بدران ص ٣٩٠.

(٩) آخر (٢٥٤/ب) من النسخة (م). (١٠) انظر: المصادر السابقة.

(١١) أي: المشترطون للنظر في الأرجح واتباعه.

(١٢) انظر: المحصول، للرازي ٦/٨١، روضة الناظر ٢/٣٨٧، الإحكام، للآمدي ٤/٢٨٨، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٦١، البحر المحيط ٨/٣٤٧.

(١٣) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٢، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٦١، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٤٩.

أقول: على أن الترجيح قد يكون بالتحري، كما قال علماؤنا في تعارض قياسين<sup>(١)</sup>.

### مسألة

لا يرجع المقلد عما عمل به اتفاقاً<sup>[١]</sup>، كذا في المختصر، والتحرير<sup>(٢)</sup>.

وقيل: مختلف فيه، أقول: يدل عليه التثليث<sup>(٣)</sup> في الالتزام<sup>(٤)</sup>، فإن وجوده ليس أولى<sup>(٥)</sup> من عدمه ضرورة، تدبر.

ثم الأشبه: إن عمل بتحري قلبه، فلا يرجع عنه ما دام كذلك، وهل

[١] قوله: (عما عمل به اتفاقاً) [قال الزركشي<sup>(٦)</sup>: الاتفاق ذكره الآمدي<sup>(٧)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٨)</sup>، وليس كما قالاه، ففي كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف بعد العمل أيضاً<sup>(٩)</sup>] (١٠).

(١) سبق الكلام عن مسألة التحري بين القياسين المتعارضين ٢/٢٩٤.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٣، التحرير مع التقرير والتحرير ٣/٣٥٠.

(٣) في (ك): «السلب».

(٤) يشير المصنف هنا إلى ما ذكره العضد عن ابن الحاجب فيمن التزم مذهباً معيناً، حيث قال: «فلو التزم مذهباً معيناً، وإن كان لا يلزمه كمذهب مالك، ومذهب الشافعي وغيرهما، ففيه مذاهب: أولها: يلزم، وثانيها: لا يلزم، وثالثها: أنه كالأول وهو من لم يلتزم، فإن وقعت واقعة يقلده فيها، فليس له الرجوع، وأما غيرها، فيتبع فيها من شاء». شرح المختصر، للعضد ص ٣٩٣، وسيذكر المصنف هذه الأقوال.

(٥) في (ك): «أدنى».

(٦) انظر: البحر المحيط ٨/٣٧٩.

(٧) انظر: الإحكام ٤/٢٨٩.

(٨) آخر (١٠٤/أ) من النسخة (ل).

(٩) ممن ذكر الخلاف في المسألة: السبكي، والزركشي، والشوكاني، وغيرهم. انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار ٢/٤٤٠، البحر المحيط ٨/٣٧٩، إرشاد الفحول ٢/٢٥٢.

(١٠) ساقطة من (ك).

يقلّد غيره في غيره؟<sup>(١)</sup>، المختار: نعم؛ لما علم من استفتائهم مرة واحدة، وأخرى غيره بلا نكير.

ولو التزم مذهباً معيناً؛ كمذهب أبي حنيفة أو غيره، فهل يلزمه الاستمرار عليه؟ فقل: نعم؛ لأن الالتزام لا يخلو عن اعتقاد غلبة الحقيقة فيه<sup>(٢)</sup>، وقيل: لا؛ إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله، ولم يوجب على أحد أن يتمذهب بمذهب رجل من الأئمة<sup>(٣)</sup>، وقيل: <sup>(٤)</sup> كمن لم يلتزم، فلا يرجع عما قلده فيه، وفي غيره، يقلّد من شاء، وعليه السبكي<sup>(٥)</sup>، وفي التحرير<sup>(٦)</sup>: وهو الغالب على الظن؛ لعدم ما يوجبه شرعاً، ويتخرّج منه جواز اتباعه رخص المذاهب، ولا يمنع منه مانع شرعي؛ إذ للإنسان أن يسلك الأخف عليه، إذا كان له إليه سبيل، بأن لم يكن عمل فيه بآخر، وكان عليه الصلاة والسلام<sup>(٧)</sup> يحب ما خفف عليهم، انتهى.

وما عن ابن عبد البر: أنه لا يجوز للعامي تتبع الرخص إجماعاً<sup>(٨)</sup>،

(١) هذه المسألة تعرف بالالتزام المقلّد لمذهب معين، وقد اختلف فيها الأصوليون على أقوال: الأول: أنه لا يجب التزام مذهب معين؛ بل للمقلّد أن يقلّد غير من قلده في غير ما قلده فيه، وهو اختيار المصنف، وعليه جمهور الأصوليين، والثاني: أنه يجب التزام مذهب معين، ولا يجوز للمقلّد أن يقلّد غير من قلده، وتوسط ابن المنير فقال: الدليل يقتضي التزام مذهب معين بعد الأئمة الأربعة، لا قبلهم. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ص ٣٩٣، أصول الفقه، لابن مفلح ٤/١٥٦٢، البحر المحيط ٨/٣٧٤، المختصر، لابن اللحام ص ١٦٨، التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٥٠، شرح المحلي مع حاشية العطار ٢/٤٤٠، غاية الوصول ص ١٦٠، إرشاد الفحول ٢/٢٥٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/٣٧٥، التقرير والتحبير ٣/٣٥٠، تيسير التحرير ٤/٢٥٣.

(٣) انظر: التقرير والتحبير ٣/٣٥٠، تيسير التحرير ٤/٢٥٣.

(٤) آخر (١٩٢/أ) من النسخة (س).

(٥) انظر: رفع الحاجب ٤/٦٠٦، وانظر: البحر المحيط ٨/٣٧٦، التقرير والتحبير ٣/٣٥١، تيسير التحرير ٤/٢٥٤.

(٦) انظر: التحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣٥١.

(٧) آخر (٢٢٢/أ) من النسخة (ك).

(٨) أورد ابن عبد البر عن سليمان التيمي قوله: «إن أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله»، ثم قال أبو عمر: «هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً والحمد لله». انظر: =

فأجيب: بالمنع؛ إذ في<sup>(١)</sup> تفسيق متبوع الرخص عن أحمد روايتان<sup>(٢)</sup>، وما أورد ربما يكون المجموع، مما لم يقل به أحد، فيكون باطلاً؛ كمن تزوج بلا صداق<sup>(٣)</sup>، ولا شهود<sup>(٤)</sup>، ولا ولي<sup>(٥)</sup>، فأقول: مندفع؛ لعدم اتحاد المسألة<sup>(٦)</sup>، ولأنه لو تمّ لزم استفتاء مفتٍ بعينه، هذا.

## مسألة

اختلف في تقليد الميت، والمختار: الجواز<sup>(٧)</sup>.

لنا: الوقوع من غير نكير، فكان إجماعاً<sup>(٨)</sup>، كما تقدّم<sup>(٩)</sup>.

= جامع بيان العلم وفضله ٩٢٧/٢.

(١) آخر (١٦٩/أ) من النسخة (ق).

(٢) انظر: أصول الفقه، لابن مفلح ١٥٦٤/٤، التحبير ٤٠٩٤/٨، شرح الكوكب المنير ٤/٥٧٨.

(٣) اتباعاً لقول الإمامين أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله، بأن ترك الصداق لا يفسد العقد، وأنه يجب مهر المثل. انظر: تحفة الفقهاء، للسمرقندي ١٣٥/٢، الحاوي، للماوردي ٣٩٠/٩، المجموع ٣٢٥/١٦.

(٤) اتباعاً لقول الإمام مالك رحمته الله، وقيد ذلك بما إذا كان النكاح معلناً. انظر: الكافي، لابن عبد البر ٥١٩/٢، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٦٣/٣.

(٥) اتباعاً لقول الإمام أبي حنيفة رحمته الله. انظر: الباب في الجمع بين السنة والكتاب، للمنبجي ٦٥٦/٢.

(٦) أي: أن الإجماع على نفي القول الثالث إنما يكون إذا اتحدت المسألة، من حيث الحقيقة، أو الحكم، وهنا لم تتحد المسألة. انظر: فواتح الرحموت ٤٣٨/٢، وانظر مسألة إحداث قول ثالث: ٣٧٠/٢.

(٧) وهو مذهب أكثر الأصوليين. انظر: أدب المفتي والمستفتي، لابن الصلاح ص ٩٦، صفة الفتوى، لابن حمدان ص ٧٠، المنهاج مع الإبهاج ٢٦٨/٣، التمهيد، للإسنوي ص ٤٥٨، البحر المحيط ٣٤٨/٨، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٤٣٦/٢، غاية الوصول ص ١٥٩، شرح الكوكب المنير ٥١٣/٤، المدخل، لابن بدران ص ٣٨٥.

(٨) انظر: البحر المحيط ٣٤٩/٨، التقرير والتحبير ٣٤٧/٣، تيسير التحرير ٢٥٠/٤.

(٩) انظر: مسألة إفتاء غير المجتهد بمذهب المجتهد تخريباً وتفریعاً، والتي تقدم الكلام عنها ٦٦٢/٢.



قالوا<sup>(١)</sup>: الميت لا قول له، وإلا لم ينعقد الإجماع على خلافه<sup>(٢)</sup>،  
أقول: منقوض بالخبر؛ لجواز انعقاده بخلافه.

### فرع

قال الإمام<sup>(٣)</sup>: أجمع المحققون على منع العوام من تقليد أعيان  
الصحابة؛ بل عليهم اتباع الذين سبروا، وبوّبوا، فهذبوا، ونقّحوا،  
وجمّعوا، وفرّقوا، وعلّلوا، وفصّلوا.  
وعليه بنى<sup>(٤)</sup> ابن<sup>(٥)</sup> الصلاح منع تقليد غير الأربعة؛ لأن ذلك لم يُدرَ  
في غيرهم<sup>(٦)</sup>، وفيه ما فيه<sup>(٧)</sup>.

[١] قوله: (وفيه ما فيه) قال القرافي<sup>(٨)</sup>: انعقد الإجماع على أن من أسلم،  
فله أن يقلّد من شاء من العلماء بغير حجر<sup>(٩)</sup>، وأجمع الصحابة عليهم السلام أجمعين، أن  
من استفتى أبا بكر، وعمر، وقلّدهما، فله أن يستفتي أبا هريرة، ومعاذ بن جبل،  
وغيرهما، ويعمل بقولهم من غير نكير، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين، فعليه  
الدليل.

(١) أي: المانعون.

(٢) انظر: المحصول، للرازي ٧١/٦، نهاية السؤل ص ٤٠٢، البحر المحيط ٣٥٠/٨، غاية  
الوصول ص ١٧١.

(٣) أي: أبو المعالي الجويني رحمته الله. انظر: البرهان ٧٤٤/٢ مسألة ١١٧٣.

(٤) في (ك) و(م): «ابتنى».

(٥) آخر (١٩٢/ب) من النسخة (س).

(٦) انظر: أدب المفتي والمستفتي ص ١٦٣.

(٧) جاء في آخر النسخة (س): «تم هذا الكتاب»، وفي آخر النسخة (ك): «تمت النسخة  
الميمونة المسماة بمسلم العلوم في علم الأصول، كتابة بدايتها في تاريخ تاسع عشر  
(كلمة مطموسة)، وختمها تاريخ اثنا عشر من الصفر، الحمد لله على ذلك، وصلى الله  
على خير خلقه محمد وآله أجمعين». وفي آخر النسخة (م) هكذا: «تم تم تم تمام».

(٨) في (س): «العراقي»، والصواب المثبت. انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٢.

(٩) في (س): «حجة».



## فهرس المصادر والمراجع

### حرف الألف

- ١ - الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- ٢ - الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر.
- ٣ - أبجد العلوم، لصديق حسن خان القنوجي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٤ - الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي السبكي وولده عبد الوهاب السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.
- ٥ - الإبتاع، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٦ - الإبتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ.
- ٧ - آثار البلاد وأخبار العباد، لزكريا بن محمد بن محمود القزويني، دار صادر، بيروت.
- ٨ - إجابة السائل شرح بغية الأمل، لمحمد الصنعاني، تحقيق: حسين السياغي وحسن الأهدل، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- ٩ - الاجتهاد من كتاب التلخيص، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: د. عبد الحميد أبي زنيد، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١٠ - إجماع الأئمة الأربعة واختلافهم، لأبي المظفر يحيى بن محمد ابن هبيرة الحنبلي، تحقيق: محمد حسين الأزهرى، دار العلا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١١ - الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، دار المسلم، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- ١٢ - الأحاديث المختارة، لضيء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- ١٣ - إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ.
- ١٤ - أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الشهير بالجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ١٥ - أحكام أهل الذمة، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: يوسف البكري، وشاكر العاروري، رمادي للنشر، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٦ - الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري، قوبلت على نسخة أشرف على طبعها: الأستاذ أحمد شاكر، مطبعة العاصمة، القاهرة.
- ١٧ - الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، تعليق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، دار الصمعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٨ - إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٩ - أخبار القضاة، لأبي بكر محمد بن خلف الضبي الملقب بوكيع، تحقيق: عبد العزيز المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.
- ٢٠ - الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، تعليق: الشيخ محمود أبو دققة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٣٩٥هـ.
- ٢١ - الاختيارات الفقهية، لابن حامد، للدكتور أحمد بن محمد الجهني، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٢٢ - الآداب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٣ - آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٢٤ - أدب المفتي والمستفتي، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

- ٢٥- آراء المعتزلة الأصولية، للدكتور علي الضويحي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٧- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٢٨- الاستذكار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٣٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣١- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- ٣٢- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ومعه: حاشية الرملي، لزكريا بن محمد الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة.
- ٣٣- الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ٣٤- الإشارات في أصول الفقه المالكي، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: د. نور الدين الخادمي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٣٥- الأشباه والنظائر، لعبد الوهاب السبكي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢هـ.
- ٣٦- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٣٧- الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: د. محمد بوينوكال، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

- ٣٨- الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة.
- ٣٩- أصول الدين، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، مطبعة الدولة، إسطنبول، الطبعة الأولى، ١٣٤٦هـ.
- ٤٠- أصول السرخسي، لأبي بكر السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- ٤١- أصول الشاشي، لأحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- ٤٢- أصول الفقه، لشمس الدين ابن مفلح، تحقيق: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٤٣- أصول مذهب الإمام أحمد، للدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.
- ٤٤- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، لعثمان بن محمد الدمياطي المشهور بالبكري، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٤٥- الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٤٦- الاعتقاد، لأبي الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد الخميس، دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٤٧- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، تحقيق: علي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٨- إعراب القرآن وبيانه، لمحبي الدين بن أحمد درويش، دار الإرشاد، حمص، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.
- ٤٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٥٠- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لأبي حفص عمر بن علي بن الملقن الشافعي المصري، تحقيق: عبد العزيز المشيقح، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- ٥١ - الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، لعبد الحي بن فخر الدين الحسني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥٢ - الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٩٧م.
- ٥٣ - إغاثة اللفهان في مصايد الشيطان، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٥٤ - الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- ٥٥ - الاقتراح في بيان الاصطلاح، لأبي الفتح محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٦ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٩هـ.
- ٥٧ - الإقناع في الفقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: خضر محمد خضر، دار إحسان، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥٨ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت.
- ٥٩ - الإقناع في مسائل الإجماع، لأبي الحسن علي بن محمد الحميري المعروف بابن القطان، تحقيق: حسن الصعيدي، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٦٠ - الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٠هـ.
- ٦١ - الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت.
- ٦٢ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٦٣ - الانتقاء في فضل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ٦٤ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلي بن سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.
- ٦٥ - أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله القونوي الرومي الحنفي، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- ٦٦ - الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، للإمام أحمد بن قاسم العبادي، ٨٨١هـ، تحقيق: زكريا عميرات. طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ.
- ٦٧ - إثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحسني المعروف بابن الوزير، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- ٦٨ - إيضاح المحصول من برهان الأصول، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق: د. عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- ٦٩ - إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

#### حرف الباء

- ٧٠ - الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.
- ٧١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت.
- ٧٢ - البحر المحيط في أصول الفقه، لمحمد بن عبد الله بهادر الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٧٣ - البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٧٤ - بحر المذهب، لأبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني الشافعي، تحقيق: طارق فتحي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.



- ٧٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن رشد القرطبي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤٠٩هـ.
- ٧٦- البداية والنهاية، لإسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٧٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٧٨- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٧٩- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٨٠- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص عمر بن علي الشافعي المصري المعروف بابن الملتن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٨١- بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام، لابن الساعاتي الحنفي، تحقيق: سعد بن غرير السلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.
- ٨٢- بذل النظر في الأصول، لمحمد بن عبد الحميد الأسمندي، تحقيق: د. محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٨٣- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- ٨٤- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشر، ١٤٢٦هـ.
- ٨٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- ٨٦- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ٨٧- البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ٨٨- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمود الأصفهاني، تحقيق: د. علي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٨٩- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد الحميري الفاسي المعروف بابن القطان، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٩٠- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لأبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة محققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٩١- البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، تحقيق: قاسم النوري، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٩٢- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- ٩٣- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

#### حرف التاء

- ٩٤- تاج التراجم، لأبي الفداء قاسم بن قطلوبغا السودوني الحنفي، تحقيق: محمد خير رمضان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٩٥- تاج العروس، لأبي الفيض محمد بن محمد الحسيني الملّقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٩٦- التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري المعروف بالمؤاقل المالكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٩٧- تاريخ الإسلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٩٨- تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
- ٩٩- تاريخ العلماء النحويين، لأبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- ١٠٠ - التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد.
- ١٠١ - تاريخ المدينة، لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري، تحقيق: فهم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود، ١٣٩٩هـ.
- ١٠٢ - تاريخ بغداد، لأبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠٣ - تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ١٠٤ - التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت، تصوير عن الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٠٥ - التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القرطبي، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- ١٠٦ - التبصرة، لأبي الحسين علي بن محمد الربيعي المعروف باللمخي، تحقيق: د. أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ١٠٧ - تبصير المتن به تحرير المشته، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- ١٠٨ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، مع حاشية الشيخ الشبلي، لعثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.
- ١٠٩ - التبيين شرح المنتخب في أصول المذهب، لأمير كاتب الإتياني الحنفي، تحقيق: صابر نصر عثمان، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١٠ - التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، لعبد اللطيف فايز دريان، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١١ - تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعري، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- ١١٢ - التجريد، لأبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد القدوري الحنفي، تحقيق: د. محمد سراج، د. علي جمعة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

- ١١٣ - التّحبير شرح التّحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين المرداوي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين وآخرين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١١٤ - تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير)، لمحمد الطاهر ابن عاشور التونسي، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- ١١٥ - تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١١٦ - التّحصيل من المحصول، لسراج الدين الأرموي، تحقيق: عبد الحميد أبي زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١١٧ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- ١١٨ - تحفة الفقهاء، لأبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ١١٩ - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن عمر بن علي الشافعي المصري، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٠ - تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٧هـ.
- ١٢١ - تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل، لأبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني، تحقيق: الهادي بن الحسين شلبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٢٢ - تحفة الملوك في فقه الإمام أبي حنيفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٢٣ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، لخليل العلائي، تحقيق: د. إبراهيم محمد السلفيتي، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ١٢٤ - التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- ١٢٥ - تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ١٢٦ - تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، لأبي سعيد خليل بن كيكلكدي العلاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١٢٧ - تخريج الفروع على الأصول، لشهاب الدين الزنجاني، تحقيق: د. محمد أديب الصالح، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ١٢٨ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- ١٢٩ - تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لأبي حفص عمر بن علي المصري المعروف بابن الملتن، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ١٣٠ - التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لابن مالك، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.
- ١٣١ - ترتيب الأمالي الخميسية، ليحيى بن الحسين بن إسماعيل الشجري الجرجاني، ترتيب: القاضي محمد بن أحمد العشمي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٣٢ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى بن عيَّاض اليحصبي، تحقيق: د. أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة.
- ١٣٣ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- ١٣٤ - التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٣٥ - تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: سيد عبد العزيز، وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ١٣٦ - التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، لعبد اللطيف البرزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ١٣٧ - التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان المجددي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٣٨ - التعريفات، للشريف الجرجاني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٣٩ - التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٤٠ - التعليقة على مختصر المزني، لأبي محمد الحسين بن محمد المروزي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، مكتبة نزار الباز، مكة.
- ١٤١ - التفرع في فقه الإمام مالك بن أنس، لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الجلاب المالكي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ١٤٢ - تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم)، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.
- ١٤٣ - تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ١٤٤ - تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٤٥ - تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٤٦ - التقريب والإرشاد الصغير، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق: عبد الحميد أبي زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ١٤٧ - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- ١٤٨ - التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي، لأكمل الدين البابرتي، تحقيق: د. عبد السلام صبحي حامد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١٤٩ - التقرير والتحبير شرح التحرير، لمحمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ١٥٠ - تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد عبد الله بن عمر الدبوسي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٥١ - تقويم النظر في مسائل خلافة ذائعة، لأبي شجاع محمد بن علي ابن الدهان، تحقيق: صالح الخريم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٥٢ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن أبي بكر العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.
- ١٥٣ - تلبيس إبليس، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الفكر للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٥٤ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥٥ - التلخيص في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد الله النبالي، وبشير العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- ١٥٦ - التلويح على التوضيح، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح، مصر، بدون طبعة.
- ١٥٧ - التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلوزاني، تحقيق: د. مفيد أبو عمشة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٥٨ - التمهيد في فروع على الأصول، لجمال الدين الإسني، تحقيق: محمد حسن هبتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ١٥٩ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٦٠ - التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، عالم الكتب.

١٦١ - تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٢ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي محمد يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٦٣ - تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهرى الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٦٤ - التهذيب في فقه الإمام الشافعي، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٦٥ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦٦ - التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب، لخليل بن إسحاق المالكي، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٦٧ - التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: عبد الخالق ثروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٦٨ - تيسير التحرير شرح كتاب التحرير، للكمال بن الهمام، لأمير بادشاه، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٩ - التيسير في القراءات، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٧٠ - تيسير مصطلح الحديث، للدكتور محمد الطحان، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣هـ.

### حرف الثاء

١٧١ - الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان الدارمي البستي، تحقيق بإشراف: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.



- ١٧٢ - الثقافة الإسلامية في الهند (معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف)،  
لعبد الحي الحسني الهندي، راجعه: أبو الحسن علي الحسني الندوي، مجمع  
اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ.
- ١٧٣ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك بن محمد  
الثعالبي، دار المعارف، القاهرة.

### حرف الجيم

- ١٧٤ - جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، لمحمد بن محمد بن أحمد الكاكي،  
تحقيق: فضل الرحمن عبد الغفور الأفغاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة  
الثانية، ١٤٢٦هـ.
- ١٧٥ - جامع الأمهات، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، تحقيق:  
أبو عبد الرحمن الأخضر، اليمامة للطباعة، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- ١٧٦ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق:  
د. عبد الله التركي، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٧٧ - جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد الغلاييني، المكتبة العصرية،  
بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ.
- ١٧٨ - جامع الرسائل، لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق: د. محمد  
رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٧٩ - جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)، لعبد رب النبي الأحمد  
نكري، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٨٠ - جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال  
الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٨١ - الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد  
البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية،  
١٣٨٤هـ.
- ١٨٢ - الجدل (صناعة الجدل على طريقة الفقهاء)، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد  
البغدادی الحنبلي، تحقيق: د. علي بن عبد العزيز العميريني مكتبة التوبة،  
الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ١٨٣ - جمع الجوامع مع شرح الجلال المحلي وحاشية العطار، لعبد الوهاب بن علي السبكي، دار الكتب العلمية، بدون طبعة.
- ١٨٤ - الجمع والفرق، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد الرحمن المزيني، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٨٥ - الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.
- ١٨٦ - جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، ضبطه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة.
- ١٨٧ - جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسين بن عبد الله العسكري، دار الفكر، بيروت.
- ١٨٨ - جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ١٨٩ - الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ١٩٠ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لأبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق: علي بن حسن، وآخرون، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- ١٩١ - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، لأحمد بن إبراهيم الهاشمي، ضبط وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٩٢ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، دار مير محمد كتب خانه، كراتشي.

### حرف الحاء

- ١٩٣ - حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٩٤ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار الفكر، بيروت.
- ١٩٥ - حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لابن عابدين محمد أمين بن عمر الدمشقي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- ١٩٦ - الحاصل من المحصول، لأبي عبد الله محمد بن الحسين الأرموي، تحقيق: د. عبد السلام أبو ناجي، دار المدار الإسلامي.
- ١٩٧ - الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٩٨ - الحاوي للفتاوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ.
- ١٩٩ - حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت.
- ٢٠٠ - الحجة على أهل المدينة، لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: مهدي حسن الكيلاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٢٠١ - الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٢٠٢ - الحدود في الأصول، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، تعليق: محمد السليمان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٢٠٣ - حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٢٠٤ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصفهاني، دار السعادة، ١٣٩٤هـ.
- ٢٠٥ - حواشي مرزاجان على شرح المختصر، لحبيب الله ملا مرزاجان الباغنوي الشيرازي، (مخطوط).

### الخاء

- ٢٠٦ - خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة أبي بكر بن علي الحموي الأزراري، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م.
- ٢٠٧ - خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، لقاسم بن قطلوبغا الجمالي الحنفي، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٠٨- الخلاصة في معرفة الحديث، للحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

### حرف الدال

٢٠٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسُّمَيْنِ الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢١٠- درء تعارض النقل والعقل، لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

٢١١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

٢١٢- درر الحکام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا خسرو، دار إحياء الكتب العربية.

٢١٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ.

٢١٤- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢١٥- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢١٦- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي، تحقيق: محمد الأحمد بن أبي النور، دار التراث، القاهرة.

٢١٧- ديوان الإسلام، لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن الغزي، تحقيق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢١٨- ديوان امرئ القيس، لامرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

## حرف الذال

- ٢١٩- الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٢٢٠- ذيل طبقات الحنابلة، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

## حرف الراء

- ٢٢١- الرد على المنطقيين، لأبي العباس أحمد بن تيمية، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٢٢- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمد بن محمود البابر تي الحنفي، تحقيق: ضيف الله العمري، وترحيب الدوسري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٢٢٣- رسالة في أصول الحديث، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢٢٤- رسالة في أصول الفقه، لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري الحنبلي، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٢٢٥- الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد شاکر، دار الفكر، بيروت.
- ٢٢٦- رسوم التحديث في علوم الحديث، تحقيق: إبراهيم بن الملي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٢٧- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لعلي السبكي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٢٨- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، للدكتور يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.
- ٢٢٩- رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، لأبي عبد الله الحسين بن علي الرجراجي الشوشاوي، تحقيق: د. أحمد السراج، د. عبد الرحمن الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٢٣٠- الروض الأثف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٣١- الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٢٣٢- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.

٢٣٣- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٣٤- روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، لأبي محمد عبد العزيز بن إبراهيم القرشي التونسي المعروف بزيعة المالكي، تحقيق: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٢٣٥- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

#### حرف الزاي

٢٣٦- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.

#### حرف السين

٢٣٨- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٣٩- سلاسل الذهب، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد المختار الشنقيطي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٢٤٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٤١- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- ٢٤٢- سلم العلوم في المنطق، لمحج الله بن عبد الشكور البهاري، تحقيق: مجاهد صغبر صودهوري، مطبعة الرفاه العام، لاهور، باكستان، ١٤٢٧هـ.
- ٢٤٣- سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، لمحمد بخيت المطيعي، عالم الكتب.
- ٢٤٤- السُّنَّة، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢٤٥- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ٢٤٦- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٤٧- سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكراً وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٤٨- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم الداراني، دار المغني، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٤٩- السنن الصغبر، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢٥٠- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٥١- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- ٢٥٢- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٥٣- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤١٢هـ.

### حرف الشين

- ٢٥٤- شأن الدعاء، لأبي سليمان جمد بن محمد البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- ٢٥٥- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن سالم مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- ٢٥٦- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحى هلال، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٢٥٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد الدمشقي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- ٢٥٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ.
- ٢٥٩- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح، دار الفكر، مصر، ١٣٩٤هـ.
- ٢٦٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٦١- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.
- ٢٦٢- شرح التلقين، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري المالكي، تحقيق: الشيخ محمد المختار السلامي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٢٦٣- شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الإستراباذي النجفي الرضي، تعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ.
- ٢٦٤- شرح الزرقاني علي مختصر خليل، لعبد الباقي بن يوسف الزرقاني، ضبطه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٦٥- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لمحمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، دار العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٢٦٦- شرح السُّنَّة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٢٦٧- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، للقاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: فادي نصيف، وطارق يحيى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.



- ٢٦٨- شرح العقيدة الطحاوية، لأبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الثالثة عشرة، ١٤١٩هـ.
- ٢٦٩- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- ٢٧٠- الشرح الكبير على مختصر خليل للشيخ أحمد الدردير، مع حاشية محمد بن أحمد الدسوقي، دار الفكر، بدون طبعة.
- ٢٧١- شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ.
- ٢٧٢- شرح اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، الجزء الأول، تحقيق: د. علي بن عبد العزيز العميريني، دار البخاري، الرياض، ١٤٠٧هـ.
- ٢٧٣- شرح اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، الجزء الثاني، تحقيق: د. علي بن عبد العزيز العميريني، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٧٤- شرح المختصر للعصم مع حاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية المحقق حسن الهروي، وحاشية محمد أبو الفضل الجيزاوي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٧٥- شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله حسين بن أحمد الزوزني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٢٧٦- شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الموصلي، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٧٧- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية، ١٣٩٣هـ.
- ٢٧٨- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٧٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- ٢٨٠- شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، علق عليه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ.
- ٢٨١- شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف ابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ٢٨٢- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- ٢٨٣- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢٨٤- شرح مختصر الطحاوي، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: عصمت الله محمد، د. سائد بكداش، د. محمد خان، د. زينب فلاتة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٢٨٥- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٢٨٦- شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٢٨٧- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت.
- ٢٨٨- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري البغدادي، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميحي، دار الوطن، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ٢٨٩- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- ٢٩٠- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بدر الدين الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ٢٩١- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: د. حسين العمري، وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

## حرف الصاد

- ٢٩٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
- ٢٩٣- صحيح سنن أبي داود، للشيخ محمد الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- ٢٩٤- صحيح سنن الترمذي، للشيخ محمد الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٢٩٥- صحيح مسلم بشرح النووي، ليحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت.
- ٢٩٦- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٩٧- صفة الصفوة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ.
- ٢٩٨- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لابن حمدان الحنبلي، تعليق: الشيخ محمد الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧هـ.
- ٢٩٩- الصفدية، لأبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

## حرف الضاد

- ٣٠٠- الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٣٠١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ٣٠٢- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، دار القلم، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤٣٠هـ.

## حرف الطاء

- ٣٠٣- طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٣٠٤- طبقات الشافعية الكبرى، لعلي بن عبد الوهاب السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- ٣٠٥- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم، عالم الكتب.
- ٣٠٦- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.
- ٣٠٧- طبقات الشافعية، لجمال الدين الإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٣٠٨- طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.
- ٣٠٩- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو بن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٣١٠- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م.
- ٣١١- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
- ٣١٢- طبقات المعتزلة، لأحمد المرتضى، تحقيق: سوسنة ديفلد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- ٣١٣- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداودي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٣١٤- طبقات فحول الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- ٣١٥- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة الحسيني الطالبي الملقب بالمؤيد بالله، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٣١٦- طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطق والأصوليين، للدكتور يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- ٣١٧- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم، مكتبة، دار البيان.
- ٣١٨- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لأبي حفص عمر بن محمد النسفي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

## حرف العين

- ٣١٩- العبر في خبر من غير، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.
- ٣٢٠- العدة شرح العمدة، لبهاء الدين عبد الرحمن المقدسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ٣٢١- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى، تحقيق: د. أحمد سير المبارك، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ٣٢٢- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: د. عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٣٢٣- عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، لأحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة.
- ٣٢٤- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لأبي محمد عبد الله بن نجم بن شاس، تحقيق: د. حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٣٢٥- العقد المنظوم في الخصوص والعموم، لأحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٣٢٦- العقيدة الأصفهانية، لأبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، مع شرحها، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٢٧- العقيدة الواسطية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ٣٢٨- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٣٢٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٣٠- العناية شرح الهداية، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمود الرومي البابرتي، دار الفكر، بيروت.

### حرف الغين

٣٣١- غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، لمحمد بن أبي العباس الرملي، دار المعرفة، بيروت.

٣٣٢- غاية السؤل إلى علم الأصول، ليوسف بن حسن بن أحمد ابن المبرّد الحنبلي، تحقيق: بدر بن ناصر السبيعي، غراس للنشر، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٣٣٣- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.

٣٣٤- غاية الوصول شرح لب الأصول، لذكرى الأنصاري، دار الكتب العربية الكبرى، مصر.

٣٣٥- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣٣٦- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٣٣٧- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لأبي العباس أحمد بن محمد الحموي الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٣٨- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأندلسي، تحقيق: عز الدين السيد، ومحمد كمال، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٣٩- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

### حرف الفاء

٣٤٠- الفتاوى الكبرى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٤١- الفتاوى الهندية، للجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣١٠هـ.

- ٣٤٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٤٣- فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافي القزويني، تحقيق: علي عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٤٤- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٣٤٥- فتح القدير، لمحمد بن عبد الواحد السيواسي الشهير بالكمال بن الهمام، دار الفكر، بدون طبعة.
- ٣٤٦- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، لعبد الله مصطفى المراغي، قام بنشره: محمد علي عثمان.
- ٣٤٧- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٣٤٨- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- ٣٤٩- الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت. الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- ٣٥٠- الفروع، لمحمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٣٥١- الفروق، لأبي العباس أحمد بن إدريس المالكي الشهير بالقرافي، عالم الكتب، بيروت، بدون طبعة.
- ٣٥٢- الفروق، لأبي المظفر أسعد بن محمد الكرابيسي النيسابوري الحنفي، تحقيق: د. محمد طوموم، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٣٥٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٣٥٤- فصول البدائع في أصول الشرائع، لمحمد بن حمزة بن محمد الفناري الرومي، تحقيق: محمد حسين إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

- ٣٥٥- الفصول في الأصول، لأبي بكر الجصاص، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ.
- ٣٥٦- الفقيه والمتفقه، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل العزاوي، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٧هـ.
- ٣٥٧- الفهرست، لمحمد بن إسحاق بن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ٣٥٨- فواتح الرحموت، لعبد العلي بن نظام الدين السهالي الأنصاري، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٣٥٩- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد بن عبد الحي اللكنوي، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٦٠- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي اللكنوي، اعتنى به: محمد بدر الدين النعاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ٣٦١- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

### حرف القاف

- ٣٦٢- القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، التحقيق بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ.
- ٣٦٣- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، لمحمد بن إبراهيم الحلبي القادري المعروف بابن الحنبلي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٣٦٤- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
- ٣٦٥- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ٣٦٦- القواعد، لابن اللحام البعلبي، تحقيق: د. عايض الشهراني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.



- ٣٦٧- القوانين الفقهية، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٣٦٨- القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، لمحمد بن عبد العظيم المكي الحنفي الملقب ابن ملا فروخ، تحقيق: جاسم مهلهل الياسين، وعدنان الرومي، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

### حرف الكاف

- ٣٦٩- الكاشف عن حقائق السنن، للحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: عبد الحميد هنداي، مكتبة نزار الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٧٠- الكافي شرح البزدوي، للحسين بن علي بن حجاج السيفناقي، تحقيق: فخر الدين قانت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٧١- الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: د. محمد أحمد الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٣٧٢- الكافية في الجدل، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: د. فوفية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- ٣٧٣- الكامل في التاريخ، لعلي بن أبي الكرم بن الأثير، دار الكتاب العربي، الطبعة السادسة ١٤٠٦هـ.
- ٣٧٤- كتاب في أصول الفقه، لأبي الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- ٣٧٥- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ٣٧٦- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي الحنفي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت.
- ٣٧٧- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي، دار الكتب العلمية.
- ٣٧٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل عن وجوه التأويل، لمحمد الزمخشري، مع حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير، وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- ٣٧٩- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة.
- ٣٨٠- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، لحافظ الدين النسفي، مع نور الأنوار بشرح المنار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٣٨١- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لأبي الوفا إبراهيم بن محمد الطرابلسي الشافعي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٣٨٢- كشف الحقائق في شرح كنز الدقائق، لعبد الحكيم الأفغاني الحنفي، تحقيق: محمود العطار، دار النوادر، دمشق.
- ٣٨٣- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٣٨٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٨٥- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٨٦- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد الحسيني الحصني، تحقيق: علي بلطجي، ومحمد وهبي، دار الخير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٣٨٧- كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأبي الحسن علي بن خلف المنوفي، مع حاشية العدوي، لأبي الحسن علي بن أحمد العدوي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- ٣٨٨- كفاية النبيه في شرح التنبيه، لأبي العباس أحمد بن محمد الأنصاري المعروف بابن رفعة، تحقيق: مجدي محمد با سلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- ٣٨٩- الكفاية في علم أصول الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السروقي، وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٣٩٠- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٩١- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لأبي البركات بركات بن أحمد الخطيب المعروف بابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

٣٩٢- الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

### حرف اللام

٣٩٣- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٩٤- لباب التأويل في معاني التنزيل، لأبي الحسن علي بن محمد الشحي المعروف بالخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٩٥- لباب المحصول في علم الأصول، للحسين بن رشيق المالكي، تحقيق: محمد غزالي جابي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دولة الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٩٦- اللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني بن طالب الميداني الحنفي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٩٧- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العطبري البغدادي، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٩٨- لسان العرب، لأبي الفضل ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٩٩- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.

٤٠٠ - اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: محيي الدين مستو يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٠١ - لمعة الاعتقاد، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

### حرف الميم

٤٠٢ - ما رواه الأكابر عن الأصاغر من المحدثين من الأفراد، لأبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، تحقيق: خالد بن محمد با سمح، دار التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٠٣ - الماتريدي وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، للشمس السلفي الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٤٠٤ - المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٠٥ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لأبي الفتح نصر الله بن أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ.

٤٠٦ - مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٤٠٧ - مجمع الأنهر في ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد المعروف بشيخي زاده، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة.

٤٠٨ - مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لمحمد طاهر بن علي الصديقي الكجراتي الهندي، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ.

٤٠٩ - المجموع المغني في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

٤١٠ - المجموع شرح المذهب، ليحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت.

٤١١ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٢هـ.

- ٤١٢ - محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٤١٣ - المحصول في أصول الفقه، لأبي بكر بن العربي، تحقيق: حسين علي البدري، دار البيارق، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٤١٤ - المحصول في علم أصول الفقه، للفخر الرازي، تحقيق: د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- ٤١٥ - المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: أحمد الكويتي، دار الكتب الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٤١٦ - المحكم والمحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٤١٧ - المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري الأندلسي، دار الفكر، بيروت.
- ٤١٨ - المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لمحمود بن أحمد بن مازة البخاري الحنفي، تحقيق: عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤١٩ - مختار الصحاح، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ أحمد، المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ.
- ٤٢٠ - مختصر الصواعق المرسل على الجهمية والمعتلة، لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم البعلي ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٤٢١ - المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام البعلي، تحقيق: محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.
- ٤٢٢ - المختصر في علم الأثر، لبي عبد الله محمد بن سليمان الرومي الكافيجي، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٤٢٣ - مختلف الرواية، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، برواية وترتيب العلاء السمرقندي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن مبارك الفرج، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٤٢٤ - المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- ٤٢٥ - المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية.
- ٤٢٦ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن بدران، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ.
- ٤٢٧ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٤٢٨ - المدونة، للإمام مالك بن أنس اليحصبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٤٢٩ - مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٤٣٠ - مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول في أصول الفقه، للعلامة منلا خسرو، ومعها: حاشية الأزيميري، المكتبة الأزهرية، ٢٠٠٦م.
- ٤٣١ - المرشد في علم التجويد، لزيدان محمود العقرباوي، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.
- ٤٣٢ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن محمد الملا الهروي القاري، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٤٣٣ - مزالق الأصوليين وبيان القدر المحتاج إليه من علم الأصول، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد صباح المنصور، مكتبة أهل الأثر، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٤٣٤ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٤٣٥ - المسالك والممالك، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد القارسي الإصطخري، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.
- ٤٣٦ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه صالح، الدار العلمية، الهند.
- ٤٣٧ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، لأبي يعلى محمد بن الحسين المعروف بابن الفراء، تحقيق: د. عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- ٤٣٨ - المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٤٣٩ - المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٤٤٠ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- ٤٤١ - المسند، للإمام محمد بن إدريس بن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ٤٤٢ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني، تحقيق: محمد المتقي الكشناوي، دار العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٤٤٣ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٤٤٤ - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي القاري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
- ٤٤٥ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد السيوطي الدمشقي الحنبلي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- ٤٤٦ - المطالع على ألفاظ المقنع، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البجلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين الخطيب، مكتبة السوادى، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٤٤٧ - المطلق والمقيد، د. حمد بن حمدي الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٤٤٨ - المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لمسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ.
- ٤٤٩ - معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٤٥٠ - معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ٤٥١ - معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٤٥٢ - معاني القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد بن علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٤٥٣ - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لأبي الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي، محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٥٤ - المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٤٥٥ - المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، لعواد المعتق، دار العاصمة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٤٥٦ - المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٥٧ - معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٤٥٨ - معجم الأصوليين، لمولود السريري السوسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٤٥٩ - معجم الأمكنة التي لها ذكر في نزعة الخواطر، لمعين الدين الندوي، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٥٣هـ.
- ٤٦٠ - المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- ٤٦١ - معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ٤٦٢ - معجم الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تعليق: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- ٤٦٣ - المعجم الفلسفي، لجميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م.
- ٤٦٤ - المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.



- ٤٦٥ - معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إيلان سركيس، مطبعة سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ.
- ٤٦٦ - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٤٦٧ - المعجم الوسيط، للدكتور إبراهيم أنيس وآخرين، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ٤٦٨ - معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، ١٤٢٤هـ.
- ٤٦٩ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر بن رضالة كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤١٤هـ.
- ٤٧٠ - معجم لغة الفقهاء، للدكتور محمد رواس قلعه جي والدكتور حامد صادق قنيبي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان.
- ٤٧١ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٤٧٢ - معجم مصطلح الأصول، لهيثم هلال، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤٧٣ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- ٤٧٤ - معرفة الحجج الشرعية، لأبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي، تحقيق: عبد القادر ابن ياسين الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٤٧٥ - معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٤٧٦ - معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٤٧٧ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٤٧٨ - معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٤٧٩ - المعونة في الجدل، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، د. علي بن عبد العزيز العميريني، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٨٠ - معيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.

٤٨١ - المغازي، لأبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي، تحقيق: د. مارسدن جونس، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت.

٤٨٢ - المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر بن علي الخوارزمي المطرزي، دار الكتاب العربي.

٤٨٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي، دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٤٨٤ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٨٥ - المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، إشراف: الدكتور طه حسين.

٤٨٦ - المغني في أصول الفقه، لأبي محمد عمر بن محمد الخبازي، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٨٧ - المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٤٨٨ - مفاتيح العلوم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الكاتب البلخي الخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية.

٤٨٩ - مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤٩٠ - مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٤٩١ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، لأبي عبد الله التلمساني، مكتبة الرشد.

٤٩٢ - مفتاح دار السعادة، لابن قيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

- ٤٩٣ - المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
- ٤٩٤ - المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.
- ٤٩٥ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لعبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- ٤٩٦ - مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحمد بن الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥ هـ.
- ٤٩٧ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتز، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ.
- ٤٩٨ - المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد الشمالي الأزدي المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٩٩ - مقدمة في أصول الفقه، لأبي الحسن ابن القصار، تحقيق: د. مصطفى مخدوم، دار المعلمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- ٥٠٠ - المقنع في علوم الحديث، لأبي حفص عمر بن علي المصري المعروف بابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- ٥٠١ - الملل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي فاعور، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٥ هـ.
- ٥٠٢ - منار السبيل في شرح الدليل، للشيخ إبراهيم الضويان، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة السادسة، ١٤٠٤ هـ.
- ٥٠٣ - مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ.
- ٥٠٤ - مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة، لأبي الحسن علي بن سعيد الرجرجاني، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، وأحمد علي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

- ٥٠٥- منهاج العقول شرح منهاج الوصول، لمحمد البدخشي، مع شرح الإسنوي على منهاج الوصول، مطبعة محمد علي صبيح، الأزهر.
- ٥٠٦- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد بن عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة.
- ٥٠٧- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: محمد عطا، ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٥٠٨- المنثور في القواعد الفقهية، لأبي عبد الله محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٥٠٩- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥١٠- منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد عlish المالكي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- ٥١١- المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
- ٥١٢- منع جواز المجاز في المنزل للتعب والإعجاز، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.
- ٥١٣- المنقذ من الضلال، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة، مصر.
- ٥١٤- منهاج السُّنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٥١٥- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٥١٦- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، للدكتور عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢٩هـ.
- ٥١٧- الموافقات، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- ٥١٨ - موافقة الخُبر الخُبر في تخريج أحاديث المختصر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ٥١٩ - المواقف لعضد الدين الإيجي، مع شرحها للشريف الجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٥٢٠ - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي المعروف بالحطّاب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- ٥٢١ - موسوعة القواعد الفقهية، لأبي الحارث محمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٥٢٢ - الموسوعة الميسرة في الأديان والفرق المعاصرة، للندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف: د. مانع الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٠هـ.
- ٥٢٣ - ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، لأبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق: د. محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٥٢٤ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

### حرف النون

- ٥٢٥ - نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول، لعيسى منون، تصحيح ونشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى.
- ٥٢٦ - النجم الوهاج في شرح المنهاج، لأبي البقاء محمد بن موسى الدميري، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٥٢٧ - النحو الوافي، للدكتور عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.
- ٥٢٨ - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عصام الصابطي، وعماد السيد، دار الحديث، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ.
- ٥٢٩ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

- ٥٣٠ - نزهة الخاطر العاطر بشرح روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة،  
لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الحنبلي، دار المعارف، ١٤١٠هـ.
- ٥٣١ - نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في الهند من الأعلام)،  
لعبد الحجي بن فخر الدين الحسني الطالبي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة  
الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥٣٢ - نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، لمحمد بن محمد بن إدريس الحسني المعروف  
بالشريف الإدريسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٥٣٣ - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة،  
١٤٢١هـ.
- ٥٣٤ - النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية، للدكتور مصطفى زيد،  
دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ٥٣٥ - نشر البنود على مراقي السعود، لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، مطبعة فضالة  
بالمغرب.
- ٥٣٦ - النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق:  
علي بن محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية.
- ٥٣٧ - نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، ومعه:  
حاشية بغية الألمي في تخريج الزيلعي، لعبد العزيز الديوبندي، تحقيق: محمد  
عوامة، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٥٣٨ - نظم التناثر من الحديث المتواتر، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض الإدريسي  
الشهير بالكتاني، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة  
الثانية.
- ٥٣٩ - النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب، لأبي عبد الله محمد بن  
أحمد بن بطلال الركني المعروف ببطلال، تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ،  
المكتبة التجارية، ١٩٨٨م.
- ٥٤٠ - نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين القرافي، تحقيق: عادل  
عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية،  
١٤١٨هـ.

- ٥٤١ - النكت الوفية بما في شرح الألفية، لإبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٥٤٢ - النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٥٤٣ - النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٥٤٤ - نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لعبد الرحيم بن علي الإسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥٤٥ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لمحمد بن أبي العباس الرملي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ٥٤٦ - نهاية المطلب في دراية المذهب، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٥٤٧ - نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين الهندي، تحقيق: د. صالح الحسن ود. سعد السويح، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- ٥٤٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٥٤٩ - النهر الفائق شرح كنز الدقائق، لعمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

### حرف الهاء

- ٥٥٠ - هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أحمد الحاج، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٥٥١ - الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية (شرح حدود ابن عرفة)، لأبي عبد الله محمد بن قاسم الرضاع المالكي، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.

- ٥٥٢- الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٥٥٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥١م.
- ٥٥٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- ٥٥٥- الهند في العهد الإسلامي، لعبد الحي حسني، مراجعة: د. عبد العلي حسني، وأبو الحسن الندوي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٩٢هـ.

### حرف الواو

- ٥٥٦- الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء ابن عقيل، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥٥٧- الوافي بالوفيات، لخليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٥٥٨- الوافي شرح المنتخب للإخسيكني، لحسين بن علي بن حجاج السغناقي، تحقيق: أحمد محمد اليماني، دار القاهرة، ١٤٢٤هـ.
- ٥٥٩- الوجيز في أصول الفقه، للدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ٥٦٠- الوسيط في المذهب، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد بن محمود إبراهيم، ومحمد تامر، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٥٦١- الوصول إلى الأصول، لأبي الفتح بن برهان البغدادي، تحقيق: عبد الحميد أبي زيد، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٥٦٢- وفيات الأعيان، لأبي بكر بن خلكان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.



## فهرس الموضوعات

| الموضوع                                         | الصفحة |
|-------------------------------------------------|--------|
| المقالة الرابعة: الأدلة .....                   | ٥      |
| الأصل الأول: الكتاب .....                       | ٧      |
| هل البسمة من القرآن؟ .....                      | ١٢     |
| حكم القراءة الشاذة .....                        | ١٧     |
| الفصل الأول: التأويل .....                      | ٣٧     |
| الفصل الثاني: الإجمال .....                     | ٣٦     |
| الفصل الثالث: البيان عند الحنفية .....          | ٥٠     |
| باب النسخ .....                                 | ٦٣     |
| وقوع النسخ شرعاً .....                          | ٧٤     |
| النسخ قبل التمكن من الفعل .....                 | ٧٥     |
| النسخ إلى غير بدل .....                         | ٨٣     |
| النسخ بأخف أو مساوٍ .....                       | ٨٥     |
| نسخ الكتاب بالكتاب .....                        | ٩٥     |
| نسخ السنة بالقرآن .....                         | ٩٨     |
| نسخ الكتاب بالسنة .....                         | ١٠١    |
| كون الإجماع ناسخاً أو منسوخاً .....             | ١٠٤    |
| كون القياس ناسخاً أو منسوخاً .....              | ١٠٩    |
| حكم الزيادة على النص .....                      | ١١٧    |
| طريقة معرفة الناسخ .....                        | ١٢٣    |
| الأصل الثاني: السُّنة .....                     | ١٢٦    |
| صنيع العقود والفسوخ هل هي إنشاء أو إخبار؟ ..... | ١٣٦    |
| شروط التواتر .....                              | ١٥٢    |
| الفصل الأول: في الأحاد .....                    | ١٦٢    |

|     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
| ١٩٣ | الفصل الثاني: مقدمة في شرائط الرواية |
| ٢٠٤ | خبر مجهول الحال                      |
| ٢٠٨ | كيفية معرفة العدالة                  |
| ٢١٧ | اشتراط البيان في الجرح               |
| ٢٢٤ | عدالة الصحابة                        |
| ٢٢٧ | كيفية رواية الحديث                   |
| ٢٥٢ | تفرد الثقة بزيادة                    |
| ٢٥٥ | حكم الحديث المرسل                    |
| ٢٦٢ | تعارض خبر الواحد مع القياس           |
| ٢٦٨ | الفصل الثالث: أفعال النبي ﷺ          |
| ٢٧٩ | التعبد بشرع مَنْ قبلنا               |
| ٢٨٤ | حجية قول الصحابي                     |
| ٢٩٢ | الفصل الرابع: في التعارض             |
| ٣١٢ | الفصل الخامس: في الترجيح             |
| ٣٢٧ | الأصل الثالث: الإجماع                |
| ٣٤٧ | إجماع الأكثر مع ندرة المخالف         |
| ٣٥١ | اشتراط انقراض العصر في حصول الإجماع  |
| ٣٥٩ | إجماع أهل البيت                      |
| ٣٦٢ | إجماع أهل المدينة                    |
| ٣٦٤ | حجية الإجماع السكوتي                 |
| ٣٧٠ | إحداث قول ثالث في المسألة            |
| ٣٧٧ | اشتراط المستند في الإجماع            |
| ٣٨٨ | الأصل الرابع: القياس                 |
| ٣٩٤ | شرائط القياس                         |
| ٤١٠ | فصل في العلة                         |
| ٤١٧ | أقسام الوصف المناسب                  |

|     |                                              |
|-----|----------------------------------------------|
| ٤٢٥ | أقسام العلة عند الحنفية                      |
| ٤٣٠ | شروط العلة                                   |
| ٤٤٨ | موانع الحكم عند الحنفية                      |
| ٤٦٨ | كون العلة حكماً شرعياً                       |
| ٤٧٠ | كون العلة مركبة                              |
| ٤٧٤ | مسالك العلة                                  |
| ٥١٠ | التعبد بالقياس                               |
| ٥٢٢ | حكم القياس في الحدود                         |
| ٥٢٥ | تقسيمات للقياس                               |
| ٥٣٣ | الترجيحات القياسية                           |
| ٥٤٥ | المقالة الخامسة: في آداب المناظرة، والاجتهاد |
| ٥٤٥ | الفصل الأول: آداب المناظرة                   |
| ٥٩٦ | الفصل الثاني: الاجتهاد والتقليد              |
| ٥٩٩ | تجزؤ الاجتهاد                                |
| ٦٠٢ | تعبد النبي ﷺ بالاجتهاد                       |
| ٦١١ | اجتهاد الصحابة في عصر النبي ﷺ                |
| ٦١٤ | المصيب في العقلیات                           |
| ٦٢٠ | المصيب في المسائل الاجتهادية                 |
| ٦٥٤ | خلو الزمان من مجتهد                          |
| ٦٥٦ | التقليد                                      |
| ٦٥٨ | التقليد في العقلیات                          |
| ٦٧١ | فهرس المصادر والمراجع                        |
| ٧١٧ | فهرس الموضوعات                               |